



كأليف

أَبِي ٱلمَطِّقِ عَبُدِالرَّمْنِ بْنِ مَرْوَانَ ٱلقُنَازِعِيِّ ٱلقُرْطِيِّ الْأَنْدَلْسِيِّ وَلَيْ الْمُنْ الْمُعَنِّ الْمُنْدَلْسِيِّ وَلَا مَا مَا اللَّهُ الْمُنْدَ الْمُعَالِيَّةِ الْمُنْدَ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّ

رَحِيمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ

حَقَّقَهُ وَقَدَّمُ لَهُ وَخَرَّجَ نصُوصَهُ الأستاذ الدكتورعب مرحس صبري

ٱلْحِجَلَّدُٱلْأَوَّلُ

العكالألات

ۻؙۯٳۯڗؖٳٳۅٛۊٳۏٷڵڷۺؖٷۯڵڞؙؠؽٳڵڝٚؿ ٳۮڒۉٵڵۺؿؙۏٵڸۺؖؽؾۦۮۊڮۊڟٮۯ

الهَيَئِ الْقَطِّلِيِّ يُلِأُوقَافِئِهُ



بِنْ إِلَّهُ الْخَالِحُ يُرْبِ بِنِيْ إِلَّهُ الْخِوْلِكَ يُرْبِ كِلِمُهُ الْخِوْلِكَ يُرْبِ كِلِمُهُ الْخِوْلِكَ يُرْبِ

ڛٚڲٳڂٚ؋ۅۧ**۫ڋێؚۯٳڵٲٷؘ**ٵڣؚڟٙڶۺؖ۠ٷڂؽٲڵٟۺ۫ڶڵؽؾؙڹ

وطِرولله رَبِ ولِعُناهِينَ ، والصِيرة والسِيرَامِ على رسِروكِ والأمرينَ وَعِلَى وَالدَّ وَصَحَبِ الْمُعِمِدِينَ . وَيَعَيَّد :

فقد وح تنى وليسام ك بحديث نبيهم وحفظوه بوس اللهم والمتاحة ، وأق امول حوك سياجاً من والعلم ولتي يمكن وأن مديرة المائل ولي يمكن وأن نسسيها حارستى ، فيما حوف بعلم والحديث ، ومع برايرتي عصر والمصنفات في والسريذ ، كان « مُجوكم الناف المرابطة على المرابطة على المرابطة على المرابطة والمواجعة ، في المحافظة على المنافظة على المنافظة والمواجعة ، وكان العلماء والمؤرس والهناب والمناصلة والمائد من المرابطة والمواجعة ، وكان العلماء والمؤرس والهناب والمناب والمناسقة والمائد من المنابطة ، وكان العلماء والمؤرس والمناسقة والمناسقة والمناسقة والمناسقة والمناسقة والمناسقة والمرابطة والمرابطة والمناسقة والمنا

ووهيوم نواصل والسيرة في إجسياء والتراوس والإسلامي ، نعترم شرحاً أُنواسيًا رائعًا ، هو في والهيقية تحف في جلمبيني تضافرت جهواد من أمصله :

- الرفحقني ، ولازي حافث تحقيقه .
- _ وطبخت فيصياء والبرّوايث الإلاسلامي بوزايرة الالأوقاف والشؤوك الإسلامية واتي قامت بمراجعته وتدقيق
 - _ ولإولارة ولشؤوك لالإسلامية ; ولتي تشرف على طباحت ولإصداره وتوزيب .
 - _ ووفهيئ في ولقطرتيني للأوقاف ؛ ولي جدوك بتموييا ووراً للوقف في ولأمتم.

فالسشكر فهم جميعًا ، والرائب الله أوالاً والأخيرُال .

جَيِّ الْمُرْبَعِ اللَّهِ الْمُحَدِّدُونَ وَرَدِيَّ الْمُوفَافَ وَالشَّوْنِ الاِسْكَادِيةِ رَسُيِسَ جَلَسَ إِذَاقِ الهَيْقَةُ الْمُصَارِّقَةِ الإِدْوقِ الثَّ الْمُؤْلِنَّ الْمُجَلِّزِيُّ الْمُعَلِّذِيُّ



الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، والصَّلاَةُ والسَّلاَمُ عَلَى سَيِّدنا مُحَمَّدِ سيد المرسلين، وعلى آلهِ وصَحْبهِ إلى يَوْم الدِّينِ.

وبعب ١:

فإنَّ مِمَّا خَصَّ اللهُ تَعَالَى به هذه الأُمَّةَ أَنَّ الكِتَابَ المُنَزَّلَ لِهَدَايَتِهِم مِنْ عِنْدِ الله تعالَى قدْ نُقِلَ بالتَّوَاتُرِ القَطْعِيِّ حِفْظًا في الصُّدُورِ، وكِتَابةً في السُّطُورِ، فَلَمْ يَتَبدَّلْ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ، وَلَمْ تَغِبْ منه كلمةٌ وَاحِدَةٌ، وأَنَّ السُّنَّةَ النبويَّةَ، وسِيرةَ سَلَفِ الأُمَّةِ قدْ رُويتا بالأَسانيدِ، ودُوِّنتا في الكُتبِ بِعِنَايةٍ يَسْهُل معها التَّمْييزُ بينَ المقبولِ والمردُودِ.

ومِمَّا خَصَّ الله تعالى به هذه الأُمَّةَ أيضاً أنَّه عَزَّ وَجَلَّ يَبْعَثُ فِيهَا مُجَدِّدينَ لأَمْرِ الدِّينِ، يَكُونُ هَمَّهُم إعَادةُ الحياةِ إلى الإسْلاَمِ مِنْ جَدِيد، وإرشادُ النَّاسِ إلى الدِّينِ، يَكُونُ هَمَّهُم إعَادةُ الحياةِ إلى الإسْلاَمِ مِنْ جَدِيد، وإرشادُ النَّاسِ إلى المنهج الصَّحِيحِ المُوَافِقِ لِكِتَابِ اللهِ، وسنَّةِ رَسُولهِ ﷺ، وإزَالةُ مَا عَلِقَ مِنْ أَدْرَانِ الشِّرُكِ والمَعَاصِي.

وكَانَ مِنْ أَجَلِّهِم في القُرُونِ الأُولَى قَدْراً، وأَنْبَهَهَم ذِكْراً، إمامُ دارِ الهِجْرةِ أبو عبدِ الله مَالِكُ بنُ أنسٍ رَحِمَهُ اللهُ تعالَى.

فقد وَقَقهُ اللهُ تعالَى إلى أَنْ يَكُونَ أحدَ مَنْ حَفِظَ سُنَّةَ النبيِّ ﷺ دِرَايةً وَرِوَايةً، بِلْ إِنَّهُ لم يكنْ بالمدِينةِ عَالِمٌ مِنْ بَعْدِ التَّابِعِينَ يَشْبَههُ في العِلْمِ، والفِقْهِ، والجَلاَلةِ، والجَفْظِ ـ على حَدِّ قَوْلِ الإمامِ الذَّهبيِّ (١) _ وإنَّ كِتَابَهُ (الموطَّأ) يُعَدُّ مِنْ أَهمٍّ ذَخَائرِ

⁽١) سير أعلام النبلاء ٨/٥٥.

كُتُبِ الحديثِ المُدَوَّنةِ، ومِنْ أَقُواها مَتْناً، وأَعْلاَها سَنَداً، وأَغْزَرِهَا فِقْها، ولِذا تَلَقَّاهُ عنهُ خَلْقٌ مِنْ تلامذِته، ونَشَرُوه في الآفاقِ، وحَرَصَ المُصَنَّفُونَ في السُّنَنِ والآثارِ على روايةِ الكَثِيرِ مِنْ مَرْويَاتهِ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ، وَرِوَاياتٍ مُتَنوِّعةٍ، كَمَا تَناولهُ بالخِدْمةِ جَمِّ غَفِيرٌ مِنَ المُحَدِّثينَ والفُقَهاءِ، تَمَثَّلَ فِي شَرْحهِ، وتَفْسِيرِ أَلْفَاظهِ، واخْتِصَارِه وتَهْذِيبهِ، وبَيَانِ أَطْرَافهِ، وَوَصْلِ مُنْقَطعاتهِ وبَلاَغَاتهِ، وتَوْضِيحِ رَجَالهِ وأَسَانِيدِه وغيرِ ذلك.

وكانَ لِعُلَماءِ الأَنْدَلُسِ وأَهْلِ المَغْرِبِ النَّصِيبُ الوَافِر في خِدْمَةِ هَذا الكِتَابِ العَظِيم، فأَلَّفُوا فيهِ تآليفَ كَثِيرةً، اسْتَعْرضَها بعضُ المؤلِّفينَ قَدِيماً وحَدِيثا(١).

ومِنْ أَهَمٍّ مَنْ قَامَ بِشَرْحِهِ: الإمامُ الفَقِيهُ المُحَدِّثُ الزَّاهِدُ أَبُو المُطَرِّفِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَرْوانَ القُنَازِعيُّ القُرْطُبي. الرَّحْمَنِ بنُ مَرْوانَ القُنَازِعيُّ القُرْطُبي.

فقدْ تَوَلَّى شَرْحَ الموطَّأ، مُعْتَمِداً على رِوَايةِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ، وعَلَى بَعْضِ رِوَاياتِ المُوطَّأ الأُخْرَى، وعَلَى رَأْسِهَا رِوَايةِ يَحْيى بنِ بُكَيْرٍ، واعْتَمدَ فِي شَرْحهِ عَلَى أقوالِ عُلَماءِ الأَنْدَلُسِ خَاصَّةً، مع اعتمادِه أيضاً على أقوالِ عُلَماءِ الأَمْصَارِ الآخَرِينَ مِنْ أئمة المالكيَّة وغَيْرِهم.

ويُعَدُّ هذا الكتابُ مِنْ أَفْضَلِ الكُتُبِ في شَرْحِ أَحَادِيثِ الموطَّأ، وفي بيانِ الأَحْكامِ الفِقهيَّةِ، وعَرْضِ أقوالِ العلماءِ المتقدِّمينَ منهم والمتَأخِّرينَ.

وقد أشادَ بهِ كَثِيرٌ مِنَ العُلَماءِ.

منهُم: القَاضِي عِياض، فقالَ في تَرْجَمَتهِ: (وكَانَ أَقْوَمَ مَنْ بَقِيَ بِحَدِيثِ مُوطَّأ مالكِ، ولهُ تَفْسيرٌ، كِتَابٌ مَشْهُورٌ، مُفِيدٌ، مُسْتَعملٌ)(٢).

⁽۱) منهم: الإمام محمد بن خير في فهرسته، والقاضي عياض في كتابه (الغنية) وهو فهرس لشيوخه، وفي كتابه النفيس (ترتيب المدارك)، ومن المعاصرين: الباحث المغربي محمد بن عبد الله التليدي في كتابه القيِّم (تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه)، والدكتور مشعل الحدادي في كتابه (الإمام مالك وأثره في علم الحديث النبوي).

⁽٢) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٣.

وقالَ ابنُ بَشْكُوالَ: (وجمعَ فِي تَفْسِيرِ الموطَّأ كِتَاباً حَسَناً مُفِيداً، ضَمَّنهُ ما نقلهُ يَحْيى بنُ يَحْيَى فِي مُوطَّأه، ويَحْيَى بنُ بُكيرٍ أيضاً فِي مُوطَّأه)(١).

والحمدُ لله الذي وَفَّقني إلى تَحْقِيقِ هَذا الكِتَابِ النَّفِيسِ الذي تَمَيَّزَ بِكَثيرِ مِنَ الخَصَائصِ والمَحَاسِنِ عَنِ الكُتبِ المُوَلَّفةِ في مَوْضُوعهِ، وقَدَّمتُ الكِتَابَ بِمقَدِّمةٍ مُفِيدَةٍ عَنِ المُصَنِّفِ الذي كَانَ نَادِرَةَ زَمَانهِ، ومِنْ أعيانِ المُحَدِّثينَ والمُقْرِئينَ بالأَنْدُلُسِ، وكتبتُ أيضاً مُقَدِّمةً عَنْ كِتَابِهِ (تَفْسِيرِ الموطَّأ) وأَهَمَّيتهِ، ومَنْهَجِ المُصَنِّفِ فيه، ثُمَّ خَدَمتُ الكِتَابَ بالفَهَارس الكَاشِفةِ.

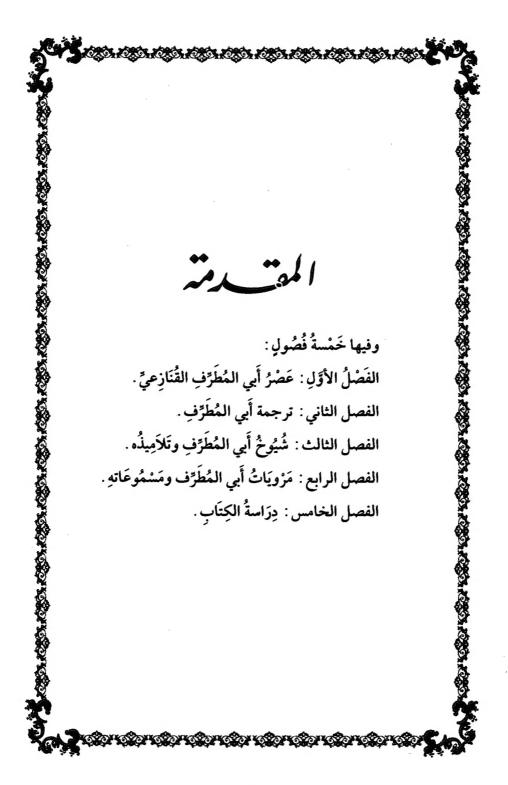
وقدْ أتعبتُ نَفْسِي، وأَقْصَرْتُ نَهَارِي، وأَسْهَرْتُ لَيْلِي في ضَبْطِ هذا الكِتَابِ الماتع، وتَرْتِيبِ نُصُوصهِ وفِقْرَاتهِ، والتَّعْلِيقِ عليهِ بِمَا يُوضِّحُ عَبَارَاتهِ وكَلِمَاتهِ، وإصْلاَحِ أَخْطَاءِ النُّسْخَةِ وسَقَطاتِها، وأَرْجُو مِنَ الله تعالَى أَنْ أَكُونَ قَدْ وُفِّقتُ لذلك، ومَا تَوْفِيقِي إلاَّ باللهِ، عليه توكلَّتُ وإليه أُنيبُ.

واللهَ تعالَى أَسَأَلُ أَنْ يَنْفَعَنِي وإِخْوَانِي بهذا الكِتَابِ المفيدِ، وأَنْ يَجْزِيَ مُؤلِّفَهُ الإمامَ أَبَا المُطَرِّفِ القُنَازِعِيَّ بِرِضْوَانهِ العَظِيمِ، ونَعِيمَهِ المُقِيمِ، على ما بذَلَهُ مِنْ جُهُودٍ مَشْكُورَةٍ في خِدْمةِ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وسُنَّةٍ نَبِيَّهِ ﷺ.

وصَلَّى الله تعالَى وسَلَّمَ على سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعَلَى آلهِ وصَحْبهِ أجمعينَ، والحمدُ لله رَبِّ العالمينَ.

* * *

⁽١) الصلة ٢/٣٢٣.







وفيه مَبْحَثانِ :

المبحث الأوَّلِ: الحياةُ السياسيّة.

المبحثُ الثاني: الحياةُ العلميَّةِ.



ر المجعث اللَّاقَال الحياة السيلية (١)

مَرَّتِ الْأندلسُ خِلالَ حياةِ أبي المُطَرِّفِ بأربعِ مَرَاحِلَ سِيَاسيَّةٍ، هي:

المَرْحَلةُ الأولى: مَرْحَلةُ الخِلاَفةِ:

وتَبْتَدِىءُ مِنْ تَارِيخِ إعْلانِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّاخِلِ المَرْوَانِي، المُلَقَّبِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّاخِلِ المَرْوَانِي، المُلَقَّبِ بالنَّاصِ لِدِينِ الله تَسْميتَهُ بأميرِ المؤمنينَ سنة (٣١٦)، وتَنْتَهِي بوفَاةِ الحَكَمِ المُسْتَنْصِر باللهِ سنة (٣٦٦).

وكانَ لِشَجاعةِ عبدِ الرَّحْمَنِ النَّاصرِ وصَرَامتهِ سَبَباً في وِحْدَةِ البَلاَدِ مِنْ أَقْصَاهَا إلى أَقْصَاهَا، وغَدا ثَانِي أَعْظَمِ مُلُوكِ الأَنْدَلُسِ بَعْدَ عبدِ الرَّحْمَنِ الدَّاخِلِ، وهو بانِي مَدِينةَ الزَّهْرَاءِ الشَّهِيرةِ، ودَامتْ دَوْلَتُهُ خَمْسِينَ عَاماً مِنَ الحُكْمِ، ثُمَّ تُوفِّي سنةَ بانِي مَدِينةَ الزَّهْرَاءِ الشَّهِيرةِ، ودَامتْ دَوْلَتُهُ خَمْسِينَ عَاماً مِنَ الحُكْمِ، ثُمَّ تُوفِّي سنةَ (٣٥٠).

ثُمَّ خَلَفَهُ ابنهُ الحَكَمُ الثَّانِي المُسْتَنْصِرُ باللهِ، وقدْ جَاوزَ السَّابِعَةَ والأربعينَ مِنْ

⁽۱) كل ما ذكرته في هذا المبحث والذي يليه إنما هو استقراء للتاريخ من المصادر التالية: كتاب (الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية) لأمير البيان شكيب أرسلان، وهو مطبوع في ثلاث مجلدات بالقاهرة، وكتاب (قرطبة حاضرة الخلافة بالأندلس) للدكتور عبد العزيز سالم، دار النهضة بمصر، وكتاب (قرطبة في العصر الإسلامي - تاريخ وحضارة) للدكتور أحمد فكري، صدر عن مؤسسة الجامعة بالاسكندرية، و(التاريخ الأندلسي من الفتح إلى سقوط غرناطة) للدكتور عبد الرحمن على الحجي، وهو مطبوع في دار القلم بدمشق.

عُمُرهِ، وكانَ الحَكَمُ حَلِيماً رَفِيقاً، كمَا كانَ صَارِماً قَاسيًا على المتلاَعِبينَ مِنَ العُمَّالِ، وظَلَّ مُدَّةَ خِلاَفتهِ مُوَاصِلاً لِغَزْوِ الرُّومِ، ومَنْ خَالَفهُ مِنَ المُحَارِبينَ، ولَمَّا أَحَسَّ بِقُرْبِ نِهَايتهِ عَهِدَ لابنهِ هِشَامِ الثَّاني الذي لُقِّبَ بالمؤيَّدِ باللهِ، وكانَ صَبِيًّا، وقدْ أُخِذَ عليهِ لِتَقْدِيمِة ابنهِ الصَّبِيِّ على الأَكِفَّاءِ مِنْ أَعْمَامهِ، وتُوفِّي الحَكمُ سنة (٣٦٦)، وبِمَوْتهِ اخْتَفَى آخرُ العُظَماءِ مِنْ بَنِي أُميَّةَ الأَنْدَلُسِيْنَ (١١).

المرحلةُ الثانية: مَرْحَلةُ الدُّولةِ العَامِريَّةِ:

لما بُويع هِشَامُ بالخِلاَفةِ كَانَ له مِنَ العُمُرِ أَحدَ عشَر سنةً، واستطاعَ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي عامرٍ المعروفُ بالحَاجِبِ المَنْصُورِ أَنْ يَكُونَ وَصِيًّا على الغُلاَمِ الخَلِيفةِ، وَما لبثَ حتى اسْتَجْمَعَ أَزِمَّةِ السَّلْطةِ في يَدِه تِبَاعاً، وانتُهى الأمرُ بأنْ فَرَضَ ابنُ أبي عَامِرٍ نَفْسَهُ حَاكِماً مُطْلَقاً للأندلُسِ، وغَدا الخليفةُ هِشَامٌ ليسَ له مِن الأمرِ شيءٌ، وكانَ ذلك سنة (٣٧١)، وقامَ المنصورُ بأمورِ الخِلاَفةِ خيرَ قِيام، وكانَ حُكْمهُ مِنَ العُصُورِ الزَّاهيةِ في تاريخِ الأَنْدلُسِ، ثُمَّ تُوفِّي سنة (٣٩٢) مُتَأثِّراً بِجِرَاحِهِ إِثْرَ قَفُولهِ مِنْ غَزْوَةٍ لأَرَاضِي قُشْتَالةً.

ثُمَّ تَولَّى عبدُ الملكِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي عَامِرِ الحِجَابِةِ مَعَ بِقَاءِ اسمِ الخِلاَفَةِ للمُؤيِّدِ بِاللهِ هِشَامِ الثَّانِي، وقد استمرَّ عبدُ الملكِ فِي تَجْهِيزِ الجُيُوشِ، وتَوْطِيدِ اللَّمُنِ، وحِمَايةِ الثُّغُورِ، لَكِنَّهُ مَا لَبِثَ أَنْ تُوفِّي في صَفَر سنة (٣٩٩)، فَخَلَفهُ أخوه الأَمْنِ، وحِمَايةِ الثُّغُورِ، لَكِنَّهُ مَا لَبِثَ أَنْ تُوفِّي في صَفَر سنة (٣٩٩)، فَخَلَفهُ أخوه عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ المنصورِ بنِ أَبِي عَامِرِ المُلقَّبِ بالناصر والمعروفُ بِشَنْجُولَ، ولم يكنْ مثلَ أبيهِ وأخيهِ، فلمْ يَلْبثُ أَنْ طَلَبَ مِنَ الخَلِيفَةِ هِشَامِ المؤيَّدِ باللهِ بأن يَكْتَبُ إليهِ وِلاَيةَ العَهْدِ مِنْ بَعْدِه، وحَصَلَ لَهُ مَأْمُولَهُ، فكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ فَتِيلٍ في الفِتْنَةِ،

⁽۱) وصف الذهبي في السير ۱۳۲/۱۳۲ مشاماً هذا بقوله: كان ضعيف الرأي، قليل العقل، يُصدِّق بما لا يكون، وأعطى مرة مالا عظيما لمن جاءه بحافر حمار وزعم انه حافر حمار العزيز، وأتاه آخر بحجر، فقال: هذا من الصخرة، وأتاه آخر بشعر، فقال: هذا من شعر النبي صلى الله عليه وسلم، فلهذا كان المنصور يمنع الناس من الاجتماع به.

يُضَافُ إلى ذَلِكَ إلى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَحْظَى باحْتِرَامِ الجَيْشِ، ولاَ بِحُبِّ النَّاسِ له مِمَّا هيًّا للثورةِ عليه.

وانتهزَ مُحَمَّدُ بنُ هِشَامِ بنِ عبدِ الجبَّارِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ النَّاصِرِ الفُرْصَةَ في غِيابِ شَنْجُولَ، بأنْ ثَارَ عَليهِ وسَيْطَرَ على قُرْطُبةَ، ثُمَّ اسْتَطاعَ أَنْ يَقْبِضَ على شَنْجُولَ ويَقْتُلَهُ، وذلكَ في رجَب سنة (٣٩٩)، وهَكَذا انْهَارِتْ الدَّولةُ العَامِريَّةِ.

المَرْحَلةُ الثالثة: مَرْحَلةُ الفِتَن:

عُرِفتْ هذه المرحلةُ بدايةُ القَلاَقِلِ، وتُحَدَّدُ على النَّحْو التَّالي:

أ بداية الفتنة (١٠): بدأت بأنْ أجبر مُحَمَّدُ بنُ هِشَام بنِ عبدِ الجبّارِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ النَّاصِرِ الْخَلِيفَة هِشَامَ الْمُؤَيَّدَ بالله بأنْ يَتَنازَلَ عَنِ الخِلاَفةِ، وتَمَّ له ذَلِكَ، الرَّحْمَنِ النَّاصِ النَّاصِ المُؤيَّدِ فأَخْفَاهُ، وأشاعَ بينَ النَّاسِ أَنَّهُ ماتَ، ثُمَّ عَهِدَ إلى هِشَام بنِ سُلَيْمَانَ بنِ النَّاصِرِ بالخِلافةِ مِنْ بَعْدِه، النَّاسِ أَنَّهُ ماتَ، ثُمَّ عَهِدَ إلى هِشَام بنِ سُلَيْمَانَ بنِ النَّاصِرِ بالخِلافةِ مِنْ بَعْدِه، ولكنَّ سُوءَ خُلُقِ المَهْدِي وإهانتَهُ لِرُؤَسَاءِ قَبَائلِ البَرْبرِ وَزُعَمَاتِهِم جَعَلَ هِشَامٌ يَتَقَرَّبُ للبَرْبرِ، ويَسْعَى مَعَهُم لِخَلْعِهِ، فَجَمَعُوا جُمُوعَهُم للانْقِضَاضِ عليه، ولكنَّ بَادَرَهُم بِجَمْع أَكبرَ، فَشَتَّتَ شَمْلَ البَرْبرِ وقتَلَ هِشَامَ بنَ سُلَيمانَ، وانْسَحَبَ البَرْبرُ بعدَ قَتْلِ هِشَامُ بنِ سُلَيْمَانَ إلى ضَوَاحِي قُرْطُبةَ، وفِيهِم ولدُه سُلَيْمَانُ بنُ هِشَام، بعدَ قَتْلِ هِشَامُ بنِ سُلَيْمَانَ إلى ضَوَاحِي قُرْطُبةَ، وفِيهِم ولدُه سُلَيْمَانُ بنُ هِشَام، فَرَفُوه وَلَّوهُ عَلَيْهِم ولَقَبُوهُ بالرَّشِيدِ، وبَدَءَوا يَعُدُّونَ العُدَّةَ للاسْتِيلاَءِ عَلَى فَعَلْمَ .

وتَأَجَّجتِ الفِتْنةُ في قُرْطُبةَ حَيْثُ نَادَى مُنَادِي المَهْدِي بِأَنَّ مَنْ أَتَى بِرَأْسِ بَرْبَرِيٍّ فَلَ كَذَا وكَذَا، فَتَسارعَ العَامَّةُ مِنْ أَهْلِ قُرْطُبةَ في قَتْلِ مَنْ قَدِرُوا عليهِ حتَّى امتدتْ

⁽۱) ينظر: جذوة المقتبس ص١٨، وبغية الملتمس للضبي ص٢٤، والسير ١٢٣/١٧، بالاضافة إلى المصادر المتقدمة.

⁽٢) وصف ابن عذارى في البيان المُغْرِب ٣/ ٧٤ المهدي هذا بأنه أشأم خليفة على وجه الدنيا، وقال الذهبي في السير ١٧/ ١٢٩: فلما استوثق الأمر للمهدي أظهر من الخلاعة والفساد أكثر مما عمله شنجول.

الأيدِي إلى صَالِحِي المُسْلِمِينَ، فَقُتِلُوا صَبْراً، ونُهِبتْ بِيُوتُهم، وهُتِكَتْ أَعْرَاضُهم، بلْ قُتِلَ الكَثِيرُ مِمَّنْ قَدِمَ للرِّبَاطِ في ثُغُورِ الأَنْدَلُسِ مِنْ بلادِ المشرقِ الإَسلامِيِّ، فَقُتِلُوا على أَنَّهُم بَرْبر، حتَّى أَنَّ كُلَّ مَنْ كان بينَهُ وبينَ أحدٍ عَدَاوةٌ قالَ: هذا بَرْبَرِيُّ، فَقُتِلَ.

ب امتدادُ الفتنة : وعندما بلغ البَرْبرُ ما جَرَى لإخْوَانِهِم بِقُرطُبة زَحَفُوا عَليها، وعلَى رَأْسِهِم سُلَيمَانُ بنُ هشَام الرَّشِيدُ، وحَاصَرُوا المَهْدِيِّ في قَصْرِه، وكانَ ذَلِكَ في شَوَّال سنة (٣٩٩)، ولكِنَّ المهدِيَّ فَكَّ حِصَارَهُم، وأَعْمَلَ فِيهم القَتْلَ، فَلَوَّ البَرْبرُ إلى ضَوَاحِي وظَفَر المَهْدِيُّ بقَائِدِ البَرْبرِ سُلَيْمَانَ بنِ هِشَامٍ فَقَتلَهُ، فَفَرَّ البَرْبرُ إلى ضَوَاحِي وظَفَر المَهْدِيُ بقَائِدِ البَرْبرِ سُلَيْمَانَ بنِ النَّاصِرِ ولَقَبُوهُ بالمُسْتَعِينِ وهُو ابنُ أَخِي الرَّشِيدِ و (١) الذي سُرْعَانَ مَا عَادَ إلى قُرْطُبة بِمُسَاعَدِة النَّصَارَى وهُو ابنُ أَخِي الرَّشِيدِ و (١) الذي سُرْعَانَ مَا عَادَ إلى قُرْطُبة بِمُسَاعَدِة النَّصَارَى لموَاجَهَةِ المَهْدِي على أَنْ يُعْطِيهِم مَا يَخْتَارُونهُ مِنَ الحُصُونِ المتاخِمةِ لهُ، وفي لموَاجَهَةِ المَهْدِي على أَنْ يُعْطِيهِم مَا يَخْتَارُونهُ مِنَ الحُصُونِ المتاخِمةِ لهُ، وفي المواجَهةِ المَهْدِي على أَنْ يُعْطِيهِم مَا يَخْتَارُونهُ مِنَ الحُصُونِ المتاخِمةِ لهُ، وفي المواجَهةِ المَهْدِي على أَنْ يُعْطِيهِم مَا يَخْتَارُونهُ مِنَ الحُصُونِ المتاخِمةِ لهُ، وفي المواجَهةِ المَهْدِي على أَنْ يُعْطِيهِم مَا يَخْتَارُونهُ مِنَ الحَرْبُ بينَ جَيْشِ المُسْتِعِينِ والبَرْبَرِ والْكَانَ المُسْتَعِينِ والبَرْبَرِ ، ثُمَّ وَقَعَتْ الحَرْبُ بينَ جَيْشِ المُسْتِعِينِ وبينَ جَيْشِ المُهْدِي في قُرْطُبة ، واشْتَبكَ المَهْدِي مِنْ غَيْرِ نِظَامٍ ، وَتَلُوا مِنْهم أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفاً.

وقدْ أُوذِي أَبو المُطَرِّفِ في هذه الفِتنةِ، قالَ ابنُ حيَّانَ: امتُحِنَ بالبربرِ أوَّلَ ظُهُورهِم مِحْنَةً أَوْدَتْ بِمَالهِ(٢).

ج _ مُناورَةُ للمَهْدِي: لما رأى المَهْدِي مَا حَلَّ بهِ مِنْ هَزِيمَةٍ أَظْهَرَ هِشَامَ

⁽۱) قال الذهبي في السير ۱۷/ ۱۳۳ في ترجمته: دانت له الأندلس سنة (٤٠٣)، جال بالبربر يفسد وينهب البلاد، ويعمل كل قبيح، ولا يبقي على أحد.

⁽٢) تاريخ الاسلام ٢٨/ ٣٢٣.

المؤيَّدَ وأَقْعَدَهُ حيثُ يَرَاهُ النَّاسُ، وأَرْسَلَ قاضيهِ لِيفَاوِضَ البَرْبَرِ ويُبْلِغُهُم أَنَّ هِشَامَ المؤيَّدَ هُوَ الخَلِيفَةُ ومَا هُو إلاَّ كالحَاجِبِ له، لكنَّ أهلَ قُرْطُبةَ خَذَلُوا المَهْدِيَّ، وخَرَجُوا يُرَحِّبُونَ بِسُلَيمانَ المستعينِ، ثُمَّ نُودِي بالبَيْعَةِ بالعهدِ لِسُليمانَ بنِ الحَكَم.

ثُمَّ فَرَّ المهدِيُّ ومَنْ مَعَهُ مِنْ قُرْطُبة، واتَّفَقَ مَعَ النَّصَارَى على أَنْ يَتَنازَلَ عَن بَعْضِ الثُّغُورِ نَظِيرَ مُسَاعَدَتِهِم ضَدَّ المُسْتَعِينِ، فَخَرجَ إليهم المستعينُ باللهِ مَعَ البَرْبرِ إلى مَكَانٍ قُرْبَ قُرْطُبةَ يُعْرَفُ بدَارِ البَقرِ، وكَانَت الدَّائِرَةُ فيها على المستعينِ والبَرْبر، ودَخَلَ المَهْدِيُّ قُرْطُبةَ مِنْ جَدِيدٍ، فعَاثَ فِيها ومَنْ مَعَهُ فَسَاداً، ثُمَّ أَجْهَزَ عَلَى كُلِّ بَرْبَرِيٍّ حَتَّى الأَطْفَالَ والنِّسَاء، فَحَدثتْ مَقْتَلةٌ عَظِيمَةٌ، ثُمَّ تَنَادَى إلى سَمْعِه بأَنَّ المُسْتِعِينَ ومَنْ مَعَهُ مِنَ البَرْبرِ يَعُدُّونَ العُدَّةَ لِقِتَالهِ، فَخَرَجَ إليهِم، فكانَ الدَّائِرةُ في هذِه المرَّةِ على المَهْدِيِّ الذي عادَ إلى قُرْطُبَةَ لِيَتَحَصِّن بِدَاخِلَها، فكانَت الدَّائِرةُ في هذِه المرَّةِ على المَهْدِيِّ الذي عادَ إلى قُرْطُبَةَ لِيَتَحَصِّن بِدَاخِلَها، ولكنَّ العَبيدَ قَتَلُوه وأَعَادُوا هِشَاماً المؤيَّدَ إلى كُرْسِيِّ الخلافةِ في ذِي الحجَّة سنة ولكنَّ العَبيدَ قَتَلُوه وأَعَادُوا هِشَاماً المؤيَّدَ إلى كُرْسِيِّ الخلافةِ في ذِي الحجَّة سنة ولكنَّ العَبيدَ قَتَلُوه وأَعَادُوا هِشَاماً المؤيَّدَ إلى كُرْسِيِّ الخلافةِ في ذِي الحجَّة سنة ولكنَّ العَبيدَ قَتَلُوه وأَعَادُوا هِشَاماً المؤيَّدَ إلى كُرْسِيِّ الخلافةِ في ذِي الحجَّة سنة بُمُنْ السَّتَةُ الأَشْهُرِ التي كانَ فيهَا سُلَيمانُ بِقُرْطُبةَ.

ولَمْ يَهْدا لِسُليمَانَ المُسْتَعِينِ بالٌ طِوَالَ تِلْكَ الفَترةِ، إِذْ ظَلَّ يَجُولُ بِعَسَاكِرِهِ البَرْبرِ في بلادِ الأَنْدَلُسِ، إلى أَن اسْتَطاعَ دُخُولَ قُرْطُبةَ في أُوائلِ شَوَّال سنة (٤٠٣)، وقُتِلَ كَثِيرٌ مِنَ العُلَمَاءِ والأَعْيانِ (١١)، ثم أعطَى الأَمَانَ لأهلِ قُرْطُبةَ، وقام بخَلَع هِشَامِ المَؤيّدِ مِنَ الخِلاَفةِ وقَتْلِهِ، ثُمَّ قامَ بِتَقْسِيمِ الأَمَانَ لأهلِ قُرْطُبة، وقام بخَلَع هِشَامِ المَؤيّدِ مِنَ الخِلاَفةِ وقَتْلِهِ، ثُمَّ قامَ بِتَقْسِيمِ الأَنْدَلُسَ بينَ القَبَائلِ التي نَصَرتْهُ مِنَ البربرِ وغَيْرِهم.

المرحلة الرابعة: دولة بني حَمُّود: بَحَثَ العَامِريُّونَ وأَتْبَاعَهُم ـ وَهُم الذينَ فَرُوا عَنْ قُرْطُبةَ بعدَ دُخُولِ المُسْتَعينِ باللهِ لها عَنْ خَلِيفَةٍ أُمُويٍّ فَلَمْ يَجِدُوا أَصْلَحَ

⁽١) منهم الإمام العلامة أبو الوليد ابن الفرضي الذي وري الثرى من غير غسل ولا كفن ولا صلاة بعد أن بقي في داره ثلاثة أيام مقتولا، ينظر: كتاب (أبو الوليد ابن الفرضي القرطبي) ٢/ ٤٢٢ .

للأمرِ مِنْ عليً بنِ حَمُّودِ الهَاشِميِّ، وبدأ البربرُ في قُرْطُبَةَ يَسْأَمُونَ حُكْمَ المُسْتَعِينِ، فاجتمعتْ أَهْدَافُ العَامِريَّةِ والبَرْبِرِ فَتَمَّ التَّحَالُفُ بَيْنَهُمَا، واتَّفَقَ الفَريقَانِ على الاتِّصَالِ بِعَليً بنِ حَمُّودٍ، فَزَحفَ مِنْ سَبْتةَ إلى مَالَقةَ فَتَملَّكَها، ثُمَّ إلى قُرْطُبَةَ فَهَزمَ المُسْتَعِينَ وقَتَلَهُ سنة (٢٠١)، وبذلك انْقَطَعتْ دَوْلةُ بَنِي أُميَّةَ، وتَولِّى الأمرَ عليُّ بنُ حَمُّودٍ، وبَقِي عَامَيْنِ إلى أَنْ قَتَلَهُ عَبِيدُه، ثُمَّ وَلِي أَخُوهُ القَاسِمُ بنُ حَمُّودٍ، وبَقِي بِها إلى سنة (٢١٤)، إذ قامَ عليهِ ابنُ أَخِيهِ يَحْيَى بنُ علي بن حَمُّودٍ بِمَالقة، فَهَربَ القَاسِمُ عَنْ قُرْطُبَةَ بلاَ قِتَالٍ، وصَارَ بإشبيلِيَّةَ حَتَّى اجْتَمعَ أَمْرُهُ واسْتَمَالَ البربر، وزَحَفَ بِهِم إلى قُرْطُبَةَ فَدَخلَها سنة (١٣٤)، وهَرب بَعْيَى إلى مَالَقَة، فَبَقِي القَاسِمُ بِقُرْطُبةَ شُهُورَا واضْطَرَبَ أَمْرُهُ، فعاشتْ قُرْطُبةً فَتْرة يَحْيَى إلى مَالَقَة، فَبقِي القاسِمُ بِقُرْطُبةَ شُهُورًا واضْطَرَبَ أَمْرُهُ، فعاشتْ قُرْطُبةُ فَتْرة يَحْيَى إلى مَالَقَة، فَبقِي القاسِمُ بِقُرْطُبةَ شُهُورًا واضْطَرَبَ أَمْرُهُ، فعاشتْ قُرْطُبةً فَتْرة مِن الزَّعَاماتِ دُونَ أَنْ مَن الزَّعَاماتِ دُونَ أَنْ مَن الزَّعَاماتِ دُونَ أَنْ مَن الزَّعَاماتِ دُونَ أَنْ

* * *

اللبحث الطبَّاني الحياة العلمية (١)

شَهِدتْ الفَتْرةُ التي عَاشَها الإمامُ القُنازِعيُّ في الأَنْدَلُسِ أَبْهَى عُصُورِها العِلْميَّةِ، وخُصُوصاً تلك الفترةِ التي كانتْ في عَهْدِ النَّاصِرِ وولَدِه الحَكَم، مع ما تَمَيَّزتْ أيضاً بالرِّحْلاتِ العِلْميَّةِ التي قامَ بِها عُلَمَاءُ الأَنْدَلُسِ إلى المشرقِ.

هذا بالاضافة إلى ازْدِهَارِ التَّعْلِيمِ والتَّدْرِيسِ مِمَّا كَانَ لهُ الأثرُ الكَبيرُ في ازْدِهَارِ الحياةِ العِلْمِيَّةِ في الأندلُسِ، فقدْ عَنَي أَهْلُ الأَنْدَلُسِ بِتَعْلِيمِ أَنْفُسِهم وَأَبْنَائِهِم، قالَ المَقَرِيُّ: (وأَمَّا حَالُ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ في فُنُونِ العُلُومِ فَتَحْقِيقُ الإِنْصَافِ في شَأْنِهِم المَقَرِيُّ: (وأَمَّا حَالُ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ على التَّمَيُّرِ... والعالِمُ عِنْدَهُم مُعَظَّمٌ مِنَ الخَاصَةِ والعَامَّةِ، يُشَارُ إليه ويُحَالُ عليهِ... ولَيْسَ لأَهْلِ الأَنْدُلُسِ مَدَارِسُ تُعِينُهم على طَلَبِ العِلْم، بلْ يَقْرَؤُونَ جَمِيعَ العُلُومِ في المَسَاجِدِ بأُجْرَةٍ، فَهُم يَقْرَؤُونَ لأَنْ يَعْلَمُوا لاَ لأَنْ يأْخُذُوا جَارِياً، فالعَالِمُ مِنْهُم بَارِعٌ، لأَنَّهُ يَطْلُبُ ذَلِكَ يَعْرَؤُونَ بَاعِثٍ مِنْ نَفْسِه يَحْمِلُهُ على أَنْ يَتْرُكَ الشُّعْلَ الذي يَسْتَفِيدُ منه، ويُنْفِقُ مِنْ عِنْدِه حَتَّى يَعْلَمَ) (٢).

⁽۱) يراجع كتاب: (الحياة العلمية في عصر الخلافة في الأندلس من سنة ٣١٦-٤٢٤) للدكتور سعد عبد الله صالح البشري، وهو كتاب قيِّم، طبع بجامعة أم القرى بمكة، وكتاب (دور الفقهاء في الحياة السياسية والاجتماعية بالأندلس في عصر الإمارة والخلافة) للدكتور خليل إبراهيم الكبيسي، وهو مطبوع بدار البشائر الإسلامية في سروت.

⁽٢) نفح الطيب ١/٢٠٠.

وإلى جَانِبِ ذَلِكَ كَانَ اهْتِمَامُ بَعْضِ الخُلُفَاءِ بإنْشَاءِ المَكْتَباتِ، فقدْ كَانَ قَصْرُ الحَكَمِ بِقُرْطُبةَ يَضُمُ خَزَائنَ مِنَ الكُتُبِ يُقَالُ: إِنَّهَا لَمْ تَجْتَمِعْ لأَحَدٍ مِنْ قَبْلَةُ ولا مِنْ الحَكَمِ بِقُرْطُبةَ يَضُمُ خَزَائنَ مِنَ الكُتُبِ يُقَالُ: إِنَّهَا لَمْ تَجْتَمِعْ لأَحَدٍ مِنْ قَبْلَةُ ولا مِنْ بَعْدَةُ، قَدَّرَ بعضُ المؤرَّخِينَ مُحْتَويَاتِهَا بأربعمائةِ ألفِ مُجَلَّدٍ أو أكثر (1)، ولَمَا أَسْنَدَ المنصُورُ بنُ أَبِي عَامِرٍ إلى ابنِ المَكْوِيِّ ومَنْ مَعَةُ إعادَةَ تَرْتِيبِ الخِزَانةِ طَالَتْ مُدَّةُ عَمَلِهِم في ذَلِكَ حَوْلاً كَامِلاً وزيادة (1)، وإلى جَانِبِ خَزَائنِ الحَكَم بِقُرْطُبة مُلدَّةُ عَمَلِهِم في ذَلِكَ حَوْلاً كَامِلاً وزيادة (1)، وإلى جَانِبِ خَزَائنِ الحَكَم بِقُرْطُبة كانتْ في مُخْتَلِفٍ كُبْرَياتٍ مُدِنِ الأَنْدَلُسِ الأَخْرَى مَكْتَبَاتٍ كَثِيرَةٍ، ويُضَافُ إلى هذا مَكْتَباتُ خَاصَّةٌ لَدَى العُلَماءِ والأَعْيانِ، فقدْ ذُكِرَ أَنَّ الإمامَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بنَ مَحْتَد بنِ فُطَيْسِ (ت ٢٠٤) كَانَتْ لَهُ مَكْتَبَةً كُبْرَى، وكانَ مَتَى عَلِمَ بِكِتَابٍ حَسَنِ مُحَمَّدِ بنِ فُطَيْسِ (ت ٢٠٤) كَانَتْ لَهُ مَكْتَبَةً كُبْرَى، وكانَ مَتَى عَلِمَ بِكِتَابٍ حَسَنِ مُحَمَّدِ بنِ فُطَيْسِ (ت ٢٠٤) كَانَتْ لَهُ مَكْتَبَةً كُبْرَى، وكانَ مَتَى عَلِمَ بِكِتَابٍ حَسَنِ مَنَا النَّاسِ طَلَبَهُ للابْتِيَاعِ منهُ وبالَغَ فِي ثَمَنِهِ، فإنْ قَدَرَ على ابْتِيَاعِهِ وإلاَّ انتُوفِي قَرَّرَ أَحْفَادُه بَيْعَهَا، وبَقُوا في ذَلِكَ مُدَّةً عَامٍ كَامِلُ (1).

ومَنْ تَتَبَّعَ كُتُبَ التَّرَاجِمِ مثل: (تَارِيخِ عُلَماءِ الأَنْدَلُسِ) لابنِ الفَرَضِي، و(جَذْوةِ المُقْتَسِ) للحُمَيْدِيِّ، و(تَرْتِيبِ المَدَارِكِ وتَقْرِيبِ المَسَالِكِ لمِعَرفةِ أَعْلاَمِ مَذْهَبِ مَالِكِ) للقَاضِي عِيَاضٍ، و(الصِّلَةِ) لابنِ بَشْكُوالَ، و(بُغْيةِ المُلْتَمِسِ) للضبِّي وغَيْرِها عَلِمَ مَا وَصَلَتْ إليهِ الأَنْدَلُسُ في عَصْرِ المُؤلِّفِ وما قَبْلَهُ ومَا بَعْدَهُ مِنْ رِفْعةٍ وتَقَدُّم في المجالِ العِلْمِي، وفِيما يَلِي جَانِبٌ مُوجَزُّ لأَبْرَزِ العُلَمَاءِ في عَهْدِ المُؤلِّفِ في قُنُونِ العِلْم المُخْتَلِفَةِ:

١- فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ وَعُلُومِهِ وقِرَاءَاتهِ: ظَهَر فِي الأندَلُسِ مُقْرِئِينَ كِبَاراً ومُفْسِّرِينَ عِظَاماً، مِثْلَ: أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ الأَنْطَاكِيِّ (ت٧٧٣)، وأبي القَاسِمِ اللَّحْمِيِّ (ت٤١٠)، وأبي عُمَرَ أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ وأبي القَاسِمِ اللَّحْمِيِّ (ت٤١٠)، وأبي عُمَرَ أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ

⁽١) نفح الطيب ١/ ٣٨٥.

⁽٢) ترتيب المدارك ٧/ ١٢٨.

⁽٣) الصلة ٢/٣١٠.

عبدِ اللهِ الطَّلَمَنْكِيِّ (ت٤٢٩)، وأَبِي العبَّاسِ أَحْمَدَ بنِ عَمَّارِ المَهْدَوُيِّ (ت بعد ٤٣٠)، ومَكِّيّ بنِ أَبِي طَالِبٍ القَيْسِيِّ (ت٤٣٧)، وأَبِي عَمْرو عُثْمَانَ بنِ سَعِيدٍ الدَّانِي (ت٤٤٤)، وغيرهم.

٧- في الحديث وعُلُومه: تَأْلَقَ مُحَدِّثُونَ كِبَارٌ ضَرَبُوا فيهِ بِحَظِّ وَافِرٍ، مِنْهُم: عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عليً المَعْرُوفُ بابنِ البَاجِي (٣٧٨)، ومُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ مُفَرِّج القُرْطُبيُّ (٣٠٠٣)، وعَبْدُ اللهِ بنُ إبراهيمَ الأَصِيلِيُّ (٣٩٢)، وعَبْدُ اللهِ بنُ إبراهيمَ الأَصِيلِيُّ (٣٩٢)، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ فُطَيْسٍ القاضي (٣٩٢)، وأبو الوَلِيدِ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ الفَرَضِيِّ (٣٣٠)، ومُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى ابنُ الحَذَّاءِ الوَلِيدِ عَبْدُ الله بنُ مُحَمَّدِ ابنِ الفَرَضِيِّ (٣٩٠٥)، ومُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى ابنُ الحَذَّاءِ (٣٦٢) وغَيْرُهم.

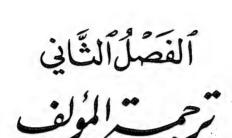
٣- الفِقهُ: بَرَزَ فِي الأَنْدَلُسِ في هَذَا الْعَصْرِ وبَعْدَه كَبَارُ الْفُقَهَاءِ والْمُفْتِين، بلْ ظَهَر فِيهِم مَنْ وَصَلَ إلى دَرَجةِ الاجْتِهَادِ، مِنْ أَمْثَالِ: أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عُبْدِ اللهِ بنِ يَحْيى مُحَمَّدِ بنِ عُبْدِ اللهِ بنِ يَحْيى مُحَمَّدِ بنِ عُبْدِ اللهِ بنِ يَحْيى اللَّيْثِي (ت٣٦٧)، وأبي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ يَبْقَى بنِ زَرْبِ (ت٣٨١)، وعَبْدِ اللهِ بنِ اللهِ بنِ اللهِ بنِ القاسِمِ الثَّغْرِيِّ (ت٣٨٣)، وعَبْدِ اللهِ بنِ إبراهيمَ الأَصِيلِي(ت٣٩٢)، وأحمدَ بنِ عبدِ المَلِكِ ابنِ المَكْوِي (ت٤٠١) وغيرهم.

3- اللَّغَةُ والأَدَبُ والشَّعْرُ: ازْدَهَرتْ الدِّرَاساتُ اللُّغَويَّةِ والأَدَبِيَّةِ في هذا العَصْرِ وَمَا بَعْدَه، وأَنْجَبتِ الأَنْدَلُسُ كِبَارَ العُلَمَاءِ في هذا الشَّأْنِ، مِنْ أَمثالِ: مُحَمَّدِ بنِ عُمْرَ البَرْبَرِيِّ ابنِ القُوطِيَّةِ (ت٣٦٧)، ومُحَمَّدِ بنِ يَحْبى بنِ عَبْدِ العَزِيزِ الخَرَّازِ عُمَرَ البَرْبَرِيِّ ابنِ القُوطِيَّةِ (ت٣٦٧)، ومُحَمَّدِ بنِ يَحْبى بنِ عَبْدِ العَزِيزِ الخَرَّازِ (ت٣٦٩)، وعَبْدِ اللهِ بنِ حَمُّودٍ الزُّبَيْدِيِّ (ت٣٧٢)، وأبي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ الزُّبَيْدِيِّ (ت٣٧٩).

وظَهَر فِيهَا أَيْضاً شُعَراءُ بُلَغَاءُ يُزَاحِمُونَ فُحُولَ الشُّعَراءِ الْمجَوِّدِينَ المَطْبُوعِينَ، وأَدباءٌ مُجِيدُونَ لَهُم التَّرَسُّلُ البَدِيعُ، والنَّظْمُ الرَّائِقُ، مِثلَ: أَبِي عُمَرَ يُوسُفَ بنِ هَارُونَ القُرْطُبِيِّ (ت٤٠٣)، وأَبِي عُمَرَ أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ دَرَّاجِ القَسْطَليِّ (ت٢٦٤) وآخرينَ.

٥- التَّارِيخُ: بَرَزَ في هَذِه الفَتْرَةِ مُؤَرِّخُونَ مَشْهُورُونَ، مِنْهُم: مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ البَرْبَرِيّ ابنُ القُوطِيَّةِ اللَّغُوي (ت٣٦٧)، ومُحَمَّدُ بنُ حَارِثِ بنِ أَسَدٍ الخُشَنِيّ (ت٣٧)، وأَبو الوَلِيدِ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ الفَرَضِيِّ (ت٣٠٤) وغَيْرُهم.

كَمَا بَرزَ عُلَماءُ كَثِيرُونَ في عُلُومٍ أُخْرَى كالجُغْرَافِيا، والفَلْسَفةِ، والطِّبِّ، والطِّبِّ، والرِّيَاضِيَّاتِ، وغَيْرِ ذَلِكَ.



وفيه ستَّةُ مَبَاحِثِ:

المبحثُ الأوَّلِ: المُتَرُّجِمُونَ له، والرَّاوِينَ لِحَدِيثهِ ومَرْويَاتهِ

المبحثُ الثاني: اسمه ونسبه وكنيُّته، ومولُّده، ووفاته.

المبحثُ الثالث: نشأتهُ، وطلبهُ للعلم، ورِحْلاَته.

المبحثُ الرَّابع: مُصَنَّفاتُه.

المبحث الخامس: مذهبه ، وعقيدته .

المبحث السادس: مآثِرُهُ وثناءُ العُلَماءِ عليه.



ر المبحث اللَّاقَالِ المترجمون له والراوين كحديث, ومروما يْهُ

حَرَصَ العَدِيدُ مِنْ عُلَمَاءِ الحَدِيثِ والتَّرَاجِمِ والفَهَارِسِ عَلَى ذِكْرِ أَبِي المُطَرِّفِ وَالإَشَادَةِ بِهِ، وَرِوَايةِ أَحَادِيثِهِ التِّي رَوَاها، والكُتُبِ التِّي تَمَلَّكَ حَقَّ رِوَايَتِهَا، بلْ أَفْرَدَهُ بالتَّصْنِيفِ الإمامُ أَبو القاسِمِ خَلَفُ بنُ عَبْدِ الملكِ بنِ بَشْكُوالَ (١).

وقَدْ يَمَّمتُ قَصْدِي إلى المَصَادِر المُتَقَدِّمةِ القَرِيبةِ مِنْ عَصْرِ المُصَنِّفِ، أَمَّا المَصَادِرُ المُتَقَدِّمةِ القَرْنِ العَاشِرِ فَلَمْ أُعَرِّجْ عَلَيْها، لأَنَّه المَصَادِرُ المُتَقدِّمةِ، وقد رَتَّبْتُ المَصَادِرَ حَسَبَ لَيْسَ فِيها جَدِيدٌ سِوَى النَّقْلِ عَنِ المَصَادِرِ المُتَقدِّمةِ، وقد رَتَّبْتُ المَصَادِرَ حَسَبَ وَفَياتِ مُؤْلِّفيها على النَّحْوِ التَّالِي:

1- حَافِظُ الأَنْدَلُسِ وَمُحَدِّثُهَا وَفَقِيهُها أَبُو عُمَرَ يُوسُفُ بنُ عَبْدِ البَرِّ النَّمْدِيُ القُرْطُبي (ت٤٦٣)، وَهُو تِلْمِيذُ المُصَنَّفِ، وقدْ رَوَى عنه رِوَاياتٍ كَثِيرةٍ، وفِي القُرْطُبي (ت٢١٨) و٢١٨ و٢٢٨، و٢٢٨، و٢٥٨، و٣/٢١٨ و٢١٨، و٢٠٨، و٣/٢٠، و٢١٨، و٤/٢٠، و٤/٢٠، و٤/٢٠، و٤/٢٠، و٤/٢٠، و٢١٤، و٢١٨، و٢١٢، و٢١٨، و٢١٢، و٢١٨، و٢١٢، و٢١٨، و٢١٢، و٢١٨، و٢١٨،

⁽۱) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٥٩/٤٠، والوافي بالوفيات للصفدي ٢٣٠/١٣، ولم يصلنا هذا الكتاب فيما نعلم.

٢- الإمامُ أبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أبي نَصْرِ الحُمَيْدِيُّ (ت٤٨٨)، في: (جَذْوةِ المعتبسِ في ذِكْرِ وُلاَةِ الأندلسِ) ص٢٧٨-٢٧٩.

٣- القَاضِي أبو مُحَمَّدٍ عبدُ الحَقِّ بنُ عَطِيَّةَ الغَرْنَاطِي (ت ٥٤١)، في: فهرسته ص ٧٢.

٤- القَاضِي عِياض (ت٤٤٥)، في: (تَرْتِيبِ المَدَارِكِ وتَقْرِيبِ المَسَالِكِ لِمَعْرِفةِ أَعْلاَمٍ مَذْهبِ مَالِكٍ) ٧/ ٢٩٠-٢٩٣، وفي كتابه: (الغُنية) ص١٠٩، وهي كتابه: (الغُنية) ص١٠٩، وهي كتابه: (العُنية) ص١٠٩، و٨٨.

٥- أبو بكر محمد بن خير الأموي الإشبيلي (ت٥٧٥)، في: (فِهْرِسةِ مَا رَوَاهُ عَــنْ شُيُــوخِــهِ)، ص ٤٩، و٥٥، و٨٤، و١٠٤، و١٣٢، و١٣٤، و١٦٤، و٢٢٨، و٢٢٨، و٢٢٨، و٢٢٨،

7- أبو القاسِم بنُ بَشْكُوالَ (ت٥٧٨)، في: (الصِّلَةِ) ٢/ ٣٢٤-٣٢، ورَوَى أَحَادِيثَ كَثِيرَةً مِنْ طَرِيقهِ في كِتَابهِ: (غَوَامضِ الأَسْمَاءِ المُبْهَمَةِ الوَاقِعَةِ في مُتُونِ الأَحَادِيثِ المُسْنَدَةِ): ١/ ١٣٧، و ٢٣٢، و ٤٦١، ٢/ ٤٦١، و ٥٩١، الأَحَادِيثِ المُسْنَدَةِ): ١/ ١٣٧، و ١٣٧، و ٢٣١، و ٤٦١، و ٢٣٠، و ٣٥٠ و ٥٩٠، و ٧٥٠، و في كتابه: (المُسْتَغِيثِينَ باللهِ) ص ٢٢، و ٣٣، و ٥٥، وفي كتابه: (الآثارِ المَرْويةِ في الأَطْعِمةِ السَريَّةِ والآلاتِ العِطْرية) ص و ٥٠، وفي كتابه: (الآثارِ المَرْويةِ في الأَطْعِمةِ السَريَّةِ والآلاتِ العِطْرية) ص و ١١٨، و ٢٨٥، و ٢٠٠، و جَاءتْ جَمِيعُ هَذِه الرِّواياتِ عَنْ شَيْخهِ أَبِي مُحَمَّدِ عَنْ أَبِي المُطَرِّفِ القُنَاذِعيِّ بهِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي المُطَرِّفِ القُنَاذِعيِّ به و مَاءَتْ اللهِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي المُطَرِّفِ القُنَاذِعيِّ به و مَاءَتْ اللهِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي المُطَرِّفِ القُنَاذِعيِّ به و اللهِ المُعَرِّفِ القُنَاذِعيِّ اللهُ اللهُ المُعَرِّفِ القُنَاذِعيِّ اللهُ اللهُ المُعَلِّةِ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَتَّابٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي المُطَرِّفِ القُنَاذِعيِّ به و اللهُ المُعَرِّفِ القُنَاذِعيْ المُعَادِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَتَّابٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ المُعْرَفِ القُنَاذِعيِّ به و ١٩٠٠ و ١٩٠٠ و ١٩٠٠ و ١٩٠٠ و ١٩٠٤ و ١٩٠٠ و ١٩٠٠ و ١٩٠٤ و ١٩٠٤

٧- أَحْمَدُ بنُ يَحْيى بنِ أحمدَ بنِ عَمِيرَةَ الضبِّي (ت٩٩٥)، في: (بُغْيةِ المُلْتَمِسِ في تَارِيخ رِجَالِ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ) ص٣٧١.

٨ علي بن مُوسَى أبو سَعِيدٍ المَغْرِبي (ت٦٨٥)، في كِتَابِ: (المُغْرِبِ فِي محاسن حُلَى المَغْرِبِ أبي محاسن حُلَى المَغْرِبِ) ١٦٦/١.

٩- القَاسِمُ بنُ يُوسُفَ التُّجَيْبِي السَّبْتِي (ت٧٣٠)، في: (بَرْنَامَج شُيُوخِه)
 ص٤٩.

• ١- الإمامُ المؤرِّخ أبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ عُثْمَانَ الذَّهبي (ت٧٤٨) في: (تاريخ الإسلام) ٢٨/ ٣٢٢، وفي: (سير أعلام النبلاء) ٣٤٢/١٧، وفي: (سير أعلام النبلاء) ٣٤٢/١٧، و(طبقاتِ و(تذكرة الحفاظ) ٣/ ١٠٥، و(العبر في خبر من غبر) ٣/ ١١٤، و(طبقاتِ القُرَّاءِ) ٢/ ٥٨٣، والمقتُّفَى في سَرْدِ الكُنَى ٢/ ٨١.

١١ - الإمام العلاَّمةُ صَلاَحُ الدِّينِ خَلِيلُ بنِ أَيْبَكَ الصَّفَدِيُّ (ت٧٦٤)، في:
 (الوافي بالوفيات) ١٦١/١٨.

١٢ الفقية بُرْهَانُ الدِّينِ إبراهيمُ بنُ عليِّ بنِ فَرْحُونَ المالكي (٣٩٩٠) في:
 (الدِّيباج المُذْهَبِ في مَعْرِفةِ أَعْيَانِ المَذْهبِ) ١/ ٤٨٥.

١٣ الإمامُ العَلاَّمةُ المُقْرِىءُ أَبو الخَيْرِ مُحَمَّدِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الجَزَرِيُّ (حَكَّدِ بنِ الجَزَرِيُّ (حَكَّدِ بنِ الجَزَرِيُّ (حَكَّالِهُ العَّلَاَءِ) ١/ ٣٨٠.

11. الحافظُ أبو الفَضْلِ أحمدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عليِّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِيُّ (تَكُمُّ أَن المَشْهُورَةِ (المعجمِ المُفَهرَس، أو تَجْريدِ أَسَانيدِ الكُتُبِ المَشْهُورَةِ والأَجْزَاءِ المنثورةِ) ص٥٠، و١١٨، و١١٣.

* * *

اللبحث الطنَّاني اسمبەونىسبە وكنىتىر، وولاد تە ووفات

* هُو: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَرْوَانَ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيُّ القُنازِعيُّ القُنازِعيُّ القُنازِعيُّ القُنازِعيُّ القُناذِعيُّ القُرْطُبيُّ.

* وأَمَّا كُنْيتَهُ فَهِي: أبو المُطَرِّفِ(١).

* ويَنْتَسِبُ أَبُو المُطَرِّفِ إلى الأَنْصَارِ، وَهُم الذينَ نَصَروا رَسُولَ اللهِ صلَّى الله عليهِ وسَلَّم والمُهَاجِرِينَ في المدينةِ النبويَّة الشَّريفةِ، وقدْ خَرَجَ كَثِيرٌ مِنْهُم إلى الأَمْصَارِ للجِهَادِ ونَشْرِ العِلْمِ، وكَانَ بَعْضُهُم مَعَ الجُيُوشِ التي فَتَحَتْ إفْرِيقِيَّةً، والمَغْرب، والأَنْدَلُسَ، ونَزَلَ كَثِيرٌ مِنْهُم هذه البلادَ واسْتَوْطَنُوها.

وأَمَّا نِسبتُهُ إلى (القُنازِعي)، فَهِي _ فِيمَا يُقَالُ مَنْسُوبةٌ إلى صَنْعَتِه، كَمَا قالَ ابنُ

⁽۱) يبدو أن هذه الكنية كانت منتشرة في الأندلس كثيراً، وأول من عَرفتُ أنه تكنَّى بها هناك: أمير الأندلس وسلطانها عبد الرحمن بن معاوية بن عبد الملك بن مروان الأموي المشهور بالداخل (ت١٧٦)، وتكنى بها من أحفاده: عبد الرحمن بن الحَكَم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل (ت٢٣٨)، والناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله عبد الرحمن بن الحكم (ت٢٥٠)، وهو باني مدينة الزهراء في قرطبة، كما في السير ٨/ ٢٤٤، و٢٦٠، و٢٥٥، وعُرِف بهذه الكنية أيضا كثير من علماء الأندلس: منهم عبد الرحمن بن عيسى بن محمد بن مدراج من أهل طليطلة (ت٣٦٣)، كما في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١/ ٣٦٣، والإمام العلامة الفقيه المصنف قاضي قرطبة عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فُطيس (ت٢٠٤)، كما في السير ١/ ٢١٠.

عَتَّابٍ، والقَاضِي عِياض، وابنُ بَشْكُوالَ^(۱)، وقِيلَ: إنَّهَا نَسْبَةُ إلى ضَيْعَتِه، وذَهَبُ إلى هذا القَوْلِ: الذَّهبيُّ، فقالَ: (قُنَازِعُ قَرْيةٌ) (٢).

* أَمَّا القُرْطُبِي، فَهُو نِسْبَةٌ إلى قُرْطُبة - بِضَمِّ أَوَّلهِ، وسُكونِ ثانيه، وضَمِّ الظاء المهملة - قال ياقوتُ الحَمَويُّ: (كلمة - فيما أَحْسَبُ - عَجَمِيَّة رُوميَّة، وهي مدينةٌ عَظِيمةٌ بالأندلسِ وَسَطَ بِلاَدِها، وكانت سَرِيراً لِمَلِكِها وقَصَبتها، وبِها كانتْ مُلُوكُ بني أُميَّة، ومَعْدنُ الفُضَلاء، ومَنْبعُ النُبلاءِ) (٣).

* ولادته ووفاته:

وُلِدَ أبو المُطَرِّفِ في سنة (٣٤١).

- وتُوفِّي - رحمه الله تعالى - في قُرْطُبةَ ليلةَ الخَمِيسِ آخرَ اللَّيلِ لاثنتي عشرَ خَلَتْ مِنْ رَجَب سنة (٤١٣)، ودُفِنَ عَشِيَّةً بِمَقبرةِ ابن عبَّاس على قُرْبِ يَحْبى بنِ يحيى اللَّيثي، وَهُو في عُشْرِ الثَّمَانِينَ، وصَلَّى عليه القَاضي عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ بِشْرٍ (٤)، وكانَ لِجَنازَتهِ حَفْلٌ عَظِيمٌ.

* * *

⁽١) المغرب ١/١٦٦، وترتيب المدارك ٧/ ٢٩١، وتاريخ الإسلام ٢٨/ ٣٢٣.

⁽۲) سير أعلام النبلاء ۲۱/ ٣٤٣، قال الدكتور عبد الرحمن بن العثيمين رَعاه الله في مقدمة تفسير غريب الموطأ لابن حبيب ۲/ ۹۰- ۹۱: ولا يخفى ما بين (ضيعة)و(صنعة) من التشابه في الرسم، ولا أدري ماهذه الصنعة، ولم ترد هذه النسبة في كتب الأنساب، ثم ذكر مصادره في الأنساب التي رجع إليها. قلت: ووجدت في كتاب الفوائد لا بن بشكوال في الورقة (۱۰۹) أنه روى بإسناده عن ابن عتاب عن أبيه فقال: (حدثنا القلانسي عبد الرحمن بن مروان)، وهو القنازعي، وهذا يدل أنه منسوب إلى صنعة وليس إلى ضيعة.

⁽٣) معجم البلدان ٤/ ٣٢٤

⁽٤) هو أبو المُطَرِّفِ عبد الرحمن بن أحمد بن بشر قاضي الجماعة بقرطبة، كان فقيها أديبا، ينظر: جذوة المقتبس ص٢٧٠.

لالبحث الثقَّالث نشأت وطلب للعلم ورحلات

نَشَأَ أَبُو المُطَرِّفِ في قُرْطُبة، وكَانتْ قُرْطُبةُ في ذَلِكَ الوَقْتِ زَاخِرَةً بِكِبارِ العُلَماءِ مِنَ المُحَدِّثِينَ والفُقَهاءِ والمُقْرِئينَ واللُّغَويينَ، بلْ إنَّها كَانتْ مَقْصِداً للرَّاغِبينَ في رِحْلةِ المُحَدِّثِينَ مِنَ الأَنْدَلُسِ إلى المَشْرِق، وكانتْ لاَ تَتَمُّ إلاَّ إذا عَرَّجُوا عَلَى قُرْطُبةَ، وأَخَذُوا عَنْ شُيُوخِ العِلْمِ والحَدِيثِ بِها (١١).

وبدأ أبو المُطَرِّفِ طَلَبَ العِلْمِ وَهُو مَا يَزَالُ يَافِعاً فِي مُقْتَبلِ عُمُرهِ، ثُمَّ تَدَرَّجَ في تَلَقِّي العُلُومِ على نَحْوِ مَا كَانَ يَعْهَدُه أبناءُ الأَنْدَلُسِ، حيثُ كانَ يُبْدأُ أَوَّلاً بِحِفْظِ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وتَعلَّمِ أُصُولِ الكِتَابةِ، وتَجْويدِ الخَطِّ، وتَعلَّمِ العَرَبِيَّةِ، والتَّرَسُلِ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وحَفْظِ الشَّعْرِ، ومَعْرِفَةِ أُصُولِهِ وقَوَاعِدِه، ثُمَّ الاسْتِفَادةُ مِنْ العُلُومِ بِأَخْذِ قَوَانِينِها، وحِفْظِ الشَّعْرِ، ومَعْرِفَةِ أُصُولِهِ وقَوَاعِدِه، ثُمَّ الاسْتِفَادةُ مِنْ العُلُومِ الأَولِيَّةِ الأخرى كَالفِقْهِ والأُصُولِ وغير ذلك بما يمَكِّنُهُ بَعْدُ مِنَ الجُلُوسِ إلى حَلَقَاتِ العُلَمَاءِ، وظَهَرَ هَذا مِنْ خِلاَلِ شُيُوخِهِ الذينَ لاَزَمَهُم، وكَانَ كثيرٌ منهُم خَلَقَاتِ العُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ قُرْطُبةَ ومِنَ الوَافِدِينَ عَلَيْهَا، وكَانُوا رِجَالاً مُؤثِّرينَ في أَعْيانَ العُلماءِ مِنْ أَهْلِ قُرْطُبةَ ومِنَ الوَافِدِينَ عَلَيْهَا، وكَانُوا رِجَالاً مُؤثِّرينَ في الحياةِ الأَنْدَلُسيَّةِ، ولهم أَدْوَارٌ إِيجَابِيَّةٌ في مَسْرَحِ الحَياةِ، وكَانَ أَبو المُطَرِّفِ آنذاكَ الخياةِ الأَنْدَلُسيَّةِ، ولهم أَدْوَارٌ إِيجَابِيَّةٌ في مَسْرَحِ الحَياةِ، وكَانَ أَبو المُطَرِّفِ آنذاكَ يَافِعاً شَارِفاً للبُلُوغ، ولَمَّا يَبْلُغُ مِنَ العِلْمِ مَدَاهُ.

⁽۱) ينظر: (حركة الحديث بقرطبة) ص٨٩، فقد ذكر نماذج لبعض المحدثين الذين مروا على قرطبة قبل رحلتهم إلى المشرق، وذكر منهم (علي بن محمد بن أحمد بن عبادل الأنصاري) وَهُو مِنْ أهل إشبيلية، قدم بقرطبة فأخذ عن أبي المُطَرِّفِ القُنازِعي، ثم رحل إلى المشرق.

فَقَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ خَالدِ بنِ الجَبَّابِ الفَقِيه بقُرْطُبةَ (٣٦٣)، وَهُو أَقْدَمُ شُيُوخِهِ ـ الذينَ عَرَفْتُهُم ـ وَفَاةً.

كَمَا رَوَى عَنِ الإمامِ العَلاَّمةِ الفَقِيهِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ القُرْطُبِيِّ (ت٣٦٤)، وقد نَقَلَ كَثِيرًا مِنْ أَقْوَالهِ في الفِقهِ والحَدِيثِ، مِمَّا يَدُلُّ على أَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ المُلاَزمةِ له.

ورَوَى أيضاً عَنِ المُحَدِّثِ أَصْبِغَ بِنِ تَمَّامِ القُرْطُبِي (٣٦٥).

ولاَزمَ الإمامَ مُحَدِّثَ الأَنْدَلُسِ ومُسْنِدها أَبا عِيسَى يَحْيَى بنَ عبدِ الله اللَّيثي (ت٣٦٧).

ورَوَى أيضاً عَنِ الإمامِ العَلاَّمةِ قَاضِي الجَمَاعةِ بقُرْطُبةَ أبي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ إسْحَاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ السَّلِيم (٣٦٧).

وجالسَ الإمامَ العَلاَّمةَ الفَقِيهَ اللُّغَوِيَّ مُحَمَّدَ بنَ يَحْيَى ابنِ الخَرَّازِ (٣٦٩).

والإمامَ عَلاَّمةَ الأَدَبِ والنَّحْوِ أَبا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بنَ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ ابنِ القُوطِيَّة الإشْبيلِي ثُمَّ القُرْطُبي (ت٣٦٩).

ورَوى كَثِيراً عَنِ الإمَامِ المُحَدِّثِ الفَقِيه المُتْقِنِ أبي مُحَمَّدٍ عبدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عليِّ البَاجِي (ت٧٨٣).

والإمامِ العَلاَّمةِ المُحَدِّثِ أبي جَعْفِرٍ أحمدَ بنِ عَوْنِ اللهِ بنِ حَدَيرٍ القُرْطُبيِّ (٣٧٨).

والإمامِ الفَقِيه المُحَدِّثِ مُحَمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ مُفَرِّجِ القُرْطُبي (ت ٣٨٠).

والإمام العَلاَّمةِ الفَقِيه أبي عُمَرَ أحمدَ بنِ عبدِ الملكِ الإشبيلي (ت٤٠١) نَزِيلِ قُرْطُبةَ، المَعْرُوفُ بابنِ المَكْوِي.

ولَمَّا أَشْبَعَ أَبُو المُطَرِّفِ نَهْمتَهُ في طَلَبِ العِلْمِ مِنْ عُلَمَاءِ قُرْطُبةَ ارْتَحَلَ إلى

الْمَشْرِقِ، وَكَانَتْ رِحْلَتَهُ سنة (٣٦٧)، وَبَقِيَ فيها أَرْبِعَ سِنِينَ، ثَمْ قَفَلَ رَاجِعًا إلى قُرْطُبة سنة (٣٧١)، ولَمْ تُحَدِّدِ المصَادِرُ بِدَاية هذه الرِّحْلَةِ، كَمَا لَمْ تُبَيِّنُ مُدَّةَ إِقَامَتِهِ فِي كُلِّ بَلَدٍ تَوَقَّفَ فِيهِ، ولَكِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَحِلْ دُونَ مُحَاوَلَةٍ لِتَرْتِيبِ الرِّحْلَةِ وسَيْرِهَا، وذَلِكَ عَلَى ضَوْءِ مَا تَجْمَّعَتْ عِنْدِي مِنْ مَعْلُومَاتٍ.

فقدْ كَانَت الرِّحْلةُ عندَ الأَنْدَلُسِينْ تَبْدأُ بِالقَيْرُوانِ، وذَلِكَ بِسببِ ازْدِهَارِ الحَيَاةِ العِلْميَّةِ بِها، (حتَّى إِنَّهُ يَنْدُرُ أَنْ يَخْرُجَ أَنْدَلُسِيٌّ للحَجِّ أَو للطَلَبِ ولاَ يَمُرُّ بِعَاصِمةِ إفْرِيقيَّةَ للتَزَوُّدِ مِنْ عُلَمَائِهَا، ومِمَّا سَاعَدَ على ذَلِكَ وِحْدَةُ المَذْهَبِ الفِقْهِي بِيْنَهُما، إفْرِيقيَّة والأَنْدَلُسِ، كَمَا أَنَّ فإنَّ المَذْهَبِ المَالِكِيَّ كَانَ دِعَامةُ الحياةِ العِلْمِيَّةِ في إفْرِيقيَّةِ والأَنْدَلُسِ، كَمَا أَنَّ وَجُودَ القَيْرُوانَ فِي طِرِيقِ حَجِّ الأَنْدَلُسِينِ ورِحْلَتُهُم كَانَ مِمَّا هَيًا لَهُم سَبِيلَ المُرُورِ عَلَيْها والاسْتِفَادةَ مِنْ عُلَمَائِها)(١).

ثُمَّ تَكُونُ وِجْهَةُ المُرْتَحَلِينَ بعدَ ذَلِكَ إلى المشرقِ، قَاصِدِينَ مِصْرَ، التي كانتْ تَعُجُّ بِكِبارِ العُلَماءِ مِنَ المُحَدِّثِينِ والفُقَهاءِ والمُقْرِئِينَ واللُّغُويينَ وغَيْرِهم، ومنهَا تَعُجُّ بِكِبارِ العُلَماءِ مِنَ المُحَدِّثِينِ والفُقَهاءِ والمُقْرِئِينَ واللُّغُويينَ وغَيْرِهم، ومنهَا يَكُونُ التَّوجُه إلى مَكَّةَ للحَجِّ ولِقَاءِ العُلمَاءِ، ثُمَّ زِيارةُ المَدِينةِ للسَّلاَمِ على النبيِّ صلى الله عليه وسلم وصَاحِبَيْهِ رضي الله عنهما، والاجتماع بِعُلمَائِها، ثُمَّ الإيابُ إلى القَيْرُوانِ، ثُمَّ الأَنْدُلُسِ.

وقَدْ ضَعُفتْ رِحْلَةُ الأَنْدَلُسيينَ إلى القَيْرَوانِ في أَثناءِ حُكْم العُبَيْدِيينَ (٢)،

⁽۱) من كتاب (مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري)، للدكتور الحسين بن محمد شواط ٢١٩/١، وقد ذكر عددا من علماء الأندلس ممن ارتحل إلى القيروان.

⁽٢) العبيديُّون هم الروافض الإسماعيلية الباطنيَّة الذين أقاموا دولتهم في بلاد المغرب على يد عبيد الله المهدي الفاطمي، وذلك سنة (٢٩٦)، واستمرت إلى سنة (٤٦٢)، وهي نِحْلةٌ مارقةٌ، عطَّلت الشريعة، وأسقطت الفرائض، وأباحت المحرمات، وادَّعت أنَّ للقُرآنِ ظَاهِرا وباطنا، وأظهروا سَبَّ الصحابة رضوان الله عليهم، وزعموا أنهم ارتدوا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ذاق علماء أهل السنة وخصوصا أهل القيروان صنوفا من العذاب على أيدي العبيديين طيلة مقامهم في بلاد المغرب، وأُعدم بعضهم، قال الإمام أبو الحسن القابسي: (إن الذين قتلهم عبيد الله وبنوه أربعة آلاف في دار النحر=

ولكِن ازْدَادتْ بعدَ خُرُوجِهِم إلى مِصْرَ سنة (٣٦٢)، وكانَ أَهمُ مَقْصَدٍ لَهُم في الرِّحلةِ إلى القِيْرَوانِ التَّتَلَمُذُ على إمّامِ العُلَمَاءِ، وفِقِيه الفُقَهاءِ، وعَالِمِ أَهْلِ المَعْرِب أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي زَيْدٍ القَيْرَوإني (٣٨٦)، الذي كانَ يُقالُ لَهُ: مالكُ الصَّغِيرُ، وكانَ له الفَصْلُ في تَلْخِيصِ المَذْهَبِ وجَمْع أَطْرَافهِ، وصَنَّفَ ملكُ الصَّغِيرُ، وكانَ له الفَصْلُ في تَلْخِيصِ المَذْهَبِ وجَمْع أَطْرَافهِ، وصَنَّف مُصَنَّفَاتٍ كَثِيرةً، وقد ارْتَحَلَ أبو المُطرِّفِ إلى القِيْرُوانِ وسَمِعَ فيها مِنْ هذا الإمّامِ الجَلِيلِ، ولاَزَمهُ، ونقلَ عنهُ كثيرا مِنْ أَقُوالهِ وَآرائهِ الفِقْهيَّةِ والحَدِيثيَّة، وحَمَلَ عنهُ مُصَنَّفَاتهِ ومَرْوِياتهِ.

كَمَا سَمِعَ بالقيروانِ (المُدَوَّنةَ) عَلَى هِبةِ اللهِ بنِ أَبِي عُقْبَةَ التَّمِيمِيِّ، وَهُو مِمَّنْ سَمِعَها مِنْ جَبَلَةَ بنِ حَمُّودٍ، عَنْ مُصَنِّفَها الإمامِ سَحْنُونَ بنِ سَعِيدٍ.

ولا يُبْعُدُ أَنْ يَكُونَ أَبُو المُطَرِّفِ لَقِيَ عَالِمَ المَغْرِبِ، وفَقِيهَ القَيْرَوَانِ ومُحَدِّثِها الإمامَ العَلاَّمَةَ المُقْرِىء المُتْقِنَ أَبَا الحَسَنِ عَلِيَّ بنَ مُحَمَّدِ القَابِسيَّ (ت٤٠٣)، إمامَ العَصْرِ، وصَاحِبَ (الملخَّص) لموطأ ابنِ القاسمِ وغَيْرِها من المؤلَّفاتِ، فإنَّهُ كَانَ مَقْصَدَ الطَّلَبَةِ، ووجهةَ العُلَماءِ، ولكنِّي لَمْ أَعثرْ على أَحَدٍ أَشَارَ إلى تَتَلْمُذِ أبي المُطَرِّفِ على هذا الإمام الجَلِيلِ.

ثُمَّ رَحَلَ إلى المَشْرِقِ، فَوَصلَ مِصْرَ، وكَانَتْ تأتي في الدَّرجةِ الثانيةِ بعدَ القَيْرَوانِ، لَأَنَّهَا مَمَوُّ للحَاجِّ إلى مَكَّةَ، ولأَنَّ فِيها كَثِيراً من العُلَماءِ كَمَا ذَكَرنا آنفاً، وقَدْ سَمِعَ أبو المُطَرِّفِ مِنْ إمامٍ مِصْرَ ومُحَدِّبُها ومُسْنِدِهَا أبي مُحَمَّدِ الحَسَنِ بنِ رَشِيقٍ، وَهُو الذي رَوَى عَنْ سَبِعْمَائةِ مُحَدِّثٍ (۱)، ولذا لأزمهُ أبو المُطَرِّفِ، وأكثرَ مِنْ الرِّوايةِ عنهُ، وحَمَلَ عنهُ عِلْماً كثيراً، وتَمَلَّكَ حَقَّ رِوَايةِ كُتُبٍ مُنَوَّعةٍ، مِنْها:

في العذاب من عالم وعابد ليردهم عن الترضي عن الصحابة، فاختاروا الموت) ينظر:
 ترتيب المدارك ٥/٣٠٣، والسير ١٤١/١٥، وكتاب (مدرسة الحديث في القيروان)
 للدكتور الحسين بن محمد شواط ١/٦٩/١٨.

⁽١) نقل ذلك ابن بشكوال في الصلة ٢/ ٣٢٣ عن أبي المُطَرِّفِ.

(مُصَنَّفُ ابنُ أَبِي شيبةً)، وكِتَابُ (مَعْرِفةِ الرِّجَالِ وعِلَلِ الحَدِيثِ) للإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبِلٍ، وكَتَبَ هُناكَ أيضاً عَنْ كَثِيرٍ مِنَ المُحَدِّثِينَ والفُقَهاءِ والمُقْرِئِينَ، فقدْ سَمِعَ أَبِا الطَّيِّبِ أحمدَ بنَ سُلَيْمَانَ الجَرِيرِيَّ (ت٣٦٧)، تِلْمِيلَا أَبِي جَعْفِرِ الطَّبَرِيِّ، وَلَوَيةَ كَثِيرِ مِنْ كُتُبهِ كـ(التَّفْسِيرِ)، وكِتَابِ (الفَرَائِضِ)، وسَمِعَ فيها أيضا مِنَ الحَسنِ بنِ يَحْيى بنِ المُطَرِّزِ (ت٣٧٥)، وكانَ مِنْ كِبَارِ الْمَحَدِّثِينِ والمُسْنِدينَ، وسَمِعَ أيضاً من: عبدِ العَزِيزِ بنِ عليِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَدِيٍّ (ت٢٨١) مُسْنِدِ الدِّيارِ المَصْرِيّةِ ومُقْرِئِها، ورَوَى فِيها أيضا عَنْ الحَسنِ بنِ يَحْيى القُلْزُمِيِّ (ت٢٨٥)، وكانَ هذا الشَّيْخُ مِمَّنْ رَوَى كُتُبَ ابنِ الجَارُودِ وكَانَ هذا الشَّيْخُ مِمَّنْ رَوَى كُتُبَ ابنِ الجَارُودِ أَي خَلِيفَةَ الرُّعَيْنِي (ت٢٧٥)، وكانَ هذا الشَّيْخُ بِمِصْرَ هِشَامُ بنُ مُحَمَّدِ بن الجَارُودِ أَبِي خَلِيفَةَ الرُّعَيْنِي (ت٢٧٥)، وكانَ رَاوِيةً لِكُتبِ أبي جَعْفِرِ الطَّحَاوِيِّ، ورَاويةً أبي خَلِيفَةَ الرُّعَيْنِي (ت٢٧٥)، وكانَ رَاويةً لِكُتبِ أبي جَعْفِرِ الطَّحَاوِيِّ، ورَاويةً أيضا عَنِ الحُسْنِ بن حَامِدِ بنِ نَصْرِ أَبِي بشْرِ الدُّولِابِيِّ، ورَوَى أَيضا عَنِ الحُسَنِ بن عليِّ بنِ سَعْبانَ، أيضاً لكتبِ أبي بِشْرِ الدُّولَابِيِّ، ورَوَى أَيضا عَنِ الحُسَنِ بن عليِّ بنِ سَعْبانَ، أيضاً كنبِ أَبي بشِر الدُّولَابِيِّ، ورَوَى أَيضا عَنِ الحُسَنِ بن عليِّ بنِ سَعْبانَ، وعبدِ الوَاحِدِ بنِ أحمدَ بنِ قُتَيْبَةً، والحَسَنِ بن عليِّ بنِ شَعْبانَ، وعبدِ الوَاحِدِ بنِ أحمدَ بنِ قُتَيْبَةً، والحَسَنِ بن عليٍّ بنِ شَعْبانَ، وعبدِ الوَاحِدِ بنِ أحمدَ بنِ قُتَيْبَةً، والحَسَنِ بن عليٍّ بنِ شَعْبانَ،

ولَمْ يَكْتَفِ أَبُو المُطَرِّفِ بِالسَّمَاعِ مِنْ هَوُّلاءِ العُلَماءِ وغَيْرِهم وإنَّما كَانَ يُرَاسِلُ العُلَمَاءَ المَشْهُورِينَ، ويَكْتُبَ إليهم في أَمْصَارِهِم، فقدْ كَتَبَ إلى الإمامِ العَلاَّمةِ فَقِيهِ المالكيَّةِ ومُحَدِّثها ومُقْرِئها بالعِرَاقِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ الأَبْهَرِيِّ البَعْدَادِي (ت٧٥٣)، صاحب المصنفات، ومنها شرحه للمختصر الكبير لابن عبد الحكم (١)، فقال في نهاية تفسيره: ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ كَلاَمِ الأَبْهَرِيِّ، وَهُوَ مِمَّا كَتْبَهُ إليَّ إِجِازَةً وأنا بِمِصْرَ.

ولَمَّا وَصَلَ إلى مَكَّةَ _ شَرَّفَها اللهُ تَعَالى _ كَتَبَ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ عُلَمَائِها ومِنَ المَارِّينَ عَليها، فأخذَ عَنْ الإمام المحدِّث أبي أحمدَ الحُسَيْنِ بنِ عليُّ النَّيْسَابُورِيِّ، المشهور بِحُسَيْنك، المتوفى سنة (٣٧٥)، ورَوَى فِيها أيضا عَنْ

 ⁽۱) توجد منه نسخ خطية غير كاملة، في مكتبة الأزهر، ومكتبة جوتا، وقد وصفهما وصفا
 دقيقا الدكتور ميكلوش موراني في كتابه (دراسات في مصادر الفقه المالكي) ص٣٠.

المحدِّث المُسْنِد يُوسُفَ بنِ يَعْقُوبَ النُّجَيْرَميِّ، المتوفى بعد سنة (٣٦٧)، وروى فيها أيضاً عَنْ يُوسُفَ بن إبراهيمَ الجُرْجَانِي.

ولاً شَكَّ أَن أَبا المُطَرِّفِ التقَى بعددِ آخرَ مِنَ العُلَماءِ في هذِه البِلاَدِ وغَيْرِها، ولاَ شَكَّ أَن أَبا المُطَرِّفِ التقى بعددٍ آخرَ مِنَ العُلَماءِ في هذِه البِلاَدِ وغَيْرِها، ولله أعلم.

* * *

المبحث الرابع مصنفات

وُصِفَ أَبُو المُطَرِّفِ بِأَنَّهُ أَقْبَلَ على التَّصْنِيفِ، فَكَانتْ لَهُ كُتُباً في التَّفْسِيرِ، وفِي الحَدِيثِ، وفِي الخَفْهِ وأَحْكَامهِ وغَيْرِ ذَلِكَ، ولَمْ يَصلْنَا مِنْها _ حَسَبَ عِلْمِنَا _ سِوَى كِتَابِهِ (تَفْسِيرُ الموطَّأَ)، وفِيما يلي أسماءُ كُتبه:

١ اخْتِصَارُ تَفْسِير يَحْيَى بنِ سَلاَّم، ذَكَرهُ ابنُ بَشْكُوالَ والذَّهبي وغَيْرُهما(١).

٢ الشُّرُوطُ على مَذْهَبِ مَالِكِ بَنِ أَنس، ذَكَرهُ الحُمَيْدِيُّ، وقالَ: أَخْبَرنا بهِ أبو شَاكِرِ حَمْدُ بنُ عُمَرَ القَيْسِي(٢)، وقالَ الدَّهبي: هُوَ في الشُّرُوطِ وعِلَلِها(٣).

٣_ فِهْرِسةُ شُيُوخهِ، ذَكَرهَا ابنُ خَيْرٍ، وقالَ: رِوَايتِي لَها عَنْ أبي مُحَمَّدِ بنِ
 عَتَّابٍ، عَنْ أبيهِ، عنه (٤).

٤ اخْتَصَرَ وَثَائِقَ أَحْمَدَ بنِ سَعِيدِ بنِ إبْرَاهِيمَ الهَمْدَانِيِّ، المَعْرُوفُ بابنِ الهِنْدِي، ذَكَرهُ القَاضي عِياض، وابنُ فَرْحُونَ (٥).

٥ تَفْسِيرُ الموطَّأ، وسَيأْتِي الحَدِيثُ عنهُ لاَحِقاً.

⁽١) الصلة ٢/ ٣٢٣، وتاريخ الإسلام ٢٨/ ٣٢٣.

 ⁽۲) جذوة المقتبس للحميدي ص ۲۷۹.

 ⁽٣) تاريخ الإسلام ٢٨٣٢٣، والعبر ٣/ ١١٤.

⁽٤) فهرسة ابن خير ص٤٣٦.

⁽٥) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٣، والديباج المذهب ١/ ١٥٢. وكان ابن الهندي من أعلم عصره في علم الشروط، أقر بذلك فقهاء الأندلس، توفي سنة (٣٩٩)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/ ٢٠٥٠.

اللبحث الخائس مذهب وعقيدت

الإمامُ أبو المُطَرِّفِ مَالِكِيُّ المذهب، كَسَائِرِ عُلَمَاءِ بَلَدِه، ونَرَى ذَلِكَ وَاضِحَا في شَرْحه، فَكَانَ يَحْرِصُ على اسْتِعْرَاضِ أَقْوَالِ كِبَارِ عُلَمَاءِ المالكيَّةِ، مِنْ أمثالِ: ابنِ القَاسِم، وأَشْهَب، وابنِ الموَّازِ، وأَصْبَغ، وسَحْنُونَ، وعِيسَى بنِ دِينَارِ، والأَبْهَرِيِّ، وابن أبي زَيْدٍ القَيْرَوانِيِّ وغَيْرِهم، ويَهْتَمُّ كَثِيراً بالدِّفَاعِ عَنْ مَذْهَبِهِ والأَبْهَرِيِّ، وابن أبي زَيْدٍ القَيْرَوانِيِّ وغَيْرِهم، ويَهْتَمُّ كَثِيراً بالدِّفَاعِ عَنْ مَذْهَبِهِ والانْتِصَار لَهُ، وذَلِكَ بِمُنَاقَشَتِه لأَراءِ أبي حَنِيفَة والشَّافِعِيِّ وغَيْرِهما.

أَمَّا عَقِيدَتُهُ فإنَّنَا نَلْحَظُ في كِتَابِهِ (تَفْسِيرِ الموطَّأ) إقْرَارَهُ لِعَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَةِ والجَمَاعةِ مِنَ الصَّحَابةِ والتَّابِعِينَ لَهُم بإحْسَانٍ، وَهُو المُتَمَثِّلُ بإثباتِ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تعالَى لِنَفْسهِ وَرَسُولهِ الكَرِيمِ صَلَّى الله عليهِ وسَلَّم مِنْ غَيْرِ تَشْبيهِ، أَو تَأْوِيلٍ، أَو تَحْرِيفٍ، أَو تَعْطِيلٍ، والرَّدُّ على المبتدعةِ وأَصْحَابِ الضَّلالاتِ، والإشادةُ في مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدةٍ بِفَضَائلِ الصَّحَابةِ الكَرَام، وسَوْفُ نَسْتَعْرِضُ بالتَّفْصِيلِ أَقُوالَهُ في هذا الأمرِ عند الحَدِيثِ عَنْ مَنْهَجِ المُصَنِّفِ في كِتَابِهِ.

اللبحث الساوكس مآثره وثن العلماء علي

أَطْبَقَتْ شَهَادَاتُ العُلَمَاءِ بِأَنَّ أَبِا المُطَرِّفِ كَانَ عَالِمَ الأَنْدَلُسِ بِالحَدِيثِ والفِقهِ، وكَانَ أَقْراً مَنْ بَقِيَ فِيهَا، وكَانَ زَاهِداً عَابِداً، صَوَّامَ النَّهَارِ، قَوَّامَ اللَّيْلِ، مُعْرِضاً عَنِ المالِ والجَاهِ والسُّلْطَانِ، رَاضِياً بِالقَلِيلِ مِنَ الحَلاَلِ، ورُبَّما اقْتَاتَ بِمَا يَرْمِيه النَّاسُ مِنْ أَطْرَافِ البُّقُولِ ومَا أَشْبِهَ ذَلِكَ، ولا يَنْحَطُّ إلى مسألةِ أَحَدٍ.

ونُقِلَ عنهُ أَنَّهُ قَالَ: (كُنْتُ بِمِصْرَ وشَهِدْتُ العِيدَ مَعَ النَّاسِ فانْصَرفُوا إلى ما أَعَدُّوهُ، وانْصَرَفْتُ إلى النِّيلِ، وليسَ مَعِيَ مَا أُفْطِرُ عليهِ إلاَّ شَيءٌ مِنْ بَقِيّةٍ تُرْمُسِ مَقِيَ عِنْدِي فِي خِرْقَة (١)، فَنَزلْتُ علَى الشَّطِّ وجَعَلْتُ آكُلُه وأَرْمِي بِقِشْرِه إلى مَكَانِ مَنْخَفِض تَحْتِي، وأَقُولُ في نَفْسِي: تَرَى إنْ كَانَ اليومَ بِمِصْرَ في هَذَا العِيدِ أَسْوءُ مَا لَخْفِض تَحْتِي، فلمْ يَكُن إلاَّ مَا رَفَعْتُ رَأْسِي وأَبْصَرْتُ أَمَامِي، فإذَا بِرَجُلِ يَلْقَطُ قِشْرَ حَالاً مِنِي، فلمْ يَكُن إلاَّ مَا رَفَعْتُ رَأْسِي وأَبْصَرْتُ أَمَامِي، فإذَا بِرَجُلِ يَلْقَطُ قِشْرَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وشَكَرْتُهُ)(٢).

وإليكَ بَعْضَ شَهَاداتِ العُلَمَاءِ في مَدْحهِ والنَّنَاءِ عليهِ:

- فقالَ تِلْميذُه الإمامُ الحَافِظُ ابنُ عبدِ البَرِّ: (كَانَ خَيِّراً عَفِيفاً وَرِعاً، كَانَ يَلْبَسُ قَمِيصاً أَبْيَضَ عَلَى فَرُوَةٍ، وَرُبَّمَا لَبسَ الفَرْوَةَ دُونَهُ)(٣).

⁽١) الترمس: شجرة لها حب مفلطح مر، يؤكل بعد نقعه، المعجم الوسيط ١/ ٨٤.

⁽٢) المغرب ١٦٧/١.

⁽٣) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٢.

- _ ونقلَ ابنُ حَزْمٍ فِي المُحَلَّى عن ابنِ عبدِ البَرِّ أَنَّهُ قالَ: (حدَّثنا عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَرْوانَ القُنازِعيُّ _ثِقَّةٌ مَشْهُورٌ)(١).
 - _ وقَالَ تِلْمِيذُه أبو عبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَتَّابٍ: (خَيِّرٌ فَاضِلٌ) (٢).
- ـ وقالَ ابنُ الحَصَّارِ: (كَانَ وَرِعَاً زَاهِدَاً، صَالِحَاً مِنْ أَهْلِ العِلْمِ والتَّقَدُّمِ في الحَدِيثِ وعُلُوم القُرْآنِ، مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ لِرِوَايةِ يَحْيِي وَعِنَايةِ بِهَا)^(٣).
- ووصفهُ ابنُ حَيَّانَ القُرْطُبيُّ بقولهِ: (الفَقِيهُ، المُقْرِىءُ، الرَّاويةُ، الحَافِظُ، النَّاهِدُ، المُخْبِتُ، المُتَقَشِّفُ، الفَاضِلُ، العَلَمُ، آخِرُ مَنْ تَنَاهَتْ فيهِ خِلاَلُ الخَيْرِ بِقُرْطُبةَ، وعَظُمَتْ بهِ المَنْفَعَةُ ظَاهِرَةً وبَاطِنَةً، وسَلَكَ سَبِيلَ السَّلَفِ المُتَقَدِّمينَ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ)(٤).
- وقالَ ابنُ بَشْكُوالَ: (كَانَ عَالِماً، وفَقِيهاً حَافِظاً، مُتَيَقِّظاً دَيِّناً وَرِعاً فَاضِلاً، مُتَصَاوِناً، مُتَقَشِّفاً، مُتَقِيرً الصَّلاَةِ والصَّوْمِ، على ذلك مَنِ انتَّابهُ مِنْ أَهْلِ الحَاجةِ، دَوُّباً عَلَى العِلْمِ، كَثِيرَ الصَّلاةِ والصَّوْمِ، مُتَهَجِّداً بالقُرْآنِ، عَالِماً بِتَفْسِيرِه وأَحْكَامهِ، وحَلاَلهِ وحَرَامهِ، بَصِيراً بالحَدِيثِ، حَافِظاً للرَّأْيِّ، عَارِفاً بِعَقْدِ الشُّرُوطِ وعِللِها. . . وكَانَ لَهُ بَصَرُّ بالإعْرَاب، واللَّغَةِ، واللَّغَةِ، والأَذاب، وكَانَ حَسَنَ الأَخْلاَقِ، جَمِيلَ اللَّقاءِ، مُقْبِلاً على مَا يَعْنِيهِ ويُقَرِّبهُ مِنْ خَالِقه تَعَالَى) (٥).
- ـ وقالَ الذَّهَبِيُّ: (لَمَّا رَجَع مِنْ رِحْلَتهِ أَقْبلَ عَلَى الزُّهْدِ والانْقِبَاضِ، ونَشْرِ العِلْمِ، والأَوْرَادِ، والمُطَالَعةِ والتَّصْنِيفِ، وكَانَ كَثِيرَ العِلْمِ، والأَوْرَادِ، والمُطَالَعةِ والتَّصْنِيفِ، وكَانَ كَثِيرَ الصَّلاَةِ، والتَّهَجُّدِ والصِّيامِ، عَالِمَا بالتَّفْسِيرِ والأَحْكَامِ، بَصِيراً بالحَدِيثِ، حَافِظاً

⁽¹⁾ المحلى V/ ۲۰۵.

⁽٢) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٢، وتاريخ الإسلام ٢٨/٣٢٣.

⁽٣) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٢.

⁽٤) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٢_٢٩٣.

⁽٥) الصلة ٢/٣٢٣.

للرَّأيِّ، وكَانَ حَسَنَ الأَخْلاَقِ، جَمِيلَ اللَّقَاءِ)(١).

- ووَصَفهُ في السِّيرِ بقَوْلهِ: (العَلاَّمةُ القُدْوةُ...كَانَ إِمَاماً مُتَفَنِّناً حَافِظاً، مُتَأَلِّهَا خَاشِعاً، مُتَأَلِّها خَاشِعاً، مُتَافَّةٍ)(٢).

- وقالَ الصَّفَدِيُّ: (كَانَ عَالِماً عَامِلاً، فَقِيهَاً حَافِظاً، وَرِعَاً مُتَقَشِّفاً... وكانَ لَهُ مَعْرِفَةٌ باللُّغَةِ والأَدَبِ)(٣).

ووَصَفهُ ابنُ الجَزَرِيِّ بِقَوْلهِ: (أُسْتَاذٌ كَبِيرُ القَدْرِ، كَثِيرُ التَّوَالِيفِ، كَانَ زَاهِدَاً خَيِّرًا)(٤).

هَذه بَعْضُ الشَّهَاداتِ التِّي قِيلَتْ في الثَّنَاءِ عَلى هَذا الإمَامِ الجَلِيلِ، وكانَ هَذا الإمَامُ لاَ يَدْخُلُ في شَيءٍ مِنَ السُّلْطَانِ، ولم يكنْ يَطْرُقُ أَبْوَابَهُم، أو يَحْضُرُ الإمَامُ لاَ يَدْخُلُ في شَيءٍ مِنَ السُّلْطَانِ، ولم يكنْ يَطْرُقُ أَبُوابَهُم، أو يَحْضُرُ مَجَالِسَهُم، فقدْ ذَكَرتْ بَعْضُ الكُتُبِ أَنَّهُ لَمَّا وَلِي عَلِيُّ بنُ حَمُّودِ بنِ مَيْمُونَ الهَاشِمِيُّ (٥) الخِلاَفةَ بِقُرْطُبةَ أَشَارَ عَلَيْهِ قَاضِيه ابنُ بِشْرٍ (٦) بِتَقْدِيمٍ أبي المُطَرِّفِ القُنازِعيِّ إلى وَظِيفَةِ الشُّورَى (٧)، وقدَّر أَنَّهُ لاَ يَجْسِرُ على رَدِّ ابنِ حَمُّودٍ لِهَيْبَتِهِ، القُنازِعيِّ إلى وَظِيفَةِ الشُّورَى (٧)، وقدَّر أَنَّهُ لاَ يَجْسِرُ على رَدِّ ابنِ حَمُّودٍ لِهَيْبَتِهِ، حَرُّصاً منهُ عَلى نَفْعِ المُسْلِمينَ بهِ، فَعَملَ ابنُ حَمُّودٍ برأيهِ، وأَنْفَذَ إليهِ بِذَلِكَ كِتَاباً

⁽١) العبر ٣/ ١١٤، وتاريخ الإسلام ٢٨/ ٣٢٣.

⁽٢) السير ١٧/ ٣٤٣_٣٤٣.

⁽٣) الوافي بالوفيات ١٦١/١٨.

⁽٤) غاية النهاية ١/ ٣٨٠.

⁽٥) هو علي بن حمود بن ميمون الهاشمي العلوي الإدريسي، استولى على الأمر بقرطبة في أخر سنة (٤٠٧)، وكانت دولته اثنين وعشرين شهرا، ثم قتله غلمان له في آخر سنة (٤٠٨)، راجع: السير ١٣٥/١٧.

⁽٦) هو أبو المُطَرَّفِ عبد الرحمن بن أحمد بن بشر قاضي الجماعة بقرطبة، تقدمت ترجمته في المبحث الثاني.

⁽٧) كانت وظيفة الشورى مما تفردت به بلاد الأندلس، فكان الخليفة هو الذي يعين أهل الشورى اعتمادا على ترشيح قاضي الجماعة بقرطبة، وكان الخلفاء لا يقدمون أحدا للفتوى حتى يكون من كبار العلماء، ينظر: كتاب دور الفقهاء في الحياة السياسية والاجتماعية بالأندلس، للدكتور خليل إبراهيم الكبيسي ص١١٢.

مِنْ عِنْدِه فَامْتَنَعَ وَأَبِي، وَلَمْ يُفَكِّرْ فِي ابنِ حَمُّودٍ وسَطْوَتهِ، وقَالَ لَهُ: (أَنَا إلى وَقْتِي هَذَا مَا أَقُومُ بِمَعْرِفةِ مَا يَجِبُ عليّ فَضْلاً على أَنْ أُسْتَفْتَى في غَيْرِي)، وأَنشدَ قَائِلاً: وإنَّ بِقَدُومُ بِمَعْرِفةِ مَا يَجِبُ عليّ فَضْلاً على أَنْ أُسْتَفْتَى في غَيْرِي)، وأَنشدَ قَائِلاً: وإنَّ بِقَدومُ مِسَوَّدُوكَ لَفَاقَةٌ إلَى سَيِّدٍ لَوْ يَظْفَرُونَ بِسَيِّدِ فَا فَعْرضَ عنهُ ابنُ حَمُّودٍ وأَوْجَبَ عِذْرَهُ (١).

⁽١) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٢، والصلة ٢/ ٣٢٣.



ٱلفَصَّلُ ٱلثَّالِثُ مشيوخ أبي المطرف وبلاميذه

وفيه مَبْحَثَانِ

المبحث الأَوَّلِ: شُيُوخُهُ.

المبحث الثاني: تَلاَمِيذُه.



رالبحث اللَّوَّوَلِ شيوخسر

عَاشَ أبو المُطَرِّفِ في فَثْرَةٍ كَانَتْ الأَنْدَلُسُ والبلاَدُ الأُخْرَى تَعُجُّ بأَكَابِرِ العُلَمَاءِ، مِنْ فُقَهَاءٍ، ومُحَدِّثينَ، وقُرَّاءٍ، ومُفَسِّرِينَ، ولُغَويينَ، وقَدْ رَوَى في كِتَابهِ (تَفْسِيرِ المُوطَّأ) عَنْ بَعْضِهِم، وعَثَرْتُ عَلَى شُيُوخِ آخرِينَ فِي المَصَادِر التِّي ذَكَرْتُهَا آنِفًا، ولا شَكَّ أَنَّ هَوُلاَءِ الشَّيُوخِ كَانَ لَهُم الأَثْرُ الأَكْبَرُ في تَكُوينِ شَخْصِيتهِ، ولِذَا فإنَّ ذِكْرَهُم يُسَاعِدُ فِي الكَشْفِ عَنْ حالِ أبي المُطَرِّفِ ومَكَانَته العِلْمِيَّةِ، ويَبْدُو أَنَّ فإنا المُطَرِّفِ كَانَ يَنْتَقِي شُيُوخَهُ، فكان لا يَرْوِي عَمَّنْ يُخَالِفُ مَذْهَبَ السَّلَفِ، فقدْ أَبَا المُطَرِّفِ كَانَ يَنْتَقِي شُيُوخَهُ، فكان لا يَرْوِي عَمَّنْ يُخَالِفُ مَذْهَبَ السَّلَفِ، فقدْ أَبَا المُطَرِّفِ كَانَ يَنْتَقِي شُيُوخَهُ، فكان لا يَرْوِي عَمَّنْ يُخَالِفُ مَذْهَبَ السَّلَفِ، وخَرَجَ أَبَا المُطَرِّفِ عَنْ بي عُبَيْدٍ الفَاطِمِيينَ، وخَرَجَ أَخَذَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الأُرْمُونِي، ثُمَّ تَرَكَهُ إِذْ رَأَهُ دَخَلَ مع بَنِي عُبَيْدٍ الفَاطِمِيينَ، وخَرَجَ مُحَمَّلاً بصِلاَتِهِم وهَدَايَاهُم (١).

وفِيمَا يَلِي ذِكْرَهُم مَعَ تَرْجَمَةٍ مُوجَزَةٍ لَهُم، مُرَتَّبِينَ عَلَى حُرُوفِ المُعْجَمِ:

١- أحمدُ بنُ خَالِدٍ التَّاجِرُ، ذَكَرَهُ ابنُ بَشْكُوال ضِمْنَ شُيُوخِ أبي المُطَرِّفِ(٢)، ولم أقفْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ.

⁽۱) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩١. ومن باب الفائدة نشير إلى أن نسبة العبيدين إلى الفاطميين غير صحيحة، وإنما جاءت هذه التسمية من باب التعمية على اعتقادهم، فهم طائفة من الباطنية، وينسبون إلى عبيد الله بن ميمون القداح، وكان مجوسيا باطنيا خبيثا حريصا على إزالة ملة الإسلام، وأباح لأتباعه الخمر والفواحش، وأشاعوا الرفض بما فيه من سب الصحابة الكرام وغير ذلك من الأباطيل، ينظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٩٧، وكتاب (قضية نسب الفاطميين أمام منهج النقد التاريخي) للأستاذ الدكتور عبد الحليم عوسي.

⁽٢) الصلة ٢/ ٣٢٢.

٢- أَحْمَدُ بنُ سُلَيْمَانَ بنِ عَمْرو، أبو الطَّيِّ الجَرِيرِيُّ البَغْدَادِيُّ، ويُقَالُ له أيضاً: الحَرِيرِيُّ، الإمامُ الفَقِيهُ، كأن على مَذْهَبِ ابنِ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ، وانتُقَلَ مِنْ بَغْدَادَ إلى مِصْرَ، وهُنَاكَ سَمِعَ مِنْهُ أبو المُطَرِّفِ، قالَ فِي تَفْسِيرِه: أَخْبَرَنِي أَبو الطَّيِّبِ الجَرِيرِيُّ بِمِصْرَ عَنْ أَبي جَعْفَرِ الطَّبَرِيِّ، ورَوَى أبو الطَّيِّبِ كُتَبَ أبي جَعْفَرِ الطَّبَرِيِّ، ورَوَى أبو الطَّيِّبِ كُتَبَ أبي جَعْفَرِ الطَّبَرِيِّ، ورَوَى أبو الطَّيِّبِ كُتَبَ أبي جَعْفَر الطَّبَرِيِّ، وَرَوَى أبو الطَّيِّبِ كُتَبَ أبي جَعْفَر الطَّبَرِيِّ، تُوفِّي بعدَ سنة الطَّبَرِيِّ : (التَّقْسِيرَ) وكِتَابَ (الفَرَائِضِ)، كَمَا فِي فِهْرِسةِ ابنِ خَيْرٍ، تُوفِّي بعدَ سنة (٣٦٧) (١).

٣- أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ الملكِ، أبو عُمَرَ الإشبيلِيِّ نَزِيلُ قُرْطُبةَ، المعروف بابن المَكْوِي، الإمامُ العَلاَّمَةُ الفَقِيه، انتهَتْ إليه رِئَاسَةُ الفَقْه بالأَنْدُلُسِ، ونَقَلَ عَنْهُ أَبو المُطَرِّفِ في تَفْسِيرِه كَثِيرًا مِنْ أَقْوَالِهِ وآرائهِ الفِقْهِيةِ والحَدِيثيَّةِ، تُوفِّي سنةَ المُطَرِّفِ في تَفْسِيرِه كَثِيرًا مِنْ أَقْوَالِهِ وآرائهِ الفِقْهِيةِ والحَدِيثيَّةِ، تُوفِّي سنةَ (٤٠١).

٤- أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيلَ، أَبو بَكْرِ بنُ البَنَّا المُهَنْدِس، الإمَامُ مُحَدِّثُ مِصْرَ، توفي سنة (٣٨٥)، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ في مِصْرَ (٣).

٥- أَحْمَدُ بِنُ عَوْنِ اللهِ بِنِ حُدَير، أبو جَعْفَرِ القُرْطُبِيُّ، يَرْوِي عَنِ القَاسِم بِنِ أَصْبَغِ وغَيْرِه مِنْ أَهْلِ قُرْطُبة، وحَجَّ فَسَمِعَ مِنْ أَبِي سَعِيدِ بِنِ الأَعْرَابِيِّ وغَيْرِه، وقَدْ رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ (سُنَنَ أبي دَوُادَ) بِرِوَايتهِ عَنِ ابنِ الأَعْرَابِي عَنْ أبي دَاوُد، ورَوَى عنهُ أيضاً (المختصر الكبير) لابن عبدِ الحَكَم، عَنْ أَحْمَدَ بنِ جَامِع عَنِ ابنِ عَبْدِ الحَكَمِ عَنْ أَبِيهِ، ونقَلَ عَنْهُ أبو المُطَرِّفِ أَيْضاً بَعْضَ أَقْوَالهِ الفِقْهِيَّةِ، وكَانَ شَيْخَا صَالِحَا صَدُوقاً، صَارِماً في السُّنَّة، مُشَدِّداً على أَهْلِ البدَع، وقدْ أَوْصَى أَحَد شَلَامِ نَتَهُ فقالَ لَهُ: (أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللهِ، ولُزُومِ الذَّكْرِ، والعُزْلَةِ مِنَ تَلامِ نَتَهُ فقالَ لَهُ: (أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللهِ، ولُزُومِ الذَّكْرِ، والعُزْلَةِ مِنَ

 ⁽۱) تاریخ بغداد ۱۷۹، والأنساب ۲/ ۵۲، وفهرسة ابن خیر ص۲۲۳، وتوضیح المشتبه
 ۲/ ۲۸۳ .

⁽٢) ترتيب المدارك ١٢٣/٧، والصلة ٢/٢١، وسير اعلام النبلاء ٢٠٦/١٧، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/٢٠٠.

⁽٣) الصلة ٢/ ٣٢٢، وانظر ترجمته في: السير ١٦/ ٤٦٢.

النَّاس)(١)، وُلِدَ سنةَ (٣٠٠)، وتُوفِّي سنةَ (٣٧٨)(٢).

٦- أَصْبَغُ بنُ تَمَّامِ القُرْطُبِيُّ، قالَ ابنُ الفَرَضِيِّ: (مِنْ أَهْلِ القِرَاءَاتِ والحِفْظِ للقُرْآنِ، وكَانَ مُؤَدِّباً)، تُوفِّي سنة (٣٦٥)، وذَكَرَهُ ضِمْنَ شُيُوخِ أبي المُطَرِّفِ: ابنُ بَشْكُوال، والذَّهبي في التَّارِيخ^(٣).

٧- الحَسَنُ بنُ دَاوُدَ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ خَلَفِ المُطَرِّز، أَبو عَلِي المِصْرِي، الإمَامُ المُحَدِّثُ المُسْنِدُ، رَوَى عنهُ الدَّارَقُطْنِي والبَرْقَانِيُّ والجَوْهَرِيُّ وغَيْرُهم، رَوَى عنهُ المُحَدِّثُ المُسْنِدُ، رَوَى عنهُ الدَّارَقُطْنِي والبَرْقَانِيُّ والجَوْهَرِيُّ وغَيْرُهم، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ بِمِصْرَ كَمَا جاءَ في تَفْسِيرِه بِروايتهِ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ زَبَّانَ المِصْرِي، وُلِدَ سنة (٢٨٥)، وتُوفِّي بِمَكَّة سنة (٣٧٥)، ونَقَلَ القَاضِي عِياضٍ في تَرْجَمَةِ أبي المُطَرِّفِ أَنَّةُ حَدَّثَ عَنِ المُطَرِّزِ قال: قالَ لهُ حَمْزَةُ الكِنَانِيُّ في سنةِ المُطَرِّفِ أَنَّةُ حَدَّثَ عَنِ المُطَرِّزِ قال: قالَ لهُ حَمْزَةُ الكِنَانِيُّ في سنةِ (٣٤٨) (٤٤): (سَيَمُرُّ بكَ تِسْعٌ وسِتِينَ إِنْ عِشْتَ، ولَسْتَ واللهِ تَرَى فِي الجَامِع بِمِصْرَ للهِ ولا لِرَسُولِهِ صلَّى الله عليه وسلم مِنْ سُنَّةٍ)، قالَ المُطَرِّزُ: (فَمَاتَ مَنْ كَانَ بِهَا، ومُنعَ بَقِيَتُّهُمْ مِنَ الجُلُوسِ في الجَامِعِ إِلاَّ مَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِ الشِّيعَةِ، فَجَاءتِ ومُنعَ بَقِيَتُّهُمْ مِنَ الجُلُوسِ في الجَامِعِ إلاَّ مَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِ الشِّيعَةِ، فَجَاءتِ السَّينَةُ المُؤرَّخةِ بِمَا قالَ حَمْزَةً) (٥٠).

٨- الحَسَنُ بنُ رَشِيقٍ، أبو مُحَمَّدٍ العَسْكَرِيُّ المِصْرِيُّ، الإمَامُ العَلاَّمَةُ المُحَدَّثُ المُسْنِدُ، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ كَتُبُا كَثِيرةً، ومِنْهَا (مُوَطَّأ ابنِ بُكَيْرٍ) بروايتهِ عَنْ أبي جَعْفَرٍ أَحَمْدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ رَبَاحِ المُؤَدِّبِ المِصْرِيِّ عِنهُ، ورَوَى عنهُ أيضاً كتبا أخرى، منها: (مُصَنَّفَ ابنِ أبي شَيْبةً)، وكِتَابَ (مَعْرِفَةِ عَنهُ، ورَوَى عنهُ أيضاً كتبا أخرى، منها: (مُصَنَّفَ ابنِ أبي شَيْبةً)، وكِتَابَ (مَعْرِفَةِ

⁽١) الصلة لابن بشكوال ١/ ٢٢١.

⁽٢) تاريخ علماء الأندلس ص٥٤، وبغية الملتمس ص١٩٨.

⁽٣) تاريخ علماء الأندلس ١/ ٨١، والصلة ٢/ ٣٢٢، وتاريخ الإسلام ٢٨/ ٣٢٢.

⁽٤) هو حمزة بن محمد بن علي المصري، الإمام الحافظ القدوة، وهو صاحب مجلس البطاقة المشهور المطبوع، توفي سنة (٣٥٧)، السير ١٧٩/١٦.

 ⁽٥) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩١-٢٩٢، وينظر ترجمة ابن المطرز في: كتاب وفيات المصريين للحبال ص٢٤، وتاريخ بغداد ٧/ ٣٨٨.

الرِّجَالِ وعِلَلِ الحَدِيثِ) للإمَام أَحْمَدَ، وُلِدَ سنةَ (٢٨٣)، وتوفي سنة (٣٧٠).

٩- الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بنِ شَعْبَانَ، أَبو عَلِيٍّ المِصْرِيُّ (٣٦٩٣)، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ في مِصْرَ، كَمَا قالَ ابن بَشْكُوَالَ (٢٠).

• ١- الحَسَنُ بنُ يَحْيَى بنِ الحَسَنِ، أَبو مُحَمَّدِ القُلْزُمِيِّ القَاضِي، رَوَى عنهُ أَبو المُطَرِّفِ فِي دَارِه بِمِصْرَ سنة (٣٦٨) كَمَا جاءَ فِي التَّمْهِيدِ، وروى عنهُ أَبو المُطَرِّفِ كِتَابَ (المُنتُقَى) لابنِ الجَارُودِ، كما روى عنه أيضا (مسند محمد بن المُطَرِّفِ كِتَابَ (المُنتُقَى) عَنْ أَحْمَدَ بنِ زَيْدِ المَكِّي، عَنْ مؤلِّفهِ، تُوفِّي سنة يحيى بن أبي عمر العدني) عَنْ أَحْمَدَ بنِ زَيْدِ المَكِّي، عَنْ مؤلِّفهِ، تُوفِّي سنة (٣٨٥)

١١ الحُسَيْنُ بنُ حَامِدِ بنِ نَصْرٍ، أَبو مُحَمَّدٍ المِصْرِيُّ، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ في مِصْرَ بِرِوَايتهِ عَنْ عَلِيٍّ بنِ الحُسَيْنِ القَاضِي، تُوفِّي سنة (٣٧٥)^(٤).

11- الحُسَيْنُ بنُ عَلِيٍّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى، أَبو أَحْمَدَ النَّيْسَابُورِيُّ، المَعْرُوفُ بِحُسَيْنَكَ، المُحَدِّثُ الثُّقَةُ المُسْنِدُ، لَقِيهُ أبو المُطَرِّفِ في مَكَّةَ بِمَوْسِمِ الحَجِّ كما في تَفْسِيرِه، تُوفِّي سنة (٣٧٥) (٥).

١٣ خَطَّابُ بنُ مَسْلَمَةَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَعِيدِ بنِ بَتْرِي الأَيَادِي، أَبو المُغِيرَةِ القَرْمُونِي، ثُمَّ القُرْمُونِي، ثُمَّ القُرْطُبِيُّ، كانَ عَالِمَا فَاضِلاً مُجَابَ الدَّعْوةِ، تُوفِي سنة (٣٧٢)، وذَكَرَهُ ابنُ بَشْكُوالَ ضِمْنَ شُيُوخ أَبي المُطَرِّفِ^(٦).

⁽۱) السير ۱٦/ ٢٨٠.

⁽٢) الصلة ٢/ ٣٢٢، وروى عنه ابن الطحان كما في كتابه وفيات المصريين ص ٥٢، وروى عنه أيضا عبد الرحمن بن عبد الله الجوهري في مسند الموطأ ص ٢٩، وجاء اسمه في كتاب الصلة: (علي بن شعبان أبو الحسن) وهو تحريف.

⁽٣) التمهيد ١/٢٢٩، و٢٢٢٢، وفهرسة ابن خير ص٥٨، ومعجم البلدان ٤/ ٣٨٨.

⁽٤) ذكره ابن الطحان في كتاب وفيات المصريين ص٢٤، باسم (الحسن بن حامد).

⁽٥) الصلة لابن بشكوال ٢/ ٣٢٢، والسير ١٦/ ٤٠٧.

⁽٦) تاريخ علماء الأندلس ١/ ١٣٣، والصلة ٢/ ٣٢٢.

١٤ عَبْدُ العَزِيزِ بنُ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ بنِ الفَرَجِ، المَعْرُوفُ بأبي عَدِيِّ ابنِ الإمَامِ المِصْرِيِّ، مُسْنِدُ الدِّيَارِ المِصْرِيَّةِ ومُقْرِئِها، تُوفِّي سنةَ (٣٨١)، ورَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ في تَفْسِيرِه فقالَ: (حدَّثنا أبو عَدِي المُقْرِىءُ بِمِصْرَ، قالَ: حدَّثنا داودُ بنُ إبراهيم) (١).

١٥ عَبْدُ اللهِ بنُ إِبْرَاهِيمَ، أَبو مُحَمَّدٍ الأَصِيلِيُّ، الإمامُ العَلَّامَةُ عَالِمُ الأَنْدَلُسِ ومُحَدِّثِهَا وفَقِيهُهَا، تُوفِّي سنة (٣٩٢)، وذَكَرَهُ في شُيُوخِ أبي المُطَرِّف: القَاضِي عِياض، وابنُ فَرْحُونَ، ولَهُ مُصَنِّفاتٌ، منها (شَرْحُ الموطَّأ)(٢).

17 عَبْدُ اللهِ بِنُ أَبِي زَيْدٍ، أَبِو مُحَمَّدٍ القَيْرُواني، إمَامُ المَالِكِيَّةِ وقُدْوَتُهِم، وَجَامِعُ مَذْهَبِ مَالِكٍ وشَارِحُ أَقْوَالهِ، ولَهُ مُؤَلِّفًاتٍ مَشْهُورَة، مِنْها (النَّوَادِرُ وَجَامِعُ مَذْهَبِ مَالِكٍ وشَارِحُ أَقْوَالهِ، ولَهُ مُؤَلِّفًاتٍ مَشْهُورَة، مِنْها (النَّوَادِرُ والزِّيَادَاتِ)، و(الرِّسَالةُ)، و(مُخْتَصرُ المدَوَّنةِ)، وغَيْرُها، تُوفِّي سنة (٣٨٦)، ولَقِيهُ أبو المُطَرِّفِ في رِحْلَتهِ للقَيْرُوانِ، ونقَلَ عنه في تَفْسِيرِه كَثِيرًا مِنْ أَقْوَالهِ، وقالَ في آخرِه وَهُو يَذْكُرُ مَصَادِرَهُ في الكِتَابِ: (ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ كَلاَمِ ابنِ أَبِي زَيْدٍ فَبَعْضُهُ مِمَّا سَمِعْتُهُ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، ومِنْهُ مَا أَجَازَهُ لِي مِنْ روَايَتِهِ) (٣).

١٧ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ، أبو مُحَمَّدِ القُرْطُبِي، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ في تَفْسِيرِه كَثِيراً مِنْ أَقْوَالهِ وآرَائهِ الحَدِيثيَّةِ والفِقْهِيَّةِ، كَمَا رَوَى عنهُ أَيضاً جُزْءاً فيهِ مِنْ حَدِيثهِ عَنْ شُيُوخهِ، توفي سنة (٣٦٤)(٤).

١٨ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ شَرِيعَةَ، أَبو مُحَمَّدٍ اللَّحْمِيُّ الإشْبِيلِيُّ، المَعْرُوفُ بالبَاجِي، قالَ ابنُ الفَرَضِي: (كَانَ ضَابِطاً لِرَوَايتهِ، ثِقَةً صَدُوقاً حَافِظاً

⁽١) كتاب وفيات المصريين للحبال ص٣٣، ومعرفة القراء الكبار ١/٢٤٦.

⁽٢) ترتيب المدارك ٢٩٠/٧، والديباج المذهب ١٥٢/١، وتنظر ترجمة أبي محمد الأصيلي في: السير ٥٦٠/١٦، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٦٨٨.

⁽٣) ترتيب المدارك ٦/ ٢١٥، والسير ١٠/١٠، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٧٠٩، وأفرد الهادي الدرقاش كتابا في سيرته وأخباره بعنوان (أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، حياته وآثاره)، وقد طبع بدار ابن قتيبة في دمشق.

⁽٤) تاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٣٢، وجذوة المقتبس ص٢٥٢.

للحَدِيثِ بَصِيراً بِمَعَانيهِ، لَمْ أَلْقَ فِيمَنْ لَقِيتُهُ مِنْ شُيُوخِ الأَنْدَلُسِ مِمَّنْ أُفَضِّلُهُ عليهِ فِي الضَّبْطِ)، ورَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ في تَفْسِيرِه عَنْ الإمامِ أَحْمَدَ بنِ خَالِدٍ الجَبَّابِ، وعَنْ أَحْمَدَ بنِ عَمْرِو المَكِّي، وُلِد سنة (٢٩١)، وتوفِّي سنة الجَبَّابِ، وعَنْ أَحْمَدَ بنِ عَمْرِو المَكِّي، وُلِد سنة (٢٩١)، وتوفِّي سنة (٣٧٨).

١٩ - عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ قَاسِمِ بنِ حَزْمِ بنِ خَلَفٍ، أَبو مُحَمَّدٍ الثَّغْرِي القَلْعِيُّ الْقَاضِي، الفَقِيهُ الحَافِظُ العَابِدُ الزَّاهِدُ، قالَ ابنُ الفَرَضِيِّ: (كَانَتِ الرِّحْلَةُ إليهِ مِنْ جَمِيعِ نَوَاحِي الثَّغْرِ، نَفَعَ اللهُ بهِ عَالَماً كَثِيراً)، تُوفِّي سنة (٣٨٣)، وذكرَهُ ضِمْنَ شُيُوخَ أبي المُطَرِّفِ: القَاضِي عِياض، وابنُ فَرْحُونَ (٢).

٢٠ عَبْدُ الوَاحِدِ بنُ أَحْمَدَ بنِ قُتَيْبةَ، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ في مِصْرَ، كَمَا قالَ ابنُ بَشْكُوالَ (٣)، ولم أقف له على ترجمةٍ.

٢١ عَلَيُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيلَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ بشْرٍ، أَبو الحَسَنِ الأَنْطَاكِيُّ المُقْرِىءُ، قَدِمَ الأَنْدَلِسَ سنة (٣٥٢)، وكانَ عَالِمَا بالقِرَاءَاتِ رَأْسَا فِيها، لاَ يَتَقَدَّمُهُ أَحَدٌ في مَعْرِفَتِهَا فِي وَقْتِهِ، وذَكَرَ ابنُ بَشْكُوالَ بأنَّ أبا المُطَرِّفِ قَرَأَ القُرْآنَ وَجَوَّدَهُ عَلَيْهِ بالأَنْدَلُسِ، ورَوَى عنهُ أَبو المُطَرِّفِ كِتَابَ (الجُمَلِ) للزَّجَّاجِيِّ، وكَانَ مَوْلِدُ الأَنطاكِيِّ سنة (٢٩٩)، وتُوفِّي بِقُرْطُبةَ سنة (٣٧٧) (١٤).

٢٢ عُمَرُ بنُ المُؤَمَّلِ، أَبو القَاسِمِ الطَّرَسُوسِيُّ، لَقِيهُ أبو المُطَرِّفِ في مِصْرَ،
 كَمَا قالَ القَاضِي عِياض، وابنُ بَشْكُوالَ، ولم أقفْ لهُ على تَرْجَمَةٍ (٥).

⁽۱) تاريخ علماء الأندلس ص ۲٤٠، وترتيب المدارك ٧/ ٣٤، والسير ١٦/ ٢٧٧، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٧٥٢.

⁽٢) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٠، والديباج المذهب ١/ ١٥٢، وينظر ترجمة أبي محمد القلعي في: السير ١٦/ ٤٤٤، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٧٥٤.

⁽٣) الصلة ٢/ ٣٢٢.

⁽٤) تاريخ علماء الأندلس ص٣١٦، وبغية الملتمس ص٤١٤، وفيه وفاته سنة (٣٩٧)، وهو تصحيف مطبعي فيما أراه.

⁽٥) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩١، والصلة ٢/ ٣٢٢.

٢٣ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ خَالِدٍ القُرْطُبيُّ، أَبو بَكْرِ بنِ الجَبَّابِ الفَقِيه، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ في تَفْسِيرِه بِرِوَايتهِ عَنْ أبيهِ الإمامِ العَلاَّمةِ المُحَدِّثِ، تُوفِّي أبو بَكْرٍ سنةَ (٣٦٣) (١).

٢٤ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ مُفَرِّجٍ القُرْطُبيُّ، أَبو عَبْدِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهَ المَّاضِي، الإمَامُ الفَقِيهُ الحَافِظُ المُحَدِّثُ الثِّقَةُ، تُوفِّي سنةَ (٣٨٠)، رَوى عنهُ أبو المُطَرِّفِ كِتَابَ (الزُّهدِ) لأَبي دَاوُدَ بِرَوايتهِ عَنِ ابنِ الأَعْرَابِيِّ عنهُ (٢).

٢٥ مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ السَّلِيمِ الْأُمُويُّ مَوْلاَهُم، أَبو بَكْرٍ المَالِكِيُّ، الإمامُ العَلاَّمَةُ الفَقِيهُ قَاضِي الجَمَاعةِ بِقُرْطُبَةَ، تُوفِّي سَنَة (٣٦٧)، وذَكَرَهُ فِي شُيُوخ أَبِي المُطَرِّف: الذَّهبيُّ (٣).

٢٦ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ، أَبو بَكْرِ الزُّبَيْدِيُّ الشَّامِيُّ الحِمْصِيُّ ثُمَّ الأَنْدَلُسِيُّ الإِسْبِيلِيُّ، الإمَامُ العَلاَّمَةُ إمَامُ النَّحْوِ، طَلَبَهُ الخَلِيفَةُ المُسْتَنْصِر مِنْ إشْبِيلِيَّةَ إلى قُرْطُبَةَ للإسْتِفَادَةِ منهُ، فأخذَ منهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُم أبو المُطَرِّفِ، تُوفِّي سنة إشْبِيلِيَّةَ إلى قُرْطُبَةَ للإسْتِفَادَةِ منهُ، فأخذَ منهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُم أبو المُطَرِّفِ، تُوفِّي سنة (٣٧٩)

٧٧ ـ مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ النُّعْمَانَ، أَبو عَبْدِ اللهِ القُرَشِيُّ الفِهْرِيُّ الفَيْرَوَانِيُّ نَزِيلُ الأَنْدَلُسِ، الإمَامُ المُقْرِىءُ البَارِعُ، تُوفِّي سَنة (٣٧٨)(٥).

٢٨ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الأَبْهَرِيُّ، أَبو بَكْرِ البَغْدَادِي المالكيُّ (ت٣٧٥)، الإمامُ
 العَلاَّمةُ فَقِيهُ أَهْل العِرَاقِ ومُحَدِّثهم ومُقْرِئهم، وصَاحِبُ المُصَنَّفَاتِ، ولَمْ يَلْتَقِ به

⁽۱) جذوة المقتبس ص٣٩، وترتيب المدارك ٦/ ٣٠٠، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٩٩٢.

⁽۲) فهرسة ابن خير ص۲۷٤، والسير ۱٦/ ٣٩٠، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ۱۰۱٦/۲.

 ⁽٣) ترتيب المدارك ١٤٤/٥٤، وتاريخ الإسلام ٢٨/٣٢٢، والسير ٢٤٣/١٦، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/١٠٢٩.

 ⁽٤) الصلة ٢/ ٣٢٢، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ١١٧.

⁽٥) طبقات القراء ١/ ٤٧٩.

أبو المُطَرِّفِ، وإنَّمَا كَتَبَ إليه وَهُوَ في مِصْرَ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ في خَاتِمَةِ تَفسيرهِ (١).

٢٩ مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ البَرْبَرِيُّ، يُعْرَفُ بأبي بكر ابن القُوطِيَّة الإشبيلِيُّ ثُمَّ القُرْطُبِيُّ، الإمَامُ الفَقِيهُ المُحَدِّثُ اللُّغَوِيُّ الأَدِيبُ العَابِدُ، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ كِتَابَ (الكَامِل) للمُبَرَّدِ، تُوفِّي سنةَ (٣٦٧) (٢).

٣٠ مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى بنِ عَبْدِ العَزِيزِ القُرْطُبِيُّ، المَعْرُوفُ بأَبِي عَبْدِ اللهِ ابنِ اللهِ ابنِ الخَرَّاذِ، قالَ ابنُ الفَرَضِيِّ: (كَانَ عَالِمَاً بالنَّحْو فَصِيحاً بَلِيغاً، وَوَلِيَ الصَّلاَةَ بِقُرْطُبة)، وكانَ ثِقَةً مَأْمُوناً فَاضِلاً عَاقِلاً، توفي سنة (٣٦٩)، وقَدْ رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ (مُصَنَّفَ حَمَّادِ بن سَلَمَة) (٣).

٣١ مَسْلَمَةُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مَسْلَمَةَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ بَتْرِيِّ الأَيَادِيِّ، أبو مُحَمَّدِ القُرْطُبِيُّ، المُحَدِّثُ الزَّاهِدُ العَابِدُ، تُوفِّي سنةَ (٣٩١)، وذَكَرَهُ ضِمْنَ شُيُوخِ أبي المُطَرِّفِ: القَاضِي عِيَاض (٤).

٣٢ هِشَامُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي خَلِيفَةَ، أبو القَاسِمِ الرُّعَيْنِيُّ المِصْرِيُّ، الإِمَامُ الفَقِيهُ المُحَدِّثُ، تِلْمِيذُ أَبِي بِشْرٍ الدُّولَابِيِّ، وأَبِي جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيِّ وَرَاوِيةُ كُتُبهِما، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ بِمِصْرَ كَمَا جَاءَ في تَفْسِيرِه، تُوفِّي سنة (٣٧٦) (٥).

٣٣ هِبَةُ اللهِ بنُ أَبِي عُقْبَةَ، أبو بَكْرٍ التَّمِيمِيُّ، ذَكَرَ أبو المُطَرِّفِ في آخِرِ تَفْسِيرِهِ أَنَّهُ رَوَى مِنْ طَرِيقهِ (المُدوَّنة) بالقَيْرَوانِ، وكَانَ فَقِيهَا عَابِدًا ثِقَةً (٦).

⁽۱) السير ۱۸/ ۲۳۳، ومن مؤلفاته (شرح المختصر الكبير في الفقه لا بن عبد الحكم) وسيأتي ذكره لاحقا، ومن كتبه التي وصلت إلينا جزء صغير في الحديث عنوانه (الفوائد الغرائب الحسان)، وهو مطبوع في الكويت بتحقيق الأستاذ حسام محمد بو قريص.

⁽٢) ترتيب المدارك ٦/٢٩٦، والسير ٣٦٨/١٦، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣٦٨/١٠.

⁽٣) تاريخ علماء الأندلس ٢/ ٧٩، وجذوة المقتبس ص٩٩.

⁽٤) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٠، وترجمه ابن الفرضي في تاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٣٠.

⁽٥) ينظر: وفيات المصريين للحبال ص٢٦.

 ⁽٦) الصلة ٢/ ٣٢٢، ومعالم الإيمان ٣/ ٨٥، وشجرة النور الزكية ص٩٧.

٣٤ يَحْيَى بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى، أَبو عِيسَى اللَّيْثِيُّ مَوْلاَهُم القُرْطُبِيُّ، الإمَامُ الفقية المُحَدِّثُ المُسْنِدُ، رَوَى أبو المُطَرِّفِ عنه كُتُباً كَثِيرَةً، مِنْهَا: (مُوَطَّأَ يَحْيَى بنِ يَحْيَى)، و(تَفْسِيرُ يَحْيَى بنِ سَلاَّم). قالَ ابنُ الفَرَضِي: (ورَحَلَ النَّاسُ إليهِ مِنْ جَمِيعِ كُورِ الأَنْدَلُسِ)، تُوفِّي سنة (٣٦٧)، ولَهُ خَمْسٌ وثَمَانُونَ سنة (٣٦٧)، ولَهُ خَمْسٌ وثَمَانُونَ سنة (٢٦٧).

٣٥ يُوسُفُ بنُ إِبْرَاهِيمَ، أَبو يَعْقُوبَ الجُرْجَانِيُّ، لَقِيهُ أَبو المُطَرِّفِ في مَكَّةَ،
 ولمْ أَجدْ لَهُ تَرْجَمَةً (٢).

٣٦ يُوسُفُ بنُ يَعْقُوبَ، أَبو يَعْقُوبَ النَّجِيْرَمِيُّ البَصْرِيُّ، الإمَامُ المَحُدِّثُ مُسْنِدُ البَصْرَةِ، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ بِمَكَّةَ كَمَا في تَفْسِيرِه، وتُوفِّي بعدَ سنةِ (٣٦٧).

⁽۱) تاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٩١، وترتيب المدارك ٢/ ١٠٨، والسير ٢٦٧/١، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/ ١٣٥٠.

⁽٢) الصلة ٢/٣٢٣.

⁽٣) سير أعلام النبلاء ٢٥٩/١٦.

اللجحث الطنَّاني ملاميذه

سَاهَمَ أَبُو المُطَرِّفِ فِي نَشْرِ العِلْمِ الشَّرْعِيِّ فِي الأَنْدَلُسِ، وكانَ لَهُ دَوْرٌ كَبِيرٌ فِي تَخْرِيجِ نُخْبَةٍ مِنَ العُلَمَاءِ الأَفْذَاذِ فِي شَتَّى الفُنُونِ الشَّرْعِيةِ، فَكَانَ مِنْ تَلاَمِذَتهِ مَنْ كَانَ هُو بَارِزٌ فِي القِرَاءَاتِ، ومِنْهُم مَنْ كَانَ لَهُ شَأْنٌ كَبِيرٌ فِي القِرَاءَاتِ، ومِنْهُم مَنْ كَانَ فَقَيهَا قَاضِيا، بلْ إِنَّ بَعْضَ تَلاَمِذَتهِ مَنْ بَلَغَ القِمَّةَ فِي العِلْمِ كَابِنِ عَبْدِ البَرِّ حَافِظِ فَقِيهَا قَاضِيا، بلْ إِنَّ بَعْضَ تَلاَمِذَتهِ مَنْ بَلَغَ القِمَّةَ فِي العِلْمِ كَابِنِ عَبْدِ البَرِّ حَافِظِ وَمَانِهِ، وصِنْوهِ أَبِي حَفْصِ الزَّهْرَاوِيِّ مُحَدِّثِ الأَنْدَلُسِ، وابنِ عَتَّابٍ مُفْتِي قُرْطُبَةَ وَعْيرهم، وهاكَ أَسْمَاءَ مَنْ عَرَفْتُ تَتَلُّمذَه عليهِ، مَعَ تَرْجَمَةٍ مُوجَزَةً لِمَنْ وَقَفْتُ عَلَى خَبَرهِ مُرَتَّبِينَ عَلَى حُرُوفِ المُعْجَم:

١- إِبْرَاهِيمُ بِنُ مُحَمَّدِ بِنِ أَحْمَدَ بِنِ عُبَيْدِ اللهِ القُرْطُبِيُّ، أَبو الفَرَجِ ابنُ العَطَّارِ، قَاضِي أَوْرُيولَةَ، قالَ ابنُ الأَبّار: حَدَّثَ عَنْهُ أَبو القاسِمِ بنُ فَتْحُونَ بالموطَّأ عَنِ القُنَازِعيِّ عَنْ أَبِي عِيسَى اللَّيْثِيِّ (١).

٢- أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ صَاعِدِ بنِ وَثِيقِ بنِ عُثْمَانَ القُرْطُبِيُّ، قَاضِي طُلَيْطُلةَ، أَبو الوَلِيدِ التَّغْلِبيُّ، كَانَ مُجْتَهِدًا في قَضَائهِ مُتَحَرِّياً، صَارِماً في أُمُوره كُلِّهَا، تُوفِّي قَاضِياً سنةَ (٤٩٤)^(٢).

٣- أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ خَالِدِ بنِ مَهْدِيٍّ، أبو عُمَرَ القُرْطُبِيُّ المُقْرِىء، كانَ

⁽١) التكملة لكتاب الصلة للقضاعي ١/١١٦، والتكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ص١٧٤.

⁽٢) الصلة ١/٥٥.

مُقْرِئاً فَاضِلاً وَرِعَاً، عَالِمَاً بالقِرَاءَاتِ وَوُجُوهِهَا، ضَابِطاً لَهَا، وأَلَّفَ كُتُباً كَثِيرَةً في مَعْنَاهَا، تُوفِّى سنة (٤٣٢)(١).

٤ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَعِيدِ الأُمُويُّ القُرْطُبِيُّ، أبو عُمَرَ ابنُ الفَرَّاءِ، قَرَأَ عَلَى أبى المُطَرِّفِ القُرْآنَ بقِرَاءَاتٍ (٢).

٥- أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى بنِ أحمدَ بنِ شُمَيقِ بنِ مُحَمَّدٍ، أَبو عُمَرَ القُرْطُبِيُّ، نَزِيلُ طُلَيْطُلةَ وقَاضِيهَا، كَانَ مُحَدِّنًا ثِقَةً أَدِيبًا مُشَارِكًا في عِدَّةِ عُلُومٍ، وكَانَ عَابِدًا قَارِئًا للشُنَّةِ، تُوفِّي فِي حُدُودِ سنةِ (٤٥٠)

7 - جَعْفَرُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أَحْمَدَ، أَبو أَحْمَدَ اللَّخْمِيُّ القُرْطُبِيُّ ثُمَّ الطُّلَيطِلِيُّ، قَرأَ القُرْآنَ عَلَى أَبِي المُطَرِّفِ، وسَمِعَ منهُ الكَثِيرَ فِي سَنة (٤١١)، ورَوَى عَنْهُ بَعْضَ الكُتُبِ مِنْهَا: كِتَابُ (المنتقى) لابنِ الجَارُودِ، و(غَرِيبُ الحَدِيثِ) لأَبي عُبَيْدٍ، وكانَ ثِقَةً حَافِظًا، وتُوفِّى سنةَ (٤٧٥)(٤).

٧ حَاتِمُ بنُ مُحَمَّدٍ الطَّرَابُلْسِيُّ، أبو القاسِمِ القُرْطُبِيُّ، رَوَى (تَفْسِيرَ المُوطَّأ)
 عَنِ القُنَازِعِيِّ، وكَانَ عَالِماً فَقِيهاً مُحَدِّثاً ثِقَةً، تُوفِّي سنة (٤٦٩)^(٥).

٨ حَمَّادُ بنُ الوَلِيدِ بنِ عِيسَى بنِ مُحَمَّدِ بنِ يُوسُف، أَبو يُوسُف الكَلاَعِيُّ،
 روى عن أبي المُطَرِّفِ في قرطبة، وتوفي سنة (٤٤٧)^(١).

٩ حَمْدُ بنُ حَمْدُونَ بنِ عُمَرَ القَيْسِيُّ، أَبو شَاكِرٍ القُرْطُبِيُّ، قالَ الحُمَيْدِيُّ:
 (فَقِيةٌ قَرَأْنَا عَلَيْهِ)، ماتَ بعدَ سنةِ (٤٣٠)^(٧).

⁽١) الصلة ١/ ٤٨، وتاريخ الإسلام ٢٩/ ٣٦٢.

⁽٢) الصلة ١/٢٤.

⁽٣) الصلة ١/ ٥٧.

⁽٤) فهرسة ابن عطية ص٧٢، والصلة ١/١٢٩، وتاريخ الإسلام ٣٢/١٣٦، والمعجم المفهرس لابن حجر ص٤٥.

⁽٥) فهرسة ابن خير ص٧٥، والصلة ١٥٧/١.

⁽٦) التكملة لكتاب الصلة ١/ ٢٣٤، ونفح الطيب ٢/ ٥٠٩.

⁽٧) الصلة ١/ ١٥٦، وجذوة المقتبس ص١٩٩، وبغية الملتمس ص٧١٦.

١٠ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ إِسْمَاعِيلَ بنِ جَوْشَنَ، أبو المُطَرِّفِ الطُّلَيْطِلِيُّ، المُحَدِّثُ الحَافِظُ، تُوفِّى بعدَ سنة (٤٥٠)^(١).

11 - عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ خَلَفِ بنِ حَكَم، يُعْرَفُ بأَبي المُطَرِّفِ ابنُ البَنَّا القُرْطُبيُّ، قالَ أَبو عَلِيٍّ الغَسَّانِيُّ: (قَرَأْتُ عَلَيْهِ القُرْآنَ خَتَمَاتٍ كَثِيرَةٍ، وكانَ قَدْ صَحِبَ أَبا المُطَرِّفِ القُنَازِعِيَّ، ومَكِّي المُقْرِىء وجَمَاعَةً مِنَ الفُقَهَاءِ والمُقْرِئِينَ)، توفي سنة المُطَرِّفِ القُنَازِعِيَّ، ومَكِّي المُقْرِىء وجَمَاعَةً مِنَ الفُقَهَاءِ والمُقْرِئِينَ)، توفي سنة (٤٥٤)

١٢ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عِيسَى بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يُعْرَفُ بأَبي زَيْدِ ابن المُطَرِّفِ الحَشَا، قَاضِي طُلَيْطِلَةَ، وطَرْطُوشَةَ، ودَانِيَةَ، وسَمِعَ بِقُرْطُبةَ من أبي المُطَرِّفِ القُنَازِعيِّ وغَيْره، وتُوفِّى سنة (٤٧٣)^(٣).

١٣ عَبْدُ المَلِكِ بنُ زِيادَةِ اللهِ بنِ عَلِيٍّ بنِ حُسَيْنِ التَّمِيمِيُّ، ثُمَّ الحِمَّانِي، أَبو مَرْوَانَ الطَّبْنِيُّ القُرْطُبِيُّ، مُحَدِّثٌ ثِقَةٌ، رَوَى بِقُرْطُبَةَ عَنْ أبي المُطَرِّفِ القُنَازِعيِّ وغَيْرِه، تُوفِّي سنة (٤٥٧)^(٤).

١٤ عَبْدُ الْمَلِكِ بنُ أَحْمَدَ بنِ سَعْدَانَ، أَبو مَرْوَانَ الْكَزَّنِيُّ، رَوَى عَنْ أَبي الْمُطَرِّفِ وَغَيْرِه ثُمَّ رَحَلَ وحَجَّ، ثُمَّ قَفَلَ، وتُوفِّي سَنَة (٤٤٥) وقِيلَ بَعْدَها (٥٠).

١٥ عليُّ بنُ خَلَفِ بنِ عَبْدِ المَلِكِ بنِ بَطَّالٍ القُرْطُبِيُّ قَاضِي لَوْرَقَةَ، الإِمَامُ العَلاَّمَةُ المُحَدِّثُ، شَارِحُ صَحِيحِ البُخَارِيِّ، تُوفِّي سنةَ (٤٤٩)^(١).

الصلة ٢/ ٣٣٦، وتاريخ الإسلام ٣٠/ ٣٠٥.

⁽٢) الصلة ٢/ ٣٣٦_٧٣٣.

⁽٣) الصلة ٢/ ٣٤٠، وتاريخ الإسلام ٣٢/ ٨٩.

 ⁽٤) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٣، والصلة ٢/ ٣٦٠.

⁽٥) الصلة ٢/ ٣٦٣.

 ⁽٦) الصلة ٢/٤١٤، وسير أعلام النبلاء ١٨/٤٧، وتاريخ الإسلام ٣٠/٢٣٣. وكتابه في شرح الصحيح طبع في عشر مجلدات.

17 عَلَيُّ بِنُ مُحَمَّدِ بِنِ عُبَيْدِ اللهِ بِنِ أَحمدَ بِنِ عَبَادِلَ، أَبُو الحَسَنِ الأَنْصَارِيُّ الإِشْبِيلِيُّ، قَرأَ القُرْآنَ بِقُرْطُبَةَ على أَبِي المُطَرِّفِ، وتُوفِّي سنة (٤٥٦)(١).

١٧ عُمَرُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ بنِ يُوسُفَ بنِ حَامِدٍ، أَبو حَفْصٍ الدُّهْلِيُّ الزَّهْرَاوِيُّ القُرْطُبِيُّ، الإمامُ الحَافِظُ الثَّقَةُ مُحَدِّثُ الأَنْدَلُسِ مَعَ ابنِ عَبْدِ البَرِّ، تُوفِّي سنة (٤٥٤).

١٨ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ هَرْثَمَةَ بنِ ذَكْوَانَ، أبو بَكْرٍ القُرْطُبِيُّ، تُوفِّى سنة (٤٣٥) (٣).

١٩ مُحَمَّدُ بنُ الحَبِيبِ بنِ طَاهِرِ بنِ عَلِيٍّ بنِ شِمَاخٍ، أَبو عَبْدِ اللهِ الغَافِقِيُّ الفَافِقِيُّ الفَافِقِيُّ الفَافِقِيُّ اللهَ عَبْدِ اللهِ اللهِ الفَافِقِيُّ اللهَ الفَافِقِيُّ اللهَ عَبْدِ اللهِ اللهِ الفَافِقِيُّ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهِ المِلْمُلْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله

٢٠ مُحَمَّدُ بنُ جَهْوَرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ جَهْوَرِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بن الغَمْرِ،
 أبو الوَلِيدِ الأَمِيرُ رَئِيسُ قُرْطُبةَ، ومُدِيرُ أَمْرِهَا، وَلِي إمْرَة قُرْطُبةَ بعدَ وَالِدِه سنةَ (٤٣٥)، وتُوفِّي مُعْتَقَلاً في سِجْنِ المُعْتَمَدِ بنِ عَبَّادٍ سنةَ (٤٦٢)^(٥).

٢١ ـ مُحَمَّدُ بنُ عَابِدٍ، أَبو عَبْدِ اللهِ، رَوَى كِتَابَ (تَفْسِيرِ المُوطَّأَ) عَنْ مُؤلِّفهِ اللهِ المَا اللهِ اللهِ اللهِ ال

٢٢ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عُثْمَانَ بنِ سَعِيدِ بنِ غَلْبُونَ، أَبو عَبْدِ الله الخَوْلاَنِيُّ القُرْطُبِيُّ، المُحَدِّثُ الثَّقَةُ، تُوفِّي سنة (٤٤٨)^(٧).

٧٣ مُحَمَّدُ بنُ عَتَّابِ بنِ مُحْسِنٍ، أَبو عَبْدِ الله الجُذَامِيُّ مَوْلاَهُم القُرْطُبِيُّ،

⁽١) الصلة ٢/ ٤١٥، وتاريخ الإسلام ٣٠/ ٤١٨.

⁽٢) الصلة ٢/ ٤٠٠، وتاريخ الإسلام ٣٠/ ٣٦٧، وسير أعلام النبلاء ١١٩/١٨.

⁽٣) تاريخ الإسلام ٢٩/ ٤٢٠.

⁽٤) الصلة ٢/ ٥٤١ :

⁽٥) الصلة ٢/ ٥٤٦، وتاريخ الإسلام ٣١/ ٧٣، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٤٠.

⁽٦) فهرسة ابن خير ص٧٥.

⁽٧) الصلة ٢/ ٥٣٥، وتاريخ الإسلام ٣٠/ ١٩٠.

الإِمَامُ العَلاَّمَةُ الفَقِيهُ المتُقِنُ المُحَدِّثُ الثَّقَةُ العَابِدُ المُصَنِّفُ، تُوفِّي سنةَ (٤٦٢)(١).

٢٤ مُعَاويةُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ مَعَارِكٍ، أَبو عَبْدِ الله العُقَيْلِيُّ القُرْطُبِيُّ، الإمامُ المُحَدِّثُ، تُوفِّي سنة (٤٦٩) (٢).

٢٥ مُوسَى بنُ عَبْدِ المَلِكِ بنِ وَلِيدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ وَلِيدِ بنِ مَرْوَانَ بنِ عَبْدِ المَلِكِ بن جَمْرةَ الأَنْدَلُسِيُ ، رَحَلَ إلى قُرْطُبَةَ فَسَمِعَ مِنْ أبي المُطَرِّفِ (٣).

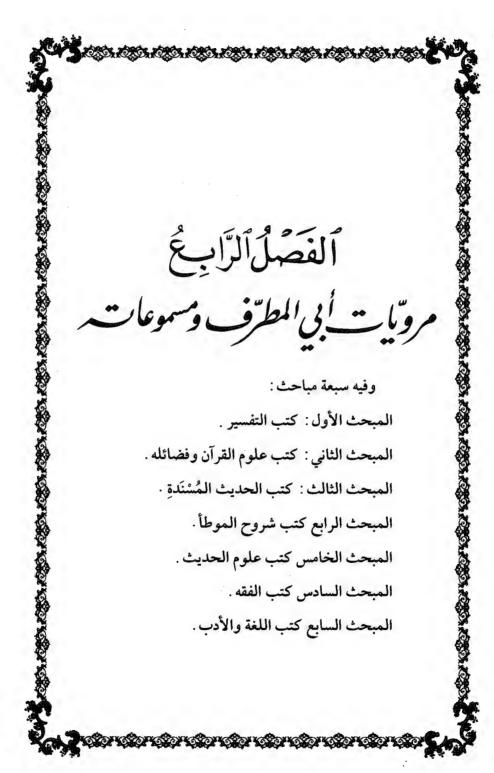
٢٦ يُوسُفُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ البَرِّ، أبو عُمرَ النَّمْرِيُّ القُرْطُبِيُّ، الإمامُ الحَافِظُ الفَقِيهُ شَيْخُ الإسْلاَمِ، وصَاحِبُ المُصَنَّفَاتِ الشَّهِيرِة كالتَّمْهِيدِ والاسْتِذْكَارِ والاسْتِيعَابِ وغَيْرِها، رَوَى عَنْ أبي المُطَرِّفِ في كَثِيرٍ مِنْ كُتِبهِ تُوفِّي سنة (٤٦٣) (٤).

⁽۱) الصلة ۲/٥٤٤، وسير أعلام النبلاء ٣٢٨/١٨، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣١٨/١٨.

⁽٢) الصلة ٢/ ٦١٤، وتاريخ الإسلام ٣١/ ٣٠٥.

⁽٣) التكملة لكتاب الصلة ٢/ ١٧٢.

⁽٤) سير أعلام النبلاء ١٥٣/١٨. وقد ذكرت في المبحث الأول من الفصل الثاني مواضع روايته عن أبي المطرف.







رَوى الإمامُ أَبُو المُطَرِّفِ كُتَباً كَثيرَةً، رَوَى بَعْضَها عَنْ عُلَمَاءِ قُرْطَبةً، كَمَا أَنَّهُ حَمَلَ بَعْضَها عَنِ العُلَمَاءِ الذينَ التقى بِهِم فِي رِحْلَتِهِ فِي بِلاَدِ المَشْرِقِ كالقَيْرُوانِ وَمِصْرَ وَمَكَّةَ وَغَيْرِها، وفِي إظْهَارِ هَذِه الكُتُبِ فَوائدُ مُهِمَّةٍ، ولَعَلَّ مِنْ أَهَمِّها أَنَّهَا تُظْهِرُ الكُتُبِ التي كَانَتْ مُتَدَاوِلَةً بِقُرْطُبَةَ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ، وتُظْهِرُ أيضاً هِمّةَ أبي المطرف في طلبِ العِلمِ ورَغْبَتِه في رواية هذه الكُتب التي تَنوَّعت فُنُونُها ما بينِ كُتبٍ في التفسير، والحديثِ، والفقه، واللَّغة وغيرِ ذلك، وتوضح بعض معالم فهرسته التي لم يتم العثور عليها حسب علمي، فإنه ـ بدون شك ـ قد عني فيها بذكر أسانيده إلى الكتب مما أخذه عن شيوخه، ورَوَى أبو المُطَرِّفِ بَعْضَ فيها بذكر أسانيده إلى الكتب مما أخذه عن شيوخه، ورَوَى أبو المُطَرِّفِ بَعْضَ هَذِه الكُتُبِ التي سنذكرها فِي خَاتِمَةِ شَرْحِهِ للمُوطَّأ، كَمَا جَاءَ ذِكْرُ كَثِيرٍ مِنْهَا في هَذِه الفَهَارِس والتَّرَاجُم، وقدْ رَتَّبُتُها على الموضُوعَاتِ.

اللجمث الأُوَّال كتب النفسير

1- جُزْءٌ فِيهِ (لُغَاتُ القُرْآنِ العَزِيزِ وتَفْسِيرِه) عَنْ عَبْدِ اللهِ بِن عَبَّاس رَضِي اللهُ عَنْهُما (١)، قال أبو المُطَرِّف: أخبرنا أبو مُحَمَّد الحَسَنُ بِنُ رَشَيقِ العَسْكَرِي قِرَاءةً عليه عليه، قالَ: حدَّثنا أبو قُتَيْبةَ سَلْمُ بِنُ الفَضْلِ بِنِ سَهْلِ الأَدَمِيُّ البَغْدَادِي قِرَاءةً عليه وأَنا أَسْمَعُ فِي سنةِ تِسْعِ وأَرْبَعِينَ وثلاثمائة، قالَ: أُخبرنا أبو بَكْرٍ مُحَمدُ بِنُ عليًّ الرَّقِي مِنْ لَفْظِهِ، قالَ: حدَّثنا أبو جعفر مُحَمَّدُ بِنُ خَالِدِ بِنِ يَزِيدَ البَرْدَعِيُّ، قالَ: حدَّثنا أبو علي الحَسَنُ بِنُ يَزِيدَ الدَّقَاق، قالَ: حدَّثنا مُحَمَّدُ بِنُ عبدِ الله، حدَّثنا أبو جعفر بنِ سَلَمة، عَنْ عبدِ المَلِكِ بنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبدِ المُلِكِ بنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبدِ المَلِكِ بنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما(٢).

٢- (تَفْسِيرُ يَحْيى بن سَلامً) (٣)، قالَ أبو المُطَرِّف: حدَّثنا أبو عِيسَى يَحْيى بنُ
 عبد الله بن أبي عيسى، قال: حدَّثنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ الحسنِ المِرِّي البَجَّانِي،

⁽۱) طبع مراراً بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، واعتمد فيه على نسخة المكتبة الظاهرية، وتوجد منه نسخة أخرى في مكتبة عاطف أفندي الملحقة بالمكتبة السليمانية باستنبول، في مجموع من ص١٠٧، أ، إلى ص١٠٧.

⁽٢) برنامج القاسم بن يُوسف التَّجيبي السَّبْتِي ص٤٩.

⁽٣) وهو من أقدم التفاسير التي وصلتنا، ولم يصل إلينا كاملا، وقد طبع جزء كبير مؤخرا بتحقيق الدكتورة هند شلبي، من سورة النحل إلى سورة الصافات، وهذا التفسير اختصره أبو المطرف ـ ولم يصل إلينا ـ كما اختصره الإمام ابن أبي زمنين وقد طبع، كما اختصره هود بن محكم الإباضى، وطبع أيضا.

قال: حدَّثنا أبو دَاود أحمدُ بنُ موسى بنِ جَرِير، عن يَحْيى بنِ سَلام (١).

٣ـ (تَفْسِيرُ) أَبِي جَعْفَرٍ محمد بن جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ (٢)، رَوَاه أبو المُطَرِّفِ عَنْ أَبِي الطَّبرِيِّ الطَّبرِيِّ الطَّبرِي (٣). الطَّيْبِ أَحْمَدَ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ عَمْروٍ الحَرِيرِي، عَنْ مُصَنِّفهِ أَبِي جَعْفَرٍ الطَّبرِي (٣).

فهرسة ابن خير ٥٧.

⁽٢) طبع مرارا، وأفضل طبعة له كاملة هي التي حققها مع آخرين الدكتور عبد الله التركي، وصدرت في (٢٦) مجلدا مع الفهارس عن دار هجر بمصر، وقد جاءت هذه الطبعة معتمدة على نسخ خطية كثيرة، بالاضافة إلى الاستفادة من تحقيق العلامة أحمد شاكر وأخية العلامة محمود شاكر رحمهما الله تعالى.

⁽٣) المعجم المفهرس ص١٠٨.

ر المبحث الطبَّاني كالمبائلة المراكزة القرآن وفضائله

١- (ناسخُ القُرآنِ ومَنْسُوخِهِ) لأَبِي عُبَيْدٍ القَاسِم بِنِ سَلاَم (١)، قال أبو المُطَرِّف: حدَّثنا أبو مُحَمَّدٍ عبدُ الله بنِ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ، قالَ: حدَّثنا أحمدُ بنُ خَالِدٍ، وطَاهِرُ بنُ عبدِ العَزِيزِ، وسَعِيدُ بنُ خُمَيرٍ، قالُوا كُلُّهم: حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ العَزِيزِ، وسَعِيدُ بنُ خُمَيرٍ، قالُوا كُلُّهم: حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ العَزِيز، عَنْ أبي عُبَيْدٍ (٢).

٧- (فَضَائلُ القُرْآنِ) لأبكرِ بنِ أَبي شَيْبَةَ، وهُمَا جُزْأنِ فيهما زِيادةُ على ما رَوَاهُ المؤلِّفُ في المُصَنَّفِ كما قالَ ابنُ خَيْرٍ، رواهُ أبو المُطَرِّف، فقالَ: قَرَأْتُهُ على أَبي مُحَمَّدٍ الحَسَنِ بنِ رَشِيق، قالَ: حدَّثنا أبو العَلاَءِ مُحَمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ جعفرٍ الوَكِيعِي الكُوفِي، قالَ: حدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبة (٣).

⁽١) طبع بتحقيق الدكتور محمد بن صالح المديفر، وصدر عن دار الرشد بالرياض.

⁽٢) فهرسة ابن خير ص٤٩، والمعجم المفهرس لابن حجر ص١١٣.

⁽٣) فهرسة ابن خير ١٣٢.

والمبعث الطَّالث كتب الحديث المسندة

١- (موطًّا ابنِ بُكَيْرٍ) (١)، قال أبو المُطَرِّف في خاتمة تفسيره: حَدَّثنِي بهِ أَبو مُحَمَّدٍ بنِ رَشِيقٍ، عَنْ أَبي جَعْفَرٍ، عَنِ ابنِ بُكَيْرٍ.

وهذا الكِتَابُ رواهُ ابنُ خَيْرٍ أيضاً بإسنادهِ إلى أَبِي المُطَرِّف، قال: حدَّثنا الحسنُ بنُ رَشِيْق بِمُصرَ، قال: حدَّثنا أبو عليٍّ الحسنُ بنُ مُحَمَّدٍ المَدِينيِّ، عن يَحْيَى بن بُكيرِ (٢).

٧- (الجَامِعُ الصَّحِيحِ)، للإمام البُخَارِي (٣)، قالَ أبو المُطَرِّفِ في خَاتِمَةِ

⁽۱) قال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي حفظه الله تعالى في مقدمة تحقيقه للموطا ١٢٤٥: توجد عدة مخطوطات قديمة ونفيسة من رواية ابن بكير، قلت: أعرف منها خمس نسخ وفيها بعض النقص، ولعلها تكمل بعضها بعضا، النسخة الأولى في الظاهرية وتبدأ من كتاب الزكاة، والثانية من مكتبة جامعة استانبول بتركيا، والنسخة الثالث قطعة في مكتبة القيروان بتونس، والرابعة نسخة في مكتبة الأزهر بمصر، والخامسة في مكتبة أحمد الثالث بتركيا، ولها صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ويقوم الدكتور الأعظمي بتحقيق هذه الرواية، وقد أطلعني ـ رعاه الله ـ على بعض عمله في بيته بالرياض، وفي خزانتي مصورتا الظاهرية ومكتبة أحمد الثالث.

⁽٢) فهرسة ابن خير ص٨٤.

⁽٣) هو (الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، وقد طبع كثيرا، وأشهر طبعة له وأفضلها على الإطلاق هي الطبعة السلطانية في مطبعة بولاق عام ١٣١٣، وصورت بعد ذلك عدة مرات، وذكر العلامة أحمد شاكر بأن الذين قاموا على تصحيح الطبعة اعتمدوا في ذلك على نسخة شديدة الضبط بالغة الصحة من فروع النسخة اليونينية، وعلى نسخ أخرى خلافها، شهيرة الصحة والضبط، قلت

تَفْسِيرِه: حَدَّثَنِي بِهِ أَبُو جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بِنِ السَّكَنِ، عَنِ الفِرَبْرِيِّ، عَنِ البُخَارِيِّ. البُخَارِيِّ.

٣- (سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ) (١)، قالَ فِي خاتمِة تَفْسِيره: حَدَّثَنِي بِهِ أَبِو جَعْفَرٍ، عَنِ ابنِ الأَعْرَابِيِّ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ (٢).

٤- (مُصَنَّفُ حَمَّادِ بنِ سَلَمة)، رواه أبو المُطَرِّف عَنْ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ أَحمدَ بنِ خَالِدٍ، عَنْ عليِّ بنِ عبدِ العَزِيزِ، عَنْ حَجَّاجِ بنِ المنهَالِ، عَنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمة (٣).

٥ (مُسْنَكِ ابنِ أَبِي شَيْبَةً)(٤)، قالَ في خَاتِمَةِ تَفْسِيرِه: حَدَّثَنِي بِهِ أَبو مُحَمَّدِ بنِ

ورواية ابن السكن وهو أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري _ التي اعتمدها المصنف القنازعي رحمه الله وُجد منها المجلد الأول بالخزانة الحبسية بالجامع الأعظم بمدينة تازة بالمغرب، كما ذكر ذلك الدكتور يوسف الكتاني في كتابه (مدرسة الإمام البخاري في المغرب) ١٢٠/١.

⁽۱) كتاب السنن، طبع مرارا، وأفضل طبعة له هي التي قام على تحقيقها وضبطها وفهرستها الأستاذ الفاضل العلامة محمد عوامة حفظه الله، فقد اعتمد على نسخة بخط الحافظ ابن حجر وقابل عليها سبع نسخ خطية، وقد ذكر في بعض هذه النسخ روايات السنن على رأسها رواية أبي سعيد بن الأعرابي، وقد فات الأستاذ المحقق أن يرجع إلى أصل مهم جدا للسنن بخط الإمام الخطيب البغدادي وفيها اعتماده على رواية ابن الأعرابي وغيرها، وينبغي أن أشير إلى أن العلامة العظيم آبادي جمع في شرحه عون المعبود أحد عشر نسخة، كما أن الحافظ المزي ذكر اختلافات روايات السنن ومنها رواية ابن الأعرابي في كتابه العظيم (تحفة الأشراف).

⁽٢) وكذا جاء مثله في فهرسة ابن خير ص١٠٤. ومما ينبغي ذكره أن علماء قرطبة كانت لهم عناية بسنن أبي داود حتى فضله بعضهم على صحيح البخاري، ونقل ابن خير في فهرسته ص١٠٧ عن أبي محمد بن يربوع أنه قال: وهؤلاء القرطبيون لم يدخل عندهم من أول ما دخل إلا كتاب أبي داود، فالتموا به، وأما الكتب الصحاح فلم تدخل عندهم إلا بأخرة.

⁽٣) فهرسة ابن خير ص١٣٤، والمعجم المفهرس لابن حجر ص٥٠، وتغليق التعليق له أيضا ٥٠٥٠.

⁽٤) وصلتنا قطعة كبيرة من هذا الكتاب محفوظة في الخزانة العامة بالرباط، وطبع في =

عُثْمَانَ، عَنْ أَحْمَدَ بِنِ خَالِدٍ، عَنِ ابِنِ وَضَّاحٍ، عَنِ ابِنِ أَبِي شَيْبَةَ.

٦- (مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ)، قالَ فِي خَاتِمَةِ تَفْسِيرِه: حَدَّثنِي بهِ أَبو عِيسَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ يَحْيَى، عَنِ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ.

٧- جُزْءٌ فِيهِ (مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُحَمَّدِ بِنِ عُثْمَانَ عَنْ شُيُوخِهِ)، رَوَاهُ أَبُو المُطَرِّف عَنْ مُؤَلِّف مَوْ أَبِي مُحَمَّدِ بِنِ عُثْمَانَ عَنْ شُيُوخهِ، قالَ ابن خَيْرٍ: عَنْ مُؤَلِّفهِ أَبِي مُحَمَّدٍ عبدِ اللهِ بِنِ مُحَمَّدِ بِنِ عُثْمَانَ عَنْ شُيُوخهِ، قالَ ابن خَيْرٍ: وعِنْدِي منهُ أَصْلُ أَبِي المُطَرِّف القُنَازِعي بِخَطِّه (١).

٨ـ (الزُّهدُ) لأبي دَاؤُد سُلَيمانَ بنِ الأَشْعَثِ السِّجِسْتَانِيِّ (٢)، رَوَاهُ أَبو المُطَرِّف عَنْ أَبي عَبْدِ اللهِ مُحَمِّدِ بنِ مُفَرِّجٍ القَاضِي، عَنْ أَبي سَعِيدِ بنِ الأَعْرَابِيِّ، عَنْ أَبي دَاوُدَ (٣).
 دَاوُدَ (٣).

9. جُزْءٌ فيهِ (حَدِيثُ أَبِي حَازِمِ المَدَنِي)، رَوَاهُ أَبُو المُطَرِّفِ عن أَبِي مُحَمَّدٍ عبدِ الله بنِ مُحَمِّدِ بنِ عُثْمَانَ، قالَ: حدَّثنا أَبُو الحسن طَاهِرُ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ، قالَ: حدَّثنا أَبُو سَلَمةَ يَحْيَى بنُ المغيرةِ المَخْزُومِيّ، حدَّثنا أَبُو سَلَمةَ يَحْيَى بنُ المغيرةِ المَخْزُومِيّ، قال: حدَّثنا عبدُ الجبَّارِ بنُ عبدِ العَزِيزِ بنِ أَبِي حَازِمٍ، قالَ: حدَّثني أَبِي، عَنْ جَدِّي أَبِي حازم، قالَ ابنُ خَيْرٍ: وعِنْدِي هُو بِخَطِ القُنَازِعيِّ (3).

⁼ مجلدين بتحقيق عادل العزازي وأحمد المزيدي، وصدر عن دار الوطن بالرياض، وهذه الطبعة سيئة، فيها سقط وتحريف، ولذا فإن الكتاب ما يزال بحاجة إلى خدمة وتوثيق.

⁽١) فهرسة ابن خير ص١٦٤.

⁽٢) طبع بتحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بمصر، كما صدر عن الدار السلفية بالهند بتحقيق ضياء الدين السلفي .

⁽٣) فهرسة ابن خير ٢٧٤.

⁽٤) فهرسة ابن خير ص٣٠٣_٤٠٣.

اللبحث الرابع كتب شروح الموط

١- (تَفْسِيرُ يَحْيَى بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ مُزَيْنٍ)^(١)، رَوَاهُ أبو المُطَرِّفِ في خَاتِمَةِ
 تَفْسِيرِه عن أبي مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ حُمَيْدٍ، عَنِ ابنِ
 مُزَيْنِ.

٢- (تَفْسِيرُ الأَخْفَشِ) (٢)، رَوَاهُ في خَاتِمَةِ تَفْسِيرِه أيضاً عَن أبي مُحَمَّدٍ البَاجِي،
 عَنْ أَحْمَدَ بنِ خَالِدٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ عُمَرَ، عَنِ الأَخْفَشِ.

٣- (تَفْسِيرُ عبدِ اللهِ بنِ نَافِعِ) (٣)، رَوَاهُ كذلكَ في خَاتِمَةِ تَفْسِيرِه عن أبي عِيسَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ يَحْيَى، عَنِ ابنِ نَافِعِ.

⁽١) فقد أكثر هذا الكتاب ولم يصل إلينا منه سوى ورقات قليلة محفوظة في المكتبة العتيقة بالقيروان، وقد نسختها، وسأقوم بتحقيقها قريبا إن شاء الله تعالى.

⁽٢) وصلتنا منه ثلاث نسخ كما ذكر ذلك الدكتور عبد الرحمن بن العثيمين في مقدمة كتاب تفسير غريب الموطأ لا بن حبيب ١٨/١، وقال رعاه الله: منها نسخة جيدة قديمة في مكتبة صائب بتركيا، ومنها نسخة في مكتبة القيروان بتونس، وثالثة في مكتبة أحمد عبيد في دمشق، وذكر أيضا أن أحد الباحثين في تونس يعمل على تحقيقه.

⁽٣) ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك ٢/ ٨٣، و٣/ ١٣٠، وذكره أيضا الدكتور عبد الرحمن بن العثيمين في مقدمة تفسير ابن حبيب ٩٦/١، ولا نعرف عنه شيئا من نسخه.

لالبحث الفائس كتب علوم الحديث

1- (غَرِيبُ الحَدِيثِ) لأَبِي عُبَيْدٍ القَاسِمِ بنِ سَلاَّمٍ (1)، رواه ابن عطية، والقاضي عياض بإسنادهما إلى أبي المُطَرِّف، قال: حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ يحيى بنِ عبدِ العَزِيزِ المعرُوفُ بابنِ الخَرَّازِ، عَنْ أحمدَ بنِ خَالِدٍ، حدَّثنا أبو الحُسينِ عليُّ بنُ عبدِ العَزِيزِ البَغَويُّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ القَاسِمِ بنِ سَلاَّمٍ (٢).

٢- (مَعْرِفةُ الرِّجَالِ وعِلَلِ الحَدِيثِ) عَنْ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ (٣)، رواه أبو المُطَرِّف عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الحَصَنِ بنِ رَشِيْقٍ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ بن زَبْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الحَجَّاجِ المَرُّوذِيِّ، عَنْ أحمدَ بنِ حَنْبلِ (٤).

٣- (وَصِيَّةُ الإِمامِ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ لِطَلبةِ العِلْمِ)، أَو (وَصِيَّةُ يَحْيَى بن يَحْيَى لِطَلبةِ العِلْمِ)، أَو (وَصِيَّةُ يَحْيَى بن يَحْيَى لِطَلبةِ العِلْمِ)، رَوَاه أَبو المُطَرِّفِ عَنْ أَبي عِيسَى، عَنْ أَبي عُثْمَانَ، قالَ: حدَّثنا أَبو المُعَلَّى بنُ مَعَلَّى، حدَّثنا عُثْمَانُ بنُ أَيُّوبَ، أَخبرنا يَحْيَى بنُ يحيى، قالَ: قالَ مَالِكٌ (٥).

⁽۱) طبع قديما بالهند مجردا من الأسانيد، ثم طبع في مصر بتحقيق الأستاذ الدكتور حسين شرف رحمه الله تعالى في ستة مجلدات، وطبع المجلد السابع وهو فهارس للكتاب، بإشراف أستاذنا العلامة الدكتور محمود الطناحي رحمه الله تعالى.

⁽٢) فهرسة ابن عطية الغرناطي ص٧٢، والغنية للقاضي عياض ص١٠٩.

 ⁽٣) طبع بتحقيق الدكتور وصى الله بن محمد عباس، وصدر عن الدار السلفية بالهند.

⁽٤) فهرسة ابن خير ص٢٢٨.

⁽٥) الغنية للقاضى عياض ص١٨٨.

المبحث الساوكس كتب الفقر

١- (المُدَوَّنَةِ)^(١)، قالَ فِي خَاتِمَةِ تَفْسِيرِه: حَدَّثَنِي بِهِ أَبِو بَكْرِ بِنِ أَبِي عُقْبَةَ،
 عَنْ جَبَلَةَ بِنِ حَمُّودٍ، عَنْ سَحْنُونَ بِنِ سَعِيدٍ.

٢- (المختصر الكبير في الفقه)، لابن عَبْدِ الحَكَمِ (٢)، قالَ فِي خَاتِمَةِ تَفْسِيرِه:
 حَدَّثنِي بهِ أَبو جَعْفَرِ بنُ عَوْنِ اللهِ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ جَامِعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الحَكَم، عَنْ أَبيهِ.

٣- (الفَرَائِضُ) لأَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ، قالَ ابنُ خَيْرٍ: مُخْتَصَرةٌ عَلَى مَذْهَب مَالِكِ بنِ أَنْسٍ رَحِمَهُ الله، عَلَى مَذْهَب مَالِكِ بنِ أَنْسٍ رَحِمَهُ الله، لاَ يُخَالِفُهُ فِي شَيءٍ مِنْها إلاَّ فِي فَرِيضَةٍ وَاحِدَة، وَهُو مَذْهَبُ الشَّافِعيِّ أَيضاً، ثُمَّ رَوَاهُ بإسنادهِ إلى أبي المُطَرِّف، عَنْ أبي الطَّيِّبِ أحمدَ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ عَمْرهِ الحَريريِّ، عن مُصَنِّفهِ أبي جَعْفَرِ الطَّبَرِيِّ (٣).

⁽١) طبع مرارا، وعليه شروح وتعليقات ومختصرات كثيرة.

⁽٢) وصلنا جزء من كتاب عبد الله بن عبد الحكم المصري المسمى (المختصر الكبير في الفقه)، مخطوط ناقص يقع في (٣٣) ورقة، في مكتبة القرويين بفاس، كما ذكرذلك الدكتور ميكلوش موراني في كتابه (دراسات في مصادر الفقه المالكي) ص٢٢، ووصف المخطوط من أولها وآخرها.

⁽٣) فهرسة ابن خير ص٢٦٣_٢٦٤.

ر فيحث السابع كتب اللغت والأوب

١- (أَدَبُ النُّقُوسِ)، لأبي جَعْفَرٍ الطَّبَرِيِّ، رَوَاهُ أَبو المُطَرِّف عَنْ أَبي الطَّيِّبِ الطَّيِّبِ الطَّبرِيِّ، عن مُصَنَّفهِ أبي جَعْفَرٍ الطَّبَرِيِّ (١).
 أحمد بنِ سُلَيْمَانَ بنِ عَمْروِ الحَرِيرِيِّ، عن مُصَنَّفهِ أبي جَعْفَرٍ الطَّبَرِيِّ (١).

٢- (الجُمَلُ)، لأبي القاسِم عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ إسْحَاقَ الزَّجَاجِيِّ (٢)، رَوَاهُ أبو المُطَرِّف عَنْ أبي العَاسِم الزَّجَاجِيِّ المُقْرِىءِ، عَنْ أبي القَاسِم الزَّجَاجِيِّ (٣).

٣- (الكَامِلُ)، لأَبِي العبَّاسِ مُحَمَّدِ بنِ يَزِيدَ المُبَرَّدِ (١٤)، رَوَاهُ أَبُو المُطَرِّف عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ عُبْدِ العَزِيزِ بنِ القُوطِيَّةِ، عن أَبِي عُثْمَانَ سَعِيدِ بنِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ عُمْرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ القُوطِيَّةِ، عن أَبِي عُثْمَانَ سَعِيدِ بنِ جَابِر، عَن الأَخْفَشِ، عَن المُبَرَّدِ (٥).

فهرسة ابن خير ص٢٨٨.

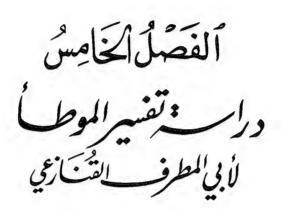
⁽٢) طبع بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، وصدر في بيروت سنة (١٩٨٤).

⁽٣) فهرسة ابن خير ص٣٠٨.

⁽٤) طبع مراراً، وأفضل طبعة له هي التي حققها العلامة أحمد شاكر والأديب الدكتور زكي مبارك، في مصر.

⁽٥) فهرسة ابن خير ص٣٢٢.





وفيهِ سِتَّةُ مَبَاحِثَ:

المَبْحَثُ الأَوَّلِ: إِثْبَاتُ اسْمِ الكِتَابِ، وتَوْثِيقُ نِسْبَتَهِ للمُؤَلِّفِ. المَبْحَثُ الثَّانِي: مَنْهَجُ المُؤَلِّفِ في الكِتَابِ، ومَسْلَكُهُ في المَبْحَثُ الثَّانِي: مَنْهَجُ المُؤَلِّفِ في الكِتَابِ، ومَسْلَكُهُ في المَبْحُرَاجِ الفَوَائدِ.

المَبْحَثُ الثَّالِثِ: مَوَارِدُ المُؤَلِّفِ في الكِتابِ.

المَبْحَثُ الرَّابِع: قِيمَةُ الكِتَابِ العِلْمِيَّةِ، ومآخذُ على المؤلِّفِ.

المَبْحَثُ الخَامِس: وَصْفُ النُّسْخَةِ المُعْتَمَدةِ في التَّحْقِيقِ.

المَبْحَثُ السَّادِسِ: طَرِيقةُ تَحْقِيقِ الكِتَابِ.



وللمحث اللاقول

وفيه مَطْلَبَان:

المَطْلَبُ الأَوَّلِ: إثْبَاتُ اسْمِ الكِتَابِ

المَطْلَبُ الثَّانِي: تَوْثِيقُ نِسْبةِ الكِتَابِ للمُؤلِّفِ.

* * *

ٱلمَطْلَبُ ٱلْأَوَّلُ إثبات استم الكتاب

نظَراً لِضَياع الأَوْرَاقِ الأُولَى مِنَ النَّسْخَةِ الْخَطِّيةِ فَقَدْ سَقَطَ عِنْوَانُ الكِتَابِ، كَمَا سَقَطَتْ مِنْهُ مُقَدِّمَتُهُ، ولكنْ جَاءَ اسْمُهُ مُصَرَّحاً بهِ في نِهايةِ كِتَابِ الصَّلاةِ فِي النَّصِّ التَّالِي: (يَلِيهِ الجُزْءُ الثَّانِي مِنْ تَفْسِيرِ المُوطَّأ، فيهِ الزَّكَاةُ، والصِّيامُ، والاعْتِكَافُ، وليَّلِهُ القَدْرِ، والجَنَائِزُ، والنُّذُورُ، والضَّحَايا، والعَقِيقَةُ، والصَّيْدُ، والذَّبَائِحُ، وليَّلَةُ القَدْرِ، والطَّلاقِ، والرَّضَاع، مِمَّا جَمَعَهُ أَبو المُطَرِّفِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ وكِتَابُ النَّكَاحِ، والطَّلاقِ، والرَّضَاع، مِمَّا جَمَعَهُ أَبو المُطَرِّفِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَرْوَانَ القُنَازِعِيُّ، وبَوَّبَهُ على حَسَبِ تَبْوِيبِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى للمُوطَّأ، وأَدْخَلَ فيهِ مَا أَخَذَهُ تَلَقِّياً ومُشَاهَدَةً مِنْ شُيُوخِهِ الذينَ دَرَسَ عَلَيْهِمِ المُوطَّأ، وأَدْخَلَ فيهِ مَا رَوَاهُ ابنُ بُكَيْرٍ في رِوَايَتِهِ عَنْ مَالِكٍ علَى ما رَوَاهُ يحيى بنُ يَحْيَى اللَّيْثِيّ).

وكَذا جَاءَتْ تَسْمِيتَهُ في كَثِيرٍ مِنَ المَصَادِرِ، ومِنْها مَا جَاءَ في فِهْرِسةِ ابنِ خَيْرٍ، فقدْ رَوَاهُ بإسْنَادِهِ إلى المُصَنِّفِ، فقالَ: (كِتَابُ تَفْسِيرِ المُوطَّأ، لأَبي المُطَرِّفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَرْوَانَ القُنَازِعيِّ... إلخ).

وهَذا دَلِيلٌ ظَاهِرٌ على أَنَّ اسْمَ الكِتَابِ الذي سَمَّاهُ به مُؤَلِّفُهُ هُوَ (تَفْسِيرُ المُوطَّأَ)، وهذه التَّسْمِيةُ كَانَتْ مَعْرُوفةً لَدَى كَثِيرٍ مِنَ العُلَمَاءِ الذينَ شَرَحُوا الموطَّأ مِنْ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ وغَيْرِهم قبلِ أَبِي المُطَرِّفِ أَو بَعدَه، كَيَحْيَى بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ مُزَيْنٍ مِنْ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ وغَيْرِهم قبلِ أَبِي المُطَرِّفِ أَو بَعدَه، كَيَحْيَى بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ مُزَيْنٍ مِنْ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ وغَيْرِهم قبلِ أَبِي المُطَرِّفِ أَو بَعدَه، كَيَحْيَى بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ مُزَيْنٍ التَّابَهُ مِنْ القَيْرَوانِيِّ (ت٢٦٥)، وأَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بنِ نَصْرٍ الدَّاوُدِيِّ المُسلِيِّ (ت٢٠٤)، وأبي عَبْدِ الملكِ مَرْوَانَ بنِ عليٍّ البُونِيِّ (ت٤٤٠)، الذّاوُدِيِّ المُسلِيِّ (ت٢٠٤)، وأبي عَبْدِ الملكِ مَرْوَانَ بنِ عليٍّ البُونِيِّ (ت٤٤٠)، وغيرهم، فَكُلُّ هَوُلاءِ سَمُّوا كِتَابَهُمْ الذي هُو في شَرْحِ الموطَّأ بِهَذَا العِنْوَانِ الذي اخْتَارَهُ الإمامُ أبو المُطَرِّفِ القُنَازِعيِّ (١٠).

ٱلطَّلَبُ ٱلثَّانِي توشيق نسبة التكاب للمؤلف

كتابُ (تَفْسِيرُ المُوطَّأ) ثَابِتُ النِّسْبةِ إلى أَبي المُطَرِّفِ، وهناكَ أَدِلَّةٌ وَاضِحَةٌ بيِّنَةٌ تُثْبتُ ذَلِكَ ومنها:

١- أنَّ كُلَّ مَنْ تَرْجَمَ لأَبِي المُطَرِّفِ القُنَازِعيِّ ذَكَر لَهُ هذَا الكِتَابَ ونَسَبهُ إليه،
 واليكَ جَانِباً مِنْ هَذِه المصادرِ:

أ قالَ القَاضِي عِياضُ في تَرْجَمَةِ أبي المُطَرِّفِ: (كَانَ أَقْوَمَ مَنْ بَقِيَ بِحَدِيثِ مُوطَّأً مَالِكِ، ولَهُ في تَفْسِيرِه كِتَابٌ مَشْهُورٌ مُفِيدٌ مُسْتَعَمَلٌ) (٢)، وقالَ في بابِ اعْتِنَاءِ النَّاسِ بِكِتَابِ الموطَّأ: (ولأبي مَرْوَانَ القُنَازِعِيِّ كِتَابَهُ المَشْهُورُ في شَرْحهِ أَيْضَاً) (٣).

ب _ وقالَ ابنُ بَشْكُوالَ: (جَمَعَ أَيْضًا في تَفْسِيرِ المُوَطَّأَ كِتَاباً حَسَناً مُفِيداً،

⁽۱) ينظر: فهرسة ابن خير ص٨٦٨، وترتيب المدارك ٢٠٧/، ومقدمة تفسير غريب الموطأ لابن حبيب.

⁽٢) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٣.

⁽٣) ترتيب المدارك ٢/ ٨٣.

ضَمَّنَهُ مَا نَقَلَهُ يَحْيى بنُ يَحْيَى في مُوطَّأهِ، ويَحْيى بنُ بُكَيرٍ أَيضاً في مُوطَّأه) (١). ج_وقالَ ابنُ حَيَّانَ: (لَهُ في الموطَّأ تَفْسِيرٌ مَشْهُورٌ) (٢).

دوقالَ الذَّهِبِيُّ: (شَرَحَ المُوطَّأُ) (٣).

٢- نَقَلَ العُلَمَاءُ مِنْهُ بَعْضَ النُصُوصِ ونَسَبُوهُ إليهِ، وهذا مِنْ أَوْثَقِ الأَدلَّةِ على أَنَّ هَذا الكِتابَ الذي بينَ أيدِينا هُو: (تَفْسِيرُ المُوَطَّأ) لأبي المُطَرِّف القُنَازِعيِّ.

وإليكَ بعضَ تِلْكَ النُّقُولاَتِ:

أ روى الحَافِظُ ابنُ عبدِ البَرِّ حَدِيثاً، فقالَ: (حدَّثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَرْوَانَ، حدَّثنا أَبو مُحَمَّدٍ القُلْزُمِيُّ بِمِصْرَ، قالَ: حدَّثنا ابنُ الجَارُود، قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ هَاشِمٍ، قالَ: حدَّثنا يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرهِ، عَنْ أَبِي سَلَمةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَةٍ» (٤٠)، وهذا النص مَوْجُودٌ فِي كِتَابنا عَنْ أَبِي مُحَمَّدِ القُلْزُمِيِّ به.

ب_ القاضي عياضُ، فقدْ نقلَ منهُ في مَوَاضِعَ فِي كِتَابِهِ القَيِّمِ: (مَشَارِقِ الأَنْوَارِ على صِحَاحِ الآثارِ)، فقالَ: (ورَوَاهُ القُنَازِعيُّ بِضَمِّ يُعْجِل) (٥)، وقالَ: (وكَذَا رَوَاهُ القُنَازِعيُّ بِضَمِّ القُنَازِعيُّ: اسْتَحَقُّوا بِالقَافِ) (٦)، وقالَ: (وعِنْدَ القُنَازِعيُّ : الخَصَاء) (٧)، وقالَ: (وعِنْدَ القُنَازِعيِّ في المُوطَّأ: إذا أَعَفَّكُم اللهُ) (٨)، وهذه النُّصوصُ نَقَلها القَاضِي مِنْ كِتَابِنا هَذا.

⁽١) الصلة ٢/٣٢٣.

⁽٢) تاريخ الإسلام ٢٨/ ٣٢٣.

⁽٣) العبر ٣/١١٤.

⁽٤) التمهيد ٢٤/ ٣٨٩، وهذا النص في كتابنا ص ٤٦٩.

⁽٥) مشارق الأنوار ١٢٦/١، (طبعة المغرب بتحقيق البلعمشي أحمد يكن، ولم يصدر منها سوى مجلدين)، وهذا النص في كتابنا ص٧٤٢.

⁽٦) المشارق ٢/٥٣ و٢٠، وهذا النّص جاء في كتابنا ص٧٧٩.

⁽٧) المشارق ٢/ ١٧٥، ولم يرد هذا الموضع في كتابنا بسبب ضياع الأوراق من الأصل.

 ⁽A) المشارق ٢/ ٩٨، ولم يرد هذا الموضع أيضا.

ج - أبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الحَقِّ بنِ سُلَيْمَانَ اليَفُرَنِيُّ التَّلْمِسَانِيُّ في كِتَابِ (الاَقْتِضَابِ فِي غَرِيبِ المُوطَّأُ وإعْرَابِهِ عَلَى الأَبْوَابِ)، قالَ: (اسْتحَلُّوا العُقُوبَة، الْاقْتِضَابِ فِي غَرِيبِ المُوطَّأُ وإعْرَابِهِ عَلَى الأَبْوَابِ)، قالَ: (اسْتحَلُّوا العُقُوبَة، أَيْ: اسْتَوْجَبُوا أَنْ تَحِلَّ بِهِم، وكَذَا رَوَاهُ القُنَازِعيُّ بالقَافِ)(١).

د - الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ، قالَ فِي (التَّلْخِيصِ الحَبِيرِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ الكَبِيرِ): (غَلِطَ القُنَازِعيُّ في شَرْحِ المُوطَّأَ فَزَعَمَ أَنَّهُ مِنْ رِوَايةِ ثَوْبانَ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ)(٢).

٣- رَوَى الحافظُ ابنُ خَيْرِ الإشْبِيلِي هَذا الكِتَابُ ضِمْنَ الكُتُبِ التي رَوَاهَا بِالإِسْنَادِ إلى مُصَنِّفِيهَا، فقالُ: (كِتَابُ تَفْسِيرِ المُوطَّأ، لأبي المُطَرِّفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ مَرْوَانَ القُنَازِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، حدَّثني بهِ الشَّيْخُ أبو الأَصْبَغِ عِيسَى بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبي البَحْرِ رَحِمَهُ اللهُ مُنَاوَلةً منهُ لِي، والشَّيْخُ الفقيهُ أبو القاسِم أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ بَقِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ إِجَازةً، قالاً: حدَّثنا بهِ الفقيهُ أبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ بقِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ إجَازةً، قالاً: حدَّثنا بهِ الفقيهُ أبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ فَرَجٍ رَحِمَهُ اللهِ، قالَ: حدَّثني بهِ أبو القاسِمِ حَاتِمُ بنُ مُحَمَّدٍ الطَّرَابُلْسِيُّ، عَنْ أبي المُطَرِّفِ القُنَازِعيِّ مُؤلِّفهِ رَحِمَهُ اللهُ.

قالَ: وحدَّثني بهِ أيضاً الشَّيْخُ أَبو مُحَمَّدٍ بنُ عَتَّابٍ رَحِمَهُ اللهُ إِجَازَةً، قالَ: حدَّثني بهِ أبي رَحِمَهُ اللهُ ، وأَبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَابِدٍ، وأَبو القَاسِمِ حَاتِمُ بنُ مُحَمَّدٍ الطَّرَابُلْسِيُّ رَحِمَهُم اللهُ، قَالُوا كُلُّهُم: حدَّثنا بهِ أَبو المُطَرِّفِ القُنَازِعيُّ مُؤَلِّفُهُ رَحِمَهُ اللهُ) (٣).

٤- أَسَانِيدُهُ التي نَقَلَها عَنْ شُيُوخِهِ الذينَ رَوَى عَنْهُم، وكُلُّهُم شُيُوخٌ مَعْرُوفُونَ لأبي المُطَرِّفِ، وقدْ تَقَدَّم ذِكْرُهُم في المَبْحَثِ الذي خَصَّصْنَاهُ لَهُم.

⁽١) الاقتضاب ٢/ ٥٢٨، وهذا النص جاء في كتابنا ص٧٧٩.

⁽٢) التلخيص الحبير ١٧٨/١، وهذا النص سقط من الكتاب بسبب ضياع الأوراق.

⁽٣) فهرسة ابن خير ص٨٧.

٥- وُجُودُ اسْمِ المؤلِّفِ أَو كُنْيَتِهُ في ثَنايا الكِتَابِ بِلَفْظِ: (قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ)، أَو: (قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ)، وقَدْ يأْتِي اسْمُ المؤلِّفِ وكُنْيَّهُ في أَوَّلِ الكُتُبِ المُفَسَّرةِ، كقول الناسخ في أول كتاب الفرائض: (قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَرْوَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) (١)، وكقوله في آخر الكتاب: (قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَرْوَانَ: جَمَعَتُ هَذَا الكِتَابِ عَلَى قَدْرِ فَهْمِي، وَمَبْلَغِ عِلْمِي، وعَلَى حَسَبِ مَا ضَبَطْتُهُ عَنْ شُيُوخِي رَحِمَهُمْ اللهُ، ولَسْتُ أُحَاشِي نَفْسِي فِيهِ مِنَ الغَلَظِ، والنَّسْيَانِ، والخَطَأُ)(٢)، وهَذَا دَلِيلٌ قَوِيُّ يُفِيدُ صِحَةَ نسبةِ هذَا الكِتَابِ لمُؤلِّفهِ.

* * *

⁽١) تفسير كتاب الفرائض ص٥٦٧.

⁽۲) ص ۸۸٤.

المبحث الطيناني

وفيه مَطْلَبَانِ :

المَطْلَبُ الأَوَّلِ: مَنْهَجُ المُوَّلِّفِ في الكِتَابِ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: مَسْلَكُ المؤُلِّفِ في اسْتِخْرَاجِ الفَوَائدِ.

* * *

ٱلطَّلَبُ الأَوَّلُ منهج أبي لمطرف في الكتاب

إِنَّ أُسْلُوبَ أَبِي المُطَرِّفِ وَاضِحٌ، ولَغْتَهُ سَهْلَةُ التَّنَاوِلِ، والمَعَانِي مُدْرَكَةٌ بِيُسْرٍ، وجَاءَتْ نُقُولُهُ مُلَخَّصَةً، وَاضِحَةً، مُسْتَوفِيَةً.

ويَتَلَخُّصُ مَنْهَجُ المُصَنِّفِ في كِتَابِهِ بِالأُمُورِ التَّالِيةِ:

١ سَلَكَ المُؤلِّفُ طَرِيقَةَ التَّنْكِيتِ على نُصُوصِ المُوطَّا، وذَلِكَ باخْتِيَارِ الْمُواضِعِ التي تَحْتَاجُ إلى تَفْسِيرٍ وبَيَانٍ.

٢ بِمَا أَنَّ المُؤَلِّفَ لَمْ يَلْتَزِم الشَّرْحَ المُفَصَّلِ لِكُلِّ النُّصُوصِ الوَارِدَةِ في المُوطَّأ، فإنَّهُ لا يَسُوقُ المتنَ كُلَّهُ، وإنَّمَا يُورِدُ منهُ مَا سَيُوضِّحُه فَقَطْ.

٣- يَحْرِصُ كَثِيراً على تَوْثِيقِ نُقُولهِ، وذَلِكَ بِعَزْوِها إلى مَصَادِرَها.

٤- عُنِيَ بِتَقْرِيرِ مَذْهَبِ الإمَامِ مَالِكٍ، وذَلِكَ باعتمادِه في كَثيرٍ مِنَ الأَحْيَانِ على مَا قَرَّرَهُ كِبَارُ عُلَمَاءِ المَذْهَب.

٥ يُقَارِنُ بِينَ الآراءِ المُخْتَلِفَةِ في المَذْهَبِ، ويُرَجِّحُ في الغَالبِ مَا يَظْهَرُ له أَنَّهُ القَوْلُ الرَّاجِحُ، مُعْتَمِدًا في ذَلِكَ علَى مُرَجِّحَاتٍ تَجْعَلْنَا نُقِرُ لهُ بِالتَّمَيُّزِ في هَذا المَيْدَانِ.

٦- يُرَاعِي الاخْتِصَارِ بِقَدْرِ الامْكَانِ مَعَ التَّلْخِيصِ والجَمْعِ للأَقْوَالِ، ولِذَا نَجِدُهُ
 يَتْتَعِدُ عَنْ ذِكْرِ تَفْرِيعَاتِ العُلَمَاءِ واسْتِطْرَادَاتِهِم.

٧- يُوردُ في مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ والشَّافِعِيِّ، وقَدْ يُورِدُ أَحْيَاناً أَقْوَالاً لِعُلَمَاءٍ آخَرِينَ، ثُمَّ يُعَقِّبُ عَلَيهَا بِمُلاَحظَاتٍ لاَ تَخْلُو مِنْ نَظَراتٍ نَقْدِيَّةٍ، مُسْتَنِداً على أَقْوَالِ الأَئِمَّةِ مِنْ شُيُوخِهِ ومِمَّنْ فَوْقَهُمْ، كَقَوْلهِ: (وقالَ أَبو حَنِيفَةَ: اللَّعَانُ شَهَادَةٌ، ولاَ يُلاَعَنُ إلاَّ مَنْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ. قالَ أَبو المُطَرِّفِ: يُرَدُّ هذَا القُوْلَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَاللَّهِ مَنْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ، قَالَ أَبو المُطَرِّفِ: يُرَدُّ هذَا القُولَ وَمَنْ لاَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَمَنْ لاَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ،

وكقوله: (وقالَ أَبو حَنِيفَةَ: إذا ارْتَدَّتِ المَرْأَةُ لَمْ تُقْتَلْ، لأَنَّ النبيَّ عَلَيْ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ في الجهادِ. قالَ أَبو مُحَمَّدٍ: يَرُدُّ قَوْلَ أَبي حَنِيفَةَ هَذَا قَوْلُ النبيِّ عَلَيْ: (مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ)، وهَذا عَامٌّ فِيمَنِ ارْتَدَّ مِنَ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ، ولَيْسَ هُوَ فِيمَنْ غَيَّرَ دِينَهُ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ بِدِينٍ سِوَاهُ مِنْ دِينِ الكُفْرِ، لأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ ضَلالَةٍ إلى ضَلالَةٍ إلى ضَلالَةٍ) (٢).

وقال أيضا: (قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ عُثْمَانَ بِنِ عَفَّانَ، وزَيْدِ بِنِ ثَابِتٍ، وعَبْدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ فِي العَبْدِ يُطَلِّقُ الحُرَّةَ تَطْلِيَقَتَيْنِ أَنَّهَا لاَ تَحِلُّ لَهُ إلاَّ بَعْدَ زَوْجٍ، وَهُدِ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: الطَّلاَقُ والعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ، وَهُو قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، يَقُولُ: إذَا طَلَّقَ العَبْدُ الحُرَّةَ بِتَطْلِيقَتَيْنِ أَنَّها لا تَبِينُ مِنْهُ إلاَّ بِثَلاَثِ تَطْلِيقَاتٍ) (٣).

ونَلْحَظُ أَنَّ أَبِا المُطَرِّفِ أَغْفَلَ مَذَّهَبَ الإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبَلِ الفِقْهِي فَلَمْ يَنْقُلْ

⁽۱) ص ۳۷٤.

⁽۲) ص ۱۵.

[.]TVV, po (T)

عَنْهُ شَيْئاً يَتَعَلَّقُ بِالفِقْهِ، وإِنْ كَانَ قد نَقَلَ عنهُ بَعْضَ رِوَايَاتِهِ وأَقْوَالهِ الحَدِيثيَّةِ، وهَذا الإِغْفَالُ لِمَذْهَبِ أحمدَ إِنَّمَا هُوَ صَنِيعٌ كَثِيرٍ مِنَ المُصَنِّفِينَ في المغرِبِ والأَنْدَلُسِ، ويَرْجِعُ ذلك في نَظَرِي إلى أَحَدِ أَمْرَيْنِ، إِمَّا لأَنَّ الإِمَامَ أحمدَ كَانَ مُحَدِّثاً أَشْهَرَ منهُ فَقِيهاً، وإمَّا لِكُونِ مَذْهَبِهِ الفِقْهِي لَمْ يَدْخُلِ الأَنْدَلُسَ، فلم يُعرف هناك حَيْثُ كانَ المذهبُ المالِكِيُّ هُو السَّائِدُ.

٨- يَتَصرَّفُ في كَثِيرٍ مِنَ الأَحْيَانِ في مَثْنِ المُوطَّأ بالاخْتِصَارِ تَارَةً، وبِتَغْييرِ الأَلْفَاظِ الوَارِدَةِ إذا لَمْ تَخِلَّ بالمَعْنَى تَارَةً أُخْرَى.

٩- يُشِيرُ في بَعْضِ المَوَاضِعِ إلى العِلَلِ الحَدِيثيَّةِ الوَاقِعَةِ في المُتُونِ والأَسَانِيدِ
 بإشَارَاتٍ مُفِيدَةٍ، لَكِنَّهَا مُخْتَصَرةً، مُسْتَأْنِسَاً بِمَا يَنْقُلُه عَنْ شُيُوخِهِ أَو غَيْرِهِم.

ٱلطَّلَبُ ٱلثَّانِي مسل*ك المؤلف في استخراج الفوائد*

أَظْهَرَ أبو المُطَرِّفِ في كِتَابِهِ فَوَائِذَ جَلِيلَةً، ومَسَّائِلَ مُفِيدَةً لأَرْبَابِ الحَدِيثِ والفِقْهِ، خُصُوصاً المالِكيَّة، تُؤكِّدُ أَنَّهُ كَانَ فَقِيهاً بَارِعاً، ومُحَدِّثاً مُثْقِناً، ومُحَقِّقاً نَاقِداً، وأَنَّهُ كَانَ مُثَبِعاً مَنْهَجَ السَّلَفِ وجُمْهُورِ أهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعةِ في قَضَايا العَقِيدةِ، ولِهَذا سَأُخَصِّصُ هذا المَطْلَبَ لآرائهِ في العَقَائدِ، والتَّفْسِيرِ، والحَقِيثِ، والفِقْهِ، والأُصُولِ، واللَّغَةِ، وفَوائِدَ أُحرى غير ذلك، على النَّحْوِ التَّالِي:

أولاً: مسائلُ في العَقِيدَةِ:

عُنِي أَبُو المُطَرِّفِ عِنَايةً جَيِّدَةً بِإِقْرَارِ عَقِيدَةٍ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعةِ، وفِيما يَلِي جُمْلَةً مِنَ النَّمَاذِج:

١- عَرَّفَ أَبُو المُطَرِّفِ الإيمانَ بِمَا قَرَّرَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَمَاعةِ مِنْ أَنَّهُ قَوْلٌ باللِّسَانِ، وتَصْدِيقٌ بالجَنَانِ، وعَمَلٌ بالأَرْكَانِ، فقالَ: (فالإيمَانُ قَوْلٌ باللِّسَانِ،

وإخْلاَصٌ بالقَلْبِ، وعَمَلٌ بالجَوَارِحِ، وإصَابَةُ السُّنَّةِ)(١).

وقالَ في مَوْضِعِ آخَرَ: (الإيمَانُ قَوْلٌ، وعَمَلٌ، ونِيَّةٌ، وإصَابَةُ السُّنَّةِ)(٢).

٧- قرَّرَ في أَكْثرِ مِنْ مَوْضِع بَأَنَّهُ لا يُخَلَّدُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ في النَّارِ، وأَنَّ العُصَاةَ مِنَ المُوْمِنِينَ الذين ارتكبوا كبائر الذنوب غير الشرك في مَشِيئةِ اللهِ إِنْ شَاءَ عَلَبَهُم، وإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وَهُو بِهذا يَرُدُّ عَلَى بَعْضِ الطَّوَاثِفِ كالخَوَارِجِ، عَلَّبَهُم، وإنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وَهُو بِهذا يَرُدُّ عَلَى بَعْضِ الطَّواثِفِ كالخَوَارِجِ، القَائِلِينَ بأنَّ العُصَاةَ يُعَذَّبُونَ ولا بُدَّ، وهُم بِذَلِكَ أَخْرَجُوهُم مِنَ الإسلام بالكُليَّة، وأَدْخَلُوهم في دَائِرةِ الكُفْرِ، وعَامَلُوهُم مُعَامَلَةَ الكُفَّارِ، وكالمُعْتَزِلَةِ القَائِلِينَ بأَنَّ العَصِي لاَ يُستَمَّى مُؤْمِناً، ولاَ كَافِراً، ولاَ مُنافِقاً، بلْ فاسقاً، وأَنَّهُ مَنْزِلَةٌ بينَ العَصِي لاَ يُستَمَّى مُؤْمِناً، ولاَ كَافِراً، ولاَ مُنافِقاً، بلْ فاسقاً، وأَنَّهُ مَنْزِلَةٌ بينَ العَصِي لاَ يُستَمَّى مُؤْمِناً، ولاَ كَافِراً، ولاَ مُنافِقاً، بلْ فاسقاً، وأَنَّهُ مَنْزِلَةٌ بينَ المَشْرِلَتَيْنِ، وكَالمُرْجِعَةِ الذينَ قَالُوا: إِنَّ العُصَاةَ كُلَّهُم يُغْفَرُ لَهُم ولاَ بُدَّ، وأَنَّهُ لاَ يَخُلُدُ في النَّارِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ التَوْرِعِينَ وكَالمُرْجِعَةِ الذينَ قَالُوا: إِنَّ العُصَاةَ كُلَّهُم يُغْفَرُ لَهُم ولاَ بُدَّ، وأَنَّهُ لا يَخُلَّهُم يُغْفَرُ لَهُم ولاَ بُدَّ، وأَنَّه لا يَخُلُدُ في النَّارِ أَوْلَا مَنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ، لأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النبيِّ عَلَيْ أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّ اللهَ يَقُولُ يومَ القِيَامَةِ: انْظُرُوا مَنْ أَوْمَانِ مَا يَهُ عَرْجُوه مِنَ النَّارِ، فَيَخْرُجُونَ مَنْ النَارِ، فَيَخْرُجُونَ مَنْ النَارِ، فَيَخْرُجُونَ مَنْ النَارِ، فَيَخُرُجُونَ المَائِهم فَي قُلْهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوه مِنَ النَّارِ، فَيَخُرُجُونَ المَائِهم في قَلْه مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوه مِنَ النَّارِ، فَيَخْرُجُونَ المَائِهِ فَا عَلَى المَائِهُ مِنْ المَائِهُ الْمَائِهُ الْمَائِهُ اللَّهُ الْمُؤْمِونَ الجَنَاقِ الْمَائِقُ الْمَائِقُ الْمَائِهُ الْمَائِهُ الْمَائِهُ الْمَائِهُ اللَّهُ الْمَائِهُ الْمَائِلُونَ الْمَائِهُ الْمَائِهُ الْمَائِهُ الْمَائِهُ الْمَائِهُ اللْمُ الْمَائِهُ الْمَائِهُ الْمَائِهُ الْ

- وقالَ أيضاً: (وأَهْلُ السُّنَةِ لا يَخْتَلِفُونَ في أَنَّ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى في وَعْدِه للطَّائِعِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ لا يُخْلِفُهُ، وأَنَّهُ في وَعِيدِه لأَهْلِ التَّوْحِيدِ المُعَانِدينَ اللهَائِعِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ لا يُخْلِفُهُ، وأَنَّهُ في وَعِيدِه لأَهْلِ التَّوْحِيدِ المُعَانِدينَ اللهَ عَلَّمَ اللهُ ورَسُولُهُ بالخِيَارِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُم، وإِنْ شَاءَ غَفَرَ اللهَ عَلَى يَسْتَحَلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ ورَسُولُهُ بالخِيَارِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُم، وإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ مُن يَسْآءً ﴾) (٥) لَهُمْ، وذلك قوله: ﴿ إِنَّ ٱللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَسَآءً ﴾) (٥)

⁽۱) ص ۲۰۱.

^{.08·} p (Y)

⁽٣) إن الخلاف في حكم مرتكب الكبيرة، أو ما يعرف بالفاسق المِلِّي ـ من أعظم الخلافات التي نجمت عنها البدع، وافترقت بسببها الأمة، فكفر بعضهم بعضا، وقاتل بعضهم بعضا، وينظر: التمهيد ٩/ ٢٥١، وفتح الباري ٢٨ / ٢٨٥.

⁽٤) ص ١٣٧.

⁽٥) ص ۱۷۹.

- وقال في حديث ذكره: فَفِي هَذا دَلِيلٌ على أَنَّ مَنْ سَجَدَ للهِ مُؤْمِناً بِهِ مُصَدِّقاً بِنَبِيهِ عَلَيْ أَنَّهُ يَحْتَجُّ بِذَلِكَ عِنْدَ اللهِ، وَلاَ يُخَلَّدُ فِي النَّارِ، وإنْ وَاقَعَ الكَبَائِرَ، وَيَصْدُقُ هَذَا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: «أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ في قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ» (١).

- وقالَ: (تَفَضَّلَ اللهُ تَعَالَى لِمَن ارْتَكَبَ ذُنُوباً غَيْرَ الشِّرْكِ بِالمَعْفِرَةِ إِنْ شَاءَ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الرَّجُلِ الذي طَلَبَ أَنْ يُحْرَقَ بعدَ مَوْتهِ، وأَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ تَفَضَّلَ عَلَيْهِ، وَغَفَرَ لَهُ بِخَشْيَهِ للهِ، وهذَا يَدُلُّ على أَنَّهُ كَانَ مُوحِّداً مُقِرًا بِاللهِ، وقَالَ قَوْمٌ مَا هُلِ الأَهْوَاءِ: إِنَّما غَفَرَ اللهُ لِهَذَا الرَّجُلِ مِنْ أَجْلِ تَوْبَتِهِ التِّي تَابَهَا، وقَالَتْ فِرْقَةُ مَنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ: إِنَّما غَفَرَ اللهُ لَهُ بَأَصْلِ تَوْحِيدِهِ الذي لا يَضُرُّ مَعَهُ عَمَلٌ، وقَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ: إِنَّ اللهَ تَبَارِكَ وتَعَالَى تَفَضَّلَ على هذَا الرَّجُلِ فَغَفَر لَهُ، كَمَا قَالَ تَبَارَكَ وتَعَالَى تَفَضَّلَ على هذَا الرَّجُلِ فَغَفَر لَهُ، كَمَا قَالَ تَبَارَكَ وتَعَالَى تَفَضَّلَ على هذَا الرَّجُلِ فَعَفَر لَهُ، كَمَا قَالَ تَبَارَكَ وتَعَالَى تَفَضَّلَ على هذَا الرَّجُلِ فَعَفَر لَهُ، كَمَا قَالَ تَبَارَكَ وتَعَالَى يَقْضُلُ على هذَا الرَّجُلِ فَعَفَر لَهُ، كَمَا قَالَ تَبَارَكَ وتَعَالَى يَقْفَرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاهً ﴿ ، فَهَذِه الآية تَأُويلُ مَا تَأَوّلُهُ أَهْلُ السُّنَةِ فِي هذَا الحَدِيثِ) (٢).

- وقالَ وَهُو يُقَرِّرُ هذا المبدأ ويُزِيلُ إشْكَالاً جَاءَ في حَدِيثِ: «من اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِىء مُسْلِم بِيمِينِهِ حَرَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ الجَنَّة، وَأَوْجَبَ لَهُ النَّارَ»، فقالَ: (وطَرِيقُ هَذا الحَدِيثِ طَرِيقُ الوَعِيدِ، ولا تُحَرَّمُ الجَنَّةُ ويُخَلَّدُ في النَّارِ إلاَّ أَهْلُ الكُفْرِ، وقَدْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ قَوْمٌ مِنَ المُسْلِمينَ بَعْدَ أَنِ احْتَرَقُوا فِيهَا، فَيُدْخَلُونَ الجَنَّة، لا خِلاَفَ بينَ أَهْلِ السُّنَّةِ في هَذَا) (٣).

٣- مَسَائِلُ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ: قَرَّر أبو المُطَرِّفِ في مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مَذْهَبَ السَّلَفِ في هَذِه المسالةِ الشَّائِكَةِ، وَهِيَ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تَعَالَى في كِتَابهِ وَرَسُولهُ ﷺ مِنَ الأَسْمَاءِ الحُسْنَى والصِّفَاتِ العُلاَ إِثباتاً يَلِيقُ بهِ سبحانه بلاَ تَحْرِيفٍ، ولا تَمْثِيلِ. تَحْرِيفٍ، ولا تَمْثِيلِ.

⁽۱) ص۹۶ه.

⁽۲) ص۲۰۶.

⁽٣) ص٥٠٦.

فقالَ وَهُو يَتَحَدَّثُ عَنْ إِثباتِ اليَمِينِ للهِ تَعَالَى: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وفِيهِ: أَنَّ للهِ يَمِينَاً، وكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ بِلاَ كَيْفٍ ولاَ تَحْدِيدٍ)(١).

_ وأَثْبَتَ صِفَةَ النُّزُولِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ، فقالَ: (حَدِيثُ التَّنَزُّلِ ثَابِتٌ صَحِيحٌ، نَقَلَهُ الأَئِمَّةُ الثَّقَاتِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وسَلَّمُوهُ، ولَمْ يَطْعَنُوا فيهِ).

ثُمَّ نَقَلَ عَنْ مَالِكِ في الاسْتِوَاءِ، فقالَ: (وقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ قَوْلهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ ٱلرَّحْنَ عَلَى ٱلْمُعَلَمَ المَسْأَلةَ في ﴿ ٱلرَّحْنَ عَلَى ٱلْمُعَلَمَ المَسْأَلةَ في الْرَحْنَ عَلَى ٱلْمُعَلِمَ الْمَسْأَلةَ في ذَلِكَ؟ وقَالَ: الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، والكَيْفُ مَجْهُولٌ، فَكَذَلِكَ نَقُولُ نَحْنُ: التَّنَزُّلُ مَعْلُومٌ والكَيْفُ مَجْهُولٌ، فَكَذَلِكَ نَقُولُ نَحْنُ: التَّنَزُّلُ مَعْلُومٌ والكَيْفُ مَجْهُولٌ) (٢).

- وأثبتَ صِفَةَ العُلوِّ لله عَزَّ وَجَلَّ، فقالَ: (وفِي هَذَا الحَدِيثِ [يعني حديث الأمة السوداء] بَيَانٌ أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى في السَّمَاء، فَوْقَ عَرْشِهِ، وَهُو في كُلِّ مَكَانٍ بِعِلْمِهِ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ مَا يَكُونُ مِن خَوَىٰ ثَلَثَةٍ إِلَا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ مَكَانٍ بِعِلْمِهِ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ مَا يَكُونُ مِن خَوَىٰ ثَلَثَةٍ إِلَا هُو رَابِعُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧]، إلى آخِرِ الآيةِ، يَعْنِي: يُحِيطَ بِهِم عِلْمَا، ويَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ ومَا يُعْلِئُونَ) (٣).

وأثبت صِفَةَ الكَلاَمِ له تعالى، فقال: (والقُرْآنُ كَلاَمُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى،
 وصِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، لَيْسَ بِخَالِقٍ ولا مَخْلُوقٍ، ولَكِنَّهُ كَلاَمُ اللهِ الخَالِقِ)⁽¹⁾.

- وأَثْبَتَ القَدَرَ لله عَزَّ وَجَلَّ، وأَنَّ أَفْعَالَ العِبَادِ قَدَّرَهَا اللهُ تعالى على العِبَادِ، فقالَ: (وأَدْخَلَ مَالِكٌ حَدِيثَ آدَمَ ومُوسَى حُجَّةً بأنَّ أَعْمَالَ العِبَادِ كُلَّهَا قَدْ قَدَرَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وأَنَّهُ عَلِمَهَا قَبْلَ كَوْنِهَا، بِخِلاَفِ قَوْلِ أَهْلِ البدَعِ الذينَ يَقُولُونَ: (إنَّ اللهُ خَلَقَ الأَشْيَاءَ كُلَّهَا يَقُولُونَ: (إنَّ اللهَ خَلَقَ الأَشْيَاءَ كُلَّهَا عَيْرَ الأَعْمَالِ)، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًا كَبِيرًا، قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ وَٱللهُ خَلَقَكُمْ اللهُ عَمَالِ)، تَعَالَى اللهُ عَمَالِ)، تَعَالَى اللهُ عَمَالِ)، تَعَالَى اللهُ عَمَالِ)، وَلَوْلُونَ عُلُوًا كَبِيرًا، قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ وَٱللّهُ خَلَقَكُمْ

⁽۱) ص ۷٤١.

⁽٢) ص ٢٤٢.

⁽٣) ص ٢٠١.

⁽٤) ص ٢٤١. وقال نحو هذا الكلام في ص ١٥١.

وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وقالَ: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْنُ ۚ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ﴾ (١) [الأعراف: ٥٤].

2- إِثْبَاتُ عَذَابِ القَبْرِ ونَعِيمهِ، فقالَ: (: ثَبَتَ عَنِ النبِيِّ ﷺ في حَدِيثِ النَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: الكُسُوفِ أَنَّ عَذَابَ القَبْرِ حَتُّ، وأَنَّ العَبْدَ يُسْأَلُ في قَبْرِهِ، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يُثَيِّتُ اللهُ اللهُ عَنَّ القَهُ اللهُ عَنَّ وَجَلَّ اللهُ اللهُ عَنَّ وَهَلَا اللهُ عَنَّ وَاللهُ اللهُ عَنَّ اللهُ اللهُ عَنَّ اللهُ اللهُ عَنَّ اللهُ عَنَى اللهُ ال

٥- الثّنَاءُ على الصَّحَابةِ رَضِي اللهُ عنهم، وبيانُ فَضْلِهِمْ، فقالَ وَهُو يَتَحَدَّثُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ: (وكَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ صَحِيحَ الفِرَاسَةِ، جَلِيلَ القَدْرِ عِنْدَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَعِنْدَ المُسْلِمِينَ. قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيهِ: "إنَّ اللهَ جَعَلَ الحَقَّ عَنْدَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَعِنْدَ المُسْلِمِينَ. قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيهِ: "إنَّ اللهَ جَعَلَ الحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وقَلْبهِ"، "وَلَمْ يَلْقَهُ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكاً فَجَّا إلاَّ سَلَكَ فَجًا غَيْرَ فَلَى لِسَانِ عُمَرَ وقَلْبهِ"، "وَلَمْ يَلْقَهُ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكاً وَعَزَّ في ذَلِكَ، إلى غَيْرِ مَا فَجَهِ"، وَوَافَقَ رَبَّهُ جَلَّ وَعَزَّ في ذَلِكَ، إلى غَيْرِ مَا شَيءٍ يَطُولُ الكِتَابُ بِبَعْضِ فَضَائِلِه، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَعَنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بإحْسَانٍ) (٣).

_ وذَكَر حَدِيثاً ثُمَّ رَدَّهُ فقالَ: (قال لِي أَبو مُحَمَّدٍ: هَذا حَدِيثٌ شِيعِيٌّ كَذِبٌ لا يَصِحُّ، وإنَّمَا أَرَادَ بهِ نَاقِلُهُ الطَّعْنَ عَلَى عَائِشَةَ بِخُروجِهَا في دَمِ عُثْمَانَ، وحَجُّهَا لا يَصِحُّ، وإنَّمَا أَرَادَ بهِ نَاقِلُهُ الطَّعْنَ عَلَى عَائِشَةَ بِخُروجِهَا في دَمِ عُثْمَانَ، وحَجُّهَا بَعْدَ النبيِّ ﷺ، وَمَا كَانَتْ عَائِشَةُ لِتَسْمَعُ هَذا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ثُمَّ تُخَالِفُهُ)(1).

7 مَوْقِفُهُ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ، فقد ذكر قوما من البغاة الذين خَرَجُوا على الإمَام، وأنه ينبغي أن يُقَاتَلُوا، فقال: (إِنَّ القَدَرِيَّةَ وغَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ البِدَع إِذَا خَرَجُوا عَلَى إِمَام عَادِلٍ يُرِيدُونَ قِتَالَهُ، ويَدْعُونَ إلى مَا هُمْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ يُدْعَوْنَ إلى السُّنَّةِ

⁽۱) ص ۷٤١.

⁽۲) ص۲۲۳.

⁽٣) ص ١٩٥٥.

⁽٤) ص ۲۰۱.

والجَمَاعَةِ، فإنْ أَبَوا أَنْ يَرْجِعُوا عَنْ بِدْعَتِهِمْ ومَا هُمْ عَلَيْهِ قُوتِلُوا)(١).

- وذكر بأن أهل البدع لاَ يُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ، ولاَ يُنْكَحُ إليهِم، ولاَ يُعَادُ مَرِيضُهُمْ، ولاَ يُعَادُ مَرِيضُهُمْ، ولاَ تُشْهَدُ جَنَائِزُهُمْ (٢٠).

- وذكر قصة صبيغ الذي كان يُتَّهَمُ بِرَأْيِ الخَوَارِجِ وأَهْلِ الأَهْوَاءِ، وقد سَأَلَ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ عَنِ الذَّارِيَاتِ، والمُرْسَلاَتِ، والنَّازِعَاتِ، فأَمَرَ بِهِ فَضُرِبَ بِجَرَائِدِ النَّخِيلِ حَتَّى أُدْمِي جَسَدُهُ، ثم قال المصنف: فَفِي هَذا مِنَ الفِقْهِ: أَنَّهُ مَنْ سَأَلَ عَالِماً عَنْ مَسْأَلَةٍ فَجَاوَبَهُ عَنْهَا أَنْ يَقْنَعَ بِجَوَابِهِ، ولاَ يَتَعَسَّفَ فِي سُؤَالِهِ، فَمَنْ فَعَلَ هَذا وأَكْثَرَ مِنْهُ عُوقِبَ عَلَى فِعْلِهِ ذَلِكَ، وكَذَلِكَ حُكْمُ كُلِّ مَنْ اعْتَرَضَ فِي سُنَّةِ فَعَلَ هَذا وأَكْثَرَ مِنْهُ عُوقِبَ عَلَى فِعْلِهِ ذَلِكَ، وكَذَلِكَ حُكْمُ كُلِّ مَنْ اعْتَرَضَ فِي سُنَّةِ سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وأَصْحَابُهُ، وَوَقَفَ عِنْدَهَا أَهْلُ السُّنَّةِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيها بِمَا لَمْ يَقُلُهُ السَّلَفُ الصَّالِحُ أُدِّبَ حَتَّى يَتُوبَ، كَمَا تَابَ صَبِيغٌ، ورَجَعَ عَنْ مَذْهَبِ الخَوَارِجِ (٣).

٧ حدَّدَ البِدْعَةُ وبيَّنَ أَنْوَاعَهَا، فقالَ: (قول عمر: (نِعْمَتِ البِدْعَةُ) فالبَدْعَةُ بِدْعَتَانِ: بِدْعَةُ هَدَى، وبِدْعَةُ ضَلاَلَةٍ، وبِدْعَةُ الضَّلاَلَةِ كُلُّ مَا ابْتَلِعَ على غَيْرِ سُنَّةٍ) (٤). وهذا التَّقْسِيمُ قالَ بهِ الإمامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى، فقالَ: (البِدْعَةُ بِدْعَتَانِ: بِدْعَةٌ مَحْمُودَةٌ، وبِدْعَةٌ مَذْمُومَةٌ، فَمَا وَافَقَ السُّنَّةَ فَهُو مَحْمُودٌ، ومَا خَالَفَ السُّنَّةَ فَهُو مَحْمُودٌ، وفَقَرَ ابنُ رَجَبِ الحَنْبَلِيُّ مُرَادَ الشَّافِعِيِّ فقالَ: (ومُرَادُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ أَصْلَ البِدْعَةُ المَدْمُومَةِ مَا لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ في الشَّرِيعةِ تُرْجَعُ إليهِ وَهَيَ البِدْعَةُ المَحْمُودَةُ فَمَا وَافَقَ السُّنَةَ، يَعْنِي مَا وَهِيَ البَدْعَةُ لَيْ السَّنَةَ المُوافَقَ السُّنَةَ، يَعْنِي مَا كَانَ لَهَا أَصْلٌ فِي الشَّرِيعةِ تُرْجَعُ إليهِ كَانَ لَهَا أَصْلٌ مِنَ السُّنَةَ تُرْجَعُ إليهِ، وإنَّمَا هِيَ بِدْعَةٌ لُغَةً لا شَرْعاً لِمُوافَقَتِهَا كَانَ لَهَا أَصْلٌ مِنَ السُّنَةِ تُرْجَعُ إليهِ، وإنَّمَا هِيَ بِدْعَةٌ لُغَةً لا شَرْعاً لِمُوافَقَتِهَا

⁽۱) ص۷٤١.

۲) ص ۲۱) ع

⁽۳) ص۸۹ه.

⁽٤) ص ۱۷۲.

⁽٥) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء ٩/١١٣.

السُّنَّةَ) (١) ، قُلْتُ: ويُؤكِّدُ هذا التَّفْسِيرَ أَنَّ للشَّافِعِيِّ قَوْلٌ يُوضِّحُ قَوْلَهُ الأَوَّلِ فقالَ: (المُحْدَثَاتِ ضَرْبانِ، مَا أُحْدِثَ يُخَالِفُ كِتَاباً أَو سُنَّةً أَو أَثَراً أَو إِجْمَاعاً فَهَذِه بِدْعَةُ الضَّلاَلِ، وما أُحْدِثَ مِنَ الخَيْرِ لاَ يُخَالِفُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَهَذِه مُحْدَثَةٌ غيرُ مَذْمُومةٍ) (٢).

٨- حكم بقتل كل من سبّ رسول الله على أو ازدراه، وحكم أيضا بقطع نصيب من سبّ أحدا من الصحابة، فقال وهو يتحدّث عن سبب أمر النبي على بقتل ابن خَطَل عند فتح مكة: (وهَذا حُكْمُ كُلِّ مَنْ سَبَّ رَسُولَ اللهِ على أَو قَالَ: إنَّ تُوْبَهُ أو إِزَارَهُ وَسِخٌ أَنْ يُقْتَلَ، وَهُوَ يُرِيدُ بِذَلِكَ كُلِّه الإِزْرَاءَ بِرَسُولِ اللهِ على فَحُكْمُهُ القَتْلُ. وكَذَلِكَ لا حَظَّ فِي شَيءٍ مِنَ الفَيءِ، ولا سَهْمَ لِمَنْ سَبَّ وَاحِدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ على أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ على أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ على أَصْحَابِهِ) (٣).

ثانياً: تَفْسِيرُ القُرْآنِ الكَرِيم:

لقدْ عُنِي أَبُو المُطَرِّفِ عِنَايةً جَيَّدةً بإيرادِ الآياتِ القُرآنيةِ وتَفْسِيرِهَا وتَوْجِيهِهَا، والاحْتِجَاجِ بِهَا على الخُصُوم والمُخَالِفِينَ.

وفِيمًا يَلِي بعضَ النَّمَاذِج:

فقال: (قولَ اللهِ تباركَ وتعَالى: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّكَانِهَ طَرَفِي ٱلنَّهَارِ وَزُلَفَا مِّنَ ٱلْيَلِ ﴾ يعني: ﴿ طَرَفِي ٱلنَّهَارِ ﴾ صَّلاًة الصَّبْحِ والظُّهرِ والعَصْرِ، ﴿ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلْيَلِ ﴾ المَغْرِبَ والعِشَاءَ ﴿ إِنَّ ٱلْخَسَنَتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّعَاتِ ﴾ [مود: ١١٤].

(وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَثَانَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ ﴾، يَعْنِي: ﴿ ٱصْبِرُواْ ﴾ عَلَى طَاعَةِ اللهِ، ﴿ وَرَابِطُواْ ﴾ ، يَعْنِي: ﴿ ٱصْبِرُواْ ﴾ عَلَى طَاعَةِ اللهِ، ﴿ وَرَابِطُواْ ﴾ ، يَعْنِي: جَاهِدُوا في سَبِيلِ اللهِ، ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللّهَ لَعَلَكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٠]، والفَلاَحُ:

⁽١) جامع العلوم والحكم ص ٢٦٧.

⁽٢) ذكره ابن حجر في فتح الباري ١٣/٢٥٣.

⁽٣) ص ٢٧٤.

⁽٤) ص ١٣٧.

البَقَاءُ في الجَنَّةِ، و(لَعَلَّ) مِنَ اللهِ حَتْمٌ وَاجِبٌ)(١).

(وقال اللهُ: ﴿ أَلَوْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿ أَنَّهَا أَخَيَاءً وَأَمْوَاتًا ﴾ [المرسلات: ٢٥-٢٦] يَعْنِي: أَنَّهَا تَضُمُّ الخَلْقَ وَهُمْ أَحْيَاءٌ عَلَى ظَهْرِهَا، وتَضُمُّهُمْ إذا مَاتُوا وصَارُوا فِي القُبُورِ)(٢).

ثالثا: عُلُومُ الحَدِيثِ:

حَرَصَ أَبُو المُطَرِّفِ في كِتَابِهِ عَلَى شَرْحِ الأَحَادِيثِ وتَوْجِيهِهِا، والرَّدِّ بِهَا على الخُصُومِ، وعلَى هَذا بَنَى كِتَابَهُ، وحَرَصَ أَيضاً على إظْهَارِ جَوَانِبَ أُخْرَى تَتَعلَّقُ بِعُلُومِ الحَدِيثِ، وسَلَكَ في هذا مَسَالِكَ مُخْتَلِفَةً على النَّحْوِ التَّالِي:

١- نَقَلَ كَثِيراً مِنَ الأَقْوَالِ في الكَلاَمِ على الأَحَادِيثِ مِنْ حَيْثُ صِحَّتُهَا أو ضَعْفُهَا، والأمثلةُ في هذا كَثِيرةٌ، ولكنْ لا بأسَ بِذْكِر مِثالٍ لِذَلِكَ:

- نقلَ في أُوَّلِ بابِ جَامِعِ الوُضُوءِ عَنْ أحمدَ بنِ خَالِدٍ القُرْطِبِيِّ المَعْرُوفِ بابنِ الجَبَّابِ فقالَ: (قال أحمدُ بنُ خَالِدٍ: أَسْنَدَ ابنُ القَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ حَدِيثَهُ عَنْ هِسَامِ بنِ عُرْوَةَ عَنْ أبيهِ عَنْ أبي هُرَيْرةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الاسْتِطَابِةِ، فقالَ: «أَوَلا يَجِدُ أَحَدُكُم ثلاثَةَ أَحْجَارٍ»، قالَ ابنُ خَالِدٍ: وهُو غَلَطٌ لم يَرْوِه أَحَدٌ عَنْ أبي هُرَيْرةَ مِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ عَنْ أبيهٍ . . . إلخ).

- وفال: (حَدِيثُ (لا يَغْلَقُ الرَّهْنُ) حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، ولا يُسْنَدُ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيح)(٣).

- وقال في حَدِيثِ: (إذا دُبِغَ الإهَابُ فَقَدْ طَهُرَ)، قالَ أَبو مُحَمَّدٍ: (هَذا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ، لأَنَّ ابنَ وَعْلَةَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ لا يُعْرَفُ)(٤).

٧- نَقَلَ أَقُولاً في الحُكْمِ على الرُّواةِ جَرْحاً وتَعْدِيلاً، وإليكَ اسْمَاءَ الرُّواةِ

⁽۱) ص ۱۸۰.

⁽۲) ص۷۲۲.

⁽۳) ص۲۰۰.

٤) ص ٤٣٣.

الذين جَرَّحَهُم أو عَدَّلَهُم، مُرَتَبِينَ عَلَى حُرُوفِ المُعْجَم:

_ إِبْرَاهِيمُ الصَّائِغُ: كَانَ يَقْلِبُ الأَحَادِيثَ على وَجْهِ الغَلَطِ، إِلاَّ أَنَّهُ كَانَ رَجُلاً صَالحَا (١).

- _ سُلَيْمَانُ بِنُ أَرْقَمَ ضَعِيفٌ (٢).
- _عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ وَعْلَةَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ لاَ يُعْرَفُ (٣).
 - عَبْدُ الملك بنُ المُغِيرَةَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ (٤).
- _ مَالِكُ بنُ أَنَسٍ: مَالِكٌ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، وقدْ أَجْمَعَ النَّاسُ على عَدَالَتِهِ وصِحَّةِ مَا نَقَلَ (٥).
 - المُسَيَّبُ بنُ وَاضِحِ ضَعِيفٌ (٦).
 - هُزَيْلُ بِنُ شُرَحْبِيلَ لَيْسَ بِشَيءٍ (٧).

٣- ذَكَرَ في مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ جَوَانِبَ مِنْ عِلَلِ الأَحَادِيثِ تَنَعَلَّقُ بِاتِّصَالِ الأَسَانِيدِ وانْقِطَاعِهَا، وقدْ نَقَل أَكْثَرها عَنْ شَيْخِه أَبِي مُحَمَّدٍ القُرْطُبِيِّ، وإليكَ أمثلةً في هذا:

_ قال: (وكَذَلِكَ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمْرِهِ بنِ العَاصِي غيرُ مُتَّصِلٍ، لَمْ يُدْرِكُ الزُّهْرِيُّ عَمْرو بنَ العَاصِي) (٨).

⁽۱) ص۱۱۶.

⁽۲) ص ۱۳۳.

⁽٣) ص٣٤٤.

⁽٤) ص ٢٣٤.

⁽٥) ص ٢٢٦.

⁽٦) ص ١٣٦.

⁽۷) ص٥٠٠٠.

⁽۸) ص ۱۸۷.

- _ وقالَ: (هذَا حَدِيثٌ لَمْ يَسْمَعْهُ الزُّهْرِيُّ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ)(١).
 - _ وقالَ: (لَمْ يُدْرِكْ مَطَرُ الوَرَّاقُ رَجَاءَ بنَ حَيْوَةَ) (٢).
- وقالَ: (أَحَادِيثُ عَمْرِوِ بِنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّه مُرْسَلَةٌ، لأَنَّ عَمْراً يَرْوِيها عَنْ أَبِيهِ شُعَيْبٍ، عَنْ جَدِّه مُحَمَّدِ بِنِ عبدِ اللهِ بِنِ عَمْرِوِ بِنِ العَاصِي، ومُحَمَّدٌ جَدُّ عَمْرِوِ بِنِ شُعَيْبٍ لَيْستْ لَهُ صُحْبَةٌ، وقالَ يَحْيَى بِنُ مَعِينٍ: أَحَادِيثُ عَمْرِوِ بِنِ شُعَيْبٍ لَيْستْ لَهُ صُحْبَةٌ، وقالَ يَحْيَى بِنُ مَعِينٍ: أَحَادِيثُ عَمْرِوِ بِنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّه صِحَاحٌ)(٣).
- _ وقالَ: (في هَذا الحَدِيثِ أَنَّ أَبا أُمَامَةَ الذي رَوَاهُ عَنِ النبيِّ ﷺ لَيْسَ هُو أَبو أُمَامَةَ البَاهِلِيُّ، وإنَّمَا هُوَ أَبَو أُمَامَةَ الحَارِثيُّ مِنْ بَنِي النَّجَارِ، ولَمْ يَصِحِّ لأَبي أُمَامَةَ الحَارِثِيِّ سِمَاعٌ مِنَ النبيِّ ﷺ (٤).
- _ وقالَ عَنْ حَدِيثٍ: (هُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، لأَنَّ شُرْحِبيلَ بنَ سَعِيدٍ لَمْ يُدْرِكُ سَعْدَ بنَ عُبَادَةَ)(٥).
- وقالَ: (لَيْسَ يَصِحُّ للقَاسِمِ سَمَاعٌ مِنْ أَسْمَاءَ، وحَدِيثُهُ عَنْهَا في المُوطَّأ مُرْسَلٌ)(٦).
- ونقلَ عَنِ ابنِ مُزَيْنِ: (عَبْدُ المَلِكِ بنُ قُرَيْبِ الذي رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ هَذِه القِصَّةَ هُوَ الأَصْمَعِيُّ، ثُمَّ تَعَقَّبَهُ بقولِهِ: (قالَ أَبو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ هُوَ الأَصْمَعِيُّ، لأَنَّ الأَصْمَعِيُّ، لأَنَّ الأَصْمَعِيُّ لَمْ يُدْرِكُ مُحَمَّدَ بنَ سِيرِينَ، ولا رَوَى عَنْهُ)(٧).

٤ - بيانُ الإبهامِ في المتنِ: كَقَوْلهِ نَقْلاً عَنْ أحمدَ بنِ خالدٍ: (اسْمُ ذَلِكَ الرَّجُلِ

⁽۱) ص۱۳۳.

⁽Y) on OAT.

⁽٣) ص٤٢٤.

⁽٤) ص ٢٠٥.

⁽٥) ص ۸۳٥.

⁽۲) ص ۱۲۰۰

۷) ص ۲۶۸.

الذي سَأَلَ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ عَنْ هَذِه المَسْأَلةِ أُمَّيَّةُ بنُ خَالِدِ بنِ أَسِيدٍ)(١).

- وقالَ في مَوْضُع آخرَ: اسْمُ البَهْزِيِّ الذي أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ ﷺ الحِمَارَ العَقِيرَ: زَيْدُ بنُ كَعْبِ(٢٠).

ـ وقال: (كَانَ اسْمُ صَاحِبِ هَدَايَا رَسُولِ اللهِ ﷺ ذُؤَيْبٌ، وَهُوَ وَالِدُ قَبِيصَةَ بنِ ذُؤَيْبٍ، فَذُؤَيْبٌ، وَهُوَ وَالِدُ قَبِيصَةَ بنِ ذُؤَيْبٍ، فَذُؤَيْبٍ، فَذُؤَيْبٍ، فَذُؤَيْبٍ، فَذُؤَيْبٍ، فَذُؤَيْبٍ، فَذُوَيْبٍ، فَذُوَيْبٍ، فَذُويْبٍ، فَذُويْبٍ، فَذُويْبٍ، فَذَوْيَابٍ، وَاللَّهُ صَاحِبٌ) (٣)

٥- بيانُ التَّفَرُّدِ: كَقَوْلهِ في حَدِيثٍ ذَكَرهُ: (انْفَردَ بِهَذا الحَدِيثِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، لَمْ يَرْوهِ عنهُ غَيْرُهُ)(٤).

رابعا: علم الفقه:

لقد اشْتَملَ هذا الكتابُ على ثَرْوَةٍ فِقْهِيَّةٍ هَامَّةٍ فِي مَجَالِ الفِقْهِ المَالِكِيِّ عَلَى الخُصُوصِ، واعْتَمَدَ في ذَلِكَ على كِبَارِ الفُقَهَاءِ المالكيَّة بِدْءاً بِتَلامِذَةِ الإمَامِ مَالِكِ كَابِنِ القَاسِمِ، ويَحْيى، وأَشْهَبَ، وابنِ المَاجِشُونَ، وعليِّ بنِ زِيَادٍ، ثُمَّ مَنْ يَلِيهِم كَابنِ القَاسِمِ، ويَحْيى، وأَشْهَبَ، وابنِ المَاجِشُونَ، وعليِّ بنِ زِيَادٍ، ثُمَّ مَنْ يَلِيهِم كَسُحْنُونَ، وعَبْدِ الملكِ بنِ حَبِيبٍ، وأَصْبَغَ، وعِيسَى بنِ دِينَارٍ، كَمَا أَنَّهُ أَكْثرَ مِنَ النَّقُلِ عَنِ المَتَاخِرينَ مِنْ عُلَمَاءِ الأَنْدَلُسِ وغيرهم وأكثرهم مِنْ أعيان شُيُوخهِ، النَّقُلِ عَنِ المَتَاخِرينَ مِنْ عُلَمَاءِ الأَنْدَلُسِ وغيرهم وأكثرهم مِنْ أعيان شُيُوخهِ، كأبي مُحَمَّدٍ، وأبي عُمرَ، وابنِ أبي زَيْدٍ، وأبي بَكْرٍ الأَبْهَرِيِّ، وآخرين ممّن ذَكَرْتُهُم في مَبْحَثِ مَوَارِد المُصَنِّفِ في كِتَابِهِ.

والأمثلةُ في ذَلِكَ كَثِيرَةٌ جِدًّا، ولا بأْسَ بذكِرِ مِثَالَيْنِ:

- فقد قالَ في أُوَّلِ جَامِعِ الوُّضُوءِ: (قولُ النبيِّ عليه السَّلامُ لأهلِ القُبُورِ: «السَّلامُ عليكُم دارَ قَوْمٍ مُؤْمِنينَ» وذَكرَ الحَدِيثَ، فيه من الفقه: إباحةُ زِيَارةِ القُبُورِ، والسَّلامُ على المَوْتَى. وقالَ بَعْضُهم: في هذا الحَدِيثِ دَلِيلٌ على أَنَّ الْقُوْلَ بعضُ شُيُوخِنا، وقالَ: ثَبَتَ عَنِ أَرْوَاحَ المَوْتَى على أَقْبِيةِ القُبُورِ، وأَنْكَرَ هذا القَوْلَ بعضُ شُيُوخِنا، وقالَ: ثَبَتَ عَنِ

^{.19700 (1)}

⁽۲) ص ۲۲۵.

⁽۳) ص ۲٤۱.

⁽٤) ص ٤٣٧.

النبيِّ عَلَيْ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّمَا نَسَمَةُ المُؤْمِنِ مِنْ طَيْرٍ يُعْلَقُ في شَجَرةِ الجَنَّةِ حتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ عزَّ وَجَلَّ إلى جَسَدِه يومَ القِيَامةِ». وسُئِلَ يحيَى بنُ يحيَى عَنْ مُسْتَقَرِّ الأَرْوَاحِ أَينَ هي؟ قَالَ للسَّائِل: أينَ كَانتْ قبلَ أَنْ تَكْمُنَ في الأَجْسَادِ، وقَالَ لَهُ: كَانتْ في عِلْمِ اللهِ، قَالَ لله يحيَى: وكَذَلِكَ هي بعدَ خُرُوجِها مِنَ الأَجْسَادِ في عِلْمِ اللهِ،

- وقال أيضا: (و ذَكَرَ بَعْضُ شُيُوخِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بِنِ لَبَابَةَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا ذُكِرَ لَهُ أَنَّ الزَّوْجَيْنِ إِذَا شَكَا بَعْضَهُمَا بَعْضَا إلى الحَكَمِ أَنَّهُ يَنْبَغِي للحَكَمِ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمَا أَمِينَ، أَو فِي دَارِ أَمِينِ، ويُخْبِرُ الأَمِينُ الحَكَمَ بِمَا يَبْدُو لَهُ مِنْ أُمُورِهَما. فَكَانَ أَبو مُحَمَّدٍ يَقُولُ: لَسْتُ أَرَى هَذَا إِلاَّ مَا قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنَ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنَ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنَ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنَ أَهْلِهِ وَمَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنَ أَهُ لِهُ مَا قَالَ اللهُ مُنْ أَهُمُ اللّهُ مَا قَالَ اللهُ أَيْدَهُمَا أَلْهُ اللهُ اللهُ

خامسا: عِلْمُ أُصُولِ الفِقْهِ:

تَنَاوَلَ أَبُو المُطَرِّفِ بَعْضَ القَضَايا التي تَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ، وإليكَ جانباً من المسائلِ التي تَتَطرَّقَ لَها:

١- نقلَ عَنْ أَبِي عُمَرَ المَكْوِيِّ القُرْطُبِيِّ قولَهُ: (والصَّاحِبُ إذا روَى حَدِيثاً عَنِ النبيِّ عَلِيَّةً وخَالَفَهُ بِعَمَلِه كَانَتْ عِلَّةً في الحَدِيثِ تُوجِبُ التَّوقُفَ عنهُ) (٣).

٢ قال: (فَنَوَاهِيه ﷺ أَلْزَمُ مِنْ أَوَامِرِه، فَلَيْسَ لنَا أَنْ نَسْتَبِيحَ شَيْئًا مِمَّا قَدْ نَهَانا
 عنهُ، وإنْ فَعَلَ هُوَ ذَلِكَ الشَّيءَ الذي نَهَاناً عَنْهُ)⁽¹⁾.

٣- نقل عن أبي زيد قوله: (والصَّحَابةُ إذا اخْتَلَفُوا في حُكْمٍ مِنَ الأَحْكَامِ وَسِعَ الاخْتِلاَفُ مِنْ أَقَاوِيلِهم، والأَخْذُ بِمَّا يَقْوَى في الأَدِلَّةِ الصَّحِيحَةِ) (٥).

⁽۱) ص ۱۳٤.

⁽۲) ص ۲۸۷.

⁽٣) ص ١٨٧.

⁽٤) ص ١٩٤.

⁽٥) ص٢٦٨.

٤- وقال: (أَنَّ سُنَنَ النبيِّ عَلِيْ وأَفْعَالَهُ يُؤْتَى بِهَا كَمَا سَنَّهَا وَفَعَلَها مَا لَمْ
 يَنْسَخْهَا عَلِيْ بِغَيْرِهَا أَو يَتْرُكَهَا الخُلَفَاءُ بَعْدَهُ لِشَيءٍ عَلِمُوهُ فِي ذَلِكَ)(١).

وقال: (والقُرْآنُ المَتْلُو هُوَ: مَا نَقَلَتْهُ الأُمَّةُ كَافَّةً جَمِيعاً لاَ مِنْ طَرِيقِ
 الآحَادِ، ومَا قَدْ ضَمِنَ اللهُ جَمْعَهُ وقُرْأَنَهُ) (٢).

7- وقال: (أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ نَبِيَّهُ ﷺ مِنْ كِتَابِهِ مَوْضِعَ البَيَانِ عَنْهُ، فَجَاءَتْ سُنَّةُ رَسُولَ اللهِ ﷺ مُفَسِّرَةً للقُرْآنِ الذي نَصَّ اللهُ سُبْحَانَهُ فِيهِ القَطْعَ عَلَى السَّارِقِ غَيْرِ تَحْدِيدٍ لِقِيمَةِ السَّرِقَةِ، فَلَوْ تُرِكْنَا وَظَاهِرُ القُرْآنِ لَقَطَعْنَا كُلَّ سَارِقٍ يَسْرِقُ مَا قَلَّ أَو كَثُرَ كَمَا قَالَتِ الخَوارِجُ، وَسُنَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تُتَبَعَ مِنْ قَوْلِ الخَوَارِج) (٣).

٧ وقال تعليقا على حديث ذكره: (وفي هذا الحَدِيثِ دَلِيلٌ على أَنَّ أَعْمَالَ أَهْلِ الآفاقِ) (٤).
 أَهْلِ المَدِينةِ حُجَّةٌ على مَنْ خَالَفَهُم مِنْ أَهْلِ الآفاقِ) (٤).

٨ ذكر أن خبر الآحاد يحتج به في الأحكام وغيرها، فقال: (قَوْلُ ابنِ عُمَرَ: (بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ في صَلاَةِ الصُّبْحِ إِذ جَاءَهُم آتٍ، فقالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ)، إلى آخِرِ الحَدِيثِ، فيه مِنَ الفِقْهِ: قَبُولُ خَبَرِ الوَاحِدِ العَدْلِ، والدَّلِيلُ على ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِن جَاءَكُمْ فَاسِقُ بِنَبَا فِنَا إِنَ تُصِيبُواْ قَوْمًا بِحَهَا لَةٍ ﴾ [الحجرات: ٦]، فَلَمَّا أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بالتَّتَبُّتِ في خَبَرِ الفَاسِقِ أَوْجَبَ قَبُولَ خَبَرِ الوَاحِدِ العَدْلِ) (٥).

٩ قال: (والسُّنَنُ الثَّابِتَةُ مُفَسِّرَةٌ للقُرْآنِ)^(٦).

⁽۱) ص ۱۳٥.

⁽۲) ص ۷۱۰.

⁽۳) ص ۷۱۸.

⁽٤) ص ١٣٢.

⁽٥) ص۲۲۸.

⁽٦) ص۲۰٥.

سادسا: علم اللُّغَة:

إِنَّ مِمَّا لاَ شَكَّ فيه أَنَّ عُلُومَ اللَّغَةِ ضَرُورِيَّةٌ لِمَنْ يَتَصدَّى لِتَفْسِيرِ كِتَابِ اللهِ تعالى أو سُنَّةِ رَسُولهِ ﷺ، وقد ذَكَرَ أبو المطرف جَوَانِبَ يسيرةً من هذا العِلْمِ، وإليكَ أمثلةً لذلك:

_ قال: (قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في كِتَابِهِ: (لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ)، يَعْنِي: قَوْلَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْمُسْرِ يُسْرًا ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْمُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: ٥- ١٦. وقالَ بَعْضُ شُيُوخِنا: العُسْرُ المُكَرَّرُ ذِكْرُهُ هَهُنا وَاحِدٌ، لأَنَّهُ مُعَرَّفَةٌ بِالأَلْفِ وَاللَّمِ، واليُسْرُ الأَوَّلُ هُو غَيْرُ اليُسْرِ الثَّانِي لأَنَّهُمَا نَكِرَتَانِ، والنَّكِرَةُ في كَلاَمِ العَرَبِ هُو شَيَّ شَائِعٌ في جِنْسِهِ لاَ يَخُصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ، فَلِذَلِكَ قالَ: «لا يَغْلِبُ عُسْرٌ وَاحِدٌ يُسْرَيْنِ » (۱).

- وقال: (الجَائِفَةُ: هِيَ جُرْحَةٌ تَصِلُ إلى الجَوْفِ قَلَّ ذَلِكَ أَو كَثُرَ. والمَنْقَلَةُ: مَا طَارَ فِرَاشُهَا والمَامُومَةُ: هِيَ ما وَصَلَ إلى الدِّمَاغِ قَلَّ ذَلِكَ أَو كَثُرَ. والمَنْقَلَةُ: مَا طَارَ فِرَاشُهَا مِنَ العَظْمِ، وَالمَوْضَحَةُ: مَا أَوْضَحَ العَظْمَ، قَلَّ ذَلِكَ أَو كَثُرَ، ولاَ يَكُونَ إلاَّ فِي الوَجْهِ، أَو فِي الرَّأْسِ. والبَاضِعَةُ: مَا بَضَّعَ فِي اللَّحْمِ. والدَّامِيَةُ: هِيَ التِّي تَدمَى، فإذا كَانَتِ البَاضِعَةُ والدَّامِيةُ خَطَأً فَلاَ دِيةَ فِيهِمَا، إلاَّ أَنْ تَبْرأً عَلَى شَيْنٍ، فَيَعْقِلُ للمَجْرُوحُ بِقَدْرِ ذَلِكَ الشَّيْنِ) (٢).

_ وقال: (قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي صِفَةِ جَهَنَّمَ: (لَهِيَ أَسُودَ مِنَ القَارِ)، هَكَذا رَوَاهُ يَحْيَى، ورَوَى غَيْرُهُ عَنْ مَالِكِ: (لَهِيَ أَشَدُّ سَوَادًا مِنَ القَارِ)، وَهُوَ الصَّوَابُ، لأَنَّ العَرَبَ لاَ تَقُولُ: هُوَ أَشَدُّ سَوَادًا. قالَ: والقَارُ هُوَ الزِّفْتُ) "". هُوَ الزِّفْتُ) ("".

⁽۱) ص۹۷۹_۸۰۰.

⁽۲) ص ۱۸۵.

⁽۳) ص ۷۸۰.

- قالَ أبو المُطَرِّفِ: يُقَالُ الخِطْبَةُ - بِكَسْرِ الخَاءِ- في النَّكَاحِ، والخُطْبَةُ - بِضِمِّ الخَاءِ - في النَّكَاحِ، والخُطْبَةُ - بِضِمِّ الخَاءِ - في الجُمُعَةِ وشِبْهها (١).

نقل قَوْلُ زَيْدِ بنِ ثَابِتِ حِينَ سُئِلَ عَنْ نِكَاحِ الأُمِّ بَعْدَ الابْنَةِ إِذَا لَمْ تَكُن الابنَةُ مُسَّتْ، فقَالَ: «لاَ، الأُمُّ مُبْهَمَةٌ» [١٩٥٠] لَمْ يَقُلُ: دَخَلْتَ بالأُمِّ أَو لَمْ تَدْخُلْ. ثم قال: قالَ أَبو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ: المُبْهَمُ في كَلاَمِ العَرَبِ هُوَ الكَلاَمُ الذي لا مَنْفَذَ لَهُ (٢٢).

سابعا: فوائد أخرى:

اشتمل هذا الكتاب على نكت علمية كثيرة غير ما تقدّم، وإليك نُبذا منها:

١- ذكر دخولَ النبيِّ ﷺ على أُم حَرَام وأُختها أُم سُليم، فقال: (كَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ مِنْ خَالاَتِ النبيِّ ﷺ مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَهِيَ أُخْتُ أُمِّ سُليْمٍ امْرَأَةٍ أَبِي طَلْحَةَ الأَنْصَارِيِّ)(٣).
 الأَنْصَارِيِّ)(٣).

⁽۱) ص ۲۳۸.

⁽۲) ص ۴٤٩.

⁽٣) ص ٥٩٥_ ٩٥٠.

⁽٤) ص ٢٣٤.

٣- قال: (إنَّمَا مَكَثَ ابنُ عُمَرَ في تَعْلِيمِه سُورَةَ البَقَرَةِ ثَمَانِي سِنِينَ يَتَعَلَّمُهَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُم كَانُوا يَتَعَلَّمُونَ مَا أُنْزِلَ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ، ويَتَعَلَّمُونَ حَلاَلَهُ وحَرَامَهُ ونَاسِخَهُ ومَنْسُوخَهُ ومُحْكَمَهُ، فإذَا أَحْكَمُوا عِلْمَ ما تَعَلَّمُوا مِنْ ذَلِكَ انتَقَلُوا إلى شَيءَ آخَرَ، لا كَمَنْ يَقْرَأَهُ ولا يَعْلَمُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ) (()

* * *

[.] YTA, po (1)

ولِبُوث الطَّالِثِ موارد المُولف<u></u>في الكتاب

إِنَّ مَعْرِفَةَ مَصَادِرِ المُؤلِّفِ لَهُ أَهَمِّيةٌ كَبِيرَةٌ في دِرَاسةِ مَنْهَجِيَّةِ المُؤلِّفِ فِي كِتَابهِ، وبَيَانِ قِيمَةِ الكِتَابِ الذِي أَلَفَهُ.

وقدْ وَجَدْتُ أَبا المُطَرِّفِ خَصَّصَ في نِهَايةِ كِتَابهِ للمَصَادِرِ التي كَانَتْ أَكْثَرَ دَوَرَاناً في شَرْحهِ، وذَكَرَ بعضَ أَسَانِيدِه إليها، وقد اسْتَعْرَضْتُهَا في الفَصْلِ الرَّابِعِ المُتَقَدِّمِ، كَمَا أَنَّهُ اعتمدَ أَيْضًا عَلَى مَصَادِرَ مُتَنَوِّعَةً أُخْرَى، ولكنَّهُ لمَ يُصَرِّحْ في أَكْثَرِهَا بأَسْمَاءِ مُصَنِّفِيها، وتتَلَخَّصُ هذه المصادِرُ بالأَنْوَاعِ التَّالِيةِ:

النَّوْعُ الأوَّلُ: المصادر التي صرَّحَ بالنَّقْلِ منها:

وهي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: القُرْآنُ الكَرِيمُ: تَضَمَّنَ كتاب (تَفْسِيرُ الموطَّأ) قَدْراً لا بأْسَ بهِ مِنَ الآياتِ الكَرِيمةِ.

القِسْمُ الثَّانِي: الكُتُبُ التي حَدَّدها في قَائِمَتِهِ في نِهَايةِ الكِتَابِ، وقد ذَكَرْتُها في الفَصْلِ الرَّابِع المُتَقدِّم آنِفاً.

القِسْمُ الثَّالِثِ: كُتُبٌ أُخْرَى لَم تُذْكَرْ فِي قَائِمَتهِ، وَلَعَلَّ سَبَبَ ذَلِكَ يَرْجِعُ إلى مَا مُنِيتْ بِهِ النُّسْخَةُ التي وَصَلَتْنَا مِنْ سَقْطٍ في آخِرِها، وَهِي مَصَادِرُ قَلِيلَةٌ، وإليكَ ذِكْرَها:

١ ـ تَفْسِيرُ يَحْيى بنِ سَلام، وقد ذَكرنا إسْنَادَ المُصَنِّفِ إليهِ في المبحثِ الرَّابِعِ،
 وكنا قدْ ذَكرنا في مَبْحَثِ مُصَنَّفَاتهِ أنَّهُ قامَ بِتَهْذِيبِ هذا التَّفْسِيرِ.

٧- الموطَّأ، روايةُ يَحْيى بنِ يَحْيى اللَّيْثِي، وَهِيَ الرِّوَايةُ الَّتِي قَامَ عَلَيْهَا تَفْسِيرُه.

٣ الموطَّأ، روايةُ يَحْيي بن بُكَيْر .

٤ - الموطَّأ، روايةُ عبدِ اللهِ بنِ مَسْلَمةَ القَعْنَبيِّ.

٥ الموطا، روايةُ عَبْدِ اللهِ بنِ وَهْبٍ.

٦ - الموطأ، رواية عبد الرَّحْمَنِ بنِ القَاسِم.

٧ الموطأ، رواية معنن بن عِيسَى.

٨ رسالةُ الإيمانِ لأبي عُبَيْدٍ القاسِم بنِ سَلاَّم.

النَّوْعُ النَّانِي: مَصَادِرُ نَقَلَ مِنْها لَكِنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ باسمِ الكِتَابِ، وإنَّمَا اكْتَفَى باسمِ مُؤَلِّفِهِ، وإليكَ أَسْمَاءَ هَؤُلاَءِ المُؤَلِّفِينَ مَعَ تَرْجَمَتِهِم باخْتِصَارٍ، مُرَتَّبِينَ على حُرُوفِ المُعْجَم:

١- إِبْرَاهِيمُ بِنُ مُحَمَّدٍ، أَبو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ البَغْدَادِيُّ، الإِمَامُ العَلاَّمَةُ اللَّغُويُّ، مُصَنِّفُ كِتَابِ (مَعَانِي القُرْآنِ) وغَيْرِه، لَزِمَ المُبَرَّدَ وغَيْرَهُ، وأخذَ عنهُ أَبو عَلِيِّ الفَارِسيُّ وجَمَاعَةٌ، تُوفِّي سنة (٣١١) (١).

٢- أحمدُ بنُ أبي بَكْرِ بنِ الحَارِثِ القُرَشيُّ الزُّهْرِيُّ، أَحَدُ مَنْ رَوَى عَنِ الإمامِ مَالِكِ الموطَّأ، ولَهُ كِتَابُ مُخْتَصرٌ في قَوْلِ مَالِكٍ، وكَانَ فَقِيهَا مُحَدِّثا ثِقَةً، رَوَى عَنْ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ وغَيْرُهما، تُوفِّي سنةَ (٢٤٢)^(٢).

٣- أَحْمَدُ بنُ خَالِدِ بنِ يَزِيدَ، أبو عُمَرَ القُرْطُبيُّ، يُعْرَفُ بابنِ الجَبَّابِ، الإمامُ العَلَّمَةُ الفَقِيهُ الزَّاهِدُ، كَانَ إمامَ وَقْتهِ غَيْرَ مُدَافَعِ فِي الفِقْهِ والحَدِيثِ، صَنَّفَ

⁽۱) السير ۱۶/ ۳٦٠.

⁽۲) ترتيب المدارك ٣/ ٣٤٧، وتهذيب الكمال ١/ ٢٧٨، وجمهرة تراجم المالكية ١/ ١٩٢، وقد طبعت روايته للموطأ بتحقيق الدكتور بشار عواد ومحمود خليل، وقد اعتمدا في التحقيق على نسخة محفوظة بالهند، مع أن للكتاب نسخ خطية أخرى، ينظر:مقدمة كتاب الإيماء للداني ١/ ٢١٣. وأما كتابه الآخر في الفقه فقد وصلنا وما يزال مخطوطا في مكتبة القرويين بفاس، كما في تاريخ التراث العربي ٣/ ١٥٤.

(مُسْنَدَ حَدِيثِ مَالِكٍ)، وكِتَابَ(الإيمانِ)، وكِتَابَ (فَضْلِ الوُضُوءِ والصَّلاةِ) وغَيْرَ ذَلِكَ، تُوفِّي سنةَ (٣٢٢)(١).

٤ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ الملكِ بنِ هَاشِمِ الإشْبِيلِيُّ نَزِيلُ قُرْطُبةَ، الإمامُ العَلاَّمةُ الفَقِيهُ، المعروفُ بابنِ المَكْوِيِّ، صَنَّفَ بالاشْتِرَاكِ مَعَ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ الله الفقيهُ، المعيطيِّ كِتَابَ (الاسْتِيعَابِ لأَقْوَالِ مَالِكِ)، وانتهتْ إليهِ رِئَاسةُ الفِقْهِ بالأَنْدلُسِ، ونقلَ عَنْهُ أَبو المُطَرِّفِ كَثِيراً مِنْ أَقْوَالهِ وآرائهِ الفِقْهيَّةِ، تُوفِّي سنةَ (٤٠١)(٢).

٥_ أَحْمَدُ بنُ عَوْنِ اللهِ بنِ حُدَير، أبو جَعْفَرِ القُرْطُبِيُّ، يَرْوي عَنِ القَاسِم بنِ أَصْبَغٍ وغَيْرِه مِنْ أَهْلِ قُرْطُبة، وحَجَّ فَسَمِعَ مِنْ أَبِي سَعِيدِ بنِ الأَعْرَابِيِّ وغَيْرِه، وقَدْ رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ كثيراً مِنْ أَحَادِيثِهِ وبَعْضَ أَقْوَالهِ، وكَانَ شَيْخَاً صَالِحَا، صَارِمَا في السُّنَّةِ، تُوفِّي سنة (٣٧٨)(٣).

7_ إسْمَاعِيلُ بنُ إسْحَاقَ بنِ إسْمَاعِيلَ الجَهْضَمِيُّ، أَبو إسْحَاقَ القَاضِي البَصْرِيُّ المالِكيُّ، نَزِيلُ بَغْدَادَ، الإمامُ العَلاَّمةُ شَيْخُ الإسْلاَم، وإمَامُ زَمَانِه، لَهُ تَالَيفٌ كَثِيرَةٌ تُعَدُّ أُصُولاً في فُنُونِهَا، مِنْهَا: (أَحْكَامُ القُرْآنِ)، وكِتَابُ (المَبْسُوطِ في الفِقْهِ)، و(مُخْتَصَرهُ في الفِقْهِ) وغَيْرُها الكَثِيرُ، تُوفِّي سنة (٢٨٢)(٤).

٧_ أَشْهَبُ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ دَاوُدَ، أَبو عَمْرو القَيْسِيُّ المصريُّ، تَفَقَّهَ بالإمَامِ مَالِكِ، ورَوَى عَنِ اللَّيْثِ وغَيْره، وكَانَ إمَاماً فَقِيها، انتهتْ إليهِ رِئَاسةُ المذهَبِ بعدَ وَفَاةِ ابنِ القَاسِمِ، صَنَّفَ كُتُباً مِنْهَا: (الاختلافُ في القَسَامةِ) و(المُدوَّنةُ في بعدَ وَفَاةِ ابنِ القَاسِمِ، صَنَّفَ كُتُباً مِنْهَا: (الاختلافُ في القَسَامةِ) و(المُدوَّنةُ في الفَقه) وغَيْرُ ذلك، تُوفِّي سنة (٢٠٤)(٥).

⁽١) ترتيب المدارك ٥/ ١٧٤، والسير ١٥/ ٢٤، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١٩٨/١.

⁽٢) ترتيب المدارك ٧/ ١٢٣، والسير ١/ ٢٠٦، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/ ٢٣٠.

⁽٣) تاريخ علماء الأندلس ١/٥٤.

⁽٤) ترتيب المدارك ٤/ ٢٧٦، والسير ١٣/ ٣٣٩، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/ ٣٢٤، وقد أخرجتُ له ما وصلنا من كتابه (أحكام القرآن) عن النسخة الوحيدة المحفوظة بالمكتبة العتيقة بالقيروان، وطبع مؤخرا بدار ابن حزم، والحمد لله على توفيقه.

⁽٥) ترتيب المدارك ٣/ ٢٦٢، والسير ٩/ ٥٠٠، وجمهرة تراجم العلماء المالكية ١/ ٣٣٣، =

٨- أَصْبَعُ بنُ الفَرَجِ بنِ سَعِيدٍ، أَبو عبدِ اللهِ المِصْرِيُّ، كَاتِبُ ابنِ وَهْبٍ وَوَرَّاقهِ، كَانَ رَحَلَ إلى المدينةِ لِيَسْمَعَ مِنْ مَالِكٍ، فَدَخلَها يومَ مَاتَ، وصَحِبَ ابنَ القَاسِمِ، وأشْهَبَ، وابنَ وَهْبٍ، ولهُ تآليفٌ، مِنْها: (تَفْسِيرُ غَرِيبِ الموطَّأ)، و(الرَّدُّ على أَهْلِ الأَهْوَاءِ) وغَيْرها، وَهُو شَيْخُ البُخَارِيِّ، والذَّهْلِيِّ، ومُحَمَّدِ بنِ وَضَّاحٍ وغَيْرُهم، تُوفِّي سنةَ (٢٢٥)(١).

٩- رَبِيعَةُ بنُ أَبِي عبدِ الرَّحْمَنِ، أَبو عُثْمَانَ المدنيُّ الفَقِيهُ، كانَ قد أَدْرَكَ بعضَ الصَّحَابةِ وكِبَارَ التَّابِعِينَ، وكانَ صَاحِبَ الفَتْوَى بالمدينةِ، وعنهُ أخذَ مَالِكٌ وغَيْرُهُ، تُوفِّي سنةَ (١٣٦)، وروى حَدِيثَهُ الستَّةُ (٢).

• ١- زِيادُ بنُ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ زُهَيْرٍ، أَبو عبدِ اللهِ اللَّخْمِيُّ القُرْطُبيُّ، الملقَّبُ بِشَبْطُونَ، سَمِعَ مَالِكاً وأخذَ عنهُ الموطَّأ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَدْخَلَهُ إلى الأَنْدَلُسِ، وصَنَّفَ كِتَابًا في الفَتَاوَى عَنْ مَالِكِ، ولهُ أيضاً كِتَابُ الجَامِعِ، ورَوَى عنهُ يَحْيى بنُ يَحْيى، تُوفِّي سنة (١٩٣) وقيلَ بَعْدَها (٣).

١١- سُلَيْمَانُ بنُ بُرْدٍ، أَبو الرَّبِيعِ المِصْرِيُّ القَاضِي، الفَقِيهُ، رَوَى عَنْ مَالِكِ الموطَّأ وغَيْرِه، وكانَ يُقَالُ: مُوطَّأ ابنُ بُرْدٍ أَصَحُّ مُوطَّأ، تُوفِّي سنةَ (٢١٠)

١٢ صَالِحُ بنُ إِدْرِيسَ بنِ شُعَيْبٍ، أبو سَهْلِ البَغْدَادِيُ المُقْرِىءُ الثَّقَةُ، قَرَأ على ابنِ مُجَاهِدٍ وغَيْرِه، وبَرَعَ في القِرَاءَاتِ وعِللِهَا، تُوفِّي سنة (٣٤٥)^(ه).

⁼ وقد وصلنا من كتبه كتاب (الحج) توجد منه قطعة في المكتبة العتيقة بالقيروان، ينظر: تاريخ التراث العربي ٣/ ١٤٥.

⁽١) ترتيب المدارك ٤/١٧، والسير ١٠/ ٦٥٦، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/ ٣٢٨.

⁽٢) تهذيب الكمال ٩/ ١٢٣، والسير ٦/ ٨٩، وذكر فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي ٣/ ٢٤ بأن لربيعة كتابا في الفقه ينقل منه كثير من الفقهاء.

 ⁽٣) ترتيب المدارك ٣/١١٦، والسير ٩/ ٣١١، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/ ٤٩٠.

⁽٤) ترتيب المدارك ٣/ ٢٨٣، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/ ٥٥٢.

⁽٥) تاريخ بغداد ٩/ ٣٣١، وتاريخ دمشق ٢١٣/٢٠، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣٣٢.

١٣ عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ القاسِمِ بنِ خَالِدٍ، أبو عبدِ الله العُتَقِيُّ المِصْرِيُّ، الإمامُ العَلاَّمَةُ الفَقيه المجتَهِدُ، رَوَى عَنْ مَالِكٍ وصَحِبهُ وتَفَقَّهَ بهِ، وكانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِعِلْمِ مَالِكٍ، ورَوَى أيضاً عَنِ اللَّيْثِ، وعبدِ العَزِيزِ بنِ الماجِشُونَ وغَيْرِهم، تُوفِّي سنة (١٩١)(١).

١٤ عبدُ العَزِيزِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي سَلَمةَ المَاجِشُونَ المدنِيُّ الفَقِيهُ المحدِّثُ الثَّقَةُ، رَوَى حَدِيثَهُ السِّتَّة، ولهُ كُتُبُ فِقْهيَّةٌ مُصَنَّفَةٌ، تُوفِّي سنةَ (١٦٦) (٢).

17 عبدُ اللهِ بنُ أَبِي زَيْدٍ، أَبو مُحَمَّدِ القَيْرَوانِيُّ، الإَمَامُ العَلاَّمةُ الفَقِيهُ، تَفَقَّهَ بِأَبِي بَكْرِ بنِ اللَّبَادِ، وأَبِي الفَضْلِ الممَّسي وغيرهما، ولهُ مُصَنَّفَاتُ كَثِيرَةٌ تَدُلُّ على بأبي بَكْرِ بنِ اللَّبَادِ، وأَبِي الفَضْلِ الممَّسي وغيرهما، ولهُ مُصَنَّفَاتُ كثيرَةٌ تَدُلُّ على إمَامَتِهِ، وعَلَى رَأْسِهَا كِتَابُ: (النَّوادِر والزِّيادات على ما في المدوَّنة من غيرها من الأمهات)، و(مختصر المدونة)، و(الرسالة) وغيرها كثير، وإليه انتهت الرَّئاسةُ في الفِقْهِ، وكانَ يُسَمَّى بِمَالِكِ الصَّغِيرِ، توفِي سنة (٣٨٦)(٣).

١٧ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ، أَبو مُحَمَّدِ القُرْطُبي، روى عنه أحمد بن

⁽۱) ترتيب المدارك ٣/ ٢٤٤، والسير ٩/ ١٢٠، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٦٤٥. ومن كتبه التي وصلت إلينا: قطعة من روايته للموطأ، وطبع له الملخص من موطئه للقابسي، وذكر له الدكتور فؤاد سزكين رسالتين محفوظتين في بعض المكتبات الأوربية، ينظر: تاريخ التراث العربي ٣/ ١٤٣. ومن باب الفائدة نشير إلى أن الإمام أبا عبيد القاسم بن خلف الجبيري الطرطوشي المتوفى سنة (٣٧٨) ألف كتابا سماه (التوسط بين مالك وابن القاسم في المسائل التي اختلفا فيها من مسائل المدونة)، وفي هذا الكتاب يظهر علم ابن القاسم ومكانته، فمع كونه تلميذ مالك فقد خالف في بعض المسائل مما يبين نزعته الاستقلالية الاجتهادية، وهذا الكتاب طبع بتحقيق مصطفى باجو، وصدر عن دار الضياء بطنطا في مصر.

⁽٢) تهذيب الكمال ١٥٢/١٨، والسير ٣٠٩/٧، وقد طبع له مؤخراً الأثر الوحيد الذي وصلنا من كتبه، وهو أوراق من كتاب الحج، بتحقيق الدكتور ميكلوش موراني.

⁽٣) ترتيب المدارك ٦/ ٢١٥، والسير ١٠/١٧، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٧٠٩، ووقد طبع كتاب (الجامع) وهو الذيادات في خمسة عشر مجلدا، كما طبع كتاب (الجامع) وهو الجزء الأخير من كتابه (مختصر المدونة)، أما كتاب (الرسالة) فقد طبع مرارا.

خالد بن الجباب وغيره، رَوَى عنهُ أَبو المُطَرِّفِ في تَفْسِيرِه كَثِيراً مِنْ أَقْوَالهِ وَآرَائهِ الحَدِيثيِّةِ والفِقْهِيَّةِ، توفي سنة (٣٦٤)(١).

١٨ عبدُ الله بنُ نَافِع، أبو مُحَمَّدِ القُرَشِيُّ مَوْلاَهم المدنيُّ، المعروفُ بالصَّائِغ، صَحِبَ مَالِكاً وتَفْقَه به، ورَوَى عَنْ غَيْرِه، كَانَ مُفْتِي أَهْلِ المدينةِ بِرَأْي مَالِكِ، ووَثَقَهُ ابنُ مَعِينٍ وغَيرُه، ورَوَى له مُسْلِمٌ وأصحابُ السُّننِ، وتُوفِّي سنة مَالِكِ، ووَثَقَهُ ابنُ مَعِينٍ وغَيرُه، ورَوَى له مُسْلِمٌ وأصحابُ السُّننِ، وتُوفِّي سنة (٢٠٦).

19 عبدُ اللهِ بنُ وَهْبِ بنِ مُسْلِمٍ، أبو مُحَمَّدِ القُرَشِيُّ الفِهْرِيُّ مَوْلاَهُمْ المِصْرِيُّ، الإمَامُ الحَافِظُ الفَقِيهُ، رَوَى عَنْ مَالِكٍ ولاَزَمَهُ، وتَفَقَّهُ بهِ ويغَيْرِه، وصَنَّفَ مُصَنَّفَاتٍ كَثِيرَةٍ، مِنْها: (تَفْسِيرُ الموطَّأ)، و(الموطَّأ الكَبير)، و(الجَامِع) وغَيْرها، توفي سنة (١٩٧)^(٣).

٢٠ عبدُ الملِكِ بنُ حَبيبِ بنِ سُلَيْمَانَ، أبو مَرْوَانَ السُّلَمِيُّ، الإمَامُ العَلاَّمةُ الفَقِيهُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الشَّهِيرةِ، ومنها: (تَفْسِيرُ الموطَّأ)، و(الوَاضِحَةُ) ـ وَهُو مِنْ أَشْهَر كُتُهِ _ ولَهُ أيضاً (الجَامِعُ) وغير ذلك، توفي سنة (٢٣٨)^(٤).

٢١ عبدُ الملِكِ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ أبي سَلَمةَ، المعرُوفُ بابنِ المَاجِشُونَ، الإمامُ العَلاَّمةُ الفَقِيهُ، تَفَقَّه بِمَالِكِ، وبأبيهِ، وابنِ أبي حَازِمٍ وغَيْره، كانَ مُفْتِي أَهْلَ المدينةِ في زَمَانهِ، ولَهُ مُصَنَّفَاتُ كَثِيرَةٌ في الفِقْهِ والخِلاَفِ والسُّنَّةِ،

⁽١) تاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٣٢، وجذوة المقتبس ص٢٥٢.

⁽۲) ترتیب المدارك ۱۲۸/۳، وتهذیب الكمال ۲۰۸/۱۱، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ۲/۷۱۸.

⁽٣) ترتيب المدارك ٣/ ٢٢٨، والسير ٩/ ٢٢٣، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٧٧٥، وصدر له من الكتب: الجامع، والتفسير، والقدر.

⁽٤) ترتيب المدارك ٢/ ١٢٢، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٧٨٣، وقد طبع كتابه (تفسير الموطأ) بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن العثيمين باسم (تفسير غريب الموطأ)، كما وصلنا بعض من كتابه (الواضحة) استعرضها الدكتور مكلوش موراني في كتابه (دراسات في مصادر الفقه المالكي).

رَوَى حَدِيثَهُ النَّسَائِيُّ وابنُ مَاجَه، تُوفِّي سنة (٢١٢) وقيل بعدها(١).

٢٢_ عُثْمَانُ بنُ عِيسَى بنِ كِنَانةِ، أبو عَمْرو الأُمُويُّ مَوْلاَهُم المدَنِيُّ، صَحِبَ مَالِكَاً وكانَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابهِ، وكانَ فَقِيهَا غَلَبَ عليهِ الرَّأَيُّ، توفِّي سنة (١٨٦) فيما يقال(٢).

٢٣ عليٌّ بنُ زِيادٍ، أَبو الحَسَنِ العَبْسِيُّ التُّونِسِيُّ، سَمِعَ مَالِكاً وَرَوى عنهُ المموطَّأ، وَهُو أَوَّلُ مَنْ أَدْخَلَ الموطَّأ إلى إفْرِيقيَّة، أخذ عنهُ سُحْنُونُ، وأسدُ بنُ الفُرَاتِ، والبُهْلُولُ بنُ رَاشِدٍ وغيرُهم، ولهُ كُتُبٌ في البُيُوعِ والنِّكَاحِ والطَّلاقِ، توفي سنة (١٨٣)(٣).

٢٤ عِيسَى بنُ دِينَارِ بنِ وَاقِدٍ، أَبو مُحَمَّدٍ الغَافِقِيُّ الطُّلَيْطِليُّ ثُمَّ القُرْطُبيُّ، الإَمَامُ العَلاَّمةُ القَاضِي الفَقِيهُ المُفْتِي الزَّاهِدُ العَابِدُ، صَحِبَ عبدَ الرَّحْمَنِ بنَ القَاسِمِ وتَفَقَّه بهِ وسَمِعَ منهُ الكَثِيرَ، ولَهُ كِتَابُ (البُيُوعِ)، وله أيضا كِتَابُ (الهِدَايةِ) وغَيْرُ ذلك، توفي سنة (٢١٢)(٤).

٢٦ القاسِمُ بنُ سَلاَم، أبو عُبَيْدٍ البَغْدَادِيُّ القَاضِي، الإمَامُ العَلاَمةُ الفَقِيهُ المُحَدِّثُ الأَدِيبُ، وصَاحِبُ التَّصَانِيفِ الشَّهِيرَةِ، كَـ(خَرِيبِ الحَدِيثِ)، و(الإيمانِ)، و(الأَمْوَالِ) وغيرِها، روى حديثه أبو داود في السنن، توفي سنة (٢٢٤)(٥).

 ⁽۱) ترتیب المدارك ۳/ ۱۳٦، وتهذیب الكمال ۱۸/ ۳۵۸، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية
 ۲۷۰/۲

⁽٢) ترتيب المدارك ٣/ ٢١، وجمهرة تراجم فقهاء المالكية ٢/ ٨٣١.

⁽٣) ترتيب المدارك ٣/ ٨٠، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٨٥٠، وقد طبعت روايته للموطأ بتحقيق الشيخ العلامة محمد الشاذلي النيفر رحمه الله تعالى على نسخة مكتبة القيروان وهي قطعة ناقصة، وللفائدة نشير إلى أن سحنون نقل في المدونة كثيرا من أقواله.

⁽٤) ترتيب المدارك ٤/ ١٠٥، والسير ١٠/ ٤٣٩، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٩٠٦.

٥) تهذيب الكمال ٢٣/ ٣٥٤، والسير ١٠/ ٤٩٠.

٧٧ مُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ بنِ زِيادٍ، أبو عَبْدِ الله الإسْكِنْدَرَانِيُّ، المعروفُ بابنِ الْمَوَّازِ، الإمَامُ الفَقِيهُ الزَّاهِدُ، تَفَقَّهَ بابنِ عبدِ الحَكَمِ، وابنِ المَاجِشُونَ، وأَصْبَغَ بنِ الفَرَجِ وغَيْرِهم، ولهُ كِتَابٌ مَشْهُورٌ في الفِقْه يُعْرَفُ بالمَوَازيَّةِ، توفي سنة (٢٦٩) (١).

٨١- مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ بُكَيْرٍ، أَبو بَكْرِ التَّمِيمِيُّ البَغْدَادِيُّ، القَاضِي الفَقِيه، رَوَى عَنِ القَاضِي إسْمَاعِيلَ، ورَوَى عنهُ بَكْرُ بنُ العَلاَءِ وغَيْرُه، ولهُ كِتَابٌ في مَسَائِلِ الخِلاَفِ وغَيْرُ ذَلِكَ، توفي سنة ولهُ كِتَابٌ في مَسَائِلِ الخِلاَفِ وغَيْرُ ذَلِكَ، توفي سنة (٣٠٥).

٢٩ مُحَمَّدُ بنُ جَرِيرِ بنِ يَزِيدَ، أَبو جَعْفَرِ الطَّبَرِيُّ، الإَمَامُ الفَقِيهُ المُجْتَهِدُ، وصَاحِبُ التَّصَانِيفَ الشَّهِيرَةِ كـ(التَّفْسِيرِ)، و(التَّارِيخِ) و(تَهْذِيبِ الآثَارِ) وغَيْرِها، تُوفِّي سنة (٣١٠)^(٣).

•٣- مُحَمَّدُ بنُ سَحْنُونَ بنِ عبدِ السَّلاَمِ، أبو عبدِ الله التَّنُوخِي الإفْرِيقِيُّ القَيْرَوَانِيُّ، الإمامُ العَلاَّمةُ الفَقِيهُ البَارِعُ، تَفَقَّهَ بأبيهِ، وسَمِعَ أَبا مُصْعَبِ الزُّهْرِيُّ، ومُوسَى بنَ مُعَاوِيةَ الصُّمَادِحيَّ وغَيْرَهما، ولهُ مُؤلَّفاتُ كَثِيرةٌ، منها: (تَفْسِيرُ الموطَّأ)، و(الجَامِعُ)، و(الجَوَاباتُ) وغير ذلك، توفي سنة (٢٥٦) (٤).

⁽۱) ترتيب المدارك ٤/١٦٧، والسير ٦/١٣، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٩٨١. وتوجد بعض القطع في مكتبة القيروان العتيقة، ونقل منها نصوصا كثيرة ابن أبي زيد في النوادر والزيادات، وينظر: (دراسات في مصادر الفقه المالكي) ص ١٤٩٠.

⁽٢) ترتيب المدارك ٥/١٦، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ١٠٠٠.

⁽٣) تاريخ بغداد ٢/ ١٦٢، والسير ١٤/ ٢٦٧.

⁽٤) ترتيب المدارك ٤/ ٢٠٤، والسير ١٠/ ٦٠، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ١٠٧٢، ووقد وصلنا شيء يسير من مؤلفاته، منها كتابه (آداب المعلمين) وقد طبع غير مرة، ومنها بتونس بتحقيق محمود عبد المولى، ووصلنا له أيضا قطع مخطوطة في الفقه، محفوظة في المكتبة العتيقة بالقيروان، كما جاء في كتاب (دراسات في مصادر الفقه المالكي) ص١٦١.

٣٢ مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ بنِ لُبَابةَ، أَبو عَبْدِ اللهِ اللهِ اللهِ الإَمَامُ الفَقِيهُ المُفْتِي، كانَ عَالِمَا باخْتِلاَفِ أَصْحَابِ مَالِكٍ وغَيْرِه، إلاَّ أنَّهُ كانَ قَلِيلَ الرِّوايةِ، قَلِيلَ الكُتُب، تُوفِّي سنة (٣١٤)(١).

٣٣ مُحَمَّدُ بنُ مَسْلَمَةَ بنِ مُحَمَّدٍ، أَبو هِشَامِ المَخْزُومِيُّ المدَنِيُّ، نَزِيلُ دِمَشْقَ، كَانَ إِمَاماً فَقِيهاً ثِقَةً نَسَّابَةً، رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَتَفَقَّه به، وله كُتُبُ في الفِقْه، توفى سنة (٢١٠)(٢).

٣٤ مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ، أَبو عبدِ اللهِ الأُمُويُّ مَوْلاَهُم القُرْطُبيُّ، الإمامُ الحَافِظُ مُحَدِّثُ الأَنْدَلُسِ ومُقْرِئِهَا وفَقِيهِها، أَلَّفَ كُتُباً في الحَدِيثِ والفِقْهِ والسُّنَّةِ وغَيْرَ وَكَانَ عَابِداً زَاهِداً، توفي سنة (٢٨٧) (٣).

•٣٠ مُطَرِّفُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مُطَرِّفِ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارَ الهِلاَلِي مَوْلاَهُم، المَدَنِيُّ الفَقِيهُ، رَوَى عَنْ مَالِكِ الموطَّأُ وغَيْرِه، وتَفَقَّهَ أيضاً بابنِ المَاجِشُونَ، وابنِ أَبي حَازِمٍ، وابنِ كِنَانةَ وغَيْرِهم، وَرَوى عنهُ البُخَارِيُّ، والدُّهْلِيُّ وغَيْرُهما، توفي سنة (٢٢٠)(٤).

٣٦ المغيرة بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ الحَارِثِ القُرَشِيُّ المَخْزُومِيُّ المدَنِيُّ، الإمامُ

⁽١) ترتيب المدارك ٥/ ١٥٣، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/ ١١٥٥.

⁽٢) ترتيب المدارك ٣/ ١٣١، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/ ١٢٠٠.

⁽٣) ترتيب المدارك ٤/ ٤٣٥، والسير ١٣/ ٤٤٥، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/ ١٢٢١، وكتاب (محمد بن وضاح القرطبي مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس مع بقي بن مخلد) للدكتور نوري معمر، ومن كتبه التي وصلت إلينا كتاب (البدع) وقد طبع مرارا، وأفضل طبعة له هي التي حققها صديقنا الأستاذ بدر البدر في الكويت، وكتاب (النظر إلى الله تعالى) وهو مخطوط لدى مكتبة حسن حسني عبد الوهاب، وهي الملحقة بالمكتبة الوطنية بتونس، ومن كتبه (تسمية شيوخ ابن وهب) وهذا الكتاب اعتمده الحافظ ابن بشكوال في كتابه رجال ابن وهب وزاد عليه، وقد طبع مؤخرا بتحقيقي على نسختين خطيتين نادرتين، والحمد لله على توفيقه.

⁽٤) ترتيب المدارك ٣/ ١٣٣، وتهذيب الكمال ٢٨/ ٧٠، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/ ١٢٥٤.

الفَقِيهُ، رَوَى عَنْ مَالِكِ، وهِشَامِ بنِ عُرْوةَ، ومُحَمَّدِ بنِ عَجْلاَنَ وغيرهِم، كانَ فَقِيهُ أَهْلِ المَدِينَةِ بعدَ مَالِكِ، رَوَى حَدِيثَهُ مَالِكٌ وأَصْحَابُ السُّنَنِ إلاَّ التَّرْمِذيَّ، توفي سنة (١٨٦)(١).

٣٨ يَحْيَى بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى بنِ كَثِيرٍ، أَبو عِيسَى المَصْمُودِيُّ اللَّيْثِيُّ مَوْلاَهُم القُرْطُبيُّ، القاضِي الفَقِيهُ المُحَدِّثُ، المعروفُ بابنِ أَبي عِيسَى، سَمِعَ مِنْ عَمِّ أبيهِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ يَحْيى، ومُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ بنِ لُبَابةً، وأحمدَ بنِ خَالِدٍ وغَيْرِهم، وكَانَ جَلِيلَ القَدْرِ، عَالِماً بالحَدِيثِ والفِقْه، رَحَل إليهِ النَّاسُ مِنْ جَمِيعِ الأَنْدَلُسِ، تُوفِّي سنة (٣٦٧).

٣٩ يَحْيَى بنُ يَحْيَى بنِ كَثِيرِ، أَبو مُحَمَّدِ المَصْمُودِيَّ اللَّيْثِيُّ مَوْلاَهُم الطَّنْجِيُّ ثُمَّ الأَنْدَلُسِ وَعَالِمَها، سَمِعَ مَالِكَ بنَ أَنَسٍ، وأَخذَ عنهُ ثُمَّ الأَنْدَلُسِيُّ القُرْطُبِيُّ، فَقِيهُ الأَنْدَلُسِ وعَالِمَها، سَمِعَ مَالِكَ بنَ أَنَسٍ، وأَخذَ عنهُ الموطَّأ، وسَمِعَ أيضًا اللَّيْثَ، وابنَ القاسِمِ وبهِ تَفَقَّه، ولهُ مَسَائِلُ عَنْ أَشْهَب، وابنِ القاسِمِ وغيْرِهما مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، ولهُ وصيّةٌ لِطَلبةِ العِلْمِ، توفي سنة وابنِ القاسِمِ وغيْرِهما مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، ولهُ وصيّةٌ لِطَلبةِ العِلْمِ، توفي سنة (٢٣٤)

* * *

⁽۱) ترتیب المدارك ۳/۲، وتهذیب الكمال ۲۸/ ۳۸۱، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكیة ۳/ ۱۲۲۳.

 ⁽۲) ترتیب المدارك ۱۰۸/۲، والسیر ۱۱/۲۱، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكیة
 ۳۲ - ۱۳۵۰.

⁽٣) ترتيب المدارك ٣/ ٣٧٩، والسير ١٠ / ٥١٩، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/ ١٣٧٠، ووصيته لطلبة العلم نقلها عن مالك وأضاف إليها وصايا أخرى، وقد رواها ابن خير في فهرسته ص ٢٢٨ بإسناده إلى أبي المطرف عَنْ أَبي عِيسَى، عَنْ أبي عُثْمَانَ، قالَ: حدَّثنا أبو المُعَلَّى بنُ مَعَلَّى، حدَّثنا عُثْمَانُ بنُ أَيُّوبَ، أَخبرنا يَحْيَى بنُ يحيى، قالَ: قالَ مَالكٌ.

المبحث الرابع

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قِيمَةُ الكِتَابِ العِلْمِيّة.

المطلب الثاني: مآخذ على المؤلِّف.

* * *

ٱلمَطْلَبُٱلْأُوَّلُ قيمت *إلكتا بالعلم*ية

هذا الكِتَابُ مِنْ أَرْفَعِ كُتُبِ شُرُوحِ الحَدِيثِ قَدْرَاً، وأَنْبَهِهَا ذِكْراً، وأَعَمِّهَا نَفْعَاً، فقدْ زَخَر بِمَادَّةٍ عِلْمِيَّةٍ وَافِرَةٍ تَتَلَخَّصُ بِالأُمُورِ التَّالِيةِ:

1_ حَفَلَ هذا الكِتَابُ بِنُصُوصٍ فِقْهِيَّةٍ قَيِّمَةٍ نَقَلَهَا عَنِ كُتُبٍ مَفْقُودَةٍ لَمْ تَصِلْ إلينا، ومِنْها مُؤَلِّفَاتٍ لِفُقَهَاءَ مِنَ الأَنْدَلُسِ ضَاعتْ كُتُبهُم، مِثْلَ مُؤَلِّفَاتِ عِيسَى بنِ إلينا، ومِنْها مُؤَلِّفَاتٍ لِفُقَهَاءَ مِنَ الأَنْدَلُسِ ضَاعتْ كُتُبهُم، مِثْلَ مُؤلِّفَاتِ عِيسَى بنِ دِينَارٍ، وأحمد بنِ خَالِدٍ ابن الجبَّابِ، ومُحَمَّدِ بنِ وَضَاحٍ، وأبي جَعْفَرٍ أَحْمد بنِ عَيْدِ الله اللَّيثيِّ، وأبي عُمرَ ابنِ المَكْوِيِّ عَوْنِ اللهِ القُرْطُبِيِّ، وأبي عِيسى يحيى بنِ عبدِ الله اللَّيثيِّ، وأبي عُمرَ ابنِ المَكْوِيِّ وغَيْرِهم، وقد ذَكَرْنا أَسْمَاءَ الفُقَهاءِ الذينَ رَجَعَ أبو المُطَرِّفِ إلى مُؤلِّفَاتِهِم في المبحَثِ السَّابِقِ.

٢- التَّرْجِيحُ بينَ رِوَاياتِ الموطَّأ، كَقَوْلهِ في حَدِيثٍ: (خَلَطَ يَحْيَى بنُ يَحْيَى في عَدْ بَنُ لِكَ والإمامُ يَخْطُبُ) مِنْ
 هَذا الحَدِيثَ في رِوَايَتِه عَنْ مَالِكٍ، وجَعَلَ قَوْلَهُ: (يُرِيدُ بِذَلِكَ والإمامُ يَخْطُبُ) مِنْ

نَفْسِ الحَدِيثِ، وإنَّما هُو تَفْسِيرٌ في الحَدِيثِ، كَمَا رَوَاهُ ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ)(١).

٣ اهتم كَثِيراً بِبَيانِ مَذْهَبِ مَالِكِ واخْتِلاَفِ أَقْوَالهِ فِي المسأَلَةِ الْوَاحِدَةِ، وذَلِكَ بِتَحْرِيرِ قَوْلهِ المُعْتَمَدِ، وعلى سَبِيلِ المِثَالِ فقدْ نَقَلَ عَنِ ابنِ أبي زَيْدٍ القيرواني أنه قال: (اخْتُلِفَ قَوْلُ مَالِكِ فِيمَنْ تَرَكَ قِرَاءَةَ أُمِّ القُرْآنِ فِي رَكْعَةٍ مِنْ صَلاَتهِ وَهُو يُصلِّي، فَمَرَّةً قالَ: يُلْغِي مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ تِلْكَ الرَّكْعَةَ التي تَرَكَ القِرَاءَةَ فِيها على خَدِيثِ جَابِرٍ، ثُمَّ قالَ: أَرْجُو أَنْ يُجْزِيهِ سُجُودُ السَّهْوِ قبلَ السَّلَام، ومَا هُو عِنْدِي بِالبَيِّنِ، واسْتَحَبَّ ابنُ القَاسِمِ أَنْ يَسْجُدَ سَجُدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلَام، ومَا هُو عِنْدِي بِالبَيِّنِ، واسْتَحَبَّ ابنُ القَاسِمِ أَنْ يَسْجُدَ سَجُدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلَام، ومَا هُو عِنْدِي بِالبَيِّنِ، واسْتَحَبَّ ابنُ القَاسِمِ أَنْ يَسْجُدَ سَجُدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلَام، ومَا هُو عِنْدِي بِالبَيِّنِ، واسْتَحَبَّ ابنُ القَاسِمِ أَنْ يَسْجُدَ سَجُدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلَامَ مُثُمَّ يُسَلِّمُ ويُعِيدُ الصَّلاَةَ احْتِيَاطَأَ.

قالَ ابنُ المَوَّازِ: إنَّما اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكِ في هَذِه المَسْالَةِ لاخْتِلاَفِ مَنْ قَبْلَهُ فِي هَذِه المَسْالَةِ لاخْتِلاَفِ مَنْ قَبْلَهُ فِيمَنْ تَرَكَ القِرَاءَةَ في بَعْضِ صَلاَته، ورُوي عَنْ عُمَرَ وعَليٍّ إجازَةَ صَلاَةٍ مَنْ صَلَّى بِغَيْرِ قِرَاءِةٍ، ولم تَجُزْ صَلاَتُهُ للأَعْجَمِيِّ الذي لا يَقْرَأً، فَلِهَذا أَمَرُهُ مَالِكٌ بِالسُّجُودِ، وتُجْزِيه صَلاَتهُ، ثُمَّ نَظَر إلى حَدِيثِ جَابِرٍ فَأَمَرَهُ أَنْ يأتِي بِرَكْعَةٍ، إذ لا تُجْزِيه تِلْكَ الرَّكْعَةُ التي لم يَقْرأ فيها بأُمِّ القُرْآنِ)(٢).

٤ التَّرْجِيحُ بينَ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ المذْهَبِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ وغَيْرِهِم، وبيانِ ما تَأَوِّلُوهُ مِنَ الأَحَادِيثِ والآثارِ، كَقَوْلهِ: (وحُجَّةُ ابنِ القَاسِمِ التِّي ذَكَرَها عنهُ سُحْنُونُ في المُدَوَّنَةِ في هذِه المَسْأَلةِ أَصَحُّ مِنْ حُجَّةِ أَشْهَبَ) (٣).

وكقوله: (قالَ ابنُ القَاسِم: إذا تَسَلَّفَ العَامِلُ مِنْ مَالِ المُقَارِضِ مَالاً فَابْتَاعَ بِهِ جَارِيَةً فَوَطِئَهَا وحَمَلَتْ فَإِنَّهَا تُقَوَّمُ عَلَيْهِ إذا كَانَ لَهُ مَالٌ، وإنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أَتْبِعَ بِقِيمَتِهَا دَيْنَا إلى مَيْسَرَةٍ، ولَسْتُ آخَذُ في هَذِه المَسْأَلَةِ بِقَوْلِ مَالِكٍ: أَنَّهَا تُبَاعُ إذا لَمْ يَكُنْ للعَامِلِ مَالً ، ويُحْبَرُ رأْسُ المَالِ مِنْ ثَمَنِهَا. قالَ عَبْدُ الرَّحمنِ: الذي قَالَهُ مَالِكٌ في هَذه المَسْأَلَةِ هُوَ الصَّحِيحُ إنْ شَاءَ الله ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَنْ تَعَدَّى على مَالِ مَالِكٌ في هَذه المَسْأَلَةِ هُوَ الصَّحِيحُ إنْ شَاءَ الله ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَنْ تَعَدَّى على مَالِ

⁽۱) ص۱۶۲.

⁽٢) ص ١٥٢.

⁽۳) ص۲۸۷.

غَيْرِهِ فَابْتَاعَ بِهِ شَيْئًا لِنَفْسِهِ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لاَ يَسْتَقِرُّ مُلْكَهُ عَلَيْهِ إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، فَلِذَلِكَ تُبَاعُ هَذِه الجَارِيَةُ، ويُجْبَرُ المَالُ مِنْ ثَمَنِهَا. وبِهَذا قَالَ أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ... إلخ)(١).

٥- إيرَادُهُ لِفَوَائِدَ حَدِيثيَّةٍ، كَقُولهِ في جَدِيثِ (أَفطرَ الحَاجِمُ والمَحْجُومِ): قال لي أبو مُحَمَّدٍ: (: لَيْسَ في هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وقدْ رَوَى أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمة، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: (أَنَّ النبيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُو صَائِمٌ)(٢).

وكقوله: (أَصَحُّ حَدِيثٍ يُرْوَى في صَلاَةِ الضُّحَى عَن النبيِّ ﷺ حَدِيثُ أُمِّ هَانِي بَنتِ أَبِي طَالِبٍ حِينَ دَخَلَتْ على رَسُولِ اللهِ ﷺ بمَكَّةَ فَوَجَدَتْهُ يَغْتَسِلُ وفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسَلُّهُ بِنَوْبٍ، وكَانَتْ تُمْسِكُ الثَّوْبَ مِنْ وَرَاءِهَا وتُولِّي ظَهْرَهَا للنبيِّ ﷺ لِئَلاَّ تَرَاهُ عُرْيَاناً) (٣)، وقدْ ذَكَرنا في المبحَثِ السَّابِقِ جُمْلَةً مِنَ الفَوَائِدِ الحَدِيثيَّةِ التي زَخَرَ بِها هذا الكِتَابُ المُسْتَطَابُ.

7- تَفْسِيرهُ للأَلفاظِ الغَرِيبةِ، كَقَوْلهِ مَثَلاً: (قالَ عِيسَى: الشَّطَاطُ عُودٌ مُحَدَّدُ الطَّرَفِ، واللَّيطَةُ فِلْقَةُ القَصَبَةِ، والظُّرَرُ فِلْقَةُ الطَّرَفِ، واللَّيطَةُ فِلْقَةُ القَصَبَةِ، والظُّرَرُ فِلْقَةُ الحَجَرِ، قالَ: فَكُلُّ مَا ذُبِحَ بهِ مِنْ هَذَا فَلاَ بَأْسَ بهِ إذا قَطَعَ الأَوْدَاجَ والحُلْقُومَ) (٤).

٧- إيرادُ الأَحْكَامِ الفِقْهِيَّةِ المُسْتَنبَطَةِ مِنَ النُّصُوصِ الشَّرْعيَّةِ الوَارِدةِ، وهَذا هُوَ مَقْصَدُ المؤلِّفِ مِنْ تَأْلِيفِ كِتَابِهِ، والأمثلة في هذا ظَاهِرَةٌ، ولكنْ هذا لاَ يَمْنَعُ مِنْ فَعْصَدُ المؤلِّفِ مِنْ تَأْلِيفِ كِتَابِهِ، والأمثلة في هذا ظَاهِرَةٌ، ولكنْ هذا لاَ يَمْنَعُ مِنْ ذِكْرِ مِثَالٍ له، فقدْ ذَكَرَ قَوْلَ عَائِشَةَ: (ما خُيِّرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي أَمْرَيْنِ إلاَّ أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمَا)، فقال: (فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: رِفْقُ الإِنْسَانِ بِنَفْسِهِ فِيمَا يُقَرِّبُهُ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمَا)، فقال: (فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: رِفْقُ الإِنْسَانِ بِنَفْسِهِ فِيمَا يُقرِّبُهُ مِن اللهِ تَعَالَى، لأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَسْتَدِيمُ بِهِ العَمَلُ، وَإِذَا حَمَّلَ نَفْسَهُ المَشَقَّةَ رُبَّمَا انْقُطَعَ فَلَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا، وفِيهِ: تَرْكُ الإِثْم، وتَرْكُ الإِثْم أَيْسَرُ مِنْ طَلَبِ التَّوْيَةِ،

⁽۱) ص ٥٥٥_ ٥٥٥.

⁽۲) ص۲۹۱.

⁽٣) ص ١٨٩.

⁽٤) ص ٣٢٨.

وفِيهِ: العَفْوُ عَنِ النَّاسِ فِيمَا دُونَ الحُدُودِ، وإذا وَقَعَتِ الحُدُودُ، وارْتَفَعَتْ إلى الأَيْمَةِ لَمْ يَجِبْ لَهُمْ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهَا، وهَذا كُلُّهُ مِنْ تَحْسِينِ الأَخْلاَقِ)(١).

٨- إبرازُ مَذْهَبِ السَّلَفِ وجُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَةِ والجَمَاعةِ مِنَ الصَّحَابةِ والتَّابِعِينَ وَمَنْ تَبِعَهُم بإحْسَانٍ في قَضَايا العقيدةِ، ومَسَائلِ الأسْمَاءِ والصَّفَاتِ، وقدْ تَقَدَّمَ وَمَنْ بَعِعهُم بإحْسَانٍ في قَضَايا العقيدةِ، ومَسَائلِ الأسْمَاءِ والصَّفَاتِ، وقدْ تَقَدَّمُ وَخَدُرُها في المَّبحِثِ السَّابِقِ، ولا بأس مِنْ إيرادِ مِثَالِ لِذَلِكَ، فقدْ قالَ وَهُو يَتَحدَّثُ عَنْ حَدِيثِ نُزُولِهِ سُبْحَانَهُ وتعَالى إلى سَمَاءِ الدُّنيا في الثُّلُثِ الأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ نُزُولاً يَلِيقُ بهِ جَلَّ جَلاَلهُ، فقالَ: (حَدِيثُ التَّنَزُّلِ ثَابِتٌ صَحِيحٌ، نَقَلَهُ الأَئِمَةُ الثَّقَاتِ مِنْ أَهْلِ السُّنَةِ، وسَلَّمُوهُ، ولَمْ يَطْعَنُوا فيهِ. وقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ قَوْلهِ عَزَّ وَجَلَّ: المَّنَوَى، فَاعْطَمَ المَسْأَلةَ في أَلْرَحْنُ عَلَى اللهُ عَنْ مَجْهُولٌ، فَكَذَلِكَ نَقُولُ نَحْنُ: التَّنَزُّلُ فَي الْكَيْفُ مَجْهُولٌ، فَكَذَلِكَ نَقُولُ نَحْنُ: التَّنَزُّلُ اللهُ وَقَالَ: يَفْعَلُ اللهُ مَعْهُولٌ، فَكَذَلِكَ نَقُولُ نَحْنُ: التَّنَزُّلُ اللهُ مَعْهُولٌ، وقدْ سُئِلَ الأَوْزَاعِيُّ عَنْ هذَا الحَدِيثِ، فَقَالَ: يَفْعَلُ اللهُ مَعْهُولٌ، وأَمِرُوهُمَا كَمَا جَاءَتْ بلا كَيْفِيَّةٍ، يَعْنِي: امْضُوا الأَحَادِيثَ على مَا عَاءَتْ بلا كَيْفِيَّةٍ، يَعْنِي: امْضُوا الأَحَادِيثَ على مَا جَاءَتْ بلا كَيْفِيَّةِ، يَعْنِي: امْضُوا الأَحَادِيثَ على مَا جَاءَتْ بلا كَيْفِيَّةٍ، يَعْنِي: امْضُوا الأَحَادِيثَ على مَا جَاءَتْ بلا كَيْفِيَّةٍ، يَعْنِي: امْضُوا الأَحَادِيثَ على مَا جَاءَتْ بلا كَيْفِيَةٍ، يَعْنِي: امْضُوا الأَحَادِيثَ على مَا

* * *

الكَطُلَبُ الثَّاني مآخذ على المؤلف

وقع المُصَنِّفُ في بَعْضِ الأوهام، وَهِي لاَ تُقَلِّلُ مِنْ أَهِمِّيةِ الكِتَابِ، لأَنَّ كُلَّ الْسَانِ مُعَرَّضٍ لِذَلِكَ، وَرَحِمَ اللهُ الإمامَ مُسْلِماً حِينَ قالَ: (فَلَيْسَ مِنْ نَاقِلِ خَبَرِ، وَحَامِلٍ أَثَرٍ مِنَ السَّلَفِ المَاضِينَ إلى زَمَانِنا وإنْ كَانَ مِنْ أَحْفَظِ النَّاسِ، وأَشَدَّهُم تَوقِّياً وإِثْقَاناً لِمَا يَحْفَظُ ويَنْقُلُ إلاَّ الغَلَطُ والسَّهْوُ مُمْكِنٌ في حِفْظِهِ ونَقْلِهِ) (٣).

⁽۱) ص ۷٤٥.

[.] YEY, 0 (Y)

⁽٣) كتاب التمييز ص١٧٠.

وقدْ وَجَدْتُ أَبِا المُطَرِّفِ وَقَعَ فِي أَخْطَاءٍ يَسِيرَةٍ، فمنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

- (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ للصَّلاَةِ فيهِ لِفَصْلِ بُقْعَتِهِ، وقِيلَ: هُوَ المَسْجِدُ الذي أُسِّسَ على التَّقْوَى، بَنَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ حينَ رَجَعَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ) (١)، وهذا سَهُوٌ مِنَ المُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، فإنَّ مَسْجِدَ قُبَاءَ بَنَاهُ النبيُ ﷺ عندَ مَقْدَمِه مِنْ مَكَّةَ مُهَاجِرًا قَبْلَ أَنْ يَبْنِي المَسْجِدَ النَّبُويِّ، وهذا أَمْرُ مُسْتَفِيضٌ لا إِشْكَالَ فيهِ.

- وقال: (قالَ أَبو مُحَمَّد: كَانَ سَبَبُ إِخْرَاجِ عَمْرِو بِنِ الْجَمُوحِ وعَبْدِ اللهِ بِنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيَيْنِ مِنْ قُبُورِهِمَا بَعْدَ سِتَّةٍ وأَرْبَعِينَ سَنَةً، مِنْ يَوْمِ دُفِنَا بِالبَقِيعِ يَوْمَ أُخُدٍ، القَنَاةَ التِّي جُلِبَتْ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ إلى المَدِينَةِ) (٢)، وَهُو وَهَمْ فإنَّ شُهَداءَ أُحُدٍ لَمْ يُدُفَنُ أَحَدٌ منهُم بِالبَقِيعِ، وإنَّما دُفِنُوا في سَاحَةِ المعركةِ بِأُحُدٍ، وهَذا مِمَّا لاَ خِلاَفَ فيهِ.

* * *

⁽۱) ص ۲۰۹.

⁽۲) ص۹۹٥.

رالمبحث الخائس وصف النسخ المعتمرة في التحقيق وصف

اعتمدتُ في التَّحْقِيقِ على نُسْخَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، وإليكَ وَصْفَهُمَا:

النَّسْخةُ الأُولَى: وَهِي المَحْفُوظَةُ في الحِزَانةِ العَامَّةِ بالرِّباطِ برقم (٦٤ج)، وقد كُتِبتْ بِخَطِّ مَغْرِبِيِّ دَقِيقٍ، وَاضِحِ القِرَاءَةِ في أَكْثِرِه، ولكنْ طَراً في بَعْضِ المواضِعِ طَمْسٌ وسَقْطٌ، مَعَ ضَيَاعِ بَعْضِ الأَوْرَاقِ مِنْ أَوَّلِهَا ومِنْ آخِرِهَا، وفِي ثَلاَثَةِ مَواضِعَ في أَثْنَائِهَا، وعدد أوراقها (٢٨٩) ورقة، من لوحةٍ وَاحدةٍ، في كل صفحة (٢٥) سطرا، تبدأ بباب (الطَّهُور للوَضُوءِ) وهو في الموطأ صفحة (٢٩) مِنَ الجُزْءِ سطرا، تبدأ بباب (الطَّهُور للوَضُوء) وهو في أوَّلِ باب (تَفْسِيرُ أَبْوَابِ اللَّبَاسِ الأَوَّلِ، وتنتهي إلى كتابِ الجِامِعِ، في أوَّلِ باب (تَفْسِيرُ أَبْوَابِ اللَّبَاسِ والانْتِعَالِ).

وقد وُضِعتْ بعض الأوراق الأولى في غير مَوْضِعها، وقُدِّمتْ بعضُها على بعض.

والنُّسْخَةُ جَيِّدَةٌ إلى حَدِّ كَبيرٍ، وتَمَّ مُقَابَلَتُهَا بِالنُّسْخَةِ المَنْقُولَةِ مِنْها، إذ وَجَدْتُ في مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ عِبَارةَ: (بَلَغَتْ)، وفي مَوْضِعٍ آخرَ: (بلغتِ المُقَابِلَةُ)، ومَعَ مُقَابَلَتِهَا فإنَّهَا لَمْ تَسْلَمْ مِنَ الخَطَأ والسَّقْطِ.

وقد اتَّبَعَ النَّاسِخُ الطَّرِيقَةَ المغرِبيَّةَ في الخَطِّ، مِنْ نَقْطِ القَافِ نَقْطَةً وَاحِدَةً، وَنَقْطِ الفَاءِ مِنْ أَسْفَلَ، كَمَا أَنَّ النَّاسِخَ كَانَ يُهْمِلُ الهَمْزَةَ المَكْسُورَةَ فَيَرْسِمُهَا ياءَ، نَحْو (البائع، والحائط)، فَيَكْتُبها: (البايع، والحايط)، كَمَا أَنَّهُ أَيضاً رُبَّمَا أَسْقَطَ الأَلِفَ الممدودةِ مِنْ بَعْضِ الكَلِمَاتِ، فَلَفْظُ (ثلاثة) مثلاً كَتَبها (ثلثة)، ولَفْظَةُ:

(مالك) كتَبَها (ملك)، ومِمَّا رَأَيْتُهُ أَيضًا أنه يَكْتُبُ بَعْضَ الكَلِمَةِ في نِهَايةِ السَّطْرِ الأَوَّلِ، ويَكْتُبُ بَعْضَ الكَلِمَةِ في نِهَايةِ السَّطْرِ الثَّانِي، فَكَلِمَةُ (المناجزة) مثلاً كَتَبَ في نِهَايةِ السَّطْرِ الأَوَّلِ (المنا)، وكَتَبَ (جزة) في بِدَايةِ السَّطْرِ الثَّانِي، وكَتَبَ كَلِمَةَ (الشَّهادات) هَكَذا: (الشها) ثُمَّ (دات)، وهَكَذا.

النسخة الثانية: وهِي مُصوَرةٌ مِنَ المكتبةِ العَتِيقةِ بالقَيْرَوَانِ، والتي هي الآن في مَعْهدِ الحَضَارةِ والفُنُونِ الإسلاميَّةِ بِرَقَّادَةَ، وَهِي قَطْعَةٌ صَغِيرةٌ مِنَ الكِتَابِ غيرُ عَددُ أَوْرَاقِهَا: (٤٧) ورقة، وهِي أَخْلاَطٌ مِنْ مَوَاضِعَ مُفَرَّقةٍ مِنْ آخِرِ الكِتَابِ غيرُ مُرَتَّبةٍ، وأهم فَائِدَةٍ لهذه النُّسْخَةِ أَنَّها أَكْمَلتِ النَّقْصَ الأخيرِ الذي وقعَ في نِهايةِ النُّسْخَةِ المتُقَدِّمةِ، وهذه النُّسْخَةُ مُنْقَنَةٌ إِذْ تَمَّ مُقَابَلتُهَا عَلَى نُسْخَةٍ أُخْرى، وللنُسخَة تَلَفٌ شَدِيدٌ بِخَطِّ قَيْرَوَانِيِّ قَدِيم، ويَبْدُو أَنَّها قَرِيبةٌ مِنْ عَصْرِ المُصَنَف، وقد أَصَابَ النُسْخَة تَلَفٌ شَدِيدٌ بسببِ تَقَادُمِها وسُوءِ حِفْظِها مِمَّا أَدَّى إلى صُعُوبةِ القِرَاءَةِ في مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، هذا بالإضَافةِ إلى ما وقع فيها من سَقط في مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، وكُتِبَ عَلَيْهَا حَواشٍ دَقِيقَةِ الخَطِّ غَيْرِ مَقْرُوءةٍ، فيها تَعْلِيقَاتُ كَثِيرَةٌ مِنْ تَفْسِيرِ المُوطَّأُ لابنِ عَلَيْهَا حَواشٍ دَقِيقَةِ الخَطِّ غَيْرِ مَقْرُوءةٍ، فيها تَعْلِيقَاتُ كَثِيرَةٌ مِنْ تَفْسِيرِ المُوطَّأُ لابنِ مَنْ النَّعْرَةِ وهذه النَّسْخَةُ مِثْلَ التِّي تَقَدَّمَتْ، فَقَدْ كَانَ النَّاسِخُ مُزْيْنِ، وتَفْسِيرِ المُوطَّأُ لأبي عَبْدِ الملكِ البُونِيِّ وغَيْرِهما، وقدْ أَهْمَلَ ناسِخُهَا مِنْ الأَعْلامِ الأَوْنِ مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ، وهَذِه النَّسْخَةُ مِثْلَ التِّي تَقَدَّمَتْ، فَقَدْ كَانَ النَّاسِخُ يَحْذِفُ مِنَ الأَعْلامِ الأَلِفَ الممدُودةِ، كَمَا كَانَ يُهْمِلُ الهَمْزَةَ المَكْسُورَةَ فَيَرْسِمُهَا يَا وَعِي وغير ذلك.

ومنْ بَابِ الأَمَانةِ نُشِيرُ إلى أَنَّ الشَّيخَ مُحَمَّدَ بنَ عبدِ اللهِ التَّلِيدِيَّ ذَكَرَ في كِتَابهِ (تُرَاثِ المغَارِبةِ) نُسْخَةً ثَالِثَةً للكِتَاب، فقالَ: (وقدْ وَقَفَ المُخْتَارُ السُّوسِي بِخِزَانةِ تِيْلَكَات على مَخْطُوطَةٍ قالَ: لَعَلَّها شَرْحُ القُنَازِعيِّ للمُوطَّأ، وَهُو شَرْحُ جَمَعَ بينَ رِوَايَتَيْ يَحْيَى اللَّيْشِيِّ وابنِ بُكَيْر، وتَضَمَّنَ الكَثِيرَ مِنْ أَقْوَالِ أَبِي مُحَمَّدٍ الأَصِيلِيِّ رَوَايَتَيْ يَحْيَى اللَّيْشِيِّ وابنِ بُكَيْر، وتَضَمَّنَ الكَثِيرَ مِنْ أَقُوالِ أَبِي مُحَمَّدٍ الأَصِيلِيِّ حَسَبَ المخْطُوطةِ التي وَقَفَ عَلَيْهَا السُّوسِي)(۱)، أقول: لقد سألتُ كثيراً مِن

⁽١) تراث المغاربة ص١٠٩. وقوله: (وتضمن الكثير من أقوال أبي محمد الأصيلي..) أقول: الصواب هو أبو محمد عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ القُرْطُبِي، المتوفى سنة =

الفُضَلاَءِ مِنْ أَهْلِ المَغْرِبِ مِمَّن لَه اعْتِناءٌ بالمخَطْوُطَاتِ فَلَمْ يَعْرِفُوا عَنْهَا شَيْئًا، ولَعَلَّ اللهُ تَعَالَى يُوفِّقَنا في المُسْتَقبلِ إلى الحُصُولِ عَلَيها أَو عَلَى غَيْرِها، ومَا ذَلِكَ على اللهِ بعَزِيز.

هذا وإنّي مَدِينٌ بالشُّكْرِ الجَزِيلِ والثَّنَاءِ العَطِرِ إلى الصَّدِيقِ الوفيِّ الدِّكْتُور مِيْكُلُوشِ مُورَاني الأُسْتَاذِ بِجَامِعةِ بُون بالمانيا سَابِقاً، وصَاحِبِ الكُتُبِ والدِّرَاسَاتِ في المذْهَبِ المالكِيِّ ـ الذي تَفَضَّلَ بإرْسَالِ مَا عِنْدَهُ مِنْ هَذَا الكِتَابِ النَّفِيسِ، وَهُمَا مُصَوَّرَتَهُ مِنْ نُسْخَةِ الرِّبَاطِ، ونُسْخَةِ القَيْرَوانِ، فلهُ مِنِّي جَزِيلَ الشَّكْرِ، وأَسْأَلُ الله تعالى أَنْ يَهْدِيه إلى الخَيْرِ، ويُوفَقَنا جميعاً إلى مَا يُحِبُّه اللهُ ويَرْضَاهُ.

* * *

⁽٣٦٤)، وقد ذكرنا ترجمته في هذه الدراسة.

اللبحث الساكري الطريقة المتبعة في تحقيق الكتاب

لَقَدْ كَلَّفَنِي إعْدَادُ الكِتَابِ وإخْرَاجِهِ _ على صُورَة أَرْجُو أَنْ تَكُونَ قَرِيبَةً مِمَّا تَركَهُ المُؤلِّفُ _ كَثِيرًا مِنَ الوَقْتِ والجُهْدِ، ولا أُرِيدُ أَنْ أُزَكِي عَمَلِي، ولكِن حَسْبِي أَنِّي لَمْ أَدَّخِرْ وُسْعَا في خِدْمةِ هذا الكِتَابِ المُسْتَطَابِ على نُسْخَةٍ فَرِيدَةٍ وَقَعَ فِيهَا أَنِّي لَمْ أَدَّخِرْ وُسْعا في خِدْمةِ هذا الكِتَابِ المُسْتَطَابِ على نُسْخَةٍ فَرِيدَةٍ وَقَعَ فِيهَا مَحْوُ وطَمْسٌ لِجَوانِبَ كَثِيرَةٍ مِنْ صَفَحَاتهِ، وَهُو عَمَلٌ لَيْسَ بالسَّهْلِ اليسِيرِ، وقد اتَبَعْتُ في تَحْقِيقِ الكِتَابِ الخُطُواتِ التَّالِيةَ:

١- نَسَخْتُ الكِتَابَ على نُسْخَتِهِ الوَحِيدةِ المُصَوَّرةِ مِنَ الخِزَانةِ العَامَّةِ بالرِّبَاطِ،
 ثُمَّ قَابَلْتُ المنْسُوخَ على هَذِه المَخْطُوطَةِ، وعَلَى الأَوْرَاقِ المُتَبَقِّيَةِ مِنْ قِطَعَةِ مَكْتَبةِ القَيْرَوانِ العَتِيقَةِ.

٢- كَتَبْتُ الكَلَمَاتِ بِمَا هُوَ مُتَعَارَفٌ عليهِ اليومَ مِنْ صُورَ الإمْلاَءِ، وحَرَصْتُ على تَرْتِيبِ فِقْرَاتِ النَّصِّ، وضَبْطِهِ بالشَّكْلِ التَّامِّ، وعُنِيتُ بِعَلاَمَاتِ الفَوَاصِلِ، وعَلاَمَاتِ النَّصِّ، وغَيْرِ ذَلِكَ بِمَا يَزِيدُ النَّصَّ وُضُوحًا.

٣- نَبَهْتُ على مَا وَقَعَ في الأَصْلِ المَخْطُوطِ مِنْ تَصْحِيفٍ وسَقْطٍ، وتَرْمِيمُ ما مُحِي مِنْ كَلِمَاتٍ في بَعْضِ المَوَاضِع، وذَلِكَ بالرُّجُوعِ إلى المَصَادِرِ المُخْتَلِفَةِ، مَعَ التَّعَوُّدِ علَى تَعْبِيرِ المُؤلِّف وأُسْلُوبهِ، وَمُرَاعَاةِ مَا يَتَنَاسَبُ مَعَ سِيَاقِ الكَلاَمِ، وَوَضَعْتُ مَا صَوَّبْتُهُ بِينَ مَعْقُوفَتَيْنِ.

٤- عَارَضْتُ مَا فِي الكِتَابِ مِنْ أَقْوَالٍ ونُصُوصٍ بِمَا فِي الكُتُبِ الأُخْرَى،

ورَجَعْتُ إلى كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الفِقْهِ والحَدِيثِ، وبالأَخَصِّ كُتُبِ المَذْهَبِ المَالِكِيِّ، لِلْتَحَقُّقِ مِنَ النَّصِّ، وتَوْثِيقِ النُّصُوصِ.

ه أغنيتُ النَّصَّ بالاسْتِدْرَاكَاتِ اللاَزِمَةِ مِنْ عَزْوِ الآيَاتِ إلى مَوْضِعَهَا في المُصْحَفِ الكَوِيمِ، وتَخْرِيجِ الأَحَادِيث والآثارِ والأَقْوَالِ، وتَفْسِيرِ الأَلْفَاظِ العُرِيبةِ، وكِتَابةِ التَّعْليقَاتِ المُفِيدَةِ، ومَرَاعَاةُ الإِيْجَازِ في ذَلِكَ كُلِّهِ.

٦ عَرَّفْتُ بِالْأَعْلَامِ المُشْكِلِينَ والمُهْمَلِينَ بِمَا يَكْشِفَ عَنْهُم ويُوضِّحُهُم.

٧_ أَبْدَلْتُ حَرْفَ (ع) الذي وَضَعَهُ النَّاسِخُ في بَعْضِ المَوَاضِعِ اخْتِصَاراً لاسْمِ المُؤَلِّفِ، ووضعتُ كُنْيَتَهُ أو اسمَه صَرِيحاً لِكَي يَكُونَ الكِتَابُ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ، وَقَد حَصْرَتُهُ بِينَ مَعْقُوفَتَيْنِ.

٨ أثبتُ أَرْقَامِ النَّصِّ في الموطَّأ مِنْ حَدِيثٍ أَو أَثَرٍ أَو قَوْلٍ عَقِبَ النَّصِّ الوَارِدِ مَحْصُورًا بينَ مَعْقُوفَتَيْنِ، ولَمْ أَجْعَلْهُ في الهَامِشِ، وقدْ اعْتَمَدَتُ في إحَالاَتِ المُوطَّأ على الطَّبْعَةِ التِّي حَقَّقَها الأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ مُصْطَفَى الأَعْظَمِي (١).

٩ وَضَعْتُ مُقَدِّمَةً تَنَاولتُ فِيهَا جَوَانِبَ تَتَعلَّقُ بالإمامِ أَبِي المُطَرِّفِ القُنَازِعِيِّ،
 وكِتَابهِ: (تَفْسِيرِ المُوطَّأ).

• ١ ـ عَمَلتُ الفَهَارِسَ العِلْميَّةَ الضَّرُوريَّةَ الكَاشِفَةَ.

١١ نَسَبتُ في فِهْرسِ الأَعْلاَمِ جَمِيعَ المُهْمَلِينَ في الكِتَابِ بِمَا يُوضِّحُهم
 ويَزيلُ الإشْكَالَ عنهم.

* * *

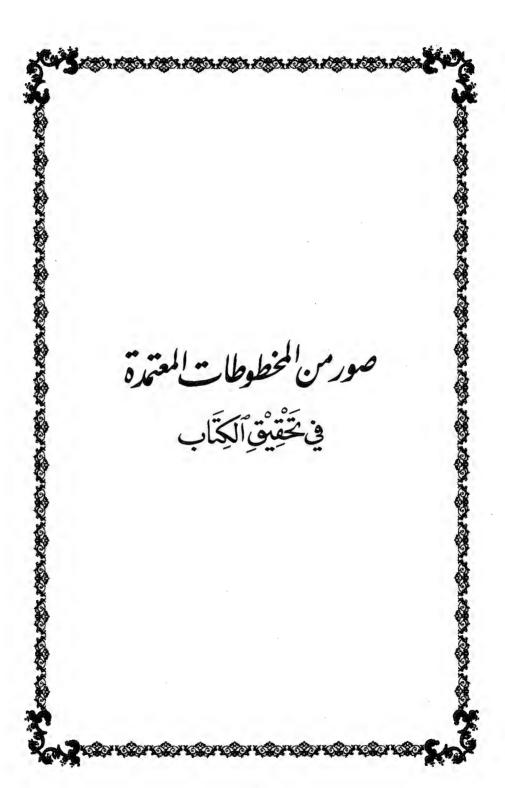
⁽١) وهذه الطبعة هي أفضل طبعات الموطأ، فقد أحسن الدكتور _ جزاه الله خيراً_ في جمع النسخ المعتمدة من الموطأ وفي المقابلة بينها، ثم في ضبط النص وترقيمه، وتوج عمله بعد ذلك بالفهارس الكاشفة.

وبعد: فَهَذَا هُوَ (تَفْسِيرُ المُوطَّأُ) للإمام أَبِي المُطَرِّفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَرْوانَ القُنَازِعِيِّ أُقَدِّمُهُ بينَ يَدَي أَهْلِ العِلْمِ بعدَ أَنَّ خَدَمْتُهُ بالضَّبْطِ والتَّحْقِيقِ والتَّعْلِيقِ، هَذَا الكِتَابُ الذي طَالَما تَشَوَّفَ كَثِيرٌ مِنَ البَاحِثِينَ إلى ظُهُوره.

والحَمْدُ للهِ الذي وَفَقَنِي إلى ذَلِكَ، وهذا مَبْلَغُ عِلْمِي، وغَايةُ جُهْدِي، فإنْ حَالَفَنِي التَّوْفِيقُ فَلْدَلِكَ فَضْلُ اللهِ تَعَالَى يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، ولَهُ سُبْحَانهُ الحَمْدُ والشُّكْرُ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، وإنْ أَخْفَقْتُ فأسْتِغْفِرُ اللهَ تعالَى وأَتُوبُ إليه، وعُذْرِي أَنِّي لَمْ أَدَّخِرَ وُسْعَا في خِدَمةِ الكِتَابِ الذي لَمْ يَصِلْ إلينا مِنْهُ سِوَى مَخْطُوطَةٍ وَحِيدَةٍ لَمْ تَسْلَمْ مِنَ النَّقْصِ والتَّحْرِيفِ والسَّقْطِ.

والحمدُ لله ربِّ العَالَمِينَ، وصلَّى الله وسَلَّمَ على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ، وعلَى آلهِ وصَحْبهِ إلى يَوْم الدِّينِ.

وكتب أبوالحارث عب مرص صبري التيمي عفا الله تعالى عنه ووالديه





مايعه ولا بنظولها المسرول العرك مرسادة الاارد والد المعسرة بعث ولا عليه الإيهام المسروة بعث ولا عليه ولا يعمل المحالة المعالمة والمعالمة والمعالم

صالد علم عروم الدرسية المسلمة المسلمة

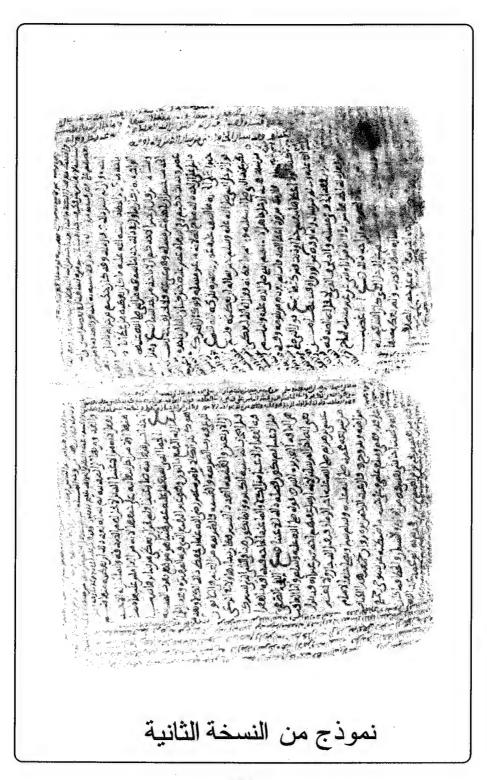
نموذج من النسخة الأولى

وفوله المالا حدار العراداء عو الإنالال عمة الركومان كسدرو وسعمقان الردالخاء ومازاء على لما عموم الفراك لاعراقه عاداليدع او مريدا عرائك اركارسي برااليه ويموالفاس كالمرتضلم للنامرا يواعب اللة وسعم فعيول عاولاً، معاج و وا علستموا مدولات فيد بعم فرالهك الريان هران مربدواله فسلم عليه مزغيران كلمه وعد عديد الكلمه معال إن بكروة بالدام بروالسيما سرو والاستان يكلمه وسفكما كاز مرهرانداخاء فالعبرة وساءاء عبرالعاسة البدار العسوالغ البعيل الموعكة الذاوعة عصرا رصادا بعام والعيث بيدا عادكر العقاله و و له الوكرا جاذرت ويعينا يعتما ترهوا هاذاز المبت أرسر عير معدر راعما مدء برسعاع عراسا فأفاكا كالعراز مانط المغمرا زلم بتيخم المسلميز اربعا ديا معمور فلات تهسيوابواب اللمامر فالنعال فالجدر فلاءرطريس اشلم طرور عدد الله ولم روعد وحرشه عدم النو مرس إيد الموكا في الدور المرس المو كسر دار زعيداله التاالة و صعد يزيد والمه صلى عامد وسام تك بره اله الإعلاق مرديمو يخروج بردي يعمنواار يكسركان بريال الاعاوضع سرموس عم ومعي فولنس صل الدعليد وسلم لعام وراوز لحر ما والتحووذا وسواله عزوال انما كالرجيفة الماستغريه والدالك الدوكا وادم ولمرر ساؤاله عنده هام وتزجل العير حرام: وحكم مروجع مريديه تعام از اكراد الحدام الرية عل والسرالا إركور النه وضعم سروا و عبية المكم والراكر و كعامه وسرع النب صلاله عليه وسلم ليزيني السار الأولميس الغلو ولاسبما عند ملافاء المعدو وفد امرااد الميسلميزان يعتموا المنشر كبرما استكاعرام فوتولذك وعارسوااله ماءالات الدعام وسلم على لك الرواح والع معلمة العلو وليعزما تقاله واستعيد عادى ومناع ساسعة وواعمورالنهادا الرحوالله عليكم واوسعواعلى إدسكم ين اد الوسطاله عادم به المكار ومعراصه على بسكم الليلسرو بين وعلى اعلكم مالم يكر دله تعزما ودوله جمع رير كليه تبايد فالانهو مباعوا والسرالو وأنوسر يع المالة ويتقدها مزالوسيخ وحلانا الرساع تومز مأمور به وحلافة عدوب واحدر خدة لذواان عام اله عليه وسلم مروسها عزدله! جمال اولكاللك رفوار عاجاز ولما عداله عدا المركول الركمة احارول الوار

نموذج من النسخة الأولى



نموذج من النسخة الثانية



الزالمة وقد فيريد به الويكرين اعليه عريداد ويحديد الرسائية الوقاف في عرف الأل المائية المائدة عبد الاستراض عرالالمان كري المواكا إفراق المراسان والما لحكم لحيام بهايو معاريته والاستكامه مرحامه عراعه MALLINE VIDY MALL VIDENTIA

نموذج من آخر النسخة الثانية

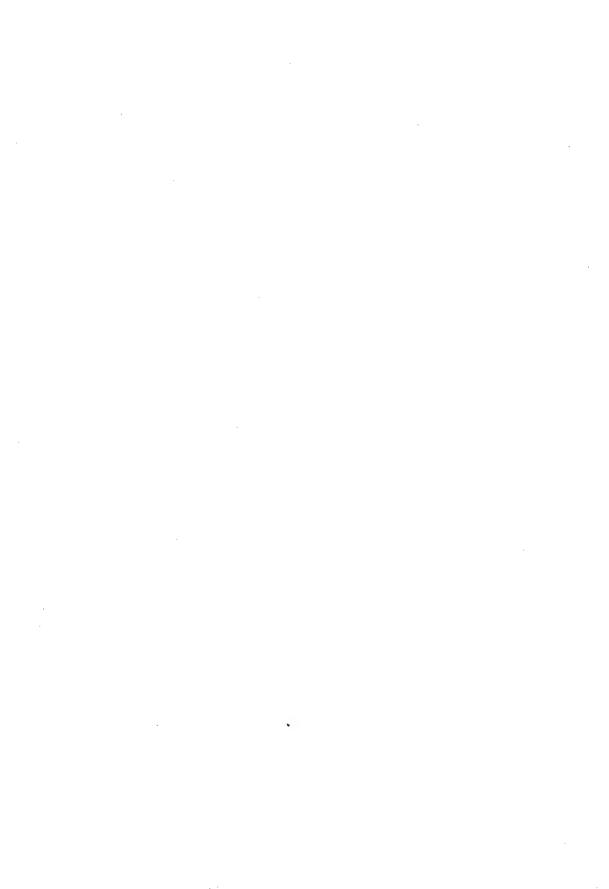


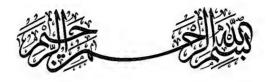


ستأليف

أَبِي ٱلمَطَّقِ عَبُدِ الرَّمْنِ بَنِ مَرُوانَ ٱلْقُنَازِعِيِّ الْقُطْبِيِّ لَأَنْدَ لُسِيِّ ولدستنة ١٦١ه م وتوفي سنة ١١٦ه رجيمَهُ الله تعالى

> حَقَّقَهُ وَقَدَّمُ لَهُ وَخَرَّجَ نصُوصَهُ الأستاذ الدكتورعب مرحس صبري





•••••••

[الطَّهُور للوَضُوء]

* [قولُهُ في الهِرَّة: «إنَّها ليست بنَجَسٍ، إنَّما هي مِنَ الطَّوَافِينَ عليكم أو الطَّوّفاتِ» +71، يعني]: إنَّما تَطُوفُ على ثِيَابِكُم، وتأوي إلى فُرُشِكُم فليستْ بنَجسِ.

قالَ مَالِكٌ: (إلاَّ أَنْ يُرَى في فَمِها نَجَاسةٌ فلا تَتَوضَّأُ مِمَّا شَرِبتْ منهُ) يُريدُ: إذا كَانَ المَاءُ قَلِيلاً، وحُكْمُ الهِرِّ حُكْمُ السِّبَاعِ التي أباحَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ الوُضُوءَ بِفَضْلِ ما شَرِبتْ.

قالَ أبو عُمَرَ (٢): وفي هذا الحَدِيثِ دَلِيلٌ على وُجُوبِ رَفْعِ النَّجَاسةِ مِنَ الثِّيَابِ وَغَيْرِها، لِقَوْلهِ عليه السَّلامُ: «إنَّها ليستْ بِنَجَسٍ» فلَو كانتْ نَجِسَةً لأنْجَستُه وأَفْسَدتهُ، ولم يَجُزْ إسْتعمالُه في وَضُوءٍ ولا في غَيْرِه.

⁽۱) سقط من أول الكتاب عدد من الأوراق، وفيها أحد عشر بابا من الموطأ، من صفحة (۵)، إلى صفحة (۲۹)، وما وضعته بين معقوفتين زيادة من الموطأ.

 ⁽۲) هو أحمد بن عبد الملك بن هاشم الإشبيلي نزيل قرطبة، الإمام العلامة الفقيه،
 المعروف بابن المكوي، توفي سنة (٤٠١)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١
 / ٢٣٠٠.

* قولُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ لِصَاحبِ الحَوْضِ: (لا تُخْبِرْنا، فإنَّا نَرِدُ على السِّبَاع، وَتَرِدُ السِّبَاع، وَتَرِدُ السِّبَاع، وَتَرِدُ السِّبَاع، وَتَرِدُ السِّبَاع مِنْ حَوْضِكَ، فإنَّا نَتُوضًا وَنَشْرَبُ مِنْ فَضْلَتِها، وهذا يَدُلُّ على الحُكْم في الْمَاء لِغَلَبةِ الطَّهَارِة عليهِ.

قالَ أبو المُصْعَبِ الزُّهْرِيُّ^(۱): المَاءُ عِنْدَنا على الطَّهَارِةِ، إلاَّ أَنْ يَتَغَيَّرَ لَوْنَهُ، أو طَعْمُهُ، أو رَائِحَتُهُ مِنْ شَيءٍ نَجَسٍ حلَّ فيه إلاَّ قَلِيلَ المَاءِ، فإنَّ النَّجَاسَةَ اليَسِيرَةَ تُفْسِدُه وإنْ لم تُغَيِّرُهُ.

* قولُ ابنِ عُمَرَ: (إنْ كانَ الرِّجَالُ والنِّسَاءُ لَيَتَوضَّتُونَ جَمِيعاً في زَمَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ [٦٣] قالَ عِيسَى (٢): يعني أنَّ الرَّجُلَ وامْرَأْتَهُ كاناً يَتَوضَّتَانِ مِنْ إناءِ وَاحِدٍ تَخْتَلِفُ فيه أَيديهُما.

قال أبو مُحَمَّدِ^(٣): في هذا دَلِيلٌ على إباحَةِ الوُضُوءِ بالمَاءِ المُسْتَعَملِ الذي قد توضَّأ به، وإنَّما كُرِه الوُضُوءُ بالمَاءِ الذي قد توضَّأ به مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قد أُدِّي به فَرْضٌ، كما كُرِه أَنْ يُرْمَى مِنَ الجِمَارِ بما قد رُمِيَ به.

وقالَ ابنُ القَاسِم (٤): مَنْ تَوضًا بما قد تَوضَّا به وصَلَّى جَازَتْ صَلاَتُه إذا كانَ المُتَوضِّيءُ به أَوَّلاً طَاهِرَ الأعْضَاءِ وإلاَّ فلا يتوضَّأُ به.

* قولُ النبيِّ ﷺ في ثَوْبِ المَرْأةِ: «يُطَهِّرُهُ ما بَعْدَهُ» [٦٥] يُرِيدُ: إذا جَرَّتْ ثَوْبَها على نَجَاسةٍ يَابِسَةٍ ثُمَّ جَرَّتهُ بعد ذلك على تُرَابٍ طَاهِرٍ فقد أَزَالَ عَنْ ثَوْبِها ما كَانَ

⁽١) هو أحمد بن أبي بكر بن الحارث القُرشي الزُّهري، أحد من روى عن الإمام مالك، وكان فقيها محدثا ثقة، توفي سنة (٢٤٢)، وروى عنه البخاري ومسلم وغيرهما.

⁽۲) هو عيسى بن دينار بن واقد، أبو محمد الغَافِقي القُرْطبي القاضي، الإمام الفقيه المفتي الزاهد، صحب عبد الرحمن بن القاسم، وتخرَّج به، وله مصنفات، توفي سنة (۲۱۲)، ينظر: سير أعلام النبلاء ۱۰/ ٤٣٩، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٩٠٢.

 ⁽٣) هو عبد الله بن عثمان الأسدي القرطبي، المحدث الفقيه الثقة، ولد سنة (٢٨٣)،
 والمتوفى سنة (٣٦٤)، ينظر: تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضى ١/ ٢٣٢.

⁽٤) هو عبد الرحمن بن القاسم المصري، الإمام العلامة الفقيه، صحب الإمام مالك وغيره، وتوفي سنة (١٩١)، ينظر: السير ٩ / ١٢٠.

قد تعلَّقَ بهِ مِنَ النَّجَاسةِ اليَابِسَةِ، وأمَّا إذا جَرَّتهُ على نَجَاسةٍ رَطْبَةٍ لم يُزِلْهَا إلاَّ الغُسْلُ بالمَاءِ.

قالَ ابنُ القَاسِم: القَلَسُ شَيءٌ يَخْرُجُ مِنَ الحَلْقِ مِثلُ القَيءِ، رُبَّما كانَ مَاءً، ورُبَّما كانَ طَعَاماً، فمنْ أَصَابَهُ ذلكَ في صَلاَتهِ فإنْ كانَ مَاءً تَمَادَى فيها ولا شَيءَ عليهِ، وإنْ كانَ طَعَاماً يَسِيراً تَمَادَى فيها ولا شَيءَ عليهِ، وإنْ كانَ كَثِيراً قَطَعَ صَلاَتَهُ وتَمَضْمَضَ بالمَاءِ وابتداً صَلاَتهِ.

* تَرْكُ ابنِ عُمَرَ حينَ غَسَّلَ ابنَ سَعِيدِ بنِ زَيْدٍ [٦٨] وتَرْكُه الوُضُوءَ والغُسْلَ دَلِيلٌ على أَنْ لا وُضُوءَ ولا غُسْلٌ على مَنْ غَسَّلَ مَيِّتَاً.

قالَ أبو مُحَمَّدِ: أجمعَ أهلُ المَدِينةِ على أنَّ لا وُضُوءَ على مَنْ أَكَلَ طَعَاماً قد مسَّتُهُ النَّارُ، فسَأَلتُهُ عَنْ حَديثِ الأَغَرِّ عَنْ أبي هُرَيرةَ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «تَوضَّؤوا ممَّا غَيَّرتُه النَّارُ» (١) فقالَ لي: هو حَدِيثٌ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، والعَمَلُ في هذا على فِعْلِ أبي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ وعليٍّ وغيرِهم مِنَ الصَّحَابةِ الذينَ كَانُوا لا يَتَوضَّئُونَ ممَّا مَسَّتُه النَّارُ.

 « قال أبو المُطَرِّف: روَى جَابِرُ بنُ عبدِ الله قالَ: «كانَ آخِرُ الأَمْرَينِ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ تَرْكُ الوُضُوءِ ممَّا مَسَّتُه النَّارُ» (٢).

* وفي حَدِيثِ سُويدِ بنِ النُّعْمَانِ [٧٧] مِنَ الفِقْه: نَظُرُ إمامِ الجَيْشِ لأهلِ العَسْكَرِ عندَ قِلَّةِ الزَّادِ فتُجْمَعُ أَزْوِدَتُهم لكي يَقُوتَ منها مَنْ لا زَادَ معهُ، كما فعلَ النبيُّ عليه السَّلامُ.

وقالَ بعضُ الفُقَهاءِ: هذا الحديثُ يُوجِبُ إِخْرَاجَ الطَّعَامِ مِنْ مَخَازِنِ المُحْتَكِرينَ إِذَا قَلَّ في الأَسْوَاقِ فَيَبِيعُونهُ مِنْ أهلِ الحَاجَةِ [لعُسْرِ] (٣) ذلك اليوم (١).

⁽١) رواه أبو داود (١٩٤)، وأحمد ٢/ ٤٥٨، وابن حبان (١١٤٨).

⁽۲) رواه أبو داود (۱۹۲)، والنسائي ۱ /۱۰۸، وابن حبان (۱۱۳٤)، والبيهقي ۱ /١٥٥.

⁽٣) في الأصل: بعسر، وما وضعته هو الذي يتوافق مع السياق.

⁽٤) ذكره ابن حجر في الفتح ١ (١/ ٣١٢) نقلا عن المهلب.

* وقوله في السَّوِيقِ: «فَأَمَرَ بِهِ فَقُرِّيَ» [٧٧]، يعني: بُلَّ بالمَاءِ، لِيَكُونَ أَسْهَلَ لأَكْلِه وشُرْبِه، وفي هذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْه: مَضْمَضَةُ الفَمِ عندَ أَكْلِ الطَّعَامِ، وهو مِنْ بابِ النَّظَافةِ، وفيه تَرْكُ الوُّضُوءِ ممَّا مَسَّتِ النَّارُ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّف: إِنَّمَا أَدْخَلَ مَالِكٌ قَوْلَةَ أَنسٍ: (لَيْتَنِي لَمْ أَفْعَلْ) [٧٩] رَدُّ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ أَنسَ مَاتَ على الوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، وقِيلَ: إِنَّمَا أَدْخَلَ مَالِكٌ هذه القِصَّةَ مِنْ أَجْلِ إِنْكَارِ أَبِي طَلْحَةَ وأُبَيِّ على أَنسَ وُضُوءَهُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.
النَّارُ.

وفي هذا الحَدِيثِ دَلِيلٌ على أَنَّ أَعْمَالَ أَهْلِ المَدِينةِ حُجَّةٌ على مَنْ خَالَفَهُم مِنْ أَهْلِ المَدِينةِ حُجَّةٌ على مَنْ خَالَفَهُم مِنْ أَهْلِ الآفاقِ، ولِذَلِكَ قالَ أُبَيُّ وأبو طَلْحَةَ لأنسٍ: (أَعِرَاقِيَةٌ؟) [٧٩] يعني: جِئْتَنا مِنَ العِرَاقِ بِما ليسَ عليه العَمَلُ بالمَدِينَةِ، فقالَ: (لَيْتَنِي لَمْ أَفْعَلْ)، فأقرَّ أَنَّ عَمَلَ أهلِ المَدِينةِ حُجَّةٌ على مَنْ خَالَفَهُم.

وفي هذه القِصَّةِ مِنَ الفِقْه: زيارةُ مَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، وإكْرَامُ الرَّجُلِ مَنْ زَارَهُ بِطَعَامِه، وإنْكَارُ الفُقَهاءِ ما لا يُعْرَفْ مَعْمُولا به في المَدِينةِ، واعْتِرَافُ الرَّجُلِ بِخَطَئِه.

* * *

بابُ جَامِعِ الوُضُوءِ، إلى آخرِ بابِ المَسْحِ على الخُفَّيْن والاسْتِطَابةِ

* قال أحمدُ بنُ خَالِد: أَسْنَدَ ابنُ القَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ حَدِيثَهُ عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أبيهِ، عَنْ أبي هُرَيْرةَ، أنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الاسْتِطَابِةِ، فقالَ: «أَوَلا عُرُوةَ، عَنْ أبيهِ، عَنْ أبي هُرَيْرةَ، أنَّ النبيَّ ﷺ مُئِلَ عَنِ الاسْتِطَابِةِ، فقالَ: «أَوَلا يَجِدُ أَحَدُكُم ثلاثَةَ أَحْجَارٍ» (١) قالَ ابنُ خَالِدٍ: وهُو غَلَطٌ لم يَرُوه أَحَدُ عَنْ أبي هُرَيْرةَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ هُرَيْرةَ مِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ عَنْ أبيهِ، وروى أبو صَالِحٍ عَنْ أبي هُرَيْرةَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ بثلاثَةِ أَحْجَارٍ، ونهَى عَنِ الرَّوْثَةِ والرِّمَّةِ» (٢)، يعني: نهى أنْ يُسْتَنْجَى بِرَوْثَةٍ أو عَظْم، لأنَّهُما طَعَامُ المُسْلِمينَ مِنَ الجِنِّ، لِئلا يُقَلِّرُ عليهِم بنو آدمَ طَعَامَهُم.

قالَ ابنُ خَالدٍ: ورَوى ابنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مُسْلِمِ بنِ [قُرْطٍ] (٢) قالَ: كُنْتُ معَ عُرْوَةَ فَخَرجَ مِنَ الغَائِطِ فأتيتُه بإدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ فَتَوضَّأَ بها، ثُمَّ قالَ: قَاتَلَ اللهُ الشَّيْطَانَ، حدَّثتني عَائِشةُ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: ﴿إِذَا خَرَجَ أَحَدُكُم إلى الغَائِطِ فَلْيَذْهَبْ معهُ بِثَلاَثةِ أَحْجَارٍ يَسْتَطِيبَ بها، فإنَّها سَتَكْفِيه (٤)، وقد تَوضَّأ بإدَاوةٍ مِنْ مَاءٍ وهُو يقُولُ لي: إنَّكَ لم تُطَهِّرُهُ.

⁽۱) رواه يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلا (۸۱)، ولم أجده في رواية ابن القاسم بتلخيص القابسي المطبوعة.

⁽٢) رواه أَبُو داود (٨)، والنَّسائي ١ /٣٨، وابن ماجه (٣١٣)، وأحمد ٢ /٢٤٧، من طريق أبي صالح ذكوان السمان به.

⁽٣) في الأصل: قرة، وهو خطا.

⁽٤) رواه أبو داود (٤٠)، والنسائي ١ / ٤١.

قالَ أحمدُ بنُ خَالِدٍ: وهذا هُو المَعْرُوفُ مِنْ طَرِيقِ عُرْوةَ عنْ عَائِشَةَ، وليسَ بثابِتٍ مِنْ طَرِيقِ عُرْوةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرةَ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: معنى الاسْتِطَابةِ يعني: النَّظَافةَ والتَّمَسُّحَ بالأَحْجَارِ عندَ الحَدَثِ، ومنهُ يُقَالُ: رَجُلٌ مُطِيْبٌ إذا اسْتَنْجَى عندَ الحَدَثِ.

* قولُ النبيِّ عليه السَّلامُ لأهلِ القُبُورِ: «السَّلامُ عليكُم دارَ قَوْمٍ مُؤْمِنينَ» وذَكرَ الحَدِيثَ [٨٦] فيه من الفِقة: إباحةُ زِيَارةِ القُبُورِ، والسَّلامُ على المَوْتَى.

وقالَ بَعْضُهم: في هذا الحَدِيثِ دَلِيلٌ على أَنَّ أَرْوَاحَ المَوْتَى على أَقْبِيَةِ القُبُورِ، وأَنْكَرَهذا القَوْلَ بعضُ شُيُوخِنا، وقالَ: ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ: "إنَّما نَسَمَةُ المُؤْمِنِ مِنْ طَيْرٍ يُعْلَقُ في شَجَرةِ الجَنَّةِ حتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ عزَّ وَجَلَّ إلى جَسَدِه يومَ القِيَامةِ» (١).

وسُئِلَ يحيَى بنُ يحيَى عَنْ مُسْتَقَرِّ الأَرْوَاحِ أَينَ هي؟ قالَ للسَّائِل: أَينَ كَانتْ قَبِلَ أَنْ تَكُمُّنَ في الأَجْسَادِ، وقالَ لَهُ: كَانتْ في عِلْمِ اللهِ، قالَ له يحيَى: وكَذَلِكَ هي بعدَ خُرُوجِها مِنَ الأَجْسَادِ في عِلْمِ اللهِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: معنى قولهِ في هذا الحَدِيثِ: "إِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُم لاحِقُونَ» [٨٦] يعني: لا نُبَدِّلُ ما تَرَكْتُمونا عليهِ، ونَمُوتُ على مَا مِتُم عليه إِنْ شَاءَ اللهُ، والاسْتثنَاءُ مِنَ الأمرِ الوَاجِبِ مَعْرُوفٌ عندَ العَرَبِ، قَالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ لَتَدْخُلُنَ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الفتح: ٣٧] فأَوْجَبَ لَهُم دُخُولَهُ، لقوله: ﴿ لَتَدْخُلُنَ ﴾ ثُمَّ اسْتَثْنَى في ذلكَ، فقالَ: ﴿ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾.

* وقولُه: «وَدِدْتُ أَنِّي قد رأَيْتُ إِخْوَانَنا» [٨٢] تَمنَّى أَنْ يَرَى أُمَّتَهُ في الجنَّةِ،

⁽۱) رواه مالك (۸۲۰) عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب الأنصاري عن أبيه به، ورواه من طريقه: النسائي ۱۰۸/۶، وابن ماجه (٤٢٧١)، وأحمد ٣/٥٥٥. والنَّسَمة بفتح النون والسين ـ والمراد بها هنا الروح. وقوله: (يعلق في شجر الجنة) يروى بفتح اللام، وهو الأكثر، ويروى بضم اللام، والمعنى واحد، وهو الأكل والرعي، يريد: نأكل من ثمار الجنة وتسرح بين أشجارها، ينظر: التمهيد ١١/٥٩-٥٥.

فَاسْتَفْهَمهُ أَصِحَابَهُ وَقَالُوا: «أَلَسْنَا بَإِخْوَانِكَ؟ فَقَالَ: بِلْ أَنتُم أَصْحَابِي، وإِخْوَانَنَا اللَّذِينَ لَم يَأْتُوا بِعِدُ» فَدَلَّ هذا على أَنَّ الأُخُوَّةَ اسمٌ عامٌ يَدْخُلُ فِيها مَنْ شَاهَدَهُ وغيرُهم مِنْ أُمَّتِهِ، والصُّحبةُ اسمٌ خَاصٌ، وهو لِمَنْ رأَى النبيَّ ﷺ وصَحْبَهُ.

* وقولُه: «وأنا فَرَطُهُمْ على الحَوْضِ» يعني: أنا مُتَقدِّمُهم يومَ القِيَامَةِ إلى حَوْضِي، والفَارِطُ هو المُتَقدِّمُ إلى المَاءِ، والوَارِدُ هو الذي يَرِدُ المَاءَ بعدَ الفَارِطِ، وثبتَ بهذا الحَدِيثِ أَنَّ للنبيِّ عَلَيْهُ حَوْضاً يُورِدُه وأَمَّتَهُ يومَ القِيَامَةِ ويَشْرَبُونَ منه، وأنَّهُ يَعْرِفُ أُمَّتَهُ يومَ القِيَامَةِ بِعَلاَمةِ الوُضُوءِ التي خُصُّوا بها مِنْ بينِ سَائِرِ الأَممِ، وهي الغُرَّةُ والتَّحْجِيلُ، يأْتُونَ بِيضَ الوُجُوهِ والأيدِي، وذكرَ ابنُ المُبَارَكِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي ذَرِّ وأبي الدَّرْدَاءِ أَنَّ النبيَّ عَلَيْهُ قِيلَ له كيفَ تَعْرِفُكَ أُمَّتُكَ يومَ القِيَامةِ منْ بينَ سَائِرِ الأُمَمِ؟ فقالَ: «هُمْ غُرُّ مُحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الوُضُوءِ (١)، ولا يكُونُ كذلك أحدٌ عيرُهم؟.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: سألتُ أبا مُحَمَّدٍ عن حَدِيثِ المُسَيِّبِ بنِ وَاضِحٍ عَنْ [حَفْصِ بنِ مَيْسَرة] (٢) ، عَنْ [عبدِ اللهِ] (٣) بن دِينَار ، عَن ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ وَخَفْصِ بنِ مَيْسَرةً إلاَّ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَمْرَةً وَتَعَالَى لهُ صَلاَةٌ إلاَّ به ، توضَّأ مَرَّةً مَرَّةً ، فقالَ: هذا وُضُوءُ مَنْ يُضَاعِفُ اللهُ لهُ الأَجرَ مرَّتينِ ، ثُمَّ توضَّأ ثلاثاً مُلاثاً ، فقالَ: هذا وُضُوئِي ووُضوءُ الأنبياءِ مِنْ قَبْلِي (٤) . فقالَ لي

⁽۱) رواه أحمد ٥ / ١٩٩، وابن عبد البر في التمهيد ٢٠ / ٢٦١، بإسنادهما الى ابن المبارك عن ابن لَهِيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير أنه سمع أبا ذر وأبا الدرداء. . . . إلخ.

⁽٢) زيادة من المصادر.

⁽٣) جاء في الأصل: عمرو، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

⁽٤) رواه الحسن بن سفيان في الأربعين (١٦)، وأبو عروبة في أحاديثه (٥٨)، والبيهقي في السنن ١/ ٨٠، وابن عساكر في تاريخه ٥٨ / ٢٠١، كلهم بإسنادهم إلى المسيب بن واضح به، وهو حديث لا يصح، لا يعرف إلا من حديث المسيب بن واضح، وهو ليس بالقوي.

أبو مُحَمَّد: ليسَ هذا بِثَابِتٍ، والمُسَيِّبُ بنُ وَاضِحٍ ضَعِيفٌ، ليسَ يَصِحُّ عَنِ ابنِ عُمَرَ حَدِيثٌ في الوُضُوءِ، وهذه الأُمَّةُ مَخْصُوصَةٌ بالوُضُوءِ.

قال أبو عُمَرَ: هذِه الأُمَّةُ مَخْصُوصةٌ بالوُضُوءِ، قالَ: ونزلَ فَرْضُ الوُضُوءِ بالمَدِينةِ، قِيلَ له: فبأيِّ شَيءٍ صَلُّوا بمكَّةَ إذ فُرِضتِ الصَّلاةُ بها؟ فقالَ: لا أدرِي، ليسَ كُلُّ شيءٍ يَبْلُغَنا(١).

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قُولُهُ «فَلَيُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي» [٨٦] على معنى الخَبَرِ، وفيهِ مَعْنَى التَّحْذِيرِ، أي لَيَحْذَرُ العَاصِي أَنْ يُذَادَ عَنْ حَوْضِي بالعَمَلِ الخَبَرِ، وفيهِ مَعْنَى التَّحْذِيرِ، أي لَيَحْذَرُ العَاصِي أَنْ يُذَادَ عَنْ حَوْضِي بالعَمَلِ السَّيءِ، وروَى يحيى بنُ يحيى: «فَلا يُذَادَنَّ» على معنى لا يَفْعَلُ فِعْلا يُطَردُ به عَنْ حَوْضِي.

* وقولُه: «ألاَ هَلُمَّ، ألاَ هَلُمَّ» يَدْعُو إلى حَوْضِه الذين يأتُونَ بِعَلاَماتِ الوُضُوءِ، فَيُقَالُ له فيمنْ يُطْرَدُ منهُم عَنِ الحَوْضِ: «إِنَّهُم قد بَدَّلُوا بَعْدَكَ»، أي غَيَروا سُنتَكَ وأَحْدَثُوا، وهَؤُلاءِ أهلُ البِدَعِ والمُحْدِثينَ في دِينِ اللهِ المُخَالِفِينَ لِما أَمَرَ اللهُ به ورَسُولُه.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وقدْ يكُونُ في غيرِ أهلِ البِدَعِ مَنْ هُو شَرُّ مِنْ أهلِ البِدَعِ، وَذَلَكَ أَنَّ أهلَ البِدَعِ، وَذَلَكَ أَنَّ أهلَ البِدَعِ فَعَلُوا مَا فَعَلُوا بِتأويلٍ تَأْوَّلُوه، وَكَانُوا بِذَلْكَ أَعَذَرَ مِمَّن تَقَحَّمَ في فِعْلِ الشَّيءِ بعدَ مَعْرِفتهِ بِتَقَحُّمِه(٢).

⁽۱) قال ابن عبد البر في التمهيد ٢٧٩/١٩: معلوم عند جميع أهل السير أن النبي على منذ افترضت عليه الصلاة بمكة لم يصل إلا بوضوء مثل وضوئنا اليوم، وهذا لا يجهله عالم ولا يدفعه إلا معاند. . . إلخ وأشار إلى هذا المعنى أيضا القرطبي في التفسير ٥/ ٢٣٣.

⁽٢) قال ابن عبد البر في التمهيد ٢٠/ ٢٦٢: كل من أحدث في الدين مالا يرضاه الله ولم يأذن به الله فهو من المطرودين عن الحوض المبعدين عنه، وأشدهم طردا من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيلهم، مثل الخوارج على اختلاف فرقها، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها، فهولاء كلهم مبدّلون، وكذلك الظلمة... وجميع أهل الزيغ والأهواء والبدع وكل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا عنوا بهذا الخبر.

وقوله: «فَسُحْقاً فَسُحْقاً» يعني: بُعْداً لِهَوُّلاءِ المَطْرُودِينَ عَنِ الحَوْضِ، غيرَ أَنَّهُ لا يَخُلَّدُ في النَّارِ أَحَدُّ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ، لأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ: «إِنَّ اللهَ يَقُولُ يومَ القِيَامَةِ: انْظُرُوا مَنْ وَجَدْتُم في قَلْبِه مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فأَخْرِجُوه مِنَ النَّارِ، فَيَخْرُجُونَ منها بإيمانِهم فَيَدْخُلونَ الجَنَّةَ» (١).

قالَ أبو عُمَرَ: وهذا الحديثُ يَقْضِي على مَا في حَدِيثِ العَلاَءِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ (٢).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: المَقَاعِدُ التي يَجْلِسُ عليها عُثْمانُ بنُ عَفَّانَ كَانَتْ حِجَارَةً بِقُربِ دارِ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ، كانَ يَجْلِسُ عليها مَعَ أَصْحَابِهِ، ومِنْ شَأْنِ الأئمةِ الأَسْتِغَالُ بأمورِ المُسْلِمينَ، ولذلكَ رَتَّبُوا مُؤذِّنِينَ يُؤذِّنُونَهُم بأوقاتِ الصَّلَواتِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُه في آخرِ الحَدِيثِ: «لَوْلاَ آيَةٌ في كِتَابِ اللهِ ما حَدَّثتُكم به» (٣) [٨٣]، يعني: لَوْلاَ أَنَّ تَصْدِيقَهُ في كِتَابِ اللهِ تَبَارَكَ وتعَالَى ما حَدَّثتُكم به، ثُمَّ حدَّثهُم.

وتأوَّلَ مَالِكٌ في ذلك قولَ اللهِ تباركَ وتعَالى: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوْةَ طَرَقِي ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلْيَّلِ ۚ ﴾ [مود: ١١٤] يعني: ﴿طرفي النهار﴾ صَّلاَةً الصُّبْحِ والظُّهرِ والعَصْرِ، ﴿ وَزُلَفَا مِّنَ ٱلْيَلِ ﴾ المَغْرِبَ والعِشَاءَ ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّعَاتِ ﴾.

وروى ابنُ بُكَيْرٍ: (لَوْلاَ آيَةٌ في كِتَابِ اللهِ عزَّ وَجَلَّ ما حَدَّثْتُكُم به) (٤)، يعني قولَهُ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكُتُمُونَ مَا آنَزُلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَاتِ وَٱلْمُدَىٰ ﴾ إلى آخرِ الآيةِ [البقرة: ١٥٩]، يُرِيدُ عُثْمَانُ بهذا الوَعْدُ أَنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أَخَذَ على العُلَماءِ ٱلاَّ يَكْتُمُونَ العِلْمَ ما حدَّثْتُكُم بهذا، لِئَلاَ يَتَّكِلُوا عليهِ، ويَدَعُوا الأَعْمَالَ.

⁽١) رواه البخاري (٢٢)، ومسلم (١٨٤) وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري.

⁽٢) يعنى حديث مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة (٨٢).

⁽٣) في الموطأ (٨٣): (والله لأحدثنكم حديثا، لولا أنه في كتاب الله ما حدّثتكموه)،

⁽٤) موطأ مالك برواية يحيى بن بكير (الورقة ٨ أ)، ولفظه: : (تالله لأحدثنكم حديثا، لولا آية في كتاب الله ما حدثتكموه).

أخبرنا أبو بَكْرِ بنُ أحمدَ بنِ خَالِدٍ (١)، عَنْ أبيه (٢)، عَنِ الدَّبَرِيِّ (٣)، عَنْ عبدِ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ حُمْرَانَ، قالَ: (رَأَيْتُ عُثْمَانَ يَتَوضَّأَ، فَأَفْرَغَ على يَدَيْهِ فَغَسَلَها، ثُمَّ مَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثاً، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ اليُمْنَى ثَلاَثاً، ثُمَّ اليُسْرَى ثَلاَثاً، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَهُ اليُمْنَى ثَلاَثاً، ثُمَّ اليُسْرَى ثَلاَثاً، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَهُ اليُمْنَى ثَلاَثاً، ثُمَّ اليُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّا نحوَ وُضُوئِي هذا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتْينِ لا يُحَدِّثُ فيها نَفْسَهُ غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبه (٤).

قال أبو المُطَرِّفِ: وهذا الحَدِيثُ أَعَمُّ ما جاءَ في الوُضُوءِ، وقد روى ابنُ عَبَّاسٍ: (أَنَّ النبيَّ عَلِيُّ تَوضَّأ مَرَّة مرَّة) (٥)، وفي حديثِ ابنِ زَيْدٍ: (أَنَّهُ توضَّأ مَرَّتينِ مَرَّتَيْنِ (١)، وهذا كُلُّه على سَبِيلِ السَّعَةِ.

وقالَ مَالِكٌ : لا أُحِبُّ للمُتوضِّىء أَنْ يَقْصُرَ مِنَ اثْنَيْنِ إِذَا عَمَّتا.

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: حَدِيثُ الصُّنَابِحِيِّ مُفَسَّرٌ في المُوطَّأ [١٨].

قِيلَ لأَبِي عُمَرَ: أَيُّ شَيءٍ يذْهِبُ الوُضُوءُ الكَبَائِرَ أَمِ الصَّغَائِرَ؟ قالَ: لا تُذْهَبُ الكِبَائِرُ إلاَّ التَّوْبَةُ، والاعْتِقَادُ ألاَّ يَعُودَ.

⁽۱) هو محمد بن أحمد بن خالد بن الجبَّاب القُرْطبي الفقيه، توفي سنة (٣٦٣)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢ / ٩٩٢.

⁽٢) هو أحمد بن خالد بن الجبَّاب القُرْطُبي، الفقيه الزاهد محدث الأندلس، توفي سنة (٢) هو أحمد بن خالد بن الجبّاب القُرْطُبي، الفقيه الزاهد محدث الأندلس، توفي سنة

⁽٣) الدَّبَري ـ بفتح الدال والباء ـ هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عباد الصنعاني، راوية عبد الرزاق بن همام، كان محدثا ثقة، توفي سنة (٢٨٥)، السير ٢١٦/١٣.

⁽٤) رواه عبد الرزاق في المصنف ١ /٤٤، عن معمر بن راشد به. ورواه البخاري (٦٠)، ومسلم (٢٢٧)، بإسنادهما الى الزهري به.

 ⁽٥) رواه البخاري (١٥٧)، وأبو داود (١٣٨)، والترمذي (٤٢)، والنسائي ١ / ٦٢، وابن ماجه (٤١١).

⁽٦) حديث عبد الله بن زيد رواه البخاري (١٩٧)، وابن حبان (١٠٩٦).

وقالَ لنا مِثْلُهُ ابنُ أبي زَيْدٍ (١).

وسُئِلَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَنْ هذا، فقالَ: يَفْعَلُ اللهُ ما يَشَاءُ.

* وقولُه في آخِرِ الحَدِيثِ: «ثُمَّ كَانَ مَشْيُهُ إلى المَسْجِدِ وصَلاَتهُ نَافِلَةً» [١٥٥]
 يعني: يَتَنَفَّلَ ذَلِكَ إلى أَجْرِ الوُضُوءِ الذي تقدَّمَ له.

* حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «إذا تَوضَّأُ العَبْدُ المُسْلِمُ أَو المُؤْمِنُ» [٥٨] فيه مِن الفِقْهِ: تَحَرِّي المُحَدِّثُ لَفْظَ النبيِّ ﷺ، فَيَنْقُلَهُ كَمَا يَسْمَعُه منه، ولا يَنْقُلْهُ على المَعْنَى.

وقالَ بعضُ العُلَماءِ: المُسْلِمُ والمُؤْمِنُ شَيءٌ وَاحِدٌ، قالَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُشْلِمِينَ ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُشْلِمِينَ ﴾ [الذاريات: ٣٦٣٥] وَهُم أَهْلُ بَيْتِ لُوطٍ، فَذَكَرَهُم اللهُ باسمِ الإيمانِ والإسْلاَمِ.

ومِنَ العُلَمَاءِ مَنْ قالَ: الإسلامُ هُو التَّوْحِيدُ، والإيمانُ إِقَامَةُ الفَرَائِضِ وإصَابةُ السُّنَّةِ.

قَالَ أَبُو المُطَرَّفِ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْإِثْيَانِ إلى الصَّلاَةِ جَرْياً، وذلكَ أَنَّ الاَّتِي إليها في صَلاَةٍ كَانَ يَعْمَدُ إليها، لِقَوْلهِ ﷺ: «الأعمالُ بالنِّياتِ، ولِكُلِّ الْمَرِىءِ ما نَوَى»(٢) فَوَاجَبٌ أَنْ تُؤْتَى الصَّلاَةُ بالسَّكِينةِ وَالوَقَارِ.

* قَوْلُ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ: «فَرَأْبِتُ المَاءَ يَنْبَعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ ١٨٦١ قَالَ أبو مُحَمَّدٍ: عُرِضَتْ هذِه القِصَّةُ للنبيِّ عَلِيْهُ بالمَدِينةِ في نَاجِيةِ الزَّوْرَاءِ (٣٠)، ولم

⁽۱) يعني أبا محمد عبد الله بن عبد الرحمن القيرواني، الإمام العلامة الفقيه، صاحب الكتب المشهورة، ومنها النوادر والزيادات، توفي سنة (٣٨٦)، ينظر: السير ١٧ / ١٠.

⁽٢) رواه البخاري (١)، ومسلم (٣٥٣٠).

⁽٣) الزوراء موضع بالمدينة غربي مسجد النبي على عند سوق المدينة، وهو مايعرف اليوم بالمناخة، ينظر: كتاب الأماكن للحازمي ص ٤٨٨.

يُسْتَبَحِ التَّيَمُّمُ في ذلك المَكَانِ عندَ عَدَمِهِم المَاءَ لأَنَّهُم كَانُوا أَهلَ حَضَرٍ، ولم يَتُوضًا مِنْ بِئْرٍ بُضَاعَةً (١)، وكَانَ لا يَقْرَبُهُ مِنْ أَجْلِ نَجَاسَتِهِ، وهذا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ أَبَاحَ الوُضُوءَ بِمَاءِ بِئْرِ بُضَاعَةً، واحْتَجَّ بأنَّ المَاءَ إذا كَانَ قُلَّتَيْنِ لم يُنْجِسْهُ ماطُرِحَ فيه مِنَ النَّجَاسةِ، وكانَت النَّجَاسَةُ تُطْرَحُ في بِئْرِ بُضَاعَةِ.

ونَبْعُ المَاءِ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِه مِنْ عَلاَمةِ نُبُوَّتِه، وشَاهَدَ هذِه القِصَّةَ جَمَاعةٌ مِنَ الصَّحَابةِ، وقالَ غَيْرُه: إنَّما انْفَرَد أنسٌ بِروَايَتِها لِطُولِ بَقَائِه بعدَ النبيِّ ﷺ، ولِطَلَبِ العُلوِّ في سَنَدِ الحَدِيثِ.

* قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (إِنَّمَا ذلكَ وُضُوءُ النِّسَاءِ) [٨٨] يُرِيدُ أَنَّ الرِّجَالِ يَتَمَسَّحُونَ الأَحْجَارَ عندَ الجَوْلِ، مِنْ أَجْلِ انْتِشَارِ الأَحْجَارَ عندَ الجَوْلِ، مِنْ أَجْلِ انْتِشَارِ البَوْلِ عندَ خُرُوجِه مِنْ فَرْجِها، بِخِلاَفِ ذَكَرِ الرَّجُلِ.

قولهُ عليه السَّلاَمُ: «إذا شَرِبَ الكَلْبُ في إنَاءِ أَحَدِكُم فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ» [٨٩] قَالَ ابنُ أبي زَيْدٍ: غَسْلُ الإِنَاءِ في هذا الحَدِيثِ سَبْعَاً [تَعَبُّدا] (٢)، ولو كَانَ ذَلِكَ لِنَجَاسَتِه لأُزِيلَتْ بِغَيْرِ تَحْدِيدٍ.

قَالَ مَالِكُ: وقد أَبَاحَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ أَكْلَ صَيْدِه، فَكَيْفَ يُكْرَهُ لُعَابُهُ، وإنَّمَا يُغْسَلُ الإنَاءُ في المَاءِ وَحْدَهُ بعدَ أَنْ يُهْرَقَ ذَلِكَ المَاءُ لِخَفَّةِ مَؤُنتِه، وللحَدِيثِ الذي جاءَ فيهِ، ولا يُغْسَلُ لِطَعَامُ ولا لِشَرَابٍ وَلَغَ فيهِ، ويُؤكّلُ ذلكَ الطَّعَامُ، ويُشْرَبُ ذَلِكَ الشَّرَابُ الذي يَلغُ فيهِ الكَلْبُ.

وقالَ ابنُ حَبِيبٍ (٣): يُؤْكَلُ ذَلِكَ الطَّعَامُ ويُشْرَبُ ذَلِكَ الشَّرَابُ، ثُمَّ يُغْسَلُ بعدَ ذَلِكَ الإِنَاءِ.

⁽١) بُضاعة _ بضم الأول وقد يكسر _ وهي بئر كان معروفا الى عهد قريب بالقرب من سقيفة بني ساعدة في المدينة، وقد دخل في التوسعة الجديدة للمسجد النبوي، ينظر: المعالم الأثيرة ص ٤٩.

⁽٢) في الأصل: بعيد، وهو خطأ.

⁽٣) هو عبد الملك بن حبيب السُّلمي الأندلسي الإمام المحدث الفقيه، صاحب المصنفات،=

وقالَ بعضُ شُيوخِنا: لمَّا قَدِمَ المُهَاجِرُونَ المَدِينةَ كانتْ كِلاَبُ الأَنْصَارِ تُوْذِيهم، فَشَكُوا ذَلِكَ إلى النبيِّ عَلَيْ فَنَهَى عَن اقْتِنَاءِ الكِلاَبِ، ثُمَّ شَدَّد في ذَلِكَ، فقالَ: «إذا شَرِبَ الكَلْبُ في إنَاءِ أَحَدِكُم فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ».

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: ورَوَى سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُور، عَنْ سَالِمِ بنِ أبي الجَعْدِ، عَنْ شَالِمِ بنِ أبي الجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «اسْتَقِيمُوا ولَنْ تُحْصُوا»، وذَكَرَ الحَدِيثَ وأَسْنَدَهُ (١٠)، وهذا الحَدِيثُ في المُوطَّأ بَلاَغٌ [٩٠].

قالَ عِيسَى: يقُولُ اجْتَهِدُوا في العَمَلِ ولَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَسْتَقِيمُوا في كُلِّ مَا أُمِرْتُم أَنْ تَسْتَقِيمُوا فيه، ولنْ يَنْجُو مِنَ الخَطَايَا ولا يَصْبِرَ على الوُضُوءِ في شِدَّةِ البَّعْلِ الشُّعْلِ إلاَّ مُؤْمِنٌ.

* وإنَّمَا نَهَى جَابِرٌ عَنِ المَسْحِ على العَمَامَةِ[٩٣] لأَنَّ اللهُ تَبَارِكَ وتَعَالَى أَمَرَ بِمَسْحِ الرَّأْسِ في الوُضُوءِ، وما رَوَى في ذَلِكَ الأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ مَسَحَ على عِمَامَتِه» فَحَدِيثٌ مُضْطَرِبٌ (٢)، وتَرْكُ الصَّحَابةِ له يَدُلُّ على ضَعْفِه (٣)، والثَّابِتُ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ شَعْرَ رَأْسِه كُلِّه في الوُضُوءِ.

قال عِيسى: كَانَ ابنُ عُمَرَ يَقْبِضُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ كُلِّها ويَمُدُّ أُصْبُعَيْه اللَّتَيْنِ تَلِيَانِ

ومنها الواضحة، توفي سنة (٢٣٨)، ينظر: السير ١٢ / ١٠٢، ومقدمة كتابه (تفسير غريب الموطأ) لمحققه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، و(دراسات في مصادر الفقه المالكي) للدكتور ميكلوش موراني.

⁽١) رواه ابن ماجه (٢٧٧)، بإسناده إلى سفيان الثوري به.

⁽۲) هذا الحديث رواه البخاري (۲۰۵) من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه به، فهو إذن ليس بمضطرب كما زعم المصنف رحمه الله تعالى، وينظر: فتح الباري ١ /٣٠٨.

⁽٣) ذكر ابن المنذر في الأوسط ٤٦٨/١ بأن بعض الأئمة كالأوزاعي وأحمد وإسحاق وغيرهم احتجوا بأن بعض الصحابة كان يمسح على العمامة ومنهم أبو بكر وعمر، قال: ولو لم يثبت الحديث عن النبي على فيه لوجب القول به، لقول النبي على: (اقتدوا باللذين من بعدى أبو بكر وعمر)... إلخ.

الإِبْهَامِينَ، أُصْبُعا مِنْ كُلِّ يَدٍ، ثُمَّ يَغْمِسَها في المَاءِ ويَمْسَحُ بِهِما أُذُنيَّهِ دَاخِلِهما وخَارجهما(١).

قالَ مَالِكُ : الأُذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ، ويُسْتَأْنَفُ لَهُما المَاءُ، يعنِي أَنَّهُما مَمَسْوُحتَانِ في الوُضُوءِ غيرُ مَغْسُولَتَيْنِ، ولا يُمْسَحَانِ بالمَاءِ الذي مُسِحَ بهِ الرَّأْسُ، ومَسْحُهُما سُنَّةٌ، ومَسَحُهُما رَسُولُ اللهِ ﷺ في وُضُوئهِ مِنْ غير حَدِيثِ مَالِكِ.

قالَ أبو مُحَمَّدِ: إنَّما أَدْخَلَ مَالِكٌ في المُوطَّا عَنْ صَفِيَّةَ: (أَنَّها كَانَتْ تَنْزِعُ خِمَارَهَا وتَمْسَحُ رَأْسَها كُلِّهُ)[٩٥] يَرُدُّ به قَوْلَ مَنْ نَسَبَ إلى ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ بَعْضَ رَأْسِهُ في الوُضُوءِ، وكانتْ صَفِيَّةُ أَشَدَّ النَّاسِ اقْتِدَاءً بابنِ عُمَرَ، فلو رَأَتْهُ يَمْسَحُ بَعْضَ رَأْسِه في وُضُوئهِ مَا [نزَعَتْ](٢) خِمَارَها عندَ مَسْح رَأْسِها.

وقَوْلُه في الحَدِيثِ: (ونَافِعٌ يَوْمَئِذٍ صَغِيرٌ) [٩٥] يعنِي: أَنَّهُ كَانَ حِينَئِذٍ مِمَّنْ
 يَجُوزُ لَهُ النَّظُرُ إلى شَعْر صَفِيَّةَ لِصِغَر سِنَّه.

وفي هذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْه: إِبَاحَةُ أَخْذِ العِلْمِ عَمَّن رآهُ في صِغَرِه إذا حَدَّث به في كِبَرِه.

قَالَ ابنُ القَاسِم: مَنْ مَسَحَ بَعْضَ رَأْسِه في وُضُوئِه وصَلَّى أَعَادَ وُضُوئَهُ وصَلَّى إِغَيْرِ وُضُوءٍ كَامِلٍ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: روَى ابنُ مَسْلَمةً (٣): (مَنْ مَسَحَ ثُلُثَ رَأْسِه في وُضُوئِه وصَلَّى أَنَّ صَلاَتهُ تَامَّةً) (٤)، وأنكرَ هذه الرِّوايةَ شُيُوخُنا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ومَن احْتَجَّ في إجَازَةِ هذا بأنَّ البَاءَ قد دَخَلتْ في قولهِ:

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ١ / ١٨.

⁽٢) جاء في الأصل: (تمونت نزع) ولم أجد لها معنى، وما وضعته هو الموافق للسياق.

⁽٣) هو محمد بن مسلمة بن محمد، أبو هشام المخزومي المدني نزيل دمشق، الإمام الفقيه الثقة، توفي سنة (٢١٠)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣ ١٢٠٠.

⁽٤) نقل هذه الرواية ابن أبي زيد القيرواني في النوادر والزيادات ١ ٤٠، والحطاب في مواهب الجليل ١ / ٢٥٥.

﴿ بِرُءُ وسِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] للتَبْعِيضِ يَلْزَمُه أَنْ يُتَمِّمَ بعضَ وَجْهِه إِذَا تَيَمَّمَ، لأَنَّ اللهَ نَبَارَكَ وتَعَالَى قَالَ: ﴿ وَٱمۡسَحُوا بِرُءُ وسِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] ولِيَجْتَزِيءُ بالطَّوَافِ بِبَعْضِ
البَيْتِ دُونَ بَعْضٍ، لِقَولهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] وهذا لا يَقُولُه أَحَدٌ. * قالَ أبو المُطَرِّفِ: وفي حَدِيثِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ [٩٩] مِنَ الفِقْهِ: التَّأَهُبُ
للسَّفَرِ بِلِبْسٍ غيرِ لِبْسَةِ الحَضرِ، والمَسْحُ على الخُفَّيْنِ في السَّفَرِ إذا لَبِسَهُما المُتَوضِّىءُ على طَهَارَةٍ (١٠) .
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••
••••••

⁽۱) سقطت أبواب من الأصل، وفيها (۲۶) بابا من أبواب الطهارة، و(۳) أبواب من أبواب الصلاة، ما بين صفحات الموطأ ٤٨، إلى الصفحة ١٠٢ من الجزء الأول.

[بابُ افْتِتَاحِ الصَّلاَةِ]

* [مَالِكُ، عَنِ ابنِ شِهَاب، عَنْ أَبِي سَلَمةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْف، أَنَّ أَبا هُرَيْرَةَ كَانَ يُصَلِّي فَيُكَبِّرُ كُلُّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فإذا انْصَرفَ قالَ: واللهِ إنِّي هُرَيْرَةَ كَانَ يُصَلِّي فَيُكَبِّرُ كُلُّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فإذا انْصَرفَ قالَ: واللهِ إنِّي لأَشْبَهُكُم] (١) صَلاةً برَسُولِ اللهِ عَلَيْ آمِنَا قالَ أبو المُطَرِّفِ: أَدْخَلَهُ مَالِكُ على أَنَّ النَّهْبَهُكُم] (١) صَلاةً برَسُولِ اللهِ عَلَيْ آمِنَا قالَ أبو المُطَرِّفِ: أَدْخَلَهُ مَالِكُ على أَنَّ النَّدَيْنِ تُرْفَعَانِ [في] (٢٤ تَكْبِيرَةِ الإحْرَامِ، خَاصَّةً أَنَّ المُصَلِّي يُتُرُكُ التَّكْبِيرَ عندَ رَفْعِ رَأْسِه مِنْ بَيْنِ وَرَفَعَ، بِخِلاَفِ قَوْلِ مَنْ قَالَ أَنَّ المُصَلِّي يَتُرُكُ التَّكْبِيرَ عندَ رَفْعِ رَأْسِه مِنْ بَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ فَيُكَبِّرُ في صَلاَةٍ ذاتِ أَرْبَعِ ثَمَانِ عَشَرةَ تَكْبِيرَةً.

قال أبو المُطَرِّفِ: ولهذا كانَ أبو هُرَيْرةَ يَقُولُ إذا كَبَّر في صَلاَتهِ كُلَّما خَفَضَ ورَفَعَ: (واللهِ إِنِّي لأَشْبَهُكُم صَلاَةً برَسُولِ اللهِ ﷺ).

* قولُ مَالِكٍ فِيمَنْ لَم يُكَبِّرْ لِلافْتِتَاحِ، ولا للرِّكُوعِ في الرَّكْعةِ الأولَى وكَبَّر في الثَّانِيَةِ أَنَّه يَبْتَدِىءُ صَلاَتَهُ.

[٢٥٢] قالِ أبو مُحَمَّدٍ: روَى عنه عليُّ بنُ زِيَادٍ (١٤) أنَّهُ إنْ كَبَّرَ في الرَّكْعَةِ الثَّانِيةِ

⁽١) مابين المعقوفات سقط من الأصل لضياع الأوراق السابقة، وقد استدركتها من الموطأ.

⁽٢) مابين المعقوفتين سقطت من الأصل، وإثباته يتناسب مع السياق.

⁽٣) رواه البخاري (٧٨٨)، وابن حبان (١٧٦٥).

⁽٤) هو أبو الحسن التونسي الفقيه المفتي، سمع من مالك موطئه، وهو أول من أدخله الى إفريقية، توفى سنة (١٨٣)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٨٥٠.

تَكْبِيرَةً يَنْوِي بِهِا الافْتِتَاحَ أَنَّ صَلاَتَهُ مُجْزِيةٌ عنهُ إذا أعادَ رَكْعَةً بعدَ سَلاَمِ الإمامِ، فإن لم يَنْو بِتَكْبِيرِهِ تَكْبِيرِهِ تَكْبِيرِهِ تَكْبِيرِهِ تَكْبِيرِهِ تَكْبِيرِهِ تَكْبِيرِهِ تَكْبِيرِهَ يَنْوِي بها الافْتِتَاحَ تَمَادَى معَ الإمامِ وأَعَادَ الصَّلاةَ، وذَلِكَ أَنَّ الصَّلاةَ لا تُجْزَىءُ في قَوْلِ رَبِيعَةَ (١)، مِنْ أَجْلِ تَرْكِه تَكْبِيرَةَ الافْتِتَاحِ.

وقالَ ابنُ المُسَيِّبِ والزُّهْرِيُّ: تُجْزِىءُ تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ للمَاْمُومِ عَنْ تَكْبِيرَةِ الاَفْتِتَاحِ إذ أَشْبَهَها (٢٠).

فلهذَا أَمَر مَالِكٌ مَنْ نَسِيَ تَكْبِيرَةَ الافْتِتَاحِ وَرَاءَ الإِمَامِ وكَبَّرَ للرُّكُوعِ ولم يَنْوِ بِها الإحْرَامَ أَنْ يَتَمَادَى مَعَ الإِمامِ، ثُمَّ يُعِيدُ الصَّلاَةَ، لِكَي يَخْرُجَ مِنَ الاخْتِلاَفِ.

قالَ مَالِكُ : وإذا نَسِي الإمامُ تَكْبِيرَةَ الإحْرَامِ أَعَادَ وأَعَادَ مَنْ خَلْفَهُ وإنْ كَانُوا أَحْرَمُوا، لأَنَّهم حَطُّوا مُكَبِّرينَ قبلَ إِمَامِهِم، ولو صَلَّى بِهم غيرَ مُتَوضِّى عِ نَاسِياً لِذَلِكَ أعادَ هُو ولم يُعِيدُوا هم (٣).

قالَ أبو المُطَرِّفِ: إنَّما افترقَ حُكْمُ هَاتينِ المَسْأَلَتْيْنِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ تَكْلِيفَ عِلْمِ حَالَةِ الإمامِ هَل هُو على طَهَارةٍ أم لا غيرُ مُتَمَكِّنَةٍ للمَأْمُومِينَ، وتَكْبِيرةُ الإحْرَامِ ليستْ تَخْفَى عليهِم، فإذا كَبَّرُوا قبلَ أَنْ يَسْمَعُوا تَكْبِيرَهُ فقدْ أَفْسَدُوا صَلاَتَهُم، لأنَّهم ائْتَمُّوا فيها بمنْ لا صَلاَةَ لَهُ.

* قَالَ أَبُوالمُطَرِّفِ: قَرَأُ النبيُّ ﷺ بِالطُّورِ في المَغْرِب، وقَرَأُ فِيها مَرَّةً أُخْرَى بِالمُرْسَلاَتِ، وقَرَأُ فِيها أَبُو بَكْرٍ بِقِصَارِ المُفَصَّلِ، وقَرَأَ في الصَّبْحِ بِالبَقَرَةِ في الرَّكْعَتَيْنِ، وكَانَ ابنُ عُمَرَ يَقْرَأُ بِالسُّورَتَيْنِ والثَّلاَثِ في الرَّكْعَةِ الوَاحِدَةِ [٢٦٠-٢٦٠]

⁽١) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن، المعروف بربيعة الرَّأي، الإمام الفقيه الثقة المتقن، توفي سنة (١٣٦)، وحديثه عند الستة.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ١ / ٢٣٨، و٢٤٢.

⁽٣) ينظر: المدونة ١ / ٦٤، وفيه قول مالك المتقدم المتضمن أيضا النقل عن سعيد بن المسيب وربيعة، ثم قال: (فأنا أحب في قول سعيد أن يمضي، لأني أرجو أن يجزىء عنه، وأحب له في قول ربيعة أن يعيد احتياطا، وهذا في الذي مع الإمام) أ.هـ وهذا المسألة اختلف فيها أهل العلم، ينظر: الأوسط ٣ / ٧٩، والتمهيد ٧ / ٥٧، والاستذكار ٢ / ٧٠.

وهذا كُلُّه على سَبيلِ السَّعَةِ، والذي مَضَى بهِ العَمَلُ وأَخَذَ به مَالِكٌ ألاَّ يَزِيدَ المُصَلِّي على أُمِّ القُّرْآنِ وسُورَةٍ في الأُوّليِتينِ، وعلى أُمِّ القُرْآنِ في الأُخْرَتَيْنِ، ومَنْ فَعَلَ كَفِعْلِ أَبِي بَكْرٍ وابنِ عُمَرَ لمْ تَفْسُدْ بِذَلِكَ صَلاَتُهُ.

قالَ أبو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا قَرأَ أَبو بَكْرِ في الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ: ﴿ رَبَّنَا لَا تُرَغَّ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيِّتَنَا . . . ﴾ [آل عمران: ٨] الآيةَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَامَ مَقَامَ النبيِّ ﷺ الذي كَانَ يَأْتِيه الوَحِيُّ مِنَ الله تَبَارِكَ وتَعَالَى في كُلِّ ما عُرِضَ لَهُ،

فسألَ أبو بَكْرٍ رَبَّهُ أَن لا يُزِغْ قَلْبَهُ عَنِ الإسْلاَمِ بعدَ إِذْ هَدَاهُ إِلَيه اللهُ، وأَنْ يُعِينَهُ على ما وَلاَّهُ إِيَّاهُ، ولم يَرَهُ مَالِكُ للنَّاسِ أَنْ يَلْتَزِمُوا هذَا في صَلاَةِ المَغْرِبِ فَيَجْعَلُونَهُ مِنْ حُدُودِ الصَّلاَةِ، إِذ لم يَفْعَلْهُ النبيُّ ﷺ (١).

قالَ أبوالمُطَرِّفِ: وروَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ بأنَّ عُمَرَ (٢) صلَّى المَغْرِبَ فلمْ يَقْرأْ فيها، فَذُكِرَ ذَلِكَ له، قالَ: فَكَيْفَ كَانَ الرُّكُوعُ والسُّجُودُ؟ قِيلَ حَسَنٌ، فقالَ: لا بَأْسَ (٣).

قَالَ مَالِكٌ: وَلِيسَ على هذا العَمَلُ، لأنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: (كُلُّ صَلاَةٍ لم يُقْرأُ

⁽١) وقال ابن عبد البر في الاستذكار ٢ / ٨٦: إنما هو ضرب من القنوت والدعاء، لما كان فيه من أمر أهل الردة.

 ⁽۲) جاء في الأصل: (ابن عمر) وهذا خطأ فيما أرى، والصواب (عمر) كما سيأتي في نهاية الأثر.

⁽٣) لم أجده في موطأ ابن بكير في باب القراءة في المغرب (الورقة ١١٤) ولعله جاء في موضع آخر قد خفي علي، أو سقط من النسخة التي بين يديّ، وهي المصورة من مكتبة أحمد الثالث باستنبول. ورواه البيهقي في السنن ٢ /٣٤٧، و٣٨١، بإسناده الى ابن بكير عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن عمر بن الخطاب كان يصلي. . . إلخ، ورواه عبد الرزاق ٢ / ١٢٢، وابن أبي شيبة ١/٣٩٦، بإسنادهما الى التيمي به، وقال ابن عبد البر في التمهيد ٢٠ / ١٩٣١ هذا حديث منكر منقطع الإسناد. . . . وقد روي عن عمر من وجوه متصلة أنه أعاد تلك الصلاة . . . إلخ .

فيها بأُمِّ القُرْآنِ فَهِي خِدَاجٌ)(١)، وقد رُوِي عَنْ عُمَرَ أَنَّه أَعَادَ تِلْكَ الصَّلاَةَ.

* قالَ أحمدُ بنُ خَالِدٍ: إنَّما قَرأَ النبيُّ ﷺ في العِشَاءِ بالتِّينِ والزَّيْتُونِ[٢٦١] مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ مُسَافِراً، وحَالةُ السَّفَرِ حَالةُ شُغْلٍ، فَلِذَلِكَ خَفَّفَ القِرَاءَةَ، ولِيُوسِّعَ بذلكَ على النَّاسِ.

قالَ أحمدُ بنُ خَالِدٍ: اخْتَلَفَ الرُّوَاةُ في لُبْسِ القَسِيِّ، فقِيلَ فيه: عَن إبْرَاهِيمَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حُنَيْنٍ، عَنْ عليٍّ عَنِ النبيِّ ﷺ.

وقالَ ابنُ بُكَيْرٍ ويَحْيَى بنُ يَحْيَى: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ
 حُنَيْنِ، عَنْ أَبيه، عَنْ عليِّ [٢٦٢٤].

ورَوَاهُ القَطَّانُ (٣) عَن ابنِ عَجْلاَنَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حُنَيْنٍ، عَنِ ابنِ عبّاسٍ، عَنْ عليٍّ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ القَسِيِّ، وعَنْ تَخَتَّمِ الذَّهَبِ، وعَنْ قَجَتَّمِ الذَّهَبِ، وعَنْ قِرَاءَةِ القُرْآنِ في الرُّكُوعِ»، فَزَادَ ابنُ عَجْلاَنَ في سَندِ هذا الحَدِيثِ ابنَ عبّاسٍ.

وقالَ أبو مُحَمَّدٍ: هذا حَدِيثٌ مُضْطَرِبُ السَّنَدِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: القَسِيُّ ثِيَابٌ مِنْ حَرِيرٍ، تُعْمَلُ بِقَرْيَةٍ مِنْ قُرَى مِصْرَ يُقَالُ لها قَسِيّ، فَنُسِبتْ تلكَ الثِّيَابُ إليها، فَكَرِهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِذُكُورِ أُمَّتِه لِبَاسَها، كَما كَرِه لَهُم التَّخَتُّمَ بالذَّهَبِ، وقد ثبتَ عنه أنَّه قالَ في الحَرِيرِ والذَّهَبِ: «هُمَا مُحَرَّمانِ على ذُكُورِ أُمِّتِي، حِلُّ لانَاثِها» (٤)، يعني في اللِّبَاسِ، فَمَنْ صلَّى مِنْهُم مِنْهُم بَوْبِ حَرِيرٍ، أو خَاتَم ذَهَبِ أعادَ صَلاَتَهُ في الوُقْتِ.

قَال أَبُوالمُطَرِّفِ: ۖ نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ قِرَاءَةِ القُرْآنِ في الرُّكُوعِ، وأَبَاحَ فيهِ التَّسْبِيحَ والتَّعْظِيمَ للهِ عزَّ وَجَلَّ، ولَيْسَ في طُولِ الرُّكُوعِ والسُّجُودِ حَدُّ، وأَقَلُّ ذَلِكَ

⁽١) سيأتي ذكره بعد قليل.

⁽٢) موطأ يحيى بن بكير الورقة (١٤).

⁽٣) هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان، الإمام الناقد المشهور.

 ⁽٤) رواه أبو داود (٤٠٥٧)، والنسائي ٨/١٦٠، وابن ماجه (٣٥٩٥)، من حديث علي
 رضى الله عنه.

أَنْ يَسْتَوِي ظَهْرُ الرَّاكِعِ إِذَا وَضَعَ يَدَيْهِ على رُكْبَتَيْه، وأَنْ يَضَعَ جَبْهَتَهُ وأَنْفَهُ على الأَرْضِ في سُجُودِه، وَيُسَبِّحَ اللهَ ويُعَظِّمَهُ.

* وقولُه ﷺ في حَدِيثِ البَيَاضِيِّ: "ولا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ على بَعْضِ بالقُرْآنِ" [٢٦٤] فيه مِنَ الفِقْه: تَرْكُ المُؤْمِنِ لأَحِيه المُؤْمِنِ يَرْفَعُ صَوْتَهُ في صَلاَتِه، لِتَلاَّ يَخْلِطَ عليه قِرَاءَتَهُ وصَلاَتَهُ بِرَفْعِ صَوْتِه، فإذا مُنِعَ مِنْ هذِه الحَالَةِ التي يَتَقرَّبُ بها إلى اللهِ عزَّ وَجَلَّ بِقِرَاءةِ القُرْآنِ أليسَ هُو أَشَدُ منها في غير ذَلِكَ مِمَّا يُؤْذِي به أَخَاهُ المُسْلِمَ كَاخْذِ عِرْضِه، واقْتِطَاع مَالِه!.

ولم يَذْكُرْ مَالِكٌ اسْمَ البَيَاضِيِّ الذي رَوى هذا الحَدِيثَ، وقِيل اسْمُه عبدُ اللهِ بنُ غَنَّام البَيَاضِيُّ، وبَنُو بَيَاضَةَ فَخِذٌ مِنَ الأَنْصَار (١).

* قولُ أَنَسٍ: (قُمْتُ ورَاءَ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ فَكُلُّهُم كَانَ لا يَقَرْأُ ﴿ بِسَمِ اللّهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ إذا افْتَتَحُوا الصّلاَة المراه عنه وهذا مَوْقُوفٌ في المُوطَّا لَيْسَ فيه ذِكْرُ النبيِّ عَلَيْهُ، ورَوَاهُ ابنُ عُييْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ قَتَادة، عن أنسٍ: (أَنَّ النبيَّ عَلَيْهُ وأَبا بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ القِرَاءة بِ ﴿ الْحَكْمُدُ لِلّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾، فَذَكَرهُ ابنُ عُييْنَة مُسْنَداً (٢).

وهذا أَصْلٌ في أَنَّ ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ ﴾ ليستْ مِنْ أُمِّ القُرْآنِ كَما قالَ بَعْضُهُم، ويَرُدُّ أيضاً هذا الحَدِيثُ قَوْلَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ مَنْ لَم يَقْرَأُ في صَلاَتِه ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ ﴾ مَعَ أُمِّ القُرْآنِ فَقَدْ بَطُلَتْ صَلاَتُهُ، ويَلْزَمُ مَنْ قالَ بهذَا أَنْ يُبْطِلَ صَلاَتُهُ ، ويَلْزَمُ مَنْ قالَ بهذَا أَنْ يُبْطِلَ صَلاَةَ هَوُلاءِ الأَبْعَةِ الذينَ كَانُوا لا يَقْرَؤُونَ ﴿ بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ إذا افْتَتَحُوا الصَّلاة، وقد روى أبو بَكْرِ بنُ أبي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ [ابن] (٣) عبدِ اللهِ بنِ الصَّلاة، وقد روى أبو بَكْرِ بنُ أبي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ [ابن]

⁽١) ينظر: الإصابة ٤ / ٢٠٧.

 ⁽۲) رواه النسائي ۲ / ۱۳۳، وابن ماجه (۸۱۳)، وأحمد ۳/ ۱۱۱، بإسنادهم إلى سفيان بن عيينة به. وله طرق أخرى روى بعضها البخاري وغيره، ينظر: المسند الجامع ۱ / ۲۸۷.

⁽٣) زيادة يتقضيها السياق، وبما جاء في مصادر تخريج الحديث.

مُغَفَّلٍ: (أَنَّ أَبَاهُ سَمِعَهُ يَقُرأُ ﴿ بِسَمِ ٱللّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ في الصَّلاَةِ مَعَ أُمِّ القُرْآنِ، فقالَ لَه: يا بُنيَّ، إِيَّاكَ والحَدَث، فإنِّي صَلَّيتُ مَعَ النبيِّ ﷺ ومَعَ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُمَرَ وعُمَرَ فقل : ﴿ بِسَمِ ٱللّهِ ٱلرَّحْمَنِ وَعُمْرَ اللّهِ الرَّحْمَنِ اللّهِ الرَّحْمَنِ اللّهِ الرَّحْمَنِ اللّهِ الرَّحْمَنِ اللّهِ الرَّحِيمِ ﴾ (١).

قالَ أبو المُطَرِّفِ: رُويَ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ: أَنَّ ﴿ بِسَّمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ آيةٌ مِنَ القُرْآنِ، واخْتُلِفَ عنهُ في ذَلِكَ، فَرَوى حَجَّاجٌ، عَنِ ابنِ جُرَيْج، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْر، عنِ ابنِ عبَّاس: أَنَّ ﴿ بِسَمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ آيةٌ مِنَ القُرْآنِ (٢)، وهذا هُو الصَّحِيح، وذَلِكَ قَوْلُه تبارَكَ وتَعَالَى: ﴿ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَنَ وَإِنَّهُ بِسَمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [النمل: ٣٠] وهَهُنا رَأْسُ الآيةِ.

* قالَ عِيسى: البَلاَطُ الذي كَانَتْ تُسْمَعُ قِرَاءةُ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ عندَ خَاتِمَتِه هُو طَرِيقٌ مُرْصَفٌ، آخِرُه في طَرَفِ السُّوقِ، وأَوَّلُه عندَ مَسْجِدِ النبيِّ ﷺ [٢٦٦].

وعلى الإمَامِ أَنْ يُعْلِنَ بِقِرَاءَتِه في صَلاَةِ الجَهْرِ، وَكَانَ عُمَرُ جَهِيرَ الصَّوْتِ.

* أَخذَ مَالِكٌ بِفِعْلِ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا فَاتَهُ شَيءٌ مِنْ صَلاَةِ الإِمَامِ يَقْضِي مَا فَاتَهُ بِأُمِّ القُرْآنِ وسُورَةٍ ويَجْهَرُ ٢٦٧].

قالَ مَالِكُ: وما أَدْرَكَ الرَّجُلُ مَعَ الإمَامِ مِنْ صَلاَتهِ هُو أَوَّلُ صَلاَتهِ، إلاَّ أَنَّهُ يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنْ صَلاَتهِ بأُمِّ القُرْآنِ وسُورَةٍ، وَالبِنَاءُ بِأُمِّ القُرْآنِ وسُورَةٍ، والبِنَاءُ بأُمِّ القُرْآنِ وسُورَةٍ، والبِنَاءُ بأُمِّ القُرْآنِ وَحُدَها.

وقَوْلُ عبدِ العَزِيزِ بنِ أَبِي سَلَمةَ (٣): ما أَدْرَكَ الرَّجُلُ مَعَ الإمَامِ مِنْ صَلاَةِ الإمَامِ هُو أَوَّلُ صَلاَتهِ، ويُتُّمَها على مَا أَدْرَكَ بأُمِّ القُوْآنِ وَحْدَها.

 ⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ١/ ٤١٠. ورواه الترمذي (٢٤٤)، وابن ماجه (٨١٥)،
 وأحمد ٤/ ٨٥.

 ⁽۲) رواه الطبري في التفسير ۱۶/۵۷ بإسناده إلى حجاج بن محمد به.

⁽٣) هو الماجشون المدني، الإمام الفقيه المحدث الثقة، من أقران مالك في العلم، توفي سنة (١٦٤)، وحديثه في الستة وغيرها.

قالَ أبو مُحَمَّدٍ: مَنْ قالَ بهَذا القَوْلِ أَسْقَطَ مِنْ صَلاَةِ الجَهْرِ سُنَّتَيْنِ: إحْدَاهُما السُّورَةُ التي معَ أُمِّ القُرْآنِ، والجَهْرُ في صَلاَةِ اللَّيْلِ.

* قال عِيسى: كَانَ نَافِعُ بنُ جُبَيْرٍ يَغْمِزُ [يزيدَ](١) بنَ رُوَمانَ بِيَدِه لِكَي يَفْتَحَ عليهِ، إذ كانَ يَتَوقَّفُ في قِرَاءتِه وَهُو يُصَلِّي [٢٦٨].

قالَ عيسى: ولا يَفْتَحُ على الإمَامِ إلاَّ حينَ يَقِفُ، وقد قَرأَ ابنُ عُمَرَ في صَلاَةِ المَغْرِبِ بأُمِّ القُرْآنِ ثُمَّ سَكَتَ، فَفَتَحَ عليه نَافِعٌ، وقال: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَا لَمَا﴾ [الزلزلة: ١] فَقَرأَهَا ابنُ عُمَرَ ثُمَّ رَكَعَ (٢).

* قالَ أبوالمُطَرِّفِ: إنَّما قَرأً عُمَرُ^(٣) في صَلاَةِ الصُّبْحِ بِسُورَةِ يُوسُفَ وسُورَةِ الحَجِّ [٢٧١] مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّهُم يَصْبِرُونَ على طُولِ القِيَامِ مَعَهُ الحَجِّ [٢٧١] مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّهُم يَصْبِرُونَ على طُولِ القِيَامِ مَعَهُ في الصَّلاَةِ، ثُمَّ إِنَّه حَمَلَ النَّاسَ على سُورَتَيْنِ طَويلَتَيْنِ مِنَ المُفَصَّلِ على سَبِيلِ في الصَّلاَةِ، ثُمَّ إِنَّه حَمَلَ النَّاسَ على سَبِيلِ الرَّفْقِ بِهِم، ولِقَولِ النبيِّ ﷺ: "إذا صلَّى أَحَدُكُمْ بالنَّاسِ فَلْيُخَفِّف، فإنَّ فِيهِم السَّقِيمَ والضَّعيفَ وذَا الحَاجَةِ» (٤).

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: في تَرْكِ مُجَاوَبَةِ أُبِيِّ بنِ كَعْبِ النبيَّ عَلِيْ حينَ نَادَاهُ وَهُو يُصلِّي النبيَّ عَلِيْ حينَ نَادَاهُ وَهُو يُصلِّي [۲۷٥] مِنَ الفِقْهِ: أَلاَّ تُقْطَعُ الصَّلاةَ لاَّحَدِ مِنَ النَّاسِ، قالَ النبيُّ عَلَيْ لأُبَيِّ في هذا الحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ روَايةِ مَالِكِ: «مَامَنَعَكَ أَنْ تُجِيبني، أليسَ قدْ قالَ اللهُ تَبَارَكَ هذا الحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ روَايةِ مَالِكِ: «مَامَنَعَكَ أَنْ تُجِيبني، أليسَ قدْ قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِللَّوسُولِ إِذَا دَعَاكُمُ لِمَا يُحْيِيبُكُمُ الْانفال: ٢٤

⁽۱) جاء في الأصل: زياد، وهو خطأ، ويزيد بن رومان مدني مولى آل الزبير بن العوام، كان ثقة فقيها، توفى سنة (۱۳۰)، وروى حديثه الستة، ينظر: التهذيب ۳۲ / ۱۲۲.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة ٢ /٧٣، بإسناده إلى أشعث عن نافع به بنحوه.

⁽٣) جاء في الأصل: (ابن عمر) والصواب حذف (ابن)، كما جاء في الموطأ، ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١ / ١٨٠ بإسناده إلى ابن وهب عن مالك بإسناده الى عمر، ورواه ابن أبي شيبة ١ / ٣٥٣، بإسناده الى عمر به.

⁽٤) رواه البخاري (٧٠٣)، وأبو داود (٧٩٤)، والنسائي ٢ / ٩٤، ومالك (٤٤٢)، من حديث أبي هريرة.

وقالَ أُبَيٌّ: كُنْتُ أُصَلِّي، فلمْ يُعَنِّفُهُ النبيُّ ﷺ على ذَلِكَ (١٠).

* ومَعْنَى قَوْلهِ: «لأُعَلِمَنَكَ سُورَةً مَا أَنْزَلَ اللهُ في التَّوْرَاةِ، ولا في الإنْجِيلِ، ولا في الفُرْقَانِ مِثْلَها»[٢٧] يعني: مَا أَنْزَلَ اللهُ في القُرْآنِ سُورَةً مُفْتَرَضَةً قِرَاءَتُها في الصَّلاَة غيرَ أُمِّ القُرْآنِ، ولا تَتِمُّ الصَّلاَةُ إلاَّ بِقِراءَتِها فِيها، وَهِي سُورَةٌ قَسَمَها اللهُ بَيْنَهُ وبينَ عَبْدِه كمَا قالَ ﷺ، وتولَّى اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى عَدَّ آيَاتِها، فهذَا مَعْنَى «ما أَنْزَلَ اللهُ في القُرْآنِ مِثْلَها»، والقُرْآنُ كَلاَمُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى، وكلامهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِه، ليسَ بِخَالِقٍ ولا مَخْلُوقٍ.

* وقولُه ﷺ لأَبيِّ بنِ كَعْبِ: «كَيْفَ تَقْرَأُ إِذَا افْتَتَحْتَ الصَّلاَةَ؟ فَقَراً عليهِ ﴿ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾ إلى آخِرِها» [٢٧٥] فَفِي هذا بَيَانٌ لِتَرْكِ التَّوْجِيه في الصَّلاَةِ الذي قالَ فيهِ أَهْلُ الكُوفَةِ، وذَلِكَ أَنَّهُم قَالُوا: يُلْزَمُ المُصَلِّي بعدَ أَنْ يُكَبِّر الصَّلاَةِ الذي قالَ فيهِ أَهْلُ الكُوفَةِ، وذَلِكَ أَنَّهُم قَالُوا: يُلْزَمُ المُصَلِّي بعدَ أَنْ يُكَبِّر للإحْرَامِ أَنْ يَقُولَ: وَجَهتُ وَجْهِي للذِي فَطَرَ السَّمَواتِ والأرضَ حَنِيفاً، إلى للإحْرَامِ أَنْ يَقُولَ: وَجَهتُ وَجْهِي للذِي فَطَرَ السَّمَواتِ والأرضَ حَنِيفاً، إلى قَوْلهِ: وَمَمَاتِي للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، ويَبْتَذِأُ القِرَاءَةَ، ولَيْسَ هَذَا في حَدِيثِ أُبِيًّ، ولا فيهِ قِرَاءةُ ﴿ بِسِمِ ٱللّهِ ٱلرَّحْمَانِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ قَبْلَ أُمِّ القُرْآنِ (٢).

وقِيلَ لأُمِّ القُرْآنِ السَّبْعِ المَثَانِي لأنَّها سَبْعُ آيَاتٍ تُثَنَّى في كُلِّ رَكْعَةٍ مِنَ الصَّلاَةِ. وذَكَرَ ابنُ سَلاَمٍ^(٣) مِنْ طَرِيقِ قَبِيصَةَ بنِ ذُؤَيْبٍ أَنَّهُ قالَ: لا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ أُمُّ القُرْآنِ، وليَقُلْ فَاتِحَةَ الكِتَابِ^(٤).

⁽١) رواه الترمذي (٢٨٧٥)، والبيهقي ٢ / ٣٧٥.

⁽۲) هذا ليس رأي أهل الكوفة وإنما هو رأي الشافعية، أما أهل الكوفة ومعهم أحمد وغيره فإنهم قالوا بأن المصلي يقول في دعاء الاستفتاح (سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك وتعالى جَدُّك، ولا إله غيرك)، أما مالك فإنه يرى بأن المصلي لا يقول شيئا من ذلك، وإنما يكبر ويقرأ: ﴿ٱلْحَمَٰدُ لِللهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾، ينظر: الأوسط ٣/ ٨٥، والمدونة ١٩٣/، والمغنى ١/ ٢٨٢.

 ⁽٣) هو يحيى بن سلام البصري نزيل إفريقية، الإمام المفسر الصدوق، توفي سنة (٢٠٠)،
 ينظر: السير ٩/ ٣٩٦.

⁽٤) لم أقف عليه في تفسير ابن أبي زمنين، وهو ملخَّص لتفسير يحيى بن سلام، والأثر ذكره=

وقالَ غَيْرُه: يُقَالَ لَهَا: أُمُّ القُرْآنِ على مَعْنَى أَنَّها أَصْلُ القُرْآنِ، وأَوَّلُ ما يُقْرأُ مِنَ القُرْآنِ.

* قَوْلُ جَابِرِ بنِ عبدِ الله: (مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَقْرَأُ فِيها بِأُمِّ القُرْآنِ فَلَمْ يُصَلِّ، إِلاَّ وَرَاءَ الإمامِ)[٢٧٦] يعني: أنَّ تِلْكَ الرَّكْعَةَ لا تُجْزِيه إذا صلَّى وَحْدَهُ، فَمَنْ صَلَّى خَلْفَ إمَامٍ حَمَلَ عنهُ الإمامُ قِرَاءَتَها إذا لم يَقْرَأُهَا مَعَ الإمام.

قالَ ابنُ أبي زَيْدٍ: اخْتُلِفَ قَوْلُ مَالِكِ فِيمَنْ تَرَكَ قِرَاءَةَ أُمِّ القُرْآنِ في رَكْعَةٍ مِنْ صَلاَتهِ وَهُو يُصَلِّي، فَمَرَّةً قالَ: يُلْغِي مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ تِلْكَ الرَّكْعَةَ التي تَرَكَ القِرَاءَةَ فِيها على حَدِيثِ جَابِرٍ، ثُمَّ يأْتِي بِرَكْعَةٍ ويَسْجُدَ بعدَ السَّلاَمِ، ثُمَّ قالَ: أَرْجُو أَنْ يُجْزِيهِ سُجُودُ السَّهْوِ قَبلَ السَّلاَمِ، ومَا هُو عِنْدِي بالبَيِّنِ، واسْتَحَبَّ ابنُ القاسِمِ أَنْ يُسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلاَم ثُمَّ يُسَلِّمُ ويُعِيدُ الصَّلاَةَ احْتِيَاطاً (۱).

قالَ ابنُ المَوَّازِ (٢): إنَّمَا اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكِ في هَذِه المَسْالَةِ لاخْتِلاَفِ مَنْ قَبْلَهُ فِيمَنْ تَرَكَ القِرَاءَةَ في بَعْضِ صَلاَتهِ، ورُوي عَنْ عُمَرَ وعَليٍّ إجازَةَ صَلاَةِ مَنْ صَلَّى فِيمَنْ تَرَكَ القِرَاءَة في بَعْضِ صَلاَتهِ، ورُوي عَنْ عُمَرَ وعَليٍّ إجازَة صَلاَة مَنْ صَلَّى بِغَيْرِ قِرَاءِة، ولم تَجُزْ صَلاَتُهُ للأَعْجَمِيِّ الذي لا يَقْرَأً، فَلِهَذا أَمَرُهُ مَالِكُ بالسُّجُودِ، وتُجْزِيه صَلاَتهُ، ثُمَّ نَظَر إلى حَدِيثِ جَابِرٍ فَأَمَرَهُ أَنْ يأتِي بِرَكْعَةٍ، إذ لا تُجْزِيه تِلْكَ الرَّكْعَةُ التي لم يَقْرأُ فيها بأُمِّ القُرْآنِ (٣).

⁼ السيوطي في الاتقان ١٤٩/، وقال: هذا حديث لا أصل له في شيء من كتب الحديث، وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة تسميتها.

⁽۱) لم أجد كلام ابن أبي زيد القيرواني في النوادر والزيادات، وأما قول ابن القاسم فقد نقله سحنون في المدونة ١/٢٠١.

⁽٢) هو محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندراني، الإمام الفقيه، صاحب الكتاب المشهور في الفقه، المسمى بالموازية، توفي سنة (٢٦٩)، ويوجد من الموازية قطع مفرقة في المكتبة العتيفة بالقيروان، وقد أدخل الإمام ابن أبي زيد نصوصا كثيرة منه في كتابه القيم (النوادر والزيادات) ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢ / ٩٨١، ودراسات في مصادر الفقه المالكي ص ١٤٩٠.

⁽٣) قال ابن عبد البر في الاستذكار ١١٦٠/: وقد روي عن مالك قول شاذ لا يعرفه أصحابه، وينكره أهل العلم به: أن الصلاة تجزىء بغير قراءة على ماروي عن عمر، =

* حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ صَلَّى صَلاَةً لم يَقْرَأُ فِيها بِأُمِّ القُرْآنِ فَهِي خِدَاجُ غِيرُ تَمَامِ" [٢٧٨] أي هِي نَاقِصَةٌ غيرُ تَامَّةٍ.

قالَ أحمدُ بنُ خَالِد: لَمَّا كَانَ ظَاهِرُ هَذا الحَدِيثِ في الإمَامِ والفَدِّ قالَ أبو هُرَيْرَةَ: أبو هُرَيْرَةَ: (إنِّي أَحْيَاناً أَكُونُ وَرَاءَ الإمَامِ)، فقالَ لَهُ أبو هُرَيْرَةَ: (اقْرَأُ بِها في نَفْسِكَ يَا فَارِسِيُّ)، يعني: تَدَبَّرَها في نَفْسِكَ إذا قَرَأَهَا الإمَامُ، وذَلِكَ أَنْ تَدَبَّرُهُ إِيَّاهَا في نَفْسِه إذا قَرَأَهَا الإمَامُ لا يَمْنَعْهُ مِنَ الإنصاتِ لِقَرَاءَةِ الإمَامِ، وذَلِكَ أَنْ تَدَبَّرُهُ إِيَّاهَا في نَفْسِه إذا قَرَأَهَا الإمَامُ لا يَمْنَعْهُ مِنَ الإنصاتِ لِقَرَاءَةِ الإمَامِ، ولا يُنَازِعُهُ بِتَدَبِّرِه إِيَّاهَا قِرَأَتُهُ، وقدْ قالَ الله عزَّ وَجَلَّ (١) ﴿ وَإِذَا قُرِعَ الْقُرْوَى الْقُرْوَانُ اللهُ عزَّ وَجَلَّ (١) ﴿ وَإِذَا قُرِعَ الْقُرْوَى الْقُرْوَانُ اللهُ عَنَّ وَجَلَّ (١) ﴿ وَإِذَا قُرِعَ الْقُرْوَانَ اللهُ عَنْ وَجَلَّ (١) ﴿ وَإِذَا قُرِعَ الْقَلْمُ وَالْمَامُ لا يَمُنَعُهُ إِلَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] قالَ ابنُ المُسَيَّبِ (٢): إنَّما ذَلِكَ في الصَّلاةِ إذا قَرَأً بِهَا الإمَامُ فيها وَجَهَر (٣).

قال أحمدُ (٤): فإنْ قِيلَ قدْ رَوَى عُبَادَةُ بنُ الصَّامِتِ عَنِ النبيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «لاَ صَلاَةَ لِمَنْ لم يَقْرأْ بأُمِّ القُرْآنِ فَصَاعِداً» (٥) قِيلَ لِقَائِلِ: هذا الحَدِيثُ قدْ فَسَّرَ ذَلِكَ ابنُ عُيَيْنَةَ وَهُو الذي رُوَاهُ ـ قالَ: مَعْنَى هذا الحَدِيثُ لِمَنْ صَلَّى وَحْدَهُ.

قالَ أَحْمَدُ: وقدْ أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ الإمَامَ رَاكِعَا فَرَكَعَ مَعَهُ أَنَّ رَكُعَتَهُ مُجْزِيَةٌ عنهُ، وأَنَّ الإمامَ قدْ حَمَلَ عنهُ قِرَاءَةَ أُمِّ القُرْآنِ، والإمامُ لا يَحْمِلُ عَنِ المَأْمُومِ فَرْضَاً.

فإنْ قِيلَ: قد رَوَى مَكْحُولٌ عَنْ مَحْمُودِ بنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ: «صلَّى النبيُّ ﷺ صَلاَةَ العِشَاءِ فَتَقُلَتْ عليهِ القِرَاءة، فلمَّا انْصَرَفَ قالَ: لَعَلَّكُم تَقْرَؤُنَ خَلْفَ إِمَامِكُم؟ قُلْنَا: أَجَلْ، قالَ: فَلاَ تَفْعَلُوا إِلاَّ بأُمِّ القُرْآنِ، فإنَّهُ

وهي عن مالك رواية منكرة، والصحيح عنه خلافها وإنكارها.

⁽١) جاء في هنا في الأصل: «قال رسول الله ﷺ قال الله. . . إلخ» والصواب ما أثبته.

 ⁽۲) ورد في الأصل: (قال أبو هريرة روى ابن المسيب) وهو خطأ ظاهر.

⁽٣) رواه الطبري في التفسير ٩ /١٦٣، وابن عبد البر في التمهيد ١١/٣٠.

⁽٤) هو أحمد بن خالد ابن الجبّاب القرطبي الفقيه، تقدم التعريف به.

⁽٥) رواه البخاري (٧٢٣)، ومسلم (٣٩٣).

لا صَلاَةَ إِلاَّ بِهِا ١٠٠، قِيلَ لِمَن احْتَجَّ بِهذا الحَدِيثِ: مَكْحُولٌ الذي رَوَاهُ اضْطَربَ فيهِ، فَمَرَّةً قَالَ: (الصُّبْحَ)، ومَرَّةً أَرْسَلَهُ ولمْ يُسْنِدْهُ.

وفي الحَدِيثِ الثَّابِتِ: (أَنَّ النَّاسَ انتُهُوا عَنِ القِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِيمَا جَهَر فيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فيمَا جَهَر فيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ بالقِرَاءَةِ) (٢)، وقدْ كَانَ عليُّ، وابنُ مَسْعُودٍ، وزَيْدُ بنُ ثَابِتٍ، وابنُ عُمَرَ لا يَقْرَؤُنَ خَلْفَ الإمَامِ (٣)، يُجْتَزُؤونَ بِقَرَاءَةِ الإمَامِ، [وأَنَّهُ] (٤) كَفَى بها.

ولا حُجَّةَ على مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَنْ لم يَقْرأْ مَعَ إمَامٍ بِأُمِّ القُرْآنِ فَصَلاَتُهُ [بَاطِلةً] (٥)، ويَلْزَمُ مَنْ قَالَ بهذا أَنْ يُبْطِلَ صَلاَةَ هَؤُلاءِ الإئمة .

* قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ إِيَّاكَ نَعَبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينَ ﴾ فهي الآية الرَّابِعَةُ مِنْ أُمِّ القُرْآنِ مِنَ التي قَسَمَها اللهُ بَيْنَهُ وبينَ قَارِئِها، لِقَوْلهِ في الحَدِيثِ: الفهذِه بَيْنِي وبَيْنَ عَبْدِي، ولِعَبْدِي مَا سأَلَ (٢٧٨] وهَكَذَا تَكُونُ القِسْمَةُ صَحِيحةً في الْفَوْآنِ بِينَ اللهِ وبينَ عَبْدِه، ثلاثُ آياتٍ قَبْلَ هذِه الآيةِ وهذِه الرَّابِعَةُ، وثَلاثُ أُمِّ القُرْآنِ بِينَ اللهِ وبينَ عَبْدِه، ثلاثُ آياتٍ قَبْلَ هذِه الآيةِ وهذِه الرَّابِعَةُ، وثَلاثُ آياتٍ بَعْدَها، لِقَوْلهِ في الحَدِيثِ: "فَهُؤلاءِ لِعَبْدِي ولِعَبْدِي ما سَأَلَ "، ولَو كَانَ عَلَى عَدْدِ مَنْ يَجْعَلُ ﴿ بِسَمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ آيةً مِنَ القُرْآنِ لَقَالَ فَهَاتَانِ لِعَبْدِي، ولا خِلافَ في أَنَّ أُمَّ القُرْآنِ سَبْعَ آيَاتٍ، فَهَذَا الحَدِيثُ، وحَدِيثُ أَنسِ بنِ مَالِكِ، وحَدِيثُ عَبدِ اللهِ بنِ مُغَفَّلٍ تَشْهَدُ كُلُها على أَنَّ ﴿ بِسَمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ليسَ مِنْ وحَدِيثُ عَبدِ اللهِ بنِ مُغَفَّلٍ تَشْهَدُ كُلُها على أَنَّ ﴿ بِسَمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ليسَ مِنْ أُمَّ القُرْآنِ.

⁽۱) رواه أبو داود (۸۲۳)، والترمذي (۳۱۱)، وأحمد ه/۳۱٦، وابن حبان (۱۷۸۵) و(۱۸٤۸).

⁽۲) رواه أبو داود (۸۲٦)، والترمذي (۳۱۲)، والنسائي ۲ /۱٤۰، ومالك (۲۸٦) من حديث أبي هريرة، وسيأتي بعد قليل.

 ⁽٣) ينظر: مصنف عبد الرزاق ٢/ ١٣٨، ومصنف ابن أبي شيبة ١/ ٣٧٥، وسنن البيهقي
 ٢ ١٦١/١.

⁽٤) ما بين المعقوفتين زيادة ضرورية للسياق.

⁽٥) في الأصل: باطل، وهو خطأ ظاهر.

قالَ أحمدُ بنُ خَالِدٍ: اخْتُلِفَ في اسْمِ ابنِ أُكَيْمَةَ اللَّيْثِيِّ، فَقِيلَ: اسْمُه عَامِرٌ، وقِيلَ: اسْمُه عُامِرٌ، وقِيلَ: اسْمُه عُمَارَةُ بنُ أُكَيْمَةَ (١)، وحَدِيثُهُ صَحِيحٌ، وبهِ قالَ مَالِكٌ وأَهْلُ المَدِينَةِ في تَرْكِ القِرَاءَةِ خَلْفَ الإمَامِ فِيمَا جَهَرَ فيهِ الإمَامُ بالقِرَاءَةِ.

قالَ عِيسى: ومَعْنَى قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «مَالِي أَنَازَعُ القُرْآنَ» يُرِيدُ: إنَّكُم إذا جَهَرْتُم بالقِرَاءَةِ فَقَرأْتُم مَعِي في الصَّلاَةِ نَازَعْتُمُونِي قِرَاءَتِي، إذ لا تُنْصِتُونَ لِي، قال: «فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ القِرَاءةِ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فيمَا جَهَرَ فيهِ بالقِرَاءَةِ مِنَ الصَّلاَةِ»، وقَرأُوا مَعَهُ فِيما أَسَرَّ فيهِ مِنَ الصَّلَواتِ.

* * *

⁽۱) قال محمد بن يحيى الذهلي: والمحفوظ عندنا عمار، ينظر: تهذيب الكمال ٢٢٨/٢١.

باب التَّأمِينِ، والجُلُوسِ في الصَّلاةِ، والتَّشَهُّدِ فيها

قولُ النبيِّ ﷺ: ﴿إِذَا أَمَّنَ الإِمامُ فَأَمِّنُوا ﴿ [٢٨٨] يعني: إِذَا بَلَغَ مَوْضِعَ التَّأْمِينِ بِقَرَاءَةِ ﴿ وَلَا النَّهَ ۖ لَيْنَ ﴾ فَقُولُوا: آمينَ ، ويُسَمَّى الإمامُ مُؤَمِّناً لِسَبِ تَأْمِينِ مَنْ خَلْفَهُ مِنَ المُصَلِّينَ لاشْتِرَاكِهِم في الدُّعَاءِ والتَّأْمِينِ ، كَمَا يُسَمَّى المُؤَمِّنُ دَاعِياً مِنْ جِهَةِ تَأْمِينُه على دُعَاءِ الدَّاعِي ، قالَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ: ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَعُوتُكُما ﴾ [يونس: ٨٩] فَسَمَّى مُوسَى وهَارُونَ دَاعِينْنِ ، فإنَّمَا كَانَ مُوسَى يَدْعُو وهَارُونُ يُؤَمِّنُ .

سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ في المُوطَّأ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: آمِينَ» [٢٨٩]، فقالَ لِي: هَذَا لَفْظٌ مُخْتَلَفٌ فيهِ، والعَمَلُ في هذا على حَدِيثِ سُمَيًّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «إذا قالَ الإمامُ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلصَّالِينَ ﴾ فَقُولُوا آمينَ، فإنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ المَلاَئِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » [٢٩٠].

قالَ أبو جَعْفَرِ بنُ عَوْنِ اللهِ (١٠): معنى المَوَافَقةِ هَهُنا الإجَابةُ، إذا اسْتُجِيبَ للمُؤْمِنِ عندَ قَوْلِه (آمينَ) كَمَا يُسْتَجَابُ للمَلاَئِكَةِ غُفِرَ للمُؤمِنِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه .

قَالَ مَالِكُ : إِذَا سَمِعَ المَأْمُومُ قَوْلَ الإِمَامِ ﴿ وَلَا ٱلضَّكَآلِينَ ﴾ قَالَ هُو آمينَ ، وإذا لم يَسْمَعْهُ فَلْيَدَعْ ذَلِكَ ، ولا يَتَحَرَّى قَدْرَ فَرَاغِه مِنْ قِرَاءَةِ أُمِّ القُرْآنِ لِكَي يَقُولَ آمينَ ، وإنِّما يُؤَمِّنُ إِذَا سَمِعَ قِرَاءَةَ الإِمَامِ .

⁽۱) هو أحمد بن عون الله بن عبد الله بن دليم القرطبي، الإمام الفقيه الزاهد، توفي سنة (۳۷۸)، ينظر: تاريخ علماء الأندلس ١/٥٤.

* * *

⁽١) سقط شرح أحاديث الموطأ، من الصفحة (١٣٢)، الى الصفحة (١٢٦) وفيها تكملة هذا الباب مع الباب الآخر وهو التشهد في الصلاة، وباب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام، بسبب ضياع ورقة أو ورقتين من الأصل.

[باب ما يفعل مَنْ سلَّمَ مِنْ رَكْعَتين سَاهِيا]

* «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ انْصَرفَ مِن اثْنَتَيْنِ، فقالَ لَهُ ذُو البَّدَيْنِ: أَقَصُرتِ الصَّلاَةُ أَمْ نَسِيتَ يَارَسُولَ اللهِ؟» (١) [٣٠٩] [قالَ عيسى: قالَ ابنُ كِنَانَةَ (٢): لا يَجُوزُ لأَحَدِ اليَوْمَ مَا جَازَ لِمَنْ كَانَ يَوْمَئِذٍ مَعَ النبيِّ ﷺ، لأَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ] (٣) ظَنَ أَنْ تَقْصِيرَهَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، فاسْتَفْهَم النبيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فقالَ: «أَقَصُرتِ الصَّلاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟» وقد عَلِمَ النَّاسُ أَنَّ تَقْصِيرَها اليومَ لا يَنْزِلُ، وعلى مَنْ تَكَلَّم الإعَادة.

قالَ عِيسى: فَقَرَأْتُ على ابنِ القَاسِم قَوْلَ ابنِ كِنَانَةَ، فقالَ: ما أَدري ما هذه الحُجَّةُ، قد قالَ لَهُم رَسُولُ اللهِ كُلُّ ذَلِكَ لم يكنْ، فَقَالُوا له قد كَانَ بعضَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ الله، فقدْ كَلَّمُوهُ بعدَ عِلْمِهم أَنَّ الصَّلاَةَ لم تُقْصَرْ، ثُمَّ أَتَمَّ بِهم الصَّلاةَ وسَجَد بعدَ السَّلام، فهذه سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ مَعْمُولٌ بِها عندَ أَهْلِ المَدِينَةِ.

سألتُ أبا مُحَمَّدٍ عَنْ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إنَّهُ مَنْ سَلَّمَ مِن اثْنَتَيْنِ سَاهِياً ثُمَّ لم يَرْجِعْ الى إلى تَمَامِ صَلاَته ، فقالَ لي: رُجُوعَهُ إلى إلى تَمَامِ صَلاَته ، فقالَ لي: رُجُوعَهُ إلى تَمَامِ صَلاَته بنيَّةٍ تُجْزِئُه عَنِ ابْتِدَاءِ إحْرَامٍ كَمَا فَعَلَ النبيُّ ﷺ ولَيْسَ سَلاَمهُ مِنَ الصَّلاَةِ على وَجْهِ السَّهْوِ مِمَّا يُخْرِجُه منها.

⁽١) مابين المعقوفتين من الموطأ، نظرا لضياع الورقة السابقة.

⁽٢) هو عثمان بن عيسى بن كنانة، أبو عمرو المدني الفقيه، صحب مالكا، وكان من كبار أصحابه، ولكن غلب عليه الرأي، توفي سنة (١٨٦)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢ / ٨٣١.

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين من الاستذكار ٢ / ١٧٩ ، وقد سقط من الأصل لضياع الورقة السابقة .

وقالَ بَعْضُ الفُقَهَاءِ: يَرْجِعُ إلى الجُلُوسِ، ثُمَّ يَقُومُ إلى تَمَام صَلاَتهِ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: لَيْسَ في حَدِيثِ مَالِكٍ أَنَّ النبيَّ ﷺ سَلَّمَ مِنْ سَجْدَتِي السَّهْوِ اللَّتَيْنِ سَجَدَ فيها بعدَ سَلاَمهِ يومَ ذِي اليَدَيْنِ، وقد سُئِلَ ابنُ سِيرِينَ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ اللَّتَيْنِ سَجَدَ فيها بعدَ السَّجْدَتَيْنِ؟ فقالَ: لم أَحْفَظُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ولكنْ نُبَتْتُ أَنَّ عِمْرَانَ بنَ الحُصَيْنِ أَنَّهُ قالَ: (سَجَدَ النبيُ ﷺ يومَ ذِي اليَدَيْنِ سَجْدَتِي السَّهْو، ثُمَّ سَلَّمَ بعدَ ذَلِكَ) (١).

وأخذَ مَالِكٌ بِحَدِيثِ ذِي اليَدَيْنِ في سُجُودِ السَّهْوِ بعد السَّلامِ في الزِّيَادةِ، وبِحَدِيثِ ابنِ بُحَيْنَة (٢) في سَجْدَتِي السَّهْوِ قبلَ السَّلاَمِ في النُقْصَانِ، وهُما حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ مَعْمُولٌ بها عند أَهْلِ المَدِينةِ.

وقالَ الشَّافِعِيُّ: السُّجُودُ في ذَلِكَ كُلِّه قبلَ السَّلام.

وقالَ أبو حَنِيفَةَ: يَسْجُدُ في ذَلِكَ كُلِّه بعدَ السَّلاَم.

قالَ الأَبْهَرِيُّ (٣): سَجْدَتِي السَّهُو قبلَ السَّلاَمِ في النُّقْصَانِ يُجْبَرُ بِهِما مَا نُقِصَ مِنْ سُنَنِ الصَّلاَةِ، وهُما في الزِّيادَةِ بعدَ السَّلامِ تَرْغِيمُ للشَّيْطَانِ، يعنِي يُغِيظَهُ، لأنَّهُ أُمِرَ بالسُّجُودِ فَعَصَى فَلَهُ النَّارُ، وسَجَد ابنُ آدمَ للهِ عزَّ وَجَلَّ فَلَهُ الجَنَّةَ.

* مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بِنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بِنِ يَسَارِ، أَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ قَالَ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُم في صَلَّتِه فلمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثاً أَم أَرْبَعاً فَلْيُصَلِّ رَكْعَةً، ولِيَسْجُد سَجْدَتَيْنِ وَهُو جَالِسٌ قَبْلَ السَّلاَم»[٣١٥].

قالَ أحمدُ بنُ خَالِدٍ: انتُهَى لَفْظُ النبيِّ ﷺ في هذا الحَدِيثِ إلى قَوْلهِ: «وَهُو جَالِسٌ»، ومَا زَادَ مِنْ قَوْلهِ: «قبلَ السَّلامِ» إلى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ عَطَاءٌ في الحَدِيثِ

⁽۱) رواه البخاري (٤٨٢)، وأبو داود (١٠٠٨).

⁽٢) حديث ابن بُحينة رواه مالك (٣٢٠)، ورواه البخاري (٧٩٥)، ومسلم (٥٧٠).

 ⁽٣) هو محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر التميمي البغدادي، الإمام العلامة الفقيه المتقن، صاحب التصانيف، توفي سنة (٣٧٥)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية
 ٣/ ١١٢٤.

زِيَادَةٌ مِنْ قَوْلِ عَطَاءٍ، ولم يأخُذْ بهِ مَالِكٌ في سَجْدَتي السَّهُو، لأنَّهُ خِلاَفُ مَا في حَدِيثِ ذِي اليَدَيْنِ، وذَلِكَ أَنَّهُ جَعَلَ السُّجُودَ في الزِّيَادَةِ قبلَ السَّلاَمِ.

قالَ أبو مُحَمَّدِ: إنَّما أَدْخَلَ مَالِكٌ حَدِيثَ عَطَاءِ هذا في بَابِ مَنْ شَكَّ في صَلاَتهِ فلم يَعْرِفْ الزِّيَادةِ مِنَ النُقْصَانِ أَنَّهُ يَبْنِي على مَا يَسْتَيْقِنَ مِنْ ذَلِكَ ويُلْغِي الشَّكَ ولا يَتْمَادَى عليه، ولا يَقْطَعُ صَلاَتَهُ، بِخِلاَفِ ما رُوِي عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قالَ: مَنْ أَصَابَهُ مِثْلُ ذَلِكَ في صَلاَتهِ أَنَّهُ يَقْطَعُهَا ويَبْتَدِأُ الصَّلاَةَ.

* قالَ أبو مُحَمَّدِ: وهذا هُو وَجْهُ الْحَرَجِ، لأَنَّهُ هَكَذَا يَعْرِضُ له في الصَّلاَةِ الثَّانِيةِ والثَّالِثَةِ، ويَتَمَكَّنُ الشَّيْطَانُ بهِ، ويَخْلِطُ عليه صَلَواتِه أَبدا، ولهذا المَعْنَى الثَّانِيةِ والثَّالِثَ حَدِيثَ ابنِ عُمَرَ: "إذا شَكَّ أَحَدُكُم في صَلاَتهِ فَلْيَتُوخَ (١) الذي يَظُنُّ أَنَّهُ نَسِيهُ مِنْ صَلاَتهِ فَلْيُصَلِّه، ويَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ وَهُو جَالِسٌ "[٣١٦]، قالَ مِثْلُه عبدُ اللهِ بنُ عَمْرو بنِ العَاصِي، وكَعْبُ الأَحْبَارِ [٣١٧]، وبهذا أَخذَ مَالِكُ.

* أَسْنَدَ الْقَعْنَبِيُّ وَابِنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكِ، عَنْ عَلْقَمَةَ بِنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عِنْ أُمِّه، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّها قَالَتْ: «أَهْدَى أبو جَهْمِ بِنُ حُذَيْفَةَ لِرَسُولِ الله ﷺ خَمِيصَةً شَامِيَّةً»، وذَكَر الحَدِيثَ (٢)، وأَرْسَلَهُ يَحْيَى بَنُ يَحْيَى عَنْ مَالِكِ، ولمْ يَذْكُرْ فيه أُمَّهُ (٣) [٣٢٤]، وكَذَلِكَ أَرْسَلَ أَيْضَا يَحْيَى عَنْ مَالِكِ، عَنْ هِشَام، عَنْ أَبيهِ: «أَنَّ أُمَّهُ (٣) النبيَّ ﷺ لَبِسَ خَمِيصَةً لها عَلَمُ (٢٥] وذَكَرَ الحَدِيثَ، وأَسْنَدَهُ مَعْنُ بِنُ عِيسَى عَنْ النبيَّ ﷺ (٤).

قَالَ عِيسى: الخَمِيصُةُ كِسَاءٌ مِنْ صُوفٍ فيهِ عَلَمٌ مِنْ حَرِيرٍ، فَكَرِهَهُ

⁽١) يتوخ يعني: يتحرى.

 ⁽۲) موطأ مالك برواية القعنبي (۲٦٤)، وموطأ مالك برواية ابن القاسم، تهذيب القابسي
 (٤٠٤).

⁽٣) ينظر: التمهيد ٢٠ / ١٠٨، وكتاب الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطا للداني ٤ / ١٣.

⁽٤) ينظر: التمهيد ٢٢ / ٣١٤.

رَسُولُ الله ﷺ لِمَوْضِعِ الحَرِيرِ، فَرَدَّ تِلْكَ الخَمِيصَةَ إلى مُهْدِيها، وأَخَذَ مِنْهُ عِوَضُها أَنْبِجَانِيَّةً، والأَنْبِجَانِيَّةُ كِسَاءٌ مِنْ صُوفٍ ولا عَلَمَ فيهِ مِنْ حَرِيرٍ.

وفي هذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ إِبَاحَةُ قَبُولِ الهَدِيَّةِ إِذَا كَانَتْ مِنْ مَكْسَبٍ طَيِّبٍ، وفيه رَدُّ الهَدِيَّةِ للمُعُذْرِ، وذَلِكَ أَنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا نَظَرَ إلى عَلَمِها في صَلاَتهِ شَغَلَتْهُ فَرَدَّها إلى مُهْدِيها إليه، وفي رَدِّه إِيَاها إليه تَعْلِيمُ منهُ وتَنْبِيهُ أَلاَّ يُصَلِّي الرَّجُلُ بِمِثْلِها مِنْ أَجْلِ الحَرِيرِ الذي كَانَ فِيها، وخَفَّفَ الفُقَهَاءُ العَلَمَ الرَّقِيقَ يَكُونُ في الشَّوْبِ يُصَلِّي به الرَّجُلُ، فإذا كانَ مِثْلَ الخَمِيصَةِ فلاَ يَفْعَلَ.

* قَوْلُه في حَدِيثِ أبي طَلْحَةَ: «وكَانَتِ النَّخْلُ مُطَوَّقَةً بِثَمَرِهَا»[٣٢٦]، يعني كَانَتْ ثَمَرةَ النَّخْلِ قد أَطَافَتْ بِعَرَاجِينِها، فَصَارَتْ [لَيِّنَةً] (١) كَالأَطْواقِ في الأَعْنَاقِ.

وقولُه: «قَدْ ذُلِّلَتْ» يعنِي: فَذُلِّلتْ ثَمَرَةُ تِلْكَ النَّحْلِ العَرَاجِينَ إلى الأَرْضِ وتَدَلَّتْ، وحَسُنَ مَنْظَرُهَا فَشَغَلَهُ نَظَرَهُ إليهَا عَنْ صَلاَتهِ، حتَّى أَنَّهُ لَم يَدْرِ كَمْ صَلَّى، فصَارَ ذَلِكَ فِتْنَةً افْتُتِنَ بِها فَتَصَدَّقَ.

قالَ أبو مُحَمَّدٍ: أَدْخَلَ مَالِكٌ هذا البَابَ في المُوطَّا لِكَرَاهِيةِ الشُّغْلِ في الصَّلاَةِ خَاصَّةً، وللمُؤلِّفِ أَنْ يَخُصَّ مِنْ جُمْلَةِ الحَدِيثِ إلى شَيءٍ وَاحِدٍ، يُتَرْجِمُ بهِ مَا قَصَدَ إليه مِنْ مَعْنَى الحَدِيثِ، وقد تقدَّمَ لِمَالِكٍ قبلَ هذا البَابِ البُنْيَانَ في الصَّلاةِ على اليَقِينِ، وبِسُجُودِ السُّهُو في الزِّيَادةِ بعدَ السَّلاَمِ، وفي النُّقْصَانِ قبلَ السَّلاَمِ.

* وقولُه ﷺ: "إنِّي لأَنْسَى أوأُنسَّى لأَسُنَّ "[٣٣١] قالَ عِيسى: يَقُولُ إنِّي لأَنْسَى أَوْ أُنسَى عَمَلاً يَكُونُ سُنَّةً لِمَنْ بَعْدِي مِنْ أَجْلِ مَا نَسِيتُ عَمَلاً يَكُونُ سُنَّةً لِمَنْ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي، يَعْمَلُونَ بِها في صَلاَتِهِم.

* قَوْلُ القَاسِمِ بِنِ مُحَمَّدٍ للرَّجُلِ الذي سَأَلَهُ أَنَّهُ يَهِمُ في الصَّلاَةِ، يَعْنِي قَدْ غَلَبَ عليهِ الوَهْمُ فِيها، فقالَ لَهُ القَاسِمُ بِنُ مُحَمَّدٍ: «امْضِ في صَلاَتِكَ، فإنَّهُ لنْ يَذْهَبَ عليهِ الوَهْمُ فِيها، فقالَ لَهُ القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ: «امْضِ في صَلاَتِكَ، فإنَّهُ لنْ يَذْهَبَ

⁽١) مابين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واجتهدت في قراءتها.

عنْكَ حتَّى تَنْصَرِفَ وأَنتَ تَقُولُ: مَا أَتْمَمَتُ صَلاَتِي» [٣٣٧] يَقُولُ: إِنَّكَ إِذَا لَمْ تَلْتَفِتْ إِلَى مَا يُوهِمُكَ بِهِ الشَّيْطَانُ في صَلاَتِكَ، وأَكْثَرْتَ مُخَالَفَتكَ للشَّيْطَانِ بِتَرْكِكَ لمَّا يُوهِمُكَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ تَرَكَكَ، وذَهَبتْ عنكَ وَسْوَسَتُهُ، ولهذَا قالَ مَالِكُ فِيمن اسْتَنْكَحَهُ السَّهْوِ في صَلاَتهِ (١٠): أَنَّهُ لا سُجُودِ عليهِ، وإذا عُرِضَ لَهُ مِثْلُ هذه الوَسْوَسَةِ في السَّيرِ مِنْ صَلاَتهِ، وفِي وَقْتِ دُونَ أَوْقَاتٍ فإنَّهُ يُسَلِّمُ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ بَعْدَهُمَا، ولمْ يَكُنْ عليهِ غيرُ ذَلِكَ، نَحْو حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النبيَّ عَلَيهِ قالَ: ﴿إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَّسَ عليهِ»، إلى قَوْلِه ﴿ النبي عَلَيهِ عَلَى يَقِينِهِ ثُمَّ يَسْجُدُ مِنْ [قبل سلامه] (٣٠) في الصَّلاةِ فيأْتِي بِمَا شَكَ فيه وَإِنَّمَا يَبْنِي على يَقِينِهِ ثُمَّ يَسْجُدُ مِنْ [قبل سلامه] (٣٠) في الصَّلاةِ فيأْتِي بِمَا شَكَ فيه وَإِنَّمَا يَبْنِي على يَقِينِهِ ثُمَّ يَسْجُدُ مِنْ [قبل سلامه] (٣) في الصَّلاةِ فيأْتِي بِمَا شَكَ فيه أَنَّ مَرَكُهُ، ويَسْجُدُ بعدَ السَّلامِ، وأمًا مَنِ اسْتَنْكَحَهُ السَّهُو وغَلَبَ عليهِ فلاَ سُجُودَ عليهِ فلاَ سُجُودَ عليهِ فلاَ سُجُودَ عليهِ فلاَ سُجُودَ عَلَيهِ فلاَ سُجُودَ عَلَيهِ فلاَ سُجُودَ عَلَى وَعَلْبَ عليهِ فلاَ سُجُودَ عَلْبَ عليهِ فلاَ سُجُودَ عَلَيهِ فلاَ سُجُودَ عَلَيهِ فلاَ سُجُودَ عَلَيهِ فلاَ سُجُودَ عَلْهُ السَّهُ وَغَلَبَ عليهِ فلاَ سُجُودَ عَلْهِ .

* * *

⁽۱) ذكر ابن عبد البر في الاستذكار ٢ / ٢٢٩ بأن مالكا وأصحابه يسمون المستنكح بكثرة الوهم فيمن يكثر عليه الوهم فلا ينفك منه.

⁽٢) جاء في الأصل: (فيما خف) وما وضعته هو المتوافق للسياق.

⁽٣) وقع في الأصل: (قل سمعوه) وليس لها معنى، ولعل ما وضعته هو المناسب.

بابُ مَسَائِلِ الجُمْعَةِ إلى آخِرها

حدَّثنا [ابن] (١) عُثْمَانَ، قالَ: حدَّثنا ابنُ [خُمَير] (٢)، قالَ: حدَّثنا ابنُ مُزَيْنِ (٣)، عَنْ عِيسى بنِ دِينَارِ، عَن ابنِ القَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قالَ في حَدِيثِ أَبي مُزَيْنِ (٣)، عَنْ عِيسى بنِ دِينَارِ، عَن ابنِ القَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قالَ في حَدِيثِ أَبي هُرَيْرَةً، أَنَّ النبيَّ عَلَيْ قالَ: «مَنِ اغْتَسَلَ يومَ الجُمُعَةِ، ثُمَّ رَاحَ في السَّاعَةِ الأُولَى فَكَأَنَّما قَرَّبَ بَدَنَةً السَّاعَةِ الرَّالِي الْحَدِيثِ.

قالَ مَالِكُ: الذي يَقَعُ في نَفْسِي إِنَّهُ إِنَّمَا أُرِيدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَاعَةٌ وَاحِدَةٌ، يَكُونُ في هَذِهِ السَّاعَةِ الى الجُمُعَةِ، كَانَ [كالمُهْدِي](٤) بَدَنَةً، ثُمَّ ذَكَرَ الثَّانِيَةَ والثَّالِثَةَ والرَّابِعَةَ والخَامِسَةَ.

قالَ مَالِكٌ: ولَو لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ مَا صُلِّيتِ الجُمُعَةُ حينَ يَكُونُ النَّهَارُ مِنْ تِسْع سَاعَاتٍ [إلاَّ] (() وَقْتِ العَصْرِ، أَو قَرِيباً مِنْ ذَلِكَ.

⁽۱) جاء في الأصل: (أبو)، وهو خطأ، وابن عثمان عبد الله بن محمد بن عثمان، أبو محمد الله بن محمد بن عثمان، أبو محمد القرطبي، وقد تقدم ذكره، وسيأتي أيضا.

⁽۲) هو سعيد بن خمير بن عبد الرحمن القرطبي، أبو عثمان، الإمام الفقيه المتقن، توفي سنة (۳۰۱)، ينظر: تاريخ علماء الأندلس ۱۹۳۱، وجذوة المقتبس ص۲۳۰، وبغية الملتمس ص۳۰۸ (وفيه: بن حمير)، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/٥٢٤، وجاء في الأصل: حميد، وهو خطأ.

 ⁽٣) هو يحيى بن إبراهيم القرطبي، الإمام العلامة الفقيه، وهو صاحب تفسير الموطا، وقد وقفت على قطعة منه وهي التي وصلتنا، وسأقوم إن شاء الله تعالى بتحقيقها.

⁽٤) في الأصل: كالمهتدي، وما وضعته هو الصحيح.

⁽٥) جاء في الأصل: (إلى) وما وضعته هو المتوافق مع السياق.

قال أبو المُطَرِّفِ: وَمِثْلُ مَالِكٍ يُوجَّهُ بِحَدِيثِ النبيِّ عَلَيْ أَحْسَنُ الوُجُوهِ، وَيُتَأْوَّلُ لَهُ التَّأُويُلُ الحَسَنِ، وقد قالَ ابنُ عُيَيْنَةَ: (الحَدِيثُ مَضِلَّةُ اللهِ للفُقَهَاءِ)(١) يُريدُ: أَنَّ غَيْرَهُم قد عَمِلَ شَيْئًا على ظَاهِرِ حَدِيثٍ، وله تَأْوِيلٌ مِنْ حَدِيثِ غَيْرِه، أو دَلِيلٍ يَخْفَى، أو مَتْرُوكٍ أَوْجَبَ تَرْكَهُ، [أو](٢) غيرِ شَيءٍ، وهذا كُلُّه لا يَقُومُ بهِ إلاَّ مَنِ اسْتَبْحَرَ في العِلْمِ، ووقف على مَعَانِيه.

قالَ أحمدُ بنُ خَالِدٍ: روَى الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قالَ: "إذا كَانَ يَوْمُ الجُمُعَةِ كَانَ على كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ المَسْجِدِ مَلاَئِكَةٌ يَكْتُبُونَ النَّاسَ على مَنَازِلِهم، فالمُهَجِّرُ إلى الصَّلاَةِ كَالمُهْدِي بَدَنةً، ثُمَّ الذي يَلِيهِ كَالمُهْدِي بَقَرَةً" وَذَكَرَ بَاقِي الحَدِيثَ، قالَ أحمدُ: وهذا أَثْبَتُ مِنْ الذي يَلِيهِ كَالمُهْدِي بَقَرَةً" وَذَكَرَ بَاقِي الحَدِيثَ، قالَ أحمدُ: وهذا أَثْبَتُ مِنْ حَدِيثِ سُمَيٍّ عَنْ أبي صَالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، ويَدُلُّ هذا على أَنَّ هَذِهِ السَّاعَةَ قُرْبَ الزَّوَالِ، لا فِي أَوَّلِ النَّوْلِهِ، والتَّهْجِيرُ هُوَ قُرْبُ الزَّوَالِ، لا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، كَمَا تَأُولَ غِيرُ مَالِكٍ.

وقَوْلُه في الحَدِيثِ: «فإذا خَرَجَ الإمَامُ حَضَرَتِ المَلاَئِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ» والإمَامُ إنَّما يَخْرُجُ عندَ زَوَالِ الشَّمْسِ.

* وقَوْلُهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ إِذَا نُودِئَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ ٱللّهِ ﴾ [الجمعة: ٩] إنَّما هذا على قَدْرِ قُرْبِ المَنَازِلِ مِنَ الجَامِعِ، ومَنْ بَعُدَ مَنْزِلُه فإنَّما هُوَ يَسْعَى إليها قبلَ ذَلِكَ الوَقْتِ.

* قَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ: «غُسْلُ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ على كُلِّ

⁽۱) ذكره ابن أبي زيد القيرواني في كتاب الجامع ص ١٥٠، ثم قال: يريد أن غيرهم قد يعمل شيئا على ظاهره وله تأويل من حديث غيره أو دليل يخفى عليه، أو متروك أوجب تركه غير شيء مما لا يقوم به إلا من استبحر وتفقه.

⁽٢) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٣) رواه النسائي (١٣٨٦)، وابن ماجه (١٠٩٢)، وابن خزيمة (١٧٦٩)، والبيهقي ٣/ ٢٢٥، بإسنادهم إلى الزهري به.

مُحْتَلِمٍ الصَّحَامِ العَنِي: وُجُوبَ سُنَّةٍ، والدَّلِيلُ على أَنَّهُ سُنَّةٌ تَرْكُ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ لَهُ وَإِثْيَانُهُ إِلَى الجُمُعَةِ بغَيْرِ غُسْلٍ، ولو كَانَ كَغُسْلِ الجَنَابَةِ في الوُجُوبِ ما تَرَكَهُ عُثْمَانُ، ولا سَمَحَ لَهُ عُمَرُ في تَرْكِه إِيَّاهُ، غيرَ أَنَّهُ في العُمُومِ كَعُمُومٍ غُسْلِ الجَنَابَةِ.

قالَ مَالِكٌ : لا بَأْسَ بِكَلاَمِ الإِمَامِ في الخُطْبَةِ بِأَمْرٍ يَأْمُرُ بِهِ أُو يَنْهَى عنهُ.

قالَ أبوالمُطَرِّفِ: مَن اغْتَسَلَ يَوْمُ الجُمُّعَةِ وَهُو نَاسٍ لِجَنَابِةٍ لَم يُجْزِ غُسْلُ الجُمُّعَةِ وَهُو نَاسٍ لِجَنَابِةٍ لَم يُجْزِ غُسْلُ الجُمُّعَةِ عَنْ غُسْلِ الجَنَابَةِ، لأَنَّ غُسْلَ الجُمُّعَةِ لِيسَ هو لِرَفْعِ حَدَثٍ، وإنَّما هُو للنَّظَافَةِ، وغُسْلُ الجَنَابَةِ هُو لِرَفْع حَدَثٍ، وليسَ حُكْمُ الغُسْلِ هَهُنا كَحُكْمِ الوُضُوءِ النَّظَافَةِ، وغُسْلُ الجَنَابِةِ فإنَّهُ يُصَلِّي به مَكْتُوبةً، وذَلِكَ أَنَّ الغُسْلَ يَتَنَوعُ، فَيكُونُ الذي مَنْ تَوضَّا لِنَافِلَةٍ فإنَّهُ يُصَلِّي به مَكْتُوبةً، والوُضُوءِ لا يَتَنَوَّعُ، إنَّما هو لِدَفْعِ للجَنَابِةِ وللجُمُعَةِ، وإحَرْامٍ، ولِلدُخُولِ مَكَّة، والوُضُوءِ لا يَتَنَوَّعُ، إنَّما هو لِدَفْعِ حَدَثٍ كَانَ لِنَافِلَةٍ أو فَرِيضَةٍ.

وقالَ بَعْضُ الفُقَهَاءِ: إِنَّ غُسْلَ الجُمُعَةِ يُجْزِي عَنْ غُسْلِ الجَنَابَةِ إِذَا لَم يَذْكُر الجُنُبُ جَنَابَتَهُ حِينَ اغْتَسَلَ للجُمُعَةِ، وقدْ تَنُوبُ السُّنَّةُ عَنِ الفَرِيضَةِ، كَرَجُلٍ غَسَلَ الجُنُبُ جَنَابَتَهُ حينَ اغْتَسَلَ للجُمُعَةِ، وقدْ تَنُوبُ السُّنَّةُ عَنِ الفَرِيضَةِ، كَرَجُلٍ غَسَلَ بَعْضَ وَجْهِه، أو بَعْضَ ذِرَاعَيْهِ في الغُسْلَةِ الأُولَى مِنْ وُضُوتِهِ، ثُمَّ أَعَمَّ ذَلِكَ بالمَاءِ في المَرَّةِ النَّانِيةِ التي هي سُنَّةٌ في الوُضُوءِ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: وليسَ هُو كَما قالَ، لأنَّ الوُضُوءَ فَرْضٌ مِنْ جِهَةِ العُمُومِ لا مِنْ جِهَةِ العُمُومِ لا مِنْ جِهَةِ العَدْدِ، وقد أَجْمَعَ مَالِكٌ وأَصْحَابُه على أنَّ مَنِ اغْتَسَلَ يومَ الجُمُعَةِ للمَخْنَابَةِ ولمْ يَنُو به غُسْلَ الجُمُعَةِ أنَّ غُسْلَ الجَنَابَةِ لا يَنُوبُ عَنْ غُسْلِ الجُمُعَةِ، فإذا للجَنَابَةِ لا يَنُوبُ عَنْ غُسْلِ الجُمُعَةِ، فإذا لم [يُنِبُ] (١) الفَرْضُ عَنِ السُّنَّةِ، فالسُّنَّةُ أَحْرَى أنْ لا تَنُوبُ عَنِ الفَرْضِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ أَتَى الجُمُعَةَ ولمْ يَغْتَسِلْ فإنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ المَسْجِد إذا كَانَ الوَقْتُ وَاسِعاً ثُمَّ يَغْتَسِلُ للجُمُعَةِ.

* قالَ ابنُ كِنَانَةَ: إِنَّمَا تَرَكَ عُمَرُ عُثْمَانَ ولمْ يَأْمُرْهُ بِالغُسْلِ مِنْ أَجْلِ ضِيقِ الوَقْتِ، ولَو كَانَ فيه سَعَةً لَرَدَّهُ يَغْتَسِلُ [٣٣٦].

⁽١) جاء في الأصل: (ينوب)، وهو خطأ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: روَى يحيَى عَنْ مَالِكِ أَنَّه [قال](١): «مَنِ اغْتَسَلَ يومَ الجُمُعَةِ أَوَّلَ نَهَارِه ـ وَهُو يُرِيدُ بِذَلِكَ غُسْلَ الجُمُعَةِ _ فإنَّ ذَلِكَ الغُسْلَ لا يَجْزِي عنهُ " [٣٣٩].

ورَوى غيرُ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ وَهُو لا يُرِيدُ بذلِكَ غُسْلَ الجُمُعَةِ.

قالَ أبو عُمَرَ: مَعْنَى رِوَايةُ يحيى: أَنَّهُ اغْتَسَلَ للجُمُعَةِ ثُمَّ تَرَكَ الرَّوَاحِ واشْتَغَلَ، ثُمَّ رَاحَ إلى الجُمُعَةِ فَلذَلِكَ لم يُجْزِه غُسْلُه إذا لم يَتَّصِلْ غُسْلُه بِرَوَاحِه، ومَعَنى روَايةُ غير يَحْيَى أَنَّهُ اغْتَسَلَ بِغَيْرِ نِيَّةِ، فَلِذَلِكَ لم يُجْزِه.

روَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَّعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «إذا قُلْتَ لِصَاحِبكَ: أَنْصِتْ فقدْ لَغَوْتَ» (٢)، يُرِيدُ بِذَلِكَ: والإمامُ يَخْطُبُ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: خَلَطَ يَحْيَى بنُ يَحْيَى هَذا الحَدِيثَ في رِوَايَتِه عَنْ مَالِكِ، وجَعَلَ قَوْلَهُ: (يُرِيدُ بِذَلِكَ والإمامُ يَخْطُبُ) مِنْ نَفْسِ الحَدِيثِ، وإنَّما هُو تَفْسِيرٌ في الحَدِيثِ، كَمَا رَوَاهُ ابنُ بُكَيْرِ عَنْ مَالِكِ(٣).

ورَوى الأَعْمَشُ عَنْ أبي صَالِح، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «مَنْ تَوضَّا فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الجُمُعَةَ فاسْتَمَعَ وأَنْصَتَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وبينَ الجُمُعَةِ الأُخْرَى، ومَنْ مَسَّ الحَصَا فقدْ لَغَى» (٤) يعني بذَلِك: أَنَّهُ مَنِ اشْتَغَلَ الجُمُعَةِ الأُخْرَى، ومَنْ مَسَّ الحَصَا فقدْ لَغَى» (٤) يعني بذَلِك: أَنَّهُ مَنِ اشْتَغَلَ بالعَبَثِ بِحَصَى المَسْجِدِ عَنِ الاسْتِمَاعِ إلى الخُطْبَةِ فقدْ لَغَى، وإن كَانَ بَعِيدًا مِنَ الإمَام، وذَلِكَ أَنَّ للمُنْصِتِ الذي لا يَسْمَعُ مِنَ الأَجْرِ مثلَ ما لِلمُنْصِتِ السَّامِعِ، فمنْ شَغَلَ نَفْسَهُ بِشَيءٍ عَنِ الاسْتِمَاعِ فقدْ لَغَا.

⁽١) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٢) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (٢٨ب) من نسخة تركيا.

⁽٣) ينظر: التمهيد ١٩/ ٢٩.

 ⁽٤) رواه مسلم (۸۵۷)، وأبو داود (۱۰۵۰)، والترمذي (٤٩٨)، وابن ماجه(١٠٩٠)،
 بإسنادهم إلى الأعمش به.

قالَ ابنُ وَهْبٍ: وَمَنْ لَغَا كَانَتْ صَلاَتُهُ ظُهْراً، ولَمْ تَكُنْ له جُمُعَةً، وحُرِمَ فَضْلُهَا.

وقالَ بعضُ الفُقَهاءِ: خُطْبَةُ الجُمُعَةِ فَرِيضَةٌ، واسْتُدِلَّ على ذَلِكَ بِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا رَأَوَّا بِجَهَرَةً أَوَ لَهَوَّا ٱنفَضُّواْ إِلَيْهَا وَتَرَكُّوكَ قَايِماً ﴾ [الجمعة: ١١] يعني: قَائِماً تَخْطُبُ.

* قالَ النبيُّ ﷺ: «فإذا خَرَجَ الإِمَامُ حَضَرتِ المَلاَئِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ» [٣٣٤] يعنى: الخُطْبَةَ.

* قولُ الزُّهْرِيِّ: (خُرُوجُ الإِمَامِ يَقْطَعُ الصَّلاَةَ، وكَلاَمهُ يَقْطَعُ الكَلاَمَ النَّافِلَة، يَعْنِي: جُلُوسَ الإِمَامِ على المِنْبَرِ، وَأَخْذُ المُؤذِّنِينَ في الأَذَانِ يَقْطَعُ صَلاَةَ النَّافِلَة، يَعْنِي: جُلُوسَ الإِمَامُ على المِنْبَرِ، وَأَخْذُ المُؤذِّنِينَ في الأَذَانِ يَقْطَعُ صَلاَةَ النَّافِلَة وَكَلاَمُهُ بِالخُطْبَةِ يَقْطَعُ الكَلاَمَ، ويُوجِبُ الاسْتِمَاعَ، وهذا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ يُجِيزُ صَلاَةَ النَّافِلَةِ والإِمَامُ يَخْطُبُ، واحْتَجَّ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ بِحَدِيثِ سُلَيْكِ الغَطَفَانِيِّ، رَوَاهُ النَّافِلَةِ والإِمَامُ يَخْطُبُ، واحْتَجَ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ بِحَدِيثِ سُليْكُ الغَطَفَانِيُّ والنبيُّ عَلَيْ الأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قالَ: ﴿ جَاءَ سُلَيْكُ الغَطَفَانِيُّ والنبيُّ عَلَيْ الغَطَفَانِيُّ والنبيُّ عَلَيْ يَخُونُ اللهِ عَلَى الغَطَفَانِيُّ والنبيُ عَلَيْ يَعْمُ الفُقَهَاءِ، قَالُوا: إنَّمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَى الطَّمَادَةُ لِيَنْظُرَ النَّاسُ إليه وإلى حَاجَتِه فَيَتَصَدَّقُونَ عليه، ثُمَّ حَضَّهُم عَلَى الطَّدَقَةِ، فَتَصَدَّقُونَ عليه، ثُمَّ حَضَّهُم عَلَى الطَّدَقَةِ، فَتَصَدَّقُوا عليه.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: قُلْتُ لأَبِي مُحَمَّدٍ: قَدْ رُوي مِنْ طَرِيقِ جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: ﴿إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ والإِمامُ يَخْطُبُ فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ يَتَجَوَّزُ فِيهِما ﴾ والزِّيَادةُ في الحَدِيثِ مَقْبُولةٌ إذا رَوَاها الثَّقةُ ، فقالَ لي: لَيْسَتْ مَقْبُولةً إلاَّ فيما اجْتُمِعَ عليهِ ، وقدْ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يُصَلُّونَ النَّافِلةَ في المَسْجِدِ يومَ الجُمُعةِ حتَّى يَخْرُجَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ للخُطْبَةِ ، فإذا جَلسَ عندَ المِنْبَرِ تَرَكَ النَّاسُ الجُمُعةِ حتَّى يَخْرُجَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ للخُطْبَةِ ، فإذا جَلسَ عندَ المِنْبَرِ تَرَكَ النَّاسُ

⁽۱) رواه أبو داود (۱۱۱٦)، وابن ماجه (۱۱۱۶)، وابن حبان (۲۵۰۰)، بإسنادهم إلى الأعمش به، ورواه مسلم (۸۷۵) من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر به.

الصَّلاَةَ ولم يَتَنَفَّلُوا واسْتَمَعُوا الخُطْبَةَ إذا خَطَبَ، فكَذَلِكَ يَلْزَمُ كُلُّ مَنْ جَاءَ والإمَامُ يَخْطُبُ أَنْ يَجْلِسَ يَسْتَمِعُ.

قالَ عِيسى: ليسَ العَمَلُ على تَحْصِيبِ مَنْ تَكَلَّمَ والإمَامُ يَخْطُبُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَدْ نُهِيَ عَنِ التَّحْصِيبِ، ولا بأسَ بالإشَارَةِ إلى المُتَكلِّم بالسُّكُوتِ.

* قَوْلُ الزُّهْرِيِّ: «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الجُمُعَةِ أَضَافَ إليها أُخْرَى»[٥٠٠] وهذا قَوْلُ أَهْلِ المَدِينَةِ، بِخِلَافِ مَا يُرْوَى عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ فَاتَتُهُ الخُطْبَةُ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَنَّهُ لا جُمُعَةَ لَهُ، وأَنَّهُ يُصَلِّيها أَرْبَعْ رَكَعَاتٍ)(١)، وبِخِلَافِ مَنْ يَقُولُ: (إنَّهُ مَنْ أَذْرَكَ التَّشَهُّدَ يومَ الجُمُعَةِ مَعَ الإمامِ أَنَّهُ يأتِي بِرَكْعَتَيْنِ)، وتَأُوّلَ في ذَلِكَ قَوْلُهُ مَنْ أَذْرَكَ التَّشَهُّدَ يومَ الجُمُعَةِ مَعَ الإمامِ أَنَّهُ يأتِي بِرَكْعَتَيْنِ)، وتَأُوّلَ في ذَلِكَ قَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ: «مَا أَذْرَكَ التَّسَلَمُ عَنَيْنِ كَمَا فَاتَتَا، والثَّابِتُ عندَ أَهْلِ المَدِينةِ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلاَةِ فقدْ أَذْرَكَ لَكُعَةً مِنَ الصَّلاَةِ فقدْ أَذْرَكَ لَكُعَةً مِنَ الصَّلاَةِ فقدْ أَذْرَكَ لَكُعَةً مِنَ الصَّلاَةِ فقدْ أَذْرَكَ لَكُ

قالَ مَالِكُ: مَنْ أَصَابَهُ حَدَثُ يومَ الجُمُعَةِ فَلْيَخْرُجْ ولَيَتَوضَّأَ، وليسَ عليه اسْتِئْذَانُ الإمَامِ، وتَأْوَّلَ قَوْلَ اللهِ تبارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُ عَلَىۤ أَمْ بَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُواْ حَتَى يَسْتَغْذَنُوهُ ﴾ [النور: ١٦] إنَّما كَانَ هذا في حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ لا فِي الجُمُعَةِ، وذَلِكَ أَنَّ في ذَهَابِهم عنهُ في الحُرُوبِ تَوْهِينٌ للمُسْلِمينَ، فإذا أَذِنَ لَهُم في الدُّرُوبِ تَوْهِينٌ للمُسْلِمينَ، فإذا أَذِنَ لَهُم في الدَّرُوبِ مَنْ في الذَّهَابِ لم يَكُنْ عليهم في ذَلِكَ حَرَجٌ.

وتَأَوَّلَ غيرُ مَالِكٍ الآيةَ على الجُمْلَةِ، فقالَ: مَنْ أَصَابَهُ حَدَثٌ يومَ الجُمُعَةِ والإَمَامُ يَخْطُبُ لم يَخْرُجْ حتَّى يَسْتَأْذِنَ الإِمامَ، وفي هذا حَرَجٌ عَظِيمٌ، لأنَّهُ رُبَّما أَحْدَثَ الدَّاخِلُ قبلَ أَنْ يَصِلَ إلى الإِمَام.

قالَ عِيسى عَنِ ابنِ القَاسِمِ، أَنَّهُ قَالَ: مَنْ صَلَّى الجُمُعَةَ في دَارٍ مَحْجُوزَةً عَلَيْها فَلْيُعِدْ ظُهْرًا أَرْبَعاً (٢).

⁽۱) رواه عبد الرزاق ٣ / ٢٣٨، وابن أبي شيبة ٢ / ١٢٨، بإسنادهما إلى عطاء بن أبي رباح به.

⁽٢) الدار المحجوزة هي التي عليها سور يحجزها عن بقية صفوف الصلاة.

وقال ابنُ نَافِعِ (١): مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فقدْ أَخْطَأَ ولا إعَادَةَ عليهِ.

قالَ ابنُ نَافِع: في الإمَامِ المُسَافِرِ يَجْمَعَ الجُمُعَةَ بِأَهْلِ قَرْيَة مِنْ عَمَلِهِ لا تَجِبُ عَلَيْهِم أَنَّ صَلاَتَهُ مَجْزِيَةٌ عنهُ وعَنْ مَنْ كَانَ مُسَافِراً مِثْلَهُ، كَأَنَّهُم يَقْصِرُونَ الصَّلاَةَ، وأمَّا أَهْلُ تِلْكَ القَرْيَةِ فإنَّهُم يُتِمُّونَ صَلاَتَهُم، ويَبْنُونَ على تِلْكَ الرَّكْعَتَيْن.

وقالَ ابنُ القَاسِم: يُعِيدُ الإمَامُ ويُعِيدُونَ، وذَلِكَ أَنَّ الإمَامَ جَهَرَ في صَلاَتهِ عَامِداً.

قالَ أبو مُحَمَّدٍ: مَنْ جَهَرَ في صَلاَتهِ مُتَأَوِّلًا لم تَفْسُدْ بِذَلِكَ صَلاَتُهُ إِذا أَصْلَحَها بِالسُّجُودِ.

قالَ ابنُ القَاسِم: إذا كَانَت القَرْيَةُ مُتَّصِلَةَ البُيُوتِ كالرَّوْحَاءِ وشَبَهِها لَزِمَتْهُم الجُمُعَةِ.

وقالَ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزِيزِ: يُجَمِّعُ الجُمُعَةَ خَمْسُونَ رَجُلاً.

وقالَ مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجِشُونَ (٢٠): يُجَمِّعُ الجُمُعَةَ أَهلُ ثَلاَثِينَ بَيْتًا فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ بِوَالٍ وبِغَيْرِ وَالٍ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: وفَضْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ ثَابِتٌ عَنِ النبيِّ ﷺ، ومَوْجُودٌ في التَّورَاةِ كَمَا قالَ كَعْبُ لأبي هُرَيْرَةَ [٣٦٤].

وقولُهُ في الحَدِيثِ: «مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلاَّ وَهِي مُصِيخَةٌ يومَ الجُمُعَةِ» يُريدُ: هي مُسْتَمِعَةٌ مُشْفِقَةٌ مِنْ قِيَامِ السَّاعَةِ غَيْرِ الجَنِّ والإنْسِ، فإنَّهُم يَغْفُلُونَ مِنْ شَأْنِ يومَ الجُمُعَةِ الذي فيه تَقُومُ السَّاعَةِ، وفي هذا دَلِيلٌ على قُرْبِ مَجِيءِ السَّاعَةِ.

⁽۱) هو عبد الله بن نافع المدني الصائغ، صحب مالكا وتفقه به، وروى له مسلم وأصحاب السنن، وتوفي سنة (۲۰۱)، ينظر: تهذيب الكمال ۲۰۸ / ۲۰۸.

⁽٢) مطرف هو عبد الله بن مطرف المدني، شيخ البخاري، وتلميذ مالك وابن أخته، وأما ابن الماجشون فهو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن ابي سلمة، الإمام المحدث الفقيه، روى عن مالك وغيره، وحديث في النسائي وابن ماجه، ينظر: تهذيب الكمال ١٨/ ٧٠و ٣٦٠.

* قال أبو المُطَرِّفِ: إنَّما كَرِهَ بُصْرَةُ بنُ أَبِي بُصْرَةَ لأَبِي هُرِيْرَةَ خُرُوجَهُ إلى الطُّورِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لا تُشْخَصُ المَطَايا وتُرْكَبُ الإبلُ إلاَّ إلى ثلاثةِ مَسَاجِدَ: مَكَّةَ، والمَدينةِ، وبَيْتِ المَقْدِسِ، لِفَضْلِ هذِه المَسَاجِدِ على سَائِرِ بُقَعِ الأرضِ، إلاَّ مَنْ نَذَرَ رِبَاطاً في تُغْرِ مِنْ ثُغُورِ المُسْلِمينَ، فَيَلْزَمُه إِنْيَانُ ذَلِكَ الثَّغْرَ، مِنْ أَجْلِ الرِّبَاطِ الذي أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بهِ وحَضَّ عليهِ، وإنْ كَانَ الذي نَذَرَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، أو المَدينةِ، أو بَيْتِ المَقْدِس.

قالَ أبو عُمَرَ: رُوي في سَاعَةِ إِجَابَةِ الدُّعَاءِ يَوْمَ الجُمُعَةِ ثَلاَثُ أَقْوَالٍ، قِيلَ: إِنَّهَا في أُوّلِ النَّهَارِ، وقِيلَ: هِي آخِرِ سَاعَةٍ في يَوْمِ الجُمُعَةِ. الجُمُعَةِ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: في مُذَاكَرَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ كَعْبَ الأَحْبَارِ فَضْلِ يَوْمِ الجُمُعَةِ مِنْ الفِقْهِ: الاسْتِمَاعُ إلى مَا في التَّوْرَاةِ إذا حَدَّثَ بِذَلِكَ مُسْلِمٌ قد قَراً التَّوْرَاة، فإذا حَكَى يَهُودِيُّ عَنِ التَّوْرَاةِ شَيْئاً لم نُصَدِّقْهُ ولمْ نُكَذِّبُهُ، وكَذَلِكَ النَّصْرَانِيُّ إذا حَكَى عَنِ الإنْجِيلُ شَيْئاً لم نُصَدِّقْهُ ولمْ نُكَذِّبُهُ، وقُلْنَا: ﴿ وَامَنّا بِاللَّذِي أَنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكَا وَلَيْ وَلَا إِلَيْكُومُ وَالْمُولِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ على كُلِّ مُسْلِمٍ قدْ قَرَأَ التَّوْرَاةَ والإِنْجِيلَ، لِيَعْلَمَ الرَّجُلِ مَا رَوَاهُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ على كُلِّ مُسْلِمٍ قدْ قَرَأَ التَّوْرَاةَ والإِنْجِيلَ، لِيعْلَمَ على صَحِيحٌ أو غَيْرُ صَحِيحٍ، والاحْتِجَاجُ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ على صِحَةِ اللْمُعْتَةِ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللهِ عَيْقَ على صَحِيحٌ أو غَيْرُ صَحِيحٍ، والاحْتِجَاجُ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللهِ عَلَى على مَاعَةِ الإَجَابَةِ للدُّعَاءِ في آخِرِ يَوْمِ الجُمُعَةِ بِحَدِيثِ النَّيْ عَلَى الللهِ عَلَيْهِ الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا الْمُعْمَةِ بِحَدِيثِ الللْهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ المُعْمَا ال

قالَ أبو المُطَرِّفِ: أَمَرَ النبيُّ ﷺ بالغُسْلِ، والتَّجَمُّلِ للجُمُّعَةِ بالثَّيَابِ الحِسَانِ، والطَّيب.

وقَرَأَ في الرَّكْعَةِ الأُولَى مِنْ صَلاَةِ الجُمُعَةِ مَعَ أُمِّ القُرْآنِ سُورَةَ الجُمُعَةِ، وفِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيةِ بأُمِّ القُرْآنِ و﴿ هَلْ أَتَنكَ حَدِيثُ ٱلْغَلْشِيَةِ ﴾ [الغاشية: ١].

ومِنْ رِوَايةِ غَيْرِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَرَأَ في الرَّكْعَةِ الأُولَى مَعَ أُمِّ القُرْآنِ سُورَةِ الجُمُعَةِ، وفي الثَّانِيةِ سُورَةِ المُنَافِقِينَ، يُرِيدُ بذَلِكَ تَوْبِيخُ المُنَافِقِينَ المُتَخَلِّفِينَ عَنْهَا.

رَوَى غَيْرُ مَالِكٍ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ الجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَيْرِ عُذْرِ طَبَعَ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ بِطَابِعِ النِّفَاقِ»، ومِنْ رِوَايةِ سَمُرَةَ بنِ جُنْدَبٍ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ الجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُذْرِ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارِ».

ورَوى ابنُ عبدِ الحَكَمِ (١) عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لا تَجُوزُ شَهَادَةُ مَنْ يَتْرُكُ الجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُذْرِ، لأنَّهَا فَرِيضَةٌ.

* * *

تَمَّ كِتَابُ الصَّلاَةِ بِحَمْدِ اللهِ وعَوْنهِ، وصلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّمَ تَسْلِيماً

⁽۱) هو عبد الله بن عبد الحكم بن أعين، أبو محمد المصري، الإمام الفقيه، سمع مالك بن أنس وغيره، وله تآليف كثيرة، توفي سنة (۲۱٤)، ينظر: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٢٠، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٧١٩.



صلَّى اللهُ على سيِّدنا مُحَمَّدٍ وعلى آلهِ وصَحْبه وسلِّم تَسْلِيما

تَفْسِيرُ أَبْوَابِ الصَّلاةِ في رَمَضَان

* قالَ ابنُ القَاسِمِ: فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى في المَسْجِد ذَاتَ لَيْلَةٍ، إلى آخِرِ الحَدِيثِ الْهُ اللهِ عَالَى: جَاءَ النَّاسُ فَصَفُّوا وَرَاءَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَصَلُّوا بِصَلاَتِه، ثُمَّ صَنَعُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي اللَّيْلَةِ المُقْبِلَةِ فلمْ [يَنْهَهُم] (١) ولم يكنْ أَوَلاً أَمَرَهُم أَنْ يُصَلُّوا معه، فلمًا خَشِيَ أَنْ يَعُودَ عليهِم فَرْضُ قِيَامُ اللَّيْلِ تَرَكَ الخُرُوجَ إليهِم، ثُمَّ رَغَبَهُم في قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْزِمَ عَلَيْهِم في ذَلِكَ فَيُوجِبُه الخُرُوجَ إليهِم، فَمَّ رَغَبَهُم في قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْزِمَ عَلَيْهِم في ذَلِكَ فَيُوجِبُه عليهِم، فقالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إيمَاناً واحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه» [٢٧٦] عليهِم، فَقُورَ لَهُ مُصَدِّقاً بِفَرْضِ صِيَامِه، واحْتَسَبَ أَجْرَ قِيَامِهِ بِاللَّيْلِ على اللهِ عزَّ يَعْنِي : صَامَهُ مُصَدِّقاً بِفَرْضِ صِيَامِه، واحْتَسَبَ أَجْرَ قِيَامِهِ بِاللَّيْلِ على اللهِ عزَّ وَجَلَ، غُفِرَ لَهُ ذُنُوبَهُ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: وفي جَمْعِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ النَّاسَ في قِيَامِ رَمَضَانَ على إمَامٍ وَاحِدٍ مِنَ الفِقْه: نَظَرُ الإمَامِ لِرَعِيَّتِه في [جَمْعِ](٢) كَلِمَتِهم، ومَا يَصْلَحُ في مَعَادِهِم.

* وقَوْلُهُ في ذَلِكَ: (نِعْمَتِ البِدْعَةُ)[٣٧٨] فَالبَدْعَةُ بِدْعَتَانِ: بِدْعَةُ هُدَى، وبِدْعَةُ ضَلاَلَةٍ، وبِدْعَةُ الضَّلاَلةِ كُلُّ مَا ابْتُدِعَ على غَيْرِ سُنَّةٍ.

وإنَّما لم يُصَلِّ عُمَرُ تِلْكَ الصَّلاَةَ مَعَ النَّاسِ لأنَّ النبيَّ ﷺ لم يُصَلِّهَا بالنَّاسِ في المَسْجدِ.

⁽١) في الأصل: ينهاهم، والصواب ما أثبته.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادة ضرورية للسياق.

قَالَ مَالِكٌ : ولَو صَلاَّها الإمَامُ مَعَ النَّاسِ في المَسْجِدِ لم يَكُنْ بذَلِكَ بَأْسٌ.

وقَوْلُ عُمَرَ: «والتي تَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ» يُرِيدُ: أَنَّ التَّنَفُّلَ آخِرَ اللَّيْلِ أَفْضَلُ، مِنْ أَجْل حَدِيثِ النُّزُولِ، واسْتِجَابةِ الرَّبِّ للعِبَادِ في ذَلِكَ الوَقْتِ.

وقالَ أبو المُطَرِّفِ: قَامَ النَّاسُ في رَمَضَانَ في خِلاَفةِ عُمَرَ بِثَلاَثٍ وعِشْرِينَ رَكْعَةً، يُطَوِّلُونَ القِرَاءَةَ في كُلِّ رَكْعَةٍ، ثُمَّ صَلُّوا بعدَ ذَلِكَ سِتَّةً وثَلاَثينَ رَكْعَةً سِوَى الوُترِ، نَقَصُوا مِنْ طُولِ القِيَام، وزَادُوا في عَدَدِ الرَّكَعَاتِ.

وقالَ نَافِعٌ القَارِىءُ: أَذَرَكْتُ النَّاسُ وَهُم يُصَلُّونَ في رَمَضَانَ سِتَّةً وثَلاَثِينَ رَكْعَةً سِوَى الوُتْرِ^(١)، واسْتَحْسَنَهُ مَالِكٌ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ الأَعْرَجِ: (مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ إِلاَّ وَهُم يَلْعَنُونَ الكَفَرةَ فِي رَمَضَانَ إِلَى الْحَبُونَ الكَفَرةَ فِي رَمَضَانَ إِلَى آخِرِه، فِي رَمَضَانَ إِلَى آخِرِه، يَدْعُو إِمَامُهُم على الكَفَرَةِ، ويَدْعُو للمُسْلِمينَ، رَافِعًا صَوْتَهُ، ويُؤَمِّنُونَ على دُعَائِه، وكَانَ مَالِكٌ لا يَأْخُذُ بِهِ، لأَنَّهُ لم يكُنْ ذَلِكَ في أُوَّلِ الإسْلاَم بالمَدِينةِ.

قالَ أبو مُحَمَّدٍ: إنَّما فَعَلَ ذَلِكَ أَهْلُ المَدِينَةِ حِينَ قَاتَلَهُم الَخَوَارِجُ، فَقَتَلُوا فُقَهَائَهُم وصَالِحِيهِم، فَكَانُوا يَلْعَنُونَهُم ويَدْعُونَ عَلَيْهِم في صَلاَةِ رَمَضَانَ باللَّيْلِ، فَفِي هذا رُخْصَةٌ في الدُّعَاءِ على مَنْ ظَلَمَ المُسْلِمينَ، ولمْ يَتَّقِ اللهَ فِيهم.

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: صَلاَةُ عَائِشَةَ خَلْفَ ذَكُوانَ مُدَبَّرَهَا فِي رَمَضَانَ [١٣٨٥] دَلِيلٌ على أَنَّ الإمَامَةَ لَيْسَتْ إلى النِّسَاءِ لا فِي فَرِيضَةٍ ولا في نَافِلَةٍ، وأنَّهُ لا بَأْسَ بإمَامَةِ العَبْدِ في النَّافِلَةِ، وتَجُوزُ إمَامَتُهُ في الفَريضَةِ إذا لم يَكُنْ إمَامَا رَاتِبا، لأنَّ على العَبْدِ أَنْ يُطِيعَ سَيِّدَهُ فِيمَا يَأْمُرُه به، بمَا أَمَرَهُ بسَفَرٍ أو خِدْمَةٍ، وشغلُهُ عَنِ الإمَامَةِ [للزمه](٢) طَاعَةَ سيِّدِه.

* * *

⁽١) ذكره العيني في عمدة القاري ١٢٦/١١، ونسبه إلى ابن وهب عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع بن أبي نعيم مقرىء المدينة.

⁽٢) جاء في الأصل: (لزمه)، وما وضعته هو الموافق للسياق.

بابُ صَلاَةِ اللَّيْلِ، وصَلاَةِ الوِتْرِ، ورَكْعَتِي الفَجْرِ

 * قالَ أبو مُحَمَّد: الرَّجُلُ الذي حَدَّثَ سَعِيدَ بنَ جُبَيْرٍ عَنْ عَائِشَةَ هُو الأَسْوَدُ بنُ [يَزيد] (١)، وكانتْ عَائِشَةُ تُحِبُّه لِفَضْلِه [٣٨٥].

* وقَوْلُه عليهِ السَّلاَمُ: «مَا مِن امْرِيءٍ تَكُونُ لَهُ صَلاَةٌ بِلَيْلٍ يَغْلِبُهُ عليهَا نَوْمٌ إِلاَّ كَتَبَ اللهُ لَهُ أَجْرَ صَلاَتِهِ»[٥٨٣] قالَ أبو المُطَرِّفِ: نَحْو قَوْلهِ عليهِ السَّلاَمُ: «مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَ لَهُ حَسَنَةُ »(٢)، وكَقَوْلهِ: «الأعْمَالُ بالنِّيَاتِ، ولِكُلِّ امْرِيءٍ مَا نَوَى »(٣).

وأَمَرَ النبيُّ عليهِ السَّلاَمُ مَنْ غَلَبَهُ النُّومُ في صَلاَتهِ بِالرُّقَادِ وألاَّ يُغَالِبَ النَّوْمَ فَي صَلاَتهِ بِالرُّقَادِ وألاَّ يُغَالِبَ النَّوْمَ فَيُعَذِّبَ نَفْسَهُ، قَالَ فَيُعَذِّبَ اللهِ بَنُ اللهِ بِنُ اللهِ بِنُ اللهِ بِنُ اللهِ فَيَسُبُ [شَهْوَةً وإقْبَالاً، وإنَّ لهَا فَتْرَةً وإدْبَاراً، فَخُذُوهَا عندَ شَهْوَتِها وإِذْبَارِهَا (٢).

* قَالَ أَبُوالمُطَرِّفِ: قَوْلُ عَائِشَةَ: (كُنْتُ أَنَامُ بِينَ يَدَي رَسُولِ اللهِ ﷺ وَرِجْلاَي

⁽۱) جاء في الأصل: (زيد)، وهو خطأ، والأسود بن يزيد هو النخعي، وينظر: التمهيد ١٢ / ٢٦١.

⁽۲) رواه البخاري (٦١٢٦)، ومسلم (١٣١) من حديث ابن عباس.

⁽٣) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب.

⁽٤) مابين المعقوفتين سقط من الأصل بسبب حذفه، وزدته مراعاة للسياق.

⁽٥) مابين المعقوفتين زدته من كتاب الزهد لابن المبارك، وقد مسح من الأصل.

⁽٦) رواه عبد الله بن المبارك في الزهد (١٣٣١).

في قِبْلَتِهِ) [٣٨٦]، وذَكَرتِ الحَدِيثَ إلى آخِرِه، فيهِ مِنَ الفِقْه: أَنَّ المُلاَمَسَةَ إِذَا لَم يُقْصَدْ بِهَا اللَّذَةَ لَمْ تَنْقُضِ الوُضُوءَ، وذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَمَسَّ عَائِشَةَ بِيدِه عندَ سُجُودِه لِكَي يَسْجُدَ على الأَرْضِ، فَكَانَتْ تَقْبِضُ رِجْلَيْهَا ثُمَّ يَسْجُدُ ويَتَمَادَى في صَلاَته، وفيهِ الزُّهْدُ في الدُّنيا، وأَخْذُ البُلْغَةِ مِنْها، وتَرْكُ الاتِّسَاعِ في البُنْيَانِ.

قال ابنُ القَاسِمِ: لا يُصَلِّي أَحَدٌ نَافِلَةً أَو فَرِيضَةً وَرَاءَ نَائِمٍ إِلاَّ مِنْ ضِيقِ بَيْتٍ أَو سَفِينَةٍ، بِسَبِ مَا يَحْدُثُ مِنَ النَّائِمِ.

* قالَ أبو مُحَمَّد: كَانَتِ الحَوْلاَءُ قَرِيبَةً لِخَدِيجَةَ، وكَانَتْ تَبِيتُ في المَسْجِدِ، وتُكْثِرُ الصَّلاَةَ فيهِ بِاللَّيْلِ، فَخَشِي عَلَيْهَا رَسُولُ الله ﷺ الفَتْرَةَ، فقالَ: «إنَّ اللهَ عَنَّ وَتُكْثِرُ الصَّلاَةَ فيهِ بِاللَّيْلِ، فَخَشِي عَلَيْهَا رَسُولُ الله ﷺ وَتَكُونَ. وَجَلَّ لا يَمَلُ اللهَ عَلَيْهَا مَمْلُونَ.

وقالَ فيهِ ابنُ مُزَيْنٍ: مَعْنَاهُ أَنَّ اللهَ تَبَارِكَ وتَعَالَى لا يَمَلُّ مِنْ كِتَابِ الحَسَنَاتِ للعَبْدِ مَا دَامَ العَبْدُ يَعْمَلُهَا، فإذا تَرَكَ العَمَلَ لمْ يُكْتَبْ لَه شَيْئًا، وخَيْرُ العَمَلِ مَادَامَ عليهِ صَاحِبُه وإنْ قَلَّ، يُرِيدُ مِنَ النَّوَافِلِ.

* قَوْلُ عُمَرَ لأَهْلِه بِاللَّيْلِ (الصَّلاَةَ الصَّلاَةَ)[٣٨٩] فِيه مِنَ الفِقْهِ: تَأْدِيبُ الرَّجُلِ أَهْلَهُ على صَلاَةِ النَّافِلَةِ بِاللَّيْلِ، ولمْ يُكَلِّفْ عُمَرُ لأَهْلِهِ مِنْ طُولِ القِيَامِ مِثْلَ مَا تَكَلَّفَهُ هُو، وكَذَلِكَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَفْعَلُه بأَهْلِه.

* قِالَ أَبُو المُطَرِّفِ: حَدِيثُ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ في عَدَدِ رَكَعَاتِ وِتْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ [٣٩٣] مُوافِقٌ لِمَا رَوَاهُ سَعِيدُ بنُ أَبِي سَعِيدٍ مِنْ طَرِيقِ عَائِشَةَ [٣٩٤] وخَالَفَ هَذَيْنِ الحَدِيثَيْنِ هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ فقالَتْ فيهِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يُوتِرُ بِثَلاَثَ عَشَرةَ رَكْعَةً »[٣٩٥]، والصَّحْيحُ في هَذا عَنْ عَائِشَةَ مَا رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ وسَعِيدُ بنُ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يُوتِرُ بإحْدى عَشَرةَ رَكْعَةً »والعَلَطُ فيهِ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ (١٠).

 ⁽١) أشار الطحاوي في شرح معاني الآثار ١ / ٢٨٥ إلى الاختلاف في حديث عائشة، وذكر
 أن هشاما خالف عامة الرواة عن أبيه، وقال ابن عبد البر في الاستذكار ٢ / ٣٥٤: أما=

قالَ أبو المُطَرِّفِ: قَوْلُ النبيِّ ﷺ: "إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ ولا يَنَامُ قَلْبِي "[٣٩٤] كَانَ لُوحَى لا يَنَامُ ﷺ، مِنْ جِهَةِ ضَبْطِه للوَحْي، لأَنَّهُ كَانَ يُوحَى إليه في النَّوْمِ كَمَا كَانَ يُوحَى إليه في النَّوْمِ كَمَا كَانَ يُوحَى إليه في النَّوْمِ كَمَا كَانَ يُوحَى إليه في اليَقَظَةِ، وكَذَلِكَ سَائِرُ الأنْبِيَاءِ، قالَ إِبْرَاهِيمُ عليهِ السَّلاَمُ لابنه: ﴿ يَبُنَى النِّ إِنْ اللهِ في النَّقَظَةِ، وكَذَلِكَ سَائِرُ الأنْبِيَاءِ، قالَ إِبْرَاهِيمُ عليهِ السَّلاَمُ لابنه: ﴿ يَبُنَى إِنِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ يَنَامُ ثُمَّ يَسْتَيقِظُ فَيَتَوضَأَ، فَالحُكْمُ في النَّوْمِ للغَلَبَةِ، فإذا غَلَبَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَنَامُ ثُمَّ يَسْتَيقِظُ فَيتَوضَأَ، فَالحُكْمُ في النَّوْمِ للغَلَبَةِ، فإذا غَلَبَ النَّوْمِ للغَلَبَةِ، فإذا غَلَبَ النَّوْمُ وَجَبَ الوُضُوءُ على النَّائِمِ.

* في حَدِيثِ ابنِ عبّاسِ حِينَ بَاتَ عندَ مَيْمُونَةَ خَالَتِه زَوْجِ النبيِّ عَلَيْ حَينَ سَمِعَ النبيَّ عَلَيْ يَقَلِ الْحَرَ آلِ عِمْرَانَ [٣٩٦] فيه مِنَ الفقه: الرُّخْصَةُ في قِرَاءَةِ القُرْآنِ على غَيْرِ وُضُوءٍ، لأنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ [قرأ هذه الآياتِ بعدَ قِيَامَهِ] (١) مِنْ نَوْمهِ، وقِيَامُ الرَّجُلِ للآخِرِ وَضُونَهُ وإنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ أَهْلِه أو مِنْ وَلَدِه أو [غَيْرِهِم إنْ كَانُوا] (٢) صَالِحِينَ، وفيهِ الإمَامَةُ في النَّافِلَةِ، وقِيَامُ المَأْمُومِ عَنْ يَمِينِ الإمَامِ إذا كَانَا اثْنَيْنِ، صَالِحِينَ، وفيهِ الإمَامَةُ في النَّافِلَةِ، وقِيَامُ المَأْمُومِ عَنْ يَمِينِ الإمَامِ إذا كَانَا اثْنَيْنِ، وَكَذَلِكَ [روَى سَعِيدً] (٣) بنُ جُبيْرٍ، عَنِ ابنِ عبّاسِ أنَّهُ قالَ: فَقَمْتُ عَنْ يَسَارِ وَكَذَلِكَ [روَى سَعِيدً] (٣) بنُ جُبيْرٍ، عَنِ ابنِ عبّاسِ أنَّهُ قالَ: فَقَمْتُ عَنْ يَسَارِ النبيِّ عَنْ يَمِينِهِ [وأقامَ المَوْأَةَ مِنْ] (٤) خَلْفِهِ، وقالَ كُرَيْبٌ مَوْلَى ابنِ عبّاسٍ: وفَتَلَ النبيُّ عَنْ يَمِينِهِ [وأقامَ المَوْأَةَ مِنْ] (٤) خَلْفِهِ، وقالَ كُرَيْبٌ مَوْلَى ابنِ عبّاسٍ: وفَتَلَ النبيُّ عَنْ يَمِينِهِ [وأقامَ المَوْأَةَ مِنْ] لَكُي يُذْهِبَ عنهُ النَّوْمَ، وفيهِ: أَنَّ النَّافِلَةَ مَاسٍ: وفَتَلَ النبيُّ عَنْ يَمِينِهِ أَفْضَلُ، وأَنَّ الوُتِرَ رَكْعَةً وَاحِدَةً يُفْصَلُ بَيْنَهُما وبَيْنَ رَكْعَتَانِ، وأَنَّ الوُتِرَ وَتُكَافِهُ وأَنَّ الوَّتِرَ وَكُعَةً وَاحِدَةً يُفْصَلُ بَيْنَهُما وبَيْنَ

حدیث هشام بن عروة هذا فقد أنكره مالك، وقال: مذ صار هشام بالعراق أتانا عنه ما لم
 نعرف منه.

⁽۱) ما بين المعقوفتين أصابه مسح، وقد اجتهدت في وضعه بما فهمته من كلام ابن بطال كما نقله ابن حجر في الفتح ١ / ٢٨٨، وقال: وتعقبه ابن المنيِّر وغيره بأن ذلك مفرع على أن النوم في حقه ينقض وليس كذلك، لأنه قال: «تنام عيناي ولا ينام قلبي» وأما كونه توضأ عقب ذلك فلعله جدد الوضوء، أو أحدث بعد ذلك فتوضأ، قال ابن حجر: وهو تعقب جيد. . الخ.

⁽٢) أصاب المسح ما بين المعقوفتين فلم يظهر، وقد اجتهدت في وضعه بما يتناسب مع السياق.

⁽٣) مابين المعقوفتين أصابه المسح، وما وضعته هو المناسب مع الكلام.

⁽٤) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، وقد استدركته مما ورد في رواية مسلم (٦٥٩).

الشَّفْعِ بِسَلاَمٍ، وفيهِ الرُّكُوعُ للفَجْرِ بعدَ اطِّلاَعِ الفَجْرِ، وفيهِ إعْلاَمُ المُؤَذِّنِ الإمَامَ بِوَقْتِ الصَّلاَةِ.

قالَ عِيسى: واضْطَجَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِيَنِئذٍ اضْطِجَاعًا لَمْ [يَنمْ](١) فيهِ، لِكَي يَسْتَرِيحَ مِنْ طُولِ قِيَامِه في الصَّلاَةِ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ «صَلاَةُ اللَّيْلِ مِثْنَى مَثْنَى» [٣٩٩]، يُرِيدُ: رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ في النَّافلَةِ.

ورَوَى هذا الحَدِيثَ شُعْبَةُ، عَنْ يَعْلَى بنِ عَطَاءٍ، عَنْ علي بنِ عبدِ اللهِ البَارِقيّ، عَن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «صَلاَةُ اللَّيْلِ والنَّهارِ مَثْنَى مَثْنَى» (٢)، وهذه الرِّوَايةُ تُبيِّنُ أَنَّ النَّافِلَةَ بالنَّهَارِ رَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، بِخِلاَفِ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّافِلَةَ بالنَّهَارِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، يُسَلِّمُ في آخِرِهِنَّ.

* قالَ: وقَوْلُهُ في حَدِيثِ المُوَطَّأ: «فَإذا خَشِيَ أَحَدُكُم الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً، تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى مِنَ الفَرِيضَةِ والنَّافِلَةِ.
 والنَّافِلَةِ.

وقالَ مَالِكٌ في هَذا الحَدِيثِ: (مَا مِنْ شَيءٍ أَبْيَنَ مِنْ هَذا)، يُرِيدُ: أَنَّ الوِتْرَ رَكْعَةٌ وَاحِدَةٌ، بِخِلاَفِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الوِتْرَ ثَلاَثُ رَكَعَاتٍ، يُسَلِّمُ في آخِرِهنَّ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَنْكُرَ عُبَادَةُ بِنُ الصَّامِتِ قَوْلَ أَبِي مُحَمَّدٍ ـ واسْمُهُ: مَسْعُودُ بِنُ أَوْسِ أَنَّ الوِتْرَ وَاجِبٌ، يُرِيدُ: وُجُوبَ الفَرَائِضِ، فَأَنْكَرَ عُبَادَةُ هَذَا القَوْلَ، وقَالَ: هُو سُنَّةٌ سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، واحْتَجَّ بِحَدِيثِ النبيِّ ﷺ: «خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ على العِبَادِ» [٤٠٠] إلى آخِرِ الحَدِيثِ.

⁽١) في الأصل: ينام، وهو خطا ظاهر.

⁽٢) رواه أبو داود (١٢٩٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١ / ٣٣٤، والبيهقي في السنن ٢ / ٤٨٧، وذكر ابن عبد البر في التمهيد ١٣ / ٣٤٣ بأن رواية علي بن عبد الله البارقي هذه في ذكر النهار لم يقله أحد عن ابن عمر غيره، وأنكروه عليه.

وقالَ أَهْلُ الكُوفَةِ: الوِتْرُ فَرِيضَةٌ (١)، واحْتَجُّوا في ذَلِكَ بِحَدِيثٍ رَوَوْهُ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى زَادَكُمْ صَلاَةً إلى صَلاَتِكُم، أَلاَ وَهِيَ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى زَادَكُمْ صَلاَةً إلى صَلاَتِكُم، أَلاَ وَهِيَ الوِتْرُ» (٢).

ومَعْنَى هذا الحَدِيثِ عندَ أَهْلِ المَدِينَةِ: أِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ زَادَنَا ثُوَابَ صَلاَةَ الوِثْرِ إلى ثَوَابِ صَلاَةِ الفَرْضِ، ولَو كَانَ الوِثْرُ فَرْضَاً لَقَالَ: إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى زَادَكُم فَرْضَاً إلى فَرْضِكُم، وقدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ على رَاحِلَتِه، ولمْ يُصَلِّ قَطُّ فَرِيضَةً على رَاحِلَتِه، ولمْ يُصَلِّ قَطُّ فَرِيضَةً على رَاحِلَتِه،

وقَدْ سُئِلَ ابنُ عُمَرَ عَنِ الوِتْرِ: (أَوَاجِبٌ هُو وُجُوبَ الفَرَائِضِ؟ فقالَ: أَوْتَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَوْتَرَ المُسْلِمُونَ)٢٠٠١]، وَلَو كَانَ الوِتْرُ فَرْضَاً لَبَيَّنَ ذَلِكَ ابنُ عُمَرَ للذي سأَلَهُ عنهُ، فَالوِتْرُ سُنَّةٌ سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ.

قالَ أبوالمُطَرِّفِ: أَنْكَرَ مَنْ يَقُولُ بإنفَاذِ الوَعِيدِ _ مِنْ أَهْلِ البدَعِ (٢ - حَدِيثَ عُبَادَةَ هَذَا، لِقَوْلِه في آخِرِه: «ومَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ فَلَيْسَ عندَ اللهِ عَهْدُّ إِنْ شَاءَ عَذَبَهُ، وَإِن شَاءَ غَفَرَ لَهُ » وقَالُوا: سَنَدُ هذَا الحَدِيثِ في المُوطَّأ مَجْهُولٌ، وهذا حَدِيثٌ رَوَاهُ يَحْيَى بنُ سَلاَمٍ عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ حَبَّانَ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ، عَنِ النبيِّ ﷺ، وذَكَرَ الحَدِيثِ على عبدِ اللهِ بنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ، عَنِ النبيِّ ﷺ، وذَكَرَ الحَدِيثِ على نَحْوِ ما ذَكَرَ مَالِكٌ في المُوطَّأُ في المُوطَّأُ (٤).

⁽١) هذا قول نقل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ويريد أنه فرض عملا لا علما، فهو واجب لازم في حق العمل دون الاعتقاد ينظر: بدائع الصنائع ١ / ٢٧٢، وتبيين الحقائق ١ / ٢٧٢.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة ٢/ ٢٩٧، وأحمد ٢/ ١٨٠، والدارقطني ٢/ ٢١، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإسناده ضعيف.

⁽٣) هم الخوارج والمعتزلة.

⁽٤) لم أجد متابعة يحيى بن سلام في شيء من الكتب، وذكر ابن عبد البر في التمهيد ٢٢ / ٨٨٨ متابعات كثيرة لهذا الحديث ولكنه لم يشر إلى متابعة يحيى بن سلام هذه =

وأَهْلُ السُّنَّةِ لا يَخْتَلِفُونَ في أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى في وَعْدِه للطَّائِعِينَ مِنَ المُوْمِنِينَ لا يُخْلِفُهُ، وأَنَّهُ في وَعِيدِه لأَهْلِ التَّوْحِيدِ [المُعَانِدينَ] (١) الذينَ يَسْتِحلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ ورَسُولُهُ بالخِيَارِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُم، وإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وذلك قوله: ﴿ إِنَّ ٱللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءً ﴾ [النساء: ٤٨ - 11].

وقوْلُهُ في الصَّلَواتِ: "وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ فَلَيْسَ لَهُ عَندَ اللهِ عَهدٌ" يعنِي: إنَّ لَم يأْتِ بِهِنَّ على سَبِيلِ التَّضْيِيعِ لَهُنَّ والغَفْلَةِ فاللهُ فيهِ بالخَيَارِ، إنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وإنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ، وإنْ جَحَدهَا اسْتُتِيبَ، فإنْ تَابَ وإلاَّ قُتِلَ، وإنْ أَقَرَّ بِها وقالَ: لا أُصَلِّي، أُخِرَّ حتَّى يَمْضِي وَقْتُ صَلاَةٍ، فإنْ صَلاَّهَا وإلاَّ قُتِلَ.

قالَ أبو مُحَمَّدٍ: سُئِلَ ابنُ عُمَرَ عَنْ تَشْفِيعِه للوِتْرِ، فَقِيلَ لَهُ: (هَلْ فَعَلَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، أو فَعَلَهُ أبو بَكْرٍ وعُمَرُ؟ فقالَ: لا، ولَكِنَّهُ شَيِّ اسْتَحْسَنْتُهُ (٢)، قالَ أبو مُحَمَّدٍ: ولِهَذا قالَ مَالِكٌ: إنَّهُ مَن افْتَتَحَ وِتْرًا فلاَ يَجْعَلْهَا شَفْعًا إذ لم يَفْعَلْهُ النبيُ ﷺ.

* قالَ مَالِكٌ: وليسَ العَمَلُ على فِعْلِ سَعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ إِذْ كَانَ يُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ لا شَفْعَ قَبْلَهَا، وأَقَلُ الوِتْرِ ثَلاَثُ رَكَعَاتٍ، اثْنتَانِ شَفْعٌ وَوَاحِدَةٌ وِتْرٌ [٤٠٧].

قالَ أبو عُمَرَ: أَدْخَلَ مَالِكٌ في المُوطَّأُ حَدِيثَ ابنِ عبَّاسٍ في وِتْرِه بعدَ الفَجْرِ، وكَذَلِكَ حَدِيثَ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ يَرُدُّ بِهِما قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لا يُوتِرُ بعدَ الفَجْرِ، وإنَّما يَكُونُ الوِتْرُ باللَّيْلِ، فإذا وَقَعَ وإنَّما يَكُونُ الوِتْرُ باللَّيْلِ، فإذا وَقَعَ

ويحيى بن سلام لم يدرك يحيى بن سعيد الأنصاري وإنما يروي عن بواسطة، ينظر: سير
 أعلام النبلاء ٩/ ٣٩٦.

ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، وقد استظهرته بما رأيته مناسبا مع السياق.

⁽٢) رواه بنحوه مالك (٤٠٦)، وقال ابن عبد البر في التمهيد ٢٥٤/١٣، وروي مثل قول ابن عمر في الفصل بين الشقع والوتر بالتسليم عن عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس وسعد بن مالك وزيد بن ثابت. . . إلخ .

بعدَ الفَجْرِ أَجْزَأ على حَسْبِ مَا فَعَلَ ابنُ عبَّاسِ وعُبَادَةُ بنُ الصَّامِتِ.

ولا يَقْضِي بعدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ السُّنَنِ إذا ذَهَبتْ أَوْقَاتُها لم تَكُنْ فِيها إعَادَةٌ، وليْسَتْ كالفَرَائِضِ التي أَوْقَاتُها أَبَداً مُدْرَكَةً.

قالَ عِيسى: إذا خَرَجَ الإِمَامُ لِصَلاَةِ الصُّبْحِ قبلَ أَنْ يُوتِرَ فَأَقَامَ المُؤذِّنُ الصَّلاَةَ، فإنَّهُ يُسَكِّتُهُ الإِمَامُ، كَمَا فَعَلَ عُبَادَةُ بنُ الصَّامِتِ، ولا يُسَكِّتُهُ لِرَكْعَتِي الفَجْرِ، ولَكِنَّهُ يُصَلِّي الضَّبْحَ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتِي الفَجْرِ إذا طَلَعَت الشَّمْسُ إنْ أَحَبَّ، وهُمَا مِنَ يُصَلِّي الضَّبْحَ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتِي الفَجْرِ إذا طَلَعَت الشَّمْسُ إنْ أَحَبَّ، وهُمَا مِنَ الرَّغَائِبِ.

وقالَ أَشْهَبُ (١): هُمَا سُنَّةً.

قالَ أبوالمُطَرِّفِ: إنَّما أُمِرَ مَنْ فَاتَتَهُ رَكْعَتَا الفَجْرِ قَبْلَ صَلاَةِ الصُّبْحِ أَنْ يُصَلِّيهَا إذا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، لأَنَّ الرَّغَائِبَ إذا تُرِكَتْ فَلَمْ تُصَلَّى في أَوْقَاتِها المَعْرُوفَةِ لهَا قُضِيتْ بعدَ ذَلِكَ.

كَمَا قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ: (مَنْ فَاتَهُ حِزْبُهُ مِنَ اللَّيْلِ فَقَضَاهُ عندَ زَوَالِ الشَّمْسِ فَكَأَنَّهُ لم يُفِتْهُ)[٦٨٦]، فأَبَاحَ لَهُ قَضَائَهُ في غَيْرِ وَقْتِهِ.

ورَوى القَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِع، عَن ابنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَكِّتَ المُؤَذِّنُ عندَ الأَذَانِ بِصَلاَةِ الصُّبْحِ وَبَدأَ الصُّبْحُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ (*)، وهَذه الرِّوَايَةُ تُبيِّنُ أَنَّ رَكْعَتِي الفَجْرِ لا تُصَلَّى قَبْلَ الفَجْرِ، ولمْ يَذْكُرْ يَحْيَى ولا ابنُ بُكَيْرٍ في هذا الحَدِيثِ (وبَدأً الصَّبْحُ)، كمَا رَوَاهُ القَعْنَبِيُ .

* قَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ: «أَصَلاَتَانِ مَعَاً؟»[٢١] يُرِيدُ بذَلِكَ: النَّهْيَ عَنْ صَلاَةِ النَّافِلَةِ والإِمَامُ يُصَلِّي فَريضَةً.

⁽١) هو أشهب بن عبد العزيز، أبو عمرو المصري، الفقيه العلامة، سمع مالكا وغيره، توفي سنة (٢٠٤)، السير ٩٠٠/٥

 ⁽۲) موطأ مالك برواية القعنبي (۱۷۲)، وينظر: موطأ مالك برواية يحيى (٤١٩)، وبرواية يحيى بن بكير الورقة (۲۰أ) نسخة أحمد الثالث.

قالَ مَالِكٌ: فِيمَنْ دَخَلَ في فَرِيضةٍ وأُقِيمَتْ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ فإنْ طَمَعَ في تَمَامِ صَلاَتِهِ ويُدْرِكَ الإمَامَ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ الرَّكْعَةَ الإولَى فَعَلَ ذَلِكَ، وإنْ لم يَطْمَعْ بِذَلِكَ قَطَعَ مَا هُوَ فيهِ ودَخَلَ مَعَ الإمَامِ، ثُمَّ صَلَّى الصَّلاَةَ التِّي فَاتَتُهُ، وأَعَادَ التي صَلاَّهَا مَعَ الإمَامِ لِيُلاّ تَكُونَ صَلاَّتَانِ مَعَا، وذَلِكَ مَكْرُوهُ، فَيُصَلِّي مَعَ الإمَامِ لِيُدْرِكَ فَضْلَ الجَمَاعَةِ، ثُمَّ يُصَلِّي الصَّلاَةَ الأولَى التِّي كَانَتْ عَلَيْهِ، ويُعِيدُ بَعْدَهَا التِّي صَلاَّهَا مَعَ الإمَامِ لِيَدْرِكَ فَصْلَ الإمَامِ لِكَدْرِكَ فَصْلَ الجَمَاعَةِ، ثُمَّ يُصَلِّي الصَّلاَةَ الأولَى التِّي كَانَتْ عَلَيْهِ، ويُعِيدُ بَعْدَهَا التِّي صَلاَّهَا مَعَ الإمَامِ لِيَدْرِكَ فَصْلَ الإمَامِ لِكَي يُقِدِّمَ التَّي المَأْمُورَ بهِ في صَلاَةِ الفَرْضِ.

* * *

بابُ فَضْلِ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ، وإعَادَةِ الصَّلاَةِ مَعَ الإمَام، وصَلاَةِ الرَّجُلِ جَالِسَاً

* في حَدِيثِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ [٢٥]، وفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ التَّرْغِيبُ في مُشَاهَدَةِ الجَمَاعَةِ الجَمَاعَةِ الجَمَاعَاتِ مُشَاهَدَةِ الجَمَاعَةِ الجَمَاعَةِ الجَمَاعَاتِ فَرْضٌ على الكَافَّةِ.

* وقَوْلُهُ ﷺ: «لقد هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِحَطَبِ فَيُحْطَبَ الآ٢٧] وذَكَرَ الحَدِيثِ إلى آخِرِه، إنَّما قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ في مُنَافِقِينَ كَانُّوا لا يَشْهَدُونَ الصَّلُواتِ مَعَهُ، فَهَمَّ بِتَحْرِيقِ بِيُوتَهُم عُقُوبَةً لَهُم.

وقَوْلُهُ: «لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُم أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمَاً سَمِيناً» يعنِي: لَحْمَا سَمِيناً يَأْكُلُه في المَسْجِدِ، أو يَجِدُ فيهِ (مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ) لَجَاءَ إلى المَسْجِدِ.

قالَ الأَخْفَشُ^(۱): المَرَامِي وَاحِدُها مِرْمَاةٌ، وَهِي حَدِيدَةٌ لَها طَرَفٌ كَطَرفِ السِّنَانِ كَانُوا يَلْعَبُونَ بِها في الجَاهِليَّةِ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: مَعْنَى هذَا الحَدِيثِ أَنَّ أُولَئِكَ المُتَخَلِّفِينَ عَنِ الصَّلاَةِ مَعَ النبيِّ ﷺ لَو دُعِيَ أَحَدُهُم إلى طَعَامٍ يَأْكُلُه في المَسْجِدِ، أو إلى اللَّعِبِ بالمَرَامِي النبيِّ ﷺ لَو دُعِيَ أَحَدُهُم إلى طَعَامٍ يَأْكُلُه في المَسْجِدِ، أو إلى اللَّعِبِ بالمَرَامِي الأَتَى المَسْجِدَ رَغْبَةً في ذَلِكَ، لا رَغْبَةً مِنْهُ في مُشَاهَدة صَلاَة العِشَاء، التِّي مَنْ

⁽۱) هو أحمد بن عمران بن سلامة البصري الألهاني المتوفى قبل سنة (۲۵۰)، المحدث الثقة اللغوي، له شرح لغريب الموطأ، وقد وصلنا، ينظر: الجرح والتعديل ١/٦٨، ومقدمة تفسير الموطأ لا بن حبيب للدكتور عبد الرحمن بن سليمان بن العثيمين ١/٨٨.

صَلاَّهَا في جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّما قَامَ نِصْفَ لَيْلَةٍ، فَحُرِمَ [المُنَافِقُونَ](١) هذا الفَضْلَ.

* قالَ أبوالمُطَرِّفِ: أَوْقَفَ مَالِكٌ في المُوطَّا قَوْلَ زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ: «أَفْضَلُ الصَّلاَةِ صَلاَتُكُم في بِيُوتِكُم إلاَّ المَكْتُوبَةَ»[٤٢٨] وأَسْنَدَهُ غَيْرُ مَالِكٍ عَنْ، زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ، فَالنَّوَافِلُ في البيُوتِ أَفْضَلُ مِنْها في المَسَاجِدِ، لأنَّهُ يُرْفعُ في ذَلِكَ المَكَانِ الرِّيَاءُ عَنِ المُتَنفِّلِ، والفَرَائِضُ في المَسَاجِدِ والجَمَاعَاتِ أَفْضَلُ مِنْهَا في البيُوتِ، لأنَّهُ لا يَدْخُلُ الفَرَائِضَ رِيَاءٌ، لا شُتِرَاكِ الجَمِيع في ذَلِكَ المَكَانِ.

قُولُ النبيِّ ﷺ: «بَيْنَنَا وبَيْنَ المُنَافِقِينَ شُهُودُ العِشَاءِ وَالصَّبْحِ»[٤٣٠]، قالَ أَبو المُطَرِّفِ: حَرَّمَ [اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى علَى] (٢) المُنَافِقِينَ مُشَاهَدَةَ هَاتَيْنِ الصَّلاَتَيْنِ في المُطَرِّفِ: حَرَّمَ [اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى علَى] المُنافِقِينَ مُشَاهَدَةَ هَاتَيْنِ الصَّلاَتِيْنِ في الجَمَاعَةِ عُقُوبَةً لِتَفَاقُلِهِم [في أَدَاءِهَا] (٣) على مَنْ صَلاَّهَا في جَمَاعَةٍ بِثَوَابٍ قِيَامِ اللَّيْلِ كُلِّه، وكَمَا تَفَضَّلَ على الذي أَمَاطَ غُصْنَ الشَّوْكِ عَن الطَّرِيقِ خِيفَةَ أَنْ يَتَأَذَّى اللَّيْلِ كُلِّه، وكَمَا تَفَضَّلَ على الذي أَمَاطَ غُصْنَ الشَّوْكِ عَن الطَّرِيقِ خِيفَةَ أَنْ يَتَأَذَّى بِهُ مُسْلِمٌ، [وأَنَهَا تُوجِبُ] (٤) الغُفْرَانَ إذا أَرَادَ بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ عزَّ وَجَلَّ، واللهُ لا يُضِيعُ أَجِرَ العَامِلِينَ.

* وذَكَرَ مَالِكٌ في هذا الحَدِيثِ: «الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ"، وذَكَرَ في كِتَابِ الجَنَائِزِ: «الشُّهَدَاءُ سَبْعَةٌ" [٣١٤ و ٨٠٠].

وزَادَ ابنُ بُكَيْرٍ في آخِرِ حَدِيثِ سُمَيٍّ هذَا «وَلُو يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ والصُّبْحِ لاَّتَوْهُمَا ولَو حَبْواً» (٥٠)، وذَكَرَ يَحْيَى هذِه الزِّيَادَةَ في بابِ الأَذَانِ [٢٢٠].

* حَدِيثُ بُسْرِ بنِ مِحْجَنٍ عَنْ أَبِيهِ[٤٣٥] [حَدِيثٌ] يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وفيه أَنَّ النبيَّ ﷺ لم يُلْزِمْ مَنْ صَلَّى في بَيْتِهِ [مُنْفَرِداً] أَنْ [يُصَلِّي في](٦) المَسْجِدِ، فَيُعِيدُ

⁽١) في الأصل: (المنافقين)، وصوبته مراعاة لسياق الكلام.

⁽٢) مابين المعقوفتين مسح، واستظهرته بما يتوافق مع السياق.

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واجتهدت في وضعه بما يتناسب مع السياق.

⁽٤) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، وقد استظهرته بما يتوافق مع نص مشابه ذكره ابن عبد البر في التمهيد ٢٢ / ١٢.

⁽٥) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (٢١ب) نسخة تركيا.

⁽٦) ما بين المعقوفات لم يظهر في الأصل، واجتهدت في وضعه بما يتوافق مع السياق.

تِلْكَ الصَّلاَةَ مَعَ الإِمَامِ، ولكِنَّةُ أَمَرَ مَنْ دَخَلَ المَسْجِدَ فَوَجَدَ النَّاسَ يُصَلُّونَ تِلْكَ الصَّلاَةَ التي صَلاَّهَا هُو في بَيْتِه أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُم في صَلاَتِهم هَذِه، ولا يَجْلِسُ في الصَّلاَةَ التي صَلاَّهَا هُو في بَيْتِه أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُم في صَلاَتِهم هَذِه، ولا يَجْلِسُ في المَسْجِدِ، لِئَلاَ يُوقِعَ على نَفْسِه بِجُلُوسِه والنَّاسُ يُصَلُّونَ ظَنَّ سُوءٍ، وأَمَرَهُ المَسْجِدِ، لِئَلاَ يُوقِعَ على نَفْسِه بِجُلُوسِه والنَّاسُ يُصَلُّونَ ظَنَّ سُوءٍ، وأَمَرَهُ النبيُّ عَلِي الصَّلاةِ لِكَي يُدْرِكَ فَضْلَ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ، ثُمَّ قالَ: «مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ كَانَ النبيُّ عَلِي الطَّلاةِ لِكَي يُدْرِكَ فَضْلَ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ، ثُمَّ قالَ: «مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ كَانَ لَهُ سَهْمَانِ مِنَ الأَجْرِ» [٤٣٨](١).

* قَالَ مَالِكُ: (وتُعَادَ الصَّلُواتِ كُلُّهَا مَعَ الإَمَامِ إِلاَّ صَلاَةَ المَغْرِبِ وَحُدَهَا)[٤٤٠]، إنَّما قالَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ إِذَا أَعَادَ المَغْرِبَ مَعَ الإِمَامِ بعدَ أَنْ كَانَ قد صَلاَهَا في بَيْتِه صَارَتْ شَفْعاً، وَهِي وِتْرُ صَلاَةِ النَّهَارِ.

قالَ أبوعُمَرَ: إنَّما صَارَتْ شَفْعاً لأنَّهُ صَلاَّهَا ثَانِيَةً بِنِيَّةِ المَغْرِب، ولَو صَلاَّها ثَانِيةً بِنِيَّةِ المَغْرِب، ولَو صَلاَّها ثَانِيةً على أنَّها نَافِلَةً خَالَفْ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ النَّافِلَةَ رَكْعَةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَّها رَكْعَتَانِ، وقَوْلَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّها أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ.

* قالَ ابنُ عُمَرَ وابنُ المُسَيَّبِ للذِي سأَلَهُمَا عَنْ صَلاَتهِ في بَيْتِه وَحْدَهُ ثُمَّ صَلَّى تِلْكَ الصَّلاَة مَعَ الإمَام، وقالَ: (أَيْتَهُمَا أَجْعَلُ صَلاَتِي؟ فقالاً لَهُ: أَوَ أَنْتَ تَجْعَلُهُمَا؟ إِنَّما ذَلِكَ إِلَى اللهِ يَجْعَلُ أَيَّتَهُمَا شَاءَ)[٢٣٦٤و٢٣٦] إِنَّما يَعْنِيَانِ بِذَلِكَ تَجْعَلُهُمَا؟ أَيْتَهُمَا شَاءَ) تَكْبَعَلُ أَيْتَهُمَا مَاءَ وَحَدَلُ أَنْ الله عَزَ وَجَلَّ يَتَقَبَّلُ مِنْكَ أَيَّ صَلاَةٍ شَاءَ، إِنْ شَاءَ التي صَلَّيْتَها وَحْدَكَ أَو التي صَلَّيْتَها مَعَ الإمَام.

وقالَ غَيْرُهُمَا: إِنَّ الأُولَى هي صَلاَتُهُ، ولذَلِكَ قالَ مَالِكُ: مَنْ صلَّى صَلاَتَهُ فَلاَ آيَتَقدَّمُهُم، لأَنَّهُ قد صلاَّها في بَيْتِهِ إِ^(۲) فَرُبَّما كَانَت الثَّانِيَةُ نَافِلَةً، فَتَخْتَلِفُ

⁽۱) لم أجد اللفظة هكذا في موطأ يحيى، وإنما فيه من قول أبي أيوب الأنصاري: (فإن له سهم جمع، أو مثل سهم جمع)، ونقل ابن عبد البر في التمهيد ٤ / ٢٤٩ عن ابن وهب أنه قال: يعني يضعف له الأجر.

⁽٢) ما بين المعقوفتين أصابه المسح، وقد استظهرته بما وجدت نحوه في المدونة ١/٩٧١.

صَلاَةُ الإمَامِ والمَأْمُومِ، يأْتَمُّ المَأْمُومُ في صَلاَتهِ التي هِي عليه فَرِيضَةٌ بإمَامٍ هي لَهُ رُبَّمَا [نَافِلَةٌ](١)، فلهَذا كَرهَهُ مَالِكٌ.

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: إنَّما كَرِهَ مَالِكٌ إمَامَةَ مَنْ لا يُعْرَفُ أَبُوهُ مِنْ أَجْلِ مَا يَلْحَقُ مَنْ يُصَلِّي ورَاءَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ ذلكَ، فَيَتَأَذَّوا بِذَلِكَ[٤٤٤].

قالَ عِيسى: وَلَسْتُ آخُذُ في هذا بِقَوْلِ مَالِكٍ إذا كَانَ مَرْضِيَّ الحَالِ، فإمَامَتُهُ جَائِزَةٌ في الجُمُعَةِ وَغَيْرِها وإنَّما عُيُوبُ النَّاس في دِينِهم (٢).

وكذلكَ إمَامَةُ الأقْطَع والأعمَى [فَصَلاَةُ هَؤُلاَءِ] (٣) جَائِزَةٌ إذا كَانُوا صَالِحِينَ.

* قولُ أَنسٍ: «أَنَّ النبيَّ عَلَيْ رَكِبَ فَرَسَاً فَجُحِشَ شِقُهُ ١٤٤٦]، يعني أَصَابَ النبيُّ عَلَيْ مِنْ سَقْطَتِه التي سَقَطَها مِنَ الفَرسِ الذي [رَكِبَهُ فَأَصَابَ] (٤) جَنْبَهُ، فَسُلِخَ جَنْبُهُ وَآذَتُهُ السَّقْطَةُ، فَصَلَّى بالنَّاسِ جَالِسَا مِنْ أَجْلِ الأَلَمِ الذي كانَ على [لَحِقَهُ مِنَ] السَّقْطَةِ، وصَلَّى وَرَاءَهُ القَوْمُ قِيَاماً، فأَمَرَهُم بالجُلُوسِ، ثُمَّ قالَ: «إذا صلَّى الإمَامُ جَالِسَاً فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعُونَ».

قالَ أبو مُحَمَّدِ: قَوْلُهُ (فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ) مَنْسُوخٌ، نَسَخَهُ فِعْلُهُ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى آخِرَ صَلاَةٍ صَلاَّهَا في جَمَاعَةٍ وَهُو جَالِسٌ، وصَلَّى النَّاسُ وَرَاءَهُ وَهُم قِيَامٌ، ولم يَأْمُرْهُم بالجُلُوسِ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: في غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكٍ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «لا يُؤُمَّنَّ أَحَدُّ بَعْدِي قَاعِداً» (٥).

⁽١) ما بين المعقوفتين ليس واضحا في الأصل، وقد اجتهدت بما رأيته مناسبا مع السياق.

⁽٢) نقل قول عيسى بن دينار هذا ابن عبد البر في الاستذكار ٢/ ٤٣٤ ، ونصه: (لا أقول بقول مالك في إمامة ولد الزنى، وليس عليه من ذنب أبويه شيء).

⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، ووضعت ما رأيته مناسبا للسياق.

 ⁽٤) أصاب المسح ما بين المعقوفتين، ووضعت ما رأيت أنه المناسب للسياق.

⁽٥) ذكره ابن عبد البر في التمهيد ١ / ١١١ ونسبه إلى أبي مصعب الزبيري في مختصره، ثم قال: وهذا حديث لا يصح عند أهل العلم بالحديث، لأنه يرويه جابر الجُعفي مرسلا وليس بحجة فيما أسنده، فكيف فيما أرسله؟!.

* وَقَعَ فِي رِوَايةِ يَحْيَى عَنْ مَالِكِ: (وإذا قَالَ سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ)[٤٤٦] ووَقَعَ فِي رِوَايةِ ابنِ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ: (فَقُولُوا رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ)(١) بِزَيَادَةِ وَاوٍ، ومَعْنَاهُ: رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا وَلَكَ الحَمْدُ، فَعَطَفَ بالوَاوِ، على كَلاَمٍ مُضْمِرٍ فِي الحَدِيثِ.

وقالَ ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ: والعَمَلُ عِنْدَنا على حَدِيثِ رَبِيعَةَ أَنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى بِصَلاَةِ أَبي بَكْرِ (٢).

قالَ أبو المُطَرِّفِ: وحدَّثنا أبو مُحَمَّدٍ الحُسَيْنُ بنُ حَامِدِ بنِ نَصْرٍ بِمِصْر (٣)، قالَ: حدَّثنا عليُّ بنُ سَعِيدٍ، قالَ: حدَّثنا عليُّ بنُ سَعِيدٍ، قالَ: حدَّثنا شَعْبَةُ، قالَ: حدَّثنا نُعَيْمٌ (٤)، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قالَ: «صلَّى النبيُّ عَلَيْهُ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ في مَرَضِه الذي ماتَ منهُ وَهُو قَاعِدٌ» (٥).

* قولُ النبيِّ ﷺ: «صَلاَةُ القَاعِدِ مِثْلُ نِصْفِ صَلاَةِ القَائِمِ»[٤٥١] قالَ أبو عُمَرَ: يُرِيدُ في النَّافِلَةِ مَعَ القُدْرَةِ على القِيَامِ، ولِذَلِكَ أَدْخَلَ مَالِكٌ في المُوطَّأ عَقِيبَ هذا البَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ وحَدِيثِ حَفْصَةَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ لمْ يُصَلِّ صَلاَةَ اللَّيْلِ جَالِساً إلاَّ بعد أَنْ دَخَلَ في السِّنِّ»[٤٥٤].

⁽١) موطا مالك برواية ابن بكير، الورقة (٢٢ب)، نسخة تركيا.

⁽٢) لم أجده في موطا ابن بكير، وإنما وجدت الحافظ ابن عبد البر في التمهيد ٦ / ١٤٤ نقل عن ابن القاسم هذا القول عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن الرأي.

⁽٣) هو أبو محمد الحسين بن حامد بن نصر الحدّاد المصري، المتوفى سنة (٣٧٥)، جاء ذكره في وفيات المصريين ص٢٤، باسم الحسن بن حامد، ولم أجد له ترجمة. وشيخه علي بن الحسن القاضي لم أعرفه، وأما شيخ شيخه فهو علي بن سعيد بن بشير الرازي نزيل مصر، المعروف بعليّك، الإمام المحدث الثقة، توفي سنة (٢٩٩) ينظر: السير ١٤٥/١٤.

⁽٤) هو نعيم بن أبي هند، وأبو وائل هو شقيق بن سلمة.

⁽٥) رواه الترمذي (٣٦٢) عن محمود بن غيلان عن شبابة به، وقال: حديث حسن صحيح غريب.

* وقالَ: وكَذَلِكَ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمْرِوِ بنِ العَاصِ غيرُ مُتَّصِلٍ، لَمْ يُدْرِكُ الزُّهْرِيُّ عَمْروَ بنَ العَاصِ [٤٥١].

قالَ ابنُ نَافِع: كُلُّ مَنْ ضَعُفَ حتَّى صَارَ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّي مَكْتُوبَةً قَاعِداً فلا بأْسَ أَنْ يُصَلِّي النَّافِلَةَ جَالِسَاً أَو مُحْتَبِياً.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ صَلَّى فَرِيضَةً جَالِسَاً وَهُو قَادِرٌ على القِيَامِ أَعَادَ صَلاَتَهُ، ولْيُصَلِّ النَّافِلَةَ جَالِسَاً أَنْ شَاءَ وإنْ كَانَ قَادِرَاً على القِيَام.

قالَ ابنُ حَبيبٍ: مَنْ شَاءَ صَلَّى النَّافِلَةَ جَالِسًا أَو مُتَربِّعًا أَو مُحْتَبِياً، يَتَدَاولُ ذَلِكَ كَيْفَ شَاءَ مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ يَكُونُ بهِ.

بابُ الصَّلاةِ الوُسْطَى، إلى آخرِ الجَمْع بينَ الصَّلاَتَيْنِ في السَّفَرِ

* [المَوْضِعُ] (١) الذي أَمَرَتْ بهِ عَائِشَةُ أَنْ يُكْتَبَ في مُصْحَفِها مِنْ قَوْلهِ عزَّ وَجَـلَ: ﴿ كَنْفِطُواْ عَلَى ٱلضَّكَلَوْةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٣٨] (وصَلاَةُ العَصْرِ)[٨٥٤]، يَحْتَمِلُ هذا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ كِتَابَةِ أَصْحَابُ النبيِّ عَلَيْ المَصَاحِفَ [التي أَمَرَ بِكِتَابَتِها عُثْمَانُ، و] (٢) لمْ يَقْرأُ بهذِه القِرَاءَةِ أَحَدٌ، وتَابَعَتْهَا على ذَلِكَ حَفْصَةُ ، أَمَرَ بِكِتَابَتِها عُثْمَانُ، و] (٢) لمْ يَقْرأُ بهذِه القِرَاءَةِ أَحَدٌ، وتَابَعَتْهَا على ذَلِكَ حَفْصَةُ ، وكانتْ كَثِيرَةَ المُتَابَعَةِ لِعَائِشَةَ، إلاَّ أَنَّ حَفْصَةَ لمْ تَقُلُ أَنَّها سَمِعتْ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ [٢٥٤]، ولَيْسَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ [٢٥٤]، ولَيْسَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ [٢٥٤]، ولَيْسَ في هَاتِينِ القِرَاءَتُينِ بَيَانِ أَنَّ الصَّلاةَ الوُسْطَى هِي العَصْرُ، ولو كَانَت الوُسْطَى فِي العَصْرُ، ولو كَانَت الوُسْطَى لِي التَكَانَتْ في التَّلاَوةِ: ﴿ حَنْفِطُواْ عَلَى ٱلصَّكَوْتِ وَالصَّكَوْةِ ٱلْوُسْطَى ﴾ صَلاَةُ العَصْرِ) بِغِيرِ لِكَانَتْ في التَّلاَوةِ: ﴿ حَنْفِطُواْ عَلَى ٱلصَّكَوْتِ وَالصَّكُوةِ ٱلْوُسْطَى ﴾ صَلاَةُ العَصْرِ) بِغِيرِ وَاو.

* وقد قالَ عليُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ وعبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ إِنَّ الصَّلاَةَ الوُسْطَى هِي الصَّبْحُ. واخْتَارَ ذَلِكَ مَالِكَ (٢٠١٤ و٢٠٤)، لأنَّها بَيْنَ صَلاَّتَيْنِ لَيْلٍ وصَلاَتَيْنِ نَهَارٍ، وفَيها الجَهْرُ كَما يُجْهَرُ في صَلاَةِ اللَّيْلِ، وأنَّهُ لا يَجُوزُ الأَكْلُ في وَقْتِها في رَمَضَانَ، لأنَّهُ نَهَارٌ.

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: أَدْخَلَ البُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ (٣)، عَن ابنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، عَنْ عليِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ النبيِّ ﷺ قَالَ: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلاَةِ

⁽١) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، وقد اجتهدت بما رأيته مناسبا.

 ⁽٢) مابين المعقوفتين أصابه المسح، وقد اجتهدت ما أراه مناسبا للسياق.

⁽٣) جاء في الأصل: (ابن هشام)، وهو خطأ، والصواب ما أثبته، وهشام هو ابن حسان.

الوُسْطَى صَلاَة العَصْرِ، مَلاَ اللهُ قُبُورَهُم وبُيُوتَهُم نَاراً» (١) سألتُ أَبا مُحَمَّدِ عَنْ هذا الحَدِيثِ، فقالَ لي: هذا الحَدِيثُ لم يُدْخِلْهُ البُخَارِيُّ في كِتَابِ الصَّلاَة ، والصَّحِيحُ عَنْ عليِّ بنِ أبي طَالِبٍ مَا في المُوطَّأ: (أَنَّ الصَّلاةَ الوُسْطَى صَلاَةُ الصُّبْحِ) [٤٦١].

صِفَةُ الاشْتِمَالُ المَدْكُورِ في حَدِيثِ النبيِّ عَلَيْهُ أَنَّهُ صَلَّى مُشْتَمِلاً، وَهُو أَنْ يَلِفَّ الرَّجُلُ بِرِدَائِهِ مِنْ رَأْسِهِ إلى قَدَمَيْهِ ثُمَّ يُخَالِفُ بِطَرَفِي الرِّدَاءِ على مَنْكِبَيْهِ يَسْتُرُ جَمِيعَ جَسَدِه، واشْتِمَالُ الصَّمّاءِ الذي نُهِيَ عنهُ هو أَنْ يَلْتَحِفَ بِرِدَائِهِ ثُمَّ يَرُدُ طَرَفَ النَّوْبِ الأَيْمَنِ على مَنْكِبهِ الأَيْسَرِ، فَرُبَّمَا أَنْ كُشِفَتْ عَوْرَةُ مَنِ اشْتَمَلَ هَكَذَا على غَيْرِ الأَيْمَنِ على مَنْكِبهِ الأَيْسَرِ، فَرُبَّمَا أَنْ كُشِفَتْ عَوْرَةُ مَنِ اشْتَمَلَ هَكَذَا على غَيْرِ فَوْب، وسَتْرُ العَوْرَةِ فَرْضٌ في الصَّلاةِ وغَيْرِهَا، قالَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ: ﴿ يَبَنِي عَادَمَ فَدُ وَأَنْ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يَبَنِي عَادَمَ فَدُ وَأَنْ اللهُ عَنَّ وَجَلَّ: ﴿ يَبَنِي عَادَمَ فَذُ وَأَزَلْنَا عَلَيْكُرُ لِلسَّا يُورِي سَوْءَ وَكُمْ [الأعراف: ٢٦] وقالَ تَبَارِكَ وتَعَالَى: ﴿ ﴿ يَبَنِي عَادَمَ فَذُوا نِينَتَكُمْ عِنْهُ وَالْعَيْلُ اللهُ عَنَّ وَجَلَّ : ﴿ فَيَبَنِ عَادَمَ فَذُوا وَيَعَالَى اللهُ عَنْ وَالمَسَاجِدُ : الصَّلُواتُ ، والمَسَاجِدُ : الصَّلُواتُ ، والمَسَاجِدُ : الصَّلُواتُ ، وقد رأَى ابنُ عُمَرَ نَافِعاً يُصَلِّي في مِثْرَرٍ، فقالَ لَهُ : (خُذْ عَلَيْكَ رِدَائَكَ ، فإنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ حَقَّ تُجَمَّلَ لَهُ) (٢).

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: صَلاَةُ الرَّجُلِ في ثَوْبِ وَاحِدٍ رُخْصَةً، وذَلِكَ جَائِزٌ لِقَوْلِ النبيِّ عَلَىٰ اللهِ عُمَرَ: صَلاَةُ الرَّجُلِ في ثَوْبِ وَاحِدٍ رُخْصَةً، وذَلِكَ جَائِزٌ لِقَوْلِ النبيِّ عَلَىٰ صَئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فقالَ: «أَوَلِكُلِّكُم ثَوْبًانِ؟» [١٦٥]، وكَذَلِكَ صَلاَةُ المَرْأَةِ في ثَوْبَيْنِ رُخْصَةٌ، ثَوْبٌ يَسْتُرُ جَسَدَها ويُغَطِّي قَدَمَيْهَا، وخِمَارٌ تَسْتُرُ به شَعْرُهَا وصَدْرُهَا.

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: قَوْلُ المَرْأَةِ لِعُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ: (إِنَّ المِنْطَقَ يَشُقُّ عليًّ وُجُودُه (أَفَأُصَلِّي في دِرْعٍ وخِمَارٍ؟)، فَرَخَّصَ لهَا في ذَلِكَ.

⁽۱) رواه البخاري في ثلاث مواضع من صحيحه (۲۷۷۳) و(۳۸۸۵) و(٦٠٣٣)، بإسناده إلى هشام بن حسان به .

⁽٢) بحثت عن هذا الأثر ولم أقف عليه.

قالَ أبو عُمَرَ: غَيْرُ عُرْوَةَ يَقُولُ: (تُصَلِّي في أَرْبَعِ أَثْوَاب: خِمَارٍ، وقَمِيصٍ، ومِئْزَرِ وإزَارِ، ويُصَلِّي الرَّجُلُ في ثَوْبَيْنِ لا بُدَّ لَهُما مِنْ ذَلِكَ) (١).

وقالَ أَهْلُ المَدِينَةِ: يُصَلِّي الرَّجُلُ في ثَوْبٍ، والمَرْأَةُ في ثَوْبَينِ.

قالَ أبو مُحَمَّد: قَوْلُ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ في حَدِيثِ: "أَخَّرَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ الصَّلاَة، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى المَغْرِبَ والعِشَاءَ جَمِيعًا، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى المَغْرِبَ والعِشَاءَ جَمِيعًا، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى المَغْرِبَ والعِشَاءَ جَمِيعًا، قُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الطُّهْرَ الله عَلَيْ [....](٢) قصحابه، فلمَّا [نزَلَ](٣) صَلَّى الظُّهْرَ، آخَرَهَا إلى آخِرِ وَقْتِها، ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَها وبَيْنَ العَصْرِ [....](١) إلى مَنْزِلهِ الذي كَانَ [....](١) ثُمَّ خَرَجَ بعدَ المَغْرِبِ فَجَمَع بينَ المَغْرِبِ والعِشَاءِ، وإنَّما فَعَلَ ذَلِكَ لِكَي يُرِي النَّاسَ اشْتِرَاكَ الأوقاتِ، أَوْقَاتِ الصَّلَى الشَّهْرِ والعَصْرِ لِكي يُرِي النَّاسَ اشْتِرَاكَ الأوقاتِ، أَوْقَاتِ الشَّاسَ الشَّرَاكَ الأوقاتِ، أَوْقَاتِ الشَّاسَ الشَّرَاكَ الأوقاتِ، الشَّراكِ الأوقاتِ، كَمَا فَعَلَ بالمَدِينَةِ حينَ جَمَعَ بينَ الظُّهْرِ والعَصْرِ لِكي يُرِي النَّاسَ الشَّرَاكِ الأَوْقَاتِ، النَّاسَ الشَّرَاكِ الأَوْقَاتِ، وإنَّما فَعَلَ بالمَدِينَةِ حينَ جَمَعَ بينَ الظُّهْرِ والعَصْرِ لِكي يُرِي النَّاسَ الشَّرَاكِ الأَوْقَاتِ، أَوْقَاتِ، الشَّرَاكِ الأَوْقَاتِ، وإنَّما فَعَلَ بالمَدِينَةِ حينَ جَمَعَ بينَ الظُّهْرِ والعَصْرِ لِكي يُرِي النَّاسَ الشَّرَاكِ الأَوْقَاتِ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُهُ في هذا الحَدِيثِ: "إِنَّكُم سَتَأْتُونَ غَداً إِنْ شَاءَ اللهُ عَيْنَ تَبُوكِ اللهُ أَمْرَهُ اللهُ أَنْ لا يَقُولَ لِشَيءٍ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ غَدَاً إِلاَّ أَنْ يَقُولَ إِنْ شَاءَ اللهُ ، وذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَانَ اللهُ اللهُ

قالَ الأَخْفَشُ: قَوْلُ مُعَاذِ: «والعَيْنُ تَبِضُّ بِشَيءٍ مِنْ مَاءٍ» يُرِيدُ: يَسِيلُ مَاوُّهَا سَيْلاً خَفيفاً.

⁽۱) نقل هذا القول عن مجاهد بن جبر، رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/ ٢٢٦، وقال ابن عبد البر في الاستذكار ٢ / ٤٧٣: وهذا لم يقله غيره.

⁽٢) ما بين المعقوفتين أصابه البلل فلم تظهر الكتابة بمقدار نصف سطر، ولم أستطع استظهاره.

⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، ووضعت ما يتناسب مع السياق.

⁽٤) أصاب المسح مقدار كلمة فلم تظهر، ولم أستطع استظهارها.

⁽٥) أصاب المسح مقدار كلمة لم تتبين لى.

وَسَبَّ رَسُولُ اللهِ عِلَيْ الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ سَبَقَا إلى العَيْنِ لاَّخْذِهِما المَاءَ الذي قَدْ كَانَ نَهَى أَنْ يَمَسَّ أَحَدُّ منهُ شَيْئاً حَتَى يَأْتِه رَسُولُ اللهِ عَلَيْ لِكَي يُبَارَكَ فيهِ فَيَكْثُون عَلَى النَّهِ عَلَى الْمَعْنَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَضِبَ وسَبَّهُمَا، وكَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَى يَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ البَشَرُ، غيرَ أَنَّ سَبَّهُ كَانَ بَرَكَةً ورَحْمَةً للمُؤْمِنِينَ، وذَلِكَ ما حدَّثنا به أبو محمد البَاجِي (١)، قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ خَالِدٍ، عَنْ جَمَاعةٍ مِنْ شُيُوخِه، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إسْحَاقَ الفَوْوِيِّ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَن الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ عَلَى اللهُ وَيَ اللهُ مَا اللهُ وَيَّ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ اللهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ عَلَى اللهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، أَنَّ النبيَّ عَلَى اللهُ مَا اللهُ مَا أَلَى اللهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً وَدُرْبَةً تُقَرِّبُه بها يومَ القيَامَةِ (٢).

وهذا بِخِلاَفِ سَبِّه ولَعْنَتِه لِغَيْرِ المُؤْمِنِينَ، وسَبُّه لأُولَئِكَ ولَعْنَتُه إِيَّاهُم مُسْتَجَابٌ منهُ فِيهم ولا [حُكْمٌ]^(٣) لَهُم في الآخِرَةِ.

ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِجَمْعِ مَاءِ تِلْكَ العَيْنِ لِيُبَارِكَ فِيهِ، فَفَعلَ وصَبَّ فِيها مَاءَ وَضُوئِه فَجَرَتْ تِلْكَ العَيْنُ فِي وَقْتِها بِمَاءِ كَثِيرٍ، فَحِينَئِذٍ قالَ النبيُّ ﷺ لِمُعَاذٍ: «يُوشِكُ يا مُعَاذُ إِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ أَنْ تَرَى مَاءً هَاهُنا قَد مُلِيءَ جِنَاناً» يعني: إِنْ عِشْتَ فَسَتَرَى هذا المَكَانَ الخَالِي قَدْ عُمِرَ وكَثُرتْ فِيهِ الأَجِنَّةُ، بِسَببِ غَزَرُ مَاءُ هذه العَيْنِ، فَغَزُرَ مَاءُهَا مِنْ ذَلِكَ الوَقْتِ، وعَمْرَ المَكَانُ حَتَّى صَارَت الأَرْحَاءُ(٤)

⁽۱) هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عيسى الأندلسي، المفتي الفقيه، توفي سنة (٢٥)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢ /٧٤٠. وأحمد بن خالد هو ابن الجبّاب الإمام، تقدم التعريف به.

⁽٢) رواه الحميدي (١٠٤١)، وأحمد ٢/ ٤٤٩، والخطيب البغدادي في تاريخه ١٠ / ٨٠، بإسنادهم إلى أبي الزناد به، ورواه مسلم (٢٦٠١) عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة به.

⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر جيدا، واجتهدت في وضع ما رأيته مناسبا.

⁽٤) الأرحاء جمع رحى، وهي التي يطحن بها الحنطة والشعير وغيرهما.

تُطْحَنُ مِنْ مَاءِ تِلْكَ العَيْنِ وكَثُرتْ فيهِ الأَجِنَّةُ المُسْقِيةُ مِنْ تِلْكَ العَيْنِ، وهذِه مِنْ عَلاَماتِ نُبُوَّتِه ﷺ.

قالَ مَالِكُ: لا بَأْسَ أَنْ يُؤَخِّرَ المُسَافِرُ إِذَا جَدَّ بهِ السِّيرُ المَغْرِبَ إلى قُرْبِ غَيْبُوبَةِ الشَّفَقِ، فَيَجْمَعُ حِينَئِذِ بينَ الصَّلاَتَيْنِ، ولا يُقَدِّمُ صَلاَةَ العِشَاءِ إلى المَغْرِب، ولا بَأْسَ أَنْ يُقَدِّمِ العَصْرِ إلى الظُّهْرِ فَيَجْمَعُهُمَا، ولا بَأْسَ أَنْ يُؤخِّرَ الظَّهْرَ إلى أَقَّلِ وَقْتِ العَصْرِ.

وقالَ غَيْرُه: لا بَأْسَ أَنْ يَجْمَعَ المُسَافِرَ بِينَ الصَّلُواتِ وإِنْ لَم يَجِدَّ بِهِ السَّفَرُ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: الجَمْعُ بينَ المَغْرِبِ والعِشَاءِ لَيْلَةَ المَطْرِ سُنَّةٌ، فَعَلَ ذَلِكَ الخُلَفَاءُ بالمَدِينَةِ بعدَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ، يُؤَذَّنُ المَغْرِبُ في أَوَّلِ وَقْتِهَا، ثُمَّ تُؤخَّرُ الخُلَفَاءُ بالمَدِينَةِ بعدَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ، يُؤذَّنُ المَعْرِبُ في أَوَّلِ وَقْتِهَا، ثُمَّ تُؤخَّرُ قَلَم يُصَلَّى العِشَاءُ، ولا يُتَنَفَّلُ بينَ الصَّلاَتَيْنِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ وعَلَيْهِم أَسْفَارُ (١)، ولا يَكُونُ الوِتْرُ حتَّى يَغِيبُ الشَّفَقُ، وبهذا قالَ مَالِكٌ واللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ.

سألتُ أَبَا مُحَمَّدِ عَن الرِّسَالَةِ التي نَسَبَها أبو صَالِح كَاتِبُ اللَّيْثِ إلى اللَّيْثِ أَنَّهُ كَتَبَ بِها إلى مَالِكِ بنِ أَنَسٍ (٢)، وأنكرَ عليه فِيها قَوْلَهُ بإبَاحَةِ الجَمْعِ بينَ المَغْرِبِ والعَشَاءِ لَيْلَةَ المَطَرِ، فقالَ لي أَبو مُحَمَّدٍ: لَيْسَتْ تَصِحُّ تلكَ الرِّسَالَةَ عَنِ اللَّيْثِ، والمَعْرُوفُ مِنْ قَوْلِ اللَّيْثِ أَبَّاحَ الجَمْعِ بَيْنَ المَعْرِبِ والعِشَاءِ لَيْلَةَ المَطَرِ، وعندَ الطِّينِ، والظَّيْنِ، والظَّيْنِ، والظَّيْنِ، والطَّيْنِ، والمَّيْنِ، والطَّيْنِ، والطَّيْنِ، والْمَانِّ واللَّيْنِ والْمِيْنِ، والطَّيْنِ والْمُنْ المَعْرِبِ والْمِسْنِ الْمُنْ وَالْمُونِ وَالْمُولِ اللَّيْنِ وَالْمُلْوِنَ وَالْمِيْنِ وَالْمِيْنِ وَالْمُولِيْنَةِ وَالْمِيْنِ وَالْمُعْرِبِ وَالْمِيْنِ وَالْمُلْوِنَ وَالْمُنْ وَالْمُلْوِنَ وَالْمُلْوِنَ وَالْمُؤْمِ وَالْمِرْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ

* * *

⁽١) أي قبل مغيب الشفق، والشفق الإسفار البياض الباقي من النهار.

 ⁽۲) رسالة الليث إلى الإمام مالك رواها بطولها يحيى بن معين، كما في تاريخ الدوري
 (۲) ونقلها ابن القيم الجوزية في إعلام الموقعين ٣ / ٨٣ نقلا عن يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ، ثم قال: وهو كتاب جليل غزير العلم جم الفوائد.

بابُ قَصْرِ الصَّلاَةِ في السَّفَرِ [إلى آخِر بَابِ الصَّلاَةِ على الدَّابَةِ](١)

* قَوْلُ الرَّجُلِ لابنِ عُمَرَ: (إِنَّا نَجِدُ صَلاَةَ الخَوْفِ وصَلاَةَ الحَضَرِ في القُرْآنِ، ولا نَجِدُ صَلاَةَ الصَّلاَة في القُرْآنِ في غَيْرِ حَالةِ ولا نَجِدُ صَلاَةَ السَّفَرِ)[١٨٥]، يعنِي: لا نَجِدُ قَصْرَ الصَّلاَة في القُرْآنِ في غَيْرِ حَالةِ الخَوْفِ، فقالَ ابنُ عُمَرَ: (إِنَّ اللهَ بَعَثَ إلينَا مُحَمَّداً ولا نَعْلَمُ شَيْئاً، فإنَّما نَفْعَلُ كمَا رَأَيْنَاهُ يَفْعَلُ) يعنِي: تُقْصَرَ الصَّلاةُ في أَسْفَارِنَا فَنُصَلِيها رَكْعَتَيْنِ [كمَا] (٢) كَانَ رَسُولُ الله ﷺ في أَسْفَارِه، إذ هُو المُبَيِّنُ عَنِ اللهِ عزَّ وَجَلَّ ما أَمَرَهُ به.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: صَلاَةُ الخَوْفِ هي صَلاَةُ السَّفَرِ، ولكنْ مِنْ أَجْلِ الخَوْفِ قُسِمَتْ بينَ طَائِفَتَيْنِ بإمَامٍ وَاحِدٍ، فَصَلاةُ السَّفَرِ مَذْكُورَةٌ في القُرْآنِ كمَا أَنَّ صَلاَةَ الحَضَرِ مَذْكُورَةٌ في القُرْآنِ كمَا أَنَّ صَلاَةَ الحَضَرِ مَذْكُورَةٌ فيه، وذَلِكَ قَوْلُهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿ فَإِذَا ٱطْمَأْنَنَتُمْ ﴾ [الساء: ١٠٣] يعنِي: إذا اسْتَقْرَرَتُم في أَمْصَاركُم ﴿ فَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوَةً ﴾ (٣) يعنِي: صَلُّوهَا أَرْبعًا.

قالَ أحمدُ بنُ خَالِدٍ: اسْمُ ذَلِكَ الرَّجُلِ الذي سَأَلَ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ عَنْ هَذِه المَسْأَلَةِ أُميَّةُ بنُ خَالِدِ بنِ أَسِيدٍ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: في جَوَابِ ابنِ عُمَرَ لِهَذا الرَّجُلِ مِنَ الفِقْهِ: الوُقُوفُ عندَ السُّنَنِ، وتَرْكُ الاعْتِرَاضِ على مَا ثَبَتَ مِنْهَا واسْتَفَاضَ بهِ العَمَلُ، وهذَا سَبِيلُ أَهْلِ السُّنَنِ، وآمَّا مَنْ نَصَبَ دِينَهُ للجَدَلِ فإنَّهُ يُكْثِرُ التَّنَقُّلَ، ويُعْمِي قَلْبَهُ عَنِ الصَّوَابِ.

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركته من الموطا.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

⁽٣) جاء في الأصل: (فأتموا الصلاة)، وهو خطأ ظاهر.

* وحَدِيثُ عَائِشَةَ: (فُرِضَت الصَّلاَةُ رَكْعَتَيْنِ في الحَضرِ والسَّفرِ) [٤٨٦] إلى آخِرِ الحَدِيثِ، قالَ أبو عُمَرَ: هذا الحَدِيثِ عِلَّتُهُ بَيِّنَهُ ، وَهِي مُخَالَفِهُ لَهُ، وذَلِكَ أَنَّهَا كَانَتْ تُتِمُّ الصَّلاَةَ في السَّفرِ، والصَّاحِبُ إذا روى حَدِيثاً عَنِ النبيِّ عَلَيْهُ وخَالَفَهُ بِعَمَلِه كَانَتْ [عِلَّةً] في السَّفرِ، والصَّاحِبُ إذا روى حَدِيثاً عَنِ النبيِّ عَلَيْهُ وخَالَفَهُ بِعَمَلِه كَانَتْ [عِلَّةً] في الحَدِيثِ تُوجِبُ التَّوقُّفَ عنه ، والذي ثَبَتَ مِنْ هذَا أَنَّ الصَّلاَةَ فُرِضَتْ على النبيِّ عَلَيْهِ مِنْ أَوَّلِ مَا فُرِضَتْ بِتَمَامِهَا، ثُمَّ قُصِرَتْ بعدَ ذَلِكَ في السَّفَرِ، لِحَالَةِ التَّعَبِ فيهِ، كمَا رُخِصَ للمُسَافِرِ في الفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ لِحَالَةِ مَشَقَّةِ الصَّيامِ.

وقالَ غَيْرُ أَبِي مُحَمَّدٍ: يَحْتَمِلُ قَوْلُ عَائِشَةَ: (فُرِضَت الصَّلاَةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ وَكُعَتَيْنِ وَقَالَ غَيْرُ الْبِي كَانُوا يُصَلُّونَها بمكَّةَ قَبْلَ لَيْلَةِ الإسْرَاءِ فِي السَّفَرِ والمحضرِ) أَنَّهَا أَرَادَت الصَّلاَةُ التي كَانُوا يُصَلُّونَها بمكَّةَ قَبْلَ لَيْلَةِ الإسْرَاءِ رَكْعَتَيْنِ غَشِيَةً، وذَكَرَها في القُرْآنِ في قَوْلهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَسَنِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَفَبْلَ غُرُومِاً ﴿ (٢) [طه: ١٣٠] فَيَحْتَمِلُ حَدِيثُ عَائِشَةَ أَنَها أَرَادتْ هَاتَيْنِ الصَّلاَتَيْنِ، واللهُ أعلمُ.

وتأوَّلَ النَّاسُ في تَمَامِ عُثْمَانَ بنِ عَقَّانَ للصَّلاَةِ في السَّفَرِ، وإثْمَامِ عَائِشَةَ تَأْوِيلاَتٍ، فَقِيلَ في عُثْمَانَ أَنَّهُ إِنَّما أَتَمَّهَا لأَنَّهُ قالَ: (أَنَا خَلِيفَةٌ، فَحَيْثُ مَا كُنْتُ فأَنا في عَمَلِي) (٢) كأنَّهُ مُقِيمٌ في أَهْلِهِ، وقِيلَ: إنَّمَا أَتَمَّهَا بِمِنَى وعَرَفةَ مِنْ أَجْلِ في عَمَلِي) (اللَّهُ مُقِيمٌ في أَهْلِهِ، وقِيلَ: إنَّمَا أَتَمَّهَا بِمِنَى وعَرَفةَ مِنْ أَجْلِ الأَعْرَابِ الذينَ يُشَاهِدُوا مَعَهُ المَوْسِمَ، فأرادَ أَنْ يُرِيهِم أَنَّ الصَّلاةَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، وقِيلَ: إنَّمَا أَتَمَّهَا حِينَئِدٍ لأَنَّهُ كَانَ اتَّخَذَ أَهْلاً بالطَّائِفِ، فكَأَنَّهُ كَانَ مُقيماً بِمَكَّةَ وَمَا جَاوَرَهَا.

ُ والذي تَأَوَّلَتْ في ذَلِكَ عَائِشَةُ أَنَّهَا أُمُّ المُؤْمِنِينَ، فَحَيْثُ مَا كَانَتْ فَهِي مُقِيمَةٌ مَعَ وَلَدِهَا.

⁽١) في الأصل: (علته)، وهو مخالف للسياق.

⁽٢) في الأصل(فسبح) يعني بالفاء، وهو خطا ظاهر.

⁽٣) نقله ابن عبد البر في الاستذكار ٢ / ٥٠٦.

⁽٤) ما بين المعقوفتين ليس واضحا في الأصل، ووضعته مراعاة للسياق.

قالَ أبوالمُطَرِّفِ: قالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الفُقَهَاءِ: القَصْرُ في السَّفَرِ رُخْصَةٌ، فَمِن الصَّحَابَةِ مَنْ أَخَذَ بِها، ومِنْهُم مَنْ لمْ يَأْخُذْ بِها، وصَلَّى صَلاَتَهُ في السَّفَرِ على هَيْئَتِهَا في الحَضرِ، ولهذا قالَ مَالِكٌ: مَنْ أَتَمَّ صَلاَتَهُ في السَّفَرِ أَعَادَهَا سَفَرِيَّةً في الوَقْتِ، وَلَو كَانَ فَرْضُهُ في السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ صَلاَّهَا أَرْبَعاً لوَجَبَ عليهِ إعَادَةُ الصَّلاَةِ أَبداً، لأنَّهُ كَانَ يَكُونُ زَائِداً في فَرْضِه، ومَنْ زَادَ في فَرْضِه عَامِداً وَجَبَتْ عليهِ الإعَادَةُ أبداً.

* [قالَ أبو المُطَرِّفِ] (١): بينَ ذَاتِ الجَيْشِ والعَقِيقِ عَشَرَةُ أَمْيَالِ [١٨٧] " ، وأَظُنُّ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ إنَّما أَخَرَ صَلاَةَ المَغْرِبِ حينَ غَرُبَتْ لَهُ الشَّمْسُ بذِاتِ الجَيْشِ فَصَلاَّها بالعَقِيقِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ يَطْلُبُ المَاءَ للوُضُوءِ ، فَلِذَلِكَ أَخَرَها بهذا التَّأْخِيرِ .

وقالَ أبو مُحَمَّدِ: إنَّمَا أَخَّرَهَا ابنُ عُمَرَ هذا التَّأْخِيرُ لِكَي يَقْطَعَ [في] (٣) سَفَرِه، وذَلِكَ أَنَّهُ قدْ اسْتُصْرِخَ على زَوْجَتِه صَفِيَّةَ وَهُو بِمَكَّةَ، فَذُكِرَ لَهُ أَنَّهَا على المَوْتِ، فأَسْرَعَ السَّيْرَ إلى المَدِينَةِ، فَوَصَلَ إليها مِنْ مَكَّةَ في ثَلاَثةِ أَيَّام، فلذَلِكَ أخَّرَ صَلاَةَ المَعْرِبِ إلى قُرْبِ مَغِيبِ الشَّفَقِ، وهَكذا يَفْعَلُ المُسَافِرُ إذا جَدَّ به السَّيْرُ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: رُوي عَنْ عليِّ بنِ أبي طَالِبٍ أنَّهُ خَرَجَ مِنَ البَصْرَةِ في وَقْتِ صَلاَةٍ إلى سَفَرٍ فَنَظَرَ إلى خُصٍّ مِنْ خُصُوصِ البَصْرَةِ عَنْ يَمِينِه فقالَ: (لَوْلاَ هذا الخُصُّ لَقَصَرْتُ الصَّلاَةَ)(٤)، فهذَا يَدُلُّ على أنَّ المُسَافِرَ لا يَبْتَدِىءُ بالتَّقْصِيرِ حتَّى الخُصُّ لَقَصَرْتُ الصَّلاَةَ)

⁽١) ما بين المعقوفتين لم يظهر جيدا في الأصل، واجتهدت في وضعه.

⁽٢) ذات الجيش موضع قريب من ذي الحليفة جنوب المدينة، تسمى اليوم بالمفرحات، وتبعد عن المدينة قرابة (٣٠) كيلا تفريبا، ينظر: معجم الأمكنة الواردة ذكرها في صحيح البخاري ص٢٣٤.

⁽٣) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٤) رواه عبد الرزاق ٢ / ٥٢٩، وابن أبي شيبة ٢ / ٤٤٩، بإسنادهما إلى أبي حرب الدِّيلي به. والخصُّ - بضم الخاء المعجمة وتشديد الصاد المهملة - هو البيت من قصب، ينظر: عمدة القارى ٧ / ١٢١.

يُجَاوِزَ بُيُوتَ القَرْيَةِ التي خَرَجَ مِنْها، وتَصِيرُ وَرَاءَهُ.

ويُروَى عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: (لا تُقْصَرُ الصَّلاةُ إِلاَّ في سَفَرِ الحَجِّ والحَجِّ والحَجِّ والحَجِهَادِ)(١).

وقالَ مَالِكٌ: تُقْصَرُ الصَّلاَةُ في الأَسْفَارِ كُلِّها إذا كَانَتْ في طَاعَةٍ ولمْ يَخْرُجِ المُسَافِرُ في مَعْصِيَةٍ، فإذا خَرَجَ في مَعْصِيَةٍ لم يَجُزْ لَهُ التَّقْصِيرُ.

* وقدْ قَصَر ابنُ عُمَرَ الصَّلاَةَ في مَسِيرِه إلى رِيمُ (٢)، وإلى خَيْبرَ، وكانتْ فيه ضَيَاعَهُ التي كانَ مِنها مَعَاشُهُ [٤٩٠و ٤٩٠].

قَالَ مَالِكٌ : تُقْصَرُ الصَّلاَةُ في مَسَافَةِ أَرْبَعِينَ دُونَ ثَمَانِيَةٍ وأَرْبَعِينَ مِيلًا.

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (إذا نَوَى المُسَافِرُ إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بِمَوْضِعِ أَتَمَّ الصَّلاَة) [٥٠١] وإنَّما قَالَ ذَلِكَ لأنَّ مَا دُونَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَاقِعٌ في خِدْمَةً السَّفَرِ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ: ﴿لا يَبْقَ المُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بعدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ فَوْقَ ثَلاَثٍ (٢٠) فَجَعَلَهُ النبيُ ﷺ في الثَّلاثِ مُسَافِرًا، وذَلِكَ أَنَّ المُهَاجِرِينَ الذين هَاجَرُوا مِنْ مَكَّةَ فَجَعَلَهُ النبيُ ﷺ في الثَّلاثِ مُسَافِرًا، وذَلِكَ أَنَّ المُهَاجِرِينَ الذين هَاجَرُوا مِنْ مَكَّةَ إلى اللهِ ورَسُولِهِ، إلى اللهِ ورَسُولِهِ، فَحُكْمُهُم في الإقامَة بِمَكَّة ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ حُكْمُ المُسَافِرِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَا زَادَ على الثَّلاثِ مِنْ حُدُودِ الإقَامَة بِمَكَّة ثَلاَثَةً أَيَّامٍ حُكْمُ المُسَافِرِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَا زَادَ على الثَّلاثِ مِنْ حُدُودِ الإقَامَةِ فِي الثَّلاثِ مِنْ حُدُودِ الإَقَامَةِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: إذا دَخَلَ المُسَافِرُ بَلَدَهُ أَوَّلَ نَهَارِه ونَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ فِيهَا أَتَمَّ صَلاَتَهُ مِنْ وَقْتِ دُخُولِهِ، فإنْ دَخَلَ وقدْ مَضَى جُلُّ النَّهَارِ أَلْغَى ذَلِكَ اليومَ وبدأَ بالإِتْمَام مِنْ أَوَّلِ اليوم الثَّانِي.

⁽۱) رواه عبد الرزاق ۲ / ۵۲۱، وابن أبي شيبة ۲/ ٤٤٦، والطبراني في المعجم الكبير ۹ / ۲۸۸، بإسنادهم إلى ابن مسعود به.

 ⁽۲) ريم - بكسر أوله - واد قرب المدينة لا يزال معروفا يفضي سيله إلى النقيع أعلى وادي العقيق، ينظر: كتاب الأماكن للحازمي مع تعليقات العلامة حمد الجاسر رحمه الله تعالى ١ / ٤٨٤.

⁽٣) رواه البخاري (٣٧١٨)، ومسلم (١٣٥٢)، من حديث العلاء بن الحضرمي.

وقالَ سُحْنُونُ ('': إذا دَخَلَ ونَوَى إقَامَةَ عِشْرِينَ صَلاَةٍ بدأَ بالتَمَامِ مِنْ وَقْتِ دُخُولِهِ، [وإنْ] (٢) كَانَ قدْ دَخَلَ في بَعْضِ النَّهَارِ، وإنْ لم يَنْوِ إقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ قَصَرَ الصَّلاَةَ.

* قالَ مَالِكُ: إذا اجْتَمَعَ المُسَافِرُونَ وأَهْلُ الحَضرِ في الصَّلاَةِ فَأَوْلاَهُم بِالإِمَامَةِ المُسَافِرُونَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الفَرِيقَيْنِ يُدْرِكُ صَلاَتَهُ على بالإِمَامَةِ المُسَافِرُونَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الفَرِيقَيْنِ يُدْرِكُ صَلاَتَهُ على هَيْئَتِها، وإذا دَخَلَ مُسَافِرٌ خَلْفَ مُقِيمٍ أَتَمَّ مَعَهُ الصَّلاَةَ، كَمَا كَانَ ابنُ عُمَرَ يَفْعَلُ بِمِنَى، كَانَ إذا أَتَمَّ الإِمَامُ الصَّلاَةَ أَتَمَّها مَعَهُ ابنُ عُمَرَ، وإذا صَلاَّهَا لِنَفْسِهِ صَلاَّهُمَا رَكْعَتَيْنِ[٥٠٦].

* إنَّما كَانَ ابنُ عُمَرَ لا يَتَنقَّلُ في أَسْفَارِه بالنَّهَارِ [٥٠٩] التِزَامَا منهُ للقَصْرِ في السَّفَرِ، وكَانَ يَتَنَقَّلُ باللَّيْلِ لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ فيهِ: "نِعْمَ الرَّجُلِ عبدُ اللهِ إلاَّ أنَّهُ يَنَامُ باللَّيْلِ "(")، فكَانَ بعدَ ذَلِكَ لا يَتْرُكُ قِيَامَ اللَّيْلِ في الحَضَرِ والسَّفَرِ، وكانَ يَرَى ابنهُ سَالِمَا يَتَنَقَّلُ بالنَّهَارِ فلا يُنْكِرُ عَلَيْهِ، فَدَلَّ هذَا على [أَنَّ] (أَنَّ التَّنَفُلُ بالنَّهَارِ في السَّفرِ مُبَاحٌ.

* قالَ أبو مُحَمَّد: انْفَرَدَ عَمْرُو بنُ يَحْيَى بقَوْلِهِ في الحَدِيثِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى النَّافِلَةَ في السَّفَرِ علَى حِمَارٍ ١٣١٥]، وإنَّمَا المَعْرُوفُ أَنَّهُ صَلاَّهَا على رَاحِلَتِهِ في السَّفَرِ حَيْثُمَا تَوجَّهَتْ بهِ.

* * *

⁽۱) هو الإمام عبد السلام بن حبيب بن حسان التنوخي القيرواني المالكي، الملقب بسحنون - بفتح السين وبضمها الفقيه المشهور صاحب المدونة، المتوفى سنة (۲٤٠)، السير 77/1۲.

⁽٢) جاء في الأصل: (واكان)، وهو خطأ.

⁽٣) رواه البخاري (١٠٧٠)، ومسلم (٢٤٧٩).

⁽٤) ما بين المعقو فتين زيادة يقتضيها السياق.

بابُ مَنْ صَلَّى الضُّحَى إلى آخِر بَاب القُنُوتِ في صَلاَةِ الصُّبْح

* أَصَحُّ حَدِيثٍ يُرْوَى في صَلاَةِ الضُّحَى عَن النبيِّ ﷺ حَدِيثُ أُمِّ هَانِي بنتِ أَبِي طَالِبٍ حِينَ دَخَلَتْ على رَسُولِ اللهِ ﷺ بمَكَّةَ فَوَجَدَتْهُ يَغْتَسِلُ وفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُه بِثَوْب، وكَانَتْ تُمْسِكُ الثَّوْبَ مِنْ وَرَاءِهَا وتُولِّي ظَهْرَهَا للنبيِّ ﷺ لِئَلاَّ تَرَاهُ عُرْيَاناً [۱۸٥].

وفي قَوْلِ النبيِّ ﷺ لأُم هَانِي في هذَا الحَدِيثِ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يا أُمَّ هَانِي» حُجَّةٌ لأَشْهَبَ، وذَلِكَ أَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ إِجَارَةَ المَرْأَةِ المُشْرِكَةِ لا تَجُوزُ [إلاَّ أَنْ](١) يُجِزْها الإمَامُ.

وقَالَ ابنُ القَاسِمِ: تَجُوزُ إِجَارَةُ المَرْأَةِ، وتُنْفَذُ على الإمَامِ وغَيْرِه، وحُجَّةُ ابنُ القَاسِمِ أَنَّ أَمَانَ النبيِّ عَلَيْ كَانَ يُقَدَّمُ لِذَلِكَ الرَّجُلِ ولِغَيْرِه يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، لِقَاسِمِ أَنَّ أَمَانَ النبيِّ عَلَيْ كَانَ يُقَدَّمُ لِذَلِكَ الرَّجُلِ ولِغَيْرِه يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، لِقَوْلِه عليهِ السَّلاَمُ: (يُجِيرُ على لِقَوْلِه عليهِ السَّلاَمُ: (يُجِيرُ على المُسْلِمِينَ أَذْنَاهُم) (٣) فإجَارَةُ المَرْأَةِ جَائِزَةٌ.

* [وقَوْلُ عَائِشَة] (٤) في صَلاَةِ الضُّحَى: (لَوْ نُشِرَ لِي أَبَوَايَ مَا تَرَكْتُهُمَا) [٥٢٠]

⁽١) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واجتهدت في وضعه بما يتناسب مع سياق الكلام.

⁽٢) رواه مسلم (١٧٨٠)، وأحمد ٢ / ٢٩٢، ضمن حديث طويل عن أبي هريرة.

⁽٣) رواه ابن ماجه (٢٦٨٥)، وأحمد ٢ / ٢١٥، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

⁽٤) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واستدركته بما جاء في الموطأ، ومع ما يتوافق مع السياق.

يعَني: لَوْ أُحْيِيَ لِي أَبَوَايَ مَا تَرَكْتُ صَلاَةَ الضُّحَى، ولا مَنَعَنِي فَرَحِي بِهِما مِنْ صَلاَتِهمَا، ولَمْ تَحْكِ أَنَّها رَأَت النبيَّ ﷺ يُصَلِّيهَا.

وصَلاَةُ الضُّحَى مُرَغَّبٌ فِيها، مَرْجُوُّ ثَوَائِهَا، وكَانَ ابنُ عُمَرَ يُصَلِّيهَا كُلَّ يَوْمٍ في المَسْجِدِ، وصَلاَّهَا النبيُّ ﷺ بِمَكَّةَ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، ومِنَ النَّاسِ مَنْ كَانَ يُصَلِّيها عَشْرَ رَكَعَاتٍ.

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: في دَعْوَةِ مُلَيْكَةَ للنبيِّ ﷺ وإجَابَتِه إيَّاهَا مِنَ الفِقْهِ [٢٧٥]: إَجَابَةُ دَعْوَةِ المَرْأَةِ الصَّالِحَةِ، وأَكْلُ الطَّعَامِ عِنْدَهَا، وقِيلَ أَيضاً: إنَّها كَانَتْ مِنْ خَالاَتِ النبيِّ ﷺ مِنَ الرَّضَاعَةِ، وذَلِكَ أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ مُسْتَرْضَعاً في الأَنْصَارِ، فَلِذَلِكَ أَجَابَ دَعْوَتَها، وأكلَ طَعَامَها في بَيْتِهَا.

* قالَ عِسَى: نَضْحُ أَنَسِ بِنِ مَالِكِ الحَصِيرَ التي بَسَطَتْهُ مُلَيْكَةُ للنبيِّ عَلَيْهِ النَّضْحُ لِكَي تَطِيبُ نَفْسُ النبيِّ عَلَيْهِ على الصَّلاةِ عَلَيْهِ، وهذَا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: لَيْسَ النَّضْحُ بِشَيءٍ، والنَّضْحُ طُهْرٌ لِمَا يُشَكُ فيهِ مِنَ الثِّيَابِ وغَيْرِهَا، هَلْ أَصَابَهُ نَجَسٌ أَمْ لاَ، وفي هذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: إبَاحَةُ الإمَامَةِ في النَّافِلَةِ، وفيهِ أَنَّ صُفُوفَ النِّسَاءِ في الصَّلاةِ خَلْفَ الحَجليثِ مِنَ الفِقْهِ: إبَاحَةُ الإمَامَةِ في النَّافِلَةِ، وفيهِ أَنَّ صُفُوفَ النِّسَاءِ في الصَّلاةِ خَلْفَ الرِّجَالِ، وأَنَّهُ إذا كَانَ رَجُلٌ وصَبِيٌّ يَعْقِلُ الصَّلاةَ صَلَّيَا جَمِيعًا خَلْفَ الإمَامِ، ويَتَقَدَّمُهُما الإمَامُ، فإذا خُشِيَ على الصَّبِيِّ أَنْ يَتُرُكُ الصَّلاةَ لِصِغْرِه لَمْ يُعْتَدَ الإمَامِ صَفَّا وَاحِداً، وصَلَّى المَرْأَةُ خَلْفَهُمَا.

* في تَنَقُّلِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ بالهَاجِرَةِ [٥٢٣] دَلِيلٌ على ضَعْفِ مَا حَكَاهُ عبدُ اللهِ الصَّنَابِحِيُّ في حَدِيثهِ مِنَ النَّهْي عَنِ التَّنَقُّلِ بالهَاجِرَةِ، وهُو الحَدِيثُ الذي ذَكَرَهُ مَالِكٌ في المُوطَّأ، في بَابِ النَّهِي عَنْ صَلاَةِ النَّافِلَةِ بعدَ العَصْرِ وبَعْدَ الصَّبْحِ [٧٤١]، والتَّنفُلِ في الهَاجِرَةِ، وعندَ زَوَالِ الشَّمْسِ أَمْرٌ مَعْمُولٌ بهِ عندَ أهلِ المَدِينَةِ.

قالَ مَالِكٌ: لَمْ يَزَلِ العِبَادُ يَتَنَقَّلُونَ بِالهَاجِرَةِ، ويَرْجُونَ بَرَكَةَ التَّنَفُلِ في ذَلِكَ الوَقْتِ، ولا أَعْرِفْهُ مَعْمُولاً بهِ. الوَقْتِ، ولا أَعْرِفْهُ مَعْمُولاً بهِ.

قالَ عِيسى: كَانَ يَرْفَأُ مَوْلَى لِعُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ، والسُّنَّةُ أَنْ يُصَلِّي المَأْمُومُ عَنْ يَمِينِ الإِمَام، فإذا دَخَلَ عَلَيْهِما ثَالِثٌ تَقَدَّمَ الإِمَامُ، وصَارَ لوِرَائِه صَفَّاً.

* قولُ النبيِّ ﷺ في المَارِّ بينَ يَدَي المُصلِّي: «إِنْ أَبَى أَنْ يَرْجِعَ فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُو شَيْطَانٌ ١٥٢٥] قالَ عِيسَى: يَنْبَغِي للمُصلِّي أَنْ يَمْنَعَ الذي يُرِيدُ أَنْ يَمُرَّ بينَ يَدَيْهِ مَنْعَاً لا يَشْتَغِلُ بهِ عَنْ صَلاَتهِ، فإِنْ غَلَبَهُ فَلْيَدَعْهُ يَبُوءُ بإثْمِه، ولا يَضُرُّهُ مُرُورَهُ بينَ يَدَيْهِ في صَلاَتهِ، وفِعْلُهُ ذَلِكَ كَفِعْلِ الشَّيْطَانِ الذي يَخْطُرُ بينَ المَرْءِ ونَفْسِه في بينَ يَدَيْهِ في صَلاَتهِ، وفِعلُهُ ذَلِكَ كَفِعْلِ الشَّيْطَانِ الذي يَخْطُرُ بينَ المَرْءِ ونَفْسِه في صَلاَتهِ،

قالَ ابنُ القَاسِمِ: قالَ مَالِكٌ: وإذا مَضَى المَارُّ بينَ يَدَي المُصَلِّي وجَاوَزَهُ فلاَ يَرُدُّهُ، وكَذَلِكَ لا يَرُدُّهُ وهُو سَاجِدٌ.

قالَ أَشْهَبُ: وإذا مَرَّ قُدَّامَهُ فَلْيَرُدُّهُ بإشَارَةِ ولاَ يَمْشِي إليهِ، لأنَّ مَشْيَهُ إليه أَشَدُّ مِنْ مُرُورِه بينَ يَدَيْهِ، فإنْ مَشَى إليه وَرَدَّهُ لَمْ تَفْسُدْ بِذَلِكَ صَلاَتُهُ.

* حَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسِ الذي قَالَ فيهِ: (أَقْبَلْتُ رَاكِبًا على أَتَانٍ)[٥٣١] إلى آخِرِ الحَدِيثِ، فيهِ دَلِيلٌ على أَنَّ الإمَامَ سِتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ، وأَنَّ الحِمَارَ لا يَقْطَعُ الصَّلاَةَ شَيءٌ مِمَّا الصَّلاَةَ، وقالَ عليُ بنُ أَبِي طَالِبٍ وعبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ: (لا يَقْطَعُ الصَّلاَةَ شَيءٌ مِمَّا الصَّلاَةَ ، وقالَ عليُ بنُ أَبِي طَالِبٍ وعبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ: (لا يَقْطَعُ الصَّلاَةَ شَيءٌ مِمَّا يَمُرُّ بينَ يَدَي المُصَلِّى)[٥٣٤].

 « قالَ [أبوالمُطَرِّفِ] (١): إنَّما كَانَ ابنُ عُمَرَ يَسْتَتِرُ بِرَاحِلَتِهِ في الصَّحْرَاءِ إذا صَلَّى مِنْ أَجْلِ أَنَّ بَوْلَهَا وبَعْرَهَا ليسَ بِنَجَسِ [٣٢٥].

وقالَ ابنُ وَهْبِ: إِنَّمَا كُرِهَتِ الصَّلاَةُ في مَعَاطِنِ الإبلِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَسْتَتِرُونَ بِها عندَ الخَلاَءِ، فإذا لم يَسْتَتِرْ بِها عندَ الخَلاَءِ فَلاَ بَأْسَ بالصَّلاَةِ في أَعْطَانِها.

ورَوَى ابنُ عبدِ الحَكَمِ عَنْ مَالِكِ أَنَّهُ قالَ: لا يُصَلَّى في مَعَاطِنِ الإبلِ وإنْ كانَ عَلَيْهَا سِتْرٌ.

وقالَ: لا بَأْسَ بالصَّلاَةِ على الفِرَاشِ النَّجِسِ يُصَلِّي عليهِ المَرِيضُ إذا بُسِطَ

⁽١) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واجتهدت في وضعه.

عليهِ ثَوْبٌ طَاهِرٌ يُمَدُّ على الفِرَاشِ ثُمَّ يُصَلِّي عليهِ، وهَذا يَدُلُّ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّهُ إِنَّمَا كُرِهَت الصَّلاَةُ في مَعَاطِنِ الإبلِ مِنْ أَجْلِ الحَدِيثِ الذي رُوِي عَنِ النبيِّ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلاَةِ في مَعَاطِنِ الإبل» (١٠).

وقالَ غَيْرُهُ: إنَّمَا كُرِهَت الصَّلاَةُ في مَعَاطِنِ الإبلِ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ النبيِّ ﷺ الذي رَوَاهُ الحَسَنُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مُغَفَّلٍ صَاحِبِ النبيِّ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَر بالصَّلاَةِ في مَرَابِضِ الغَنَمِ، ونهَى عَنِ الصَّلاَةِ في أَعْطَانِ الإبلِ، لأَنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ (٢).

* قَوْلُ أَبِي ذَرِّ: "مَسْحُ الحَصْبَاءِ مَسْحَةً وَاحِدَةً"[١٥٥] يعنِي: مَسَحَهَا المُصَلِّي بيدِه مَسْحَةً وَاحِدَةً إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ عَلَيْهَا "وتَرْكُهَا خَيْرٌ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ " يعني: تَرْكَ الشُّغْلِ بِمَسْحِها في الصَّلاَةِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُعْطَى تَارِكُ ذَلِكَ حُمْرَ النَّعَمِ صَدَقَةً، وإنَّمَا ذَكَرَ الحُمْرَ لأَنَّهَا مِنْ أَنْفُسِ الغَنَمِ وأَعْلاَهَا عندَ العَرَبِ، والمُرَادُ مِنْ هذَا الإقْبَالُ على الصَّلاةِ [وذَلِكَ أَنَّ] " المُصَلِّي [أَمَامَ] (أَنَّ رَبِّه الذي يَقُومُ بينَ يَدَيْهِ في صَلاَتهِ، وفي الحَدِيثِ النَّابِتِ: "أَنَّهُ مَا التَفَتَ العَبْدُ في صَلاَتهِ إِلاَّ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا خَيْرٌ لكَ مِمنْ تَلْتَفِتُ إليه " () .

* قَوُلُه: "مِنْ كَلاَمِ النُّبُّوةِ: إذا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ الْهَاهِ، عَولُ: مِنْ كَلاَمِ الأَنْبِيَاءِ: مَنْ لَم يَكُنْ لَهُ حَيَاءٌ فَلْيَصْنَعْ مَا يَشَاءُ، وفي هذا الحَدِيثِ وَعِيدٌ لِمَنْ كَلاَمِ الأَنْبِيَاءِ: مَنْ لَم يَكُنْ لَهُ حَيَاءٌ فَلْيَصْنَعْ مَا يَشَاءُ، وفي هذا الحَدِيثِ وَعِيدٌ لِمَنْ

⁽۱) رواه الترمذي (۳٤۸)، وابن ماجه (۷٦۸)، وأحمد ۲/ ٤٥١، و ٤٩١، من حديث أبي هريرة.

 ⁽۲) رواه النسائي ۲/٥٦، وابن ماجه (٧٦٩)، وأحمد ٥/٥٦، والبيهقي في السنن ٢ / ٤٤٩.

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يتبين في الأصل، واجتهدت في وضعه.

⁽٤) جاء في الأصل: (أمر)، وهو مخالف للسياق.

⁽٥) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب التهجد (٥٠٨)، والعقيلي في الضعفاء ١ / ٧٠، وإسناده ضعيف جدا، ولكنه صحيح من قول أبي هريرة، رواه عبد الرزاق في المصنف ٢/ ٢٥٧، وابن أبي شيبة ٢ / ٤١.

تَرَكَ الحَيَاءَ، والمَعْنَى: فَلْيَصْنَعْ مَا شَاءَ فَسَيرَى عَاقِبةً عَمَلِه، كَمَا قالَ عزَّ وَجَلَّ: ﴿ أَعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ﴾ [فصلت: ٤٠] أي: فَسَتَرُونَ عَاقِبَةً أَعْمَالِكُم.

وأَرْسَلَ مَالِكٌ الحَدِيثَ في المُوطَّأُ ولم يُسْنِدْهُ.

قالَ أبو المُطَرِّف: وحدَّثنا به أبوالقاسمِ بنُ أَبي خَلِيفَةَ بِمِصْرَ (١) ، قال: حدَّثنا أبو بِشْرِ الدُّولاَ بِيُّ (١) ، قال: حدَّثنا عبدُ أبو بِشْرِ الدُّولاَ بِيُّ (١) ، قال: حدَّثنا مُنْدارُ مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ ، قال: حدَّثنا سُفْيَانُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ رَبْعِيِّ بنِ حِرَاشٍ ، عَنْ الرَّحمنِ بنُ مَهْدِيِّ ، قال: حدَّثنا سُفْيَانُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ رَبْعِيِّ بنِ حِرَاشٍ ، عَنْ أبي مَسْعُودِ الأَنْصَارِيِّ ، عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ: «[إن] (١) مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ كَلاَمِ النَّبَوةِ إذا لم تَسْتَحْي فَافْعَلْ مَا شِئْتَ » (١) وهذا حَدِيثٌ مُسْنَدٌ .

وفِي حَدِيثِ مَالِكِ المُرْسَلِ زِيَادَةُ قَوْلِهِ: (وَوَضَعَ اليُمْنَى على اليُسْرَى في الصَّلاَةِ المَكْتُوبَةِ، الصَّلاَةِ المَكْتُوبَةِ، وكَرِهَ ابنُ القَاسِمِ وَضْعَ اليَدِ اليُمْنَى على اليُسْرَى في الصَّلاَةِ المَكْتُوبَةِ، وأَجَازَ ذَلِكَ أَشْهَبُ وابنُ وَهْبِ.

ووَجْهُ كَرَاهِيةِ ابنِ القَاسِمِ لِذَلِكَ أَنَّهُ رَأَهُ مِنْ وَجْهِ الاعْتِمَادِ في الصَّلاَةِ على الشَّيءِ الذي يُكْرَهُ المُصْلِّي إلاَّ مِنْ ضَرُورَةٍ.

وَوَجْهُ إِجَازَةِ أَشْهَبَ وابنِ وَهْبٍ لِذَلِكَ أَنَّهُمَا أَنْزَلَاهُ بِمَنْزِلَةِ التَّذَلُّلِ والاسْتِكَانَةِ بِينَ يَدَي رَبِّ العَالَمِينَ.

* ومَعْنَى قَوْلِ أَبِي حَازِمٍ في هَذا الحَدِيثِ: (لا أَعْلَمُهُ إِلاَّ أَنَّهُ يَنْمِي ذَلِكَ) [٥٤٦]

⁽۱) هو هشام بن محمد بن قرة بن أبي خليفة المصري، توفي سنة (۳۷٦)، وهو الذي روى كتاب مشكل الآثار للطحاوي، كما جاء فيه ١٠٥/١، وينظر: كتاب وفيات المصريين ص٣٦.

⁽٢) هو محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدُّولابي الرازي، الإمام الحافظ الناقد، وهو صاحب كتاب الكني وغيره، توفي سنة (٣١٠)، السير ١٤ /٣٠٩.

⁽٣) ما بين المعقوفتين زيادة من مصادر تخريج الحديث.

⁽٤) رواه البخاري (٣٢٩٦)، وابن ماجه (٤١٨٣)، وأحمد ٤ /١٣١، بإسنادهم إلى منصور بن المعتمر به.

يعنِي: يُسْنِدَ ذَلِكَ إلى النبيِّ ﷺ، ومِنْهُ يُقَالُ: نَمَيْتُ الحَدِيثَ إلى [قَائِلهِ](١) أَيْ أَسْنَدُتُه إليه.

* قالَ أبو عُمَرَ: مَعْنَى تَرْكِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ للقُنُوتِ في الصَّلاَةِ[٤٤٥] كَانَ ذَلِكَ منهُ مُدَافَعَةً للخِلاَفَةِ، وذَلِكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: إِنْ قَنَتَ ابنُ عُمَرَ في الصَّلاَةِ كَمَا كَانَ عليٌّ وأَصْحَابُهُ يَقْنِتُونَ في الصَّلاَةِ فَالخِلاَفَةُ يُرِيدُ، فَلِهذَا تَرَكَ ابنُ عُمَرَ القُنُوتَ في صَلاَةِ الصُّبْح.

وروَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: (أَنَّهُ كَانَ لِا يَقْنُتُ فِي شَيءٍ مِنَ الصَّلاَةِ إلاَّ في صَلاَةِ الصُّبْحِ، فإنّه كَانَ يَقْنِتَ بعدَ الرَّكْعَتَيْنِ)(٢).

قَالَ مَالِكٌ: والقُنُوتُ في صَلاَةِ الصُّبْحِ قَبْلَ الرُّكُوع، وبعدَ الرُّكُوع حَسَنٌ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: والقُنُوتُ: (اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ ، ونَسْتَهْدِيكَ ، ونَسْتَغْفِرُكَ ، ونَسْتَغْفِرُكَ ، ونَسْتَغْفِرُكَ ، ونَخْبَعُ لَكَ ، ونَخْبُدُ ، ولَكَ ونَوْمِنُ بِكَ ، اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، ولَكَ نُصَلِّي ونَسْجُدُ ، وإليكَ نَسْعَى ونَحْفِدُ ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ ، ونَخَافُ عَذَابَكَ الجِدّ ، إِنَّ عَذَابَكَ الجِدّ ، إِنْ عَلَيْدِ مِنْ مُلْحِقٌ) .

قالَ: ومَنْ تَرَكَ القُنُوتَ في صَلاَتِهِ ناسِياً كَانَتْ صَلاَتُهُ تَامَّةً.

وقَالَ غَيْرُهُ: عليهِ أَنْ يَسْجُدَ قَبْلَ السَّلاَم.

* * *

⁽١) ما بين المعقوفتين ليست واضحة في الأصل، وقد اجتهدت ما رأيته مناسبا للسياق.

 ⁽۲) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (۲۷) ب، بلفظ: (كان لا يقنت في شيء من الصلاة إلا في الوتر إلا أنه كان يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الآخرة)، وبهذا اللفظ ذكره ابن عبد البر في الاستذكار ٢ / ٥٨٩.

بابُ النَّهِي عَنِ الصَّلاَةِ [والإنْسَانُ يُرِيدُ حَاجَتَهُ] (١)، النَّهِي عَنِ الصَّلاَةِ على النبيِّ عَلِيَةٍ

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: "إذا أَرَادَ أَحَدُكُمُ الغَائِطَ فَلْيَبْدَأُ بِهِ قَبْلَ الصَّلاَةِ» [٥٥٠] إنَّما أَمَرَ النبيُّ ﷺ بهذَا لِئَلاَّ يَشْتَغِلُ الحَاقِنُ عَنْ صَلاَتهِ بِمَا يَجِدُهُ مِنْ ذَلِكَ، لِذَلِكَ قالَ عُمَرُ: "لا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ وَهُو ضَامٌّ بِينَ وَرِكَيْهِ اله٥٥] يعنِي: لا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ وقدْ حَقَنَهُ بَوْلُ أَو غَائِطٌ أَو البَوْلُ، فَمَنْ أَصَابَهُ ذَلِكَ حَقَنَهُ بَوْلٌ أَو غَائِطٌ ، فَيَظُمُ فَخِذَيْهِ خِيفَةَ أَنْ يَغْلِبَهُ الغَائِطُ أَو البَوْلُ، فَمَنْ أَصَابَهُ ذَلِكَ في صَلاَتهِ فَشَغَلَهُ عَنْهَا قَطَعَها، ثُمَّ قَضَى حَاجَتَهُ وتَوضَّأَ وصَلَّى، فإنْ تَمَادَى فِيها أَعَادَهَا، إلاَّ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا خَفِيفًا فَلاَ إعَادَةَ عَلَيْهِ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «المَلاَئِكَةُ تُصَلِّي على أَحَدِكُم مَا دَامَ في مُصَلاَّهُ» [٥٥٦] وذَكَرَ الحَدِيثَ، يَعْنِي: المَلاَئِكَةَ تَدْعُو لِمَنْ جَلَسَ في المَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلاَةَ بالرَّحْمَةِ والمَعْفِرَةِ مَا لمْ يَنْتَقِضْ وُضُوءَهُ، وهذا قَوْلُ مَالِكِ.

وقَوْلُ غَيْرِه: مَا لِمْ يَغْتَبِ النَّاسَ ويَأْخُذُ فِيمَا لا يَنْبَغِي.

 « وقُولُهُ: «لا يَزَالُ أَحَدُكُم في الصَّلاَةِ مَا كَانَتِ الصَّلاَةُ تَحْبِسُهُ ١٥٥٤] فيهِ مِنَ الفِقْهِ: التَّرْغِيبُ في عِمَارَةِ المَسَاجِدِ لِمُشَاهَدةِ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ، وإنَّ لَكُلِ امْرِىءِ مَا نَوَى.

* قَوْلُ أَبِي بَكْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ: «مَنْ غَدَا أَو رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ لاَ يُرِيدُ غَيْرَهُ لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا أَو لِيُعَلِّمُهُ كَانَ كَالْمُجَاهِدِ في سَبِيلِ اللهِ»[٥٥٥] فيهِ مِنَ الفِقْه: أَنَّ العَالِمَ

 ⁽١) ما بين المعقوفتين من الموطأ ٢ / ٢٢٢ (٥٤٩)، وجاء في الأصل: (الخفين)، ولا شك أنه سهو من الناسخ.

والمُتَعَلِّمَ في الأَجْرِ سَوَاءٌ، وكَذَلِكَ قالَ أَبو الدَّرْدَاءِ: إِنَّ العَالِمَ والمُتَعَلِّمَ شَرِيكَانِ في الأَجْرِ^(۱).

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وكَرِهَ ابنُ المُسَيَّبِ لِمَنْ كَانَ في المَسْجِدِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ إِذَا سَمِعَ المُؤَذِّنَ لِتُلاَّ يُشَبَّه بِالشَّيْطَانِ الَّذِي يُدْبِرُ إِذَا سَمِعَ الأَذَانَ [800].

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ في حَدِيثِ سَهْلِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ ذَهَبَ إلى بَنِي عَمْرِهِ بنِ عَوْفٍ النبيَّ ﷺ ذَهَبَ إلى بَنِي عَمْرِهِ بنِ عَوْفٍ الامَامِ على رَعِيَّتِه إذا تَقَاتَلُوا، لِئَلاَّ تَفْتَرِقَ كَلِمَتُهُم فَيْدُخُلَهُمُ الفَسَادُ، واسْتِخْلَافِ الإمَامِ على صَلاَةِ الجَمَاعَةِ إذا غَابَ عَنِ المَسْجِدِ أَهْلُ الفَضْل والرِّضَا.

روَى هَذا الحَدِيثَ حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ، وقالَ فيهِ: إنَّ النبيَّ ﷺ قالَ لَبلاَلِ: «إذا حَضَرتِ الصَّلاَةُ فَقَدِّمْ أَبَا بَكْرٍ» (٢٠).

وفي حَدِيثِ مَالِكٍ أَيضاً مِنَ الفِقْه: فَضْلُ الصَّفِّ الأَوَّلِ في الصَّلاَةِ، والحِرْصُ على الدُّخُولِ فيه لِتَحْضِيضِ رَسُولِ اللهِ ﷺ على الوُصُولِ إليه، وفيه: الحِرْصُ على الدُّخُولِ في الصَّفِّ الأَوَّلِ، وإبَاحَةُ الإشارَةِ في الصَّلاَةِ، وليسَ العَمَلُ على خُرُوجِ الإمَام مِنَ الصَّلاَةِ لِغَيْرِ حَدَثٍ ودُخُولِ غَيْرِه إذ لاَ مِثْلَ للنبيِّ ﷺ.

وقَوْلُهُ في آخِرِ الحَدِيثِ: «إِنَّمَا التَّصْفِيقُ للنِّسَاءِ» قالَ مَالِكٌ: يعِني أَنَّ النِّسَاءَ شَأْنَهُنَّ التَّصْفِيقُ للنِّسَاءِ وَلَمْ يُرِدْ أَنَّهُنَّ يُصَفِقْنَ في الصَّلاَةِ عَندَ الْحَاجَاتِ في غَيْرِ الصَّلاَةِ ، ولمْ يُرِدْ أَنَّهُنَّ يُصَفِقْنَ في الصَّلاَةِ عَندَ شَيءٍ يَحْدُثُ فِيهَا .

وقالَ مَالِكٌ: ومَنْ نَابَه شَيءٌ في صَلاَتِهِ فَلْيُسَبِّحْ رَجُلٌ كَانَ أَو امْرَأَةٌ.

﴿ وَرَوى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ في حَدِيثِ زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ دَخَلَ زَيْدُ بنُ

⁽۱) ذكره الذهبي في السير ٢ /٣٤٧. وروي هذا القول مرفوعا من حديث أبي أمامة، رواه ابن ماجه (٢٢٨)، والطبراني في المعجم الكبير ٨ /٢٢٠، وإسناده ضعيف.

رواه أحمد ٥/ ٣٣٢، والطبراني في المعجم الكبير ٦/ ١٢٩.

ثَابِتٍ المَسْجِدَ فَوَجَد النَّاسَ رُكُوعاً، فَمَشَى حتَّى إذا أَمْكَنَهُ أَنْ يَصِلَ إلى الصَّفِّ رَكَعَ ١٩٥٥ الله وذَكَرَ بَاقِي الحَدِيثِ، لم يَرُو يَحْيَى: «حتَّى إذا أَمْكَنَهُ أَنْ يَصِلَ إلى الصَّفِّ»، والذي رَوَى ابنُ بُكَيْرٍ فَسَرَهُ إسْمَاعِيلُ القَاضِي (٢) قَالَ: مَنْ دَخَلَ الصَّفِّ، والذي رَوَى ابنُ بُكَيْرٍ فَسَرَهُ إسْمَاعِيلُ القَاضِي (٢) قَالَ: مَنْ دَخَلَ المَسْجِدِ فَوَجَدَ النَّاسَ رُكُوعاً أَنَّهُ لا يَرْكَعُ إلاَّ إذا طَمَعَ أَنْ يَصِلَ إلى الصَّفِّ ولا يَرْكَعُ إذا بَعُدَ مِنَ الصَّفِّ وإنْ خَشِيَ أَنْ تَفُوتُهُ الرَّكْعَةُ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِيمَنْ دَخَلَ المَسْجِدَ فَوَجَدَ الإمَامِ رَاكِعاً فَلْيَرْكَعْ إِنْ خَشِيَ أَنْ يَرْفَعَ الإمَامِ رَأْسَهُ إِذَا كَانَ قَرِيباً مِنَ الصَّفِّ يَطْمَعُ إِذَا رَكَعَ فَذَبَّ رَاكِعاً قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ.

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا سَكَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ جَوَابِ بَشِيرِ بنِ [سَعْدٍ] (٣) حَيْثُ قَالَ لَهُ: «كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ»[٣٧٥] حَيَاءً مِنْهُ ﷺ أَنْ يُثْنِي على نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَيْكَ عَلَيْكَ»[٤٧٥] حَيَاءً مِنْهُ ﷺ أَنْ يُثْنِي على نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَيْكَ عَلَيْكُ عَلَيْكَ عَلَيْكُ عَلَيْكَ عَلَيْكَ عَلَيْكَ عَلَيْكَ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكَ عَلَيْكَ عَلَيْكَ عَلَيْكَ عَلَيْكُ عَلَ

وقَوْلُهُ في آخِرِ الحَدِيثِ: «والسَّلاَمُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ» يعنِي: السَّلاَمَ عَلَيْكَ أَيُّهَا النبيُّ ورَحْمَةُ اللهِ وبَرَكَاتُهُ.

وقالَ مَالِكٌ : لا يُصَلَّى على غَيْرِ نَبِيِّ (٤)

* وَقَعَ فِي مُوطَّأَ ابنِ بُكَيْرٍ (أَنَّ عبدَ اللهَ بنَ عُمَرَ كَانَ يَقِفُ على قَبْرِ النبيِّ ﷺ

⁽١) لم أقف على هذه الرواية في موطأ ابن بكير، كما أني لم أجد هذه الرواية في مسند الموطأ للجوهري، ولا في أطراف الموطأ للداني، ولم أعثر عليها أيضا في التمهيد.

⁽٢) هو إسماعيل بن إسحاق القاضي، الإمام العلامة الفقيه الناقد صاحب التصانيف العظيمة، ومنها كتاب (أحكام القرآن) الذي صدر مؤخرا بتحقيقي، توفي هذا الإمام سنة (٢٨٢).

⁽٣) جاء في الأصل: سعيد، وهو خطأ، وهو بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، والد النعمان بن بشير.

⁽٤) ذكر ابن عبد البر في التمهيد ١٧/ ٣٠٥ بأن الصلاة على كل أحد جائزة من كل أحد اقتداء برسول الله عليه السلام الذي يمتثل قول الله عز وجل: ﴿وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم﴾.

فَيُصَلِّي على النبيِّ ﷺ ويَدْعُو لأَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ) (١)، وهذَا أَصَحُّ مِنَ الذي روَى يَحْيَى: (فَيُصَلِّي على النبيِّ وعلى أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ)[٤٧٥]، والصَّحِيحُ: (ويَدْعُو لأَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ)[٤٧٥]، والصَّحِيحُ: (ويَدْعُو لأَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ).

* * *

⁽١) لم أجد هذا الأثر في موطأ مالك برواية ابن بكير في باب ما جاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، الورقة (٣٣أ).

بابُ جَامِعِ الصَّلاَةِ، إلى آخِرِ بَابِ التَّرْغِيبِ فِي الصَّلاَةِ

* في حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ، وبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وبَعْدَهَا وهَذَا الحَدِيثُ يُبَيِّنُ أَنَّ النَّافِلَةَ بِاللَّيْلِ والنَّهَارِ رَكْعَتَانِ، وكَانَ ﷺ لا يُصَلِّي بعدَ الجُمُعَةِ في المَسْجِدِ حتَّى والنَّهَارِ رَكْعَتَانِ، وكَانَ ﷺ وبهذَا قالَ مَالِكٌ وأَهْلُ المَدِينَةِ.

* وروَى حمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِع: (أَنَّ ابنَ عُمَرَ رَأَى رَجُلاً صَلَّى رَكْعَتَيْنِ بعدَ الجُمُعَة ، فقالَ لَهُ: أَتُصَلِّي الجُمُعَة ، فقالَ لَهُ: أَتُصَلِّي الجُمُعَة أَرْبَعَاً؟!)(١) وأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِمَا فيهِ خِلاَفُ فِعْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ مُنَافِقُونَ يَسْتَخْفُونَ بِالصَّلاَةِ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَوَبَّخَهُم بِفِعْلِهِم، وقالَ: "إنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي" [٧٧٥]، وهذا مِنْ عَلاَمَةِ نُبُّوَتِه.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ولَمْ يَعْتَدِلْ قَائِمَا حَتَّى خَرَّ سَاجِداً فَلْيَسْتَغْفِرِ اللهَ ولا يَعُودُ، فإنْ خَرَّ مِنَ الرُّكُوعِ إلى السُّجُودِ ولَمْ يَرْفَعْ شَيْئاً فَلاَ يَعْتَدِلْ يَعْتَدِلْ السُّجُودِ فَلَمْ يَعْتَدِلْ يَعْتَدِلْ جَالِسَاً حَتَّى سَجَدَ أُخْرَى فَلْيَسْتَغْفِرِ اللهَ ولا يَعُدْ، ولا شَيءَ عليهِ في صَلاَتهِ.

⁽۱) رواه أبو داود (۱۱۲۷)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ۱ /٣٣٦، بإسنادهما إلى حماد بن زيد به.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وأَحَبُّ إليَّ للذِي خَرَّ مِنَ الرَّكْعَةِ سَاجِداً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ أَنْ يَتَمَادَى مَعَ الإمَامِ ثُمَّ يُعِيدُ الصَّلاَةَ.

قالَ عِيسى: إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى قَطَعَ صَلاَتَهُ وابْتَدَأَهَا، وإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ أَتَمَّ ذَلِكَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ أَتَمَّ الصَّلاَةَ وجَعَلَهَا نَافِلَةً، ثُمَّ أَعَادَها بِتَمَامٍ رُكُوعِها وسُجُودِها، وهذا فِيمنْ صَلَّى الصَّلاَةَ وجَعَلَهَا نَافِلَةً، ثُمَّ أَعَادَها بِتَمَامٍ رُكُوعِها وسُجُودِها، وهذا فِيمنْ صَلَّى وَحْدَهُ، وأَمَّا مَنْ صَلَّى مَعَ الإمَام وفَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ تَمَادَى مَعَهُ، ثُمَّ أَعَادَها.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ للصَّلاَةِ فِيهِ لِفَضْلِ بُقْعَتِهِ، وقِيلَ: هُوَ المَسْجِدُ الذي أُسِّسَ على التَّقْوَى، بَنَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ حينَ رَجَعَ مِنْ غَزْوَةٍ تَبُوكَ (١)، وكانَ قَوْمٌ مِنَ المُنَافِقِينَ قَدْ بَنَوا مَسْجِدًا ضِرَاراً يَنْفَرِدُونَ فِيهِ لاَّذَيَةِ المُسْلِمِينَ، وَهُم الذينَ ذَكَرَهُم اللهُ في كِتَابِه بِقَوْلهِ: ﴿ وَٱلَّذِينَ التَّغَنُواْ مَسْجِدًا ضِرَاراً ﴾ إلى قوله: ﴿ لَا نَقُمُ فِيهِ أَبَدَا ﴾ [التوبة: ١٠٨-١٠٨]، وأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّي في المَسْجِدِ الذي أُسِّسَ على التَّقْوَى، وَهُو مَسْجِدُ قُبَاءَ، فَكَانَ يَأْتِيهِ رَاكِباً وَمَاشِياً.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: حَدِيثُ النُّعْمَانَ بِنِ مُرَّةَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ في المُوطَّا[٢٥٩]، وقَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ في الحَدِيثِ: «وأَسْوَأُ [السَّرِقَةِ](٢) الذي يَسْرِقُ صَلاَتَهُ» يُرِيدُ: أَنَّ مَنْ لَمْ يُتِمَّ رُكُوعَهُ ولا سُجُودَهُ، فقدْ خَانَ نَفْسَهُ، أَشَدَّ مِنْ خِيَانَةِ السَّارِقِ مَالَ أَخِيهِ الذي هُوَ حَرَامٌ عليهِ.

قَالَ مَالِكٌ : مَنْ لَم يُتِمَّ رُكُوعَهُ ولاَ سُجُودَهُ في الصَّلاَةِ وَجَبَ عليهِ إعَادَتُها،

⁽۱) هذا سهو من المصنف رحمه الله تعالى، فإن مسجد قباء بناه النبي صلى الله عليه وسلم عند مقدمه من مكة مهاجرا قبل أن يبني مسجده النبوي، وهذا أمر مستفيض لا إشكال فيه، وكأن المصنف اشتبه عليه بناء مسجد الضرار الذي بناه المنافقون بعد منصرفه من غزوة تبوك.

⁽٢) ما بين المعقوفتين من الموطأ.

كَمَا أَمَرَ النبيُّ ﷺ الذي فَعَلَ ذَلِكَ بإعَادَة صَلاَتهِ، فقالَ لَهُ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» (١) .

* قالَ أبو المُطَرِّف: أَرْسَلَ مَالِكُ حَدِيثَ: «اجْعَلُوا مِنْ صَلاَتِكُمْ في بِيُوتِكُمْ "اَلْهُ وَأَسْنَدَهُ القَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِع، عَن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النبيَّ عَلَيْ اللهِ عَنْ ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النبيَّ عَلَيْ اللهِ قَالَ: «اجْعَلُوا مِنْ صَلاَتِكُمْ في بُيُوتِكُمْ، ولاَ تَتَخِذُوها قُبُوراً "(٢) يَعْنِي: تَنَقَّلُوا في البيوتِ ولا تَجْعَلُوها كَالقُبُورِ التي لا يُصَلَّى فِيها، ولمْ يُرِدْ بهذا الحَدِيثِ النَّهْيَ البيوتِ النَّهْيَ عَنِ الصَّلاةِ في المَقْبَرَةِ المَقْبَرَةِ الصَّحَابةُ والتَّابِعُونَ، وإنَّمَا جَاءَ النَّهْيُ عَنِ الصَّلاةِ في مَقْبَرَةِ المُشْرِكِينَ، لأَنَّهَا حُفْرةٌ مِنْ حُفَرِ النَّارِ.

* قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ لأَصْحَابهِ: (مَا صَلاَةٌ يُجْلَسُ في كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهَا)، ثُمَّ قالَ: (هِي المَغْرِبُ إِذَا فَاتَتْكَ مِنها رَكْعَةٌ) قالَ مَالِكُ: وكَذَلِكَ سُنَّةُ الصَّلاَةِ [٥٨٧]، يَعْنِي: مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ رَكْعَةً فإذا سَلَّمَ الإمَامِ قَامَ هَذَا فَأْتَى بِرَكْعَةٍ ثُمَّ جَلَسَ، وذَلِكَ أَنَّ المَأْمُومَ مَاضٍ في القِرَاءَةِ، لا فِي القِيَام والجُلُوسِ (٣).

* في حَمْلِ النبيِّ عَلَى صَلاَتهِ أُمَامَةَ بنتِ زَيْنَبَ [٥٨٩] مِنَ الفِقْه: الرِّفْقُ بالأَطْفَالِ، والرُّحْصَةُ في الصَّلاَةِ بالثَّوْبِ النَّجِسِ عندَ الضَّرُورَةِ، إذ مَعْلُومٌ أَنَّ ثِيَابَ الصِّبْيَانِ الصِّغَارِ لا تَخْلُوا مِنَ النَّجَاسَاتِ، وإنَّمَا حَمَلَها مِنْ أَجْلِ بُكَائِهَا، ولَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِهِ أَحَدٌ يُلَطِّفُهَا.

قالَ مَالِكٌ: ولا يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ أَحَدٌ بِوَلَدِه إلاَّ عندَ الضَّرُورَةِ، وفيهِ: اسْتِجَازَةُ الشُّغْلِ اليَسِيرِ في الصَّلاَةِ إذا كَانَ في طَاعَةٍ.

* أَنْكُرَ عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ علَى الذي مَرَّ عَلَيْهِ وَهُو يُصَلِّي فَسَلَّم عَلَيْهِ فَرَدَّ الرَّجُلُ

⁽١) رواه البخاري (٧٢٤)، ومسلم (٣٩٧)، من حديث أبي هريرة.

⁽٢) رواه البخاري (٤٢٢)، ومسلم (٧٧٧)، بإسنادهما إلى يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر العمرى به.

⁽٣) يعني أن الماموم ماض يقرأ ويسبح مع نفسه، بينما هو في القيام والجلوس متابع للإمام لا يجوز ان يخالفه مادام ان الإمام لم يخرج من صلاته.

كَلاَماً، فقالَ لَه ابنُ عُمَرَ: "إذا سُلِّمَ على أَحَدِكُم وَهُو يُصَلِّي فلاَ يَتَكَلَّم، وليُشِرْ بِيَدِه المُمارَة وفي هذا مِنَ الفِقْه: إبَاحَةُ السَّلاَمِ على المُصَلِّي، وأنَّ الإشارَة بالسَّلاَمِ تَقُومُ مَقَامَ الرَّدِّ بالكَلاَم، إذ الكَلاَمُ مَمْنُوعٌ منهُ في الصَّلاَة، وكَذَلِكَ رَدَّ رَسُولُ اللهِ عَلَي الذينَ يُسَلِّمُونَ عليهِ وَهُو يُصَلِّي، وفيه: بَيَانُ العَالِمِ لِمَنْ أَخْطاً في صَلاَتِهِ كَيْفَ يَفْعَلُ، فَلاَ يُسَلِّمُ على المُؤذِّنُ في حَالِ أَذَانِهِ، ولا على المُلَبِّي في حَالِ تَلْبيتِهِ، إذ ليسَ في ذلك أَثَرٌ يُتَبَعُ.

* وفِي رِوَايةِ بَعْضِ المَصْرِيينَ في المُؤَذِّنِ يُسَلَّمُ عليهِ وَهُو يُؤذِّنُ أَنَّهُ يَرُدُّ إِشَارَةً بِأُصْبُعِه كَمَا يَفْعَلُ المُصَلِّى.

[قالَ أَبو المُطَرِّفِ] (١): إنَّمَا أَمَرَ عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ الذي ذَكَرَ صَلاَةً وَهُو مَعَ الإِمَامِ أَنْ يَتَمَادَى مَعَ الإِمَامِ بعد ذِكْرِه للصَّلاَةِ التي نَسِيهَا مِنْ أَجْلِ فَضْلِ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ، ثُمَّ يُصَلِّي التي نَسِي ويُعِيدُ التِّي صَلَّى مَعَ الإِمَامِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ صَلاَّهَا في عَيْرِ وَقْتِهَا، وذَلِكَ أَنَّهُ حِينَ ذَكَرَ التِّي نَسِيَ صَارَ ذَلِكَ الوَقْتِ وَقْتًا لَها فَصَلَّى بَقِيَّةَ صَلاَتهِ مَعَ الإمَامِ في وَقْتِ الصَّلاَةِ المَنْسِيَّةِ، فَلِذَلِكَ أَعَادَها [٤٨٥].

وفي كِتَابِ اَبنِ بُكَيْرٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ رأَى رَجُلاً قَدْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ اضْطَجَعَ، فقالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَرَدْتُ أَنْ أَفْصِلَ بينَ صَلاَتِي، فقالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَرَدْتُ أَنْ أَفْصِلَ بينَ صَلاَتِي، فقالَ لَهُ: وأَيُّ فَصْل أَفْضَلُ مِنَ السَّلاَم)(٢).

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ ابنِ عُمَرَ هَذَا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: مَنْ تَنَفَّلَ بِاللَّيْلِ أَنَّهُ يَفْصِلُ بِينَ نَافِلَتِه وبينَ صَلاَةِ الصُّبْحِ بِضَجْعَةٍ، فقالَ ابنُ عُمَرَ: (وأَيُّ فَصْلٍ أَفْضَلُ مِنَ السَّلاَم)، لَمْ يَرْوِ يَحْيَى هذِه المَسْأَلَةَ مِنْ طَرِيقِ ابنِ عُمَرَ ولاَ مِنْ غَيْرِهِ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ لِنَسَائِهِ: «مُرُوا أَبا بَكْرٍ يُصَلِّي بالنَّاسِ»[٥٩١] فيهِ مِنَ الفِقْهِ: اسْتِخْلاَفُ الإمَام على صَلاَةِ الجَمَاعَةِ مَنْ يُصَلِّيها لَهُم، فَرَاجَعَتْهُ عَائِشَةُ، وقَالتْ

⁽۱) جاء في الأصل: (ع)، وهي إشارة إلى اسم المصنف، وقد أبدلتها بكنيته حسب ما تقدم وما سوف يأتي.

⁽٢) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (٣٦ب).

لَهُ: (مُرْ عُمَرَ)، قَالَ فيهِ بَعْضُ الفُقَهَاءِ: إِنَّمَا رَاجَعَتْهُ في ذَلِكَ عَائِشَةُ إِرَادَةً مِنْهَا أَنْ تُثْبِتَ الْخِلاَفَةَ لأَبِيهَا بعدَ النبيِّ عَلَى لأَنَّهُ إِذَا صَحَّ لَهُ الاَسْتِخْلاَفُ على الصَّلاَةِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ خَلِيفَةَ بعدَ رَسُولِ اللهِ عَلَى وليسَ هذا على مَا قَالَ، وقدْ حدَّثنا ابنُ رَشِيقٍ بِمِصْرَ (١)، قالَ: حدَّثنا عَبَاسُ بنُ مُحَمَّد (٢)، قالَ: حدَّثنا خُشَيْشُ بنُ أَصْرَمَ، قالَ: حدَّثنا عبدُ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالِتْ: (وَاللهِ مَا كَانَتْ مُرَاجَعَتِي للنبيِّ عليهِ السَّلاَمُ إِذْ قَالَ: مُرُوا أَبا بِكُو يُصَلِّي بِالنَّاسِ إِلا كَرَاهِيةَ أَنْ يَتَشَاءَمَ النَّاسُ بأَوَّلِ رَجُلٍ يَقُومُ مَقَامَ رَسُولِ اللهِ عَلَى فَيَكُونُ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَبِي) (٣).

* مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ لِعَائِشَةَ وحَفْصَةَ حِينَ رَاجَعَتَاهُ في ذَلِكَ: "إِنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ الره اللهِ ﷺ إِذَ امْتُحِنْتُ أَنَا بِكُما تُرِيدَانِ مِنِّي مَا لا يَنْبَغِي كَمَا أَرَادَ النَّسْوةُ مِنْ يُوسُفَ.

فقالتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ: (مَا كُنْتُ لأُصِيبُ مِنْكِ خَيْراً)، تَعْنِي: مِنْ أَجْلِ غَضَبِ النبيِّ عَلِيْهُ عَلَيْهِمَا.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: في حَدِيثِ عَدِيِّ بنِ الخِيَارِ [٥٩٦] مِنَ الفِقْه: اسْتِمَاعُ الإَمَامِ إلى تَجْرِيحِ مَنْ يَلِيقُ بهِ التَّجْرِيحِ، فإذا لم يَكُنْ المَجْرُوحِ مِمَّن يَلِيقُ بهِ التَّجْرِيحِ، فإذا لم يَكُنْ المَجْرُوحِ مِمَّن يَلِيقُ بهِ التَّجْرِيحُ وَجَبَ الحَدُّ على المُجَرِّحِ إذا شَهِدَ عليهِ شَاهِدَانِ، لأنَّهُ قَذْفٌ، إلاَّ أَنْ يَأْتِي بالبَيْنَةِ على قَوْلهِ، فَيَسْقُطُ عنهُ الحَدُّ.

⁽۱) هو أبو محمد الحسن بن رَشِيق العسكري المصري، الإمام المحدث الثقة، توفي سنة (۳۷۰)، السير ۱۲/ ۲۸۰.

⁽٢) هو أبو الفضل العباس بن محمد بن العباس الفَزَاري المصري، الإمام المحدث الثقة، توفي سنة (٣٠٦)، السير ٢٢٩ ١٤.

⁽٣) رواه ابن عبد البر في التمهيد ٢٢ /١٣٣ بإسناده إلى الحسن بن رشيق به. ورواه عبد الرزاق في المصنف ٥/ ٤٢٢ عن معمر بن راشد به، ورواه من طريقه: مسلم (٤١٨)، والبيهقي في كتاب الاعتقاد ص٣٣٧.

وقَوْلُ النبِيِّ ﷺ فِيمَنْ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلهَ إلاَّ اللهُ ويُصَلِّي وَهُو لاَ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ:

«أُولَئِكَ الذينَ نَهَانِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ قَتْلِهِم»، وَهُم المُنَافِقُونَ، إِنَّمَا تَرَكَهُمْ ﷺ
لِئَلاَّ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّداً يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ، ثُمَّ لمْ يَمُتْ ﷺ حتَّى أَذِنَ اللهُ لَهُ في قَتْلِهِم، بقولهِ لَهُ: ﴿ لَيْنَ لَمْ يَنَكِ ٱلْمُنَفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَرَثُ ﴾ إلى قوله: ﴿ أَخِذُوا وَقُتِلُوا تَفْتِيلُا ﴾ [الاحزاب: ٦٠- ١٦] فإذا ظَهَرَ الإمَامُ الآنَ على رَجُلٍ يشْهِدُ ولا شَهَادَةَ لَهُ، ويُصلِّي ولا صَلاَة لَهُ، ولا يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، قَتَلَهُ ولا يَسْتَبِّهُ، وجَعَلَ مَاللهُ في بَيْتِ المَالِ، لأنَّهُ زِنْدِيقٌ، قالَهُ ابنُ نَافِعِ.

وقالَ غَيْرُهُ: يَرِثْهُ وَرَثَتُهُ مِنَ المُسْلِمِينَ، فإنْ قالَ قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ: أَنَا تَائِبٌ مِمَّا شُهِدَ به عَلَيَّ لَمْ تُقْبَلْ تَوْبَتُهُ، لأَنَّهُ لا يَعْلَمُ أَصَادِقٌ هُوَ أَمْ كَاذِبٌ، وَهُوَ بِخِلاَفِ شُهِدَ به عَلَيَّ لَمْ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: المُرْتَدِ الذي يُظْهِرُ الكُفْرَ ثُمَّ يَتُوبُ مِنْهُ أَنَّهُ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ قُلُ لِللَّذِينَ كَفُرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَر لَهُ م مَّا قَدْسَلَفَ ﴾ [الانفال: ٣٨] وهذَا لِكُلِّ كَافِرِ أَظْهَرَ كُفْرَهُ والزَّنْدِيقُ بِخِلاَفِ ذَلِكَ، لأَنَّهُ اسْتَسَرَ بِكُفْرِهِ ولمْ يُظْهِرْهُ، فَلِذَلِكَ لاَ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ لاَ تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنَاً يُعْبِدُ بَعْدِي» [٥٩٣] يعنِي: لاَ تَجْعَلْهُ صَنَمَاً يُصَلَّى إليهِ.

ثُمَّ قَالَ: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ على قَوْمِ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِم مَسَاجِدَ».

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لِهَذَا الحَدِيثِ سُتِرَ قَبْرُ النبيِّ ﷺ بِحَائِطٍ مِنْ حَوَالِيهِ، وجَعَلَ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزِيزِ مُؤُخَّرَهُ مُحَدَّدًا بِرُكْنَيْنِ، لِئَلاَّ يَسْتَقْبِلَ النَّاسُ القَبْرَ، فَيُصَلُّونَ إليه.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَجَازَ مَالِكُ اسْتِلْقَاءَ الرَّجُلِ على ظَهْرِهِ في المَسْجِدِ، وَكَرِهَهُ بَعْضُ أَهْلِ الأَمْصَارِ، واحْتُجَّ في ذَلِكَ بِحَدِيثٍ رَوَاهُ حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ على الأُخْرَى وَهُوَ

مُسْتَلْقٍ علَى ظَهْرِه في المَسْجِدِ»(١)، وَهُو حَدِيثٌ لَم يَرْوِه أَهْلُ الْمَدِينَةِ، والْعَمَلُ عِنْدَهُم بِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبَّادِ بنِ تَمِيمٍ، عَنْ عُمِّهِ: «أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ الله ﷺ مُسْتَلْقِياً في الْمَسْجِدِ وَاضِعاً إحْدَى رِجْلَيْهِ على الأُخْرَى»[٥٩٥]، وهذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ وعُثْمَانُ.

* قَوْلُ ابنِ مَسْعُودٍ للرَّجُلِ: (إِنَّكَ في زَمَانٍ كَثِيرٌ فُقَهَاؤُهُ، قَلِيلٌ قُرَّاؤُهُ) [٥٩٧] يعنِي: أَنَّهُم يَتَحَفَّظُونَ القُرْآنَ ويَتَفَقَّهُونَ فِيما يَحْفَظُوا مِنْهُ، فَمَنَعَهُم تَعَلَّمُهُم للفِقْه مِنْ كَثْرَةِ القِرَاءَةِ بِغَيْرِ تَفَقَّهٍ، ويَشْغُلُهُم حِفْظُ حُدُودِ القُرْآنِ عَنْ حِفْظِ حُرُوفهِ.

وقَوْلُه: (قَلِيلٌ مَنْ يَسْأَلُ كَثِيرٌ مَنْ يُعْطِي) يعنِي: أَنَّ المُعَلِّمَ كَانَ أَحْرَصَ على تَعَلِّمِ المُتَعَلِّمِ مِنَ المُتَعَلِّم على التَّعْلِيم.

وقَوْلُه: (يُبَدُّونَ فيهِ أَعْمَالَهُم قبلَ أَهْوَائِهِم) يعنِي: يُبَدُّونَ فيهِ الحَقَّ بِمَا افْتُرِضَ عَلَيْهِم قَبْلَ اتِّبَاعِهِم لأَهْوَائِهِم التي تَقْصُرُ بِهم عَنِ الطَّاعَاتِ واكْتِسَابِ الحَسَنَاتِ.

ثُمَّ وَصَفَ صِفَةَ مَنْ يَأْتِي آخِرَ الزَّمَانِ: أَنَّ قُرَّاءَهُم كَثِيرٌ، وفُقَهَاءَهُم قَلِيلٌ، والعَالِم مَفْتُونٌ مُثَبِعٌ لِهَوَاهُ، يُكْثِرُ خَطِيبُهُم المَوَاعِظَ في خُطْبَتِه، ويُطُولُهَا قَبْلَ مَنْ يَنْتُفِعَ بِها مِنْهُم، ويُقْصِرُونَ الصَّلاَةَ، بِخِلاَفِ فِعْلِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، ولَمْ يَقُلْ هذا ابنُ مَسْعُودٍ إلاَّ وقد سَمِعَهُ مِنَ النبيِّ ﷺ، واللهُ أعلمُ.

* قَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ: «إِنَّمَا مَثَلُ الصَّلاَةِ كَمَثُلِ نَهْرٍ غَمْرٍ عَذْبِ [100] وذَكَرَ الحَدِيثَ، يَقُولُ: كَمَا يُنَقِّي النَّهْرُ الكَثِيرُ المَاءَ مِن اغْتَسلَ فيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ كَذَلِكَ تَفْعَلُ الصَّلُواتُ الخَمْسُ بِمَنْ صَلاَّهَا، قالَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ كَذَلِكَ تَفْعَلُ الصَّلُواتُ الخَمْسُ بِمَنْ صَلاَّهَا، قالَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّعَاتِ ﴾ [مود: ١١٤].

* قالَ أَبو المُطَرِّفِ: البُطَيْحَاءُ التي بَنَاهَا عُمَرُ كَانَتْ دُكَّاناً كَبِيراً بِجَانِبِ مَسْجِدِ رَسُولِ الله ﷺ [٦٠٢].

⁽۱) رواه مسلم (۲۰۹۹)، وأبو داود (٤٨٦٥)، والترمذي (٢٦٦٧)، بإسنادهم إلى أبي الزبير المكي به.

⁽٢) البطيحاء _ تصغير البطحاء _ رحبة مرتفعة نحو الذراع، بناها عمر خارج المسجد لمن أراد=

وقوْلُهُ: (مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْفَطَ) يعنِي: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ في مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ مَا لا يَنْبَغِي مِنَ الكَلاَمِ، أَو يَنْشُدَ فيهِ الشِّعْرَ القَبِيحَ فَلْيَخْرُج مِنَ المَسْجِدِ إلى هذه البُطَيْحَاءَ أَو غَيْرِها، وهذا أَصْلٌ فِيمَنْ كَثُرَ كَلاَمُهُ في المَسْجِدِ بمَا لا يَنْبَغِي، أَو بَاعَ فيهِ، أو اشْتَرَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ، ولا بَأْسَ أَنْ يُنْشِدَ في المَسَاجِدِ الشِّعْرَ يَكُونُ فيهِ، أو اشْتَرَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ، ولا بَأْسَ أَنْ يُنْشِدَ في المَسَاجِدِ الشِّعْرَ يَكُونُ حِكْمَةً، كَمَا كَانَ يَنْشُدُ حَسَّانُ بنُ ثَابِتٍ، ويَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَى: "قُلْ وَمَعَكَ رُوحُ القُدُسِ" (١)، يعنِي: جِبْرِيلَ، وكَانَ شِعْرُهُ ذَلِكَ في مَدْحِ الإسلامِ وأَهْلِهِ، وذَمِّ المُشْرِكِينَ وَالهَتِهِم.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: حَدِيثُ الأَعْرَابِيِّ الذي سَأَلَ رَسُولَ اللهِ عَنِ الفَرَائِضِ، وذَكَرَهَا لَهُ [٦٠٤] ولَمْ يَذْكُرْ فِيها فَرْضَ الحَجِّ، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ فَرْضِ الحَجِّ، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ فَرْضِ الحَجِّ.

ثُمَّ قَالَ ﷺ بعدَ أَنْ نَزَلَ فَرْضُ الحَجِّ: «بُنِيَ الإسْلاَمُ على خَمْسٍ، شَهَادَةِ أَنْ لا إِلهَ إلاَّ اللهُ، وإقَامِ الصَّلاَةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، وصَوْمِ رَمَضَانَ، وحَجِّ البَيْتِ»(٢)، ثُمَّ سُنَّتِ السُّنَنُ فَأْتِمَّتِ الفَرَائِضُ، فَيَنْبَغِي للمُسْلِمينَ أَنْ يَأْتُوا بِالسُّنَنِ التِّي سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ.

وقَوْلُهُ في الحَدِيثِ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ» يعنِي: إِنْ صَدَقَ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى في قَوْلِهِ، وأَرَادَهُ بِعَمَلِه دَخَلَ الجَنَّةَ، والفَلاَحُ البَقَاءُ في الجَنَّةِ.

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ على قَافِيةِ رَأْسِ أَحَدِكُم إِذَا هُوَ نَائِمٌ ثَلَاثَ عُقَدٍ»[١٠٠] يعنِي: ثَلاَثَ عُقَدٍ مِنَ السِّحْرِ، يَفْعَلُ ذَلِكَ بِالنَّائِمِ يَمْنَعْهُ

أن يتحدث، أو يرفع صوتا، أو ينشد شعرا قبيحا، وقد دخلت في المسجد فيما زيد فيه بعد عمر، ينظر: أخبار المدينة لابن شبه ١/ ٢٧، ومعجم البلدان ١/ ٤٥٠، والمغانم المطابة في معالم طابة للفيروز آبادي ٢ / ٦٦٩.

⁽۱) رواه أبو داود (۵۰۱۵)، والترمذي (۲۸۵۰)، وأحمد ٦ / ٧٢، من حديث عائشة، وهو حديث حسن.

⁽۲) رواه البخاري (۸)، ومسلم (۱۵)، من حديث ابن عمر.

بِذَلِكَ مِنَ الصَّلاَةِ، فإذا اسْتَيْقَظَ وذَكَرَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وتَوضَّأ وصَلَّى انْحَلَّتْ تِلْكَ العُقَدِ التِّي كَانَ الشَّيْطَانُ عَقَدَها، وأَصْبَحَ فَاعِلُ ذَلِكَ طَيِّبَ النَّفْسِ، ومَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَصْبَحَ كَسْلاَناً قد حُرِمَ فَضْلَ قِيَامِ اللَّيْلِ.

و (قَافِيةُ الرَّأْسِ) مُؤَخَّرُ الرَّأْسِ، وَقِيلَ: وَسَطُ الرَّأْسِ.

بابُ الغُسْلِ للعِيدَيْنِ، إلى آخِرِ بَابِ الاسْتِسْقَاءِ، وصَلاَةِ الخَوْفِ

* قالَ أَبو عُمَرَ: قَوْلُهُ في المُوطَّأ: لمْ يَكُنْ في العِيدَيْنِ نِدَاءٌ ولاَ إِقَامَةٌ مُنْذُ زَمَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إلى يَوْمِنا هذَا، وإنَّما كَانَ هذَا بالمَدِينَةِ [٦٠٨] وأَمَّا سَائِرُ الأَمْصَارِ فَالأَذَانُ والإِقَامَةُ عِنْدهُم مَعْرُوفٌ في العِيدَيْنِ (١).

قالَ أَبوالمُطَرِّفِ: الغُسْلُ للعِيدَيْنِ مَأْمُورٌ به، وكَذَلِكَ الطِّيبُ، والحَسَنُ مِنَ الثِّيَاب.

قالَ مَالِكٌ: في مَسِيرِ النَّاسِ يَوْمَ العِيدِ إلى المُصَلَّى مِنْ طَرِيقٍ وانْصِرَافِهِم على غَيرِه لا أَرَى هذا وَاجِباً على النَّاسِ، وإنِّي لأَسْتَحْسِنُه للرَّجُلِ في خَاصَّةِ نَفْسِه.

وقالَ غيرُ مَالِكِ: كَانَ النَّاسُ قدْ أُمِرُوا بِذَلِكَ في أَوَّلِ الإِسْلاَمِ بِالمَدِينةِ لِكَي يَنْتَشِرَ المُسْلِمُونَ بِهَا، ويَكْثِرُونَ في أَعْيُنِ المُنَافِقِينَ، وهذَا مِنْ بَابِ الإِرْهَابِ على العَدُوِّ، ثُمَّ قَوِي الإِسْلاَمُ، وذَهَبَ النِّفَاقُ، وبَقِيتِ السُّنَّةُ مَعْمُولٌ بها.

* أَرْسَلَ مَالِكٌ حَدِيثَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الفِطْرَ والأَضْحَى قَبْلَ الخُطْبَةِ[٢١١] وأَسْنَدَهُ عبدُ الرَّزَاقِ، عَنْ ابنِ جُرِيجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النبيِّ ﷺ بَدأً بالصَّلاَةِ قَبْلَ الخُطْبَةِ»(٢).

⁽۱) قال ابن عبد البر في التمهيد ٢٤ / ٢٢٩: لا خلاف بين العلماء ولا تنازع بين الفقهاء أنه لا أذان ولا إقامة في العيدين، ولا في شيء من الصلوات المسنونات والنوافل، وإنما الأذان للمكتوبات لا غير.

⁽٢) مصنف عبد الرزاق ٣ ٢٧٨.

وأَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على أَنَّهُ لا يُصَامُ يُومُ الفِطْرِ والأَضْحَى، واخْتَلَفُوا فِيمَا سِوَاهُمَا.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: روَى الأَعْمَشُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَبيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قالَ: أَخْرَجَ مَرْوَانُ بنُ الحَكَمِ المِنْبَرَ يَوْمَ العِيدِ إلى الْمُصَلِّى فبدأَ بالخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلاَةِ، فَقَامَ إليه رَجُلُ فقالَ: يا مَرْوَانُ، خالَفْتَ السُّنَّةَ، بَدأَتَ بالخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلاَةِ، فقالَ لَهُ مَرْوَانُ: قَدْ تَرَكَ مَا هُنَاكَ(۱).

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: كَانَ سَبَبُ تَقْدِيمٍ مَرْوَانُ للخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلاَةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَفْتَرِقُونَ بعدَ الصَّلاَةِ فَلاَ يَبْقَى للخُطْبَةِ إلاَّ القَلِيلُ، فبدأَ بالخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلاَةِ لِئلاً يَنْوَ لَنُحُطْبَةُ والصَّلاَةُ لِيَلاً عَدْهبَ أَحَدٌ حتَّى تَتِمَّ الخُطْبَةُ والصَّلاَةُ .

قالَ أَبوالمُطَرِّفِ: لَمْ يَأْخُذْ مَالِكُ بِإِذْنِ عُثْمَانَ لأَهْلِ الْعَوَالِي في التَّخَلُّفِ عَنِ الجُمُعَةِ يَوْمَ الْعِيدِ [٦١٣] وكَانَ يَقُولُ: مَنْ لَزِمَتْهُ الجُمُعَةُ لَمْ يُسْقِطْهَا عنهُ إِذْنُ الإمَامِ، لأَنَّ الجُمُعَةَ فَرِيضَةٌ، فلا يُسْقِطْهَا عَمَّنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ إِلاَّ الْعُذْرَ الذي لا يُسْتَطَاعُ دَفْعُهُ.

* قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ بِالأَكْلِ يَوْمَ الفِطْرِ قَبْلَ غُدُّوُهم إلى المُصَلِّي[٦١٦].

وحدَّثنا أبو جَعْفَرٍ (٢)، قالَ: حدَّثنا ابنُ السَّكَنِ (٣)، قالَ: حدَّثنا الفِرَبْرِيُّ، قالَ: حدَّثنا الفِرَبْرِيُّ، قالَ: حدَّثنا البُخَارِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ سُلَيْمَانَ، قالَ: حدَّثنا البُخَارِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ سُلَيْمَانَ،

⁽۱) رواه مسلم (٤٩)، وأبو داود (١١٤٠)، وابن ماجه(١٢٧٥)، وأحمد ٣/١٠، بإسناده إلى الأعمش به.

⁽٢) هو أبو جعفر بن عون الله، وتقدم التعريف به.

 ⁽٣) هو أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري، الإمام الفقيه المحدث،
 توفي سنة (٣٥٣)، السير ١١٧/١٠.

⁽٤) جاء في الأصل: عبد الرحمن وهو خطأ، ومحمد بن عبد الرحيم هو الإمام المعروف بصاعقة.

عَنْ [هُشَيمٍ] (١) ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ ، عَنْ أَنَسٍ ، قالَ : «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لا يَغْدُو يَوْمَ الفِطْرِ إلى المُصَلَّى حتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ » (٢) .

وبهَذا قَالَ مَالِكٍ في الفِطْرِ، قالَ: ولَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِم في الأَضْحَى.

* قالَ أبو مُحَمَّدِ: إنَّما سَأَلَ عُمَرُ أَبا وَاقِدِ اللَّيْثِيَّ عَمَّا كَانَ يَقْرَأُ بهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ في الفِطْرِ والأَضْحَى على سَبِيلِ الاخْتِبَارِ لِحِفْظِه لِسُنَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وكانَ عُمَرُ عَالِماً بِذَلِكَ، والعَالِمُ أَنْ يَسْأَلَ أَصْحَابَهُ عَمَّا يَعْلُمُه هُو، وقدْ فَعَلَهُ النبيُ ﷺ والصَّحَابةُ والتَّابِعُونَ ٢١٨].

وقَرَأُ فِيهِمَا بِ﴿ قَنَّ ﴾ و﴿ ٱقْتَرَبَتِ ﴾ ، وقَرأَ بِغَيْرِهِما .

والذي مَضَى بهِ العَمَلُ التَّخْفِيفُ بالقِرَاءَةِ فِيهِما، لِقَوْلهِ عليهِ السَّلاَمُ: "إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ بالنَّاس فَلْيُخَفِفً" (٣).

* قالَ أَبو المُطَرِّفِ: وكَبَّرَ أَبو هُرَيْرَةَ في صَلاَةِ العِيدَيْنِ في الرَّكْعَةِ الأُولَى سَبْعَاً، وفي الثَّانِيَةِ خَمْسَاً [٦١٩]، كَمَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ في حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ في العِيدَيْنِ سَبْعاً في الأُولَى، وخَمْسَاً في الآخِرَةِ» (٤)، وبهذا قالَ أَهْلُ المَدِينَةِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ وابنُ وَهْبِ: مَن أَدْرَكَ الإمِامَ وَهُوَ رَاكِعٌ في الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةَ مِنْ صَلاَةِ العِيدَيْنِ أَنَّهُ يَرْكَعُ مَعَ الإَمَامِ، فإذا تَمَّ الإَمَامُ صَلاَتَهُ قَامَ هَذا فَكَبَّرَ سَبْعَاً كَمَا سَبَقَهُ بِهِ الإِمَامُ، ثُمَّ بَداً بِالقِرَاءَةِ.

⁽۱) في الأصل: هشام، وهو خطأ، وهُشيم هو ابن بَشِير، وعبيد الله هو ابن أبي بكر بن أنس بن مالك.

⁽٢) صحيح البخاري (٩٥٣) عن محمد بن عبد الرحيم به.

⁽٣) رواه البخاري (٦٧١)، ومسلم (٤٦٦)، من حديث أبي هريرة.

⁽٤) رواه أبو داود (١١٤٩)، وابن ماجه (١٢٨٠)، بإسنادهما إلى الزهري به، وإسناده ضعيف.

وقَالَ غَيْرُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ: إِنَّه يُكَبِّرُ سِتًّا قَبْلَ القِرَاءَةِ، ثُمَّ يَبْدَأُ بِالقِرَاءَةِ.

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: إِنَّمَا كَانَ ابنُ عُمَرَ لا يَتَنَقَّلُ في يَوْمِ عِيدِ [٦٢٣] لأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: صَلاَةُ العِيدِ نَافِلَةُ ذَلِكَ اليَوْمِ، فكَانَ يَجْتَزِئُ بِصَلاَةِ العِيدَيْنِ عَنْ نَوَافِلِ ذَلِكَ اليومِ كُلِّه.

وكانَ القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ وعَرْوَةُ بنُ الزُّبَيْرِ يَتَنَقَّلاَنِ قبلَ الغُدُوِّ إلى المُصَلَّى قبلَ الصَّلاَةِ ولا بَعْدَهَا المُصَلَّى قبلَ الصَّلاَةِ ولا بَعْدَهَا المُصَلَّى قبلَ الصَّلاَةِ ولا بَعْدَهَا مِنْ عَمَلِ أَهْلِ المَدِينَةِ، فإنْ صَلُّوا في المَسْجِدِ صَلاَةَ العِيدِ لِعُذْرِ مَطَرٍ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ مِنْ عَمَلِ أَهْلِ المَدِينَةِ، فإنْ صَلُّوا في المَسْجِدِ صَلاَةَ العِيدِ لِعُذْرِ مَطَرٍ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ مَنْ دَخَلَهُ قَبْلَ الصَّلاَةِ إذا كَانَ دُخُولُهُ بعدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ تَحِيَّةَ المَسْجِدِ، كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ اللهِ المَالِيةِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ المُسْلِقُ اللهِ المَالِقُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ المُلْوالِي اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المَا

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: فَتُنَا مَالِكِ في صَلاَةِ الْخَوْفِ مُوَافِقٌ لِظَاهِرِ القُرْآنِلَا١٦٦، قَالَ اللهُ عَزَّ وجلَّ: ﴿ وَلِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوْةَ فَلْنَقُمْ طَآفِكُ مِعْنَى عَلَى اللهُ عَزَّ وجلَّ: ﴿ وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتُهُمْ ﴾ يعني: يأخذُ النساء: ١٠٧] يعني: يَقُومُونَ مَعَكَ في الصَّلاَة، ﴿ وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتُهُمْ ﴾ يعني: يأخذُ مِنَ السَّلاَحِ الذينَ لمْ يَدْخُلُوا في الصَّلاَة، ﴿ فَإِذَا سَجَدُوا ﴾ يَعْنِي: يَكُونُ وُجَاهَ العَدُو، ﴿ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةُ أُخْرَكُ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا فَيْكُ ﴾، يعني: تأتِ الطَّائِفَةُ التي بَقِيتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ لِنَفْسِهِ وَيُتِمُّونَ لأَنْفُسِهِم رَكْعَةً كَمَا فَاتَتُهُمْ.

وقولُهُ: ﴿ وَلَيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ﴾ يعني: يأْخُذُوهَا الذينَ قدْ أَتَمُّوا الصَّلاَةَ أَوَّلاً، ويَحْفَظُونُ هَؤُلاءِ حتَّى يُتِمُّوا صَلاَتَهُم.

* قالَ أبو مُحَمَّدِ: وحَدِيثُ ابنِ عُمَرَ في صَلاَةِ الخَوْفِ [٦٣٤] يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ الطَّائِفَةُ الأُولَى والثَّانِيَةُ بعدَ سَلاَمِ الإمَامِ في صَلاَةٍ وَاحِدَةٍ فَيَذْهَبُ الحَذَرُ الذي أُمِرُوا به، والتَّحَدُّرُ مِنَ العَدُوِّ، ولَذِلكَ لم يَأْخُذْ به مَالِكٌ في صَلاَةِ الخَوْفِ.

⁽۱) جاء أمره صلى الله عليه وسلم في قوله: «إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس» رواه البخاري (٤٣٣)، ومسلم (٧٤١) من حديث أبي قتادة.

واخْتَلَفْتِ الأَحَادِيثُ في صَلاَةِ الخَوْفِ، وأَصَحَّهُا مَا رَوَاهُ مَالِكٌ في المُوطَّأ.

قَالَ الْأَخْفَشُ: إِنَّمَا قِيلَ غَزْوَةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُم كَانُوا يَمْشُونَ حُفَاةً، فَنُقِبَتْ أَقْدَامُهُم، فَكَانُوا يَشُدُّونَ عَلَيْهَا الخِرَقَ، فَلِذَلِكَ سُمِّيتْ غَزْوَةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ.

وقالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا شُمِّيتْ غَزْوَةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَايَاتِهِم تَقَطَّعَتْ فَرَفَعُوهَا بِالخِرَقِ (١).

قالَ أحمدُ بنُ خَالِدٍ: أَسْنَدَ شُعْبَةُ حَدِيثَ صَلاَةِ الخَوْفِ عَنْ عبدِ الرَّحمنِ بنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبيهِ، عَنْ صَالِحِ بنِ خَوَّاتٍ، عَنْ سَهْلِ بنِ أَبي حَثْمَةَ، عَن النبيِّ عَيْنِهِ (٢).

* وأَوْقَفَهُ مَالِكٌ على سَهْلِ بنِ أَبِي حَثْمَةَ [٦٣٣].

قَالَ أَحْمَدُ: ولا نَعْلَمُ أَحَداً أَسْنَدَهُ إلاَّ شُعْبَةُ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُهُ فِي الحَدِيثِ: «مَا صَلَّى رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ الظُّهْرَ وَقْتِهَا وَالْعَصْرَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ حَتَّى غَرَبتِ الشَّمْسُ"[١٣٥]، إِنَّمَا أَخَّرَهُمَا عَلِيْهِ يَوْمِئذِ عَنْ وَقْتِهَا مِنْ أَجْلِ اشْتِغَالِه بالحَرْب، ولمْ تَكُنْ صَلاَةُ الخَوْفِ يَوْمِئذِ قد نَزَلَتْ عَلَيْهِ، وإنَّمَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ بولَمْ اللهِ عَلَيْهِ بَعْدُ ذَلِكَ بعُسْفَانَ حِينَ لَقِيّةُ أَهْلُ مَكَّةَ بالجُنُودِ، وعلى خَيْلِهِم خَالِدُ بنُ الوَلِيدِ، فَنَزَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ بعُسْفَانَ، ونزَلَ المُشْرِكُونَ بِقُرْبِه، فَلَمَّا حَضَرتِ الوَلِيدِ، فَنزَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ بأَصْحَابِهِ جَمِيعاً، فَلَمَّا نَظَرَ إليهِم المُشْرِكُونَ قَدْ الصَّلاَةُ صَلاَّها رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ بأَصْحَابِهِ جَمِيعاً، فَلَمَّا نَظَرَ إليهِم المُشْرِكُونَ قَدْ دَخَلُوا كُلُّهُم فِي الصَّلاَةِ قَالَ بَعْضُهُم لِبَعْضٍ: لَوْ تَأَهَّبْنَا فَحَمَلْنَا عَلَيْهِم حَمْلَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً عَلْوا فِيها كُونُوا على عَدَيْ وَاحْدِه بَاللهُ عَلَيْهِم حَمْلَةً رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عليهِ السَّلاَمُ على عِلَيهِ السَّلاَمُ على عِلْمَ السَّلاَمُ على عَلَيهِم حَمْلَةً رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عليهِ السَّلاَمُ على عِلْهِ السَّلامُ على عَيْهِ السَّلامُ على عِلْهُ السَّلامُ على عِلْهُ وَاحِدٍ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عليهِ السَّلامُ على عِلَةً وَاحِدًا عَلَى عَلَيهِ السَّلامُ على على السَّلامُ على السَّلامُ على السَّلامُ على على السَّلامُ على السَّلامُ على السَّلامُ على السَّلامُ على السَّلامُ على السَّلامُ على السَلامُ على السَلْمَ السَلْمُ السَلَيْهِ السَلْمَ عَلَا اللهُ عَلَى السَلْمُ السَلْمُ الْمَا عَلَى اللهُ اللْمِ الْمَالِمُ الْمَاكُوا فِي السَلَمُ الْمَا عَلَيْ الْمَاكُوا فِي السَلَمُ الْمَالِمُ اللْمَاكُوا فِي اللْمَاكُ السَلَمَ

⁽١) استعرض الحافظ ابن عبد البر في التمهيد ٢٣ / ٣٣ الأقوال في تسمية هذه الغزوة، فانظره إن شئت.

⁽٢) رواه مسلم (٨٤١)، وأبو داود (١٢٣٧)، وابن ماجه (١٥٩)، بإسنادهم إلى شعبة به.

رَسُولِ اللهِ ﷺ بِصَلاَةِ الخَوْفِ، فَقَسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَصْحَابِهِ طَائِفَتَيْنِ، فَصَلَّى بِهِم العَصْرَ كَمَا أَمَرَهُ اللهُ عزَّ وَجَلَّ، فَلَمَّا نَظَرَ المُشْرِكُونَ إلى ذَلِكَ تَعَجَّبُوا.

* قال عيسى: لمَّا مَاتَ إِبْرَاهِيمُ بنُ النبيِّ عَلَيْهُ وَافَقَ يَوْمَ مَوْتِهِ كُسُوفَ الشَّمْسِ، فقالَ النَّاسُ: إنَّما كُسِفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَلِذَلِكَ قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ: «إِنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ لا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ولا لِحَيَاتِهِ ١٣٩٥]، ولكَنَّهُمَا مِنَ الآيَاتِ التَّي يُخَوِّفُ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى بِها عِبَادَهُ.

* قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ كُسُوفِ الشَّمْسِ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرَ ٱلآ١٣٩٦ إِنَّمَا قَالَهُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ رَأَى النَّارَ، ومَا أَعَدَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيها لأَهْلِها، فَلَوْ عَلِمَ النَّاسُ فِيها لأَهْلِها، فَلَوْ عَلِمَ النَّاسُ مِثْلَ الذي عَلِمَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ لَكَثُرَ بُكَاؤُهُمْ، خِيفَةً مِنْ عَذَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَجَلَّ.

* وقَوْلُهُ في النَّارِ: «رأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ»[٦٤٠] يعنِي: رأَى مَقَاعِدَ النِّسَاءَ في النَّارِ اللَّوَاتِي يَكْفُرْنَ إحْسَانَ العَشِيرِ إليهِنَّ، والعَشِيرُ هُوَ الزَّوْجُ، وهذَا كُفْرَانُ النِّعَمِ لاَ كُفْرُ باللهِ، واللهُ يُحِبُّ أَنْ يُشْكَرَ المُحْسِنُ على إحْسَانِهِ، والزَّوْجُ على جَمِيعِ مُعَاشَرِتِه، غَيْرَ أَنَّهُ لا يُخَلَّدُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ في النَّارِ.

* وقولُهُ ﷺ في العَنْقُودِ الذي هَمَّ أَنْ يَأْخُذَهَ: «لَوْ أَخَذْتُهُ لِأَكَلْتُم مِنْهُ مَا بَقِيتِ اللَّنيَا»[٦٤٠] إِنَّمَا قالَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ ثِمَارَ الجَنَّةِ لا تَفْنَى، كُلَّمَا جُنِيَ مِنْهَا شَيءٌ عَادَ غَيْرُهُ مَكَانَهُ في وَقْتِهِ، وطَعَامُ الجَنَّةِ لا يُؤْكَلُ في الدُّنيَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ كُلَّ مَا يُؤْكَلُ في الدُّنيَا يَعُودُ رَجِيعًا، وأَهْلُ الجَنَّةِ لا يَبُولُونَ ولاَ يَتَغَوَّطُونَ.

قَالَ أَصْبَغُ (١): تُصَلَّى صَلاَةُ الكُسُوفِ في المَسْجِدِ، ولا كَبْرَزُ لَهَا كَمَا يُفْعَلُ في

⁽۱) هو أصبغ بن الفرج المصري، الإمام الفقيه المتقن، روى عنه البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي ومحمد بن وضاح وغيرهم، وتفقه عليه ابن المواز وابن حبيب وغيرهما، وتوفي سنة (۲۲)، ينظر: تهذيب الكمال ٣/٤٠٣.

العِيدَيْنِ، وكذَا الاسْتِسْقَاءُ، ولا يُصَلَّى في كُسُوفِ القَمَرِ كَمَا يُصَلَّى في كُسُوفِ الشَّمْسِ، ولكنْ يُصَلِّي النَّاسُ حِينَئِذِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ كَصَلاَةِ النَّافِلَةِ، إذ لمْ يَصِحَّ عَنِ النبيِّ ﷺ، ولا عَنْ الخُلفاءِ بَعْدَهُ أَنَهُم جَمَعُوا في كُسُوفِ القَمَرِ كَمَا جَمَعُوا في كُسُوفِ القَمَرِ كَمَا جَمَعُوا في كُسُوفِ الشَّمْس.

قالَ عبدُ العَزِيزِ بنُ أَبِي سَلَمَةً (١): ونَحْنُ إذا كُنَّا فَذَّاذاً صَلَّيْنَا هذِه الصَّلاَةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ مَلْعَ السَلاَةِ»(٢).

قالَ: أبوالمُطرِّفِ: ثَبَتَ عَنِ النبيِّ عَلَيْهِ في حَدِيثِ الكُسُوفِ أَنَّ عَذَابَ القَبْرِ حَقُّ، وأَنَّ العَبْدَ يُسْئَلُ في قَبْرِهِ، قالَ اللهُ عَنَّ وَجَلَّ: ﴿ يُثَبِّتُ اللهُ ٱلَّذِينَ المَنُوا بِالْفَوْلِ اللهُ عَنْ اللهِ عَلَيْ وَفِي اللهِ عَنْ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ في قَبْرِه، وقولُ المَلكَيْنِ العَبْدِ فِي قَبْرِه، مَا عِلْمُكَ بِهِذَا إلى النبيِّ عَلَيْهِ، ويَرَاهُ الرَّجُلُ في قَبْرِه، مَا عِلْمُكَ بِهِذَا إلى النبيِّ عَلَيْهِ، ويَرَاهُ الرَّجُلُ في قَبْرِه، ويَجُوزُ أَنْ يُشَارَ بِهِذَا إلى النبيِّ عَلَيْهِ، ويَرَاهُ الرَّجُلُ في قَبْرِه، ويَجُوزُ أَنْ يُشَارَ بِهِذَا إلى عَائِبٍ مَعْهُودٍ، كَمَا قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى في كِتَابِهِ: ﴿ هَاذَا مِن شِيعَلِهِ وَهَذَا مِنْ عَلُومِ اللهِ عَائِبٍ مَعْهُودٍ.

* ومَعْنَى قَوْلِ أَسْمَاءَ في حَدِيثِها: «فأَمَّا المُؤْمِنُ أَو المُوقِنُ»، «وأَمَّا المُنَافِقُ أو المُوْتَابُ»[٦٤٥]، فيهِ مِنَ الفِقْهِ: تَحَرِّي لَفْظَ النبيِّ ﷺ، فَيُؤَدَّى كَمَا سُمِعَ مِنْهُ، ولاَ يُنْقَلُ علَى المَعْنَى.

* وقَوْلُ العَبْدِ في قَبْرِه المَلَكَيْنِ: (هُوَ مُحَمَّدٌ جَاءَنَا بِالبَيِّنَاتِ وِالهُدَى)[٦٤٥]، يَعْنِي: بِالتَّوْحِيدِ وِالفَرَائِضِ فَعَمَلْنَا بِهِا، وصَدَّقْنَاهُ في ذَلِكَ، فَيَشْهَدُ المَلَكَانِ لَهُ بذَلِكَ.

⁽١) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون نزيل بغداد، تقدم التعريف به.

⁽٢) نقل قول الإمام الماجشون: ابن أبي زيد القيرواني في النوادر والزيادات ١ / ٥١٢، ومعنى قوله (أفذاذا) يعني: أفرادا، والحديث المذكور رواه مسلم (٩٠١) من حديث عائشة.

وأَمَّا المُنَافِقُ فَلَيْسَتْ لَهُ حُجَّةٌ يَحْتَجُّ بِهِا [إذ](١) لمْ يُصَدِّقْ بِشَيءٍ مِنْ ذَلِكَ في حَيَاتِهِ.

قَالَ أَبُوالمُطَرِّفِ: وَقَعَ في حَدِيثِ أَنَسٍ مِنْ غَيْرِ رَوَايةِ مَالِكِ: «وأَمَّا الكَافِرُ فَيَقُولُ: لا أَدْرِي، فَيُقَالُ لَهُ: لا دَرَيْتَ ولاَ تَلَيْتَ» (٢٪ فَمَعْنَى (لا تَلَيْتَ) المُتَابَعَة في الكَلاَم، أَي تَابَعْت، أَو لا يَدْرِي مُحَمَّدا ﷺ، ولاَ بِمَا جَاءَ بهِ.

ثُمَّ يُضْرَبُ ضَرْبَةً تَفْتَرِقُ أَوْصَالُهُ، وهذَا أَصْلٌ صَحِيحٌ عندَ أَهْلِ السُّنَّةِ لا يَخْتَلِفُونَ فيهِ، ومَنْ قَالَ بِخِلاَفهِ فَهُو كَاذِبٌ مُفْتَرِي.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ في حَدِيثِ عبدِ اللهِ بنِ زَيْدٍ: (أَنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى في الاسْتِسْقَاء)، وإنَّمَا قالَ فيه: (أَنَّهُ دَعَا)[١٦٤٧]، ورَوَاهُ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّه: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ يَسْتَسْقِي، فَصَلَّى بِهِم رَكَعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِما بالقِرَاءَةِ، وحَوَّل رِدَاءَهُ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ واسْتَسْقَى، واسْتَقَبلَ رَكَعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِما بالقِرَاءَةِ، وحَوَّل رِدَاءَهُ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ واسْتَسْقَى، واسْتَقَبلَ القَبْلَةَ»(٣)، وهذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وعليهِ العَمَلُ عندَ أَهْلِ المَدِينَةِ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى في الاسْتِسْقَاء.

* ومَعْنَى تَحْوِيلِه رِدَاءَهُ لِكَي تَتَحَوَّلَ حَالَةُ الشَّدَّةِ إلى حَالَةِ السَّعَةِ والخَصْبِ

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَالَ مَالِكُ: صَلاَةُ الاسْتِسْقَاءِ رَكْعَتَانِ، ويَبْدَأُ الإِمَامُ بِالصَّلاَةِ قَبْلَ الخُطْبَةِ، ويَحْقَرُ فِيها بِالقِرَاءَةِ، ثُمَّ يَخْطُبُ، ويَدْعُو الله، ويَسْتَسْقِي.

قَالَ ابنُ وَضَّاحٍ (٤): قَدْ كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: الخُطْبَةُ قَبْلَ الصَّلاَةِ، ثُمَّ رَجَعَ سَنَةَ

⁽١) جاء في الإصل: (إذا) وهو خطا مخالف للسياق.

⁽٢) رواه البخاري (١٢٧٣)، ومسلم (٢٨٧٠)، والنسائي ٤ / ٩٧.

⁽٣) رواه أبو داود (١١٦١)، والترمذي (٥٥٦)، وأحمد ٤ /٣٩، بإسنادهم إلى معمر بن راشد به.

⁽٤) هو محمد بن وضاح القرطبي، الإمام المحدث الفقيه العابد المصنّف، توفي سنة (٢٨٧)، ينظر: السير ١٢٢١/٥، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١٢٢١/٥.

سِتِّينَ ومَائَةٍ، وأَشَارَ علَى زُفَرِ بنِ عَاصِمٍ وَالِي المَدِينَةِ (١) أَنْ يُقَدِّمَ الصَّلاَةَ قَبْلَ الخُطْبَةِ، والعَمَلُ عِنْدَنا في هذَا على قَوْلِهِ الأَوَّلِ أَنْ تَكُونَ الخُطْبَةَ قَبْلَ الصَّلاَةِ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وحَدِيثُ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ أَصْلٌ في الاسْتِسْقَاءِ عندَ قِلَّةِ المَطَر، وأَصْلٌ في الاسْتِصْحَاءِ عندَ كَثْرَةِ المَطَر.

* وقولُهُ عليهِ السَّلاَمُ: «اللَّهُمَّ ظُهوُرَ الجِبَالِ والآكَامِ»[١٦٠] يعنِي: بالآكَامِ الكَدَاءَ الصِّغَار.

* وقَوْلُهُ: "فَانْجَابَتْ عَنِ المَدِينَةِ انْجِيَابِ الثَّوْبِ"[٦٥٠]، قالَ مَالِكُ: يَعْنِي يَدُورَ السَّحَابُ فِي المَدِينَةِ كَمَا يَدُورُ جَيْبُ القَمِيصِ، فَكَانَ يُمْطِرُ حَوْلَ المَدِينَةِ ولاَ يُمْطِرُ بالمَدِينَةِ .

* وقُولُهُ: "أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي، وكَافِرٌ بِي "[١٥٣] يُرِيدُ: أَنَّهُ مَنْ جَعَلَ الفِعْلَ في المَطَرِ للكَوَاكِبِ فَهُو كَافِرٌ، ومَنْ جَعَلَهُ دَلِيلاً على المَطَرِ فقدْ أَخْطاً، لأَنَّهُ يَدَّعِي عِلْمَ الغَيْبِ، وكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ عندَ المَطَرِ: (مُطِرْنَا بِنَوْءِ الفَتْحِ)، يَدَّعِي عِلْمَ الغَيْبِ، وكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ عندَ المَطَرِ: (مُطِرْنَا بِنَوْءِ الفَتْحِ)، ويَتْلُو: ﴿ مَّا يَفْتَحِ اللهَ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [فاطر: ٢] [١٥٥٥]، فالمَطَرُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى إذا أَنْزَلَهُ في وَقْتِهِ، ولَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَدِّهِ المُتَعَارَفِ، فإنْ زَادَ على ذَلِكَ سُئِلَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ كَشْفَهُ، كَمَا فَعَلَ النبيُّ ﷺ في حَدِيثِ أَنسٍ.

* وقُوْلُهُ ﷺ: "إذا أَنْشَأَتْ بَحْرِيَّةً، ثُمَّ تَشَامَتْ فَتِلْكَ عَيْنٌ غَدِيقَةٌ" [٦٥٤] يَقُولُ: إذا أَنْشَأَتِ السَّحَابَةُ مِنْ نَاحِيةِ البَحْرِ الذي هُوَ بِغَرْبِيِّ المَدِينَةِ ثُمَّ اسْتَدَارِتْ فَعَلَتْ عَلَى المَدِينَةِ مِنْ نَاحِيةِ الشَّامِ، يعني: مِنْ جَوْفَيْ الْمَدِينَةِ فَذَلِكَ سَحَابٌ يَكُونَ مِنْهُ عَلَى المَدِينَةِ مِنْ نَاحِيةِ الشَّامِ، يعني: مِنْ جَوْفَيْ الْمَدِينَةِ فَذَلِكَ سَحَابٌ يَكُونَ مِنْهُ مَطَرٌ غَزِيرٌ والغَرَقُ الغَزِيرُ، وليسَ في هذا حُجَّةٌ لِمَنْ قَالَ بِالأَنْوَاءِ، أَو فِعْلِ النَّجُومِ وطُلُوعِهَا أَدِلَةٌ على المَطرِ، لأَنَّ النبيَ ﷺ قالَ هذا بالمَدِينَةِ على طَرِيقِ العَادَةِ والعُرْفِ، وذَلِكَ أَنَّ السَّحَابِ إذا أَطَلَّ على المَدِينَةِ مِنْ هَذِهِ النَّوَاحِي كَانَ سَحَابَ مَطَرِ.

⁽۱) هو زفر بن عاصم بن عبد الله بن يزيد الهلالي، روى عن عمر بن عبد العزيز وغيره، روى عنه مالك وغيره، ينظر: المعرفة والتاريخ ١ / ٣٩٠، وتاريخ دمشق ١٩ / ٤٠.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وهذَا حَدِيثٌ لم يَذْكُرْهُ أَحَدٌ إلاَّ مَالِكٌ.

وقَوْلُهُ: «إِذَا أَنْشَأَتْ بَحْرِيَّةً»، وكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «إِنِّي لا أَنْسَى أَو أُنسَّى» لم يَذْكُرْهُمَا أَحَدُّ إِلاَّ مَالِكٌ، وَهُمَا عندَهُ بَلاَغٌ، ومَالِكٌ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، وقدْ أَجْمَعَ النَّاسُ على عَدَالَتِهِ وصِحَّةِ مَا نَقَلَ.

* * *

بابُ النَّهْي عَنِ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ للحَاجَةِ، إلى آخِر خُرُوج النَّاس إلى المَسْجِدِ

* قَوْلِ أَبِي أَيُّوْبَ الْأَنْصَارِيِّ: (مَا أَدْرِي مَا أَصْنَعَ بِهَذِه الكَرَابِيسِ) [٢٥٨] يعنِي: بالكَرَابِيسِ المَرَاحِيضَ التِّي في الغُرَافِ خَاصَّةً، وأَمَّا التِّي في البُيُوتِ فإنَّها تُسَمَّى الكُنُفُ، ونهَى رَسُولُ اللهِ عَنِي اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ واسْتِدْبَارِهَا، وهذَا في الصَّحَارَى وليْسَ ذَلِكَ في المَدَائِنِ، وقد رَأَى ابنُ عُمَرَ النبيَّ عَيْقٍ بالمَدِينَةِ قَاعِداً على لَبنتيْنِ مُسْتَقْبِلاً بَيْتَ المَقْدِسِ [٢٦٦]، ومَنِ اسْتَقْبَلَ بالمَدِينَةِ بَيْتَ المَقْدِسِ اسْتَدْبَرَ القِبْلَة، فَجَاءَ حَدِيثُ ابنَ عُمَرَ مُفَسِّراً لِحَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ [٢٥٨] الذي رَوَاهُ في النَّهِي عَنِ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ واسْتِدْبَارِهَا عندَ الغَائِطِ والبَوْلِ، إنَّمَا ذَلِكَ في الصَّحَارَى.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: نَهْيُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنِ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا عندَ الغَائِطِ وَالْبَوْلِ مِنْ أَجْلِ حُرْمَةِ القِبْلَةِ، وقدْ أَمَرَنا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ نَسْتَقْبِلَهَا لَلصَّلاَةِ، وَهِي مِنْ أَجْلِ الأَعْمَالِ، فَيَقْبُحُ اسْتِقْبَالُهَا عندَ الغَائِطِ والبَوْلِ.

قالَ أَبُوالمُطَرِّفِ: وذَكَرَ الشَّعْبِيُّ أَنَّ مَعْنَى النَّهْيِّ عَنِ اسْتَقْبَالِهَا واسْتِدْبَارِهَا في الصَّحْرَاءِ مِنْ أَجْلِ المُصَلِّينَ للهِ عَزَّ وَجَلَّ في الصَّحَارَى مِنْ غَيْرِ الإِنْسِ، فَكَرِه أَنْ يَسْتَقْبِلَهُم الإِنْسَانُ بِفَرْجِه أَو مَخْرَجِه، ذَكَرَ هذَا سَحْنُونُ عَنِ الشَّعْبِيِّ (١).

* قَالَ أَبُوالمُطَرِّفِ: إِنَّمَا نَزَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ البُصَاقَ مِنْ جِدَارِ القِبْلَةِ إِكْرَاماً مِنْهُ

⁽۱) رواه سحنون في المدونة ١ / ٧٠ عن ابن وهب عن حمزة بن عبد الواحد عن عيسى الحناط عن عامر الشعبي به، ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤ / ٢٣٦ بإسناده إلى ابن وهب به.

للقِبْلَةِ وصِيَانَةً لَهُ عَنِ القَذَرِ [٦٦٤]، وقدْ رَوَى أَنَسُ بنُ مَالِكٍ أَنَّ النبيَّ عَلَا قَالَ: «البُصَاقُ في المَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وكَفَّارَتُها دَفْنُهَا» (١)، وإنَّما بُنِيَتِ المَسَاجِدُ لِذِكْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ والصَّلاَةِ، فَلِهذَا أَوْجَبَ أَنْ تُنزَّهَ عَنْ جَمِيعِ الأَقْذَارِ.

* قَوْلُ ابنِ عُمَرَ : (بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ في صَلاَةِ الصَّبْحِ إِذْ جَاءَهُم آتٍ ، فقال : إِنَّ رَسُولَ اللهِ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ (٢٦٦٦) إلى آخِرِ الْحَدِيثِ فيهِ مِنَ الفِقْهِ : قَبُولُ خَبَرِ الوَاحِدِ العَدْلِ ، واللَّالِيلُ على ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ قوله عَزَّ وَجَلَّ المَحرات : وَجَلَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالتَّثَبَّتِ في خَبرِ الفَاسِقِ أَوْجَبَ قَبُولَ خَبرِ الوَاحِدِ العَدْلِ ، وفيه : أَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالتَّثَبَّتِ في خَبرِ الفَاسِقِ أَوْجَبَ قَبُولَ خَبرِ الوَاحِدِ العَدْلِ ، وفيه : أَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالتَّثَبَّتِ في خَبرِ الفَاسِقِ أَوْجَبَ قَبُولَ خَبرِ الوَاحِدِ العَدْلِ ، وفيه : أَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالتَّبُّتِ في خَبرِ الفَاسِقِ أَوْجَبَ قَبُولَ خَبرِ الوَاحِدِ ولَيْسَ العَمْلُ على مَنِ اسْتَدْبُرَ القِبْلَةَ أَو شَرَقَ أَو غَرَّبَ ثُمَّ تَبَيْنَ لَهُ ذَلِكَ في بَعْضِ صَلاَتِهِ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَى القِبْلَةِ وَيُتِمَّ صَلاَتُهُ ، كَمَا فَعَلَ أَهْلُ قُبَاءَ ، ومَنْ عَرَضَ لَهُ وَلِكَ في صَلاَتِهِ قَطَعَهَا وابْتَدَأُ الصَّلاَة ، لأَنَّ أَهْلَ قُبَاءَ كَانُوا اسْتَقْبَلُوا قِبْلَتُهُم التَّي صَلاَتِهِ قَطَعَهَا وابْتَدَأُ الصَّلاَة ، لأَنَّ أَهْلَ قُبَاءَ كَانُوا اسْتَقْبَلُوا قِبْلَتُهُم التَّي كَانُوا السَقْبَلُوا قِبْلَتُهُم التِي وَلِكَ أَنُوا السَقْبَلُوا قِبْلَتُهُم التَّي وَلَى عَلَى الْمَلْوَةِ إِلَى القِبْلَةِ فَرَوْلَ الْقَبْلَةِ فَرَى مَهُم [النَّعُولُ عَنْها وأَمُولُ عَنْها وأَمُولُ عَنْها وأَمُولُ المَّنَالَة بَلَوْ مَوْمَ في حِينِ الصَّلاَة ، وَارْتَفَعَ مَا لَكَعْبَ وَلَوْلَ الْقَبْلَةِ قَبْلَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ مَنْ عَلَى الْعَبْلَةِ فَرْضَ عَنَا وَلَاكَ أَنَّ الْابْتِهِ الْمَالَةِ فَيْلَ وَالْمَا أَنْ الْقِبْلَةِ أَوْ مَنْ أَنْ تَبَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ بَعَدَ أَلْ الْعَبْلَة في الوَقْتِ بِعَدَ أَنْ تَبَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ عَلَى الْمَالِقَ بَالْمَ الْمَالَة بُولُ عَلَى الْمَالَة في الوَقْتِ بعدَ أَنْ تَبَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ .

* قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ: (فِيمَا بَيْنَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ قِبْلَةٌ)[٦٦٨] يعنِي: إذا تُوُجِّهَ قِبَلَ البَيْتِ، وإنَّمَا قَالَهُ عُمَرُ بالمَدِينَةِ، وقَدْ حدَّثنا أَبو

⁽۱) رواه النسائي (۷۲۳)، وابن أبي شيبة ۲/۳۱، وأحمد ۳ /۱۷۲، بإسنإدهم إلى أنس بن مالك.

⁽٢) جاء في الأصل: (الأنصارف)، وهو خطا ظاهر.

يَعْقُوبَ يُوسُفُ بنُ إِبْرَاهِيمَ بِمَكَّة (١) قالَ: حدَّثنا مُوسَى بنُ العبَّاسِ (٢) قالَ: حدَّثنا أَبو عبدِ اللهِ الوَرَّاقُ (٣) قالَ: حدَّثنا حَجَّاجُ بنُ المِنْهَالِ، قالَ: حدَّثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمةَ، عَنْ عُبيدِ اللهِ، عَنْ نَافِع، عَن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قالَ: «مَمَّادُ بنُ سَلَمةَ، عَنْ يُمِينِكَ وَالمَشْرِقَ عَنْ يَسَارِكَ فَمَا بَيْنَهُمَا قِبْلَةٌ " وهذَا الحَدِيثُ يَدُلُ على السَّعَةِ في التَّوجُّهِ إلى القِبْلَةِ، وإنَّمَا هذا بالمَدِينَةِ، ومَا وَرَاءَهَا الحَدِيثُ يَدُلُ على السَّعَةِ في التَّوجُّهِ إلى القِبْلَةِ، وإنَّمَا هذا بالمَدِينَةِ، ومَا وَرَاءَهَا النبيُّ عَنْ الشَّامِ ومِصْرَ والمَغْرِب، ولَيْسَ هذَا الأَهْلِ العِرَاقِ ولا الأَهْلِ اليَمَنِ، فأَمَرَ اللهُ تَهَالَ المَدِينَةِ ومَنْ وَرَاءَهُمْ أَنْ يَتُوجَّهُوا عندَ صَلاَتِهِم إلى سَمْتِ القِبْلَةِ النبيُّ عَلَيْ أَهْلَ المَدِينَةِ ومَنْ وَرَاءَهُمْ أَنْ يَتُوجَّهُوا عندَ صَلاَتِهِم إلى سَمْتِ القِبْلَةِ الذِي يَكُونُ بينَ المَشْرِقِ والمَغْرِب نَحْوَ الكَعْبَةِ، وأَمَرَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى أَهْلَ الذِي يَكُونُ بينَ المَشْرِقِ والمَغْرِب نَحْوَ الكَعْبَةِ، وأَمَرَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى أَهْلَ الذِي يَكُونُ بينَ المَشْرِقِ والمَغْرِب نَحْوَ الكَعْبَةِ، وأَمَرَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى أَهْلَ الذِي يَكُونُ بينَ المَشْرِقِ والمَغْرِب نَحْوَ الكَعْبَةِ الحَرَامِ، فاسْتِقْبَالُه مَعَ المُعَايَنةِ الذِي فَرِيضَةٌ، فإذَا أَخْطَأ المُجْتَهِدُ فَتَبَيَّنَ لَكَ أَعَادَ صَلاَتَهُ في الوَقْتِ، وإذا ذَهَبَ لَمْ يُعِدْ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: "صَلاَةٌ في مَسْجِدي هذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلاَةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلاَّ المَسْجِد الحَرَامَ"[١٧٠] قالَ أَشْهَبُ: سَأَلْنَا مَالِكَاً عَنْ هذَا الحَدِيثِ، فقالَ: هُوَ يُفَضِّلُ المَسْجِدَ دُونَ فَضْلِه علَى غَيْرِه مِنَ المَسَاجِدِ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: يُرِيدُ مَالِكٌ أَنَّ الصَّلاَةَ فِي مَسْجِدِ النبيِّ ﷺ الفَرِيضَةُ تَفْضُلُ على الصَّلاَةِ فِي مَسْجِدِ على الصَّلاَةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ بِدُونَ أَلَفِ صَلاَةٍ، وتَفْضُلُ الصَّلاَةُ فِي مَسْجِدِ

⁽۱) هو أبو يعقوب يوسف بن يعقوب النَّجِيْرَمي البصري، الإمام المحدث مُسْنِد البصرة، توفى بعد سنة (٣٦٥)، السير ٢٦ / ٢٥٩.

⁽٢) هو أبو عمران موسى بن العباس الخراساني الجُويني، الإمام الحافظ الثقة، توفي سنة (٢٣)، السير ١٥/ ٢٣٥.

⁽٣) هو أحمد بن بشر السَّليمي الأزدي البصري، محدث ثقة، روى عنه الترمذي والنسائي، توفى بعد سنة (٢٤٠)، تهذيب الكمال ٢٠٢١.

⁽٤) رواه الدارقطني ٢ / ٣٢، بإسناده الى حجاج بن المنهال به، ورواه البيهقي في السنن ٢ / ٩، بإسناده إلى عبيد الله العمري به.

النبيِّ ﷺ على سَائِرِ المَسَاجِدِ بأَزْيَدَ مِنْ أَلْفِ صَلاَةٍ، وفي هذا دَلِيلٌ على فَضْلِ المَدِينَةِ على مَكَّةَ.

* لمْ يُسْنِدْ مَالِكٌ حَدِيثَ: «لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ»[١٧٤] وأَسْنَدَهُ حَمَّادُ [عَنْ أَيُّوبَ] (١) عَنْ نَافِع، عَنِ ابنِ عُمَر، عَنِ النبيِّ ﷺ (٢)، وفِي هذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: رَدُّ لِقَوْلِ مَنْ يُبِيحُ إِمَامَةَ النِّسَاءِ، ولَو كَانَتِ الإَمَامَةُ مُبَاحَةً لَهُنَّ لَمْ يَكُنْ لِنَهْي الفِقْهِ: رَدُّ لِقَوْلِ مَنْ يُبِيحُ إِمَامَةَ النِّسَاءِ، ولَو كَانَتِ الإَمَامَةُ مُبَاحَةً لَهُنَّ لَمْ يَكُنْ لِنَهْي النبيِّ ﷺ عَنْ أَنْ يَمْنَعُهُنَّ المَسَاجِدَ مَعْنَى، إذ كُنَّ يُدْرِكْنَ فَضْلَ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ في النبي عَلَيْ : «لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ النبي عَلَيْ : «لا تَمْنَعُونَ إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ» يُريدُ: لا تَمْنَعُونَهُنَّ فَضْلَ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ.

* قَوْلُ عَائِشَةَ: (لَو أَدْرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ) [۱۷۷] يعني: مَا أَحْدَثْنَ مِنَ التَّبَرُّجِ وَالزِّينَةِ عندَ خُرُوجَهِنَّ إلى المَسَاجِدِ لَمَنَعَهُنَّ الخُرُوجَ إليها، وحَرَمَهُنَّ فَضْلَ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ عُقُوبَةً لِفِعْلِهِنَّ، كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ حِينَ أَحْدَثْنَ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفاً، ورَوَى أَبو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ، ولْيَخْرُجْنَ تَفِلاَتٍ» (٣) يعني: غَيْرَ مُتَطَيِّبَاتٍ.

وَلَقِيَ أَبُو هُرَيْرَةَ امْرَأَةً مُطَيِّبَةً، فقالَ لَهَا: أَيْنَ تُرِيدِينَ؟ فقالَتْ: إلى المَسْجِدِ، فقالَ لَهَا: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «أَيُّمَا امْرَأَة تَطَيِّبَتْ وخَرَجَتْ إلى المَسْجِدِ لَمْ تُقْبَلْ لَهَا صَلاَةٌ حتَّى تَرْجِعَ فَتَغْسِلَهُ عَنْهَا» (٤)، فَحُكْمُ المَرْأَة إذا خَرَجَتْ إلى المَسْجِدِ التَّخَفُّرُ والتَّسَتُّرُ.

* * *

⁽۱) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، ولا بد منه، وقد استدركته من كتب تخريج الحدث.

⁽۲) رواه أبو داود (٥٦٦)، بإسناده إلى حماد بن زيد به، ورواه البخاري (٨٥٨)، ومسلم (٢٤٢)، بإسنادهما إلى نافع به.

⁽٣) رواه أبو داود (٥٦٥)، وعبد الرزاق ٣ /١٥١، وابن أبي شيبة ٢ /٣٨٣، وأحمد ٢ / ٥٢٨، بإسنادهم إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن به.

⁽٤) رواه أبو داود (٤٧٤)، وابن ماجه (٤٠٠٢)، وأحمد ٢/٢٤٦.

بابُ الوُضُوءِ لِمَنْ مَسَّ القُرْآنَ، إلى آخرِ بَابٍ في القُرْآنِ

* كَتَبَ النبيُّ ﷺ لِعَمْرِو بنِ حَزْمٍ حِينَ أَخْرَجَهُ وَالِياً كِتَاباً أَمَرَهُ فيهِ بأَوَامِرَ، وَنَهَاهُ عَنْ نَوَاهِيَ، وكَانَ مِنْ جُمْلَتِهَا: «أَنْ لاَ يَمَسَّ المُصْحَفَ إلاَّ طَاهِرٌ»[٦٨٠].

قالَ مَالِكٌ وغَيْرُهُ مِنَ العُلَمَاءِ: لا يَمَسَّ المُصْحَفَ أَحَدٌ ولاَ يَحْمِلْهُ بِعِلاَقَتِه إلاَّ طَاهِرٌ بِطُهْرِ الوُضُوءِ إِكْرَاماً للقُرْآنِ، وقِيلُ في تَأْوِيلِ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ لَا يَمَسُّهُ عَندَ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى إلاَّ يَمَسُّهُ عَندَ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى إلاَّ المُطَهَّرُونَ، وَهُمُ السَّفَرَةُ الكِرَامُ البَرَرَةُ، فَأَمَّا في الدُّنيَا فَقَدْ مَسَّهُ مُنَافِقٌ وغَيْرُهُ مِمَّن لَيْسَ بِمُطَهَّرٍ.

* قَوْلُ عُمَرِ بِنِ الخَطَّابِ الذي قالَ لَهُ: (أَتَقْرَأُ ولَسْتَ على وُضُوءٍ؟ فقالَ لَهُ عُمرُ: مَنْ أَفْتَاكَ بِهِذَا، أَمُسَيْلَمَهُ؟) [٦٨٥] قالَ ابنُ وَهْبِ: كَانَ عُمَرُ في جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ يَتَعَلَّمُونَ القُرْآنَ، يُعَلِّمُه بَعْضُهُم بَعْضًا، وكان ذَلِكَ الرَّجُلُ القَائِلُ لِعُمَرَ: (أَتَقْرَأُ ولَسْتَ على وُضُوءٍ؟) مِنْ أَصْحَابِ مُسَيْلَمَة يُكْنَى بأبِي مَرْيمَ (١)، فَلِذَلِكَ عَرَضَ لَهُ عُمَرُ بِمُسَيْلَمَة ، أَيْ: أَنَّ مُسَيْلَمَة أَفْتَاكَ بِهَذَا الغُلُّو والخَطَأُ، فَقِرَاءَةُ القُرْآنِ على غَيْرِ وُضُوءٍ مُبَاحَةٌ إذا لمْ يَقْرَأُ القارِيءُ في المُصْحَفِ، وأَمَّا الجُنُبُ فلاَ يَقْرأُ مِنَ القُرْآنِ إلاَّ الآيَاتِ السِيرَةِ لارْتَيَاعِ وفَزَع ونَحُو ذَلِكَ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «أُنْزِلَ القُرْآنُ على سَبْعَةٍ أَحْرِفٍ، فَاقْرَوْا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ١٦٨٩]

⁽۱) قال ابن عبد البر في التمهيد ۱۳ / ۲۰۷: كان الرجل فيما زعموا من بني حنيفة قد صحب مسيلمة الحنفى الكذاب، ثم هداه الله للإسلام بعد.

قَالَ مَالِكٌ: وتَفْسِيرُ ذَلِكَ مِثْلُ قِرَاءَةِ عُمَرَ: ﴿فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللهِ﴾، مَكَانَ: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ﴾، مَكَانَ: هذَا مَكَانُ هذَا إِذَا كَانَ المَعْنَى وَاحِدًا.

* وقالَ صَالِحُ بنُ إِدْرِيسَ المُقْرِىءُ(١): ﴿أُنْزِلَ القُرْآنُ على سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ﴾، يعني: نزَلَ على سَبْعَةِ لُغَاتٍ مُفْتَرِقَةٌ في قُرَيْشٍ وفُصَحَاءِ العَرَبِ تَوْسِعَةً مِنَ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى ورَحْمَةً للعِبَادِ إذا كَانَ ذَلِكَ لاَ يُحِيلُ مَعْنَاهُ.

فإنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ هذَا في مَعْنَى اللَّغَاتِ، ولُغَةُ هِشَامِ بنِ حَكِيمٍ هِي لُغَةُ عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ، وقدْ أَنْكَرَ عُمَرُ على هِشَامٍ مَا كَانَ يَقْرَأُ به؟ [١٨٦]، فَيُقَالُ لِقَائِلِ غُمَرَ بنِ الْخَطْلِبَ، وقدْ أَنْكُونَ في لُغَةٍ وَاحِدة قِرَاءاتٍ، كَقَوْلهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَلْياكُم ﴾، و البقرة: ١٨٥]، و فيعفر لكم خطاياكم ﴾، و البقرة لكم خطاياكم ﴾ بالنون، والياء، والناء (٢)، و ذَلِكَ لُغَةٌ وَاحِدَةٌ، فالحُرُوفُ السَّبْعَةِ مُتَّفِقَةُ المَعَانِي وإنْ كَانَتِ الأَلْفَاظُ مُخْتَلِفَةً، ثُمَّ جَمَعَ عُثْمَانُ المُسْلِمِينَ على مُصْحَف وَاحِد نظراً وإنْ كَانَتِ الأَلْفَاظُ مُخْتَلِفَةً، ثُمَّ جَمَعَ عُثْمَانُ المُسْلِمِينَ على مُصْحَف وَاحِد نظراً مِنْهُ لَهُم حِينَ اخْتَلَفُوا في بَعْضِ القِرَاءاتِ المُنزُولةِ، وعَظُمَ اخْتِلاَفُهُم في ذَلِكَ، وَبَالْكِ مَع مَائِر الصَّحَابةِ مِنَ المُهَاجِرِينَ والأَنْصَارِ، فَلا سَبيلِ لأَحَدِ اليومَ أَنْ يَقْرَأُ بِخِلاَفُ مِمَا عَلَيهِ أَصْحَابةِ مِنَ المُهَاجِرِينَ والأَنْصَارِ، فَلا سَبيلِ لأَحَدِ اليومَ أَنْ يَقْرَأُ بِخِلاَفُ مَا أَجْمَعَ عليهِ أَصْحَاب رَسُولِ اللهِ عَلَى ذَلِكَ مَا أَجْمَعَ عليهِ أَصْحَاب رَسُولِ اللهِ عَلَى فَل اللهِ عَمَا عليهِ أَصْحَاب رَسُولِ اللهِ عَلَى فَل مَا أَجْمَعَ عليهِ أَصْحَاب رَسُولِ اللهِ عَلَى قَلْ اللهِ عَلَى فَلْ مَا أَجْمَعَ عليه أَصْحَاب رَسُولِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى مَا أَجْمَعَ عليهِ أَصْحَاب رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَي مَا أَجْمَعَ عليهِ أَصْحَاب رَسُولِ الله عَلَيْ اللهِ عَلَى فَلْ مَا أَجْمَعَ عليهِ أَصْحَاب رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى مَا أَجْمَعَ عليه أَصْحَاب رَسُولِ الله عَلَيْ الْمَارِهِ مَا أَجْمَعَ عليه أَصْحَاب رَسُولِ الله عَلَيْ الْمُهَا عَلَيْ مَا أَجْمَعَ عليه أَصْحَابُ رَسُولِ الله عَلَيْ الْمَارِي مَا أَجْمَعَ عليه أَصْحَاب رَسُولِ اللهِ الْمِالْمِ الْمُؤْولِ الْمَعْمَ على فَلْ الْمَالِمُ الْمُعَلِي الْمُعَابِ الْمَالِمُ الْمُ الْمُعَلِي الْمَالِ اللهُ الْمَالِهِ الْمَلِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِهُ الْمَالِ الْمَالِه الْمَالِه الْمَالِهُ الْمُولِ الله اللهِ الله الله المَالِه الله المَالِه الله المَالِه المَلْمَ الْمَالِمُ الْمُعْمِ الْمَالِهُ الْمُلْهُ ا

قالَ صَالِحُ بنُ إِدْرِيسَ: وإنَّمَا جَازَ لَهُم إِسْقَاطُ بَعْضِ القِرَاءَاتِ بعدَ أَنْ قُرِىءَ فِلَ صَالِحُ بنُ إِدْرِيسَ: وإنَّمَا جَازَ لَهُم إِسْقَاطُ بَعْضِ القِرَاءَاتِ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ: بِها مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ تُفُرضُ عَلَيْهِم القِرَاءَةُ بِجِمِيعِ القِرَاءَاتِ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ: ﴿ أَنْزِلَ القُرْآلُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَقُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ »، فَلَمَّا رأَى أَصْحَابُ

⁽۱) هو أبو سهل البغدادي المقرىء الثقة، توفي سنة (٣٤٥)، ينظر: تاريخ بغداد ٩ / ٣٣١، وتاريخ دمشق ٢٣ / ١٦٣.

 ⁽٢) الذي قرأ بالنون ابن كثير وأبو عمرو البصري وعاصم وحمزة والكسائي، والذي قرأ بالياء نافع، وأما الذي قرأ بالتاء فهو ابن عامر الشامي، ينظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للعلامة عبد الفتاح القاضي ص٨٤.

رَسُولِ الله ﷺ الصَّلاَحَ في تَرْكِ مَا فِيهِ التَّنَازَعُ بَيْنَهُم مِنَ القِرَاءَاتِ، والاجْمَاعَ على المُتَّفَقِ عَلَيْهِ طَلَبُ الصَّلاَح لِدِينِهِم جَازَ ذَلِكَ لَهُم.

قالَ أَبُو جَعْفَرِ الطَّبَرِيُّ (۱): وبَقِيَ الاَعْتِلاَفُ بِينَ القُرَّاءِ في حَرَكَاتِ القِرَاءَةِ مِنْ أَجْلِ المَصَاحِفِ التِّي كَتَبَها الصَّحَابَةُ كَانَتْ خَالِيَةً مِنَ الشَّكْلِ والنُّقَطِ، وكَانَ أَهْلُ كُلِّ نَاحِيَةٍ مِنَ النَّوَاحِي يَقْرَؤُونَ بِمَا عَلَّمَهُم أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ عَيْقَ قَبْلَ أَنْ يَجْمَعَ كُلِّ نَاحِيَةٍ مِنَ النَّوَاحِي يَقْرَؤُونَ بِمَا عَلَّمَهُم أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ عَيْقِ قَبْلَ أَنْ يَجْمَعَ عُثْمَانُ المُصْحَف، ولَمْ يَكُونُوا أُمِرُوا بِالاَنْتِقَالِ عَنْ تِلْكَ القِرَاءَاتِ إلى غَيْرِها كَمَا أُمِرُوا بِالاَنْتِقَالِ عَنْ تِلْكَ القِرَاءَاتِ إلى غَيْرِها كَمَا أُمِرُوا بِالاَنْتِقَالِ عَنْ تِلْكَ القِرَاءَاتِ إلى غَيْرِها كَمَا أُمِرُوا بِالاَنْتِقَالِ عَمَّا يُوجِبُ الاَخْتِلاَفَ في صُورَتِهِ كَـ(الزَّقْيَةِ) و(الصَّيْحَةِ)، و(الصَّيْحَةِ)، و(الصَّوفِ المَنْفُوشِ) وشِبْهِ ذَلِكَ، فَلَمَّا لَمْ يُؤْمَرُوا بِالاَنْتِقَالِ عَمَّا اخْتَلَفُوا فيهِ مِنَ الحَرَكَاتِ صَحَّ أَنَّ ذَلِكَ مَأْخُوذٌ عَنِ النبيِّ عَيْقٍ، والدَّلِيلُ على عَمَّا اخْتَلَفُوا فيهِ مِنَ الحَرَكَاتِ صَحَّ أَنَّ ذَلِكَ مَأْخُوذٌ عَنِ النبيِّ عَلَى المَنْفُوشِ والمَّلُولِ اللَّيْلِ والنَّيْلِ والنَّيْلِ والنَّهَارِ في الصَّلُواتِ كَثِيرٍ، وأَبِي عَمْرُو بِنِ العَلاَءِ، وعَاصِم، وحَمْزَة، والكِسَائِيِّ، وابنِ عَامِر، فَهَذِه وغَيْرِها وَقَاتِ مَعْرُوفَةٌ عَنَدَ أَهْلِ الأَمْصَارِ، يَتْلُونَها أَنَاءَ اللَّيْلِ والنَّهَارِ في الصَّلُواتِ وغَيْرِها.

قالَ صَالِحُ بِنُ إِدْرِيسَ: وأَمَّا الحُرُوفُ التي وَقَعَتْ في بَعْضِ المَصَاحِفِ وأُسْقِطَتْ مِنْ بَعْضِها، مِثْلُ قِرَاءَةِ نَافِع ﴿ وأوصى بها إبراهيم بنيه ﴾ بألف بينَ الوَاوَيْنِ، وقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرِهِ وغَيْرِه: ﴿ وَوَصَّىٰ ﴾ [البقرة: ١٣٢] بِغَيْرِ أَلَفٍ، ومِثْلُ: ﴿ قَالُوا اتخذ الله ولداً ﴾ بِغَيْرِ واو (٢) ، وقَرَأَ بَعْضُهُم: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً ﴾ بِزيادة واو، ومِثْلُ قَوْلهِ: ﴿ سارعوا إلى مغفرة من ربكم ﴾ [آل عمران: ١٣٣] بِغَيْرِ واوٍ، ومِثْلُ قَوْلهِ وفي قِرَاءَة بَعْضِهِم: ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفِرة مِن رَبِّحَم ﴾ بزيادة واو، ومِثْلُ قَوْلهِ في بَرَاءَة بَعْضِهِم: ﴿ وَمَنْ تَرْبَحَهُ اللهُ النّهار ﴾ [التوبة: ١٠٠] في قِرَاءَة نَافِع ومَنْ في بَرَاءَةً نَافِع ومَنْ

⁽۱) هو محمد بن جرير الطبري، الإمام الفقيه المجتهد، صاحب التصانيف الشهيرة، توفي سنة (۳۱)، السير ۲۲۷/۱۶.

⁽٢) الآية في أكثر من موضع، ولكن الموضع الذي فيه هذه الاختلاف هو في سورة البقرة، الآية: (١١٦)، والذي قرا بحذف الواو هو ابن عامر الشامي رحمه الله تعالى وحده، ينظر: البدور الزاهرة ص٩٢.

تَابَعَهُ، وفِي قِرَاءَةِ ابنِ كَثِيرٍ: ﴿ جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ بزيادة (مِنْ)، وفي الكَهْفِ: ﴿ لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنقَلَبًا ﴾ (١) [الكهف: ٣٦]، وفي قِرَاءَةٍ: ﴿ لأجدن خيراً منقلبا ﴾ ، وشبه هذا مِن الحُرُوفِ ، وَهُو نَحْوُ مِنْ عِشْرِينَ جَرْفاً في جَمِيعِ القُرْآنِ ، فالله في مُعْرُوفَة عندَ الذينَ كَتَبُوا المَصَاحِفَ لِعُثْمَانَ ، فَكَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوهَا في مُصْحَفِ وَاحِدٍ ، فَفَرَّقُوهَا في المَصَاحِف في مُصْحَفِ أَهْلِ المَدِينَةِ ، وَبعْضُهَا في مُصْحَفِ أَهْلِ المَدِينَةِ ، وَبعْضُها في مُصْحَفِ أَهْلِ المَدِينَةِ ، وَبعْضُها في مُصْحَفِ أَهْلِ اليَمَنِ ، وَبعْضُها في مُصْحَفِ أَهْلِ السَّامِ ، لا يُنكِرُها بعضُهم على بعضٍ ، ويَقْرَؤُونها في صَلاَتِهِم وَتِلاَ وَتِهِم ، قَدْ حَفِظَها اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى وأَثْبَتَها في المَصَاحِف ، قالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذّكُرُ وَإِنَّا لَهُ لَمُ فَانِ المَعْرِد ؛ ١٤ ، فَمَا حَفِظَهُ اللهُ عَلَيْنَا فَلاَ سَبِيلَ إلى الزّيَادَةِ فيهِ ولا إلى النَّقْصَانِ منهُ .

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بالمَوَاظَبَةِ على دِرَاسَةِ القُرْآنِ كَمَا يُواظِبُ صَاحِبُ الإبِلِ على ضَبْطِ إبلِه بأَنْ يَعْقِلَهَا، وإنْ ضَيَّعَ ذَلِكَ ذَهَبَتْ، كَذَلِكَ صَاحِبُ القُرْآنِ إِنْ ضَيَّع دَرْسَهُ ذَهَبَ عَنْهُ [٢٩٠].

والمُسْتَحَبُّ في قِرَاءَةِ القُرْآنِ تَدَبُّرَهُ عندَ قِرَاءَتِهِ، والتَّرَسُّلُ في ذَلِكَ، وإحْضَارُ الفَهْم عندَ تِلاَوَتِهِ.

وقالَ زَيْدٌ للذِي سَأَلَهُ عِنْ قِرَاءَةِ القُرْآنِ، فقالَ لَهُ زَيْدٌ: (لأَنْ أَقْرَأَهُ في مَرَّةٍ عِشْرِينَ يَوْماً أَحَبُّ إِلَيَّ لِكَيْ أَتَدَبَّرَهُ وأَقِفَ عَلَيْهِ)[٦٨٧] فَقِرَاءَةُ تَدَبُّرٍ خَيْرٌ مِنْ قِرَاءَةٍ بِغَيْرِ تَدَبُّرٍ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ في الوَحْي: «أَحْيَانَاً يَأْتِينِي في مِثْلِ صَلْصَةِ الجَرَسِ»[٦٩٠] يعنِي: يَنْزِلَ عليهِ المَلَكُ بالوَحْي بِصَوْتٍ كَمِثْلِ صَوْتِ الجَرَسِ إذا بَاهَتَ (٢)، وكانَ ذَلِكَ أَشَدًّ مَا يَلْقَاهُ مِنْ نُزُولِ الوَحْي عَلَيْهِ.

⁽١) وهذه قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وأبي جعفر، ينظر: البدور الزاهرة ص ٢٧٨.

⁽٢) يعني: إذا سمع بغتة.

وقَوْلُهُ: «فَيَفْصِمُ عَنِّي وقَدْ وَعَيْثُ مَا قَالَ»، كَمَا يَفْصِمُ الخِلْخَالُ، يَعْنِي: يَنْحَلُّ عَنِّي كَمَا يَفْعَلُ الخِلْخَالُ إذا فُتِحَ مِنْ قُفْلِهِ.

وأَخَفُّ مَا كَانَ يَلْقَاهُ مِنَ الوَحْيِ إِذَا تَمَثَّلَ لَهُ جِبْرِيلُ في صُورَةِ آدَمِيٍّ ثُمَّ يُخْبِرُه بالذِي نزَلَ بهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ عزَّ وَجَلَّ.

* وَقُولُ ابنِ أُمِّ مَكْتُومِ للنبيِّ عَلَيْ: «اسْتَدْنِينِي»[٢٩٢] يعنِي: قَرِّبْنِي مِنْ نَفْسِكَ، وَكَانَ النبيُّ عَلَيْهُ مَشْغُولاً بِمُخَاطَبَةِ الْمُشْرِكِ الذي كَانَ يَطْمَعُ بإسْلاَمهِ، فَقِيلَ: إنَّهُ كَانَ شَيْبَةُ بنُ رَبِيعَةَ، وقِيلَ: كَانَ أُبَيُّ بنُ خَلَف، ويَقُولُ لَهُ: (يا أَبا فُلاَنٍ، هَلْ تَرَى كَانَ شَيْبَةُ بنُ رَبِيعَةَ، وقِيلَ: كَانَ أُبيُّ بنُ خَلَف، ويَقُولُ لَهُ: (يا أَبا فُلاَنٍ، هَلْ تَرَى كَانَ أَبِي بَمَا أَقُولُ بَاللَّمَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهَ اللهِ اللهِ اللهُ

* قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: (نَزَّرْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ)[١٩٣٦] يعنِي: أَكْثَرْتَ عَلَيْهِ في المَسْأَلَةِ وَهُوَ سَاكِتٌ عَنْكَ لاَ يُجِيبُكَ، وهذَا الحَدِيثُ مُرْسَلٌ في المُوطَّأ، وحدَّثنا بهِ [أبو] عليِّ بنُ المُطَرِّزِ بِمِصْرَ^(١)، قالَ: حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ زَبَّانَ^(٢)، قالَ: حدَّثنا عَبْدةُ بنُ عبدِ الرَّحِيمِ، قالَ: حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ حَرْبٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بنِ

⁽۱) هو الحسن بن علي بن داود بن سليمان المصري، الإمام المحدث الثقة، قدم بغداد وحدث بها عنه أبو بكر البرقاني وأبو الحسن الدارقطني وغيرهما، وولد سنة (۲۸۵)، وتوفي بمكة سنة (۳۷۵)، ينظر: تاريخ بغداد ۷ / ۳۸۸. وما بين المعقوفتين سقط من الأصل و لا بدمنه.

⁽٢) هو محمد بن زبان بن حبيب بن زبان، أبو بكر الحضرمي، الإمام القدوة الحجة، محدّث مصر، توفي سنة (٣١٧)، السير ١٩/١٤.

أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ في بَعْضِ أَسْفَاره، وذَكَرَ الحَدِيثِ، وأَسْنَدَهُ (١).

* وقالَ أَنسُ بنُ مَالِكِ: كَانَتْ هذِه القِصَّةُ حِينَ انْصَرفَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ حِينَ صَدَّهُ المُشْرِكُونَ هُو وأَصْحَابُهُ عَنِ البَيْتِ ومَنعُوهُم دُخُولَ مَكَّة، فَانْصَرَفُوا مَحْزُونِينَ، فَعَوَّضَهُم اللهُ عزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَتْحَ خَيْبَرَ، وأَنْزَلَ على فَانْصَرَفُوا مَحْزُونِينَ، فَعَوَّضَهُم اللهُ عزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَتْحَ خَيْبَرَ، وأَنْزُلَ على رَسُولِهِ سُورَةَ الفَتْحِ، وغَفَرَ له مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وهذَا يُبَيِّنُ قَوْلَهُ تَبَارِكَ وَتَعَالَى الذي حَكَاهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ حِينَ قالَ: «ما أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي ولاَ بِكُم» (٢) ونَصَرهُ نَصْراً عَزِيزًا، وَوَعَدَهُ بإِدْخَالِ المُؤْمِنِينَ الجَنَّةَ وتَعْذِيبِ المُنَافِقِينَ بالنَّارِ، وهذَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنيا ومَا فِيها، كَمَا قَالَ النبيُ عَلَيْهُ في سُورَةِ الفَتْحِ: «هِيَ خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عليهِ الشَّمْسُ (١٩٤٦).

* قَوْلُهُ ﷺ: «يَخْرُجُ فِيكُم قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلاَتَكُم مَعَ صَلاَتِهِم [٦٩٤] وذَكَرَ الحَدِيثَ، قالَ فيهِ ابنُ وَضَّاحِ: لَمَّا قالَ ﷺ: «يَخْرُجُ فِيكُم قَوْمٌ» ولَمْ يَقُلْ: يَخْرُجُ عَلَيْكُمْ، دَلَّ على أَنَّهُم مِنَ المُسْلِمينَ.

وقَوْلُهُ: «يَقْرَؤُونَ القُرْآنِ لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُم» يعنِي: أَنَّهُم لا يُؤْجَرُونَ عَلَيْهِ، ولاَ تَكْتُبُه لَهُم المَلاَثِكَةُ لِمُخَالَفَتِهم مَا يَعْتَقِدُه أَهْلُ السُّنَّةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ لَهُم صِيَامَاً وصَلاَةً وأَعْمَالاً إلاَّ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُتَقَبَّلٍ مِنْهُم، لِخُرُوجِهِم مِنَ الدِّيْنِ وَمُرُوقِهِم مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمْيَةِ.

قَالَ الْأَخْفَشُ: الرَّمْيَةُ هِي التِّي تُرْمَى بِالنَّبْلِ مِنَ الصَّيْدِ، مِثْلَ الضَّبْيِّ، وبَقَرَةِ الوَحْشِ وشِبْهِ ذَلِكَ، فَيَرْميهِ الصَّائِدُ فَيَنْفُدُهَا بِسَهْمِه فَيَأْخُذُهُ الصَّائِدُ، فَيَنْظُرُ في الوَحْشِ وشِبْهِ ذَلِكَ، فَيَنْظُرُ في القِدْحِ النَّصْلِ فَلاَ يَرَى فيهِ شَيْئاً مِنَ الدَّمِ، والنَّصْلُ هُوَ حَدِيدَةُ السَّهْمِ، ويَنْظُرُ في القِدْحِ فَلاَ يَرَى فيهِ فَلاَ يَرَى فيهِ فَلاَ يَرَى فيهِ مَنْ الدَّمِ، والقِدْحُ هُوَ عُودُ السَّهْمِ، ويَنْظُرُ في الرِّيشِ فَلاَ يَرَى فيهِ

⁽۱) رواه ابن عبد البر في التمهيد ٣ / ٢٦٤ بإسناده إلى محمد بن زبان به. ورواه البخاري (١) (٣٩٤٣)، بإسناده إلى مالك به.

⁽٢) رواه البخاري (٦٦١٥)، بإسناده إلى أم العلاء الأنصارية.

شَيْئًا مِنَ الدَّمِ، والرِّيشُ هُوَ رِيشُ السَّهْمِ، وذَلِكَ لِشِدَّةِ الرَّمْيَةِ وقُوَّةٍ خُرُوجِ السَّهْمِ مِنَ الرَّمْيَةِ.

وقولُهُ: (وَتَتَمَارَى في الفُوقِ) [٦٩٤] والفُوقُ: هُوَ الجُزْءُ الذي في طَرَفِ السَّهْمِ الذي يَجْعَلُهُ الرَّامِي في وَتَرِ القَوْسِ حِينَ يَرْمِي بالسَّهْمِ، والتَّمَارِي هُوَ الشَّكُ، الذي يَجْعَلُهُ الرَّامِي يَنْظُرُ في فُوقِ السَّهْمِ هَلْ تَعَلَّقَ بهِ شَيءٌ مِنْ دَمِ الرَّمْيَةِ أَمْ لا، فَكَذَلِكَ أَمْلُ البِدَعِ فَحُيِّلَ إليه أَنَّ فيهِ دَمٌ، ثُمَّ شَكَّ في ذَلِكَ هَلْ هُو دَمٌ أَم لا، فَكَذَلِكَ أَهْلُ البِدَعِ خَرَجُوا مِنَ الإسْلاَمِ بِبدَعِهِم التِّي أَحْدَثُوهَا في الإسلامِ، فَلَمْ يَبْقَ فِيهِم مِنَ الإسْلامِ إلاَّ التَّمَارِي هَلْ هُو مِنْ أَهْلِهِ أَم لا؟ .

وقَالَ ابنُ القَاسِمِ: وقَدْ يَكُونُ في غَيْرِ أَهْلِ البَدَعِ مَنْ هُو أَشَرُّ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ، لأَنَّ أَهْلَ البِدَعِ فَعَلُوا شَيْئاً بِتَأْوِيلِ تَأُولُوا أَنَّهُم عَلَى الحَقِّ، فَكَانَ حَالُهُم أَخَفَّ مِمَّنَ أَهْلَ البَدَعِ فَعَلُوا شَيْئاً بِتَأْوِيلِ تَأُولُوا أَنَّهُم عَلَى الحَقِّ، فَكَانَ حَالُهُم أَخَفَّ مِمَّنَ أَتَى الكَبَائِرَ مُجَاهَرَةً وَهُو عَالِمٌ أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى قَدْ حَرَّمَهَا ونَهَى عَنْهَا.

وقالَ غَيْرُهُ: وذَلِكَ التَّمَارِي المَذْكُورِ في الحَدِيثِ هُو الذي أَبْقَى لأَهْلِ البِدَعِ نَصِيباً مِنَ الإسْلاَمِ في مَوَارِيثِهِم للمُسْلِمينَ ومُوَارَثَةِ المُسْلِمِينَ لَهُم، ولاَ خِلاَفَ في هذَا، ولَو كَانُوا كُفَّاراً جُمْلَةً وَاحِدَةً مَا وَرَثُوا

مُسْلِماً ولاَ وَرَثَهُم مُسْلِمٌ، غيرَ أَنَّ أَهْلَ البِدَعِ قَوْمٌ مَذْمُومُونَ مَهْجُرُونَ، لاَ يُسَلَّمُ عَلَيْهِم، ولاَ يُنْكَحُ إليهِم، ولاَ يُعَادُ مَرْضَاهُم، ولاَ تُشْهَدُ جَنَائِزُهُم إلاَّ أَنْ يَضِيُعوا فَيُدْفَنُوا (١).

[قال](٢) سُحْنُونُ: أَدَباً لَهُم، لِمُخَالَفَتِهِم ما عليهِ أَهْلُ السُّنَّةِ، ونَعُوذُ باللهِ مِنْ هَوَى مُضِلِّ.

ورَوَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، أَنَّ كَعْبَ الْأَحْبَارَ جَاءَ إلى عُمَرَ

⁽۱) كذا قال النفزاوي في الفواكه الدواني ۱/ ۲۹۰، ونص عبارته: (فإن خيف ضيعتهم غير أهل الفضل).

⁽٢) ما بين المعقوفتين غير واضحة في الأصل، ووضعته مراعاة للسياق.

بِمُصْحَفِ قَدْ تَشَرَّمَتْ حَوَاشِيهِ (١)، فقالَ لَهُ: يا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ، في هذَا التَّوْرَاةُ أَفَاقْرَؤُهَا؟، فقالَ عُمَرُ: (إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهَا التَّوْرَاةُ التي أُنْزِلَتْ علَى مُوسَى يَوْمَ طُورِ سَيْنَاءَ، فَاقْرَأُهَا بِاللَّيْلِ والنَّهَارِ) (٢)، وذكرَ القِصَّةَ إلى آخِرِهَا، فَفِي هذَا مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ عُمَرَ كَرِهَ أَنْ يُقْرأً مِنَ الكُتُبِ الأُولُ شَيءٌ إلاَّ مَا صَحَّ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى لَمْ يُحَرَّفُ ولَمْ يُبَدَّلُ، وفيهِ: أَنَّ كَعْبَ الأَحْبَارَ قَدْ عَلِمَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ قَدْ حَرَّفُوا التَّوْرَاةَ، إذ لَمْ يُخْبِرْ عُمَرَ بأَنَّ في ذَلِكَ المُصْحَفِ التَّوْرَاةَ المَنْزُولَةَ غَيْرَ المُبَدَّلَةِ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا مَكَثَ ابنُ عُمَرَ في تَعْلِيمِه سُورَةَ البَقَرَةِ ثَمَانِي سنِينَ يَتَعَلَّمُهَا [٦٩٥] مِنْ أَجْلِ أَنَّهُم كَانُوا يَتَعَلَّمُونَ مَا أُنْزِلَ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ، ويَتَعَلَّمُونَ حَلاَلَهُ وَحَرَامَهُ ونَاسِخَهُ ومَنْسُوخَهُ ومُحْكَمَهُ، فإذَا أَحْكَمُوا عِلْمَ ما تَعَلَّمُوا مِنْ ذَلِكَ انتُقلُوا إلى شَيءٍ آخَرَ، لا كَمَنْ يَقْرَأَهُ ولا يَعْلَمُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ.

* * *

⁽١) تشرمت يعني تشققت، ينظر: اللسان ٤ / ٢٢٥١.

⁽٢) . موطأ مالك، برواية ابن بكير، الورقة (١٨أ) نسخة تركيا. وانظر: التمهيد ١٤/ ٣٨٧.

بابُ سُجُودِ القُرْآنِ، إلى آخِرِ كِتَابِ الصَّلاةِ

روَى [مَطَرُ](١) الوَرَّاقُ عَنْ عِكْرَمةَ، عَن ابنِ عبَّاسٍ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ لمْ يَسْجُدْ في المُفَصَّلِ مُنْذُ تَحَوَّلَ مِنْ مَكَّةَ إلى المَدِينَةِ»(٢)، ولذَلِكَ ما قالَ مَالِكُ: إنَّ عَزَائِمَ سُجُودِ القُرْآنِ إحْدَى عَشَرَةَ سَجْدَةٍ لَيْسَ في المُفَصَّلِ مِنْهَا شَيءٌ.

ومَعْنَى العَزَائِمِ: هِي التِّي عَزَمَ النَّاسُ على السُّجُودِ فِيها.

* وحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الذي ذَكَرَ فيهِ: (أَنَّ النبيَّ ﷺ سَجَدَ في) ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱلشَّمَآءُ ٱلشَفَتَ ﴾ [الإنشقاق: ١] [٦٩٧] يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِمَكَّةَ قَبْلَ تَحْوِيلِه مِنْ مَكَّةَ إلى المَدِينَةِ، إِذ لمْ يَحْكِ أَبُو هُرَيْرةَ أَنَّهُ سَجَدهَا حِينَئِذ مَعَهُ، وهَذا مُوَافِقٌ لِمَا رَوَاهُ ابنُ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ لمْ يَسْجُدْ في المُفَصَّلِ مَنذُ تَحَوَّلَ إلى المَدِينَةِ».

* والعَمَلُ في سُجُودِ القُرْآنِ على قَوْلِ عُمَرَ: (إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَكْتُبُهَا عَلَيْنَا إِلاَّ أَنْ نَشَاءَ)[٧٠١] ولَيْسَ العَمَلُ على أَنْ يَقْرأَهَا الإمَامُ في خُطْبَةِ يَوْمِ الجُمُعَةِ ثُمَّ يَسْجُدُ ويَسْجُدُ النَّاسُ مَعَهُ، وإِنَّمَا فَعَلَها عُمَرُ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ أَعْلَمَهُم مَرَّةً أُخْرَى حينَ قَرَأَهَا أَنَّهُ لا سُجُودَ على الإمَام ولاَ على المُسْتَمِعِينَ للخُطْبَةِ.

ورَوَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: (أَنَّ عُمَرَ قَرَأَ

⁽١) جاء في الأصل: (مطرف)، وهو خطا.

⁽٢) رواه أبو داود (١٤٠٢)، والبيهقي في السنن ٢١٢/١، وابن عبد البر في التمهيد ١٢٠/١٩ بإسنادهم إلى مطر الوراق به، وقال ابن عبد البر: هذا عندي حديث منكر يردّه قول أبي هريرة: (سجدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في إذا السماء انشقت) ولم يصحبه أبو هريرة إلا بالمدينة.

السَّجْدَةَ وَهُو يُصَلِّي علَى المِنْبَرِ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَنَزَلَ وسَجَدَ وسَجَدُوا مَعَهُ)(١).

* ورَوَى يَحْيَى بنُ يَحْيَى: (فَنَزَلَ، وسَجَدْنَا مَعَهُ)[٧٠١]، وهذِه الرِّوَايَةُ خَطَأُ، لأَنَّ عُرْوَةَ لَمْ يَشْهَدْ ذَلِكَ فَسَجَدَ تِلْكَ السَّجْدَةَ مَعَ عُمَرَ، لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَوْلُودًا يَوْمِئَذٍ، وإِنَّمَا وُلِدَ عُرْوَةُ في خِلاَفَةِ عُثْمَانَ، والصَّحِيحُ رِوَايَةُ ابنِ بُكَيْرٍ: (وسَجَدُوا مَعَهُ).

* قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَوْلُ عُمَرَ في سُورَةِ الحَجِّ: (أَنَّهَا فُضِّلَتْ بِسَجْدَتَيْنِ)[٢٩٨] لم يَرْوِه عنه إلاَّ رَجُلٌ مَجْهُولٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ لاَ يُعْرَفُ مَنْ هُوَ، ولَذِلَكَ قالَ مَالِكُ: ليسَ في سُورَةِ الحَجِّ إلاَّ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ أَوَّلُهَا، وسَجَدَ ابنُ عُمَرَ في آخِرِهَا على سَبِيلِ الاسْتِحْبَابِ، وكَذَلِكَ على سَبِيلِ الاسْتِحْبَابِ، وكَذَلِكَ حَكَى عَنْ نَفْسِهِ.

* إِنَّمَا قَالَ مَالِكُ: لا تُسْجَدُ السَّجْدَةُ بعدَ الصُّبْحِ ولا بَعْدَ العَصْرِ [٧٠٤] مِنْ أَجْلِ نَهْي النبيِّ ﷺ عَنْ صَلاَةِ النَّافِلَةِ في هَذَيْنِ الوَقْتَيْنِ، وإِنَّمَا هَذَا عندَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وبَعْدَ أَنْ تَصْفَّرَ بالعَشِيِّ، وذلك أَنَّ ابنَ القَاسِمِ قَالَ: يَسْجُدُ مَنْ قَرأَ الشَّمْسِ، وبعدَ الصَّبْحِ مَا لَمْ [تَطْلُعَ](٢)، كَمَا قَدْ السَّجْدَةَ بعدَ العَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَّرَ الشَّمْسُ، وبعدَ الصَّبْحِ مَا لَمْ [تَطْلُعَ](٢)، كَمَا قَدْ يُصَلِّى على الجِنَائِزِ في هَذَيْنِ الوَقْتَيْنِ.

وقالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وقَدْ يُصَلَّى الصُّبْحُ والعَصْرُ في هَذَيْنِ الوَقْتَيْنِ، فَلِذَلِكَ يَسْجُدُ مَنْ قَرَأَهَا بعدَ الصُّبْحِ مَا لَمْ تَشْرِقْ، ومِنَ العَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَر الشَّمْسُ.

وروَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ: (أَنَّ عُمَرَ [بنَ عبدِ العَزِيزِ قالَ لِمُحَمَّدِ بنِ قَيْسٍ القَاضِي: أُخْرُجْ إلى النَّاسِ فَأْمُرْهُمْ يَسْجُدوُنَ ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَتْ ﴾، وهذَا [(٣) لَمْ

⁽١) موطأ مالك، برواية ابن بكير، الورقة (١٧أ) نسخة تركيا.

⁽٢) جاء في الأصل: (تصفر) وهو خطأ، والصواب ما أثبته موافقة للسياق.

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واستدركته من موطأ مالك برواية ابن بكير،
 الورقة (١٧٧ب)، نسخة تركيا، ونقله ابن عبد البر في التمهيد ١٧٤/١، وفي الاستذكار
 ٣٣/٣٧.

يَرْوهِ يَحْيَى بنُ يَحْيَى [عَنْ](١) مَالِكِ، [ويُحْمَلُ على الاسْتِحْبَابِ](٢) مِنْ عُمَرَ بنِ عبدِ العَزيز.

* قَالَ عِيسَى: مَعْنَى قَوْلِ الرَّجُلِ الذي يَسْمَعُ رَجُلاً يَقْرأُ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَـدُ ﴾ ، ويُرَدِّد قِرَاءَتَها ويَتَقَالَها ، يعنِي: أَنَّهُ كَانَ يَرَاهَا قَلِيلَةً قَصِيرَةً ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ الله ﷺ ، فقالَ ﷺ: «والَّذي نَفْسِي بيَدِه إنَّها لَتَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ» [٢٠٨] .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ذَكَرَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى في ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَكَدُ ﴾ وَحْدَانِيَتَهُ وصمَدَانِيَتَهُ، وأَنَّهُ ﴿ لَمْ يَكُنُ لَهُ حَكُفُواً أَحَدُ ﴾ ثُمَّ تَفَضَّلَ على قَارِئِها أَنْ أَعْطَاهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلَ مَا أَعْطَى لِمَنْ قَرَأَ ثُلُثَ القُرْآنِ.

وقَالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا هَذَا مِنْ جِهَةِ فَضْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ على عِبَادِه، والقُرْآنُ كَلاَمُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى، وصِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، لَيْسَ بِخَالِقٍ ولاَ مَخْلُوقٍ، ولَكِنَّهُ كَلاَمُ اللهِ الخَالِقِ.

قَالَ ابِنُ عَبَّاسٍ: ﴿ وَٱلْبَقِينَتُ ٱلصَّلِحَتُ ﴾ [الكهف: ٤٦] هِيَ: الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ (٣).

وقالَ غَيْرُهُ: هِي لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ، وسُبْحَانَ اللهِ، والحَمْدُ للهِ، واللهُ أَكْبَرُ، ولاَ حَوْلَ ولاَ حَوْلَ ولاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ (٤).

* قَالَ عِيسَى: لا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ في صَلاَةِ النَّافِلَةِ: (سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا لكَ الحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا، طَيِّبًا مُبَارَكاً فِيه)، كَمَا ذَكَرَهُ رِفَاعَةُ بنُ رَافِعِ حَمِدَهُ، رَبَّنَا لكَ الحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا، طَيِّبًا مُبَارَكاً فِيه)، كَمَا ذَكَرَهُ رِفَاعَةُ بنُ رَافِعِ [٧١٨]، ولا يَقُولُ ذَلِكَ في الفَرِيضَةِ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ: «وإذا قالَ سَمعَ اللهُ لِمَنْ

⁽١) ما بين المعقوفتين أصابه المسح، واستدركته بما يتوافق مع السياق.

 ⁽٢) مابين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، ووضعته بما جاء في التمهيد.

⁽٣) رواه عبد الرزاق في تفسيره ٢ / ٢١٤، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة ١ / ١٥٧.

⁽٤) هذا قول كثير من أئمة السلف، ومنهم سعيد بن المسيب، كما رواه مالك في الموطا (٧١٥)، وينظر: تفسير ابن كثير ٥/٧٠٠.

حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ ([٤٤٦]، ومَنْ قَالَ بِقَوْلِ رِفَاعَةَ بِنِ رَافِعٍ لَمْ تَفْسُدْ بِذَلِكَ صَلاَتُهُ.

* قَوْلُ النبيِّ عَلَيْهِ في دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ اقْضِ عَنِّي الدَّيْنِ، وأَغْنِنِي مِنَ الفَقْرِ، وأَمْتِعْنِي بِسَمْعِي، وبَصَرِي، وقُوَّتِي في سَبِيلكَ ١٢٢١] فيه مِنَ الفِقْهِ: الحَضُّ علَى قَضَاءِ الدِّيُونِ، ورَدُّ الحُقُوقِ إلى أَرْبَابِهَا، والرَّغْبَةُ إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ في المُعَافَاةِ مِنَ الفَقْرِ الذي يُوجِبُ الدَّيْنَ، ومَسْأَلَةَ النَّاسِ، ومَنْ مَتَّعَهُ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى بِسَمْعِه، الفَقْرِ الذي يُوجِبُ الدَّيْنَ، ومَسْأَلَةَ النَّاسِ، ومَنْ مَتَّعَهُ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى بِسَمْعِه، وبَصَرِه، وقُوَّتِهِ ارْتَفَعَتْ عنهُ [مَئِنَّةُ](۱) مَنْ يُعَالِجُهُ، ومَنْ عُوفِي فَشَكَر [كَانَ](۱) أَقْرَبَ إلى السَّلاَمَةِ مِمَّن ابْتُلِي فَصَبَرَ.

* قَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ: «لِبَعْزِمْ أَحَدُكُمْ على المَسْأَلَةِ فَإِنَّهُ لاَ مُكْرِهَ لَهُ (٢٢٢] يعنِي: لِيَغْزِمُ الدَّاعِي على مَسْأَلَةِ الرَّبِّ، فإنَّ اللهَ لا يُكْرِهُهُ أَحَدٌ على العَطِيَّةِ، إنْ شَاءَ أَعْطَى، وإنْ شَاءَ مَنَعَ، والدُّعَاءُ منهُ مَا يُعَجَّلُ إجَابَتَهُ، ومِنْهُ مَا يُدَّخَرُ لِصَاحِبهِ، ومِنْهُ لِيُكَفَّرُ عنهُ بهِ.

* قَوْلُهُ ﷺ في دُعَائِهِ: «لاَ أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ على نَفْسِكَ ١٥٢٥ يَقُولُ: أَنَا وإنْ أَجْهَدْتُ نَفْسِي في الثَّنَاءِ عَلَيْكَ، والشُّكْرُ لَكَ على نَفْسِكَ ١٢٧٥ يَقُولُ: أَنَا وإنْ أَجْهَدْتُ نَفْسِي في الثَّنَاءِ عَلَيْكَ، والشُّكْرُ لَكَ على نِعَمِكَ، فلاَ أُحْصِي نِعَمَكَ، ولا أُحِيطُ بِذَلِكَ، فأَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ على نَفْسِكَ.

حَدِيثُ التَّنَزُّلِ ثَابِتٌ صَحِيحٌ، نَقَلَهُ الأَئِمَّةُ الثَّقَاتِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وسَلَّمُوهُ، ولَمْ يَطْعَنُوا فيهِ [٧٢٤].

وقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ قَوْلهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ ٱلرَّمْنَ عَلَى ٱلْمَـرُشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] فَقِيلَ لَهُ: كَيْفُ اسْتَوى، فأَعْظَمَ المَسْأَلةَ في ذَلِكَ؟ وقَالَ: الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، والكَيْفُ مَجْهُولٌ، فَكَذَلِكَ نَقُولُ نَحْنُ: التَّنَزُّلُ مَعْلُومٌ والكَيْفُ مَجْهُولٌ.

وقدْ سُئِلَ الأَوْزَاعِيُّ عَنْ هذَا الحَدِيثِ، فَقَالَ: يَفْعَلُ اللهُ [مَا يَشَاءُ، وأَمِرُّوْهَا

⁽١) مابين المعقوفتين ليس واضحافي الأصل، واستدركته بما يظهر من السياق.

⁽٢) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

* اسْتَحَبَّ العُلَمَاءُ قِيَامَ آخِرِ اللَّيْلِ لِصَلاَةِ النَّافِلَةِ التِّي يُوَافِقَ في ذَلِكَ المُصَلِّي قَوْلَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيه، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَعْفِرُ لَهُ» (٣٠].

* قالَ الأَخْفَشُ: الإِنَابَةُ الرُّجُوعُ مِنَ الشَّرِّ إلى الخَيْرِ خَاصَّةً، ولاَ يَكُونُ الرُّجُوعُ مِنَ الشَّرِّ إلى الخَيْرِ إلى الشَّرِّ إِنَابَةٌ، ذَلِكَ يُقَالُ فيهِ: الحَوْرَةُ، ذَلِكَ قَوْلُه: حَارَ بعدَ أَنْ كَانَ صَالِحاً [٧٢٨].

* قولُ ابنِ المُسَيَّبِ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُرْفَعُ بِدُعَاءِ وَلَدِهِ مِنْ بَعْدِه»[٧٣٧] يعنِي: تُرْفَعَ مَنْزِلَتَهُ في الآخِرَةِ بِدُعَاءِ وَلَدِه لَهُ بعدَ مَوْتِهِ، وفِي غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكٍ: «إِنَّ الرَّجُلَ إذا مَاتَ انْقَطَعَ عَمَلَهُ إِلاَّ مِنْ ثَلاَثٍ: وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ، وعِلْمٍ يُنْشَرُ بَعْدَهُ، وصَدَقةٍ تَصَدَّقَ بها أُوقَعَها في سَبِيلِ اللهِ يَجْرِي عليهِ أَجْرُهَا مَا دَامَتْ قَائِمَةً» (13).

قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا تَجَهُرَ بِصَلَائِكَ ﴾ [الإسراء: ١١٠] [٧٣٤]، قالَ عِيسى: الصَّلاَةُ هَهُنَا اللهُ عَادُ، يَقُولُ: مَنْ دَعَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فَلاَ يَرْفَعْ صَوْتَهُ ولا يُخْفِيهِ، ولَيَكُنْ صَوْتُهُ بِدُعَائِهِ مُتَوسِّطاً.

قَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ: «نَامَتِ العُيُونُ، وَغَارَتِ النُّجُومُ»[٧٣٩] يعني: نَامَتْ

⁽۱) أصاب المسح ما بين المعقوفتين واستدركته بما فهمته من السياق، ومما ورد في بعض الكتب، ومنها أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم اللالكائي ٣/٧٥، وسنن البيهقي ٣/٢، والتمهيد ١٤٩/، وسير أعلام النبلاء ٥/٣٣٧، و٨/١٦٢ و وحدد و٢٠٤.

⁽٢) أصاب المسح مقدار نصف سطر ولم أستطع استظهاره.

⁽٣) رواية الموطأ تقتصر على الجملة الأولى من الحديث، وهي قوله: (مَنْ يَدْعُونِي فَاسْتَجِيبَ لَهُ) والحديث رواه البخاري (١٠٩٤)، ومسلم (٧٥٨).

 ⁽٤) هذا الحديث ذكره المصنف بمعناه، وقد رواه مسلم (١٦٣١)، والترمذي (١٣٧٦)،
 والنسائي ٢٥١٦، من حديث أبي هريرة.

وأَغْفِلَتِ العِبَادَةَ والذِّكْرَ، (وغَارَتِ النَّجُومُ) يعنِي: تَوَارِتِ النَّجُومُ في مَغيبِها، (وأَنْتَ الحَيُّ القَيُّومُ) يعني: القَائِمَ على كُلِّ نَفْسِ بِمَا كَسَبَتْ.

* قالَ أبو مُحَمَّدٍ: عبدُ اللهِ الصُّنَابِحِيُّ الذي حَدَّثَ مَالِكٌ بِحَدِيثهِ عَنْ رَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بنِ يَسَار، عَنْ عبدِ اللهِ الصُّنَابِحِيِّ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَلاَةِ النَّافِلَةِ عندَ اسْتِوَاءِ الشَّمْسِ (٢٤١]، ليسَ هُوَ بِمَعْرُوفٍ في الصَّحَابةِ، وإنَّما المَعْرُوفُ في التَّابِعِينَ أَبو عبدِ اللهِ الصُّنَابِحِيُّ، واسْمُهُ: عبدُ الرَّحمنِ بنُ عُسَيْلةَ، وأَمَّا عَبْدُ اللهِ الصُّنَابِحِيُّ فَلَيْسَ بِمَعْرُوفِ، ولَذِلَكِ لمْ يَأْخُذُ مَالِكٌ بِحَدِيثهِ في النَّهِي وأَمَّا عَبْدُ اللهِ الصُّنَابِحِيُّ فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، ولَذِلَكِ لمْ يَأْخُذُ مَالِكٌ بِحَدِيثهِ في النَّهِي عَنِ التَّابِعِينَ أَبو عبدِ اللهِ الصُّنَابِحِيُّ فَي هذَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النبيَّ عَلَيْ عَنِ التَّابِتُ في هذَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النبيَّ عَلَيْ عَنِ الصَّلاَةِ بعدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وعَنِ الصَّلاَةِ بعدَ العَصْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ المِعْرِ الصَّلاَةِ بعدَ العَصْرِ حَتَّى الْعَلْهَ المَّامِ اللهُ اللهِ الصَّلاةِ اللهِ الْعَلْمَ المَّالِقُ المَلْكَ السَّمْسُ المَالِقُ المَّالِيْهِ الْعَلْمَ الْعَلْمَ المَّدُولِ اللهِ الْعَلْمَ المَّالِقُ المَعْرِ الْمَالِقُ اللهِ الْعَلْمَ المَالِقُ اللهِ الْعَلْمَ اللهِ اللهِ الْعَلْمَ السَّهُ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلَيْمِ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلَيْمِ الْعَلَيْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَاقِ الْعَلْمَ الْعَلَيْمِ الللْعَلَقِ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَنْ الْعَلَيْمُ اللّهُ الْعِلْمُ اللّهُ الْعَلْمَ اللّهُ الْعَلْمَ اللهِ اللهِ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهِ اللّهُ اللّهُ ا

* قِيلَ لأَبِي مُحَمَّد: فقدْ تَنَفَّلَ النبيُّ عَلَيْ بعدَ العَصْرِ، فقالَ: هذَا خَاصُّ لَهُ عليهِ السَّلاَمُ، وذَلِكَ أَنَّهُ نَهَانَا نَحْنُ عَنِ التَّنَفُّلِ بعدَ صَلاَةِ العَصْرِ حتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وقدْ قالَ عَلَيْ: "إذا نَهَيْتُكُم عَنْ شَيءٍ فَانتُهُوا، وإذا أَمَرْتُكُم بِشَيءٍ فَاتُوا الشَّمْسُ، وقدْ قالَ عَلَيْتَ شَيئاً مِمَّا الشَّمْطُعْتُمْ "() فَنَوَاهِيه عَلَيْ أَلزَمُ مِنْ أَوَامِرِه، فَلَيْسَ لنَا أَنْ نَسْتَبِيحَ شَيئاً مِمَّا قدْ نَهَانا عَنْهُ، وقدْ كَانَ عُمَرُ يَضْرِبُ قدْ نَهَانا عَنْهُ، وقدْ كَانَ عُمَرُ يَضْرِبُ المُنكَدِرَ على صَلاَةِ النَّافِلَةِ بعدَ العَصْرِ [٧٤٧]، وهُو يَعْلَمُ أَنَّ النبيَّ عَلَيْ قَدْ كَانَ يَتَنَفَّلُ بعدَ العَصْرِ العَالِي فَلْمُ أَنَّ النبيَّ عَلَيْهُ أَنْ النبيَّ عَلَيْهِ وَلَا أَنْ يُنْزِلَهُ إِلَا فَي نَفْسِهِ وَلا أَبَاحَهُ لِغَيْره.

وقالَ بَعْضُهُم: نَهَى عَنِ الصَّلاَةِ والتَّنَفُّلِ [بَعْدَهَا] (٣) لِئَلاَّ يُوَافِقَ المُصَلِّي عَبَدَةَ الشَّمْسِ الذينَ يُصَلُّونَ عندَ طُلُوعِهَا وعندَ غُرُوبِها، وهُمَا قَرْنَا الشَّيْطَانِ المَذْكُورَةِ في الحَدِيثِ.

⁽١) رواه البخاري (٦٨٥٨)، ومسلم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة.

⁽٢) ما بين المعقوفتين ليس واضحاً في الأصل، وقد اجتهدت في وضعه.

⁽٣) ما بين المعقوفتين أصابه المسح، ووضعت ما يناسب السياق.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: صُنَابِحُ فَخِذٌ مِنَ العَرَبِ يُقَالُ لَهُم: بَنُو صُنَابِح، وعبدُ اللهِ القَارِيُّ هُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي قَارَّةَ، وَهُمْ فَخِذٌ مِنْ كِنَانَةَ، ونُحَيْمُ المُجْمِرُ رَجُلٌ كَانَ يُجْمِرُ مِنْبَرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إذا جَلَسَ عَلَيْهِ عُمَرُ للخُطْبَةِ يومَ الجُمُعَةِ، وتَمِيمُ الدَّارِيُّ يُجْمِرُ مِنْبَرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إذا جَلَسَ عَلَيْهِ عُمَرُ للخُطْبَةِ يومَ الجُمُعَةِ، وتَمِيمُ الدَّارِيُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الدَّارِ، وَهُمْ بَطْنٌ فِي لُخَمٍ، والرُّواةُ كُلُّهُم يَقُولُونَ: الدَّارِي، إلاَّ يَحْيَى بنَ يَحْيَى، فَإِنَّهُ يَقُولُ: الدَّيرِي، نَسبَهُ إلى قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى الشَّامِ يُقَالُ لَهَا الدَّيْرُ.

قالَ أَبو مُحَمَّدِ: الدَّليلُ على أَنَّ الإمام لا يُصَلِّي بالنَّاسِ صَلاَةً ثُمَّ يُصَلِّي تِلْكَ الصَّلاَة نَفْسَهَا بِطَائِفَةٍ أُخْرَى مَا أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ به مِنْ صَلاَة الخَوْفِ، وحَالَةُ الخَوْفِ كَانَتْ أَوْلَى أَنْ تُبيحَ للإمَامِ أَنْ يُصَلِّي بِطَائِفَةٍ الصَّلاَة كُلَّهَا، ثُمَّ تَأْتِي الطَّائِفَةُ الخُوفِ كَانَتْ أَوْلَى أَنْ تُبيحَ للإمَامِ أَنْ يُصَلِّي بِطَائِفَةٍ الصَّلاَة كُلَّهَا، ثُمَّ تَأْتِي الطَّائِفَةُ الأُخْرَى فَيُصَلِّي بِهِم تِلْكَ الصَّلاَة نَفْسَهَا، فَلَمَّا مَنعَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِن ذَلِكَ شِدَّة الخَوْفِ أَشَدَّ، الخَوْفِ وَجَمَعَهَمُ على إمَامٍ وَاحِدٍ كَانَ المَنْعُ مِنْ ذَلِكَ مَعَ ارْتِفَاعِ الخَوْفِ أَشَدَّ، وهذِه حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ.

* * *

تَمَّ كِتَابُ الصَّلاَةِ الأَوَّلُ والثَّانِي، بِحَمْدِ اللهِ وعَوْنهِ وتَأَثِّذِهِ ويُمْنِه، وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبِه وأَزْوَاجِه وذُرَّيَتِهُ وسَلَّم تَسْلِيمَاً كَثِيراً يلكه على مُرَكَةِ اللهِ: كِتَابُ الزَّكَاةِ.

* * *

ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، وقد وضعتها بما يتناسب مع السياق.

الجُزْءُ الثَّانِي مِنْ تَفْسِيرِ المُوطَّا، فيهِ الزَّكَاةُ، والصِّيَامُ، والاعْتِكَافُ، ولَيْلَةُ القَدْرِ، والجَنَائِزُ، والنَّلُورُ، والضَّحَايا، والعَقِيقَةُ، والصَّيْدُ، والذَّبَائِحُ، وكِتَابُ النَّكَاحِ، والطَّلاقِ، والرَّضَاع، مِمَّا جَمَعَهُ أَبُو المُطَرِّفِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَرْوَانَ التُّنَكَاحِ، وبَوَبَهُ على حَسَبِ تَبُويبِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى للمُوطَّأ، وأَدْخَلَ فيهِ مَا أَخَذَهُ القُنَازِعِيُّ، وبَوَبَهُ على حَسَبِ تَبُويبِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى للمُوطَّأ، وأَدْخَلَ فيهِ مَا رَوَاهُ ابنُ تَلقِياً ومُشَاهَدَةً مِنْ شُيُوخِهِ الذينَ دَرَسَ عَلَيْهِم المُوطَّأ، وأَدْخَلَ فيهِ مَا رَوَاهُ ابنُ بُكِيْرٍ في رِوَايَتِهِ عَنْ مَالِكِ على ما رَوَاهُ يحيى بنُ يَحْيَى اللَّيْثِيّ.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وصَحْبِه وسلَّمَ تَسْلِيمَا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الزَّكَاةِ

* أَجْمَلَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى ذِكْرَ الزَّكَاةِ في كِتَابِهِ كَمَا أَجْمَلَ ذِكْرَ الصَّلاَةِ، فقالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّكَلَوةَ وَءَاتُوا الزَّكُوةَ ﴾ [البقرة: ١١٠]، فَأَتَى بِلَفْظ مُجْمَلٍ، ثُمَّ بَيْنَ ذَلِكَ على لِسَانِ نَبِيه ﷺ فقالَ: «لَيْسَ فِيما دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، ولَيْسَ فِيما دُونَ خَمْسِ أَوْلُقٍ صَدَقَةٌ، ولَيْسَ فِيما دُونَ خَمْسَةٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» [٢٣٨] دُونَ خَمْسَةٍ مَنَ الإبلِ صَدَقَةٌ، ولَيْسَ فِيما دُونَ خَمْسَةٍ مِنَ الإبلِ صَدَقَةٌ، والذَّوْدُ: جَمَلٌ وَاحِدٌ، فَكَأَنَّهُ قالَ: ليسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةٍ مِنَ الإبلِ صَدَقَةٌ، والأُوقِيَّةُ المَدْكُورَةُ هَهُنا: أَرْبَعُونَ دِرْهَما كَيْلاً، فكَأَنَّهُ قالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ مِائَتَيْ مُدِّ النبي عَيْلاً، وذَلِكَ ورْهَم زَكَاةٌ، والخُمْسَةُ الأَوْسَقِ مَكِيلَةُ أَلْفِ مُدًّ ومِائَتَيْ مُدِّ النبي عَلَيْهُ، وذَلِكَ وَرُهَم زَكَاةٌ، والخُمْسَةُ الأَوْسَقِ مَكِيلَةُ أَلْفِ مُدًّ ومِائَتَيْ مُدِّ النبي عَلَيْهُ، وذَلِكَ أَنَّ الوَسْقَ سِتُونَ صَاعَا، والصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمُدِّه عَلَى الْمَالِي اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ واللهَ عَلَى المَائِونَ صَاعَا، والصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمُدِّه عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المَلْونَ صَاعَا، والصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمُدِّه عَلَى الْقَاقُ الْسَلَقُ مَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المُعْمَلِي اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى ال

ولاَ تَكُونُ الزَّكَاةِ إلاَّ في المَاشِيَةِ، والعَيْنِ، والحَرْثِ، فالحَرْثُ: النَّخِيلُ والكُرُومُ، والحُبُوبُ: التِّي هِي أَقْوَاتٌ مُدَّخَرَةٌ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وأَجْمَعَتِ الأُمَّةُ على أَنَّ في عِشْرِينَ مِثْقَالاً نِصْفُ مِثْقَالٍ، ولَيْسَ يُوجَدُ في الوَرِقِ، فَصْرَفُ الدِّينَارَ في الوَرِقِ، فَصْرَفُ الدِّينَارَ في الوَرِقِ، فَصْرَفُ الدِّينَارَ في الزَّكَاةِ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ كَيْلاً.

قَالَ مَالِكٌ: وتُؤْخَذُ الزَّكَاةُ مِمَّا زَادَ على المِائَتَيْ دِرْهَمٍ وإنْ قَلَتِ الزِّيَادَةُ، ويُؤْخَذُ مِمَّا زَادَ على العِشْرِينَ مِثْقَالاً وإنْ قَلَّتِ الزِّيَادَةِ.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: ولمْ يَثْبُتُ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الخُضَرِ الزَّكَاةَ، ولَمْ

يَأْخُذْهَا الخُلَفَاءُ بَعْدَهُ، ودَخَلَتِ الفَوَاكِهُ مَدْخَلَ الخُضَرِ أَنْ لاَ زَكَاةٍ فِيها، وهذِه الشُّنَّةُ.

[قالَ أَبو المُطَرِّفِ] (١): تَجِبُ الزَّكَاةُ بالإسْلاَمِ، والحُرِيَّةِ، والحَوْلِ، والنَّصَابِ الذِي نَصَّ عليهِ النبيُّ ﷺ.

* وقالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ يَأْخُذُ مِنَ الْعَطَاءِ الذي يَدْفَعُهُ إلى صَاحِبهِ، قَدْرَ مَا وَجَبَ عليهِ مِنْ زَكَاةٍ مَالهِ الذي قدْ حَالَ عَلَيْهِ فيهِ الْحَوْلُ، ولا يَأْخُذُ مِنَ الْعَطَاءِ شَيْئاً، لأَنَّهُ فَائِدَةٌ، ولا زَكَاةَ في فَائِدَةِ الْعَيْنِ، وفَعَلَهُ أَيْضًا عُمَرُ، وعُثْمَانُ [۸۳۷ و ۸۳۷].

* وقَوْلُ ابنِ شِهَابِ: (أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ مِنَ الأَعْطِيَةِ الزَّكَاةَ مُعَاوِيَةُ بنُ أَبِي سُفْيَانَ)[١٤٠]، يعنِي: أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَانَ يُزَكِّي الأَعْطِيَةَ بِعَيْنِها على سَبيلِ الاجْتِهَادِ، فَيَأْخُذُ مِنْهَا الزَّكَاةَ، وَهُو خِلاَفُ فِعْلِ أَبِي بَكْرٍ، وعُمَرَ، وعُمْمَانَ، وذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَرَى الأَعْطِيَةَ أَمْوَالاً مَوْقُوفَةً للذِينَ كَانُوا يُعْطُونَها، فإذا خَرَجَتْ لَهُم وقَبَضُوهَا يَرَى الأَعْطِيَةَ أَمْوَالاً مَوْقُوفَةً للذِينَ كَانُوا يُعْطُونَها، فإذا خَرَجَتْ لَهُم وقَبَضُوهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِم فِيها الزَّكَاةُ، كَالدِّيُونِ إذا قُبِضَتْ بعدَ حَوْلٍ وَجَبَ فِيهَا الزَّكَاةُ، وقالَ بهذَا سُحْنُونَ أَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَقَالَ بَعَدَ مَوْلٍ وَجَبَ فِيهَا الزَّكَاةُ، وقالَ بهذَا سُحْنُونَ أَنْ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه

وقالَ غَيْرُهُ: لَيْسَتِ العَطَايَا كالدِّيُونِ، لأَنَّهَا رُبَّمَا خَرَجَتْ لأَصْحَابِها فَيَأْخُذُونَها، ورُبَّمَا لمْ تَخْرُجْ لَهُم، والدَّينُ هُوَ خَارِجٌ أَبَدَاً.

ولا زَكَاةَ في مَالٍ مُسْتَفَادٍ مِنَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ حتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ مِنْ يَوْمِ يُسْتَفَادُ.

وسَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عمَّا رَوَاهُ عِكْرِمةُ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ أَنَّهُ قالَ: (فِي كُلِّ مَالٍ

⁽۱) جاء في الأصل: (ع)، وهو إشارة للمصنف رحمه الله تعالى، وقد أبدلته بكنيته الصريحة كما فعله هو في كتاب الصلاة المتقدم، وقد تابعته في هذا، وكذا فعلته فيما سيأتي دون إشارة إليه، ولكنى سأجعله بين معقوفتين.

⁽۲) ينظر قول سحنون في المدونة ۲/ ۱٤۲.

مُسْتَفَادٍ الزَّكَاةُ)(١)، فقالَ: يَرُدُّ هذَا الحَدِيثَ إِعْطَاءُ النبِيِّ عَلَيْهِ لِعَمَّه العَبَّاسِ حِينَ سَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيهِ مِنَ المَالِ الذي أَفَاءَ اللهُ عليهِ، فأَعْطَاهُ مِنْهُ مَا قَوِيَ العبَّاسُ أَنْ يَسْتَغِلَّ بِهِ (٢)، ولمْ يَأْخُذْ منهُ النبيُّ عَلِيَّ زكَاةً، وقدْ قالَ عليُّ، وابنُ عُمَرَ: (لَيْسَ في المَالِ به (٢)، ولمْ يَأْخُذْ منهُ النبيُّ عَلِيهِ إلحَوْلُ مِنْ يَوْمِ اسْتُفِيدَ)(١)، وقدْ ثَبَتَ عَنِ المُسْتَفَادِ زكَاةٌ حتَّى يَحُولَ عليهِ الحَوْلُ مِنْ يَوْمِ اسْتُفِيدَ)(١)، وقدْ ثَبَتَ عَنِ النبيِّ عَلِيهِ وعَنِ الخُلفَاءِ بَعْدَهُ أَنْ لا زكَاةَ في مَالٍ مُسْتَفَادٍ إلاَّ بعدَ حُلُولِ حَوْلٍ مِنْ يَوْمِ اسْتُفِيدَ.

* قَوْلُ مَالِكِ: (ليسَ فِيمَا دُونَ عِشْرِينَ دِينَارَاً عَيْنَاً زَكَاةٌ)[٢١٨]، وذَكَرَ ابنُ سَلاَمٍ عَنِ الخَلِيلِ بنِ مُرَّةَ، عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ، أَنَّ النبيَّ عَلَيْهُ قَالَ: «الدِّينَارُ أَرْبَعَةٌ وعِشْرُونَ قِيرَاطاً» (٤).

[قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: القِيرَاطُ وَزْنُ ثَلاَثِ حُبُوبِ مِنْ شَعِيرٍ، فَجَمِيعُهَا اثْنَانُ وسَبْعُونَ حَبَّةٍ، وَوَزْنُ جَمِيعِها دِرْهَمَانِ مِنْ وَزْنِ قُرْطُبة، فإذا كَانَ مِنْ هذَا الوَزْنِ عِشْرُونَ مِثْقَالاً وَجَبَتْ فيهِ الزَّكَاةُ.

* قَالَ مَالِكٌ : (ولَيْسَ فِيمَا دُونَ مِائتَيْ دِرْهَم كَيْلاً زَكَاةٌ)[١٤٢].

قالَ عِيسَى: إذا كَانَتْ تَنْقُصُ نُقْصَاناً يَسِيراً في المِيزَانِ وَهِي تَجْرِي بِجَوَازِ الوَازِنَةِ عَدَداً ووَزَناً فَفِيهَا الزَّكَاةُ، خَمْسَةُ دَرَاهِمَ كَيْلاً، وذَلِكَ رُبْعُ عُشْرِهَا.

[قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: وَوَزْنُ الدِّرْهَمِ الكَيْلِ: دِرْهَمٌ وخُمْسَانِ بِوَزْنِ قُرْطُبَةَ، فَجَمِيعُهَا مَاثَتَانِ وِثَمَانُونَ دِرْهَمَاً.

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف ٤ / ٧٦ بإسناده إلى عكرمة به، ورواه ابن حزم في المحلى ٥ / ٢٣٥ بإسناده إلى ابن عباس.

⁽٢) عطاء النبي صلى الله عليه وسلم لعمه العباس ثابت في صحيح البخاري (٤١١) وغيره، من حديث أنس.

⁽٣) رواه البيهقي في السنن ٤ /١٠٣، بإسناده إلى علي وابن عمر. ورواه مالك (٨٣٩) عن نافع عن ابن عمر به.

⁽٤) ذكره ابن عبد البر في التمهيد ٢٠ / ١٤٥، وقال: وهذا الحديث وإن لم يصح إسناده ففي قول جماعة من العلماء، وإجماع الناس على معناه ما يغني عن الإسناد فيه.

قالَ مَالِكٌ: ولَهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنِ الذَّهَبِ فِضَّةً، وعَنِ الفِضَّةِ ذَهَباً، بِحِسَابِ الصَّرْفِ يَوْمَ يُخْرِجُ زَكَاتُهُ، قَلَّ الصَّرْفُ أَو كَثُرَ.

ومَعْنَى إِخْرَاجِهِ عَنِ الذَّهَبِ دَرَاهِمَ لِكَي يَنَالَ مِنْ زَكَاتِه جَمَاعَةٌ مِنَ الفُقَرَاءِ، وَأَمَّا إِخْرَاجُهُ عَنِ الفِضَّةِ ذَهَباً فَلاَ وَجْهَ لَهُ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ المَالُ كَثِيرًا، فَيُعْطَى لِكُلِّ مِسْكِينٍ مِثْقَالٌ.

* قَوْلُ مَالِكٍ في الشُّرِكَاءِ في العَيْنِ مِنَ الذَّهَبِ أَو الوَرِقِ أَنَّهُ لاَ زَكَاةَ على مَنْ لَمْ تَكُنْ في حِصَّتِه مِنْهُم مَا تَجِبُ فيهِ الزَّكَاةُ، ثُمَّ قالَ في آخِرِ المَسْأَلةِ: (وهذَا أَحَبُ لَمْ تَكُنْ في حِصَّتِه مِنْهُم مَا تَجِبُ فيهِ الزَّكَاةُ، ثُمَّ قالَ في آخِرِ المَسْأَلةِ: (وهذَا أَحَبُ مَا سَمِعْتُ إليَّ)[١٨٤٧]، إنَّمَا قَالَهُ مَالِكٌ رَدَّا لِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: يُزَكَّى على الشُّركاءِ وإنْ لَمْ تَبْلُغْ حِصَّةُ الزَّكَاةِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُم مَا تَجِبُ فيهِ الزَّكَاةُ، وفي جَمِيعِ ذَلِكَ مَا تَجِبُ فيهِ الزَّكَاةُ، وفي جَمِيعِ ذَلِكَ مَا تَجِبُ فيهِ الزَّكَاةُ، وهذِه قَوْلَةٌ شَاذَّةٌ ليسَ عليهَا العَمَلُ.

وإذا كَانَ لِرَجُلٍ أَمْوالٍ مُودَعَةٍ عندَ رِجَالٍ فإنَّهُ يُحْصِيهَا ويَضُمَّها إلى مَا بِيَدِه مِنَ النَّاضِ ويُزَكِّي جَمِيعَها (١)، بِخِلاَفِ الدِّيُونِ التِّي لا تُزكَّى حتَّى تُقْبَضَ.

* * *

⁽١) الناض: اسم للدراهم والدنانير عند أهل الحجاز، وإنما يسمونه نضا إذا تحول عينا بعدما كان متاعا، لأنه يقال: ما نض بيدي منه شيء، ينظر: لسان العرب ٦ / ٤٤٥٦.

بابُ زَكَاةِ المَعَادِنِ، والحُلِي، وأَمْوَالِ اليَتَامَى، والدُّيُونِ، وزَكَاةِ المُدِير^(١)

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: أَقْطَعَ النبيُّ ﷺ بِلاَلَ بنَ الحَارِثِ المُزَنِيَّ مَعَادِنَ القَبَلِيَّةِ (٢)، وَهِي بَأَرْضِ مُزَيْنَةَ مِنْ نَاحِيَةِ الفُرُعِ، وَهِي أَرْضُ مُتَمَلَّكَةٌ بَيْنَهَا وبينَ المَدِينَةِ أَرْبَعُونَ مِيلًا [١٥٨]، فَفِي هذَا تَقُويةٌ لِقَوْلِ مَالِكِ: أَنَّ أَمْرَ المَعَادِنِ إلى الإمَامِ، وإنْ ظَهَرَتْ فِي أَرْضِ مُتَمَلَّكَةٌ بَيْنَهَا الزَّكَاةَ إذا بَلَغَ ذَلِكَ في أَرْضٍ مُتَمَلَّكَةٍ، يَقْطَعُهُا لِمَنْ يَرَاهُ أَهْلاً لِذَلِكَ، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنْهَا الزَّكَاة إذا بَلَغَ ذَلِكَ مَا فِيهِ الزَّكَاة.

قالَ مَالِكٌ: ولَمَّا كَانَ مَا يَخْرُجُ مِنَ المَعَادِنِ يَعْتَمِلُ ويَنْبُتُ كَنَباتِ الزَّرْعِ كَانَ مِثْلَ الزَّرْعِ، وفِي تَعْجِيلِ زَكَاتِهِ يُؤْخَذُ منهُ، وهذَا قَوْلُ أَهْلِ المَدِينَةِ.

وقالَ أَهْلُ الكُوفَةِ: إِنَّ في المَعَادِنِ الخُمُسَ على مَنْ أَصَابَهَا (٣).

قَالَ أَحمدُ بنُ خَالِدٍ: ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «المَعْدَنُ جُبَارٌ، وفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ» (٤٠)، فَالرِّكَازُ غَيْرُ المَعْدَنِ، وَلَوْ كَانَ حُكْمُ المَعْدَنِ كَحُكْمِ الرِّكَازِ

⁽١) المدير - بضمّ الميم وكسر الدال - هو: التاجر الذي يبيع ويشتري ولا ينتظر وقتا، ولا ينضبط له حول، كأصحاب الحوانيت، ينظر: القوانين الفقهية ص٧٠.

⁽٢) القَبَليّة ـ بفتح القاف والباء وتشديد الياء ـ ناحية من نواحي الفُرُع، والفُرُع ـ بضم الفاء والراء ـ تقع جنوب المدينة، تبعد عنها قرابة (١٥٠) كيلا، ينظر: المعالم الأثيرة ص٢٣٦، ومعجم المعالم الجغرافية ص٢٣٦.

 ⁽٣) ينظر قول أبي حنيفة وأصحابه في: بدائع الصنائع ٢/ ٦٧، وشرح فتح القدير ٢/ ٢٣٣.

⁽٤) رواه البخاري (٢٢٢٨)، ومسلم (١٧١٠)، من حديث أبي هريرة.

لَقَالَ ﷺ: فِيهِما الخُمُسُ، وقدْ أَقْطَعَ النبيُّ ﷺ المَعَادِنَ وأَخَذَ مِنْها الزَّكَاةَ ولمْ يَا لِلهِ المَعَادِنَ وأَخَذَ مِنْها الزَّكَاةَ ولمْ يَأْخُذُ مِنْهَا الخُمُسَ.

[قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: وغَيْرُ رِوَايةِ يَحْيَى: (العَجْمَاءُ جُبَارٌ، والمَعْدَنُ جُبَارٌ، والمَعْدَنُ جُبَارٌ، وفي الرِّكَازِ الخُمُسُ)(۱).

قالَ عيسى: العَجْمَاءُ جَمِيعُ البَهَائِمِ، يَقُولُ: جِنَايَتُهَا جُبَارٌ، لاَ دِيَةَ لِمَنْ جَنَتْ عَلَيْهِ إذا لم يَكُنْ ذَلِكَ سَبَبَ قَائِدٍ، أَو سَائِقِ، أَو رَاكِبِ.

وقَولُه: (وَالمَعْدَنُ جُبَارٌ) يعَنِي: لا دِيَةَ لِمَنْ مَاتَ في حَفْرِ المَعْدَنِ إذا انْهَارَ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

والرِّكَازُ هُو: دَفِينُ الجَاهِليِّةِ مِنَ الذَّهَبِ أُوالفِضَّةِ، ومنهُ يُقَالُ: أَرْكَزَتُ الشَّيءَ في الأَرْض، إذا وَضَعْتُهُ فِيهَا.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ وَجَدَ رِكَازاً بأَرْضِ العَرَبِ وَفَيَافِي الأَرْضِ فَهُو لَهُ، وعَلَيْهِ فِيهِ الخُمُسُ قَلِيلاً كَانَ أَو كَثِيراً، ومَا وُجِدَ منهُ بأَرْضِ الصُّلْحِ فَهُو لأَهْلِ تِلْكَ الأَرْضِ، ومَا وُجِدَ مِنْهُ بأَرْضِ العَنْوَةِ فَهُو للذِينَ افْتَتَحُوهَا.

وقالَ غَيْرُهُ: مَنْ وَجَدَ رِكَازَاً بأَرْضِ العَنْوَةِ فَهُوَ لَهُ، وعَلَيْهِ فيهِ الخُمُسُ، يَدْفَعُهُ إلى الإمَام.

قَالَ عِيسَى: اخْتُلِفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي الثِّيَابِ والمِسْكِ والعَنْبَرِ يُوجَدُ ذَلِكَ فِي قُبُورِ الأَوَّلِينَ، فَمَرَّةً قَالَ: لِيسَ فيهِ قُبُورِ الأَوَّلِينَ، فَمَرَّةً قَالَ: ليسَ فيهِ الخُمُسُ.

قَالَ ابنُ مُزَيْنٍ: أَحْسَنُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الخُمُسُ، لأَنَّهُ أُنْزِلَ بِمَنْزِلَةِ الفَيءِ والخَيْمَةِ.

⁽۱) هذا الحديث عند ابن وهب وابن القاسم وسعيد بن عفير فقط، وليس عند ابن بكير ولا القعنبي ولا معن ولا أبي مصعب بالاضافة إلى رواية يحيى، ينظر: مسند الموطا ص٤٥٣ـ٤٥٥.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ يُحْتَجُّ في إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ عَنْ حُلِيِّ النِّسَاءِ بِمِثْلِ قَوْلِ عَائِشَةَ: (أَنَّهُ لا زَكَاةَ فيه) (١)، وذَلِكَ أَنَّهَا كَانَتْ صَاحِبَةُ حُلِيٍّ، ولَمْ يُحْفَظْ عَنْهَا أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَهَا بِزَكَاتِهِ، وبهذَا قَالَ ابنُ مَسْعُودٍ، وابنُ عُمَرَ، وأَنسُ بنُ مَالِكِ، وجَابِرُ بنُ عبدِ الله وغُيْرُهم مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وَلَمْ يَكُنْ فِي اللَّوْلُوِ، ولاَ المِسْكِ، ولاَ العَنْبَرِ زَكَاةٌ، لأَنَّ ذَلِكَ ليسَ بِعَيْنٍ، وإنَّمَا هُوَ عَرَضٌ، وقَالَ ابنُ عبَّاسٍ: (لَيْسَ في العَنْبِرِ زَكَاةٌ، لأَنَّهُ شَيءٌ دَسَرَهُ البَحْرُ) (٢)، يعنِي: رَمَى بهِ البَحْرُ.

* قالَ أَبو مُحَمَّدِ: أَوْجَبَ عُمَرُ، وعَلَيٌّ، وعَائِشَةُ وغَيْرُهُم الزَّكَاةَ في أَمْوَالِ الْيَامَى مِنْ أَجْلِ أَنَّ الزَّكَاةَ في الأَمْوَالِ لاَ علَى الأَبْدَانِ، لِقَوْلهِ تعالَى: ﴿خُذِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الزَّكَاةَ في الأَمْوَالِ لاَ علَى الأَبْدَانِ، لِقَوْلهِ تعالَى: ﴿خُذِ مِنْ أَمُولِكُمْ مَا لَكُمُ المُسْلِمُونَ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّهِم بَهَا السَّالِمُونَ يعنِي: الزَّكَاةَ، وقَدْ أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ علَى أَنَّ على اليَتَامَى زَكَاةَ الفِطْرِ، فَكَذَلِكَ تَجِبُ عَلَيْهِم زَكَاةُ الأَمْوَالِ، وقالَ عُمَرُ: (اتَّجِرُوا بِأَمْوَالِ اليَتَامَى لاَ تَأْكُلُهَا الزَّكَاةُ)[٢٨٦].

قالَ عِيسَى: تَفْسِيرُهُ أَنْ يَتَّجِرَ وَلِيُّ الْيَتِيمِ بِمَالَهِ، وتَكُونَ زَكَاتُهُ مِنْ رَبْحِه، ويَجُوزُ للوَلِيِّ أَنْ يَدْفَعَ مَالَ الْيَتِيمِ قِرَاضًا إلى أَهْلِ الأَمَانَةِ والثَّقَةِ، ولاَ ضَمَانَ عليهِ إنْ تَلِفَ المَالُ ضَمِنَهُ الوَلِيُّ لِتَعَدِّيهِ.

* [قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: قَوْلُ مَالِكِ: (إذا هَلَكَ الرَّجُلُ ولمْ بُؤَدِّ زَكَاةَ مَالهِ أَنَّهَا ثَبَدًا على الوَصَابَا، وأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ عَلَيْهِ) [٨٦٩]، يُرِيدُ مَالِكٌ بهذَا القَوْلِ: أَنَّهُ لمَّا كَانَ الدَّيْنُ مُبَدًّا على المِيرَاثِ كَذَلِكَ تَكُونُ الزَّكَاةُ المُفَرَّطُ فِيها مُبَدَّاةٌ في الثُّلُثِ على جَمِيعِ الوَصَايَا، وإنَّمَا هذَا إذا أَوْصَى بِها المَيِّتُ أَنْ تُخْرَجَ، وقَدْ يُبَدَّا عَلَيْهَا المُدَبَّرُ في الصَّحةِ (٣)، وإنَّمَا هذَا إذا أَوْصَى بِها الرَّكَاةِ مِنْ أَجْلِ أَنْ مَنْ دَبَرَ عَبْدَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ في الصَّحَةِ (٣)، وإنَّمَا بُدِّأَ المُدَبَّرُ على الزَّكَاةِ مِنْ أَجْلِ أَنْ مَنْ دَبَرَ عَبْدَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ

⁽١) رواه عبد الرزاق ٤/ ٨٢، وابن أبي شيبة ٣/ ١٥٤.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة ٣/ ١٤٢، والبيهقي في السنن ١٤٦/٤.

⁽٣) المدبَّر هو الذي عُلِّق عتقه بموت سيِّدة، سمي بذلك لأن الموت دبر الحياة، أو لأن فاعله دبر أمر دنياه وآخرته، أما دنياه فباستمراره على الانتفاع بخدمة عبده، وأما آخرته=

سَبِيلٌ في أَنْ يَرْجِعَ في تَدْبِيرِه إِيَّاهُ، وقَدْ يَرْجِعُ الرَّجُلُ عَنْ قَوْلهِ في زَكَاةِ مَالِهِ، فَيَقُولُ: إِنَّي قَدْ أَدَّيْتُهَا فَتَسْقُطُ عَنْهُ، وقَدْ يُبَدَّا أَيْضًا عَلَيْهَا صُدَاقُ المَرِيضِ لأَنَّهُ كالجِنَايَةِ، فَلِذَلِكَ بُدِّاً في الثُّلُثِ على الزَّكَاةِ المُوصَى بها.

* قالَ أَبو عُمَرَ: تَرْجَمَ مَالِكٌ في المُوطَّأ (بَابَ الزَّكَاةِ في الدَّيْنِ) [AVY] علَى مُعْنَى: أَنَّ الدَّيْنَ يُرَدُّ إلى صَاحِبهِ، فَيُرَكِّيهِ إذا قَبَضَهُ إِنْ كَانَ قَدْ حَالَ عَلَيْهِ الحَوْلُ مِنْ يَوْم ذَايَنَ بهِ.

* قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: أَسْقَطَ الصَّحَابَةُ الزَّكَاةَ مِنَ الدِّيُونِ إِذ لَيْسَتْ في مِلْكِ مَنْ هِي عليهِ، ولِهَذا كَانَ يَخْطُبُ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ فَي فَكُنُ وَإِذَ لَيْسَتْ مِلْكَا لِمَنْ هِي عليهِ، ولِهَذا كَانَ يَخْطُبُ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ فَيْتُولُ: (هذَا شَهْرُ زَكَاتِكُم، فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيُؤَدِّ دَيْنَهُ)[٨٧٣]، يَعْنِي: كَي قَبْضَهُ صَاحِبُهُ فَيُرَكِيِّه.

* قالَ الزُّهْرِيُّ: (كَانَ يَخْطُبُ بِهَذَا عُثْمَانُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ) (١) ، فَلِهَذَا قَالَ أَهْلُ المَدِينَةِ: لاَ زَكَاةَ فِي دَيْنِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

* المَالُ الضِّمَارُ: هُوَ المَالُ المُغَيَّبُ عَنْ صَاحِبهِ (١)، وَكَتَبَ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزِيزِ أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ المَالِ الذي غُيِّبَ عَنْ أَصْحَابِهِ سِنِينَ زَكَاةَ تِلْكَ السِّنِينَ إِذَا صُرِفَ إليهم، ثُمَّ عَقَّبَ بعدَ ذَلِكَ بِكِتَابِ آخَرَ: أَنْ لاَ يُؤْخَذَ مِنْهُ إلاَّ زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، فإنَّهُ كَانَ ضِمَارًا [٨٧٤]، يعنِي: أَنَّهُ كَانَ مُغَيَّبًا عَنْ أَصْحَابِهِ في غَيْرِ مِلْكِهِم.

فَفِي هذَا مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ يَتَعَقَّبَ المُفْتِي مَا أَفْتَى بهِ بِمَا يَرَاهُ أَصْلَحَ في المَعْنَى مِمَّا فِيه أَوَّلاً، وإنَّمَا يَصِحُّ بهذَا للمُسْتَعْجِزِ في العِلْم المُسْتَنْبِطِ منهُ.

[قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: قَوْلُ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارِ فِيمَنْ لَهُ مَالٌ وعَلَيْهِ دَيْنٌ مِثْلُهُ أَنْ
 لا زكاة عَلَيْهِ [٥٧٥] إنَّما هَذا إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ بهِ أَصْلٌ أو عَرَضٌ، فهذا لا زكاة عَلَيْهِ،

⁼ فبتحصيل ثواب العتق، وسيأتي تفصيل أحكامه في بابه، وينظر: فتح الباري ٤ / ٤٢١.

⁽١) نقله ابن حجر في فتح الباري ١٣ / ٣١٠.

 ⁽۲) المال الضمار هو: المال الغائب الذي لا يرجى عوده، ينظر: المعجم الوسيط ١ / ٥٤٣.

لأَنَّ المَالَ الذي بِيَدِه الدَّيْنُ أَوْلَى به، فَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عليهِ زَكَاتُهُ، وأَمَّا إذا كَانَ لَهُ أَصْلٌ أو عَرَضٌ، فإنَّهُ يُجْعَلُ دَيْنُهُ فيهِ، ويُزكَّى المَالُ الذي بِيكِه.

* [قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ في العُرُوضِ المُقْتَنَاةِ إِذَا لَم تَكُنْ لِلْتِجَارَةِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «لَيْسَ على المُسْلِمِ في عَبْدِه، ولا فِي فَرَسهِ صَدَقَةٌ (اللهُ اللهُ المُسْلِمِ في عَبْدِه، ولا فِي فَرَسهِ صَدَقَةٌ (اللهُ ال

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: لَمَّا جَعَلَ اللهُ زَكَاةَ الأَمْوَالِ مِنْهَا، لَمْ تَجِبْ زَكَاةُ دَيْنٍ قَبْلَ قَبْطِهِ، ولا في عَرَضٍ قَبْلَ بَيْعِهِ، فَمَتَى قُبِضَ الدَّيْنُ أَو بِيعَ العَرَضُ زُكِّي ذَلِكَ لِعَامٍ وَاحِدٍ، وإنْ مَرَّتْ لَهُ أَعْوَامٌ، وهذَا في غَيْرِ المُدِيرِ، وأَمَّا المُدِيرُ فَيُقَوِّمُ عُرُوضُهُ التِّي للتِجَارَةِ ويُزكَّى دَيْنَهُ عندَ حُلُولهِ، وبهذَا أَمَرَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ.

* قالَ عِيسَى: قَوْلُ عُمَرَ بنِ عبدِ العَزِيزِ في كِتَابهِ إلى زُرَيقِ بنِ حَيَّانَ (٢): (أَنْ خُدْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ أَمْوَالِ المُسْلِمينَ، مِنْ كِلِّ أَرْبَعِينَ مِثْقَالاً مِثْقَالاً إلى أَنْ تَبْلُغَ عِشْرِينَ مِثْقَالاً فَخُدْ مِنْهَا نِصْفَ مِثْقَالٍ)[٨٨٠]، يعنِي: خُدْ مِمَّا أَقَرُّوا أَنْ [تَكُونَ] (٢) الزَّكَاةُ عَلَيْهِم فيهِ وَاجِبَةً، وذَلِكَ أَنَّها مَوْكُولَةٌ إلى أَمَانَةَ المُسْلِمِينَ، إلاَّ أَنْ يُتَهَمَ أَحَدُ في قَوْلهِ، إلاَّ أَنْ يَقُولَ: لَمْ يَحِلَّ عليَّ زَكَاةٌ بعدُ بوَجْهٍ [يدَّعِيه] (٤)، فيَحْلِفُ على ذَلِكَ إنْ كَانَ مُتَّهَمَا ويُتْرَكُ.

قالَ: وَلَيْسَ العَمَلُ على قَوْلِهِ: (فَإِنْ نَقَصَتْ مِنْ عِشْرِينَ دِينَارَاً ثُلُثَ دِينَارٍ فَكَ دِينَارٍ فَكَعُهَا، ومَا نَقَصَتْ مِمَّا لا يُخْتَلَفُ فيهِ المَوَازِينُ فَلاَ زَكَاةَ فيه).

⁽١) رواه البخاري (١٣٩٤)، ومسلم (٩٨٢)، عن أبي هريرة.

⁽٢) يقال: زريق، ويقال رزيق، والراجح تقديم الزاي، ينظر: تهذيب الكمال ٩ / ١٨١.

⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر جليًا في الأصل، واجتهدت في وضعه بما يتناسب والسياق.

⁽٤) ما بين المعقوفتين لم يتبين في الأصل، واجتهدت في وضعه بما يناسب السياق، والمعنى: (بوجه يدعى عليه صاحب الجباية).

قَالَ عِيسَى: وكَذَلِكَ لَيْسَ العَمَلُ على قَوْلِهِ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ: (أَنْ (١) يُؤْخَذَ مِنْهُم مَرَّةً وَاحِدَةً في العَامِ نِصْفُ العُشْرِ، [ويُكْتُبُ](٢) في ذَلِكَ برَاءاتُ إلى رَأْسِ الحَوْلِ).

قالَ: ويُرْوَى عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ هَذَا الكِتَابِ، وأَمَرَ بِوَضْعِ المَكْسِ^(٣)، وقَالَ: ﴿ وَلَا لَبَخُسُواْ اَلنَّكَاسَ وَقَالَ: ﴿ وَلَا لَبَخُسُواْ اَلنَّكَاسَ اللهُ : ﴿ وَلَا لَبَخُسُواْ اَلنَّكَاسَ اللهُ عَنَا اللهُ الله

قالَ عِيسَى: وَقَدْ أَخْبَرَنِي ابنُ القَاسِمِ وابنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ العُشْرُ مِرَارًا في السَّنَةِ كُلِّها إذا اتَّجَرُوا في غَيْرِ بِلاَدِهم، كَانَ المَالُ قَلِيلاً أَهْلِ الذِّمَّةِ العُشْرُ مِرَارًا في السَّنَةِ المُقْبِلَةِ، ولا يُؤْخَذُ مِنْهُم شَيءٌ حتَّى أَو كَثِيرًا، ولا يُؤْخَذُ مِنْهُم شَيءٌ حتَّى يَبِيعُوا سِلْعَتَهُم (٥).

قالَ مَالِكُ: ولَو أَرَادُوا الانْصِرَافَ بِهَا كَانَ ذَلِكَ لَهُم إذا كَسَدَتْ أَسْوَاقُهَا وَهُم مُخَالِفُونَ للعَدُوِّ، فَهُؤلاَء بَاعُوا أَو مُخَالِفُونَ للعَدُوِّ، فَهُؤلاَء بَاعُوا أَو لَمْ يَبِيعُوا يُؤْخَذُ مِنْهُم مَا صُولِحُوا عَلَيْهِ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ العُشْرُ إذا اخْتَلَفُوا بِتِجَارَةٍ إلى غَيْرِ بِلاَدِهِم، لأَنَّهُم لَمْ يُقَرُّوا على الجِزْيَةِ لِيَتَصَرُّفوا في بِلاَدِ المُسْلِمينَ، وإذ بالإمَام

⁽١) في الأصل: (أن لا يؤخذ) وأرى ان ذلك خطأ، والصواب حذف (لا)، وينظر: المدونة ١٥٩/٢.

⁽٢) جاء في الأصل: (وكلهم) ولم أجد لها معنى، وما أثبته هو المتوافق مع ما جاء في الاستذكار ٣ / ٤٤٦.

⁽٣) المَكْس ـ بفتح الميم بمعنى الجِبَاية، وصاحب المكس: هو الذي يعشر أموال المسلمين، ويأخذ من التجار وغيرهم مكسا باسم العُشر، ينظر: عون المعبود ١١١/٨

⁽٤) رواه سحنون في المدونة ٢/ ١٥٥.

٥) نقله ابن حزم في المحلى ٦ / ١١٤ ، وابن عبد البر في الكافي ١ / ٢١٨ .

حَاجَةٌ إلى مَصْلَحَةِ الطُرِقِ، وتَأْمِينِ السُّبُلِ، ولاَ يَقُومُ هذَا إلاَّ بِمَنْ يَتَولاَّهُ مِنَ المُسْلِمِينَ، ويَأْخُذُونَ الرِّزْقَ مِنَ الإمَامِ، فَلِهَذَا أُخِذَ مِنْهُم في تِجَارَتِهِم في غَيْرِ بلاَدِهِم العُشْرُ.

قَوْلُ مَالِكِ: (مَن اشْتَرَى حِنْطَةً أَو تَمْراً للتِجَارةِ، ثُمَّ أَمْسَكَ ذَلِكَ حَوْلاً، ثُمَّ بَاعَهُ بِما تَجِبُ فيهِ الزَّكَاةُ، زَكَّى بِثَمَنِه حينَ يَقْبِضُهُ، ولَيْسَ ذَلِكَ مِثْلُ الحَصَادِ، يَحْصُدُه الرَّجُلُ مِنْ أَرْضِهِ، ولا مِثْلُ مَا يَجِدُّهُ مِنْ نَخْلِهِ)، يُرِيدُ مَالِكٌ: أَنَّ هذَا إذا بَاعَهُ بعدَ أَنْ أَمْسَكَهُ زَمَاناً أَنَّهُ يُسْتَقْبَلُ بِثَمِنِ مَا بَاعَ مِنْهُ الحَوْلَ، إلاَّ أَنْ يَكْتَرِي أَرْضَا للتِجَارَةِ، فَهذا يُخْرِجُ مِنْهُ زَكَاةُ الحَبِّ يومَ حَصَادِه، كَمَا للتِجَارَةِ، فَهذا يُخْرِجُ مِنْهُ زَكَاةُ الحَبِّ يومَ حَصَادِه، كَمَا يُخْرِجُها الذي يَزْرَعُ في أَرْضِهِ، ثُمَّ إذا بَاعَ ذَلِكَ التَّاجِرُ بعدَ حَوْلٍ أَو أَحْوَالٍ مِنْ يَوْمِ زَكَى أَوَّلًا ذَكَاةً وَاحِدةً إذا كَانَ في مِثْلِه عَدَدُ الزَّكَاةِ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: أَمَرَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يُقَوِّمَ المُدِيرُ عُرُوضَهُ وَقَتَ زَكَاتِه، ويُزَكِّي قِيمَتَهُ مَعَ مَا بِيَدِه مِنَ العَيْنِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: أَهْلُ الإدَارَةِ مِثْلُ البَرَّازِينَ، والقَصَّارِينَ، وأَصْحَابِ الحَوَانِيتِ، فَهُولاً ءِ يَجْعَلُونَ لأَنْفُسِهِم شَهْراً مِنَ السَّنَةِ يُزَكُّونَ فِيهِ نَاضَّهُم، ويُقَوِّمُونَ عُرُوضَهُم، فَيُزَكُّونَ قِيمَتَها، ويَحْسَبُونَ دِيُونَهُم التِّي في مَلاَءٍ وَثِقَةٍ، ويُخرِجُونَ زَكَاتَها في كُلِّ عَام.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وإذا كَانَ الرَّجُلُ يَبِيعُ العَرَضَ بالعَرَضِ، ولاَ يَبِيعُ بِشَيءٍ مِنَ العَيْنِ، فإنَّهُ لاَ يُزَكِّي أَبَداً حتَّى يُنَضَّ بِيَدِه بَعْدَ الحَوْلِ دِينَارٌ أَو دِرْهَمٌ، فإذا نَضَّ لَهُ ذَلِكَ قَوَّمَ عُرُوضَهُ، وزكَّى عَنِ الجَمِيع.

وقالَ أَشْهَبُ: لاَ تَقْوِيمَ عَلَيْهِ وَإِنْ مَضَتْ لَهُ أَحْوَالٌ، حتَّى يَمْضِي لَهُ حَوْلٌ مُسْتَقْبَلٌ منذُ بَاعَ بِشَيءٍ مِنَ العَيْنِ، لأنَّهُ مِنْ ذَلِكَ الوَقْتِ صَارَ مِنْ أَهْلِ الإدَارَةِ، فإذا مَضَى لَهُ حَوْلٌ مِنْ وَقْتِ بَيْعِه بِشَيءٍ مِنَ العَيْنِ قَوَّمَ عُرُوضَهُ وزَكَّاهَا مَعَ مَا بِيَدِه مِنَ العَيْنِ قَوَّمَ عُرُوضَهُ وزَكَّاهَا مَعَ مَا بِيَدِه مِنَ العَيْنِ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَعْنَى قَوْلِ أَشْهَبَ هذا هُوَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ قَدْ وَرِثَ عُرُوضًا،

أُو وُهِبتْ لَهُ، ثُمَّ أَدَارَ تِلْكَ العُرُوضَ في عُرُوضٍ عَامَاً بعدَ عَامٍ، ثُمَّ بَاعَ مِنْهَا بِعَيْنِ رَاعَى مَنْهَا بِعَيْنِ رَاعَى مَنْهَا بِعَيْنِ رَاعَى مَجِيءَ الحَوْلِ، فإذا حَالَ الحَوْلُ عليهِ مِنْ يَوْمِ بَاعَ بالْعَيْنِ قَوَّمَ عُرُوضَهُ، وزَكَى قِيمَتها مَعَ مَا بَاعَ بهِ مِنَ العَيْنِ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ومَعْنَى قَوْلِ ابنِ القَاسِمِ هُوَ أَنَّ أَصْلَ مَالِهِ كَانَ عَيْنَاً، ثُمَّ أَدَارَهُ في عُرُوضٍ، فإذا بَاعَ مِنْهَا ولَو بِدِرْهَمٍ فَمَا فَوْقَهُ بَعْدَ الحَوْلِ، وَجَبَ عليهِ التَّقْوِيمُ والزَّكَاةُ، فَقُولُ أَشْهَبَ، وابنِ القَاسِمِ فِي صَفْقَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ.

قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ مَنَعَ زَكَاةَ مَالِهِ مُثِّلَ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ شُجَاعٌ أَقْرَعُ» [٨٨٧] يعنِي: صُوِّرَ لَهُ مَالُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثُعْبَاناً أَقْرَعَ، قَدْ تَجَمَّعَ السُّمُّ في رَأْسِهِ، حتَّى تَسَاقَطَ شَعْرُهُ، فَصَارَ أَقْرَعَ.

(لَهُ زَبِيبَتَانِ) يعنِي: لَهُ رَغْوَةٌ في شِدْقَيْهِ مِنْ زَبَدِه مِنْ كِلْتَا النَّاحِيَتَيْنِ، شَبْهَهَمُا بِالزَّبِيبَتِيْنِ فِي انْتِفَاجِهِمَا، يُسَلَّطُ على الذي مَنعَ زَكَاةَ مَالِهِ، فَيُعَدْ بهِ في النَّارِ لِمَنْعِهِ إِيَّاهَا، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِرُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ ﴾ يعنِي: ولا يُزكُونَها، إلى قَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمُ تَكْنِرُونَ ﴾ [التوبة: ٣٤-٣٥].

فِي زَكَاةِ المَاشِيةِ، ومَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ السَّخْلِ فِي الزَّكَاةِ

* [قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: الكِتَابُ الذي قَرَأَهُ مَالِكٌ في أَخْذِ الصَّدَقَةِ _ وَهُوَ نُسْخَةُ الكِتَابِ الذي كَتَبَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِعُمَّالِهِ _ ذَكَرَهُ أَبو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم، عَنِ ابنِ عُمَرَ قالَ: (كَتَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كِتَابَ الصَّدَقَةِ، فَلَمْ يُخْرِجْهُ إلى عُمَالِهِ حَتَّى قُبِضَ، فَقَرنَهُ بِسَيْفِه (١)، فَعِمَلَ بهِ أَبو بَكْر، وعُمَرُ، والخُلفَاءُ) (٢)، وهذَا حَدِيثٌ مُسْنِدٌ، ولَمْ يُسْنِدُهُ مَالِكٌ في المُوطَّأ، وإنَّمَا ذَكَرَهُ مُرْسَلاً [٨٨٩].

قالَ عِيسَى: النَّصَابُ المُزكَّى مِنَ المَاشِيَةِ في الغَنَمِ: أَرْبَعُونَ فَصَاعِداً، ومِنَ الإبلِ: خَمْساً فَصَاعِداً، ومِنَ البَقْرِ: ثَلاَّثُونَ فَصَاعِداً، فهذا الأَصْلُ في زَكَاةِ المَاشِيَةِ، والسَّائِمَةُ: هِيَ الرَّاعِيةُ، قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾ [النحل: ١٠] يعنِي: فيهِ تَرْعُونَ.

قالَ ابنُ حَبيبٍ: الجِدْعُ مِنَ الضَّأْنِ: هُوَ ابنُ سَنَةٍ، وقِيلَ: ابنُ عَشَرَةٍ أَشْهُو، وقِيلَ: ابنُ عَشَرَةٍ أَشْهُو، وقِيلَ: ابْنُ ثَمَانِيةِ أَشْهُو، والثَّنِيُّ مِنَ الضَّأْنِ: مَا أَوْفَى سِتَّةً ودَخَلَ في الثَّانِيَةِ، والتَّبِيعُ مِنَ البَقَوِ: بِنْتُ النَّانِيةِ، والمُسنَّةُ مِنَ البَقَوِ: بِنْتُ أَرْبَعِ سِنِينَ، وذَلِكَ أَنَّ أُمَّهَا في حَدِّ المَخَاضِ، وَهُوَ الحَمْلُ، وبِنْتُ لَبُونٍ: بِنْتُ سَنَيْنِ، وذَلِكَ أَنَّ أُمَّهَا في حَدِّ المَخَاضِ، وَهُوَ الحَمْلُ، وبِنْتُ لَبُونٍ: بِنْتُ شَلاثِ سِنِينَ، وذَلِكَ أَنَّ أُمَّهَا أَنَّ أُمَّهَا آصَارَ لَهَا

⁽۱) أي انه كتب كتاب الصدقة فقرنه بسيفه لإرادة أن يخرجه إلى عماله فلم يخرجه حتى قبض، ففي العبارة تقديم وتأخير، وينظر: تحفة الأحوذي للمباركفوري ٣/ ٢٠٣.

⁽۲) سنن أبي داود (۱۵٦۸)، ورواه الترمذي (۲۲۱)، وأحمد ۲ /۱۶، وأبو يعلى ۹ / ۳۰۹، والبيهقي في السنن ٤/ ٨٨.

لَبَنُّ] (١) بِلَبنِ أُخْرَى قَدْ وَضَعَتْهَا بَعْدَها، فَلَذَلِكَ قِيلَ لَهَا بِنْتُ لَبُونِ، والحِقَّةُ: بِنْتُ أَرْبَعِ سِنِينَ، تَسْتَحِقُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهَا الحَمْلُ، وأنْ يَطْرِقَهَا العِجْلُ، والجَذَعَةُ: بِنْتُ سِتِينَ.

* [قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: ذَكَرَ مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ بِنِ قَيْسٍ، عَنْ طَاوُوسِ: (أَنَّ مُعَاذَ بِنَ جَبَلٍ أَخَذَ مِنْ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعًا، ومِنْ أَرْبَعِينَ بَقَرَةً مُسِنَّةً)[١٩٩١، أَرْسَلَ مَعَاذَ بِنَ جَبَلٍ أَخَذَ مِنْ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعًا، ومِنْ أَرْبَعِينَ بَقَرَةً مُسِنَّةً)[١٩٩١، أَرْسَلَ مَالِكٌ هذَا الحَدِيثَ في المُوطَّأ، ورَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ

عُثْمَانَ بنِ أَبِي شَيْبَةَ، قالَ: حدَّثنا أَبو مُعَاوِيةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مِشْرُوقٍ، عَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ: (أَنَّ النبيَّ ﷺ لَمَّا وَجَّهَهُ إلى اليَمَنِ أَمَرُهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ البَقَرِ) (٢)، وذَكَرَ الحَدِيثَ وأَسْنَدَهُ.

قَوْلُ مَالِكِ: (يُجْمَعُ على الرَّجُلِ زَكَاةُ غَنَمِهِ، وإِنِ افْتَرَقَتْ مَوَاضِعُهَا)، إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ من أَجْلِ أَنَّ المُلْكَ وَاحِدٌ، فَلِذَلِكَ يُؤْخَذُ مِنْهُ زَكَاتُها كُلُّها في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ.

[قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: أَجْمَعَ أَهْلُ المَدِينَةِ على أَنَّ كُلَّ مَنِ اسْتَفَادَ مَاشِيَةً فَأَضَافَها إلى مَاشِيَةٍ عِنْدَهُ تَجِبُ في الأَوْلاَدِ الزَّكَاةُ، أَنَّهُ يُزكِّي ما اسْتَفَادَ مِنَ المَاشِيَةِ عندَ حُلُولِ حَوْلِ حُولِ حَوْلِ مَوْلِ مَالْمُولِ مَوْلِ مَوْلِ مَالْمُولِ مَوْلِ مَالْمَولِ مَوْلِ مَالْمُولِ مَوْلِ مَالْمُولِ مَوْلِ مَالْمُولِ مَوْلِ مَالْمُولِ مَوْلِ مَالْمِولِ مَوْلِ مَالْمُولِ مَالْمُولِ مَوْلِ مَوْلِ مَالْمُولِ مِولِ مَالْمُولِ مِولِي مَوْلِ مَالْمُولِ مَوْلِ مَالْمُولِ مِولِي مَالْمُولِ مَولِي مُولِ مَالْمُولِ مَوْلِ مَالْمُولِ مَالْمُولِ مَالْمُولِ مِنْ مِولِ مَالْمُولِ مَوْلِ مَالْمُولِ مَا مُولِ مَالْمُولِ مَوْلِ مَالْمُولِ مَوْلِ مَالْمُولِ مَولِمُ مَالْمُولِ مَوْلِ مَالْمُولِ مَولِمُ مَالْمُولِ مَولِمُ مَالْمُولِ مَولِمُ مَالْمُولِ مَولِمُ مَالْمُولِ مَولِمُولِ مَولِمُولِ مَولِمُولِ مَا مُولِمُولِ مَولِمُ مَالْمُولِ مَولِمُولِ مَولِمُولِ مَولِمِ مَالْمُولِ مَالْمُولِ مَولِمُ مَالِمُولِ مَولِمُولِ مَولِمُولِ مَولِمُ مَالْمُولِ مَ

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق، وينظر: التمهيد ١٧/ ٣٥٥.

 ⁽۲) سنن أبي داود (۱۵۷۷)، ورواه النسائي ٥/ ٢٥، وابن حبان (٤٨٨٦)، والطبراني في
 المعجم الكبير ۲٠ / ١٢٩، والبيهقي في السنن ٤/ ٩٨، بإسنادهم إلى الأعمش به.

⁽٣) يعني بها الفتن التي كانت بعد مقتل عثمان رضي الله عنه وما ترتب عليها من آثار سيئة كموقعة الجمل وصفين والنهروان إلى أن انتهت باستشهاد سيدنا عليِّ رضي الله عنه، ثم استقام أمر الناس بخلافة معاوية رضي الله عنه، وينظر: المدونة ٢/٢٥٧.

وأَجْمَعَ أَهْلُ المَدِينَةِ على أَنَّ فَائِدَةَ المَوَاشِي إذا أُضِيفَتْ إلى غَيْرِ نِصَابٍ أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ بِجَمِيعِها الحَوْلَ مِنْ يَوْم الاسْتِفَادَةِ، وإنْ كَانَتِ المُسْتَفَادَةُ مَائِينَ.

* قالَ مَالِكٌ: (وإذا كَانَتْ لِرَجُلٍ إبلٌ وبَقَرٌ وغَنَمٌ يَجِبُ في كُلِّ صِنْفٍ مِنْها الزَّكَاةُ، ثُمَّ أَفَادَ بَعِيراً أو بَقَرَةً أو شَاةً صَدَّقَها مَعَ مَاشِيبَه حِينَ يُصَدِّقُ مَاشِيبَهُ][[٨٩٦].

[قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: مِثْلَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الرَّجُلِ أَرْبَعَةٌ وعِشْرُونَ مِنَ الإبلِ فَعَلَيْهِ فِيها بِنْتُ فِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهِ، فإن اسْتَفَادَ بَعِيرًا وَاحِدًا قَبْلَ أَنْ يُزَكِّيهَا بِيَوْمٍ وَجَبَ عَليهِ فِيها بِنْتُ مَخَاضٍ، وكَذَلِكَ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ تِسْعَةٌ وثَلاَثُونَ بَقَرةً كَانَ عليهِ فِيها تَبِيعٌ، فإذا أَفَادَ وَاحِدةً قَبلَ الحَوْلِ كَانَتْ عَلَيْهِ بَقَرةٌ مُسِنَّةٌ، ولَوْ كَانَ مَعَهُ عِشْرُونَ ومَئةٌ شَاةٍ وَجَبَ عليهِ فِيها شَاتَانِ.

[قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: إنَّمَا كُرِهَ للرَّجُلِ أَنْ يَشْتَزِي صَدَقَةَ مَاشِيَتِه مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ رُجُوعٌ فِيهَا، وقدْ قالَ النبيُّ ﷺ: «العَائِدُ في صَدَقَتِه كَالكَلْبُ ْيَعُودُ في قَيْئِه» ((1).

قَالَ أَبُوحَنِيفَةً: لا صَدَقَةً في بَقَرِ الحَرْثِ والسَّوَانِي لأَنَّها كالآلةِ (٢).

* وقالَ أَهْلُ المَدِينَةِ: الصَّدَقَةُ فِيهَا، لأَنَّهَا سَائِمَةٌ، وقدْ ثَبَتَ في حَدِيثِ الصَّدَقةِ: (أَنَّ في كُلِّ سَائِمَةٍ مِنَ الإبلِ والبَقَرِ والغَنَم صَدَقَةٌ)[٨٨٩].

*[قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: أَبَاحَ النبيُّ ﷺ الخِلْطَةَ في المَوَاشِي بِقَوْلِهِ: «ومَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فإنَّهُما يَتَرَاجَعَانِ بينهما بالسَّوِيَّةِ (١٨٨٦)، وفِي الخِلْطَةِ رِفْقٌ لأَهْلِ المَوَاشِي.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: الذي يُوجِبُ الخِلْطَةَ بَيْنَ الخَلِيطَيْنِ هُوَ: أَنْ يَكُونَ الرَّاعِي، والفَحْلُ، والدَّلُو، والمَرَاحُ، والمَبِيتُ وَاحِداً، فَهِذه أَوْجُهُ الخِلْطَةِ، فإن انْخَرَم بَعْضُهَا لَمْ يُخْرِجْهَا ذَلِكَ مِنَ الْخِلْطَةِ.

⁽١) رواه البخاري (٢٤٤٩)، ومسلم (١٦٢٢)، من حديث ابن عباس وغيره.

⁽٢) السَّواني: هي الناقة التي يستقى عليها، ينظر: النهاية ٢ /٤١٥، وانظر قول أبي حنيفة في الاستذكار ٣ / ٤٨٦.

وقالَ ابنُ حَبِيبٍ: أَصْلُ الخِلْطَةِ الرَّاعِي، فإذا اجْتَمَعَتْ في الرَّاعِي فَقَد اجْتَمَعَتْ في الرَّاعِي فَقَد اجْتَمَعَتْ في أَكْثَرِ وُجُوهُ الخِلْطَةِ، لأنَّهُ هُوَ الذي يَسْقِيهَا، وَهُو الذي يَجْمَعُهَا في الرَّعِي.

* قَوْلُ مَالِكِ: (لاَ تَجِبُ الصَّدَقَةُ على الخَلِيطَيْنِ حتَّى يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ مِنْ جَمِيعِ المَوَاشِي)[٩٠٤]، إنَّمَا قالَ ذَلِكَ لأَنَّ الحُكْمَ في الزَّكَاةِ للنِّصَابِ لاَ للخِلْطَةِ.

وقالَ غَيْرُ مَالِكِ: إذا كَانَ في جَمِيعِ الغَنْمِ ما تَجِبُ فيهِ الصَّدَقةُ، وكَانَتْ للخَلِيطَيْنِ فَأَخَذَ مِنْهُمَا المُصَدِّقُ مَثْنَاةً، فإنَّهُمَا يَتَرَادًانِهَا بَيْنَهُمَا بالسَّوِيَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ رَبِيعَةً.

* [قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: إنَّما امْتَنَعَ سُفْيَانُ بنُ عبدِ اللهِ أَنْ يَأْخُذَ في زَكَاةِ الغَنَمِ مِنْ جِهَتِه، أَنَّهُ لا يَنْبَغِي لأَحَدِ أَنْ مِنَ السِّخَالِ التِّي كَانَ يَعُدَّهَا على أَرْبَابِ الغَنَمِ مِنْ جِهَتِه، أَنَّهُ لا يَنْبَغِي لأَحَدِ أَنْ يَتَقرَّبَ إلى اللهِ تعَالَى إلاَّ بِخَيْرِ المَالِ، وَهُو ظَاهِرُ قَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ وَلاَ تَيَمَّمُوا الْخَيِثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، قالَ قَتَادَةُ: يَعْنِي لا تَعْمَدُوا إلى رَذَالَةِ أَمْوَالِكُم فَتَتَصَدَّقُون بِها، فإذا أَعْطَى الرَّجُلُ في صَدَقَتِهِ الجَذَعَة والثَّنِيَّة كَانَ ذَلِكَ عَدْلاً بَيْنَ خِيَارِ المَالِ وَرَدِيئِه، وبهذا أَمْرَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ المُصَدِّقِينَ أَنْ يَأْخُذُوهُ مِنَ النَّاسِ في صَدَقَاتِهِم [٢٠٩].

* قَوْلُ مَالِكٍ: (مَا وَلَدَتِ الغَنَمُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الأُمَّهَاتِ في الزَّكَاةِ، مِثْلُ رِبْحِ المَالِ سَوَاءٌ، وذَلِكَ مُخَالِفٌ لِمَا أُفِيدَ إليها بشِرَاء أَوهِبَةٍ) [٩١٠].

[قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: يُرِيدُ أَنَّ رَجُلاً لَوْ كَانَتْ لَهُ عِشْرُونَ شَاةً حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، ثُمَّ وَضَعَتْ عِشْرِينَ خَرُوفَاً، زَكَّاهَا في الوَقْتِ، ولَو أَضَافَ إلى العِشْرِينَ اللَّولَى عِشْرِينَ اسْتَقْبَلَ بِجَمِيعِهَا الحَوْلَ.

* ومَعْنَى قَوْلِ مَالِكِ: (إذا تَظَاهَرَتْ على رَبِّ المَالِ صَدَقَاتٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ، فَلَيْسَ للمُصَدِّقِ أَنْ يُصَدِّقَ إلاَّ مَا وَجَدَ عِنْدَهُ (١٩١٣] يُرِيدُ: أَنَّهُ إذا غَابَ السَّاعِي عَنْ رَبِّ المَالِ سِنِينَ، ثُمَّ جَاءَهُ فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَرْبَعِينَ، وقَدْ كَانَتْ في وَقْتِ مَغِيبِه عنهُ

مَائِينَ، فإنَّهُ يَأْخُذُ منهُ شَاةً وَاحِدَةً مِنَ الأَرْبَعِينَ لِعَامٍ وَاحِدٍ، وَهُو العَامُ الذي جَاءَ فِيهِ، وَلَو وَجَدَهَا أَقَلَّ مِنْ الأَرْبَعِينَ لَمْ يَأْخُذْ منهُ شَيْئَاً، وهَذا خِلاَفٌ بِمَاشِيَتِه مِنَ الصَّدَقَةِ، هذا إذا وَجَدَهُ السَّاعِي أَخَذَ منهُ زَكَاةَ كُلِّ عَامٍ غَابَ عنهُ فِيها، ويُضَمِّنهُ الزَّكَاةَ إِنْ لَمْ يَجِدْ عِنْدَهُ شَيْئًا مِنْ غَنَمِهِ.

قالَ: وَلَوْ أَتَى السَّاعِي إلى الذي تَخَلَّفَ هُوَ عنهُ فَوَجَدَ عِنْدَهُ مَائِينَ، وقد كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ أَرْبَعِينَ، إلاَّ في ذَلِكَ العَامِ الذي جَاءَهُ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ منهُ لِتِلْكَ السِّنِينَ على عَدَدِ مَا يَجِدُهُ عندَهُ في ذَلِكَ الوَقْتِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وهَذَا هُوَ المَشْهُورُ في زَكَاةِ المَوَاشِي (١).

وقالَ ابنُ المَاجِشُونَ: ولاَ يَأْخُذُ منهُ إلاَّ على حِسَابِ مَا كَانَ عِنْدَهُ في كُلِّ عَامٍ مِنَ الأَعْوَام التي تَخَلَّفَ عنهُ فِيهَا.

* * *

⁽١) لم أجد قول أبي داود في سننه، ولعله جاء في رواية ابن الأعرابي وهي الرواية التي اعتمدها المصنّف.

بابُ كِرَاهِيةِ التَّضْيِيقِ على النَّاسِ في الصَّدَقَةِ، ومَنْ يَأْخُذُهَا مِنهم

* كَرِهَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ للمُصَدِّقِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ النَّاسِ في صَدَقَاتِهِم خِيَارَ أَمْوَالِهِم، فقالَ حِينَ رَأَى الشَّاةَ الحَافِلَ التي كانَ أَخَذَهَا المُصَدِّقُ في الصَّدَقَةِ: (مَا أَعْطَى هذِه أَهْلُهَا وَهُمْ طَائِعُونَ) [٩١٥].

وَفِي هَذَا مِنَ الفِقْهِ: تَعَاهُدُ الإِمَامِ أُمُورَ عُمَّالِهِ، ومَنْعُهُ إِيَّاهُم مِنْ ظُلْمِ النَّاسِ فَيَفْتَتِنُوا، ويَمْنَعُوا زَكُواتِهِم إذا أُخِذَ مِنْهُم في ذَلِكَ مَا يُحَزِرُونَ في أَنْفُسِهِم أَنَّهَا خِيَارُ أَمْوَالِهِمِ(١).

وَقَوْلُهُ: (نَكِّبُوا عَنِ الطَّعَامِ)، يعَنِي: نَكِّبُوا عَنْ أَخْذِ ذَوَاتِ اللَّبَنِ التِّي يَعِيشُ أَهْلُهَا مِنْ لَبَنِهَا.

ثُمَّ لَمْ يَأْمُرْ عُمَرُ بِرَدِّ تِلْكَ الشَّاةِ الحَافِلِ التِّي أُخِذَتْ منهُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُصَدِّقَ أَخَذَهَا مِنْ رَبِّهَا على وَجْهِ الاجْتِهَادِ، فَصَارَ ذَلِكَ حُكُمٌ وَقَعَ باجْتِهَادِ الحَاكِمِ فَلَمَّ تُرَدَّ.

ثُمَّ أَمَرَ عُمَرُ المُصَدِّقَ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ أَنْ يَأْخُذَ الجَذَعَةَ والثَّنِيَّةَ، وهذَا هُوَ العَدْلُ في الأَخْذِ بينَ غِذَاءِ الغَنَمِ وخِيَارِهَا، والغِذَاءُ: الصِّغَارُ مِنْهَا(٢)، وتُعَدُّ على رَبِّهَا في الصَّدَقةِ مِثْلَ الكِبَارِ.

⁽۱) قوله (یحزرون) ـ بفتح الحاء وسکون الزاي ـ جمع حَزْرة، وهي خيار مال الرجل، ينظر: النهاية ١/٣٧٧.

⁽٢) الغِذَاء ـ بغين معجمة مكسورة وبالمد ـ وهو الرديء، والمراد: ان لا ياخذ الساعي خيار الغنم ولا رديثه، وإنما ياخذ الوسط، ينظر: النهاية ٣٨/٣.

قَالَ عِيسَى: لا يَأْخُذُ المُصَدِّقُ ذَاتَ عَوَارٍ، ولا يَأْخُذُ تَيْسَاً إلاَّ أَنْ يَرَى ذَلِكَ أَفْضَلَ للمَسَاكِينِ، والتَّيْسُ: هُوَ الذي يُتَّخَذُ للفَحْلَةِ، وَهُو دَاخِلٌ في ذَاتِ العَورِ، لأَنَّ لَحْمَهُ ليسَ بطَيِّب، فإذا كَانَ أَخَذَ مَا فَضَلَ مِنْ جَذَعَةٍ أَخَذَهُ مِنْ رَبِّهِ.

قالَ: ولاَ يَنْبَغِي للمُصَدِّقِ إذا دَفَعَ إليه رَبُّ الغَنَمِ كَفَافاً مِنْ حَقِّه، إلاَّ أَنْ يَقْبَلَ ذَلِكَ ولاَ يَتَعَسَّفُ.

قالَ ابنُ نَافِعٍ: إذا كَانَتِ الغَنَمُ تُيُوسًا كُلُّها لم يَأْخُذ المُصَدِّقُ مِنْها شَيْئاً وكَانَ على صَاحِبهَا أَنْ يَبْتَاعَ لَهُ السِّنَّ الذي وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الجَذَعَةِ أَو الثَّنِيَّةِ.

وقالَ عليُّ بنُ زِيَادٍ: إذا كَانَتِ الغَنَمُ كُلُّهَا جَرْبَاءَ أَو عِجَافاً فإنَّ المُصَدِّقَ يَأْخُذُ مِنْهَا، ولَيْسَ على رَبِّهَا أَنْ يَأْتِيهِ بِغَيْرِهَا.

* [قالَ أَبِو المُطَرِّفِ]: أَرْسَلَ مَالِكٌ في المُوطَّأ: «لا تَحِلُّ الصَّدَقَةَ لِغَنِيِّ»[٩١٩]، وأَسْنَدَهُ عبدُ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَر، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عن النبيِّ ﷺ (١).

قالَ عِيسَى: تَفْسِيرُ هذَا الحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ الغَازِي في غَزَاتِهِ لَيْسَ مَعَهُ مَالُهُ، فهذَا يَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ، ولا تَحِلُّ لِمَنْ كَانَ مَعَهُ مَالُهُ مِنَ الغَزَاةِ.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: قالَ ابنُ القَاسِمِ: يُعْطَى مِنهَا الغَازِي وإِنْ كَانَ مَعَهُ في غَزَاتِهِ مَا يَكْفِيهِ مِنْ مَالِهِ، وَهُوَ غَنِيٌّ في بَلَدِه.

قالَ عِيسَى: وأَمَّا الغَارِمُ المَذْكُورِ في هذَا الحَدِيثِ فَهُو الذي قد أَحْجَبَ الغُرْمُ بِمَالِهِ وأَفْقَرَهُ مِنْ دَيْنِ اسْتَدَانَ بهِ في حَجِّ أَو نِكَاحٍ أَو غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ الصَّوَابِ، مَا لَمْ يَتَدَاينُ في فَسَادٍ، فإذَا فَعَلَ ذَلِكَ لمْ يُعْطَ مِنَ الزَّكَاةِ شَيْتًا.

قالَ: وأَمَّا الغَارِمُ الوَفِيُّ بِدَيْنِهِ فَلاَ حَقَّ لَهُ فِيها.

قالَ عِيسى: ومَا أُعْطِيَ مِنْهَا المَسَاكِينُ فَمُبَاحٌ للأغْنِيَاءِ اشْتِرَاءهَا مِنْهُم إن لم

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف ٤ / ١٠٩.

يَكُنْ المُشْتَرِي هُوَ الذي تَصَدَّقَ بِها على المِسْكِينِ البَائِع لها، لأنَّهُ يَصِيرُ بِشِرَائِها منهُ رَاجِعًا في صَدَقَتِهِ.

قالَ عِيسَى: (وَالعَامِلِينَ عَلَيْهَا) هُوَ الذي يَجْمَعُهَا للمَسَاكِينِ مِنْ عندَ المُتَصَدِّقِينَ بِها، فهذَا يُعْطَى مِنْهَا على قَدْرِ مَا يَسْعَى ويَتَكَلَّفُ، ولا يَنْظُرُ إلى قَدْرِ مَا يَسْعَى ويَتَكَلَّفُ، ولا يَنْظُرُ إلى قَدْرِ مَا جَمَعَ مِنَ الصَّدَقَةِ والعُشُورِ، ولَيْسَ الثَّمَنُ بِفَرِيضَةٍ له، ولَكَنْ يُعْطَى على قَدْرِ اجْتِهَادِه وسَعْيهِ.

قالَ: ويَأْخُذُ كُلُّ مَنْ سُمِّيَ في هذَا الحَدِيثِ مِنْ زَكَاةِ النَّاضِّ، والعُشُورِ، والمُعُادِنِ.

قالَ عليٌّ وابنُ عبَّاسٍ: في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُ قَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْمَنْمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [النوبة: ٦٠]، إلى آخِرِ الآية: (هذَا عِلْمٌ أَعْلَمَنَاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَيُّ الأَصْنَافِ جُعِلَتْ في الصَّدَقةِ مِنَ الأَصْنَافِ المَذْكُورِينَ في هذِه الآيةِ أَجْزَأً) (١).

وإنَّما تُقَسَّمُ على وَجْهِ الاجْتِهَادِ.

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: لَو كَانَتِ الصَّدَقَةُ مُجَزَّأَةً على الثَّمَانِيَةِ الأَصْنَافِ المَذْكُورِينَ في القُرْآنِ كَمَا قالَ مَنْ يُخَالِفُنَا، لَكَانَ للعَامِلِينَ عَلَيْهَا الثَّمَنُ، ولَمْ يَرْجِع سَهْمُ المُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُم المَذْكُورِينَ في الآيةِ على غَيْرِهِم مِنَ الأَصْنَافِ، ولا خِلاَفٌ بينَ أَهْلِ العِلْم في هذا.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: قالَ مَالِكٌ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعْطِي المُؤلِّفَةَ قُلُوبَهُم مِنَ الصَّدَقةِ يَسْتَأْلِفُهم بذلكَ على الإسْلاَم.

قالَ مَعْمَرٌ: وكَانَ مِنْهُم أَبو سُفْيَانُ بنُ حَرْب، والحَارِثُ بنُ هِشَام، وعُيَيْنَةُ بنُ بَدْر، وصَفْوَانُ بنُ أُمَيَّةَ، وجَمَاعةٌ سِوَاهَا وَلاَءً، وسَهْمُهُم اليومَ مَرْدُودٌ على سَائِرِ الأَصْنَافِ المَذْكُورينَ في الصَّدَقةِ.

⁽١) ذكره بنحوه ابن عبد البر في الاستذكار ٣ / ٥٠٤، ونسبه الى حذيفة وابن عباس، وقال: ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وأَمَّا قَوْلُهُ ﴿ وَفِي ٱلرِّقَابِ ﴾ فَهُو أَنْ يَشْتَرِي الإِمَامُ مِنَ الزَّكَاةِ رِقَابًا فَيُعْتِقَهَا عَنْ جَمَاعةِ المُسْلِمينَ، وَوَلاَ وُهُم للمُسْلِمينَ، فإنْ جَعَلَ وَلاَءَهَا لِنَفْسِهِ ضَمِنَ الزَّكَاةَ.

قالَ مَالِكٌ: ولا أَرَى أَنْ يُعْطَى مِنْهَا المُكَاتَبُ مَا يَتِمَّ عِثْقُهُ، لِأَنَّ وَلاَؤَهُ يَبْقَى للذِي عَقَدَ كِتَابَتَهُ.

قالَ ابنُ مُزَيْنِ: وقدْ رَخَصَ في ذَلِكَ أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ إِذا أُعْطِيَ مِنْهَا مَا يَتِمُّ به كِتَابَتَهُ ويَخْرُجُ بِذَلكَ حُرَّا، قالَ: وحدَّثِني مُطَرِّفٌ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، قالَ: قَدِمتُ إِفْرِيقيَّةَ، فَخَرَجْتُ بِها سَاعِيّاً، وجَمَعْتُ صَدَقَاتِهِم، ثُمَّ طَلَبْتُ مِسْكِيناً أُعْطِيهِ فَمَا وَجَدْتُهُ، فَابْتَعْتُ أَمَةً سَوْدَاءَ مِنَ الصَّدَقةِ، فَأَعْتَقْتُهَا وأَعْطَيْتُهَا أَرْبَعِينَ كَبْشَاً مِنَ الصَّدَقةِ، فَاعْتَقْتُها وأَعْطَيْتُها أَرْبَعِينَ كَبْشَاً مِنَ الصَّدَقةِ.

قالَ عِيسَى: لا تُخْرَجُ صَدَقَاتُ قَوْم إلى غَيْرِهِم، ولكَنْ يُفَرَّقُ جَمِيعُهَا في البَلَدِ الذي جُمِعَتْ فيهِ، إلاَّ أَنْ تَنْزِلَ بِقَوْم شِدَّةٌ، فَيُنْقَلُ السَّهْمُ مِنَ الصَّدَقَاتِ التِّي جُمِعَتْ في خَيْرِ بِلاَدِهِم بعدَ أَنْ تُسَدَّ فيه حَاجَةُ الفُقَرَاءِ الذينَ جُمِعَتْ الزَّكَاةُ في بِلاَدِهِم، وقدْ نَقَلَ عُمْرُ بنُ الخَطَّابِ زَكَاةَ قَوْمِ إلى غَيْرِهِم عندَ الشَّدَّةِ والمَجَاعَةِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وأَمَّا مَا يُؤْخَذُ مِنْ تُجَّارِ العَدُوِّ، ومَا أُخِذَ مِنْ أَرْضِ العَنْوَةِ، ومَا أُخِذَ مِنْ العَنْوَةِ، ومَا أُخِذَ مِنْ تُجَّارِ أَهْلِ الذِّمَّةِ في غَيْرِ بِلاَدِهِم مِنَ العُشْرِ، فهذَا كُلُّه في تَقْسِمَةِ الإمَامِ على أَهْلِ البَلَدِ الذي افْتَتَحُوهُ، ويبَدأُ بأَهْلِ الحَاجَةِ مِنْهُم.

قالَ: ومِنَ الفَيءِ يُعْطَى غَازِي المُسْلِمِينَ، وقَاضِيهِم، وأَصْحَابُ أَعْمَالِهِم التي لا غِنَى للمُسْلِمينَ عَمَّنْ يَقُومُ لَهُم فِيها، وبِها مَصْلَحَتُهُم.

* [قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ: (لَوْ مَنَعُونِي عِقَالاً لَجَاهَدْتُهُمْ عَلَيْهِ) [٩٢٣] يعنِي: لَوْ مَنَعَنِي الذين تَجِبُ عَلَيْهِم زَكَوَاتِ مَوَاشِيهِم زَكَاتَها لَجَاهَدْتُهُم على مَنْعِهَا كَمَا أُجَاهِدُ العَدُوَّ، وقَاتَلْتُهُم على ذَلِكَ، والعِقَالُ هُوَ سِعَايَةُ عَامٍ مِنَ الغَنَمِ والبَقَرِ

والإبلِ، فَلُو مَنَعُونِي زَكَاةً عام وَاحِدٍ لَجَاهَدْتُهُم على ذَلِكَ(١).

وقالَ ابنُ أبي زَيْدٍ: إنَّمَا قَالَ أبو بَكْرٍ هذِه المَقَالَةَ في أَهْلِ الرِّدَةِ الذينَ ارْتَدُّوا في خِلاَفَتِه بعدَ مَوْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وزَعَمُوا أَنَّهُم يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ ولاَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ، فلمْ يُجِبْهُم أَبو بَكْرٍ إلى ذَلِكَ، وقالَ: (واللهِ لأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بينَ الصَّلاَةِ والزَّكَاةِ، واللهِ لَوْ مَنعُونِي عِقَالاً كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُم والزَّكَاةِ، واللهِ اللهِ عَقَالاً كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إلى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ لَقَاتَلْتُهُم عليهِ المُسْلِمُونَ وَجَبَ قِتَالُهُم، وسَبْي ذَرَارِيهِم، وأَجْرَاهُم مَجْرَى النَّاكِثِينَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَةِ، الذينَ إذا نَكَثُوا مَا عَهدَهُم عليهِ المُسْلِمُونَ وَجَبَ قِتَالُهُم، وسَبْي ذَرَارِيهِم، المُسْلِمُونَ وَجَبَ قِتَالُهُم، وسَبْي ذَرَارِيهِم، المُشْلِمينَ.

وقالَ مَالِكٌ: ولاَ يَكُونُ أَحَدٌ مِنَ المُرْتَدِينَ بارْتِدَادِه هُو ولاَ أَحَدٌ مِنْ ذُرَّيَتِه فَيْنَاً، لَحِقَ بِدَارِ الحَرْبِ أَو لَمْ يَلْحَقْ بِها.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: والصَّحَابةُ إذا اخْتَلَفُوا في حُكْمٍ مِنَ الأَحْكَامِ وَسِعَ الاخْتِلاَفُ مِنْ أَقَاوِيلِهم، والأَخْذُ بِمَّا يَقْوَى في الأَدِلَّةِ الصَّحِيحَةِ، وقدْ ثَبَتَتْ حُرْمَةُ الاخْتِلاَفُ مِنْ أَقَاوِيلِهم، والأَخْذُ بِمَّا يَقْوَى في الأَدِلَّةِ الصَّحِيحَةِ، وقدْ ثَبَتَتْ حُرْمَةُ أَوْلاَدِ المُرْتَدِينَ، فلا يُزِيلُها رِدَّةُ آبَائِهِم، والدَّلِيلُ على ذَلِكَ قَوْلُ النبيِّ عَلَيْ: (كُلُّ مَوْلُودِ يُولَدُ على الفِطْرَةِ الإسْلاَمِ، وأَجْمَعَتِ الأُمَّةُ أَنَّ مَوْلُودِ يُولَدُ على الفِطْرةِ المُؤْمِنِ حُكْمُ أَبِيهِ في الدِّينِ وَالمَوَارَثَةِ، وأنَّ لِوَلدِ الكَافِرِ حُكْمُ أَبِيهِ في الدِّينِ والمَوَارَثَةِ، وأنَّ لِوَلدِ الكَافِرِ حُكْمُ أَبِيهِ في الدِّينِ والمَوَارَثَةِ ، وأنَّ لِولدِ الكَافِرِ حُكْمُ أَبِيهِ في الدِّينِ والأَحْتَافِ العُلَمَاءُ فِيمِنْ أَسْلَمَ مِنَ الكُفَّارِ أَنَّ لِولَدِه الصَّوَارَثَةِ والاسْتِرْقَاقِ، ولَم يَخْتَلِف العُلَمَاءُ فِيمِنْ أَسْلَمَ مِنَ الكُفَّارِ أَنَّ لِولَدِه الصَّوَارَثَةِ والاسْتِرْقُ ولَدُ المُرْتَدِ، والأَحْكَامِ، فَلِهَذَا كُلُه لا يُسْتَرَقُ ولَدُ المُرْتَدُ، واللهُ المُوفَقُ للصَّواب.

⁽۱) العقال: هو الحبل الذي كان يعقل به الفريضة التي كانت تؤخذ في الصدقة إذا قبضها المصدق، وذلك أنه كان على صاحب الإبل أن يؤدي مع كل فريضة عقالا تعقل به، ينظر: النهاية ٣/ ٣٨٠، وعمدة القاري ٨/ ٢٤٦.

⁽٢) رواه البخاري (١٣٣٥)، ومسلم (٢٠)، من حديث أبي هريرة.

⁽٣) رواه البخاري (١٣١٩)، ومسلم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة.

* [قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: قَوْلُ مَالِكِ: (الأَمْرُ عِنْدَنا أَنَّ مَنْ مَنَعَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللهِ فَلَمْ يَسْتَطِعِ المُسْلِمُونَ أَخْذَهَا، [كَانَ] (١) حَقًا عَلَيْهِم جِهَادُهُ حتَّى يَأْخُذُوهَا مِنْهُ (٢٥٥] إنَّما هذَا إذا مَنعُوهَا وبَانُوا بِدَارِهِم وفَارَقُوا جَمَاعَةَ المُسْلِمينَ، فَجِينَئِذ يُجَاهَدُوا على مَنْعِها ويُقَاتَلُوا على ذَلِكَ، وأَمَّا إذا لم يَبِينُوا بِدَارِهِم فإنَّ الزَّكَاةَ تُؤْخَذُ مِنْهُم قَهْرًا مَا أَقَرُّوا بها ولمْ يَجْحَدُوهَا.

* [قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: في اسْتِقَاءِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ للذِي كَانَ شَرِبهُ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقةِ [٩٢٤] مِنَ الفِقْه: إخْرَاجُ الرَّجُلِ عَنْ نَفْسِه المَالَ الحَرَامَ، وأَنَّ الحَرَامَ لا يَحِلُ أَكُلُهُ، ولا يُتَغَدَّى به، لأَنَّ كُلَّ لَحْمِ انْبَتَهُ الحَرَامُ النَّارُ أُولَى به، وإنَّما اسْتَقَاهُ عُمَرُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الذِي كَانَ سَقَاهُ إيّاهُ كَانَ مِنَ الأغْنِيَاءِ الذينِ لا تَحِلُّ لَهُم الصَّدَقَةُ، ولو كَانَ مِنَ الفُقراءِ لم يَسْتَقِه عُمَرُ، لأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ هَدِيَّةِ الفَقِيرِ للغَنِيِّ مِمَّا ولَو كَانَ مِنَ الفَقيرِ، وقَبُولُها مِنْهُم مُبَاحٌ غيرُ مَكْرُوهٍ، وقدْ قالَ عَلَيْ في لَحْمِ بَرِيرَةَ: (هُو عَلَيْهَا صَدَقَةٌ ولنَا هَدِيَّةٌ) (٢) وأكلَ منهُ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: إِنَّمَا أَمَرَ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزِيزِ بأُخْذِ الزَّكَاةِ مِنَ الرَّجُلِ الذي كَانَ مَنْعَها، مِنْ أَجْلِ نَدَامَتِهِ على مِنْعِه إِيَّاها وتَوْبَتِه مِنْ ذَلِكَ ورُجُوعِهِ عَنْ مَذْهَبِه كَانَ مَنْعِه إِيَّاها، وقدْ كَانَ أَمْرُ عُمَرَ عَامِلَهُ على الصَّدَقَةِ أَنْ لاَ يَأْخُذَ مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ في مَنْعِه إِيَّاها، وقدْ كَانَ أَمْرُ عُمَرَ عَامِلَهُ على الصَّدَقَةِ أَنْ لاَ يَأْخُذَ مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ زَكَاةً مَعَ المُسْلِمينَ، فَلَمَّا تَابَ سَارَعَ إلى أَدَائِهَا أَمَرَ عُمَرُ عَامِلَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا منهُ مَعَ المُسْلِمينَ [٩٢٦].

وقَوْلُ مَالِكِ في هذِه المَسْأَلَةِ: أَنَّ مَنْ مَنَعَ زَكَاةَ مَالهِ بُخْلاً بِها، فإنَّها تُؤْخَذُ منهُ قَهْرًا، إِلاَّ أَنْ يَمْنَعَها جَحْداً لهَا، فإنَّه يُسْتَتَابُ فإنْ تَابَ وإلاَّ قُتِلَ.

* * *

⁽١) في الأصل: (أن)، وما أثبته هو المتوافق مع الموطأ.

⁽٢) رواه البخاري (١٤٢٢)، ومسلم (١٠٧٥)، من حديث عائشة.

بابُ مَا يُخْرَصُ مِنَ الثِّمَارِ، ومَا يُزْكِّي مِنْهَا

* أَرْسَلَ مَالِكٌ في المُوطَّأ حَدِيثَ: "فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ والعُيُونُ والبَعْلُ العُشْرُ" [٩٢٨] [ورَوَاهُ] (١) ابنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، عَنِ النَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، عَنِ النَّهْرِيِّ، وَذَكَرَ الحَدِيثَ عُمَرَ، عَنِ النبيِّ عَلَيْ قَالَ: "فِيما سَقَتِ السَّمَاءُ والعُيُونُ (٢) وذَكَرَ الحَدِيثَ وأَسْنَدَهُ.

قالَ أَبُو عُبَيْدٍ: البَعْلُ مِنَ الثِّمَارِ هُوَ الذي يَشْرَبُ بِعُرُوقِهِ، ولَيْسَ تَسْقِيه السَّمَاءُ ولا العُيُونُ ولا الأَنْهَارُ، كَنَخِيلِ مِصْرَ التي تَشْرَبُ بِعُرُوقِها مِنْ تَحْتِ الأَرْضِ (٣).

[قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: إنَّما جَعَلَ النبيُّ عَلَيْهِ فِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ فِصْفَ العُشْرِ لَكَيْ وَالنَّفْقَةِ فِيهِ [لِمَوُّنَةِ] (٤) إخْرَاجِ المَاءِ، وأَمَرَ عَلَيْهِ بِخَرْصِ النَّخْلِ والأَعْنَابِ لِكَي تُحْصَى الزَّكَاةُ إِذْ فِي ذَلِكَ نَظُرٌ لَلمَسَاكِينِ، ورِفْقاً بأَصْحَابِ الثَّمَارِ، وذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ يَنْتَفِعُونَ بِثِمَارِهِم، فَيَأْكُلُونَ مِنْ نَخِيلِهِم وأَعْنَابِهِم رَطَبَا ويَابِسَا، بِخِلاَفِ سَائِرِ الحُبُوبِ التِّي لا تُؤْكَلُ إلاَّ بعد حَصَادِهَا وتَحْصِيلِها، فإذا خُرِصَتْ عَلَيْهِم سَائِرِ الحُبُوبِ التِّي لا تُؤْكَلُ إلاَّ بعد حَصَادِهَا وتَحْصِيلِها، فإذا خُرِصَتْ عَلَيْهِم نَجِيلُهُم وأَعْنَابِهُم، وعلى قَدْرِ مَا يَصِيرُ على كُلِّ وَاحِدٍ في زَكَاةٍ مَالهِ، كَانَتْ تِلْكَ الحِصَّةُ لاَزْمَةً لَهُ، إلاَّ أَنْ يَذْهَبَ ثَمَرُ نَخْلِهِ كُلِّهِ فَتَسْقُطُ عنهُ الزَّكَاةُ، إلاَّ أَنْ يَبْقَى منهُ الحِصَّةُ لاَزْمَةً لَهُ، إلاَّ أَنْ يَذْهَبَ ثَمَرُ نَخْلِهِ كُلِّهِ فَتَسْقُطُ عنهُ الزَّكَاةُ، إلاَّ أَنْ يَبْقَى منهُ الحِصَّةُ لاَزِمَةً لَهُ، إلاَّ أَنْ يَذْهَبَ ثَمَرُ نَخْلِهِ كُلّهِ فَتَسْقُطُ عنهُ الزَّكَاةُ، إلاَّ أَنْ يَبْقَى منهُ

⁽١) جاء في الأصل: (ورواها)، وما وضعته هو المتوافق مع السياق.

⁽۲) ورواه البخاري (۱٤۱۲)، وأبو داود (۱۵۹٦)، والترمذي(۱۲۰)، وابن ماجه(۱۸۱۷)، بإسنادهم إلى عبد الله بن وهب به.

⁽٣) غريب الحديث ١٩٨/١.

⁽٤) جاء في الأصل: (لمؤنته)، وهو خطأ مخالف للسياق.

بعدَ [الجَامِكيَّةِ] (١) مَا تَجِبُ فيهِ الزَّكَاةُ، فإنَّهُ لا يُزكِّى عليهِ ذَلِكَ البَاقِي على سَنَّةِ الزَّكَاة.

قَوْلُ مَالِكِ: إذا كَانَ ثَمَرُ الحَائِطِ كُلِّه جَيِّدا أُخِذَتْ مِنْهُ الزَّكَاةُ، وكَذَلِكَ إِنْ كَانَ رَدِيئاً كُلُّهُ أُخِذَ مِنْ وَسَطِه، والثَّمَرُ مُخَالِفٌ لرَدِيئاً كُلُّهُ أُخِذَ مِنْ وَسَطِه، والثَّمَرُ مُخَالِفٌ للمَاشِيَةِ التي لا يُؤْخَذُ مِنها إلاَّ الأَسْنَانُ المَعْلُومَةُ الجَذَعَةُ والثَّنِيَّةُ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا جَعَلَ مَالَكُ القِطْنيَّةَ (٢) صِنْفَاً وَاحِدًا في الزَّكَاةِ مِنْ أَجْلِ تَقَارُبِ مَنَافِعِها، وأَنَّها كُلُّها إِدَامٌ يُؤْتَدَمُ بِها، وجَعَلَها في البِيُوعِ أَصْنَافاً مُخْتَلِفَةً، لاَخْتِلاَفِ أَعْرَاضِ النَّاسِ فيها.

ولمْ يُوجِبْ مَالِكٌ الزَّكَاةَ في التِّينِ، لأَنَّهُم كَانُوا لا يَعْرِفُونَهُ بالمَدِينَةِ، ولأَنَّهُ ولأَنَّهُ يَأْتِي بَطْنَاً بعدَ بَطْنِ (٣).

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: ولمْ يَجْعَلْ مَالِكٌ الزَّكَاةَ في الفَاكِهَةِ لأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الأَقْوَاتِ التي نَصَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عليها.

ومَنَعَ مَالِكٌ مِنْ بَيْعِ الفَاكِهَةِ مُتَفَاضِلاً مِنْ صِنْفِ وَاحِدٍ، لأَنَّهَا تَجْرِي مَجْرَى المَأْكُولاَتِ المُدَّخَرَاتِ، إلاَّ مَا كَانَ مِنْ رَطْبِ الفَاكِهَةِ كَالبَطِّيخِ والقِثَّاءِ والخُوخِ والرُّمَّانِ وشِبهُ ذَلِكَ، فإنَّهَا تُبَاعُ مُتَفَاضِلاً يَدَاً بِيدٍ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ، لأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الفَاكِهَةِ المُدَّخَرةِ، ولا هِي أَصْلٌ مُعَاشٍ، وبهذا قالَ أَهْلُ المَدِينةِ.

* * *

⁽۱) جاء في الأصل: (الجاميكة) وهو خطأ، والجامكيّة: هو الراتب، وهو اسم فارسي، مركب من (جامه) أي قيمة، ومن (كي) وهي أداة النسبة، ينظر: حاشية سير أعلام النبلاء ١٨ / ٢٦١.

⁽٢) القطنية _ بكسر القاف أو ضمها وسكون الطاء_ جمعها قطاني، وهي البقول التي تصلح للاقتيات والادخار، مثل العدس والحمص واللوبيا والباقلاء ونحوها، وسميت بالقطنية لأنها تقطن بالمحل ولا تفسد بالتأخير، ينظر: النهاية ٤/ ٨٥.

⁽٣) أي يطيب شيئا بعد شيء، ينظر: التمهيد ١٩٨/٢.

بابُ صَدَقَةِ الرَّقِيقِ، وجِزْيةِ أَهْلِ الكِتَاب

* وَجْهُ [إباءِ](١) عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ خَيْلِ أَهْلِ الشَّامِ ورَقِيقِهِم الزَّكَاةَ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ النبيِّ ﷺ: «لَيْسَ على المُسْلِمِ في عَبْدِه، ولا في فَرَسِه صَدَقَةٌ (١٩٦٣]، فَلَمَّا أَكْثَرَ أَهْلُ الشَّامِ على أَبي عُبَيْدَةَ في ذَلِكَ أَعْلَمَ عُمَرَ بِذَلِكَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا مِنْ أَغْنِيَاثِهِم، ويَرُدَّهَا على فُقَرَائِهِم، وذَلِكَ لِتَطَوِّعِهِم بِها [٩٦٣].

وقالَ [أبو] (٢) عَمرَ: قَوْلُ عُمرَ لأَبِي عُبَيْدَةَ: (وارْزُقْ رَقِيقَهُمْ) يعني: تَعَاهَدْ أَمْرَ عَبِيدِهم لاَ يُضَيِّعُوهُم، فَمنْ ضَيَّع عَبْدَهُ جَعَلَتُ لَهُ في مَالِ سَيِّدِه رِزْقاً يَكْفِيهِ لَمَعَاشِه، وقدْ كَانَ عُمَرُ يَتَعَاهَدُ بالمَدِينَةِ أُمُورَ العَبِيدِ، فإذا وَجَدَ عَبْداً قَدْ كُلِفَ مِنَ الخِدْمَةِ فَوْقَ طَاقَتِه خَفَقْفَ عنهُ مِنْهَا، وفَرَضَ لَهُ في مَالِ سَيِّده قُوتاً يَقُومُ بهِ.

* قَوْلُ ابنِ شِهَابِ: (بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَخَذَ الجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ البَحْرَينِ، وفَعَلَ عُمَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، وأَخَذَها عُثْمَانُ مِنْ كَفَرَةِ بَرْبَرٍ)[٩٦٨،٩٦٧]، وَهَوُلاَءِ كُلُّهم مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الكِتَابِ، وهذَا كُلُّه يَدُلُّ على أَنَّ الجِزْيَةَ تُؤْخَذُ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الكُفْرِ إذا رَضُوا بِها، وحَقَنُوا بِها دِمَاءَهُم.

وهذا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: لاَ تُقْبَلُ الجِزْيَةُ إلاَّ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ خَاصَّةً، وأَمَّا مَنْ سِوَاهُم مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ فإنَّهُ لا يُقْبلُ مِنْهُم إلاَّ الإسْلاَمُ، فإنْ أَبُوا أَنْ يُسْلِمُوا قُوتِلُوا،

⁽١) جاء في الأصل: (إبائه)، وهو خطا مخالف لسياق الكلام.

⁽٢) جاء في الأصل: (ابن)، وهو خطا ظاهر، وأبو عمر تقدم مرارا، وهو الإمام المعروف بابن المكوي.

لأَنَّ اللهَ إنَّمَا أَمَرَ بأَخْذِهَا في كِتَابِهِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ(١).

وحُجَّةُ أَهْلِ المَدِينَةِ أَخْذُ النبيِّ ﷺ الجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ البَحْرَيْنِ ثُمَّ الخُلَفَاءُ بَعْدَهُ، وهَؤُلاَءِ هُمُ العُلَمَاءُ بِتَأْوِيلِ كِتَابِ اللهِ عزَّ وَجَلَّ.

* ومَعْنَى قَوْلِ النبيِّ عَلَيْهُ في المَجُوسِ: «سُنُوا بِهِم سُنَّةَ أَهْلِ الكِتَابِ»[٢٢٥] يعني: في أَخَذِ الجِزْيةِ خَاصَّةً، لا في مُنَاكَحَةِ نِسَائِهِم، ولا في أَكْلِ ذِبَائِهِم، قَالَ اللهُ عـزَّ وَجَـلَّ: ﴿ وَلَا نَنكِحُوا اللَّمُشْرِكَتِ حَتَى يُوْمِنَ ﴾ [البقرة: ٢٢١] وهُنَّ قَالَ اللهُ عـزَّ وَجَـلً: ﴿ وَلا نَنكِحُوا اللَّمُ مُوسِيَّاتِ] (٢) والوَثَنِيَّاتِ مِمَّن لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، وقالَ تَعَالَى: ﴿ وَلا تَأْكُلُوا مَا ذَبَحَهُ غَيْرُ أَهْلِ الكِتَابِ، وقالَ تَعَالَى: ﴿ وَلا تَأْكُلُوا مَا ذَبَحَهُ غَيْرُ أَهْلِ الكِتَابِ مِنَ المَجُوسِ وعَبَدَةِ الأَوْثَانِ، وأَبَاحَ اللهُ تَعَالَى نِكَاحَ حَرَائِرِ أَهْلِ الكِتَابِ وَأَكْلُوا مَا ذَبَحَهُ غَيْرُ أَهْلِ الكِتَابِ مِنَ المَجُوسِ وعَبَدةِ الأَوْثَانِ، وأَبَاحَ اللهُ تَعَالَى نِكَاحَ حَرَائِرِ أَهْلِ الكِتَابِ وَأَكْلِ ذَبَائِحِهِم، فقالَ: ﴿ وَالمُحْصَنَاتُ مِنَ المُؤْمِنَاتُ مِنَ المُحُوسُ وعَبَدة الأَوْثَانِ، وأَبَاحَ اللهُ تَعَالَى نِكَاحَ حَرَائِرِ أَهْلِ الكِتَابِ وَأَكْلُ ذَبَائِحِهم، فقالَ: ﴿ وَالمَحْسَنَاتُ مِنَ المُخْصَنَاتُ مِنَ المُحُوسُ وعَبَدة الجَوْيَةِ وَلَمَامُكُمْ حِلُّ لَمُ وَطَعَامُ اللّذِينَ أُونُوا الكِتَابِ وَلَا الْكِتَابِ مِن المَجُوسُ بِخِلاَفِ هذا كُلّه، إلاَ في أَخْذِ الجِزْيةِ كَمَا تُؤخَدُ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، لِقُولِ النبيِّ عَلَى النبيِّ عَلَى المُسْتَةَ أَهْلِ الكِتَابِ».

قالَ عبدُ المَلِكِ بنُ حَبِيبٍ: أَوَّلُ مَا فَرَضَ اللهُ الجِزْيةَ على أَهْلِ الذِّمَّةِ وبَيَّنَ كَيْفَ تُوْخَذُ مِنْهُم عُمرُ بنُ الخَطَّابِ، وذَلِكَ أَنَّهُ لمَّا وَجَّه عَمْرو بنُ العَاصِي إلى مَصْر فَافْتَتَحَها كَتَبَ إلى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ يَسْتَأْذِنْهُ في أَنْ يُقْسِمَ الأَرْضَ على الذينِ افْتَتَحُوهَا كَمَا يُقْسِمَ عليهِم سَائِرَ الغَنِيمَةِ، فَكَتَبَ إليه عُمَرُ أَن يُقْسِمَ مَا سَوى افْتَتَحُوهَا كَمَا يُقْسِمَ عليهِم سَائِرَ الغَنِيمَةِ، فَكَتَبَ إليه عُمَرُ أَن يُقْسِمَ مَا سَوى الأَرْضِ ويُبْقِيهَا بِعُمَّالِهَا ولا يَقْسِمْهَا، وتَأَوَّلَ قَوْلَ اللهِ عزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَٱللَّذِينَ جَاءُو فِنَ بَعْدِهِم مِنَ المُسْلِمينَ بعدَ وَنَ بَعْدِهِم مِنَ المُسْلِمينَ بعدَ الذينَ افْتَتَحُوهَا، ثُمَّ جَعَلَ على كُلِّ عِلْجِ مِنْهُم أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ في العَامِ، وجَعَلَ على الأَرْضِ خَرَاجاً على حِدَةٍ، وتَرَكَهُم عُمَّالاً لها، ولَمْ يَعْرِضْ على نِسَائِهِم، الأَرْضِ خَرَاجاً على حِدَةٍ، وتَرَكَهُم عُمَّالاً لها، ولَمْ يَعْرِضْ على نِسَائِهِم، الأَرْضِ خَرَاجاً على حِدَةٍ، وتَرَكَهُم عُمَّالاً لها، ولَمْ يَعْرِضْ على نِسَائِهِم، الأَرْضِ خَرَاجاً على حِدَةٍ، وتَرَكَهُم عُمَّالاً لها، ولَمْ يَعْرِضْ على نِسَائِهِم، ولَعَهُ مَرَاجاً على حِدَةٍ، وتَرَكَهُم عُمَّالاً لها، ولَمْ يَعْرِضْ على نِسَائِهِم، ولَعَلَهُ فَيْ وَلَى اللهِ عَلَى فَلَى نِسَائِهِم،

⁽١) هذا قول جماعة من أهل الحجاز وأهل العراق، وإليه ذهب الشافعي، ينظر: الكافي لا بن عبد البر ١ /٢٠٨.

⁽٢) جاء في الأصل: (المجسيات)، وهو خطا.

ولا على صِبْيَانِهِم، ولا على عَبِيدِهم شَيْثا، وجَعَلَ على أَهْلِ الوَرِقِ أَرْبَعِينَ دِرْهَماً في العَام على كُلِّ بَالِغ فَمَا فَوْقَهُ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: إنَّمَا لَمْ يَأْخُذْ مِنَ النِّسَاءِ ولا مِنَ الصِّبْيَانِ لأَنَّهُم لَيْسُوا مِمَّن يُقَاتِلُ، وإنَّمَا أَمَرَ اللهُ أَخْذَ الجِزْيَةِ مِنَ المُقَاتِلَةِ، وأَمَّا العَبِيدُ فَإِنَّهُم سِلْعَةٌ، ولاشيءَ عَلَيْهِم في سِلْعَتِهِم.

قالَ ابنُ مُزَيْنٍ: وعَلَيْهِم مَعَ هذَا أَرْزَاقُ المُسْلِمِينَ الذين يَحُوطُونَهُم، ويَدْفَعُونَ الضَّررَ عَنْهُم، ويُضِيفُونَ مَنْ نَزَلَ بِهم مِنَ المُسْلِمينَ ثَلاَثةَ أَيَّام.

ومَن اسْتَغْنَى مِنْ أَهْلِ الجِزْيةِ لَمْ يَزِدْ عليهِ على فَرِيضَةِ عُمَرَ، ومَنْ أَسْلَمَ مِنْهُم وُضِعَتْ عنهُ الجِزْيةُ، وإنْ لَمْ يَبْقَ إلاَّ يَوْمٌ وَاحِدٌ مِنَ العَامِ، ويَحْرِزُ نَفْسَهُ ومَالَهُ، وأَمَّا أَرْضُهُ فَهِي خَرَاجٌ للمُسْلِمينَ، ومَنْ مَاتَ مِنْهُم قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ فَمَالُهُ لِوَرَثَتِهِ وأَهْلِ دِينِه.

قالَ عِيسى: ومَنْ كَبِرَ مِنْهُم أَو افْتَقَرَ، رَزَقَهُ الإِمَامُ مِنْ بَيْتِ مَالِ المُسْلِمينَ، وقَدْ مَرَّ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ بِشَيْخِ كَبِيرٍ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، فَسَأَلَ عَنهُ فأُخْبِرَ بِضَعْفِه وَقَدْه، فَرَقَّ لَهُ عُمَرُ، وفَرَضَ لَهُ مِنْ بَيْتِ المَالِ نَفَقَتَهُ.

قالَ مَالِكٌ: تُطْرَحُ الضِّيَافَةُ عَنِ الذِّمَّةِ ضِيَافَةُ الثَّلاَثَةِ الأَيَّامِ التي كَانَ فَرَضَها عَلَيْهِم عُمَرُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُم الآنَ فَوْقَ فَرْضِ عُمَرَ.

* قالَ ابنُ مُزَيْنٍ: وكَانَ عُمَرُ يَأْخُذُ النُّوقَ مِنْ أَهْلِ الجِزْيةِ، عِوَضَاً في جِزْيَتِهِم، فَيَحْمِلُ عليهَا في سَبِيلِ اللهِ.

وإنَّما أَمَرَ بِنَحْرِ النَّاقَةِ العَمْيَاءِ التي سُئِلَ عنها، وأَطْعَمَها الأغنياءَ ١٩٧٠]، لأنَّها كَانَتْ مِنْ نَعَمِ الجِزْيةِ التي يَجِلُّ أَكْلُهَا للأَغْنِياءِ، ولم تَكُنْ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقةِ التي لا يَجِلُّ أَكْلُهَا للأَغْنِياءِ.

وكَانَ عُمَرُ يَعْدِلُ في القِسْمَةِ بينَ النَّاسِ في جَمِيعِ مَا يَقْسِمُه بَيْنَهُم، ولا يُفَضِّلُ أَحَداً مِنْ وَلَدِه في شَيءٍ مِنْ ذَلِكَ على غَيْرِهم مِنَ النَّاسِ، ورُبَّما أَنْقُصَ وَلَدَهُ فَأَعَطُاه دُونَ ما يُعْطِي سَائِرَ النَّاسِ.

ويَجُوزُ للإمَامِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَهْلِ الجِزْيةِ الثِّيَابَ عِوَضًا في جِزْيَتِهم، كَمَا يَأْخُذُ النُّوقَ، فَيَكْسُوا تِلْكَ الثِّيَابَ لِرَجَالهِ مِنَ المُسْلِمينَ الذينَ يُتقَوَّى بِهِم على جِهَادِ العَدُوِّ.

وإنَّمَا أَخَذَ عُمَرُ مِنْ نَبَطِ الشَّامِ العُشْرَ، وكَانُوا نَصَارَى مِنْ أَهْلِ الذِّمَةِ [٩٧٦]، لأَنَّهُم خَرَجُوا بِتَجَارَاتِهِم إلى بَلَدِ الحِجَازِ، وَهُوَ غَيْرُ البَلَدِ الذي صُولِحُوا عليهِ، فَلِذَلِكَ أَخَذَ مِنْهُم العُشْرَ، وأَخَذَ مِنَ الطَّعَامِ والزَّيْتِ نِصْفَ العُشْرِ، أَرَادَ أَنْ يُكْثِرُوا مِنْ حَمْلِه إلى المَدِينَةِ، [فلهذَا](١) خَفَّفَ عَنْهُم.

* [قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: إِنَّما نَهَى (٢) رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الرُّجُوعِ في الصَّدَقةِ وَشِرَائِهَا بعدَ أَنْ يُخْرْجَها الرَّجُلُ مِنْ يَدِه [٩٨٠]، لأَنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ، ومَثَّلَ ذَلِكَ بالرُّجُوعِ في القَيءِ الذي لاَ يَحِلُّ أَكْلُهُ، فإنْ رَجَعْتْ إلى المُتَصَدِّقِ بِمِيرَاثٍ جَازَ له حينَئِذِ أَخْذُها.

* * *

⁽١) جاء في الأصل: (إذا) ولم أجد لها معنى، ولذا وضعت ما يتناسب مع السياق.

⁽٢) جاء هنا في الأصل: (نهى عنه رسول الله) والصواب حذف (عنه) لعدم مناسبتها.

بابُ زَكَاةِ الفِطْر

*قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: زَكَاةُ الفِطْرِ فَرِيضَةٌ، فَرَضَها رَسُولُ اللهِ ﷺ كَمَا قَالَ ابنُ عُمَرَ[٩٨٩].

وقالَ غَيْرُهُ: هِي سُنَّةٌ دَاخِلَةٌ في قَوْلِهِ: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلرَّكُوٰةَ ﴾ (١) [البقرة:

وقالَ ابنُ سَلاَمٍ في قَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ قَدْ أَفَلَحَ مَن تَزَكَّى ﴾ [الأعلى: ١٤] يعنِي به: زَكَاةَ الفِطْرِ (٢).

* قَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ: (كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الفِطْرِ على عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَى صَاعاً مِنْ طَعَامٍ)[٩٩٠]، إلى آخرِ الحَدِيثِ، قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: الطَّعَامُ المَذْكُورُ في هذَا الحَدِيثِ أَشْيَاءَ تَتَفَاضَلُ قِيمَتُها، ومَا سَاوَى الحَدِيثِ هُوَ البُرُّ، ولَمَّا ذَكَرَ في هذا الحَدِيثِ أَشْيَاءَ تَتَفَاضَلُ قِيمَتُها، ومَا سَاوَى بَيْنَهَا في الكَيْلِ لَم يَبْقَ أَنْ يَنْقُصَ مُخْرِجَ البُرِّ مِنْ صَاعٍ على كُلِّ نَفْسٍ، لارْتِفَاعِ قِيمَةِ البُرِّ على قِيمَةِ صَاعٍ مِنْ زَبِيبٍ أَو أَقِطٍ، وبهذَا قالَ مَالِكُ وأَهْلُ المَدِينَةِ.

* [قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: قالَ غَيْرُ مَالِكٍ: يُخْرَجُ في زَكَاةِ الفِطْرِ عَنِ الإِنْسَانِ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرِّ، أَو صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ، أَو تَمْرٍ، واحْتَجَّ قَائِلُ هذا بِمَا ذُكِرَ عَنْ مُعَاوِيَةَ أَنَّهُ قَالَ بِالشَّامِ: (مَا أَرَى نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرِّ إِلاَّ يَعْدِلَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ) (٣).

⁽١) وردت هذه الآية في مواضع كثيرة، ومنها ما جاء في سورة البقرة.

⁽٢) لم أجد قول يحيى بن سلام في مختصر تفسيره لابن أبي زمنين ٢ /٥٠٩. ونقل هذا التفسير أيضا عن عطاء وأبي العالية وقتادة وغيرهم، ينظر: تفسير القرطبي ٢٠/٢٠.

⁽٣) رواه مسلم (٩٨٥)، وأبو داود (١٦١٦)، والترمذي (٦٧٣)، وابن ماجه (١٨٢٩).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يَكُونُونُ بِالْمَدِينَةِ يُخْرِجُونَ صَاعَاً مِنْ بُرِّ مَعَ شِدَّةِ الْحَالِ، وقِلَّةِ الطَّعَامُ، ويَأْمُرُهم النبيُّ ﷺ بذلك، فَلَمَّا وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِم، وَكَثُرَ عِنْدَهُم الطَّعَامُ، يُؤَدُّونَ إلى نِصْفِ صَاع، هذَا مُحَالٌ، وهذَا شَيءٌ لا يَصِحُّ.

[قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: روى اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ، عَنْ كَثِيرِ بنِ فَرْقَدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، عَنِ النبيِّ ﷺ أَنه قَالَ: «زَكَاةُ الفِطْرِ عَلَى كُلِّ حُرِّ وعَبْدٍ مِنَ المُسْلِمِينَ»(١).

ورَوَاِهُ مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ [٩٨٩].

ومِنْ هذا الحَدِيثِ قالَ مَالِكُ: لا يُخْرِجُ الرَّجُلُ زَكَاةَ الفِطْرِ عَنْ عَبْدِه النَّصْرَانِيِّ، ويُخْرِجُهَا عَنْ عَبْدِه المُسْلِم.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: لا بَأْسَ أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ زَكَاةَ الفِطْرِ قَبْلَ الفِطْرِ بِيَوْمٍ أَو بِيَوْمِينَ إلى الذي يَلِي دَفْعَها إلى المَسَاكِينِ، وإنْ قَدَّمَها قَبْلَ الفِطْرِ بِيَومٍ أَو يَوْمَينِ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ.

وقَالَ أَشْهَبُ: لا يُجْزِيهِ تَعْرِيفُها قبلَ يومِ الفِطْرِ، وَهُوَ كَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ قبلَ الزَّوَالِ، فَعَلَيْهِ الإعَادَةُ.

[قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: المُسْتَحَبُّ عندَ مَالِكٍ أَنْ تُفَرَّقَ يومَ الفِطْرِ قبلَ الغُدُّو إلى المُصَلِّى، ويُؤدِّي الرَّجُلُ الحِنْطَةَ إذا كَانَ يَأْكُلَ مِنْهَا، وكَذَلِكَ التَّمْرُ، والشَّعِيرُ، والدُّرةُ، والدُّخْنُ إذا كَانَ يَأْكُلُ مِنْ ذَلِكَ، ولا يُؤدِّي في زَكَاةِ الفِطْرِ تِيناً، ولا جَوْزاً، ولا لَوْزاً، ولا دَقيقاً.

قُلتُ لأَبِي مُحَمَّدٍ: [ما](٢) وَجْهُ كَرَاهِيةِ مَالِكِ لِهذا؟ فقالَ: مِنْ أَجْلِ أَنَّ مَنْ فَعَلَ هَذَا صَارَ مُشْتَرِياً للزَّكَاةِ التِّي وَجَبَتْ عَلَيْهِ بِهذَا الذي يُخْرَجُ عَنْها، وقد نُهِيَ أَنْ

⁽۱) رواه الدارقطني في السنن (۲۰۷٤)، والحاكم في المستدرك ۱/ ٤١٠، بإسنادهما إلى الليث بن سعد به.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

يَشْتَرِي الرَّجُلُ صَدَقَتهُ التي تَصَدَّق بِها، لأَنَّهُ لا رَجُوعَ فيها.

[قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: لَمْ يُلْزَمُ الرَّجُلُ أَنْ يُخْرِجَ زَكَاةً عَنْ عَبيدِ عَبيدِه، مِنْ أَجْلِ أَنْ مَالَ العَبْدِ لَهُ، حتَّى يَنتُزِعَهُ منهُ سَيِّدُه، فَلِذَلِكَ لا يُزكِّي السيِّدُ عَمَّنْ لا يَمْلِكُهُ مِلْكَا تَامَّا، ولَمْ يُلْزَمُ العَبْدُ أَنْ يُخْرِجَها عَنْ عَبْدِه، لأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا هِي علَى الأَحْرَارِ، وَلَزِمَ الرَّجُلُ أَنْ يُخْرِجَ الزَّكَاةَ عَنْ خَادِمِ زَوْجَتِه، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ النَّفَقَةَ على الْمَرَأْتِه، وعلى خَادِمِهَا التي لا غِنى لَها عَنْهَا.

* * *

تَمَّ تَفْسِيرُ كِتَابِ الزَّكَاةِ، والحمدُ لله رَبِّ العَالِمينَ، وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ، وصَحْبهِ الأَكْرَمِينَ يَتْلُوهُ على بَرَكةِ اللهِ كِتَابُ الصِّيامِ



صلَّى اللهُ على سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسلَّم تَسْلِيما

[كتابُ الصِّيام](١)

قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيامُ كَمَا كُنِبَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنَ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الل

* وقالَ ﷺ: «لا تَصُومُوا حتَّى تَرَوُا الهِلاَلَ، ولا تُفْطِرُوا حتَّى تَرَوْهُ» [١٠٠١]، يعنِي: لاَ تَصُومُوا أَوَّلَ شَهْرِ رَمَضَانَ حتَّى تَرَوُا الهِلاَلَ.

«ولا تُفْطِرُوا حتَّى تَرَوْهُ»، يعنِي: ولا تَفْطِرُوا آخِرَ الشَّهْرِ حتَّى تَرَوُا هِلاَلَ شَوَّالَ.

* وقَوْلُهُ: «فإنْ غُمَّ عَلَيْكُم»، يعني: فإن خَفِيَ عَلَيْكُم الهِلاَلُ بِغَيْمٍ يَكُونُ في السَّمَاءِ.

«فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ»[١٠٠٣] مِنْ غُرَّةِ هِلاَلِ شَعْبَانَ، ثُمَّ ابْدُوا بالصِّيامِ، وكَذَلِكَ في آخِرِ الشَّهْرِ، وقالَ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعُ وعِشْرُونَ»[١٠٠٢] أَيْ: قَدْ يَكُونُ رَمَضَانُ مِنْ تِسْعِ وعِشْرِينَ.

سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبيهِ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: «شَهْرًا عِيدٍ لا يَنْقُصَانِ: رَمَضَانُ وذُو الحِجَّةِ»(٢) فقالَ لِي: هذَا الحَدِيثُ

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة وضعتها للتوضيح، وهي موجودة في الموطأ.

⁽۲) رواه مسلم (۱۰۸۹)، وأبو داود (۲۳۲۳)، والترمذي (۲۹۲)، وابن ماجه (۱۲۵۹).

لا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ، وقدْ قالَ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وعِشْرُونَ»، وقدْ يَكُونُ رَمَضَانُ مِنْ تِسْعَةٍ وعِشْرِينَ يَوْماً، وكَذَلِكَ ذُو الحِجَّةِ، وهذا مُدْرَكُ بالعَيَانِ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: رَأَيْتُ فِيما نَقَلَهُ أَبُو عُبَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: (شَهْرَا عِيدٍ لا يَنْقُصَانِ مِنَ الأَجْرِ، يُؤْجَرُ الصَّائِمُ لا يَنْقُصَانِ مِنَ الأَجْرِ، يُؤْجَرُ الصَّائِمُ والعَامِلُ فِيهِما وَهُمَا كَامِلاَنِ، وهذَا تَفْسِيرٌ صَحِيحٌ (١).

[قَالَ أَبو المُطَرِّفِ]: قَوْلُ مَالِكٍ في الهِلاَلِ: إذا رُؤِيَ بالعَشِيِّ أَنَّهُ لِلَّيْلَةِ المُقْبِلَةِ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَخْتَلِفِ العُلَمَاءُ في رُؤْيَةِ الهِلاَلِ بِالعَشِيِّ أَنَّهُ للَّيْلَةِ المُقْبِلَةِ، وإنَّمَا الاخْتِلاَفُ بَيْنَهُم إذا نَظَرُوا إليه قَبْلَ الزَّوَالِ، فقالَ مَالِكٌ: سَواءٌ رُؤِي قَبْلَ الزَّوَالِ، فقالَ مَالِكٌ: سَواءٌ رُؤِي قَبْلَ الزَّوَالِ أو بَعْدَهُ هُوَ للَّيْلَةِ المُقْبِلَةِ.

فَسَأَلْتُهُ عَنْ رَوَايةِ شِبَاكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ قَالَ: (إِذَا رَأَيْتُمُوهُ قَبْلَ الزَّوَالِ فَهُو لِلَّيْلَةِ المَاضِيةِ) (٢) ، فَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: شِبَاكٌ رَجُلٌ ضَعِيفٌ، والمَعْرُوفُ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ لَمْ يُفَرِّقْ بِينَ قَبْلِ الزَّوَالِ ولاَ بَعْدَهُ، وأَنَّ الهِلاَلَ لِلَّيْلَةِ المُقْبِلَةِ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: بهذا قالَ ابنُ مَسْعُودٍ، وابنُ عُمَرَ، وابنُ عبَّاسٍ، وقالَ: إنَّمَا مَجْرَاهُ في السَّمَاءِ، ولَعَلَّهُ أَهَلَّ ذَلِكَ الوَقْتَ.

قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَنْ رَأَى هِلاَلَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ أَنَّهُ يَصُومُ في خَاصَّةِ نَفْسِهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الإِنْسَانَ مُتَعَبَّدٌ بِيَقِينِهِ، ولا يُلْزَمُ النَّاسُ الصِّيَامَ بِرُؤْيتهِ، لأَنَّهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ، ولا يُضامَ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ وإنْ كَانَ عَدْلاً، ولا يُفْطَرُ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ وإنْ كَانَ عَدْلاً، وبهذا قالَ أَهْلُ المَدِينَةِ.

⁽١) لم أجد قول أبي عبيد في غريب الحديث، فلعلَّه ذكره في كتاب آخر.

 ⁽۲) رواه عبد الرزاق في المصنف ٤/١٦٣، ومن رواه من طريقه: البيهقي في السنن ٤
 / ٢١٢، وقال: هكذا رواه إبراهيم النخعي منقطعا.

وقالَ غَيْرُهُم مِنْ أَهْلِ الأَمْصَارِ: يُصَامُ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ، واحْتَجُّوا في ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ سِمَاكُ بِنُ حَرْبٍ، عَنْ عِحْرِمةَ، عَنِ ابن عبَّاسِ قالَ: «جَاءَ أَعْرَابِيُّ إلى رَسُولُ اللهِ عَيُّ فقالَ: إنِّي رَأَيْتُ الهِلاَلَ، فقالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَيُّ قَالَ: نَعَمْ، قالَ: قُمْ إِلاَّ الله عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ

قالَ ابنُ مُزَيْنِ: وقَدْ رَوَى الأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ أَمَرَ بِشَاهِدَيْنِ في هِلاَلِ رَمَضَانَ (٢)، وقدْ أَبَى عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ أَنْ يُجِيزَ شَهَادَةَ هَاشِمَ بنَ عُثْبَةَ وَحْدَهُ على هِلاَلِ رَمَضَانَ (٣).

قالَ مَالِكٌ : ويُقَالُ لِمَنْ أَجَازَ شَهَادَةَ وَاحِدٍ على رُؤْيَةِ هِلاَلِ رَمَضانَ، أَرَأَيْتَ إِنْ أُغْمِيَ الْهِلاَلُ آخِرَ الشَهْرِ.

[قَالَ أَبو المُطَرِّفِ]: إنَّمَا قالَ مَالِكٌ هذا للمُخَالِفِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَقُولُ: لا يُفْطَرُ آخِرَ الشَّهْرِ مِنْ رَمَضَانَ إلاَّ بِشَاهِدَيْنِ، ويَقُولُ: يُصَامُ أَوَّلُ الشَّهْرِ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ، وَلاَ فَرْقَ بِينَ أَوَّلِ الشَّهْرِ وَآخِرِه، فَلِهذَا قالَ مَالِكٌ: أَرَأَيْتَ إِنْ أُغْمِيَ الهِلاَلُ آخِرَ الشَّهْرِ، فَلَمْ يُرَ وقَدْ صَامُوا ثَلاَثِينَ يَوْماً بِشَهَادةِ الوَاحِدِ، فَمِنْ قَوْلِ المُخَالِفِ أَنَّهُم الشَّهْرِ، فَلَمْ يُرَ وقَدْ صَامُوا ثَلاَثِينَ يَوْماً بِشَهَادةِ الوَاحِدِ، فَمِنْ قَوْلِ المُخَالِفِ أَنَّهُم

⁽۱) رواه أبو داود (۲۳٤٠)، والترمذي (۲۹۱)، والنسائي ۱۳۲/۶، بإسنادهم إلى سماك به، وقال الترمذي: حديث ابن عباس فيه اختلاف، وأكثر أصحاب سماك يروونه عنه عن عكرمة مرسلا.

⁽٢) رواه الدارقطني (٢١٩٦) من حديث أبي معاوية عن الأعمش به.

⁽٣) رواه عبد الرزاق ٤/ ١٩٧ عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال: فذكره، وهو منقطع.

لا يَفْطُرُوا حَتَّى يَرَوُا الهِلاَلَ، وهذا تَرْكٌ منهُ لِقَوْلهِ: يُصَامُ أَوَّلَ الشَّهْرِ بِشَهَادَةِ [وَاحِدِ](١).

سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ أَبِي عُمَيْرِ بنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمُومَتِهِ: «أَنَّ رَكْبَاً قَدِمُوا على النبيِّ عَلَيْهِ النَّاسَ بالفِطْرِ، على النبيِّ عَلَيْهِ النَّاسَ بالفِطْرِ، وَأَنْ يُصَلُّوا صَلاَةَ العِيدِ مِنَ الغَدِ»(٢)، فقالَ لِي: هذا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، لا يَصِحُ طَريقُهُ.

ولَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُم لا يُصَلُّونَ صَلاَةَ العِيدِ مِنَ الغَدِ إِنْ كَانَ ثَبَتَ ذَلِكَ عِنْدَهُم بعدَ الزَّوَالِ، والنَّوَافِلُ إِذَا ذَهَبَتْ أَوْقَاتُهَا لَم يكُنْ فيها إِعَادَةٌ، لأَنَّها لا تَشْبَهُ الفَرَائِضَ، فإِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ عِنْدَهُم قبلَ الزَّوَالِ صَلُّوا صَلاَةَ العِيدِ على سُنَّتِهَا، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ.

* * *

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

⁽٢) رواه النسائي ٣ / ١٨٠، وابن ماجه (١٦٥٣)، وأحمد ٥/ ٥٧، بإسنادهم إلى أبي عمير به، وقال ابن عبد البر في التمهيد ١٤ / ٣٥٩: وأبو عمير مجهول لا يحتج به.

بابُ مَنْ أَجْمَعَ الصِّيَامَ قبلَ الفَجْرِ، إلى آخِر بَابِ الصِّيَامِ في السَّفَرِ

ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم، عَنِ ابنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النبيِّ عَلِيْ قَالَ: «لا يَصُومُ إلاَّ مَنْ أَجْمَعَ الصِّيَامَ قَبْلَ الفَجْرِ»(١).

* وأوقف مَالِكٌ هذَا الحَدِيثَ في المُوطَّأ على عبدِ الله بنِ عُمَرَ، وعلَى عَائِشَةَ وحَفْصَةَ، ولمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ فيهِ: (أَنَّ النبيَّ ﷺ)[١٠٠٨و١٠٠٨].

وقالَ مَالِكٌ: لا صِيامَ إلاَّ لِمَنْ بَيَّتَ الصِّيامَ.

وأَجَازَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الأَمْصَارِ الصِّيَامَ بِغَيْرِ تَبْيِيتٍ، واحْتَجَّ في ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ سُفْيَانُ، عَنْ طَلْحَةَ ' عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ أَنَّهَا سُفْيَانُ، عَنْ طَلْحَةَ ' عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إذا دَخَلَ عَلَيْنَا، قالَ: هَلْ عِنْدَكُم مِنْ طَعَامٍ فإذا قُلْنَا: لا، قالَ: فإذَ اللَّهِ الصَّيَامَ بِغَيْرِ تبيَّتٍ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: وهذا الحَدِيثُ قَالَ فيهِ بَعْضُ شُيُوخِنا: ليسَ فيهِ حُجَّةٌ لِمِنْ احْتَجَّ بهِ على ظَاهِرِ قَوْلهِ، وذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَلْزَمُهُ مُرَاعَاةُ قُوتِ لَمِنْ احْتَجَّ بهِ على ظَاهِرِ قَوْلهِ، وذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَلْزَمُهُ مُرَاعَاةُ قُوتِ أَهْلِهِ، فَيَسْأَلُهُم عَنْ ذَلِكَ، فإذا أَخْبَرُوهُ أَنَّهُ لا طَعَامَ عِنْدَهُم، قالَ: "إني صَائِمٌ"،

⁽۱) سنن أبي داود (۲٤٥٤)، ورواه الترمذي (۷۳۰)، والنسائي ٤ /١٩٦، وابن خزيمة (۱۹۳۳)، وقال الترمذي: حديث حفصة لا تعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه، وقد روى عن نافع عن ابن عمر قوله، وهذا أصح.

⁽٢) هو طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمى القرشي.

⁽٣) رواه ابن عبد البر في التمهيد ٧٨/١٢ بإسناده ولى سفيان الثوري به، ورواه النسائي ٤ / ١٩٥، بإسناده إلى عائشة بنت طلحة به.

أَيْ قَدْ بَيَّتُ الصِّيَامَ فَلاَ تَسْأَلُوا عَنِّي، وقدْ ثَبَتَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وحَفْصَةَ، أَنَّ النبيَ عَلَيْ قَالَ: «لا صِيَامَ إلاَّ لِمَنْ بَيَّتَ الصِّيَامَ» (()، وَهُو ظَاهِرُ القُرْآنِ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَى يَتَبَيِّنَ لَكُرُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسُودِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَى يَتَبَيِّنَ لَكُرُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسُودِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فإذا لمْ يَجُزْ للصَّائِمِ الأَكْلُ بعدَ الفَجْرِ لمْ يَكُنْ للنَّاسِ بُدُّ مَنْ أَنْ يَكُونَ اعْبَقَتَ فِي الصِّيَام.

قَالَ مَالِكٌ: ويُجْزِيءُ التَّبْيِتُ في أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ، ولَيْسَ على النَّاسِ تَبَيِّتُ كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ الشَّهْرِ، ولَيْسَ على النَّاسِ تَبَيِّتُ كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، لأَنَّ الشَّهْرَ شَيءٌ وَاحِدٌ مُتَّصِلٌ إلى آخِرِ الشَّهْرِ.

* حَدِيثُ سَهْلِ بنِ سَعْدِ، أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قالَ: «لاَ يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الفِطْرَ»[١٠١١] يعنِي: عَجَّلُوا الأَكْلَ إذا صَامُوا في رَمَضَانَ بعدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وفِي هذَا مِنَ الفِقْه: أَنَّ مَنْ وَقَفَ عِنْدَما حَدَّ اللهُ لَهُ فِيمَا فَرَضَهُ عَلَيْهِ، وفِيما بَيَّنَهُ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَانَ بِخَيْرٍ مِنْ دُنْيَاهُ، واسْتَوْجَبَ الأَجْرَ على ذَلِكَ مِنْ رَبِّه في آخِرَتِهِ.

قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ ثُمَرَ أَتِنُوا ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلْيَـٰلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وأَوَّلُ اللَّيْلِ غَيْبُوبَةُ الشَّمْس.

وذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لا يَنَالُ الدِّينُ (٢) ظَاهِرًا مَا عَجَّلَ النَّاسُ الفِطْرَ، لأَنَّ اليَهُودَ والنَّصَارَى يُؤَخِّرُونَ "(٣) يعنِي: يُؤَخِّرُونَ فِطْرَهُم إذا صَامُوا، فَكَرِهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ تَمْتَثِلَ أُمَّتُهُ فِعْلَ اليَهُودِ والنَّصَارَى في ذَلِكَ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: أَرْسَلَ يَحْيَى بنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ عن أَبُو المُطَرِّفِ]: الرَّحمنِ، عَن أَبِي يُونُسَ حَدِيثَ الرَّجُلِ الذي سَأَلَ النبيَّ ﷺ أَنَّهُ يُصْبِحُ جُنْبًا في

⁽۱) رواه أبو داود (۲٤٥٤)، والترمذي (۷۳۰)، والنسائي ٤ /١٩٦.

⁽٢) جاء في الأصل: (لا يزال الناس الدين . . .) والصواب حذف كلمة (الناس).

⁽٣) رواه أبو داود (٢٣٥٣)، وأحمد ٢/ ٤٥٠، وابن حبان (٣٥٠٣)، بإسنادهم إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن به.

رَمَضَانَ، وذَكَرَ الحَدِيثَ إلى آخِرِه (١)، وأَسْنَدَهُ القَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكِ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ اللهِ عن عبدِ اللهِ اللهِ عن عبدِ اللهِ عن عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النبيِّ ﷺ، وذَكَرَ الحَدِيثَ (٢).

* قالَ أبو مُحَمَّدِ: مَعْنَى غَضَبِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ على ذَلِكَ الرَّجُلِ حينَ رَاجَعَهُ الكَلاَمَ بعدَ أَنْ ذَكَرَ لَهُ عَلَيْ أَنَّهُ يُصْبِحُ جُنُباً في رَمَضَانَ ثُمَّ يَغْتَسِلُ ويَصُومُ [١٠١٥]، مِنْ أَجْلِ أَنْ ذَلِكَ الرَّجُلَ وغَيْرَهُ قَدْ أُمِرُوا أَنْ يَمْتَثِلُوا أفعال النبي عَلَيْ، إلاَّ فِيمَا خَصَّهُ اللهُ به دُونَ أُمَّتِه (٣)، فَلَمَّا قالَ لَهُ: (إِنَّكَ لَسْتَ مِثْلَنا، قَدْ غَفَر اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ، فَلِذَلِكَ مِنْ ذَلِكَ، فَلِذَلِكَ مَنْ ذَلِكَ، فَلِذَلِكَ غَضِبَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ.

قالَ أبو مُحَمَّدٍ: ولَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الفُقَهَاءِ يَقُولُ: إِنَّهُ مَنْ أَصْبَحَ جُنُباً في رَمَضَانَ أَفْطَرَ ذَلِكَ اليومَ، وذَلِكَ أَنَّ الأَكْلَ والشُّرْبَ والوَطْءَ مُبَاحٌ للنَّاسِ كُلِّهِم في لَيَالِي رَمَضَانَ إلى طُلُوعِ الفَجْرِ، فإذا كَانَ ذلكَ مُبَاحًا إلى طُلُوعِ الفَجْرِ لمْ يَقَعْ خُسْلُ الوَاطِيءِ إلاَّ بعدَ طُلُوعِ الفَجْرِ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: في دُخُولِ أَبِي بَكْرِ بنِ الحَارِثِ على مَرْوَانَ بنِ الحَكَمِ السُّنَن، والبَحْثُ عَنِ الصَّحِيحِ منها، وأَخْذُهَا عَمَّن نَقَلَها عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، وتَرْكُ الأَخْذِ بالحَدِيثِ الشَّعَالِفُ ظَاهِرَ القُرْآنِ، ورُجُوعُ العَالِمِ عَنْ قَوْلَةٍ قَالَهَا إِذَا صَحَّ عِنْدَهُ أَنَّ النبي ﷺ الصَّوَابَ في خِلاَفِها، كَمَا فَعَلَ أَبو هُرَيْرة، وكانَ المُخْبرُ الذي أَخْبَرَهُ أَنَّ النبي ﷺ الصَّوَابَ في خِلاَفِها، كَمَا فَعَلَ أَبو هُرَيْرة، وكانَ المُخْبرُ الذي أَخْبَرَهُ أَنَّ النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ أَصْبَحَ جُنُباً أَفْطَرَ ذَلِكَ اليومَ»، الفَضْلُ بنُ عَبَّاسٍ، وحَكَثْ عَائِشَةُ وأُمُّ سَلَمة: «أَنَّ النبي ﷺ كَانَ يَطَأُ باللَّيْلِ في رَمَضَانَ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ بعدَ الفَجْرِ، ويَصُومُ مَلَامَة: «أَنَّ النبي ﷺ كَانَ يَطَأُ باللَّيْلِ في رَمَضَانَ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ بعدَ الفَجْرِ، ويَصُومُ مُ

⁽١) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (٥١أ) نسخة الظاهرية. ورواه هكذا أيضا يحيى في موطئه (١٠١٥).

⁽٢) موطأ مالك برواية القعنبي (٤٧٩).

⁽٣) كررت كلمة (أمته) مرتين، فحذفت أحدهما.

ذَلِكَ اليَومَ» ، وعلى هذَا جَمَاعَةُ النَّاسِ: أَنَّ مَنْ أَصْبَحَ جُنُباً في رَمَضَانَ أَنَّهُ لا يُفْطِرُ.

* [قَالَ أَبُوالمُطَرِّفِ]: لَمْ يَأْخُذْ مَالِكٌ بِحَدِيثِ عَطَاءٍ: (أَنَّ رَجُلاً قَبَلَ امْرَأَتَهُ في رَمَضَان)[١٠٢٠]، وإنَّما لَم يأخُذْ به لأَنَّهُ مِنْ مُرْسَلاَتِ عَطَاءٍ، وهُوَ خِلاَفُ قَوْلِ عَلِيِّ، وابنِ عبَّاسٍ، وعَائِشَة، وَهِيَ التي قالتْ: (وأَيُّكُم أَمْلَكَ لإِرْبهِ عِلَيِّ، وابنِ عبَّاسٍ، وعَائِشَة، وَهِيَ التي قالتْ: (وأَيُّكُم أَمْلَكَ لإِرْبهِ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ الدَّامِي : أَيُّكُم أَمْلَكُ لِشَهُوتِه مِنْهُ لِنَفْسِه عَلَيْ ، فَذَكرتْ في مَعْنَى حَدِيثِها: أَنَّ تَقْبِيلَهُ نِسَاءَهُ في رَمَضَانَ خَاصِّ له، [إذ] (١) كَانَ يَمْلِكُ نَفْسَهُ في حَلل صِيَامِه مَالاً يَمْلِكُ غَيْرُهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَرُبَّمَا غَلَبَتْ شَهْوَةُ القُبْلَةِ على المُقَبِّلِ حَالِ صِيَامِه مَالاً يَمْلِكُ غَيْرُهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَرُبَّمَا غَلَبَتْ شَهْوَةُ القُبْلَةِ على المُقَبِّلِ حَالِ صِيَامِهِ مَالاً يَمْلِكُ غَيْرُهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَرُبَّمَا غَلَبَتْ شَهْوَةُ القُبْلَةِ على المُقَبِّلِ فَتُفْسِهِ مَنْ الصَّحَابةِ والتَّابِعِينَ يَجْتَنِبُونَ وَتُدْ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابةِ والتَّابِعِينَ يَجْتَنِبُونَ دُخُولَ مَنَازِلِهِم بالنَّهَارِ في رَمَضَانَ خَوْفاً على أَنْفُسِهِم مِنَ القُبْلَةِ وغَيْرِهَا.

* وقالَ عُرْوَةُ: (لَمْ أَرَ أَنَّ القُبْلَةَ للصَّائِمِ تَدْعُو إلى الخَيْرِ)[١٠٢٧]، يعنِي: أَنَّهَا رُبَّمَا كَانَتْ سَبَبًا إلى فَسَادِ الصَّوْم.

وقَدْ سُئِلَ عليُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ عَنِ القُبْلَةِ للصَّائِمِ في رَمَضَانَ بالنَّهَارِ، فقالَ: (اللَّيْلُ قَرِيبٌ) (٢)، فَهَذِه الآثَارُ كُلُّها خَلاَفَ مَا رَوَاهُ عَطَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ في ذَلِكَ (٣)، ولِذَلِكَ لم يَأْخُذْ بهِ مَالِكٌ.

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا أَفْطَرَ النبيُّ ﷺ نَهَارَا في رَمَضَانَ حِينَ عَلاَ على شَرَفِ الكَدِيدِ [١٠٣١] لِكَي يَرَى النَّاسُ أَنَّهُ غَيْرُ صَائِمٍ فَيَنْظُرُونَ لِفِطْرِه، وقدْ كَانَ أَمَرَهُمْ الكَدِيدِ إِ١٠٣١] لِكَي يَرَى النَّاسُ أَنَّهُ غَيْرُ صَائِمٍ فَيَنْظُرُونَ لِفِطْرِه، وقالَ لَهُم: «تَقَوَّوْا بالفِطْرِ في سَفَرِهِم ذَلِكَ حِينَ خَرَجُوا مِنَ المَدِينَةِ، وقالَ لَهُم: «تَقَوَّوْا

⁽١) في الأصل: (إذا) وهو لا يتناسب مع السياق.

 ⁽۲) لم أجد قول علي رضي الله عنه، وإنما وقفت نحوه عن مسروق، رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٣/ ٣٣.

⁽٣) نقل رأي عطاء: ابن عبد البر في التمهيد ٥ /١١٤، وقال: وبه قال الشعبي والحسن وأحمد وإسحاق وداود.

لِعَدُوِّكُمْ الآ١٠٣٢]، وصَامَ هُو، فَلَمَّا عَلِمُوا بِصِيَامهِ صَامُوا، فَشَقَّ عَلَيْهِم الصَّوْمُ وَجَهَدَهُم ذَلِكَ، فَلَمَّا عَلاَ على الكَدِيدِ، والكَدِيدُ العَقَبَةُ المُطِلَّةُ على الجُحْفَةِ، ونَظَرَ النَّاسُ بِفِطْرِه.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: ليسَ في هذَا الحَدِيثِ حُجَّةٌ لِمَنْ بَيَّتَ الصِّيَامَ في السَّفَرِ ثُمَّ أَفْطَرَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وذَلِكَ أَنَّ النبيَّ ﷺ لم يكنْ قَصْدُهُ إلى الفِطْرِ اخْتِيَاراً منهُ لِذَلِكَ، وإنَّما أَفْطَرَ اتِّقَاءً على النَّاس ورفْقاً بِهم.

وحُجَّةُ ابنِ القَاسِمِ التِّي ذَكَرَها عنهُ سُحْنُونُ في المُدَوَّنَةِ في هذِه المَسْأَلَةِ أَصَحُّ مِنْ حُجَّةِ أَشْهَبَ (١).

[قَالَ أَبو المُطَرِّفِ]: (كانَ ابنُ عُمَرَ لا يَصُومُ في السَّفَرِ) [١٠٣٥]، يَأْخُذُ في ذَلِكَ بِرُخْصَةِ اللهِ للمُسَافِرِ إذا لم يَشُقَّ الصَّوْمُ عليهِ. الصَّوْمُ عليهِ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: وقَوْلُ أَنَسٍ: (سَافَرَنا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ في رَمَضَانَ، فَلَمْ يُعِبِ الصَّائِمِ اللهِ ﷺ في رَمَضَانَ، فَلَمْ يُعِبِ الصَّائِمِ ١٠٣٣٨]، هكذا رَوَاهُ مَالِكٌ.

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: غَيْرُ مَالِكٍ يَقُولُ في هذَا الحَدِيثِ عَنْ أَنَسٍ: (سَافَرْنَا مَعَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ)(٢)، قالَ أَحْمَدُ: وهذَا هُوَ المَعْرُوفُ عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ في هذَا الحَدِيثِ (٣).

وَرَوَى أَبُو نَضْرَةً، عَنْ جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ قالَ: (كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ)،

⁽١) ينظر: المدونة ٢/ ٢٤، باب الصيام في السفر.

 ⁽۲) رواه البيهقي في السنن ٣ / ١٤٥، ورواه البخاري (١٨٤٥)، ومسلم (١١١٨) وغيره بمثل رواية مالك.

⁽٣) هذا هو قول محمد بن وضاح، ورد ابن عبد البر في التمهيد ٢ /١٦٩، فقال: هذا عندي قلّة اتساع في علم الأثر، وقد تابع مالكا جماعة من الحفاظ. . . كلهم رووه عن حميد عن أنس بمعنى حديث مالك (سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء) . . . إلخ .

يعني: في رَمَضَانَ، "فَيَصُومُ الصَّائِمُ، ويُفْطِرُ المُفْطِرُ، فلاَ يُعِيبُ الصَّائِمُ على المُفْطِرِ، ولاَ المُفْطِرُ على الصَّائِمِ»(١).

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: روَى عبدُ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادةَ في قَوْلهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْ اللَّهُ ﴿ اللِفِهِ: ١٨٥] قالَ عليُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ: (مَنْ خَرَجَ في رَمَضَانَ إلى سَفَرٍ، فإنَّ الصَّومَ وَاجِبٌ عليهِ في سَفَرِه) (٢)، لأنَّهُ مِمَّنْ شَهِدَ أَوَّلَ الشَّهْرِ في الحَضَرِ.

قَالَ قَتَادَةُ: وقَالَ غَيْرُ عَلَيٍّ: الْفِطْرُ لِمَنْ خَرَجَ فِي رَمَضَانَ إِلَى سَفَرِه مُبَاحٌ، وقَدْ فَعَلَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَعَهُ وَبَعْدَهُ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: روَى أَبُو سَعِيدِ الخُدْرِيُّ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إلى خُنَيْنِ لِثِنتُيْ عَشَرَةَ لَيْلَةِ بَقِيَتْ مِنْ رَمَضَانَ، فَصَامَ قَوْمٌ، وأَفْطَرَ قَوْمٌ، فَلَمْ يُعِبِ الصَّائِمِ» (٣). الصَّائِم على المُفْطِرِ، ولا المُفْطِرُ على الصَّائِمِ» (٣).

* [قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: روَى ابنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ حَمْزَةَ بنَ [عَمْرو](٤) قالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ إنِّي رَجُلٌ أَبِيهِ، عَنْ مَالِكِ في المُوطَّأ، ولمْ أَصُومُ»(٥)، وذَكَرَ الحَدِيثَ، وأَسْنَدَهُ، وأَرْسَلَهُ يَحيى عَنْ مَالِكِ في المُوطَّأ، ولمْ يَذْكُرْ فيهِ عَائِشَةَ بِصَوْمِ [١٠٣٤]، والصَّحِيحُ أَنَّهُ مُسْنَدٌ كَمَا رَوَاهُ ابنُ بُكَيْرٍ.

وأَبَاحَ النبيُّ ﷺ صَوْمَ الدَّهْرِ لِمَنْ شَاءَ، وكَانَتْ عَائِشَةُ تَصُومُ الدَّهْرَ، وكَانَ أَبو هُرَيْرَةَ يَصُومَهُ، وفَعَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابةِ والتَّابِعِينَ.

ومَعْنَى الحَدِيثِ الذي ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقٍ أَبِي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ: (أَنَّ رَجُلاً

⁽١) رواه مسلم (١١١٧) بإسناده إلى أبي نضرة عن جابر وأبي سعيد الخدري به.

⁽۲) رواه عبد الرزاق في المصنف ٢٦٩٤.

⁽٣) رواه مسلم (١١١٦)، وأحمد ٣/٥٥، و٧٤.

⁽٤) في الأصل: عمر، وهو خطأ.

⁽٥) موطا مالك، برواية ابن بكير، الورقة (٥٣) نسخة المكتبة الظاهرية.

سَأَلَ النبيّ عَلَيْ عَمَّنْ يَصُومُ الدَّهْرَ، فقالَ النبيُّ عَلَيْ: لا صَامَ ولا أَفْطَرَ ('') فَدَعَا عَلَيْ على مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَنْ لا يُعِينَهُ اللهُ على الصِّيَامِ، ولاَ على الإفْطَارِ، فَمَعْنَاهُ: أَنْ يَصُومَ أَبَداً، ولاَ يُفْطِرُ في فِطْرِ ولا أَضْحَى، فَيَصُومُ مَا قَدْ نَهَى النبيُّ عَلَيْ عَنْ صِيَامِهِ، لأَنَّهُ ثَبَتَ عنهُ عليهِ السَّلاَمُ أَنَّهُ نَهَى عَنْ صِيَامٍ يَوْمِ الفِطْرِ ويَوْمِ النبيُّ عَلَيْ عَنْ صِيَامِهِ، لأَنَّهُ ثَبَتَ عنهُ عليهِ السَّلاَمُ أَنَّهُ نَهَى عَنْ صِيَامٍ يَوْمِ الفِطْرِ ويَوْمِ النبيُ عَلَيْ عَنْ صِيَامٍ مِنَى: (إنَّهَا أَيَّامُ أَكْلِ وشُرْب) ('')، فَمَنْ صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ فقدْ خَالَفَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ في صِيَامٍ يومِ الفِطْرِ والأَضْحَى، فَلِذَلِكَ قالَ فِيمَنْ فَعَلَ فقدْ خَالَفَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ في صِيَامٍ يومِ الفِطْرِ والأَضْحَى، فَلِذَلِكَ قالَ فِيمَنْ فَعَلَ فَلَكَ : (لا صَامَ ولا أَفْطَرَ في الفِطْرِ والأَضْحَى وأَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَمُبَاحٌ لِمَنْ فَعَلَ هذَا، وكَانَ اللهُ مُثِيبَهُ مِنَ الأَجْرِبِمَا لاَ يَعْلَمُهُ إلاَّ هُو.

* * *

⁽١) سنن أبي داود (٢٤٢٥)، ورواه مسلم (١١٦٢)، والنسائي ٤ ٢٠٧، وأحمد ٥ ٢٩٦.

⁽٢) رواه مسلم (١١٤١)، وأبو داود (٢٨١٣)، من حديث نبيشة الهذلي وغيره.

في كَفَّارَةِ مَنْ أَفْطَرَ في رَمَضَانَ، وحِجَامَةِ الصَّائِم، وصِيَام يَوْم عَاشُورَاءَ

* قالَ عِيسى: العَرَقُ الذي أَمَرَ بهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ المُكَفِّرَ في رَمَضَانَ [١٠٤٣] هُوَ: مِكْتَلٌ يَسَعُ مَا بَيْنَ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا إلى عِشْرِينَ.

وأَمَرَ الذي أَعْطَاهُ إِيَّاهُ لِيُكَفِّرَ بِهِ عَنْ وَطْءِ أَهْلِهِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أَنْ يَأْكُلُهُ، ويَصُومَ يَوْماً مَكَانَ اليومَ الذي وَطِءَ فيهِ، وهذا خَاصٌّ لِذَلِكَ الرَّجُلِ، ولِرَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ أَنْ يَخُصَّ مَنْ شَاءَ مِنْ أُمَّتِهِ بِمَا شَاءَ، وقدْ قالَ لأَبِي بُرْدَةَ بِنِ نِيَارٍ وَلِرَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ أَنْ يَخُصَّ مَنْ شَاءَ مِنْ أُمَّتِهِ بِمَا شَاءَ، وقدْ قالَ لأَبِي بُرْدَةَ بِنِ نِيَارٍ حِينَ أَبَاحَ لَهُ يُضَحِّي بالصَّغِيرَةِ مِنَ المَعْزِ: (اذْبَحْهَا، ولَنْ تُجْزِئُ عَنْ أَحَدٍ حِينَ أَبَاحَ لَهُ يُضَحِّي بالصَّغِيرَةِ مِنَ المَعْزِ: (اذْبَحْهَا، ولَنْ تُجْزِئُ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ)(١)، فَكَذَلِكَ حُكْمُ مَنْ أَكَلَ كَفَّارَتَهُ الوَاجِبَةِ عليهِ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عليهِ، وقَالَهُ الزُهْرِيُّ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: قالَ مَالِكٌ: الذي نَأْخُذُ بهِ في كَفَّارَةِ رَمَضَانَ لِمَنْ وَطِيءَ فيهِ نَهَاراً الإطْعَامَ، وَهُوَ ظَاهِرُ القُرْآنِ قَوْلُهُ: ﴿ وَعَلَى اللَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِذْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ (٢) [البقرة: ١٨٤]، وإنَّمَا ذَكَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فيهِ الإطْعَامَ، فَمَا لَهُ [غَيْرَ] (٣) ذَلكَ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: ذَكَرَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ، عَنِ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ

⁽۱) رواه البخاري (۹۲۵)، ومسلم (۱۹۲۱)، من حديث البراء بن عازب.

⁽٢) هذه الآية جاءت القراءة فيها بأوجه كثيرة، وما وضعته إنما هو موافق لقراءة عاصم، ينظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للعلامة عبد الفتاح القاضي رحمه الله تعالى ص٩٩٠.١٠٠

⁽٣) جاء في الأصل: (ولغير) والصواب ما أثبته، مراعاة للسياق.

أَيُّوبَ، قَالَ: قِيلَ لِسَعِيدِ بِنِ المُسَيَّبِ: إِنَّ عَطَاءَ الخُرَاسَانِيَّ يَرْوِي عَنْكَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ الذي أَفْطَرَ في رَمَضَانَ أَنْ يَعْتِقَ رَقَبَةً، أَو يَنْحَرَ جَزُورَاً»، فقالُ سَعِيدٌ: كَذَبَ عَطَاءٌ، إِنَّمَا قَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَصَدَّقْ تَصَدَّقْ»(١).

[قَالَ أَبو المُطَرِّفِ]: الكُوفِيُّونَ يَقُولُونَ في كَفَّارَةِ الوَاطِيءِ في رَمَضَانَ بِمِثْلِ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، أَنْ يَعْتِقَ أَوَّلاً رَقَبَةً، فَإِنْ لَم يَجِدْهُ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ (٢)، فإنْ لَمْ يَشِطعْ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينَاً، على حَسَبِ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ (٣).

وقالَ أَهْلُ المَدِينَةِ: لَيْسَتْ مِثْلُ كَفَّارَةِ الظِّهَارِ، لأَنَّ النبيَّ عَلَيْ خَيَّرَ فِيهَا المُكَفِّرَ، ولَيْسَ في كَفَّارَةِ [الظِّهَارِ]^(٤) تَخْيِيرٌ، فَوَجَبَ بهذَا الحَدِيثِ أَنْ لاَ تَكُونَ مِثْلَ كَفَّارَةِ الظِّهَارِ، والذي يَسْتَحِبُ مَالِكُ الإطْعَامَ، لأَنَّ به وَاقِعُ تَكْفِيرِ النبيِّ عَلَيْ مَالِكُ الإطْعَامَ، لأَنَّ به وَاقِعُ تَكْفِيرِ النبيِّ عَلَيْ عَن الوَاطِيءِ في رَمَضَانَ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: سألتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحَبِيِّ، عَنْ ثَوبَانَ، عَنِ النبيِّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: "[أَفْطَرَ] (٥) الحَاجِمُ والمَحْجُومُ (٢)، فقالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ في هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وقدْ رَوَى أَيُّوبُ، عَنْ عِحْرِمةَ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: "أَنَّ النبيَّ عَلَيْ احْتَجَمَ وَهُو صَائِمٌ (٧).

⁽۱) رواه أحمد في العلل (٥٤٥٤)، وأبو داود في المراسيل (١٠٣)، والعقيلي في الضعفاء ٣ / ٢٠، والدارقطني في العلل ١٠ / ٢٤، وابن عبد البر في التمهيد ٢١ / ٩، من طريق إلى عطاء الخراساني.

⁽٢) جاء العبارة في الأصل هكذا: فإن لم يجده (لا يعتق منه رقبة) صام شهرين متتابعين، وما كان بين القوسين مقحمة، والصواب حذفها مراعاة للسياق.

⁽٣) ينظر: المبسوط ٢ / ٢٠٣، وحاشية ابن عابدين ٢ / ٤١٢.

⁽٤) جاء في الأصل: (الصيام) وهو خطأ، لأنه خلاف ما يقتضيه السياق، وينظر: التمهيد ٧ ١٦٤، والمنتقى ٢ ٥٤.

⁽٥) جاء في الأصل: (افطار) وخو خطأ.

⁽٦) رواه أبو داود (٢٣٦٧)، وابن ماجه (١٦٨٠)، وأحمد ٥ / ٢٧٧، من حديث أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي به.

⁽٧) رواه أبو داود (٢٣٧٥)، والطبراني في المعجم الكبير ١١ / ٢٣٤، والبيهقي في السنن ٤=

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: سَمِعْتُ بَعْضَ الفُقَهَاءِ يَقُولُ: «مَرَّ النبيُّ ﷺ على حَاجِمِ ومَحْجُومٍ وَهُمَا يَغْتَابَانِ رَجُلاً، فقالَ عليهِ السَّلاَمُ: أَفْطَرَ الحَاجِمُ والمَحْجُومُ»(١)، ولِهَذا قالَ سُفْيَانُ: (إنَّ الغِيبَةَ تُفْطِرُ الصَّائِمَ)(٢).

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: إنَّمَا كُرِهَتِ الحِجَامَةُ للصَّائِمِ خِيفَةَ التَّغْرِيرِ بالصَّائِمِ، لِئلاً يُمْنَعَ المُحْتَجِمُ أَو يَضْعُفَ^(٣)، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَباً لإِفْطَارِه، فإذا احْتَجَمَ وسَلِمَ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: روَى سَعِيدُ بنُ جُبَيْرٍ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ لَمَّا قَدِمَ المَدِينَةَ وَجَدَ اليَهُودَ الذينَ كَانُوا بِها يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَسُئِلُوا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالُوا: في هَذا اليوم أَظْهَرَ اللهُ مُوسَى على فِرْعَونَ، فَنَحْنُ نَصُومهُ تَعْظِيماً لَهُ، فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَنَا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُم، فَصَامَهُ وأَمَرَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فُرضَ رَمَضَانُ قالَ: مَنْ شَاءَ صَامَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، ومَنْ شَاءَ تَرَكَهُ (٤٠).

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: صِيَامُ يومَ عَاشُورَاءَ مُرَغَّبٌ فيهِ، ولاَ يُصَامُ إلاَّ بِتَبيِّتِ كَمَا لا يُصَامُ رَمَضَانُ إلاَّ بتَبيِّتٍ.

* وقَدْ أَمَرَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ الحَارِثَ بنَ هِشَامٍ أَنْ يَصُومَهُ هُوَ وأَهْلُهُ وأَمَرَهُ أَنْ يُبَيِّتَ الصِّيَامَ [١٠٥٤].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَنْ كَانَتْ لَهُ نَيَّةٌ في صِيَامِ يومِ عَاشُورَاءَ فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ ذَلِكَ اليومِ نَسِيَ أَنْ يُبَيِّتَ الصِّيَامَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا لَيْلَةُ يومِ عَاشُورَاءَ، فَلَمَّا اليومِ نَسِيَ أَنْ يُبَيِّتَ الصِّيَامَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا لَيْلَةُ يومِ عَاشُورَاءَ، فَلَمَّا

^{= /} ٢٦٣، بإسنادهم إلى أيوب به.

 ⁽١) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ / ٩٩، وذكره ابن حجر في الفتح ٤ / ١٧٨،
 وضعفه.

 ⁽۲) لم أجده عن سفيان، وإنما ورد هذا القول مرفوعا، ولكنه ضعيف، ينظر: نصب الراية
 ۲۸ ۲/۲

⁽٣) لعله يريد: لئلا يعرض نفسه للهلكة والضعف.

⁽٤) رواه البخاري (۱۹۰۰)، وابن ماجه (۱۷۳۱)، وأحمد ۱/۲۳۱، بإسنادهم إلى سعيد بن جبير به.

أَصْبَحَ عَلِمَ أَنَّهُ يومُ عَاشُورَاءَ ولَمْ يَكُنْ أَكَلَ شَيْئاً، فإنَّهُ يَتَمَادَى على صِيَامِهِ، ويَكُونُ إنْ شَاءَ اللهُ صَائِماً، وأمَّا مَنْ أَكَلَ يومَ عَاشُورَاءَ بعدَ أَنْ أَصْبَحَ فلاَ صِيامَ لَهُ.

قالَ أَبو مُحَمَّدٍ: أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على أَنَّهُ لا يُصَامُ يَوْمُ الفِطْرِ ولا يَوْمُ الْفِطْرِ ولا يَوْمُ الْأَضْحَى، وأَمَّا أَيَّامُ مِنَى فلا يُصُمْهَا إلاَّ المُتَمَثِّعُ الذي لا يَجِدُ الهَدْيَ، لِقَوْلهِ تعالَى: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَنَةِ أَيَامٍ فِي لَلْيَ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وكَذَلِكَ يَصُومُها مَنْ كَانَ في صِيامٍ مُتَتَابِعِ فَمَنَعَهُ مِنْ تَتَابِعِه مَرَضٌ فَأَفْطَرَ ثُمَّ صَحَّ في أَيَّامٍ مِنَى، فإنَّهُ يُفْطِرُ يومَ الأَضْحَى ويَصُومُ أَيَّامَ مِنَى، واليومُ الرَّابِعُ لا يَصُومُهُ إلاَّ مَنْ نَذَرَهُ أو مَنْ كَانَ في صِيَامٍ مُتَتَابِعِ وَيَصُومُ أَيَّامَ مِنَى، واليومُ الرَّابِعُ لا يَصُومُهُ إلاَّ مَنْ نَذَرَهُ أو مَنْ كَانَ في صِيَامٍ مُتَتَابِعِ قَبْلَ ذَلِكَ.

بابُ الوِصَالِ، إلى آخرِ بَاب قَضَاءِ رَمَضَانَ والكَفَّارَاتِ

قَالَ مَالِكٌ: لا يُوَاصِلُ الصَّائِمُ مِنْ لَيْلٍ إلى لَيْلٍ، ولاَ مِنْ سَحَرٍ إلى سَحَرٍ، لأنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الوِصَالِ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرِ بنُ عَوْنِ اللهِ: قَدْ وَاصَلَ النبيُّ ﷺ بأَصْحَابِهِ، فَدَلَّ ذَلِكَ على أَنَّ الوَصَالَ مُبَاحٌ، وإنَّمَا نَهَى عنهُ ﷺ رَأْفَةً ورَحْمَةً ورِفْقًا بأُمَّتِه، إذ ليسَ كُلُّ النَّاسِ يُطِيقُونَهُ، وقدْ قالَ بهذا قَوْمٌ مِنَ المُتَعَبِّدِينَ.

* وقَالَ غَيْرُ أَبِي جَعْفَرِ: روَى أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النبيَّ عَلَيْ نَهَى عَنِ الوصالِ، فَقَالُوا: إنَّكَ تُواصِلُ، فقالَ: إنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي ويَسْقِينِي (١)، يعنِي: يُقَوِّينِي علَى الصِّيَامِ حتَّى أَكُونَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَأْكُلُ ويَشْرَبُ، فَلَمَّا أَبُوا أَنْ يَنتُهُوا عَنِ الوصالِ وَاصَلَ بِهِم عَلَيْ يَوْما ويَوْما، فَلَمَّا أَمْسُوا رَأَوُا الهِلاَلَ، فقالَ: لاَوْ تَأَخَّرَ لَزِدْتُكُم المَلكَلِ لَهُم حِينَ أَبُوا أَنْ يَنتُهُوا عَنِ الوصالِ الذي كَانَ قَدْ (لَوْ تَأَخَّرَ لَزِدْتُكُم اللهَ عَنْهُ، فهذا الحَدِيثُ حُجَّةٌ على مَنْ يَقُولُ بِفَضْلِ الوصالِ في الصِّيَامِ إذ لَمْ يُؤَالِّهُم عِنهُ، فهذا الحَدِيثُ حُجَّةٌ على مَنْ يَقُولُ بِفَضْلِ الوصالِ في الصِّيَامِ إذ لَمْ يُواصِلُ بِهم النبيُ عَلَيْ إلاّ على جَهَةِ النِّكَالِ لَهُم، وقدْ قالَ عَلِي اللهِ اللهُ عَنْ وَجَلَّ : ﴿ ثُمَّ أَتِنُوا الفِيسَامَ إِلَى اليَّيلُ ﴾ الناسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الفِطْرَ (٢٠)، وقالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ ثُمَّ أَتِنُوا الفِيسَامَ إِلَى اليَّيلُ ﴾ البقرة: بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الفِطْرَ (٢)، وقالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ ثُمَّ أَتِنُوا الفِيسَامَ إِلَى اليَالِ فَي المِنسَلَ عَنْ وَالْ اللهُ عَنْ وَجَلَّ : ﴿ ثُمَّ أَتِنُوا الفِيسَامَ إِلَى اليَالِ فَي المِنسَلَ عَلَى اللهُ عَنْ وَالْ اللهُ عَنْ وَجَلَّ : ﴿ فَمَا اللهِ عَلَى اللهُ عَنْهُ وَالْوصَالَ (١٠٤٠) فلاَ يَنْبُغِي أَنْ

⁽١) رواه البخاري (٦٨٦٩)، ومسلم (١١٠٣)، بإسنادهما إلى الزهري عن أبي سلمة به.

⁽٢) رواه البخاري (١٨٥٦)، ومسلم (١٠٩٨)، من حديث سهل بن سعد.

يُتَعَدَّى مَا حَدَّهُ اللهُ، وَلاَ يُسْتَبَاحُ مَا نَهَى عنه رَسُولُ اللهِ ﷺ، وقدَ قالَ ﷺ: «إذَا نَهَيْتُكُم عَنْ شَيءٍ فَانْتُهُوا»(١).

[قَالَ أَبو المُطَرِّفِ]: قالَ أبو مُحَمَّدٍ: أَجْمَعَ النَّاسُ كُلُّهُم عَنِ المَرْأَةِ إِذَا حَاضَتْ في صِيَامِها إذا طَهُرَتْ مِنْ حَاضَتْ في صِيَامِها إذا طَهُرَتْ مِنْ حَيْضَتِها.

واخْتَلَفَ النَّاسُ في المَريضِ يَمْرَضُ في صِيَامِ الشَّهْرَيْنِ المُتَتَابِعِينِ: فقالَ أَبو حَنِيفَةَ: إذا أَفْطَرَ فِيها المَريضُ أَنَّهُ يَسْتَأْنِفُ الصِّيامَ إذا صَحَّ^(٢).

وقالَ مَالِكُ : إِنَّهُ يَبْنِي على صِيَامِهِ إِذَا صَحَّ ، وذَلِكَ أَنَّ المَرَضَ شَيءٌ لا يُسْتَطَاعُ دَفْعُهُ كَالْحَيْضِ الذي لا يُسْتَطَاعُ دَفْعُهُ ، فأَمَّا مَنْ سَافَرَ في صِيَامِ الشَّهْرَيْنِ المُتَتَابِعَيْنِ فَأَفَطْرَ مِنْ ضَرُورَةٍ ، فإنَّهُ يَسْتَأْنِفُ صِيَامَهُ ، لأَنَّهُ قَدْ يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ السَّفَرَ ولا يَدْفَع المَرَضَ ، وكَذَلِكَ الحَائِضُ إِذَا طَهُرَتْ [وأَخَذَتْ] (٣) أَنْ تَصِلَ الصِّيَامَ بِما صَامَتُهُ أَوَّلاً أَنَّهَا تَسْتَأْنِفُ صِيَامَ الشَّهْرَيْن ، وكَذَلِكَ حُكْمُ المَريضِ إذا صَحَّ .

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ أَوْفُواْ فِالْمُقُودُ ﴾ [المائدة: ١]، وذَلِكَ مِمَّا نَذَرَهُ النَّاسُ مِنَ الطَّاعَاتِ، فَلِهذَا أَمَرَ بِصِيَامِ النَّذْرِ قَبْلُ التَّطُوعِ، فإذا فَرَّطَ الرَّجُلُ في نُذُورِه التي هِي في مَالِهِ، وأَوْصَى بِها عندَ مَوْتهِ، أَخْرِجَتْ مِنْ رُأْسِ مَالِهِ، لأَنَّ ثُلُثُي مَالهِ قَدْ صَارَ لِوَرَثَتِهِ، فَلاَ يُؤَدِّي عَنْ نَفْسِه مِنْ مَالِ وَرَثَتِهِ.

[قَالَ أَبو المُطَرِّفِ]: سَأَلْتُ أَبا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ [مُحَمَّدِ بن جَعْفَرِ](١)، عَنْ

⁽۱) رواه مسلم (۱۳۳۷)، والترمذي (۲۲۷۹)، والنسائي ۱۱۰/۵، وابن ماجه (۱)، من حديث أبي هريرة.

⁽٢) ينظر مذهب أبي حنيفة في الاستذكار ٣/٨٨.

⁽٣) كذا في الأصل، ويبدو أنَّ سقطا ما وقع في الأصل.

⁽٤) جاء في الأصل: (جعفر بن محمد)، وهو خطأ، ومحمد بن جعفر هو ابن الزبير بن العوام، وهو ممن يروي عن عمه عروة بن الزبير.

عُرْوَةَ، عَنْ عَاثِشَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «مَنْ مَاتَ وعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عنهُ وَلِيُّه»(١)، فقالَ لي: لَيْسَ هذا الحَدِيثُ بِصَحِيحٍ، لأنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ: «إذا مَاتَ العَبْدُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إلاَّ مِنْ ثَلاَثٍ، دُعَاءُ وَلَدِه لَهُ، وصَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ قَدْ أَوْقَفَها في وَجْهِ العَبْدُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إلاَّ مِنْ ثَلاَثٍ، دُعَاءُ وَلَدِه لَهُ، وصَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ قَدْ أَوْقَفَها في وَجْهِ مِنْ وُجُوهِ البرِّ تَجْرِي عليهِ أَجْرُها في قَبْرِه، وعِلْمٌ يُنْشَرُ بَعْدَهُ قَدْ عَلَّمَهُ النَّاسَ»(٢)، فَهَذا مِمَّا يَنْتَفِعُ بهِ المَيِّتُ في قَبْرِه، وقدْ قالَ ابنُ عُمَرَ: (لا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، ولا يُصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، ولا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ،

قالَ أَبو مُحَمَّدٍ: كَمَا لا يُؤْمِنُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

* * *

⁽١) رواه البخاري (١٨٥١)، ومسلم (١١٤٧)، بإسنادهم إلى محمد بن جعفر به. وذهب بعض العلماء إلى أنه هذا في النذر، ينظر: عمدة القاري ١١/٥٩.

⁽٢) هذا الحديث ذكره المصنف بمعناه، وهو حديث مشهور، رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وتقدم تخريجه.

⁽٣) جاء في الأصل: (جعفر بن محمد)، وهو خطأ، وتقدم ذكره آنفا.

⁽٤) سقط من الأصل بعض الأوراق، وفيها تكملة لكتاب الصيام، ثم كتاب الاعتكاف، ثم كتاب ليلة القدر.

[كتاب الجَنَائِز]

[مَا يَقُولُ المُصَلِّي على الجَنَازَةِ، ومَا جَاءَ في الصَّلاَةِ على الجَنَائِزِ في المَسْجِدِ](١)

فلمْ يُصَلِّ وَاحِدٌ مِنْهُم على قَبْرِه، وكَفَى بهذا حُجَّةً على مَنْ أَبَاحَ الصَّلاَةَ على

قالَ مَالِكٌ: ولَيْسَ على حَدِيثِ السَّوْدَاءِ العَمَلُ (٢).

قَبْر مَيِّتٍ قد صُلِّي عليهِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَرَ.

قالَ عِيسَى: مَنْ دُفِنَ ولمْ يُصَلَّ، أَو قُتِلَ ولمْ يُصَلَّ عليهِ ودُفِنَ، فإنِّي أَرَى أَنْ يُصَلَّى على قَبْرِه، وقدْ بَلَغَنِي ذَلِكَ عَنْ عبدِ العَزِيزِ بن أَبِي سَلَمَةَ (٣).

سَأَلْتُ أَبا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ ابنِ عُيَيْنَةً، عَنْ [سَعْدِ](١) بنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ

⁽١) سقطت ستة أبواب من الأصل، بسبب ضياع الأوراق، والأبواب في الموطأ في الجزء الثاني، من الصفحة ٣١٩، إلى الصفحة ٣١٩.

⁽٢) حديث المرأة السوداء الفقيرة التي توفيت رواه مالك في الموطا (٧٧٢)، باب ما جاء في التكبير على الجنائز.

⁽٣) نقل قول عيسى بن دينار الإمام ابن عبد البر في التمهيد ٦/ ٢٧٩.

⁽٤) في الأصل: سعيد، وهو خطأ.

طَلْحَةَ بِنِ عِبدِ [الله] (١) بِنِ عَوْفٍ أَنَّه قالَ: (صَلَّيْتُ مَعَ ابنِ عَبَّاسِ على جِنَازَةٍ، فَقَرأَ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ) (٢)، فقالَ لِي أَبو مُحَمَّدٍ: ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ في المَيِّتِ: «أَخْلِصُوه بِالدُّعَاءِ» (٣)، وإذا قَرَأَ المُصَلِّي على المِيِّتِ بِأُمِّ القُرْآنِ كَانَتْ قِرَأَتُهُ بِينَ اللهِ وبينَ القَارِىء، ولمْ يَكُنْ للمَيِّتِ مِنْ ذَلِكَ شَيءٌ، وقدْ أَمَرَنا عليهِ السَّلاَمُ أَنْ انْخُلِصَهُ] (٤) بالدُّعَاءِ.

قِيلَ لَهُ: قَدْ قَالَ ﷺ: «كُلُّ صَلاَةٍ لا يُقْرَأُ فِيهَا بِأُمِّ القُرْآنِ فِهِي خِدَاجٌ» (٥)، قالَ: تِلْكَ صَلاَةٌ يَكُونُ فِيهَا رُكُوعٌ وسُجُودٌ، والصَّلاَةُ على الجَنَائِزِ إنَّمَا هُو دُعَاءٌ للمِيِّتِ، كَمَا أَمَرَ ﷺ.

روى مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ: (أَنَّ عَائِشَةَ أَمَرَتْ أَنْ يُمَرَّ عَلَيْهَا بِسَعْدِ بِنِ أَبِي وَقَاصٍ حِينَ ماتَ لِكَي تُصَلِّي عليهِ، فأَنْكُر النَّاسُ عَلَيْها ذَلِكَ)[٧٨٧]. قالَ أَبو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَسْمَعْ أَبو النَّضْرِ مِنْ عَائِشَةَ، وحَدِيثُهُ عَنْهَا مُرْسَلٌ.

فقُلتُ لَهُ: فقدْ روَى ابنُ أَبِي فُدَيْكِ، عَنِ الضَّحّاكِ بِنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمةَ، عَنْ عَائِشَةَ قالتْ: (واللهِ مَا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ على ابْنَي بَيْضَاءَ سَهْلاً وسُهَيْلاً إلاَّ في المَسْجِدِ)(١)، فقالَ لِي أَبو مُحَمَّدٍ: هذَا حَدِيثٌ ليسَ بِثَابِتٍ، وابنُ أَبِي فُدَيْكِ ضَعِيفٌ، وقدْ أَنْكَرَ النَّاسُ على عَائِشَةَ إذْ أَمَرَتْ أَنْ يُمَرَّ عَلَيْهَا بِسَعْدٍ في المَسْجِدِ لِتَدْعُو لَهُ(٧)، وفِي خُرُوجِ النبيِّ ﷺ مِنَ المَسْجِدِ إلى المُصَلَّى لِيُصَلِّي

⁽۱) جاء في الأصل: عبد الرحمن، وهو خطا، وطلحة بن عبد الله هو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف.

⁽۲) رواه البخاري (۱۲۷۰)، وأبو داود (۳۱۹۸)، بإسنادهما إلى ابن عيينة به.

⁽٣) رواه أبو داود (٣١٩٩)، وابن ماجه (١٤٩٧)، من حديث أبي هريرة، وليس في الحديث نهى عن القراءة، وإنما فيه الدعاء له بالإخلاص.

⁽٤) جاء في الأصل: نخلصوه، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

⁽٥) تقدم تخريج هذا الحديث في كتاب الصلاة، وهو حديث صحيح مشهور.

⁽٦) رواه مسلم (٩٧٣)، وأبو داود (٣١٩٠)، بإسنادهم إلى إسماعيل بن أبي فديك به.

⁽٧) قال ابن حجر في الفتح ٣ /١٩٩١: إن عائشة لما أنكرت ذلك الإنكار سلموا لها، فدل على أنها حفظت ما نسوه.

على النَّجَاشِيِّ ولَيْسَ بالحَضْرَةِ، أَقْوَى دَلِيلٍ على أَنَّهُ لا يُصَلَّى على جِنَازَةٍ في المَسْجِدِ.

قُلْتُ لَهُ: فَقَدْ صُلِّيَ على عُمَرَ في المَسْجِدِ، فقالَ: إنَّما صُلِّيَ عَلَيْهِ في المَسْجِدِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ قَبْرَهُ كَانَ فيهِ، فَصُلِّي عليهِ عندَ قَبْرِه، ثُمَّ دُفِنَ فِيهِ.

ورَوَى أَبو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَبي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «مَنْ صَلَّى على جِنَازَةٍ في المَسْجِدِ فَلاَ شَيءَ لَهُ» (١٠)، يعنِي: لا أَجْرَ لَهُ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: وإذا صُلِّيَ عَلَيْهَا في المُصَلَّى كانَ لَهُ قِيرَاطٌ مِنَ الأَجْرِ، وذَلِكَ مِثْلُ وَزْنِ جَبَل أُحُدٍ ثَوَاباً.

قالَ مَالِكٌ: لا يُصَلَّى على جِنَازَةٍ إلاَّ بِوضُوءٍ أَو تَيَمُّمٍ لِمَنْ لم يَجِد المَاءَ. وقالَ الشَّعْبيُّ: (لا بَأْسَ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهَا بِغَيْرِ وُضُوءٍ)(٢)، لأَنَّهُ دُعَاءٌ للمَيِّتِ.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وُلِدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ الْاثْنَيْنِ لاَثْنَتَيْ عَشَرَةَ لَيْلَةٍ مَضَتْ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ عَامَ الفِيلِ، وتُوفِّي يومَ الاَثْنَيْنِ لاَثْنَتَيْ عَشَرَةَ لَيْلَةٍ مَضَتْ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ، حِينَ اشْتَدَّ الضَّحَى لإحْدَى عَشَرَةَ سَنَةً مَضَتْ مِن الهِجْرَةِ، وَهُوَ ابنُ سِتِّينَ اللَّوَّلِ، حِينَ اشْتَدَّ الضَّحَى لإحْدَى عَشَرَةَ سَنَةً مَضَتْ مِن الهِجْرَةِ، وَهُوَ ابنُ سِتِّينَ سَنَةً، وصَلَّى النَّاسُ عَلَيْهِ أَفْذَاذَاً لاَ يَؤُمُّهُم أَحَدُّ.

وقَالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: اللهُ أَعْلَمُ مَا الَّذِي مَنَعَهُم مِنْ أَنْ يَجْمَعُوا الصَّلاَةَ عَلَيْهِ، وقَدْ كَانُوا أَجْمَعُوا قَبْلَ دَفْنِهِ على خِلاَفَةِ أَبِي بَكْرِ (٣).

⁽١) سنن أبي داود (٣١٩١)، بإسناده إلى أبي صالح مولى التؤمة عن أبي هريرة.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة ٣/ ٣٠٥ـ٣٠٦، وذكر ابن عبد البر في الاستذكار ٣/ ٢٧٧، بأنه مما شدَّ فه.

⁽٣) اختلف العلماء في تعليل ذلك، فقيل: هو أمر تعبدي، وقيل: ليباشر كل واحد الصلاة عليه منه إليه، وقال الشافعي: ذلك لعظم أمر رسول الله صلى عليه وسلم وتنافسهم في أن لا يتولى الإمامة في الصلاة عليه واحد، وصلوا عليه مرة بعد مرة، وقال ابن العربي: وقيل صلى عليه الناس أفذاذا لأنه كان آخر العهد به فأرادوا أن يأخذ كل أحد بركة مقصوده، دون أن يكون فيها تابعا لغيره، ينظر: القبس ٢/ ٤٤٩، وتنوير الحوالك ١ مقصوده،

في دَفْنِ الْمَيِّتِ، والوُقُوفِ للجَنَائِزِ، وتَرْكِ البُّكَاءِ على المَيِّتِ

لمَّا اخْتَلَفَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ مَوْتهِ في صِفَةِ قَبْرِهِ، هَلْ يُلْحَدُ أَمَ يُشَقُّ، ولَمْ يَكُنْ عِنْدَهُم في صِفَةِ ذَلِكَ عِلْمٌ مِنَ النبيِّ ﷺ اصْطَلَحُوا على أَنَّ مَنْ يَشُقُّ، ولَمْ يَكُنْ عِنْدَهُم في صِفَةِ ذَلِكَ عِلْمٌ مِنَ النبيِّ ﷺ اصْطَلَحُوا على أَنَّ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِم أَوَّلَ رَجُلٍ مِمَّن يَحْفُر القُبُورَ عَمَلٌ عَمِلَهُ، دَخَلَ أَبُو طَلَحْةَ الأَنْصَارِيُّ، وَهُو الذي كَانَ يَلْحَدُ بِالمَدِينَةِ فَلَحَدَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وكَانَ أَبُو عُبَيْدةَ بنُ الجَرَّاحِ يَحْفِرُ القُبُورَ شِقَّا، وهَكَذا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَفْعَلُهُ بِمَكَّةَ، تَشُقُّ وَسَطَ القَبْرِ شِقًا، يُجْعَلُ فيهِ المَيِّتُ.

وقالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعَيُّ: (اللَّحْدُ لَنا، والشَّقُّ لأَهْلِ الكِتَابِ)(١)، وَصِفَةُ اللَّحْدِ أَنْ يُحْفَرَ في قِبْلَةِ القَبْرِ حَيْثُ يُوضَعُ المَيِّتُ على جَنْبه الأَيْمَنِ، ووَجْهُهُ إلى القِبْلَةِ.

* قَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ: (مَا صَدَّقتُ بِمَوْتِ رَسُولِ الله ﷺ حتَّى سَمِعْتُ بِوَقْعِ الكَرَازِينِ)[٧٩٧]، يعنِي: أنَّهَا لَمَّا سَمِعَتْ بِوَقْعِ المَحَافِرِ في الأَرْضِ حِينَ حُفِرَ قَبْرُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلِمَتْ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ إِذْ يُحْفَرُ قَبْرُهُ.

* [قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: أَمْرُ سَعْدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ وسَعِيدِ بنِ زَيْدٍ أَنْ يُدْفَنَا بالبَقِيع لِفَضْلِ المَدِينَةِ، ولِمُجَاوَرَةِ الشُّهَداءِ في قُبُورِهِم [٧٩٤].

* وَمَعْنَى قَوْلِ عُرْوَةَ: (مَا أُحِبُّ أَنْ أُدْفَنَ بِالبَقِيعِ)[٧٩٥]، إنَّما قَالَ ذَلِكَ حِينَ كَثُرَ الدَّفْنُ فيهِ، وخَافَ أَنْ تُنْبَشَ لَهُ عِظَامُ رَجُلٍ صَالِحٍ، وتُكْسَرَ عِظَامُهُ، وحُرْمَةُ

⁽۱) هذا حدیث مرفوع، رواه أبو داود (۳۲۰۸)، والترمذي (۱۰٤۵)، والنسائي ٤ / ۸۰، وابن ماجه (۱۵۵۵)، من حدیث ابن عباس.

كَسْرِ عَظْمَ المَيِّتِ كَحُرْمَةِ كَسْرِه وَهُو حَيٌّ في الإثْمِ.

* قَوْلُ عليِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ: «كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَقُومُ فِي الجَنَائِزِ، ثُمَّ جَلَسَ بَعْدُ»[٧٩٧]، يعنِي: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُومُ إذا نَظَرَ إلى جِنَازَةٍ مُقْبِلَةٍ، ثُمَّ كَانَ آخِرَ أَمْرِهِ أَنَّهُ كَانَ يَجْلِسُ فَلاَ يَقُومُ، وهَكَذَا حُكْمُ مَنْ مُرَّ عَلَيْهِ بِجِنَازَةٍ أَنْ يَجْلِسَ فَلاَ يَقُومُ لَهَا.

* قَوْلُ مَالِكٍ: «إِنَّمَا نُهِيَ عَنِ القُّعُودِ على القُبُورِ للمَذَاهِبِ»[٧٩٩]، يعنِي: أَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهَا لِغَائِطٍ أَو بَوْلٍ، ويَنْبَغِي لِمَقَابِرِ المُسْلِمِينَ أَنْ تُصَانَ مِنَ النَّجَاسَاتِ والأَقْذَارِ، لأَنَّهَا دَارُ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ.

* في حَدِيثِ جَابِرِ بنِ عَتِيكِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ جَاءَ يَعُودُ عبدَ اللهِ بنَ ثَابِتٍ»، وذَكَرَ الحَدِيثَ[١٠٨]، فيهِ مِنَ الفِقْهِ: فَضْلُ عِيَادَةِ المَرْضَى، وكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَفْتَقِدُ أُمُورَ أَصْحَابِهِ، ويَعُودُ مَرْضَاهُم، وفيهِ: إِبَاحَةُ الصِّيَاحِ عندَ رَأْسِ المُغْمَى عليهِ إِذَا كَانَ في النَّرْعِ، لِكَي يَذْكُرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وفيه: إِبَاحَةُ البُكَاءِ على مَنْ فِي عليهِ إِذَا كَانَ في النَّرْعِ، لِكَي يَذْكُرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وفيه: إِبَاحَةُ البُكَاءِ على مَنْ فِي النَّرْعِ، وتَرْكُ البُكَاءِ بعدَ المَوْتِ، لِقَوْلهِ ﷺ: «فإذا وَجَبَ فَلاَ تَبْكِينَ بَاكِيةٌ»، وكَانَ عَلَي المَرْبِ، وذَلِكَ أَنَّهُم لَمْ يَعْرِفُوا (مَا الوُجُوبُ؟) حتَّى فَسَرَهُ لَهُم بِقَوْلهِ: «إِذَا مَاتَ».

* وقَوْلُهُ في تَسْمِيةِ الشُّهَدَاءِ: «وَالمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجُمْعٍ»[٨٠٢] قالَ مَالِكُ: هُوَ أَنْ تَمُوتَ وَهِيَ حَامِلٌ وَوَلَدُهَا في بَطْنِهَا.

وقالَ غَيْرُهُ: هُو أَنْ تَمُوتَ مِنَ النَّفَاسِ.

* قَوْلُ ابنِ عُمَرَ: (المَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الحَيِّ عَلَيْهِ)[٨٠٣] قالَ عِيسَى: مَعْنَاهُ إذا أَمَرَهُم بالبُكَاءِ عَلَيْهِ بعدَ مَوْتهِ، لأَنَّهُ فَعَلَ مَا قَدْ نَهَى عنهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

* ومَعْنَى قَوْلِ عَائِشَةِ: (يَرْحَمُ اللهُ ابنَ عُمَرَ، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ أَخْطَأُ في سَمْعِهِ، إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: المَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الحَيِّ عَلَيْهِ، في يَهُودِيَّةٍ كَانَ أَهْلُهَا يَبْكُونَ عَلَيْهَا وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ في قَبْرِهَا، ولم يَقُلُهُ أَهْلُهَا يَبْكُونَ عَلَيْهَا وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ في قَبْرِهَا، ولم يَقُلُهُ في أَحْدٍ مِنْ أَهْلِ الإِسْلاَمِ)[١٠٠٦] وفيه مِنَ الفِقْه: أنَّ العَالِمَ مَتَى سَمِعَ مُحَدِّثَا يُحَدِّثُ

بِحَدِيثٍ عَنِ النبيِّ ﷺ ومَعْنَى الحَدِيثِ خِلاَفُ ظَاهِرِهِ أَنَّ على العَالِمِ أَنْ يُبيِّنَ ذَلِكَ، وذَلِكَ أَنَّ الأَحَادِيثَ على مَعَانِيهَا لاَ على ظَوَاهِرِهَا.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: إذا أَمَرَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ أَنْ يَبْكُوا عَلَيْهِ بعدَ مَوْتهِ فَبَكُوا، أَثِمَ في ذَلِكَ ولَحِقَهُ ذَلِكَ في قَبْرِه، وأَثِمُوا في بُكَائِهِم، وإذا بَكُوا عَلَيْهِ بِغَيْرِ أَمْرِه أَثِمُوا في ذَلِكَ، ولمْ يَأْثَمْ هُوَ.

* * *

.

بابُ الحِسْبَةِ في المُصِيبَةِ، إلى آخِرِ الجَنَائِزِ

* قَوْلُ النبيِّ عَلَيْهِ: «لا يَمُوتُ لأَحَدٍ مِنَ المُسْلِمِينَ ثَلاَثَةٌ مِنَ الوَلَدِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ إلاَّ تَحِلَّةَ القَسَمِ»[٥٠٨] قالَ مَالِكٌ: يُرِيدُ هَذِه الآيةَ: ﴿ وَإِن مِنكُرُ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ لِلاَّ تَحِلَّةَ القَسَمِ»[٥٠٨] قالَ مَالِكٌ: يُرِيدُ هَذِه الآيةَ: ﴿ وَإِن مِنكُرُ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتَّمًا مَقْضِيًا ﴾ إلى قَوْله: ﴿ جِثِيًا ﴾ [مربم: ٢٧٠٧]، قالَ: فَمَنْ مَاتَ لَهُ ثَلاَثَةٌ مِنَ الولَدِ فَصَبَرَ عَلَيْهِم واحْتَسَبَهُم، لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ، إلاَّ قَدْرَ مَا يَبُرُّ الله بهِ قَسَمَهُ، وَهُو وُرُودُه على النَّار، والورُودُ: الجَوَازُ.

وقالَ غَيْرُ مَالِكِ: أَطْفَالُ المُسْلِمِينَ إِذا مَاتُوا فَصَبرَ عَلَيْهِم آبَاؤُهُمْ واحْتَسَبُوهُم عِنْدَ اللهِ كَانُوا لَهُم [حِرْزَاً](١) مِنَ النَّارِ، يَسْتُرُهم اللهُ بِهِم مِنْهَا.

* قَوْلُ النبِيِّ عَلَيْهِ: «لَيُعَزِّ المُسْلِمُونَ في مَصَائِبِهِم المُصِيبَةُ بِي ١٨١٠] معناهُ: مَنْ يُعزَّى في مُصِيبَةٍ بَلْ النبيِّ عليهِ السَّلاَمُ، فإذا ذَكَرَها يُعزَى في مُصِيبَةٍ نَزَلَتْ بهِ فَأَجَلُّ مِنْ مُصِيبَةٍ مُصِيبَةً النبيِّ عليهِ السَّلاَمُ، فإذا ذَكَرَها سَهُلَتْ عَلَيْهِ مُصِيبَةً ، وهَذِه مَنْزِلَةٌ قَدْ حُرِمَها أَهْلُ عَرَضَها المُصَابُ على مُصِيبَتِهِ سَهُلَتْ عَلَيْهِ مُصِيبَتُهُ، وهذِه مَنْزِلَةٌ قَدْ حُرِمَها أَهْلُ النَّارِ، قالَ اللهُ: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيُوْمَ إِذَ ظَلَمَتُم الْكَوْرُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزحرف: ١٤]، فَلَمَّا اشْتَركُوا في العَذَاب حُرمُوا النَعَزِّي.

قالَ عليُّ بنُ أَبِي طَالِب: (تُقْطَعُ يَدُ النَّبَّاشِ) (٢)، لأَنَّهُ دَخَلَ على المَيِّتِ في قَبْره الذي هُوَ بَيْتُهُ، وخَلَعَ أَكْفَانَهُ.

⁽١) مابين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واجتهدت في وضع ما يتناسب مع السياق.

⁽٢) بحثت عن قول على رضى الله عنه فلم أعثر عليه.

وقالَ ابنُ مُزَيْنِ (١): إنَّما سُمِّي النَّبَاشُ مُخْتَفِياً، لأَنَّهُ يَخْتَفِي بِقَلْعِ أَكْفَانِ المَيِّتِ مِنْ عَلَيْهِ، فإذا أَخْرَجَ الكَفَنَ مِنَ القَبْرِ قُطِعَتْ يَدَهُ إذا سَاوَى رُبْعَ دِينَارِ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ في دُعَاثهِ: «وَٱلْحِقْنِي بِالرَّفِيقِ الأَعْلَى (۱۲۱ مَالُ أَنْ اللهُ عَلَى (۱۸۱۳)، سَأَلَ أَنْ يُلْحِقَهُ اللهُ بَأَعْلَى مَرَافِقِ الجَنَّةِ وأَحْسَنِها، وقدْ عَلِمَ أَنَّ اللهُ قَدْ غَفَرَ لَهُ ذُنُوبَهُ، ولَكِنَّهُ دَعَا بِهَذا لِيَكُونَ دُعَاؤُهُ زِيَادَةً في عِلْمِه.

* قَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ: "إذا مَاتَ أَحَدُكُم عُرِضَ عليهِ مَقْعَدُهُ بالغَدَاةِ والعَشِيِّ إلى آخِرِ الحَدِيثِ المَّافِقُ لِكِتَابِ اللهِ عَزَّ إلى آخِرِ الحَدِيثِ مُوافِقٌ لِكِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى في آلِ فِرْعَونَ يُعْرَضُونَ عَلَيْها غُدُّواً وعَشِياً، فَكَذَلِكَ وَجَلَّ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى في آلِ فِرْعَونَ يُعْرَضُونَ عَلَيْها غُدُّواً وعَشِياً، فَكَذَلِكَ يُعْرَضُ على المُؤْمِنِينَ مَقَاعِدُهُم مِنَ الجَنَّةِ، ومَقَاعِدُ غَيْرِهِم مِنَ النَّارِ، ويَنْظُرُونَ يُعْرَضُ على حَسَبِ مَا سَبَقَ لَهُم في عِلْمِ اللهِ.

* قَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ: "إِنَّما نَسَمَةُ المُؤْمِنِ طَيْرٌ يُعَلَّقُ في شَجَرِ الجَنَّةِ حتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ إلى جَسَدِه يَوْمَ القِيَامَةِ الهَامِ اللهَ عِسَى: مَنْ رَوَى (يُعَلَّقُ) بِفَتْحِ اللاَمِ لَيُعْنَاهُ تَأْفِي إلى شَجَرةِ الجَنَّةِ، ومَنْ رَوَاهَا (يَعْلُقُ) بِرَفْعِ اللاَمِ لَمَعْنَاهُ تَرْعَى في شَجَر الجَنَّةِ.

قالَ ابنُ مُزَيْنٍ: ورَوَى مُزَيْلُ بنُ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قالَ: (أَرْوَاحُ الشُّهَداءِ في أَجْوَافِ طَيْرِ خُضْرٍ تَرْعَى في الجَنَّةِ حيثُ شَاءَتْ، وأَرْوَاحُ أَوْلاَدِ المُؤْمِنِينَ في أَجْوَافِ عَصَافِيرٍ تَرْعَى في الجَنَّةِ، وتَأْوِي إلى قَنَادِيلَ مُعَلَّقَةٍ بالعَرْشِ، وإنَّ أَرْوَاحَ آلِ فِرْعَوْنَ في أَجْوَافِ طَيْرٍ سُودٍ تَغْدُو وتَرُوحُ في النَّارِ، ذَلِكَ بالعَرْشِ، وإنَّ أَرْوَاحَ آلِ فِرْعَوْنَ في أَجْوَافِ طَيْرٍ سُودٍ تَغْدُو وتَرُوحُ في النَّارِ، ذَلِكَ عَرْضُها، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُواً وَعَشِيًّا ﴾ (٢) [غانو: ٤٦].

⁽۱) جاء في الأصل: (محمد بن مزين)، وهو خطأ، وابن مزين هو يحيى بن إبراهيم بن مزين القرطبي، وتقدم مرارا، وسيأتي أيضا.

 ⁽۲) والأثر رواه هناد بن السري في الزهد (٣٦٦)، وابن أبي شيبة في المصنف ١٣ / ١٦٥،
 والطبراني في المعجم الكبير ٢٠٥/٩، واللالكائي في أصول أعتفاد أهل السنة
 ٢/ ١٤٤٩ بإسنادهم هزيل بن شرحبيل به. ورواه مسلم (١٨٨٧) بإسناده إلى مسروق=

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: قالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا: هذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وهُزَيْلُ بنُ شُرَحْبِيلَ الذي رَوَاهُ لَيْسَ بِشَيءٍ (١)، والصَّحِيحُ في هذا قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «إنَّما نَسَمَةُ المُؤْمِنِينَ طَيْرٌ يُعَلَّقُ في شَجَرِ الجَنَّةِ حتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ إلى جَسَدِه يَوْمَ القِيَامَةِ»، ولَمْ يَقُلْ: أَنَّ الأَرْوَاحَ في أَجْوَافِ طَيْرٍ خُضْرٍ، وقدْ أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ على أَنَّهُ لا يَصِيلُ رُوحُحُ أَحَدٍ في غَيْرِ جَسَدِه الذي خَرَجَ مِنْهُ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «كُلُّ ابنِ آدَمَ تَأْكُلُه الأَرْضُ إِلاَّ عَجْبَ الذَّنَبِ، منهُ خُلِقَ، وفيهِ يُرَكَّبُ النَّينِ بِعَجْبِ الذَّنَبِ: العَظْمَ الصَّغِيرِ الذي يَكُونُ في آخِرِ فِقَارِ الصَّدِ، منهُ ابْتَداً خَلْقُ آدَمَ، وفيهِ يُرَكَّبُ إذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةَ النُّشُورِ.

وقالَ ابنُ حَبيبٍ: حَرَّمَ اللهُ على الأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الأَنْبِيَاءِ، وسَائِرُ الخَلْقِ تَأْكُلُ أَجْسَادَ فِي اللَّنِيا، فَهِي تَنَالُ اللهُ عَلَى الدُّنيا، فَهِي تَنَالُ نَعِيمَ الجَنَّةِ لِمَنْ دَخَلَ الجَنَّةَ، وَهِي تُحْرَقُ بالنَّارِ، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدَتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنَطَقَنَا اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللهُ اللهِ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

* قَوْلُهُ: ﴿إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وإِذَا كَرِهَ عَبْدِي لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ وإِذَا كَرِهَ عَبْدِي لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ اللهُ العَبْدِ صَالِحًا ، ونَظَرَ عندَ مَوْتهِ إلى ثُوَابِ عَمَلِهِ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ ، فأَحَبَّ اللهُ لَعَبْدِ صَالِحًا ، ونَظَرَ عندَ مَوْتهِ إلى ثُوَابِ عَمَلِهِ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ ، فأَحَبَّ اللهُ لَقَاءَهُ ، وإذا كَانَ بِخِلاَفِ ذَلِكَ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ أَجْلِ مَا يَتَّقِيهِ مِنَ اللهُ عَندَ ذَلِكَ لِقَاءَهُ .

* حَدِيثُ الرَّجُلِ الذي لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ حتَّى ماتَ[١٨٢١]، رَوَاهُ حَمَّادُ بنُ

عن ابن مسعود به في أرواح الشهداء وأنها في جوف طير خضر، وهذه فضيلة خاصة
 بأروح الشهداء، وينظر: التمهيد ١١ / ٦٤.

⁽۱) ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من نقله عن بعض شيوخه في تضعيف هزيل غير سديد، فإن هذا الراوي ثقة من المخضرمين، روى له البخاري وأصحاب السنن وغيرهم، ينظر: تهذيب الكمال ٣٠/ ١٧٢.

زَيْدٍ، وقالَ فِيهِ: (لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ إِلاَّ التَّوْحِيدَ) (١)، ولَمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ في حَدِيثهِ التَّوْحِيدَ.

* وقَوْلُهُ: «لَئِنْ قَدَرَ اللهُ عَلَيَّ لَيُعَذِبنِي »[٢٩٢]، يُرْوَى هذا الحَرْفُ بالتَخْفِيفِ، و(قَدَّرَ) بالتَّشْدِيدِ، فَمَنْ رَوَاهُ بالتَّخْفِيفِ فَمَعْنَاهُ: أَنَّ هذَا الرَّجُلَ جَهِلَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللهِ، وَهِيَ إِحْيَاءُ المَوْتَى، وَهِيَ بِدْعَةٌ عَظِيمَةٍ، ومَنْ رَوَاهُ (قَدَّرَ) بالتَّشْدِيدِ صِفَاتِ اللهِ، وَهِيَ اللهُ عليَّ ونَاقَشَنِي الحِسَابَ لَيُعَذِيْنِي عَذَاباً شَدِيداً، وهذِه الرَّوَايةُ فَمَعْنَاهُ: لَئِنْ ضَيَّقَ اللهُ عليَّ ونَاقَشَنِي الحِسَابَ لَيُعَذِيْنِي عَذَاباً شَدِيداً، وهذِه الرَّوَايةُ تَدُلُّ على أَنَّهُ لم يَجْهَلْ إحْيَاءَ اللهِ المَوْتَى، ولكِنَّهُ ابْتَدَع بِدْعَةً عَظِيمَةً، وهِي إحْرَاقُهُ نَفْسُهُ، ثُمَّ إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ تَفَضَّلَ عَلَيْهِ وغَفَرَ لَهُ بِخَشْيَتِه للهِ، وهذَا يَدُلُّ على أَنَّهُ كَانَ مُوحِدًا مُقِرًا باللهِ.

وقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ: إنَّما غَفَرَ اللهُ لِهَذا الرَّجُلِ مِنْ أَجْلِ تَوْبَتِه التِّي تَابَهَا.

وقَالَتْ فِرْقَةٌ آخَرَوُنَ مِنْهُم: إنَّما غَفَرَ اللهُ لَهُ بأَصْلِ تَوْجِيدِه الذي لا يَضُرُّ مَعَهُ عَمَلٌ.

وقَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ: إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى تَفَضَّلَ على هذَا الرَّجُلِ فَغَفَر لَهُ، كمَا قَالَ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءً ﴾ [النساء: ٨٤-١١٦]، فَهَذِه الآيةُ تَأْوِيلُ مَا تَأَوَّلَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ في هذَا الحَدِيثِ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ» إلى آخِرِ الحَدِيثِ [٨٢٣]، قالَ عِيسَى بنُ دِينَارٍ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُولَدُ على فِطْرَةِ الإسْلاَمِ، وَهِي المَعْرِفَةُ بِاللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي ٓءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِيَّنَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى وَتَعَالَى، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي ٓءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِيَّنَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى الْمُعْمِيمِ مَّ السَّهُ عَزَ وَجَلَّ بِالرُّبُوبِيَةِ، ثُمَّ الفُيسِمِمْ أَلَسَتُ بِرَبِكُمْ قَالُوا بَكَنْ ﴾ [الاعراف: ١٧٢]، فَأَقَرُوا اللهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالرُّبُوبِيَةِ، ثُمَّ

⁽۱) لم أقف عليه من حديث حماد بن زيد، وإنما رواه أحمد ٣٩٨/١، بإسناده إلى أبي رافع عن أبي هريرة به. وقال ابن عبد البر في التمهيد ١٨ / ٤٠: هذه اللفظة لم تصح من جهة النقل، لكنها صحيحة من جهة المعنى، والأصول كلها تعضدها، والنظر يوجهها. . . إلخ.

صَرَفَهُم في صُلْبِ آدَمَ بعدَ أَنْ عَرَفُوا أَنَّهُ رَبُّهُم، فَكُلُّ مَوْلُودٍ إِنَّمَا يُوَلَدُ على تِلْكَ المَعْرِفَةِ، وعلى ذَلِكَ الإقْرَار.

وقَوْلُهُ في الحَدِيثِ: «فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِه أَو يُنَصِّرَانهِ» يعنِي: يَجْعَلاَنِه نَصْرَانِيًّا أَو يَهُودِيَّا إِنْ كَانَا يَهُودِيَيْنِ أَو نَصْرَانِيَيْنِ.

قَالَ مَالِكٌ: ولَنْ يَقْدِرُوا على ذَلِكَ إِلاَّ بِتَسْلِيطٍ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَبَاهُمَا على ذَلكَ.

قَوْلُهُ: «كَمَا تُنَاتِجُ الإبِلُ مِنْ بَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ» يعْنِي: بَهِيمَةً جَمَعَتْ وَلَدَهَا في بَطْنِهَا.

وقَوْلُهُ: «هَلْ تَحِسُّ مِنْ جَدْعَاءَ؟» يَعْنِي: هَلْ تَرَى فِيهِنَّ مَجْدُوعاً؟ والجَدْعُ: النُّقْصَانُ حتَّى يَجْدَعَهُ صَاحِبُهُ، فَكَذَلِكَ المَوْلُودُ يُولَدُ على فِطْرَةِ الإسْلاَمِ حتَّى يَصْرفَهُ عَنْهَا أَبَوَاهُ.

قِيلَ لِمَالِكِ: إِنَّ أَهْلَ البِدَعِ يَحْتَجُّونَ عَلَيْنَا بِهِذَا الْحَدِيثِ يَقُولُونَ: إِنَّ مَعَاصِي الْعِبَادِ لَيْسَتْ مَقْدُورَةً لللهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَلاَ تَسْمَعُ قَوْلَهُ: «فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَو يُنَصِّرانِهِ» الْعِبَادِ لَيْسَتْ مَقْدُورَةً لللهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَلاَ تَسْمَعُ قَوْلَهُ: «فَأَبُواهُ يُهَوِّدَانِهِ أَو يُنَصِّرانِهِ» قالَ مَالِكٌ: احْتَجُوا عَلَيْهِم بآخِرِ الحَدِيثِ: «اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ» يعنِي: أَنَّ قَلَ مَالِكٌ: احْتَجُوا عَلَيْهِم بآخِرِ الحَدِيثِ: «اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ» يعنِي: أَنَّ هَذَا كُلَّهُ قَدْ قَضَى الله بهِ وعَلِمَهُ، ولا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ (١٠).

* قَوْلُهُ: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ حتَّى يَمُرَّ الرَّجُلِ بِقَبْرِ الرَّجُلَ فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ المَاهُ: أَنَّ الحَيَّ يَتَمَنَّى المَوْتَ مِنْ شِدَّةِ الحَالِ، وتَغْيِيرِ أَهْلِ ذَلِكَ الزَّمَانِ، فَيَتَمنَّى الرَّجُلُ الصَّالِحُ عندَ ذَلِكَ المَوْتَ، طَمَعاً مِنْهُ في الرَّاحَةِ مِمَّا يَرَاهُ فَلاَ يَقْدِرُ على تَغْييره.

* قَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ لِعُثْمَانَ بنِ مَظْعُونَ حِينَ مَاتَ: «ذَهَبْتَ ولَمْ تَلَبَّسْ مِنْهَا بشَيءٍ» أَن مَنْهَا بشَيءٍ» ، فَغَبَطَهُ النبيُّ ﷺ بشَيءٍ» [٢٦٨٦]، يعنِي: خَرَجْتَ مِنَ الدُّنيا «ولَمْ تَلَبَّسْ مِنْهَا بشَيءٍ» ، فَغَبَطَهُ النبيُّ ﷺ بِذَلِكَ، فَتَرْكُ الدُّنيا والأَخْدُ مِنْهَا بالبُلْغَةِ خَيْرٌ مِنَ الاسْتِكْتَارِ مِنْهَا، والرَّغْبةِ فِيهَا،

⁽١) نقله بنحوه الجوهري في مسند الموطأ ص٥٤٥.

وقَدْ قالَ ﷺ: «الزُّهْدُ في الدُّنيا يُرِيحُ القَلْبَ والبَدَنَ، والرَّغْبَةُ في الدُّنيا تُورِثُ الهَمَّ والحَزَنَ»(١).

* قَوْلُهُ ﷺ: "إِنِّي بُعِثْتُ لأَهْلِ البَقِيعِ لأُصَلِّي عَلَيْهِم المَعنِي: بُعِثْتُ لأَهْلِ القُبُورِ لِنَدْعُو لَهُم.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَ هَذَا قَبْلَ وَفَاتهِ بِخَمْسِ لَيَالِي كَالْمُوَدِّعِ للأَّحْيَاءِ، وفي هذَا دَلِيلٌ على أَنَّ الدُّعَاءَ الصَّالِحَ يَلْحَقُ المَوْتَى في قُبُورِهِم، وَهُو مِنَ العَمَلِ الذي يَنْتُفِعُ بِهِ المَيِّتُ بعدَ مَوْتهِ في قَبْرِه.

* قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: (أَسْرِعُوا بِجَنَائِزِكُم)[٨٢٨] يعنِي: أَسْرِعُوا بالمَوْتَى إلى القُبُورِ، فإمَّا أَنْ تَقْدِمُونَهُم لِخَيْرِ أَعْمَالِهِم، أَو تَضَعُوا عَنْ رِقَابِكُم ثُقْلَ حِمْلاَنِهِم إِنْ لَمُ مُّ أَعْمَالٌ صَالِحَةٌ يَقْدِمُونَ عَلَيْهَا.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: لاَ يَنْبَغِي لاَّحَدِ أَنْ يَتْرُكَ النَّعْشَ الذي يُعْمَلُ على المَيْتَةِ، ويُرْمَى عَلَيْهَا في نَعْشِها مَا يَسْتُرُها، وكَذَلِكَ عندَ إلحَادِهَا في قَبْرِهَا.

قَالَ مَالِكٌ : أَوَّلَ مَنْ صُنِعَ ذَلِكَ بِهَا زَيْنَبُ بِنتُ جَحْشٍ حينَ مَاتَتْ، فَلَمَّا رَآهُ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ قَالَ للتِي صَنَعَتْهُ: (سَتَرْتِيهَا سَتَرَكِ اللهُ مِنْ ذُنُوبِكِ)(٢).

* * *

تَمَّ كِتَابُ الجَنَائِزِ، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، يَتْلُوهُ كِتَابُ النُّذُورِ بِحَوْلِ اللهِ تَعَالَى

* * *

⁽۱) رواه البيهقي في شعب الإيمان ٧ /٣٤٧، من حديث طاووس مرسلا، ورواه ابن المجوزي في العلل المتناهية (١٣٤٣)، من حديث أبي هريرة مرفوعا، وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

⁽٢) رواه بنحوه البيهقي في السنن ٧ / ٧١، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢ / ١٨٢.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيما

تَفْسِيرُ كِتَابِ النُّذُورِ

حدَّثنا أبو مُحَمَّدٍ عبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ، قالَ: حدَّثنا أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ، قالَ: حدَّثنا أبو بَكْرِ بنُ أبي شَيْبَةَ، قالَ: حدَّثنا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ مُرَّةَ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ [عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ] (١)، قالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّذُورِ، وقالَ: لاَ يَرُدُّ شَيْئاً، وإنَّما يُسْتَخْرَجُ بهِ مِنَ البَخِيلِ» (٢).

سأَلتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ هذا الحَدِيثِ، فقالَ لِي: مَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ في أَمْرِ شِدَّةٍ فَيَقُولُ: إِنِ اللهُ أَنْجَانِي مِنْ هذا فَعَلَيَّ نَذْرُ كَذَا وكَذَا، فهذَا الذي يُسْتَخْرَجُ بهِ مِنَ البَخِيلِ، وأَمَّا نَذْرُ التَّطُوعِ فقدْ أَثْنَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ على المُوفِي بِنَذْرِهِ، فقالَ: ﴿ يُوفُونَ بِالنَّرُومُ اللهُ عَلَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ على المُوفِي بِنَذْرِهِ، فقالَ: ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذِ وَيَعَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾ [الإنسان: ٧].

* قَالَ عِيسَى: كَانَ نَذْرُ أُمِّ سَعْدِ بنِ عُبَادَةَ الذِي أَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَقْضِيه بعدَ مَوْتِها [١٧١٠] فِيمَا أُرَاهُ ـ واللهُ أَعْلَمُ ـ عِتْقَاً أَو إطْعَاماً، فَلِذَلِكَ أَمَرَهُ بِوَفَاتِهِ عَنْهَا،

⁽۱) جاء في الأصل: (عمرو بن العاصي) وهو خطأ أو وهم من المصنف رحمه الله تعالى، لأن الحديث هو حديث عبد الله بن عمر وليس عبد الله بن عمرو، كما أن عبد الله بن مرة لا يعرف أنه يروي عن ابن عمرو، وإنما يروي عن ابن عمر، ينظر: تهذيب الكمال ١١٤/١٦.

⁽۲) رواه البخـاري (۲۲۳۶) و(۲۳۱۰)، ومسلـم (۱۲۳۹)، والنسـائـي ۷/ ۱۰، وأحمـد ۲/ ۲۱، و۸، وابن حبان (۲۳۷۷)، كلهم بإسنادهم عن منصور بن المعتمر به.

ولمْ يَكُنْ صَوْماً ولا صَلاَةً، إذْ لا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، ولاَ يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

بِظَاهِرِ حَدِيثِ سَعْدِ بنِ عُبَادَةَ أَخَذَ مَنْ أَجَازَ كَفَّارَةَ الرَّجُلِ عَنْ غَيْرِه إذا كَفَّرَ عنهُ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، وأَمَّا مَنْ لَمْ يَرَ ذَلِكَ جَائِزًا قالَ: إنَّهُ لمَّا لمْ يَكُنْ للمُكَفِّرِ عنهُ نِيَّةٌ في تِلْكَ الكَفَّارَةِ لمْ تُجْزَ عَنْهُ.

* قالَ ابنُ القَاسِمِ: أَنْكَرَ مَالِكٌ الأَحَادِيثَ التي رُوِيتْ في المَشِي إلى مَسْجِدِ قُبَاءَ، ولَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ يُلْزِمُ المَشِي إلاَّ إلى مَسْجِدِ مَكَّةَ خَاصَّةً [١٧١١].

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: إنَّمَا أَدْخَلَ مَالِكٌ هذَا في المُوطَّا يُؤَكِّدُ بهِ المَشْيَ إلى مَكَّةَ، لأَنَّهُ إذ أَوْجَبَهُ ابنُ عبَّاسٍ على مَنْ جَعَلَتْ على نَفْسِها مَشْياً إلى مَسْجِدِ قُبَاءَ أَنْ يَمْشِي كَانَ الوَفَاءُ بالمَشِي أَوْجَبَ على مَنْ جَعَلَهُ على نَفْسِهِ إلى مَكَّةَ.

* قَالَ مَالِكٌ: إِنَّمَا أَوْجَبَ العُلَمَاءُ على عبدِ اللهِ بنِ أَبِي حَبِيبَةَ المَشِي إلى مَكَّةَ حِينَ أَعْطَى جِرْوَا، وقالَ: (عَلَيَّ المَشِي إلى مَكَّة)[١٧١٣] مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ حِينَ قَالَ ذَلِكَ بَالِغَا في سِنِّه، فَلِذَلِكَ لَزِمَهُ مَا لَزِمَهُ.

[قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: يُقَالُ لِكُلِّ ثَمَرَةٍ مُسْتَطِيلَةٍ كَالْقِثَّاءِ وَالْقَرْعِ وَشِبْهِهَا أَجْرَاءُ، وَالوَاحِدُ مِنْهَا جَرُو (١٠).

وقالَ عِيسَى: مَنْ حَلَفَ بالمَشِي إلى مَكَّةَ ثُمَّ حَنَثَ فإنَّه يَخْرُجُ مَاشِياً مِنَ المَوْضِع الذي حَلَفَ فيه فَيَمْشِي، حَتَّى يَنتُهِي إلى مَكَّةَ فَيَدْخُلَهَا بِحَجَّةٍ أَو بِعُمْرَةٍ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ نَوَى أَحَدُهُما حينَ حَلَف، فَيُحْرِمَ مِنْ مِيقَاتِهِ بالذي نَوَى، ويُتِمَّهُ على سُنَّتِهِ، فإنْ عَجَزَ عَنِ المَشْي في بَعْضِ طَرِيقهِ، رَكِبَ حتَّى يأْتِي مَكَّةَ، فَيُتِمَّ مَا أَحْرَمَ بِهِ، إمَّا حَجَّةً وإمَّا عُمْرَةً.

* وقالَ عبدُ اللهِ بنُ عَمَرَ: (وعَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ مَرَّةً ثَانِيَةً إلى مَكَّةَ فَيَمْشِي)[١٧١٥،
 إمَّا كَرُكُوبِهِ التِّي رَكِبَها أَوَّلاً حِينَ عَجَزَ عَنِ المَشِي، ويَرْكَبُ مَا مَشَى.

⁽۱) الجِرو ـ بكسر الجيم، وفيل بفتحها ـ الصغير من كل شيء، ويطلق ـ كما قال المصنف ـ لما استدار من الثمار كالقثاء ونحوه، ينظر: المعجم الوسيط ١١٩/١.

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ: (إذا عَجَزَ عَنِ المَشِي فإنَّه يَرْكَبُ) (١)، فإذا أَكْمَلَ مَا دَخَلَ فِيهِ مِنْ حَجٍّ أَو عُمْرَةٍ كَانَ عَلَيْهِ الهَدِي، لِعَجْزِهِ عَنِ المَشِي ورُكُوبهِ، ولا عَوْدَ عَلَيْهِ مَرَّةً ثَانِيَةً إلى مَكَّةَ.

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: وجَمَعَ مَالِكٌ بينَ قَوْلِ ابنِ عُمَرَ وعبدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ فِي هذه المَسْأَلَةِ، فَأَوْجَبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعَ ثَانِيَةً بِقَوْلِ ابنِ عُمَرَ، وأَوْجَبَ عليهِ الهَدِي بِقَوْلِ ابنِ عُمَرَ، وأَوْجَبَ عليهِ الهَدِي بِقَوْلِ ابنِ عَبَّاسٍ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ فَرَّقَ مَشْيَهُ، ولَمْ يَسْتَكْمِلْهُ في سَفَرٍ وَاحِدٍ.

وقَدْ ذَكَرَ أَبُو الرَّبِيعِ الْمَصْرِيُّ (٢) أَنَّهُ سَأَلَ مَالِكَاً: حينَ عَجَزَ في بَعْضِ طَرِيقِه إلى مَكَّةَ عَنِ المَشِي، فَرَكِبَ حتَّى أَتَى مَكَّةَ، ثُمَّ أَهْدَى عَنْ رُكُوبهِ وتَرْكِهِ المَشِي، فقالَ لَهُ مَالِكٌ: إِنَّ مَوْضِعَكَ لَبَعِيدٍ، قَدْ أَجْزَأَ عَنْكَ مَشْيُكَ، ولمْ يَرَ عليهِ عَوْدَةً. والمَشْهُورُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّ عَلَيْهِ العَوْدَةَ، ويُهْدِي هَدْياً بِمَكَّةَ، وأَقَلُّهُ شَاةً.

* * *

⁽١) رواه سحنون في المدونة ٣/ ١٥١

⁽٢) هو سليمان بن بُرْد بن نجيح التُّجيبي مولاهم، الإمام القاضي الفقيه، روى عن مالك الموطأ وغيره، وكان من كبار الفقهاء في مصر، توفي سنة (٢١٠)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/ ٥٥٢.

بابُ مَا لاَ يَجُوزُ مِنَ النُّذُورِ في مَعْصِيةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالْكُفَّارَةِ في ذَلِكَ وَالْكَفَّارَةِ في ذَلِكَ

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ قَالَ: (أَنَا أَنْحَرُ ابْنِي)[١٧٧٥]، فَإِنْ نَوَى وَجْهَ مَا يُنْحَرُ مِنَ الهَدِي، فَعَلَيْهِ هَدِي بَدَنةً، فإنْ لَم يَجِدْ فَبَقَرةً، أو شَاةً إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا، وإِنْ لَمْ يَنْوِ وَجْهَ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللهِ فلاَ شَيءَ عَلَيْهِ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ] إِنَّمَا قَالَ هَذَا مَالِكٌ لأَنَّهُ إِذَا نَوَى بِقَوْلَهِ: (أَنَا أَنْحَرُ ابْنِي) القُرْبَةَ إِلَى اللهِ تَعَالَى فقدْ نَوَى طَاعَةً، فَلِذَلِكَ لَزِمَهُ أَنْ يَهْدِي عنهُ، وإذا أَرَادَ نَحْرَ ابْنِهِ خَاصَّةً فقدْ نَوَى مَعْصِيَةً، ولا نَذْرَ في مَعْصِيَةٍ، فَلِهذَا لَم تَكُنْ عليهِ كَفَّارَةٌ.

* [قالَ أبو المُطَرِّفِ]: مَعْنَى فُتْيَا ابنِ عَبَّاسِ المَرْأَةَ التِّي سَأَلَتْهُ عَنْ نَذْرِهَا نَحْرَ ابْنِهَا فَأَمَرِهَا بِالكَفَّارَةِ، ثُمَّ قَرَأً: ﴿ اللَّذِينَ يُظْلِهِرُونَ مِنكُمْ مِن نِسَآبِهِم ﴾، إلى قَوْلهِ: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ [المجادلة: ٢]، [١٧٢٥] يقولُ ابنُ عَبَّاسٍ: إنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا أَوْجَبَ على المُتَظَاهِرِ الكَفَّارَةَ، وَهُو قَدْ قَالَ مُنْكَراً مِنَ القَوْلِ وَزُورًا ﴾ والمَدْأة بِقَوْلِها: (أَنَا أَنْحَرُ ابْنِي)، وكَفَّارَةُ وَزُورًا ، كَذَلِكَ تَجِبُ الكَفَّارَةُ على هَذِهِ المَرْأَة بِقَوْلِها: (أَنَا أَنْحَرُ ابْنِي)، وكَفَّارَةُ مَنْ نَذَرَ بِنَحْرِ ابْنِهِ عَندَ ابنِ عبَّاسٍ كَفَّارَةُ يَمِينِ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

والذِي يَقُولُ بِهِ مَالِكٌ في هذِه المَسْأَلَةِ أَنَّهَا إذا لَمْ تَنْوِ وَجْهَ مَا تَنْحَرُ مِنَ الهَدِي أَلاَّ شَيْءَ عَلَيْهَا، إلاَّ أَنْ تَقُولَ: (أَنَا أَنْحَرُ ابْنِي عندَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ) في يَمِينٍ، ثُمَّ تَحْنَثُ، فلاَ بُدَّ لَهَا مِنَ الهَدِي، وهَدْيُها بَدَنَةٌ، أو بَقَرَةٌ، أو كَبْشٌ، يُذْبَحُ بِمَكَّة، ويُفَرَّقُ لَحْمُهُ على المَسَاكِينِ.

سَأَلْتُ أَبا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ ابنِ المُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي

سَلَمةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «لا نَذْرَ في مَعْصِيَةِ اللهِ، وكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمْمِينٍ » (١) فقالَ لِي: هذَا حَدِيثُ لَمْ يَسْمَعْهُ الزُّهْرِيُّ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ، وإنَّمَا يَرْوِيهِ النُّهْرِيُّ عَنْ سُلَمَةَ، وإنَّمَا يَرْوِيهِ النُّهْرِيُّ عَنْ سُلَمَةَ، عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وسُلَيْمَانُ بنُ أَرْقَمَ ضَعِيفٌ، ولا كَفَّارَةَ في نَذْر مَعْصِيَةٍ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ^(٢): حدَّثنا أَبو جَعْفَرِ بنِ عَوْنِ اللهِ، قَالَ: حدَّثنا ابنُ الأَعْرَابِيِّ، عَنْ أَبي دَاوُدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: (أَفْسَدُوا عَلَيْنَا هَذَا الحَدِيثَ)^(٣).

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: إنَّما قَالَهُ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ لأَنَّ ابنَ بُكَيْرٍ رَوَى عَنْ مَالِكِ، عَنْ طَلْحَة بنِ عبدِ المَلِكِ الأَيْلِيِّ، عَنِ القَاسِم، عَنْ عَائِشَة، قالتْ: قَالَ النبيُّ عَلِيْ: "مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِي اللهُ فَلاَ يَعْصِهِ" (٤)، النبيُّ عَلِيْ: "مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِي اللهُ فَلاَ يَعْصِهِ" (٤)، ومَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِي اللهُ فَلاَ يَعْصِهِ (٤)، وهذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، لَيْسَ فيهِ مَا ذَكَرَ سُلَيْمَانُ بنُ أَرْقَمَ مِنَ الكَفَّارَةِ في نَذْرِ المَعْصِيةِ، ولم يَرْوِ يَحْيَى بنُ يَحْيَى حَدِيثَ طَلْحَة هذا، [أسَقَطَهُ] (٥) مِنْ كِتَابِهِ.

* [قالَ أبو المُطَرِّفِ]: وقَدْ أَسْقَطَ النبيُّ ﷺ الكَفَّارَةَ عَمَّنْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ في نَذْرِهِ مَا يَشُقُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَ الذِي نَذَرَ أَنْ يَمْشِي إلى مَكَّةَ حَافِياً أَنْ يَنْتَعِلَ، ويَتَهَادَى في مَشْيهِ إلى مَكَّةَ ، ولَمْ يَأْمُرْهُ بِكَفَّارَةٍ، وأَمَّا الذي نَذَرَ أَنْ يَحْمِلَ على [عَاتِقِه] (٢٠ خَشَبَةً إلى مَكَّةَ أَنْ يَطْرَحَها عَنْ نَفْسِهِ، ولَمْ يَأْمُرْهُ بِكَفَّارَةٍ، ورَأَى رَجُلاً قَاثِمَا في الشَّمْسِ، مَكَّةَ أَنْ يَطْرَحَها عَنْ نَفْسِهِ، ولَمْ يَأْمُرُهُ بِكَفَّارَةٍ، ورَأَى رَجُلاً قَاثِمَا في الشَّمْسِ،

⁽۱) رواه أبو داود (۳۲۹۰)، والنسائي ۷ /۲۲، وابن ماجه (۲۱۲٤)، بإسنادهم إلى ابن المبارك به.

⁽٢) جاء في الأصل: (قال وحدثنا أبو المطرف قال: حدثنا أبو جعفر... إلخ)، وقد حذفت مالا يتناسب مع السياق.

⁽٣) سنن أبي داود (٣٢٩١).

⁽٤) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٣٩ب) نسخة تركيا، ورواه البخاري (٦٣١٨)، وأبو داود (٣٢٨٩)، والترمذي (١٥٢٦)، والنسائي ٧/ ١٧، بإسنادهم إلى مالك به.

⁽٥) في الأصل: (سقطه)، وما وضعته هو المناسب للسياق.

⁽٦) جاء في الأصل: (عتقه) وهو خطأ، والعاتق: ما بين المنكب والعنق، ينظر: المعجم الوسط ٢/ ٥٨٢.

فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا: «نَذَرَ أَنْ يَقُومَ ولا يَقْعُدَ ولا يَسْتَظِلَّ ولا يَتَكَلَّمَ ويَصُومَ، فقالَ: مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ ويَجْلِسْ ويَسْتَظِلَّ ولَيُتِمَّ صَوْمَهُ»[١٧٢٣]، فَأَمَرَهُ النبيُّ عَلَيْ بِطَرْحِ المَشَقَّةِ عَنْ نَفْسِهِ التِّي لَيْسَتْ بِطَاعَةٍ لللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وأَنْ يَفِي بِمَا فيهِ للهِ طَاعَةٌ، وَلَمْ يَأْمُرُهُ بِكَفَّارَةٌ، وهذَا كُلُّهُ مِمَّا يُضْعِفُ حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بِنِ أَرْقَمَ في إيجَابِ الكَفَّارَةِ في نَذْرِ المَعْصِيةِ.

* [قالَ أبو المُطَرِّفِ]: قَوْلُ عَائِشَةَ: (لَغُو اليَمِينِ هُو قَوْلُ الرَّجُلِ في كَلاَمهِ: لاَ وَاللهِ، وبَلاَ وَاللهِ)[١٧٢٩]، تَعْنِي: الذِي يَلْفِظُ بهذا في دَرَجِ كَلاَمهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْتَقِدَ الحِلْفَ باللهِ، وهذَا مَوْقُوفٌ على عَائِشَةَ في المُوطَّأ، ورَوَاهُ أَبو دَاوُدَ، عَنْ يَعْتَقِدَ الحِلْفَ باللهِ، وهذَا مَوْقُوفٌ على عَائِشَةَ في المُوطَّأ، ورَوَاهُ أَبو دَاوُدَ، عَنْ [حُمَيْدِ] (١) بن مَسْعَدةً، عَنْ حَسَّانَ بنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الصَّائِغِ، عَنْ عَطَاءٍ، وَبَلاَ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «اللَّغْوُ هُو كَلاَمُ الرَّجُلِ في بَيْتِهِ: كَلاَّ واللهِ، وبَلاَ وَاللهِ، وبَلاَ

ورَوَى هذَا الحَدِيثَ دَاوُدُ بنُ أَبِي الفُرَاتِ، مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ الصَّائِغِ مَوْقُوفَاً على عَائِشَةَ، لَمْ يُذْكَرْ فيهِ النبيُ ﷺ فَاخْتَلَفَتْ رِوَايةُ إِبْرَاهِيمَ الصَّائِغِ فيهِ، مَرَّةً أَوْقَفَهُ على عَائِشَةَ وجَعَلَهُ مِنْ قَوْلِهَا، ومَرَّةً حَدَّثَ بهِ عَنْهَا عَنِ النبيِّ ﷺ والصَّحِيحُ فيهِ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ.

وقالَ لِي أَبو مُحَمَّدٍ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ الصَّائِخُ يَقْلِبُ الأَحَادِيثَ على وَجْهِ الغَلَطِ، إلاَّ أَنَّهُ كَانَ رَجُلاً صَالِحًا، ولَغْوُ اليَمِينِ هُوَ مَا قَالَهُ مَالِكٌ: أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ على الشَّيءِ وَهُوَ يُوقِنُ أَنَّهُ كَذَلِكَ لاَ شَكَّ فِيهِ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ خِلاَفُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، فَهَذَا لا كَفَّارَةَ فيهِ، وَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ، لأَنَّهُ لَمْ يَقْصِد الحِنْثَ، ولاَ تَعَمُّدَ

⁽١) جاء في الأصل: (أحمد)، وهو خطأ.

⁽٢) سنن أبي داود (٣٢٥٤)، ورواه ابن حبان (٤٣٣٣) عن الحسن بن سفيان عن حميد بن مسعدة به .

⁽٣) أشار أبو داود إلى هذه المتابعة بعد روايته للحديث المسند المتقدم.

الكَذِبِ، وقَدْ تَجَاوَزَ اللهُ لِهَذِه الأُمَّةِ عَنِ الخَطَأ والنِّسْيَانِ، وهَذَا هُوَ مِنْ ذَلِكَ الخَطَأ الذي تَجَاوَزَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ العِبَادَ عَنْهُ.

حدَّثنا أَبو جَعْفَرِ، قالَ: حدَّثنا ابنُ الأَعْرَابِيِّ، قالَ: حدَّثنا أَبو دَاوُدَ، قالَ: حدَّثنا أَبو دَاوُدَ، قالَ: حدَّثنا أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِع، عَن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النّبيَّ عَلَاهُ، فَقَدِّ اسْتَثْنَى» (١). النبيَّ عَلَاهُ قَالَ: إنْ شَاءَ اللهُ، فَقَدِّ اسْتَثْنَى» (١).

* أَوْقَفَ مَالِكٌ هذَا الحَدِيثَ في المُوَطَّأَ على ابنِ عُمَرَ، ولَمْ يَبْلُغْ بهِ النبيَّ ﷺ [١٧٣٤].

* والاسْتِشْنَاءُ في اليَمِينِ لا يَكُونُ إلا مُتَّصِلاً باليَمِينِ في كَلاَم وَاحِدٍ، فإذا قَطَعَ الحَالِفُ كَلاَمَهُ بِينَ اليَمِينِ والاسْتِشْنَاءِ لَمْ يَنْتَفِعْ باسْتِشْنَاهِ، وَلَزِمَهُ الحِنْثُ فِيمَا حَلَفَ عَلَيْهِ إِنْ حَنَثَ، ولِيسَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: (إِنَّ للحَالِفِ أَنْ يَسْتَشْنِي في يَمِينِه ولَوْ بعدَ شَهْرِبشيءٍ)، ويَرُدُّ هذَا القَوْلَ قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِيَمِينِ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا شَهْرِبشيءٍ)، ويَرُدُّ هذَا القَوْلَ قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِيَمِينِ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِه، ولْيُفْعَلِ الذي هُو خَيْرٌ المِحلامِ، فَلَوْ كَانَ للحَالِفِ مُبَاحُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ شَاءَ اللهُ وَلَوْ إلى شَهْرٍ، لَسَقَطَتِ الكَفَّارَةُ المَذْكُورَةُ في هذَا الحَدِيثِ، والنبيُ ﷺ قالَ: «فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِه، ولْيَفْعَلِ الذِي هُو خَيْرٌ» وَلَمْ والنبيُ عَيْلٍ قالَ: «فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِه، ولْيَفْعَلِ الذِي هُو خَيْرٌ» وَلَمْ يَقُلْ: فَلْيَقُلْ إِنْ شَاءَ اللهُ، وَلَيْفُعَلْ.

قالَ عِيسَى: ومَعْنَى هذَا الحَدِيثِ هُوَ أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ أَنْ لاَ يُسْلِفَ أَحَداً شَيْعًا، ولاَ يُكَلِّمَ فُلاَناً، فهذَا ومَا أَشْبَهَهُ لِمَنْ حَلَفَ على ذَلِكَ باللهِ أَنْ يَحْنَثَ في يَمِينِه، ويَفْعَلَ الذِي حَلَفَ عَلَيْهِ أَلاَّ يَفْعَلَهُ، ويُكَفِّرَ عَنْ يَمِينِه، لأَنَّ فِعْلَ ذَلِكَ مِنَ الطَّاعَاتِ للهِ، وللرَّجُلِ أَنْ يُكَفِّرَ في اليَمِينِ باللهِ قَبْلَ الحِنْثِ وبَعْدَهُ، لأَنَّ هذَا الحَدِيثَ رُوي بِلَفْظَيْنِ، قِيلَ: "فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِه، وَلْيَفْعَلِ الذِي هُو خَيْرٌ»، الحَدِيثَ رُوي بِلَفْظَيْنِ، قِيلَ: "فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِه، وَلْيَفْعَلِ الذِي هُو خَيْرٌ»، ورُوي: "فَلْيَفْعَلِ الذِي هُو خَيْرٌ، ويُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِه، وأَمَّا غَيْرُ اليَمِينِ باللهِ فَلاَ يُكَفِّرُ الدَيمِينِ باللهِ فَلاَ يُكَفِّرُ المَا غَيْرُ اليَمِينِ باللهِ فَلاَ يُكَفِّرُ المَا غَيْرُ اليَمِينِ باللهِ فَلاَ يُكَفِّرُ المَا عَيْرُ اليَمِينِ باللهِ فَلاَ يُكَفِّرُ المَا الذِي هُو خَيْرٌ، ويُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِه»، وأَمَّا غَيْرُ اليَمِينِ باللهِ فَلاَ يُكفِّرُ الحَالِفُ بِهِ إلاَ بعدَ الحِنْثِ.

⁽١) سنن أبي داود (٣٢٦١)، ورواه أحمد ٢/ ١٠ عن سفيان بن عيينة به.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: الأَيْمَانُ باللهِ أَرْبَعَةٌ: فَيَمِينَانِ مُكَفِّرَانِ، ويَمَيِنَانِ غَيْرُ مُكَفِّرَيْنِ، فالمُكَفِّرانِ قَوْلُ الرَّجُلِ: واللهِ لاَ أَفْعَلُ كَذَا وكَذَا، ثُمَّ يَبْدَا لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، أَوْ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: واللهِ لاَّ فْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ لاَ يَفْعَلُ، فَعَلَيْهِ الكَفَّارَةُ.

وأَمَّا غَيْرُ المُكَفِّرَيْنِ فَلَغُو اليَمِينِ، فَهَذَا لا كَفَّارَةَ فيهِ ولاَ إِثْمَ.

والرَّابِعُ هُوَ القَاصِدُ بِيَمِينِه إلى الكَذِب، والذي يَحْلِفُ وَهُو شَاكُ في الذِي يَحْلِفُ وَهُو شَاكُ في الذِي يَحْلِفُ عَلَيْهِ، فَهَذَا أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ فِيهِ كَفَّارَةٌ، لأَنَّ مَنْ فَعَلَ هذَا فَقَدْ قَصَدَ الكَذِب، واجْتَرَأَ على اللهِ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللهِ وَأَيْمَنِيمٌ ثَمَنَا قَلِيلًا أَوْلَكِيكَ لاَ خَلَقَ لَهُمْ فِ ٱلآخِرَةِ ﴾ [آل عمران: ٧٧].

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: الحِنْثُ يَقَعُ في اليَمِينِ باليَمِينِ بأَقَلِّ الوُجُوهِ، والبِرُّ في اليَمِينِ لا يَكُونُ إلاَّ بأَكْمَلِ الوُجُوهِ، وذَلِكَ لَو أَنَّ رَجُلاً قالَ: واللهِ لا أَكَلْتُ هذَا الرَّغِيفَ، فأَكَلَ بَعْضَهُ فَهُوَ حَانِثٌ، والدَّلِيلُ على صِحَّةِ هذَا القَوْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: الرَّغِيفَ، فأَكَلَ بَعْضَهُ فَهُو حَانِثٌ، والدَّلِيلُ على صِحَّةِ هذَا القَوْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَنكِحُوا مَا نَكُحَ ءَابَآؤُكُم مِن النِّسَآءِ ﴾ [انساء: ٢٧]، فإذا تزَوَّجَ الرَّجُلُ المَرْأَةَ ثُمَّ طَلَقَهَا قَبْلَ دُخُولهِ بِهَا، فَقَدْ حَرُمَتْ على آبَانهِ وأَبْنَانهِ بِنَفْسِ العَقْدِ، وَهُو أَقَلُ وُجُوهُ النَّكَاحِ، فَكَذَلِكَ يَقَعُ الحِنْثُ في اليَمِينِ بأَقَلِّ الوُجُوهِ، ولَمَّا لَمْ يُبِحِ النَّانِي النَّهِ المُطَلَّقَةَ المَبْتُوتَةَ الذي طَلَقَهَا إلاَّ بِوَطْءِ صَحِيحٍ كَامِلٍ مِنَ الزَّوْجِ الثَّانِي عَلِمَ أَنَّ البَرَاءَ لا يَكُونُ إلاَّ بأَكْمَلِ الوُجُوهِ.

قالَ عِيسَى: نَذْرُ المَرْأَةِ ذَاتِ الزَّوْجِ جَائِزٌ عَلَيْهَا، ويَلْزَمُهَا مَا نَذَرَتُهُ مِنْ ذَلِكَ، إِلَّ أَنْ يَضْرَّ ذَلِكَ بِزَوْجِهَا، فَلَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا مِنْهُ، مِثْلِ أَنْ تَنْذِرَ صِيَامَ شَهْرٍ أَو شَهْرَيْنِ، إِلاَّ أَنْ يَضُرُّ بِي، ولاَ صَبْرَ لِي عَنِ النِّسَاءِ، فَلَهُ أَو تَنْذِرَ حَجَّةً، فَيَقُولُ زَوْجُهَا: إِنَّ هذَا مِمَّا يَضُرُّ بِي، ولاَ صَبْرَ لِي عَنِ النِّسَاءِ، فَلَهُ مَنْعُهَا مِنْ ذَلِكَ، ويَكُونُ نَذْرُهَا بَاقِياً عَلَيْهَا، حتَّى تَجِدِ السَّبِيلَ إلى الوَفَاءِ به، ولَوْ أَخَذَ الزَّوْجُ مِنْهَا شَيْئًا على أَنْ أَبَاحَ لَهَا فِعْلَ مَا نَذَرَتُهُ، لَرَجَعَتْ عَلَيْهِ بِمَا أَخَذَ مِنْهَا، ويَكُونُ نَذْرُهَا بَاعِياً فَعْلَ مَا نَذَرَتُهُ، لَرَجَعَتْ عَلَيْهِ بِمَا أَخَذَ مِنْهَا، ويَمْضِيَّ بِهَا في مَنْعِهِ إِيَّاهَا مِنَ الوَفَاءِ بِمَا كَانَ مُضِرًّا بِهَا في مَنْعِهِ إِيَّاهَا مِنَ الوَفَاءِ بِمَا كَانَتْ نَذَرَتْهُ بِمَا أَخَذَ مِنْهَا.

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: مَنْ حَلَفَ باللهِ عَزَّ وَجَلَّ، أُو بِشَيءٍ مِنْ أَسْمَائهِ، أو

صِفَاتهِ، ثُمَّ حَنَثَ، كَانَ مُخَيَّراً في كَفَّارَةِ يَمِينِه بينَ الكِسْوَةِ، والعِتْقِ، والإطْعَامِ، فالإطْعَامُ هُو أَنْ يُطْعِمَ المُكَفِّرُ عَشَرةَ مَسَاكِينَ، كُلَّ مِسْكِينِ مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ بِمُدًّ النبيِّ ﷺ، ويُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ لَو زَادَ على المُدِّ ثُلُثَ مُدِّ، أو نِصْفَ مُدِّ، وإنْ كَفَّر النبيِّ ﷺ، ويُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ لَو زَادَ على المُدِّ ثُلُثَ مُدِّ، أو نِصْفَ مُدِّ، وإنْ كَفَّر بالكِسْوَةِ كَسَى المَسَاكِينَ العَشَرَةِ، فإنْ كَانُوا رِجَالاً كَسَى كُلَّ وَاحِدِ مِنْهُم قَمِيصاً، وإنْ كُنَّ نِسَاءً كَسَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُم قَمِيصاً، وإنْ كُنَّ نِسَاءً كَسَى كُلَّ وَاحِدةٍ مِنْهُنَّ قَمِيصاً ومَقْنَعَةً تَسْتُرُ بِها شَعْرَهَا، وتَكْسُوا الصِّغَارَ مِثْلَ كِسُوةِ الكِبَارِ سَوَاءً، وإنْ شَاءَ أَعْتَقَ رَقَبةً مُؤْمِنَةً لَيْسَ فِيها شَرَكُ، ولا يَجُوزُ لَهُ الصِّيامُ حتَّى لا يَجِدَ إلاَّ قُوتَهُ، وذَلِكَ أَنْ الصَّيَامُ حتَّى لا يَجِدَ إلاَّ قُوتَهُ، وذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ بعدَ تَمَامَ مَا يُكَفِّرُ به عَنْ يَمِينِه، وَهُو عَشَرَةُ أَمْدَادٍ مِنْ طَعَامٍ مَا يَقُوتُ بهِ نَفْسِهِ يَكُونَ عِنْدَهُ بعدَ تَمَامَ مَا يُكَفِّرُ به عَنْ يَمِينِه، وَهُو عَشَرَةُ أَمْدَادٍ مِنْ طَعَامٍ مَا يَقُوتُ بهِ نَفْسِهِ يَكُونَ في بَلَدٍ يَخَافُ على نَفْسِهِ نَفْسَهُ وعِيَالَهُ إِنْ كَانَ لَهُ عِيَالٌ يَوْمَا وَاحِداً، إلا أَنْ يَكُونَ في بَلَدٍ يَخَافُ على نَفْسِهِ البُوعِ، ولا يَجِدُ مَنْ يَعْطِفُ عَلَيْهِ، فَمُبَاحٌ أَنْ يَصُومَ حِينَذِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ، فإنْ فَرَقَ صَوْمَها أَجْزَأَهُ، وإنَّمَا هذَا في اليَمِينِ باللهِ وَحْدَهَا.

سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَمَّنْ حَلَفَ، فقالَ في يَمِينِهِ: واللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، المَلِكِ القُدُّوسِ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ فَعَلَهُ، فقالَ: قالَ مَالِكٌ: عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينِ، وإذا حَلَفَ فَعَلْتُ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ اللهِ، وعَظَمَةُ اللهِ، وكِبْرِيَاءُ اللهِ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا وكَذَا، ثُمَّ فَعَلَهُ أَنَّ عَلَيْهِ ثَلَاثَ كَذَا وكَذَا، ثُمَّ فَعَلَهُ أَنَّ عَلَيْهِ ثَلَاثَ كَفَا وَكَذَا، ثُمَّ فَعَلَهُ أَنَّ عَلَيْهِ ثَلَاثَ كَفَارَاتٍ.

فقالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: مَنْ قَالَ: وَاللهِ الرَّحَمْنِ الرَّحِيْمِ، الْمَلِكِ القُدُّوسِ، فإنَّمَا حَلَفَ باللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَحْدَهُ، ومَنْ قَالَ: وَقُدْرَةُ اللهِ، وعَظَمَتُهُ، وكِبْرِيَاءُ اللهِ، فَقَدْ حَلَفَ بأَشْيَاءُ ثَلاَثَةٍ، لأَنَّ القُدْرَةَ شَيءٌ، والعَظَمَةُ شَيءٌ، والكِبْرِياءُ شَيءٌ، ولَكِنَّهَا مَنْفَصِلَةً مِنْهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَلِذَلِكَ أَشْيَاءُ لَيْسَتْ مُتَغَايِرَةً، ولا مُتَبَاينَةً، ولا مُنْفَصِلَةً مِنْهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَلِذَلِكَ

[مَنْ] (١) حَلَفَ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ثُمَّ حَنَثَ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ، ولِهَذا قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ قَالَ: عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ ومِيثَاقُهُ وكَفَالَتُهُ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا وكَذَا، ثُمَّ فَعَلَهُ أَنَّ عَلَيْهِ ثَلَاثُ كَذَا وكَذَا، ثُمَّ فَعَلَهُ أَنَّ عَلَيْهِ ثَلَاثُ كَذَا وكَذَا، ثُمَّ فَعَلَهُ أَنَّ عَلَيْهِ ثَلَاثُ كَفَارَاتٍ، لأَنَّ العَهْدَ شَيءٌ، [والمِيثَاقَ شَيءٌ] (٢)، والكَفَالَةُ شَيءٌ.

⁽١) ما بين المعقو فتين زيادة ضرورية للسياق.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

* [قالَ أبو المُطَرِّفِ]: كَرِهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ بِأَبِيهِ [١٧٤٩]، مِنْ أَجْلِ أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِشَيءٍ فإنَّمَا يَقْصُدُ إلى تَعْظِيمِه، ولاَ يَنْبَغِي أَنْ يُعَظَّمَ غَيْرُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وفي اليَمِينِ باللهِ عَزَّ وَجَلَّ جُعِلَتِ الكَفَّارَةُ.

* قَوْلُ النبيِّ لأَبِي لُبَابَةَ حِينَ هَمَّ أَنْ يَنْخَلِعَ مِنْ مَالِهِ كُلِّه ويَتَصَدَّقَ بهِ، فَقَالَ لَهُ النبيُّ ﷺ: «يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الثُلُثُ المراه الماه المَّرَهُ بِذَلِكَ لِتَلاَّ يَتْرُكَ نَفْسَهُ عَدِيماً، فَرُبَّمَا اضْطَرَّ إلى مَسْأَلَةِ النَّاسِ، ومِنْ هَذَا الحَدِيثِ قَالَ مَالِكٌ: فِيمَنْ قَالَ: مَالِي في المَسَاكِينِ، أَنَّهُ يَتَصَدَّقُ بِثُلُثِهِ (١).

* [قالَ أبو المُطَرِّفِ]: قالَ مَالِكُ: ومَنْ قَالَ: مَالِي في رِتَاجِ الكَعْبَةِ، أَنَّ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينِ (٢)، نَحْوَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ في المُوطَّأُ [١٧٥٦].

وقَالَ ابنُ الْقَاسِمِ: رَجَعَ مَالِكٌ عَنْ هَذه القَوْلَةِ، وقَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيءٌ.

قالَ ابنُ القَاسِم: والرِّتَاجُ هُوَ البَابُ.

قالَ: وكَذَلِكَ يَقُولُ مَالِكٌ في الذي يَقُولُ: مَالِي في حَطِيمِ الكَعْبَةِ، أَنَّهُ لاَ شَيءَ عليهِ (٣).

قَالَ: والحَطِيمُ هُوَ مَا بَيْنَ الكَعْبَةِ والمُلْتَزَمِ، بِقُرْبِ الرُّكْنِ الذِي فيهِ الحَجَرُ.

ومَنْ قَالَ: أَنَا أَضْرِبُ بِمَالِي حَطِيمَ الكَعْبَةِ، أَو رِتَاجَ الكَعْبَةِ، أَو أَسْتَارَ الكَعْبَةِ، فإن قَالَ: أَنَا أَضْرِبُ بِمَالِي حَطِيمَ الكَعْبَةِ، أَو عُمْرَةٍ، لأَنَّهُ لاَ يَجِدِ السَّبيلَ إلى ذَلِكَ (٤).

وأَمَّا إذا قَالَ: مَالِي في رِتَاجِ الكَعْبَةِ لَمْ يَجِدِ السَّبِيلَ إلى الوَفَاءِ بِذَلِكَ، لأَنَّ الرِّتَاجَ لاَ يَنْقُصُ، فَيُجْعَلُ هذَا مَالُهُ فِيهِ وكَذَلِكَ الحَطِيمُ لاَ يُهْدَمُ فَيُجْعَلُ هذَا مَالِهِ فِيهِ.

⁽١) ينظر قول مالك في المدونة ٣/ ١٧٦.

⁽Y) المدونة ٣/ ١٧٨.

⁽٣) المدونة ٣/١٧٨.

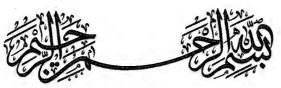
⁽³⁾ المدونة ٣/ ١٧٨ <u>- ١٧٩</u> .

وأَمَّا إذا قَالَ: أَنَا أَضْرِبُ بِمَالِي رِتَاجَ الكَعْبَةِ، أَو حَطِيمَ الكَعْبَةِ، أَو أَسْتَارَ الكَعْبَةِ، أَو مَطِيمَ الكَعْبَةِ، أَو أَسْتَارَ الكَعْبَةِ، فَقَدْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ السَّيْرَ إلى مَكَّةَ، وكُلُّ مَنْ أَتَى مَكَّةَ لَمْ يَدْخُلْهَا إلاَّ مُحْرِماً، إمَّا بِحَجٍّ أَو بِعُمْرَةٍ، فَهَذَا فَرَّقَ بينَ المَسْأَلَتَيْنِ.

* * *

تَمَّ الكِتَابُ، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ يَتْلُوهُ كِتَابُ الضَّحَايا إِنْ شاء الله تعالى صلَّى اللهُ على مُحَمَّدِ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمَاً

* * *



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آله وسلَّم تَسْلِيمَاً

تَفْسِيرُ كِتَابِ الضَّحَايَا

* قالَ أَحمدُ بنُ خَالِدٍ: فِي سَنَدِ حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ عَمْروِ بنِ الحَارِثِ، عَنْ عُمْرو بنِ الحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ بنِ فَيْرُوزٍ _ نَظَرٌ [١٧٥٧]، وذَلِكَ أَنَّ عَلِيَّ بنَ المَدِينِيِّ قالَ: لَمْ يَسْمَعْهُ عَمْرو بنُ الحَارِثِ [عَنْ](١) عُبْيدِ بنِ فَيْرُوزٍ(٢).

وَرَوَاهُ ابنُ وَهْبٍ، عَنْ [عَمْروِ] (٣) بنِ الحَارِثِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ عبد الرَّحمنِ الدِّمَشْقِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بنِ فَيْرُوزٍ، وذَكَرَ الحَدِيثَ (٤)، كَمَا ذَكَرَهُ في المُوطَّأ مالك.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على العُيُوبِ الأَرْبَعَةِ المَذْكُورَةِ في هذَا الحَدِيثِ، لأَنَّهُ لاَ يَجُوزُ أَنْ يُضَحَّى بِها، واخْتَلَفُوا فِيمَا سِوَاهَا، فَمِنْهُم مَنْ خَفَّفَهَا، ومَنْ كَرهَهَا.

قالَ: وفِي قَوْلِ البَرَاءِ بنِ عَازِبِ عندَ إشَارَتِهِ بِيَدِه: (يَدِي أَقْصَرُ مِنْ يَدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ، وأَنْ لاَ [يُشْبَهَ] (٥) بِشَيءٍ مِنْ حَرَكَاتِهِ.

⁽١) في الأصل: (بن)، وهو خطأ ظاهر.

⁽٢) نقل قول ابن المديني: البيهقي في السنن ٩/ ٢٧٤.

⁽٣) في الأصل: (عمر) وهو خطأ.

 ⁽٤) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٦٨/٤، وابن عبد البر في التمهيد ٢٠/١٦٥،
 بإسنادهما إلى ابن وهب به.

⁽٥) جاء في الأصل: (يتشبه)، وأرى أن ما أثبته هو الصواب، ويريد: أنه ليس أحد يشبه النبي صلى الله عليه وسلم بحركاته وسكناته، وقد رجعت إلى كثير من الكتب التي شرحت الحديث سواء كانت لأحاديث الموطأ أو غيرها فلم أجد ما يشفي الغلة، والله أعلم.

قَالَ الْأَخْفَشُ: «الْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تَنْقِي»، هِي التِّي لَا شَحْمَ فِيهَا ولاَ مُخَّ لَهَا، والنَّقْيُ: الشَّحْمُ والمُخُّ.

[قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: الضَّحِيَّةُ سُنَّةٌ، قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُمِرْتُ بِالنَّحْرِ، وَهُوَ لَكُمْ سُنَّةٌ» (١).

والذي يُجْزِىءُ في الضَّحِيَّةِ: الجَدْعُ مِنَ الضَّأْنِ، والثَّنِيُّ مِمَّا سِوَاهَا، وأَفْضَلُهَا العُجُولُ مِنَ الضَّأْنِ، وجَصْيَانهُا خَيْرٌ مِنْ إِنَاتِهِا، وإِنَاتُهَا خَيْرٌ مِنْ عُجُولِ المَعْزِ، وعُجُولُ المَعْزِ خَيْرٌ مِنَ الإبلِ والبَقرِ في الضَّحَايا، وأَمَّا في الهَدَايَا فالإبلُ، ثُمَّ البَقرُ، ثُمَّ الضَّانُ، ثُمَّ المَعْزُ.

ومَنْ ضَحَّى بأَقَلَّ مِنْ سِنِّ الجَدْعِ مِنَ الضَّأْنِ، أَو بأَقَلَّ مِنَ الثَّنِيِّ مِمَّا سِوَاهُ لَمْ تَجُزْهُ ضَحِيَّتُهُ، وأَبْدَلَها في أَيَّام النَّحْرِ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: الأَضْحَى يَوْمَانِ بعدَ يَوْمِ النَّحْرِ، ولَيْسَ الرَّابِعُ مِنْ أَيَّامِ النَّخْرِ. [قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: أَجْمَعَ على هذَا أَهْلُ المَدِينَةِ.

قَالَ مَالِكٌ: ولاَ يُضَحَّى فِيها بِلَيْلِ، ومَنْ أَجَازَ أَنْ يُضَحَّى فِيهَا بِلَيْلِ فَقَدْ جَارَ جَوْرًا بَعِيدًا، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللّهِ فِيَ أَيَّا لِمِ مَّعْ لُومَنتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَكُمِ ۗ [الحج: ٢٨]، ولمْ يَذْكُر اللّيَالِيَ.

وقالَ غَيْرُ مَالِكِ: لَمَّا ذَكَرَ اللهُ اللَّيَالِيَ في القُرْآنِ دَخَلَتِ الأَيَّامُ مَعَهَا، كَقَوْلَهِ تَعَالَى: ﴿ ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَثِينَ لَيْلَةُ وَأَتْمَمْنَهَا بِعَشْرِ ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، فَدَخَلَتْ هَهُنا الأَيَّامُ مَعَ اللَّيَالِي.

وقالَ في النُّسُكِ: ﴿ وَيَذْكُرُواْ ٱشْمَ ٱللَّهِ فِيَ أَيْنَامِ مَعْلُومَنْتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنَ بَهِ عِمَةِ ٱلْأَنْعُنَدِ ﴾، فَلَمْ تَدْخُلْ هَهُنا اللَّيَالِي مَعَ الأَيَّام.

قَالَ مَالِكٌ : والأَيَّامُ المَعْلُومَاتِ يَوْمُ النَّحْرِ ويَوْمَانِ بَعْدَهُ، وليسَ اليومُ الرَّابِعُ

⁽۱) رواه الدارقطني (٤٧٥٠)، من حديث جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس، وجابر ضعيف الحديث.

مِنْهَا، وإنَّما هُوَ مِنَ المَعْدُودَاتِ، أَوَّلُهَا اليومُ الثَّانِي بعدَ يَوْمِ النَّحْرِ، وآخِرُهَا اليَوْمُ الرَّابِعُ.

قالَ مَالِكٌ: مَنْ ضَحَّى قَبْلَ الإمَام يَوْمَ النَّحْرِ أَعَادَ أُضْحِيتَهُ في أَيَّام النَّحْرِ.

* وقَالَ غَيْرُهُ: لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدِي ٱللهِ وَقَدْ أَمَرَ وَرَسُولِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَالَمَ المُفَسِّرِينَ: يَعْنِي لا تَذْبَحُوا قَبْلَهُ () ، وقدْ أَمَرَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ أَبا بُرْدَةَ بنِ إِنِيَارًا () حِينَ ذَبَحَ قَبْلَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ بالإعادة ، فقالَ لِرَسُولِ اللهِ عَلَيْ بالإعادة ، فقالَ لَهُ لِرَسُولِ اللهِ عَلَيْ مِنَ المَعْنِ ، فقالَ لَهُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ وَمَنَ المَعْنِ ، فقالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ : (اذْبَحُهَا ولَنْ تُجْزِيءَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ (١٧٦٠] ، فَأَوْجَبَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ الإعادة لَمَا ذَبَحَ قَبْلَهُ ، ورَخَّصَ لَهُ في الجَذَعِ مِنَ المَعْنِ إذا لَمْ يَكُنْ وَسُولُ اللهِ عَلَيْ الإعادة لَمَا ذَبَحَ قَبْلَ إمَامِهِ يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ يُعِيدَ ضَحِيَّتَهُ في أَيّامِ النَّحْرِ ، ولاَ يَذْبَحُ إلاَّ الجَذَعَ مِنَ الضَّانِ ، والثَّنِيَّ مِمَّا سِوَاهَا.

كانَ عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ يَحُجُّ في كُلِّ عَامٍ ويَنْحَرُ الهَدِي بِمَكَّةَ، فَمَرِضَ عَامَاً بِالمَدِينَةِ فَلَمْ يَشْهَدِ المَوْسِمَ مَعَ النَّاسِ، قالَ نَافِعٌ: (فَأَمَرَنِي أَنْ أَشْتَرِي لَهُ كَبْشَا فَحِيلاً ثُمَّ أَذْبَحُهُ في المُصَلَّى، فَفَعَلْتُ ١٧٦٣]، فَدَعَا بالحَلاَّقِ فَحَلَقَ رَأْسَهُ على حَسَب مَا كَانَ يَفْعَلُهُ بِمنِي إذا حَجَّ.

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: رَوَى شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ عُمرَ بنِ مُسْلِم، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ ذَبْحٌ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ ذَبْحٌ يُرِيدُ أَنْ يَذْبَحَهُ، فإذَا أَهَلَّ هِلاَلُ ذِي الحِجَّةِ فَلاَ يَأْخُذَنَّ شَعْرًا، ولاَ يَقْلِمَنَّ ظُفْراً يُرِيدُ أَنْ يَذْبَحَ ضَحِيَّتَهُ يَوْمَ النَّحْرِ ((3))، قالَ عِمْرَانُ بنُ أَنسٍ: سَأَلْتُ مَالِكاً عَنْ هَذَا

 ⁽١) نقل هذا التفسير عن جابر بن عبد الله والحسن، نقله عنهما العيني في عمدة القاري ١٩
 ا ١٨١، والسيوطي في الدر المنثور ٧/ ٥٤٧.

⁽٢) جاء في الأصل: (دينار) وهو خطأ.

⁽٣) العناق: هي الأنثى من ولد المعز، ويقال: ابن خمسة أشهر ونحوها، ينظر: عمدة القارى ٢١ / ١٥٣ .

⁽٤) رواه مسلم (١٩٧٧)، من حديث شعبة عن مالك به.

الحَدِيثِ، فقالَ لِي: لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي، فَقُلْتُ لِجُلَسَائهِ: قَدْ رَوَاهُ عنهُ شُعْبَةُ، وحَدَّثَ عنهُ بهِ، وَهُو يَقُولُ: لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي، فَقَالُوا لِي: إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْخُذْ بالحَدِيثِ قَالَ فيهِ: لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي (١).

قالَ مَالِكُ: لاَ بَأْسَ بِحَلْقِ الرَّأْسِ، وتَقْلِيمِ الأَظْفَارِ، وقَصِّ الشَّارِبِ في عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ، ولَيْسَ العَمَلُ على مَا في حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ مِنْ ذَلِكَ.

* قَوْلُهُ: (دَفَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ حَضْرَةَ الأَضْحَى) [١٧٦٦]، يَعْنِي: أَقْبَلَ أَنَاسٌ فُقَرَاءُ مِنْ أَهْلِ البَوَادِي إلى المَدِينَةِ أَيَّامَ الأَضْحَى في زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَمرَ النبيُ ﷺ أَصْحَابَ الضَّحَايَا أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ ضَحَايَاهُم لِثَلاثَةِ أَيَّام، ويَتَصَدَّقُوا بِسَائِرِ ذَلِكَ على أُولِئكِ الفُقراءِ، فَفَعَلُوا، ثُمَّ أَبَاحَ بعدَ ذَلِكَ للنَّاسِ أَنْ يَأْكُلُوا مِنْ ضَحَايَاهُم ويَدَّخِرُوا لُحُومَهَا، ويَتَصَدَّقُوا مِنْهَا إِنْ أَحَبُّوا.

قالَ الشَّافِعيُّ: يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ: «ادَّخِرُوا مِنَ الضَّحَايا لِثَلاَثِ، وتَصَدَّقُوا بِسَائِرِ ذَلِكَ» أَنْ يَكُونَ هَذَا مَنْسُوخَاً جُمْلَةً وَاحِدَةً، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ ... النَّهِيُ عَنِ الاَدْخَارِ إذا نَزَلَتْ شِدَّةً فَيَدَّخِرُوا مِنْهَا حِينَئِذٍ لِثَلاَثٍ، ويَتَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ في القُبُورِ: «زُورُوَهَا ولاَ تَقُولُوا هُجْرَاً»[١٧٦٧]، يَعْنِي: لاَ تَدْعُو عِنْدَها بالوَيْلِ والحَرْبِ، وتَبْكُوا وتَفْعَلُوا مَالاَ يَرْضَى اللهُ وَرَسُولُهُ.

وقَوْلُهُ: «ونَهَيْتُكُمْ عَنِ الانْتِبَاذِ فَانْتَبِدُوا» يَعْنِي: نَهَيْتُ عَنِ الانْتِبَاذِ في الدُّبَّاءِ، والمُزَفَّتِ، والنَّقِيرِ، والحَنتَمِ، ثُمَّ جَاءَتِ الرُّخْصَةُ في هذَا الحَدِيثِ بإبَاحَةِ الانْتِبَاذِ، وَحُرِّمَ المُسْكِرُ.

وقالَ مَالِكٌ: ثَبَتَ نَهْيُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنِ الانْتِبَاذِ في الدُّبَّاءِ، والمُزَفَّتِ مِنْ حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ عَنِ النبيِّ عليهِ السَّلاَمُ، ومِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ ﷺ.

قالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا نَهَى عنهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مِنْ أَجْلِ أَنَّ الفَسَادَ يُسْرِعُ إلى مَا يَنْتَبِذُ في الدُّبَّاءِ، والمُزَفَّتِ، بِخِلاَفِ أَوَانِي الفَخَّار غَيْرِ المُزَفَّتِ.

⁽١) نقله ابن عبد البر في التمهيد ١٧ / ٣٣٧.

* قَوْلُ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَامَ المُحَدَّبِيَةِ، البَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ»[١٧٦٩].

[قالَ أَبو المُطرِّفِ]: أَخَذَ بِظَاهِرِ هَذَا الحَدِيثِ مَنْ أَجَازَ الاَسْتِرَاكَ في الضَّحَايَا والهَدَايَا، وقَالُوا: لا بَأْسَ أَنْ يَسْتَرِكَ الرَّجُلاَنِ في الضَّجِيَّةِ، ويُخْرِجَانِ النَّمَنَ جَمِيعاً، ويَذْبَحَانِهَا ويَقْتَسِمَانِ اللَّحْمَ على قَدْرِ إِخْرَاجِهِمَا للثَمَنِ، وكَذَلِكَ الهَدَايَا، ولَيْسَ لَهُم في هذَا الحَدِيثِ حُجَّةٌ، لأَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ سَاقَ تِلْكَ الهَدَايَا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ على سَبِيلِ التَّطُوعِ، لاَ مِنْ أَجْلِ شَيءٍ أَحْدَثُوهُ في إحْرَامِهِم، وكَانَ ذَلِكَ نَفْسِهِ على سَبِيلِ التَّطُوعِ، لاَ مِنْ أَجْلِ شَيءٍ أَحْدَثُوهُ في إحْرَامِهِم، وكَانَ ذَلِكَ الهَدْيُ الهَدْيُ قَدْ وَجَبَ نَحْرُهُ.

قَالَ الْأَبْهَرِيُّ: والاَشْتِرَاكُ في الضَّحَايَا والهَدَايا يُوجِبُ القِسْمَةَ بينَ الشُّرَكَاءِ، والقِسْمَةُ بَيْعٌ مِنَ البيُوع، ولاَ يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ النَّسُكُ بِإِجْمَاعٍ، فَلِهَذَا لاَ يَجُوزُ الاَشْتِرَاكُ في الضَّحَايَا ولاَ الهَدَايَا.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: اسْتَحَبَّ مَالِكُ للرَّجُلِ إِذَا كَانَ مُوسِرًا أَنْ يُضَحِّي عَنْ نَفْسِهِ، وعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ بِكَبْشٍ كَبْشٍ على كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم، نَحْوَ فِعْلِ ابنِ عُمَرَ، ومَنْ ضَحَى عَنْهُ وعَنْهُم بِكَبْشٍ وَاحِدٍ أَجْزَأَ عَنْهُم، وقَدْ ضَحَى النبيُّ ﷺ عنهُ وعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ بِكَبْشٍ وَاحِدٍ.

قالَ مَالِكٌ: وَيُسَتَحَبُّ للرَّجُلِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ أُضْحِيَتِهِ، ويُطْعِمَ الفُقَرَاءَ مِنْهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآهِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨].

* * *

تَمَّ الكِتَابُ، والحَمْدُ للهِ كَثِيرًا كَمَا هُوَ أَهْلُهُ، يَتْلُوهُ كِتَابُ العَقِيقَةِ إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيماً

تَفْسيرُ العَقيقَة

قالَ مَالِكٌ: الذِي يَقَعُ في نَفْسِي مِنْ شَأْنِ العَقِيقَةِ أَنَّ اليَهُودَ والنَّصَارَى يَصْنَعُونَ لأَوْلاَدِهِم شَيْئَا يُدْخِلُونَهُم فيهِ، ويَقُولُونَ: قَدْ أَدْخَلْنَاهُمْ في الدِّينِ، وأنَّ مِنْ شَأْنِ المُسْلِمِينَ الذَّبْحُ في ضَحَايَاهُم، وقَدْ عَقَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ حَسَنٍ وحُسَيْنٍ، فَيَقَعُ المُسْلِمِينَ الذَّبْحُ في ضَحَايَاهُم، وقَدْ عَقَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ حَسَنٍ وحُسَيْنٍ، فَيَقَعُ في قَلْبِي مَنْ ذَبَحَ العَقِيقَةَ عَنْهُم أَنَّها مِنْ شَرِيعَةِ الإسْلاَم.

وقَدْ سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ العُلَمَاءِ يَذْكُرُ ذَلِكَ.

* قالَ عِيسَى: لا يَجْتَزِئُ بِحَلْقِ رَأْسِ الصَّبِيِّ والتَّصَدُّقِ بِوَزْنِهِ فِضَّةً مِنَ العَقِيقَةِ، ولَكِنْ مَنْ عَقَّ عَنْ وَلَدِهِ بِشَاةٍ، ثُمَّ فَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَتْ فَاطِمَةُ بِشَعْرِ حَسَنٍ وحُسَيْنٍ حِينَ حَلَقَتْهُمَا وتَصَدَّقَتْ بِوَزْنِ الشَّعْرِ فِضَّةً فَلاَ بَأْسَ به [١٨٣٩].

قالَ: وتُذْبَحُ العَقِيقَةُ يَوْمَ سَابِعِ المَوْلُودِ، فَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ فَلاَ بَأْسَ أَنْ يُعَقَّ عَنْهُ في يَوْمِ السَّابِعِ الثَّانِي.

وقالَ ابنُ وَهْبِ: إِنْ فَاتَهُ ذَلِكَ في السَّابِعِ الثَّانِي فَلاَ بَأْسَ أَنْ يُعَقَّ عنهُ في السَّابِع الثَّالِثِ. السَّابِع الثَّالِثِ.

* َقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَوْلُهُ «وَتُسْتَحَبُّ الْعَقِيقَةُ وَلَوْ بِعُصْفُورٍ»[١٨٤٣] إِنَّمَا هذَا على وَجْهِ التَّمْثِيلِ والتَّأْكِيدِ في أَمْرِ الْعَقِيقَةِ، ولَمْ يُرِدْ أَنْ يُعَقَّ بِعُصْفُورٍ، ولاَ تَكُونُ الْعَقِيقَةُ إِلاَّ مِنَ الْأَنْعَامِ، لأَنْهَا نُسُكُ.

فَسَأَلْتُهُ عَنْ أُمِّ كُزَّزٍ الكَعْبِيَّةِ الذِي رَوَتْ عَنِ النبيِّ عليه السَّلاَمُ أَنَّهُ قالَ: «يُعَقُّ

عَنِ الغُلاَمِ شَاتَانِ، وعَنِ الجَارِيَةِ شَاةٌ (() ، فقالَ لِي: لَيْسَ هذَا الحَدِيثُ بِثَابِتٍ، والصَّحِيخُ فيهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: «أَمِيطُوا عَنْهُ الأَذَى، وأَهْرِيقُوا عنهُ دَمَا (() ، ولَمْ يَقُلْ: أَهْرِيقُوا عنهُ دَمَا (() ، ولَمْ يَقُلْ: أَهْرِيقُوا عنهُ دَمَيْنِ.

قَالَ مَالِكٌ: الأَمْرُ عِنْدَنَا في العَقِيقَةِ أَنَّهَا تُذْبَحُ يَوْمَ سَابِعِ المَوْلُودِ، وتُطْبَخُ ويَأْكُلُ مِنْهَا أَهْلُهُا، ويُطْعَمُ مِنْهَا الجِيرَانُ، ولا يُدْعَى لَهَا الرِّجَالُ كَمَا يُفْعَلُ في الوَلِيمَةِ.

قالَ: وكَانَ أَهْلُ الجَاهِلِيَّةِ يُلَطِّخُونَ الصَّبِيَّ بِشَيءٍ مِنْ دَمِ العَقِيقَةِ، ويَجْعَلُونَ مِنْهُ في جَبْهَتِهِ نُقْطَةً.

قَالَ مَالِكٌ : وهذَا عِنْدُنا مَكْرُوهٌ، ولا بَأْسَ أَنْ يُلطَّخَ رَأْسُ الصَّبيِّ بالخَلُوقِ .

وقَالَ ابنُ القَاسِمِ: وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِصَبِيٍّ فَلُطِّخَ رَأْسُهُ بِخَلُوقٍ، بَدَلاً مِنَ الدَّمِ الذِي كَانَ يَفْعَلُهُ الجَاهِلِيَّةِ بِأَوْلاَدِهِم.

قالَ مَالِكٌ: ويُسَمَّى الصَّبِيُّ يَوْمَ سَابِعِه إذا عَقَّ عَنْهُ، ولاَ يُعَقُّ عَنْ كَبِيرٍ كَمَا قَالَ أَهْلُ العِرَاقِ، وأَنَّهُ مَنْ لَم يُعَقَّ عَنْهُ في صِغَرِه أَنَّهُ يَعِقُّ عَنْ نَفْسِهِ إذا كَبرَ.

سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ قَوْلِ أَهْلِ العِرَاقِ: إِنَّهُ يُعَقُّ عَنِ الكَبيرِ، فقالَ لِي: الصَّحِيخُ في هذَا مَا قَالَهُ مَالِكٌ وأَهْلُ المَدِينَةِ، وقَدْ أَسْلَمَ الصَّحَابَةُ فَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُم أَنَّهُ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ في كِبَرِه.

* * *

تَمَّ الكِتَابُ، والحمدُ للهِ رَبِّ العَالِمِين يَتْلُوهُ كِتَابُ الذَّبَائِحِ إن شاء الله

* * *

⁽۱) رواه أبو داود (۲۸۳۵)، وابن ماجه (۲۱۲۲)، وأحمد ۱۳۸۱.

⁽٢) رواه البخاري (٥١٥٤)، وأبو داود (٢٨٣٩)، والنسائي ٧ /١٦٤، وابن ماجه (٣١٦٤)، من حديث سلمان بن عامر الضبي.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيماً

تَفْسِيرُ كِتَابِ الذَّبَائِحِ، وكِتَابِ الصَّيْدِ

على بَرَكةِ الله تعَالَى

*قَوْلُ النبيِّ ﷺ للذِينَ سَأَلُوهُ عَنْ نَاسٍ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ يَقْدِمُونَ عَلَيْنَا بِلُحْمَانٍ، وذَكَرَ الحَدِيثِ إلى آخِرِه [١٧٨١].

[قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: إِنَّمَا أَمَرَهُم النبيُّ ﷺ بَأَكُلِ تِلْكَ اللَّحُومِ في أَوَّلِ الإِسْلاَمِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمَّ يُذَكِّرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الانعام: ١٢١].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: والتَّسْمِيةُ بَعْدَ الذَّبْحِ لاَ تَعْمَلُ فِيمَا قُصِدَ فِيهِ إِلَى تَرْكِهَا، وإنَّمَا يُذَكَّى الحَيُّ ولاَ يُذَكَّى المَيِّتُ، وقَدْ أَبَاحَ اللهُ ذِبَائِحَ أَهْلِ الكِتَاب، ومَنعَ مِنْ أَكْلِ يُذَكَّى الحَيُّ ولاَ يُذَكَّى المَيِّتُ، وقَدْ أَبَاحَ اللهُ تعالَى: ﴿ وَطَعَامُ الذِينَ أُوتُوا الْكِتَابِ، ومَنعَ مِنْ أَكْلُ وَبَائِحِ المَجُوسِ وعَبَدةِ الأَوْثَانِ، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿ وَطَعَامُ الذِينَ أُوتُوا الْكِتَنَبِ حِلُّ لَكُورُ وَطَعَامُ الذِينَ أُوتُوا الْكِتَابِ، ومَنعَ مِنْ أَكُورُ وَطَعَامُ الذِينَ أُوتُوا الْكِتَابِ، ومَنعَ مِنْ أَكُورُ وَطَعَامُ الذِينَ أُوتُوا اللّهِ مِلْ أَكُورُ اللهِ مَا أَمْدُوسِ وَاللّهُ عَلَيْ وَلاَ تَأْكُوا اللهِ مَا لَمَجُوسٍ: ﴿ وَلا تَأْكُوا اللّهِ مَا لَهُ مِلَا اللهُ عَلْمِ اللهِ ، وقَالَ في طَعَامِ المَجُوسِ: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا اللّهِ مِمَّا لَهُ لِكُوا اللّهِ مَا لَمُ اللّهُ عَلَيْهِ وَإِنّهُ لَفِسْ اللّهُ اللهُ عَلَيْ اللهِ ، وقَالَ في طَعَامِ المَجُوسِ: ﴿ وَلَا تَأْكُولُوا اللهُ عَلَيْهِ وَإِنّهُ لَوْسَدَّةُ ﴾ .

* قالَ عِيسَى: إِنَّمَا تَرَكَ عِبدُ اللهِ بِنُ عِيَّاشٍ أَكْلِ الشَّاةِ التِّي كَانَ أَمَرَ غُلاَمَهُ بِ لَا بِذَبْحِهَا حِينَ قَالَ: «واللهِ لاَ بِذَبْحِهَا حِينَ قَالَ: «واللهِ لاَ آكُلُهَا »[١٧٨٢]، فَتَرَكَ أَكْلُهَا تَنَزُّهَا عَنْهَا، ولَمْ يَكُنْ يَلْزُمُه ذَلِكَ، لأَنَّ الغُلاَمَ قَالَ لَهُ: «إِنِّي سَمَّيْتُ اللهُ».

وقالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إنَّمَا تَرَكَ أَكْلَهَا مِنْ أَجْلِ عِصْيَانِهِ لَهُ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ كَانَ يَتَّهِمُهُ في دِينِه، فَلَمَّا لَمْ يَسْمَعْهُ يُسَمِّي اللهَ عِنْدَ الذَّبْحِ وَقَعَ في نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ التَّسْمِيةَ عِنْدَ الذَّبْحِ عَمْداً لَمْ نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ التَّسْمِيةَ عِنْدَ الذَّبْحِ عَمْداً لَمْ تُؤْكَلْ، لأَنَّهُ مُسْتَخِفُ بأَمْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وإذا تَرَكَهَا اليَهُودِيُّ أُوالنَّصْرَانِيُّ عَمْداً لَمْ يَكُنْ بأَكْلِهَا بَأْسٌ، لأَنَّ الله تَبَارَكَ وتَعَالَى قَدْ أَبَاحَ لَنا أَكْلَ ذَبَائِحِهِم وقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُم يَكُنْ بأَكْلِهَا بَأْسٌ، لأَنَّ الله تَبَارَكَ وتَعَالَى قَدْ أَبَاحَ لَنا أَكْلَ ذَبَائِحِهِم وقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُم يَكُنْ بأَكْلُهُ وَنَ باللهِ.

قَالَ مَالِكٌ: الذَّكَاةُ قَطْعُ الحُلْقُومُ والأَوْدَاجُ، فإنْ قَطَعَ بَعْضَهَا دُونَ بَعْضٍ لَمْ تُؤْكَلْ.

وقالَ أَبوحَنِيفَةَ: الذَّكَاةُ قَطْعُ الحُلْقُومِ والوَدَجَيْنِ والمَرَيءِ، وَهُوَ العِرْقُ الْأَحْمَرُ الذِي هُوَ مَلْصُوقٌ بالحُلْقُوم (١١).

ولَمْ يَعْرِفْ مَالِكٌ المَرِيءَ في الذَّكَاةِ.

قَالَ عِيسَى: الشَّطَاطُ عُودٌ مُحَدَّدُ الطَّرَفِ، والذَّكَاةُ بِهِ جَائِزَةٌ عندَ الضَّرُورَةِ.

قالَ: واللِّيطَةُ فِلْقَةُ القَصَبَةِ، والظُّرَرُ فِلْقَةُ الحَجَرِ، قالَ: فَكُلُّ مَا ذُبِحَ بهِ مِنْ هَذَا فَلاَ بَأْسَ بهِ إذا قَطَعَ الأَوْدَاجَ والحُلْقُومَ.

* قَوْلُ زَيْدِ بِنِ ثَابِتٍ حِينَ سُئِلَ عَنِ الشَّاةِ التي ذُبِحَتْ بعدَ أَنْ كَانَ أَصَابَهَا مَا يُخَافُ عَلَيْهَا مِنهُ الْمَوْتُ فَتَحَرَّكَتْ بعدَ الذَّبْحِ، فقالَ: (إنَّ المَيْنَةَ لَتَتَحْرَّكُ) ١٧٩٠١، يُخِلُفُ عَلَيْهَا مِنهُ الْمَوْتُ فَتَحَرَّكُمْ اللَّيْ شَيءٍ كَانَ، ثُمَّ ذُبِحَتْ لَمْ تُؤْكَلْ، لأَنَّ المَنْفُوذَةَ المُقَاتَلِ لا تَعْمَلُ فِيهَا الذَّكَاةُ، فَتَحَرُّكُهَا بعدَ ذَبْحِهَا لا يُبِيحُ أَكْلَهَا، فَلَيْسَ المُنْفُوذَةَ المُقَاتَلِ لا تَعْمَلُ فِيهَا الذَّكَاةُ، فَتَحَرُّكُهَا بعدَ ذَبْحِهَا لا يُبِيحُ أَكْلَهَا، فَلَيْسَ الحُكْمُ للحَرَكَةِ، إنَّمَا الحُكْمُ للحَيَاةِ، ورَخَّصَ فِيهَا أَبو هُرَيْرَةَ إِذَا تَحَرَّكَتْ بعدَ أَنْ الحُكْمُ للحَيَاةِ، ورَخَّصَ فِيهَا أَبو هُرَيْرَةَ إِذَا تَحَرَّكَتْ بعدَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا الحُكْمُ للحَيَاةِ، وأَمَّا الشَّاةُ المَرِيضَةُ إذا ذُبِحَتْ فَتَحَرَّكَتْ بعدَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا وَأَمَرَ بأَكْلِهِا، وأَمَّا الشَّاةُ المَرِيضَةُ إذا ذُبِحَتْ فَتَحَرَّكَتْ بعدَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا وَأَمَرَ بأَكْلِهِا، وأَمَّا الشَّاةُ المَريضَةُ لا يُدْرَى هَلْ تَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ المَرَضِ أَمْ لاَ عُلْكَ المَرضِ أَمْ لاَ المَالِقَاقُ لَلْ المَرْضَ أَمْ لاَ يُقَالِ فَلاَ يُشَكُّ فِي مَوْتِهَا، فَلِذَلِكَ لا تَعْمَلُ فِيهَا الذَّكَاةُ لأَنَّها وأَمَّا الشَّاقُ لَلْ فَلَا يُشَكُّ فِي مَوْتِهَا، فَلِذَلِكَ لا تَعْمَلُ فِيهَا الذَّكَاةُ لأَنَّها مَنْ فَوْذَةُ المُقَاتَلِ فَلاَ يُشَكُّ فِي مَوْتِهَا، فَلِذَلِكَ لا تَعْمَلُ فِيهَا الذَّكَاةُ لأَنَها مَوْتُهُ المَنْقُوذَةُ المُقَاتَلِ فَلاَ يُشَكُّ فِي مَوْتِهَا، فَلِذَلِكَ لا تَعْمَلُ فِيهَا الذَّكَاةُ لأَنَّها مَنْ المَرْضَ أَمْ المَالِكَاقُ لَا لَا لَمُ المَالِقَالَ المَالِقَاقُ للْهُ الْمُؤْتُ المُقَاتِلُ فَلاَ يُشَالِلُكُ فِي مَوْتِهَا، فَلِذَلِكَ لا تَعْمَلُ فِيهَا الذَّكَاةُ لأَنْها المَنْ فَا المُقَاتِلُ فَلا المَالِهُ الْمُؤْلِقُ المُعْرَاقُ المُولِقُ المَالِقُولُ الْمُؤْتُ المُولَا المُولِقُلُ فَا اللَّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُقُ المُولِولُ المُعْلَا اللَّهُ المُؤْلُولُ المُعْرَاقُولُ المُنْ الْمُؤْلُولُ المُعْلِقُ المُؤْلُولُ المُولُولُ المُولِ المُولِ المُولِولِ المُولِولُ المُولِ المُولُولُ المُولُولُ ال

⁽١) ينظر: بدائع الصنائع ٥/ ٤١، وحاشية ابن عابدين ٦/ ٣٩٥.

قَالَ مَالِكٌ : إذا تَمَّ خَلْقُ مَا فِي بَطْنِ الشَّاةِ ونَبَتَ شَعْرُهُ، فَذَكَاةُ أُمِّهُ ذَكَاتُهُ.

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: يُرِيدُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ عَضْوٍ مِنْهَا مَا لَمْ يُفَارِقْهَا، فَلَمَّا عَمِلَتِ الذَّكَاةُ فِي الشَّاةِ، عَمِلَتْ فِي الذِي فِي بَطْنِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ ذَبْحُهُ إذا خَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا، لِكَي يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ، فَأَمَّا إذا خَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا حَيًّا لَمْ يُؤْكُلُ إلاَّ بِذَكَاةٍ، لأَنَّ الأَمْرَ بالذَّكَاةِ قَدْ تَوَجَّه إليه، وأَمَّا إذا خَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ خَلْقُهُ فَإِنَّهُ لا يُؤْكُلُ، لأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُضْغَةٌ ودَمَّ مُنْعَقِدٌ، والدَّمُ لاَ يُؤْكَلُ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: مَا أَصَابَهُ الرَّجُلُ مِنَ الطَّيْرِ بِحَجَرٍ أَو بِبُنْدَقَةٍ فَخَرَقَ الجِلْدَ وبَلَغَ المُقَاتَلَ، فإنَّهُ لا يُؤْكُلُ إلا بِذَكَاةٍ، لأَنَّهُ مَوْقُوذٌ، وكَذَلِكَ لاَ يُؤْكُلُ الطَّيْرُ الذي يُرْمَى وَهُوَ يَطِيرُ فَيَسْقُطُ ثُمَّ يَمُوتُ ويُوجَدُ السَّهْمُ لَمْ يَنْفَذُ مُقَاتَلَهُ، إِذ لَعَلَّهُ مِنَ السَّقْطَةِ وَهُوَ يَطِيرُ فَيَسْقُطُ ثُمَّ يَمُوتُ ويُوجَدُ السَّهْمُ لَمْ يَنْفَذُ مُقَاتَلَهُ، إِذ لَعَلَّهُ مِنَ السَّقْطَةِ مَاتَ، والصَّدْمَةُ لَيْسَتْ بِذَكَاةٍ، وكَذَلِكَ لاَ يُؤْكُلُ مَا أُصِيبَ بِعُرْضِ المِعْرَاضِ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ لاَ يُؤْكُلُ مَا أُصِيبَ بِعُرْضِ المِعْرَاضِ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ لاَ يُؤْكُلُ مَا أُصِيبَ بِعُرْضِ المِعْرَاضِ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ لاَ يَقْ كُلُ اللّهُ الصَّائِدُ ، وَالرَّضُّ لَيْسَ بِذَكَاةٍ، وَالمِعْرَاضُ: (الكسكامت) (١٦) التي يحْبِسَها الصَّائِدُ (١٤ الكسكامت) (١٦) التي يحْبِسَها الصَّائِدُ (١٤ الكسكامت) (١٥) الصَّيْدَ يُؤْكُلُ لأَنَّهُ مُذَكِيًّا .

قِالَ ابنُ القَاسِمِ: مَا نَدَّ مِنَ الأَنْعَامِ الإنْسِيَّةِ واسْتَوْحَشَ لَمْ يُؤْكُلْ إلاَّ بِذَكَاةِ الإنْسِيَّةِ، ومَا دَجَنَ مِنَ الوَحْشِ ثُمَّ نَدَّ واسْتَوْحَشَ أُكِلَ بِمَا يُؤْكُلُ بِهِ الصَّيْدُ مِنَ الرَّمِي وشِبْهِه، لأَنَّهُ حِينَ اسْتَوْحَشَ رَجَعَ إلى أَصْلِهِ فَهُوَ يُؤْكُلُ بِمَا يُؤْكُلُ بِهِ الصَّيْدُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَجُزْ أَكْلُ الصَّيْدِ إِذَا فَاتَ عَنِ الصَّائِدِ ثُمَّ وَجَدَهُ يَوْمَأَ آخَرَ قَدْ مَاتَ وسَهْمُهُ مُثَبَّتٌ فِيهِ، لأَنَّهُ صَيْدٌ مَشْكُوكٌ في ذَكَاتِهِ، لأَنَّهُ لاَ يَدْرِي مِنْ أَيِّ شَيءٍ

⁽١) هكذا رسمت هذه الكلمة في الأصل، وقد بحثت عنها كثيرا في كتب الفقه المالكي وغيره ولم أجدها، ولعلها كلمة عامية كانت مستعملة في لهجة أهل الأندلس.

⁽٢) المعراض ـ بكسر الميم وسكون العين ـ خشبة ثقيلة أو عصا في طرفها حديد، وقد يكون بغير حديد، هذا هو الصحيح في تفسيره، ينظر: عمدة القاري ٢٥ / ٩٧.

⁽٣) يقال: خسق ـ بالسين ـ ويقال: خزق ـ بالزاي ـ يعني: ما شق وقطع، ينظر: مشارق الأنوار ١ / ٢٣٤.

مَاتَ، وقدْ يُمْكِنُ أَنْ يَتَمَعَّكَ والسَّهْمُ فِيهِ لَمْ يَنْفُدْ مُقَاتَلَهُ، فَيَكُونُ تَمَعَكُهُ سَبَباً لِدُخُولِ السَّهْمِ فِيهِ، ولَيْسَ ذَلِكَ بِذَكَاةٍ، فَلَمَّا شَكَّ فِيهِ لَمْ يَجُزْ أَكْلُهُ، ولِذَلِكَ يُكْرَهُ أَكُلُ مَا صِيدَ بِالسَّهْمِ المَسْمُومِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لاَ يَدْرِي مَنْ قَتَلَ ذَلِكَ الصَّيْدَ، إِنْ كَانَ السَّهْمُ أَو السُّمُ الذي سُمَّ بِهِ ذَلِكَ السَّهْمُ، وقَتْلُ السُّمِّ لَيْسَ بِذَكَاةٍ، وَلِمَا يُخَافُ على آكِلِ ذَلِكَ الصَّيْدِ مِنَ السُّمِّ الذِي قَتَلُهُ لا يَقْتُلُهُ أَيْضَاً.

سَأَلْتُ أَبِا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بِنِ حَاتِم، أَنَّهُ قَالَ: "يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَرْضِي أَرْضُ صَيْدٍ، فقالَ لَهُ النبيُّ ﷺ: إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبُكَ المُعَلَّمَ وَسَمَّيتَ اللهُ فَكُل مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ كَلْبُكَ وإِنْ قَتَلَ، وإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلاَ تَأْكُلْ، فإنَّهُ وَسَمَّيتَ اللهَ فَكُل مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ كَلْبُكَ وإِنْ قَتَلَ، وإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلاَ تَأْكُلْ، فإنَّهُ إِنَّمَا أَمْسَكَ على نَفْسِهِ (١)، فقالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: هذَا حَدِيثٌ اضْطَرَبَ فِيهِ الشَّعْبِيُّ، وفِي بَعْضِ الرِّوايَاتِ عَنْهُ «كُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ كَلْبُكَ وإِنْ أَكَلَ مِنْهُ (٢).

* قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: والعَمَلُ في هذَا عِنْدَ أَهْلِ المَدِينَةِ على قَوْلِ عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ: (كُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ كَلْبُكَ وإنْ أَكَلَ مِنْهُ) ١٨٠٥، و١٨٠٦، وكذَلِكَ قالَ سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَاصٍ: (كُلْ وإنْ لَمْ تَبْقَ إلا بَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ) [١٨٠٧]، وقَدْ قَالَ اللهُ في سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَاصٍ: (كُلْ وإنْ لَمْ تَبْقَ إلا بَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ) [١٨٠٧]، وقَدْ قَالَ اللهُ في الكِلاَبِ: ﴿ تُعَلِّمُونَهُنَّ الأَشْلاَءَ والزَّجْرَ، الكِلاَبِ: ﴿ تُعَلِّمُونَهُنَّ الأَشْلاَءَ والزَّجْرَ، فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَ عَلَيْكُمْ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: وَجْهُ قَوْلِ مَالِكِ في الذِي يُدْرِكِ الصَّيْدَ في مَخَالِبِ البَاذِي، أَو فِي فِي الكَلْبِ لَمْ يَنْفُذْ مُقَاتَلَهُ ثُمَّ يَتَرَبَّصُ بهِ حَتَّى يَمُوتَ أَنَّهُ لاَ يُؤْكَلُ، البَاذِي، أَو فِي فِيِّ الكَلْبِ وفِيهِ حَيَاةٌ إِنِّمَا قَالَ ذَلِكَ لأَنَّهُ لَمَّا أَدْرَكَهُ في مَخَالِبِ البَاذِي، أَو فِي فِيِّ الكَلْبِ وفِيهِ حَيَاةٌ مُجْتَمَعَةٌ، فَقَدْ تَوَجَّهَتْ إليه الذَّكَاةُ، فَلَمَّا أَفْرَطَ فِيهِ الصَّائِدُ حَتَّى مَاتَ، فَقَدْ تَرَكَ

⁽۱) رواه البخاري (٥٤٨٤)، ومسلم (١٩٢٩) وغيرهما من كتب الحديث المشهورة بإسنادهم إلى عامر الشعبي به.

⁽٢) هذه اللفظة ليست في الصحيحين، وإنما جاءت في بعض السنن الأربعة وغيرها، وجاء مثلها في حديث أبي ثعلبة الخشني الذي رواه أبو داود (٢٨٥٢) وغيره، وقال العيني في عمدة القاري ٣ / ٤٦: التوفيق بين الحديث بأن يجعل حديث أبي ثعلبة أصلاً في الإباحة، وأن يكون النهي في حديث عدي بن حاتم على معنى التنزيه دون التحريم.

تَذْكِيَتَهُ عَمْداً، فَلِذَلِكَ لاَ يَأْكُلُهُ، وإِنَّمَا أَبَاحَ اللهُ أَكْلَ مَا لَمْ تَتَمَكَّنْ ذَكَاتُهُ مِنَ الصَّيْدِ عِنْدَ عَدَمٍ وُجُودِ السَّبِيلِ إلى ذَكَاتِهِ، لِقَوْلهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ تَنَالُهُ وَلَيْكُمْ وَرِمَا حُكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٤]، يَعْنِي: مَا يُرْمَى بِالنَّبْلِ والرِّمَاحِ فَيَقْتُلُ ذَلِكَ المَرْمَى فَأَبَاحَ اللهُ أَكْلَهُ، وقالَ في الكِلاَبِ المُعَلَّمَةِ: ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: ٤].

قَالَ عِيسَى: فَإِذَا وَجَدَ شَيْئاً مِنْ هَذَا كُلِّهِ مَنْفُوذَ المُقَاتَلِ أَكَلَهُ.

قالَ أَصْبَغُ: مَا قَتَلَهُ الكِلاَبُ بالصَّدمِ، أَو البُزَاةِ^(١) بالشَّدِّ مِنَ الصَّيْدِ مُبَاحٌ أَكْلُهُ عِنْدَ أَشْهَبَ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: لاَ يُؤْكَلُ إلاَّ مَا أَجْرَحَتِ الكِلاَبُ أَو البُزَاةِ مِنَ الصَّيْدِ فَقَتَلَتْهُ، و وأَمَّا مَا قَتَلَتْهُ بِالصَّدْمِ أَو بِالشَّدِّ لَمْ يُؤْكَلْ.

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: قالَ أَصْبَغُ: وبِهَذا أَقُولُ، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ سَمَّاهَا في كِتَابهِ جَوَارِحَ، فإذا لَمْ يُجْرَح الصَّيْدُ لَمْ يُؤْكَلْ.

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: أَخَذَ أَهْلُ المدينةِ أَكْلَ مَا صَادَهُ المُسْلِمُ بِكَلْبِ المَجُوسِيِّ المُجُوسِيِّ المُعَلَّمِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الحُكْمَ في الصَّيْدِ لِلمُسلمِ الذي يَصِيدُهُ، ويُرْسِلُ الكَلْبَ عَلَيْهِ، ويُسَمِّي الله عندَ إرْسَالهِ، ولَمْ يَجُزْ أَكْلُ مَا صَادَهُ المَجُوسِيُّ بِكَلْبِ المُسْلِمِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الحُكْمَ للصَّائِدِ لاَ لِلْكَلْبِ، ومِنْ هذَا كَرِهَ بَعْضُ الفُقهَاءِ أَكْلَ مَا صَادَهُ المَجُوسِيُّ بِكَلْبِ المُسْلِمِ، ومِنْ هذَا كَرِهَ بَعْضُ الفُقهَاءِ أَكْلَ مَا صَادَهُ اللهُ وَيَ اللهُ وَيَ اللهُ اللهِ اللهُ ال

وقَالَ مَنْ أَجَازَ أَكْلَ صَيْدِ اليَهُودِ والنَّصَارَى لَمَّا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُواْ اللهَ اللهُ لَنَا بِهَذَا على أَنَّ مَا صَادَ أُوتُواْ الْكِنَبَ حِلُّ لَكُمُ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَمُنَّمَ ﴾ [المائدة: ٥]، اسْتَدْلَلْنَا بِهَذَا على أَنَّ مَا صَادَ أَهْلُ الكِتَابِ حِلُّ لَنَا أَكْلُهُ.

⁽١) البُزاة _ بضم الموحدة _ جمع البازي، وهو ضرب من الصقور، القاموس المحيط ص٥٤٦.

* روَى يَحْيَى، عَنْ مَالِكِ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلاَنِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلاَنِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿ أَكُلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ حَرَامُ اللهُ الخَشِنِيِّ، قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الأَمْرُ عِنْدَناً.

ورَوَى ابنُ بُكَيْرٍ هذَا الحَدِيثَ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَن أَبي إِدْرِيسَ الخَوْلاَنِيِّ، عَنْ أَبي أَخُشِنِيٍّ، (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاع)(١).

وكَذَلِكَ رَوَاهُ ابنُ القَاسِمِ فِي مُوَطَّئِهِ، وأَوْصَلَ بهَذا الحَدِيثِ(٢).

قَالَ مَالِكٌ: وهذَا الأَمْرُ عِنْدُنَا.

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: وهذِه الرَّوَايةُ أَصَحُّ مِنْ رِوَايةِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى، لأنَّ الحَرَامَ مَا حَرَّمَ اللهُ في كِتَابهِ، وأَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على تَحْرِيمِه، وَلُحُومُ السِّبَاعِ مَكْرُوهَةُ غَيْرُ مُحَرَّمَةٍ، لِنَهْي رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابِ مِنْهَا، ودَخَلَ مَدْخَلُهَا لُحُومُ الخَيْلِ والبِغَالِ والحَمِيرِ، لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٨].

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: عَبِيدَةُ بِنُ سُفْيَانَ الذي روَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: «أَكُلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ حَرَامٌ»[١٨٢٣] ضَعِيفٌ (٣)، ولَذِلَكِ لَمْ يَقُلْ مَالِكٌ بِحَدِيثِ عَبِيدَةَ بِنِ سُفْيانً، لِضَعْفِ رِوَايَتِهِ، ولِمُخَالَفَةِ الأُصُولِ.

* * *

⁽١) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٧١ب)، نسخة المكتبة الظاهرية.

⁽٢) موطأ مالك، من رواية ابن القاسم، بتلخيص القابسي (٧٦).

⁽٣) عبيدة بن سفيان الحضرمي المدني ثقة، وثقه النسائي وغيره، وروى له مسلم وأصحاب السنن الأربعة، ينظر: تهذيب الكمال ٢٦٤/١٩.

بابٌ في جُلُودِ المَيْتَةِ، وفيمَنْ يُضْطَرُّ إلى أَكِّل المَيتَةِ

أَرْسَلَ ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ، عَنِ ابنِ شِهَابِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ: «أَنَّ النبيَّ بَيْكِ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ كَانَ أَعْطَاهَا مَوْلاَةً لِمَيْمُونَةَ زَوْجِ النبيِّ عَلِيُّ، فقالَ: هَلاَّ انتُفَعْتُم بِجِلْدِهَا»، وذَكَرَ الحَدِيثَ إلى آخِرِه، وأَرْسَلَهُ (١).

* ورَوَاهُ يَحْيَى بنُ يَحْيَى، عَنْ مَالِكِ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ عَنِ النبيِّ ﷺ وأَسْنَدَهُ [١٨٢٩].

وكَذَلِكَ أَرْسَلَهُ القَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ كَمَا أَرْسَلَهُ عنهُ ابنُ بُكَيْرٍ (٢).

ورَوَاهُ ابنُ القَاسِمِ مُسْنَدَاً عَنْ مَالِكِ، كَمَا رَوَاهُ يَحْيَى بنُ يَحْيَى (٣).

واخْتَلَفَ فِيهِ أَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ، فَزَادَ ابنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ في سَندِ هذَا الحَدِيثِ مَيْمُونَةَ، وقَالَ أَيْضاً في آخِرِهِ: «أَلاَ أَخَذُوا إِهَابَهَا فَدَبَغُوهُ وانتَفَعُوا بهِ "(٤)، ولَمْ يَذْكُرِ (الدِّبَاغَ) في هذَا الحَدِيثِ إِلاَّ ابنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: قِيلَ لابِنِ عُيَيْنَةَ: أَفِي غَيْرِكَ مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ لا يَذْكُرُ

⁽١) موطأ مالك، برواية ابن بكير، الورقة (١٧١أ)، نسخة المكتبة الظاهرية.

 ⁽٢) لم أجده في رواية القعنبي المطبوعة، وإنما وجدت أبا العباس الداني ذكره في كتابه أطراف الموطأ ٢/ ٥٣٢ نقلا عن القعنبي في موطئه.

⁽٣) موطأ مالك، برواية ابن القاسم، وتلخيص القابسي (٥٢).

⁽٤) رواه مسلم (٣٦٣)، وأبو داود (٤١٢٠)، والنسائي ٧ /١٧١، وابن ماجه (٣٦١٠)، بإسنادهم إلى ابن عيينة به.

في هذَا الحَدِيثِ (الدِّبَاغُ؟)، فقالَ: أَنَا سَمِعْتُ (الدِّبَاغَ) مِنَ الزُّهْرِيِّ سَمْعَاً (١).

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: ورَوَى هَذَا الحَدِيثَ عبدُ الرَّزاقِ، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَظَاءٍ، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَظَاءٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قالَ: أَخْبَرَتْنِي مَيْمُونَةُ زَوْجُ النبيِّ ﷺ: «أَنَّ شَاةً لَهُمْ مَاتَتْ، فَقَالَ النبيُّ ﷺ: أَلاَ دَبَغْتُم إِهَابَهَا» (٢)، يعَنِي: وَانْتُفَعْتُم بهِ.

قالَ أَحْمَدُ: فِفِي هذَا الحَدِيثِ دَلِيلٌ على أَنَّ الانْتِفَاعَ بِجِلْدِ المَيْتَةِ إِنَّمَا هُوَ بعدَ الدِّبَاغِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا رَوَاهُ ابنُ عُييْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ .

* قالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: الذي يأخُذُ بهِ مَالِكٌ في جُلُودِ المَيْتَةِ حَدِيثَ عَائِشَةَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ المَيْتَة إذا دُبِغَتْ »[١٨٣١]، يُرِيدُ: يُسْتَمْتَعُ بِها في غَيْرِ اللِّبَاسِ والصَّلاَة بِها، وَهِي عِنْدَهُ على أَصْلِهَا غَيْرُ طَاهِرَةٍ.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: في حَدِيثِ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ عَنِ ابنِ وَعْلَةٍ المَصْرِيِّ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النبيَّ عَلَيُّ قالَ: «إذا دُبِغَ الإهابُ فَقَدْ طَهُرَ»[١٨٣٠]، قالَ أَبو مُحَمَّدٍ: هَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ، لأَنَّ ابنَ وَعْلَةَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ لا يُعْرَفُ (٣)، وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْخُذْ بهِ مَالِكٌ في جُلُودِ المَيْتَةِ إذا دُبِغَتْ، وَقَدْ رَوَى عنهُ ابنُ عبدِ الحَكَم أَنَّهُ قالَ: مَنْ دَبَغَ جِلْدَ مَيْتَةٍ ثُمَّ قَطَعَهُ نِعَالاً لَمْ يَبِعْهُ حتَّى يُبَيِّنَ أَنَّهُ جِلْدُ مَيْتَةٍ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لاَ يُصَلَّى بِهِ (٤٤).

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: زَادَ ابنُ بُكَيْرٍ في هذَا البَابِ في مَوَطَّئِهِ حَدِيثَ مَالِكٍ عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيل بنِ مَالِكٍ، [عن أبيه] عَنْ كَعْبِ الأَحْبَارِ أَنَّهُ رَأَى رَجُلاً نَزَعَ نَعْلَيْهِ، فقالَ لَهُ كَعْبُ: لِمَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ، لَعَلَّكَ تَأُوَّلْتَ هَذَهِ الآيةَ: ﴿ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكُ ۚ إِنّكَ فَقَالَ لَهُ كَعْبٌ: لِمَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ، لَعَلَّكَ تَأُوَّلْتَ هَذَهِ الآيةَ: ﴿ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكُ ۗ إِنّكَ

⁽١) رواه ابن المنذر في الأوسط ٢/ ٢٦٠، والبيهقي في السنن ١ / ١٥.

⁽٢) مصنف عبد الرزاق ١/ ٦٣.

⁽٣) ابن وعلة هو عبد الرحمن بن وعلة المصري وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما، وروى حديثه مسلم والأربعة، ينظر: تهذيب الكمال ١٧/ ٤٧٨.

⁽٤) نقله قول مالك المذكور: ابن عبد البر في الاستذكار ٥/ ٥٣١.

بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوِّى ﴿ [طه: ١٢]، ثُمَّ قَالَ لَهُ كَعْبُ: هَلْ تَدْرِي مِمَّا كَانَتَا نَعْلاً مُوسَى؟ إِنْمَا كَانتَا مِنْ جِلْدِ حِمَارِ مَيِّتٍ (١١).

قالَ أَبو عُمَرَ: إِنَّمَا أَدْخَلَ مَالِكٌ هذا الْحَدِيثَ في المُوطَّأ على الرُّخْصَةَ في الانْتِعَالِ بجُلودِ المَيْتَةِ.

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ [أَهْلِ] (٢) الأَمْصَارِ الانْتِفَاعَ بِجُلُودِ المَيْتَةِ، واحْتَجُوا بِما رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ عُكَيْمٍ، قالَ: كَتَبَ إلينَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْمٍ، قالَ: كَتَبَ إلينَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «أَلاَّ تَنْتَفِعُوا مِنَ المَيْتَةِ بإهَابِ ولاَ عَصَبِ» (٤).

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: أَخَذَ بِهَذَا الحَدِيثِ قَوْمٌ وَحَسِبُوهُ نَاسِخًا لَإِبَاحَةِ الانْتِفَاعِ بِجُلُودِ المَيْتَةِ، واحْتَجُّوا في ذَلِكَ أَيْضًا بأَنْ قَالُوا: إِنَّ المَيْتَةَ مُحَرَّمَةٌ، فَكَذَلِكَ جِلْدُهَا مُحَرَّمٌ، فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُنتُفَعَ بِهِ في شَيءٍ ما.

قالَ أَحْمَدُ: وهذَا حَدِيثٌ لَمْ يَرْوِه أَحَدٌ غَيْرُ عبدِ اللهِ بِنِ عُكَيْمٍ عَنِ النبيِّ عَلَيْهُ وَمَرَّةً يَقُولُ: كَتَبَ إِلَينَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ [قَبْلَ مَوْتِهِ] (٥) بِشَهْرٍ «أَلاَّ تَنْتَفِعُوا مِنَ المَيْتَة بإهَابِ ولاَ عَصَبٍ»، فَاضْطَرَبتْ فِيهِ رِوَايَتُهُ، وقَدْ ثَبَتَ جَدِيثُ الانْتِفَاعِ بِجُلُودِ المَيْتَةِ إِذَ دُبِغَ عَنِ النبيِّ عَلَيْهُ، وقَدْ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فقَالَ: «إِنَّمَا المَيْتَةِ إِذَ دُبِغَ عَنِ النبيِّ عَلَيْهُ، وقَدْ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فقَالَ: «إِنَّمَا حُرِّمَ وَمَا حُرِّمَ أَكُلُهَا»، ثُمَّ أَبَاحَ الانْتِفَاعَ بِجِلْدِها، وَهُوَ المُبَيِّنُ عَنِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا حَرَّمَ ومَا أَبَاحَ، وهذَا الذي عليهِ أَهْلُ المَدِينَةِ.

⁽۱) موطأ مالك، برواية ابن بكير، الورقة (۱۷۱ب) نسخة الظاهرية. قلت: وهذا الأثر رواه يحيى في موطئه (۳۳۹٦) في كتاب الجامع، باب ما جاء في الانتعال، وكان المصنف رحمه الله تعالى سهى عنه. وما كان بين معقوفتين سقط من الأصل ولا بد منه.

⁽٢) جاء في الأصل: (الأهل)، وهو خطا لا يتوافق مع السياق.

⁽٣) جاء في الأصل (عبد الله)، وهو خطأ.

 ⁽٤) مصنف بن أبي شيبة ٨/ ٣١٤_٣١٥، ورواه أبو داود (٤١٢٧)، والترمذي (١٧٢٩)، والنسائي ٧ / ١٧٥، وابن ماجه (٣٦١٣).

⁽٥) ما بين المعقوفتين زيادة من المعجم الأوسط للطبراني ١/ ٢٥١، وسنن البيهقي ١/ ١٥.

قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِيمَنِ اضْطُرَّ إلى المَيْتَةِ أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهَا حَتَّى يَشْبَعَ، ويَتَزَوَّدُ [مِنْهَا](١)، وإذا وَجَد عَنْهَا غِنِّي طَرَحَها [١٨٣٣].

وقَالَ غَيْرُ مَالِكِ: يَأْكُلُ مِنْهَا مَا يَرُدُّ جُوعَهُ ولاَ يَتَزَوَّدُ مِنْهَا.

واخْتَلَفُوا في قَاطِعِ الطَّرِيقِ إذا اضْطَرَّ إلى أَكْلِ المَيْتَةِ، فَقِيلَ: يَأْكُلُ مِنْهَا ولا يَقْتُلُ نَفْسَهُ، وقَالَ الكَلْبِي في تَفْسِيرِ قَوْلهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٧٣] فقالَ: هُوَ اللِّصُّ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ ويَعْدُو علَى النَّاسِ، فَلاَ يَأْكُلُ مِنَ المَيْتَةِ إذا اضْطُرَّ إليها.

وقالَ الحَسَنُ: لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا ولاَ يَقْتُلُ نَفْسَهُ، ومَعْنَى قَوْلهِ تَعَالَى عندَ الحَسَنِ: فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ ولاَ عَادٍ، يَعْنِي: غَيْرَ بَاغٍ فِيهَا يَأْكُلُهَا وَهُو غَنِيٍّ الْحَسَنِ: غَيْرَ بَاغٍ فِيهَا يَأْكُلُهَا وَهُو غَنِيٍّ الْحَسَنِ: غَيْرَ بَاغٍ فِيهَا يَأْكُلُهَا وَهُو غَنِيٍّ الْحَسَنِ: غَيْرَ بَاغٍ فِيهَا يَأْكُلُهَا وَهُو غَنِيٍّ عَنْهَا (٣).

* * *

تَمَّ الكِتَابُ والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين يَتْلُوهُ كِتَابُ النَّكَاحِ بِحَوْلِ اللهِ تَعَالَى

* * *

⁽١) ما بين المعقوفتين من الموطأ.

⁽٢) الآية في أكثر من موضع، ومنها في سورة البقرة، الآية: (١٧٣).

⁽٣) رواه عبد الرزاق في التفسير ١/ ٦٥، بإسنادهما إلى الكلبي، وإلى الحسن البصري.



صلَّى اللهُ على مُحّمَّدٍ، وعلى آلهِ وصحبهِ وسلَّم تَسْلِيماً

تَفْسِيرُ كِتَابِ النِّكَاحِ

* قَوْلُ النبيِّ عَلَيْ: «لاَ يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ على خِطْبَةِ أَخِيهِ ١٩٠٩]، قالَ مَالِكُ: إنَّمَا ذَلِكَ عِنْدَ رُكُونِ المَرْأَةِ إلى الزَّوْجِ الذي خَطَبَها ورضاها به، فَحِينَئِذٍ لاَ يَنْبَغِي لاَ حَدِ أَنْ يَخِطَبَ المَرْأَةُ إلىه ولاَ رَضِيَتْ به أَنْ يَخْطِبَ أَحَدٌ على خِطْبَتِهِ، وقَدْ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ تَرْكَن المَرْأَةُ إليهِ ولاَ رَضِيَتْ به أَنْ يَخْطِبَ أَحَدٌ على خِطْبَتِهِ، وقَدْ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ وأَبوجَهُم فَاطِمَة بنت قَيْسٍ في وَقْتٍ وَاحِدٍ، فَأَتَتِ النبيَّ عَلَيْ فَأَعْلَمَتْهُ بِخِطْبَتِهِمِا وَأُبوجَهُم فَاطِمَة بنت قَيْسٍ في وَقْتٍ وَاحِدٍ، فَأَتْتِ النبيَّ عَلَيْهُ فَأَعْلَمَتْهُ بِخِطْبَتِهِمِا جَمِيعًا إِيَّاهَا في وَقْتٍ وَاحِدٍ، وشَاوَرَتُهُ في أَيِّهِما تَتَزَّوج (١١)، فلمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ رَسُولُ الله عَلَيْ وَوَقْتٍ مَشُورَتِها لَهُ قد رَكَنَتْ إلى وَاحِدٍ منهما، وهذَا الحَدِيثُ هُو مِثْلُ حَدِيثهِ الآخِرِ: «لاَ يَسُومُ أَحَدُكُمْ على سَوْمِ أَخِيهِ» (٢٠)، إنَّما هذا أَيْضَا عندَ المُفَارَقَةِ والفَرَاغ، لا فِي أَوَّلِ التَّسَاوُم.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: إذا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ المَوْأَةَ بعدَ أَنْ قدْ كَانَتْ رَكَنَتْ إلى غَيْرِه ودَخَلَ بِها، فإنَّهُ يَتَحَلَّلُ الذي رَكَنَ إليه ويُعَرِّفُه بِمَا صَنَعَ، فإنْ حَلَّلَهُ وإلاَّ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ، ولاَ يَلْزَمُهُ طَلاَقُهَا، وقَدْ أَثِمَ.

وقالَ ابنُ وَهْبِ: فإنْ لمْ يَجْعَلْهُ الأَوَّلُ في حِلِّ مِمَّا صَنَعَ، فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا ويُطَلِّقُهَا، فإنْ رَغِبَ فِيها الأَوَّلُ وتَزَوَّجَها فقدْ بَرِىءَ هذا مِنَ الإِثْمِ، وإنْ كَرِهَ

⁽١) حديث فاطمة بنت قيس هذا رواه مسلم (١٤٨٠).

⁽٢) رواه مسلم (١٤٠٨)، وابن ماجه (٢١٧٢)، من حديث أبي هريرة.

تَزْوِيجَهَا فَلْيُرَاجِعْهَا الذي فَارَقَها بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ، ولَيْسَ يُقْضَى عليهِ بالفِرَاقِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: إذا خَطَبَهَا رَجُلُ سُوءٍ فَرَكَنَتْ إليهِ، ثُمَّ خَطَبَها رَجُلٌ صَالِحٌ، فإنَّهُ يَنْبَغِي للوَلِيِّ أَنْ يَحُضَّهَا على تَزْوِيجِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ الذي يُعَلِّمُهَا الخَيْرَ، ويُعِينُها عليهِ، وأَرْجُو أَنْ لا يَكُونَ نَهْيُ النبيِّ ﷺ عَنْ أَنْ يَخْطِبَ أَحَدُكُمْ على خِطْبَةِ أَخِيهِ، إلاَّ في رَجُلَيْنِ صَالِحَيْنِ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: يُقَالُ الخِطْبَةُ - بِكَسْرِ الخَاءِ في النَّكَاحِ، والخُطْبَةُ - بِضِمِّ الخَاءِ في النُّكَاحِ، والخُطْبَةُ - بِضِمِّ الخَاءِ - في الجُمُعَةِ وشِبْهها.

* قالَ عِيسَى: قالَ ابنُ القَاسِمِ: العَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ المَدِينَةِ فِي إِبَاحَةِ تَعْرِيضِ الرَّجُلِ بالنِّكَاحِ للمَرْأَةِ المُعْتَدَّةِ، على قَوْلِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ الذي ذَكَرَهُ عنهُ في المُوطَّأُ مَالِكٌ [١٩١٢].

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: ولا يُوَاعِدْهَا في العِدَّةِ، فَيَقُولُ لَهَا: لا تَتَزَوِّجِي غَيْرِي إِذَا انْقَضَاءِ عَدَّتِكِ، فتقُولُ هِيَ: نَعَمْ، فإنْ نَكَحَها على هذه المَوَاعَدة بعدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِها، فَنِكَاحُه يُفْسَخُ، دَخَلَ بِها أَو لمْ يَدْخُلْ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: ويُكْرَهُ للرَّجُلِ أَنْ يَغْتَفِلَ المَرْأَةَ إذا خَطَبَها لَيَنْظُرَ إليها مِنْ حَيْثُ لا تَشْعُرُ بهِ، لِتَلاَّ يَطَّلِعَ على عَوْرَةٍ، ولا بأْسَ أَنْ يَدْخُلَ عليها بإذنٍ، ويُهْدِي لهَا مِنْ مِلْكِه مَا يَسْتَجِدُّ بهِ هَوَاهَا.

* قولُ مَالِكِ: لَيْسَ للبِكْرِ جَوَازٌ في مَالِهَا، حتَّى تَدْخُلَ بَيْتَهَا، ويُعْرَفَ مِنْ حَالِهَا[١٩١٧].

قالَ [أبو المُطَرِّفِ]: إنَّمَا هذَا في البكْرِ اليَتِيمَةِ غَيْرِ ذَاتِ الأَبِ.

قالَ مَالِكٌ: فإذا شَهِدَ العُدُولُ مِنْ أَهْلِ الاخْتِيَارِ لَهَا أَنَّهَا صَحِيحَةُ الفِعْلِ، حَسَنَةُ النَّظَرِ، جَازَ فِعْلُهَا في مَالِها بعدَ بِنَاءِ زَوْجِهَا بِهَا لِسَنَةٍ.

قالَ عِيسَى: وأَمَّا البِكْرُ ذَاتُ الأَبِ فإنَّهَا لا تَخْرُجُ مِنْ وِلاَيةِ أَبِيهَا حتَّى تُنْكَحَ وإنْ عَنَّسَتْ، وحَدُّ التَّعْنِيسِ ثَلاَثونَ سَنَةً إلى خَمْسِ وثَلاَثِينَ، إلى أَرْبَعِينَ سَنَةً.

قالَ: فإذا أَنْكَحَها أَبُوهَا وبَقِيَتْ مَعَ الزَّوْجِ سَبْعَ سِنِينَ ولَمْ يَظْهَرْ مِنْهَا في هذِه المُدَّةِ سَفَةٌ، ولَمْ يُجَدِّدْ عليهَا أَبُوهَا ثِقَافَ الوَلاَيةِ (١) فَقَدْ خَرَجَتْ مِنْ وَلاَيَتِهِ.

قالَ أَبُو عُمَرَ: قالَ غَيْرُهُ: إذا أَقَامَتْ مَعَ زَوْجِهَا خَمْسَةَ أَعْوَامٍ ولَمْ يُجَدِّد عَلَيْهَا أَبُوهَا ثِقَافَ الوَلاَيَةِ فقدْ خَرَجَتْ مِنْ وَلاَيَتِهِ بعدَ أَنْ تَكُونَ نَاظِّرَةً في مَالِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ.

* * *

⁽١) ثقاف الولاية: أي عهدها.

بابُ اسْتِئْذَانِ البِكْرِ والأَيِّمِ، وأَصْلِ مَا يَكُونُ صُدَاقاً، وإرْخَاءِ السُّتُورِ

*قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، والبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ في نَفْسِهَا، وإذْنُهَا صُمَاتُها» [١٩١٤] قالَ مَالِكُ: هذَا عِنْدَنا في البِكْرِ اليَتِيمَةِ أَنَّهَا لا تُزَوَّجُ إلاَّ بعدَ مَشُورَتِهَا، ويَكُونُ إِذْنُهَا في ذَلِكَ صُمَاتُهَا (١).

قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: لاَ خِلاَفَ في اليَتَامَى أَنَّهُنَّ لا يُزَوِّجُهَنَّ الأَوْلِياءُ حتَّى يُسْتَأْمَرْنَ في ذَلِكَ، ولاَ يَصِحُّ في ذَوَاتِ الأَبَاءِ حَدِيثُ: أَنَّهُنَّ لا يُزَوِّجُهَنَّ آبَاؤُهنَّ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ يُسْتَأْمَرْنَ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ حَديثِ سُفْيَانِ بِنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ زِيَادِ بِنِ سَعْدٍ، عَنْ [عَبْدِ] (٢) اللهِ بِنِ الفَضْلِ، عَنْ نَافِعِ بِنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عبدِ اللهِ بِنِ عبَّاسٍ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «الثَّيِّبُ أَحَقُ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، والبِكْرُ يَسْتَأْمُرُهَا أَبُوهَا في نَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، والبِكْرُ يَسْتَأْمُرُهَا أَبُوهَا في نَفْسِهَا» (٣)، فقالَ لِي أَبو مُحَمَّدٍ: اضْطَرَبَ ابنُ عُيَيْنَةَ في هذَا الحَدِيثِ، وروايَةُ

⁽۱) معنى (الأيّم أحق نفسها) أي أنها أحق بنفسها من وليها، بأن تختار من الأزواج من شاءت، فتقول: أرضى فلانا، ولا أرضى فلانا، وليس المراد أنّ عقد النكاح إليهن دون الأولياء، والأيم هي التي لا زوج لها، وهي الثيب من النساء.

⁽٢) في الأصل: عبيد، وهو خطأ.

⁽٣) رواه مسلم (١٤٢١)، وأبو داود (٢٠٩٩)، والنسائي ٦ / ٨٥، بإسنادهم إلى سفيان به. وقوله (والبكر يستأمرها أبوها) أن الاستئذان عند اكثر العلماء للأب أو الجد مندوب إليه لكمال شفقتهما، وإن كان غيرهما من الأولياء وجب الاستئذان ولم يصح إنكاحها، وقال أبو حنيفة وغيره: يدب الاستئذان في كل بكر بالغة، ينظر: التمهيد ٢٩/٨٩، وعمدة القاري ٢٠/١٦.

مَالِكٍ فيهِ أَصَحُّ، وعَلَيْهَا العَمَلُ بالمَدِينَةِ أَنَّ الأَبْكَارِ يُزَوِّجُهَنَّ آبَاؤُهُنَّ بِغَيْرِ إِذْنِهِنَّ، ويُنْفَذُ ذَلِكَ عَلَيْهِنَّ (١).

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وقَدْ قَالَ مَالِكٌ في رِوَايةِ ابنِ عبدِ الحَكَمِ عنهُ: حَسَنٌ للأَبِ أَنْ يُشَاوِرَ ابْنَتَهُ البِكْرَ إِذا أَرَادَ نِكَاحَهَا، وأَمَّا البِكْرُ غَيْرُ ذَاتِ الأَبِ فَلاَ تُزَوَّجُ إِلاَّ أَنْ تَأْذَنَ في ذَلِكَ.

قَالَ أَبُوالمُطَرِّفِ: صِفَةُ اسْتِئْذَانِ البِكْرِ فِي إِنْكَاحِهَا هُوَ أَنْ يَقُولَ لَهَا السَّامِعَانِ: إِنَّ فُلاَناً خَطَبَكِ على صُدَاقِ كَذَا، المُعَجَّلُ مِنْهُ كَذَا وكَذَا إلى أَجَلِ كَذَا وكَذَا، واللَّرَمَ لَكِ مِنَ الشُّرُوطِ كَذَا وكَذَا، وعَقَدَ عَلَيْكِ النِّكَاحَ وَلِيَّكِ فُلاَناً، فإنْ كُنْتِ والتزَمَ لَكِ مِنَ الشُّرُوطِ كَذَا وكَذَا، وعَقَدَ عَلَيْكِ النِّكَاحَ وَلِيَّكِ فُلاَناً، فإنْ كُنْتِ وَالتَّرَمَ لَكِ مِنَ الشُّرُوطِ كَذَا وكَذَا، وعَقَدَ عَلَيْكِ النِّكَاحَ وَلِيَّكِ فُلاَناً، فإنْ كُنْتِ كَارِهَةً فَتَكلَّمِي، فإنْ صَمَتَتْ فَيُعْتَدُ ذَلِكَ عَلَيْهَا، وأَمَّا وَالثَّيِّبُ] (٢) فَلاَ بُدَّ لَهَا أَنْ تَتَكَلَّمَ أَنَّهَا رَضِيَتْ بالنِّكَاحِ.

* قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: انْفَرَدَ أَبو حَازِمِ بنُ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ بهَذا الْحَدِيثِ: أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ للرَّجُلِ: «قَدْ أَنْكَحْتُها بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ ١٩٢٠].

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وهذَا الحَدِيثُ خَاصٌّ للنبيِّ عَلَيْهِ، والدَّلِيلُ على ذَلِكَ أَنَّ تِلْكَ اللهُ تَبَارَكَ اللهُ أَهَ قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا للنبيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، وهذا خَاصُّ لَهُ، يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَآمْلَةً مُّوْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ إلى قَوْلهِ: ﴿ خَالِصَةَ لَكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] قال: وشيءٌ آخَرُ أَنَّهُ زَوَّجَهَا مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ ولَمْ يَشْقُمُ وَلَمْ يَظْهَرْ لَنَا في الحَدِيثِ أَنَّهَا كَانَتْ تُحِبُ نِكَاحَ يَسْتَأْمِرْهَا في تَزْوِيجِه إِيَّاهَا مِنْهُ، ولَمْ يَظْهَرْ لَنَا في الحَدِيثِ أَنَّهَا كَانَتْ تُحِبُ نِكَاحَ عَيْرِه عَلَيْهُ، ولا ظَهرَ لَنَا إِنْ كَانَتْ رَضِيتْ بِمَا كَانَ مَعَ ذَلِكَ الرَّجُلِ مِنَ القُرْآنِ صُدَاقًا أَمْ لاَ، فَكَانَ ظَاهِرُ هذَا الحَدِيثِ: أَنِّي زَوَّجْتُكَهَا لأَنَّ مَعَكَ قُرْآناً، إِذ لَمْ يَأْمُرُهُ لَا مَا فَرَانًا ، إِذ لَمْ يَأْمُرُهُ

⁽۱) ذكر ابن عبد البر في التمهيد ٧٦/١٩ بأنه يمكن أن يكون لفظ (الثيب) جاء به على المعنى، وأنها جاءت مفسرة للفظ (الأيم)، قال: والمصير إلى المفسر أبدا أولى بأهل العلم، وعنى (يستأمرها) أي يستأذنها، وهذا محمول على الندب، أو على اليتيمة كما جاء في بعض طرقه.

⁽٢) في الأصل: الثايب، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

النبيُّ ﷺ بِتَعْلِيمِه إِيَّاهَا، فهذَا كُلُّه يَدُلُّ على الخُصُوصِ، ولَهِذَا لَمْ يُجِزْ أَهْلُ المَدِينَةِ النُّكَاحَ بِتَعْلِيمِ القُرْآنِ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَعْنَى قَوْلِ النبيِّ ﷺ فِي هذَا الحَدِيثِ: «التَّمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ» إِنَّمَا ضَرَبَهُ مَثَلاً على جِهَةِ التَّقْلِيلِ، كَمَا قَالَ في الأَمَةِ الزَّانِيَةِ: «بِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ مِنْ شَعْرٍ» فَكَذَلِكَ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَكُونَ بِضَفِيرٍ مِنْ شَعْرٍ، فَكَذَلِكَ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَكُونَ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ صُدَاقُ امْرَأَةٍ.

قالَ مَالِكٌ: وأَقَلُّ الصَّدَاقِ رُبْعُ دِينَارٍ.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: أَقَلُّ مَا يُوجَدُ عَنِ الصَّحَابِةِ فِي مِقْدَارِ الصَّدَاقِ تَزْوِيجُ عبدِ الرَّحمنِ بنُ عَوْفٍ على زِنَةِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ (٢)، وذَلِكَ نَحْو رُبِعِ دَينارٍ، وإنْ كَانَ قَد الرَّحمنِ بنُ عَوْفٍ على زِنَةِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ (٢)، وذَلِكَ نَحْو رُبِعِ دَينارٍ، وإنْ كَانَ قَد اخْتُلِفَ في تَقْدِيرِهَا.

وحَدِيثُ النَّعْلَيْنِ لا يُعْلَمُ لَهُ تَوْقِيتٌ في الصَّدَاقِ، إذ قَدْ تُجَاوِزُ قِيمَةُ النَّعْلَيْنِ الرَّبْعَ دِينَارِ الذي حَدَّهُ مَالِكٌ في الصَّدَاقِ.

وحَدِيثُ النَّعْلَيْنِ رَوَاهُ عَاصِمُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ: «أَنَّ امْرأَةً تَزَوَّجَتْ بِنَعْلَيْنِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فقالَ لَها: أَرَضِيتِ مِنْ نَفْسِكِ ومَالِكِ بِهَذَيْنِ النَّعْلَيْنِ؟ (٣).

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ في عَاصِم بنِ عُبَيْدِ اللهِ الذِي رَوَى هذا الحَدِيثَ، ولَو ثَبَتَ حَدِيثُهُ لَمْ يَكُنْ مَنْ تَعَلَّقَ بهِ أَسْعَدَ مِمَّن [روَى](١٠ حَدِيثَ الصَّدَاقِ رُبْعَ دِينَارٍ، إذ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرٌ لِقِيمَةِ النَّعْلَيْنِ، وقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُجَاوِزَ قِيمَتَها رُبْعَ دِينَارٍ.

وأَمَّا حَدِيثُ ابنِ البَيْلِمَانِيِّ الذي قالَ فيهِ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «الصَّدَاقُ مَا

⁽١) رواه البخاري (٢٠٤٦)، ومسلم (١٧٠٣)، من حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد.

⁽۲) رواه البخاري (۱۹٤۳)، ومسلم (۱٤۲۷)، من حديث أنس بن مالك.

⁽٣) رواه الترمذي (١١١٣)، وأحمد ٣/ ٤٤٥، وأبو يعلى ١٥١/١٥، من حديث عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه، قال: فذكره.

⁽٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

تَرَاضَى عَلَيْهِ الأَهْلُونَ ('')، فَهُو حَدِيثٌ غَيْرُ ثَابِتٍ، رَوَاهُ الحَجَّاجُ بِنُ أَرْطَأَةَ، عَنِ ابنِ المُغِيرَةِ ('') وَهُوَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ _ عَنِ ابنِ البَيْلِمَانِيِّ، وابنُ البَيْلَمَانِيِّ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ المُغِيرَةِ ('') _ وَهُوَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ _ عَنِ ابنِ البَيْلِمَانِيِّ، وابنُ البَيْلَمَانِيِّ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النبيِّ ﷺ، ولَوْ ثَبَتَ هذَا الحَدِيثُ لَلَزِمَ مَنْ تَعَلَّقَ بِهِ أَنْ يُجِيزَ النِّكَاحَ على حَبَّةٍ وتِبْنَةٍ ومَا لاَ قِيمَةَ لَهُ إِذَا تَرَاضَيا بِذَلِكَ، ولَمْ يَكُنْ أَحَدٌ عَادِمَاً للطَّوْلِ في صُدَاقِ الحَرَائِرِ.

وأَمَّا حَدِيثُ الحَارِثِ بِنِ نَبْهَانَ، عَنْ أَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النبيَّ عَلَيْ قَالَ: «لا يَضُرُّكُمْ إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ بِقَلِيلٍ أَو كَثِيرٍ إِذَا تَرَاضَيْتُم وأَشْهَدْتُمْ (٣)، قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وهذَا حَدِيثٌ ليسَ بِقَابِتٍ، إِذْ رُوايةُ الْحَارِثِ بِنِ نَبْهَانَ وأَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ لا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِما، ولَيْسَتْ بِحُجَّةٍ، ولَوْ ثَبَتَ هذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَكُنْ فيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ تَعَلَّقَ به، إذ لاَ تَوْقِيتَ فِيهِ، وإنَّمَا في هذَا الْحَدِيثِ إِبَاحَةٌ للتَقْلِيلِ والتَّكْثِيرِ، ولَكِنْ للتَّقْلِيلِ نِهَايَةٌ لا يَجُوزُ دُونَهَا، ولاَ دَلِيلَ عَلَيْهَا إلاَّ مِنْ غَيْرِ هذَا الْحَدِيثِ

وعِلْمُ مَالِكٍ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تَوْقِيتٍ في الصَّدَاقِ، فأَخَذَ في ذَلِكَ بأَقَلِّ مَا بَلَغَهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابِةِ، وَهُوَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ عَوْفٍ، واسْتَدَلَّ على ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ كَتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ قَدْ يُسْتَبَاحُ عُضْوٌ مِنْهَا في رُبْعِ دِينَارٍ إِنْ سَرَقَتْ ذَلِكَ، فَوَجَبَ بِهَذَا أَلاَّ يُسْتَبَاحَ فَرْجُهَا بأَقَلَّ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ.

وأُخبرنَا أَبو عِيسَى (٢)، قالَ: حدَّثنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ يَحْيَى (٥)، عَنْ أَبيهِ، قالَ: مَنْ

⁽۱) رواه الدارقطني (۳۲۰۰)، والبيهقي ۷/ ۲۳۹، من حديث محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه عن ابن عباس، ورواه أبو داود في المراسيل (۲۱۵) عن عبد الرحمن بن البيلماني مرسلا.

⁽٢) هو عبد الملك بن المغيرة الطائفي.

⁽٣) رواه الدارقطني (٣٥٩٦)، من طريق شريك عن أبي هارون به.

⁽٤) هو يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى بن كثير الليثي القرطبي القاضي، الإمام الفقيه المحدث، وهو ممن يروي عن عم أبيه عبيد الله بن يحيى وغيره، توفي سنة (٣٦٧)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/١٥٠٠.

هو عبيد الله بن يحيى بن يحيى بن كثير الليثي القرطبي، الفقيه المتقن، روى عن أبيه وغيره،
 توفي سنة (۲۹۸)، ينظر: السير ۱۳/ ۵۳۱، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ۲/ ۸۱۸.

نَكَحَ بِأَقَلَّ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ أُمِرَ قَبْلَ البِنَاءِ أَنْ يُتِمَّ لَهَا رُبْعَ دِينَارٍ، فإنْ أَبَى فُسِخَ نِكَاحُهُ، فإنْ دَخَلَ بِها أُجْبِرَ على تَمَام رِبْع دِينَارٍ.

قالَ: ومَنْ نَكَحَ بِقُرْآنٍ فُسِخَ قَبْلَ البَنَاءِ، وثَبَتَ بَعْدَهُ، ولَهَا صُدَاقٌ مِثْلُهَا في مِلاَثِهَا وجَمَالِهَا ومَالِهَا.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: إنَّما تُرَدُّ المَرْأَةُ مِنَ الجُنُونِ، والبَرَصِ، والجُذَامِ، ودَاءِ الفَرْجِ، لأَنَّهَا عُيُوبٌ يَمْتَنِعُ بِها الزَّوْجُ مِنَ الوَطْءِ الذي إليهِ قُصِدَ في النّكَاحِ، فإذَا لَفَرْجِ، لأَنَّهَا عُيُوبٌ يَمْتَنِعُ بِها الزَّوْجُ مِنْهَا الصَّداقُ الذي دَفَعَهُ الزَّوْجُ إليهَا، ويُتْرَكُ لَهَا قَدْرَ مَا تُسْتَبَاحُ بِهِ، وذَلِكَ رُبْعُ دِينَارٍ، وقَدْ تُزَادُ ذَاتُ الحَالِ على رُبْعِ دِينَارٍ، لَهَا قَدْرَ مَا تُسْتَبَاحُ بِهِ، وذَلِكَ رُبْعُ دِينَارٍ، وقَدْ تُزَادُ ذَاتُ الحَالِ على رُبْعِ دِينَارٍ، لَهَا قَدْرَ مَا تُسْتَبَاحُ بِهِ، وذَلِكَ ويُرَدُّ إلى الزَّوْجِ، لِللَّ قَدْرَ مَا يَتْرُكُ لَهَا فَيْرَا اللّهُ عَرْمُ الصَّدَاقِ للزَّوْجِ، إلاَّ قَدْرَ مَا يَتْرُكُ لَهَا فَإِذَا كَانَ الذي غَرَّ بِهَا الزَّوْجِ جَمِيعُ الصَّدَاقِ، ولاَ يُتْرَكُ للوَلِيِّ منهُ شَيءٍ، وإنَّمَا هِذَا كَانَ الذي يَعْرَهُ للزَّوْجِ جَمِيعُ الصَّدَاقِ، ولاَ يُتْرَكُ للوَلِيِّ منهُ شَيءٍ، وإنَّمَا هذَا في الوَلِيِّ منهُ شَيءٍ، ولمَّ الصَّدَاقِ، ولاَ يُتْرَكُ للوَلِيِّ منهُ شَيءٍ، وإنَّمَا هُذَا في الوَلِيِّ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَالِمٌ بِهِذِهِ العُيُوبِ الذي تُرَدُّ الوَلِيِّ مَلَى الزَّوْجَ، ولَمْ ويَكُونُ ذَلِكَ على المَرْأَةِ الذِي لا يَعْلَمُ بِعُيُوبِ المَرْأَةِ فَلَا شَيءَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّدَاقِ، ويَكُونُ ذَلِكَ على المَرْأَةِ، وللمَرْأَةِ أَيْضَا أَنْ تَرُدُّ الرَّجُلَ بِمِثْلِ العُيُوبِ التِّي رَدَّها هُوَ يَكُونُ فَلَكَ عَلَى المَرْأَةِ ، وللمَرْأَةِ أَيْضَا أَنْ تَرُدَّ الرَّجُلَ بِمِثْلِ العُيُوبِ التِّي رَدَّها هُو بِهَا مِنْ قِبَلِهَا، فَتَرُدُّهُ فِيها.

سأَلْتُ أَبا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ [أبي حَسَّانَ وَخَلاَّسِ بنِ عَمْرو، كِلاَهُمَا عَنْ] (١) عبدِ الله بنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ: (أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَمَاتَ عَنْهَا ولَمْ يَدْخُلْ بِها، ولَمْ يَغْرِضْ لَهَا، كانَ نِكَاحُهَا نِكُاحُ تَفْوِيضٍ، فقالَ: إنِّي أَقُولُ فِيهَا: أَنَّ لَهَا صُدَاقاً كَصُدَاقِ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهَا، لاَ وَكُس ولاَ شَطَطَ، وأَنَّ لَهَا المِيرَاثَ، وعَلَيْهَا العِدَّةَ، وإنْ يَكُنْ صَوَابَاً فَمِنَ اللهِ عَنَّ وَجَلَّ، وإنْ يَكُنْ صَوَابَاً فَمِنَ اللهِ عَنَّ وَجَلَّ، وإنْ آيكُنْ عَوْلَ أَلهَا المِيرَاثَ، وعَلَيْهَا العِدَّةَ، وإنْ يَكُنْ صَوَابَاً فَمِنَ اللهِ عَنَّ وَجَلَّ، وإنْ آيكُنْ عَوْلَ أَلهَا مَنْ اللهِ عَنَّ اللهِ عَنَّ اللهِ عَنَّ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَلْ الْعِلْ الْعُلُولُ اللهِ عَلَهُ الْعُرَاءُ الْعُلْونِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَهُ الْعَلَا عَالَ الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعِلْقَ الْعِلْ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَا الْعَلَا اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَا الْعَلَالُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَا الْعَلَى اللهُ الْعَلَا الْعَلَالُ الْعَلَالَ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَالُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَالُ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَالُه

⁽١) ما بين المعقوفتين من المصادر، وقد سقط من الأصل.

⁽٢) من المصادر، وهو ضروري للسياق.

فَقَالُوا: نَحْنُ نَشْهَدُ عِنْدَكَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَضَى في بَرْوَعَ بنتِ وَاشِقٍ) (١) ، فقالَ لِي أَبو مُحَمَّد: هذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وقَدْ أَنْكَرَهُ عَلَيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حِينَ سُئِلَ عَنْ هَذِه المَسْأَلَةِ ، فقَالَ: (لاَ صُدَاقَ لَهَا، حَسْبُهَا مِيرَاثُهَا، فَقِيلَ لَهُ: قَدْ حَينَ سُئِلَ عَنْ هَذِه المَسْأَلَةِ ، فقَالَ: (لاَ صُدَاقَ لَهَا، حَسْبُهَا مِيرَاثُهَا، فَقِيلَ لَهُ: قَدْ قَضَى فِيهَا النبيُّ عَلِي في بِرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ بِخِلاَفِ هَذِه ، فقالَ: لاَ تُصَدِّقِ الأَعْرَابَ على رَسُولِ اللهِ عَلَيْ).

حدَّثنا بِقَوْلِ عليِّ هذَا أَبو مُحَمَّدِ البَاجِي (٢)، عَنْ أَحْمَدَ بنِ خَالِدٍ، قالَ: أَخْبَرَنا أَبو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّبَرِيُّ قالَ: حدَّثنا عبدُ الرَّزَاقِ، قالَ: حدَّثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ عليِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (٣).

[قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: وَبِمِثْلِ قَوْلِ عليٍّ قَالَ فِيهَا ابنُ عُمَرَ، أَنَّ لَهَا المِيرَاثَ وَعَلَيْهَا عِدَّةُ الوُفَاةَ، ولاَ صُدَاقَ لَهَا، وعلى هذَا أَهْلُ المَدِينَةِ.

قَالَ مَالِكٌ : الذِي بِيَدِه عُقْدَةُ النِّكَاحِ هُوَ الأَبُ في ابْنَتِهِ البِّكْرِ، والسيِّدُ في أَمَتِهِ.

وقَالَ غَيْرُهُ: الذِي بِيَدِه عُقْدَةُ النِّكَاحِ هُوَ الزَّوْجُ، والذِي قَالَةُ مَالِكٌ هُوَ الصَّحِيحُ، وذَلِكَ أَنَّهُ لاَ عُقْدَةَ نِكَاحِ بِيَدِ الزَّوْجِ بَعْدَ الطَّلاَقِ، والمَعْنَى عِنْدَ أَهْلِ الصَّحِيحُ، وذَلِكَ أَنَّهُ لاَ عُقْدَةَ نِكَاحِ بِيَدِ الزَّوْجِ بَعْدَ الطَّلاَقِ، والمَعْنَى عِنْدَ أَهْلِ التَّأْوِيلِ: ﴿ أَوْ يَمْفُواْ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] أَنْ يَعْقِدَ النِّكَاحَ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ وَهُوَ الأَبِ عَنْ ذَلِكَ مِمَّا يِزِيدُ ابْنَتَهُ الغِبْطَةَ عَنْدَ زَوْجٍ آخَرَ، لأَنَّ هذَا الأَبُ والسَّيِّدُ، وعَفْوُ الأَبِ عَنْ ذَلِكَ مِمَّا يِزِيدُ ابْنَتَهُ الغِبْطَةَ عَنْدَ زَوْجٍ آخَرَ، لأَنَّ هذَا مِنْ مَكَادِمِ الأَخْلاَقِ.

قَالَ عِيسَى: ولَيْسَ لابْنَتِهِ أَنْ تَتْبْعَ أَبَاهَا بِمَا عَفَى عَنْهُ الزَّوْجُ مِنْ نِصْفِ صُدَاقِهَا إذا طَلَّقَهَا قَبْلَ البِنَاءِ، وفِعْلُهُ جَائِزٌ عَلَيْهَا.

⁽۱) رواه أبو داود (۲۱۱٦)، وأحمد ١ /٤٤٧، والبيهقي في السنن ٧ /٢٤٦، بإسنادهم إلى سعيد بن أبي عروبة به. والوكس ـ بفتح الواو وسكون الكاف النقص، والشطط: الجور، ينظر: فتح البارى ٥ / ١٥٣.

⁽٢) هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم القرطبي، وتقدم التعريف به.

 ⁽٣) لم أجده هكذا في مصنف عبد الرزاق، وإنما وجدته في ٣٩٣/٦، و٤٧٩، عن معمر
 عن جعفر بن برقان عن الحكم عن علي به، وهذا لا يثبت عن علي.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَكُنْ للنَصْرانِيَّةِ ولاَ لليَهُودِيَّةِ إِذَا أَسْلَمَتْ قَبْلَ دُخُولِ زَوْجِهَا الذِّمِّي بِهَا صُدَاقٌ، لأَنَّ الفُرْقَةَ إِنَّمَا جَاءَتْ مِنْ قِبَلِهَا، بِسَبَبِ إِسْلاَمِهَا قَبْلَ دُخُولهِ بِها، وَكَذَلِكَ حُكْمُ كُلِّ امْرَأَةٍ جَاءَتِ الفُرْقَةُ مِنْ قِبَلِهَا لا صُدَاقَ لَهَا.

* [قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: قالَ عِيسَى: قَوْلُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ وزَيْدِ بنِ ثَابِتٍ: «إذا أُرْخِيتِ السُّتُورِ فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ»[١٩٣١]، قالَ عِيسَى: تَفْسِيرُهُ إذا عَرَّسَ الرَّجُلُ بالمَرْأَةِ، ودَخَلَ بِها، ثُمَّ طَلَّقَها فَقَالَتْ: مَسَّنِي، وقَالَ هُوَ: لَمْ أَمَسُّهَا، فالسِّتْرُ المُرْخَى عَلَيْها شَاهِدٌ لَهَا، تَحْلِفُ مَعَهُ، وتَأْخُذُ الصَّدَاقَ كُلَّهُ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وقَالهُ أَيْضًا ابنُ المَوَّاذِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: أَنَا أَدِينُهَا، ولاَ يَمِينَ عَلَيْهَا، وتَأْخُذُ جَمِيعَ الصَّدَاقَ إذا ادَّعَتْ أَنَّهُ مَسَّهَا، فإنْ صَدَّقتِ الزَّوْجَ في قَوْلهِ: إنَّهُ لَمْ يَطَأْهَا، كَانَ لَها نِصْفُ الصَّدَاقِ، وعَلَيْهَا العِدَّةُ لِخِلْوَتهِ بِها، ولاَ رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا في العِدَّة.

وقالَ ابنُ وَهْبٍ: كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: حَيْثُ مَا أَخَذَ الزَّوْجُ [في](١) الغَلْقِ فَالقَوْلُ قَوْلُ المَرْأَةِ في المَسيسِ إذا ادَّعَتْهُ، كَانَ ذَلِكَ في بَيْتِهَا أو فِي بَيْتِ الزَّوْجِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ دُخُولَهُ عَلَيْهَا دُخُولَ زِيَارَةٍ، فَيَكُونُ حِينَئِذِ القَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ، ويَحْلِفُ أَنَّهُ مَا وَطِعْهَا، ويُقَوَّمُ لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ.

* * *

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

بابُ المَقَامِ عِنْدَ البِكْرِ والثَّيِّبِ، ومَا لاَ يُجْمَعُ بَيْنَهُ مِنَ النِّسَاءِ في النِّكَاحِ

* روَى يَحْيَى بَنُ سَعِيدِ القَطَّانُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بِنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النبيِّ عَلَيْ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاقًا، ثُمَّ قَالَ لَهَا: لَيْسَ بِكِ على أَهْلِكِ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتِ سَبَّعْتُ عِنْدَكِ، وإِنْ شَبِعْتُ عِنْدَكِ، وإِنْ سَبَّعْتُ عِنْدَكِ مَالِكُ في المُوطَّأ سَبَعْتُ عِنْدَكِ سَبَعْتُ لِنِسَائِي،، وذَكَرَ الحَدِيثَ (١)، كَمَا ذَكَرَ مَالِكُ في المُوطَّأ [١٩٣٥].

وهذِه الرِّوَايةُ تُبَيِّنُ أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ لَهَا ذَلِكَ ﷺ بَعْدَ أَنْ بَقِيَ عِنْدَهَا ثَلاَثاً، ومِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ مَالِكٌ: إذا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ ثَيِّبًا وعِنْدَهُ غَيْرُهَا أَقَامَ عِنْدَها ثَلاَثاً، وإذا تَزَوَّجَ بِكْراً وعِنْدَهُ غَيْرُها أَقَامَ عِنْدَها شَبْعاً، ثُمَّ عَدَلَ بَيْنَ نِسَائِهِ، ولا يَحْسِبُ على التِّي أَقَامَ عِنْدَها الأَيَّامَ التي أَقَامَها عِنْدَها.

وبهذا قالَ ابنُ القَاسِمِ، أَنَّهُ يَبْتَدِىءُ بِالقَسَمِ مِنَ التِّي أَقَامَ عِنْدَهَا.

قالَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ: ولَمْ يَعْنِ بهَذا الحَدِيثِ مَنْ لَيْسَتْ لَهُ امْرَأَةٌ، ثُمَّ تَزَوَّجَ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَها سَبْعًا أَو ثَلَاثًا، وإنَّمَا أُرِيدَ بهِ مَنْ لَهُ زَوْجَةٌ غَيْرُهَا.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وإنَّما أُعْطِيتِ البِكْرُ سَبْعًا لِقِلَّةِ مُبَاشَرَتِهَا للرِّجَالِ، فأُزِيدَتْ في عَدَدِ الأَيَّامِ على الثَّيِّبِ التي قَدْ بَاشَرَتِ الرِّجُلَ وعَرَفَتْهُ.

⁽۱) رواه مسلم (۱٤٥٩)، وأبو داود (۲۵۲۲)، وابنِ ماجه (۱۹۱۷)، بإسنادهم إلى يحيى القطان به.

 « قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: حَدِيثُ رِفَاعَةَ بنِ سِمْوَالٍ في رِوَايةِ يحيى بنِ يحيى، وابنِ بُكَيْرِ عَنْ مَالِكٍ مُرْسَلٌ [١٩٤٢] .

ورَوَاهُ ابنُ القَاسِمِ وابنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ، فَقَالاً فِيهِ: عَنِ المِسْوَرِ بنِ رِفَاعَةَ، عَنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، ولَمْ يَقُلْ غَيْرُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ عَنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، ولَمْ يَقُلْ غَيْرُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ في هذا الحَدِيثِ: عَنْ أَبِيهِ (٢).

وقالَ ابنُ بُكَيْرِ: عَنِ الزُّبَيْرِ في الأَوَّلِ ـ بالرَّفْع ـ، وقالَ في الثَّانِي: الزَّبِيرِ ـ بالفَتْحِ ـ وكَذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُ بالفَتْحِ ـ وكَذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُ مَالِكِ (٣).

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يُبِحِ النبيُّ عَلَيْ المَبْتُوتَةَ لِمَنْ أَبَتُهَا إِلاَّ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَقَالَ: «حتَّى تَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا»، يَعْنِي: حتَّى يَدُوقَ الزَّوْجُ الذي تَزَوَّجَهَا حَلاَوَةَ وَطْئِهَا إِيَّاهَا، فَتَحِلَّ حِينَئِذِ للأَوَّلِ بَعْدَ عِدَّتِها، فإنْ وَطَيْهَا الذي تَزَوَّجَهَا وَهِي حَائِضٌ، أَو مُحْرِمَةٌ، أَو في عِدَّةٍ، لَمْ تَحِلَّ بِذَلِكَ للأَوَّلِ إِذَا طَلَقَهَا الثَّنِي، وإذا أَرَادَ الذي تَزَوَّجَهَا بِوَطْئِه إِيَّاهَا التَّحْلِيلَ أَثِمَ، ولَمْ تَحِلَّ بِذَلِكَ للزَّوْجِ الذي تَزَوَّجَهَا، النَّيْ النَّيْ التَّحْلِيلَ وَلَمْ يُرِدُهُ الزَّوْجُ الذي تَزَوَّجَهَا، وإذا أَرَادَتْ هِيَ بِالنَّكَاحِ التَّحْلِيلَ وَلَمْ يُرِدُهُ الزَّوْجُ الذي تَزَوَّجَهَا، وإذا أَرَادَتْ هِيَ بِالنَّكَاحِ التَّحْلِيلَ وَلَمْ يُرِدُهُ الزَّوْجُ الذي تَزَوَّجَهَا، وأَنْ الثَّانِي كَانَ أَبَتَهَا، وإذا أَرَادَتْ هِيَ بِالنَّكَاحِ التَّحْلِيلَ وَلَمْ يُرِدُهُ الزَّوْجُ الذي تَزَوَّجَهَا، وهَوَطْئِه إِيَّاهَا، فإنَّهَا تَحِلُّ بِذَلِكَ للأَوَّلِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الثَّانِي لَمْ طَلَقَهَا بَعْدَ دُخُولِهِ بِهَا وَوَطْئِهِ إِيَّاهَا، فإنَّهَا تَحِلُّ بِذَلِكَ للأَوَّلِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الثَّانِي لَا أَوْلَ بَعْدَ الْفُونَةَ عَلَمْ النَّانِي قَبْلُ أَنْ يُطَلِقُهَا بَعْدَ دُخُولِهِ بِهَا وَوَطْئِهِ إِيَّاهَا، فإنَّهَا النَّانِي قَبْلُ أَنْ يُطَلِقُهَا بَعْدَ وَطْئِه وَلَاكَ أَنْ يُرَاجَعَ النَّانِي قَبْلُ أَنْ يُولِكَ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا قَالَ: ﴿ فَإِن طَلَقَهَا ﴾، يعنِي: الزَّوْجَ الثَّانِي ﴿ فَلَا جُنَاحُ وَلَهُ اللَّانِي عَلَى اللَّانِي عَلَى اللَّانِي عَلَى اللَّانِي عَلَى اللَّانِي كَانَ أَبَتَهَا، ولَمُ يَذُكُرُ مَوْتَ الثَّانِي كَالَ أَبَتَهَا، ولَمْ يَذُكُرُ مَوْتَ الثَّانِي .

⁽١) موطا مالك، برواية ابن بكير، الورقة (١٣٩ب)، نسخة الظاهرية.

⁽٢) ينظر: موطا ابن وهب (٢٦٤)، ولم أجد الحديث في تلخيص القابسي لموطأ ابن القاسم، ولم أجده أيضا في مسند الموطأ للجوهري ص٥٠٣، ولا في أطراف الموطأ للداني ٤/٥٥٣.

 ⁽٣) ينظر: أطراف الموطأ ٤/ ٥٥٣ و ١٩٤٥ و الإكمال لا بن ماكولا ١٦٦/٤.

قالَ عِيسَى: إذا أَرَدْتَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ امْرَأَةٍ وبَيْنَ أَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ مِنْ قَرَابَتِهِا، فَمَثِّلْ أَحَدَهُمَا رَجُلاً، فإنْ كَانَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ المَرْأَةَ فَهُو يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي النِّكَاحِ، وإنْ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فَلاَ تَجْمَعْ بَيْنَهُمَا، وإنَّمَا هذَا في قَرَابَةِ النَّسَبِ وَالرَّضَاعِ، فَأَمَّا الأَجْنَبِيَّاتِ فَلاَ بَأْسَ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ امْرَأَةَ الرَّجُلِ وابْنَتَهُ مِن امْرَأَة أُخْرَى، وقَدْ يَنْكِحُ أُمَّ الرَّجُلِ وامْرَأَتَهُ، وهذا إذا مَثَلْتَ أَحَدُهُما رَجُلاً، لَمْ يَحِلَّ للرَّجُلِ مِنْهَا أَنْ يَنْكِحَ المَرْأَةَ.

* قَوْلُ زَيْدِ بِنِ ثَابِتٍ حِينَ سُثِلَ عَنْ نِكَاحِ الْأُمِّ بَعْدَ الابْنَةِ إِذَا لَمْ تَكُن الابنَةُ مُسَّتْ، فقَالَ: (لاَ، الأَمُّ مُبْهَمَةٌ)[١٩٥٠] لَمْ يَقُلْ: دَخَلْتَ بِالأُمِّ أَو لَمْ تَدْخُلْ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ (١): المُبْهَمُ في كَلاَمِ العَرَبِ هُوَ الكَلاَمُ الذي لا مَنْفَذَ لَهُ.

قَوْلُ زَيْدٍ: (إِنَّمَا الشَّرْطُ في الرَّبَائِبِ)، يَعْنِي: قَوْلَهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَرَبَنَيْبُكُمُ اللَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَمْ تَكُونُواْ ﴿ وَرَبَنَيْبُكُمُ اللَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِسَآيِكُمُ اللَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَ فَكَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمُ ﴾ [النساء: ٢٣]، يَعْنِي: نِكَاحَ الرَّبِيةِ غَيْرِ المَدْخُولِ بأُمِّهَا حَلاَلٌ إِذَا طَلَّقَ أُمَّهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا.

قالَ عِيسَى: كُلُّ مَنْ نَكَحَ امْرَأَةً فَلَذَّ مِنْها بِشَيءٍ رُؤْيَةً فَمَا فَوْقَهَا أَوْ لَمْ يَتَلَذَّذُ، فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْه أُمُّهَا، وكَذَلِكَ على أَبِيهِ وابْنهِ، وكُلُّ مَنْ نَكَحَ امْرَأَةً فَلَذَّ مِنْهَا بِشَيءٍ فَبَنَاتُهَا وبَنَاتُ بَنِيهَا حِلُّ لَهُ.

قالَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ: قَالَ مَالِكُ: ومَنْ وَطِءَ خَتَنَتَهُ (٢) فإنَّه يَجْتَنِبُ وَطْءَ اللَّهُ عَبْنَتُهُ اللَّهُ عَبْتَنِبُ وَطْءَ اللَّهُ عَبْرَاتُهُ وَلَمْ اللَّهُ عَرَاماً فَلاَ يَتَزَّوَجُ ابْنَتَهَا.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: هَذَا خِلاَفُ مَا فِي المُوطَّأُ [١٩٥٤]، ووَجْهُ مَا قَالَهُ مَالِكٌ

⁽۱) هو إبراهيم بن محمد بن السري البغدادي، الإمام العلامة اللغوي، مصنّف كتاب (معاني القرآن) وغيره، توفي سنة (٣١١)، السير ٢١/ ٣٦٠.

⁽٢) الختن: هو كل من كان من أقارب المرأة.

في المُوَطَّأَ: أَنَّ الزِّنَا لاَ يُحَرِّمُ حَلاَلاً، وذَلِكَ أَنَّ النَّسَبَ لا يَثْبُتُ فِيهِ، وأَنَّ الحَدَّ يَجِبُ فِيهِ، وأَنَّهُ لا حُرْمَةَ لَهُ، فلِهذَا لا يُحَرِّمُ الزِّنَا حَلاَلاً.

ووَجْهُ مَا قَالَ مَالِكٌ في غَيْرِ المُوطَّأُ أَنَّ النِّكَاحَ إِنَّمَا هُوَ للوَطْءِ، فإذا وَقَعَ الوَطْءُ بأَيِّ وَجْهِ وَقَعَ، وَجَبَ أَنْ يَقَعَ التَّحْرِيمُ، فإذا وَطِءَ خَتَنتَهُ فَارَقَ امْرَأْتَهُ.

بابُ مَا لاَ يَجُوزُ مِنَ النَّكَاحِ، إلى آخِرِ بَابِ الجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ مِنْ مِلْكِ اليَمِينِ

الشِّغَارُ مَأْخُوذٌ مِنَ المُشَاغَرَةِ، وَهُو: رَفْعُ الكَلْبِ سَاقَةُ عِنْدَ بَوْلِهِ، فَصَارَ عَاقِدُ النِّكَاحِ على الشِّغَارِ قَاصِداً إلى رَفْعِ الصَّدَاقِ، وشَغَرَتْ بَلْدَةٌ لا سُلْطَانَ فِيهَا، أَي النِّكَاحِ على الشِّغَارِ قَاصِداً إلى رَفْعِ الصَّدَاقِ، وشَغَرَتْ بَلْدَةٌ لا سُلْطَانَ فِيهَا، أَي ارْتَفَعَتْ، وَهُو مَأْخُوذٌ مِنَ الشِّغَارِ، لأَنَّ هَؤُلاَءِ إذا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ رَفَعُوا بَيْنَهُمَا الصَّدَاقَ، فَتَصِيرُ الزَّوْجَةُ مَوْهُوبَةً بِغَيْرِ صُدَاقٍ، فَلِذَلِكَ يُفْسَخُ النِّكَاحُ مَتَى عُقِدَ على الشِّغَارِ.

وابنُ القَاسِمِ يَسْتَحِبُّ فَسْخَهُ بِطَلاَقٍ، ويَكُونُ لَهَا بعدَ الدُّخُولِ صُدَاقُ مِثْلِهَا. وغَيْرُ ابنِ القَاسِمِ يَفْسَخُهُ بِغَيْرِ طَلاَقٍ.

* قالَ عِيسَى: قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ فِي نِكَاحِ السِّرِّ: (لاَ أُجِيزُهُ، ولَوْ كُنْتُ تُقُدِّمْتُ فِيهِ عَهْدٌ إلى النَّاسِ أَلاَّ يَعْقِدُوا نِكَاحَاً فِي سِرِّ لَرَجَمْتُ مَنْ فَعَلَ هَذا.

قالَ عِيسَى: وهذَا تَشْدِيدٌ مِنْ عُمَرَ، والحُكْمُ فيهِ إذا وَقَعَ أَنْ يُفْسَخَ النِّكَاحُ، وَخَلَ أَو لَمْ يَدْخُلْ، وكُلُّ نِكَاحٍ اسْتَكْتَمَهُ الشُّهُودُ وإن كَثَرُوا فَهُو نِكَاحُ سِرِّ، هذَا قَوْلُ ابنِ القَاسِمِ.

وقالَ يَحْيَى بنُ يَحْيَى: لاَ يَكُونُ نِكَاحُ سِرِّ إلاَّ مِثْلُ النِّكَاحِ الذي وَقَعَ بِعَهْدِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ رَجُلٌ وامْرَأَةٌ، فأَمَّا إذا شَهِدَ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ عَدْلاَنِ فَمَا زَادَ، فَلَيْسَ بِنِكَاحِ سِرِّ.

* قَالَ ابنُ القَاسِمِ: قِيلَ لِمَالِكٍ: أَتَأْخُذُ بِفِعْلِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ

في ضَرْبِهِ طُلَيْحَةَ وزَوْجَهَا حِينَ تَزَوَّجَها في العِدَّةِ؟ [١٩٦١]، فقَالَ: لَيْسَ لِذَلِكَ حَدُّ مَوْقُوفٌ عِنْدَهُ إِلاَّ بَقَدْرِ عِلْمِهِما بِمَا قَدْ دَخَلا فيهِ، وأَمْرُ الجَاهِلِ أَخَفُّ مِنَ العَالِم.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَوَّلُ مَنْ قَضَى بِفِرَاقِ المُتَزَوِّجَةِ في العِدَّةِ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولَيْسَ فيهِ شَيءٌ عَنِ النبيِّ ﷺ، ولاَ قَضِيَةٌ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصِّدِيقِ، وإنَّمَا فَرَقَ بَيْنَهُمَا عُمَرُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا أَرَادا أَنْ يَسْتَبِيحَا الشَّيءَ قَبْلَ وَقْتِهِ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقَدَةَ النِّكَاحِ حَتَى يَبْلُغُ الْكِلَابُ أَجَلَةً ﴾ [البقرة: ١٣٥]، تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقَدةً النِّكَاحِ حَتَى يَبْلُغُ الْكِلَابُ أَجَلَةً ﴾ [البقرة: ١٣٥]، يعنِي: حتَّى تَنْقضِي العِدَّةُ، فَمَنْ قَصَدَ إلى عَقْدِ النَّكَاحِ في العِدَّةِ فَقَدْ فَعَلَ مَا يعنِي: حتَّى تَنْقضِي العِدَّةُ، فَمَنْ قَصَدَ إلى عَقْدِ النَّكَاحِ في العِدَّةِ فَقَدْ فَعَلَ مَا نَهَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ، فَلِذَلِكَ يُفْسَخُ نِكَاحُهُ، فإنْ دَخَلَ بِها وَوَطِئَهَا في المُدَّةِ، فُرَّقَ بَيْنَهُمَا ولَمْ يَتَزَوَّجُهَا أَبَدًا، عُقُوبَةً لِمَا صَنَعَ، وتُحْرَمُ بِهذَا الوَطْءِ على آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ، ويَكُونُ لَهَا المُسَمَّى مِنَ الصَّدَاقِ، ويَثْبُتُ فِيهِ الوَلَدُ، وعَلَيْهَا العِدَّةُ، لَكَيْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا زَوْجٌ غَيْرَهُ، ويَكُونُ فَرْجُهَا بَرِىءٌ مِنَ الوَطْءِ الفَاسِدِ.

وقالَ [أَبو](١) عُمَرَ: تَنْظُرُ إلى مَا مَضَى مِنْ عِدَّةِ الأَوَّلِ، فَتَبْنِي عَلَيْهِ تَمَامَ عِدَّتِها مِنَ الأَوَّلِ، ثُمَّ تَعْتَدُ مِنَ الثَّانِي عِدَّةً مُسْتَأْنَفَةً.

قالَ ابنُ مُزَيْنٍ: وقَالَ أَصْبَغُ: الأَمْرُ عِنْدَنا في هذَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ تَزَوَّجَهَا في عِدَّةٍ مِنْ وَفَاةٍ ثُمَّ فُرِّقَ بَيْنَهُما أَنَّهَا تَنْتَظِرُ أَقْصَى الأَجَلَيْنِ، تَعْتَدُّ مِنَ الهَالِكِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وعَشْرًا، وتَكُونَ مُجِدَّاةً في ذَلِكَ، وتَعْتَدُ (٢) مِنَ الذي مَسَّهَا بِثَلاثِ حُيَّضٍ، تَدْخُلُ الحُيَّضُ في الأَرْبَعَةِ الأَشْهُرِ والْعَشَرَةِ الأَيَّامِ، لأَنَّهَا اسْتِبْرَاءً، فإذا انْقَضَتْ عِدَّةُ الوَفَاةِ الحُيَّضُ في الأَرْبَعَةِ الأَشْهُرِ والْعَشَرَةِ الأَيَّامِ، لأَنْهَا اسْتِبْرَاءً، فإذا انْقَضَتْ عِدَّةُ الوَفَاةِ مِنْ يَوْمِ مَاتَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَجِيضَ ثَلاَثَ حُيَّضِ سَقَطَ عَنْهَا الإحْدَادُ، وخَرَجَتْ مِنْ عِدَّةِ الوَفَاةِ، ولَمْ تَجِلَّ للأَزْوَاجِ حَتَّى تُتِمَّ الثَّلاَثَ حُيَّضٍ، فإنْ حَاضَتْ ثَلاَثَ حُيِّضٍ قَبْلَ تَمَام عِدَّةِ الوَفَاةِ فإنَّها لاَ تَجِلُ للأَزْوَاجِ حَتَى تَنْقَضِي عِدَّةُ الوَفَاةِ .

قَالَ أَصْبَغُ: وإِنْ كَانَ تَزَوَّجَهَا في عِدَّةٍ مِنْ طَلاَقِ البَّتَّةِ كَانَ عَلَيْهَا ثَلاَثُ حُيِّضٍ، اسْتَبْرَاءً مِنْ مَسِيسِ الآخِرِ، ونُظِرَ إلى مَا مَضَى مِنْ حَيْضِ عِدَّتِها قَبْلَ أَنْ يَعْزِلَ عَنْها

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وهو لا بد منه.

⁽٢) من هنا بدأت نسخة المكتبة العتيقة بالقيروان في هذا الموضع.

الثَّانِي، فإنْ كَانَ مَضَتْ حَيْضَةٌ أَو حَيْضَتَانِ بَنَتْ علَى ذَلِكَ مِنْ حُيَّضِ الإسْتَبْرَاءِ، فإذا تَمَّتْ ثَلَاثُ حُيَّضٍ مِنَ الطَّلاَقِ لَمْ يُلْزَمِ الزَّوْجُ الأَوَّلُ سُكْنَاهَا فِيمَا بَقِيَ مِنْ حُيِّضِ اسْتِبْرَائِهَا، وانتُقَلَتْ حَيْثُ شَاءَتْ، حتَّى تَنْقَضِي حُيِّضُ الإسْتَبْرَاءِ.

قالَ: وإنْ كَانَ طَلاَقُ الزَّوْجِ الأَوَّلِ إِيَّاهَا على سُنَّةِ الطَّلاَقِ وتَزَوَّجَتْ في العِدَّةِ فُسِخَ نِكَاحُ الثَّانِي، واسْتَقْبَلَتْ بِثَلاَثِ حُيِّضٍ الإسْتِبْرَاءِ، تَبْرَئَها مِنْهُ ومِنْ بَقِيَّةِ عِدَّتِها مِنَ الأَوَّلِ، فإنْ أَرَادَ الأَوَّلُ ارْتَجَاعَهَا في

بَقِيَّةِ عِدَّتِها مِنْهُ كَانَ ذَلِكَ لَهُ، ويُشْهِدُ على رَجْعَتِها، غَيْرَ أَنَّهُ لاَ يَدْخُلُ حتَّى يُتِمَّ حُيَّضِ الإسْتِبْرَاءِ مِنَ الثَّانِي.

قالَ أَصْبَغُ: فإنْ كَانَتْ قَدْ حَمَلَتْ مِنَ الثَّانِي أَجْزَأَهَا الوَضْعُ مِنَ الإسْتِبْرَاءِ، ولَمْ يُجِزْهَا مِنْ عِدَّةِ الأَوَّلِ، لأَنَّ عِدَّتَهَا مِنْهُ بالحَيْضِ، فَلاَ يَبْرَئَهَا الوَضْعُ، ولاَ يَبْرَأَهَا إلاَّ الحَيْضُ لأَنَّهُ الأَوَّلُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا كُرِهَ نِكَاحُ الأَمَةِ على الحُرَّةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُبِحْ نِكَاحَ الأَمَةِ إِلاَّ بِشَرْطَيْنِ، وَهُمَا: عَدَمُ الطَّوْلِ، وخَوْفُ العَنَتِ، فإذا رَضِيتِ الحُرَّةُ بِدُخُولِ الأَمَةِ عَلَيْهَا كَانَ القَسَمُ بَيْنَهُمَا بِالسَّوَاءِ، وقَدْ أَمَرَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ الأَزْوَاجَ بِالعَدْلِ بَيْنَ النِّسَاءِ، وإذا كَرِهَتِ الحُرَّةُ دُخُولَ الأَمَةِ عَلَيْهَا كَانَ بالخَيَارِ، إِنْ شَاءَتْ فَارَقَتْهُ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَكُنْ لِمَنْ طَلَّقَ أَمَةً ثَلاَثاً ثُمَّ اشْتَرَاهَا أَنْ يَطَأَهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجٍ وَجًا غَيْرَهُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُبِحْ المَبْتُوتَةَ لِمَنْ أَبَتَّهَا إِلاَّ بَعْدَ نِكَاحِ زَوْجٍ غَيْرَهُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَطْئِهِ إِيَّاهَا () بِمِلْكِه لَهَا، وكَذَلِكَ المُسْلِمُ يَتَزَقَّجُ النَّصْرَانِيَّة، فَمَّ يُطَلِّقُهَا، أَنَّهَا لاَ تَحِلَّ النَّصْرَانِيَّة، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا، أَنَّهَا لاَ تَحِلَّ لِزَوْجِهَا المُسْلِم الذِي كَانَ أَبَتَ طَلاَقهَا () بِوَطْءِ النَّصْرَانِيَّ إِيَّاهَا، ولا يَحِلُّهَا لِزَوْجِهَا المُسْلِم الذِي كَانَ أَبَتَ طَلاَقهَا () بِوَطْءِ النَّصْرَانِيِّ إِيَّاهَا، ولا يَحِلُّهَا

⁽١) في نسخة (ق): وطئها بملكه إياها.

⁽٢) في (ق): الذي كان طلقها.

[للأَوَّلِ](١) إلاَّ وَطْءٌ صَحِيحٌ مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إذا اشْتَرَى الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ مِنْ سَيِّدِهَا وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ انْفَسَخَ نِكَاحُهُ، وكَانَتْ لَهُ أُمُّ وَلَدٍ، لأَنَّ ذَلِكَ الجَنِينَ عُضْوٌ مِنْهَا، فَلَمَّا سَرَى إليه العِتْقُ بِكَاحُهُ، وكَانَتْ لَهُ أُمُّ وَلَدٍ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ عُثْمَانَ فِي الأَخْتَيْنِ: (مَنْ مَلَكَ اليَمِينَ أَحَلَّتُهُمَا آيةٌ، وَحَرَّمَتُهُمَا آيَةٌ) [١٩٧٤]، يَعْنِي بِالآيَةِ المُحَلِّلَةِ قَوْلَ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَإِنْ خِفْئُمُ أَلَّا لَمُحَلِّلَةِ قَوْلَ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَإِنْ خِفْئُمُ أَلَّا لَمُخَلِّمَةً فَوْلَهُ وَمَا مَلَكَمَّ أَيْمُنَكُمُ إِللسَاء: ٣]، فهذِه أَحَلَّتْ مِلْكَ اليَمِينِ كُلِّهِ، وأَمَّا الآيةُ المُحَرَّمَةُ فَهِي قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنِ اللَّهُ خَلَيْنِ إِلَّا مَا قَدُ سَلَفَ ﴾ اللمُحرَّمَةُ فَهِي قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنِ اللهِ التَّحْرِيمِ، وأَمَّا الآنَ فَلاَ السَّهُ وا بَيْنَهُمَا اللهُ مَا قَدْ مَضَى (٢) قَبْلَ التَّحْرِيمِ، وأَمَّا الآنَ فَلاَ تَجْمَعُوا بَيْنَهُمَا اللهُ مَا اللهِ مَا قَدْ مَضَى (٢) قَبْلَ التَّحْرِيمِ، وأَمَّا الآنَ فَلاَ تَجْمَعُوا بَيْنَهُمَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ الله

* [قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: قَوْلُ مَرْوَانَ بِنِ الحَكَمِ لابِنِهِ في الجَارِيَةِ التِّي وَهَبَهُ إِيَّاهَا: (لا تَقْرَبْهَا، فإنِّي قَدْ رَأَيْتُ سَاقَهَا مُنْكَشِفَةٌ)[١٩٨١]، يُرِيدُ: لاَ تَقْرَبْهَا للوَطْءِ، فَإِنِّي قَدْ نَظَرَتُ إلى سَاقِهَا نَظْرَةَ شَهْوَةٍ، فالنَّظُرُ هُوَ أَوَّلُ أَسْبَابِ الوَطْءِ، وقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَلَا نَنكِحُواْ مَا حَرَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَلَا نَنكِحُواْ مَا نَكُحَ ءَابِكَآوُكُم مِن اللَّبَاءِ، يَقَوْلهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَلَا نَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابِكَآوُكُم مِن اللَّبَاءِ مَا وَطِئَهُ الأَبْنَاءُ، بِقَوْلهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَحَلَنَهِلُ أَبْنَاءٍ عَمُ اللَّذِينَ مِنْ أَصْلَي حَمُّم اللَّهِ اللَّهَاء ، ٢٢].

وفِي قَوْلِ مَرْوَانَ مِنَ الفِقْه: أَنَّ الشَّيءَ المُحَرَّمِ يَمْتَنِعُ منهُ بأَقَلِّ سَبَبٍ، كَمَا مَنَعَ هُوَ ابْنَهُ مِنْ وَطْءِ الأَمَةِ التِّي وَهَبَهُ إِيَّاهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ نَظَرَ إلى سَاقِهَا نَظْرَةَ شَهْوَةٍ.

* * *

⁽١) من نسخة (ق)، وفي الأصل: الأول.

⁽٢) في هذا الموضع انتهت نسخة القيروان.

⁽٣) ينظر تفسير ابن أبي زمنين ١٥٢/١.

بابُ النَّهْي عَنْ وَطْءِ إِمَاءِ أَهْلِ الكِتَابِ، إلى آخِرِ كِتَابِ النِّكَاحِ

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَحِلَّ لِمُسلِم أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَةَ كِتَابِيِّ، لِنَلاَّ يَرِقَّ وَلَدُهُ لِغَيْرِ مُسْلِم، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الوَلَدَ تَبَعُ لأُمَّه في الرِّقِ، ومَنعَ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ تَزْوِيجِ أَمَةٍ يَهُودِيَّةٍ أَو نَصْرَانِيَّةٍ وإِنْ كَانَتْ لِمُسْلِمٍ بِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طُولًا أَن يَنصِحَ أَلْمُحْصَنَتِ ٱلْمُؤْمِنَتِ فَمِن مَا مَلكَتَ أَيْمَنكُمْ مِّن فَنيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَتِ فَمِن مَا مَلكَتَ أَيْمَنكُمْ مِّن فَنيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَتِ فَمِن اللهَ المَسْلِمِينَ نِكَاحَ حَرَائِرِ أَهْلِ الكِتَابِ جَازَ وَطْءُ النساء: ١٥٥، ولَمَّا أَبَاحَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ للمُسْلِمِينَ نِكَاحَ المُشْرِكَاتِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الكِتَابِ جَازَ وَطْءُ الإَمَاءُ مِنْ فَقَالَ: ﴿ وَلا نَنكِحُوا ٱلْمُشْرِكَاتِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الكِتَابِ كَالمَهُوسِيَّاتِ وعَبَدةِ الأَوْثَانِ، فَقَالَ: ﴿ وَلا نَنكِحُوا ٱلْمُشْرِكَاتِ مَنَّ يُؤُمِنَ ﴾ [البقرة: كالمَحْوسِيَّاتِ وعَبَدةِ الأَوْثَانِ، فَقَالَ: ﴿ وَلا نَنكِحُوا ٱلْمُشْرِكَاتِ مَتَى يُوفِينَ ﴾ [البقرة: كالمَعْرِيَّةُ وَجَبَ اللهُ عَنْ يَعِلْكِ اليَمِينِ.

* قالَ عِيسَى: قَوْلُ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ: (المُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ هُنَّ أُولاَتِ الأَزْوَاجِ، ويَرْجِعُ ذَلِكَ إلى أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ الزِّنَا)[١٩٨٦]، يُرِيدُ: أَنَّ الإحْصَانَ لا يَكُونُ بِزِنَا، ولاَ يَكُونُ إلاَّ بِنِكَاحِ.

وقالَ غَيْرُ عِيسَى: مَعْنَى قَوْلِ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، ويَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ النِّسَاءَ اللَّوَاتِي لاَ يَحِلُّ وَجَلَّ حَرَّمَ النِّسَاءَ اللَّوَاتِي لاَ يَحِلُّ وَطُنُهُنَّ بالنِّكَاحِ مِنَ القَرَابَاتِ أَضَافَ إليْهِنَ النِّسَاءَ المُحْصَنَاتِ ذَوَاتِ الأَزْوَاجِ، وَطُنُهُنَّ بالنِّكَاحِ مِنَ القَرَابَاتِ أَضَافَ إليْهِنَ النِّسَاءَ المُحْصَنَاتِ ذَوَاتِ الأَزْوَاجِ، فَجَعَلَهُنَّ مُحَرَّمَاتٍ، فَلاَ يُمْكِنُ وَطْءُ ذَاتِ زَوْجِ، إلاَّ بِزِنَا، وفِي هذَا أَيْضاً رَدُ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ فِي الأَمَةِ ذَاتِ الزَّوْجِ: أَنَّ بَيْعَهَا طَلاَقُهَا، فقالَ سَعِيدٌ: إنَّ كُلَّ ذَاتِ زَوْجٍ

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وهو ضروري للسياق.

لا تُوطَأُ إِلاَّ بِزِنَا، ثُمَّ اسْتَثْنَى اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى مِنْ ذَوَاتِ الأَزْوَاجِ السَّبَايَا، فقَالَ:

قالَ ابنُ القَاسِمِ: هُنَّ السَّبَايَا ذَوَاتِ الأَزْوَاجِ بأَرْضِهِنَّ فَلاَ بَأْسَ أَنْ يُوطَنْنَ إذا سُبَيْنَ بَعْدَ الإِسْتِبْرَاءِ بِحَيْضَةٍ، أَو مَوْضِعِ حَمْلٍ إِنْ كَانَتْ حَامِلاً، أَو ثَلاَثَةِ أَشْهُرٍ في الصَّغِيرَةِ أَو اليَائِسَةِ مِنَ المَحِيض، لأَنَّ السَّبْيَ يَهْدِمُ النِّكَاحَ.

قالَ عِيسَى: والإحْصَانُ ثَلاَثَةٌ: إحْصَانُ نِكَاحٍ، وإحْصَانُ عَفَافٍ، وإحْصَانُ السَّامِ. إسْلاَم.

[قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: فَإِحْصَانُ النَّكَاحِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱلْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَآءِ ﴾ [النساء: ٢٤]، وإحْصَانُ العَفَافِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ مُحْصَنَاتٍ غَيْرٌ مُسَافِحَاتٍ ﴾ [النساء: ٢٥]، وإحْصَانُ الإسلامِ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوَّلًا أَن يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوَّلًا أَن يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوَّلًا أَن يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوَّلًا أَن

* قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: طَعَنَ بَعْضُ النَّاسِ في حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ»[١٩٩٣]، وذَكَرَ الحَدِيثَ، وقَالَ: إنَّمَا رَخَّصَ النبيُّ ﷺ فَيُ المُتْعَةِ في عُمْرَةِ القَضِيَّةِ بِمَكَّةَ، وكَانَتْ عُمْرَةُ القَضِيَّةِ بَعْدَ خَيْبَرَ بِعَام.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: فَوَجْهُ الحَدِيثِ عِنْدَنَا: «أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنِ المُتْعَةِ»، فَهَذَا كَلاَمٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: «ونَهَى عَنِ الحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ بِخَيْبَرَ».

قالَ أبو عُبَيْدٍ: وقَدْ حدَّثنا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورِ، عَنِ الحَسَنِ قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ النبيُّ ﷺ مَكَّة في عُمْرَتِهِ تَزَيَّنَ نِسَاءُ أَهْلِ مَكَّة ، فَشَكَى ذَلِكَ أَصْحَابُ النبيُ ﷺ إليه، فَقَالَ لَهُم: تَمَتَّعُوا مِنْهُنَّ واجْعَلُوا بَيْنَكُم الأَجْلَ بَيْنَكُم وبَيْنَهَا ثَلاَثاً، فَمَا أَحْسَبُ رَجُلاً مِنْكُم يَسْتَمِكُنُ مِنْ امْرَأَةٍ ثَلاَثاً إِلاَّ وَلاَها الدُّبُرِ، قالَ الحَسَنُ: فَإِنَّمَا كَانَتِ المُتَعَةِ ثَلاَثَةَ آيًام لَمْ تَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ ولاَ بَعْدَهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ الللَّهُ الل

⁽١) رواه سعيد بن منصور في السنن ١/ ٢٥٠، عن هشيم بن بشير به، وقول الحسن خاصة رواه عبد الرزاق في المصنف ٧/ ٥٠٣.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: حدَّثنا بهذَا أَبُو مُحَمَّدِ بنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ خَالِدٍ، عَنْ عليِّ بنِ عبدِ العَزِيزِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدِ القَاسِمِ بنِ سَلاَّم.

قَالَ ابنُ عُثْمَانَ: وحدَّثنا ابنُ خُمَيْرٍ (١)، عَنِ ابنِ مُزَيْنٍ، قَالَ عِيسَى بنُ دِينَارٍ: المُتْعَةُ الآنَ سِفَاحٌ لاَ نِكَاحٌ.

قالَ عِيسَى: وقَالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ تَمَتَّعَ الآنَ بامْرَأَةٍ عَالِمَاً عَامِداً نُكِّلَ أَشَدَّ النِّكَالَ، وكَذَلِكَ حُكْمُ كُلِّ نِكَاحٍ حَرَّمَهُ القُرْآنِ فَعَلَى مَنْ عَقَدَهُ عَالِمَاً عَامِداً الحَدُّ، يُجْلَدُ فِيهِ البكْرُ مَائةً، ويُرْجَمُ المُحْصَنُ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: المُتَعْةُ حَرَامٌ، حَرَّمَهَا النِّكَاحُ والطَّلاَقُ والعِدَّةُ، وقَدْ صَحَّ عَنِ ابنِ عَبَّاسِ رُجُوعَهُ عَنْ قَوْلهِ بِإِبَاحَتِهَا، هذَا هُوَ المَشْهُورُ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، وسُئِلَتْ عَائِشَةٌ عَنْهَا فَقَالَتْ: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَفِظُونٌ ۚ إِلَّا عَلَىٓ أَزْوَجِهِمْ أَوْمَا مَلَكَتُ أَيْمَنْهُمْ ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، فالمُتْعَةُ لَيْسَتْ زَوْجِيَّةً، ولاَ مِلْكَ يَمِين.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا جَازَ للعَبْدِ أَنْ يَنْكِحَ أَرْبَعَ زَوْجَاتٍ، لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَأَنكِحُواْمَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَى وَثُلَثَ وَرُبَعَ ﴾ [النساء: ٣]، فَدَخَلَ في هذَا الخَطَابِ الحُرُّ والعَبْدُ.

وقالَ غَيْرُهُ: يَرْوِي عَنِ ابنِ وَهْبٍ أَنَّهُ ذَكَرَ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّ العَبْدَ لاَ يَنْكِحُ إِلاَّ وَجْتَيْنِ، وهذَا خِلاَفُ مَا نَقَلَهُ عنهُ أَصْحَابُهُ، أَنَّ العَبْدَ لَهُ أَنَّ يَنْكَحَ أَرْبَعَ زَوْجَاتٍ، مِثْلَ الحُرِّ سَوَاءٌ.

قالَ الأَبْهَرِيُّ: لَمَّا لَمْ يَجُزْ للرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَتَهُ ابْتِدَاءً، ولاَ للمَرأةِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَبْدُهَا ابْتِدَاءً لَمْ يَجُزْ لَهُمَا أَنْ يَبْقَيا على نِكَاحِهِمَا إذا مَلَكَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَمَتَى وَقَعَ مِلْكُ أَحَدِهِمَا لِصَاحِبِهِ وَقَعَ الفَسْخُ أَبَداً، والفَسْخُ أَبَداً في النَّكَاحِ هُوَ مَا يَقَعُ بِغَلَبَةٍ ولا يَقَعُ باخْتِيَارٍ، فإذا أَعْتَقْتِ المَرْأَةُ زَوْجَهَا بعدَ أَنْ تَشْتَرِيهِ النَّكَاحِ هُوَ مَا يَقَعُ بِغَلَبَةٍ ولا يَقَعُ باخْتِيَارٍ، فإذا أَعْتَقْتِ المَرْأَةُ زَوْجَهَا بعدَ أَنْ تَشْتَرِيهِ

⁽۱) هو أبو عثمان سعيد بن خمير الرُّعيني القرطبي، الإمام الفقيه، توفي سنة (۳۰۱)، وتقدم التعريف به.

مِنْ سَيِّدِهِ ابْتَدَيا عَقْدَ النِّكَاحِ إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ، ولَمْ يَكُنْ في الفَسْخِ رَجْعَةٌ في العِدَّةِ، لأَنَّ الرَّجْعَةَ إنَّمَا تَكُونُ في غَيْرِ الطَّلاَقِ البَائِنِ، وَهُو طَلاَقُ السُّنَّةِ، فهذا الذي للزَّوْج فيهِ الرَّجْعَةُ في العِدَّةِ.

قَالَ عِيسَى: لا بَأْسَ بِتَكْنِيَةِ الذِّمِّي، كَمَا فَعَلَ النبيُّ ﷺ بِصَفْوَانَ بنِ أُمِّيَّةً.

وقالَ غَيْرُهُ: لا يُكْنَى اليَهُودِيُّ ولاَ النَّصْرَانِيُّ، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَلْزَمَهُمْ الصَّغَارَ والدُّلَّ، والكُنْيَةُ هِيَ تَشْرِيفٌ للرَّجُلِ، وإنَّمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُكَنِّي عُظَمَاءَ المُشْرِكِينَ على سَبِيلِ الاسْتِئلاَفِ لَهُمْ ولِمَنْ وَرَاءَهُم مِنْ عَشَائِرِهم.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: مَعَنى قَوْلِ النبيِّ ﷺ لِصَفْوَانَ بنِ أُمَيَّةَ: "إِنْ رَضِيتَ أَمْراً قَبِلْتُهُ، وإلاَّ [سَيَرْتَنِي](١) شَهْرَيْنِ (٢٠٠١] يَعْنِي: إِنْ رَضِيتَ الإسْلاَمَ الذي أَدْعُوكَ لِيهُ، وإلاَّ أَنْتَ آمِنْ مُدَّةً مِنْ شَهْرَيْنِ، لاَ يَعْرِضُ لَكَ أَحَدٌ مِنَ المُسْلِمينَ، وهذَا أَصْلُ في عَقْدِ الصُّلْحِ بينَ المُسْلِمِينَ والمُشْرِكِينَ مُدَّةً مَعْلُومَةً، علَى حَسَبِ مَا يَرُونَهُ مَصْلَحَةً لَهُم.

قالَ مَالِكٌ: إذا أَسْلَمَ الرَّجُلُ قَبْلَ امْرَأَتِهِ وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا الفُرْقَةُ إذا عُرِضَ عَلَيْهِا الإسْلاَمُ فَأَبِتْ أَنْ تُسْلِمَ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إنَّمَا هذَا في غَيْرِ الكِتَابِيَّاتِ، فَأَمَّا اليَهُودِيَّةُ والنَّصْرَانِيَّةُ إذا أَسْلَمَ زَوْجُهَا ولَمْ تُسْلِمْ هِيَ فإنَّها تَبْقَى مَعَهُ زَوْجَةً كَمَا كَانَتْ قَبْلَ الإسْلاَمِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَجُوزُ للمُسْلِمِ تَزْوِيجُ اليَهُودِيَّةِ والنَّصْرَانِيَّةِ، وأَمَّا إذا أَسْلَمَتِ المَرْأَةُ وزَوْجُهَا كَافِرٌ فإنَّهُ أَحَقُّ بها إذا أَسْلَمَ مَادَامتْ في العِدَّةِ.

قالَ الأَبْهَرِيُّ: لأَنَّ إِسْلاَمَهُ في عِدَّتِها بِمَنْزِلَةِ رَجْعَةٍ لَهَا إِذَا طَلَّقَهَا، لأَنَّ إِسْلاَمَهُ فِعْلَةٌ، ورَجْعَتُهُ فِعْلَةٌ، فَصَحَّ بِهِما النِّكَاحُ، وبِهذَا حَكَمَ النبيُّ ﷺ في صَفْوَانَ حِينَ أَسْلَمَ بَعْدَ زَوْجَتِهِ وَهِيَ في العِدَّةِ، وفي عِكْرِمَةَ بنِ أَبي جَهْلٍ وزَوْجَتِهِ.

* قَالَ عبدُ الرَّحمنِ: قَوْلُ النبيِّ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْفٍ: «أَوْلِمْ وَلَوْ

⁽١) ما بين المعقوفتين من الموطا، وفي الأصل: صرت.

بِشَاةٍ»[٢٠٠٦] يَقُولُ: أَطْعِمْ في عُرْسِكَ وَلَوْ شَاةً، وفِي هذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: التَّأْكِيدُ في وَلِيمَةِ العُرْسِ، وأَنَّ الزَّوْجَ يُؤْمَرُ بِهَا.

وقَدْ حَدَّثنا أَبُو القَاسِمِ [هِشَامُ] بنُ أَبِي خَلِيفَةَ بِمِصْرَ (١)، قالَ: حدَّثنا أَبُو بِشْرِ الدُّولاَبِيُّ، قالَ: حدَّثنا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، قالَ: حدَّثنا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، قالَ: حدَّثنا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورِ بنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ قَالَتْ: «أَوْلَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ على بَعْضِ نِسَائهِ بِمُدَّيْنِ مِنْ شَعِيرٍ» (٢).

* قالَ أَبِ المُطَرِّفِ: قَوْلُ النبيِّ ﷺ: "إذا دُعِيَ أَحَدُكُم إلى وَلِيمَةٍ فَلْيَأْتِهَا الرَّهُ اللَّهُ الْكَوْسِ وَحْدَهُ، ولاَ يَنْبَغِي لاَّحَدٍ أَن يُدْعَا إليه إلاَّ أَجَابَ، صَاثِمَا كَانَ أَو مُفْطِراً، فإنْ كَانَ مُفْطِراً أَكَلَ، وإنْ كَانَ صَائِماً دَعَا لَهُم ثُمَّ انْصَرَف، وإنَّمَا أَمَرَ بالوَلِيمَةِ لِكَيْ يَشْهَدَ أَمْرَ النِّكَاحِ، وقَدْ جَاءَ في الحَدِيثِ: "أَعْلِنُوا هذِه المَنَاكِحَ، واضْرِبُوا عَلَيْهَا بالدُّفِ"."

قالَ ابنُ مُزَيْنِ: يَعْنِي بالدُّفِّ هُوَ الذِي في صِفَةِ الغِرْبَالِ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ أَتَى إلى وَلِيمَةٍ فَوَجَدَ فِيهَا لَهْوَاً كَالزَّمِيرِ والعُودِ فَلاَ يَدْخُلُ ولَيَنْصَرِفْ، وأَمَّا إذا كَانَ الدُّفُ والكَبَرُ فَلاَ بَأْسَ أَنْ يَدْخُلَ (٤).

قالَ: ويُكْرَهُ لِمَنْ دُعِيَ إلى وَلِيمَةٍ أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ غَيْرَهُ، إلاَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ: أَدْعُ مَنْ لَقِيتَ، فإذا قِيلَ لَهُ ذَلِكَ فَمُبَاحٌ لِمَنْ دَعَاهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ ألاَّ يُجِيبَ إلى تِلْكَ الوَلِيمَةِ، ومُبَاحٌ لَهُ أَنْ يُجِيبَ إلى تِلْكَ الوَلِيمَةِ، ومُبَاحٌ لَهُ أَنْ يُجِيبَ.

* قَالَ عِيسَى: الذِي وَقَعَ في نَفْسِي مِنْ مَسْأَلَةِ رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ أَنَّهُ آثَرَ امْرَأَتَهُ

⁽۱) هو هشام بن محمد بن قرة بن أبي خليفة الرعيني المصري، المتوفى سنة (٣٧٦)، وتقدمت ترجمه فيما سبق، وجاء في الأصل: (هاشم)، وهو خطأ

⁽٢) رواه البخاري (٤٨٧٧) عن محمد بن يوسف عن سفيان الثوري به.

 ⁽٣) رواه الترمذي (١٠٨٩)، وابن ماجه (١٨٩٥)، من حديث عائشة، ورواه أحمد ٤/٥،
 من حديث عبد الله بن الزبير.

⁽٤) الكَبَر ـ بالتحريك ـ هو الطبل ذو الوجه الواحد، المعجم الوسيط ٢/ ٧٧٣.

الشَّابَّةَ على الأُخْرَى القَسْمَ لَهَا مِنْ نَفْسِهِ في المَبِيتِ خَاصَّةً [٢٠١٧]، وذَلِكَ أَنَّ الأَثْرَةَ للرَّجُلِ جَائِزَةٌ فِيمَا يُرِيدُ أَنْ يُؤْثِرَ بِهِ إِحْدَى زَوْجَاتِهِ مِنْ مَالِهِ بِعدَ العَدْلِ في المَبِيتِ والنَّفَقَةِ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ، وقالَهُ ابنُ القَاسِم.

وقَالَ ابنُ نَافِع: لا أُحِبُّ ذَلِكَ لأَحَدٍ، إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ فَلَا تَمِيـُواْ صَلَلَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ فَلَا تَمِيـُواْ صَلَا اللهِ عَنْ إِلَا اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ إِلَا اللهُ عَنْ اللهُ عَلَا اللهُ اللهُ عَلَا اللهُ عَلَيْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَلَا اللهُ اللهُ عَلَا عَلَى اللهُ عَلَا عَلَا اللهُ اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا عَلَا اللهُ اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا أُرْخِصَ للمُحْرِمِ في مُرَاجَعَةِ امْرَأَتِهِ إِذَا كَانَتْ في عِدَّةٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَجْعَتَهُ كَلاَمٌ، يَقُولُ: أُشْهِدُكُم أَنِّي قَدْ رَاجَعْتُ امْرَأَتِي، ولَيْسُ مُو اسْتِئْنَافُ نِكَاحٍ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ أَيْضًا مُحْرِماً لأَجْزَأَهُ أَنْ يُرَاجِعَ بالإِشْهَادِ دُونَ الْمَسِيسِ، بِخِلاَفِ المُولِي(۱) الذِي لا يَصِحُّ ارْتِجَاعُهُ إلاَّ بالمَسِيسِ لِمَنْ حُكِمَ عَلَيْهِ المَسِيسِ، بِخِلاَفِ المُولِي(۱) الذِي لا يَصِحُّ ارْتِجَاعُهُ إلاَّ بالمَسِيسِ لِمَنْ حُكِمَ عَلَيْهِ بِطَلاَقِهِا ثُمَّ رَاجَعَهَا في عِدَّتِها فَلَمْ يَطَأَهَا حتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُها، فَقَدْ بَانَتْ منهُ.

* * *

تَمَّ الكِتَابُ، بِحَمْدِ اللهِ، وحُسْنِ عَوْنهِ، وتَأْييَّدِه، ويُمْنِه، وصلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ وعلى آلهِ وسلَّم يَتْلُوهُ كِتَابُ الطَّلاَقِ بِحَوْلِ اللهِ تَعَالَى

* * *

⁽١) يعني الذي يحلف على زوجاته أو على بعضهن بأن لا يقربهن أربعة أشهر أو أكثر، وسيأتي الحديث عنه في الباب القادم.



صلَّى اللهُ على مُحمَّدٍ، وعلى آلهِ وصحبهِ وسلَّم تَسْلِيماً

تفسير كتاب الطّلاق

* قَوْلُ ابنِ عبَّاس للذِي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مَائَةَ تَطْلِيقَةٍ: (طَلُقَتْ مِنْكَ بِثَلَاثٍ، وسَبْعٌ وتِسْعُونَ اتَّخَذَّتَ آيَاتِ اللهَ هُزْوَاً [٢٠٢١] يَقُولُ: تَرَكْتَ الطَّلاَقَ الذي أَمَرَ اللهُ بهِ، وتَهَاوَنْتَ بِذَلِكَ، واسْتَهْزَأْتَ بأَمْرِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى، يَلْزَمُكَ مَا أَلْزَمْتَهُ نَفْسَكَ، ومَا نَطَقَ بِهِ لِسَانُكَ.

قَالَ مَالِكٌ : الطَّلاَقُ الذِي أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ هُوَ أَنْ يُطَلِّقَ الرَّجُلُ امْرَأْتَهُ في طُهْرٍ لَمْ يَمَسَّهَا فيهِ طَلْقَةً، ثُمَّ يُمْهِلُهَا حتَّى تَحِيضَ ثَلاَثَ حُيَّضٍ، ولا يُتْبعْهَا طَلاَقاً.

قِيلَ لَهُ: أَفَيُطَلِّقُهَا فِي كُلِّ طُهْرٍ طَلْقَةً؟ فَمَا أَنْكَرَ ذَلِكَ، وقَالَ: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بهذِه البَلْدَةِ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

* قَوْلُ ابنِ مَسْعُودٍ للذِي طَلَّقَ امْرَأْتَهُ ثَمَانِي تَطْلِيقَاتٍ أَنَّهَا قَدْ بَانَتْ مِنْكَ بِثَلَاثٍ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: (لَا تَلْبِسُوا على أَنْفُسِكُمْ)[٢٠٢٢]، يَعْنِي: لاَ تَخْلِطُوا على أَنْفُسِكُم، فَتَتَعَدُّوا مَا أُمِرْتُمْ بِهِ فِي الطَّلاَقِ، فإنَّهُ (كَمَا تَقُولُونَ)، يَعْنِي: يُلْزِمَكُمْ وإنْ كُنتُمْ قَدْ تَعَدَّيْتُمْ فَطَلَّقْتُمْ بِغَيْرِ الطَّلاَقِ الذِي أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بهِ، وَهُوَ طَلاَقُ السُّنَّة .

قَالَ الأَبْهَرِيُّ: فَالطَّلاَقُ يَقَعُ بِسُنَّةٍ وَبِغَيْرِ سُنَّةٍ، لأَنَّهُ شَيءٌ يُخْرِجُهُ الرَّجُلُ مِنْ يَدَيْهِ، كَمَا قَدْ يَعْتِقْ غُلاَمَهُ على غَيْرِ سُنَّةِ العِتْقِ، فَيَلْزَمُهُ عِتْقُهُ، لأنَّهُ شَيءٌ يُخْرِجُهُ السَّيِّدُ مِنْ يَدَيْهِ، فَيَلْزِمُهُ ذَلِكَ. قَالَ ابنُ القَاسِمِ: كَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ أَنْ يُطَلِّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلاَثاً في مَجْلِسٍ وَاحِدٍ.

قَالَ غَيْرُهُ: ويُؤَدَّبُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، ويُلْزِمُهُ مَا طَلَّقَ بهِ.

* [أبو المُطَرِّفِ]: قَوْلُ الرَّجُلِ لامْرَأَتِهِ: (حَبْلُكِ على غَارِبِكِ) [٢٠٣٦]، يَعْنِي: [اذْهَبِي] (١) حَيْثُ شِئْتِ فَقَدْ سَرَّحْتُكِ، وغَارِبُ الجَمَلِ هُوَ مُقَدَّمُهُ، مَابَيْنَ سَنَامَهِ إلى كَتِفِيهِ، فإذا رَمَى قَائِدُ الجَمَلِ خِطَامَهُ علَى غَارِبهِ فَقَدْ سَرَّحَهُ يَذْهَبُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ لامْرَأَتِهِ: (حَبْلُكِ على غَارِبكِ)، فَقَدْ سَرَّحَهَا.

وكَانَ مَالِكٌ يَرَاهَا البَّتَّةَ، ولا يَنْوِيهِ إلاَّ في الشَّيءِ لَمْ يَدْخُلْ بِها، إنْ كَانَ أَرَادَ طَلْقَةً وَاحِدَةً أَو أَكْثَرَ.

وكَانَ عَبْدُ العَزِيزِ بنُ أَبِي سَلَمَةَ يَنْوِيهِ فِي ذَلِكَ، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، ويَحْتَجُّ في ذَلِكَ، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، ويَحْتَجُّ في ذَلِكَ بأَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قَالَ للرَّجُلِ: (مَا أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ: حَبْلُكِ علَى غَارِبكِ؟ فَقَالَ: أَرَدْتُ الفِرَاقَ، فَقَالَ لهُ عُمَرُ: هُوَ الذِي أَرَدْتَ).

فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: الإشْخَاصُ في النَّوَازِلِ، لأَنَّهُ أَمَرَهُ أَنْ يُوَافِيهِ بِمَكَّةَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ فِيمَا سُئِلَ عنهُ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هَلْ كَانَ القَائِلُ لِذَلِكَ دَخَلَ أُو لَمْ يَدْخُلْ، وإنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ القِصَّةَ كَيْفَ وَقَعَتْ، ولاَ دَلِيلَ فِيهَا على نِيَّتِهِ.

وقالَ أَشْهَبُ عَنْ مَالِكِ: إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَهِيَ البَّتَةُ، وإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَعَسَى أَنْ تَكُونَ طَلْقَةً وَاحِدَةً إِذَا ادَّعَاهَا، ويَحْلِفُ على ذَلِكَ، وَلَو ثَبَتَ عِنْدِي أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ ذَلِكَ مَا خَالَفْتُهُ، ولَكِنَّهُ حَدِيثٌ جَاءَ هَكَذَا.

ورَوى ابنُ القَاسِم عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ فِيمَنْ قَالَ لأَهْلِ زَوْجَتِهِ: شَأَنْكُمْ بِها، أَنَّها

⁽١) في الأصل: اذهب، وهو مخالف للسياق.

للتِّي دَخَلَ بِهَا ثَلاَثُ تَطْلِيقَاتٍ، وفِي غَيْرِ المَدْخُولِ بِها وَاحِدَةٌ، ويَحْلِفُ إذا ادَّعَى ذَلِكَ بِاللهِ أَنَّهُ مَا أَرَادَ إلاَّ طَلْقَةً وَاحِدَةً، ويَتَزَوَّجَهُا إنْ شَاءَ، وتُعَدُّ عَلَيْهِ هَذِه الطَّلْقَةُ الوَاحِدَةُ، وتَبْقَى لَهُ فِيهَا طَلْقَتَانِ.

وقالَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ عَنْ مَالِكٍ: لَو قَالَ في المَدْخُولِ بِها: نَوَيْتُ طَلْقَةً وَالِحَدَةً، كَانَ ذَلِكَ لَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِذْ قَدْ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: (شَأْنُكُمْ بِها)، أَي احْفَظُوهَا وأَدِّبُوهَا، فَلِذَلِكَ يَنْوِي.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكٍ في المَرْأَةِ المَدْخُولِ بِهَا: (أَنَّهَا تُبَانُ مِنْ زَوْجِهَا بِثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ)، إِنَّمَا قَالَهُ لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ الطَّلَقُ مَرَّتَانِّ فَإِمْسَاكُ مِعَرُوفِ بِيلَاثِ تَطْلِيقَتَيْنِ هِي التَّسْرِيحُ وَلَيْحُسَانٍ، وقَوْلُ مَالِكِ في غَيْرِ المَدْخُولِ بِهَا تَبِينُ مِنْ زَوْجِهَا بِوَاحِدَة، لأَنَّ اللهَ عَزَ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ ثُمَّ طَلَقَتُمُوهُنَ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُوكِ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَ مِنْ عِدَّةٍ تَعْنَدُونَهَا اللهَ عَزَ وَجَلًا قَالَ: ﴿ ثُمَّ طَلَقَتُمُوهُنَ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُوكِ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَ مِنْ عِدَةٍ تَعْنَدُونَهَا اللهَ عَلَى اللهَ عَزَ الاحراب: 19]، يَعْنِي: لَيْسَ لَكُمْ عَلَيْهُنَ رَجْعَةً في العِدَّةِ، لأَنَّهَا قَدْ بَانَتْ مِنَ الذِي طَلَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخَلَ بِها.

⁽١) وجاء في الأصل: (وإن طلقتموهن...) وهو خطأ.

بابٌ في التَّمْلِيكِ، والإيْلاَءِ، والظِّهَارِ

* قالَ أَشْهَبُ: قِيلَ لِمَالِكِ: أَتَأْخُذُ بِحَدِيثِ زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ في التَّمْلِيكِ [٢٠٣٦]؟ قالَ: لاَ آخَذُ بهِ، ولَكِنَّهُ إذا مَلَّكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ أَمْرَهَا فالقَضَاءُ مَا قَضَتْ، إلاَّ أَنْ يُنْكِرَ عَلَيْهَا في الوَقْتِ، ويَحْلِفُ أَنَّهُ مَا مَلَكَّهَا إلاَّ وَاحِدَةً، ثُمَّ يُشْهِدُ علَى رَجْعَتِهَا، وَهُوَ قَوْلُ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ.

قالَ أَبو مُحَمَّد: التَّمْلِيكُ كَلاَمٌ يَقْتَضِي جَوَاباً في الوَقْتِ، فإذا بَعُدَ مَا بَيْنَ الجَوَابِ والتَّمْلِيكِ لَمْ تَنْتَفِعْ بِذَلِكَ المُمَلَّكَةُ.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: روَى ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ عَنْ مَالِكِ في المُمَلَّكَةِ أَنَّ لَهَا أَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا ما لَمْ يَطَأْهَا الزَّوْجُ بَعْدَ تَمْلِيكِه إِيَّاهَا.

وقالَ أَيْضاً: إِنَّ لَهَا أَنْ تَخْتَارَ مَا لَمْ يَكُنْ يُوْقِفُهَا السُّلْطَانُ، فإِنْ وَقَفَها السُّلْطَانُ وَتَنَكَ السُّلْطَانُ وَقَلَها السُّلْطَانُ وَتَرَكَتْ مَا جَعَلَهُ الزَّوْجُ إليهَا سَبِيلٌ.

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: قَوْلُ المَرْأَةِ لِزَوْجِهَا حِينَ مَلَّكَهَا أَمْرَ نَفْسِهَا، فَقَالَتْ لَهُ: (أَنْتَ الطَّلاَقُ، فقَالَ: بِفِيكِ الحَجَرُ، ثُمَّ قَالَتْ لَهُ: أَنْتَ الطَّلاَقُ، فقَالَ: بِفِيكِ الحَجَرُ، ثُمَّ قَالَتْ لَهُ: بِفِيكَ الطَّلاَقُ، فقَالَ: بِفِيكِ الحَجَرُ)[٢٠٣٧]، إنَّمَا أَرَادُ الزَّوْجُ بِهَذَا القُوْلِ مُنَاكَرَتَهَا فِيمَا زَادَتْهُ على الوَاحِدَةِ، فَحَلَّفَهُ مَرُوانُ على ذَلِكَ، وأَبْقَاهَا لَهُ زَوْجَةً، مُنْاكَرَتَهَا فِيمَا زَادَتْهُ على الوَاحِدَةِ، فَحَلَّفَهُ مَرُوانُ على ذَلِكَ، وأَبْقَاهَا لَهُ زَوْجَةً، يَعْنِي بَعْدَ أَنْ أَشْهَدَ الزَّوْجُ على رَجْعَتِهَا في الوَقْتِ.

قَالَ القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ: (وهَذا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِليَّ في ذَلِكَ).

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا اسْتَحَبَّ القَاسِمُ هَذَا الفُتْيَا مِنْ مَرْوَانَ لأنَّهُ يُرْوَى عَنِ

ابنِ عبَّاسِ في رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ في يَدِهَا، فَطَلَّقْتُهُ ثَلاَثاً، فقالَ ابنُ عبَّاسِ: (خَطَّأَ اللهُ نَوْءَهَا) يَعْنِي: دَعَا عَلَيْهَا أَنْ لا يُصِيبَ المَطَّرُ بِلاَدَهَا، ثُمَّ قَالَ: (أَلاَ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلاَثاً) (١)، يُرِيدُ ابنُ عَبَّاسٍ: أَنَّهَا لَمَّا طَلَّقَتْهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلاَقاً حتَّى تُطَلِّقَ نَفْسَهَا ، فهَذا هُوَ الاخْتِلاَفُ الذي سَمِعَهُ القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ في هَذِه المَسْأَلَةِ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: الإِيْلاَءُ هُوَ اليَمِينُ والامْتِنَاعُ مِنْ فِعْلِ الشَّيءِ، يُقَالُ: آلى فُلاَنٌ أَنْ لاَ يَفْعَلْهُ. فُلاَنٌ أَنْ لاَ يَفْعَلْهُ.

قالَ مَالِكٌ: ولا يَكُونُ الرَّجُلُ مُولِيَا حَتَّى يَحْلِفَ أَنْ لا يَطَأَ امْرَأَتَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فإذا زَادَ على ذَلِكَ كَانَ قَاصِداً إلى الضَّرَرِ، فَيُمْنَعُ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُوقِفَهُ السُّلْطَانُ على الفَيْئَةِ إلى الوَطءِ، والتَّمَادِي فِيمَا حَلَفَ عَلَيْهِ، فإنْ أَبَى أَنْ يَرْجِعَ إلى الوَطْءِ طَلَقَةً وَاحِدةً، ولَهُ عَلَيْهَا الرَّجْعَةَ مَا دَامَتْ في العِدَّةِ.

* وقالَ مَرْوَانُ بنُ الحَكَمِ وسَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ: أَنْ [بانْقِضَاءِ] (٢) الأَرْبَعَةِ الأَشْهُرِ يَقَعُ على المُولِي الطَّلاَقُ ٢٠٤٧ و ٢٠٤٨].

* قَالَ أَبُو مُحَمَّد: الصَّحِيحُ في هَذَا مَا قَالَهُ عَلَيٌّ وَابِنُ عُمَرَ أَنَّهُ يُوقَفُ بَعْدَ الأَرْبَعَةِ الأَشْهُرِ، فإمَّا أَنْ يَفِيءَ، وإمَّا أَنْ يُطَلِّقَ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ، وبهِ قَالَ مَالِكُ [٢٠٤٥] الأَرْبَعَةِ اللَّهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى قالَ: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُونَ مِن نِسَآبِهِمْ تَرَبُّ أَرْبَعَةِ أَشَهُرٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، فَهَذَا حِلُّ لا يُمْنَعُ المُولِي مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَإِن فَآءُو ﴾ فَفَيْئَتُهُ لاَ تُعْرَفُ إلاَّ بأَنْ يُوقَفَ هَلْ يَفِيءَ أَمْ لاَ يَفِيءَ، ولَيْسَ تُعْرَفُ فَيْئَتُهُ بانْقِضَاءِ الأَشْهُرِ دُونَ تَوْقِيفٍ. يُوقَفَ هَلْ يَفِيءَ أَمْ لاَ يَفِيءَ، ولَيْسَ تُعْرَفُ فَيْئَتُهُ بانْقِضَاءِ الأَشْهُرِ دُونَ تَوْقِيفٍ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِذَا قَالَ المُولِى عِنْدَ تَوْقِيفِ الحُكْمِ لَهُ: أَنَا أَفِيءُ، ثُمَّ مَنَعَهُ مِنْ الوَطْءِ عُذْرٌ بَيِّنٌ كَانَ ارْتِجَاعُهُ إِيَّاهَا ثَابِتًا عَلَيْهَا في العِدَّةِ، فإذا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَبَانَتْ مِنْهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَلَمْ يُصِبْهَا حتَّى مَضَتْ أَرْبَعَهُ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ تَزَوَّجَهَا، وُقِفَ وَبَانَتْ مِنْهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَلَمْ يُصِبْهَا حتَّى مَضَتْ أَرْبَعَهُ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ تَزَوَّجَهَا، وُقِفَ أَيْضَا، فإنْ لمْ يَفِيءَ دَخَلَ عَلَيْهِ الطَّلاَقُ بالإِيْلاَءِ الأَوَّلِ، ولَمْ تَكُنْ له عَلَيْهَا رَجْعَةً،

⁽۱) رواه عبد الرزاق ۲/ ۵۲۰، وابن أبي شيبة ٥ / ٥٧، والطبراني في المعجم الكبير ٩/ ٣٣٣، والبيهقي في السنن ٧ / ٣٤٩.

⁽٢) جاء في الأصل: مالاقضاء، وما وضعته هو المناسب للسياق.

لأَنَّ رَجْعَةُ المُولِي لا تَصِحُّ إلاَّ بالوَطْءِ، إلاَّ أَنَّ عَلَيْهَا العِدَّةَ، لِخِلْوَتِهِ بِها، ولِكَي يَدْخُلَ الزَّوْجُ الذي يَتَزَوَّجُهَا على رَحِم بَرِيءٍ مِنَ [الحَمْلِ](١).

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَلْزَمْ مَنْ حَلَفَ أَنْ لاَ يَطَأ امْرَأَتَهُ حَتَى تَفْطِمَ وَلَدَها مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَلْزَمُ المُولِي، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الضَّرَرَ بِزَوْجَتِهِ، وإنَّمَا أَرَادَ مَصْلَحَةَ الْبَيْ وَتَحَصُّنِ لَبَنُ الرَّضَاعِ لَهُ، وقَدْ كَانَ النبيُ عَلَيْ هَمَّ أَنْ يَنْهَى عَنِ الغِيلَةِ [٢٢٢٦]، ابْنِهِ وَتَحَصُّنِ لَبَنُ الرَّجُلُ امْرَأَةً وَهِيَ تُرْضِعُ، وذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَقُولُونَ: والغِيلَةُ أَنْ يَطَأَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مُدَّةً رَضَاعِهَا ابْنِهَا كَانَ ذَلِكَ نَقْصَاناً مِنْ قُوَّةِ الوَلَدِ، فَهَمَّ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ أَنْ يَنْهَى عَنْ وَطْءِ التِّي تُرْضِعُ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الرُّومَ وفَارِسَ يَطَنُونَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ أَنْ يَنْهَى عَنْ وَطْءِ التِّي تُرْضِعُ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ أَنْ يَنْهَى عَنْ وَطْءِ التِّي تُرْضِعُ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ أَنْ يَنْهَى عَنْ وَطْءِ التِّي تُرْضِعُ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ أَنْ يَنْهَى عَنْ وَطْءِ التِّي تُرْضِعُ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ أَنْ يَنْهَى عَنْ وَطْءِ التِّي تُرْضِعُ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ أَنْ يَنْهَى عَنْ وَطْء الرَّضَاعِ فَلاَ يَضُرُّ ذَلِكَ أَوْلاَدَهُمْ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ أَنْ يَنْهَى عَنْ فَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ أَوْلاَدَهُمْ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ أَنْ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ أَوْلاَدَهُمْ في حَالَةِ الرَّضَاعِ فَلاَ يَضُرُّ ذَلِكَ أَوْلاَدَهُمْ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ يَعْلَقُ أَنْ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ .

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَمْرُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ مَنْ قَالَ لامْرَأَةً أَجْنَبيَّةٍ مِنْهُ: (إِنْ تَزَوَّجْهَا لا يَطَأَهَا حتَّى يُكَفِّرَ مِنْهُ: (إِنْ تَزَوَّجْهَا لا يَطَأَهَا حتَّى يُكَفِّرَ كَفَّارَةَ المُتَظَاهِرِ ٢٠٠٧]، وإنَّمَا أَمَرَهُ بِذَلِكَ لأَنَّهُ أَلْزَمَ نَفْسَهُ شَرْطَاً إِنْ وَقَعَ لَزِمَهُ، فَلَمَّا أَوْقَعَهُ بِتَزْوِيجِه إِيًّاهَا لَزِمَتُهُ الكَفَّارَةُ، ولَوْ قَالَ لَهَا: (أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي) ولَمْ يَقُلْ: (إِنْ تَزَوَّجْهَا، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيءٌ، لأَنَّهُ لَمْ يَعْقِدْ فِيهَا على يَقُلْ: (إِنْ تَزَوَّجْتُكِ)، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيءٌ، لأَنَّهُ لَمْ يَعْقِدْ فِيهَا على نَفْسِهِ شَرْطَاً إِنْ وَقَعَ لَزِمَهُ.

وقَاسَ القَاسِمُ بِنُ مُحَمَّدٍ قَوْلَ الرَّجُلِ لامْرَأَة أَجْنَبِيَّةٍ مِنْهُ: (إِنْ تَزَوَّجْتُكِ فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي)، وهَذا هُوَ القِيَاسُ الصَّحِيحُ، وإنَّمَا القِيَاسُ الفَاسِدُ مَنْ قَاسَ على غَيْرِ أَصْلٍ، ومَنْ قَالَ: لاَ طَلاَقَ قَبْلَ نِكَاحٍ ولاَ عِنْقٍ قَبْلَ مِلْكٍ، فَمَعْنَاهُ: أَنْ يَقُولَ غَيْرٍ أَصْلٍ، ومَنْ قَالَ: لاَ طَلاَقَ قَبْلَ نِكَاحٍ ولاَ عِنْقٍ قَبْلَ مِلْكٍ، فَمَعْنَاهُ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لاَمْرَأَةٍ أَجْنَبِيَةٍ مِنْهُ: (أَنْتِ طَالِقٌ)، أَو يَقُولَ لِغُلاَم غَيْرِه: (أَنْتَ حُرُّ)، فَهَذَا لاَ يَلْزَمُهُ طَلاَقٌ ولاَ عِنْقُ، وأَمَّا مَنْ عَقَدَ قَوْلَهُ بِفِعْلٍ مَا، ثُمَّ أَوْقَعَ الذِي عَقَدَ بِهِ قَوْلَهُ لِنَا مُنْ عَلَدَ لَزِمَهُ مَا أَنْزَمَهُ مَا أَنْزَمَهُ نَفْسَهُ، وقَدْ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يَكَأَيْهَا ٱلّذِي عَلَدَ بِهِ قَوْلُهُ فَقَدْ لَزِمَهُ مَا أَلْزَمَهُ نَفْسَهُ، وقَدْ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَذِي عَامَنُوا أَوْفُواْ

⁽١) ما بين المعقوفتين اجتهدت في وضعه، وجاء في الأصل: (الشفقة) ولم أجد لها معنى فحذفتها.

بِٱلْعُقُودِ ﴾ [المائدة: ١]، فَمَنْ عَقَدَ على نَفْسِهِ عَقْدًا لَزِمَهُ مَا عَقَدَهُ على نَفْسِهِ إذا فَعَلَ الذي حَلَفَ عَلَيْهِ.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: إذا تَظَاهَرَ الرَّجُلُ مِنْ أَدْبَعِ نِسْوَةٍ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الظِّهَارَ لَيْسَ هُوَ لِحَلِّ عُقْدَةَ نِكَاحٍ، وإنَّمَا هُوَ للكَفَّارَةِ، فَلذَلِكَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وهذَا بِخِلاَفِ قَوْلِ الرَّجُلِ لأَرْبَعِ للكَفَّارَةِ، فَلذَلِكَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وهذَا بِخِلاَفِ قَوْلِ الرَّجُلِ لأَرْبَعِ للكَفَّارَةِ لَهُ: (أَنَّتُنَ طَوَالِقُ) أَنَّهُنَّ يَطْلُقْنَ عَلَيْهِ، لأَنَّ الطَّلاَقَ هُو لِحَلِّ عُقْدَةَ النِّكَاحِ، فَلِهَذَا يَطْلُقَنَ عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: نَزَلَتْ آيَةُ الظِّهَارِ فِي أَوْسِ بِنِ الصَّامِتِ، قَالَ لِزَوْجَتِهِ خَوْلَةَ: (أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي)، فَأَتَتِ النبيَّ ﷺ فَشَكَتْ ذَلِكَ إليه، وأَلَحَتْ في الشَّكُوى، فَأَنْزُلَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي ثَجُكِدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِنَ الشَّكُوى، فَأَنْزُلَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي ثَجُكِدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِنَ اللهَ كُولَ ٱللهِ ﴾ [المجادلة: ١]، إلى آخر الكَفَّارَاتِ (١).

* قَوْلُ مَالِكِ: (الظِّهَارُ مِنْ ذَوَاتِ المَحَارِم مِنَ الرَّضَاعِ والنَّسَبِ)[٢٠٦٢]، قالَ أَبو المُطَرِّفِ: مَعْنَاهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عليَّ كَظَّهْرِ أُمِّي مِنَ الرَّضَاعَةِ، أَو كَظَهْرِ أُمِّي مِنَ النَّاسِ وَقَعَ هَهُنا أُو كَظَهْرِ أُجْنَبِيَّةٍ مِنَ النَّاسِ وَقَعَ هَهُنا الاَخْتِلاَفُ.

فَقَالَ أَصْبَغُ: لَيْسَ عَلَيْهِ ظِهَارٌ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ فَرْجَ الأَجْنَبِيَّةِ لَهُ حَلاَلٌ يَوْمَا مَا.

وقالَ غَيْرُهُ: يَلْزَمُهُ في الأَجْنَبِيَّةِ الظِّهَارُ، لأَنَّ فَرْجَ الأَجْنَبِيَّةِ في وَقْتِ قَوْلِهِ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَرَامٌ، كَبَعْضِ المُحَرَّمَاتِ مِنْ أَقَارِبِهِ، فَلِذَلِكَ يَلْزَمُهُ في الأَجْنَبِيَّةِ الظِّهَارُ.

وقالَ ابنُ المَاجِشُونَ: إذا قَالَ الرَّجُلُ لامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أَجْنَبِيَّةٍ، أَنَّهَا تَطْلُقُ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: القَوْلُ في هَذه المَسْأَلَةِ أَنَّ الظِّهَارَ يَلْزَمُهُ، ولاَ يَلْزَمُهُ طَلاَقٌ، لأَنَّ

⁽۱) روى حديث أوس بن الصامت جماعة من الصحابة، منهم ابن عباس، رواه أبو داود (۲۲۲۳)، والترمذي (۱۱۹۹)، والنسائي ٦/١٦٧.

الظُّهَارَ لَيْسَ هُوَ لِحَلِّ العُقْدَةِ، لأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى جَعَلَ فِيهِ الكَفَّارَةَ.

* قَوْلُ مَالِكِ: (لَيْسَ على النِّسَاءِ ظِهَارٌ)[٢٠٦٣]، قالَ أبو المُطَرِّفِ: إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مُخَالَفَةٌ لِمَنْ يَقُولُ: إنَّ المَرْأَةَ إذا تَظَاهَرَتْ مِنْ زَوْجِهَا أَنَّ الكَفَّارَةَ تَلْزَمُهَا، وحُجَّةُ مَالِكِ في ذَلِكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَٱلذِينَ يُظْلِهِرُونَ مِن نِسَآيِمٍم ﴾ [المجادلة: ٢]، ولَمْ يَقُلْ: (واللَّوَاتِي يُظَاهِرُونَ مِنْ أَزْوَاجَهِنَّ).

قالَ أبو المُطَرِّفِ: اخْتُلِفَ في مَعْنَى قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظْهِرُونَ مِن نِسَآيِهِمُ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾، قالَ ابنُ القاسِم: إنَّ العَوْدَ هَهُنَا أَنْ يَعُودَ المُتَظَاهِرُ إلى الوَطءِ الذي كَانَ قَد امْتَنَعَ مِنْهُ بِالظِّهَارِ الذي أَلْزُمَهُ نَفْسَهُ.

وقالَ الْأَبْهَرِيُّ: وَجْهُ هذَا القَوْلِ أَنَّ الظِّهَارَ هُوَ تَحْرِيمُ الوَطْءِ، فَمَتَى عَادَ المُتَظَاهِرُ إلى الوَطْءِ الذي كَانَ قَدْ حَرَّمَهُ على نَفْسِهِ فَقَدْ لَزِمَتْهُ الكَفَّارَةُ.

* وقالَ أَشْهَبُ: إنَّ مَعْنَى العَوْدَةِ هَهُنَا أَنْ يَجْمَعَ المُتَظَاهِرُ على إمْسَاكِ الذي تَظَاهَرَ مِنْهَا وإصَابَتِهَا، فَمَتَى أَجْمَعَ عَلى ذَلِكَ فَقَدْ لَزِمَتْهُ الكَفَّارَةُ، وهَذا نَحْوُ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ في المُوطَأ ٢٠٦٤].

قالَ الأَبْهَرِيُّ: وَجْهُ هَذَا القَوْلِ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظُهِرُونَ مِن شِّلَآ مِهُمُ مَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاْسَاً ﴾ ، فَأُوْجَبَ الْكَفَّارَةَ بِالْعَوْدَةِ ، فَدَلَّ أَنَّ الْذِي أُوْجَبَ الْكَفَّارَةَ بِالْعَوْدَةِ ، فَدَلَّ أَنْ يَطأَ ، ثُمَّ اللهِ عَوْدُ الوَطاءُ لَجَازَ لَهُ أَنْ يَطأَ ، ثُمَّ تَلْزَمُهُ اللهُ عَنْ وَجَلَّ مِنَ الوَطْءِ ، وأَوْجَبَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ بِالْعَوْدِ عَلْمَ أَنَّ الْعَوْدِ الْعَوْدِ الْعَوْدَ فَيْرُ الوَطْءِ ، فَلَمَّا مَنَعَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الوَطْءِ ، وأَوْجَبَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ بِالْعَوْدِ عُلِمَ أَنَّ الْعَوْدِ الْعَوْدِ الْعَوْدِ الْعَوْدِ الْعَوْدِ الْعَوْدِ الْعَوْدَ غَيْرُ الوَطْءِ ، فَمَتَى أَجْمَعَ [المُظَاهِرُ] (١) على إمْسَاكِ التِّي تَظَاهَرَ مِنْهَا وَإِصَابَتِها فَقَدْ لَزَمَتْهُ الْكَفَّارَةُ .

قالَ أبو المُطَرِّفِ: إنَّمَا لَزِمَ الرَّجُلُ الظِّهَارَ في أَمَتِهِ إِذَا قَالَ لَهَا: (أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي) بِظَاهِرِ قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَهِرُونَ مِن نِسَآيِمٍ ﴾،

⁽١) ما بين المعقوفتين لم يكتب كاملا، وإنما كتب هكذا: (المظا).

وقَالَ عَزَّ وَجَلَّ في مَوْضِعِ آخَرَ: ﴿ وَلَا نَنكِحُواْ مَا نَكُحَ ءَابَ آَوُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآهِ ﴾ [النساء: ٢٧]، فَلَمَّا لمْ يَحِلَّ للرَّجُلِ أَنْ يَطَأ أَمَةً وَطِئَها أَبُوهُ بِهَذِه الآيةِ، دَخَلَتْ الأَمَةُ المُتَظَاهِرِ مِنْهَا في جُمْلَةِ النِّسَاءِ المُتَظَاهِرِ مِنْهُنَّ.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: إذا تَبَيَّنَ الضَّرَرُ مِنَ المُتَظَاهِرِ بامْتِنَاعِهِ مِنَ الكَفَّارَةِ وَقَفَ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مَنْ تَظَاهَرَ، فَإِمَّا كَفَّرَ، وإمَّا طَلَّقَ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ.

قالَ عِيسَى: مَنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: (كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا عَلَيْكِ مَا عِشْتُ فَهِيَ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي)، فَتَزوَّجَ عَلَيْهَا، أَنَّهُ يُكَفِّرُ عَنْ أَوَّلِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا عَلَيْهَا، ثُمَّ لاَ شَيءَ عَلَيْهِ فِيمَا تَزَوَّجَ بَعْدَ ذَلِكَ.

وقَالَ ابنُ نَافِعِ: كُلُّ مَا تَزَوَّجَ عَلَيْهَا لَزِمَتْهُ الكَفَّارَةُ.

قالَ عِيسَى: وإنْ هُو فَارَقَها ثُمَّ تَزَوَّجَ بَعْدَ فِرَاقِهِ لَها لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ فِيمَا تَزَوَّجَ بَعْدَ فِرَاقِهِ لَها لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ الظِّهَارُ، فإنْ كَانَ تَزُوَّجَ بَعْدَ فِرَاقِهِ لَهَا، إلاَّ أَنْ تَرْجِعَ إليه بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ الظِّهَارُ، فإنْ كَانَ قَدْ طَلَقَهَا البَتَّةَ، ثُمَّ تَزَوَّجَها عَلَيْهَا فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مِثْلُ الذي يَحْلِفُ بِالطَّلاَقِ إِنْ تَزَوَّجَ على امْرَأَتِهِ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا البَّنَّةَ، ثُمَّ يَنْكِحُهَا بَعْدَ زَوْجٍ، ثُمَّ يَتَرَوَّجُ عَلَيْهَا، فَلاَ يَكُونُ عَلَيْهِ شَيءٌ مِنْ يَمِينِهِ، لأَنَّ العِصْمَةَ التِّي حَلَفَ فِيها قَد انْقَطَعَتْ بِيْنَهُمَا بِطَلاقهِ إِيَّاهَا البَتَّةَ.

قالَ عِيسَى: الذي يُسْتَحَبُّ للعَبْدِ أَنْ يُكَفِّرَ بهِ في الظِّهَارِ الصِّيَامُ، وإِنْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فَأَطْعَمَ إِذَا لَمْ يَقَوَ على الصِّيَامِ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ، ولاَ يُجْزِيهِ العِتْقُ، لأَنَّ الوَلاَءَ لِغَيْرِهِ.

قَوْلُ مَالِكٍ: في العَبْدِ يَتَظَاهَرُ مِن امْرَأْتِهِ أَنَّهُ لاَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ ايَلاَءٌ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: إلاَّ أَنْ يَتَبَيَّنَ ضَرَرُهُ، أو يَمْنَعَهُ سَيِّدُهُ الصَّوْمَ، فإذا كَانَ كَذَلِكَ ضُرِبَ لَهُ أَجَلُ العَبْدِ في الإيْلاَءِ نِصْفُ أَجَلِ الحُرِّ، ثُمَّ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمُ المُولِي.

وقَالَ أَصْبَغُ: إذا مَنَعَهُ سَيِّدُهُ الصَّوْمَ فَلَيْسَ بِمُضَارٍ، ولا يَدْخُلُ عَلَيْهِ.

وقَالَ ابنُ المَاجِشُونَ: لَيْسَ لِسَيْدِه أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الصِّيَامِ، لأَنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُ في النِّكَاحِ، وهذَا مِنْ أَسْبَابِ النِّكَاحِ.

قَالَ عِيسَى: لاَ يَجُوزُ لَهُ الإَطْعَامُ بِمَنْعِ سَيِّدِه إِيَّاهُ مِنَ الصِّيَامِ، لأَنَّهُ إِنَّمَا يُطْعِمُ

•

بابُ الخِيَارِ، وطَلاَقِ الأَمَةِ، واللِّعَانِ، وطَلاَقِ البَكْرِ

* فِي حَدِيثِ [بَرِيرَة](١) [٢٠٧٦] مِنَ السُّنَنِ: إِبَاحَةُ كِتَابَةِ العَبْدِ، وإِنْ سَعَى وَسَأَلَ النَّاسَ أَنْ يُعِينُوهُ فِي كِتَابَتِه، وفِيهِ: إِبَاحَةُ بَيْعِ المُكَاتَبِ إِذَا عَجَزَ، وأَنَّ الوَلاَءَ لِمَنْ أَعْتَقَ، وفِيهِ: إِبَاحَةُ قَبُولِ هَدِيَّةِ الفقيرِ، وفِيهِ: أَنَّ بَيْعَ الأَمَةِ ذَاتِ الزَّوْجِ لَيْسَ بِطَلاَقٍ لَهَا، وأَنَّ الأَمَةَ إِذَا أُعْتِقَتْ تَحْتَ العَبْدِ أَنَّ لَهَا الخَيَارَ فِي البَقَاءِ مَعَهُ، أَو بَطَلاَقٍ نَفْسَهَا بِوَاحِدةٍ بَائِنَةٍ أَو بِثَلاَثٍ، فإِنْ أَعْتِقَتْ مَعَ زَوْجَها فِي كَلِمَةِ وَاحِدَةٍ لَمْ يَكُنْ لَهَا الخَيَارُ، وَهِي زَوْجَتُهُ كَمَا كَانَتْ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَكُنْ [للرَّجُلِ]^(٢) الذي جُنُّ قَبْلَ دُخُولِهَا عَلَيْهِ فَفَارَقَتْهُ صُدَاقٌ، لأَنَّ الفِرَاقَ جَاءَ مِنْ قِبَلِهَا، فإنْ جُنَّ بَعْدَ دُخُولِهِ عَلَيْهَا عُزِلَ عَنْهَا، وضُرِبَ لَهُ أَجَلُ سَنَةٍ لِعِلاَجِهِ نَفْسِه، فإنْ صَحَّ فِيهَا وإلاَّ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، لِيَقْطَعَ عَنْهَا الضَّرَرَ.

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا خَيَّرَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَاخْتَارَتْهُ لَمْ يُعَدَّ ذَلِكَ طَلاَقاً، إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِقَوْلِ عَائِشَةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ وَكُنْ ذَلِكَ اللهِ ﷺ فَاخْتَرْنَاهُ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلاَقاً)(٣).

قالَ مَالِكٌ: فإنِ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا طُلِّقَتْ مِنْهُ بِثَلَاثٍ، ولا يُكْرَهُ لَهُ عَلَيْهَا، بِخِلاَفِ التَّمْلِيكِ.

⁽١) جاء في الأصل: بريدة، وهو خطا.

⁽٢) جاء في الأصل: للمرأة، وهو خطأ مخالف للسياق.

⁽٣) رواه البخاري (٤٩٦٢).

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: لَمْ يَكُنْ للزَّوْجِ أَنْ يُنَاكِرَ (١) زَوْجَتَهُ في التَّخْيِيرِ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ في التَّمْلِيكِ، لأَنَّ مَعْنَى التَّخْيِيرِ التَّسْرِيحَ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى في آيةِ التَّخْيِيرِ: ﴿ فَنَعَالَيْكِ، أُمَيِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، فَمَعْنَى التَّسْرِيحِ البَتَاتُ، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ الطَّلْقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ إِإِحْسَنَٰ فِي البَتَاتُ، لأَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ الطَّلْقَةُ الثَّالِثَةُ .

وخَالَفَ التَّخْيِيرُ التَّمْلِيكَ، لأَنَّ مَعْنَى قَوْلِ الرَّجُلِ لامْرَأَتِهِ: قَدْ مَلَّكْتُكِ، أَيْ قَدْ مَلَّكْتُكِ فِيمَا قَدْ جَعَلَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ إلى مِنْ أَنْ أُطَلِّقَكِ وَاحِدَةً أُو اثْنِتَيْنِ أَو ثَلاَثَ، فَلَمَّا جَازَ أَنْ يُمَلِّكَهَا في بَعْضِ ذَلِكَ دُونَ بَعْضِ وادَّعَى الزَّوْجُ ذَلِكَ كَانَ القَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِه، ويَحْلِفُ أَنَّهُ مَا مَلكَّهَا إلاَّ وَاحِدَةً أُو اثْنتَيْنِ أُو ثَلاَثَ، ولَمَّا جَازَ أَنْ يَمْلِكُها في بَعْضِ ذَلِكَ دُونَ بَعْضِ وادَّعَى الزَّوْجُ ذَلِكَ كَانَ القَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِه، يَمْلِكُها في بَعْضِ ذَلِكَ دُونَ بَعْضٍ وادَّعَى الزَّوْجُ ذَلِكَ كَانَ القَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِه، ويَحْلِفُ أَنَّهُ مَا مَلَّكَهَا إلاَّ وَاحِدَةً أُو اثنتينِ إن ادَّعَاهُمَا، ويُشْهِدُ على رَجْعَتِهِ إِيَّاها، ويَشْهِدُ على رَجْعَتِهِ إِيَّاها، ويَشْهِدُ على رَجْعَتِهِ إِيَّاها، ويَشْهِدُ على بَاقِي الطَّلاَقِ، فَلِهَذا خَالَفَ التَّخْيِيرُ التَّمْلِيكَ.

[أبو المُطَرِّفِ]: قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا عَالَيْهُمُ اللهُ عَالَمُهُ مَنَّ اللهُ عَلَيْهُمَا فِهَا عَالَيْهُمَا فِهَا اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْهُمَا فِهَا اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ ال

وقالَ بَعْضُ أَهْلِ الأَمْصَارِ: لاَ يَجِلُّ للزَّوْجِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ زَوْجَتِهِ عِنْدَ مُخَالَعَتِهِ إِيَّاهَا إِلاَّ مِثْلَ مَا أَعْطَاهَا أَو دُونَ.

فقالَ مَالِكٌ: مُبَاحٌ للزَّوْجِ أَنْ يُخَالِعَهَا بِمِثْلِ مَا أَعْطَاهَا وأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وبِجَمِيعِ مَالِهَا، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قالَ: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفْلَاتُ بِهِ ۗ ﴾.

⁽١) معنى يناكر: أي يعادي ويخالف، ينظر المعجم الوسيط ٢ / ٩٥٢.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَوْ كَانَ كَمَا قَالَ غَيْرُ مَالِكٍ لَكَانَتْ (فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِما فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ مِنْ فُلُكَ اللهِ يَقُلْ ذَلِكَ كَانَ الخُلُعُ مُطْلَقًا الْمَ يَقُلْ ذَلِكَ كَانَ الخُلُعُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا افْتَدَتْ بِهِ المَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا، وقَدْ أَمَرَ النبيُّ ﷺ ابنةَ السَّلُولِ أَنْ تَرُدَّ على زَوْجِهَا مَا أَعْطَاهَا وتَزِيدَهُ (١)، وقدْ أَجَازَ مِثْلَهُ عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ.

قالَ ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ: المُخْتَلَعَةُ هِيَ التِّي تَخْتَلِعُ مِنْ زَوْجِهَا بِجَمِيعِ مَالِهَا، والمُفْتَدِيةُ هِيَ التِّي تُعْطِي قَبْلَ والمُبَارِيةُ هِيَ التِّي تُعْطِي قَبْلَ الدُّخُولِ جَمِيعً الصَّدَاقِ(٢).

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: رَوَى طَاوُوسٌ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: (أَنَّ الخُلْعَ فَسْخٌ بِغَيْرِ طَلَاقِ، ولاَ عِدَّةَ فِيهِ) (٣).

وقالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: انْفَرَدَ بِهَذَا القَوْلِ طَاوُوسٌ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ، وأَصْحَابُ ابنِ عبَّاسٍ كُلُّهُم يَرْوُونَ عَنْهُ أَنَّ الخُلُعَ طَلْقَةٌ بَائِنَةٌ وفِيهِ العِدَّةُ.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: يَجِبُ اللِّعَانُ بِثَلاَثَةِ أَوْجُهِ، وَجْهَانِ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِما، وَهُو أَنْ يَدَّعِي الزَّوْجُ رُؤْيَةً كالمِرْوَدِ في المَكْحَلَةِ، أَو يَنْفِي حَمْلاً يَدَّعِي قَبْلَهُ الإِسْتَبْرَاءَ، والإِسْتِبْرَاءُ حَيْضَةٌ.

وقَالَ ابنُ المَاجِشُونَ: الإِسْتِبْرَاءُ هَهُنا ثَلاَثُ حُيَّضٍ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: والوَجْهُ الثَّالِثُ المُخْتَلَفُ فِيهِ هُوَ أَنْ يَقْذِفَهَا الزَّوْجُ، ولا يَدَّعِي رُؤْيَةً، ولا يَنْفِي حَمْلاً، فأَكْثَرُ الرُّوَاةِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يُحَدُّ ولاَ يُلاَعَنُ، وقَالَهُ ابنُ القَاسِمِ مَرَّةً، ثُمَّ رَجَعَ وقَالَ: إِنْ قَذَفَها أَو نَفَى حَمْلاً لاَعَنَ، ولَمْ يُكْشَفْ عَنْ شَيءٍ.

⁽١) رواه البيهقي في السنن ٧/ ٣١٣، من حديث ابن عباس، وهي جميلة بنت السلول.

⁽٢) المبارئة هي التي تباري زوجها قبل البناء، فتقول: خذ الذي لك واتركني.

 ⁽٣) رواه عبد الرزاق ٦/ ٤٨٧، وسعيد بن منصور ١/ ٣٨٤، والبيهقي في السنن ٧/ ٣١٦.
 بإسنادهم إلى طاوس بن كيسان به.

[أبو المُطَرِّفِ]: إنَّمَا قِيلَ في المُلاَعَنِ يَشْهَدُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ بَابِ المُشَاهَدَةِ بِالأَبْصَارِ أَو بِالقُلُوبِ، ولَذِلَكَ مَا قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ قَالَ لَأَخُوذٌ مِنْ بَابِ المُشَاهَدَةِ بِالأَبْصَارِ أَو بِالقُلُوبِ، ولَذِلَكَ مَا قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ قَالَ لَامْرَأْتِهِ: يَا زَانِيَةُ، ولَمْ يَقُلْ رَأَيْتُ، ولاَ نَفَى حَمْلاً، أَنَّهُ يُحَدُّ ولاَ يُلاَعَنُ.

وقالَ أَبُو حَنِيفَةَ: اللِّعَانُ شَهَادَةٌ، ولا يُلاَعَنُ إلاَّ مَنْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ (١).

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: يُرَدُّ هَذَا القُوْلَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزُوَجَهُم ﴾ [النور: ٢]، فَدَخَلَ فِي هَذَا مَنْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ.

* وقالَ أَيْضًا ۚ أَبُو حَنِيفَةَ: لاَ يُوجِبُ اللِّعَانُ الفُرْقَةَ، حتَّى يُطَلِّقَ الزَّوْجُ بَعْدَ لِعَانِهِ، واحْتَجَّ في ذَلِكَ بِقِصَّةِ عُوَيْمِرِ العَجْلاَنِيِّ [٢٠٩٢].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ فِيهَا حُجَّةٌ، لأَنَّ عُوَيْمِراً طَلَّقَ زَوْجَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِظَلاَقِهَا، وإنَّمَا كَانَ يَحْتَجُّ بِهَا لَوْ أَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِذَلِكَ.

* وفِي حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ [٢٠٩٣] بَيَانٌ لِمَذْهَبِ مَالِكٍ في هذِه المَسْأَلَةِ، أَنَّ النبيَّ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَ المُتَلاَعِنَيْنِ، وأَلْحَقَ الوَلَدَ بالمَرْأَةِ، والفِرَاقُ هُوَ مَا يَقَعُ بَيْنَ الزَّوْجِيْنِ بِقَلْبِهِ لا باخْتِيَارٍ، والطَّلاَقُ إِنَّمَا يَقَعُ باخْتِيَارٍ مِنَ الزَّوْجِ.

قالَ ابنُ مُزَيْنٍ: قَالَ عِيسَى: إنِّي لاَ أُحِبُّ للزَّوْجِ أَنْ يُطَلِّقَ الزَّوْجَةَ على إثْرِ اللِّعَانِ كَمَا صَنَعَ عُوَيْمِرُ العَجْلاَنِيُّ، وإنْ لَمْ يَفْعَلْ فَإِنَّهُ يَكْفِي مِنْ ذَلِكَ مَا مَضَى مِنَ السُّنَّةِ أَنَّ المُلاَعِنَيْن لا يَتَنَاكَحَانِ أَبَداً.

قالَ مَالِكٌ: للمُسْلِمِ أَنْ يُلاَعِنَ زَوْجَتَهُ اليَهُودِيَّةِ والنَّصْرَانِيَّةِ في نَفْي الحَمْلِ، وَفِي الرُّوْيَةِ، لأَنَّهُ يَقُولُ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ الوَطْءِ حَمْلٌ، فَيُلْحَقُ بِي إِنْ لَمْ أَنْهِ عَنْ نَفْسِي، فَلِذَلِكَ جَازَ لَهُ أَنْ يُلاَعِنَ في نَفِي الحَمْلِ عَنْ نَفْسِهِ، وفِي الرُّؤْيَةِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: يَحْلِفُ الزَّوْجُ في الرُّؤْيَةِ: أَحْلِفُ باللهِ أَنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ، لَقَدْ رَأَيْتُهَا تَزْنِي كَالْمِرْوَدِ في المَكْحَلَةِ، يَحْلِفُ هَكَذَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، ويَزِيدُ في الخَامِسَةِ: أَنْ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيَّ إِنْ كُنْتُ مِنَ الكَاذِبِينَ، ثُمَّ تَحْلِفُ هِيَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ باللهِ الخَامِسَةِ: أَنْ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيَّ إِنْ كُنْتُ مِنَ الكَاذِبِينَ، ثُمَّ تَحْلِفُ هِيَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ باللهِ

⁽١) ينظر: بدائع الصنائع ٣/ ٢٣٧، والمبسوط ٧ / ٤٢.

عَلَى خِلاَفِ مَا حَلَفَ بِهِ الزَّوْجُ، ثُمَّ تَزِيدُ في الخَامِسَةِ: أَنْ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، وتَحْلِفُ اليَهُودِيَّةُ والنَّصْرَانِيَّةُ حَيْثُ يُعْظِمْنَ مِنَ الكِتَابَيْنِ باللهِ كَمَا تَحْلِفُ المُسْلِمَةُ سَوَاءٌ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: رُوِي عَنِ ابنِ عَبَّاسِ أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امِرَأَتَهُ ثَلاَثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَنَّهَا طَلْقَةٌ وَاحِدَةٌ)(١)، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ، ولَذَلِكَ قَالَ لَهُ عَبْلُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَنَّهَا طَلْقَةٌ وَاحِدَةٌ)(١٠]، أَيْ لا عِلْمَ لَكَ بِهَذِه، ثُمَّ عبدُ اللهِ بِنُ عَمْرو بنِ العَاصِ: (إِنَّمَا أَنْتَ قَاصِّ)[٢١٠٩]، أَيْ لا عِلْمَ لَكَ بِهَذِه، ثُمَّ قَالَ: (الوَاحِدَةُ تُبِينُهَا، والثَّلَاثَةُ تُحَرِّمُهَا، حتَّى تَنْكِحَ زَوْجَاً غَيْرَهُ).

* وفِي المُوطَّأَ عَنِ ابنِ عبَّاسِ فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأْتَهُ ثَلاَثاً قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَنَّهُ لا يَنْكِحُهَا إِلاَّ بَعْدَ زَوْجٍ، ثُمَّ قَالَ أَبنُ عبَّاسِ للذِي فَعَلَ ذَلِكَ: (إِنَّكَ أَرْسَلْتَ مِنْ لَا يَنْكِحُهَا إِلاَّ بَعْدَ زَوْجَ لَكَ مِنْ فَصْلٍ)[٢١٠٨] يَقُولُ: أَبَنْتَ زَوْجَتَكَ مِنْكَ، ولَمْ تُمْسِكْهَا، وكَانَتْ في يَدَيْكَ فَضْلاً تَفَضَّلَ اللهُ بِهَا عَلَيْكَ.

* * *

⁽١) رواه الطبري في التفسير ٢/ ٥٣٧.

بابٌ في طَلاقِ المَريض، والمُتْعَةِ، والمَفْقُودِ

* قالَ عِيسَى: مَعْنَى تَوْرِيثِ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ زَوْجَةَ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْفٍ مِنْهُ بَعْدَ طَلاَقِهِ إِيَّاهَا [٢١١٣] مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَاتَ مِنْ مَرَضَهِ ذَلِكَ الذِي طَلَّقَهَا فِيهِ.

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: لَمَّا مَنَعَ النبيُّ ﷺ المَريضَ مِنَ الحُكْمِ في ثُلُثيْ مَالِهِ بِمَا يُنْقِصُ وَرَثَتُهُ مِنْهُ، كَانَ أَيضًا مَمْنُوعاً مِنْ أَنْ يُدْخِلَ عَلَيْهِم وَارِثَا، وكَذَلِكَ مَنَعَ النبيُ ﷺ الذي قَتَلَ وَلِيَّهُ مِيرَاثَهُ، بِسَبِ مَا أَحْدَثَ مِنَ القَتْلِ، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ لاَ يَكُونَ المَريضُ مَانِعًا لِزَوْجَتِهِ المِيرَاثَ بِمَا أَحْدَثَهُ مِنَ الطَّلاَقِ، ولا فَرْقَ بَيْنَ وَارِثَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَدْخُلُ في المِيرَاثِ بِوجْهِ، فَيُمْنَعُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الوجْهِ، وآخِرُ قَدْ وَارِثَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَدْخُلُ في المِيرَاثِ بِوجْهِ، فَلَمَّا طَلَّقَ المَريضُ امْرَأَتَهُ في حَالِ مَرَضِهِ أَخْرِجَ مِنَ المِيرَاثِ بِمِثْلِ ذَلِكَ الوجْهِ، فَلَمَّا طَلَّقَ المَريضُ امْرَأَتَهُ في حَالِ مَرَضِهِ طَمَعًا مِنْهُ أَنْ يُخْرِجَهَا عَنْ مِيرَاثِهِ لَمْ يَنْفَعْهُ ذَلِكَ ووَرِثَتُهُ، كَمَا طَمَعَ قَاتِلٌ في مِيرَاثِهِ، فَمَنَعُهُ مِنْهُ مِنْهُ وَيَرَثَتُهُ، كَمَا طَمَعَ قَاتِلٌ في مِيرَاثِهِ، فَمَنَعُهُ مِنْهُ مِنْهُ مِنْهُ وَيَرِثَتُهُ، كَمَا طَمَعَ قَاتِلٌ في مِيرَاثِهِ، فَمَنَعُهُ مِنْهُ مِنْهُ وَيَرِثَتُهُ مِنْهُ وَيَهُ مِنْهُ وَيَرَعُهُ مِنْهُ وَيَرَعُهُ مِنْهُ وَيَرَعُهُ مِنْهُ وَرَعَهُ إِيَّاهُ.

قَالَ مَالِكُ: إذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ في العِدَّةِ، أَنَّ عِلَّتَها ثَلاَثَةُ قُرُوءٍ، ولَهَا المِيرَاثُ مِنْهُ مَتَى مَا مَاتَ، إلاَّ أَنْ يَصِحَّ مِنْ ذَلِكَ المَرَضِ فَلاَ تَرثُهُ.

وقَالَ سُفْيَانُ: تَرِثُهُ مَا دَامَتْ في العِدَّةِ (١).

وقالَ ابنُ أَبِي لَيْلَى: تَرِثُهُ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ قَبْلَ مَوْتِهِ.

والعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ المَدِينَةِ على فِعْلِ عُثْمَانَ في زَوْجَةِ عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْفٍ.

⁽١) ينظر: المحلى ١٠/ ٢١٩، والاستذكار ٦ / ٣٩١_٣٩٢.

قالَ مَالِكُ : لِكُلِّ مُطَلَّقَةٍ مُتْعَةٌ (١)، إلاَّ المُخْتَلَعَةَ، والمُبَارِيةَ، والمُلاَعَنَةَ، والتِّي تُطَلَّقُ قَبْلَ أَنْ تُمَسَّ وقَدْ فُرِضَ لَهَا، ولَيْسَ للمُتَعَةِ عِنْدَنا حَدٌّ غَيْرً مَا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ عَلَى ٱلمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

قالَ إِسْمَاعِيلُ^(٢): وَلَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهَا التَّقَى والإحْسَانُ، ولَكَانَتْ مُرْسَلَةً بِغَيْر شَرْطٍ.

وقَالَ غَيْرُهُ: أَعْلَى المُتْعَةِ خَادِمٌ، وأَدْنَاهَا خَاتَمٌ، يُرِيدُ: يُمَتِّعُ بِذَلِكَ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ، فَيُعْطِيهَا ذَلِكَ إِذا طَلَّقَهَا.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ عُثْمَانَ بِنِ عَفَّانَ، وزَيْدِ بِنِ ثَابِتٍ، وعَبْدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ فِي العَبْدِ يُطَلِّقُ المُحَرَّةَ تَطْلِيَقَتَيْنِ أَنَّهَا لاَ تَحِلُّ لَهُ إلاَّ بَعْدَ زَوْجٍ [٢١٢٩٢١٥]، وهذا يَرْدُّ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: الطَّلاَقُ والعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ، وَهُو قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ العَبْدُ الحُرَّةَ بِتَطْلِيقَتَيْنِ أَنَّهَا لا تَبِينُ مِنْهُ إلاَّ بِثَلاَثِ تَطْلِيقَاتٍ (٣).

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: جَعَلَ اللهُ الطَّلاقَ للرِّجَالِ فقالَ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّيِّ إِذَا طَلَقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [الطلاق: ١]، فالخِطَابُ للنبيِّ ﷺ، والمُرَادُ أُمَّتَهُ، وجَعَلَ اللهُ العِدَّةَ للنِّسَاءِ، فَلِذَوَاتِ الحُيَّضِ ثَلاَثَةٌ قُرُوءٍ، وَلِذَوَاتِ الحَمْلِ الوَضَعُ، ولليَائِسَةِ مِنَ المَحِيضِ، واللاَئِي الحُيَّضِ ثَلاَثَةٌ قُرُوءٍ، وَلِذَوَاتِ الحَمْلِ الوَضَعُ، ولليَائِسَةِ مِنَ المَحِيضِ، واللاَئِي للمُعَضِّنَ ثَلاَثَةٌ أَشْهُرٍ وعَشْرَا، فَصَارَ بهذَا للمَّ يَحِضْنَ ثَلاَثَةٌ أَشْهُرٍ، وللمُتَوفَّى عَنْهُنَ أَزْوَاجَهُنَّ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وعَشْرَا، فَصَارَ بهذَا النَّصِّ المَدْينَةِ الطَّلاقُ للرِّجَالِ، والعِدَّةُ للنِّسَاءِ، وبهِ قَالَ أَهْلُ المَدِينَةِ.

* قالَ أَبو المُطَرِّفِ: حَكَمَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لامْرَأَةِ المَفْقُودِ بِفِرَاقِهِ[٢١٣٤]، لِكَي يَقْطَعَ بِذَلِكَ عَنْهَا الضَّرَرَ، وأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَظِرَ أَرْبَعَ سِنِينَ، لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ حَامِلاً، إذا المَرْأَةُ تَبْقَى أَرْبَعَةَ أَعْوَام حَامِلاً، ثُمَّ أَمَرَهَا بِعِدَّةِ المُتَوفَّى عَنْهَا

⁽١) المتعة هي ما يعطيه الزوج لزوجته المطلقة زيادة على الصداق لجبر خاطرها.

 ⁽٢) هو إسماعيل بن إسحاق القاضي، الإمام العلامة صاحب كتاب (أحكام القرآن) وغيره،
 وتقدم التعريف به.

 ⁽٣) هذا هو قول الكوفيين عموما: أبي حنيفة وأصحابه والحسن بن حيّ بالإضافة إلى سفيان الثوري، ينظر: المحلى ١٠ ٢٣٢، والاستذكار ٢٠٢٦.

زَوْجُهَا، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ قَدْ مَاتَ، ثُمَّ تَحِلَّ بَعْدَ ذَلِكَ للأَزْوَاجِ، وإِنْ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ عَلَيْهَا فَلَمْ يَدْخُلْ بِها الزَّوْجُ، حتَّى قَدِمَ الغَائِبُ، فأَحَدُ قَوْلِي مَالِكِ أَنَّ الأَوَّلَ أَحَقُ بِها، مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا الثَّانِي، قالَ: ويُنْفِقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالِهِ في الأَرْبَعَةِ الأَعْوَامِ، وتَنْفِقُ هِيَ على نَفْسِهَا في عِدَّةِ الوَفَاةِ، وتكُونُ فيها مُحَدَّاةٌ، ولا يُورَثُ مُالُ المَفْقُودِ حتَّى يَأْتِي عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ مَالاً يَعِيشُهُ مِثْلُهُ.

* * *

تَفْسِيرُ الأَقْرَاءِ، والطَّلَاقِ في الحَيْضِ، وأَمْرِ العِدَّةِ في الحُرَّةِ والأَمَةِ

* مَعْنَى نَهْيِ النبيِّ ﷺ عَنِ الطَّلاَقِ في الحَيْضِ [٢١٣٩] مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ خِلاَفُ ظَاهِرِ القُرْآنِ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى في كتابه: ﴿ يَثَأَيُّهَا النَّيِّ لِذَا طَلَقَتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِمِتَ ﴾ [الطلاق: ١]، فأَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُطلَقَ النِّسَاءُ في وَقْتٍ يَبْتَدِينَ فِيهِ بِلِعَدَّةِ، وهذَا يَدُلُّ على أَنَّ الأَقْرَاءَ هِي الأَطْهَارُ، وأَمَرَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ أَنْ تُطلَّقَ المَرْأَةُ في طُهْرٍ لَمْ تُمَسَّ فِيهِ، لِتَعْتَدَّ بِهِ في أَقْرَائِهَا.

ومَنْ جَعَلَ الأَقْرَاءَ الحَيْضَ واحْتَجَّ في ذَلِكَ بِما رُوِي عَنِ النبيِّ ﷺ (أَنَّهُ أَمَرَ الحَائِضَ أَنْ تَتْرُكَ الصَّلاَةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا) (١)، فَلَيْسَ بِثَابِتٍ، والثَّابِتُ في هَذا حَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُطَلِّقَ في طُهْرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ إِنْ شَاءَ.

وقَالَ الشَّافِعيُّ: فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ دَلِيلٌ على إِبَاحَةِ الثَّلاَثِ في الطَّلاَقِ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ لِعُمَرَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ بَعْدُ، وإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ»، ولَمْ يَذْكُرْ عَدَداً مِنَ الطَّلاَقِ (٢).

قَالَ إِسْمَاعِيلُ القَاضِي: يُقَالُ للشَّافِعِيِّ: النبيُّ ﷺ يُنْكِرُ على عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ الطَّلاَق، وإنَّمَا أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ مَوْقعَ الطَّلاقِ، فَعَلَّمَهُ مَوْضِعَهُ، وكَيْفَ يُوقِعَهُ، ولَمْ يُرِدْ

⁽۱) رواه أبو داود (۲۸۱)، من حديث قتادة عن عروة عن زينب بنت ام سلمة، وقتادة لم يسمع من عروة بن الزبير.

⁽٢) كتاب الأم ٥ / ١٨٠.

أَنْ يُعَرِّفَهُ عَدَدَ الطَّلاَقِ، إِذَ كَانَ ابنُ عُمَرَ قَدْ أَصَابَ فِيهِ، ولاَ أَحْسَبُ الشَّافِعيَّ يَكُونُ أَعْلَمُ بِهَذَا مِنْ عُمَرَ ومِنِ ابنِ عُمَرَ، وقَدْ قَالاَ جَمِيعَاً: (مَنْ طَلَّقَ ثَلاثاً فَقَدْ عَصَى اللهُ) (أ)، ولَوْ كَانَ مِنَ السُّنَّةِ إِبَاحَةُ طَلاَقِ الثَّلاَثِ في كَلِمَةٍ كَمَا قَالَ الشَّافِعيُ لَبَطُلَتِ الفَائِدَةُ في قَوْلهِ تَبَارَكَ وتَعَالى: ﴿ لَا تَدْرِى لَعَلَّ اللّهَ يُحْدِثُ بَعَدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ لَبَطُلَتِ الفَائِدَةُ في قَوْلهِ تَبَارَكَ وتَعَالى: ﴿ لَا تَدْرِى لَعَلَّ اللّهَ يُحْدِثُ بَعَدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق: ١]، قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: يَعْنِي بِهِ الرَّجْعَةَ في العِدَّةِ، وأَيُّ رَجْعَةٍ تَكُونُ بَعْدَ الظَّلَاثِ؟! إِلاَّ أَنْ تَنْكِحَ زَوْجَاً غَيْرَهُ (٢).

وقَالَ غَيْرُهُ: مَعْنَى قَوْلِ النبيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ لِعُمْرَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» أَنَّ المُرَاجَعَةَ تَكُونُ بَعْدَ طَلاَقَهُ في غَيْرِ مَوْضِعِه، فَدَلَّ تَكُونُ بَعْدَ طَلاَقَهُ في غَيْرِ مَوْضِعِه، فَدَلَّ هَذَا على أَنَّ الطَّلاَقَ يَقَعُ بِسُنَتِهِ وَبِغَيْرِ سُنَّتِهِ، وأَنَّ المُرَاجَعَةَ إِنَّما هِي للوَطْءِ، وقَدْ نَهِي الرَّجُلُ أَنْ يُطَلِّقَ في طُهْرِ قَدْ وَطِءِ فِيهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُطَلَّقَةَ حِينَئِدٍ لا تَدْرِي نَهِي الرَّجُلُ أَنْ يُطلِّقَ في طُهْرٍ قَدْ وَطِء فِيهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُطلَّقَةَ حِينَئِدٍ لا تَدْرِي بِمَا تَبْتَدِىءُ به عِدَّتَهَا، إِنْ كَانَ بِالأَقْرَاءِ، أو بِوضَعِ حَمْلٍ، ثُمَّ قَالَ أَيْضَا: (ثُمَّ بَهِمَا تَبْتَدِىءُ به عِدَّتَهَا، إِنْ كَانَ بِالأَقْرَاءِ، أو بِوضَعِ حَمْلٍ، ثُمَّ قَالَ أَيْضَا: (ثُمَّ تَحِيضُ) ، فَلَمْ يُبِحْ لَهُ أَنْ يُطلِّقَ في الحَيْضِ الذي وَقَعَ بَعْدَ الطُهْرِ الذي رَاجَعَهَا فِيهِ وَوَقَع فِيهِ الوَطْءَ، حَتَّى تَطْهُرَ مِنْ ذَلِكَ الحَيْضِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ بَعْدُ أَمْسَكَ، وإِنْ شَاءَ وَقَعْ طَلاَقُهُ الآنَ في طُهْرٍ لَمْ يَمَسّهَا فِيهِ.

قالَ عِيسَى: ولَو أَنَّهُ حِينَ ارْتَجَعَهَا وَهِيَ حَاثِضٌ أَمْسَكَهَا حَتَّى تَطْهُرَ مِنْ تِلْكَ الحَيْضَةِ ثُمَّ طَلَّقَهَا ولَمْ يَنْتَظِرْ أَنْ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهُرَ، فَقَدْ أَخْطَأَ السُّنَّةَ، ويَمْضِي عَلَيْهِ الطَّلاَقُ، ولاَ يُؤْمَرُ بالارْتِجَاعِ.

قالَ: ومَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ البَّنَّةَ وَهِيَ حَائِضٌ لَم يُؤْمَرْ بِرَجْعَتِهَا، وقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْهِ، إلاَّ بَعْدَ زَوْجٍ، وقَدْ أَثِمَ إذا أَبَتَّهَا في الحَيْضِ، ولَمْ تَعْتَدَّ بِتِلْكَ الحَيْضَةِ في عِدَّتِها، وإنَّمَا تَسْتَقْبِلُ العِدَّةَ بَعْدَ طُهْرِهَا مِنْ تِلْكَ الحَيْضَةِ التِّي وَقَعَ فِيهَا الطَّلاَقُ.

* وقالتْ عَائِشَةُ رَحِمَها اللهُ: (الأَقْرَاءُ هِيَ الأَطْهَارُ)[٢١٤٠]، قالَ أَبو المُطَرِّفِ: لَمَّا كَانَتِ المَرْأَةُ مُؤْتَمَنَةً على الحَيْضِ والحَمْلِ لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى:

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٥/ ١١.

⁽٢) ذكره إسماعيل القاضى في أحكام القرآن ص٢٤٢_٢٤٢.

﴿ وَلَا يَحِلُ لَمُنَ أَن يَكْتُمُنَ مَا خَلَقَ اللّهُ فِي آرَحَامِهِنَ ﴾ [البفرة: ٢٢٨]، كَانَ القَوْلُ قَوْلُهَا فِيمَا ادَّعَتْهُ مِنَ الحَيْضِ والحَمْلِ، إلاَّ أَنْ تَدَّعِي مِنْ ذَلِكَ مَالاً يُعْرَفُ، فَإِذَا طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فَادَّعَتِ الحَمْلَ صُدِّقَتْ فِيهِ، مَا لَمْ يَأْتِ دُونَ ذَلِكَ مِنَ الزَّمَانِ الذي يُوشَكُ فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الذِي طَلَّقَهَا، وقُدِّرَ ذَلِكَ خَمْسَةُ أَعْوَامٍ، فَلاَ يَنْفِيهِ الزَّوْجُ حِينَئِذٍ عَنْ نَفْسِهِ إلاَّ بِاللِّعَانِ، فإذا جَاوَزَ ذَلِكَ خَمْسَ سِنِينَ لَمْ يُلْزَمِ الزَّوْجُ قَوْلَ المَرْأَةِ: إنَّ هذَا الحَمْلُ.

وقالَ ابنُ وَهْبِ: قُدِّرَ ذَلِكَ سَبْعَةُ أَعْوَام.

قالَ عِيسَى: وكَذَلِكَ الذي يُطَلَّقَ امْرَأْتَهُ وَهِيَ تُرْضِعُ ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ، فَزَعَمَتْ أَنَّهَا لَمْ تَحِضْ مُنْذُ طَلَّقَهَا، وأَنَّهُ مَاتَ في عِلَّتِهَا، فالقَوْلُ في ذَلِكَ قَوْلُهَا مَادَامَتْ تُرْضِعُ، ولَها مِيرَاثُهَا مِنْهُ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَمِعَ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّهَا قَدْ حَاضَتْ ثَلاَثَ حُيَضٍ، فإنْ ثَبَتَ ذَلِكَ لَمْ تَرِثْهُ.

قالَ عِيسَى: وإذا اعْتَدَّتْ المُتَوفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وعَشْرا ولَمْ تَحِضْ فِيهَا أَنَّهَا لاَ تَحِلُ للأَزْوَاجِ، إلاَّ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ تَحِيضُ قَبْلَ ذَلِكَ، فَتْرَتَابُ بارْتِفَاعِ حَيْضَتِها، فإنَّها تَنْتَظِرُ تَمَامَ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ فَقَدْ حَلَّتْ للأَزْوَاجِ، إلاَّ أَنْ تَرْتَابَ رِيبَةً مِنْ حِسِّ بَطْنِ فَتَقْعُدَ، حتَّى تَنْقَطِعَ عَنْهَا الرِّيبَةُ، أَو يَمُرَّ بِها خَمْسُ سِنِينَ مِنْ يَوْمِ مَاتَ زَوْجُهَا ثُمَّ تَنْكِحَ إِنْ شَاءَتْ.

قالَ: وكَذَلِكَ تَفْعَلُ الأَمَةُ المُتَوفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا إذا اسْتَرَابَتْ نَفْسَهَا بارْتِفَاعِ الحَيْضَةِ أَنَّهَا تَقْعُدُ تَسْعَةَ أَشْهِرٍ، تَعُدُّ فِيهَا الشَّهْرَيْنِ والخَمْسَةَ الأَيَّامِ، ثُمَّ تَنْكِحُ إِنَّ شَاءَتْ.

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: كَانَ أَبُو عَمْرُوِ بِنُ حَفْصٍ قد طَلَّقَ فَاطِمَةَ بِنتَ قَيْسٍ قَبْلَ خُرُوجِهِ في سَفَرِهِ تَطْلِيَقَتَيْنِ، فَلَمَّا وَجَّهَ إليهَا بِالطَّلْقَةِ الثَّالِثَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ يَسُكُنُ فِيهِ، فَلِذَلِكَ أَبَاحَ لَهَا النبيُّ ﷺ الانْتِقَالَ في العِدَّةِ مِنْ مَنْزِل إلى منزل يَسْكُنُ فِيهِ، فَلِذَلِكَ أَبَاحَ لَهَا النبيُّ ﷺ الانْتِقَالَ في العِدَّةِ مِنْ مَنْزِل إلى منزل [٢١٥٥].

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَخَذَ مَرْوَانُ بنُ الحَكَمِ بِظَاهِرِ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بنتِ قَيْسٍ،

فَرَخَصَ لابنةِ عبدِ الرَّحمنِ في الانْتِقَالِ مِنَ المَكَانِ الذِي طَلَقَها فِيهِ زَوْجُهَا، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عَائِشةَ أَنْكَرَتْ فِعْلَ مَرْوَانَ في ذَلِكَ، وقَالَتْ لَهُ: (اتَّقِ الله، وارْدُدِ المَرْأَةَ إلى بَيْتِها) [٢١٥٠]، تَعْنِي: البَيْتَ الذِي طَلَقَهَا فِيهِ زَوْجُهَا، فَاحْتَجَّ عَلَيْهَا مَرْوَانُ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ، لأَنَّهُ لا بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بنتِ قَيْسٍ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: لا تَحْتَجَّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ، لأَنَّهُ لا حُجَّةَ فِيهِ، تَعْنِي بِذَلِكَ عَائِشَةُ: أَنَّ النبي عَلَيْهَا أَبَاحَ لِفَاطِمَةَ الانْتِقَالَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لا لَمْ يَكُن المَسْكَنُ لِزَوْجِهَا، وإنَّمَا كَانَ لأَهْلِ زَوْجِهَا، وكَانَتْ قَدْ آذَتْهُم بِلِسَانِهَا، فَلهذَا رَخَّصَ لَهَا رَسُولُ الله عَنِي مَنْ الله الله عَنِي مَرْوَانُ بِقَوْلهِ هذَا: أَنَّ النَّ عَلَيْ الشَّرِ فَحَسْ لَهَا رَسُولُ الله عَنْ فَي الانْتِقَالِ في العِدَّةِ، فقالَ مَرْوَانُ جِينَفِد: (إنْ كَانَ بِكُ الشَّرُ فَحَسْ لَهَا رَسُولُ الله عَنْ هَا النَّقَالِ في العِدَّةِ، فقالَ مَرْوَانُ جِينَفِذَ (إنْ عَلَى المَسْكَنُ لِوَجِهَا، وبَيْنَ وَوْجِهَا مِنَ الشَّرِّ نَحْوَ مَا وَقَعَ بَيْنَ فَاطِمَةَ بنتِ قَيْسٍ عَبْ الْمَرْوَانُ بِقَوْلهِ هذَا: أَنَّ ابنة وبَيْنَ أَهْلِ زَوْجِهَا، ولَذَلِكَ نَقَلَها مَرْوَانُ مِنْ الشَّرِ نَحْوَ مَا وَقَعَ بَيْنَ فَاطِمَةَ بنتِ قَيْسٍ وبَيْنَ أَهْلِ زَوْجِهَا، فَلِذَلِكَ نَقَلَها مَرْوَانُ مِنْ ذَلِكَ البَيْتِ في العِدَّةِ.

قالَ عِيسَى: لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ تَرْحَلَ المُعْتَدَّةُ مِنَ المَوْضِعِ الذي طُلِّقَتْ فِيهِ حَتَّى تَنْقَضِي عِدَّتُهَا، وأَنَّهَا إِنْ آذَتْ بِلِسَانِهَا أَهْلَ زَوْجِهَا وتَعَدَّتْ عَلَيْهِم، مُنِعَتْ مِنْ ذَلِكَ، فانْ أَبَتْ أَدَّبَهَا السُّلْطَانُ، ولَمْ يُبَحْ لَها الانْتِقَالَ حَتَّى تَتِمَّ عِدَّتُهَا.

قالَ عِيسَى: والبَدَويَّةُ التي تَنْتُوِي حَيْثُ يَنْتُوِي أَهْلُهَا (١)، فَتَنْتُقِلُ بِانْتِقَالِهِم، هُمْ أَهْلُ العُمُودِ و[الشَّعَرِ] (٢) الذِين يَنْتَجِعُونَ المَاءَ والكَلاَّ ولا قَرَارَ لَهُم، فالمُعْتَدَّةُ مِنْهُم تَنْتُقِلُ بانْتِقَالِهِم، وأَمَّا أَهْلُ القُرَى فَلاَ تَنْتُقِلُ المُعْتَدَّةُ مِنْهُم بِرِحْلَةِ أَهْلِها إذا كَانَ أَهْلُ القَرْيَةِ صَالِحِينَ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: إلاَّ أَنْ تَكُونَ بِكْرَا فِي حُجُورِهِم، فإنَّهُم يَرْحَلُونَها مَعَهُم.

* قَالَ ابنُ وَضَّاحِ: في حَدِيثِ فَاطِمَةَ بنتِ قَيْسٍ سُنَنٌ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا: أَنَّهُ لا نَفَقَةَ للمَبْتُوتَةِ، ومِنْهَا: أَنَّهُ اعْتَدَّتْ في غَيْرِ البَيْتِ الذِي طُلِّقَتْ فِيهِ، إذ لَمْ يَكُنْ لِلمَبْتُوتَةِ، ومِنْها: أَنَّ المَرْأَةَ الصَّالِحَةَ العَجُوزَ يَزُورُهَا الرِّجَالُ، ويُسَلِّمُونَ عَلَيْهَا، لِزَوْجِهَا، ومِنْها: أَنَّ المَرْأَةَ الصَّالِحَةَ العَجُوزَ يَزُورُهَا الرِّجَالُ، ويُسَلِّمُونَ عَلَيْهَا، كَمَا كَانَ الصَّحَابةُ يَفْعَلُونَ بَأُمِّ شَرِيكٍ، ولَذَلِكَ قَالَ ﷺ فِي أُمِّ شَرِيكٍ: «تِلْكَ امْرَأَةُ

⁽١) تنتوي يعنى: تنزل حيث نزلوا.

⁽٢) جاء في الأصل: الشاد، ولم أجد لها معنى، وما وضعته هو المناسب للسياق.

يَغْشَاهَا أَصْحَابِي الهِ ١٥٥٦] فَرُبَّمَا نَظَرُوا إلى فَاطِمةَ بِسَبَبِ دُخُولِهِم إلى أُمِّ شَرِيكِ، وفِيهِ فَي هَذَا مُبَاعَدَةُ ما بَيْنَ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ إذا لَمْ يَكُونُوا مِنْ ذَوِي المَحَارِم، وفِيهِ إِبَاحَةُ التَّعْرِيضِ بالنَّكَاحِ في العِدَّةِ، لِقَوْلِ النبيِّ عَلَيْهِ لِفَاطِمَةَ: "إذا حَلَلْتِ فَأَذِينِي "، وفِيه: أَنْ يُذْكَرَ مِنَ الإِنْسَانِ عِنْدَ المَشُورَةِ مَا يُعْرَفُ مِنْهُ، لِقَوْلِ النبيِّ عَلَيْهِ قَلَ النبيِّ عَلَيْهِ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِه المَشُورَةِ مَا يُعْرَفُ مِنْهُ، لِقَوْلِ النبيِ عَلَيْهِ اللَّمَاءِ، ومَنْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ حَالَةً نُسِبَ إليها، فَيُقَالُ لَمَنْ كَانَ كَثِيرَ الضَّرْبِ: "لاَ يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِه الأَجْلِ حَالَةً نُسبَ إليها، فَيُقَالُ لَمَنْ كَانَ كَثِيرَ الضَّرْبِ: "لاَ يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِه الأَجْلِ حَالَةً نُسبَ إليها، وقَدْ يَذْهَبُ في حَوائِجِه، ويَتَصَرَّفُ في أُمُورِهِ، وأَمَّا قَوْلُهُ في كَثْرَةِ ضَرْبِهِ للنِّسَاءِ، وقَدْ يَذْهَبُ في حَوائِجِه، ويَتَصَرَّفُ في أُمُورِه، وأَمَّا قَوْلُهُ في كَثْرَةِ ضَرْبِهِ للنِّسَاءِ، وقَدْ يَذْهَبُ في حَوائِجِه، ويَتَصَرَّفُ في أُمُورِه، وأَمَّا قَوْلُهُ في مُعْاوِيةَ : "إنَّهُ صَعْلُوكُ" فَلَيْسَتْ هَذِه غِيبَةٌ، لأَنَّهُ قَالَها حِينَ مَشُورَةٍ فَاطِمَةَ إِيَّاهُ في تَعْرَبِ إِللَّهُ عَلَيْهِ عَرَبَ وَاحِدٍ، والمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ، فَعَلَيْهِ النَّوْرَةِ فَالِها حِينَ مَشُورَةٍ فَاطِمَةً وَرُشِيّةً وَالْمَامَةُ مُولِي القُرَشِيَّاتِ، وكَانَتْ فَاطِمَةُ قُرَشِيَّةً وأَلَها مَوْلِي القُرَشِيَّاتِ، وكَانَتْ فَاطِمَةُ قُرَشِيَّةً وأَسُامَةُ مَوْلَى.

قالَ [أبو](١) المُطَرِّفِ: قَالَ سُفْيَانُ: للمُطَلَّقَةِ المَبْتُوتَةِ النَّفَقَةُ والسُّكْنَى على زَوْجِهَا الذي طَلَّقَهَا، وشَبَّهَهَا سُفْيَانُ بالحَامِلِ.

وقالَ إِسْمَاعِيلُ: لَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ، لأَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿ أَسَكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُهُ مِّن وُجُدِكُمْ وَلَا نُضَارَّوُهُنَّ لِنُصْبِقُواْ عَلَيْمِنَّ ﴾ [الطلاق: ٦]، ثُمَّ قَالَ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَتِ مَلِ فَأَنفِقُواْ عَلَيْمِنَ حَلَّهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٦]، فإنْ كَانَتِ النَّفقَةُ تَجِبُ كَمَا تَجِبُ السُّكْنَى لمَا كَانَ للاختِصَاصِ مَعْنَى، فَوَجَبَ بِهَذَا النَّصِّ أَنَّهَا النَّي لَا يَمْلِكُ زَوْجُهَا رَجْعَتَها، وأَمَّا التِّي يَمْلِكُ زَوْجُهَا رَجْعَتَها فَلَهُ النَّفقَةُ عَلَيْهِ فِي العِدَّةِ، حَامِلاً كَانَتْ أو غَيْرَ حَامِلٍ.

* قالَ مَالِكٌ: إذا طَلَّقَ العَبْدُ الأَمَةَ ثُمَّ عُتِقَتْ فَعِدَّتُهَا عِدَّةُ الأَمَةِ، لاَ تَنْتَقِلُ إلى عِدَّةِ الحُرَّةِ [۲۱۵۸].

وقَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الأَمْصَارِ: إنَّهَا تَنْتَقِلُ إلى عِدَّةِ الحُرَّةِ.

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل.

قالَ مَالِكٌ: فإنْ مَاتَ زَوْجُهَا وَهِيَ في عِدَّتِهَا ولَمْ تَخْتَرْ فِرَاقَهُ بعدَ عِتْقِهَا حتَّى مَاتَ، اعْتَدَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرِ وعَشْرا مِنْ يَوْم مَاتَ.

قالَ أَبُوالمُطَرِّفِ: إِنَّمَا انتَقَلَتْ في الوَفَاةِ إلى عِدَّةِ الحُرَّةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لَمَّا أَعْ أُعْتِقَتْ وَهِيَ في العِدَّةِ كَانَ لَهَا أَنْ تَبِينَ نَفْسَهَا مِنْهُ، فَلَمَّا لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ فقدْ أَبْقَتْ نَفْسَهَا زَوْجَةً لَهُ، فَلَمَّا تُوفِّي وَهِيَ في عِدَّتِها لَزِمَهَا عِدَّةُ الحُرَّةِ في الوَفَاةِ.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا جُعِلَتْ عِدَّةُ المُسْتَحَاضَةِ سَنَةً، لِتَكُونَ مِنْهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ للحَمْلِ، ثُمَّ ثَلاَثَةً عِدَّةً، إِلاَّ أَنْ تَسْتَرِيبَ نَفْسَهَا، فَتَقْعُدُ حَتَّى تَذْهَبَ عَنْهَا الرِّيَبةُ إلى المحمْلِ، وقِيلَ في المُسْتَحَاضَةِ التِّي تُفَرِّقُ بينَ دَمِ الاسْتِحَاضَةِ ودَم الحَيْضِ، أَنَّهَا تَعْتَدُ كَعِدَّةٍ غَيْرِ المُسْتَحَاضَةِ.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: إذا أَسْلَمَتِ المَرْأَةُ وزَوْجُهَا كَافِرٌ ثُمَّ أَسْلَمَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا دَامَتْ في العِدَّةِ، وإِنْ تَزَوَّجَها بعدَ زَوْج لَمْ يُعَدَّ ذَلِكَ طَلاَقاً.

[أبو المُطَرِّفِ]: قالَ أبو مُحَمَّد: لا يُلْزَمُ الطَّلاَقُ إلاَّ في النِّكَاحِ المُنْعَقِدِ على شَرِيعَةِ الإسْلاَمِ، ونِكَاحُ المُشْرِكِ لا يُقَالُ فِيهِ صَحِيحٌ ولاَ فَاسِدٌ، لأنَّ الصَّحِيحَ مِنَ النِّكَاحِ مَا صَحَّ بِشَرِيعَةِ الإسْلاَمِ، والفَاسِدُ مِنْهُ مَا فَسَدَ بِشَرِيعَةِ الإسْلاَمِ، فَلِهَذَا لا يُعَادُ مِنَ الطَّلاَقِ مَا وَقَعَ في حَالِ الكُفْرِ.

* قَالَ أَصْبَغُ: إِذَا عَقَدَتْ امْرَأَةٌ نِكَاحَ امْرَأَةٍ فُسِخَ النَّكَاحُ، وإِنْ مَاتَا قَبْلَ الفَسْخِ لَمْ يَتُوارَثَا، ولَيْسَ العَمَلُ في هذَا على تَزْوِيجِ عَائِشَةَ لِبِنْتِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أَبي بَكْرِ حِينَ زَوَّجَتْهَا وأَبُوهَا غَائِبٌ [۲۰٤٠]، لأَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ خَاطَبَ الأَوْلِيَاءَ بِعَقْدِ النِّكَاحِ، فَقَالَ: ﴿ وَأَنكِحُوا ٱلْأَيْمَىٰ مِنكُمْ وَالصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَلِمَآبِكُمُ ۗ [النور: ٣٦]، النِّكَاحِ، فَقَالَ: ﴿ وَلَا يَحْمُوا ٱلْأَيْمَىٰ مِنكُمْ وَالصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَلِمَآبِكُمُ ۗ [النور: ٣٦]، وَخَاطَبَ وقالَ تَبَارَكُ وتَعَالَى: ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَ أَن يَنكِحُن آزَوَجَهُنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، فَخَاطَبَ ذُكُورَ الأَوْلِيَاءِ، ولِهَذَا قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ المَرْأَةَ لاَ تَكُونُ [وَصِيَّةً لِعَقْدِ] (١) النَّكَاح، إلاَّ

⁽۱) ما بين المعقوفتين أصابه مسح، واستدركته من المدونة ٣/ ٢٩٦. ومعنى قوله: (إلا أن تكون وصية) يعني: إذا كان وصية جاز لها أن تستخلف من يزوّجها، ولا يجوز لها أن تباشر عقد النكاح.

أَنْ تَكُونَ وَصِيَّةً، فإنَّها تُقَدِّمُ رَجُلاً على عُقْدَةِ النِّكَاحِ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا فَعَلَتْ [ذَلِكَ عَائِشَةُ] (١) لأَنَّهَا كَانَتْ شَيْخَةَ أَهْلِهَا، ولِمَكَانَتِهَا مِنَ النبيِّ ﷺ.

قولُ مَالِكِ: تُمْنَعُ المُعْتَدَّةُ مِنَ [السَّفَرِ](٢) إلى الحَجِّ.

[أبوالمُطَرِّفِ]: إنَّما هذَا مَا لَمْ تُحْرِمْ بِالحَجِّ، فأَمَّا إِذَا أُحْرِمَتْ فإنَّهَا تَتَمَادَى في سَفَرِهَا حَتَّى تَقْضِي [حَجَّهَا، فإذا] (٢) كَانَتْ وَفَاةَ زَوْجِهَا بَعْدَما نَفَدَتْ في سَفَرِهَا، وَكَانَتْ بِمَوضِع قَرِيبٍ مِنْ بَلَدِهَا لَيْسَ عَلَيهَا في [الرُّجُوع] إلى مَنْزِلها مَوْنَةً، فإنَّها تَرْجِعُ تَعْتَدُّ في بَيْتِهَا، فإنْ كَانَ المَكَانُ الذي تُوفِّي فِيهِ زَوْجُهَا بَعِيدٌ [لا تَرْجِعُ] (٤) لَهَا نَفَذَتْ لِحَجِّهَا، وتَعْتَدُّ به مِنْ يَوْمِ مَاتَ زَوْجُهَا، فإذا رَجَعَتْ إلى بَيْتِهَا أَقَامَتْ فِيهِ بَقِيَّةً عِدَّتِهَا [....] وقَدْ بَقِي عَلَيْهَا بَقِيَّةٌ مِنَ العِدَّةِ.

قالَ أبو مُحَمَّد: كَانَ بَعْضُ أَهْلِ المَدِينَةِ يَقُولُ في أُمِّ الوَلَدِ إذا [تُوفِي عَنْها] (٢)
 سَيِّدُهَا، أَنَّهَا تَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرِ وعَشْرَا، وبهِ قَالَ يَزِيدُ بنُ عبدِ المَلِكِ[٢١٩٩].

فَسَأَلْتُهُ عَنْ رِوَايةٍ مَطَرِ[الوَرَّاقِ] (٧) عَنْ رَجَاءِ بنِ حَيْوَةَ، عَنْ قَبيصَةَ، عَنْ عَمْرِوَ بنِ العَاصِي أَنَّهُ قَالَ: (لاَ تُلْبسُوا عَلَيْنَا سُنَّةَ نَبِيِّنَا، عِدَّتُهَا[عِدَّةُ المُتَوفَّى عَنْهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعْشَرَا]) (٨)، قالَ لِي أَبو مُحَمَّدٍ: هذِه قِصَّةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، ولَمْ يُدْرِكُ مَطَرُ الوَرَّاقُ رَجَاءَ بنَ حَيْوةَ.

⁽١) ما بين المعقوفتين استظهرته بما يفهم من السياق، وقد مسح في الأصل.

⁽٢) ما بين المعقوفتين مسح في الأصل، واستدركته بما يفهم من السياق.

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين وضعته بما يفهم من السياق، وقد أصابه المسح.

⁽٤) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل بسبب مسحه، ووضعت ما يتناسب مع السياق.

⁽٥) أصاب المسح مقدار كلمتين، ولم أستطع استظهاره.

⁽٦) ما بين المعقوفتين لم يظهر، ووضعت ما يتناسب مع السياق.

⁽٧) لم يظهر ما بين المعقوفتين بسبب مسحه، واستظهرته بما يتوافق مع المصادر.

⁽٨) رواه أبو داود (٢٣٠٨)، وابن حبان (٤٣٠٠)، والحاكم ٢٠٩٦، بإسنادهم إلى مطر الوراق به، وما بين المعقوفتين زيادة من سنن أبي داود وقد سقطت من الأصل.

- * وقَدْ أَنْكُرَ القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدِ فِعْلَ يَزِيدِ بنِ عبدِ المَلِكِ في ذَلِكَ [٢١٩٩].
 - * وقالَ ابنُ عُمَرَ: عِدَّتُها إذا تُوفِّي عَنْهَا سَيِّدُها حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ [٢٢٠٠].

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عِدَّةُ أُمِّ الوَلَدِ إذا تُوفِّي عَنْهَا سَيِّدُهَا بِثَلَاثِ حُيَّضٍ (١).

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: لَمَّا لَمْ تَكُنْ الأَمُّ وَلَدِ مِنَ الزَّوْجَاتِ المُطَلَّقَاتِ لَمْ تُؤْمَرْ إِذَا تُوفِّي سَيِّدُها بِثَلَاثِ حُيَّضٍ، ولَمَّا لَمْ تَكُنْ مِنَ الزَّوْجَاتِ المُتَوفَّى عَنْهُنَّ أَزْوَاجِهُنَّ لَمُ تُكُنْ مُطَلَّقَةً ولا مُتَوفَّى عَنْهَا زَوْجُها لَمْ تَكُنْ مُطَلَّقَةً ولا مُتَوفَّى عَنْهَا زَوْجُها أَمْرَتْ أَنْ تَسْتَبْرِىءَ بِحَيْضَةٍ كَمَا يُفْعَلُ بِها في البَيْع، فَإِنْ لَمْ تَحِضْ فَثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ، إلاَّ أَنْ تَسْتَرِيبَ نَفْسَهَا فَتَقْعُدُ حتَّى تَذْهَبَ الرِّيبَةُ، إلاَّ أَنْ يَأْتِي عَلَيْهَا مِنَ الزَّمَانِ مَا لاَ تَكُونُ حَامِلاً في مِثْلِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ بَرَاءَةٌ لَها، وتَنْكِحُ إِنْ شَاءَتْ.

قالَ عِيسَى: إذا تَزَوَّجَتِ الأُمُّ وَلَدٍ بَعْدَ وَفَاةِ سَيِّدُها قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ حَيْضَةً، فَوَطِئَها الزَّوْجُ فإنَّها يُفَرَّقُ بَيْنَهَما، ولا تَحِلُّ لَهُ أَبَدَاً، وَهُوَ كَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً في عِدَّتِهَا وَوَطِئَها فِيها.

وقَالَ غَيْرُهُ: لاَ تَحْرُمُ بِذَلِكَ الوَطْءِ، لأَنَّهَا لَيْسَتْ بَعْدَّةٍ مِنْ نِكَاحٍ، وإنَّمَا هِيَ عِدَّةٌ مِنْ مِلْكِ اليَمِينِ.

قالَ عِيسَى: على الأُمَّةِ المُتَوفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا عِدَّةُ الوَفَاةِ، لأَنَّهَا مِنَ الزَّوْجَاتِ المُتَوفَّى عَنْهُنَ أَزْوَاجُهُنَّ، إلاَّ أَنْ عِدَّتَهَا في الوَفَاةِ شَهْرَانِ وخَمْسَ لَيَالٍ، وعِدَّتُها في الطَّلاَقِ قُرَآنِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ القُرْءَ الوَاحِدَ لا نِصْفَ لَهُ ولا يَتَبَعَّضُ، فإنَّما عَلَيْهَا قُرَآنِ، وقالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى في الإمَاءِ: ﴿ فَعَلَيْهِنَ نِصَّفُ مَا عَلَى ٱلمُحْصَنَتِ مِنَ أَعْدَابٍ ﴿ وَتَعَالَى في الإمَاءِ: ﴿ فَعَلَيْهِنَ نِصَّفُ مَا عَلَى ٱلمُحْصَنَتِ مِنَ ٱلْعَدَابِ ﴾ [النساء: ٢٥]، فَلَمَّا كَانَ عَلَيْهَا نِصْفُ حَدِّ الحُرَّةِ كَانَتْ عِدَّتُهَا مِثْلَ نِصْفِ عِدَّةِ الحُرَّةِ .

ینظر: المبسوط ۲ ۵٦.

بابُ الحَكَمَيْنِ، إلى آخِرِ بَابِ الطَّلاَقِ

قالَ عِيسَى: لَو أَنَّ رَجُلاً وامْرَأتهِ اشْتَكَيَا إلى السُّلْطَانِ، وكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هُوَ يَدَّعِي أَنَّ صَاحِبهُ مُضِرُّ بهِ فلَمْ يَتَبَيَّنُ للسُّلْطَانِ مَنِ النَّاشِزِ مَنْهُمَا، والنَّاشِزُ مِنْهُمَا هُو المُبْغِضُ المُسِيءُ الصُّحْبَةِ لِصَاحِبهِ، فإذا جُهِلَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِمَا وَجَبَ على السُّلْطَانِ أَنْ يَبْعَثَ رَجُلاً صَالِحًا مِنْ أَهْلِ الزَّوْجَةِ، وآخَرَ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجِ، السُّلْطَانِ أَنْ يَبْعَثَ رَجُلاً صَالِحًا مِنْ أَهْلِ الزَّوْجَةِ، وآخَرَ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجِ، السُّلْطَانِ أَنْ يَبْعَثَ رَجُلاً صَالِحًا مِنْ أَهْلِ الزَّوْجَةِ، وآخَرَ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجِ، فَيُحَكِّمُهُما بَيْنَ ذَلِكَ الرَّجُلِ وامْرَأتهِ، ويُفَوِّضُ إليهِما أَمْرَهُمَا، فَمَا رَأَيا مِنْ فُرْقَة بِهِما، فَيُحَكِّمُهُما أَو اجْتِمَاعِ أَنْفَذَاهُ بَيْنَهُمَا، ويَنْبَغِي للحَكَمَيْنِ أَنْ يَسْأَلاَ أَهْلَ المَعْرِفَة بِهِما، ويَكْشِفَانِ عَنْ أُمُورِهِما، فإذا بَلَغَا في الكَشْفِ عَنْهُمَا أَكْثَرَ مَا يَسْتَطِيعَانِ مِنْ ذَلِكَ حَكَمَا بَيْنَهُمَا على أَلاَ يَانُهُمَا ولَزِمَهُمَا ولَزِمَهُمَا ذَلِكَ، وإنْ رَأَيَا أَنْ يُفَرِّقًا بَيْنَهُمَا على أَلاً يَأْفُولَ مَا يَسْتَطِيعَانِ مِنْ ذَلِكَ مِنْ المَرْأَةِ شَيْئَا ويُطَلِّقَاهَا عَلَيْهِ بِوَاحِدَة فَعَلاً، وإنْ رَأَيَا أَنْ يُطَلِّقَاهَا عَلَيْهِ بِوَاحِدَة في قَوْلِ ابن القاسِم.

وقالَ أَشْهَبُ: مَا طَلَّقَا بِهِ مِنْ وَاحِدَةٍ أُو ثَلاَثٍ لَزِمَ الزَّوْجَ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وذَكَرَ بَعْضُ شُيُوخِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بِنِ لُبَابَةَ (١) أَنَّهُ كَانَ إذا ذُكِرَ لَهُ أَنَّ الزَّوْجَيْنِ إذا شَكَا بَعْضَهُمَا بَعْضًا إلى الحَكَمِ أَنَّهُ يَنْبَغِي للحَكَمِ أَنْ يَجْعَلَ لَكُ أَنَّ للحَكَمِ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمَا أَمِيناً، أو في دَارٍ أَمِينٍ، ويُخْبِرُ الأَمِينُ الحَكَمَ بِمَا يَبْدُو لَهُ مِنْ أُمُورِهَما.

⁽۱) هو محمد بن عمر بن لبابة، أبو عبد الله القرطبي، الإمام الفقيه المفتي، كان من أعرف الناس باختلاف أصحاب مالك، وكان عابدا زاهدا، توفي سنة (٣١٤)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/٥١٠.

فَكَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ يَقُولُ: لَسْتُ أَرَى هَذَا إِلاَّ مَا قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ ـ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَأَ إِن يُرِيدَآ إِصْلَحَا يُوقِيقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَأَ ﴾[النساء: ٣٥].

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمَّا كَانَ النِّكَاحُ مِنَ الطِّيِّبَاتِ التِّي أَبَاحَها اللهُ، فَحَرَّمَ ذَلِكَ أَحَدٌ على نَفْسِهِ بِقَوْلهِ: كُلُّ امْرَأَةِ أَتَزَقَّجُهَا طَالِقٌ، لَمْ يُلْزَمْ قَائِلُ ذَلِكَ شَيءٌ، لأَنَّهُ حَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللهُ مُ قَائِلُ ذَلِكَ شَيءٌ، لأَنَّهُ لَكُمْ أَحَلَّ اللهُ مُ عَلَى اللهُ تَبَارِكَ وتَعَالَى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَحَرِّمُوا طَيِّبَنِتِ مَا أَحَلَ ٱللهُ لَكُمْ أَحَلُ اللهُ تَبَارِكَ وتَعَالَى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَحَرِّمُوا طَيِّبَنِتِ مَا أَحَلَ ٱللهُ لَكُمْ وَلَا تَعْمَدُواً ﴾ إلى آخِرِ الآيةِ [المائدة: ١٨]، وأمَّا إذا سَمَّى قَبِيلَةً بِعَيْنِها، أو ضَرَبَ وَلاَ تَجْدُواْ للهُ عُمْرَهُ، لَزِمَهُ الطَّلاقُ فِيمَا عَيَّنَ، والأَجَلُ الذي ضَرَبَهُ، إلاَّ أَنْ يَضْرِبَ أَجُلاً بَعِيدًا لاَ يَبْلُغُهُ عُمُرَهُ.

[كان](١) ابنُ القَاسِمِ يَقُولُ: يَتَزَوَّجُ، لأَنَّهُ لَمَّا ضَرَبَ أَجَلاً بَعِيداً لا يَبْلُغُهُ عُمُرَهُ فَقَدْ قَصَدَ إلى تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللهُ، فَيُقَالُ لَهُ: اسْتَغْفِرِ اللهَ، وتَزَوَّجْ، ولاَ شَيءَ عَلَيْكَ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا حُكِمَ للمَرْأَةِ [على] (٢) العِنِّينِ بالفِرَاقِ بعدَ أَنْ ضُرِبَ لَهُ أَجَلُ سَنَةٍ يُعَالِجُ فِيهَا نَفْسَهُ، لِكَي يَقْطَعَ عَنْهَا الضَّرَرَ بامْتِنَاعِهِ مِنَ الوَطْءِ، وفِرَاقُهُ تَطْلِيقَةٌ، تَمْتَلِكُ بها المَرْأَةُ أَمْرَ نَفْسِهَا، وأَمَّا إذا حَدَثَ بالزَّوْجِ العِنَّةَ بَعْدَ دُخُولِهِ بِها وَوَطْئِهِ إِيَّاهَا، لَمْ يُفَرَّقُ حِينَئِذٍ بَيْنَهُمَا، لأَنَّهُ عَيْبٌ حَدَثَ عِنْدَها لَمْ يُغِرْهَا به الزَّوْجُ مِنْ نَفْسِهِ.

* قالَ الأَبْهَرِيُّ: أَمْرُ النبيِّ ﷺ مَنْ أَسْلَمَ وعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ، فَلَهُ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعاً ويُفَارِقُ سَائِرُهُنَّ [٢١٧٦]، وأَمَرَ فَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيَّ حِينَ أَسْلَمَ وتَحْتَهُ اخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعاً ويُفَارِقُ الأُخْرَى (٣)، ومَعْلُومٌ أَنَّ الاخْتِيَارَ قَدْ يَكُونُ اخْتَانِ أَنْ يَخْتَارَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا، ويُفَارِقُ الأُخْرَى (٣)، ومَعْلُومٌ أَنَّ الاخْتِيَارَ قَدْ يَكُونُ

⁽١) جاء في الأصل: (قال) وهو مخالف لسياق الكلام.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

⁽٣) رواه الترمذي (١١٢٩)، وابن ماجه (١٩٥١)، من حديث الضحاك بن فيروز الديلمي عن أبيه.

بَيْنَ الأَوَاخِرِ والأَوَائِلِ، ولَوْ كَانَ الاخْتِيَارُ على التَّرْتِيبِ الأُولَى فالأُولَى لَزَالَ مَعْنَى الاخْتِيَار الذي أَمَرَهُ بهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

* قَالَ عِيسَى: إِنَّمَا قِيلَ لِثَابِتِ الأَحْنَفُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ مِعْوَجَّ السَّاقَيْنِ، ولَمْ يَرَ عَلَيْهِ ابنُ عُمَرَ طَلاَقاً (٢١٨١]، لأَنَّهُ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ مُكْرَهاً حِينَ خَشِيَ على نَفْسِهِ الضَّرْب، ولَمْ يَكُنْ له قَصْدُ إلى الطَّلاَقِ بِنِيَّةٍ ولا إِرَادَة، وكَذَلِكَ حُكْمُ كُلِّ مُكْرَهٍ على الطَّلاَقِ بِنِيَّةٍ ولا إِرَادَة، وكَذَلِكَ حُكْمُ كُلِّ مُكْرَهٍ على الطَّلاَقِ لا يَلْزَمُهُ كَمَا أَنَّهُ لا يَلْزَمُ الكُفْرَ مَنْ أَكْرِه عَلَيْهِ، والسَّكْرَانُ بِخِلاَفِ ذَلِكَ، يُنْفَذُ عَلَيْهِ، والسَّكْرَانُ بِخِلاَفِ الشَّكْرَ على وَلَلِكَ أَنَّهُ أَدْخَلَ السَّكْرَ على نَفْسِهِ، والقَلَمُ جَارِ عَلَيْهِ، وَهُوَ بِخِلاَفِ المَغْلُوبِ على عَقْلِهِ.

وقَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: إلاَّ مَا بَاعَهُ مِنْ عُرُوضِهِ في حَالِ سُكْرِه، فَادَّعَى حِينَ صَحَّ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ قَدْرَ مَا بَاعَ، ويَتَبَيَّنُ قَدْرَ مَا ادَّعَاهُ مِنْ ذَلِكَ، فَبَيْعُهُ يُنْقَضُ، ويُحَدُّ ثَمَانِينَ لِشُربِ الخَمْرِ.

* ورَوَى يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ في قِرَاءَةِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: (يا أَيُها النبيُّ إذا طَلَقْتُم النِّسَاءَ فَطَّلِقُوهُنَّ لِقُبُلِ عِدَّتِهِنَّ) قالَ يَحْيَى: قالَ مَالِكُ: يَعْنِي بِذَلِكَ أَنْ يُطَلِّقَ النِّسَاءَ فَطَّلِقُوهُنَّ لِقُبُلِ عِدَّتِهِنَّ) قالَ يَحْيَى: قالَ مَالِكُ: يَعْنِي بِذَلِكَ أَنْ يُطَلِّقَ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِقُبْلِ مَرَّةً [٢١٨٢](١).

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَرْوِ عَنْ مَالِكٍ هذَا التَّفْسِيرَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ إلاَّ يَحْيَى بنُ يَحْيَى.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: كَانَ أَشْهَبُ لاَ يَرَى بَأْسَاً أَنْ يُطَلِّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ في كُلِّ طُهْرٍ مَرَّةً مَا لَمْ يَرْتَجِعْهَا في خِلاَلِ ذَلِكَ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُطَلَّقَهَا ثَانِيَةً، فَلاَ يَسَعْهُ ذَلِكَ، لأَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يُطَلِّقَهَا في خُلِّ لأَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يُطَلِّقَهَا العِدَّةَ، فإذا لَمْ يَرْتَجِعْهَا فلاَ بَأْسَ أَنْ يُطَلِّقَهَا في كُلِّ طُهْرٍ مَرَّةً.

وأَنْكُرَ هَذَا غَيْرُ أَشْهَبَ وقَالَ: إذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ في كُلِّ طُهْرٍ مَرَّةً، وَقَعَ

⁽۱) قال ابن عبد البر في التمهيد ١٥ / ٧٤: أي لا ستقبال عدتهن، وإذا طلق في طهر لم تمس فيه فهي مستقبلة عدتها من يومئذ.

بَعْضُ طَلاَقِهِ إِيَّاهَا بِغَيْرِ عِدَّة كَامِلَةٍ، وذَلِكَ أَنَّهُ تَقَعُ للطَّلْقَةِ الأُولَى عِدَّةٌ كَامِلَةٌ، وتَقَعُ للطَّلْقَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الأَقْرَاءِ قُرآنِ، وتَقَعُ الطَّلْقَةُ الثَّالِثَةُ مِنَ الأَقْرَاءِ قُرءٌ، فَيَقَعُ ذَلِكَ بِخِلاَفِ مَا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَنَتُ يَثَرَبَصْكَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[البقرة: ٢٢٨]، فلِهَذا لا يَنْبَغِي أَنْ يُطَلِّقَها في كُلِّ طُهْرٍ طَلْقَةً.

* قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: في حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ وأَصْحَابِهِ حِينَ سَأَلُوا النبيَّ عَلِيْ عَنِ العَزْلِ، وقَالُوا لَهُ: أَنَّا نُحِبُ العَزْلَ، وقالَ: «مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لاَ تَفْعَلُوا النبيَّ عَلِيْ عَنِ العَزْلِ، وقَالُ: «مَا عَلَيْكُمْ أَنْ تَعْزِلُوا [عَنْ] (١) إِمَائِكُم عِنْدَ وَطْئِكُم إِيَّاهُنَّ، تَفْعَلُوا الرَهِ عَنْ اللهَ عَنْ اللهُ عَلْمَ اللهَ عَنْ اللهَ عَلَى اللهَ عَنْ اللهَ عَنْ اللهَ اللهُ عَنْ اللهَ اللهُ اللهُ عَنْها مَاءَهُ، أَنَّ الوَلَدَ لا حَقَّ بِهِ، إِذْ قَدْ يَغْلِبُهُ المَاءُ أَو بَعْضُهُ.

* وقوْلُهُم: (إنَّا نُحِبُ الأَثْمَانَ فِيهِ) (٢)، دَلِيلٌ على أَنَّ الأَمَةَ إذا حَمَلَتْ مِنْ سَيِّدَها أَنَّهُ لا سَبِيلَ لَهُ إلى بَيْعِها، وقَدْ ثَبَتَ عَنِ النبيِّ عَلَيْ أَنَّهُ قَالَ في أُمِّ إِبْرَاهِيمَ: "أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا" (٣)، وقَدْ قَضَى عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الأَمَةِ إذا حَمَلَتْ مِنْ سَيِّدِها أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ بَيْعُهَا[٢٨٧١]، فإذا وَضَعْتْ فِهِيَ على ذَلِكَ الأَصْلِ في مَنْعِ مِنْ سَيِّدِها أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ بَيْعُهَا المَهَاجِرُونَ والأَنْصَارُ بالمَدِينَةِ، ويُدْكَرُ عَنْ عليِّ بنِ بَيْعِها، وعلى هذا اتَّفَقَ المُهَاجِرُونَ والأَنْصَارُ بالمَدِينَةِ، ويُدْكَرُ عَنْ عليِّ بنِ أبي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَخَّصَ بالكُوفَةِ في بَيْعٍ أُمِّ الولَدِ، فَقَامَ إليه عبيدة أبي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَخَّصَ بالكُوفَةِ في بَيْعٍ أُمِّ الولَدِ، فَقَامَ إليه عبيدة السَّلْمَانِيُّ، فقَالَ لَهُ: (يا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ، رَأَيُكَ في الجَمَاعَةِ أَحَبُ إلينا مِنْ رَأَيكَ وَحُدَكَ) (٤)، وذَلِكَ أَنَّ عَلِيًّا وَافَقَ أَصْحَابَةُ بالمَدِينَةِ على المَنْعِ مِنْ بَيْعٍ أُمِّ الولَدِ، فَلَا لَولَدِ، فَلَا عَبِيدَةُ هَذَا القَوْلَ.

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة وضعتها للتوضيح.

⁽۲) هذه اللفظة رواها البخاري في صحيحه (۲۱۱٦)، والبيهقي في السنن ۱۰/۳٤۷، وقال: فلولا أن الاستيلاد يمنع من نقل الملك وإلا لم يكن لعزلهم محبة الأثمان فائدة.

⁽٣) رواه ابن ماجه (٢٥١٦)، والبيهقي ١٠/٣٤٦، من حديث ابن عباس، وإسناده ضعيف.

⁽٤) رواه عبد الرزاق ٧ /٣٩١، والبيهقي في السنن ٣٤٨/١، بإسنادهم إلى عَبِيدة السَّلْماني به.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَ سَبْيُ بَنِي المُصْطَلِقِ الذِي سَبَاهُم رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ عَبَدَةِ الأَوْثَانِ اللَّوْاتِي لا يَجُوزُ وَطْنَهُنَّ الآنَ بِمِلْكِ اليَمِينِ، وإنَّما أَبَاحَ النبيُّ عَلَيْ وَطْأَهُنَّ لأَوْلِ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَنكِحُواْ الْمُشْرِكَاتِ لَا شَعْلَهِ عَالَى: ﴿ وَلَا نَنكِحُواْ الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُوقِعِنَ اللهُ الكِتَابِ، فَهَوُلاَءِ لاَ يُوطَنْنَ الآنَ بِمِلْكِ يَمِينٍ، ولاَ نِكَاحَ حتَّى يُسْلِمْنَ، لأَنَّ هذه الآية حَرَّمَتْ وطْءَ المَجُوسِيَّاتِ والوَثَنِيَّاتِ، بِخِلاَفِ الكِتَابِيَّاتِ.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ أَقَرَّ بِوَطَءِ أَمَتِهِ ثُمَّ ظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ فَأَنْكَرَهُ وادَّعَى العَزْلَ، أَنَّ الوَلَدَ يَلْزَمُهُ، فإنْ أَنْكَرَ الوَطْءَ جَمْلَةً وَاحِدَةً ونَفَى عَنْ نَفْسِهِ الوَلَدَ لَمْ يَلْزَمْهُ.

قُلْتُ لأَبِي مُحَمَّدٍ: هَلْ يَلْزَمُهُ يَمِينٌ؟ فقالَ: لاَ يَمِينَ عَلَيْهِ، وقَدْ عُرِضْتْ هذِه القِصَّةُ لِزَيْدِ بن ثَابِتٍ فَلَمْ يَحْلِفْ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وَجُهُ كَرَاهِيَةِ ابنِ عُمَرَ للعَزْلِ هُوَ أَنَّ المَاءَ يَكُونُ مِنْهُ الوَلَدُ، فَإِذَا عَزَلَهُ الرَّجُلُ فَقَدْ أَعَانَ على تَلَفِ الوَلَدِ، وأَجَازَ ذَلِكَ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ، وأبنُ عَبَّاسٍ، وأَبَاحَهُ النبيُّ ﷺ، وقَالَ: (إنَّ الوَلَدَ يَكُونُ مَعَ العَزْلِ)(١) [٢٢١ـ٢٢٠].

قالَ عبدُ الرَّحمنِ: إنَّما لَمْ يَجُزْ للرَّجُلِ أَنْ يَعْزِلَ عَنِ الحُرَّةِ إِلاَّ بإِذْنِهَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا إِنَّما نُكِحَتْ رَغْبَةً في الوَلَدِ، ولَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَعْزِلَ عَنِ الأَمَةِ إِلاَّ بإذنِ سَيِّدَها، لأَنَّهُ إِنَّما أَنْكَحَهُ إِيَّاهَا سَيِّدُها طَلَباً للنَّسْل ورَغْبَةً في الوَلَدِ.

قالَ مَالِكٌ : لَيْسَ تَرْكُ الطِّيبِ على المَرْأَةِ في مَوْتِ أَبيِها وأُخِيهَا بِوَاجِبٍ، وإنْ تَرَكَتْهُ فَلاَ بَأْسَ بذَلِكَ.

* قَوْلُ زَيْنَبَ: (كَانَتِ المَرْأَةُ في الجَاهِليَّةِ إذا تُوفِّي عَنْها زَوْجُهَا دَخَلَتْ حِفْشَاً)[٢٢١٧]، تَعْنِي بالحِفْشِ: البَيْتَ الحَقِيرِ أَو الخُصِّ، (وتَلْبَسُ شَرَّ ثِيَابِهَا) حُزْناً مِنْهَا على زَوْجِهَا.

⁽١) ليس هذا بحديث، وإنما هو قول لبعض العلماء، ينظر: عمدة القاري ١٢/ ٤٩.

ومَعْنَى [قَوْلِهِا](۱): (فَتَفْتَضُّ بهِ)، يَعْنِي: أَنَّهَا كَانَتْ تُؤْتَى بَعْدَ العَامِ بِطَائِرٍ أَو شَبَهِهِ، فَتَمْسَحُ بهِ جِسْمَهَا لِيُزِيلَ التَّفَلَ الذي كَانَ يَجْتَمِعُ عَلَيهَا(۲)، والوَسَخَ في طُولِ العَامِ، فقلَّمَا كَانَتْ تَتَمَسَّحُ بِشِيءٍ إلاَّ مَاتَ مِنْ نَتَنِ رِيحِها، ثُمَّ تُوتَى بِبَعْرَةٍ فَتَرمِي [بها](۱) مِنْ وَرَائِها، تُرَيدُ بذَلِكَ أَنَّهَا قَدْ رَمَتْ بالعِدَّةِ وَرَاءَ ظَهْرِها كَمَا رَمَتْ بالبَعْرَةِ، فَعَوَّضَ اللهُ المُسْلِمَاتِ مِنْ هذَا كُلِّه أَرْبَعَة أَشْهُرٍ وعَشْرًا، فالذي تَجْتَنِبُهُ الحَادُّ على زَوْجِها المَيِّتِ الطِّيبَ كُلَّهُ، والحُلِيَّ، والزِّينَة، ولا تَلْبسُ عَصْبَاً، وَهِي الحَادُّ على زَوْجِها المَيِّتِ الطِّيبَ كُلَّهُ، والحُلِيَّ، والزِّينَة، ولا تَلْبسُ عَصْبَاً، وَهِي فِيابُ اليَمَنِ المُلَوِّنَةِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ عَصْبَاً غَلِيظاً، ولاَ مَصْبُوغاً إلاَّ بالسَّوادِ، ولا تَمْتَشِطُ بِما يَخْتَمِرُ في رَأْسِهَا.

واخْتُلِفَ في إحْدَادِ الكِتَابِيَّةِ على زَوْجِهَا المُسْلِمِ، فقالَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ: عَلَيْهَا الإحْدَادُ.

وقالَ أَشْهَبُ وَابنُ نَافِعٍ: لا إحْدَادَ عَلَيْهَا إذا تُوفِّي زَوْجَها المُسْلِمُ، وكُلُّهم يَرْويه عَنْ مَالِكٍ.

* * *

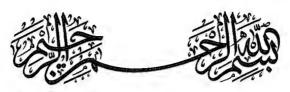
تَمَّ الكِتَابُ بِحَمْدِ اللهِ، وحُسْنِ عَوْنِه، وتَأْييدِه ويُمْنِهِ وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّمَ تَسْلِيمَاً يَتْلُوهُ كِتَابُ الرَّضَاعِ إِنْ شَاءَ اللهُ

* * *

⁽١) جاء في الأصل: قوله، وهو خطأ مخالف لما جاء في الموطأ، لأنه ما زال من كلام زينب بنت أبي سلمة.

⁽٢) التفل هو: تغيير الرائحة، المعجم الوسيط ١/٨٦.

⁽٣) جاء في الأصل: به، وهو خطا مخالف للسياق،



صَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّمَ تَسْلِيمَاً

تفسير كتاب الرضاع

* قَوْلُ عَائِشَةَ رَحِمَهِ اللهُ: "جَاءَ عَمِّي مِنَ الرَّضَاعَةِ لِيَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ الللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

قالتْ عَائِشَةُ: «وذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ضُرِبَ عَلَيْنَا الحِجَابُ».

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: فِي هَذَا الحَدِيثِ بَيَانُ أَنَّ اللَّبَنَ الذِي يَجِدُهُ هُوَ مِنْ قِبَلِ الفَحْلِ، وأَنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، وبِهذَا قالَ ابنُ عبَّاسٍ: (إنَّ الرَّضَاعَ للرَّجُلِ خَرَجَ مِنْ ذَكَرٍ وَاحِدٍ)، يَعْنِي: أَنَّ المَرْأَةَ التِّي أَرْضَعَتْ صَبِياً أَو صَبِيَةً لِغَيْرِهَا إِنَّمَا أَرْضَعَتْهُ مِنْ لَبَنِ زَوْجِهَا، فَصَارَ المُرْضِعُ ابنا لهَا بِذَلِكَ الرَّضَاعَ، وصَارَ زَوْجُهَا وَالدُهُ مِنَ الرَّضَاعَةِ، فاللَّبَنُ هُوَ لَبَنُ الفَحْل.

وكَانَ الحَسَنُ يَقُولُ: (اللَّبَنُ مِنْ قِبَلِ النِّسَاءِ)، وكَانَ لا يَرَى لَبَنَ الفَحْلِ يَحْرُمُ، [و] (١) حَدِيثُ عَائِشَةَ رَحِمَها اللهُ يَرُدُّ قَوْلَهُ.

وقَوْلُها: «وذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ضُرِبَ عَلَيْنَا الحِجَابُ»، تَعْنِي: بعدَ أَنْ أَمَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى نَبِيَّهُ أَنْ يَأْمُرَ نِسَاءَهُ أَنْ يَحْتَجِبْنَ مِنْ غَيْرِ ذَوِي المَحَارِمِ بِقَوْلهِ: ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَعًا فَسَتَلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ جِمَابٍ ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

* قَوْلُ مَالِكِ: مَا كَانَ مِنَ الرَّضَاعِ في الحَوْلَيْنِ فإنَّه يُحَرِّمُ، وإنْ كَانَتْ مَصَّةً وَاحِدَةً، وبِهَذا قالَ ابنُ عبَّاسِ[٢٢٣٦].

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: أَجْمَعَ أَهْلُ المَدِينَةِ وغَيْرُهُم أَنَّ المَصَّةَ الوَاحِدَةَ رَضَاعٌ.

وقَوْلُ النبيِّ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»[٢٥١] لَيْسَ فِيهِ تَوْقِيتُ لِعَدَدِ الرَّضَاعِ، ومَنْ قَالَ بَعْدَ خَمْسِ رَضَعَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ونَسَبَهُ إلى القُرْآنِ، فالقُرْآنُ غَيْرُ مُخْتَلَفٍ فِيهِ، ولِذَلِكَ قالَ مَالِكٌ: لَيْسَ على هذا الحَدِيثِ العَمَلُ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: وأَمَّا حَدِيثُ «لا تُحَرِّمُ المَصَّةُ ولاَ المَصَّتَانِ» فَحَدِيثٌ مَعْلُولٌ، يُرْوَى عَنِ [ابنِ](۱) الزُّبَيْرِ عَنِ النبيِّ ﷺ، ولَمْ يَسْمَعْهُ ابنُ الزُّبَيْرِ مِنَ النبيِّ ﷺ، ولَمْ يَسْمَعْهُ ابنُ الزُّبَيْرِ مِنَ النبيِّ ﷺ ، وقَدْ رُوِي أَيْضَاً عَنْ أُمُّ النبيِّ ﷺ (۲)، وقَدْ رُوِي أَيْضَاً عَنْ أُمُّ الفَضْلِ ابنةِ [الحَارِثِ](٤) أَنَّهَا قَالَتْ: ([لا] تُحَرِّمُ المَصَّةُ والمَصَّتَانِ)(٥)، وقَدْ

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة لا بد منها.

⁽٢) رواه النسائي ٦/ ١٠١، وأحمد ٤٤، وابن حبان (٤٢٢٥)، والبيهقي في السنن ٧ / ٤٥٤، بإسنادهم إلى عبد الله بن الزبير به، ونقل البيهقي عن الشافعي أن الربيع سأله، فقال: أسمع ابن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: نعم وحفظ عنه، وكان يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم ابن تسع سنين، ثم قال البيهقي: هو كما قال الشافعي رحمه الله، إلا أن ابن الزبير رضي الله عنه إنما أخذ هذا الحديث عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم.

⁽٣) حديث عائشة رواه مسلم (١٤٥٠)، وأبو داود (٢٠٦٣)، والترمذي (١١٥)، والنسائي ٢ / ١٠١، وابن ماجه (١٩٤١)، وأحمد ٦ / ٩٥. قال ابن حبان ١٠ / ٤١: لست أنكر أن يكون ابن الزبير سمع هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم، فمرة أدى ما سمع، وأخرى روى عنها، وهذا شيء مستفيض في الصحابة، قد يسمع أحدهم الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسمعه بعد عمن هو أجل عنده خطرا، وأعظم لديه قدرا عن النبي صلى الله عليه وسلم، فمرة يؤدي ما سمع، وترة يروي عن ذلك الأجل، ولا تكون روايته عمن فوقه لذلك الشيء بدال على بطلان سماع ذلك الشيء.

⁽٤) جاء في الأصل: الزبير، وهو خطأ، وأم الفضل هي امرأة العباس بن عبد المطلب، وهي أخت ميمونة بنت الحارث الهلالية، ينظر: الإصابة ٨/٢٧٦.

⁽٥) ما بين المعقوفتين زيادة لا بد منها، وحديث أم الفضل رواه النسائي ٦/ ١٠٠، وابن =

رُوِي أَيضاً عَنْ ابنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: (لا تُحَرِّمُ إلاَّ [سَبْعُ]^(١) رَضَعَاتِ)^(٢).

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: فَهَذَا كُلُّهُ يُضْعِفُ حَدِيثَ: (لاَ تَحْرُمُ المَصَّةُ ولاَ المَصَّتَانِ)، وقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ: (لاَ تَحْرُمُ إلاَّ عَشْرُ رَضَعَاتٍ)، وأَرْسَلَتْ سَالِمَ بنَ عبدِ اللهِ إلى أَخْتِهَا أُمِّ كُلْثُومٍ بنتِ أَبِي بَكْرٍ، فقَالَتْ: (أَرْضِعِيهِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ حتَّى يَدْخُلَ عليَّ إِذَا كَبِرَ)، لِكَي تَكُونَ خَالَتُهُ مِنَ الرَّضَاعَةِ، فَأَرْضَعَتْهُ أُمُّ كُلْثُومٍ ثَلاَثَ رَضَعَاتٍ، فَكَانَ سَالِمٌ لا يَدْخُلُ على عَائِشَةَ إلاَّ وبَيْنَهُ وبَيْنَها حِجَابٌ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ أُمَّ كُلْثُومٍ لَمْ تُتِمَّ لَهُ عَشْرَ رَضَعَاتٍ [٢٢٣٩].

* قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (كُلُّ مَا كَانَ في الحَوْلَيْنِ مِنَ الرَّضَاعِ وإنْ كَانَتْ قَطْرَةً فَهُو يُحَرِّمُ، ومَا كَانَ بَعْدَ الحَوْلَيْنِ مِنَ الرَّضَاعِ فإنَّمَا هُو طَعَامٌ يَأْكُلُه المُرْضِعُ)[٢٢٤٢]، يُرِيدُ: أنَّهُ لاَ يُحَرِّمُ الرَّضَاعُ الذي يَكُونُ بَعْدَ الحَوْلَيْنِ كَمَا لاَ يُحَرِّمُ الطَّعَامُ.

وقالَ مَالِكٌ: مَا زَادَ على الحَوْلَيْنِ بالشَّهْرِ ونَحْوِه فإنَّهُ يُحَرِّمُ كَمَا يُحَرِّمُ في الحَوْلَيْنِ بالشَّهْرِ ونَحْوِه فإنَّهُ يُحَرِّمُ كَمَا يُحَرِّمُ في الحَوْلَيْنِ، ومَا زَادَ على ذَلِكَ فلاَ يُحَرِّمُ (٣).

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: أَنْكَرَ بَعْضُ النَّاسِ عَنْ مَالِكِ هَذه القَوْلَةَ، واحْتَجُّوا بأنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قالَ: ﴿ مَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة: ٣٣٣] في الرَّضَاع، وقالَ: والآيةُ مُختَمِلَةٌ لِمَا قَالَهُ مَالِكٌ، وذَلِكَ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا قَالَ: ﴿ ﴿ وَالْوَلِاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَاكُ مُرْضِعْنَ أَوْلَاكُ مُرْضِعْنَ كَوْلِيَاتُ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ دَلَّ على أَنَّهُ مَنْ لَمْ يُرِدْ أَنْ يُتِمَّهَا أَنَّ

⁼ ماجه (۱۹٤٠)، وأحمد ٦/ ٣٤٠، ورواه مسلم (۱٤٥١) وغيره، بلفظ (لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجة الإملاجة هي المصّة.

⁽١) في الأصل: سبعة، وهو خطأ ظاهر.

⁽٢) رواه عبد الرزاق في المصنف ٧ ٤٦٨، وذكره ابن حجر في الفتح ١٤٦/٩، وقال: أخرجه ابن أبي خيثمة بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها، وذكره ابن عبد البر في التمهيد ٨ / ٢٦٤، وقال: والصحيح عنها خمس رضعات.

 ⁽٣) نقله ابن عبد البر في التمهيد ٨ / ٢٦٣، ونسبه إلى ابن وهب عن مالك في موطئه.

الحَدَّ لَهُ دُونَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ، فَلَمَّا كَانَ للأَبُوَيْنِ الفِصَالُ مِنَ الحَوْلَيْنِ بالاجْتِهَادِ كَانَ للأَبُوَيْنِ الفِصَالُ مِنَ الحَوْلَيْنِ بالاجْتِهَادِ، ولَمْ يَصْلُحْ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةَ، فَصَيَّرَ الأَعْلَبَ لَهُمَا الزِّيَادَةُ على الحَوْلَيْنِ بالاجْتِهَادِ، ولَمْ يَصْلُحْ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةَ، فَصَيَّرَ الأَعْلَبَ مِنْ قِوَامِ بَدَنِ المُرْضِعِ الطَّعَامَ دُونَ اللَّبَنِ، وقدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الرَّضَاعَةُ مِنَ المَجَاعَةِ » (١)، يَعْنِي: أَنَّهَا تَسُدُّ جُوعَ المُرْضِع، فإذا كَانَتِ الزِّيَادَةُ قَرِيبَةً مِنَ المَحْولَيْنِ. الحَوْلَيْنِ كَانَ الحُكْمُ مَا أَرْضَعَ في تِلْكَ الزِّيَادَةِ حُكْمَ مَا أُرْضِعَ في الحَوْلَيْنِ.

وقالَ بَعْضُ أَهْلِ الكُوفَةِ (٢): يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ على الحَوْلَيْنِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَيَكُونَ حُكْمَ مَا أُرْضِعَ في الحَوْلَيْنِ، فَيَكُونَ حُكْمَ مَا أُرْضِعَ في الحَوْلَيْنِ، والذِي قَالَهُ مَالِكٌ عليهِ أَهْلُ المَدِينَةِ.

* قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لا رَضَاعَةَ لِكَبِيرِ، وأَمَرَ الرَّجُلَ الذِي أَرْضَعَتْ زَوْجَتُهُ جَارِيتَهُ طَمَعًا مِنْها أَنْ تَصِيرَ لَهَا [ابنتَها] (٣) فَتُحَرِّمَها بِذَلِكَ على زَوْجِهَا، فأَمَرَ بِضَرْبِ زَوْجَتِهِ، لِزَعْمِهَا أَنَّهَا تُحَرِّمُ مَا لَمْ يُحَرِّمْهُ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى، ولا رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ [٢٢٤٨].

وقَدْ ظَنَّ أَبُو مُوسَى أَنَّ الرَّضَاعَةَ في الكِبَرِ تُحَرِّمُ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ عَبدُ اللهِ بنُ مَسْعُودٍ، وقَالَ: (لاَ رَضَاعَةَ إلاَّ مَا كَانَ فِي الحَوْلَيْنِ)، ومَا كَانَ مِنْهَا في حَالِ الكِبَرِ، فَلاَ يَقَعُ بهِ التَّحْرِيمُ [٢٢٤٩].

* وقالَ أَزْوَاجُ النبيِّ عَلَيْ في رَضَاعِ سَهْلَةَ بنتِ سُهَيْلٍ سَالِماً حِينَ أَمَرَهَا النبيُّ عَلَيْ بِذَلِكَ فَفَعَلَتْهُ، فَكَانَتْ تَرَاهُ ابناً مِنَ الرَّضَاعَةِ، فإنَّ هذَا خَاصُّ، ورُخْصَةٌ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ هذَا ثَبَتَ [عَنْ](٤) مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ هذَا ثَبَتَ [عَنْ](٤) أَزْوَاجِ النبيِّ عَلَيْ أَنَّ الرَّضَاعَ التِّي تُحَرِّمُ إنَّما تَكُونُ في حَالِ الصِّغَرِ [٢٢٤٧].

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: كَانَتِ العَرَبُ تَقُولُ: مَنْ وَطِءَ امْرَأْتَهُ وَهِي تُرْضِعُ في

⁽١) رواه البخاري (٢٥٠٤)، ومسلم (١٤٥٥)، من حديث عائشة.

⁽٢) ينظر: بدائع الصنائع ٦/٤، وحاشية ابن عابدين ٣/٢١١.

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، ووضعت ما رأيته مناسبا للسياق.

⁽٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

عَامَيّ الرَّضَاعِ كَانَ نَقُصَاناً في الوَلَدِ، فَهَمَّ النبيُّ ﷺ أَنْ يَنْهَى عَنِ الغِيلَةِ [٢٢٥٦]، يَعْنِي: أَنْ يَظاً الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ تُرْضِعُ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الرُّومَ وفَارِسَ تَفْعَلُ ذَلِكَ فَلاَ يَضُرُّ أَوْلاَدَهُم فَلَمْ يَنْهِ عَنْ ذَلِكَ، فَأَوْجَبَ للرُّومِ وفَارِسَ [لَهُمْ](١) حُكْمَا [مَعَ](٢) أَنَّهُم كُفَّارٌ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وكَانَتْ عَائِشَةُ زَوْجُ النبيِّ ﷺ يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَنْ أَرْضَعَهُ أَخْوَاتُهَا وبَنَاتُ أَخِيهَا، ولا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَنْ أَرْضَعَهُ نِسَاءُ إِخْوَتِهَا[٢٢٤]، وهَذا خِلاَفٌ لِمَا في حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْهَا أَنَّ الرَّضَاعَةَ مِنْ قِبَلِ خِلاَفٌ لِمَا في حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْهَا أَنَّ الرَّضَاعَةَ مِنْ قِبَلِ الفَحْلِ، وقَدْ قَالَتْ للنبيِّ ﷺ: "إنَّمَا أَرْضَعَنْنِي امْرَأَةٌ، ولَمْ يُرْضِعْنِي رَجُلٌ»، فقالَ الفَحْلِ، وبهذَا قَالَ أَهْلُ لَهَا: "إنَّهُ عُمُّكِ فَلْيَلِجْ عَلَيْكِ»، فَجَعَلَ اللَّبَنَ مِنْ قِبَلِ الفَحْلِ، وبهذَا قَالَ أَهْلُ المَدِينَةِ، وأَنَّ التَّحْرِيمَ يَقَعُ بِقَلِيلِ الرَّضَاعِ وَكَثِيرِه إذا كَانَ في الحَولَيْنِ ومَا قَارَبَهُمَا.

* * *

تَمَّ كِتَابُ الرَّضَاعِ بِحَمْدِ اللهِ وحُسْنِ عَوْنهِ وتَأْيِيدِه ويُمْنِه وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّمَ تَسْلِيماً

وبِتَمَامهِ تَمَّ السِّفْرُ الأَوَّلِ، ويَتْلُوهُ في التَّالِي: كِتَابُ العِتْقِ، والمُدبَّرِ، والمُكبَّرِ، والمُكبَّرِ، والمُكبَّرِ، والمُكبَّرِ، والمُكبَّرِ، والمُكبَّرِ، والمُكبَّرِ، والمُكبَّرِ، والفَرَائِضِ، والجَهَادِ، والحَجِّ، والعُقُولِ، والقَسَامَةِ، والرَّجْمِ، والحُدُودِ، وكِتَابُ الجَامِع، إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى (٣)

* * *

⁽١) ما بين المعقوفتين ليست واضحة في الأصل، واجتهدت في وضعت ما يتناسب مع السياق.

⁽٢) جاء في الأصل: (غير)، وما وضعته هو المناسب للكلام.

⁽٣) أضاف الناسخ أو غيره نقولات كثيرة في مسائل في الذبائح والعقيقة من كتب الفقهاء المالكية، ومنهم ابن أبي زيد القيرواني في كتابه الرسالة، وجاءت هذه النقولات في ثلاث ورقات من صفحة ١٢٨-١٢٨، ولم أدخلها في الكتاب لعدم صلتها به.



صلَّى اللهُ على سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسلَّم تَسْلِيماً

تَفْسِيرُ كِتَابِ العِتْقِ

قالَ مَالِكٌ: مَنْ أَعْتَقَ شِرْكاً لَهُ في عَبْدٍ قُوِّمَ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِه إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، واسْتُتِمَّ عِثْقُ جَمِيعِ العَبْدِ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَقَدْ عُتِقَ مِنَ العَبْدِ مَا عُتِقَ، وسَوَاءٌ كَانَ عِثْقُ الشَّرِيكِ بإذنِ شَرِيكِهِ، أو بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَنَّهُ يُقَوَّمُ عَلَيْهِ نَصِيبُهُ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَهْلُ العِرَاقِ يَقُولُونَ (١): إذا لَمْ يَبْلُغْ مَالُ المُعْتِقِ ثَمَنَ العَبْدِ، فإنَّ العَبْدَ يَسْتَسْعِي النَّاسَ في فِكَاكِ رَقَبَتِهِ، واحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ قَادَةُ، [عَنِ النَّصْرِ بنِ أَنَسٍ] (٢)، عَنْ بَشِيرِ بنِ نَهِيكِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَا لَهُ في مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْصِهِ كُلَّه في مَالهِ إذا كَانَ لَهُ مَالٌ، وإلا لَسْتَسْعَى العَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقِ عَلَيْهِ (٣).

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: حَدِيثُ الاسْتِسْعَاءِ الاضْطِرَابُ فِيهِ كَثِيرٌ، وبَعْضُ الرُّوَاةِ لا يَذْكُرْ فيهِ الاسْتِسْعَاءَ.

⁽١) ينظر: شرح فتح القدير ٢٦٦/٤.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادة لا بد منها.

⁽٣) رواه البخاري (٢٤٩٢)، ومسلم (١٥٠٣)، بإسنادهما إلى قتادة به. قال ابن الأثير في النهاية ٢/ ٢٤٩٠: استسعاء العبد إذا أعتق بعضه ورق بعضه، هو أن يسعى في فكاك ما بقي من رقه، فيعمل ويكسب، ويصرف ثمنه إلى مولاه، فسمّي تصرفه في كسبه سعاية. وقوله: (غير مشقوق عليه) أي لا يكلفه فوق طاقته، وقيل: معناه استسعى العبد لسيده، أي يستخدمه مالك باقيه بقدر ما فيه من الرق، ولا يحمله مالا يقدر عليه.

* قالَ أَبو مُحَمَّدٍ: يَرُدُّ حُكْمَ حَدِيثِ الاَسْتِسْعَاءِ حُكْمُ النبيِّ عَلَيْ في الأَعْبُدِ السَّتَةِ الذينَ أَعْتَقَهُم الرَّجُلُ عَنْدَ مَوْتهِ، فأَسْهَمَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بَيْنَهُم، فَأَعْتَقَ ثُلْتُهُمْ، ولمْ يَأْمُرْهُم بالاَسْتِسْعَاءِ في فِكَاكِ مَا بَقِيَ مِنْ رِقَابِهِم [٢٨٦٢].

قالَ أَحمدُ بنُ خَالِدٍ: رَوَى مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكاً لَهُ في عَبْدٍ، قُوِّمَ مَا بَقِيَ مِنْهُ في مَالِهِ»، وذَكَرَ الحَدِيثَ إلى آخِره (١١).

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: وهذِه لَفْظَةٌ جَيِّدَةٍ، يَعْنِي: أُقِيمَ مَا بَقِيَ مِنْهُ في مَالهِ، ويَدُلُّ أَيْضًا على أَنَّهُ إِنَّمَا يُقَوِّمُ عَلَيْهِ مُعْتِقُ بَعْضِهِ، لأَنَّ المُعْتِقَ لَمْ يَجُزْ شَيْئاً، وإنَّمَا أَعْتَقَ نَصِيبَهُ مِنَ العَبْدِ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: روَى يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بِنِ سَعِيدٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بِنِ سِيرِينَ، وَهُوَ خَطَأً، لأَنَّ الحَسَنَ لَيْسَ يَرْوِي عَنْ مُحَمَّدِ بِنِ سِيرِينَ [٢٨٦٢] ()، والصَّحِيحُ فِيهِ: مَالِكٌ، عَنْ الحَسَنَ لَيْسَ يَرْوِي عَنْ مُحَمَّدِ بِنِ سِيرِينَ [٢٨٦٢] ()، والصَّحِيحُ فِيهِ: مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بِنِ سَعِيدٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنِ الحَسَنِ بِنِ أَبِي الحَسَنِ، وعَنْ مُحَمَّدِ بِنِ سِيرِينَ، وهَكَذَا رَوَاهُ ابنُ بُكَيْرِ وغَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ (٣).

قالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ أَغْتَقَ عَبِيدًا لَهُ عَنْدَ مَوْتِهِ لاَ مَالَ لَهُ غَيْرُهُم، فإنْ كَانُوا يَنْقَسِمُونَ على ثَلاَثةِ أَجْزَاءٍ قُسِمُوا كَذَلِكَ، ثُمَّ كُتِبَ أَسْمَاؤُهُم في ثَلاَثةِ بطائِقٍ، فِي كُلِّ بِطَاقَةٍ اسْمَا في الجُزْءِ، ثُمَّ تُلَفَّ كُلُّ بِطَاقَةٍ في طِينٍ أو قِيرٍ، ويَحْضُرُ ذَلِكَ عُدُولٌ مِنَ المُسْلِمينَ، ثُمَّ يُدْعَا إنْسَانٌ فَيُعْطَاهَا، فَيَجْعَلَها في حِجْرِه، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ:

⁽۱) رواه عبد الرزاق في المصنف ۹ / ۱۵۰ عن معمر به، ورواه مسلم (۱۵۰۱) بإسناده إلى عبد الرزاق به.

⁽٢) جاء في موطا مالك بتحقيق الدكتور محمد بن مصطفى الأعظمي ٥/١١٢٤ (وعن) بدلا عن (عن) وهو خطأ.

⁽٣) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٢٨ب) نسخة تركيا، ولم يذكر فيه يحيى بن سعيد، ونقل محقق كتاب الأطراف للداني ٤ / ٥١٢ عن الخشني في أخبار الفقهاء بأن ذكر يحيى بن سعيد مما تفرد به يحيى بن يحيى الليثي، وأنه وهم في ذلك.

أَخْرِجْ وَاحِدَةً، فإذا أَخْرَجَها كُسِرَتِ الطِّينَةُ عَنْهَا، وأُعْتِقَ الجُزْءُ [الذي] (١) في تِلْكَ البَطَاقَةِ، ويُرَقُ الآخَرُونَ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: فإنْ كَانُوا لا يَنْقَسِمُونَ أَثْلاَثاً كُتِبَ اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم وَقِيمَتُهُ في بِطَاقَةٍ، ثُمَّ يُفْعَلُ مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ سَوَاءٌ، فَمَنْ خَرَجَ سَهْمُهُ أَوَّلاً عُتِقَ، ثُمَّ يُفْعَلُ بالذي يَلَيْهِ كَذَلِكَ حَتَّى يَسْتَغْرِقَ الثُلُثَ كُلَّهُ، ثُمَّ يُرَقُّ مَا بَقِيَ (٢).

وقالَ ابنُ نَافِع: لا سَهْمَانِ في الرَّقِيقِ عندَ العِتْقِ إذا كَانَ للهَالِكِ شَيءٌ مِنَ المَالِ، إنَّما يُسْهَمُ بَيْنَهُم إذا لَمْ يَكُنْ للهَالِكِ شَيءٌ إلاَّ تِلْكَ الرَّقِيقِ، كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ في الرَّقِيقِ السَّةِ الذينَ أَعْتَقَهُم سَيِّدُهُم عندَ مَوْتهِ، لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الرَّجُلُ تَرَكَ مَالاً غَيْرَهُم لَمْ يُسْهِم بَيْنَهُم، ولَكِنْ الرَّجُلُ تَرَكَ مَالاً غَيْرَهُم المَ يُسْهِم بَيْنَهُم، ولَكِنْ المَالِكِ مَالاً غَيْرَهُم لَمْ يُسْهِم بَيْنَهُم، ولَكِنْ يَجْرِي العِنْقُ بَيْنَهُم بالحِصَصِ، فَيُعْتَقُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم مَا يَنُوبُهُ في الثُلُثِ في المُكتِ المُحَاصَاةِ، ويُرَقُ سَائِرُ ذَلِكَ لِوَرَثَةِ المَيِّتِ (٣).

أخبرنا أبو عِيسَى (٤)، قالَ: حدَّثنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ الأَشَجِّ، عَنْ نَافِع، عَنِ سَعْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ الأَشَجِّ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا تَبَعَهُ مَالُهُ، إلاَّ أَنْ يَسْتَثْنِيهِ سَيِّدُهُ» (٥).

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: يَعْنِي يَسْتَثْنِيهِ السيِّدُ لِنَفْسِهِ قَبْلَ العِتْقِ، ولَمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ هذَا الحَدِيثِ في المُوطَّأ.

* وقالَ الزُّهْرِيُّ: مَضَتِ السُّنَّةُ في العَبْدِ يُعْتَقُ أَنَّهُ يَتْبَعُهُ مَالُهُ إِذَا لَمْ يَسْتَثْنِيهِ السِّدُ لِنَفْسِهِ قَبْلَ العِتْقِ [٢٨٦٠].

⁽١) جاء في الأصل: التي، وهو مخالف للسياق، ولما جاء في تفسير ابن مزين.

⁽٢) نقل قول ابن القاسم ابن مزين في كتابه تفسير الموطأ، كما في النص رقم (٢٠٥).

⁽٣) نقل قول ابن نافع ابن مزين في تفسيره، رقم (٢٠٦)، ونقله أيضا عبد الملك بن حبيب في تفسيره ٢ / ٨٨.

⁽٤) هو يحيى بن عبد الله بن يحيى الليثي القرطبي، الإمام العلامة، وهو راوي الموطا عن عم أبيه عبيد الله بن يحيى، وتقدم التعريف بهما.

⁽٥) رواه أبو داود (٣٩٦٢)، وابن ماجه (٢٥٢٩)، بإسنادهم إلى الليث به.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ مَثَّلَ بِعَبْدِه مُثْلَةً فَاحِشَةً قَاصِدًاً لِذَلِكَ، عُتِقَ عَلَيْهِ، إلاَّ أَنْ تَكُونَ المُثْلَةُ عَنْ غَيْر قَصْدٍ إليها فَلاَ يُعْتَقُ حِينَئِذٍ عَلَيْهِ وإنْ كَانتْ فَاحِشَةً.

قَالَ: ولاَ يُعْتَقُ عَلَيْهِ بِمُثْلَةٍ يَسِيرَةٍ وإنْ قَصَدَ إليها.

قَالَ: ولا يَكُونُ الجَلْدُ مُثْلَةً، إلاَّ أَنْ يُسْرِفَ في ذَلِكَ فَيُعْتَقُ عَلَيْهِ.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: واخْتُلِفَ في السَّفِيهِ إذا مَثَّلَ بِعَبْدِه، فَقِيلَ: لا يُعْتَقُ عَلَيْهِ، وقِيلَ: يُعْتَقُ عَلَيْهِ، وقِيلَ: يُعْتَقُ عَلَيْهِ، وقِيلَ: يُعْتَقُ عَلَيْهِ، لأَنَّهُ حَدٌّ لَزِمَهُ لا يُسْقِطْهُ عَنْهُ سَفَهُهُ.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: فالإيمَانُ قَوْلٌ باللِّسَانِ، وإخْلاَصٌ بالقَلْبِ، وعَمَلٌ بالجَوَارِحِ، وإصَابَةُ السُّنَّةِ، وفِي هَذَا الحَدِيثِ بَيَانٌ أَنَّ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى في السَّمَاءِ، فَوْقَ عَرْشِهِ، وَهُو في كُلِّ مَكَانٍ بِعِلْمِهِ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَجُوى ثَلَثَةٍ إِلَا هُو رَابِعُهُم ﴾[المجادلة: ٧]، إلى آخِرِ الآيةِ، يَعْنِي: يُجِيطَ بِهِم عِلْمَا، ويَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ ومَا يُعْلِنُونَ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ كَانَتْ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ وَاجِبَةٌ فَأَعْتَقَ غَيْرَ مُسْلِمَةٍ لَمْ تُجْزهِ، لأَنَّ

⁽١) رجعت إلى رسالة أبي عبيد في الإيمان المطبوعة بتحقيق الشيخ العلامة المحدث ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى فلم أجد هذا النقل الذي ذكره المصنف.

النبيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ بِعِتْقِ السَّوْدَاءِ إلاَّ بَعْدَ صِحَّةِ إسْلاَمِهَا، فَمَنْ أَعْتَقَ في الرِّقَابِ الوَاجِبَةِ غَيْرَها، ولا بَأْسَ أَنْ يَعْتِقَ غَيْرَ الوَاجِبَةِ غَيْرَها، ولا بَأْسَ أَنْ يَعْتِقَ غَيْرَ المُسْلِمَةِ في التَّطَوُّع.

* [قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: أَمَرَ النبيُّ ﷺ سَعْدَ بنَ عُبَادَةَ أَنْ يَعْتِقَ عَنْ أُمِّهِ بَعْدَما هَلَكَتْ [۲۸۸۷]، فَدَلَّ هذَا الحَدِيثُ على أَنَّ ثَوَابَ هَذا العِتْقِ يَجْرِي على المَيِّتِ، وَيُلْحِقَهُ في قَبْرِه، كَمَا قَدْ يُلْحِقُهُ دُعَاءُ وَلَدِه بَعْدَهُ، فَضْلاً مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ على عِبَادِه.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: مَنْ كَفَّرَ عَنْ أَحَدٍ بِأَمْرِهِ أَو بِغَيْرِ أَمْرِهِ أُجْزِي ذَلِكَ عَنْهُ، إلاَّ في قَوْلِ أَشْهَبَ، فإنَّهُ قالَ: لا يَجْزِي ذَلِكَ عَنْهُ إذا كَفَّرَ عَنْهُ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، لأَنَّهُ لا نِيَّةَ للخَالِفِ في تِلْكَ الكَفَّارَةِ التِّي كُفِّرَتْ عَنْهُ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَسْنَدَ يَحْيَى عَنْ مَالِكِ، عَنْ هِشَامِ بِنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الرِّقَابِ أَيُّهَا أَفْضَلُ؟ فقالَ: «أَعْلاَهَا عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَنْ الرِّقَابِ أَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا الرِّهُ ١٤٨٦]، وأَرْسَلَهُ أَصْحَابُ مَالِكِ عَنْهُ، لَمْ يَذْكُرُوا فيهِ عَائِشَةَ.

* * *

⁽۱) كذا في الأصل (أعلاها) بالعين، وجاء في الموطأ: (أغلاها) بالغين، وأشار محقق الكتاب الدكتور محمد مصطفى الأعظمي إلى أنه في هامش نسخة: (أعلاها) لابن وضاح.

تَفْسِيرُ الوَلاَءِ

* قَالَ ابنُ مُزَيْنٍ: قَالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: مَعْنَى حَدِيثِ بَرِيرَةَ[٢٨٩٣] عِنْدِي وَاشْتِرَاءُ عَائِشَةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ لَهَا وَهِيَ مُكَاتَبَةٌ، إِنَّمَا كَانَتْ قَدْ عَجَزَتْ عَنْ أَدَاءِ كِتَابَتِهَا، فَلِذَلِكَ أَبَاحَ النبيُّ ﷺ لَهَا شِرَاءَهَا (١).

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِ بَرِيرَةَ في إِجَازَةِ بَيْعِ المُكَاتَبِ وإِنْ لِمْ يَعْجَزْ عَنِ الكِتَابَةِ، وذَلِكَ أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الوَلاَءِ، وعَنْ هِبَتِهِ، وعَقْدُ الكِتَابَةِ هُوَ عَقْدُ الوَلاَءِ، إِلاَّ أَنْ يَعْجَزَ المُكَاتَبُ، فَلِسَيِّدِه حِينَئِذٍ بَيْعُهُ إِنْ شَاءَ.

قَالَ: وَمَعْنَى قَوْلِ النبيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ حِينَ أَبَى مَوَالِي بَرِيرَةَ أَنْ يَبِيعُوهَا مِنْهَا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ لَهُم الوَلاَءَ»، يَعْنِي: أَنَّ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لَهُم الوَلاَءَ»، يَعْنِي: أَنَّ ذَلِكَ لا يَلْزَمُكِ، لأَنَّهُ قَدْ كَانَ ﷺ قَالَ: «الوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: فَهَذَا الْحَدِيثُ يُبَيِّنُ أَنَّ كُلَّ شَرْطٍ لَيْسَ في كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، ولا في سُنَّةِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ اشْتَرَطَهُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّه لا يُنْتَفَعُ بِشَرْطِهِ ، كَمَا لَمْ يَنْتَفَعْ مَوَالِي بَرِيرَةَ بِشَرْطِهِ مِ الذي اشْتَرَطُوهُ على عَائِشَةَ ، وذَلِكَ أَنَّهُ فَدْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الوَلاءِ ، وعَنْ هِبَتِهِ .

قَالَ ابنُ القَاسِمِ في مُكَاتَبٍ بَاعَهُ أَهْلُهُ مِنْ رَجُلٍ على أَنْ يُعْتِقَهُ، ويَكُونُ الوَلاَءُ للبَاعَةِ، فقالَ: الوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، والشَّرْطُ بَاطِلٌ^(٢).

⁽١) ينظر تفسير الموطأ لابن مزين، رقم (١٩٧).

⁽٢) نقله ابن مزين في تفسيره، رقم (١٩٩).

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إنَّمَا لَمْ يَجُزْ للعَبْدِ أَنْ يَبْتَاعَ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِه على أَنَّهُ يُوالِي مَنْ شَاءَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَصِيرُ بِذَلِكَ وَاهِبَأَ وَلاَئَهُ لِمَنْ يُرِيدُ، وقَدْ نَهَى النبيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الوَلاَءِ، وعَنْ هِبَتِهِ.

* قالَ أَبوالمُطَرِّفِ: إِنَّمَا قَضَى عُثْمَانُ بِنُ عَقَّانَ بِالوَلاَءِ بِوَلاَءِ وَلَدِ عَبْدِهِ الذي أَعْتَقَهُ الزُّبَيْرِ، وكَانَ لِذَلِكَ العَبْدُ وَلَدٌ مِنِ امْرَأَةٍ مُعْتَقَةٍ قَدْ كَانَ أَعْتَقَها غَيْرُ الزُّبَيْرِ، وكَانُوا أَحْرَارًا بِحُريَّةٍ أُمِّهِم، يَرِثْهُم مَوَالِي أُمِّهِم ما دَامَ أَبُوهُم عَبْداً، فَلَمَّا أَعْتَقَ الزُّبَيْرُ أَبَاهُم لَحَقُوا بأبيهِم، يَرِثُهُم ويَرِثُونَهُ، وانتُقَلَ وَلاَؤُهُم إلى مَوَالِي أَبِيهِم الذي أَعْتَقَ أَعْتَقَهُم [٢٨٩٩].

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: لَمْ يَرِثْ عَصَبةُ المُلاَعَنةِ العَرِبيَّةِ وَلَدَهَا لأَنَّهُم خُؤُولَةُ (١)، والخؤولة لا يَرِثُونَ، ووَرِثَ وَلَدُ المُلاَعَنةِ المَوْلَى مَوَالِي أُمِّهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُم مَوَالِيهِ، إذْ لَمْ يَصِحَّ نَسَبُهُ مِنْ أَبيهِ الذي نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ، فَصَارَ بِذَلِكَ مَوْلَى لِمَوَالِي أُمِّهِ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: روَى غَيْرُ يَحْيَى عَنْ مَالِكِ في مَسْأَلَةٍ جَرِّ الجَدِّ الوَلاَءُ (٢)، فَقَالَ فِيهَا: وإنَّ العَبْدَ كَانَ لَهُ ابْنَانِ حُرَّانِ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا وأَبُوهُ عَبْدٌ جَرَّ الجَدُّ أَبو الْأَبِ الوَلاَءَ، وكَانَ المِيرَاثُ بَيْنَهُما نِصْفَيْنِ (٣)، وهَذِه الرِّوَايةُ أَصَحُّ مِنْ رَوَايةِ يَحْيَى الذي قالَ فِيهَا: جَرُّ الجَدِّ الوَلاَءَ بالوَلاَءِ والمِيرَاثِ [٢٩٠٣]، وإنَّما صَحَتْ يَحْيَى الذي قالَ فِيهَا: جَرُّ الجَدِّ الوَلاَءَ بالوَلاَءِ والمِيرَاثِ [٢٩٠٣]، وإنَّما صَحَتْ الرِّوَايةُ الأُولَى مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَنْ مَاتَ وتَرَكَ جَدًّا وأَخَا كَانَ مِيرَاثُهُ بَيْنَ الجَدِّ والأَخِ الذي نَضْهِ، وإلى مَوَالِيهِ الذي نَصْفَيْنِ، ويَنْفَرِدُ الجَدُّ بِجَرِّ وَلاَءِ مَوَالِي ابنِ ابْنِهِ إلى نَفْسِهِ، وإلى مَوَالِيهِ الذي أَعْتَقُوهُ.

⁽١) الخؤلة، مصدر للخال، أي هم إخوة الأم، ينظر: المعجم الوسيط ١ /٢٦٣.

⁽٢) جر- بفتح الجيم وتشديد الراء أي سحب الجد الولاء له، ينظر: أوجز المسالك ١٢ / ٥.

⁽٣) نسب ابن عبد البر في الاستذكار ٨/ ٤١٢ هذا القول إلى رواية مطرّف وأبي المصعب عن مالك.

تَفْسِيرُ مَسْأَلةِ مَوَالِي بَنِي العَاص بنِ هِشَامٍ حِينَ تَنَازَعُوا فِيهَا

* هُوَ أَنَّ مَوْلَى للعَاصِ بنِ هِشَامٍ هَلَكَ وتَرَكَ أَخَّاً مَوْلاَهُ لأَبِيهِ، وَهُو الرَّجُلُ لِعَلَّةٍ (١)، يَعْنِي: أَنَّهُ أَخٌ مِنْ رَبِيبَتِهِ، وتَرَكَ ابنَ أَخِ مَوْلاَهُ لأَبِيهِ وأُمِّهِ، فَصَارَ مِيرَاثُ المَوْلَى الهَالِكِ لأَخِي مَوْلاَهُ لأَبِيهِ وأُمِّهِ، وذَلِكَ أَنَّ الأَخَ المَوْلَى الهَالِكِ لأَخِي مَوْلاَهُ لأَبِيهِ وأُمِّهِ، وذَلِكَ أَنَّ الأَخَ للأَبِ وَالأُمِّ [٣٩٠٧].

تَفْسِيرُ مَسْأَلَةِ ابنِ المَرْأَةِ الجُهَنِيَّةِ

* إذا مَاتَ مَوْلَى أُمِّهِ فاخْتَلَفَ وَرَثَةُ الابنِ في مِيرَاثهِ مَعَ عَصَبةِ الأُمِّ، فَقَضَى أَبَانُ للجُهنيِّةِ بلاَ المَوْالِي ٢٩٠٨]، وذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا مَاتَ ابنُ المَرْأَةِ الجُهنِيَّةِ الذي كَانَ قَدْ وَرِثَ أُمَّهُ وَوَلاَءَ مَوَالِيها، مَاتَ بَعْدَهُ أَحَدُ أُولَئِكَ المَوَالِي وتَرَكَ هذَا المَيِّتَ كَانَ قَدْ وَرِثَ أُمَّهُ وَوَلاَءَ مَوَالِيها، مَاتَ بَعْدَهُ أَحَدُ أُولَئِكَ المَوَالِي وتَرَكَ هذَا المَيِّتَ عَصَبةَ مَوْلاَتهِ الجُهنِيَّةِ، ووَرِثَهُ ابنُ مَوْلاَتهِ الذي مَاتَ قَبْلَهُ، ولَمْ يَكُنْ في وَرَثَةِ ابنَةِ مَوْلاَتهِ ذَكَرٌ يَرِثُ المَوْلَى المُتَوقَّى، فَلِذَلِكَ صَارَ مِيرَاثُهُ لِعَصَبةِ مَوْلاَتهِ دُونَ وَرَثَةِ ابنَ مَوْلاَتهِ، وذَلِكَ أَنَّ النِّبَاءَ لا يَرِثْنَ مِنَ الوَلاَءِ إلاَّ ما أُعْتَقْنَ أَو أُعْتَى مَنْ أَعْتَقُنَ، ويذَلِكَ قَضَى عُثْمَانُ للزُّبَيْرِ بِوَلاَءِ مَوَالِي أُمِّه، فَلَمَّا انْقَرضَ وَلَدُ الجُهنِيَّةِ الذُكُورِ وَبِذَلِكَ قَضَى عُثْمَانُ للزُّبَيْرِ بِولاَءِ مَوَالِي أُمِّه، فَلَمَّا انْقَرضَ وَلَدُ الجُهنِيَّةِ الذُكُورِ رَجَعَ وَلاَءُ مَوَالِيها إلى عَصَبَتِها دُونَ بَنَاتِها.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: للمَرْأَةِ وَلاَءٌ مَا أُعْتِقَتْ، وعَقْلُهُم على قَوْمِهَا، وإنْ مَاتَ فَمِيرَاثُهُ لِوَلَدِهَا الدُّكُورِ ولَبِنَيهِم الدُّكُورِ، لَيْسَ للبَنَاتِ مِنْ ذَلِكَ شَيءٌ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: ذَكَرَ الزُّهْرِيُّ أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: «المَوْلَى أَخٌ في الدِّينِ ونِعَمَةٌ (٢)، أَحَقُّ النَّاسِ بِمِيرَاثِهِ أَقْرَبُهُم مِنَ المُعْتِقِ» (٣).

⁽١) لعلَّة ـ بفتح العين واللام الثقيلة ـ أي من أُمّ أخرى، والجمع علاّت، وبنو العلاّت: بنو أمهات شتى، ينظر: الاقتضاب ٢ / ٣٣٣.

⁽٢) نعمة: أي ولي نعمة، وهو العتق.

⁽٣) رواه سعيد بن منصور ١/٩٤، والدارمي (٣٠٤٩)، وابن مزين في تفسير الموطأ =

* قالَ مَالِكٌ: (أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ في السَّائِبَةِ (١) أَنَّهُ لا يُوَالِي أَحَداً، وأَنَّ مِيرَاثَهُ للمُسْلِمِينَ، وعَقْلَهُ عَلَيْهم)[٢٩١٢].

وقَالَ ابنُ القَاسِمِ: أَنا أَكْرَهُ عِتْقَ السَّائِبَةِ، وأَنْهَى عَنْهُ، فإنْ وَقَعَ كَانَ وَلاَقُه لِجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ، ومِيرَاثُهُ لَهُم، وعَقْلُهُ عَلَيْهِم (٢).

وقالَ ابنُ نَافِعٍ: لا سَائِبَةَ اليومَ في الإسْلاَمِ، ومَنْ أَعْتَقَ سَائِبَةً كَانَ وَلاَّؤُه لَوُهُ. لَهُ (٣).

وقالَ أَصْبَغُ: لاَ بَأْسَ بِعِتْقِ السَّائِبَةِ ابْتِدَاءً، والدَّلِيلُ على إِجَازَتهِ: العِتْقُ مِنَ الزَّكَاةِ، وَهُو عِتْقُ سَائِبَةٍ، وَوَلاَ قُهُ لِجَمَاعةِ المُسْلِمِينَ، هُمْ يَرِثُوهُ، ويَعْقِلُونَ عَنْهُ، ومَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا مِنْ زَكَاةٍ مَالِهِ وجَعَلَ وَلاَ قُه ضَمِنَ الزَّكَاةَ، ونَفِذَ عِتْقُ العَبْدِ ولَمْ يُنْقَضْ.

* * *

نَمَّ كِتَابُ العِنْقِ بِحَمْدِ اللهِ تعالى يَتْلُوهُ كِتَابُ المُدَبَّرِ بِحَوْلِ اللهِ وقُوَّتهِ

* * *

^{= (}۲۱۲)، والبيهقي في السنن ١٠ / ٣٠٤، بإسنادهم إلى الزهري، وهو مرسل.

⁽۱) السائبة هي أن يقول السيّد لعبده: أنت سائبة، يريد به العتق، ولا خلاف في جوازه ولزومه، وإنما كره مالك العتق بلفظ سائبة لاستعمال الجاهلية لها في الأنعام، ينظر: أوجز المسالك ۲۲/۲۲.

⁽۲) نقله ابن مزین فی تفسیره (۲۰۰).

⁽٣) نقله أبن مزين في تفسيره (٢٠١)، وابن عبد البر في التمهيد ٣/ ٧٤، وفي الاستذكار ٨ / ٢٢٤.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسلَّم تَسْلِيما

تَفْسِيرُ كِتَابِ المُدَبَّرِ(١)

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: لمَّا أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على انْتِقَالِ اسْمِ المُدَبَّرِ فَسَمُّوهُ مُدَبَّرًا، وَجَبَ أَنْ يَنْتَقِلَ حُكْمُهُ فِي أَنْ لا يُبَاعَ في حَيَاةِ مُدَبِّرِه، فإن احْتَجَّ مُحْتَجٌ في أَنَّ المُدَبَّرَ يَجُوزُ بَيْعُهُ وَهِبَتُهُ لِحَدِيثِ جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ: «أَنَّ النبيَّ عَلَيْ بَاعَ مُدَبَرًا»، قيلَ لمَن احْتَجَ بِذَلِكَ في بَيْعِ النبيِّ عَلَيْ : لَهُ دَلِيلٌ على قَوْلِنَا أَنَّهُ لاَ يَبِعْهُ سَيِّدُهُ ولا يُحَوِّلُهُ عَنْ وَجْهِ التَّدْبِيرِ، وذَلِكَ أَنَّ النبيَّ عَلَيْ إِنَّمَا بَاعَهُ في دَيْنِ كَانَ على سَيِّدِه الذي دَبَرَهُ، عَنْ وَجْهِ التَّدْبِيرِ، وذَلِكَ أَنَّ النبيُّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ بَيْعَهُ لِغَيْرِ مَعْنَى، لَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَنَّهُ حُكْمُ النبيِّ عَلَيْ النبيُّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ بَيْعَهُ لِغَيْرِ مَعْنَى، لَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَنَّهُ حُكْمُ النبيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ بَيْعَهُ لِغَيْرِ مَعْنَى، لَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَنَّهُ حُكْمُ النبيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ بَيْعَهُ لِغَيْرِ مَعْنَى، لَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَنَّهُ حُكْمُ النبيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ بَيْعَهُ لِغَيْرِ مَعْنَى، لَمْ يَبْقَ اللهَدَبَرِهُ أَلَّهُ قَالَ: «لَمُ النبيِّ عَلَيْهِ المُدَبِّرِ اللهُ وَلِينَ اللهُ وَلِينَ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ لَكَنْ بِعُدُ المُدَبِّرِ اللهُ وَلِينَ اللهُ عَيْرُهُ فَمَاتَ المُدَبِّرِ اللهُ عَنْ بإبطَالِ بَيْعِ المُدَبَّرِ في مَلا خَيْرِ القُرُونِ، وَقَدْ قَضَى عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ بإبطَالِ بَيْعِ المُدَبَّرِ في مَلاَ خَيْرِ القُرُونِ، وَقَدْ قَضَى عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْ بإبطَالِ بَيْعِ المُدَبَّرِ في مَلا خَيْرِ القُرُونِ، وَقَدْ قَضَى عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْ بإبطَالِ بَيْعِ المُدَبَّرِ في مَلاَ خَيْرِ القُرُونِ، وَمَا أَنْكُرُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَعْنَى قَوْلِ السَّيِّدِ: دَبَّرْتُ عَبْدِي، أَيْ أَنْفَذْتُ عِتْقَهُ عَنْ دُبُرٍ مِنِّي بَعْدَ مَوْتِي.

⁽۱) المدبر: مأخوذ من الدبر، لأن السيد أعتقه بعد مماته، والممات دبر الحياة، وقيل: لأن السيد دبر أمر دنياه باستخدامه واسترقاقه، وأمر آخرته بإعتاقه، ينظر: عمدة القاري 24/۱۲.

⁽٢) رواه البخاري (٢٠٣٤)، ومسلم (٩٩٧)، من حديث جابر.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: اخْتُلِفَ قَوْلُ مَالِكِ في المُدَبَّرِ يَبْتَاعُ جَارِيَةً، ثُمَّ يَطَأَها فَتَحْمِلُ مِنْهُ وتَلِدُ، ثُمَّ يُعْتَقُ المُدَبَّرُ بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِه، فقالَ: تَكُونُ الجَارِيَةُ التي وَلَدَتْ مِنْهُ فَي حَالِ التَّدْبيرِ مَالاً مِنْ مَالِهِ، يُسَلَّمُ إليه إذا عُتِقَ.

وقَالَ أَيضاً: إِنَّهَا تَكُونُ لَهُ أُمُّ وَلَدٍ إِذَا أُعْتِقَ بِسَبِ ذَلِكَ الوَلَدِ الذي وَلَدَتْ مِنْهُ في حَالِ التَّدْبير.

وكَذَلِكَ قَوْلُهُ في المُكَاتَبِ يَبْتَاعُ جَارِيَةً فَتَلِدُ مِنْهُ في حَالِ الكِتَابَةِ ثُمَّ يُعْتَقُ المُكَاتَبُ، فقالَ: إنَّها لا تَكُونُ لَهُ بِذَلِكَ الوَلَدِ أُمَّ وَلَدٍ، وقالَ: إنَّها لا تَكُونُ لَهُ بِذَلِكَ الوَلَدِ أُمَّ وَلَدٍ.

قالَ: وحُكْمُ وَلَدِ المُدَبَّرِ ووَلَدِ المُكَاتَبِ إذا وُلِدَ لَهُمَا في حَالِ التَّدْبِيرِ والكِتَابَةِ مِنْ إِمِّهِما وَلَدٌ أَنَّ حُكْمَ الوَلَدِ كَحُكْمِهِما، يُعْتَقُونَ بِعِتْقِهِما، ويُرَقُّونَ بِرِقِّهِما إنْ لَمْ يُعْتَقًا.

[أبو المُطَرِّفِ]: اخْتُلِفَ قَوْلُ مَالِكٍ وَابِنِ القَاسِمِ فِي السَيِّدِ يَقُولُ لِعَبْدِه: (أَنْتَ حُرُّ وعَلَيْكَ خَمْسُونَ)، فقَالَ مَالِكُ: لا يُعْتَقُ إِلاَّ بِأَدَاءِ الخَمْسِينَ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: هُو حُرُّ ولاَ شَيءَ عَلَيْهِ مِنَ الخَمْسِينَ، جَعَلَ ابنُ القَاسِمِ قَوْلَ السَيِّدِ: (وعَلَيْكَ خَمْسُونَ) نَدَماً مِنَ السيِّد، وكأنَّهُ أَلْزَمَهُ إِيَّاهَا بعدَ العِتْقِ، وجَعَلَهُ مَالِكٌ كَلاَماً وَاحِداً مُتَّصِلاً بَعْضَهُ بِبَعْضِ.

قالَ أَبو مُحَمَّدِ: الصَّحِيحُ في هَذِه المَسْأَلَةِ ما قَالَ مَالِكٌ، والنَّاسُ عِنْدَ شُرُوطِهِم الجَائِزَةِ بَيْنَهُم، فهَذا رَجُلٌ إنَّما أَعْتَقَ عَبْدَهُ إذا دَفَعَ إليه الخَمْسِينَ التي شَرَطَها عليه (١).

قَالَ أَبُو عُمَرَ: إذا قَالَ الرَّجُلُ في مَرَضِهِ: (فُلاَنٌ حُرٌّ، وفُلاَنٌ حُرٌّ، وفُلاَنٌ حُرٌّ،

⁽۱) ينظر كتاب التوسط بين مالك وابن القاسم لأبي عبيد القاسم بن خلف الجبيري ص١٦١، وقال: وكلا القولين له وجه في النظر، غير أن قول مالك أعلى القولين وأولاهما بالصواب عندي.

لِعَبيدِه إِنْ حَدَثَ بِي حَدَثُ المَوْتِ)، أَنَّ هذه وَصِيَّةً أَوْصَى بِها، يَتَحَاصُّونَ في الثُلُثِ ولاَ قُرْعَةَ بَيْنَهُم، وكَذَلِكَ لَو دَبَّرَهُم في مَرَضِهِ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يُبَدًّا وَاحِدٌ مِنْهُم قَبْلَ صَاحِبهِ، و[إنَّما لَهُم](١) الثُلُثُ على جَمِيعِهم، فَيُعْتَقُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم حَصَّتَهُ مِنَ الثُلُثِ، فإنْ لم يَدَعْ مَالاً غَيْرَهُم عُتِقَ ثُلُثُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم.

* قَالَ مَالِكٌ: وإذا دَبَّرَ الرَّجُلُ رَقِيقاً لَهُ جَمِيعاً في صِحَّتهِ ولَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُم فَدَبَّرَ بَعْضُهُم قَبْلَ بَعْضٍ ثُمَّ مَاتَ، بُدًاً بِعِنْقِ الأَوَّلِ مِنْهُم تَدْبِيراً، ثُمَّ الذِي يَلِيهِ، ثُمَّ الذي يَليهِ، حتَّى يَسْتَكْمِلَ الثُلُثَ [٣٠١١].

وقالَ غَيْرُه: إذا [اسْتَغْرِقَتْ]^(٢) قِيمَةُ الأَوَّلِ جَمِيعَ الثُلُثِ عُتِقَ فِيهِ، وبَطُلَ تَدْبِيرُ مَنْ بَعْدَهُ.

قالَ أَبُو عُمَرَ: إذا دَبَّرَ الرَّجُلُ عَبِيدًا لَهُ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ في صَحَّتهِ ثُمَّ مَاتَ وطَرأَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فإنَّهُ يُبَاعُ في الدَّيْنِ الآخِرِ فَالآخِرِ إلى مَبْلَغِ الدَّيْنِ، ثُمَّ يُعْتَقُ ثُلُثُ البَاقِينَ بَعْدَ مَوْتِهِ.

* قَوْلُ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ: (إذا دَبَّرَ الرَّجُلُ جَارِيتَهُ فَلَهُ أَنْ يَطَأَهَا) [٣٠١٧]، إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ سَيِّدَها قَدْ يَمُوتُ عَنْ غَيْرِ مَالٍ فَلاَ يُعْتَقُ مِنْها إلاَّ ثُلْثُهَا، وبَقِيَ سَائِرُهَا رقَّا للوَرَثَةِ، وقَدْ يَمُوتُ سَيِّدُها عَنْ دَيْنٍ [يَقْتَرِفهُ] (٣) فَتُبَاعُ في الدَّيْنِ سَائِرُهَا رقَّا للوَرَثَةِ، وقَدْ يَمُوتُ سَيِّدُها عَنْ دَيْنٍ [يَقْتَرِفهُ] (٣) فَتُبَاعُ في الدَّيْنِ ولا تُعْتَقُ، فَلِهذِه الوُجُوهِ جَازَ للرَّجُلِ وَطءَ مُدَبَّرَتِهِ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: ومَعْنَى قَوْلِ مَالِكٍ: (لا يَجُوزُ بَيْعُ خِدْمَةِ المُدَبَّرِ)[٢٠٢١، إنَّما كَرِهَ ذَلِكَ إذا بِيعَ إلى أَجَلٍ بَعِيدٍ لأَنَّهُ غَرَرٌ، إذْ قد يَمُوتُ سَيِّدُهُ قَبْلَ ذَلِكَ، فأَمَّا الأَجَلُ القَرِيبُ فَذَلِكَ جَائِزٌ، كَمَا قَدْ تُبَاعُ خِدْمَةُ العَبْدِ المُعَمَّرِ الأَجَلِ القَرِيبِ، بِخِلاَفِ العَبْدِ المُعْمَّرِ الأَجَلِ القَرِيبِ، بِخِلاَفِ العَبْدِ المُطْلَقِ الذي تَجُوزُ بإجَارَتِهِ السِّنِينَ العَشَرةِ ونَحْوِها، والفَرْقُ بَيْنَهُما

⁽۱) ما بين المعقوفتين من الموطا (٣٠١١)، وجاء في الأصل: (بعض)، وما وضعته هو الصحيح.

⁽٢) جاء في الأصل: (اعترقت)، وليس له معنى، وما وضعته هو المتوافق مع السياق.

⁽٣) في الأصل: يقترفها، وما وضعته هو المتوافق مع سياق الكلام.

أَنَّ إِجَارَةَ العَبْدِ المُطْلَقِ إِنَّمَا تَنْفَسِخُ بِمَوْتِ العَبْدِ، والعَبْدُ المُعَمَّرُ تَنْفَسِخُ الإجَارَةُ فِيهِ بِمَوْتِ العَبْدِ، والعَبْدُ المُعَمَّرُ تَنْفَسِخُ الإجَارَةُ فِيهِ بِمَوْتِ العَبْدِ، أَو بِمَوْتِ الذي أَعْمَرَهُ بالغَرَرِ في مَسْأَلَتِهِ أَكْثَر، فَلَمَّا كَثُرَ غَرَرُ في مَسْأَلَتِهِ أَكْثَر، فَلَمَّا كَثُرَ غَرَرُ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ بَيْعُ خِدْمَتِهِ إلى أَجَلٍ بَعِيدٍ، وكَذَلِكَ تَنْفَسِخُ إِجَارَةُ خِدْمَةِ المُدَبَّرِ بِمَوْتِهِ، أَو بِمَوْتِ سَيِّدِه إذا عُتِقَ.

قَوْلُ مَالِكٍ: (في العَبْدِ يَكُونُ بينَ الرَّجُلَيْنِ، فَيُدَبِّرُ أَحَدُهُما حِصَّتَهُ أَنَّهُمَا يَتَقَوَّمَانِهِ، فإذا أَخَذَهُ الذي دَبَّرَهُ كَانَ مُدَبَّراً كُلُّهُ)[٣٠٢٢].

وقَالَ فِيهِ رَبِيعَةُ: إذا أَخَذَهُ الذي دَبَّرَهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ شَيءٌ مُدَبَّرًا، وانتُقَضَ مَا فَعَلَهُ الشَّريكُ.

* قالَ أَبو المُطَرِّفِ: الذي قَالَهُ مَالِكٌ في المُوطَّا أَقْيَسُ وأَصَحُّ، كَمَا أَنَّهُ إذا أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ لَهُ فِيهِ شَرِيكٌ أَنَّهُ يُقَوَّمُ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِه ويُعْتَقُ عَلَيْهِ، فَكَذَلِكَ إذا أَخَذَ حِصَّةَ شَرِيكِه في العَبْدِ المُدَبَّرِ بالقِيمَةِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَدْبِيرُهُ.

وقَدْ اخْتُلِفَ أَيْضًا قَوْلُ مَالِكٍ في هَذَه المَسْأَلَةِ، فَرَوى عنهُ ابنُ عبدِ الحَكَمِ نَحْوَ قَوْلِ رَبِيعَةَ فِيهَا.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكِ في العَبْدِ المُدَبَّرِ إِذَا جَرَحَ، ثُمَّ هَلَكَ سَيِّدُهُ ولَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، وعلى سَيِّدِه دَيْنٌ، أَنَّهُ يُبَدَّأُ بِعَقْلِ الجَرْحِ فَيُقْضَى مِنْ ثَمَنِ العَبْدِ، ثُمَّ يُقْضَى مِنْ ثَمَنِ العَبْدِ، ثُمَّ يُنْظُرُ إلى مَا بَقِيَ مِنَ العَبْدِ فَيُعْتَقُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ مِنْهُ، ويُرَقُّ سَائِرُه للوَرَثَةِ [٣٠٢٦].

إنَّما قَالَ: (يُبَدَّأُ بِعَقْلِ الجَرْحِ فَيُقْضَى مِنْ ثَمَنِ العَبْدِ) مِنْ أَجْلِ أَنَّ العَبْدَ مُرْتَهَنُّ بالجِنايَةِ . بالجِنايَةِ ، كَمَا يَكُونُ مُرْتَهَنَّ بِها في حَيَاةِ سَيِّدِه ، إلاَّ أَنْ يَفْتَكَهُ سَيِّدُه بأَرْشِ الجِنايَةِ .

ثُمَّ قَالَ: (يُقْضَى الدَّيْنُ بعدَ ذَلِكَ) مِنْ أَجْلِ أَنَّ الدَّيْنَ يُبَدَّأُ قَبْلَ الوَصِيَّةِ والتَّدْبَرُ وَصِيَّةٌ، فَلِذَلِكَ بُدِّأَ الدَّيْنُ قَبْلَهَا، ثُمَّ يُعْتَقُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ على أَنَّهُ مِنْ مَالهِ، وتَرَكَ مُدَبَّرًا لا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ أَنَّهُ يُعْتَقُ ثُلُثُه، ويُرَقُّ سَائِرُهُ للوَرَثةِ.

* قَوْلُ مَالِكِ: (في المُدَبَّرِ إذا جَرَحَ رَجُلاً فَأَسْلَمَهُ سَيِّدُهُ إلى المَجْرُوحِ، ثُمَّ

هَلَكَ سَيِّدُهُ وعَلَيْهِ دَيْنٌ، ولَمْ يَتْرُكْ مَالاً غَيْرَهُ، فقالَ وَرَثَتُهُ: نَحْنُ [نُسَلِّمُهُ](١) إلى صَاحِبُ الدِّيْنِ: أَنَا أَزِيدُ على ذَلِكَ)[٣٠٢٨].

قالَ مَالِكُ: (إِذَا زَادَ الغَرِيمُ شَيْعًا فَهُو أَوْلَى بِهِ)، وتَفْسِيرُ هَذِه الْمَسْأَلَةِ: مُدَبَّرُ قِيمَتُهُ مَائِةِ دِينَارِ جَنَى جِنَايَةً قِيمَتُها خَمْسُونَ دِينَاراً، أو على سَيِّدِه خَمْسُونَ دِينَاراً، فَصَارَ الْعَبْدُ مُسْتَهْلَكَا بِقِيمَةِ الْجِنَايةِ والدَّينِ، فَصَارَ مِلْكاً لِصَاحِبِ الجِنَايةِ والدَّينِ، فَصَارَ الْعَبْدُ مُسْتَهُلَكا بِقِيمَةِ الْجِنَايةِ والدَّينِ، فَصَارَ مِلْكاً لِصَاحِبِ الجِنَايةِ والدَّينِ، وَلَمْ يَفْضُلْ مِنْهُ فَضْلَةٌ تُقَوَّمُ للْعَبْدِ مِنْها، حُجَّةٌ في عِثْقِ شَيءٍ مِنْهُ، ثُمَّ يُنْظُرُ في ذَلِكَ فإذَا الْجِنَايَةُ مُبَدَّأَةٌ على الدَّيْنِ، وذَلِكَ أَنَّ العَبْدَ مُرْتَهَنَّ بِها، فَأَعْظِي في الْجِنَايَةِ، ويُعْرَمُ مِنْهَا للمَجْنِي عَلَيْهِ الخَمْسِينَ، ويَبْقَى العَبْدِ سَتُّونَ وينَاراً، فَيَكُونُ أَوْلَى بِهِ، لأَنَّهُ يُغْرَمُ مِنْهَا للمَجْنِي عَلَيْهِ الخَمْسِينَ، ويَبْقَى العَبْدِ سَتُّونَ وينَاراً، فَيَكُونُ أَوْلَى بِهِ، لأَنَّهُ يُغْرَمُ مِنْهَا للمَجْنِي عَلَيْهِ الخَمْسِينَ، ويَبْقَى العَبْدُ بَيَلِ دِينَاراً، فَيكُونُ أَوْلَى بِهِ، لأَنَّهُ يُغْرَمُ مِنْهَا للمَجْنِي عَلَيْهِ الخَمْسِينَ، ويَبْقَى العَبْدُ بَيَلِ الْعَبْدِ، ويَسْقُطُ مِنْ ذِمَّةِ المُتَوفَى عَشَرَةُ دَنَانِيرَ، تَفْضُلُ بَعْدَ الدَّيْنِ والْجِنَايَةِ يُقَوَّمُ بِها للعَبْدِ، حُجَةٌ في عِتْقِ جُزْءٍ مِنْهُ مِمَّا خَرَجَ لَهُ في المُحَاصَّاةِ.

* * *

تَمَّ الكِتَابُ بِحَمْدِ اللهِ تعَالَى يَتْلُوهُ كِتَابُ المُكَاتَبِ، بِحَوْلِ اللهِ

* * *

⁽١) في الأصل: نسلموه، وما وضعته هو المتوافق مع الموطا.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسلَّم تَسْلِيما

تَفْسِيرُ كِتَابِ المُكَاتَب

قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يَبْنَغُونَ ٱلْكِنْبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِم أَمَانَةً، لِتَلاّ عَلِمْتُمْ فِيهِم أَمَانَةً، لِتَلاّ عَلِمْتُمْ فِيهِم أَمَانَةً، لِتَلاّ يَعْنِي إِنْ عَلِمْتُم فِيهِم أَمَانَةً، لِتَلاّ يَالُمُ اللَّهُ مَا إِنْ عَلِمْتُم فِيهِم أَمَانَةً، لِتَلاّ يَالُمُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ ال

قَالَ مَالِكٌ: ولَيْسَ فَرْضٌ على الرَّجُلِ أَنْ يُكَاتِبَ عَبْدَهُ إِذَا مَا سَأَلَهُ ذَلِكَ، وإنَّمَا هُوَ أَمْرٌ أَذِنَ اللهُ فِيهِ للنَّاسِ.

وقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيَّ ءَاتَـٰكُمُ ۚ ﴾، هَذا نَدْبٌ ولَيْسَ بِفَرْضِ.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: قالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: هَذا شَيءٌ حُثَّ عَلَيْهِ المَوْلَى وَغَيْرُه (٢).

وجَعَلَ الشَّافِعيُّ قَوْلَهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي ٓ ءَاتَهُكُمُّ ﴾ فَرْضَاً على سَادَاتِ المُكَاتَبِينَ، وذَلِكَ أَنْ يَضَعُوا لَهُم مِنَ الكِتَابةِ بَعْضَها (٣).

وأَنْكُرَ إِسْمَاعِيلُ القَاضِي هَذا مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ، وقالَ: قَلَّ مَا يَأْتِي في القُرْآنِ

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف ٨/ ٣٧٠.

⁽٢) نقله الجصاص في أحكام القرآن ٥/ ١٨١ .

⁽٣) ينظر: الأم ١/٨٨.

فَرْضٌ مَعْطُوفٌ على نَدْب، أَلا تَرَى إلى قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُّوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةُ لِللَّهِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنَّ وَجَلَّ: ﴿ ﴿ لَا إِلَّهُ مَا أَنَّهُ مَا أَلَهُ مَا أَنْهُ مِا لَا خَسَانُ نَدْبٌ. اللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلإحْسَانُ نَدْبٌ.

وقالَ إِسْمَاعِيلُ: ولا يَجُوزُ أَنْ يَسْقُطَ مِنْ شَيءٍ مَعْلُومٍ وَهُوَ الْكِتَابِةُ، بِشَيءٍ مَجْهُولٍ لا يُعْرَفُ مِقْدَارُهُ، والفُرُوضُ مَحْدُودَةٌ، وهذا كُلُّهُ يَدُلُّ على أَنَّ قَوْلَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَالِ اللّهِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَلَكُم ۚ ﴿ أَنَّهُ نَدْبٌ لا فَرْضٌ، كَمَا قالَهُ مَالِكٌ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وجَمَاعَةٌ سِوَاهُمَا.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكِ: (المُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيِّ ﴾[٢٩١٩]، وبهَذا قالَ ابنُ عُمَرَ، وقَالَتْهُ عَائِشَةُ زَوْجُ النبيِّ ﷺ، وقَالَهُ عَدَدٌ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ المَدِينَةِ.

ورَوَى أَهْلُ الكُوفَةِ مِنْ طَرِيقِ عبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: (إذا أَدَّى المُكَاتَبُ مِقْدَارَ قِيمَتِهِ مِنَ الكِتَابَةِ فَهُوَ غَرِيمٌ مِنَ الغُرَمَاءِ)(١)، يَعْنِي: أَنَّهُ إذا عَجَزَ بَعْدَ أَنْ أَدَّى مِنَ الكِتَابَةِ مِنْ الكِتَابَةِ مِقْدَارَ قِيمَتِهِ لَمْ يَرُدُّهُ إلى السيِّدِ في الرِّقِ، وكَانَ غِريماً مِنْ غُرَمَاءِ سَيِّدِه، يُتْبِعُهُ السيِّدُ بِما فِيها في ذِمَّتِهِ إلى أَنْ يُؤدِّيها إليه.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: والعَمَلُ في هَذه المَسْأَلَةِ عِنْدِ أَهْلِ المَدِينَةِ على قَوْلِ عَائِشَةَ وابنِ عُمَرَ، فَمَتَى مَا عَجَزَ المُكَاتَبُ عَنْ أَدَاءِ بَاقِي كِتَابَتِهِ، وإن كانَ ذَلِكَ يَسِيرًا كَانَ

⁽۱) رواه عبد الرزاق في المصنف ٨ / ٤١١، وابن حزم في المحلى ٩ / ٢٣٠، وقال ابن عبد البر في الاستذكار ٨ / ٤٣٠: هذا قول ترده السنة الثابتة في قصة بريرة من حديث عائشة وغيرها أن بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئا، وينظر قول أبي حنيفة وأصحابه في بدائع الصنائع ٤ / ١٥٣.

سَيِّدُهُ بِالخَيَارِ في تَعْجِيزِه إِيَّاهُ ونَقْضِ كِتَابَتِهِ، ويَبْقَى بِيَدِه عَبْداً كَمَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يُكَاتِبَهُ.

* قَوْلُ مَالِكِ: (إذا هَلَكَ المُكَاتَبُ وتَرَكَ مَالاً أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ، ولَهُ وَلَدُّ وُلِدُ وَلَدُ وَلَدُ مَالاً أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ، ولَهُ وَلَدُّ وُلِدُوا فِي كِتَابَتِهِ، أَو كَاتَبَ عَلْيَهِم، وُرِثُوا مَا بَقِيَ مِنَ المَالِ بَعْدَ أَدَاءِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ وَلِهُ وَلَدُ مِنْ كِتَابَتِهِ)[٢٩٣٠].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَرْثُهُ وَلَدُهُ الأَحْرَارُ، لأَنَّهُ مَاتَ عَبْداً، والحُرُّ لا يَرِثُ العَبْد، ولَمْ يَكُن مَا بَقِيَ مِنْ مَالهِ بَعْدَ قَضَاءِ كِتَابَتِهِ لِسَيِّدِه مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَد اسْتَوْفَى مِنْ تَرِكَتِهِ مَا قَدْ عَاقَدَهُ عَلَيْهِ فَصَارَ بَاقِي مَالهِ لِمَنْ يَسْتَعِينُ بهِ على كِتَابَتِهِ، وَهُم الوَلَدُ الذينَ وُلِدُوا لَهُ في كِتَابَتِهِ، أو كَاتَبَ عَلَيْهِم.

قالَ غَيْرُهُ: وكَذَلِكَ حُكْمُ وَلَدِ الوَلَدِ، والإخْوَةِ، والأَبَوَيْنِ، والجُدُودِ، في مِثْلِ هَذه المَسْأَلَةِ يأْخُذُ السَيِّدُ بَاقِي كِتَابَيِّهِ مِنْ مَالِ المُكَاتَبِ، ثُمَّ يَرِثُ البَاقِي مِنْ مَالِ المُكَاتَبِ، ثُمَّ يَرِثُ البَاقِي مِنْ مَالِ المُكَاتَبِ، ثُمَّ يَرِثُ البَاقِي مِنْ مَالِ المُكَاتَبِ هَؤُلاَءِ المَذْكُورِينَ إذا كَانُوا مَعَهُ في كِتَابةٍ وَاحِدَةٍ.

* قَالَ عِيسَى: إِنَّمَا قُسِمَ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِ كِتَابَةِ ابنِ المُتَوكِّلِ بَعْدَ قَضَاءِ كِتَابَتِهِ بَيْنِ ابْنَتِهِ وَمَوْلاَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا كَانَتْ وُلِدَتْ لَهُ في حَالِ الكِتَابَةِ، وبهَذَا قَضَى عبدُ المَلِكِ بنُ مَرْوَانَ بِحَضْرَةِ الصَّحَابةِ والتَّابِعِينَ، فَلَمْ يُنْكِرُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ [٢٩٢١].

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أُجِيزَتْ كِتَابَةُ المُكَاتَبِ لِعَبْدِه إِذَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ فِي ذَلِكَ مُحَابَاةٌ لِعَبْدِه، وذَلِكَ أَنْ يُكَاتِبَهُ بِأَقَلَّ مِنْ كِتَابَتِهِ مَالَه، فإنْ فَعَلَ ذَلِكَ رُدَّتْ كِتَابَتُهُ مُحَابَاةٌ لِعَبْدِه، وذَلِكَ أَنْ يُكَاتِبَهُ بِأَقَلَّ مِنْ كِتَابَتِهِ مَالَه، فإنْ فَعَلَ ذَلِكَ رُدَّتْ كِتَابَتُهُ لَهُ، وفيهِ ضَرَرٌ على سَيِّدِه، إِذَ قَدْ يَعْجَزُ هُوَ لَهُ، وفيهِ ضَرَرٌ على سَيِّدِه، إِذَ قَدْ يَعْجَزُ هُوَ عَنْ كِتَابَتِهِ، فَيُبَاعُ عَلَيْهِ حِينَئِذِ هَذَا العَبْدُ الذي كَاتَبَهُ هُوَ، وأَمَّا إِذَا كَاتَبَهُ بِمِثْلِ كِتَابَتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ولَمْ تَرَدْ كِتَابَتُهُ [فَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ](۱).

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكٍ في مُكَاتَبٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَنْظَرَهُ أَحَدُهُمَا بِحَقِّه وأَبَى الآخَرُ أَنْ يُنْظِرَهُ ثُمَّ مَاتَ المُكَاتَبُ، وذَكَرَ المَسْالَةَ إلى آخِرِهَا [٢٩٣١].

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركته بما جاء في الموطأ (٢٩٢٧).

تَفْسِيرُ كَيْفَ يَتَحَاصًانِ في تَرِكَةِ المُكَاتَبِ

هُوَ أَنْ يَعْلَمَ قَدْرَ مَا بَقِيَ الذي لَمْ يُنْظِرُهُ، فَيَعْلَمُ قَدْرَ مَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الكِتَابَةِ، ثُمَّ يُقْسِمُ ذَلِكَ المَالَ الذي تَرَكَهُ المُكَاتَبُ بَيْنَهُمَا على قَدْرِ مَا بَقِيَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الكِتَابَةِ مِمَّا قَلَّ أو كَثُرَ. الكِتَابَةِ مِمَّا قَلَّ أو كَثُرَ.

قالَ عِيسَى: إذا انْعَقَدتِ الكِتَابَةُ بَيْنَ السَيِّدِ وعَبْدِه بِحَمَالَةٍ سَقَطَتْ عَنْهُ الحَمَالَةُ، ومَضَتِ الكِتَابَةُ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ حَمِيلِ.

وقالَ غَيْرُهُ: لَوْ تَعَجَّلَ المُكَاتَبُ العِتْقَ بالحَمَالَةِ التي تَحَمَّلَها عنهُ الحَمِيلُ لَجَازَ ذَلِكَ، وعُتِقَ العَبْدُ، وأُتْبِعَ السَيِّدُ الحَمِيلَ بالكِتَابَةِ إِنْ عَجَزَ العَبْدُ عَنْ أَدَائِهَا.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: إذا كَاتَبَ السَيِّدُ ثَلاَثَةَ أَعْبُدِ كِتَابَةً وَاحِدَةً ولا رَحِمَ بَيْنَهُم، فَبْعْضُهُم حَمِيلاً عَنْ بَعْضٍ، فإنْ مَاتَ أَحَدُهُم عَنْ مَالٍ أَدَّى عَنْهُم جَمِيعَ مَا عَلَيْهِم مِنْ مَالِ المَيِّتِ وعُتِقُوا، وأَتْبَعَهُم السَيِّدُ بِحُصَصِهِم مِنَ الكِتَابَةِ التِّي أُدِّيثُ عَنْهُم مِنْ مَالِ المَيِّتِ، يَقْضِي ذَلِكَ عَلَيْهِم على قَدْرِ طَاقَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم على السَّعِي في مَالِ المَيِّتِ، ولا يُنْظَرُ في ذَلِكَ عَلَيْهِم على قَدْرِ طَاقَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم على السَّعِي في الكِتَابَةِ، ولا يُنْظَرُ في ذَلِكَ إلى أَثْمَانِهِم، لأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الذي ثَمَنُهُ عُشْرُونَ دِينَارًا وَاحِدٍ مِنْهُم على السَّعِي على كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم على السَّعِي في الكِتَابَةِ مِنَ الذي ثَمَنُهُ مَائةُ دِينَارٍ، فَلِهذَا يَقْضِي على كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم على السَّعِي في الكِتَابَةِ . وَاحِدٍ مِنْهُم على السَّعِي في الكِتَابَةِ .

قالَ: وإذا كَانُوا قَرَابَةً يَتَوَارَثُونَ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُم عَنْ مَالٍ فَعُتِقُوا بِمَالِهِ لَمْ يُتْبِعْهُمْ السَّيِّدُ حِينَئِدِ بِمَا أَدَّى عَنْهُم مِنْ مَالِ المَيِّتِ، وكَانَ فَضْلُ المَالِ الذي هَلَكَ عَنْهُ المَيِّتُ بَعْدَ أَدَاءِ كِتَابَتِهِم للسَّيِّدِ، وإنَّمَا لَمْ يُتْبِعْهُمْ السَّيِّدِ في هَذِه المَسْأَلَةِ بِمَا أَدَّى عَنْهُم مِنْ مَالِ المَيِّتِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المَيِّتَ لَو أَعْتَقُهُم مِنْ مَالِهِ في حَيَاتِهِ لَمْ يُتْبعْهُمْ بِذَلِكَ، لأَنَّهُمْ قَرَابَةٌ يَتَوَارَثُونَ، بِخِلاَفِ الذينِ لا يَتَوَارَثُونَ.

* * *

بابُ القِطَاعَةِ في الكِتَابةِ (١) وجِرَاحِ المُكَاتَبِ

كَرِهَ بَعْضُ النَّاسِ مُقَاطَعَةَ السَّيِّدِ مُكَاتِبَهُ عَلَيْهِ، ويُسْقِطُ عَنْهُ بَعْضَهُ، مِثْلَ أَنْ يُكَاتِبَهُ بَعْدَ مُدَّةٍ: عَجِّلْ مَائِةً وأَنْتَ حُرُّ، فقالَ يُكَاتِبَهُ بأَلْفِ إلى عَشَرَةٍ أَعْوَامٍ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ بَعْدَ مُدَّةٍ: عَجِّلْ مَائِةً وأَنْتَ حُرُّ، فقالَ مَنْ أَنْكَرَ هَذَا : إِنْ هذَا لا يَجُوزُ، لأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ (ضَعْ وَتَعَجَّلْ)(٢)، وهذا حَرَامٌ، ولَيْسَ هُو كَمَا قَالَ، وإنَّمَا هُوَ إحْسَانٌ مِنْ قِبَلِ السَّيِّدِ، كَمَا أَنَّ أَصْلَ الكِتَابَةِ إحْسَانٌ مِنْ قِبَلِ السَّيِّدِ،

قالَ ابنُ القَاسِمِ: إذا قَاطَعَ أَحَدُ الشِّرِيكَيْنِ المُكَاتَبَ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِه، ثُمَّ عَجَزَ المُكَاتَبُ كَانَتْ رَقَبَتُهُ للذِي تَمَسَّكَ بالرِّقِ إلاَّ أَنْ يَشَاءَ أَنْ يَأْخُذَ قَاطِعُ نِصْفِ مَا يَعْضُلُهُ بِهِ، ويَرْجِعُ العَبْدُ بَيْنَهُمَا على حَسَبِ اشْتِرَاكِهِما فيهِ، كَانَ ذَلِكَ لَهُ.

قالَ: وإنْ مَاتَ العَبْدُ كَانَ مِيرَاثُهُ للذِي لَمْ يُقَاطِعْهُ، لأَنَّهُ حِينَ قَاطَعَهُ الذِي قَاطَعَهُ الذِي قَاطَعَهُ قَدْ أَخَذَ قَاطَعَهُ قَدْ أَخَذَ قَدْ أَخْذَ وَإِنْ كَانَ الذِي قَاطَعَهُ قَدْ أَخَذَ

⁽۱) القطاعة ـ بفتح القاف وقيل بالكسر ـ اسم مصدر قاطع، والمصدر المقاطعة، سميت بذلك لأن العبد قطع طلب سيده عنه بما أعطاه، كأن يقول الرجل لعبده: إن جئتني بعشرة دنانير إلى أجل كذا وكذا فأنت حر يقاطعه على ذلك، فإن جاء بها فهو حر، أو لأن السيد قطع له بتمام حريته بذلك، أو قطع له بعض كا كان له عنده، ينظر: أوجز المسالك ١٤٠/١٢.

⁽۲) هذه مسالة تسمى عند الفقهاء بمسألة (ضع وتعجل) وصورتها: أن يكون لرجل على آخر دين إلى أجل مثل أن يكون عليه مائة درهم إلى شهر فيقول له رب الدين: عجّل لي خمسين، وأنا أضع عنك خمسين، وهو حرام، لأنه باب من أبواب الربا، ينظر: الثمر الدانى شرح رسالة القيروانى للأزهرى ص٧٠٥.

أَكْثَرَ مِمَّا تَرَكَ العَبْدُ فإنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ الذي لَمْ يُقَاطِعْهُ، فَيَأْخُذُ منهُ نِصْفَ مَا يَفْضُلُه بهِ، وهَذا إذا كانَ العَبْدُ بَيْنَهُمَا سَوَاءٌ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: فإنْ قَاطَعَهُ أَحَدُهُمَا بإذنِ شَرِيكِه ثُمَّ مَاتَ العَبْدُ أَو عَجَزَ، وَكَانَ الذي لَمْ يُقَاطِعْهُ قَد اسْتَوْفَى مِثْلَ مَا أَخَذَ الذي قَاطَعَهُ أَو أَكْثَرَ كَانَ العَبْدُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، وإنْ كَانَ الذي اسْتَوْفَى أَقَلَّ خُيِّرَ الذي قَاطَعَهُ بَيْنَ أَنْ يَدْفَعَ إليه نِصْفَ مَا يَفْضُلُه بهِ، ويَرْجِعُ في حِصَّتِهِ مِنَ العَبْدِ، أو يَكُونَ العَبْدُ كُلُّه للذِي

لَمْ يُقَاطِعْهُ، قال: وإنَّمَا هذَا إذا عَجَزَ العَبْدُ، وأَمَّا إذا مَاتَ العَبْدُ فإنَّهُ يَسْتَوْفِي الذي لَمْ يُقَاطِعْهُ مِنْ تَرِكَةِ العَبْدِ جَمِيعَ مَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الكِتَابَةِ، وكانَ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِ المُكَاتَبِ المَيِّتِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ (١).

قَالَ ابنُ نَافِع: إِذَا قَاطَعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ المُكَاتَبَ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِه، ثُمَّ [يَعْجَزُ] (٢) المُكَاتَبُ أَو يَمُوتُ فإنَّي أَرَى أَنْ يَفْسَخَ ذَلِكَ، ويَرْجِعَ الذي لَمْ يُقَاطِعْهُ على نَصِيبِهِ مِنَ المِيرَاثِ إِنْ مَاتَ العَبْدُ على نَصِيبِهِ مِنَ المِيرَاثِ إِنْ مَاتَ العَبْدُ على مَا أَحَبَّ صَاحِبُهُ أَو كَرِه، أو على مَا أَحَبَّ هَذَا أَو كَرِه، ولَيْسَتْ حَالُهُ كَحَالِ مَنْ قَاطَعَ مُكَاتَبَا بإذنِ شَرِيكِهِ (٣).

قالَ عِيسَى: في مُكَاتَبَيْنِ كُوتِبا جَمِيعاً فَجَرَحَ أَحَدُهُمَا رَجُلاً جَرْحاً فِيهِ عَقْلٌ يَعْجَزُ الجَارِحُ عَنْ أَدَاءِ عَقْلِ ذَلِكَ الجَرْحِ، فأدّى صَاحِبُهُ عَقْلَ ذلك الجَرْحِ، ثُمَّ عُتِقاً جَمِيعاً بأَدَائِهِما جَمِيع الكِتَابَةِ، فإنَّهُ يُتْبِعُ المُودِي الجَارِحَ بِمَا وَدَى مِنْ دِيَةِ الجَرْحِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ الجَارِحُ مِنْ قَرَابَةِ المُودِي، ويَكُونُ مِمَّنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ إذا الجَرْحِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ الجَارِحُ مِنْ قَرَابَةِ المُودِي، ويَكُونُ مِمَّنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ إذا مَلَكَهُ، فإنَّهُ لا يُتْبِعْهُ شَيَّ بَمَا وَدَى عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ.

قالَ عِيسَى: وإنْ جَرَحَ أَحَدُ المُكَاتِبَيْنِ صَاحِبَهُ خَطَأٌ ولاَ رَحِمَ بَيْنَهُمَا، فإنَّهُ يُقَالُ للجَارِحِ: أَعْقِلْ مَا جَنَيْتَ، وتَكُونَانِ على كِتَابَتِكُمَا، ويُحْسَبُ ذَلِكَ لَكُمَا مِنْ آخِرِ

⁽١) نقل قول ابن القاسم من أوله: الإمام ابن مزين في تفسيره، رقم (١٣٨-١٤٠).

⁽٢) جاء في الأصل: عجز، وهو مخالف للسياق، ولما جاء في تفسير ابن مزين.

⁽٣) نقل قول ابن نافع: ابن مزين في تفسيره رقم (١٤٣-١٤٣).

الكِتَابَةِ، فإنْ أَدَّاهُ كَانَا على كِتَابَتِهِما، وحُسِبَ لَهُمَا عَقْلُ ذَلِكَ الجَرْحِ، وذَلِكَ مِنَ الكِتَابَةِ، فإذا أُعْتِقَا بأَدَاءِ الكِتَابَةِ أُتْبِعَ المَجْرُوحُ الجَارِحَ بِنِصْفِ عَقْلِ ذَلِكَ الجَرْحِ، الكِتَابَةِ، فإذا أُعْتِقَا بأَدَاءِ الكِتَابَةِ أَتْبِعَ المَجْرُوحُ الجَابِةِ، وهَذا إذا كَانَا في الكِتَابةِ سَوَاءٌ، فإنْ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ في أَدَاءِ الكِتَابةِ فإنَّهُ يَتْبَعُ المَجْرُوحُ الجَارِحَ بِقَدْرِ مَا قَضَى سَوَاءٌ، فإنْ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ في أَدَاءِ الكِتَابةِ فإنَّهُ يَتْبَعُ المَجْرُوحُ الجَارِحَ بِقَدْرِ مَا قَضَى عَنْهُ على حِسَابِ ما كَانَ يَقَعُ عَلَيْهِ مِنَ الكِتَابَةِ.

قالَ: وإِنْ عَجَزَ الجَارِحُ عَنْ أَدَاءِ عَقْلِ الجَرْحِ فَخَافَ المَجْرُوحُ أَنْ يَعْجَزَ بِعَجْزِ الجَارِحِ، فَأَدَّى بِهِما الكِتَابَةَ أَتْبَعَ الجَارِحِ، فَأَدَّى بِهِما الكِتَابَةَ أَتْبَعَ المَجْرُوحِ الجَارِحِ الجَرْحِ، فَإِنْ كَانَ الجَارِحُ مِمَّنْ يَعْتِقُ على المَجْرُوحِ إِذَا مَلَكَهُ لَمْ يُتْبِعْهُ شَيءٌ مِنْ ذَلِكَ (١).

قالَ عِيسَى: وإذا كَانَ الزَّوْجَانِ في كِتَابَةٍ وَاحِدَةٍ فَأُعْتِقَا بِسِعَايةِ أَحَدِهِما في الكِتَابَةِ لم يُثْبِعْ صَاحِبَهُ بِشَيءٍ مِمَّا وَدَى عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ، وأَيُّهُما مَاتَ عَنْ مَالٍ فِيهِ وَفَاءٌ بالكِتَابَةِ وفَضْلٌ أَخَذَ السَّيِّدُ مَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الكِتَابَةِ مِنْ مَالِ المَيِّتِ، ووَرِثَ فَضْلَةَ المَالِ بالرِّقِ بَعْدَ مِيرَاثهِ الزَّوْجَ أو الزَّوْجَةَ، ولَمْ يَرْجِعْ على الذي أَعْتَقَ مِنْهُما فَضْلَةَ المَالِ بالرِّقِ بَعْدَ مِيرَاثهِ الزَّوْجَ أو الزَّوْجَةَ، ولَمْ يَرْجِعْ على الذي أَعْتَقَ مِنْهُما فَضْلَةَ المَالِ بالرِّقِ بَعْدَ مِيرَاثهِ الزَّوْجَ أو الزَّوْجَةَ، ولَمْ يَرْجِعْ على الذي أَعْتَق مِنْهُما صَاحِبِهِ بِشَيءٍ مِنْ ذَلِكَ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا جَازَ للسَّيِّدِ أَنْ يَبِيَعَ مَا كَاتَبَ بِهِ عَبْدَهُ مِنَ العُرُوضِ المَوْصُوفِ جَائِزٌ بِالدَّنَانِيرِ المَوْصُوفِ جَائِزٌ بِالدَّنَانِيرِ وَالدَّرَاهِمَ، وبالعَرْضِ المُخَالِفِ للعَرْضِ المَبِيعِ إذا قَبَضَ ذَلِكَ البَائِعُ ولمْ يَتَأَخَّرْ وَالدَّرَاهِمَ، وبالعَرْضِ المُخَالِفِ للعَرْضِ المَبِيعِ إذا قَبَضَ ذَلِكَ البَائِعُ ولمْ يَتَأَخَّرْ وَالدَّرَاهِمَ، لأَنَّهُ إِنْ أَخَرَ القَبْضَ دَخَلَهُ الدَّيْنُ بِالدَّيْنِ.

قالَ: فإنْ أَدَّى ذلكَ المُكَاتَبُ خَرَجَ حُرَّا، وبَقِيَ وَلاَؤُهُ للذِي عَقَدَ لَهُ الكِتَابَةَ، وذَلِكَ أَنَّ المُشْتَرِي قَدْ قَبَضَ جَمِيعَ مَا اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ، وإنْ عَجَزَ المُكَاتَبُ عَنْ أَذَاءِ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الكِتَابَةِ كَانَ عَبْداً للذي اشْتَرَى كِتَابَتَهُ، وذَلِكَ أَنَّ المُكَاتَبَ عَبْدُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيءٌ، فَلَمَّا عَجَزَ صَارَ عَبْداً للذي اشْتَرَى كِتَابَتَهُ.

⁽١) نقله بنحوه ابن مزين في تفسيره، رقم (١٤٦).

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: يَجُوزُ للسَّيِّدِ أَنْ يُكَاتِبَ عَبْدَهُ بِالعُرُوضِ المَوْصُوفَةِ، والدَّوَابِ المَنْعُوتَةِ، ويُنْجِمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ السَّيِّدُ أَنْجُمَا مُعْتَدِلَةً مَعْلُومَةً على حَسَبِ مَا يَتَرَاضِيَانِ بِذَلِكَ عَلَيْهِ، وإذا وَقَعَتِ الكِتَابَةُ بِعُرُوضٍ غَيْرِ مَوْصُوفَةٍ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، وفُسِخَتِ الكِتَابَةُ بعُرُوضٍ غَيْرِ مَوْصُوفَةٍ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، وفُسِخَتِ الكِتَابَةُ، وإذا قَالَ السَّيِّدُ لِعَبْدِه: أَكَاتِبُكَ على عَرْضِ كَذَا، وعلى رَأْسٍ مِنْ جِنْسِ كَذَا، ولَمْ يَذْكُرْ لِذَلِكَ صِفَةً فإنْ لِسَيِّدِه الوَسَطَ مِنْ ذَلِكَ العَرْضِ، ومِنْ ذَلِكَ العَرْضِ، ومِنْ ذَلِكَ الوَقِيقِ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِذَا كَاتَبَ العَبْدُ على نَفْسِهِ وعَلَى أُمِّ وَلَدِه فَذَلِكَ اِنْتِزَاعٌ مِنَ السَّيِّدِ لَهَا مِنَ العَبْدِ، فَلِذَلِكَ لاَ يَطَأَهَا المُكَاتَبُ، فإنْ مَاتَ المُكَاتَبُ كَانَ لَهَا أَنْ تَسْعَى في الكِتَابَةِ، وإِنْ [أَدَّتْ](١) الكِتَابَةَ لَمْ يَكُنْ المُكَاتَبُ عَلَيْها سَبِيلٌ، إلاَّ أَنْ يَتُزَوَّجَها بِنِكَاح جَدِيدٍ إِنْ رَضِيَتْ به، ويَكُونُ وَلاَؤُهَا لِسَيِّدِ المُكَاتَبِ.

قَالَ عِيسَى : إذا مَاتَ المُكَاتَبُ وتَرَكَ أَوْلاَداً صِغَاراً وأُمَّ وَلَدٍ، ولَمْ يَتْرُكُ مَالاً يُؤدِّي مِنْهُ نُجُومَهُم إلى أَنْ يَبْلُغُوا السَّعْيَ فَيَسْعُوا في كِتَابَتِهِم، فإنَّ أُمَّ وَلَدِ أَبِيهِم تُبَاعُ فَيُؤدَّى عَنْهُم مِنْ ثَمَنِهِا نُجُومَهُم إلى أَنْ يَبْلُغُوا السَّعْيَ، فإنْ أَدُّوا أُعْتِقُوا، وإنْ عَجْزُوا عَنِ الأَدَاءِ رُقُوا.

وقالَ أَبِنُ نَافِعٍ: لا تُبَاعُ لَهُم إِلاَّ أَنْ يَكُونَ في ثَمَنِهَا مَا أَنْ بِيعَتْ بِهِ عُتِقُوا فِيهِ، و وإِلاَّ فَلاَ تُبَاعُ.

قالَ عِيسَى: وإذا مَاتَ المُكَاتَبُ وتَركَ أُمَّ وَلَدِه، ولَمْ يَتْرُكْ مَالاً وقَدْ كُوتِبَ مَعَهُ غَيْرُ وَلَدِه فَأَدُّوا بعدَ مَوْتِهِ كِتَابَتَهُم، فإنَّ أُمَّ وَلَدِه مَالٌ مِنْ مَالِ المَيِّتِ يَأْخُذَهَا سَيِّدُهُ، فقدْ كَانَ الذينَ كُوتِبُوا مَعَ سَيِّدِها المَيِّتِ إذا خَافُوا العَجْزَ على أَنْفُسِهِم أَنْ تُبَاعَ لَهُم، ويَسْتَعِينُونَ بِثَمَنِها في كِتَابَتِهِم، فإنْ عُتِقُوا أَتْبَعَهُم السَّيِّدُ بِثَمَنِها على قَدْرِ قِيمَةِ لَهُم، ويَسْتَعِينُونَ بِثَمَنِها في كِتَابَتِهِم، فإنْ عُتِقُوا أَتْبَعَهُم السَّيِّدُ بِثَمَنِها على قَدْرِ قِيمَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم، وإن اسْتَغْنُوا عَنْها وأَدُّوا عَنْ أَنْفُسِهِم لَمْ تُعْتَقْ مَعَهُمْ ورَقَّتْ للسَّيِّدِ، ولاَ تُعْتَقُ أُمُّ ولَدِ المُكَاتَبِ إلاَّ مَعَ سَيِّدِها، أَو مَعَ ولَذِه، كَانَ ولَدُهُ مِنْهَا أُو مَنْ غَيْرِهَا.

⁽١) جاء في الأصل: (ودت) وهو كلام عامي غير فصيح.

في عِتْقِ المُكَاتَبِ إذا عَجَّل مَا عَلَيْهِ، وِميرَاثِ المُكَاتَب إذا مَاتَ، والوَصِيَّةِ لَهُ بِما عَلَيْهِ

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا لَزِمَ السَّيِّدُ أَنْ يَقْبِضَ مَا عَجَّلَهُ لَهُ مُكَاتِبُهُ مِنَ الْكِتَابَةِ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ أَجَلُهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ مِرْفَقَ التَّأَجُلِ في الكِتَابَةِ هُوَ مُكَاتِبُهُ مِنَ الكِتَابَةِ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ أَجَلُهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ مِرْفَقَ التَّأَجُلِ في الكِتَابَةِ هُو المُكَاتَبُ لَزِمَ السَّيِّدُ القَبْضَ، وبِهَذَا قَضَى عُمَرُ المُكَاتَبُ لَزِمَ السَّيِّدُ القَبْضَ، وبِهَذَا قَضَى عُمَرُ وعُثْمَانُ، وقَضَى به مَرْوَانُ بنُ الحَكمِ على الفَرَافِصَةَ بنِ عُمَيْرِ [٢٩٦٦]، ويُعْتَقُ حِينَئِذٍ العَبْدُ، ويَسْقُطُ عَنْهُ السَّفَرُ والخِدْمَةُ التي يَشْتَرِطُهُا عليهِ السَّيِّدُ.

قالَ أُبو مُحَمَّد: إنَّما يَسْقُطُ مِنْ ذَلِكَ عَنِ المُكَاتِبِ إذا كَانَ المُشْتَرطُ تَافِهَا يَسِيرًا في جُمْلَةِ الكِتَابَةِ، وأَمَّا إذا كَانَتِ الخِدْمَةُ أَكْثَرَ الكِتَابَةِ لَمْ يُعْتَقِ المُكَاتَبُ، وإنَّ عَجَّلَ ما عليهِ مِنَ الكِتَابَةِ، إلاَّ بِتَمَامِ الخِدْمَةِ التي بِها انْعَقَدتِ الكِتَابَةُ بَيْنَ السيِّدِ والعَبْدِ.

قالَ عِيسَى: وإذا كَانَ عَلَيْهِ مَعَ كِتَابَتِهِ ضَحَايا، أَدَّى قِيمَتَها نَقْداً، لأَنَّهَا كَبَعْضِ النُّجُومِ التِّي عَلَيْهِ، فَلاَ يَتُمُّ عِتْقُهُ وإنْ عَجَّلَ مَا عَلَيْهِ، إلاَّ بأَدَاءِ قِيمَةِ الضَّحَايا التي كَانَتْ عَلَيْهِ (۱).

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِذَا اجْتَمَعَ الإِخْوَةُ فِي الكِتَابَةِ، فَوُلِدَ لأَحَدِهِم وَلَدُّ، ثُمَّ مَاكِ مَاتَ الذي وُلِدُ لَهُ الوَلَدُ عَنْ مَالٍ، أُدِّي عَنْ هَوُلاَءِ الإِخْوَةِ بَاقِي الكِتَابَةِ مِنْ مَالِ المُتَوفِّي وُلِدُ لَهُ الوَلَدُ عَنْ مَالِ فَضْلٌ كَانَ لِوَلَدِ المُتَوفِّي دُونَ إِخْوتهِ الذينَ المَيَّتِ، فَإِنْ فَضَلٌ بعدَ ذَلِكَ مِنْ مَالهِ فَضْلٌ كَانَ لِوَلَدِ المُتَوفِّي دُونَ إِخْوتهِ الذينَ كَانُوا مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ، ولا يَبِيعُ الوَلَدُ أَعْمَامَهُ بِما وَدَى عَنْهُم مِنْ مَالِ أَبِيهِ الذينَ

⁽١) نقله بنحوه ابن مزين في تفسيره، رقم (١٦٥-١٦٦).

عُتِقُوا بهِ، كَمَا أَنَّ المَيِّتَ كَانَ لا يُتْبِعُهُم بِمَا يُودِّي عَنْهُم مِنْ مَالٍ بعدَ عِتْقِهِم، وقَالهُ مَالكُ ٢٩٦٩].

قَالَ ابنُ مُزَيْنٍ: وقَالَ أَصْبَعُ بنُ الفَرَجِ: إذا أَدَّى الوَلَدُ بَاقِي الكِتَابَةِ عَنْ أَعْمَامِهِ مِنْ مَالِ نَفْسِه وعُتِقُوا بعدَ ذَلِكَ أَتْبَعَهُم بعدَ عِتْقِهِم بِمَا وَدَى عَنْهُم على قَدْرِ سَعَايةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم في الكِتَابةِ.

قالَ أَصْبَغُ: وإنْ أَدَّى عَنْهُم مِنْ مَالِ أَبِيهِ المَيِّتِ لَمْ يَرْجِعْ على أَعْمَامهِ بِشَيءٍ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّ أَبَاهُ المُتَوفَّى كَانَ لاَ يَرْجِعُ على إخْوَتهِ بِشَيءٍ مِمَّا يُودِّي عَنْهُم مِنَ الكِتَابةِ.

قالَ عِيسَى: إذالم يَكُنْ للمُكَاتَبِ وَلَدٌ كَاتَبَ عَلَيْهِم، ولاَ وُلِدُوا لَهُ في كِتَابَتِهِ، فإنَّ إِخْوَتَهُ يُؤَدُّونَ عَنْ أَنْفُسِهِم مَا بَقِيَ عَلَيْهِم مِنْ كِتَابَتِهِم مِنْ مَالِ أَخِيهِم المُتَوفَّى ثُمَّ يَرِثُونَ بَقِيَّةَ مَالِ أَخِيهِم المُتَوفَّى.

قالَ ابنُ مُزَيْنِ: وقَالَ ابنُ نَافِع: لا يَرِثُ المُكَاتَبُ إذا مَاتَ عَنْ فَضْلَةِ مَالٍ أَحَدِ مِمَّنْ كُوتِبَ مَعَهُ إلاَّ الوَلَدُ خَاصَّةً، وأَمَّا الآبَاءُ والإِخْوَةُ وغَيْرُهُم فَلاَ أَرَى أَنْ يَرِثُوهُ، ويَكُونُ ذَلِكَ لِسَيِّدِهُ (١).

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: يَرِثُهُ وَلَدُهُ، وَوَلَدُ وَلَدِه، وأَبَوُهُ، وَجَدُّهُ، وإخْوتُهُ، ولاَ يَرِثُهُ مِنْ قَرَابَتِهِ مَنْ إذا مَلَكَهُم لَمْ يُعْتَقُوا عَلَيْهِ (٢).

* قالَ أَبو المُطَرِّفِ: أَجَازَ مَالِكٌ للسيِّدِ أَنْ يَعْتِقَ مِنَ المُكَاتِبِينَ الذينَ كُوتِبُوا كِتَابَةً وَاحِدَةً الشَّيْخَ الذي لا رَجَاءَ فِيهِ للسَّعَايةِ، والصَّغِيرَ السِّنِّ [٢٩٨٣].

وقالَ ابنُ نَافِع: لاَ يَجُوزُ للسَّيِّدِ أَنْ يَعْتِقَ مِنَ المُكَاتِبِينَ صَغِيرًا لا يَرْضَى أَصْحَابُهُ الذينَ كُوتِبُوا مَعَهُ، فإنْ رَضُوا بِذَلِكَ بعدَ العِتْقِ وَسَعُوا عَنْهُم في الكِتَابَةِ، وَانْ لَمْ يَرْضُوا بِذَلِكَ لَمْ يُنْفَذْ عِتْقُ السَّيِّدِ، لأَنَّ الصَّغِيرَ قَدْ يَكْبَرُ ويَسْعَى في الكِتَابةِ

⁽١) نقله ابن مزين عن ابن نافع في تفسيره، رقم (١٦٠).

⁽٢) نقله ابن مزين عن أصبغ عن أبن القاسم بنحوه، ينظر: تفسير ابن مزين رقم (١٦١).

مَعَ الْكِبَارِ، وهَذَا بِخِلاَفِ الشَّيْخِ الذي لا رَجَاءَ فِيهِ للسَّعَايةِ، وعِتْقُ مِثْلُ هذَا يُنْفَذُ على أَصْحَابهِ المُكَاتَبِينَ مَعَهُ، وكَذَلِكَ يُنْفَذُ عَلَيْهِم عِتْقُ الصَّغِيرِ الذي لا رَجَاءَ فِيهِ للسَّعَايةِ، ولَمْ يَبْقَ مِنْ أَجَلِ الكِتَابَةِ مَا قَدْ يَقْوَى بهِ ذَلِكَ الصَّغِيرُ على الأَدَاءِ مَعَ أَصْحَابه (١).

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكٍ: إِذَا وَضَعَ السَّيِّدُ عَنْ مُكَاتَبِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ مِنْ أَوَّلِ كِتَابَتِهِ أُو مِنْ آخِرِها، وذَكَرَ المَسْالَةَ إلى آخِرِها[٢٩٩١-٢٩٩٢].

قالَ ابنُ القَاسِمِ: تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ على المُكَاتَبِ ثَلاَثُمَائِةِ دِينَارٍ، فإنْ كَانَ سَيِّدُهُ وَضَعَ عَنْهُ المَائَةَ الأُولَى نُظِرَ كَمْ قِيمَتُها لَو كَانَتْ تُبَاعُ نَقْداً في قُرْبِ مَحَلِّها وَتَأْخِيرِها، لأَنَّ آخِرَ النُّجُومِ لَيْسَ هُوَ مِثْلُ أَوَّلِهَا في القِيمَةِ على حَالِ العَبْدِ في مَلاَئهِ، وقَدْرِ قُوَّتِهِ على الأَدَاءِ، فإنْ كَانَتْ قِيمَةُ المَائِةِ الأُولَى خَمْسِينَ دِينَاراً، مَلاَئهِ، وقَدْرِ قُوَّتِهِ على الأَدَاءِ، فإنْ كَانَتْ قِيمَةُ المَائِةِ الأُولَى خَمْسِينَ دِينَاراً، قُمَ يُقالُ: مَا قِيمَةُ المَائِةِ الثَّالِثَةِ؟ فَتُوْخَذُ عِشْرِينَ دِينَاراً، فإذا وَضَعَ عَنْهُ النَّجْمُ الأَوَّلُ كَانَ الذي وَضَعَ عَنْهُ النَّجْمُ الأَوَّلُ كَانَ الذي وَضَعَ عَنْهُ سَيِّدُه نِصْفُ رَقَبَتِهِ، ثُمَّ يُنْظُرُ: أَيُّ ذَلِكَ كَانَ أَقَلَّ

في القيمة، نِصْفُ رَقَبَتِهِ، أَو النَّجْمُ [الأُوَّلُ](٢)؟ فَيُوضَعُ ذَلِكَ في ثُلُثِ المَيِّتِ، فإنْ خَرَجَ مِنَ الثُلُثِ عُتِقَ نِصْفُهُ، وإذا وَضَعَ عَنْهُ النَّجْمُ الأَوْسَطُ أَو الآخَرُ المَيِّتِ، فإنْ خَرَجَ مِنَ الثُلُثِ عُتِقَ نِصْفُهُ، وإذا وَضَعَ عَنْهُ النَّجْمُ الأَوْسَطُ أَو الآخَرُ فِي ثُلُثِ المَيِّتِ الذي هُو أَقَلُّ، فإنَّهُ يُحْسَبُ ذَلِكَ على نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ، ويَدْخُلُ في ثُلُثِ المَيِّتِ الذي هُو أَقَلُّ وولا الثَّالِثُ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِمَّا يُصِيبُهُ مِنْ رَقَبَتِهِ، لأَنَّ السَّيِّدَ لَو وَضَعَ عَنْهُ ذَلِكَ كُلَّهُ لَمْ يَدْخُلُ في ثُلُثِهِ إلاَّ الذي هُو أَقَلُّ في القِيمَةِ مِنْ رَقَبَتِهِ، أَو مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الكِتَابَةِ، وذَلِكَ أَنَّ الوَصَايَا تَدْخُلُ مَعَهُ، القِيمَةِ مِنْ رَقَبَتِهِ، أَو مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الكِتَابَةِ، وذَلِكَ أَنَّ الوَصَايَا تَدْخُلُ مَعَهُ، فيكُونُ ذَلِكَ خَيْرًا لأَهْلِ الوَصَايَا أَنْ تَتِمَّ وَصَايَاهُم، ولَيْسَ على الوَرَثَةِ في ذَلِكَ ضَرَرٌ، فإنْ كَانَ النَّجُمُ الأَوَّلُ نِصْفَهُ ولَمْ يَتُوكُ المُتَوفِّى مَالاً غَيْرَهُ، خُيِّرَ الوَرَثَةُ بَيْنَ فَلِكَ مَرَرٌ، فإنْ كَانَ النَّجْمُ الأَوَّلُ نِصْفَهُ ولَمْ يَتُوكُ المُتَوفِّى مَالاً غَيْرَهُ، خُيرً الوَرَثَةُ بَيْنَ فَرَرَهُ، خُيرً الوَرَثَةُ بَيْنَ

⁽١) نقل قول ابن نافع هذا: ابن مزين في تفسيره (١٦٤) عن يحيى بن يحيى عن ابن نافع.

⁽٢) جاء في الأصل: أول، وما وضعته هو المناسب للسياق، وهو الموافق لما جاء في تفسير ابن مزين.

أَنْ يُمْضُوا ذَلِكَ النَّجْمَ بِعَيْنهِ الأَوَّلِ، ويَعْتِقُوا الذي كَانَ يُصِيبُهُم مِنَ قِيمَةِ رَقَبَةِ النَّصْفَ، ويُسْقَطُ ذَلِكَ النَّجْمُ بِعَيْنِهِ، ويَكُونُ لَهُم النَّجْمَانِ البَاقِيَانِ، فإن اسْتَوفُوا ذَلِكَ فَذَلِكَ لَهُم وعُتِقَ المُكَاتَبُ، وإنْ عَجَزَ عَنِ الأَدَاءِ لَمْ يُرَقَّ مِنْهُ إلاَّ نِصْفُهُ، فإنْ أَبُوا أَنْ يُجِيزُوا ذَلِكَ عُتِقَ مِنَ المُكَاتَبِ الثُلثُ وَوُضِعَ عَنْهُ مِنْ كُلِّ نَجْمٍ ثُلُثُهُ، وإنْ عَجَزَ كَانَ ثُلُثهُ حُرَّا، وثُلُثَاهُ رَقِيقاً للوَرَثةِ، ويَكُونُ لَهُ مِنْ نَفْسه بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الحُرِّيةِ الحُرِّيةِ (١).

* * *

تَمَّ الْكِتَابُ بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى يَتْلُوهُ كِتَابُ البِيُوعِ إِنْ شَاءَ اللهُ

⁽١) نقل تفسير ابن القاسم: ابن مزين في تفسيره (١٨٣)، ثم عقب عليه بقوله: وليس في شيء من الكتب والسماعات بأتم ولا أوضح مما هي في هذا الموضع.



صلَّى اللهُ على سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسلَّم تَسْلِيماً

تَفْسِيرُ البيُوع

﴿ مَالِكٌ، عَنِ الثَّقَةِ، عَنْ كِتَابِ عَمْرِوِ بِنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّه: «أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ العُرْبَانِ (٢٢٥٧].

يُقَالُ: إِنَّ الثِّقَةَ الذي [لم](١) يُسَمِّه مَالِكٌ في سَنَدِ هَذَا الحَدِيثِ هُوَ بُكَيْرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ الأَشَجِّ، ولَمْ يَرْوُه عنهُ مَالِكٌ، ولَكِنَّهُ أَخَذَ مِنْ وَلَدِه مَخْرَمَةَ، فكَانَ يُكَنِّي عَنْ بُكَيْرِ ولاَ يُصَرِّحُ باسْمِهِ(٢).

وقالً لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: أَحَادِيثُ عَمْرِوِ بِنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّه مُرْسَلَةٌ، لأَنَّ عَمْراً يَرْوِيها عَنْ أَبِيهِ شُعَيْب، عَنْ جَدِّه مُحَمَّدِ بِنِ عبدِ اللهِ بِنِ عَمْرِوِ بِنِ الْعَاصِي، ومُحَمَّدٌ جَدُّ عَمْرِو بِنِ شُعَيْبٍ لَيْستْ لَهُ صُحْبَةٌ، وقالَ يَحْبَى بِنُ مَعِينٍ: الْعَاصِي، ومُحَمَّدٌ جَدُّ عَمْرِو بِنِ شُعَيْبٍ لَيْستْ لَهُ صُحْبَةٌ، وقالَ يَحْبَى بِنُ مَعِينٍ: أَحَادِيثُ عَمْرِو بِنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّه صِحَاحٌ.

قالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: إذا انْعَقَدَ الكِرَاءُ أو البَيْعُ على حَسَبِ مَا ذَكَرهُ مَالِكٌ في حَدِيثِ العُرْبَانِ فُسِخَ جَمِيعُ ذَلِكَ، فإنْ فَاتَ كَانَتْ فِيهِ القِيمَةُ، لأنَّهُ شَيءٌ تَخَاطَرا فِيهِ، وَهُو مِنْ أَكْلِ المَالِ بالبَاطِلِ، لأَنَّهُ يَتْرُكُ له العُرْبَانِ إذا دَفَعَهُ إليه [إذا] (٣) لَمْ

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

⁽٢) قال ابن عبد البر في التمهيد ٢٤ /١٧٦ : أشبه ما قيل فيه أنه أخذه عن ابن لهيعة، أو عن ابن وهب عن ابن لهيعة، ثم رواه بأسانيده إلى ابن وهب عن عمرو بن شعيب به.

ما بين المعقوفتين استدركه الناسخ في الحاشية لكنه لم يظهر في التصوير، وقد اجتهدت
 ما رأيته مناسبا للسياق.

يَتِمُّ البَيْعُ بَيْنَهُما أَو الكِرَاءُ بِغَيْرِ عِوَضٍ، وهذَا حَرَامٌ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: العَبِيدُ والإماء صِنْفٌ وَاحِدٌ، إلاَّ ذُو النَّفَاذِ والمَعْرِفَةِ والتَّجَارَةِ مِنَ الدُّكُورِ، وذَوَاتِ الصَّنْعَةِ مِنَ الإمَاءِ، فإذا اخْتَلَفُوا فَبَانَ اخْتِلاَفُهُم جَازَ أَنْ يُسْلِمَ بَعْضُهُم في بَعْضِ بِصِفَةٍ مَعْلُومةٍ، وأَجَلٍ مَعْلُومٍ، فإنْ لم يَخْتَلِفُوا لم يَجْزِ مِنْهُم وَاحِدٌ باثْنَيْنِ إلى أَجَلِ، ويَجُوزُ ذَلِكَ يَداً بِيَدٍ.

قالَ الأَبْهَرِيُّ: إنَّما جَازَ للمُسْلَمِ أَنْ يَبِيعَ ما سَلِمَ فِيهِ مِنَ العُرُوضِ بِصِفَةٍ وأَجَلٍ مِنْ غَيْرِ الذي سَلِمَ إليه فِيها قَبْلَ قَبْضِها، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُسْلَمَ قَدْ مَلَكَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ الذي سَلِمَ اليه فِيها قَبْلَ قَبْضِها، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُسْلَمَ قَدْ مَلَكَ ذَلِكَ الشَّيءَ، فالمُسْلَمُ مَنْ يُعَدُّ الصَّفْقَة وبالصِّفَةِ، فَلِذَلكَ جَازَ لَهُ بَيْعُ ذَلِكَ قَبْلَ قَبْضِهِ إذا بَاعَهُ، [ومَا كَانَ] (١) بِدَيْنٍ لم يَجُزْ، لأَنَّهُ يَدْخُلُه فَسْخُ دَيْنٍ في دَيْنٍ، وقَدْ نُهِي عَنِ الدَّيْنِ بالدَّيْنِ اللهَيْنِ اللهَيْنِ اللَّيْنِ اللَّيْنِ اللهَ يُنْ بالدَّيْنِ اللهَ اللهُ ال

 * قالَ أَبو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكِ: (لاَ يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَثْنَى جَنِينٌ في بَطْنِ أُمِّه إذا بيعَتْ، لأَنَّ ذَلِكَ غَرَرٌ لا يَجُوزُ)[٢٢٦٠].

قالَ عِيسَى: فإذا وَقَعَ هذا البَيْعُ فُسِخَ، فَإِنْ مَاتَتِ الأَمَةُ بِالوِلاَدةِ، أو باخْتِلاَفِ الأَسْوَاقِ، وبِوَجْهِ مِنْ وُجُوهِ الفَوْتِ مَضَى البَيْعُ، وكَانَتْ فِيهِ القِيمَةُ يَوْمَ قُبِضَتِ الأَسْوَاقِ، وبِوَجْهِ مِنْ وُجُوهِ الفَوْتِ مَضَى البَيْعُ، وكَانَتْ فِيهِ القِيمَةُ يَوْمَ قُبِضَتِ الأَمَةُ على غَيْر اسْتِثْنَاءِ بالِغَةً بِمَا بَلَغَتْ.

قالَ: وإنْ وُلِدَتِ الأَمَةُ وقَبِضَ مُسْتَثَني الجَنِينِ الجَنِينَ، فَعُثِرَ على ذَلِكَ بِحُدْثَانِ قَبْضِه إِيَّاهُ رُدَّ إلى مُبْتَاعِ الأُمِّ، وغُرِمَ قِيمَتُهَا يَوْمَ قَبْضِهَا، فإنْ فَاتَ الجَنِينُ عِندَ مُسْتَثْنِيهِ بِشَيءٍ مِنْ وُجُوهِ الفَوْتِ، كَانَ للبَائِعِ على المُبْتَاعِ قِيمَةُ الأُمِّ يَوْمَ بَاعَهَا بلا اسْتِثْنَاءٍ، وكَانَ للمُبْتَاعِ على البَائِعِ على الجَنِينِ يَوْمَ قَبْضِهِ، ثُمَّ يَبِيعَانِ الجَنِينَ بلا اسْتِثْنَاء، وكَانَ للمُبْتَاعِ على البَائِع قِيمَةُ الجَنِينِ يَوْمَ قَبْضِهِ، ثُمَّ يَبِيعَانِ الجَنِينَ والأُمَّ مِنْ مَالِكٍ وَاحِدٍ إِنْ عُثِرَ على ذَلِكَ قبلَ إثْغَار الجَنِينِ، مِنْ أَجْلِ النَّهِي الذي جَاءَ عَنِ التَّفْرِقَةِ بِينَ الأُمِّ وَوَلَدِها الصَّغِيرِ حتَّى يَثْغَرَ (٢).

⁽۱) ما بين المعقوفتين استدركه الناسخ بالحاشية، ولكنه لم يظهر في التصوير، ولذا اجتهدت في وضعت ما رأيته مناسبا للسياق.

⁽٢) ينظر: الاستذكار ٧/ ٤٤_٥٥.

قالَ: واشْتِرَاءُ الجَنِينِ في بَطْنِ أُمِّه بِمَنْزِلَةِ اسْتِثْنَائهِ عندَ البَيْعِ، العَمَلُ فِيهِ سَواءٌ على حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ العَمَلِ في اسْتِثْنَائهِ عِنْدَ البَيْع.

* قَوْلُ مَالِكِ: (في الرَّجُلِ يَبْتَاعُ العَبْدُ بِمِائةِ دِينَارٍ إِلَى أَجَلٍ ثُمَّ يَنْدُمُ البَائِعُ)، وذَكَرَ المَسْأَلَةَ إِلَى آخِرِهَا [٢٢٦١]، إنَّما جَازَ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ في هَذِه المَسْأَلَةِ مِنْ أَجْلِ وَذَكَرَ المَسْأَلَةَ إِلَى آخِرِهَا [٢٢٦١]، إنَّما جَازَ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ في هَذِه المَسْأَلةِ مِنْ أَجْلِ مَحَاهَا أَنَّ بَائِعَ العَبْدِ ابْتَاعَهُ مِنَ الذي كَانَ [بَاعَهُ] (١) مِنْهُ بِعَشَرَةِ دَنَانِيرَ وبمِائةِ دِينَارِ مَحَاهَا عَنِ المُبْتَاعِ مِنْهُ أَوَّلاً فَجَازَ ذَلِكَ، لأَنَّ هذا كُلَّهُ ثَمَنٌ مُعَجَّلٌ، وكَذَلِكَ يَجُوزُ لَو كَانَتِ العَشَرَةُ الدَّنَانِيرَ التي يَزِيدُهُ إِيَّاهَا إِلَى أَجَلٍ، لأَنَّهُ ابْتَاعَ العَبْدَ بِثَمَنٍ، بَعْضُهُ كَانَتِ العَشَرَةُ التي مَحَاهَا عَنِ المُبْتَاعِ مِنْهُ أَوَّلاً، وَهُو البَائِعُ مِنْهُ آخِراً، وبَعْضُ الثَّمَنِ إلى أَجَلٍ مُسَمَّى، وَهِيَ العَشَرَةُ التي يَزِيدُه إِيَّاهَا إلى أَجَلٍ، فَسَلِمَا مِنْ ذَهَبِ الثَّمَنِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمَّى، وَهِيَ العَشَرَةُ التي يَزِيدُه إِيَّاهَا إلى أَجَلٍ، فَسَلِمَا مِنْ ذَهَبِ الثَّهُ بِنَهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمَّى، وَهِيَ العَشَرَةُ التي يَزِيدُه إِيَّاهَا إلى أَجَلٍ، فَسَلِمَا مِنْ ذَهَبِ الْمَالَةُ إِلَى أَجَلٍ، وَجَازَ مَا فَعَلاَهُ.

* قالَ مَالِكُ: (فإذا نَدِمَ المُبْتَاعُ في شِرَائهِ العَبْدَ فَسَأَلَ البَائِعَ أَنْ يُقِيلَهُ فِيهِ، ويَزِيدَهُ عَشَرَةُ دَنَانِيرَ نَقْداً، أَو إلى أَجَلٍ أَبْعَدَ مِنَ الأَجَلِ الذي اشْتَرَى إليه العَبْدَ لَمْ يَجُزْ) [٢٢٦١].

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ هَذَا لأَنَّ البَائِعَ بَاعَ مِنَ المُبْتَاعِ مِنْهُ أَوَّلاً مِائةَ دِينَارِ له عَلَيْهِ إلى سَنَةٍ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ أَجَلُهَا بِعَبْدٍ ويِعَشَرةِ دَنَانِيرَ نَقْداً لِمَوَالِي أَجَلٍ وَيِنَارِ له عَلَيْهِ إلى سَنَةٍ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ أَجَلُهَا بِعَبْدٍ ويِعَشَرةِ دَنَانِيرَ نَقْداً لِمَوَالِي أَجَلٍ أَبْعَدُ مِنَ السَّنَةِ، فَدَخَلَ في ذَلِكَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ إلى أَجَلٍ، وهَذَا رِبَا، ولَو كَانَتِ الزِّيَادةُ التي يَزِيدُه إيًّاهَا المُبْتَاعُ عِنْدَ الأَجَلِ الأَوَّلِ وشَرَطُ المُقَاصَّاةَ بَيْنَهُما لَجَازَ ذَلِكَ، لأَنَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَحُطُّ عندَ الأَجَلِ مِائةً عَنْ صَاحِبِهِ، ويَدْفَعُ المُبْتَاعُ الزِّيَادةَ التي زَادَهُ إيَّاهَا في ذَلِكَ الحِينِ، ويَسْلَمَانِ مِنْ ذَهَبٍ بِذَهَبٍ إلى أَجَلٍ.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكِ: (فِي رَجُلٍ بَاعَ جَارِيةً مِنْ رَجُلٍ بِمِائَةِ دِينَارٍ إلى أَجَلٍ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا مِنْهُ بِأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ النَّمَنِ إلى أَبْعَدَ مِنْ ذَلِكَ الأَجَلِ الذي بَاعَهَا إليه أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَصْلُحُ) [٢٢٦٢]، إنَّما لَمْ يَصْلُحْ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ البَائِعَ الأَوَّلِ يَأْخُذُ

⁽١) جاء في الأصل: بعد، ولم أجد لها معنى، والصواب ما أثبته.

مِائةً عِنْدَ الأَجَلِ ثُمَّ يَدْفَعُ مِائَةً وعَشَرَةً، فهذا هُوَ الرِّبَا، ولَو أَنَّهُ ابْتَاعَهَا مِنْهُ بتِسْعِينَ دِينَارًا لَجَازَ ذَلِكَ، لأَنَّ دَافِعَ المِائَةِ يَنْتَظِرُ عِنْدَ الأَجَلِ تِسْعِينَ، فَلا تُهْمَةَ في هذا، ولو أَنَّهُ اشْتَرَاهَا قَبْلَ الأَجَلِ الذي بَاعَهَا إليه أَوَّلاً بأَكْثرَ مِمَّا بَاعَهَا به لَجَازَ، لأَنَّهُ يَدْفَعُ مِائةً وعَشَرةَ ويَنْتَظِرُ إذا حَلَّ الأَجَلُ مِائةً، فالرِّبا فِيهِ، فإن ابْتَاعَهَا قَبْلَ الأَجَلِ بأَقَلَ مِمَّا بَاعَهَا بهِ لَمَ يَخُرْ ذَلِكَ، لأَنَّهُ يَدْفَعُ تِسْعِينَ ويَشْتَرِي السِّلْعَةَ إلى نَفْسِهِ ثُمَّ بأَخُذُ مِائةً عِنْدَ الأَجَلِ، فهذا أَعْطَى تِسْعِينَ في مِائةٍ، وهذا رِبَا.

بابُ مَا جَاءَ في مَالِ المَمْلُوكِ إِذَا بِيعَ، إلى آخِرِ عِيُوبِ الرَّقِيقِ

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: روَى [سُفْيَانُ بنُ حُسَيْنِ] (١) عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمْرَ، عَنِ النَّيْ عَنْ النبيِّ عَلِيَّةً أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ بَاعَ عَبْداً ولَهُ مَالٌ فَمَالُهُ للبَائِعِ، إلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَ المُبْتَاعُ » (٢).

* أَوْقَفَ مَالِكٌ هذَا الحَدِيثَ في المُوطَّأَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، على عُمَرَ، وَلَمْ يَبْلُغْ بهِ النبيَّ ﷺ [٢٢٦٤].

وقالَ لِي أَبو مُحَمَّدٍ: هَذا أَحَدُ الأَحَادِيثِ الأَرْبَعَةِ التي أَسْنَدَها سَالِمٌ، وأَوْقَفَهَا نَافِعٌ على ابنِ عُمَرَ^(٣).

قَالَ عِيسَى: لاَ يَجُوزُ لِمَنْ بَاعَ عَبْداً ولَهُ مَالٌ أَنْ يَسْتَثْنِي نِصْفَ مَالهِ أَو جُزْءً مِنْهُ، لأَنَّ السُّنَّةَ إِنَّمَا جَاءَتْ باسْتِثْنَائِهِ كُلِّه أَو تَرْكِهِ كُلِّه، فإنْ وَقَعَ مِثْلُ هَذا البَيْعِ

⁽١) جاء في الأصل: (عيينة)، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

⁽٢) رواه البزار ١ / ٢٢٤، والدارقطني في العلل ٢ / ٥١، بإسنادهما إلى سفيان بن حسين به، وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم قال فيه (عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) إلا سفيان بن حسين فأخطأ فيه، والحفاظ يروونه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصحيح. قلت: وحديث ابن عمر هذا رواه مسلم (١٥٤٣) وأبو داود (٣٤٣٣)، والنسائي ٧ / ٢٩٧، وابن ماجه (٢٢١١).

⁽٣) قال ابن المديني: والقول فيها قول سالم، وقد توبع سالم على ذلك، نقله ابن عبد البر في التمهيد ١٣ / ٢٨٢.

فُسِخَ، إلاَّ أَنْ يَفُوتَ العَبْدُ بِوَجْهِ مِنْ وُجُوهِ الفَوْتِ، فَيَكُونُ لِمُشْتَرِيه بِقِيمَتهِ يَوْم ابْتَاعَهُ، ويُرَدُّ الذي كَانَ اسْتَثْنَى مِنْ مَالهِ.

قالَ عِيسَى: وأَجَازَ أَشْهَبُ أَنْ يَسْتَثْنِي المُبْتَاعُ نِصْفَ مَالِ العَبْدِ أَو جُزْءً مِنْهُ. وقالَ: لَمَّا جَازَ اسْتِثْنَاءُ جَمِيعِه جَازَ أَنْ يَسْتَثْنِي نِصْفَهُ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا جَازَ لِمُبْتَاعِ العَبْدِ أَنْ يَسْتَثْنِي مَالَ العَبْدِ، مَعْلُوماً كَانَ أَو مَجْهُولاً، لأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَثْنِيهِ للعَبْدِ، وَهُو يُلْغَى في الصَّفْقَةِ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لاَ زَكَاةَ على السَّيِّدِ فِيهِ، وأَنَّ العَبْدَ يَتَسرَّرُ في مَالهِ بِغَيْرِ إِذِنِ سَيِّدِه، فَمَالهُ لَهُ مَا لَمْ يَنْزِعْهُ مِنْهُ السَّيِّدِ فِيهِ، وأَنَّ العَبْدَ يَتَسرَّرُ في مَالهِ بِغَيْرِ إِذِنِ سَيِّدِه، فَمَالهُ لَهُ مَا لَمْ يَنْزِعْهُ مِنْهُ السَّيِّدُ، وَهَذَا بِخِلاَفِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الرَّجُلِ شَيْئاً مَعْلُوماً ومَجْهُولاً صَفْقَة وَاحِدَة، فَهَذَا لا يَجُوزُ، لأَنَّهُ لا يَدْرِي مَا قَدْرُ المَعْلُومِ مِنَ المَجْهُولِ الذي الشَيْرَى، فَيَدْخُلُهُ الغَرَرُ، وقَدْ نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الغَرَدِ.

* قالَ أَبو المُطَرِّفِ: العُهْدَةُ عِنْدَ أَهْلِ المَدِينَةِ مَعْلُومَةٌ في الرَّقِيقِ (۱) ولِذَلِكَ كَانَ أَبَانُ بنُ عُثْمَانَ وهِشَامُ بنُ إِسْمَاعِيلَ يَذْكُرَانِها في خُطْبَتِهِما[٢٢٢]، ومَعْنَى تَحْدِيدِ ثَلاَثَةِ أَيَّام في العُهْدَةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ [حُمَّى] (٢) الرِّبْعِ تَظْهَرُ على المَحْمُومِ في مُدَّةِ الثَّلاَثَةِ أَيَّام، ومَعْنَى تَحْدِيدِ السَّنَةِ فِيهَا مِنْ أَجْلِ اخْتِلاَفِ فُصُولِ السَّنَةِ، فَتَخْتَلِفُ الطَّبَائِعُ الأَرْبَعُ، فَيَظْهَرُ العَيْبُ الذي هو مُسْتَكِنُ في العَبْدِ أَو اللَّمَةِ في أَحَدِ فُصُولِ العَامِ، ورَوَى قَتَادةُ عَنِ [الحَسَنِ] (٣)، عَنْ عُقْبَةَ بنِ عَامِ الأَمَةِ في أَحَدِ فُصُولِ العَامِ، ورَوَى قَتَادةُ عَنِ [الحَسَنِ] (٣)، عَنْ عُقْبَةَ بنِ عَامِ

⁽۱) العهدة هي: تعلق المبيع بضمان البائع مدة معينة، وهي قسمان: عهدة سنة، وهي طويلة الزمان قليلة الضمان، وعهدة ثلاث، وهي قليلة الزمان كثيرة الضمان، وقال الخطابي: معناه أن يشتري العبد أو الجارية ولا يشترط البائع البراءة من العيب، فما أصاب المشتري به من عيب في الأيام الثلاثة فهو من مال البائع ويرد بلا بينة، فإن وجد به عيبا بعد الثلاث لم يرد إلا ببينة، ينظر: عون المعبود ٩ / ٢٠١-٢٠١، وأوجز المسالك ١٢ / ٣٢١.

⁽٢) جاء في الأصل: الحمى، وهو خطأ مخالف للسياق، والرُّبعبكسر الراء وهي التي تأتي يوما وتقلع يومين، ينظر: المنتقى للباجي ٤/ ١٧٢

⁽٣) في الأصل: الحسين، وهو خطأ، والحسن هو البصري.

الجُهَنِيِّ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «عُهْدَةُ الرَّقِيقِ ثَلاَثةُ أَيَّامٍ»(١).

قالَ عِيسَى: إنَّمَا تَلْزَمُ العُهْدَةُ أَهْلَ كُلِّ بَلَدٍ قَدْ عَرَفُوهَا وجَرُوا عَلَيْهَا، إلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَها المُبْتَاعُ علَى البَائِعِ، فَتَلْزَمُهُ في أَيِّ بَلَدٍ وَقَعَ البَيْعُ بَيْنَهُمَا فِيهِ، ويُلْزَمُ البَائِعُ البَائِعُ المُوَاضَعَةَ في التي تُوطَءُ مِنَ الإمَاءِ (٢)، حتَّى تَسْتَبْرِىءَ بِحَيْضَةٍ صَحِيحَةٍ، لِئَلاَّ المُوَاضَعَةَ في التي تُوطَءُ مِنَ الحَمْلِ.

قالَ عِيسَى: الذي ثَبَتَ عَلَيْهِ قَوْلُ مَالِكٍ أَنَّ البَرَاءَةَ في الرَّقِيقِ إِنَّمَا تَكُونُ في بَيْعِ السُّلْطَانِ خَاصَّةً، لاَ مِنْ أَهْلِ المِيرَاثِ ولا غَيْرِهِم.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: هَذا خِلاَفُ مَا قَالَهُ مَالِكٌ في المُوطَّأ، وفي بَيْع أبنِ عُمَرَ عَبْدَهُ بِالبَرَاءَةِ دَلِيلٌ على أَنَّهُ كَانَ بَيْعاً مَعْرُوفاً عِنْدَهُم [٢٢٢١]، وذَلِكَ أَنْ يَتَبرَّأَ البَائِعُ إلى المُبْتَاعِ عندَ عُقْدةِ البَيْعِ مِنْ عُيُوبِ لا يَعْلَمُها في عَبْدِه أَو أَمَتِهِ، إلا أَنَّ الضَّمَانَ يَلْحَقُهُ فِيمَا يَجِدُهُ المُشْتَرِي مِنَ العُيُوبِ في العَبْدِ أَو الأَمَةِ، فَيُلْزَمُ حِينَئِدِ البَائِعُ البَائِعُ اليَمِينَ أَنَّةُ مَا عَلِمَ بِمَا يَظْهَرُ مِنَ العُيُوبِ حِينَ بَاعَ، فإنْ حَلَفَ سَقَطَتْ عَنْهُ التَّبِعَةُ اليَّبِعَةُ اليَمِينَ أَنَّةُ مَا عَلِمَ بِمَا يَظْهَرُ مِنَ العُيُوبِ حِينَ بَاعَ، فإنْ حَلَفَ سَقَطَتْ عَنْهُ التَّبِعَةُ اليَبِعَةُ اليَبِعِينِ وَتَنَرُّهُ عَنْهَا إِتِقَاءً للشَّهْرَةِ، وخَافَ أَنْ يَنْزِلَ بهِ بَلاَءٌ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: إنَّمَا أَصَابَهُ ذَلِكَ بِسَبِ يَمِينِهِ الرَبِياءَ وهَذه مَسْأَلَةٌ اختلفَ فِيهَا شُيُوخُنا، النَّاسُ: إنَّمَا أَصَابَهُ ذَلِكَ بِسَبِ يَمِينِهِ الرَبِياءَ (٢٢٧١]، وهَذه مَسْأَلةٌ اختلفَ فِيهَا شُيُوخُنا، فَحَدَّثني بَعْضُ مَنْ لَقِيتُهُ عَنِ ابنِ لُبَابَةً (٣) أَنَّهُ قالَ: مَنْ وَجَبتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ وَهُو فِيهَا ضَادِقٌ فَلَمْ يَخْلِفُها أَنَّهُ مُرَائِي.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ابنُ عُمَرَ تَرَكَ اليَمِينَ إِذْ عَلِمَ أَنَّهُ لاَ ضَرَرَ

⁽١) رواه أبو داود (٣٥٠٦)، وأحمد ٤ /١٥٠، والبيهقي ٥/٣٢٣، بإسنادهم إلى قتادة به.

⁽٢) المواضعة هي أن توضع الجارية على يدي امراة عدلة حتى تحيض، فإن حاضت تم البيع فيها وضمانها مدة المواضعة من البائع والنفقة عليه، ينظر: التاج والإكليل ٤٧٨/٤.

⁽٣) هو محمد بن عمر بن لبابة الأندلسي، الإمام الفقيه، المتوفى سنة (٣١٤)، وتقدم التعريف به.

عَلَيْهِ فِي رَدِّ العَبْدِ إليه، ولاَ يُظَنُّ به أَنَّهُ بَاعَهُ بِالبَرَاءَةِ وَهُوَ عَالِمٌ بِالعَيْبِ، لأَنَّ هَذا مِنَ الغِشِّ الذي لا يَحِلُّ.

* قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: قَوْلُ مَالِكِ: فِيمَنْ بَاعَ عَبْداً وبهِ عَيْبٌ فَكَتَمهُ البَائِعُ المُبْتَاعَ، ثُمَّ حَدَثَ بهِ عندَ المُبْتَاعِ عَيْبٌ مُفْسِدٌ، فإنَّ المُبْتَاعَ بالخِيَارِ، إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ وَيِمَةَ العَيْبِ مِنَ البَائِعِ أَخَذَهُ، وإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَرُدً قِيمَةَ العَيْدِ، ويَرُدُّ مَعَهُ مَا نَقَصَ عِنْدَهُ مِنَ العَيْبِ المُفْسِدِ فَعَلَ ذَلِكَ الالابِينِ الْمَثْنِي وَيُرَجِعَ بِقِيمَةِ العَيْبِ الأَوَّلِ فإنَّ العَبْدَ يُقامُ صَحِيحاً يَوْمَ وَقَعَ البَيْعُ، فَيُقالُ: العَبْدَ ويَرْجِعَ بِقِيمَةِ العَيْبِ الأَوَّلِ فإنَّ العَبْدَ يُقامُ صَحِيحاً يَوْمَ وَقَعَ البَيْعُ، فَيُقالُ: قِيمَتُهُ خَمْسُونَ دِينَاراً، ثُمَّ يُقَوَّمُ بالعَيْبِ القَدِيمِ فَتُوجَدُ قِيمَتُهُ أَرْبَعِينَ دِينَاراً، فَبَيْنَ القيمَتَيْنِ عَشَرَةُ دَنَانِيرَ، وَهُو خُمْسُ الثَّمَنِ الأَوَّلِ، فَيَرْجِعُ المُشْتَرِي على البَائِع بِخُمْسِ الثَّمَنِ الذي كَانَ دَفَعَهُ إليه كَائِناً مَا كَانَ، وإنْ أَرَادَ المُشْتَرِي عَلَى البَائِع مِيمَةُ أَلَا أَنَها خَمْسُونَ دِينَاراً، أَو قِيمَتُهُ بالعَيْبِ المُفْسِدِ، فإنَّ أَرَادَ المُشْتَرِي عَلَى البَائِع مِعْمَلِكُ وَيمَتَهُ أَوَّلاً عَيْبِ المُفْسِدِ، فإنَّ أَرَادَ المُشْتَرِي عَلَى البَائِع على البَائِع عَلَى البَائِع على البَائِع عَلَى النَّيْبِ القَدِيمِ أَنْ بَوْدُ وَيمَتَهُ أَوَّلاً وَقِيمَةُ بالعَيْبِ القَدِيمِ أَنْ بَوْدُ وَيمَتَهُ أَوَّلاً فَوْمَ عَلَى الْعَيْبِ القَدِيمِ القَدِيمِ عَلَى الْعَيْبِ القَدِيمِ عَلَى الْعَيْبِ الْقَدِيمِ القَدِيمِ أَنْ عَلَى الْعَيْبِ الْعَيْبِ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ القَدِيمِ القَدَيمِ القَدَى الْعَبْدِ رُبْعَ القَمَّنِ بَعْدَ إِسْقَاطِ خُمْسِ الثَمَانِ الْعَيْمِ الْقَدِيمِ القَدِيمِ القَدِيمِ الْقَدِيمِ الْقَدِيمِ الْعَمْ الْعَلَى الْقَدَى الْعَلَى الْعَبْ الْعُمْ الْعَلَى الْعَلَى

قالَ: وأَمَّا إَذَا كَانَ العَيْبُ الذي حَدَثَ عندَ المُشْتَرِي خَفِيفاً، مِثْلَ الحُمَّى والرَّمَدِ رَدَّهُ بالعَيْبِ الأَوَّلِ، ولا يَكُونُ عَلَيْهِ لِما حَدَثَ عندَهُ مِنَ العَيْبِ الخَفِيفِ شَيءٍ.

قالَ عِيسَى: ولَو قَالَ البَائِعُ للمُبْتَاعِ بَعْدَ أَنْ حَدَثَ عِندَهُ العَيْبُ المُفْسِدُ فَجْأَةً لِيَرُدُّهُ على البَائِعِ بالعَيْبِ القَدِيمِ، قالَ له البَائِعُ: إن شِئْتَ رُدَّهُ عَلَيَّ ولا غُرْمَ عَلَيْكَ فِيمَا حَدَثَ عِنْدَكَ، وإنْ شِئْتَ احْبِسْهُ بالعَيْبِ القَدِيمِ الذي بِعْتَهُ أَنَا مِنْكَ ولا غُرْمَ لَكَ عَلَيَّ، فَزَعَمَ ابنُ القَاسِمِ أَنَّ ذَلِكَ لَهُ.

قَالَ عِيسَى: ولَسْتُ أَرَى أَنَا ذَلِكَ، بِلْ يَكُونُ المُشْتَرِي على البَائِعِ بالخِيَارِ،

كَمَا قَالَ مَالِكٌ، لأَنَّهُ تَدْلِيسٌ بالعَيْبِ حِينَ بَاعَهُ، فَالمُشْتَرِي عَلَيْهِ في ذَلِكَ بالخِيَار.

قالَ أَبو مُحَمَّدٍ: لَم يَخْتَلِفْ فِيمَن اشْتَرَى جَارِيَةً بِكْرًا فَوَطِئَها، ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبَاً فَرَدَّها أَنَّهُ يَرُدُّ مَعَها مَا نَقَصَها الإِفْتِضَاضِ، وأَمَّا غَيْرُ البِكْرِ فَلاَ شَيءَ لِبَائِعِهَا في وَطْءِ المُبْتَاع لَها، لأَنَّ الوَطْءَ لا يُنْقِصُهَا كَمَا يَنْقُصُ البكْرُ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: روَى يَحْيَى بنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ: (فِيمَنْ بَاعَ عَبْداً، أو وَلِيدَةً، أو حَيَواناً بالبَرَاءَةِ، فَقَدْ بَرِأَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ)(١).

* ورَوَى أَصْحَابُ مَالِكِ عنهُ في هَذه المَسْأَلَةِ: (مَنْ بَاعَ عَبْداً أَو وَلِيدَةً) [٢٢٧٤] وَلَمْ يَذْكُروا: (أو حَيَواناً)، وذَلِكَ أَنَّ البَرَاءَةَ مِنَ العُيُوبِ الخَفِيَّةِ لا تَجُوزُ في الدَّوَابِ وشِبْهِها، ولا تَجُوزُ البَرَاءةُ إلاَّ في الرَّقِيقِ، لأَنَّ البَائِعَ قد يَتَوصَّلُ إلى مَعْرِفَةِ مَا بِعَبْدِه أو أَمَتِهِ، ويَبْعُدُ ذَلِكَ في سَائِرِ الْحَيَوانِ، فإذا بَاعَ عَبْداً أَو وَلِيدةً وشَرَطَ البَرَاءَة مِنْ تَبِعَةِ العُيُوبِ فَقَدْ بَرِيءَ مِمَّا لا يَعْلَمُهُ، إلاَّ في الجَارِيةِ الرَّائِعَةِ (٢)، فإنَّها لا تَبْعَلُهُ وَلِيدَة الرَّائِعَةِ (٢)، فإنَّها لا تُبَاعُ بالبَرَاءة مِن الحَمْلِ إلاَّ أَنْ يَكُونَ حَمْلاً ظَاهِراً، فإنْ كَانَتْ مِنْ وَخْشِ الرَّقِيقِ (٣) جَازَ أَنْ تُبَاعَ بالبَرَاءة مِن الحَمْلِ هو الحَمْلِ ، وذَلِكَ أَنَّ الحَمْلَ في الوَائِعَةِ مِنَ الرَّقِيقِ نُقْصَانٌ مِنْ ثَمَنِهَا، والحَمْلُ في الرَّائِعَةِ مِنَ الرَّقِيقِ نُقْصَانٌ مِنْ ثَمَنِهَا.

قَالَ عِيسَى: عَن ابنِ القَاسِمِ: فِيمَنْ بَاعَ عَبْدَيْنِ في صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ فَوَجَدَ المُشْتَرِي بِأَحَدِهِما عَيْباً أَنَّهُ يَنْظُرُ، فإنْ كَانَ المَعِيبُ وَجْهَ الصَّفْقَةِ رَدَّهُما جَمِيعاً وأَخَذَ الثَّمَنَ الذي دَفَعَهُ (٤).

⁽١) موطأ مالك، رواية ابن بكير، الورقة (٩٤ب)، نسخة تركيا.

⁽٢) يعنى: الجارية الجميلة.

⁽٣) الوخش: الرديء من كل شيء، والمراد هنا الجارية التي تراد للخدمة. وقد رد هذا القول ابن حزم في المحلى ٨ ٨٠٤ وقال: وهذا قول لا دليل عليه أصلا، وما نعلم أحدا سبق إليه أصلا. . . إلخ.

⁽٤) ينظر: التاج والإكليل ٤/ ٥٩ ٪.

قَالَ ابنُ سَحْنُونَ (١): وذَلِكَ أَنْ يَقَعَ للمَعِيبِ مِنَ الثَّمَنِ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الثَّمَنِ كُلِّهِ، فإنْ كَانَ المَعِيبُ أَقَلَّ ثَمَناً أَو كَانَا مُعْتَدِلَيْنِ في الثَّمَنِ فإنَّما لَهُ رَدُّ المَعِيبِ وَحْدَهُ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ، أَو يَحْبِسَهُما بِجَمِيعِ الثَّمَنِ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وهَذَا الحُكْمُ في مَسْأَلَةِ الجَارِيةِ التي بِيعَتْ بالجَارِيَتَيْنِ، وتَفْسِيرُ مَالِكٍ في المُّوطَّأُ لَها يَدُلُّ على أَنَّهُما كَانتَا مُعْتَدِلَتَيْنِ في الثَّمَنِ [٢٢٧٦].

قال أبو المُطَرِّفِ: رَوَى هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: (الخَرَاجُ بالضَّمَانِ)(٢)، ولِهَذا الحَدِيثِ قَالَ مَالِكُ: إِنَّهُ مَنْ رَدَّ عَبْداً بِعَيْبِ وَجَدَهُ فِيهِ وقَدْ اسْتَغَلَّهُ أَنَّ الغَلَّةَ للمُشْتَرِي بِضَمَانهِ إِيَّاهُ، وبِهَذا قالَ أَهْلُ المَدِينَةِ [٢٢٧٧].

* قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لابن مَسْعُودٍ حِينَ ابْتَاعَ جَارِيةً مِنْ زَوْجَتِهِ على شَرْطِ أَنَّهُ يَبِيعَهَا مِنْهَا، فقالَ لهُ عُمَرُ: (لا تَقْرَبْهَا وفِيهَا شَرْطٌ لأَحَدٍ)[٢٢٨٠]، إنَّمَا قالَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ البَائِعةَ منهُ الجَارِيةَ وَضَعَتْ لَهُ مِنْ ثَمْنِهَا بَعْضَهُ، لأَنْ يَبِيعَها مِنْهَا إذا أَرَادَ بَيْعَهَا بِثَمَنٍ مَجْهُولٍ لا يُدْرَى أَيقِلُ أَمْ يَكُثُرُ، وهذا مِنْ بِيُوعِ الحَرَامِ التي لا تَحِلُّ، مَتى اشْتَرَاهَا المُشْتَرِي بهذا الشَّرْطِ فَلَمْ يَمْلِكُهَا مِلْكُهَا مِلْكُما مَلْكُما مَلْكُما مَلْكُما مِلْكُما مَلْكُما مَلْكُما مَلْكُما مَلْكُما مَلْكُما مَلْكُما مَلْكُما مَلْمُ فِيهَا، فَلِهذا الوَجْهِ لا يَجُوزُ للمُشْتَرِي وَطْئُها، ويُفْسَخُ البَيْعُ فِيهَا مَا لَمْ يَفِتْ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا جَازَ للرَّجُلِ أَنْ يَطَأْ مُدَبَّرَتِهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ التَّدْبِيرَ قَدْ يَرُدُّهُ

⁽۱) هو محمد بن سحنون بن سعيد، الإمام العلامة الفقيه، توفي سنة (٢٥٦)، ينظر: تراجم الفقهاء المالكية ٢ / ١٠٧٢.

⁽۲) رواه أبو داود (۳۵۱۰)، وأحمد ٢/ ٨٠، و١١٦، وابن حبان (٤٩٢٧)، بإسنادهم إلى هشام بن عروة به. وقال البغوي في شرح السنة ١٦٣٨: والمراد بالخراج الدخل والمنفعة، ومعنى الحديث أن من اشترى شيئا فاستغله بأن كان عبدا فأخذ كسبه أو دارا فسكنها او أجرها فأخذ غلتها، أو دابة فركبها، أو أكراها فأخذ الكراء، ثم وجد بها عيبا قديما، فله أن يردها إلى بائعها، وتكون الغلة للمشتري، لأن المبيع كان مضمونا عليه... إلخ.

الدَّيْنُ أَو مَوْتُ السَّيِّدِ عَنْ غَيْرِ مَالٍ، فَلاَ يُعْتَقُ مِنْهَا إِلاَّ ثُلُثُهَا، فَلِهِذَا جَازَ للرَّجُلِ وَطْءُ مُدَبَّرَتِهِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وَجْهُ تَرْكِ عُثْمَانَ بِنِ عَفَّانَ وَطْءَ الجَارِيةِ التي كَانَتْ قَدْ أُهْدِيتْ لَهُ وكَانَتْ ذَاتُ زَوْجِ [٢٢٨٤]، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الزَّوْجِيَةَ كَانَتْ بَاقِيَةً بَيْنَهُا وبينَ زُوْجِهَا، ولا يَفْسَخْهَا نَزْعُ السَّيِّدُ إِيَّاهَا مِنْ زَوْجِها وبَيْعُهُ لَها، وهَذا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ بَيْعَ الأَمَةِ ذَاتُ الزَّوْجِ هُوَ طَلاَقُهَا (١).

وقالَ أَهْلُ المَدِينَةِ: إِنَّ بَيْعَهَا لَيْسَ بِطَلاَقِ لَهَا.

* * *

⁽۱) هذا قول لابن مسعود وابن عباس، وجماهير العلماء على خلاف قولهما، ينظر: التمهيد ۲۲ / ۱۸۶.

في بَيْعِ النَّخْلِ، والعَرَايا، والجَوَائِحِ

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: "مَنْ بَاعَ نَخْلاً قَدْ أَبِّرَتْ فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ، إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَهَا المُبْتَاعُ "[۲۲۸۷]، إنَّما قالَ ذِلَكَ: مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّخِيلَ إِذَا أَبِّرَتْ فَقَدْ صَارَتِ الشَّمَرَةُ عَيْناً قَائِمةً، وقَدْ عَالَجَها البَائِعُ بِإبَّارِهِ إِيَّاهَا، فَهُو إِذَا بَاعَ الأُصُولَ في هَذِه الحَالِ لَمْ تَدْخُل الشَّمَرَةُ في مِلْكِ المُشْتَرِي، إلاَّ باشْتِرَاطِهِ إِيَّاهَا لِنَفْسِهِ، فإذَا بَاعَ البَائِعُ البَائِعُ المُشْتَرِي، إلاَّ باشْتِرَاطِهِ إِيَّاهَا لِنَفْسِهِ، فإذَا بَاعَ البَائِعُ الأَصُولَ قَبْلَ الإبَّارِ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهَا شَيءٌ، إذ لَمْ يَتَقَدَّمْ له فِيهَا عِلاَجٌ ولاَ قِيَامٌ، والإبَّارُ هُو التَّذْكِيرُ، وَهُو أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ طَلْعِ الذَّكَرِ مِنَ النَّخِيلِ فَيُوضَعَ على طَلْعِ النَّخِيلِ التَيْخِيلِ المَأْبُورَةِ، ويُقَالُ لَهُ النَّخِيلِ التي تُثْمِرُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَاً لِبَقَاءِ الشَّمَرِ في النَّخْلِ المَأْبُورَةِ، ويُقَالُ لَهُ أَيضاً التَّلْقِيحُ.

قالَ ابنُ المَوَّازِ: اخْتُلِفَ عَنْ مَالِكٍ في شِرَاءِ الثَّمَرَةِ بَعْدَ الأُصُولِ في صَفْقَةٍ أُخْرَى وقَدْ أُبِّرَتِ الثَّمَرةِ، فقالَ: (لاَ يَجُوزُ شِرَاؤُهَا قَرُبَ أو بَعُدَ، وكَذَلِكَ مَالُ الْعَبْدِ)، وقالَ أَيضاً: إنَّه جَائِزٌ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: لاَ يَجُوزُ لِمُشْتَرِي النَّخِيلِ وفِيها ثَمَرةٌ مَأْبُورَةٌ أَنْ يَسْتَثْنِي نِصْفَها، لأنَّ السُّنَّةَ جَاءَتْ في اسْتِثْنَاءِهَا كُلِّها أَو تَرْكِهَا، ورُخِّصَ في ذَلِكَ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وهَذا عِنْدِي مِنْ بَيْعِ الثَّمَرةِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صَلاَحُهَا، فإذا اسْتُثْنِيتْ كُلُّهَا كَانَتْ مُلْغَاةً في الصَّفْقَةِ، فَجَازَ ذَلِكَ.

* قَوْلُ النبيِّ عليهِ السَّلاَمُ: «لا تُبَاعُ الثِّمَارُ حتَّى تُزْهِيَ»[٢٢٩٠]، إنَّما قالَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ زُهْوِهَا فإنَّما يُدْخِلُ المُشْتَرِي مِنْ أَجْلِ أَنَّ زُهْوِهَا فإنَّما يُدْخِلُ المُشْتَرِي على غَرَرٍ، لأَنَّه لا يَدْرِي هَلْ تَتِمُّ الثَّمَرةُ أَمْ لاَ تَتِمُّ؟.

قِيلَ لِمَالِكٍ: فَالحَائِطُ تُزْهِي فِيهِ النَّخْلَةُ أَيُبَاعُ ذَلِكَ الحَائِطُ؟ فَقَالَ: مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ إِلاَّ على إِجَازَتهِ، يُرِيدُ: النَّخْلَةَ التي لَيْسَتْ بِبَاكُورَةٍ (١١)، وطِيبُ بَعْضِها قَرِيبٌ مِنْ بَعْضٍ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: مَعْنَى بَيْعِ زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ ثَمَرِ حِيطَانهِ عِنْدَ طُلُوعِ الثُّرَيَّا الثُّرَيَّا الثُّرَيَّا اللَّهَاءِ آخِرَ اللَّيْلِ في الثُّرَيَّا اللَّهَاءِ اللَّهَ كَانَ يَبِيعُها إذا طَلُعَتْ [الثُّريَّا] (٢) في السَّمَاءِ آخِرَ اللَّيْلِ في وَجْهِ السَّحَرِ، وَهِي لا تَطْلُعُ في ذَلِكَ الوَقْتِ إلاَّ وَقَدْ بَدَا صَلاَحُ الثَّمَارِ وَجْهِ السَّحَرِ، وَهِي لا تَطْلُعُ في ذَلِكَ الوَقْتِ إلاَّ وَقَدْ بَدَا صَلاَحُ الثَّمَارِ بالحِجَازِ (٣).

وقالَ مَالِكُ: لا تُبَاعُ إلاَّ إذا أَزْهَتْ، كَما قالَ النبيُّ عَلى .

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَجَازَ أَهْلُ المَدِينَةِ بَيْعُ المَقَاثِي وشِبْهِهَا ('')، كَمَا جَازَ شِرَاءُ اللَّبَنِ مِنَ المُوْضِعِ مُدَّةَ عَامَي الرَّضَاعِ، فإنْ دَخَلَ في ذَلِكَ جَائِحَةٌ وَجَبَ الرُّجُوعُ على البَائِعِ بالجَائِحَةِ، وذَلِكَ أَنَّ وَقْتَ انْقضَاءِ ثَمَرَةِ المَقَاثِي مَعْرُوفٌ عندَ النَّاسِ، فإذا دَخَلَتْ في ذَلِكَ جَائِحَةٌ بِنَقْصِ عُلِمٍ قُدِّرَ مَا اجْتَنَى المُشْتَرِي، وقِيمَةُ ما أُجِيحَ مِنْ ذَلِكَ على البَائِعِ.

قالَ أَبو عُبَيْدٍ: العَرَايا وَاحِدَتُها عَرِيَّةٌ، وَهِيَ النَّخْلَةُ يُعْرِيهَا صَاحِبُهَا رَجُلاً مُحْتَاجَاً، يَهِبُ لَه ثَمَرُها عَامَاً أَو أَعْوَاماً (٥٠).

قَالَ الأَبْهَرِيُّ: وَهُوَ فِعْلٌ مَعْرُوفٌ يَصْنَعُهُ المُعَرِّي بِالمُعَرَّى، وجَازَ لَهُ أَنْ يَصْنَعُهُ المُعَرِّي بِالمُعَرَّى، وجَازَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيهَا بِخَرْصِهَا إلى الجِذَاذِ فِيمَا قَدَرُهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ فَدُونَها، لأَنَّ النبيَّ ﷺ

⁽۱) الباكورة: هي التي تسبق طيب غيرها بالزمن الطويل الذي لا يحصل معه تتابع الطيب، فهذه لا يجوز بيع الحائط بطيبها، ويجوز بيعها وحدها، ينظر: الثمر الداني ١ / ٥١٠.

⁽٢) جاء في الأصل: الثرايا، والصواب ما أثبته.

⁽٣) ذكر ابن عبد البر في التمهيد ٢ /١٩٣ بأن طلوع الثريا إنما يكون قبيل فصل الصيف في حدود الثاني عشر ليلة مضت من شهر أيار، وهو شهر مايو.

⁽٤) المقاثي: هي الخضروات وما أشبهها من مثل البطيخ والقثاء، ومثل الجزر واللفت، وبيع المقائي ليس من الغرر، لأنه يسير والحاجة داعية إليه.

⁽٥) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ١/٢٨٧.

رَخَّصَ في ذَلِكَ، وفِي شِرَاءِ المُعَرَّي العَرِيَّةَ مِنَ المُعَرَّى مَنْفَعَةٌ، وذَلِكَ أَنْ يَقْطَعَ عَنْ نَفْسِهِ بِشِرَاعهِ لها دُخُولَ المُعَرَّى إلى الحَائِطِ وخُرُوجُهُ عنه، لأَنَّهُ رُبَّما اسْتَضَرَّ بِذَلِكَ المُعَرَّي، وفي ذَلِكَ أيضاً رِفْقٌ بالمُعَرَّى، لأَنَّهُ يُسْقَطُ عنهُ بِذَلِكَ قِيَامُهُ على بِذَلِكَ المُعَرَّي، وفي ذَلِكَ أيضاً رِفْقٌ بالمُعَرَّى، لأَنَّهُ يُسْقَطُ عنه بِذَلِكَ قِيَامُهُ على عَرِيَّتهِ، وحِرَاسَتِها، وجِذَاذِها، وهذا كُلُّهُ فِعْلٌ مَعْرُوفٌ، ولِذَلكَ جَازَ فيهِ مَا لَمْ يَجُزْ في البَيْع، وهذا يَجُوزُ للمُعَرِّي، ولِكُلِّ مَنْ لَهُ في الحَائِطِ سَبَبٌ كَسَبِ يَجُزْ في البَيْع، وهذا يَجُوزُ للمُعَرِّي، ولِكُلِّ مَنْ لَهُ في الحَائِطِ سَبَبٌ كَسَبِ المُعَرِّي، فإذا كَانَتِ العَرِيَّةُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ بِيعَتْ بالدَّنَانِيرِ والدَّرَاهِمَ نَقْداً وإلى أَجَلِ.

وقالَ النُّعْمَانُ: إنَّما جَازَ شِرَاءُ العَرِيَّةِ بالثَّمَرةِ إلى أَجَلِ لأَنَّها عَطِيَّةٌ لَمْ تُقْبَضْ، ولو شَاءَ المُعَرِّي أَنْ يَمْنَعَ مِنْهَا المُعَرَّى لَمَنَعَ، فَلَمَّا أَعْطَاهُ بِخَرْصِهَا تَمْراً إلى الجِذَاذِ كَانَ أَيضاً ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الأَوَّلِ صِلَةً منهُ للمُعَرَّى، فَلِذَلِكَ جَوَّزْنَاهُ (١).

قَالَ الْأَبْهَرِيُّ: هَذَا القَوْلُ غَلَطٌ، لأَنَّ النبيَّ ﷺ رَخَّصَ في بَيْعِ العَرَايا، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ المُعَرَّى شَيْئاً لا يَمْلِكُهُ، أَو يَشْتَرِي المُعَرِّي مِلْكاً قَدْ مَلَكَهُ غَيْرُهُ مِنْ غَيْر أَنْ يَبِيعَهُ مَالِكُهُ؟!.

سأَلتُ أَبا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ ابنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ بنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ يُونُسَ بنِ يَزِيدَ، عَنِ النُّهْرِيِّ، عَنْ خَارِجَةَ بنِ زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبيهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَرْخَصَ في بَيْع العَرَايا بالتَّمْرِ وَالرُّطَبِ» (٢)، فقالَ لِي أَبو مُحَمَّدٍ: انْفَردَ بِهَذا الحَدِيثِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، لَمُ يَرُوهِ عنهُ غَيْرُهُ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: ورَأَيْتُ لِبَعْضِ شُيُوخِنَا قَالَ: مَعْنَى هَذَا الحَدِيثِ أَنْ يَأْكُلَ

⁽۱) ينظر قول أبي حنيفة النعمان رحمه الله تعالى في: الحجة على أهل المدينة للشيباني ٢ / ٥٤٧، ونقله ابن عبد البر في التمهيد ٢ /٣٣٣، وقال: وهو قول مخالف لصحيح الأثر في ذلك، فوجب أن لا يعرج عليه.

⁽٢) رواه أبو داود (٣٣٦٢)، والنسائي ٧ ٢٦٧، والبيهقي ٤ / ٢٠، بإسنادهم إلى ابن وهب به، ورواه البخاري (٢٠٧٢)، ومسلم (١٥٣٩) بالتخيير، وذلك من حديث سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت عن النبي على أنه رخص في بيع العرية بالرطب أو بالتمر، ولم يرخص في غيره.

المُعَرِّي رُطَبُ العَرِيَّةِ، ويُؤَدِّي خَرْصَها تَمْراً في خَمْسَةِ أَوْسُقٍ.

وجَعَلَ ابنُ القَاسِمِ في العَرِيَّةِ إذا أُشْتُرِيتْ بِخَرْصِهَا تَمْراً وأَصَابَتْهَا الجَائِحَةُ أَنَّ لِمُشْتَرِيهَا الرُّجُوعَ على المُعَرِّي البَائِع لها بالجَائِحَةِ في الثُلُثِ فَمَا زَادَ.

وقالَ أَشْهَبُ: لاَ جَائِحَةُ، لأَنَّ أَصْلَهَا فِعْلٌ مُعْرُوفٌ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: مَعْنَى قَوْلِ النبيِّ ﷺ في حَدِيثِ الجَائِحَةِ: «تَأَلَّى أَنْ لاَ يَفْعَلَ خَيْرَاً»[٢٣٠٠] يَعْنِي: حَلَفَ أَنْ لاَ يَفْعَلَ مَا يَلْزَمُهُ مِنَ الرُّجُوعِ عليهِ بالجَائِحَةِ، فَلَمَّا بَلَغَ قَوْلَ رَسُولَ اللهِ»، فَقِيلَ: إِنَّهُ رَدَّ خَمِيعَ الثَّمَنِ الذي كَانَ قَبَضَهُ مِنْ مُبْتَاعِ الحَائِطِ مِنْهُ.

وحدَّثنا أَبو جَعْفَرٍ (١)، قالَ: حدَّثنا ابنُ الأَعْرَابِيِّ، قالَ: حدَّثنا أَبو دَاوُدَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ دَاوُدَ، عَنِ ابنِ وَهْبٍ، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إذا بِعْتَ مِنْ أَخِيكَ تَمْراً فأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فلاَ يَجِلُّ لَكَ قَالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إذا بِعْتَ مِنْ أَخِيكَ تَمْراً فأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فلاَ يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ شَيءٍ (٢).

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: هذَا حَدِيثٌ في الرُّجُوعِ بالجَائِحَةِ (٣).

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: لَمَّا لَمْ يَأْتِ فِي حَدِيثِ الجَائِحَةِ تَوْقِيتٌ لِمَا يُوضَعُ مِنْهَا وَجَبَ أَنْ يُوضَعَ مِنْهَا الثُلُثُ الذي جَعَلَهُ النبيُّ ﷺ في حَيِّزِ الكَثِيرِ، بِقَوْلهِ: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» (٤٠)، وقَدْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُوضَعَ مِنَ الجَوَائِحِ مَا لا بالَ له، إذ لا بُدَّ مِنْ سُقُوطِ شَيءٍ مِنَ الثَّمُرَةِ، فإذا ذَهَبَ الثُّلُثُ فَمَا فَوْقَهَ وَجَبَ الرُّجُوعُ بِذَلِكَ على البَائِع.

⁽١) هو أبو جعفر بن عون الله القرطبي، تقدم التعريف به.

⁽٢) سنن أبي داود (٣٤٧٠) عن سليمان بن داود المهري وأحمد بن سعيد الهمداني عن ابن وهب به . وهب به ، ورواه مسلم (١٥٥٤) عن أبي الطاهر عن ابن وهب به .

⁽٣) كرر في الأصل كلمة (حديث) مرتين، وقد حذفت أحدهما.

⁽٤) رواه البخاري في مواضع، ومنها (١٢٣٣)، ومسلم (١٦٢٨) من حديث سعد بن أبي وقاص.

وقالَ يَحْيَى بنُ سَعِيدِ الأَنْصَارِيُّ: (لاَ جَائِحَةَ في الثِّمَارِ فِيمَا دُونَ ثُلُثِ رَأْسِ مَالِ المُشْتَرِي في سُنَّةِ المُسْلِمِينَ)(١).

فإذا كَانَ المُجَاحُ قَدْرَ الثَّلُثِ مِنَ الجَمِيعِ فَمَا فَوْقَهُ رَجَعَ المُشْتَرِي بِمَا يُقَابِلُ ذَلِكَ مِنَ الثَّمَنِ، فالنَّارُ جَائِحَةٌ، والجَيْشُ المَارُ على الثِّمَارِ فَيَنْتَهِبُونَهَا جَائِحَةٌ، والطَّيْرُ الغَالِبُ المُفْسِدُ للتِّينِ جَائِحَةٌ، وسُمُومُ الحَرِّ إذا أَفْسَدَ التِّينِ وأَسْقَطَ وَرَقَهُ وَالطَّيْرُ الغَالِبُ المُفْسِدُ للتِّينِ جَائِحَةٌ، وسُمُومُ الحَرِّ إذا أَفْسَدَ التِّينِ وأَسْقَطَ وَرَقَهُ جَائِحَةٌ، يُرْجَعُ بِهَذَا كُلِّه على البَائِعِ إذا كَانَ المُجَاحُ الثُّلُثُ مِنَ الجَمِيعِ فَمَا زَادَ، وإذا كَانَتِ الجَائِحَةُ مِنْ قِبَلِ المَاءِ رَجَعَ بِهَا المُشْتَرِي على البَائِعِ فِيمَا قَلَّ أَو كَثُرَ، وإذا كَانَتِ الجَائِعِ فِيمَا قَلَّ أَو كَثُرَ، لأَنَ المُشْتَرِي إنَّمَا اشْتَرَى المَاءَ المَعْلُومَ، فإذا نَقَصَهُ شَيءٌ مِمَّا اشْتَرَى وَجَبَ لَهُ الرُّجُوعُ بِقِيمَةِ مَا نَقَصَهُ، وفي الثَّمَارِ إنَّمَا يَدْخُلُ على أَنَّهُ يُسْقِطُ بَعْضَهُ، فإذا سَقَطَ الرُّجُوعُ بِقِيمَةِ مَا نَقَصَهُ، وفي الثَّمَارِ إنَّما يَدْخُلُ على أَنَّهُ يُسْقِطُ بَعْضَهُ، فإذا سَقَطَ مِنْهُ الكَثِيرُ، وهُو الثُّلُثُ فَمَا فَوْقَ، فَحِينَئِذِ مِنْ جَعْ بِهِ، والحُكْمُ في جَائِحةِ البَقْلِ كَالحُكُم في جَائِحةِ المَاءِ سَوَاءً (*).

* * *

⁽۱) رواه أبو داود (۳٤٧٢)، وسحنون في المدونة ٨ / ٣٢٦، بإسنادهما إلى يحيى بن سعيد

⁽٢) جاء هنا في الأصل: (تم الجزء بحمد الله تعالى وحسن عونه، وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم، يتلوه بحول الله تعالى: باب ما يجوز من استثناء ثمر الحائط، بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على محمد، وعلى آله وسلم تسليما) وهذا كله فيما يبدو من الناسخ، والكلام متصل بعض ببعض دون هذه الزيادة، ولذا وضعته في الهامش.

ما يَجُوزُ مِن اسْتِثْنَاءِ ثَمَرِ الحَائِطِ إِذَا بِيعَ، ومَا يُكْرِهُ مِنْ بَيْعِ الثَّمَرِ (١)

إنّما جَازَ لِمَنْ بَاعَ شَمَرَ حَائِطِهِ بِثَمَنِ مَعْلُومِ أَنْ يَسْتَنْنِيَ مِنْهُ كَيْلاً مَعْلُوماً فِيمَا يَكُونُ قَدْرَ ثُلُثِ الجَمِيعِ فَدُونَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ تَبَعٌ للصَّفْقَةِ، ولاَ بَأْسَ أَنْ يَسْتَرِطَ ذَلِكَ الْبَاعِعُ على المُبْتَاعِ رَطْباً ويَابِساً، وتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ ثَمَرَ حَائِطِه ذَلِكَ الْبَاعِعُ على المُبْتَاعِ رَطْباً ويَابِساً، وتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ ثَمَرَ حَائِطِه بِمِائَةٍ دِينَارٍ، ويَسْتَثْنِي مِنْهُ ثَلَاثِينَ دِينَاراً كَذَا وكَذَا قَفِيزاً أَنَّ الْمَابَ ثَمَرُ ذَلِكَ المُسْتَثْنَاةُ قَدْرَ ثُلُثِ الحَائِطِ فَمَا ذُونَ مِنْ جَمِيعِ ثَمَرِ الحَائِطِ، فإنْ أَصَابَ ثَمَرُ ذَلِكَ المُسْتَثْنَاةُ قَدْر رَثُلُثِ المُسْتَثْنَى بَقَدْرِ الحَائِطِ جَائِحةٌ بِالثُّلُثِ فَمَا فَوْقَةُ وُضِعَ عَنِ المُشْتَرِي مِنَ الكَيْلِ المُسْتَثْنَى بِقَدْر الحَائِطِ جَائِحةٌ بِالثُّلُثِ فَمَا فَوْقَةً وُضِعَ عَنِ المُشْتَرِي مِنَ الكَيْلِ المُسْتَثْنَى بِقَدْر الحَائِطِ جَائِحةٌ بِالثُّلُثِ فَمَا فَوْقَةً وُضِعَ عَنِ المُشْتَرِي مِنَ الكَيْلِ المُسْتَثْنَى بِقَدْر المَسْتَثْنَى بَعْدُو الكَيْلِ مِنْ مَجْهُولِ الكَيْلِ المُسْتَثَنَى بَعْدُو المَخْوَقِ المَعْرَةُ والمُزَابَقَةُ والمُزَابَقَةُ والمَدُونَ عِينَةٍ مَعْلُومَ الكَيْلِ مِنْ مَجْهُولِ الكَيْلِ مِنْ مَخْهُولِ الكَيْلِ مِنْ مَا عَلَيْهِ قَلَى المُسْتَفْنَى يَعْرف لَ المُسْتَقْفَى وَلَوسَ النَّعْرَفُ لَمِنْ لَهَا كَيْلاً كَانَ عَلَيْهِ قَلَومَ المَّوْسِ النَّخْلِ مِن البَائِع التَّمَرةِ مَا كَانَى مَا كَانَ مَا كَانَ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَلِمَةً فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ مِنَ البَائِع .

قَالَ عِيسَى: وأَمَّا الذي يَبِيعُ ثَمَرَ حَائِطِه ويَسْتَثْنِي لِنَفْسِهِ نِصْفَ الثَّمَرَةِ أَو تُلثُّهَا

⁽۱) في الموطا٤ / ٨٩٩: (التمر) وأشار المحقق إلى أنه في نسخة أخرى (الثمر) وأن عليه علامة التصحيح، وأنه في نسخة أخرى: (الثمار)، وكل هذا يرجح ما جاء عند المصنف.

⁽٢) القفيز: مكيال كان يكال به قديما، ويختلف مقداره في البلاد، ويعادل تقريبا نحو ستة عشر كيلو جرام، ينظر: المعجم الوسيط ٢ / ٧٥١.

أُو جُزْءً مِنْهَا فَهُو جَائِزٌ، لأَنَّهُ شَرِيكٌ للمُبْتَاعِ بِقَدْرِ الجُزْءِ الذي اسْتَثْنَى مِنَ الثَّمَرةِ لِنَفْسهِ.

* قَوْلُ مَالِكٍ في الذي يَبِيعُ تَمْرَ نَخْلِهِ ويَسْتَثْنِي لِنَفْسِهِ تَمْرَ نَخْلَةٍ أَو نَخَلَاتٍ يَخْتَارُهَا مِنَ الحَائِطِ ويُسَمِّي عَدَدَها أَنَّهُ لا بَأْسَ بِذَلِكَ، لأَنَّهُ شَيءٌ حَبَسَهُ مِنْ حَائِطِه، وبَاعَ مَا سِوَى ذَلِكَ [٢٣٠٨].

قالَ ابنُ القَاسِمِ: لَيْسَ يُعْجِبُني هذا القَوْلُ مِنْ مَالِكِ، ولَم أَر عِنْدَهُ في هَذِه المَسْأَلَةِ حُجَّةً، ولَقَدْ أَوْقَفَنِي فِيها نَحْواً مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً يَنْظُرُ فِيهَا، ثُمَّ قَالَ: مَا أَرَاهَا إلاَّ مِثْلُ الغَنَمِ يَبِيعُهَا الرَّجُلُ على أَنْ يَخْتَارَ مِنْهَا لِنَفْسِهِ شَاةً أو شِيَاهَا يُسَمِّيهَا ويَذْكُرُ عِدَّتَها.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: ولَيْسَت النَّحْلُ مِثْلُ الغَنَمِ، لأَنَّ الغَنَمَ يَجُوزُ بَيْعُهَا مُتَفَاضِلَةً، والتَّمْرَ لا يَجُوزُ فِيهَا التَّفَاضُلِ، قالَ ابنُ القَاسِمِ: فإنْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا البَيْعِ أَجَزْتُهُ لِقَوْلِ مَالِكٍ فِيهِ (١).

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وإذا اسْتَثْنَى البَائِعُ لِنَفْسِهِ عَدَدَ أُصُولٍ مِنَ الحَائِطِ الذي بَاعَهُ وَلَمْ يَشْتَرِطْ أَنْ يَخْتَارَهَا جَازَ البَيْعُ وَكَانَ البَائِعُ شَرِيكًا للمُبْتَاعِ بِقَدْرِ عَدَدِ تِلْكَ الأُصُولِ التي اسْتَثْنَاهَا لِنَفْسِهِ في جَمِيع الحَائِطِ الذي بَاعَ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: الجَنِيبُ مِنَ التَّمْرِ هُوَ أَطْيَبُ التَّمْرِ، والجَمْعُ مِنَ التَّمْرِ هُوَ أَطْيَبُ التَّمْرِ، والجَمْعُ مِنَ التَّمْرِ هُوَ أَصْنَافٌ مُخْتَلِفَةٌ تُجْمَعُ، فَيَكُونُ مِنْهَا الطَّيِّبُ والوَسَطُ والدُّونُ، وإنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَامِلَهُ على خَيْبَرَ على ابْتِيَاعِ صَاعِ مِنْ جَنِيبٍ بِصَاعَيْنِ مِنْ جَمْعِ لأَنَّهُ رَبُا، إذ لا يُبَاعُ التَّمْرُ بالتَّمْرِ إلاَّ مِثْلاً بِمِثْلٍ، وإنَّمَا لَمْ يَنْقُضْ تِلْكَ الصَّفْقَةَ لأَنَّهُ كَانَ

⁽۱) نقل قول مالك وتعقيب ابن القاسم عليه: أبو عبيد القاسم بن خلف الطرطوشي في كتابه التوسط بين مالك وابن القاسم في المسائل التي اختلفا فيها من مسائل المدونة ص ٩٨، وابن عبد البر في الاستذكار ٧ / ١٤٦-١٤٦، وقال أبو عبيد: وقول مالك في ذلك أولى بالصواب عندى.

ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ آيةِ الرِّبا، قالَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ فِيهَا: ﴿ وَإِن تُبْتُمُ فَلَكُمُ رُهُوسُ أَمْوَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ آيةِ الرِّبا، قالَ اللهُ عَلَّمَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ عَامِلَهُ كَيْفَ يَصِلُ إلى أَخْذِ الطَّيِّبِ مِنَ التَّمْرِ، فقالَ: "بِعِ الجَمْعَ بالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَعْ بالدَّرَاهِمِ جَنِيباً" [٢٣١٠]، يُرِيدُ: إذا لم يَكُن البَيْعُ والابْتَيَاعُ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ، لأَنَّهُ يَصِيرُ حِينَيْدُ التَّمْرُ بالتَّمْرِ مُتَفَاضِلاً، وتَكُونُ الدَّرَاهِمُ بِيْنَهُما مُلْغَاةً.

قالَ أَبُو عُمَرَ: لا بَأْسَ أَنْ يَخْلِطَ التَّمْرَ وشِبْهِه بَعْضَهُ بِبَعْضِ للأَكْلِ الطَّيِّبِ مَعَ الدُّونِ، وأَمَّا عِنْدَ البَيْع فَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يَخْلِطَ دَنِيءٌ بِجَيِّدٍ لأَنَّهُ غِشٌّ ولا يَحِلُّ الغِشُّ.

* قالَ أَبُو مُصْعَبُ الزُّهْرِيُّ: مَعْنَى قَوْلِ [سَعِد] (١) حِينَ سُئِلَ عَنِ البَيْضَاءِ بِالسُّلْتِ، فقالَ: (أَيَّتُهُمَا أَفْضَلُ ؟)[٢٣١٢]، يُرِيدُ: أَيَّتُهُمَا أَفْضَلُ في الكَيْلِ، فَلِهَذَا نَهَى عنهُ إلاَّ مِثْلاً بِمِثْلٍ، ومَنْ بَاعَ صَاعَاً مِنْ تَمْرٍ بِصَاعٍ مِنْ رُطَبٍ دَخَلهُ التَّفَاضُلُ بِينَ التَّمْرِ، لأَنَّ الصَّاعَ مِنْ الرُّطَبِ اذَا يَبَسَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ فَيكُونُ التَّمْرُ بِالتَّمْرِ لَيْسَ مِثْلاً بِمِثْلِ، ولا بَأْسَ بالرُّطَبِ بالرُّطَبِ مِثْلاً بِمِثْلِ إذا كَانَ يَداً بِيَدٍ.

قالَ أَبُو عُمَرَ: مَعْنَى قَوْلِ النبيِّ ﷺ في هَذا الحَدِيثِ: «أَيُنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَبِسَ؟ قَالَ: نَعَمْ» هَذا الحَدِيثُ أَصْلٌ في الرَّدِّ إلى أَهْلِ الصَّنَاعَاتِ في العُيُوبِ، وذَلِكَ أَنَّ النبيَّ ﷺ اسْتَفْهَمَ أَهْلَ النَّحْلِ عَمَّا يَعْرِفُونَهُ فَعَرَّفُوهُ.

* * *

⁽١) جاء في الأصل: (سعيد)، وهو خطا، وسعد هو ابن أبي وقاص رضي الله عنه.

تَفْسِيرُ بَيْعِ المُزَابَنَةِ، إلى آخِرِ بَابِ بَيْعِ الفَاكِهَةِ

أَصْلُ المُزَابَنَةِ في كَلاَمِ العَرَبِ: المُدَافَعَةُ، ومِنْهُ قِيلَ: زَبَانِيَةُ النَّارِ، لأَنَهُم يَدْفَعُونَ أَهْلَهَا فِيهَا، فَصَارَ المُتَعَامِلاَنِ بِمَا فِيه مُزَابَنَةً قَاصِدِينَ إلى دَفْعِ الحَقِّ الذي كَانَ يَلْزَمُهُمَا فِي البَيْعِ، فَمَن اشْتَرَى ثَمَرًا في رُؤُوسِ النَّخْلِ بِتَمْرٍ كَيْلاً، أو اشْتَرى عَبَا بَزِيبٍ كَيْلاً خَالَفَ قَوْلَ النبيِّ ﷺ: «التَّمْرُ بالتَّمْرِ مِثْلاً بِمِثْلٍ ويَدَا بِيَدٍ» (المُمَاثَلَةِ والمُنَاجَزَةِ.

قالَ: والمُحَاقَلَةُ المَنْهِيُّ عَنْها هِيَ كِرَاءُ الأَرْضِ بالحِنْطَةِ، وهَذا لاَ يَجُوزُ، لأَنَّهُ يَدْخُلُه طَعَامٌ بِطَعَامِ إلى أَجَلٍ، ورَوَى جَابَرُ بنُ عبدِ اللهِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنِ اللهِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنِ اللهُزَابَنَةِ، والمُحَاقَلَةِ، والمُخَابَرَة»(٢).

قالَ ابنُ خَالِدٍ (٣): كَرْيُ الأَرْضِ بِجُزْءٍ مِمَّا يَخْرُجُ مِنها هِيَ المُخَابَرةُ، ومِنْ هَذا قِيلَ للزَّارِعِ الخَبِيرُ، لأَنَّهُ يُخْبِرُ الأَرْضَ بِزِرَاعَتِهِ إِيّاهَا.

قالَ مَالِكٌ: المُزَابَنَةُ بَيْعُ مَكِيلٍ بِجُزَافٍ مِنْ صِنْفِهِ مِمَّا لاَ يَجُوزُ فِيهِ التَّفَاضُلُ في الكَيْل.

* قَالَ عِيسَى: الخَبَطُ وَرَقٌ تَعْتَلِفُهُ الجَمَالُ، يُخْبَطُ لَهَا بِالفَضَاءِ فَتَأْكُلُهُ، والقَضْبُ عَلَفٌ تَعْتَلِفُهُ الدَّوَابُ، والكُرْسُفُ هُوَ القُطْنُ، فإذا لَمْ يَعْلَمُ صَاحِبُ الخَبَطِ، أو القَضْبِ، أو القُطْنِ وَزْنَ ذَلِكَ ولاَ عَدَدَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فقالَ لَهُ: زِنْهُ

⁽١) رواه مسلم (١٥٨٣) و(١٥٨٤)، من حديث عبادة، ومن حديث أبي سعيد الخدري.

⁽٢) رواه مسلم (١٥٣٥)، بإسناده إلى جابر به.

 ⁽٣) هو أحمد بن خالد بن الجبّاب القرطبي الإمام الفقيه، وتقدم التعريف به.

فِمَا نَقَصَ مِنْ كَذَا وكَذَا رَطْلاً فَأَنَا أَغْرِمُ لَكَ مَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ، ومَا زَادَ فَهُو لِي بِسَبِ ضَمَانِي لَكَ مَا يَنْقُصُ، أو قالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ في ثُوْبِهِ، كَانَ هَذَا مِنَ الغَرَرِ وَهُو مِنْ أَكْلِ المَالِ بِالبَاطِلِ الحَرَامِ الذي لا يَجُوزُ أَكْلُهُ، وتَدْخُلُهُ أَيْضاً المُزَابَنَةُ، لأَنَّهُ أَلْزَمَ نَفْسَهُ كَيْلاً مَعْلُوماً أو وَزْناً مَعْلُوماً يَضْمِنُهُ عَنْ وَزْنٍ أو كَيْلٍ المُزَابَنةُ، لأَنَّهُ أَلْزَمَ نَفْسَهُ كَيْلاً مَعْلُوماً هَذِهِ المَسْأَلَةِ الشَّبَهُ الذي ذَكَرَهُ مَالِكُ في مَجْهُولٍ لا يُعْرَفُ كَيْلَهُ ولا وَزْنَهُ، ومِثْلُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ الشَّبَهُ الذي ذَكَرَهُ مَالِكُ في المُوطَأَلِهِ اللَّهَبُهُ الذي ذَكرَهُ مَالِكُ في المُوطأَلِهِ مِنْ الدِي يَشْبَهُ الذَّهَبُ الذَّهِ مِنْ الذِي وَلِيلًا الشَّعْرُ يُسَوِّدُه قَلِيلاً، الشَّبُهُ، والآنكُ هُو القِصْدِيرُ، والكَتَمُ هُو شَيءٌ يُصْبَعُ بِهِ الشَّعْرُ يُسَوِّدُه قَلِيلاً، والسَّلِيخَةُ هِي عِصَارَةُ حَبِّ البَانِ الزَّيْتِ (٢) الذي يَخْرُجُ مِنَ الحَبِّ قَبْلَ أَنْ يَعْلِي والسَّلِيخَةُ هِي عِصَارَةُ حَبِّ البَانِ الزَّيْتِ (٢) الذي يَخْرُجُ مِنَ الحَبِّ قَبْلَ أَنْ يَعْلِي على النَّارِ، ويُطْرَحُ فِيهِ الكَافُورُ والطِّيبُ فَيَصِيرُ حِينَيْذِ بِاناً طَيِّبُا.

قالَ الأَبْهَرِيُّ: البُّيُوعُ على أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: بَيْعُ الأَعْيَانِ الحَاضِرَةِ.

وبَيْعُهَا إذا كَانَتْ غَائِبَةً على وَصْفِ السَّامِعِ، أَو وَصْفِ غَيْرِه، ولاَ يَجُوزُ النَّقْدُ في هذا إلاَّ مَا كَانَ مَأْمُوناً لا يَخْتَلِفُ كالدُّوُر والأَرْضِينَ.

والوَجْهُ الثَّالِثُ: السَّلَمُ في شَيءٍ مَوْصُوفٍ إلى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، ولاَ يَكُونُ في شَيءٍ بعَيْنِهِ.

والوَجْهُ الرَّابِعُ: السَّلَفُ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ المَدِينَةِ، يَسْلِفُ الرَّجُلُ إلى بَائِعِ الفَاكِهَةِ أَو الرُّطَبِ أَو الخَبَّازِ أَو الجَزَّارِ في شَيءٍ مَعْلُوم [وَوَقْتِ] أَنَّ مَعْلُومٍ، وَهُوَ مِنْ نَاحِيتَهِ الارْتِفَاقُ، و[إنَّ] بالإنْسَانِ حَاجَةً إلى أَنَّ يَأْخُذَ لِعِيالِهِ كُلَّ يَوْم شَيْئاً مَعْلُوماً، ولو أَخَذَ ذَلِكَ المُشْتَرِي كُلَّهُ في يَوْمٍ وَاحِدٍ لَفَسَدَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، ولا أَسَيْئاً مَعْلُوماً، ولو أَخَذَ ذَلِكَ المُشْتَرِي كُلَّهُ في يَوْمٍ وَاحِدٍ لَفَسَدَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، ولا أَ

⁽۱) الشبه _ بفتح المعجمة والموحدة _ أعلى النحاس، يشبه الذهب، ينظر: شرح الزرقاني ٣ / ١٩٣٠.

⁽٢) البان: نوع من الشجر، سبط القوام، لين ورقه كورق الصفصاف، ويشبّه به النساء الحسان في الطول واللين، ينظر: المعجم الوسيط ١/ ٧٧.

⁽٣) ما بين المعقوفتين كتبه الناسخ في الحاشية لكنه لم يظهر في التصوير، وقد اجتهدت ما رأيته مناسبا للسياق.

⁽٤) جاء في الأصل: (إذ)، وما وضعته هو المناسب مع سياق الكلام.

تَجُوزُ هَذِه الصَّفْقَةُ إِلاَّ أَنْ يُسَمِّي قَدْرَ ما يَأْخُذُ مِنْ ذَلِكَ في كُلِّ يَوْم، لأَنَّهُ إذا لمْ يَكُن مَعْلُوماً دَخَلَهُ الغَرَرُ، إذ لا يَدْرِي البَائِعُ كَيْفَ يَدْفَعُ، ولا الْمُشْتَرِي كَيْفَ يَقْبِضُ، فإذا كَانَ مَا يَأْخُذُ في كُلِّ يَوْمٍ مَعْلُوماً سَلَفَا مِنَ الغَرَرِ صَحَّ البَيْعُ بَيْنَهُمَا.

قالَ عِيسَى: مَن اشْتَرَى رُطَباً مِنْ نَخْلٍ مُسَمَّاةٍ كَيْلاً أَو وَزْناً فَقَبَضَ بَعْضَ مَا اشْتَرَى ثُمَّ فَنِي الرُّطَبُ، أَو اشْتَرَى لَبَناً مِنْ غَنَم مُسَمَّاةٍ كَيْلاً يَأْخُذُ مِنْ ذَلِكَ كُلَّ يَوْمٍ اشْتَرَى ثُمَّ مَعْفُ مَعْلُوماً فَفَنِي رُطَبُ ذَلِكَ الحَائِطِ، أو انْقَطَعَ لَبَنُ تِلْكَ الغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوفِي شَيْئاً مَعْلُوماً فَفَنِي رُطَبُ ذَلِكَ الحَائِطِ، أو انْقَطَعَ لَبَنُ تِلْكَ الغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوفِي المُشْتَرِي مَا اشْتَرى مِنْ ذَلِكَ فإنَّهُما يَتَحَاسَبَانِ على عَدَدِ الكَيْلِ الذي قَبَضَهُ المُشْتَرِي مِنَ البَائِع، ويَرُدُّ عليهِ البَائِعُ بِقَدْرِ مَا بَقِي لَهُ مِنَ الثَّمَنِ، فَيَقْبِضُهُ منهُ ولا يُؤخِّرُهُ بهِ، فإنْ أَخَرَهُ به دَخَلَهُ الدَّيْنُ بالدَّيْن.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: ولا يُسْلِمُ في رُطَبِ حَائِط بِعَيْنِهِ إلاَّ إذا أَزْهَى وصَارَ بُسْراً، ويُشْتَرطُ أَنْ يأْخُذَ ذَلِكَ رُطَباً، ويَضْرِبَ في ذَلِكَ أَجَلاً لا يُتْمِرُ ذَلِكَ الوُّطَبُ إلى ذَلِكَ الأَّجَلِ، ويُسَمِّ ما يأخُذُ مِنْ ذَلِكَ في يَوْم، ويَشْرَعُ المُشْتَرِي في الأَخْذِ عندَ عَقْدِ الشَّرَاءِ، ويُقَدِّمُ رَأْسَ المَالِ أَو يُؤخِّرُهُ إِنَّ شَاءَ، لأَنَّهُ شَيءٌ بِعَيْنِهِ ولَيْسَ هُوَ بِمَضْمُونٍ في الذِّمَّةِ.

قالَ: ومَنِ اشْتَرَى مِنَ الرُّطَّابِ وأَصْحَابِ الحَوَانِيتِ فَيَنْقَطِعُ ذَلِكَ للشَّيءِ المُشْتَرِي جَمِيعَ مَا اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ، المُشْتَرِي جَمِيعَ مَا اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ، فإنَّهُ يَرْجِعُ على البَائِعِ بِحِصَّةِ مَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ، ولَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ، ولَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ مَا شَاءَ مِنَ الطَّعَامِ وغَيْرِه إذا لَمْ يُؤَخِّرُهُ بهِ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ: إِنَّهُ يَتَأَخَّرُ مَا بَقِيَ للمُشْتَرِي على البَائِع إلى السَّنَةِ المُقْبِلةِ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ، فقالَ: يُحَاسِبُ المُشْتَرِي صَاحِبَ الرُّطَبِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنْهُ بَقِيَّةَ رَأْسِ مَالِهِ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ طَلَبَ التَّأْخِيرَ مِنْهُمَا بِالبَاقِي إلى قَابِلِ كَانَ ذَلِكَ لَهُ، إلاَّ أَنْ يَجْتَمِعَا على المُحَاسَبَةِ فِيمَا قَبَضَ وفِيمَا بَقِيَ، فَيَأْخُذُ حِينَئِذٍ مَا بَقِيَ لَهُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ على حِسَابِ مَا قَبَضَ، أُو يَأْخُذُ مِنْهُ بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ أَيَّ سِلْعَةٍ شَاءَ، حَاشَا الطَّعَامِ، لأَنَّهُ يَصِيرُ في الطَّعَامِ اقْتَضَاءُ طَعَامٍ حَاضِرٍ مِنْ طَعَامٍ مُؤَجَّلٍ، إذْ قدْ كَانَ لهُ أَنْ يُؤَخِّرُهُ بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الرُّطَبِ أُو مِنَ الفَاكِهَةِ إلى قَلِيلٍ، فَأَخَذَ مَكَانَهُ طَعَاماً مُعَجَّلاً، فَيَدْخُلَهُ طَعَامٌ بِطَعَام لَيْسَ يَداً بِيَدٍ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وكَانَ يُخَفِّفُ ذَلِكَ أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَا بَقِيَ للمُسْلَمِ على البَائِعِ مِنْ ثَمَنٍ يَأْخُذُ فِيهِ طَعَاماً مُعَجَّلاً، وذَلِكَ جَائِزٌ، ولَو أَخَّرَهُ بهِ لَمْ يَجُزْ، لأَنَّهُ يَصِيرُ دَيْناً بِدَيْنِ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: رَوَى يَحْيَى بنُ يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنْ مَالِكِ المَطْرِّفِ: رَوَى يَحْيَى بنُ يَحْيَى، عَنْ مَالِكِ فِي الرَّجُلِ المَائِطَ، وَلِهِ أَلْوَانٌ مِنَ النَّخِيلِ: العَجْوَةُ، والكَبِيسُ، والعَدْقُ، فَيَسْتَثْنِي مِنْهَا البَائِعُ ثَمَرَ النَّخْلَةِ أَو النَّخْلَاتِ يَخْتَارُهَا، وذَكَرَ المَسْالَةَ إلى آخِرِهَا فَيَسْتَثْنِي مِنْهَا البَائِعُ ثَمَرَ النَّخْلَةِ أَو النَّخْلَاتِ يَخْتَارُهَا، وذَكَرَ المَسْالَةَ إلى آخِرِهَا [٢٣٢١].

ورَوَى ابنُ بُكَيرٍ عَنْ مَالِكٍ: فَيَشْتَرِي مِنْهَا ثَمَرَ النَّخْلَةِ أَو النَّخَلاَتِ^(۱)، وهَذا هُوَ الصَّحِيحُ، لأَنَّ المُشْتَرِي هُوَ الذي يُرِيدُ أَنْ يَخْتَارَها مِنْ حَائِطِ البَائِعِ، وهذا لا يَجُوزُ، لأَنَّهُ يَدْخُلَهُ التَّفَاضُلُ بينَ التَّمْرِ، وقدْ بَيَّنَ مَالِكٌ وَجْهَ فَسَادِ هَذِه المَسْأَلَةِ في المُوطَّأ بِمَا أَغْنَى عَنْ تَفْسِيرِه هَهُنا.

* قَوْلُ مَالِكِ فِي الفَاكِهَةِ الَّتِي تَيْبَسُ وتُدْخَرُ أَنَّهُ لاَ يُبَاعُ بَعْضُهَا بِبَعْضِ إذا كَانَتْ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ، إلاَّ يَداً بِيَدٍ، ومِثْلاً بِمِثْلٍ، وهَذا مِنْ قَوْلهِ يَدُلُّ على أَنَّهَا إذا كَانَتْ رَطْبَةً قَبْلَ أَنْ تَيْبَسَ أَنَّهَا تُبَاعُ مِثْلاً بِمِثْلِ، كَيْلاً بِكَيْلِ ٢٣٢٩].

وقدْ قالَ مَالِكٌ في كِتَابِ السَّلَمِ الثَّالِثِ مِنَ المُدَوَّنَةِ: أَنَّهُ لا بَأْسَ بالرَّطْبِ مِثْلاً بِمِثْلِ (٢).

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِذَا اخْتَلَفَتْ أَصْنَافُ الفَاكِهَةِ اليَابِسَةِ المُدَّخَرةِ جَازَ أَنْ تُبَاعَ

⁽١) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٠٧أ)، نسخة تركيا.

⁽Y) المدونة ٦ / ٢٠٤.

مُتَفَاضِلَةً يَداً بِيَدٍ، وأَمَّا مَا لاَ يُدَّخَرُ مِنْهَا كَالقِثَّاءِ والبَطِّيخِ والتُّفَاحِ وشِبهِ ذَلِكَ، فالتَّفَاضُلُ في كُلِّ صِنْفٍ مِنْها جَائِزٌ يَداً بِيَدٍ، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ إلى أَجَلٍ، لأَنَّهَا لَيْسَتْ أَقْوَاتًا ولا تَشْبَهُ الفَاكِهَةَ التي تُدْخَرَ، لأَنَّ تِلْكَ تَجْرِي مَجْرَى الأَقْوَاتِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ التَّفَاضُلُ في صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنْها، ولاَ تُبَاعُ إلاَّ مِثْلاً بِمِثْلٍ، ويَدَاً بِيَدٍ.

في بَيْعِ الذَّهَبِ والوَرقِ، والمُرَاطَلَةِ بهما ﴿ } والصَّرْفِ

* قَوْلُ النبيِّ عَلِيَةِ للسَّعْدَيْنِ حِينَ بَاعَا الإِنَاءَ مِنَ الفِضَّةِ أَو مِنَ الذَّهَبِ بأَكْثَرَ مِنْ وَزْنِهِ يَوْمَ خَيْبَرَ، فقالَ لَهُمَا: «أَرْبَيْتُمَا فَرُدًا»[٢٣٣٧].

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: هَذا أَصْلٌ في رَدِّ الرِّبَا، وأَنَّهُ لا قِيمَةَ للصِّنَاعةِ في المُرَاطَلَةِ، ومَن اشْتَرَى [دمى] (٢) الوَرِقِ فقد أَرْبَى، وكَانَ السَّعْدَانِ: سَعْدُ بنُ عُبَادَةَ، وسَعْدُ بنُ مَالِكِ.

وفي هَذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ الغَنَائِمَ تُبَاعُ بِأَرْضِ العَدُوِّ، وأَنَّ الإمَامَ يُقَدِّمُ على بَيْعِهِا أَهْلَ الأَمَانةِ والثُقَةِ، ثُمَّ يَتَعَاهَدُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، فَمَا كَانَ مِنْهُ صَوَاباً أَمْضَاهُ، ومَا كَانَ خَطَاً رَدَّهُ، والرِّبا لاَ يَحِلُّ تَمَلُّكُهُ، و[إنَّهُ] (٣) مَتَى وَقَعَ البَيْعُ بهِ نُقِضَ.

* قَوْلُ ابنِ عُمَرَ للصَّايِغِ الذي سَأَلَهُ عَنْ بَيْعِ الفِضَّةِ المَصُوغَةِ بالمَضْرُوبةِ مُتَفَاضِلَةً، فقالَ لَهُ: «لا تَبِعْ ذَلِكَ إِلاَّ وَزْنَا بِوَزْنٍ ﴿ ٢٣٣٤] يُرِيدُ: أَنَّ الصِّيَاغَةَ في الفِضَّةِ لا يُحْتَسَبُ بِها في المُرَاطَلَةِ.

* ولَيْسَ العَمَلُ في هَذه المَسْأَلةِ على إجَازَةِ مُعَاوِيةَ لِذَلِكَ، وقدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ أَبو الدَّرْدَاءِ حِينَ رَاجَعَهُ في ذَلِكَ، حتَّى قَالَ: (لا أُسَاكِنُكَ بأَرْضِ أَنْتَ فِيها)[٢٣٣٦].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذِه قَوْلَةٌ شَدِيدَةٌ، وتَؤُولُ إلى مَعْنَى الهُجْرَانِ الذي نَهَى عَنْهُ

⁽١) المراطلة: هي بيع النقد بنقد من نوعه.

⁽٢) هذه الكلمة هكذا رسمت في الأصل، وقد قلبتها على أوجه كثيرة ولم أعرفها.

⁽٣) جاء في الأصل: (ان)، وما وضعته هو المناسب للسياق.

رَسُولُ الله ﷺ حِينَ قالَ: «لا يَحِلُّ لِمُسْلِم أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاَثٍ» (١).

فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَبِي عُمَرَ لأَبِي مُحَمَّدٍ، فقالَ لِي: هَذِه قِصَّةٌ اضْطَرَبتْ الرِّوَايةُ فِيهَا، فَرَوَاها أَهْلُ البَصْرَةِ أَنَّهَا كَانَتْ بَيْنِ عِمْرَانَ بِنِ الحُصَيْنِ وبينَ مُعَاوِيةَ، ورَوَاهَا أَهْلُ الشَّامِ أَنَّهَا كَانَتْ بِينَ أَبِي ذَرِّ وبينَ مُعَاوِيةَ، فَاضْطَربتْ الرِّوَايةُ فِيهَا، وإنَّمَا أَهْلُ الشَّامِ أَنَّهَا كَانَتْ بِينَ أَبِي ذَرِّ وبينَ مُعَاوِيةَ، فَاضْطَربتْ الرِّوَايةُ فِيهَا، وإنَّمَا أَدْخَلَها مَالِكٌ في المُوطَّا لِقَوْلِ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: «لا تُبَاعُ الفِضَّةُ المَصُوعَةُ المَصُوعَةُ بالمَصْرُوبةِ إلاَّ وَزْناً بِورْنِ "[٢٣٣٧]، وقالَ أيضاً: «الدِّينارُ بالدِّينارِ، والدِّرْهَمُ بالدِّرهم ولاَ يُبَاعُ كَالِيءٌ بِنَاجِزٍ "[٢٣٣٨] يَعْنِي: لاَ يُبَاعُ طَعَامٌ غَائِبٍ بِطَعَامٍ حَاضِرٍ، بالدِّرهم، ولاَ يُبَاعُ كَالِيءٌ بِنَاجِزٍ "[٢٣٣٨] يَعْنِي: لاَ يُبَاعُ طَعَامٌ غَائِبٍ بِطَعَامٍ حَاضِرٍ، كَانَ مِنْ صِنْفِهِ أَو مِنْ غَيْرِ صِنْفِهِ، ولاَ يُبَاعُ شَيءٌ مِنَ العُرُوضِ بِشَيءٍ مِنْ صِنْفِهِ كَانَ مِنْ صِنْفِهِ أَو مِنْ غَيْرِ صِنْفِهِ، ولاَ يُبَاعُ شَيءٌ مِنَ العُرُوضِ بِشَيءٍ مِنْ صِنْفِهِ عَلْ مِنْ عَيْرِ صِنْفِهِ، ولاَ يُبَاعُ شَيءٌ مِنَ العُرُوضِ بِشَيءٍ مِنْ صِنْفِهِ عَنْ بِعَائِبٍ، وكَذَلِكَ جَمِيعُ الإِدَامِ والأَشْرِبةِ إلاَّ المَاءُ وَحْدَهُ، فَإِنَّهُ يُرَخَصُّ فِيهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لاَ قِيمَةَ لَهُ، وَهُو مَوْجُودٌ كَثِيرٌ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (لا رِبَا إِلاَّ فِي ذَهَبٍ، أَو فِضَّةٍ، أَو مَا اللَّهِ المُكَالُ] (٢) ، أَو يُوزَنُ، مِمَّا يُؤْكُلُ أَو يُشْرَبُ (٢٣٤٠] قَالَ عِيسَى: الرِّبا يَقَعُ عندَ مَالِكِ فِيمَا ذَكَرَهُ ابنُ المُسَيَّبِ وغَيْرُهُ مِنَ الأَشْيَاءِ، يُعْرَفُ ذَلِكَ على حَالِ نُزُولِهَا إذا تَعَامَلَ الرَّجُلانِ بالرِّبَا.

وقالَ غيرُ عِيسَى: مَعْنَى قَوْلِ ابنِ المُسَيَّبِ: لا رِبَا إِلاَّ في ذَهَبِ، أَو فِضَّةٍ، أو مَا يُؤْكَلُ أَو يُشْرَبُ، مِمَّا يُكَالُ، أَو يُوزَنُ، أَنَّ المُنَاجَزَةَ إِذَا لَمْ تَكُنْ في الدَّهَبِ، أَو الوَرِقِ، أَو في الأَطْعِمَةِ، والأَشْرِبةِ إِذَا بِيعَ بَعْضُ ذَلِكَ بِبَعْضِ غَيْرَ مُنَاجَزَةٍ، ولاَ يَداً الوَرِقِ، أَو في الأَطْعِمَةِ، والأَشْرِبةِ إِذَا بِيعَ بَعْضُ ذَلِكَ بِبَعْضِ غَيْرَ مُنَاجَزَةٍ، ولاَ يَداً بِيكٍ فَإِنَّهُ يَصِيرُ ذَلِكَ رِبا، ولِذَلِكَ أَدْخَلَهُ مَالِكٌ في المُوطَّا في بابِ المُنَاجَزَةِ، ولَمْ يَقْصِد ابنُ المُسَيَّبِ بِقَوْلهِ هذَا إلى ذِكْرِ شَيءٍ مِنَ العُرُوضِ التي لَيْسَتْ مَأْكُولَةً ولا مَشْرُوبَةً، فَيُتَأَوَّلُ عَلَيْهِ إِجَازَةُ بَيْعِ عَرْضٍ بِعَرْضٍ مِنْ صِنْهِهِ مُتَفَاضِلاً إلى أَجَلٍ، هذَا لاَ يَقُولُهُ سَعِيدٌ، لأَنَّهُ رِبا، بِسَبِ التَّأْخِيرِ، ويَجُوزُ ذَلِكَ يَداً بِيدٍ، لأَنَّ العُرُوضَ هَذَا لاَ يَقُولُهُ سَعِيدٌ، لأَنَّهُ رِبا، بِسَبِ التَّأْخِيرِ، ويَجُوزُ ذَلِكَ يَداً بِيدٍ، لأَنَّ العُرُوضَ

⁽۱) رواه مالك (۳۳۲۵)، والبخاري (۵۷۲۷)، ومسلم (۲۵۲۰)، من حديث أبي أيوب الأنصاري.

⁽٢) جاء في الأصل: يؤكل، والتصويب من الموطأ.

لَيْسَتْ مِنَ العَيْنِ، ولا مِنَ الأَقْوَاتِ التي مَنَعَ النبيُّ ﷺ وأَصْحَابُهُ بَعْدَهُ مِنْ بَيْعِ بَعْضِهَا بِبَعْضِ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ، إلاَّ مِثْلاً بِمِثْلِ، يَداً بِيَدٍ.

* قَوْلُهُ: (قَطْعُ الدَّنانِيرِ والدَّرَاهِمَ مِنَ الفَسَادِ في الأَرْضِ)[٢٣٤١، قالَ أَبو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا يَكُونَ هَذَا فِسَادًا إِذَا جَرَت الدَّنانِيرُ والدَّرَاهِمُ بِينَ النَّاسِ عَدَداً لاَ وَزْناً، فَيَعْمَدُ أَهْلُ الفَسَادِ إليهَا يَتَقَصُّونَهَا مِنْ حَوَالِيهَا، ثُمَّ يَتَبَايَعُونَ بِهَا، ويُغْرُونَ بِها النَّاسَ، فَهذَا مِنَ الفَسَادِ في الأَرْضِ، وأَمَّا إِذَا جَرَتْ بَيْنَ النَّاسِ بالوَرْنِ لَم يَكُنُ قَطْعُهَا مِنَ الفَسَادِ في الأَرْضِ، لأَنَّهَا تُجْمَعُ في المِيزَانِ، فَمَنْ كَانَتْ مَعَهُ دَرَاهِمُ أَو دَنَانِيرُ أَوْزَنَ مِنْ دَرَاهِمِ البَلَدِ الذي هُوَ فِيهِ، وكَانَتْ تَجْرِي عِنْدَهُم عَدَداً فَلاَ يَتَقَصَّ دَرَاهِمَ الوَافِيةَ، ولْيَبِعْ تِلْكَ الدَّرَاهِمَ التي مَعَهُ بِذَهَبٍ، ثُمَّ يَبْتَاعُ بِذَلِكَ الدَّهَبِ دَرَاهِمَ أَلُو مَنْ دَرَاهِمَ البَلَدِ الذي هُوَ فِيهِ، ولا يَكُونُ بَيْنَهُم وشِرَاؤُهُ مِنْ رَجُلٍ دَرَاهِمَ أَلْكَ البَلَدِ الذي هُوَ فِيهِ، ولا يَكُونُ بَيْنَهُما مُلْغَى.

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: أَجَازَ أَهْلُ المَدِينةِ بَيْعُ المُصْحَفِ يَكُونُ فِيهِ مِنَ الفِضَّةِ قَدْرَ ثُلُثِ ثَمَنِهِ فَأَدْنَى أَنْ يُبَاعَ بِالفِضَّةِ نَقْداً، وكَذَلِكَ السَّيْفُ يَكُونُ فِيهِ مِنَ الفِضَّةِ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يُبَاعَ بِالفِضَّةِ، وكَذَلِكَ أَجَازُوهُ في الذَّهَبِ إذا كَانَ الذَّهَبُ في المُصْحَفِ أَو السَّيْفِ قَدْرَ الثُّلُثِ فَدُونَ أَنْ يُبَاعَ بِالذَّهَبِ نَقْداً، ولا يَجُوزُ إلى أَجَلٍ.

وأَجَازَهُ أَشْهَبُ إِلَى أَجَلٍ.

وحُجَّتُهُم في إجَازَةِ ذَلِكَ: قَوْلُ النبيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: «مَنْ بَاعَ عَبْداً ولَهُ مَالٌ فَمَالُهُ للبَائِعِ، إلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَهُ المُبْتَاعُ (٢)، وقَدْ يَكُونُ مَالُ العَبْدِ ذَهَباً أَو فِضَّةً، وَهُو فَمَالُهُ للبَائِعِ، إلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَهُ المُبْتَاعُ (٢)، وقَدْ يَكُونُ مَالُ العَبْدِ ذَهَباً أَو فِضَّةً، وَهُو يُبَاعُ بِالذَّهَبِ أَو بالفِضَّةِ، فإذا كَانَ مَا فِي المُصْحَفِ أو السَّيْفِ مِنَ الفِضَّةِ أَو النَّهُ مِنَ الفِضَّةِ الذي فِيهِ الذَّهَبِ عَدْرَ ثُلُثِ بِيعَ الذي فِيهِ الفِضَّةُ بالذَّهَبِ يَداً بِيَدٍ، ولاَ يَجُوزُ إلى أَجَلٍ، لأَنَّهُ الذَّهَبُ بالفِضَّةِ، والذي فِيهِ الفِضَّةُ بالذَّهَبِ يَداً بِيَدٍ، ولاَ يَجُوزُ إلى أَجَلٍ، لأَنَّهُ

⁽۱) كذا رسمت هذه الكلمة في الأصل، ولم أجد لها معنى، وكأنه يريد أن يشتري دراهم تشابه قيمة دراهم البلد الذي هو فيه.

⁽٢) رواه البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣)، من حديث ابن عمر.

يَصِيرُ في الآجِلِ بَيْعُ فِضَّةٍ وعَرْضٍ نَقْداً بِفِضَّةٍ إلى أَجَلٍ، أَو ذَهَبا نَقْداً وعَرْضَاً بِذَهَبٍ إلى أَجَلٍ، ولاَ يَجُوزُ ذَلِكَ، لأَنَّ الذَّهَبَ بالفِضَّةِ رِبَاً، إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ.

وقَالَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ: إذا كَانَتِ الفِضَّةُ أو الذَّهَبُ في السَّيْفِ أَو في المُصْحَفِ أَكْثَرَ مِنَ الثُّلُثِ بِيعَ ذَلِكَ بالعُرُوضِ، يَداً بِيدٍ، وإلى أَجَلِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: بَيَّنَ النبيُّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ أَنَّ المُنَاجَزَةَ إِذَا لَمْ تَكُنْ في الصَّرْفِ كَانَ ذَلِكَ رِبَاً، ولِذَلِكَ قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ: (وإن السَّنْظَرَكَ إلى أَنْ يَلِجَ بَيْتَهُ فَلاَ تُنْظِرْهُ)[٢٣٤٦].

ورَوَى غَيْرُ مَالِكِ حَدِيثَ عُمَرَ هَذَا عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الدَّهَبُ بالوَرِقِ رِبَاً، إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ، والبُرُّ بالبُرِّ رِبَاً، إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرُ رِباً، إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ، والمِلْحُ بالمِلْحِ رِباً، إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ» (١٠).

وهَكَذا أَيْضًا رَوَاهُ عُبَادَةُ بنُ الصَّامِتِ عَنِ النبيِّ عَيْكُ اللَّهِ اللَّهِ عَيْكُ اللَّهِ اللَّهِ الم

ومَعْنَى قَوْلهِ: «هَاءَ وَهَاءَ» أَي: خُذْ وَاعْطِي، يُرِيدُ يَدَاً بِيَدٍ.

قُوْلُ ابنِ أَبِي زَيْدِ: لَمَّا ذَكَرَ النبيُّ ﷺ في هذا الحَدِيثِ أَعْلَى الأَقْوَاتِ، وَهُوَ البُرُّ، وذَكَرَ أَقَلَ المُؤْتَدِمَاتِ وَهُوَ المِلْحُ، أَلْحَقَ العُلَمَاءُ مَا لَمْ يُسَمَّ مِنْ قُوتٍ أَو البُرُّ، وذَكَرَ أَقَلَ المُؤْتَدِمَاتِ وَهُو المِلْحُ، التَّفَاضُلِ في الجِنْسِ الوَاحِدِ، وقَدْ نَهَى إِذَامٍ بِمَا سَمَّى مِمَّا يَشْبَهَهُ في تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ في الجِنْسِ الوَاحِدِ، وقَدْ نَهَى النبيُّ عَلَيْ عَامِلَهُ على خَيْبَرَ أَنْ يُبَادِلَ الجَمْعَ بالجَنِيبِ مُتَفَاضِلاً، فَلَمَّا لَم يَجُزْ ذَلِكَ النبيُّ عَلَيْ عَامِلَهُ على خَيْبَرَ أَنْ يُبَادِلَ الجَمْع بالجَنِيبِ مُتَفَاضِلاً، فَلَمَّا لَم يَجُزْ ذَلِكَ في الجَنِيبِ مِنْهُ بالجَمْع، وَهُمَا اسْمَانِ، إلاَّ أَنَّهُمَا في النَّفْعِ وفِي الجِلْقَةِ مُشْتَبِهَانِ كَانَ كَذَلِكَ كُلَّ مَا أَشْبَهَ التَّمْرَ مِنَ الطَّعَامِ.

قالَ: ولَيْسَ إِفْرَادُ الشَّعِيرِ بِالتَّسْمِيةِ الذي يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ حُكْمُ البُرِّ، وقَدْ جَمَعَ المُسْلِمُونَ بَيْنَ الضَّأْنِ والمَعْزِ في الزَّكَاةِ، فَكَذَلِكَ حُكْمُ الشَّعِيرِ والقَمْحِ أَنْ يُجْمَعَ المُسْلِمُونَ بَيْنَ الضَّانِ والمَعْزِ في الزَّكَاةِ، فَكَذَلِكَ حُكْمُ الشَّعِيرِ والقَمْحِ أَنْ يُجْمَعَا في الزَّكَاةِ والبَيْعِ والمُبَادَلَةِ، لأَنَّهُمَا صِنْفُ وَاحِدٌ.

⁽١) رواه البخاري (٢١٣٤)، ومسلم (١٥٨٦).

⁽Y) رواه مسلم (۱۵۸۷).

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: فإن احْتَجَّ مُحْتَجُّ بِمَا يُرْوَى في حَدِيثِ عُبَادَةَ: «بِيعُوا القَمْحَ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئتُم»، قِيلَ لِمَن احْتَجَّ به: إنَّمَا هَذا فُتْيا مِنْ نَاقِلِ الحَدِيثِ، ولَيْسَ هُوَ بِثَابِتٍ، وهَذا السُّلْتُ مُفْرَدٌ باسْمِهِ، وقَدْ حَكَمَ لَهُ بِحُكْمِ البُرِّ مَنْ يُخَالِفُنَا في الشَّعِيرِ، فَكَذَلِكَ حُكْمُ البُرِّ والشَّعِيرِ كَحُكْمِ البُرِّ والسُّلْتِ، وهَذا مَا لاَ خِلاَفُ فِيهِ الشَّعِيرِ، فَكَذَلِكَ حُكْمُ البُرِّ والشَّعِيرِ صَنْفٌ وَاحِدٌ.

* قَوْلُ مَالِكِ فِيمَنْ صَرَفَ دَرَاهِمَ بِدَنَانِيرَ فَوَجَدَ فِي الدَّرَاهِمِ دِرْهَماً زَائِفاً فَرَدَّهُ على الصَّرَّافِ أَنَّهُ يَنتَقِضُ الصَّرْفُ بَيْنَهُمَا [٢٣٤٦]، إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لأَنَّهُ جَعَلَهُ مِنَ الصَّرْفِ المُتَأَخِّرِ بَعْضَهُ.

وقالَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ: إذا كَانَ الصَّرْفُ جَمْلَةَ دَنَانِيرَ فَوَجَدَ في الدَّرَاهِمِ زِيُوفَاً، أَنَّهُ يُنتَقَصُ مِنْ ذَلِكَ الصَّرْفِ دِينَارٌ وَاحِدٌ إذا كَانَت الزِّيُوفُ قَدْرَ مَا يَقَعُ مِنَ الصَّرْفِ لَهُ يُنتَقَصَ مِنَ الصَّرْفِ دِينَارَانِ. لَهُ دِينَارٌ، فإن كَانَت أَكْثَرَ مِنْ صَرْفِ دِينَارِ وَاحِدٍ انتَّقِصَ مِنَ الصَّرْفِ دِينَارَانِ.

قالَ: فإنْ كَانَ قَابِضُ الدَّرَاهِم قد أَنْفَقَ الجِيَادَ مِنْها رَدَّ مِثْلَهَا مَعَ الزِّيُوفِ، وانتُقَضَ الصَّرْفُ بَيْنَهُما.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: ويُرْوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ أَجَازَ الصَّرْفَ بَيْنَهُمَا إذا أَبْدَلَ لَهُ الزِّيُوفَ التِّي رَدَّها إلى الصَّرَّافِ.

قَوْلُ مَالِكِ فِيمَنْ رَاطَلَ ذَهَباً بِذَهَبٍ وكَانَ بَيْنَ الدَّهَبَيْنِ فَضْلُ مِثْقَالٍ، فأَعْطَاهُ صَاحِبُهُ قِيمَتَهُ مِنَ الوَرِقِ أَو غَيْرِهَا أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ [٢٣٥٠]، إِنَّمَا لَمْ يُجِزْ هَذَا لأَنَّهُ يَصِيرُ فِضَةً وذَهَباً بِذَهَبٍ، وكَذَلِكَ لَو أَعْطَاهُ في المِثْقَالِ الزَّائِدِ عَرْضَاً لَمْ يَجُزْ، لأَنَّهُ يَصِيرُ عَرْضَا وذَهَبا بِذَهَبٍ، وكَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، لأَنَّ النبيَّ عَلَيْ قَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلاً بِمِثْلٍ »[٢٣٣٣]، فإذا كَانَ مَعَ أَحَدٍ مِنَ الذَّهَبَيْنِ أَو الفِضَّتَيْنِ شَيءٌ عَيْرُهُمَا خَرَجَا عَنْ حَدِّ المُمَاثلَةِ التي أَبَاحَها النبيُّ عليهِ السَّلامُ في المُرَاطَلَةِ، وكَذَلِكَ إِنْ رَجَحَتْ إحْدَى الذَّهَبَيْنِ أَو الفِضَّتَيْنِ فأرَادَ صَاحِبُ الرُّجْحَانِ أَنْ يُحَلِّلُ وَكَذَلِكَ إِنْ رَجَحَتْ إحْدَى الذَّهَبَيْنِ أَو الفِضَّتَيْنِ فأرَادَ صَاحِبُ الرُّجْحَانِ أَنْ يُحَلِّلُ وَكَذَلِكَ إِنْ رَجَحَتْ إحْدَى الذَّهَبَيْنِ أَو الفِضَّتَيْنِ فأرَادَ صَاحِبُ الرُّجْحَانِ أَنْ يُحَلِّلُ وَكَذَلِكَ إِنْ رَجَحَتْ إحْدَى الذَّهَبَينِ أَو الفِضَّتَيْنِ فأرَادَ صَاحِبُ الرُّجْحَانِ أَنْ يُحَلِّلُ وَكَذَلِكَ إِنْ رَجَحَتْ إحْدَى الدَّهَبَينِ أَو الفِضَّتَيْنِ فَأَرَادَ صَاحِبُ الرُّجْحَانِ أَنْ يُحَلِّلُ وَالْهَ فَيْقِيرُ فَا أَوْدُهُ مِنَ الرُّجْوَدُ مِنَ الرَّجْوِدُ مِنْ وَزُنِها فَيَصِيرُ ذَلِكَ فِضَةً أُو ذَهَبًا بأَكْثَرَ مِنْ وَزُنِها فَيَصِيرُ ذَلِكَ فِي رَبًا، وإذا تَرَاطَلَ الرَّجُلانِ وكَانَ ذَهَبُ أَحَدِهِمَا أَجُودُ مِنَ الآجِوِ، فَجَعَلَ ذَلِكَ رَبًا، وإذا تَرَاطَلَ الرَّجُلانِ وكَانَ ذَهَبُ أَحَدِهِمَا أَجْوَدُ مِنَ الآجِورِ، فَجُعَلَ

صَاحِبُ الجَيِّدِ مَعَ ذَهَبهِ ذَهَباً دُونَ صَاحِبهِ لَمْ يَجُزْ، لأَنَّهُ يَخْرُجُ بِفِعْلهِ ذَلِكَ عَنِ المَعْرُوفِ إلى حَدِّ المُكَايَسَةِ (١)، فَلاَ يَصِيرُ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلاً بِمِثْلٍ، وكَذَلِكَ يَصِيرُ إذا بَادَلَ حِنْطَةً جَيِّدَةً بِحِنْطَةٍ دُونَهَا، وجَعَلَ صَاحِبُ الجَيِّدَةِ مِنْهُما مَعَ حِنْطَتِهِ يَصِيرُ إذا بَادَلَ حِنْطَةً جَيِّدَةً بِعِضْها بِبَعْض، حِنْطَة دُونَها لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، لأَنَّهُ يَصِيرُ الحِنْطَةُ بالحِنْطَة غَيْرَ مُمَاثَلَةٍ بَعْضَها بِبَعْض، فإذا كَانَتْ الحِنْطَةُ الجَيِّدةُ كُلُّها خَالِصَةٌ وكَانَتْ الدُّونُ كُلُها في الجِهةِ الأُخْرَى جَازَ ذَلِكَ، لأَنَّهُ يَصِيرُ إحْسَاناً مِنْ قَبَلِ قَابِضٍ ذَلِكَ، ولَوْ فَعَلَ أَيْضاً في الدَّهَبِ مِثْلَ ذَلِكَ خَارَكَ ، لأَنَّهُ دَفَعَ جَيِّدَ أَكْلِهِ وأَخَذَ دُونَ مَا دَفَعَ، فَصَارَ ذَلِكَ إحْسَاناً مِنْهُ.

* * *

المكايسة: هي المحاكرة والمضايقة في المساومة في البيع والشراء، وعدم السماحة فيه.

بابُ العِينَةِ وشِبْهِها، وبَيْعِ الطَّعَامِ إلى أَجَلٍ

* إنَّما تَرْجَمَ مَالِكُ هذا البَابَ بِبَابِ العِينَةِ اهْ الرَّجُلَ مِنْهُ مَيْهَا مِنْهُم يُشَارِطُ الرَّجُلَ على أَنْ كَانُوا يَتَبَايَعُونَ بِالعِينَةِ في الطّعَامِ، فَكَانَ الرَّجُلُ مِنْهُم يُشَارِطُ الرَّجُلَ على أَنْ يَشْتَوفِيهِ بِثَمَنٍ إلى أَجَلٍ بأَكْثَرَ مِمَّا اشْتَرَاهُ بهِ، فَيَصِيرُ ذَلِكَ مِنْ رِبْحِ مَا لَمْ يَضْمَنْ، فَنَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ عَنْ ذَلِكَ، وقالَ: "مَنِ ابْتَاعَ طَعَاماً فَلاَ يَبِعْهُ حتّى يَسْتَوْفِيهِ المِحتال فإذا ابْتَاعَ رَجُلٌ طَعَاماً واكْتَالَهُ وقالَ: "مَنِ ابْتَاعَ طَعَاماً فَلاَ يَبِعْهُ حتّى يَسْتَوْفِيهِ المَحْتَالَةُ فَهُو في ذِمَّةِ البَائِع حتّى يَكِيلَهُ المُشْتَرِي، والدَّلِيلُ على أَنَّهُ في ذِمَّةِ البَائِع حتَّى يَدْفَعَهُ إلى المُشْتَرِي قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ أَلَا تَرَوْثَ اللهِ الْكَيْلُ عَلَى أَنَهُ في ذِمَّةِ البَائِع حتَّى يَدْفَعَهُ إلى المُشْتَرِي، والدَّلِيلُ على أَنَّهُ في ذِمَّةِ البَائِع حتَّى يَدْفَعَهُ إلى المُشْتَرِي، والدَّلِيلُ على الْمُشْتَرِي، والدَّلِيلُ على المُشْتَرِي، والدَّلِيلُ على أَنَّهُ في ذِمَّةِ البَائِع حتَّى يَدْفَعَهُ إلى المُشْتَرِي، وأَلَا تَلَكُ عَلَى المُشْتَرِي، والدَّلِيلُ على المُشْتَرِي، والدَّلِيلُ عَلَى المُشْتَرِي، وأَلْكَ وَلَوْلُ اللهِ بَبَارَكُ المَائِع مَا اللَّيْعِ مُ فَلَمَّا كَانَ الكَيْلُ عَلَيْهُ كَانَ في ذِمَّةِ حتَّى يَدْفَعَهُ إلى المُشْتَرِي، وأَمَّا مَن ابْتَاعَهُ فِيهِ، البَائِع والمُشْتَرِي، والمُشْتَرِي، فإذا عَلِمَ البَائِع كَيْلَهُ ثُمَّ بَاعَهُ مُجَازَفَةُ وكَتَمَ المُشْتَرِي كَيْلَةُ وكَتَمَ المَشْتَرِي، والمُشْتَرِي، وهذا حُكُمُ عَلَى البَائِع بِمَا كَتَمَهُ إيَّاهُ، وهذا حُكُمُ المَيْتُوبِ المَكْتُومَةِ في السَّلَع المَبِيعَةِ.

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ في مَسْأَلَةِ الصُّكُوكِ التي كَرِهَهَا زَيْدُ بنُ ثَابِتِ [٢٣٦٠] إنَّمَا هي صُكُوكٌ مَكْتُوبَةٌ تَخْرُجُ مِنْ عِنْدِ السُّلْطَانِ لأَقْوَامٍ بأَعْيَانِهِم، فِيهَا أَعْدَادٌ مِنَ الطَّعَامِ لِكُلِّ وَاحِدٍ على قَدْرِ مَنْزِلَتِهِ، عَطَايَا لَهُم لَيْسَتْ أَجْراً، ولاَ عِوَضَاً مِنْ شَيءٍ، فَيَنْهَضُ فَيَيْعُونَ ذَلِكَ الطَّعَامَ المَكْتُوبَ في تِلْكَ الصُّكُوكِ مِنْ قَوْمٍ مِنَ التُّجَّارِ، فَيَنْهَضُ

المُشْتَرُونَ إلى [الهدايين] (١) فَيَقْبِضُونَ مِنْهُم تِلْكَ الأَطْعِمَةِ لأَنْفُسِهِم، فَمِنْ هَؤُلاَءِ التُّجّارِ مَنْ بَاعَ ذَلِكَ الطَّعَامَ الذي في تِلْكَ الصُّكُوكِ مَكْتُوبٌ مِنْ غَيْرِه بِرِبْحٍ قَبْلِ أَنْ يَقْبِضَهُ مِنَ [الهدايين]، فَسُئِلَ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ، فقالَ: (هَذا رِبَا)، لأَنَّهُم ابْتَاعُوا طَعَاماً مَكِيلاً وبَاعُوا مِنْ غَيْرِهِم قَبْلَ أَنْ يَسْتَوفُوهُ، فَرَدَّ ذَلِكَ مَرْوَانُ بنُ

الحَكَمِ وفَسَخَ البَيْعَةَ الآخِرَةَ وأَبْقَى البَيْعَةَ الأُولَى، ولَوْ أَنَّ ذَلِكَ الطَّعَامَ أَخَذَهُ أَهْلُ العَطَايا على خِدْمَةٍ يَخْدِمُونَها لَمْ يَجُزْ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يَقْبِضُوهُ، لأَنَّهُم يَبْتَاعُونَهُ حِينَئِذٍ بِخِدْمَتِهِم فَلاَ يَبِيعُوهُ حَتَّى يَقْبِضُوهُ لأَنْفُسِهِم.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا كَرِهَ ابنُ المُسَيَّبِ لِمَنِ ابْتَاعَ طَعَاماً مِنْ طَعَامِ الأَرْزَاقِ أَنْ يُسْلِمَ إليه في طَعَامٍ، ويَنْوِي أَنْ يُوفِيَ الذي أَسْلَمَ إليه في الطَّعَامِ أَن يُوفِيهِ إِيَّاهُ مِنْ ذَلِكَ الطَّعَامِ الذي ابْتَاعَهُ مِنْ طَعَامِ الأَرْزَاقِ، وإنَّما كَرِهَ ذَلِكَ لأَنَّهُ صَارَ بِنِيَّتِهِ هَذِه بَائِعًا لِطَعَام قَبْلَ قَبْضِهِ [٢٣٦٢].

وقدْ خَفَّفَ هَذا أَشْهَبُ، وكَرِهَهُ ابنُ القَاسِمِ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا كُرِهَ أَنْ يَقْتَضِيَ مِنْ ثَمَنِ طَعَام بِيعَ إِلَى أَجَلِ طَعَام لأَنَّهُ يَصِيرُ الطَّعَامُ بِالطَّعَامُ بِالطَّعَامُ بَالطَّعَامُ بِالطَّعَامُ بِالطَّعَامُ بَالطَّعَامُ بَالطَّعَامُ بَالطَّعَامُ بَالطَّعَامُ بَاعَهُ مِنْهُ ثُمَّ اشْتَرَى مِنْ رَجُلِ آخَرَ طَعَاماً فأَحَالَ كَانَ لَهُ على رَجُلٍ آخَرَ طَعَاماً فأَحَالَ بِثَمَنِ هَذَا الطَّعَامِ الذي بَاعَهُ مِنْهُ على الذي كَانَ لَهُ عَلَيْهِ ثَمَنُ الطَّعَامِ الأَوَّلِ لَم يَكُنْ بِهَذَا بَأْسٌ، وإنَّمَا يَكُونُ طَعَام بِطَعَام إذا كَانَ البَيْعُ والابْتِيَاعُ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَذَلِكَ بِهَذَا بَأْسٌ، وإنَّمَا يَكُونُ طَعَام بِطَعَام لَيْسَ يَدًا بِيدٍ، والثَّمَنُ بَيْنَهُمَا مُلْغَى.

* * *

⁽١) كذا رسمت هذه الكلمة في الموضعين، وقد قلبتها من أوجه مختلفة فلم أجد لها معنى، ورجعت إلى كثير من كتب الحديث والفقه، فلم أصل إلى شيء.

بابُ السُّلْفَةِ في الطَّعَام، إلى آخِرِ بَابِ الحُكْرَةِ

ورَوَى ابنُ عَبَّاسٍ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ سَلَفَ في تَمْرِ فَلْيُسْلِفْ في صِنْفٍ مَعْلُومٍ» (١٠).

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: هَذَا الحَدِيثُ أَصْلٌ فِي السَّلَمِ، فإذَا لَمْ يَحْضَرِ السَّلَمُ بالصَّفَةِ وَالكَيْلِ وَالأَجَلِ دَخَلَهُ الغَرَرُ، لأَنَّ المُشْتَرِي لاَ يَدْرِي حِينَئِذِ مَا اشْتَرَى، ولاَ البَائِعُ مَا بَاعَ، ولاَ يَدْرِي مَتَى يَقْبِضُ، وكَذَلِكَ إذَا لَم مَا بَاعَ، ولاَ يَدْرِي البَائِعُ مَتَى يَدْفَعُ، ولا المُشْتَرِي مَتَى يَقْبِضُ، وكَذَلِكَ إذَا لَم يُقَدِّمُ المُشْتَرِي رَأْسَ المَالِ دَخَلَهُ الدَّيْنُ بالدَّيْنِ، وقدْ رُخِصَ في أَنْ يَتَأَخَّرَ رَأْسُ مَالِ السَّلَمِ اليومَ واليَوْمَيْنِ بعدَ عَقْدِ الصَّفْقَةِ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا جَازَ بَيْعُ الزَّرْعِ إِذَا يَبَسَ لأَنَّهُ قَدْ سَلِمَ مِنَ العَاهَاتِ، وأَمَّا قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ وَيَيْبَسَ فَشِرَاقُهُ غَرَرٌ، إِذَ لاَ يَدْرِي هَلْ يَتِمُّ أَمَّ لا، ولَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ بعدَ أَنْ يَكُونَ على البَائِعِ دَرْسُهُ وتَذْرِيَتُهُ، لأَنَّهُ إِنَّما بَاعَ مِنْهُ الآنَ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ وَهُوَ غَيْرُ مَرْئِيٍّ فَيَدْخُلُهُ الغَرَرُ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا جَازَتْ الإِقَالَةُ في الطَّعَامِ المُسْلَمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ لأَنَّهُ فِعْلٌ مَعْرُوفٌ إِذَا قَبَضَ المَقِيلُ رَأْسَ مَالِهِ الذي دَفَعَهُ فِيهِ ولَمْ يُؤَخِّرْهُ بهِ، فإنْ أَخَّرَهُ وَعُلْ مَعْرُوفٌ إِذَا قَبَضَ المَقيلُ رَأْسِ مَالِهِ الذي دَفَعَهُ أَوَّلاً صَارَ بَيْعُ دَخَلَهُ الدَّيْنُ بِالدَّيْنِ، وكَذَلِكَ إِنْ قَبَضَ غَيْرَ رُأْسِ مَالِهِ الذي دَفَعَهُ أَوَّلاً صَارَ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوفِي، وإذا حَلَّ أَجَلُ الطَّعَامِ المُسْلَمِ فِيهِ فَدَفَعَ الذي عَلَيْهِ السَّلَمَ الطَّعَامِ المُسْلَمِ فِيهِ فَدَفَعَ الذي عَلَيْهِ السَّلَمَ أَفْضَلَ مِنَ الصَّفَةِ التي عَلَيْهِ أَو دُونَهَا لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ بَأْسٌ، لأَنَّهَا تَكُونُ حِينَيْدِ

⁽١) رواه البخاري (٢١٢٤).

مُبْدَلَةً، إِنْ أَعْطَاهُ أَفْضَلَ فَهُوَ إِحْسَانٌ مِنْ قِبَلِ الدَّافِعِ، وإِنْ دَفَعَ أَدْنَى مِنَ الصِّفَةِ فَقَبَلَهَا وَهُوَ تَجَاوُزُ مِنَ القَابِضِ وصَارَ ذَلِكَ مُبَادَلَةٌ فإِنْ دَفَعَ إليه مِنْ غَيْرِ الصَّفَةِ التي سَلَّم إليه فِيهَا لَمْ يَجُزْ، لأَنَّهُ يَدْخُلُهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوفَى، ولَمْ يَكُنْ حِينَئِذٍ مُبَادَلَةً.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: جَعَلَ [ابنُ مُعَيْقِيبِ] (١) الدَّوْسِيُّ وسَعْدُ بنُ أَبِي وَقَاصِ القَمْحَ والشَّعِيرَ صِنْفَاً وَاحِدًا فِي مُبَادَلَةِ بَعْضِهِ بِبَعْضِ وَ٣٧٧ ر٢٣٧٧، فَقَالًا فِيهِ مِثْلاً بِمِثْلٍ، ويَدَا بِيَدٍ، لِأَنَّهُمَا صِنْفٌ وَاحِدٌ، وبِهَذَا قَالَ أَهْلُ المَدِينَةِ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا كَرِهَ ابنُ المُسَيَّبِ لِمَنِ ابْتَاعَ طَعَاماً بِدِينَارِ وَنِصْفِ دِرْهَمٍ أَنْ يُعْطِي مَعَ الدِّينَارِ طَعَاماً لِنِصْفِ الدِّرْهَمِ الزَّائِدِ على الدِّينَارِ، لأَنَّهُ يَصِيرُ ذَلِكَ طَعَاماً وذَهْباً بِطَعَامٍ، فَيَدْخُلُهُ الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ لَيْسَ مِثْلاً بِمِثْلٍ، وكَذَلِكَ إِنْ أَعْطَاهُ فَي النَّصْفِ الدِّرْهَمِ طَعَاماً مِنَ الطَّعَامِ الذي ابْتَاعَهُ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَكْتَالَهُ دَخَلَهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَكْتَالَهُ دَخَلَهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوفَى، فإذا دَفَعَ إليه دِينَاراً أَو دِرْهَما وأَخَذَ بَقِيَّة دِرْهَمهِ طَعَاماً جَازَ ذَلِكَ، لأَنَّهُ يَصِيرُ دِينَاراً ودَرْهَماً في طَعَام، وإنَّمَا تَقَعُ مثلُ هَذِه الصَّفْقَةِ في بَلَدِ لا يَجْرِي فِيهِ إلاَّ الدَّرَاهِمُ الصَّخَاحُ، وأَمَّا إِذَا جَرَتْ فِيهِ القِطَعُ والفُلُوسُ وَجَدَ المُشْتَرِي السَّبِيلَ إلى دَفْعِ دِينَارٍ ونِصْفِ دِرْهَمِ

* قالَ أَبو المُطَرِّفِ: وَجْهُ كَرَاهِيةِ مَالِكِ لِمَنْ سَلَمَ في طَّعَامٍ إلى أَجَلٍ مَحَلَّ الأَجَلِ أَنْ يَبِيعَ مِنَ الذي عَلَيْهِ الطَّعَامُ طَعَاماً بِثَمَنِ إلى أَجَلِ ثُمَّ يَقْبِضُ ذَلِكَ الطَّعَامَ مِنَ الذي بَاعَهُ مِنْهُ عَنْ سَلَفَهِ الذي لَهُ عَلَيْهِ [٢٣٩٠]، لأَنَّ ذَلِكَ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوفَى.

⁽۱) جاء في الأصل: معيقب، والصواب ما أثبته كما في الموطا، وقال ابن عبد البر في الاستذكار ۲۱۸/۷: هكذا روى يحيى هذا الحديث فقال فيه: عن ابن معيقيب، وتبعه ابن بكير وابن عفير، وأما القعنبي وطائفة فإنهم قالوا فيه: عن معيقيب أ.هـ قلت: وقد بني الشارح رحمه الله تعالى شرحه على رواية يحيى وابن بكير، فما أثبته هو الصحيح.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَحِلَّ للرَّجُلِ أَنْ يَبْتَاعَ طَعَاماً بِكَسْ مِنْ دِرْهَمٍ على أَنْ يُعْطِي بِذَلِكَ الكَسْرِ طَعَاماً إلى أَجَلٍ، لأَنَّهُ يَصِيرُ الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ لَيْسَ يَداً بِيَدٍ، والكَسْرُ بَيْنَهُما مُلْغَى، وأَمَّا إذا أَخَذَ طَعَاماً بِكَسْرِ دِرْهَمٍ إلى أَجَلٍ ثُمَّ دَفَعَ دِرْهَماً وأَخَذَ بِبَقِيَّتِهِ طَعَاماً لَمْ يَكُنْ به بَأْسٌ، لأَنَّهُ صَارَ طَعَاماً كُلَّهُ بِفِضَّةٍ.

* قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَنْ بَاعَ طَعَاماً جُزَافاً فإنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَثْنِي مِنْهُ كَيْلاً قَدْرَ ثُلُثِ ذَلِكَ الطَّعَامِ المَبِيعِ فَدُونَ، فإنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنَ الثُلُثِ لَمْ يَجُزْ [٢٣٩٦].

قالَ عِيسَى: مَعْنَاهُ أَنْ يَسْتَثْنِي ذَلِكَ البَائِعُ قَبْلَ أَنْ يَعِيبَ المُبْتَاعُ على ذَلِكَ الطَّعَامِ ويَكُونُ مِنَ المُسْتَثْنَى مِنَ الطَّعَامِ مُقَاصًاتٍ مِنَ الثَّمَنِ الذي بَاعَ بهِ البَائعُ أَوَّلًا، فإذا وَقَعَ الاسْتِثْنَاءُ بعدَ أَنْ غَابَ المُبْتَاعُ [عَنِ] (٣) الطَّعَامِ أَو اشْتَراهُ مِنْهُ بِنَقْدٍ أَوَّلًا، فإذا وَقَعَ الاسْتِثْنَاءُ بعدَ أَنْ غَابَ المُبْتَاعُ [عَنِ] (٣) الطَّعَامِ أَو اشْتَراهُ مِنْهُ بِنَقْدٍ بأَقَلًا مَنْ يَصْلُحْ، لأَنَّهُ بَيْعٌ وسَلَفٌ، وذَلِكَ أَنْ البَائِعَ بأَقَلً مِنَ الثَّمَنِ الذي بَاعَهُ بهِ أَوَّلاً لَمْ يَصْلُحْ، لأَنَّهُ بَيْعٌ وسَلَفٌ، وذَلِكَ أَنْ البَائِعَ الأُوّلَ بَاعَ طَعَاماً جُزَافاً ولم يَنْقُدِ الثَّمَنَ فَقَبَضَهُ المُشْتَرِي وغَابَ عَلَيْهِ، ثُمَّ ابْتَاعَ الأَوْلَ بَاعَ طَعَاماً جُزَافاً ولم يَنْقُدِ الثَّمَنَ فَقَبَضَهُ المُشْتَرِي وغَابَ عَلَيْهِ، ثُمَّ ابْتَاع

⁽١) قال ابن الأثير في النهاية ٤ / ٣١٠: والمدي مكيال لأهل الشام يسع خمسة عشر مكوكا، والمكوك صاع ونصف، وقيل: أكثر من ذلك.

⁽٢) جاء في الأصل: إليك، وهو خطا مخالف لسياق الكلام.

٣) جاء في الأصل: على، وما وضعته هو الصحيح المناسب للسياق.

البَائِعُ مِنَ المُشْتَرِي مِثْلَ ثُلُثِ تِلْكَ الصُّبْرَةِ كَيْلاً (۱)، فَصَارَ بَيْعاً وسَلَفاً، وذَلِكَ أَنَّهُ بَاعَ مِنْهُ صُبْرَةً على إِنْ أَسْلَفَهُ مِنْهَا الكَيْلَ الذي أَخَذَهُ مِنْهُ آخِرًا، وَهُوَ الثُلُثُ الذي اسْتَثْنَاهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الصُّبْرَةِ المَبِيعةِ، وكَذَلِكَ إِذَا ابْتَاعَهُ مِنْهُ بِنَقَدٍ بأَقَلَ مِنَ الثَّمَنِ الذي باعَهُ به أَوَّلاً دَخَلَهُ البَيْعُ والسَّلَفُ، لأَنَّهُ يَصِيرُ مَا يَحُطُّهُ مِنْ ثَمَنِ ثُلُثِ ذَلِكَ الطَّعَامِ سَلَفاً أَسْلَفَهُ إِيَّاهُ، يَقَبْضُ مِنْهُ تِلْكَ الحَطِيطَةَ إِذَا قَبَضَ ثَمَنَ الصُّبْرَةِ (٢)، فإذا وَقَعَ مِثْلَ سَلَفاً أَسْلَفَهُ إِيَّاهُ، يَقَبْضُ مِنْهُ تِلْكَ الحَطِيطَةَ إِذَا قَبَضَ ثَمَنَ الصُّبْرَةِ (٢)، فإذا وَقَعَ مِثْلَ هَذَا البَيْعِ فُسِخَ، فإنْ فَاتَ ذَلِكَ غُرِمَ قَابِضُ الصُّبْرَةِ قِيمَتَهَا يَوْمَ قَبَضَهَا، وإذا كَانَ المُسْتَثْنَى مِنَ الصَّبْرَةِ أَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِ كَيْلِهَا دَخَلَتْهُ المُزَابَنَةُ، لأَنَّ الطَّعَامَ المُسْتَثْنَى مِنَ الصَّبْرَةِ المُشَتْنَى مِنَ الصَّبْرَةِ المُرَابَنَةُ، لأَنَّ الطَّعَامَ المُسْتَثْنَى مِنَ الصَّبْرَةِ المُرَابِقَةُ مَعْلُومٍ بِمَجْهُولٍ مِنْ مَنْهُ وَلِ كَيْلِهِ، فَيَدْخُلُهُ بَيْعُ مَعْلُومٍ بِمَجْهُولٍ مِنْ صَنْفُ وَاحِدٍ.

* قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: (لاَ خُكْرَةَ فِي شُوقِنَا)[٢٣٩٨]، وَوَقَعَ فِي غَيْرِ المُوطَّأُ مِنْ طَرِيقِ ابنِ المُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بنِ أَبِي مَعْمَرٍ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «لاَ يَحْتَكِرُ إلاَّ خَاطِيءٌ» (٣).

قالَ الفُقَهَاءُ: إِنَّمَا هَذَا إِذَا قَلَّ الطَّعَامُ فِي الأَسْوَاقِ واحْتَاجَ النَّاسُ إليه، فإنَّ مَنِ احْتَكَرَ حِينَئِذٍ فَهُوَ مُضِرُّ بِالنَّاسِ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيَتُبْ مِنْهُ إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلْيَبَعْ ذَلِكَ اللهِ عَنْ أَهْلِ الحَاجَةِ إليه بِمِثْلِ مَا ابْتَاعَهُ بهِ.

قَالُوا: وأَمَّا إذا كَثُرَ الطَّعَامُ في الأَسْوَاقِ وبَارَ فِيهَا فَلاَ بَأْسَ بإحْكَارِهِ حِينَئِذٍ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الأَشْيَاءِ المَأْكُولاَتِ والمَشْرُوبَاتِ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (أَيُّمَا جَالِبٍ جَلَبَ على عُمُدِ^(٤) كَبِدِه في الشُّتَاءِ والصَّيْفِ فَلْيَبِعْ كَيْفَ شَاءَ اللهُ المهها[٢٣٩٨]، يَعْنِي بِهَذَا الذينَ يَجْلِبُونَ

⁽١) الصبرة: الكومة من الطعام، يقال: اشترى الطعام صبرة، يعني: جزافا بلا كيل أو وزن، ينظر: المعجم الوسيط ١ / ٥٠٦.

⁽۲) الحطيطة: ما يحط من جملة الحساب فينقص منه، ينظر: المعجم الوسيط ١٨٢/١.

⁽٣) رواه مسلم (١٦٠٥)، وأبو داود (٣٤٤٧)، والترمذي (١٢٦٧)، وابن ماجه (٢١٥٤)، بإسنادهم إلى سعيد بن المسيب به .

⁽٤) كذا في الأصل، وجاء في الموطا: عمود.

الطَّعَامَ إلى المَدِينَةِ مِنَ النَّوَاحِي في شِدَّةِ الحَرِّ والبَرْدِ، فَهُؤَلاءِ يَبِيعُونَ كَيْفَ شَاءَ اللهُ ولا يَقَوُّمُ عَلَيْهِم الطَّعَامُ، فإنْ كَسَدَ عَلَيْهِم ولَمْ يَبِيعُوهُ كَانُوا في ضِيَافَةِ عُمَرُ حتَّى يَبِيعُوا، ولا يُقَالُ لِهَوُلاءِ كَمَا قالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ لِحَاطِبِ بنِ أَبِي بَلْتَعَةَ: (إمَّا أَنْ يَبِيعُوا، ولا يُقَالُ لِهَوُلاءِ كَمَا قالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ لِحَاطِبِ بنِ أَبِي بَلْتَعَةَ: (إمَّا أَنْ تَزِيدَ في السِّعْرِ، وإمَّا أَنْ تَرْفَعَ مِنْ سُوقِنَا)[٢٣٩٩].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا قَالَ هَذَا عُمَرُ لِحَاطِبِ بِنِ أَبِي بَلْتَعَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرُي مَعَ النَّاسِ فِي السُّوقِ كَمَا يَشْتَرُونَ، ثُمَّ كَانَ يَحُطُّ مِنْ سِعْرِ النَّاسِ، [إذ](١) كَانَ النَّاسُ يَبِيعُونَ أَرْبَعَةَ أَمْدَادِ بِدِرْهَم، ويَبِيعُ هُوَ ثَلاَثَةَ أَمْدَادِ بِدَرْهَم، فقالَ لَهُ عُمَرُ: إمَّا أَنْ تَبِيعُ كَمَا يَبِيعُ النَّاسُ، وإلاَّ فَقُم مِنَ السُّوقِ.

قالَ عِيسَى: وَكُلُّ مَنْ نَقَصَ مِنْ سِعْرِ النَّاسِ مِنَ التُّجَّارِ خَاصَّةً الذينَ يَشْتَرُونَ في السُّوقِ فإنَّهُ يُؤْمَرُ أَنْ يَبِيعَ كَمَا يَبِيعُ النَّاسُ، وإلاَّ أُقِيمَ مِنَ السُّوقِ، وَهُو بِخِلاَفِ جُلاَّبِ الطَّعَامِ الذينَ يَبِيعُونَ بأَسْوَام مُخْتَلِفَةٍ.

قالَ عِيسَى: وكَانَ رَبِيعَةُ بنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحمنِ يَرَى التَّغْرِيمَ على أَهْلِ الحَوَانِيتِ، ويَقُولُ: يَجْعَلُ لَهُم السُّلْطَانُ فَضْلاً على قَدْرِ شُخُوصِهِم في ذَلِكَ، ثُمَّ لِلَحَوَانِيتِ، ويَقُولُ: يَجْعَلُ لَهُم السُّلْطَانُ فَضْلاً على قَدْرِ شُخُوصِهِم في ذَلِكَ، ثُمَّ يُقَوَّمُ عَلَيْهِم، فَمَنْ بَاعَ بِغَيْرِ ذَلِكَ أَقَامَهُ مِنَ السُّوقِ.

وقالَ اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ: إنْ تَعَدُّوا ذَلِكَ عَلَيْهِم بِقَدْرِ اجْتِهَادِ السُّلْطَانِ ضُرِبُوا على تَعَدِّيهِم.

وذَكَرَ العَلاَءُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: ﴿أَنَّ رَجُلاً جَاءَ إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فقالَ: يَلِ اللهُ تَبَارَكُ وتَعَالَى يَخْفِضُ ويَرْفَعُ، وإنَّي لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللهَ عَزَّ وَجَلَّ بِلاَ مَظْلَمَةٍ قِبَلِي لأَحَدٍ»(٢).

^{* * *}

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

⁽٢) رواه أبو داود (٣٤٥٠)، وأحمد ٢ /٣٣٧، والبيهقي ٦ / ٢٩، بإسنادهم إلى العلاء بن عبد الرحمن الحُرَقي به.

بابُ في بَيْعِ الحَيَوانِ والسَّلَفِ فِيهِ، إلى آخِرِ بابِ النَّهِي عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ، ومَهْر البَغِيِّ، وحُلْوَانِ الكَاهِنِ

* أَجَازَ أَهْلُ المَدِينَةِ أَنْ يُسْلَمَ للحَيْوَانِ بَعْضُهُ في بَعْضِ إِذَا اخْتَلَفَتْ مَنَافِعُهُ، فأَمّا الإبِلُ [فَهُيَ] (١) أَنْ تَخْتَلِفَ بِالرُّحْلَةِ والحُمُولَةِ، نَحْو جَمَلِ عَلَيِّ المَعْرُوفِ بِعُصَيْفِيرِ [٢٤٠٢]، وإنَّمَا قِيلَ لَهُ عُصَيْفِيرُ لِعِظَمِه، فَسُمِّي بِضِدِّه، وكَذَلِكَ رَاحِلَةُ ابنِ عُصَيْفِيرَ كَانَتْ مَعْرُوفَةً بِالحُمُولَةِ [٣٤٢]، فإذَا اخْتَلَفَتِ الإبلُ هَذَا الاخْتِلاَفُ جَازَ أَنْ يُسْلِمَ بَعْضَهَا في بَعْضِ إلى أَجَل، وكَذَلِكَ البَقَرُ إذا اخْتَلَفَتْ بِالصَّرْثِ والقُوَّةِ جَازَ أَنْ يُسْلِمَ بَعْضَهَا في بَعْضٍ إلى أَجَل، وإذَا اخْتَلَفَتِ الخَيْلُ بِالسُّرْعَةِ والنَّجَابَةِ يُسْلِمُ بَعْضَهَا في بَعْضٍ إلى أَجَلٍ، وإذَا اخْتَلَفَتِ الخَيْلُ بِالسُّرْعَةِ والنَّجَابَةِ يُسْلِمُ بَعْضَهَا في بَعْضٍ بِصِفَةٍ وأَجَلٍ، فإذَا تَقَارَبَ الحَيَوانُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ في الصَّفَةِ لَمْ يَجُرْ أَنْ يُسْلِمَ بَعْضَها في بَعْضٍ .

* قالَ أَبو المُطَرِّفِ: إذا بَاعَ الرَّجُلُ جَمَلاً بِجَمَلِ وزِيَادَةِ دِرْاهَمٍ يَداً بِيَدٍ جَازَ ذَلِكَ، لأَنَّهُمَا سَلِمَا مِنَ الرِّبَا مَعَ المُنَاجَزَةِ، وكَذَلِكَ يَجُوزُ إذا تَعَجَّلَ الجَمَلاَنِ وَتَأَخَّرِتِ الدَّرَاهِمُ، لأَنَّهُمَا سَلِمَا مِنَ الرِّبَا مَعَ المُنَاجَزَةِ في قَبْضِ الجَمَلَيْنِ، وأَمَّا وَتَأَخَّر أَحَدُ الجَمَلَيْنِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، قُبِضَتِ الدَّرَاهِمُ أَو لَمْ تُقْبَضْ، ويَدْخُلُهُ جَمَلٌ إذا تأخَّر أَحَدُ الجَمَلَيْنِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، قُبضَتِ الدَّرَاهِمُ أَو لَمْ تُقْبَضْ، ويَدْخُلُهُ جَمَلٌ نَقْداً بِجَمَلٍ إلى أَجَلٍ وَزِيادَةِ دَرَاهِمَ، فَهَذَا الرِّبا بِعَيْنِهِ، وَهُوَ أَنْ يَدْفَعَ شَيءٌ في مِثْلِهِ إلى أَجَلٍ وَزِيادَةِ دَرَاهِمَ، فَهَذَا الرِّبا بِعَيْنِهِ، وَهُوَ أَنْ يَدْفَعَ شَيءٌ في مِثْلِهِ إلى أَجَلٍ وَزِيادَةً دَرَاهِمَ،

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (لا رِبَا في الحَيَوانِ) [٢٤١١]، يُرِيدُ: إذا بِيعَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ إلى أَجَلٍ واخْتَلَفتِ بالرُّحْلَةِ والحُمُولَةِ والقُوَّةِ والحَرْثِ

⁽١) جاء في الأصل: فهو، والصواب ما أثبته مراعاة للسياق.

والسُّرْعَةِ والنَّجَابةِ، فإذا اخْتَلَفَتْ هَكَذا جَازَ أَنْ يُسْلِمَ بَعْضَها في بَعْضِ إلى أَجَلٍ إذا وُصِفَ المُسْلَمُ فِيهِ، وضُرِبَ لأَخْذِهِ أَجَلٌ.

* قالَ سَعِيدٌ: (وإنَّمَا نُهِيَ مِنَ الحَيَوانِ عَنِ المَضَامِينِ، والمَلاَقِيحِ، وحَبَلِ الحَبَلَةِ).

(قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَالمَضَامِينُ: مَا فِي بُطُونِ إِنَاثِ الإبلِ، والمَلاَقِيحُ: مَا فِي ظُهُورِ الجِمَالِ) [٢٤١١].

وقالَ غَيْرُ الزُّهْرِيِّ: المَلاَقِيحُ مَا فِي بُطُونِ الإِنَاثِ، وَالمَضَامِينُ: مَا فِي أَصْلاَبِ الفُحُولِ^(١).

قالَ الزُّهْرِيُّ: كَانَ الرَّجُلُ في الجَاهِلِيةِ يَشْتَرِي مِنَ الآخَرِ مَا فِي بَطْنِ نَاقَتِهِ قَبْلَ نِتَاجِهَا، فَنُهِيَ عَنْ ذَلِكَ، لأَنَّهُ بَيْعٌ مَجْهُولٌ، وكَانَ أَيْضًا بَعْضُهُم يَشْتَرِي مِنْ بَعْضٍ نِتَاجِهَا، فَنُهِيَ عَنْ ذَلِكَ، لأَنَّهُ بَيْعٌ مَجْهُولٌ، وكَانَ أَيْضًا بَعْضُهُم يَشْتَرِي مِنْ بَعْضٍ نِتَاجَ النَّاقَةِ، وَهُو حَبَلُ الحَبَلَةِ، فَهَذَا كُلُّهُ مِنْ بَيْعِ الغَرَرِ، ومِنْ أَكْلَ المَالِ بالبَاطِلِ، لأَنَّ هَذَا المَبِيعَ لاَ هُوَ مَوْصُوفٌ ولاَ هُوَ مَرْئِيٌّ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالحَيَوانِ ٢٤١٤] مِنْ جِهَةِ عَدَمِ المُمَاثَلَةِ في اللَّحْمِ، إذ لا يَدْرِي هَلْ في هَذِه المَذْبُوحَةِ مِثْلَ مَا فِي هَذِه الحَيَّةِ أَم لا؟، ولِهَذا نَهَي عَنْ بَيْعِ الجَمَلِ الشَّارِفِ الذي لا يَصْلُحُ إلاَّ لِلَّحْمِ بِشِيَاهٍ أَحْيَاءَ، لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ اللَّحْمِ بِالحَيَوانِ، ولَوْ كَانَ الجَمَلُ الشَّارِفُ مِمَّا يَصْلُحُ لِلْبَقَاءِ والحَمُولَةِ لَجَازِ بَيْعُهُ بِشِيَاهٍ أَحْياءً، لأَنَّ هَذا حَيَوانٌ بِحَيَوانٍ، ولاَ خِلاَفَ في جَوَازِ هَذا.

واللُّحُومُ ثَلاَثَةُ أَصْنَافٍ: فَذَواتُ الأَرْبِعِ صِنْفٌ وَاحِدٌ، والطَّيْرُ كُلُّهُ صِنْفٌ وَاحِدٌ، والطَّيْرُ كُلُّهُ صِنْفٌ وَاحِدٌ لا يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ مِنْ صِنْفٍ مِنْ هَذه الأَصْنَافِ حَيُّ بِمَذْبُوحٍ يَدًا بِيَدٍ، فإذا كَانا مِنْ صِنْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ جَازَ أَنْ يُبَاعَ مِنْهُ حَيُّ بِمَذْبُوحٍ

⁽۱) هذا قول أبي عبيد في غريب الحديث ١/ ٢٠٧، وهو أيضا قول عبد الملك بن حبيب الأندلسي، ينظر: غريب الموطا ١/ ٣٨٥.

يَدَاً بِيَدٍ، إِذْ جَائِزٌ أَنْ تُبَاعَ ذَوَاتُ الأَرْبَعِ بِلَحْمِ الطَّيْرِ أَو بِلَحْمِ الحُوتِ مُتَفَاضِلاً يَدَاً بِيَدٍ لاَ إلى أَجَلٍ.

* ورَوَى يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَن ابنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، وعَن أَبِي بَكْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، وعَن أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ [٢٤٢٢].

ورَوَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ، عَن ابنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ (١)، وهَذا هُوَ الصَّحِيِّحُ، لأَنَّ الزُّهْرِيَّ لَيْسَ يَرْوِي عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ، وإنَّمَا يَرْوِي عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ، وإنَّمَا يَرْوِي عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: نَهْيُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنْ مَهْرِ البَغِيِّ مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ إِجَارَةً على الزِّنَا، وقَدْ حَرَّمَ أَنْهُ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى الزِّنَا، فأُجْرَتُهُ مُحَرَّمَةٌ، وحُلْوَانُ الكَاهِنُ هُوَ مَا يُغْطَى الكَاهِنُ عَنِ التَكَهُّنِ، وهَذَا أَيْضًا حَرَامٌ، وكَذَلِكَ مَا يَأْخُذُهُ المُنَجِّمُ على ما يُعْطَى الكَاهِنُ عَنِ التَّكَهُّنِ، وهَذَا أَيْضًا حَرَامٌ، وكَذَلِكَ مَا يَأْخُذُهُ المُنَجِّمُ على التَّنْجِيم، والسَّاحِرُ على عَمَلِ السِّحْرِ.

قالَ عِيسَى: والكَلْبُ الذي نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِهِ هِيَ كِلاَبُ الضَّوَارِيِّ وَغَيْرِهَا، غَيْرَ أَنَّ مَالِكَا قَدْ رَخَّصَ في بَيْعِ الكَلْبِ الضَّارِي للصَّيْدِ في المِيرَاثِ إذا كَانَ ثَمَنُهُ لِيَتِيمٍ، وكَذَلِكَ يُبَاعُ في الدَّيْنِ والمَغْنَمِ، وإنَّمَا يُكْرَهُ للرَّجُلِ بَيْعُهُ ابْتِدَاءً، للحَدِيثِ الذي جَاءَ فِيهِ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الكِلاَبِ.

وقالَ مَالِكٌ: مَنْ قَتَلَ كَلْبَأُ ضَارِياً لِرَجُلٍ ضَمِنَ لَهُ قِيمَتَهُ، مِنْ أَجْلِ مَنْفَعِتهِ به.

وأَنْكَرَ الشَّافِعِيُّ هَذه المَسْأَلَةَ، وقَالَ لأَصْحَابِ مَالِكٍ: أَنْتُم لاَ تُجْزُونَ بَيْعَ الكِلاَبِ ثُمَّ تُوجِبُونَ القِيمَةُ على مَنْ قَتَلَ لِرَجُلٍ كَلْبَاً، فَلاَ يَخْلُو أَنْ تَكُونَ القِيمَةُ ثَمَناً للكَلْبِ أَو غَيْرَ ثَمَنِ (٢).

فقالَ لَهُ مَنْ رَدَّ عَلَيْهِ: إِنَّمَا البَيْعُ هَوَ مَا يَقَعُ بِاتِّفَاقٍ مِنَ البَائِعِ والمُشْتَرِي، وأُخْذُ

⁽١) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٠٤)، نسخة تركيا.

⁽٢) ينظر: الأم ٧ / ٢٢١، والتمهيد ٨/ ٤٠٠.

القِيمَةِ عَنِ الكَلْبِ المَقْتُولِ إِنَّمَا هُوَ حُكْمُ حَكَمَ بِهِ السُّلْطَانُ للمَجْنِيِّ عليهِ، عِوَضاً مِنْ مَنْفَعَتِهِ بِكَلْبِه، فَخَرَجَ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَيْعاً مُتَّفَقاً عَلَيْهِ، وقَدْ أَجْمَعْنا نَحْنُ وَأَنْتَ على المَنْعِ مِنْ بَيْع أُمِّ الوَلَدِ، ثُمَّ أَوْجَبْنا فِيها القِيمَةَ لِسَيِّدِهَا على مَنْ قَتَلَها، فَكَذَلِكَ أَوْجَبْنا على قَاتِلِ الكَلْبِ الضَّارِي، وكَلْبِ المَاشِيَةِ كَمَا أَوْجَبْناها في أُمِّ الوَلَدِ إذا قُتِلَتْ لِمَنْفَعَةِ سَيِّدِهَا بِها، ونَحْنُ لاَ نَقُولُ بِبَيْعِهَا.

في البَيْعِ والسَّلَفِ، وبَيْعِ العُرُوضِ

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ يُوجَدُ في النَّهِي عَنِ البَيْعِ والسَّلَفِ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ عَنِ النبيِّ عَلِ النبيِّ عَلِي النبيِّ عَلِي النبيِّ عَلِي اللهِ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ: «أَنَّ النبيِّ عَلِي نَهَى عَنْ بَيْعٍ وسَلَفٍ "[٢٤٢٤].

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: ثَبَتَتْ السُّنَّةُ في بَيْعِ وسَلَفٍ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ، ولَمْ يَذْكُرْ في ذَلِكَ حَدِيثاً.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وذَلِكَ أَنَّ بَيْعَ الرَّجُلِ للسِّلْعَةِ مِنَ الرَّجُلِ على إِنْ سَلَفَ البَائِعُ للمُبْتَاعِ ذَهَباً، أَو وَرِقاً، أو عَرَضاً، أو على أَنْ يُسْلِفَ المُبْتَاعُ البَائِعَ مِثْلَ ذَلِكَ، فإنْ نَزَلَ ذَلِكَ فُسِخَ البَيْعُ بَيْنَهُمَا.

قالَ ابنُ القاسم: فإنْ لَمْ يَعْلَمْ بِفَسَادِ ذَلِكَ حَتَّى فَاتَتِ السَّلْعَةُ عندَ المُشْتَرِي بِحَوَالَةِ سُوقٍ فَمَا فَوْقَهُ نُظِرَ، فإنْ كَانَ السَّلَفُ مِنَ البَائِعُ فَلَهُ الأَقَلُ مِنَ الثَّمَنِ أَو مِنَ القِيمَةِ يَوْمَ الْقَبْضِ ويَرُدُّ السَّلَفَ، وإنْ كَانَ مِنَ المُبْتَاعِ فَعَلَيْهِ الأَكْثَرُ مِنَ الثَّمَنِ أَو مِنَ القِيمَةِ، وذَلِكَ أَنَّ البَائِعَ إذا قالَ للمُبْتَاعِ: أَبِيعُكَ سِلْعَتِي هَذِه بِعَشَرةِ دَرَاهِمَ على أَنْ تَسْلِفَنِي خَمْسَةً فَقَدْ حَطَّهُ مِنْ ثَمَنِ سِلْعَتِهِ بِفِضَّةٍ، بِسَبِ السَّلَفِ الذي أَسْلَفَهُ إيّاهُ، فَصَارَ سَلَفاً جَرَّ مَنْفَعَةً، وكَذَلِكَ أَيضاً إذا قالَ لَهُ: أَبِيعُكَ سِلْعَتِي بِعَشَرةٍ على أَنْ أَسْلِفَكُ خَمْسَةً، فَقَد اسْتَزَادَ عَلَيْهِ في ثَمَنِ السَّلْعَةِ مِنْ جِهَةِ السَّلَفِ الذي أَسْلَفَهُ إيّاهُ، إيّاهُ، فَصَارَ سَلَفاً جَرَّ مَنْفَعَةً، وهَذَا هُو الرّبَا بِعَيْنِهِ، ويُنْقَضُ البَيْعُ ويُرَدُّ السَّلَفُ، إلاّ أَنْ يُسْقِطَ شَرْطَهُ ويَنْفَذُ البَيْعُ، فَذَلِكَ لَهُ مَا لَمْ يَقْبِضِ السَّلَفَ ويَعْيَبُ عَلَيْهِ فَلَ السَّلَفِ أَنْ يُسْقِطُ شَرْطَهُ ويَنْفَذُ البَيْعُ، فَذَلِكَ لَهُ مَا لَمْ يَقْبِضِ السَّلَفَ ويَعْيَبُ عَلَيْهِ فَسِخَ البَيْعُ، فإنْ قَبَضَ السَّلَفَ وعَابَ عَلَيْهِ فُسِخَ البَيْعُ. السَّلَفَ ويَعْيبُ عَلَيْهِ فَسِخَ البَيْعُ، فإنْ قَبَضَ السَّلَفَ وعَابَ عَلَيْهِ فُسِخَ البَيْعُ.

قَالَ عِيسَى: الثِّيَابُ الشَّطَوِيَّةُ تَعْمَلُ بِقَرْيَةٍ مِنْ قُرَى مِصْرَ يُقَالُ لَها شَطَا، وَهِيَ

ثِيَابٌ مِنْ كَتَّانٍ، والقَصَبِيَّةُ ثِيَابٌ مِنْ كَتَّانٍ تُعْمَلُ بِتِنِّس، والأثرِيْبَةُ تُعْمَلُ بِقَرِي، والقَصِيَّةُ تُعْمَلُ بِقَدِه القُرَى، وَهِيَ مِنْ قُرَى مِصْرَ، وأَمَّا النَّمَانِيَّةُ فَهِي البُرُودُ التي تُعْمَلُ باليَمَنِ، وأَمَّا الزِّيقَةُ والشَّقَائِقُ هِيَ أَيضاً فِي مَنْ قُطْنٍ مِنْ كَتَّانٍ، وأَمَّا النَّيقَةُ والشَّقَائِقُ هِي أَيضاً فِي البُرُودُ التي تُعْمَلُ باليَمَنِ، وأَمَّا الزِّيقَةُ والشَّقَائِقُ هِي أَيضاً فِي بَعْضٍ مُتَفَاضِلَةً، والقُوهِ هِيَّةُ، والقُوهُ هِيَّةُ، والفُوهُ قَبِيةُ فَهِي كُلُّهَا مِنْ قُطْنٍ تُعْمَلُ بِكُورِ خُرَاسَانَ، وجَازَ أَنْ يُسْلِمَ بَعْضَ هَذِه الثِيَّابَ في بَعْضٍ مُتَفَاضِلَةً، مِنْ أَجْلِ اخْتِلاَفِ مِنْهَا في عَلِيظُهُ في رَقِيقِهِ إلى أَجَلٍ مُسمَّى لا خْتِلاَفِ كُلُّ صِنْفٍ مِنْها في غَلِيظِه، وغَلِيظُهُ في رَقِيقِهِ إلى أَجَلٍ مُسمَّى لا خْتِلاَفِ الطَّعَامُ والإَدَامِ الذي لا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِيه في الجِنْسِ الوَاحِدِ.

قالَ عِيسَى: السَّبَائِبُ هِيَ الأرْدِيةُ والعَمَائِمُ.

* ومَعْنَى قَوْلِ ابنِ عَبَّاسٍ حِينَ سُئِلَ عَنْ بَيْعِهَا فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهَا، فقالَ: (تِلْكَ الوَرِقُ بِالوَرِقِ)[٢٤٣٠]، وفَسَّرَ هَذا مَالِكُّ: أَنَّ المُسْلَمَ في تِلْكَ السَّبَائِبِ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَها مِنْ المُسْلَمِ إليهِ بأَكْثَرَ مِمَّا ابْتَاعَها بهِ مِنْهُ قَبْلَ قَبْضِهَا فَصَارَ ذَلِكَ رِبَا، ولَو يَبِيعَها مِنْ غَيْرِه بأَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهَا وأَحَالَهُ بِهَا على الذي سَلَمَ إليه هُو فِيها أَوَّلاً جَازَ، بأَعَها مِنْ غَيْرِه بأَكْثَر مِنْ ثَمَنِها وأَحَالَهُ بِهَا على الذي سَلَمَ إليه هُو فِيها أَوَّلاً جَازَ، لأَنَّهُ إنَّما بَاعَ ثِيَابًا مِنْ غَيْرِ الذي كَانَ هُو قَد ابْتَاعَها مِنْهُ وَهِيَ ثِيَابٌ قَدْ مَلَكَها بَعْدَ صَفْقَةِ السَّلَمِ فِيهَا وبِوَصْفِ البَائِعِ لها، فَلِهَذا جَازَ لَهُ بَيْعُهَا مِنْ غَيْرِ الذي ابْتَاعَها هُو مِنْهُ أَنْ اللهُ عَلْمَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلْمُ اللهِ اللهُ الل

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: فَسَّر مَالِكٌ في المُوطَّا قَوْلَ ابنِ عِبَّاسٍ في هَذِه المَسْالَةِ بِخِلاَفِ مَا يُرْوَى في ذَلِكَ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ [٢٤٣١]، وذَلِكَ أَنَّ أَبَا دَاوُدَ ذَكَرَ مِنْ طَرِيقِ بِخِلاَفِ مَا يُرْوَى في ذَلِكَ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ [٢٤٣١]، وذَلِكَ أَنَّ أَبَا دَاوُدَ ذَكَرَ مِنْ طَرِيقِ ابنِ عبَّاسٍ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: «إذا اشْتَرَى أَحَدُكُم طَعَاماً فَلاَ يَبعْهُ حتَّى يَقْبِضَهُ. قَالَ ابنُ عبَّاسٍ: وأَحْسَبُ كُلَّ شَيءٍ مِثْلَ الطَّعَامِ لاَ يُبَاعُ حتَّى يُسْتَوفَى»(١).

وكانَ ابنُ عُمَرَ يُجِيزُ بَيْعَ العُرُوضِ المُسْلَمِ فِيهَا والتي تُشْتَرى على الصِّفَةِ مِنْ

⁽١) سنن أبي داود (٣٤٩٧).

قَبْلِ أَنْ تُقْبَضَ إِذَا بِيعَتْ مِنْ غَيْرِ الذي اشْتُرِيتْ مِنْهُ وقَبَضَ البَائِعُ الثَّمَنَ ولمْ يُؤَخِّرهُ، وَهِيَ بِخِلاَفِ الظَّعَامِ، وتَعَلَّقَ قَوْمٌ في هَذِه المَسْأَلَةِ مِنْ أَهْلِ الأَمْصَارِ بِقَوْلِ ابنِ عَبَّاسٍ فَلَمْ يُجِيزُوا بَيْعَ شَيءٍ مِنَ العُرُوضِ قَبْلَ قَبْضِهَا كالطَّعَامِ سَوَاءً، وجَعَلُوا ذَلِكَ مِنْ رِبْحِ مَا لَمْ يَضْمَنْ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وإنَّمَا رِبْحُ مَا لَمْ يَضْمَنْ الذي نُهِيَ عَنْهُ في بَيْعِ الطَّعَامِ المَكِيلِ خَاصَّةً قَبْلَ قَبْضِهِ لا في العُرُوضِ، وقَدْ أَجَازَ مَنْ يُخَالِفُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ في هَذِه المَسْالَةِ عِثْقَ مَن اشْتَرَى عَبْداً ثُمَّ أَعْتَقَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ، ولَيْسَ يَجُوزُ عِثْقُ مَالا يَمْلِكُهُ الْإِنْسَانُ كَمَا لا يَجُوزُ بَيْعُ مَالا يَمْلِكُهُ، فأَمَّا مَا مَلَكَهُ بالصِّفَةِ فَجَائِزٌ لَهُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا جَازَ لِمَنْ سَلَمَ عَيْنَا فِي عَرْضِ مَوْصُوفٍ أَنْ يَبِيعَهُ مِنَ الذي هُو عَلَيْهِ إِذَا حَلَّ أَجَلُهُ بِعَرْضٍ مِنَ العُرُوضِ يَقْبِضُهُ مِنْهُ فِي الوَقْتِ، لأَنَّهُ يَصِيرُ حِينَلِا بَيْعُ عَرْضٍ حَاضِو بِعَرْضٍ آخَوَ، فَصَارَ العَرْضُ بالعَرْضِ يَداً بِيدٍ، فإذَا لَم يَجِلَّ أَجَلُ العَرْضِ المُسْلَمِ فِيهِ أَوَّلاً لَمْ يَبِعُهُ مِنَ الذي هُو عليه ولا مِنْ غَيْرِه إلا يَعِرْضٍ مُخَالِفٍ للعَرْضِ المُسْلَمِ فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَصِيرُ العَرْضُ المَقْبُوضُ الآنَ عِرْضٍ مَخَالِفِ للعَرْضِ المُسْلَمُ فَيهِ، وذَلِكَ أَنَّهُ يَصِيرُ العَرْضُ المَقْبُوضُ الأَن يَعْرِضٍ مِثْلِهِ، لأَنَّهُ يَدْخُلُهُ تَعْجِيلُ حَقِّ على طَن حِ الضَّمَانِ، فَيَصِيرُ بِذَلِكَ رِبا، إنّما يعرضٍ مِثْلِهِ، لأَنَّهُ يَدْخُلُهُ تَعْجِيلُ حَقِّ على طَن الضَّمَانِ، فَيَصِيرُ بِذَلِكَ رِبا، إنّما بِعَرْضٍ مِثْلِهِ، لأَنَّهُ يَدْخُلُهُ تَعْجِيلُ حَقِّ على طَن الضَّمَانِ، فَيَصِيرُ بِذَلِكَ رِبا، إنّما بَعْرَضٍ مِثْلِهِ، لأَنَّهُ يَدْخُلُهُ تَعْجِيلُ حَقِّ على طَن الضَّمَانِ، فَيَصِرُ بِذَلِكَ رَبا، إنّما بَعْرَضٍ مِثْلِهِ، لأَنَّهُ يَدْخُلُهُ تَعْجِيلُ حَقِّ على طَن الضَّمَانِ، فَيَصِرُ بِذَلِكَ رَبا، إنّما بَعْرَضٍ مِثْكِهُ وَلَهُ أَنْ يَعْجِيلُ مَقْ عَلْ الْأَجَلِ الْأَجَلِ الْأَنَّةُ يُعْطِيهِ ثَمَانِيَةً نَقْدًا فِي أَرْبُعَةٍ مِنْ غَيْرِ وَذَلِكَ جَائِزٌ، ولَمْ يَجُزْ ذَلِكَ قَبْلَ الأَجَلِ لأَنَّهُ يُعْطِيهِ ثَمَانِيَةً نَقْدًا فِي أَرْبُعَةٍ مِنْ غَيْرِ وَلَكَ جَائِزٌ، ولَمْ يَجُزْ ذَلِكَ قَبْلَ الأَجَلِ لأَنَّهُ يُعْطِيهِ عَرَضٍ مِنْ نَفْسِهِ عِنْدَ الأَجَلِ، فَيَدْخُلُهُ البَيْعُ وَلِكَ عَلَى أَنْ عُرْضٍ عَنْهُ الطَّيَالِ المَّجَلِ الْأَنْ يُعْطِيهِ وَلَالِكَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْجِلِهِ وَلَاللَّكَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْطِيهِ وَلِكَ أَلْكَ يَعْمِولُ لَهُ أَنْ يُعْظِيهِ وَلُلُكَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْفِيهِ وَلُمْ الرَّبَا اللَّجَلِ أَذَى السَّلَامُ المَّرَضَ عِنْهُ اللَّهُ الرَّيَادُ اللَّعَلِي أَنْ الْعَرْضُ اللَّهُ الرَّيَالِ الْمُؤْلِلُ اللْمَائِلُكَ يَجُولُ اللَّهُ الرَّيَالِ المُعْلِيةِ وَلِلْكَ اللْمُعْلِهُ المَّالِقُولُ المَائِلُكَ يَعُولُونَ المُعْولِهِ الرَّاءُ الرَّيَالِ المُعْرَال

⁽١) سبق ان ذكرنا تفسير هذه الكلمة في كتاب المكاتب، باب القطاعة في الكتابة.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا جَازَ أَنْ تُبَاعَ العُرُوضُ المَكِيلَةُ والمَوْزُونَةُ مُتَفَاضِلَةً مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ يَداً بِيدٍ لأَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنِ اللَّهَبِ والفِضَّةِ والأَطْعِمَةِ والأَشْرِبَةِ التي قَبَتَ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِهَا مُتَفَاضِلَةً مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، فَمَا اشْتَرَى الرَّجُلُ مِنَ العُرُوضِ جُزَافاً جَازَ لَهُ بَيْعُ ذَلِكَ قَبْلَ قَبْضِهِ بِنَقْدٍ وإلى أَجَلٍ، لأَنَّ مَا اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ دَخَلَ فِي مِلْكِهِ بعدَ الصِّفْقَةِ، ومَا اشْتَرى مِنَ العُرُوضِ على الكَيْلِ أَو الوَزْنِ جَازَ لَمُ شَرِيهَا بَيْعُهَا بِنَقْدٍ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا مِنْ بَائِعِهَا، ولاَ يَبِعْهَا بِدَيْنِ لأَنَّهَا فِي ذِمَّةِ البَاثِع لمُشْتَرِيهَا بَيْعُهَا بِدَيْنِ لأَنَّهَا فِي ذِمَّةِ البَاثِع الأُوّلِ حَتَّى يَكِيلُها أَو يَزِنَهَا لِمَنْ بَاعَهَا مِنْ بَاعِها، ولاَ يَبِعْهَا بِدَيْنِ لأَنَّهَا فِي ذِمَّةِ البَاثِع الأَوَّلِ حَتَّى يَكِيلُها أَو يَزِنَهَا لَمَنْ بَاعَهَا مِنْهُ، فإنْ بَاعَهَا مُشْتَرِيهَا بِدَيْنِ اللَّيْنِ باللَّيْنِ، وصَارَ المُشْتَرِي لَهَا آخِرًا بِمَنْزِلَةِ المُشْتَرِي الْأَوَّلِ البَائِعُ لَها آخِرًا .

بابُ بَيْعَتَيْنِ في بَيْعَةٍ، إلى آخِر بَاب بَيْع المُرَابَحَةِ

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: حدَّثنا أَبُو مُحَمَّدٍ القُلْزُمِيُّ بِمِصْرَ (١)، قَالَ: حدَّثنا ابنُ الجَارُود (٢)، قال: حدَّثنا يَحْيَى بنُ سَعِيدِ الجَارُود (٢)، قال: حدَّثنا يَحْيَى بنُ سَعِيدِ الجَارُود (٢)، قال: حدَّثنا يَحْيَى بنُ سَعِيدِ القَطَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمْروٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةً بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ في بَيْعَةٍ (٤).

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: هَذا الحَدِيثُ عندَ مَالِكٍ في المُوطَّأُ بَلاَغٌ [٢٤٤٤]، وأَسْنَدُهُ الفَطَّانُ عَن النبيِّ عليهِ السَّلاَمُ.

⁽۱) هو أبو محمد الحسن بن يحيى بن الحسن القُلزمي، قال ابن الطحان: يروي عن عبد الله بن الجارود النيسابوري وغيره، وسمعت منه، مات سنة (٣٨٥)، ينظر: معجم البلدان ٤/ ٣٨٨.

⁽٢) هو عبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري، نزيل مكة، الإمام المحدث الناقد، صاحب كتاب المنتقى، يروي عنه ابن عدي والطبراني وأبو حامد بن الشرقي وغيرهم، توفى سنة (٣٠٧)، ينظر: تذكرة الحفاظ ٣/ ٧٩٤.

 ⁽٣) جاء في الأصل: هشام، وهو خطا، وعبد الله بن هاشم هو الطوسي، المحدث الثقة،
 شيخ مسلم وغيره، ينظر: تهذيب الكمال ٢١/ ٢٣٧.

⁽٤) رواه ابن عبد البر في التمهيد ٢٤/ ٣٨٩ عن شيخه المصنف القنازعي عن أبي محمد القلزمي به. ورواه ابن الجارود في المنتقى (٢٠٠) عن عبد الله بن هاشم به. ورواه النسائي ٧ / ٢٩٥، بإسناده إلى يحيى القطان به، ورواه أبو داود (٣٤٦١)، والترمذي (١٢٣١)، بإسنادها إلى محمد بن عمرو بن علقمة به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

قالَ ابنُ القاسِمِ: أَصْلُ مَا يُعْرَفُ بِهِ فِسَادُ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ هُوَ: أَنْ يَتَبَايَعَ الرَّجُلاَنِ بِأَمْرِيْنِ إِنْ فُسِخَتْ إحْدَهُمَا فِي الآخِرِ كَانَ حَرَاماً، وذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: خُذْ سِلْعَتِي بِعَشَرَةٍ نَقْداً أَو بِخَمْسَةَ عَشَرٍ إلى أَجَلٍ، أَو يَكُونَ إِنْ فُسِخَتْ أَحْدُهُمَا فِي الآخِرِ لَمْ يَكُنْ حَرَاماً، وكَانَ غَرَراً لا يُدْرَى مَا عَقَدَ بِهِ البَائِعُ بَيْعَ سِلْعَتِهِ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: خُذْهَا بِدِينَارِ نَقْداً أَو بِشَاةٍ مَوْصُوفَةٍ إلى أَجَلٍ، فَهَذا أَمِنَ المُخَاطَرَةَ، ويُقُولَ لَهُ: خُذْهَا بِدِينَارِ نَقْداً أَو بِشَاةٍ مَوْصُوفَةٍ إلى أَجَلٍ، فَهَذا أَمِنَ المُخَاطَرَةَ، ويُقْسَخُ هَذا البَيْعُ إذا وَقَعَ، إلاّ أَنْ تَفُوتَ السِّلْعَةُ، فَيَكُونَ على المُبْتَاعِ قِيمَتُهَا يَوْمَ قَبَطَها.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وأَمَّا إذا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُمَا على وَجْهِ المُسَاوَمَةِ مِنْ غَيْرِ إِيجَابِ على وَجْهِ المُسَاوَمَةِ مِنْ غَيْرِ إِيجَابِ على وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ بَأْسٌ، لأَنَّ المُشْتَرِي في أَحَدِ الثَّمَنَيْنِ بالخِيَارِ، إنَّ شَاءَ أَيضًا أَخَذَ، وإنْ شَاءَ تَرَكَ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: سَأَلْنَا مَالِكَا عَنِ الذي يَسُومُ بِالسِّلْعَةِ فَيَقُولُ صَاحِبُهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ السَّائِمُ: قَدْ أَخَذْتُهَا، فَيَقُولُ البَائِعُ: لَمْ أَرِدْ وَجْهَ بَيْعٍ ولا أَبِيعُهَا مِنْكَ، يَحْلِفُ أَزِمَهُ البَيْعُ.

قَالَ مَالِكُ : وإِذَا قَالَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ : بِكَمْ سِلْعَتُكَ؟ فَيَقُولُ : بِكَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ : قَدُ أَخَذْتُهَا، وَلَكِنِّي أَذْهَبُ فَأَسْتَشِيرُ فِيهَا، فَيَذْهَبُ بِهَا، ثُمَّ يَأْتِيهِ بِالثَمَنِ فَيَقُولُ : لا أَبِيعُهَا، إِنَّمَا كَانَ هَذَا مِنِّي على وَجْهِ المُسَاوَمَةِ، ولَمْ أَرِدْ وَجْهَ بَيْع.

قَالَ مَالِكٌ: البَيْعُ لَهُ لاَزِمٌ وَهُوَ نَادِمٌ في بَيْعِهَا، ولَيْسَ هَذَا مِثْلُ الأَوَّلِ الذي لَمْ يُمَكِّنْهُ مِنَ السِّلْعَةِ ولاَ ذَهَبَ بِهَا.

* وَجْهُ كَرَاهِيَةِ ابنِ عُمَرَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ: ابِتَعْ لِي هَذَا البَعِيرَ بِنَقْدٍ حتَّى ابْتَاعَهُ مِنْكَ إلى أَجَلِ [٢٤٤٥]، إنَّمَا كَرِهَهُ ابنُ عُمَرَ لأَنَّ الذي اشْتَرَى البَعِيرَ بِعَشَرَة وبَاعَهُ مِنْكُ باثْنَتَيْ عَشَرَ، فإنْ بَاعَهُ مِنْهُ وبَاعَهُ باثْنَتَيْ عَشَرَ، فإنْ بَاعَهُ مِنْهُ بِعِشْلِ مَا ابْتَاعَهُ بِهِ إلى أَجَلٍ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، لأَنَّهُ أَسْلَفَهُ الثَّمَنَ ولَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ شَيْئاً، فإذا بَاعَهُ مِنْهُ بأَكْثَرَ فُسِخَ البَيْعُ، إلاَّ أَنْ يَفُوتَ، فَتَكُونُ فِيهِ القِيمَةُ يَوْمَ قَبَضَهُ فإذا بَاعَهُ مِنْهُ بأَكْثَرَ فُسِخَ البَيْعُ، إلاَّ أَنْ يَفُوتَ، فَتَكُونُ فِيهِ القِيمَةُ يَوْمَ قَبَضَهُ

المُشْتَرِي، وقِيلَ: إنَّ لَهُ الإِثْنَتَيْ عَشَرَ، بِسَببِ ضَمَانِهِ البَعِيرَ لَو مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ مِنْهُ، وأَحْسَنُ لَهُ أَنْ يَتَورَّعَ عَنْ أَخْذِ الزِّيَادَةِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: العِينَةُ المَكْرُوهَةُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ: بِعْنِي سِلْعَةَ كَذَا اللَّهُ النَّ النَّاعُهَا لَكَ بِعَشَرَةٍ وأَبِيعُكَهَا باثْنَتِي عَشَرَ، إلى أَجَلِ والسِّلْعَةُ بَيْنَهُمَا مُلْغَاةٌ. فَهَذا لا يَجُوزُ، لأَنَّهَا عَشَرَةٌ نَقْدًا باثْنَتِي عَشَرَ إلى أَجَلِ والسِّلْعَةُ بَيْنَهُمَا مُلْغَاةٌ.

قالَ: والعِينَةُ الجَائِزَةُ أَنْ يَسْتَعِدَّ الرَّجُلُ بالسِّلَعِ لِمَنْ يَشْتَرِيهَا مِنْهُ، فَمَنْ جَاءَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوَاعِدَهُ بَاعَ مِنْهُ بِنَقْدٍ وإلى أَجَلٍ.

* قالَ أَبو المُطَرِّفِ: أَرْسَلَ مَالِكٌ في المُوطَّأ حَدِيثَ النَّهِي عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ [٢٤٥١].

وحدَّثنا بهِ أَبو مُحَمَّدِ بنُ عُثْمَانَ (١)، قالَ: حدَّثنا أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ، عَنِ ابنِ وَضَّاحٍ، عَنِ ابنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنِ ابنِ إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ اللَّمِّرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ» (٢)، وذَكرَ الحَدِيثُ مُسْنَداً.

 « قَوْلُ مَالِكِ فِي رَجُلٍ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ سِلْعَةً على أَنَّهُ لا نُقْصَانَ على المُبْتَاعِ أَنَّهُ
 مِنْ بَيْعِ الغَرَرِ والمُخَاطَرة [٢٤٤٦].

قالَ أبو المُطَرِّفِ: إنَّمَا لَمْ يَكُنْ حُكْمُ فَسَادِ هَذه الصَّفْقَةِ كَحُكْمِ البَيْعِ الفَاسِدِ الذي تَكُونُ فِيهِ القِيمَةُ إذا فَاتَتِ السِّلْعَةُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ بَائِعَ هَذِه السِّلْعَةَ بِهَذَا الشَّرْطِ الذي تَكُونُ فِيهِ القِيمَةُ إذا فَاتَتِ السِّلْعَةُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ بَائِعَ هَذِه السِّلْعَةَ بِهَذَا الشَّرْطِ أَبْقَى حُكْمَهُ فِيهَا بِقَوْلهِ للذي بَاعَهَا مِنْهُ: بِعْهَا ولاَ نُقْصَانَ عَلَيْكَ، فَلَمَّا كَانَ حُكْمُهُ أَبْقَى جُكْمَهُ بَافَ فَا زَادَ على الثَّمَنِ الذي بَاعَها به وعَلَيْهِ مَا نَقُصَ، وكَانَ لَهُ أُجْرَةُ البَائِعِ في بَيْعِهِ إِيَّاهَا واقْتَضَائِهُ ثَمَنَهَا، وأَمَّا إذا بَاعَ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ سِلْعَةً بِثَمَنِ النَّاعِ في بَيْعِهِ إِيَّاهَا واقْتَضَائِهُ ثَمَنَهَا، وأَمَّا إذا بَاعَ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ سِلْعَةً بِثَمَنِ

⁽١) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي القرطبي.

⁽۲) رواه أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف ٦/ ١٣٢ عن عبد الله بن إدريس به، ورواه مسلم (٢٥١٣)، والترمذي (١٢٣٠)، والنسائي ٧/ ٢٦٢، وابن ماجه (٢١٩٤)، بإسنادهم إلى عبيد الله بن عمر العُمَري به.

مَعْلُوم وقَبَضَهَا المُشْتَرِي ثُمَّ سَأَلَ البَاثِعُ مِنْهُ أَنْ يُقِيلَهُ فِيهَا فَأَبَى، وقالَ لَهُ: بِعْهَا ولاَ نُقْصَانَ عَلَيْكَ، فهذا لا بَأْسَ بهِ، لأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ المُخَاطَرَةِ، وإنَّمَا هَذا شَيُّ وُضِعَ نُقْصَانَ عَلَيْكَ، فهذا لا بَأْسَ بهِ، لأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ المُخَاطَرَةِ، فإنْ بَاعَهَا بأَقَلَ مِنْ ثَمَنِهَا لَهُ بَعْدَ البَيْعِ، ويَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَحْتَاطَ في بَيْعِها بأَبْلُغَ طَاقَتِهِ، فإنْ بَاعَهَا بأَقَلَ مِنْ ثَمَنِهَا لَهُ بَعْدَ البَيْعِ، ويَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَحْتَاطَ في بَيْعِها بأَبْلُغَ طَاقَتِهِ، فإنْ بَاعَهَا بأَقَلَ مِنْ ثَمَنِهَا بالشَّيءِ السَّيرِ لَزِمَ ذَلِكَ رَبَّهَا، لأَنَّهُ اثْتَمَنَهُ على ذَلِكَ، إلاَّ أَنْ يَبِيعَهَا بِمَا يُسْتَنَكُرُ المَنْ أَنْهُ مُتَعَدِّ في ذَلِكَ.

* فَسَّرَ مَالِكٌ في المُوَطَّأ حَدِيثَ المُلاَمَسَةِ والمُنَابَلَةِ [٢٤٦٠].

ثُمَّ قَالَ في الثَّوْبِ المُدْرَجِ في طَيِّهِ، والسَّاجِ المُدْرَجِ في جِرَابِهِ أَنَّهُمَا لاَ يُبَاعَا حَتَّى يُنْشَرَ، أَو يُنْظَرَ إلى مَا فِي أَجْوَافِهِما، فَإِذَا لَمْ يَشْتَرِ المُشْتَرِي ذَلِكَ فَقَدْ دَخَلَ على يُنْشَرَ واشْتَرَى مَا لاَ يَدْرِي، وهَذَا خِلاَفُ مَا يُبَاعُ على البَرْنَامِجِ، لأَنَّ بَيْعُ البَرْنَامِجِ اللَّنَّ بَيْعُ البَرْنَامِجِ اللَّنَّ بَيْعُ البَرْنَامِجِ اللَّنَّ بَيْعُ عَلَى الصِّفَةِ جَائِزٌ، وبَيْعُ المُلاَمَسَةِ بَيْعُ غَيْرُ البَرْنَامِجِ اللَّهُ المُلاَمَسَةِ بَيْعُ غَيْرُ مَوْصُوفٍ ولاَ مَرْئِيِّ، فَصَارَ مِنْ بَيْعِ الغَرَرِ، فَهذَا يُفْسَخُ إذا وَقَعَ مَا لَمْ يَفِتْ، فإنْ فَاتَ فَفَيه القِيمَةُ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: لا يَحْسِبُ البَائِعُ في رَأْسِ مَالِهِ في بَيْعِ المُرَابَحَةِ نَفَقَتَهُ على نَفْسِهِ في سَفَرِهِ، كَانَ المَالُ لَهُ، أَو أَخَذَهُ قِرَاضَاً، ولا يَحْسَبُ جُعْلُ السِّمْسَارِ، ولاَ أَجْرَ الشَّدِ، ولاَ الطَّيَّ، ولاَ كِرَاءَ بَيْتٍ يَسْكُنُهُ، فأَمَّا كِرَاءُ الحُمُولَةِ والنَّفَقَةِ على الرَّقِيقِ فإنَّهُ يُحْسَبُ في أَصْلِ المَالِ، ولاَ يُحْسَبُ لَهُ رَبْحٌ إلاَّ أَنْ يُرْبِحُوهُ في ذَلِكَ الرَّقِيقِ فإنَّهُ يُحْسَبُ في أَصْلِ المَالِ، ولاَ يُحْسَبُ لَهُ رَبْحٌ إلاَّ أَنْ يُرْبِحُوهُ في ذَلِكَ كُلِّهِ بعدَ العِلْمِ بهِ فَلاَ بَأْسَ بِذَلِكَ، فأَمَّا القِصَارَةُ، والصُّبْغُ، والخِيَاطَةُ فإنَّهُ يُحْسَبُ ذَلِكَ في أَصْلِ الثَّمنِ ويُضْرِبُ عَلَيْهِ الرِّبْحَ، لأَنَّهُ زِيَادَةٌ في الثِيَابِ، وعَيْنٌ قَائِمَةٌ فيهَا.

⁽١) جاء في الأصل: من، وما وضعته هو المناسب للسياق.

⁽۲) كرر الناسخ جملة (بيع البرنامج) مرتين والصواب حذف أحدهما مراعاة للسياق. والبرنامج ـ بفتح الباء وكسر الميم هو الدفتر المكتوب فيه أوصاف ما في العدل من الثياب المبيعة لتشترى على تلك الصفة لا يوقف على عينها لغيبتها في عدلها ولا ينظر إليها، ينظر: التمهيد ١٤/١٣، والشرح الكبير ٣/٢٤.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: مَنْ كَذَبَ في بَيْعِ المُرَابَحَةِ فَقَالَ: قَامَتْ عَلَيَّ بِمِاثَةٍ، وإنَّمَا كَانَ اشْتَرَاها بِتِسْعِينَ وبَاعَهَا بِمِائةٍ وعَشَرَةٍ، ثُمَّ صَحَّ كَذِبُهُ بعدَ فَوَاتِ السِّلْعَةِ عندَ المُشْتَرِي أَنَّ البَائِعَ يُخَيَّرُ، فإنْ أَحَبَّ فَلَهُ قِيمَةُ سِلْعَتِهِ يَوْمَ قُبضَتْ مِنْهُ، إلاَّ أَنْ تَكُونَ المُشْتَرِي أَنَّ البَائِعَ يُخَيَّرُ، فإنْ أَحَبَّ فَلَهُ قِيمَةُ سِلْعَتِهِ يَوْمَ قُبضَتْ مِنْهُ، إلاَّ أَنْ تَكُونَ المُشْتَرِي أَنَّ البَائِع يَنْهُ، إلاَّ أَنْ تَكُونَ القِيمَةُ أَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ الذي بَاعَهَا بهِ مَعَ الكَذِبِ فَلاَ يَكُونُ لَهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَبِيعَهَا مَعَ كَذِبهِ في رَأْسٍ مَالِهِ بِمِائةٍ وعَشَرَةٍ.

* قَالَ مَالِكُ : وإِنْ أَحَبَّ ضُرِبَ لَهُ الرِّبْحُ على التِّسْعِينَ الذي هِي رَأْسُ مَالِهِ الصَّحِيحِ، وَهِيَ التِّسْعُونَ مَعَ رِبْحِهَا تِسْعَةً، فإنْ كَانَتِ القِيمَةُ أَقَلَّ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ دِينَاراً لَمْ يُنَقِّصِ البَائِعُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ الصَّحِيحِ ورِبْحِهِ، لأَنَّ المُشْتَرِي رَضِيَ بِذَلِكَ [٢٤٦٧].

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: ومَنْ غَلَطَ على نَفْسِهِ في بَيْعِ المُرَابَحَةِ، فقالَ: قَامَتْ عَلَيَّ بِمِائَةٍ دِينَارٍ ثُمَّ بَاعَهَا بِمِائَةٍ وعَشَرَةٍ، ثُمَّ صَحَّ غَلَطُهُ وشُهِدَ لَهُ أَنْ بِمِائَةٍ وعَشَرَةٍ الشَّترَاهَا، وقَدْ فَاتَتِ السِّلْعَةُ عندَ المُشْتَرِي، أَنَّ المُشْتَرِيَّ يُخَيَّرُ، فإنْ شَاءَ أَعْطَى الْبَائِعَ قِيمَةَ السِّلْعَةِ يَوْمَ قَبَضَها، وإنْ شَاءَ أَعْطَاهُ الثَّمَنَ الذي ابْتَاعَهَا بهِ مَع رِبْحِهَا الذي وَافَقَهُ عَلَيْهِ، وذَلِكَ مِائَةٌ وإحْدَى وعِشْرُونَ دِينَارَا، إلاَّ أَنْ تَكُونَ القِيمَةُ أَقَلَّ الذي وَافَقَهُ عَلَيْهِ، وذَلِكَ مِائَةٌ وإحْدَى وعِشْرُونَ دِينَارَا، إلاَّ أَنْ تَكُونَ القِيمَةُ أَقَلَ مِن الثَّيْمِ الذي الشَّمَنِ الذي الشَّمَنِ الذي المُشْتَرِي، وَهُو عَشَرَةٌ ومِائَةٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُنقِّصُهِ مِنْ مِائةٍ وعَشَرَةٍ، لأَنَّ المُشْتَرِي قد رَضِيَ بِذَلِكَ، ولأَنَّ البَائِعَ إنَّمَا جَاءَ لِيَأْخُذَ مِنْهُ مَا غَلِطَ بهِ عَلَى رَفْسِ الرَّبْحِ على رَأْسِ مَالِ البَائِعِ الصَّحِيحِ على نَفْسِهِ، فإذا كَانَتِ القِيمَةُ أَكْثَرُ مِنْ ضَرْبِ الرِّبْحِ على رَأْسِ مَالِ البَائِعِ الصَّحِيحِ مَعْ وَبْحَهِ المُشْتَرِي أَكُنُ مِنْ صَرْبِ الرِّبْحِ على رَأْسِ مَالِ البَائِعِ الصَّحِيحِ مَعْ وَالْ لَمْ يَكُنْ للبَائِعِ على المُشْتَرِي أَكُلُ عَشَرَةٍ وَاحِدًا، وإذا لَمْ تَفِتِ السِّلْعَةُ عندَ الصَّحِيحِ ، لأَنَّ لَنَهُ قَدْ رَضِيَ أَنْ يَرْبَحَ لِكُلِّ عَشَرَةٍ وَاحِدًا، وإذا لَمْ تَفِتِ السِّلْعَةُ عندَ المُشْتَرِي في هَاتَيْنِ المَسْأَلَتَيْنِ بِشَيءٍ مِنْ وُجُوهِ الفَوْتِ أَنَّةُ يُكُونُ بالخِيَارِ، إنْ شَاءَ المَدْ مَنْ مُ وإنْ شَاءَ وَذَها بِمَا قَالَ البَائِعُ ، وإنْ شَاءَ رَدْهَا.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: صِفَةُ بَيْعِ البَرْنَامِجِ هُوَ أَنْ يَأْتِي البَائِعُ بِثِيَابِ رَفِيعَةِ مَطُوِيةٍ مَشْدُودَةٍ في عِدْلٍ قَدْ كَتَبَ صِفَاتَهَا، وذَرْعَها، ورُقُومَها، فَيَبِيعُهَا مِنَ التُّجْارِ على صِفَةِ مَا في كِتَابِهِ، فإذا وَجَدُوهَا على صِفَةِ الكِتَابِ الذي ابْتَاعُوهَا عليه لَزِمَتْهُم، وأُجِيزَ هَذَا البَيْعُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ في نَشْرِهَا على البَائِعِ ضَرَراً والبَيْعُ على الصِّفَةِ جَائِزٌ، بِخِلاَفِ ما يَتَمَكَّنُ نَشْرَهُ وتَقْلِيبَهُ، ومَا كَانَ ذَلِكَ مُمْكِناً فِيهِ ولَمْ يُبَعْ إلاَّ بعدَ النَّشْرِ والتَّقْلِيبِ، فإنْ بِيعَ بِغَيْرِ نَشْرٍ ولاَ تَقْلِيبٍ لَمْ يَجُزْ، لأَنَّهُ مِنْ بَيْعِ المُلاَمَسَةِ التي نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنْهَا.

* * *

البَيْعُ على الخِيَارِ، والدَّيْنُ في الرِّبَا، وجَامِعُ الدَّيْنِ والحَوْلِ

* قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: لَمَّا لَمْ يَكُنْ في حَدِيثِ «المُتَبايِعَانِ بالخِيارِ» [٢٤٧٣] حَدُّ لِوَقْتِ الافْتِرَاقِ يَنْتَهِيانِ إليهِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُفَرَّقَ بِينَ عَقْدِ البَيْعِ وسَائِرِ العُقُودِ التي تَلْزَمُ بِاللَّفْظِ دُونَ التَّفَرُّقِ ، كَمَا قالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَإِن يَنْفَرَّقَا يُغْنِن اللَّهُ كُلَّا مِن سَعَتِهِ ﴿ وَإِن يَنْفَرَّقَا يُغْنِن اللَّهُ كُلَّا مِن سَعَتِهِ ﴿ وَإِن يَنْفَرَقَا يُغْنِن اللَّهُ صَلَّى يَقَعُ عَلَيْهِما اسْمُ السَّاءِ : ١٣٠] ، وهذا افْتِرَاقُ بالكلام ، وشيءٌ آخرُ أَنَّ المُتَسَاوِمَيْن يَقَعُ عَلَيْهِما اسْمُ المُتَبَايِعَيْن ، كما قال ﷺ : «لا يَبِعْ بَعْضُكُمْ على بَيْعِ بعض الته الدَّهُ يَتَفَرَّقَا على عَقْدِ بَيْعٍ ، فإذا انْعَقَد بَيْنَهُمَا البَيْعُ لَزِمَهُمَا ، وقَد اخْتُلِفَ في حَدِيثِ : «المُتَبَايِعَيْنِ بالخِيَارِ المُتَبَايِعَيْنِ بالخِيَار » فإذا انْعَقَد بَيْنَهُمَا البَيْعُ لَزِمَهُمَا ، وقَد اخْتُلِفَ في حَدِيثِ : «المُتَبَايِعَيْنِ بالخِيَار » ففي الرَّواياتِ أَنَّ القَوْلُ قَوْلُ البَائِعِ ، أو يَتَرَادًانِ ، وفي حَدِيثِ آخَرَ : إذا اخْتَلَفَ المُتَبَايِعَانِ في ثَمَنِ السِّلْعَةِ أُحِلَفَ البَائِع ، أو يَتَرَادًانِ ، وفي حَدِيثِ آخَرَ : إذا اخْتَلَفَ المُتَبَايِعَانِ في ثَمَنِ السِّلْعَةِ أُحِلَفَ البَائِع ، أو يَتَرَادًانِ ، وفي حَدِيثِ قَوْلُ البَائِع ، أو يَتَرَادًانِ ، وفي حَدِيثِ آخَرَ : إذا اخْتَلَفَ المُتَبَايِعَانِ في ثَمَنِ السِّلْعَةِ أُحِلَفَ البَائِع ، أو يَتَرَادًانِ ، وفي حَدِيثِ آخَرَ : إذا اخْتَلَفَ

* قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: فَلُو كَانَ الخِيَارُ لَهُمَا لَم يَكُنْ بَيْنَهُمَا يَمِينٌ، وكَانَ لِمَن شَاءَ مِنْهُمَا الرَّدُّ دُونَ الاخْتِلاَفُ في الثَّمَنِ، والصَّرْفُ بَيْعٌ ولا خِيَارٌ فِيهِ، لِقَوْلَهِ عليهِ السَّلاَمُ: «الذَّهَبُ بالوَرِقِ رِبا، إلاَّ هَاءَ وَهَاءً»[٢٣٤٥].

قالَ ابنُ القَاسِمِ: فَالْعَمَلُ عِنْدَنا في البَيْعِ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ بِاللَّفْظِ، وقَدْ قالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ: (البَيْعُ يَنْعَقِدُ بِاللَّفْظِ)(١)، فهَذا كُلُّهُ يَدُلُّ على أَنَّهُ إِذا انْعَقَدَ البَيْعُ أَنْ لاَ خِيَارَ فِيهِ لأَحَدِ.

⁽١) بحثت عن قول عمر هذا ولم أجده.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ في المُتَبَايِعَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا في ثَمَنِ السَّلْعَةِ، فأَوَّلُ قَوْلَيْ مَالِكِ: أَنَّ المُبْتَاعَ مُصَدَّقٌ فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنَ الثَّمَنِ مَعَ يَمِينِه وإِنْ لَسَّلْعَةً، وبِهَذَا قَالَ ابنُ وَهْبِ.

وقالَ أَشْهَبُ: إِنَّهُمَا يَتَحَالَفَانِ ويَتَرَادَّانِ البَيْعَ وإِنْ فَاتَتِ السِّلْعَةُ في يَدِ المُبْتَاعِ، يُرِيدُ: أَنَّهُ يُغْرَمُ قِيمَتُهَا بعدَ يَمِينِه.

وقالَ ابنُ القاسِمِ: إِنْ لَمْ تَفِتِ السِّلْعَةُ حَلَفَ البَائِعُ أَوَّلاً على مَا يَدَّعِي، ثُمَّ يَكُونُ المُبْتَاعُ بِالخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَخَذَ السِّلْعَةَ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ البَائِعُ، وإِنْ شَاءَ حَلَفَ على مَا يَدَّعِي ثُمَّ يَرُدُّهَا، إِلاَّ أَنْ يَرْضَى قَبْلَ أَنْ يَفْسَخَ السُّلْطَانُ البَيْعَ بَيْنَهُمَا أَنْ يَا خُذَهَا بِمَا قَالَ البَائِعُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ لَهُ، وإذا فَاتَتِ السِّلْعَةُ بِحَوَالَةِ أَسُواقٍ فَمَا فَوْقَ يَا خُلِكَ فَالقَوْلُ قَوْلُ المُشْتَرِي يَحْلِفُ أَنَّهُ أَتَى بِمَا يَشْبِهُ ثَمَنَها، وإِنْ أَتَى بِمَا لاَ يَشْبِهُ ثَمَنَها، وإِنْ أَتَى بِمَا لاَ يَشْبِهُ ثَمَنَها كَانَ القَوْلُ قَوْلَ البَائِعِ، إلاَّ أَنْ يَأْتِي أَيْضًا بِمَا لا يَشْبِهُ، فَإِنْ أَتَى بِمَا لاَ يَشْبِهُ رُمَنِها لاَ يَشْبِهُ ، فَإِنْ أَتَى بِمَا لاَ يَشْبِهُ رُمَنِها لاَ يَشْبِهُ، فَإِنْ أَتَى بِمَا لاَ يَشْبِهُ لَكُ مَنْها لاَ يَشْبِهُ اللَّهُ وَلُ البَائِعِ، إلاَّ أَنْ يَأْتِي أَيْضًا بِمَا لا يَشْبِهُ، فَإِنْ أَتَى بِمَا لاَ يَشْبِهُ لَمَ مِثْلِ ثُمَنِها كَانَ القَوْلُ قَوْلَ البَائِعِ، إلاَّ أَنْ يَأْتِي أَيْضًا بِمَا لا يَشْبِهُ، فَإِنْ أَتَى بِمَا لاَ يَشْبِهُ لَلْ مَنْ لُولُ ثَمَانِهُ أَنَى اللَّهُ الْ يَشْبِهُ لَيُعْمَا لاَيَهُ إِلَى مِثْلِ ثُمَنِها لاَ يَشْبِهُ لَيْهُ لَيْ يُولَا لَكُولَا أَلَى مِثْلِ ثُمَنِها لاَيُعْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْ يَشْبُهُ الْ يَشْبُهُ اللَّهُ الْمَالِكُ اللَّهُ الْهُ يُعْلَى ثَلْكُولُهُ اللَّهُ الْتَلْعُ الْعَلَالُ لَا يَشْلِ لَنَهُ اللَّهُ الْمُ لَا يَسْلِعُ لَقُولُ لَوْلُ الْمُشْتِي الْمُلْفُ لَنْهُ اللَّهُ الْمُ الْمُ لَعْمَا لا يَعْلَى الْمُ لِمُ لْ الْمُؤْلِ لَنْ اللَّهُ لِلْ الْمُ لِلْمُ لِلْ اللْهُ الْمُ لِلَا لَلْهُ لَا لَا لَالْمُ لِعُلْ لا يَسْلِقُ الْمُ لِيَعْلِهُ الْمُ لِلْهُ لَهُ لَا لَهُ الْمُ لَا يَسْلُولُ لَلْهُ لَا لَهُ لِلْهُ لَلْمُ لَلْمُ لَا لَا لَهُ لِلْهُ لَا لَا لَكُولُ اللْمُ الْمُ لَلْمُ لِلْ لَهُ لَا لَهُ لَا لَهُ لَا لَا لَالْمُ لَا لَا لَالْمُ لَا لَا لَا لَا لَا لَكُولُ لَا لِلْمُ لَا لَهُ لَا لَا لَالْمُ لَا لَا لَهُ لَا لَا لَا لَا لَا لَمُنْ لَا لَا لَا لَا لَالْمُ لَا لَعْلَالِ لَا لَا لَالْمُ لَا لَا لَا لَهُ لَا لَا لَال

قالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ واشْتَرَطَ البَائِعُ أَو المُبْتَاعُ مَشُورَةَ غَيْرِه في ذَلِكَ كَانَ لِمُشْتَرِطِ ذَلِكَ مِنْهُمَا أَيْضًا الْبَيْعُ أَو رَدُّهُ دُونَ مَشُورَةِ ذَلِكَ الرَّجُلِ المُشْتَرِطِ اسْتِشَارَتَهُ.

وقالَ ابنُ نَافِع: يَلْزَمَهُمَا مَا شَرَطَا مِنْ ذَلِكَ ولْيَسْأَلْ ذَلِكَ الرَّجُلِ المُشْتَرِطِ اسْتِشَارَتَهُ، فإنْ أَجَازَ البَيْعَ بَيْنَهُمَا لَزِمَهُمَا، وإنْ رَدَّهُ فَهُو مَرْدُودٌ عَنْهُمَا.

* قالَ عِيسَى: دَارُ نَخْلَةَ هِيَ دَارٌ بِالْمَدِينَةِ تُبَاعُ فِيهَا البُرُودُ[٢٤٧٨].

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا كَرِهَ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ (ضَعْ وتَعَجَّلْ) لأَنَّهُ رِبَا، وذَلِكَ أَنَّ فَاعِلَ ذَلِكَ يَبِيعُ عَيْنًا إلى أَجَلٍ بأَقَلَّ مِنْهُ نَقْداً، وأَمَّا إذا حَلَّ بهِ أَجَلُ الدَّيْنِ فَوَضَعَ عَنْهُ صَاحِبُ المَالِ مِنْهُ فَهُوَ جَائِزٌ، لأَنَّهُ إحْسَانٌ مِنْ قِبَلِ صَاحِبِ المَالِ وليسَ ذَلِكَ رِبَا،

⁽١) نقل أقوال مالك في هذه المسألة وأقوال أصحابه بمثل ما نقله المصنف: ابن عبد البر في كتاب الكافي ١/ ٢٢٦_٢٢٧ .

ومَا لاَ يَحِلُّ للرَّجُلِ أَكْلُهُ مِنَ المُبْتَاعِ لا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُطْعَمْهُ أَهْلُهُ، ويَجُوزُ إذا تَابَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُطْعَمْهُ المُسَاكِينَ.

قالَ عِسَى فِي الذي يَكُونُ له الدَّيْنُ على الرَّجُلِ فإذا تَقَاضَاهُ إِيَّاهُ عَسَرَ لَهُ، فَيَقُولُ لَهُ: بِعْنِي سِلْعَةً بِثَمَنِ إلى أَجَلٍ أَقْضِيكَ ثَمَنَها عَنْ هَذا الدَّيْنِ، أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَنْبَغِي، لأَنَّ ثَمَنَ السِّلْعَةِ التي بَاعَهَا رَبُّ الدَّيْنِ آخِرًا مِنَ الذي عَلَيْهِ الدَّيْنُ، رَجَعَ إليه، وفُسِخَ دَيْنُهُ الأَوَّلُ الذي قَدْ حَلَّ لَهُ على غَرِيمِهِ في دَيْنِ إلى أَجَلٍ، فَصَارَ دَيْنَا إليه، وفُسِخَ دَيْنُهُ الأَوَّلُ الذي قَدْ حَلَّ لَهُ على غَرِيمِهِ في دَيْنِ إلى أَجَلٍ، فَصَارَ دَيْنَا في دَيْنٍ، ويُفْسَخُ البَيْعُ في هَذه السِّلْعَةِ التي بَاعَهَا رَبُّ الدَّيْنِ آخِرًا مِنَ الذي عَلَيْهِ الدَّيْنُ مَا لَمْ تَفِتِ السِّلْعَةُ، فإنْ فَاتَتْ غُرِمَ قِيمَتُهَا.

* قَوْلُهُ: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ» [٢٤٨٤]، يَعْنِي: مَطْلُ مَنْ حَلَّ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَهُوَ مَلِيءٌ يَمْطِلُ صَاحِبُهُ، فَهُو ظَالِمٌ، ومَنْ لَم يَكُنْ مَلِيئًا بِدَيْنهِ فَقَدْ عَذَرَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِقَوْلهِ: ﴿ وَإِن كَانَ ذُوعُسُرَةٍ فَنَظِرَةُ إِلَى مَيْسَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: الحَوَالَةُ فِعْلٌ مَعْرُوفٌ نَدَبَ إليهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «وإذا أُتَّبِعَ أَحَدُكُم على مَلِيءٍ فَلْيُتْبِعْ».

والحَوَالَةُ رُخْصَةٌ مِنَ الدِّينِ، مَنْ رَضِيَ بِذِمَّةِ مُحَالٍ عَلَيْهِ فَقَدْ بَرِئَتْ ذِمَّةُ المُحِيلِ مِنَ الدَّيْنِ الذي كَانَ عَلَيْهِ، إلاَّ أَنْ يُقِرَّ المُحِيلُ المُحَالَ مِنْ مُعْدَم أو مُفْلِسٍ فَلَهُ الرُّجُوعُ حِينَيْذِ على غَرِيمِهِ الأَوَّلِ، إلاَّ أَنْ يَرْضَى بِذِمَّةِ هَذَا المُعْدَمِ، وَهُوَ عَالِمٌ بِعَدَمِهِ فَلاَ رُجُوعُ لَهُ على الأَوَّلِ، والحَمَالةُ بِخِلاَفِ الحَوَالةِ، ولِرَبِّ المَالِ إذا حَلَّ أَجَلُهُ أَنْ يَأْخُذَ بِمَالِهِ إِنْ شَاءَ الغَرِيمُ، وإِنْ شَاءَ الحَمِيلُ.

وقالَ أَيْضًا: لاَ يُغْرَمُ الحَمِيلُ إلاَّ في عَدَمِ الغَرِيمِ أَو غَيْبَتِهِ.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: لَم يُلْزَمْ مَنْ سَلَمَ في سِلْعَةِ إلى أَجَلِ أَنْ يَقْبِضَهَا قَبْلَ الأَجَلِ، لأَنَّهُ إِنَّمَا أَبْقَاهَا في ذِمَّةِ البَائِعِ لَها مِنْهُ طَمَعاً في نِفَاقِهَا، إلاَّ أَنْ يَتَقَارَبَ الأَجَلُ مِثْلَ اليَوْمَيْنِ، فإنَّهُ يَلْزَمُهُ حِينَئِذٍ قَبَضَها مِنْ دَافِعَهَا إليه.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكِ فِيمَنِ ابَتَاعَ طَعَاماً فَاكْتَالَهُ، ثُمَّ بَاعَهُ على شَرْطِ تَصْدِيقِه في الكَيْلِ، أَنَّهُ إِنْ بَاعَهُ بِنَقْدٍ فَهُوَ جَائِزٌ، وإنْ بَاعَهُ بِدَيْنِ لَمْ يَجُزْ [٢٤٨٧]،

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لأَنَّهُ إِذَا بَاعَهُ بِالنَّقْدِ لَمْ تَلْحَقْهُ في ذَلِكَ تُهْمَةٌ مِنْ قِبَلِ المُشْتَرِي في أَنْ يَتُرُكَ مَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الكَيْلِ لِوَجْهٍ يَنْتَفِعُ بهِ، لأَنَّهُ قَدْ عَجَّلَ النَّقْدَ للبَائِع، وأَمَّا إِذَا بَاعَهُ مِنْهُ بِدَيْنٍ فَالتُهْمَةُ تَلْحَقُهُ في أَنْ يَتُرُكَ لَهُ كَيْلَ الطَّعَامِ، بِسَبِ تَأْخِيرِ النَّقْدِ بَاعَهُ مِنْهُ بِدَيْنٍ فَالتُهْمَةُ تَلْحَقُهُ في أَنْ يَتُرُكَ لَهُ كَيْلَ الطَّعَامِ، بِسَبِ تَأْخِيرِ النَّقْدِ والكَيْلِ لَهُ زِيَادَةً ونُقْصَانَ، فَلِهَذَا لاَ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالدَّيْنِ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ شِرَاءُ دَيْنِ على غَاثِبٍ لأَنَّهُ مُنْتَظِرٌ، وذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الذي عَلَيْهِ الدَّيْنِ مُفْلِسَاً ولاَ يَدْرِي ذَلِكَ المُشْتَرِي، وكَذَلِكَ لاَ يَجُوزُ شِرَاءُ مَا عَلَيْهِ وإِنْ كَانَ حَاضِراً غَيْرَ مُقَرِّ بِالدَّيْنِ وإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ بِهِ بِيِّنَةٌ، لأَنَّهُ قَدْ يَدَّعِي هِبَةَ الدَّيْنِ عَلَيْهِ بِهِ بِيِّنَةٌ، لأَنَّهُ قَدْ يَدَّعِي هِبَةَ الدَّيْنِ عَلَيْهِ وإِنْ كَانَ عَرَضٍ عَلَيْهِ بِهِ بِيِّنَةٌ، لأَنَّهُ قَدْ يَدَّعِي هِبَةَ الدَّيْنِ عَلْمَ فَرَرٍ، فإذا أَقَرَّ بالدَّيْنِ فَي الدَّيْنِ عَلَيْهِ جَائِزٌ، فإنْ كَانَ الدَّيْنُ عَيْناً، بِيعَ بِعَرَضٍ نَقْداً، وإنْ كَانَ عَرَضاً بِيعَ بِالْكَيْنِ والعَرَضُ المُخَالِفُ لَهُ نَقْداً، فإنْ كَانَ إلى أَجَلٍ لَمْ يَجُزْ، لأَنَّهُ فُسِخَ دَيْنٍ في بالعَيْنِ والعَرَضُ المُخَالِفُ لَهُ نَقْداً، فإنْ كَانَ إلى أَجَلٍ لَمْ يَجُزْ، لأَنَّهُ فُسِخَ دَيْنٍ في دَيْنٍ، وإنْ كَانَ ذَهَبال لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ بِفِضَّةٍ ولاَ ذَهَبِ.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
0	*تمهید
	الفصل الأول
14	عَصْرُ أَبِي المُطَرِّفِ القُنَازِعيِّ
١٣	*المبحثُ الأول: الحيَاةُ السيَاسيِّةِ
19	*المبحث الثاني: الحياةُ العلميَّة
	الفصل الثاني
74	ترجمة المؤلف
۲٥	*المبحثُ الأول: المُتَرْجِمُونَ له، والرَّاوونَ لِحَدِيثهِ ومَرْويَاتهِ
۲۸	*المبحث الثاني: اسمه ونسبه وكنيته، وولادته، ووفاته
٣٠	*المبحثُ الثالث: نَشْأَتُه، وطَلَبَهُ للعِلْمِ، وَرِحْلاَتُهُ
٣٦	*المبحث الرَّابع: مصنَّفاتهُ أُ الرَّابع: مصنَّفاتهُ
٣٧	*المبحث الخامس: مَذْهبُه، وعَقِيدَتُه
٣٨	*المبحث السادس: مآثره، وثناء العلماء عليه
	الفصل الثالث
٤٣	شُيُوخُ أَبِي المُطَرِّفِ وتَلاَمِيذُه
٤٥	*المبحث الأول: شُيُوخه
٥٤	*المبحث الثاني: تَلاَميذه

الفصل الرابع

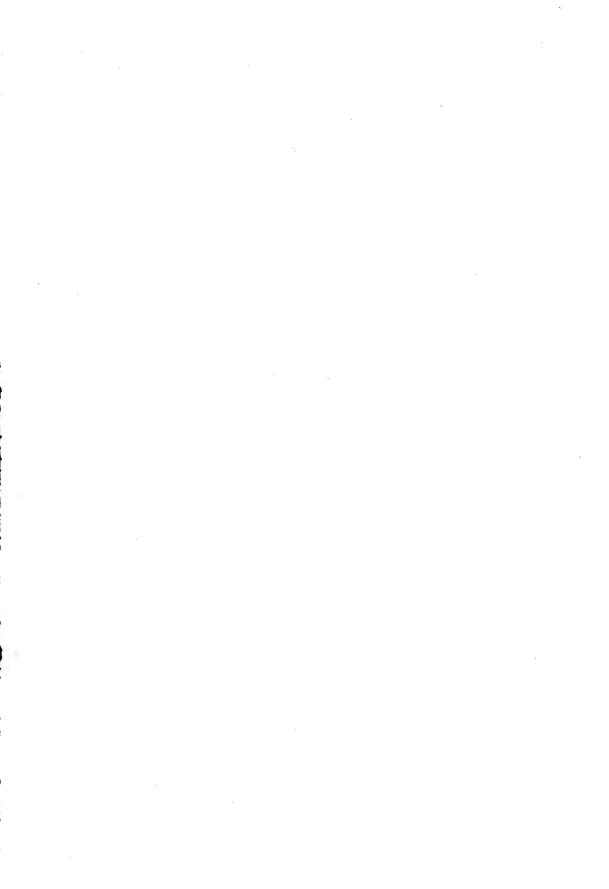
09	مَرْويَاتُ أَبِي المُطَرِّف ومَسْمُوعَاتهُ
٦٢ .	*المبحث الأول: كتب التفسير
٦٤ .	*المبحث الثاني: كتب علوم القرآن وفضائله
70.	«المبحث الثالث: كتب الحديث المُسْنَدة بين المُسْنَدة المُسْنَدة بين المُسْنَدة بين المُسْنَدة بين الم
٦٨.	المبحث الرابع: كتب شروح الموطأ
79.	*المبحث الخامس: كتب علوم الحديث كتب علوم الحديث
٧٠.	*المبحث السادس: كتب الفقه
٧١.	*المبحث السابع: كتب اللغة
	الفصل الخامس
٧٣	دِرَاسةُ تفسير الموطأ لأبي المطرف القنازعي
٧٥ .	*المَبْحَثُ الأُوَّلُ: وفيه مَطْلَبَانِ
٧٥.	المَطْلَبُ الأَوَّلُ: إِثْبَاتُ اسْمِ الكِتَابِ
٧٦.	المَطْلَبُ الثَّانِي: تَوْثِيقُ نِسْبةِ الكِتَابِ للمُؤلِّفِ
۸٠ .	*المبحث الثاني: وفيه مَطْلَبَانِ
۸٠.	المطلب الأول: منهج أبي المطرف في الكتاب
۸۲ .	المَطْلَبُ الثَّانِي: مَسْلَكُ المُؤَلِّفِ في اسْتِخْرَاجِ الفَوَائِدِ
۸۲ .	أُولاً: مسائلُ في العَقِيدَةِ
۸۸ .	ثانياً: تَفْسِيرُ القُرْآنِ الكَرِيمِ
۸۹ .	ثالثاً: عُلُومُ الحَدِيثِ ثالثاً: عُلُومُ الحَدِيثِ
97 .	رابعاً: علم الفقه
94 .	خامساً: عِلْمُ أُصُولِ الفِقْهِ
90.	سادساً: علم اللُّغَة
97 .	سابعاً: فوائد أخرى

۹۸ .	*المبحث الثالث: مَوَارِدُ المؤلِّفِ في الكِتَابِ
۹۸ .	النَّوْعُ الأوَّلُ: المصادر التي صرَّحَ بالنَّقْلِ منها
99.	النَّوْعُ النَّانِي: مَصَادِرُ نَقَلَ مِنْها لَكِنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ باسمِ الكِتَابِ
۱۰۸	*المبحث الرابع: وفيه مطلبان
۱۰۸	المطلب الأول: قِيمَةُ الكِتَابِ العِلْمِيَّة
111	المطلب الثاني: مآخذُ على المُؤلِّف
۱۱۳	*المبحث الخامس: وُصف النسخة المعتمدة في التحقيق
117	*المبحثُ السَّادِس: الطَّرِيقَةُ المُتَّبَعَةِ في تَحْقِيقِ الكِتَابِ
119	صُور من المَخْطُوطَاتِ المُعتمدةِ في تَخْقِيقِ الكِتَابِ
	تفْسِيرُ الموطَّأ
	النص المحقة
179	الطَّهُور للوَضُوءِ
١٣٣	بابُ جَامِعِ الوُّضُوءِ، إلى آخرِ بابِ المَسْحِ على الخُفَّيْنِ والاسْتِطَابةِ
1 2 2	بابُ افْتِتَاحَ الصَّلاَةِ أَ أَنْ اللَّهُ السَّلاَةِ أَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الم
101	باب التَّأْمِينِ، والجُلُوسِ في الصَّلاةِ، والتَّشَهُّدِ فيها
١٥٨	باب ما يفعل مَنْ سلّمَ مِنْ رَكْعَتينِ سَاهِيا
174	بابُ مَسَائِلِ الجُمُعَةِ إلى آخِرِها أَسَائِلِ الجُمُعَةِ إلى آخِرِها أَسَائِلِ الجُمُعَةِ إلى آخِرِها
177	تَفْسِيرُ أَبْوَابِ الصَّلاَةِ في رَمَضَانَ
۱۷٤	بابُ صَلاَةِ اللَّيْلِ، وصَلاَةِ الوِتْرِ، ورَكْعَتِي الفَجْرِ
111	بابُ فَضْلِ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ، وإعَادَةِ الصَّلاَةِ مَعَ الإِمَامِ، وصَلاَةِ الرَّجُلِ جَالِسًا ۗ
۱۸۸	بابُ الصَّلاةِ الوُّسْطَى، إلى آخرِ الجَمْع بينَ الصَّلاَتَيْنَ في السَّفَرِ
194	بابُ قَصْرِ الصَّلاَةِ فِي السَّفَرِ إلى آخِرِ بَابِ الصَّلاَةِ على الدَّابَّةِ
191	بابُ مَنْ صَلَّى الضُّحَى إلى آخِرِ بَابِ القُنُوتِ في صَلاَةِ الصُّبْحِ
	بابُ النَّهِي عَنِ الصَّلاَةِ والإِنْسَانُ يُرِيدُ حَاجَتَهُ إلى آخِرِ بَابِ الصَّلاَةِ على
4 • ٤	النبيِّ ﷺ

۲•۸	بابُ جَامِع الصَّلاَةِ، إلى آخِرِ بَابِ التَّرْغِيبِ في الصَّلاَةِ
717	بابُ الغُسْلَ للعِيدَيْنِ، إلى آخِرِ بَابِ الاسْتِسْقَاءِ، وصَلاَةِ الخَوْفِ
277	بابُ النَّهْيُ عَنِ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ للحَاجَةِ، إلى آخِرِ خُرُوجِ النَّاسِ إلى المَسْجِدِ
141	و و و المراجع
749	بابُ سُجُودِ القُرْآنِ، إلى آخِرِ كِتَابِ الصَّلاَةِ

* * *





بابُ في الشِّرْكَةِ، والتَّوْلِيةِ، وإفْلاسِ الغَرِيمِ

إذا بَاعَ الرَّجُلُ ثِيَاباً مُخْتَلِفَةَ الصِّفَاتِ فَاسْتَثْنَى لِنَفْسِهِ مِنْ صِنْفِ مِنْهَا عَدَداً يَخْتَارُهُ، فإنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، مِثْلَ أَنْ يَبْتَعَ عِدْلاً فِيهِ خَمْسُونَ ثَوْباً عَشَرَةٌ مِنْ خَزِّ، وَعَشَرَةٌ مِنْ قُطْنٍ، وعَشَرَةٌ مِنْ كَتَانٍ، وعَشَرَةٌ مِنْ قُطْنٍ، وعَشَرَةٌ مِنْ كَتَانٍ، فَيَسْتَثْنِي البَائِعُ مِنْهَا عَدَداً عندَ الصَّفْقَةِ مُخْتَارَةً مِنْ أَحَدٍ الأَصْنَافِ، فَهَذا جَائِزٌ ولَهُ شَرْطُهُ، وإذا لمْ يُسَمِّ مِنْ أَيِّ الأَصْنَافِ يَخْتَارُ العَدَدَ الذي اسْتَثْنَاهُ لِنَفْسِهِ، فإنَّهُ يَكُونُ شَرِيكاً للمُشْتَرِي مِنْهُ بِقَدْرِ مَا اسْتَثْنَاهُ لِنَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ في جُمْلَةِ مَا بَاعَ مِنْ جَمِيعِ تِلْكَ الثَيَابِ. تَلْكَ الثَيَابِ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَجْمَعَ أَهْلُ المَدِينَةِ على إِجَازَةِ الشِّرْكِ والتَّوْلِيةِ والإِقَالَةِ في الطَّعَامِ وغَيْرِه قَبْلِ قَبْضِهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ فِعْلُ مَعْرُوفٌ، ولَيْسَ يُوجَدُ في ذَلِكَ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ عَنِ النبيِّ عَلِيُهُ، إلاَّ مَا أَرْسَلَهُ سَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ، وذَكَرَهُ مَالِكٌ في المُوطَّأُ(١).

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكِ فِيمَن اشْتَرَى سِلْعَةً ثُمَّ اشْتَرَكَ فِيهَا غَيْرُهُ أَنَّ التَّبِعَةَ فِيهَا على المُشَرِّكِ ، إلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَ المُشَرِّكُ على الذي أَشْرَكَهُ بِحَضْرَةِ البَيْعِ فَي وَقْتِ الشِّرْكَةِ أَنَّ بَيْعَتَكَ فِيها على البَائِعِ الأَوَّلِ، فَيْنَفَعُهُ شَرْطُهُ، وتَكُونُ حِينَئِلاً تَبِعَةُ المُشَرِّكِ فِيمَا يَلْحَقُهُ في السِّلْعَةِ على البَائِعِ الأَوَّلِ، وإِنْ بَعُدَ شَرْطُ المُشَرِّكِ مِنْ عَقْدِ الصَّفْقَةِ لَمْ يُنتَفَعْ بهِ، وكَانَتِ التَّبَعَةُ في ذَلِكَ على المُشَرِّكِ [٢٤٩٣]، إنَّما كَانَتِ عَقْدِ الصَّفْقَةِ لَمْ يُنتَفَعْ بهِ، وكَانَتِ التَّبَعَةُ في ذَلِكَ على المُشَرِّكِ [٢٤٩٣]، إنَّما كَانَتِ التَّبِعَةُ على المُشَرِّكِ [٢٤٩٣]، إنَّما كَانَتِ التَّبِعَةُ على المُشَرِّكِ أَو المُوْلِي مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَدْ كَانَ مَلَّكَةُ مَا أَشْرَكَ فِيهِ أَوَّلاً بِعَقْدِ الصَّفْقَةِ، فإذا أَشْرَكَ فِيهِ أَوَّلاً بِحَضْرَةِ البَائِعِ الأَوَّلِ واشْتَرَطَ التَّبِعَةَ عَلَيْهِ نَفَعَهُ شَرْطُهُ،

⁽١) لم أجد هذا البلاغ في الموطأ، ولم ينسبه أحد إليه.

لأنَّهُ لَمْ يَكُنْ حِينَئِذٍ مَالِكَاً لِمَا أَشْرَكَ فِيهِ، أَو وَلاَّهُ مُلْكَاً تَامَاً، وأَمَّا إذا بَعُدَ شَرْطُهُ مِنْ عَقْدِ الصَّفْقَةِ لَمْ يَنْتَفِعْ بهِ، لأَنَّهُ قَدْ مَلَّكَهُ ذَلِكَ مِلْكَاً تَامَّاً، فَلِذَلِكَ لَزِمَتْهُ التَّبِعَةُ، ولَمْ يَنْتَفِعْ بِشَرْطِهِ.

* قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَنِ ابْتَاعَ سِلْعَةً ثُمَّ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَشْرِكْنِي بِنِصْفِهَا وأَنَا أَبِيعُهَا لَكَ أَنَّهُ جَائِزٌ [٢٤٩٥]، يَعْنِي: إذا ضَرَبَ لِبَيْعِهَا أَجَلاً، لأَنَّهُ بَيْعٌ وإجَارَةٌ، والبَيْعُ والبَيْعُ والبَيْعُ والجَارَةُ، والبَيْعُ والإَجَارَةُ جَائِزٌ أَنْ يَجْتَمِعَانِ في صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ، فإنْ لَمْ يَضْرِبْ لِبَيْعِهِ إِيَّاهَا أَجَلاً لَمْ يَجُزْ.

قالَ عِيسَى: فإنْ بَاعَهَا في نِصْفِ الأَجَلِ الذي ضَرَبَهُ لِبَيْعِهَا كَانَ لَهُ نِصْفُ الأُجْرَةِ في بَيْعِهِ إِيَّاهَا.

وتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنْ يُقَالَ مَا قِيمَةُ نِصْفِ هَذِهِ السِّلْعَةِ على اشْتِرَاطِ قِيَامِ المُشْتَرِي في بَيْعِهِ النِّصْفَ الآخَرِ شَهْراً، فإنْ قِيلَ: قِيمَتُهَا عَشَرَةُ دَرَاهِمَ، قِيلَ: فَمَا قِيمَتُهَا بِغَيْرِ اشْتِرَاطِ؟ فإنْ قِيلَ: اثْنَتَيْ عَشَرَ دِرْهَمَا، فَبَيْنَ القِيمَتَيْنِ دِرْهَمَانِ، وَهُوَ السُّدُسِ مِنَ الثَّمَنِ كُلِّهِ، فإذا خَدَمَهُ في بَيْعِهَا نِصْفُ شَهْرٍ وَجَبَ لَهُ مِنَ الأُجْرَةِ نِصَفْهَا، فَهَذا وَجُهُ العَمَلِ في هَذِهِ المَسْأَلةِ.

* قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: رَوَى حَدِيثَ التَّفْلِيسِ أَصْحَابُ مَالِكٍ عَنْهُ مُوْسَلاً [۲٤٩٧]، إلاَّ عبد الرَّزَاقِ فإنَّهُ أَسْنَدَهُ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بِنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ عَلِيْ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الذي ابْتَاعَهُ مِنْهُ»، وذَكَرَ الحَدِيثَ إلى آخِرِه (۱).

قالَ أَحمدُ بنُ خَالِدٍ: وأَصْحَابُ مَالِكِ لا يَذْكُرُونَ في سَنَدِ هَذَا الْحَدِيثِ أَبَا هُرَيْرَةَ، وإنَّمَا يَرْوُنَهُ مُرْسَلاً عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وبِهَذَا أَخَذَ مَالِكٌ، والزُّهْرِيُّ قَبْلَهُ، كَانَا يَقُولاَنِ: صَاحِبُ المُبْتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ إذا وَجَدَهُ في حَالِ الفَلسِ، وَهُوَ في المَوْتِ أُسْوَةُ الغُرَمَاءِ.

⁽١) مصنف عبد الرزاق ٢٦٤٨.

* قَالَ أَحْمَدُ: وذَهَبَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ الْمَوْتَ والفَلَسَ سَوَاءٌ، وأنَّ لِصَاحِبِ السِّلْعَةِ أَنْ يَأْخُذَهَا في المَوْتِ، كَمَا يَأْخُذَهَا في الفَلَسِ، واحْتَجَّ في ذَلِكَ بِمَا [رَوَاهُ](١) ابنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ أَبِي المُعْتَمِرِ، عَنْ عُمَرَ بنِ خَلْدَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ عَلَيْ قَالَ: «مَنْ مَاتَ أُو أَفْلَسَ فَوَجَدَ رَجُلٌ مَتَاعَهُ فَهُو أَحَقُّ بهِ» (٢).

قَالَ أَحْمَدُ: ولَيْسَ يُعَارِضُ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ بِحَدِيثِ أَبِي المُعْتَمِرِ الذي لم يَرْوِهِ إِلاَّ ابنُ أَبِي ذَئْبِ، وقالَ النَّسَائِيُّ أحمدُ بنُ شُعَيْبٍ: ابنُ أَبِي ذِئْبٍ رَجُلٌ ضَعِيفٌ (٣). قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: والمُفْلِسُ فِي النَّظَرِ يُفَارِقُ المَيِّتَ، لأَنَّ المُفْلِسَ تَبْقَى

ذِمَّتُهُ لِسَائِرِ غُرَمَائِهِ، والمَيِّتُ لا تَبْقَى لَهُ ذِمَّةٌ بعدَ مَوْتِهِ، فَلِهَذا افْتَرَقَ حُكْمَهُمَا في

الحَيَاة والمَمَاتِ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إذا الشُّتَرَى المُفْلِسُ بُقْعَةً بِدَيْنِ، ثُمَّ بَنَاهَا، فَطَلبَ رَبُّهَا ثَمَنَها، أَنَّهَا تُقَوَّمُ البُقْعَةُ، ويَقُوَّمُ البُنْيَانُ، والخِيَارُ في مهذه المَسْأَلةِ للغُرَمَاءِ، إنْ أَحَبُّوا أَنْ يَدْفَعُوا إلى صَاحِبِ البُقْعَةِ ثَمَنَ بُقْعَتِهِ ويأْخُذُونَهَا لأَنْفُسِهم كَانَ ذَلِكَ لَهُم، وإلاَّ قُوِّمَ البُنْيَانُ قَائِمًا، فَيُعْرَفُ مَا قِيمَةُ الدَّار، ثُمَّ يُقَالُ: مَا قِيمَةُ البُقْعَةِ بَرَاحَاً بِلا بِنَاءٍ؟ فَيَكُونُ مِنْ ذَلِكَ لِصَاحِبِ البُقْعَةِ قِيمَةُ بُقْعَتِهِ، ويَكُونُ للغُرَمَاءِ قِيمَةُ البُنْيَانِ، يَقْتَسِمُونَهُ بَيْنَهُم على قَدْرِ دِيُونِهِم، وإنَّمَا أَخَذَ صَاحِبُ البُقْعَةِ جَمِيعَ ثَمَنِهِ لأنَّهُ وَجَدَ سِلْعَتَهُ قَائِمَةً بِعَيْنِهَا، فَكَانَ أَحَقَّ بِهَا مِنْ سَائِرِ الغُرَمَاءِ.

جاء في الأصل: رواها، وهو خطأ لا يتناسب مع السياق. (1)

رواه ابن ماجه (٢٣٦٠)، والشافعي في الأم ٣/ ١٩٩، والدارقطني في السنن (٢٩٠٠)، (٢) بإسنادهم إلى ابن أبي ذئب به .

لم أجد تضعيف النسائي لابن أبي ذئب، وإنما وجدت أنه يوثقه، وهذا هو الصحيح، فإن ابن أبي ذئب أحد الأئمة المشهورين ممن أجمع على توثيقه، ينظر: تهذيب الكمال ٢٥ / ٦٣٠. وكان الأولى تضعيف الحديث بأبي المعتمر وهو رجل مجهول لا يعرف، بنظر: لسان الميزان ٧/ ٤٨٤.

بابُ مَا يَكُونُ مِنَ المُسَاوَمَةِ، إلى آخِرِ كِتَابِ البِيُوعِ

* في رَدِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ خِيَاراً مَكَانَ البَكْرِ الذي اسْتَسْلَفَهُ [٢٥٠٦] مِنَ الفِقْهِ: إَجَازَةُ السَّلَفِ في الحَيَوانِ، ورَدُّ المُسْتَسْلِفِ أَفْضَلَ مِنَ العَيْنِ الذي اسْتَسْلَفَهُ إذا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا على شَرْطٍ، أو عَادَة جَرَتْ بَيْنَ المُسْلَفِ والمُسْتَسْلِفِ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَرُدَّ أَكْثَرَ عَدَداً مِنَ الذي اسْتَسْلَفَ، وكَانَ رَسُولُ الله ﷺ قَد اسْتَسْلَفَ ذَلِكَ البَكْرِ لِغَيْرِهِ، ولِذَلِكَ رَدَّهُ إلى صَاحِبهِ مِنْ إبلِ الصَّدَقَةِ، ولو اسْتَسْلَفَهُ لِنَفْسِهِ لَمْ يَرُدَّهُ مِنْ إبلِ الصَّدَقَةُ،

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَجُزْ لِمَنْ أَسْلَفَ طَعَاماً في بَلَدٍ أَنْ يَشْتَرِطَ قَبْضَهُ في غَيْرِ البَلَدِ الذي أَسْلَفَهُ فِيهِ، لأَنَّهُ يَرْبَحُ في ذَلِكَ المُسْلَفِ حِمْلاَنَهُ مِنَ البَلَدِ الذي أَسْلَفَهُ فِيهِ إلى البَلَدِ الذي اشْتَرَطَ قَبْضَهُ فِيهِ، والزِّيَادَةُ في السَّلَفِ رِبَا، فَمَنْ فَعَلَ مَلْكَ أُسْقِطَ شَرْطُهُ، وأَخَذَهُ في البَلَدِ الذي دَفَعَهُ فِيهِ، وقَدْ قَالَ ابنُ عُمَرَ للذي سَأَلَهُ ذَلِكَ أُسْقِطَ شَرْطُهُ، وأَخَذَهُ في البَلَدِ الذي عَلَيْهِ، وقالَ: (شُقَّ الصَّحِيفَة)[٢٥١٦]، عَمَّن أَسْلَفَ واشْتَرطَ الزِّيَادَةَ فأَنْكُرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وقالَ: (شُقَّ الصَّحِيفَة)[٢٥١]، يَعْنِي: أَسْقِطِ الشَّرْطَ الذي اشْتَرَطَهُ في الزِّيَادَةِ، (فإنْ أَعْطَاكَ الذي عَلَيْهِ السَّلَفُ يَعْنِي: أَسْقِطِ الشَّرْطَ الذي اشْتَرَطَهُ في الزِّيَادَةِ، (فإنْ أَعْطَاكَ الذي عَلَيْهِ السَّلَفُ أَعْفِي السَّلَفُ أَعْنَى الْمَ تَكُنْ عَادَةً جَرَيا عَلَيْهَا فَلاَ تَقْبَلْ مِنْهُ أَقْضَلَ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ فَاقْبَلْهُ)، يُرِيدُ: مَا لَمْ تَكُنْ عَادَةً جَرَيا عَلَيْهَا فَلاَ تَقْبَلْ مِنْهُ وَيَتَذَ الشَيْفَ وَقَلْ المَرْيَانِ (١٠)، لأَنَّهَا زِيَادَةً في السَّلَفِ، وذَلِكَ مَا السَّلَفِ، وذَلِكَ مَلْ الذي أَسْلَفَهُ إيَّاهُ، ولِهَذَا الوَجْهِ كُرِهَتْ هَدِيَّةُ المِدْيَانِ (١٠)، لأَنَّهَا زِيَادَةً في السَّلَفِ، وذَلِكَ رَبًا.

⁽١) المديان: هو الكثير الدَّيْن الذي علته الديون، وهو مفعال من الدَّيْن للمبالغة، ينظر: النهاية ٢/ ١٥٠.

* قالَ أَبو المُطَرِّفِ: لَمْ يَجُزِ السَّلَفُ في الجَوَارِي، مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ سَبَباً إلى عَارِيَةِ الفُرُوجِ، فإذا وَقَعَ مِثْلُ هَذا نُقِضَ السَّلَفُ، مَا لَمْ يَغِبِ المُسْتَسْلِفِ على الجَارِيةِ ويَطَأَهَا، فإذا وَطِئَها لَزِمَتُهُ قِيمَتُهَا يَوْمَ قَبَضَهَا.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «لا تَلَقَّوُا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ»[٢٥١٦]، يُرِيدُ: لا تَلَقَّوُا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ»[٢٥١٦]، يُرِيدُ: لا تَلَقَّوُا جُلاَّبَ السِّلَعِ لِلْبَيْعِ، فَتَبْتَاعُونَها مِنْهُم قَبْلَ أَنْ يَبْلُغُوا بِهَا الأَسْوَاقِ غَالِيَةً، فَتَضُرُّوا بِهم.

وقُولُه: «لا تَنَاجَشُوا»، يَعْنِي: لاَ تَعْطُوا في السِّلَعِ فَوْقَ أَثْمَانِهَا، ولَيْسَ الشِّرَاءُ مِنْ شَأْنِكُم، لِكَي يَغْتَرَّ بِذَلِكَ غَيْرُكُم مِمَّنْ يُرِيدُ الشُّرَاءَ، فَيَزِيدُ في ثَمَنِ السِّلْعَةِ لِزَيَادَةِ النَّاجِشِ في ثَمَنِهَا، فَيَضُرُّ ذَلِكَ بالمُشْتَرِي.

وقَوْلُهُ: ﴿لاَ تُصَرُّوا الإبلِ والبَقرِ والغَنَمِ » يَعْنِي: لاَ تَتْرُكُوا حِلاَبَها إِذَا أَرَدْتُم بَيْعَهَا لِكَي يَجْتَمِعَ اللَّبَنُ في ضُرُوعِهَا فَتَعْظُمُ بِذَلِكَ ضُرُوعُهَا، فإذا نَظَرَ إليها المُشْتَرِي رَغِبَ فِيهَا، وزَادَ في ثَمَنِهَا، وظَنَّ أَنَّ لَبَنَها غَزِيرٌ، وهَذَا غِشٌّ وتَدْلِيسٌ، فَمَنِ ابْتَاعَ مُصَرَّاةً كَانَ بالخِيَارِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَها، وإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وصَاعَاً مِنْ تَمْرٍ.

وهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ في الرَّدِّ بِالْعُيُوبِ في الْحَيَوانِ وغَيْرِه، فإذَا كَانُوا بِبَلَدٍ لاَ تَمْرَ فِيهِ أَعْطَى مَكَانَ الصَّاعِ مِنَ التَّمْرِ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، ولاَ يَجُوزُ للذي تُرَدُّ عَلَيْهِ المَصْرُورَةَ أَنْ يَبِيعَ ذَلِكَ الصَّاعَ مِنَ التَّمْرِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوفِيَهُ، لأَنَّهُ اشْتَرَى ذَلِكَ الصَّاعَ بِاللَّبنِ المَصْرُورِ في الضَّرْعِ حِينَ بَاعَهَا مِنَ الذي اشْتَرَاهَا مِنْهُ، فإذَا بَاعَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ بِاللَّبنِ المَصْرُورِ في الضَّرْعِ حِينَ بَاعَهَا مِنَ الذي اشْتَرَاهَا مِنْهُ، فإذَا بَاعَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ دَخَلَهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوفَى، وصَارَ اللّبنُ المَحْلُوبُ مِنَ المُصَرَّاةِ في المَرَّةِ لَكَانُ النَّانِيَةِ الذي بهِ يَبِينُ صُرُّهَا لِمُشْتَرِيها بِلاَ ثَمَنٍ، مِنْ أَجْلِ ضَمَانِهِ إِيَّاهَا قَبْلَ أَنْ يُرْدَهَا، وهَذَا يُقَوِّي حَدِيثَ «الخَرَاجُ بِالضَّمَانِ» (١)، لأَنَّهُ في مَعْنَاهُ.

⁽١) تقدم تخريج الحديث في هذا الكتاب، بابُ مَا جَاءَ في مَالِ المَمْلُوكِ إذا بِيعَ، إلى آخِرِ عِيُوبِ الرقيق.

قالَ عِيسَى: وَلُو جَاءَ بِاللَّبَنِ الذي طَلَبَ مِنها أَوَّلَ مَرَّةٍ فَرَدَّهُ مَعَهَا لَمْ يُقْبَلُ مِنْهُ، ولَزَمَهُ غُرْمُ الصَّاع.

قالَ: وَلَو عَلَمَ أَنَّهَا مَصْرُورَةً بإقْرَارٍ مِنَ البَائِعِ فَرَدَّهَا قَبْلَ أَنْ يَحْلِبِهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ غُرْمُ الصَّاع، لأَنَّهُ لَم يَحْلِب اللَّبَنِ الذي بِسَبَبهِ يَلْزَمُهُ غُرْمُ الصَّاع.

قالَ: وَلَو حَلَبَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ثُمَّ حَلَبَهَا الثَّانِيَةَ فَنَقَصَ لَبَنُهَا، فَظَنَّ أَنَّهُ مِن اسْتَنْكَارِ المُرْضِع، ثُمَّ حَلَبَهَا الثَّالِثَ فَتَبَيَّنَ لَهُ صُرَّهَا، فأَرَادَ رَدَّهَا فإنَّهُ يَحْلِفُ باللهِ مَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ رضًا بِها، ثُمَّ يَرُدُّهَا ويَرُدُ مَعَها الصَّاعَ الذي أَمَرَ بهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

وقِيلَ: إذا كَانَتْ كَبِيرَةً رَدَّ عَنْ كُلِّ وَاحِدةٍ حَلَبَها صَاعَاً مِنْ تَمْرٍ.

وقَيِلَ: بِلْ يَرُدُّ عَنْهَا كُلُّها بعدَ حِلاَبهِ إِيَّاهَا صَاعَاً مِنْ تَمْرٍ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: فِي الذي يَتَلَّقَى السِّلَعِ قَبْلَ أَنْ يُهْبِطَ بِهَا الأَسْوَاقَ أَنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْ وَتُوقَفُ للنَّاسِ في السُّوقِ، فَيَشْتَرُونَهَا بِمَا اشْتَرَاهَا بهِ، فإنْ لَم يُوجَدْ مَنْ يَشْتَرِيهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ، فإنْ فَاتَتِ السِّلْعَةُ عَنْدَهُ ولَمْ تُوجَدْ مَعَهُ وكانَ مُتَعَوِّدًا بِذَلِكَ أَدَّبَهُ السُّلْطَانُ، وإنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَوِّدًا بِذَلِكَ نَهَاهُ أَنْ يَعُودَ، وخَلَّى سَبِيلَهُ.

وقَوْلُهُ: الا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادِا، يَعْنِي: لا يَتَولَّى أَهْلُ الْحَضَرِ بَيْعَ سِلَعِ أَهْلِ الْبَوَادِي، لأَنَّ ذَلِكَ ضَرَرٌ على أَهْلِ الْحَوَاضِرِ، وقَدْ رَوَى سُفْيَانُ، عَن أَبِي الزَّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النبيَّ عَلَيْ قَالَ: «لا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعُوا النَّاسَ يَرْزِقُ اللهُ بَعْضَهُم مِنْ بَعْضٍ» (١).

قالَ ابنُ أَبِي أُويْسٍ: وهَذا نَظَرٌ مِنَ النبيِّ ﷺ لأَهْلِ الحَاضِرَةِ على أَهْلِ البَادِيَةِ لِفَضْلِهِم عَلَيْهِم لإقَامَتِهِم (٢) الجَمَاعَاتِ، ولِعِلْمِهِم بالسُّنَنِ.

قَالَ عِيسَى: ولا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِي حَاضِرٌ لِبَادٍ، [وأَمَّا إذا بَاعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ] (٣) فإنَّهُ

⁽۱) رواه مسلم (۱۵۲۲)، والترمذي (۱۲۲۳)، وابن ماجه (۲۱۷٦)، وأحمد ٣/٧٠٠، بإسنادهم إلى سفيان بن عيينة به.

⁽٢) من هنا تبدأ قطعة نسخة القيروان في هذا الموضع، وهي التي رمزت لها بحرف (ق).

⁽٣) ما بين المعقوفتين من (ق).

يُفْسَخُ البَيْعُ مَا لَمْ تَفِتِ السِّلْعَةُ، ويُؤَدَّبُ البَائِعُ إِنْ كَانَ عَالِمَاً بِمَكْرُوهِ ذَلِكَ.

قَالَ: وَأَمَّا مَنْ بَاعَ على النَّجَشِ فَالمُشْتَرِي رَدُّ تِلْكَ السِّلْعَةِ إِنْ شَاءَ، فإنْ فَاتَتْ نُظِرَ إلى قِيمَتِهَا يَوْمَ البَيْعِ، فإنْ كَانَتِ القِيمَةُ أَقَلَّ مِنَ الثَّمَنِ الذي دَفَعَهُ المُشْتَرِي فِيهَا رَدَّ البَائِعُ على المُشْتَرِي مَا زَادَ على قِيمَةِ تِلْكَ السِّلْعَةِ.

قالَ: ومَنْ سَامَ على سَوْمِ أَخِيهِ بَعْدَ أَنْ رَكَنَ البَائِعُ إلى السَّائِمِ، فَابْتَاعَهَا السَّائِمُ الآخَرُ، فإنْ كَانَتِ السِّلْعَةُ لَمْ تَفِتْ فَلْيَعْرِضْهَا على الذي سَامَ بِهَا أَوَّلاً، فإنْ أَرَادَهَا أَسْلَمَهَا إليه بالثَّمَنِ الذي اشْتَرَاهَا بهِ، وإنَّما أَمْرَهُ أَنْ يَعْرِضَهَا عَلَيْهِ، لأَنَّهُ اشْتَرَاهَا في وَقْتٍ قَدْ مُنِعَ مِنْ شِرَائِهِ إِيَّاهَا، بِسَبِ رُكُونِ البَائِع إلى السَّائِمِ الأَوَّلِ فأَضَرَّ بهِ.

وكَذَلِكَ لا يَنْبَغِي للمُسْلَمِ أَنْ يَسُومَ على سَوْمِ اليَهُودِيِّ أَو النَّصْرَانِيِّ عندَ رُكُونِ البَائِع إلى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، لأنَّ لَهُم ذِمَّةً، ولاَ يَنْبَغِي أَنْ يُضَرَّ بِهِم.

ذَكَرَ أَبِو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَنَسِ بِنِ مَالِكٍ: "أَنَّ رَجُلاً كَانَ على عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ في عُقْدَتِهِ ضَعْفٌ، وكَانَ يَبْتَاعُ السِّلَعَ، فأَتَى أَهْلُهُ النبيَ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، [أُحْجُرْ](١) على فُلاَنِ، فإنَّهُ يَبْتَاعُ وفِي عُقْدَتِهِ ضَعْفٌ، فَقَالُوا: يَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَنَهَاهُ عَنِ البَيْعِ، فقالَ: لاَ أَصْبِرُ عَنْ ذَلِكَ، فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنْ كُنْتَ غَيْرَ تَارِكٍ البَيْعِ فَقُلْ: هَاءَ، ولاَ خِلاَبَةَ»(٢).

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ (٣): هَذَا الحَدِيثُ يُبَيِّنُ حَدِيثَ مَالِكِ في المُوطَّأُ [٢٥٢٣]، إذ لِكُلِ بَائِعِ أَنْ يَبِيعَ سِلْعَتَهُ بِمَا شَاءَ إذا بَاعَهَا مِمَّنْ يَجُوزُ مُبَايَعَتَهُ ولاَ يُنْظَرُ إلى مَا اشْتَرَى البَائِعُ في ثَمَنِ سِلْعَتِه، إلاَّ أَنْ يَقُولَ لَهُ المُشْتَرِي: بِعْنِي ولاَ خِلاَبَةَ، فَلاَ

⁽١) ما بين المعقوفتين من سنن أبي داود، وجاء في الأصل، وفي (ق): حجر.

⁽٢) سنن أبي داود (٣٥٠١) من حديث قتادة عن انس به. ورواه الترمذي (١٢٥٠)، والنسائي ٧/ ٢٥٢، وابن ماجه (٢٣٥٤)، وأحمد ٣/ ٢١٧. وقوله: (في عقدته ضعف) أي: في رأيه ونظره في مصالح نفسه. وقوله: (لاخلابة) بكسر الخاء وتخفيف اللامأي: لا خديعة، ينظر: تحفة الأحوذي ٤/ ٣٨٠.

⁽٣) في ق: (ع).

يَبِعْهَا مِنْهُ حِينَئِذٍ، إلاَّ بِمَا تُسَاوِي، فإنْ فَعَلَ رَدَّهَا عَلَيْهِ وقَبَضَ مِنْهُ جَمِيعَ الثَّمَنِ.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ^(۱): لَمْ يَجُزْ للرَّجُلِ أَنْ يَبْتَاعَ مَا يَتَمَكَّنُ لَهُ عَدَدُهُ جُزَافاً، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَنْ قَصَدَ الغَرَرَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَجْلِ أَنَّهُ مَنْ قَصَدَ الغَرَرَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ نُقِضَ البَيْعُ مَا لَمْ يَفِتِ المَبِيعُ، وكَانَتْ في ذَلِكَ القِيمَةُ إِنْ فَاتَ يَوْمَ قَبَضَ ذَلِكَ المُشْتَرِي^(۱).

قَوْلُ مَالِكِ فِيمَنْ بَاعَ شَيْئاً لِغَيْرِه على وَجْهِ الجُعْلِ أَنَّهُ لاَ بَأْسَ بهِ إِذَا سَمَّى الجَاعِلُ المَجْعُولَ (٢) لَهُ ثَمَناً يَبِيعُ بهِ سِلْعَتَهُ، فإنْ لَمْ يَتَهِيًا لَهُ بَيْعُهَا لَم يَكُنْ لَهُ شَيءٌ مِنَ الجُعْلِ الذي جُعِلَ لَهُ، وهذَا طَرِيقُ الجُعْلِ عِنْدَ العُلَمَاءِ، ودَلِيلُهُم عَلَيْهِ قَوْلُ اللهِ مَنَ الجُعْلِ الذي جُعِلَ لَهُ، وهذَا طَرِيقُ الجُعْلِ عِنْدَ العُلَمَاءِ، ودَلِيلُهُم عَلَيْهِ قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَلِمَن جَآءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ وَزَعِيمُ ﴾ [يوسف: ١٧٦]، فلَمْ يُوَقِّتْ في الجُعْلِ أَجَلاً، وجَعَلَ لَهُ جُعْلَهُ إِذَا جَاءَ بِالصُّواعِ، فَذَلَّ هَذَا على أَنَّهُ إِنْ طَلَبَهُ ولَمْ يَأْتِ بِهِ أَنَّهُ لاَ شَيءَ لَهُ مِنَ الجُعْلِ.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: فالجُعْلُ خَارِجٌ مِنْ مَعَانِي الإِجَارَةِ بِوجُوهِ كَثِيرَةٍ، مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ لا أَجَلَ فِيهِ، وأَنَّه لاَ شَيءَ لَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ سَعْيهِ حَتَّى يُتِمَّ بَيْعُ الثَّوْبِ أَو الشَّيءِ الذي جُعِلَ لَهُ الجُعْلُ بِسَبِهِ.

قالَ: والإَجَارَةُ بِخِلاَفِ ذَلِكَ، لاَ تَكُونُ إلاَّ في عَمَلٍ مَعْلُوم، وأَجَلٍ مَعْلُوم، وأَجَلٍ مَعْلُوم، وثَمَنٍ مَعْلُوم، ويَكُونُ للعَامِلِ مِنَ الأُجْرَةِ بِقَدْرِ مَا عَمِلَ مِنْ ذَلِكَ كُلَّ يَوْم، والدَّليلُ على صِحَةِ هَذَا قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ قَالَ إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى أَبْنَتَى هَنتَيْنِ عَلَى صِحَةِ هَذَا قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ قَالَ إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى أَبْنَتَى هَنتَيْنِ عَلَى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ قَالَ إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى أَبْنَتَى هَنتَيْنِ عَلَى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ قَالَ إِنِي أَنْ يَعْمَلُوا فَعَلْ إِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَعِنْ عِندِكَ ﴾ [القصص: ٢٧]، فَانْعَقَدتِ

⁽١) في (ق): ع.

⁽٢) جاء في نسخة (ق): مالم يفت المبيع (فإن فات كانت في ذلك القيمة يوم قبض ذلك المشتري)، ولا فرق بين ما جاء في هذه النسخة ونسخة الأصل إلا في التقديم والتأخير.

⁽٣) في (ق): للمجعول.

الإجَارَةُ بَيْنَ مُوسَى ووَالِدِ زَوْجَتهِ (صلَّى اللهُ عَلَيْهِما) (١) في عَمَلٍ مَعْلُوم، وأَجَلٍ مُؤُقَّتٍ، وثَمَنٍ مَعْلُوم، وَهُوَ صُدَاقُ الزَّوْجِ، وشَرَعَ مُوسَى (ﷺ) (٢) في ذَلِكَ الوَقْتِ في الرِّعَايةِ، وهَذَا حُكْمُ مَنِ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا بِعَيْنِهِ في عَمَلٍ مَعْلُومٍ أَنَّهُ يَشْرَعُ في العَمَلِ في الوَقْتِ.

* * *

تَمَّ كِتَابُ البُّيُوعِ بِحَمْدِ اللهِ ونِعْمَتهِ، وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّمَ يَتْلُوهُ كِتَابُ الأَقْضِيَةِ بِحَوْلِ اللهِ تَعَالَى

* * *

⁽١) من (ق).

⁽٢) من (ق).



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمَا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الأَقْضِيَةِ

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: "إِنَّمَا أَنَا بَشِرٌ، وإِنَّكُم تَخْتَصِمُونَ إليَّ ١٢٦٦٢] يَعْنِي: أَنَا بَشَرٌ لا عِلْمَ لِي بِبَوَاطِنِ أُمُورِكُم التي تَخْتَصِمُونَ فِيهَا إليَّ، وهَذا فِيمَا لَمْ يُطْلِعْهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ، فأَمَّا مَا أَعْلَمَهُ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى إِيَّاهُ فَهُوَ بَائِنٌ فِيهِ عَنْ سَائِرِ البَشَرِ.

وقَوْلُهُ: «فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ»، يَعْنِي: يَكُونَ أَفْطَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ (١)، وأَجْدَلَ في كَلاَمِهِ مِنْ صَاحِبهِ الذي يُخَاصِمُهُ.

وقالَ أَبو عُبَيْدٍ: اللَّحَنُ ـ بِفَتْحِ الحَاءِ ـ الفِطْنَةُ، واللَّحْنُ ـ بَجَزْمِ الحَاءِ ـ الخَطَأُ في الكَلاَم (٢).

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ (٣): في هَذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ قَضَاءَ القَاضِي لاَ يَحِلُّ للمُقْضَى لَهُ مَالَ المُقْضَى عَلَيْهِ إذا ادَّعَى [عَلَيْهِ] (٤) مَا لَيْسَ لَهُ عِنْدَهُ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمُولَكُمُ بَيْنَكُمُ بِالْبَطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى اَلْحُصَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنَ وَتَعَالَى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمُولَكُمُ بَيْنَكُمُ بِالْبَطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى اَلْحُصَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنَ أَمُولِ اللهُ ا

⁽١) قوله (من بعض) لا توجد في نسخة (ق).

⁽٢) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢/ ٤٢.

⁽٣) في نسخة (ق): ع.

⁽٤) من نسخة (ق).

كَحُرْمَةِ دَمِهِ (() ، فَحَرَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ [المَالَ] (() كَمَا حَرَّمَ الدَّمَ ، فَمَنْ أَخَذَ [مِنْ] (() مَالِ أَخِيهِ بِغَيْرِ [حَقِّه] (() لَمْ يَجِلَّ لَهُ ، وكَانَ عَلَيْهِ [حَرَامٌ] (() ، فَالحُكْمُ مِنَ الْحَكَمِ المُجْتَهِدِ إِنَّمَا هُوَ على ظَاهِرِ الأَمْرِ لاَ على بَاطِنِه ، وحقيقة مَعْرِفَةِ الأُمُورِ البَاطِنَةِ إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَلَيْسَ يُزِيلُ حُكْمُ الحَاكِمِ مَا يَعْلَمُهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ البَاطِنَةِ إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَلَيْسَ يُزِيلُ حُكْمُ الحَاكِمِ مَا يَعْلَمُهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ البَاطِنَةِ إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَلَيْسَ يُزِيلُ حُكْمُ الحَاكِمِ مَا يَعْلَمُهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الحَكَلَ لِ [و] (() الحَرَامِ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ [الحَاكَمَ] (() لو عَلِمَ مَا شَهِدَ بهِ عِنْدَهُ الشَّاهِدَانِ أَنَّ أَنَّ وَرُورٌ مَا حَكَمَ بهِ ولا أَنْفُذَهُ ، [فَكَذَلِكَ يُلْزَمُ] (() المَحْكُومُ لَهُ أَنْ لاَ يَسْتَبِيحَ أَخْذَ مَا حَكَمَ بهِ الحَاكِمُ الذِي لَوْ عَلِمَ أَن ما حَكَمَ بهِ بَاطِلٌ مَا حَكَمَ بهِ .

ومَنْ قَالَ: إِنَّ قَضَاءَ [القَاضِي] (٩) يَجِلُّ للمَحْكُومِ لَهُ مَا حَكَمَ لَهُ بهِ القَاضِي لَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ في رَجُلَيْنِ شَهِدا لِرَجُلٍ أَنَّ ابْنَتَهُ أَمَتُهُ، فَقَضَى لَهُ بِها القَاضِي أَنْ يَبِيحَ وَطْنَها لأَبِيهَا الذي شُهِدَ لَهُ أَنَّهَا أَمَتُهُ، ونَعُوذُ باللهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ القَوْلِ بِهَذا.

* قالَ أَبو المُطَرِّفِ (''): قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ اخْتَصَمَ إليهِ مُسْلِمٌ ويَهُودِيٌّ، فَرَأَى أَنَّ الحَقَّ لليَهُودِيِّ، فَقَضَى لَهُ بهِ)[٢٦٦٣]، فِي هَذَا مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ الحَكَمَ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ أَحَدَ ('') الخَصْمَيْنِ علَى حَقِّ أَنَّهُ يَقْضِي لَهُ بهِ، ولَيْسَ العَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ المَدِينَةِ، ولَيْسَ يَقْضِي القَاضِي عِنْدَهُم على المَطْلُوبِ

⁽۱) رواه أحمد ۲ ٤٤٦، وأبو يعلى الموصلي ٩/٥٥، والطبراني في المعجم الكبير ١٠ / ١٥٩، من حديث ابن مسعود، وإسناده ضعيف.

⁽٢) ما بين المعقوفتين من نسخة (ق).

⁽٣) من الأصل، وسقطت من (ق).

⁽٤) في (ق): حق.

⁽٥) في نسخة (ق): حراما.

⁽٦) في (ق): أو.

⁽٧) من (ق)، وفي الأصل: الحكم.

⁽٨) في (ق): وكذلك يلزمه.

⁽٩) في (ق): القضاة.

⁽١٠) في (ق): ع.

⁽١١) إلى هنا انتهت نسخة القيروان، وهي التي رمزت لها بحرف (ق) في هذا الموضع.

إلاَّ بالبَيِّنَةِ العَادِلَةِ بِعَدْلٍ يُعْذَرُ إلى المَحْكُوم عَلَيْهِ فِيمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِمَا شُهِدَ بهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا ضَرَبَ عُمَرُ اليَهُودِيَّ حِينَ قَالَ لَهُ: (واللهِ لَقَدْ قَضَيْتَ بِالْحَقِّ)، لأَنَّهُ مَدَحَهُ في وَجْهِهِ، وقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «احْثُوا التُّرَابَ في وُجُوهِ المَدَّاحِينَ»(١).

وقالَ أَبو عُمَرَ: إِنَّمَا ضَرَبَهُ لادَّعَائِهِ مَعْرِفَةَ الحَقِّ الذي هُوَ عِنْدَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَمَّا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ يَجِدُ في التَّوْرَاةِ أَنَّ الحَكَمَ إذا قَصَدَ الحَقَّ والعَدْلَ في أَحْكَامِهِ كَانَ مُوَقَّقًا مُسَدَّدًا، صَدَّقَهُ عُمَرُ في ذَلِكَ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ دَلِيلٌ على صَحَّةِ قَوْلِ ذَلِكَ اللهَ وَيَ اللهَ وَيَ اللهَ وَيَكَا وَيَكَا اللهَ وَيَ اللهَ وَي وَي وَي اللهَ وَي وَي اللهُ وَاللهُ وَي اللهُ وَاللهُ وَي اللهُ وَاللهُ وَي اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَال

ورَوَى أَبو هُرَيْرَةَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ المُسْلِمينَ حتَّى يَنَالَهُ، ثُمَّ غَلَبَهُ عَدْلُهُ فَلَهُ النَّارُ» (٢).

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: قَوْلُهُ ﴿ أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِحَيْرِ الشُّهَدَاءِ ﴾ [٢٦٦٥] وذَكَرَ الحَدِيثَ، مَعْنَى هَذَا الحَدِيثِ: رَجُلٌ سَمِعَ رَجُلاً يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ أَو يَعْتِقَ عَبْدَهُ، ثُمَّ جَحَدَ الطَّلاَقَ أَو الْعِثْقَ، فَوَجَبَ على مَنْ سَمِعَهُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ أَو يَعْتِقُ عَبْدَهُ أَنْ يَأْتِي الطَّلاَقَ أَو الْعِثْقَ، فَوَجَبَ على مَنْ سَمِعَهُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ أَو يَعْتِقُ عَبْدَهُ أَنْ يَأْتِي الطَّلاَقَ أَو الْعِثْقَ، فَوَجَبَ على مَنْ ذَلِكَ، قَبْلَ أَنْ يُسْئَلُ عَنْ تِلْكَ الشَّهَادَةِ، ولَيْسَ السُّلْطَانَ فَيَشْهَدُ عِنْدَهُ بِمَا سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ، قَبْلَ أَنْ يُسْئَلُ عَنْ تِلْكَ الشَّهَادَةِ، ولَيْسَ هَذَا الحَدِيثُ في كُلِّ الشَّهَادَاتِ، وأَمَّا مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ في حَقِّ مِنَ الحُقُوقِ فَذَا الحَدِيثُ في كُلِّ الشَّهَادَاتِ، وأَمَّا مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ في حَقِّ مِنَ الحُقُوقِ فَذَا الْحَدِيثُ في كُلِّ الشَّهَادَاتِ، وأَمَّا مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ في حَقِّ مِنَ الحُقُوقِ فَذَا الْحَدِيثُ في أَلِى أَدَائِهَا فَوَاجَبٌ عَلَيْهِ أَدَاؤُهَا، إذ في كِتْمَانِهَا قَطْعُ حَقً، وعَوْنٌ على ظُلْمٍ.

⁽۱) رواه مسلم (۳۰۰۱)، والترمذي (۲۳۹۳)، وابن ماجه (۳۷٤۲)، من حديث المقداد بن عمرو.

⁽۲) رواه أبو داود (۳۵۷۵)، بإسناده إلى أبي هريرة به.

قُولُ عُمَرَ: (واللهِ لا يُؤْسَرُ رَجُلٌ في الإسْلاَمِ بِغَيْرِ العَدْلِ) [٢٦٦٦]، يَعْنِي:
 لا يُقْضَى بِشَهَادَة غَيْرِ العَدْلِ على أَحَدٍ مِنَ المُسْلِمِينَ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: افْتُتِحَ العِرَاقُ في أَيَّامِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، وكَانَ النَّاسُ بِهَا أَخْلاَطاً مِنْ قَبَائِلَ شَتَّى، فَكَانَ مِنْهُم مَنْ يَتَرَخَّصُ في شَهَادَاتِ الزُّورِ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ مَنَعَ مِنْ قَبُولِ شَهَادَةِ غَيْرِ العَدْلِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلاً رِضاً لَمْ تَجُزْ شَهَادَتُهُ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَنْ لَمْ يَكُنْ مُجَرَّبَاً عَلَيْهِ الكَذِبُ، ولَمْ يُظْهِرِ الكَبَائِرَ، وكَانَ الخَيْرُ عَلَيْهِ غَالِباً جَازَتْ شَهَادَتُهُ وتَعْدِيلُهُ.

وقالَ قَوْمٌ: لاَ تَجُوزُ إِلاَّ شَهَادَةُ مَنْ فَعَلَ كُلَّ مَا أُمِرَ بِهِ، وانْتَهَى عَمَّا نُهِيَ عَنْهُ. قالَ أَبو عُمَرَ: وهَذِه قَوْلَةٌ شَدِيدَةٌ، والأَوَّلُ أَحْسَنُ.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: قَوْلُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: (لاَ تَجُوزُ شَهَادَةُ خَصْمٍ ولاَ ظَنِينٍ)، يَعْنِي (بِالخَصْمِ): الذي يُخَاصِمُ الرَّجُلَ عَنْ غَيْرِهِ، فَلاَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ، وَالظَّنِينُ): هُوَ المُثَّهَمُ الذي لاَ يُؤْمَنُ بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ، كَالأَبِ لابْنِهِ، أَو الزَّوْجَيْنِ وَالظَّنِينُ): هُوَ المُثَّهَمُ الذي لاَ يُؤْمَنُ بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ، كَالأَبِ لابْنِهِ، أَو الزَّوْجَيْنِ أَحَدُهُمَا للأَخِرِ، وتَجُوزُ شَهَادَةُ الأَخِ العَدْلِ لأَخِيهِ، إلاَّ في الوَلاَءِ، لأَنَّهُ يَجُرُّ ذَلِكَ إلى نَفْسِهِ.

قالَ ابنُ القاسم: إذا تَابَ المَحْدُودُ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ، لِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ثُمَّ لَرَ يَأْتُواْ بِأَرْبِعَةِ شُهَلَاءَ فَأَجْلِدُوهُمْ شَهَدِينَ جَلَدَةً وَلاَ نَقَبَلُواْ لَهُمْ شَهَدَةً أَبَداً وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْفَلِيقُونَ ۚ إِلّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [النور: ٤-١٥، وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْفَلِيقُونَ ۚ إِلّا ٱلّذِينَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [النور: ٤-١٥، فَوَجَبَ بِهَذَا النَّصِّ أَنْ تُقْبَلَ شَهَادَةُ المَحْدُودِ إذا تَابَ وأَصْلَحَ، فإذا قبلَ الله عَزَّ وَجَلَّ تَوْبَة عَبْدِه كَانَ العِبَادُ بِالقَبُولِ أَحَقَّ وأَوْلَى، ولَمْ يَخْتِلَفْ أَحَدٌ فِي أَنَّ الزَّانِي وَجَلَّ تَوْبَة عَبْدِه كَانَ العِبَادُ بِالقَبُولِ أَحَقَّ وأَوْلَى، ولَمْ يَخْتِلفْ أَحَدٌ فِي أَنَّ الزَّانِي وَجَلَّ تَوْبَة عَبْدِه كَانَ العِبَادُ بِالقَبُولِ أَحَقَّ وأَوْلَى، ولَمْ يَخْتِلفْ أَحَدٌ فِي أَنَّ الزَّانِي إِذَا تَابَ قُبِلَ اللهُ عَنْ ذَلِكَ، وتَابَ، إذَا تَابَ قُبِلَتُ شَهَادَتُهُ، فَرَامِيهِ بِالزِّنَا أَيْسَرُ جُرْمَا مِنْهُ إذا نَزَعَ عَنْ ذَلِكَ، وتَابَ، وصَلَحَتْ حَالَتُهُ وَالَّهُ مَا مِنْهُ إذا نَزَعَ عَنْ ذَلِكَ، وتَابَ، وصَلَحَتْ حَالَتُهُ مَا مَنْهُ إذا نَزَعَ عَنْ ذَلِكَ، وتَابَ،

سَأَلْتُ أَبا مُحَمَّدٍ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لأَبِي بَكْرَةً:

(تُبْ تُقْبَلُ شَهَادَتُكَ)^(۱)، أَيْ: كَذِّبْ نَفْسَكَ فِيمَا شَهِدْتَ بهِ على المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ، وكَذَلِكَ تُقْبَلُ شَهَادَتُكَ في غَيْرِ ذَلِكَ.

فقالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: لَسْتُ أَعْرِفُ مَا مَعْنَى هَذَا القَوْلِ، لأَنَّهُ لاَ يَخْلُو أَبُو بَكُرَةَ فِيمَا شَهِدَ بِهِ على المُغِيرَةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَادِقاً أَو كَاذِباً، فإنْ كَانَ كَاذِباً فَقَد ارْتَفَعَ عَنْهُ الكَذِبُ بِتَوْبَتِهِ وصَلاَحِ حَالِهِ، وإنْ كَانَ فِيمَا شَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ صَادِقاً، فَلاَ مَعْنَى عَنْهُ الكَذِبُ بِتَوْبَتِهِ وصَلاَحِ حَالِهِ، وإنْ كَانَ فِيمَا شَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ صَادِقاً، فَلاَ مَعْنَى لَمَنْ شَهِدَ بِحَقِّ فَحُدَّ بِسَبَ شَهَادَتِهِ، ثُمَّ ازْدَادَ بَعْدَ ذَلِكَ خَيْراً وصَلاَحاً أَنْ يُقَالَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ خَيْراً وصَلاَحاً أَنْ يُقَالَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : كَذَّبُ نَفْسَكَ الآنَ، وكَذَلِكَ تُقْبَلُ شَهَادَتُكُ، فَيَكُونُ قَدْ صُرِفَ مِنْ حَالَةِ بَعْدَ ذَلِكَ : كَذِّبُ نَفْسَكَ الآنَ، وكَذَلِكَ تُقْبَلُ شَهَادَتُكُ، فَيَكُونُ قَدْ صُرِفَ مِنْ حَالَةِ الصِّلاَحِ إلى حَالَةِ الفِسْقِ الذي لا تَجُوزُ شَهَادَةُ صَاحِبِهِ، واللهُ أَعْلَمُ بِمَعْنَى مَا أَرَادَهُ عُمَرُ في هَذَا إِنْ صَحَّ ذَلِكَ عَنْهُ.

قَالَ عِيسَى: تُقْبَلُ شَهَادَةُ المَحْدُودِ إِذَا ظَهَرَتْ تَوْبَتُهُ، وصَلُحَتْ حَالُهُ، ولا يُسْئَلُ أَمُقِيمٌ هُو على مَا شَهِدَ بهِ أَمْ نَازِعٌ عَنْهُ.

وقالَ قَوْمٌ: تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ إِلاَّ في مِثْلِ الشَّيءِ الذي حُدَّ فِيهِ، لأَنَّهُ يُتَّهَمُ في أَنْ يُحِبَّ أَنْ يَجِدَ لِنَفْسِهِ شَبِيهَا فِي مِثْلِ مَا فَعَلَهُ هُوَ أَوَّلاً، ويُذْكَرُ عَنْ عُثْمَانَ بنِ عَقَّانَ يُحِبَّ أَنْ يَجِدَ لِنَفْسِهِ شَبِيهَا فِي مِثْلِ مَا فَعَلَهُ هُوَ أَوَّلاً، ويُذْكَرُ عَنْ عُثْمَانَ بنِ عَقَّانَ أَنَّهُ قَالَ: (وَدَّتِ الزَّانِيَةُ أَنَّ النِّسَاءَ كُلُّهُنَّ زَوانِي)(٢)، والقَوْلُ الأَوَّلُ هُو قَوْلُ ابنِ القَاسِمِ.

* * *

⁽۱) رواه الشافعي في الأم ١١٦/٤، والبيهقي في السنن ١٠ /١٥٢، وعلقه البخاري في صحيحه (٢٥٠٤).

⁽٢) ذكره ابن قدامة في المغني ١٠ /١٩٠، والحطاب في مواهب الجليل ٦ /١٦١، ولم أجده في موضع آخر.

بابُ القَضَاءِ في اليَمِين مَعَ الشَّاهِدِ

أَرْسَلَ مَالِكٌ حَدِيثَ (القَضَاءِ باليَمِنِ مَعَ الشَّاهِدِ)[٢٦٧٢]، وأَسْنَدَهُ غَيْرُهُ عَنْ
 جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ (١).

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: الصَّحِيحُ فِيهِ أَنَّهُ مُرْسَلٌ، كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ، والقَضَاءُ باليَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ أَمْرٌ ثَابِتٌ بالمَدِينَةِ، الفُتْيَا عِنْدَهُمْ، والدَّلِيلُ على صَحَّتِهِ قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ فَوَانِ كُنْتُمْ عَكَ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبَا فَرِهَنُ مَّقْبُوضَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فَلَمَّا كَانَ القَوْلُ قَوْلَ المُرْتَهِنُ فِيمَا يَدَّعِيهِ في الرَّهْنِ الذي يَشْهَدُ لَهُ ويَحْلِفُ مَعَ ذَلِكَ ويَقْتَضِي، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ القَوْلُ قَوْلَ صَاحِبِ الدَّيْنِ مَعَ شَاهِدِه فِيمَا يَدَّعِيهِ وَيَحْلِفُ ويَحْلِفُ ويَحْلِفُ ويَحْلِفُ ويَحْلِفُ ويَحْلِفُ ويَحْلِفُ ويَعْلَمُ ويَعْدَفِي الرَّهُ وَلَ صَاحِبِ الدَّيْنِ مَعَ شَاهِدِه فِيمَا يَدَّعِيهِ ويَحْلِفُ ويَحْلِفُ ويَحْلِفُ ويَعْلَمُ ويَعْدَفِي المَّوْلِ خَاصَّةً.

* قَالَ مَالِكٌ : ولاَ يُقْضَى بِذَلِكَ في طَلاَقٍ ولاَ عِنْقٍ [٢٦٧٥.

* قالَ: وإذا ادَّعَا العَبْدُ أَنَّ سَيَّدَهُ أَعْتَقَهُ وشَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ شَاهِدٌ وَاحِدٌ حَلَفَ السَّيِّدُ أَنَّهُ مَا أَعْتَقَهُ وسَقَطَتْ دَعْوَى العَبْدِ، وكَذَلِكَ إذا ادَّعْتِ المَرْأَةُ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا، فَشَهِدَ لَهَا بِذَلِكَ شَاهِدٌ، حَلَفَ الزَّوْجُ أَنَّهُ مَا طَلَّقَهَا، وسَقَطَتْ دَعْوَى المَرْأَةِ، غَيْرَ أَنَّهَا لاَ تَتَزَيَّنُ لَهُ، ولا يَطَأَهَا إلاَّ وَهِيَ كَارِهَةٌ لِذَلِكَ، فإنْ أَبَى سَيّدُ العَبْدِ عَنِ اليَمِينِ أَنَّهُ مَا أَعْتَقَهُ، سَجَنَهُ السُّلْطَانُ حتَّى يَحْلِفَ ٢٦٧٨٢٦٧١].

⁽۱) رواه الترمذي (۱۳٤٤)، وابن ماجه (۲۳۲۹)، والبيهقي في السنن ۱/۱۱۹، بإسنادهم إلى جعفر بن محمد به، ورواه أبو داود (۳۲۱۰)، والترمذي (۱۳٤۳)، وابن ماجه (۲۳۲۸) من حديث أبي هريرة.

وقِيلَ أَيْضًا: إِنَّهُ إِذَا أَبَى عَنِ الْيَمِينِ أَنَّهُ مَا طَلَّقَهَا سَجَنَهُ السُّلْطَانُ سَنَةً، فَإِن انْقَضَتِ السَّنَةُ ولمْ يَحْلِفْ، خَلَّى بَيْنَهُ وبَيْنَهَا.

وقالَ ابنُ نَافِع: إنْ أَبَى الزَّوْجُ مِنَ اليَمِينِ وأَضَرَّ ذَلِكَ بالمَرْأَةِ بِسَبِ طُولِ سَجْنِهِ حَكَمَ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ بِحُكْمِ المُولِي، فَيُطَلِّقُ عَلَيْهِ كَمَا يُطَلِّقُ على المُولِي بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرِ طَلْقَةً يُمَلِّكُ بِهَا أَمْرَ نَفْسِهَا.

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِذَا شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ أَنَّ لِفُلاَنٍ عَلَى فُلاَنٍ مَالاً فَلَمْ يُوجَدْ للمَشْهُودِ عَلَيْهِ مَالٌ يُؤدِّي مِنْهُ مَا شُهِدَ بهِ عَلَيْهِ، إِلاَّ عَبْدَاً أَعْتَقَهُ، فإنَّ عِثْقَهُ يُنْقَضُ، وَلَمْ نُعْمِلْ شَهَادَةً للمَرْأَتَيْنِ هَهُنَا في المَعْتِقِ، وإنَّمَا عُمِلتْ في مَالٍ، ثُمَّ وَجَبَ على ولَمْ نُعْمِلْ شَهَادَةً للمَرْأَتَيْنِ هَهُنَا في المَعْتِقِ، وإنَّمَا عُمِلتْ في مَالٍ، ثُمَّ وَجَبَ على الحَكمِ أَنْ يَجْمَعَ على صَاحِبِ ذَلِكَ المَالِ مَالَهُ، فَلَمْ يَجِدْ مِنْ حَيْثُ يَجْمَعُهُ عَلَيْهِ الحَلْ مِنْ نَقْضِ العِتْقِ الذي أَحْدَثَهُ المَشْهُودُ عَلَيْهِ بالمَالِ فَنَقَضَهُ.

قالَ ابنُ القَاسِم: لَمْ يَثْبُتْ مَالِكٌ على القَوْلَةِ التي رُويتْ عَنْهُ في المُوطَّأَ فِيمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ ثُمَّ أَتَى رَجُلٌ فَادَّعَى على المُعْتِقِ مَالاً، وأَثْبَتَ الخُلْطَةَ بَيْنَهُ وبَيْنَ المُدَّعَى عَلَيْةِ في المُوطَّأُ بعدَ هذا، فَيُقَالُ لِسَيِّدِ العَبْدِ: احْلِفْ مَا عَلَيْكَ مَا ادَّعَى، المُدَّعَى عَلَيْةِ في المُوطَّأُ بعدَ هذا، فَيُقَالُ لِسَيِّدِ العَبْدِ: احْلِفْ مَا عَلَيْكَ مَا ادَّعَى، فإنْ نَكَلَ فَقَالَ: يَحْلِفُ صَاحِبُ الحَقِّ، وتُرَدُّ بِذَلِكَ عِتَاقَةُ العَبْدِ، فَلَمْ يَثْبُتْ مَالِكٌ على هَذِه القَوْلَةِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: ولاَ تُرَدُّ عِتَاقَةُ هَذَا العَبْدِ بِسَبِ نُكُولِ سَيِّدِه عَنِ اليَمِينِ التي لَزِمَنْهُ في الدَّعْوَى التي ادُّعِيتْ عَلَيْهِ، لأَنَّهُ يُتَهَّمُ في بَعْضِ العِنْقِ، وقَدْ ثَبَتَ العِنْقُ، فَلاَ يُرَدُّ بِنُكُولِ السَّيِّدِ عَنِ اليَمِينِ في هَذِه المَسْأَلَةِ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَنْ نَكَحَ أَمَةً فَأْتَى سَيِّدُهَا بِرَجُلٍ وامْرَأْتَيْنِ فَشَهِدُوا أَنَّ الذي ادَّعَى على زَوْجَتِهِ كَانَ قَد اشْتَرَاهَا مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْقَائِمِ فِيهَا بِكَذَا وَكَذَا دِينَارَاً، فإنَّ الحَقَّ يَثْبُتُ على المَشْهُودِ عَلَيْهِ، وتَحْرُمُ الأَمَةُ على الزَّوْجِ، ويَحُرُمُ الأَمَةُ على الزَّوْجِ، ويَكُونُ فِرَاقاً بَيْنَهُمَا [٢٦٧٩].

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا حُرِّمَتِ الْأَمَةُ في هَذه المَسْأَلَةِ على زَوْجِهَا بِثَبَاتِ الشَّهَادَةِ

أَنَّ للزَّوْجِ فِيهَا شَرِيكاً، وَلَو لَمْ يَكُنْ لَهُ أَيْضاً فِيهَا شَرِيكاً مَا جَازَ لَهُ وَطْئُها، لأَنَّهُ يُنْكِرُ أَنْ تَكُونَ لَهُ أَمَةً، وإنَّمَا ادَّعَاهَا زَوْجَةً فَأَكْذَبَتْهُ البَيِّنَةُ، ولَمْ تُعْمَلْ أَيْضاً شَهَادَةً ليُنْ وَهُ الْمَرْأَتَيْنِ هَهُنَا فِي الطَّلاَقِ، وإنَّمَا عُمِلَتْ فِي رَجُلَيْنِ [اشْتَرَيَا] (١) مِنْ رَجُلٍ جَارِيَةً بِشَمَنِ إلى أَجَلٍ ثُمَّ ادَّعَاهَا أَحَدُهُمَا زَوْجَةً، فَلَمَّا أَكْذَبَتْهُ البَيِّنَةُ وَجَبَ على الحَكَمِ فَشُخُ النِّكَاحِ الذي ادَّعَاهُ المُدَّعِي، وأَنْ يُجْمَعَ ثَمَنُ الجَارِيَةِ على بَائِعِهَا الذي شُهِدَ فَشُخُ النِّكَاحِ الذي ادَّعَاهُ المُدَّعِي، وأَنْ يُجْمَعَ ثَمَنُ الجَارِيَةِ على بَائِعِهَا الذي شُهِدَ لَهُ بِثَمَنِهَا رَجُلٌ وامْرَأَتَانِ، وشَهَادَةُ النِّسَاءِ لاَ تَجُوزُ فِي الطَّلاقِ كَمَا لا تَجُوزُ فِي الطَّلاقِ كَمَا لا تَجُوزُ في النَّي النِّي النِّي لاَ يَطُورُ في الطَّلاقِ كَمَا الرِّجَالُ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وكَذَلِكَ مَسْأَلَةُ المَرْأَتَيْنِ اللَّتَيْنِ شَهِدَتَا مَعَ الرَّجُلِ أَنَّ الذي افْتَرَى عَلَيْهِ عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، فَيَسْقُطُ بِذَلِكَ الحَدُّ عَنِ المُفْتَرِي، فإنَّمَا يَسْقُطُ ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ شَهَادَةَ المَرْأَتَيْنِ هَهُنَا إِنَّمَا هِي في مَالٍ، وذَلِكَ أَنَّ العَبْدَ مَالٌ مِنَ الأَمْوَالِ، ثُمَّ وَجَبَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَقْضِي الحَكَمُ في قُصَّةٍ أُخْرَى بَيْنَ حُرِّ وعَبْدٍ، افْتَرَى الحُرُّ على العَبْدِ فَلَمْ يُلْزَمِ الحُرُّ في ذَلِكَ حَدًّا، إذ لاَ يُحَدُّ الحُرُّ في افْتِرَاقِهِ، ولاَ في الحُدُودِ.

قالَ مَالِكُ : ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: لاَ يَكُونُ اليَمِينُ مَعَ الشَّاهِدِ الوَاحِدِ، ويُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَٱمْرَأَتَكَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قالَ: فإذَا لَمْ يَأْتِ المُدَّعِي بِمِثْلِ هَذِه البَيِّنَةِ، أَو يَأْتِي بِشَاهِدَيْنِ فَلاَ شَيءَ لَهُ، ولاَ يَحْلِفُ مَعَ الشَّاهِدِ الوَاحِدِ.

* قالَ مَالِكٌ: فَيُقَالُ لِمَنْ قَالَ هَذا: أَرَأَيْتَ لَو أَنَّ رَجُلاً ادَّعَى على رَجُلٍ مَالاً أَلَيْسَ يَحْلِفُ المَطْلُوبُ وتَسْقُطُ عَنْهُ الدَّعْوَى، فإنْ أَبَى أَنْ يَحْلِفَ أَلَيْسَ يَحْلِفُ الطَّالِبُ، ويَأْخُذُ مِنْهُ مَا يَدَّعِيهِ، فَهَذا مَا لاَ خِلاَفَ فِيهِ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ أَقَرَ

⁽١) في الأصل: اشترايا، وهو خطا والصواب ما أثبته.

بِهَذَا لَزِمَهُ أَنْ يُقِرَّ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الذي ثَبَتَتِ بِهِ السُّنَّةِ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ نَصَّاً في القُّرْآنِ، كَمَا صَارَتْ هَذِه المَسْأَلَةُ المُتَقَدِّمَةُ مُجْتَمِعاً عَلَيْهَا، ولَيْسَتْ مَنْصُوصَةً في القُرْآنِ [٢٦٨٢].

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: والسُّنَنُ الثَّابِتَةُ مُفَسِّرَةٌ للقُرْآنِ، وإنَّمَا احْتَجَّ مَالِكٌ لِهَذِه المَسْأَلَةِ في المُوطَّأ، لِقُوَّةِ الاخْتِلاَفِ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ الأَمْصَارِ.

* * *

القَضَاءُ فِيمَنْ هَلَكَ وعَلَيْهِ دَيْنٌ ولَهُ دَيْنٌ فِيهِ شَاهِدٌ وَاحِدٌ

* وَقَعَ فِي مُوطًا ابنِ بُكَيْرٍ، قالَ مَالِكُ: فِي رَجُلٍ يَهْلَكُ ولَهُ دَيْنٌ وعَلَيْهِ شَاهِدٌ وَاحِدٌ وعَلَيْهِ دَيْنٌ للنَّاسِ فَيَأْبَى وَرَثَتُهُ أَنْ يَحْلِفُوا مَعَ شَاهِدِهِم، فإنَّ الغُرَمَاءَ يَحْلِفُونَ وَيَّأُخُذُونَ حُقُوقَهُم (١)، فَوَقَعَتْ فِي هَذه الرِّوَايةِ اليَمِينُ على الغُرَمَاءِ مَعَ شَاهِدِ المَيِّتِ لَهُ بِالدَّيْنِ الذي تُوفِّي، وَهُو قَبْلَ المَشْهُودِ عَلَيْهِ بهِ، ولَمْ تَقَعْ على الغُرَمَاءِ يَمِينٌ فِي دَعْوَاهَمُ أَوَّلاً على المَيِّتِ، وهذا الفُتْيَا مُوَافِقٌ لِتَرْجَمَةِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى فِي المَوْطَأ [٢٦٨٣]، وأمّا على حَسَبِ مَا ذَكَرَهُ يَحْيَى في نَفْسِ المَسْأَلَةِ، فإنّهُ يَلْزُمُ الغُرَماءُ أَوَّلاً على حَسَبِ مَا ذَكَرَهُ يَحْيَى في نَفْسِ المَسْأَلَةِ، فإنّهُ يَلْزُمُ الغُرَماءُ أَوَّلاً أَنْ يَحْلِفُوا على دَيْنِهِم مَعَ شَاهِدِهم، ثُمَّ يَحْلِفُونَ أَيْضاً مَعَ الشَّاهِدِ الذي شُهِدَ على حَقِّ المَيْتِ، فَجَوَابُ رِوَايةِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى في هَذِه المَسْأَلَةِ هُو الذي شُهِدَ على حَقِّ المَيْتِ، فَجَوَابُ رِوَايةِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى في هَذِه المَسْأَلَةِ هُو جَوَابُ رِوَايةِ ابْنِ بُكَيْرِ عَنْ مَالِكٍ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِذَا بَقِيتْ فَضْلَةٌ بعدَ أَنْ أَخَذَ غُرَمَاءُ المَيِّتِ حُقُوقَهُم، ولَمْ يَثْبُتْ عُذُرٌ للوَرثَةِ فِي [إِبَائِهِم](٢) عَنِ اليَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ على دَيْنِ [مُورِّثِهِم](٣) فَرُدَّتْ عُذُرٌ للوَرثَةِ فِي [إِبَائِهِم] فَضْلَةُ المَالُ، وأَرَادَ الوَرثَةُ أَنْ يُحَلِّفُوهُ على أَنَّهُ لمْ يَكُنْ لَمَ يَكُنْ لَمَيِّتِ عِنْدَهُ مَالٌ للوَرثَةِ، فإنْ أَبِي أَنْ يَحْلِفَ على ذَلِكَ رُدَّتْ فَضْلَةُ المَالِ إلى وَرثَةِ المَيْتِ، لأَنَّ إِبَائِهِ عَنِ اليَمِينِ في ذَلِكَ كَالشَّاهِدِ يَشْهَدُ لَهُم.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَجْمَعَ الفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ على أَنَّهُ لاَ يَحْلِفُ مَن

⁽١) موطأ مالك برواية ابن بكير، ورقة (١٦١أ)، نسخة الظاهرية.

⁽٢) في الأصل: إبايتهم، وما وضعته هو الصحيح.

⁽٣) جاء في الأصل: موروثهم، وهو خطأ.

أُدِّعِيَ عَلَيْهِ بِدَعْوَى إِلاَّ بَعْدَ ثُبُوتِ الخِلْطَةِ بَيْنَ المُدَّعِي والمُدَّعَى عَلَيْهِ.

وقالَ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزِيزِ: (تَحْدُثُ للنَّاسِ أَقْضِيَةٌ بِقَدْرِ مَا أَحْدَثُوا مِنَ الفُجُورِ) (١)، يُرِيدُ بِهَذَا القَوْلِ: أَنَّهُ مَنْ لاَ يَتَقِّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَأْتِي إلى أَهْلِ التَّهَاوِنِ، فَيَدُّعِي قَبَلِهِم حُقُوقاً طَمَعاً مِنْهُ أَنْ تَرْجِعَ عَلَيْهِ اليَمِينُ، فَيَحْلِفُ ويَأْخُذُ، أَو يَفْتَدِي فَيَدُّبِهِم حُقُوقاً طَمَعاً مِنْهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ اليَمِينُ، فَيَحْلِفُ ويَأْخُذُ، أَو يَفْتَدِي مِنْهُ المَطْلُوبُ، فَأَحْدَثَ لَهُم أَنْ يُثْبَتُوا الخِلْطَةَ، فإذا أَثْبَتُوهَا وَجَبْتِ اليَمِينُ على المُدَّعِي. المُدَّعِي عَلَيْهِ، ولَهُ صَرْفُهَا على المُدَّعِي.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: الخِلْطَةُ تُثْبَتُ بالبَيْعِ والشَّرَاءِ والسَّلَفِ بعدَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِرَاراً، وتَسْقُطُ الخِلْطَةُ في الصُّنَّاعِ، والمُتَّهَمِ، والمُقرِّ بِدَيْنٍ عِنْدَ المَوْتِ.

^{* * *}

 ⁽١) ذكره ابن حزم في الإحكام ٦ / ١٦٤، وعزاه ابن حجر في الفتح ١٣ / ١٤٤ من قول مالك.

بابٌ في شَهَادَةِ الصِّبْيَانِ، واليَمِينِ على المِنْبَرِ، واليَمِينِ على المِنْبَرِ، والكِرَاءِ

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: أَجَازَ شَهَادَةَ الصِّبْيَانِ مُعَاوِيةُ بنُ أَبِي سُفْيَانَ، وعَبْدُ اللهِ بنُ الزُّبَيْرِ، وعَطَاءٌ، والحَسَنُ، والنَّخَعَيُّ، وجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ.

وسُئِلَ عَنْهَا ابنُ عَبَّاسٍ، فقالَ: قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وقالَ ابنُ أَبِي مُلَيْكَةً: فَمَا رَأَيْتُ القُضَاةَ أَخَذُوا فِيهَا إِلاَّ بِقَوْلِ ابنِ الزُّبَيْرِ(١)، فإنَّمَا جَازَتْ شَهَادَتُهُم لِحَالِ الضَّرُورَةِ، كَشَهَادةِ النِّسَاءِ في الاَسْتِهْلاَلِ، وفي أُمُور النِّسَاءِ، وقَدْ جَعَلَ النبيُّ ﷺ العِفَاصَ، والوِكَاءَ دَلِيلاً على اللُّقَطَةِ، فَكَذَلِكَ شَهَادَةً النِّسَاءِ، وقَدْ جَعَلَ النبيُ ﷺ العِفَاصَ، والوِكَاءَ دَلِيلاً على اللُّقَطَةِ، فَكَذَلِكَ شَهَادَةً الضَّبْيَانِ أُجِيزَتْ لِحَالِ الضَّرُورَةِ، ولِعَدَمِ مَنْ يَحْضُرُهمْ مِنَ الرِّجَالِ، إذا انْفَرَدُوا بِأَنْفُسِهم لا يَحْضُرُهمْ فِيهَا الرِّجَالُ، وإنَّمَا أُجِيزَتْ شَهادَتُهُم لِحَفْظِ الدِّمَاءِ.

قالَ ابنُ القاسم: فإذا شَهِدَ صَبِيًّانِ على صَبِيًّ أَنَّهُ جَرَحَ صَبِيًّا، أو قَتَلَهُ جَازَتْ شَهَادَتُهُما، ولاَ تُبَالِي كَانَ الشَّاهِدَانِ مَعَ الجَارِحِ والمَجْرُوحِ في جَمَاعَةٍ وَاحِدَةٍ، أو كَانُوا في جَمَاعَةٍ أُخْرَى، ولا تَجُوزُ شَهَادَتُهُم لِصَغِيرٍ على كَبِيرٍ، أو لِكَبِيرٍ على كَنُوا في جَمَاعَةٍ أُخْرَى، ولا تَجُوزُ شَهَادَتُهُم لِصَغِيرٍ على كَبِيرٍ، أو لِكَبِيرٍ على صَغِيرٍ، وإنَّمَا تَجُوزُ فِيمَا بَيْنَهُم، خَاصَّةً إذا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقُوا، أو يُتَخَبِّبُوا(٢)، ويَشْهَدُ على شَهَادَتِهِم العُدُولُ.

⁽١) ذكره ابن حزم في المحلى ٩ ٤٢٠ .

 ⁽۲) التخبيب هو أن يعلموا الخبّ، وهو المكر، وذلك بأن يدخل بين الصبيان كبير على وجه يمكنه من أن يلقنهم، قاله الباجي كما في التاج والإكليل 7 / ١٧٧، وينظر: التعليق على الموطأ للوقشى ٢ / ١٨٣.

* حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ، أَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنِ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِيءٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ حَرَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ الجَنَّةَ، وَأَوْجَبَ لَهُ النَّارَ» [٢٦٩٣]، قالَ أَبو المُطَرِّفِ: يُقَالُ في هَذَا الحَدِيثِ أَنَّ أَبا أُمَامَةَ الذي رَوَاهُ عَنِ النبيِّ عَلَيْهِ لَيْسَ هُوَ [أَبو](١) أُمَامَةَ البَاهِلِيُّ، وإنَّمَا هُوَ [أَبو](٢) أُمَامَةَ الحَارِثيُّ مِنْ بَنِي النَّجَارِ، ولَمْ يَصِحِ لأَبِي أُمَامَةَ الحَارِثيُّ مِنْ بَنِي النَّجَارِ، ولَمْ يَصِحِ لأَبِي أُمَامَةَ الحَارِثيُّ مِنْ النبيِّ عَلَيْهِ.

وَطَرِيقُ هَذَا الْحَدِيثِ طَرِيقُ الْوَعِيدِ، ولاَ تُحَرَّمُ الْجَنَّةُ ويُخَلَّدُ في النَّارِ إلاَّ أَهْلُ الكُفْرِ، وقَدْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ قَوْمٌ مِنَ المُسْلِمينَ بَعْدَ أَنِ احْتَرَقُوا فِيهَا، فَيْدْخَلُونَ الْجُنَّةَ، لا خِلاَفَ بينَ أَهْلِ السُّنَّةِ في هَذَا.

ورُوِيَ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ حَدِيثٍ ثَبَتَ عَنِ النبِيِّ ﷺ فِيهِ مَعْنَى الوَعِيدِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، ولاَ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ على التَّرْهِيبِ والتَّعْلِيظِ، لأَنَّ في ذَلِكَ إِبْطَالٌ للَمَوَارِثَةِ، وإشَارَةٌ إلى خُلْفِ الوَعْدِ الذي وَعَدَ اللهُ بهِ المُؤْمِنِينَ مِنْ دُخُولِ الجَنَّةِ، لأَنَّ اللهَ هُوَ الصَّادِقُ فِي قَوْلهِ، وكَذَلِكَ رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ صَادِقٌ في قَوْلهِ،

وفِيهِ تَطَرَّقٌ للإِرْجَاءِ في مَذْهَبِهِم: الإيمَانُ قَوْلٌ.

ومَنْ دَخَلَ النَّارُ خَرَجَ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ نَبِيِّهِ، ولاَ يُخَلَّدُ مُوَحِّدٌ في النَّارِ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِ أَبِي [عُبَيْدٍ]^(٣) لاَ لَفْظُهُ بِنَفْسِهِ.

* واليَمِينُ في المِنْبَرِ على الحُقُوقِ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، ولِذَلِكَ قَضَى به مَرْوَانُ بنُ الحَكَمِ على زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ فَلَمْ يُنْكِرْهُ زَيْدٌ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ زَيْدٍ مَعْرُوفَاً لأَنْكَرَهُ على مَرْوَانَ [٢٦٩٥].

قَالَ مَالِكٌ: ولاَ يَحْلِفُ أَحَدٌ عِنْدَ مِنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ إلاَّ في رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا،

⁽١) في الأصل: أبا.

⁽٢) جاء في الأصل أيضا: أبا.

 ⁽٣) جاء في الأصل: عبيدة، وهو خطا، وقد بحثت عن قول أبي عبيد في كتاب الإيمان فلم
 أجده، فلعلّه في موضع آخر من كتبه الأخرى.

وفِي جَوَامِعِ الْأَمْصَارِ يَحْلِفُ فِيهَا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا، ومَا نَقَصَ مَنْ رُبْعِ دِينَارٍ حَلَفَ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ فِي غَيْرِ الجَامِعِ [٢٦٩٦].

* حَدِيثُ «لا يَغْلَقُ الرَّهْنُ» [٢٦٩٨] حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، ولاَ يُسْنَدُ مِنْ طَرِيقٍ سَحِيح.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: يُقَالُ: غَلَقَ الرَّهْنُ إِذَا لَمْ يُفَكَّ (١).

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ الرَّاهِنِ للمُرْتَهِنِ: إِنْ جِئْتُكَ بِحَقِّكَ إِلَى أَجَلِ كَذَا وَكَذَا، وإلاَّ فالرَّهْنُ لَكَ، هُوَ مِنْ أَكْلِ المَالِ بالبَاطِلِ، وذَلِكَ أَنَّ المُرْتَهِنَ لاَ يَدْرِي هَلْ يَصِحُ لهُ الرَّهْنُ أَو الثَّمَنُ الذي رَهَنَهُ بهِ صَاحِبُهُ، فَهَذا مِنَ الغَرَرِ، وأَكْلِ المَالِ بالبَاطِلِ الذي لاَ يَحِلُّ، فإذا وَقَعَ مِثْلُ هَذا وقَبَضَ المُرْتَهِنُ الرَّهْنَ لِنَفْسِهِ ثُمَّ عَثَرَ بالبَاطِلِ الذي لاَ يَحِلُّ، فإذا وَقَعَ مِثْلُ هَذا وقَبَضَ المُرْتَهِنُ الرَّهْنَ لِنَفْسِهِ ثُمَّ عَثَرَ

على ذَلِكَ صَرَفَهُ إلى رَبِّهِ الذي رَهَنَهُ إِيَّاهُ، وقَدْ دَفَعَ إليه رَبُّهُ مَا رَهَنَهُ بهِ، فإنْ فَاتَ عِنْدَ المُرْتَهِنُ كَانَ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ يَوْمَ قَبَضَهُ لِنَفْسِهِ، ولَهُ مَا رَهَنَهُ بهِ صَاحِبُهُ، يَرْجِعُ بِذَلِكَ على الرَّاهِنِ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِذَا ارْتَهَنَ رَجُلٌ أُصُولَ نَخْلِ وقَدْ عَلِمَ أَنَّهَا تُثْمِرُ فِي كُلِّ عَام، فَمَتَى لَمْ يَشْتَرِطْ أَنْ تَكُونَ الشَّمَرَةُ رَهْناً عِنْدَهُ مِنَ الأَصُولِ لَمْ تَدْخُلِ الشَّمَرَةُ فِي الرَّهْنِ وَهِي قَائِمَةٌ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ دُونَ وَهِي للرَّاهِنِ، وقَدْ يَجُوزُ أَيْضَا أَنْ تُرْهَنُ الثَّمَرَةُ وَهِي قَائِمَةٌ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ دُونَ الأَصُولِ إِذَا قَبَضَ المُرْتَهِنُ الأُصُولَ مَعَ الثَّمَرَةِ، ويَكُونُ ذَلِكَ رَهْناً مَحُوزاً، وجَنِينُ الأَصُولِ إِذَا قَبَضَ المُرْتَهِنُ الأَصُولَ مَعَ الثَّمَرَةِ، ويَكُونُ ذَلِكَ رَهْناً مَحُوزاً، وجَنِينُ الأَصُولِ إِذَا قَبَضَ المُرْتَهِنُ الأَصُولَ مَعَ الثَّمَرَةِ، ويَكُونُ ذَلِكَ رَهْناً مَحُوزاً، وجَنِينُ اللهُ عَزَى اللهُ عَنْ اللهُ عَزَى ويُحَاذُ ويُقْبَضُ، قالَ اللهُ عَزَّ مِفْتُهُ، وكَيْفَ هُو، وإنَّمَا يَكُونُ رَهْناً كُلُّ مَا يُرَى ويُحَاذُ ويُقْبَضُ، قالَ اللهُ عَزَّ مِفَيَى لَمْ يَقْبِضِ الرَّهْنُ، ويُحَاذُ على الرَّهْنُ، ويُحَاذُ على الرَّهْنُ، ويُحَاذُ على الرَّهْنُ، ويُحَاذُ على الرَّاهِنِ فَلَيْسَ بِرَهْنِ.

قَالَ [أَبُو](٢) المُطَرِّفِ: إنَّمَا أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بالرَّهْنِ عِنْدَ البَيْعِ والسَّلَفِ على

⁽١) غريب الحديث لأبي عبيد ٧١/٤.

⁽٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل.

سَبِيلِ التَّوَثُّقِ، وحِفْظِ الأَمْوَالِ، كَمَا أَمَرَ بالإشْهَادِ عِنْدَ البَيْعِ والسَّلَفِ لِتُحْفَظَ بِذَلِكَ أَمْوَالُ البَاعَةِ، وأَرْبَابُ السَّلَفِ، ولِيَحْفِظ الذي عَلَيْهِ المَالُ دَيْنَهُ، لأَنَّهُ إذا عَلِمَ أَنَّ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بالحَقِّ، أَو لَهُ رَهْنٌ بِهِ لَمْ يُجْحَدْ مَا عَلَيْهِ مِنَ المَالِ.

إِنَّمَا صَارَتْ مُصِيبَةُ الرَّهْنِ إِذَا ظَهَرَ هَلاَكُهُ مِنَ الرَّاهِنِ مِنْ أَجْلِ أَنْ المُرْتَهِنَ لَمْ يَقْبِضْهُ عِوَضَا مِنَ الثَّمَنِ الذي رَهَنَ بِهِ، وإِنَّمَا قَبَضَهُ على سَبيلِ التَّوَثُّقِ مِنْ حَقِّه الذي على الرَّاهِنِ، وأَمَّا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ هَلاَكُهُ إلاَّ بِقَوْلِهِ فَالضَّمَانُ حِينَئِذِ على المُرْتَهِنِ، لأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِيهِ، وإذا لَمْ يَقْبضْهُ على وَجْهِ الأَمَانَةُ فَيَسْقُطُ عَنْهُ ضَمَانُهُ.

إنَّما بُدِّى المُرْتَهِنُ عِنْد اخْتِلاَفِهِ مَعَ الرَّاهِنِ في صِفَةِ الرَّهْنِ مِنْ (١) أَجْلِ قُرْبِ عَقْدِهِ بِالرَّهْنِ، وصَارَ الرَّهْنُ إذا حَضَرَ شَاهِدَاً للمُرْتَهِنِ بِمَا يُقَابِلُ الرَّهْنَ مِنَ الثَّمَنِ، فَلَذَلِكَ يَسْتَحِقُ مِنْ دَعْوَاهُ مَا يُقَابِلُ ذَلِكَ مِنْ ثَمَنِ الرَّهْنِ مَعَ يَمِينِهِ، ومَا زَادَ على فَلَذَلِكَ يَسْتَحِقُ مِنْ دَعْوَاهُ، ويَحْلِفُ الرَّاهِنُ حِينَئِدِ على تِلْكَ ذَلِكَ فَهُو مُدَّع فِيهِ، فَلِذَلِكَ لا يُصَدَّقُ في دَعْوَاهُ، ويَحْلِفُ الرَّاهِنُ حِينَئِدِ على تِلْكَ ذَلِكَ فَهُو مُدَّع فِيهِ، وكُلُّ مُدَّعَى عَلَيْهِ، وكُلُّ مُدَّعَى عَلَيْهِ، وكُلُّ مُدَّعَى عَلَيْهِ، وكُلُّ مُدَّعَى عَلَيْهِ، وكُلُّ مُدَّعَى عَلَيْهِ يَلْكَ يَلْكَ يَلْكَ مَنْ ثَمْنَ المُدَّعِي، فإنْ لَمْ يَحْلِفُهَا بَطُلَ مَا يَلْزَمُهُ اليَمِينُ فِيمَا أَدُّعِي بِهِ عَلَيْهِ، ولَهُ صَرْفُهَا على المُدَّعِي، فإنْ لَمْ يَحْلِفُهَا بَطُلَ مَا يَتَعِيهِ.

* قالَ أَبو المُطَرِّفِ^(٢): مَسْأَلَةُ اخْتِلاَفِ الرَّاهِنِ والمُرْتَهِنِ في صِفَةِ الرَّهْنِ، ومَا رَهَنَ بِهِ مُفَسَّرَةٌ في المُوَطَّأ، فَلِذَلِكَ لَمْ أَذْكُرْهَا هَهُنَا [٢٧١١].

قَوْلُهُ فِي مُكْتَرِي الدَّابَّةِ يَتَعَدَّى بِهَا حِينَ يَبْلُغُ بِهَا البَلْدَ الذي تَكَارَى إليهِ أَنَّ عَلَيْهِ نِصْفَ الكِرَاءِ إذا كَانَ سُوْمُ السَّيْرِ والانصِرَافِ وَاحِداً، وأَمَّا إذا اخْتَلَفَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إلاَّ قِيمَةُ مَا رَكِبَ، يُقْصَرُ حِينَئِذٍ جَمِيعُ الكِرَاءِ على السَّيْرِ والانصِرَافِ، فَمَا وَقَعَ للسَّيْرِ مِنْ ذَلِكَ كَانَ على الرَّاكِبِ مَعَ طَحَمانِهِ لِقِيمَةِ الدَّابَةِ، [وإن] (٣) اخْتَارَ ذَلِكَ صَاحِبُهَا، وإنَّمَا يَضْمَنُهَا مُكْتَرِيهَا ضَمَانِهِ لِقِيمَةِ الدَّابَةِ، [وإن]

⁽١) من هنا تبدا قطعة نسخة القيروان في هذا الموضع.

⁽٢) في (ق):ع.

⁽٣) في (ق): إن.

لِصَاحِبِها لِتَعَدِّيهِ عَلَيْهِ فِيهَا، [ومَنْعِهِ] (١) إِيَّاهُ مِنْ مَنَافِعِهَا، وحَبْسِهَا عَنْ أَسْوَاقِهَا، فَصَارَ بِهَذَا مُتَعَدِّيا على صَاحِبِها، [فَلِذَلِكَ أُلزِمَ ضَمَانُها لَه إِنْ أَرَادَ ذَلِكَ ضَارَ بِهَذَا مُتَعَدِّيهِ بِهَا كَانَ ذَلِكَ أَيْضَاً صَاحِبُهَا فِيهِ وَقْتَ تَعَدِّيهِ بِهَا كَانَ ذَلِكَ أَيْضَاً صَاحِبُهَا فِيهِ وَقْتَ تَعَدِّيهِ بِهَا كَانَ ذَلِكَ أَيْضَاً

⁽۱) في (ق): فمنعه. (۲) من (ق).

بابُ القَضَاءِ في المُسْتَكْرَهَةِ، إلى آخِر بَابِ أَحْكَام المُرْتَدِّ

* إِنَّمَا قَضَى عَبْدُ المَلِكِ بنُ مَرْوَانَ للمُغْتَصَبةِ بِصُدَاقِهَا على مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهَا [۲۷۱۹] لأَنَّةُ تَلَذَذَ بِوَطْئِهِ إِيَّاهَا، وعَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ حَدُّ الزِّنَا، وهَذا إذا ثَبَتَ الغَصْبُ، وكَانَ المُدَّعَى عَلَيْهِ مِمَّنْ تَلْحَقُهُ الظِّنَّةُ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ (١): قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَن اسْتَهْلَكَ حَيَواناً أَو عُرُضاً أَنَّهُ يُغْرَمُ [لِصَاحِبها] (٢) قِيمَةُ مَا اسْتُهْلِكَتْ لَهُ وَهُو أَعْدَلُ [٢٧٢١]، يُرِيدُ: أَنَّ القِيمَةَ في ذَلِكَ أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يُغْرَمَ مِثْلُ مَا اسْتَهْلَكَ، وقَدْ قِيلَ: إِنَّ على المُسْتَهْلِكِ مِثْلُ الشَّيءِ الذي اسْتَهْلَكَهُ، كَمَا ضَمِنَ النبيُ عَلَيْهُ عَائِشَةَ الصَّحْفَةَ التي كَسَرتْهَا لأُمِّ سَلَمَةَ.

وذَلِكَ مَا حَدَّثنا بهِ أَبو عَدِيٍّ المُقْرِىءُ بِمِصْرَ (٣)، قالَ: حدَّثنا دَاوُدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ (٤)، قالَ: حدَّثنا دَاوُدُ بنُ سَلَمَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ (٤)، قالَ: حدَّثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي المُتَوكِّلِ: «أَنَّ أُمَّ سَلَمَةٍ زَوْجَ النبيِّ ﷺ جَاءَتْ في يَوْمِ عَائِشَةَ بِصَحْفَةٍ فِيهَا طَعَامٌ، فَوضَعْتَها بينَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وأَصْحَابِهِ، فَالْتَحَفَتْ عَائِشَةُ

⁽١) في نسخة (ق): ع.

⁽٢) في (ق): لصاحبه.

⁽٣) هُو عبد العزيز بن علي بن محمد بن إسحاق بن الفرج، المعروف بابن الإمام المصري، المقرىء مُسْنِد الدِّيار المصرية في زمانه، توفي سنة (٣٨١)، معرفة القراء الكبار ٢٤٦/١.

⁽٤) هو أبو شيبة داود بن إبراهيم بن داود بن يزيد البغدادي، نزيل مصر، المحدث الثقة، توفي سنة (٣١٠)، السير ٢٤٤/١٤.

بِكِسَائِهَا، ثُمَّ أَقْبَلَتْ فَضَرَبتِ القَصْعَةَ فَكَسَرَتْهَا فِلْقَتَيْنِ، فَجَمَعَ النبيُّ ﷺ الفِلْقَتَيْنِ وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ، ثُمَّ جَاءَتْ عَائِشَةُ وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ، ثُمَّ جَاءَتْ عَائِشَةُ بِصَحْفَتِهَا، وَوَضَعْتَها بينَ يَدَي النبيِّ ﷺ وأَصْحَابِهِ، فَلَمَّا أَكَلُوا مَا فِي صَحْفَةِ بِصَحْفَتِهَا، وَوَضَعْتَها بينَ يَدَي النبيِّ ﷺ وأَصْحَابِهِ، فَلَمَّا أَكَلُوا مَا فِي صَحْفَةِ عَائِشَةَ بَعَثَ بِهَا إلى أُمِّ سَلَمَةً، وبَعَثَ بالصَّحْفَةِ المَكْسُورَةِ إلى عَائِشَةَ» (١١).

قالَ مَالِكٌ: والقِيمَةُ في هَذا فِي الحَيَوانِ أَعْدَلُ.

* حَدِيثُ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» [٢٧٢٦] مُرْسَلٌ في المُوطَّأ، وحَدَّثنا بهِ أَبو أَحْمَدَ النَّيْسَابُورِيُّ بِمَكَّةُ (٢)، قالَ: حدَّثنا أَبو [الحُسَينِ] مُحَمَّدُ بنُ صَالِح (٣)، قالَ: حدَّثنا أَبو قُرَّة (٥)، عَنِ ابنِ جُرَيْج، عَنْ أَيُّوبَ قالَ: حدَّثنا أَبو قُرَّة (٥)، عَنِ ابنِ جُرَيْج، عَنْ أَيُّوبَ السَّخِثْيَانِيِّ، عَنْ عِكْرِمَة، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» (٢).

وذَكَر الحَدِيثَ مُسْنَداً، وهَذَا الحَدِيثُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَنْ بَدَّلَ دِينَهُ مِنْ أَهْلِ الإِسْلاَمِ، لاَ فِيمَنْ خَرَجَ مِنْ يَهُودِيَّةٍ إلى نِصْرَانِيَّةٍ، ولاَ مِنْ نَصْرَانِيَّةٍ إلى مَجُوسِيَّةٍ، ولاَ مِنْ نَصْرَانِيَّةٍ إلى مَجُوسِيَّةٍ، فَلَ خَرَجَ مِنَ الإِسْلاَمِ إلى الكُفْرِ وأَظْهَرَهُ فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ، فإنْ تَابَ وإلاَّ قُتِلَ، إلاَّ

⁽۱) رواه النسائي ۷/ ۷۰، بإسناده إلى حماد بن سلمة به، ورواه البخاري (۲۹۲۷)، وأبو داود (۳۵۲۷)، وابن ماجه(۲۳۳٤)، من حديث حميد عن أنس به.

 ⁽۲) هو الحسين بن علي بن محمد بن يحيى التميمي النيسابوري، المعروف بـ(حسينك)،
 الإمام المحدث الثقة، توفي سنة (۳۷۵)، السير ۲۱/۷۰۱.

⁽٣) . هو محمد بن صالح السروي الطبري، ذكره السمعاني في الأنساب ٣ ٢٤٩، وجاء في الأصل: (أبو الحسن) وهو خطأ.

⁽٤) جاء في الأصل وفي نسخة (ق): حية، وهو خطأ، وأبو حُمة هو محمد بن يوسف الزَّبيدي، وهو صدوق، ينظر: تهذيب الكمال ٢٧ / ٦٦.

⁽٥) هو موسى بن طارق الزَّبِيدي، وهو ثقة، روى له النسائي، وابن جريج هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.

⁽٦) رواه البخاري (٦٥٢٤)، وأبو داود (٤٣٥١)، والترمذي (١٤٥٨)، والنسائي ٧/ ١٠٤، وابن ماجه (٢٥٣٥).

الزِّنْدِيقَ الذي يُظْهِرُ الإِسْلاَمَ، ويُسَرُّ الكُفْرَ، وتَشْهَدُ [بِذَلِكَ عَلَيْهِ](١) البَيِّنَةُ، فإنَّهُ يُقْتَلُ ولاَ يُسْتَتَابُ، ويَكُونُ مِيرَاثُهُ للمُسْلِمِينَ فَيْئَاً إذا قالَ: إنِّي تَائِبٌ مِمَّا شُهِدَ بهِ عَلَيَّ، وهَذَا قَوْلُ ابنِ نَافِع.

وقَالَ ابنُ القَاسِمِ: بلْ يَكُونُ مِيرَاثُهُ لِوَرَثَتِهِ المُسْلِمينَ.

وقالَ ابنُ بُكَيْرِ البَغْدَادِيُّ (٢): قَدْ عَارَضَ مُعَارِضٌ في الزَّنْدِيقِ الذي تَأْسُرُهُ البَيِّنَةُ فَيَقُولُ: إِنِّي تَائِبٌ، [فَيُقْتَلُ] (٣)، فَقَالَ المُعَارِضُ: هَلْ عِنْدَكُمْ كَافِرٌ أَمْ غَيْرِ كَافِرٍ؟، فَقَالَ المُعَارِضُ: هَلْ عِنْدَكُمْ كَافِرٌ أَمْ غَيْرِ كَافِرٍ؟، فَإِنْ كَانَ كَافِرَ أَفَلاَ أَيْرَتُهُ أَالمُسْلِمُونَ] (٥)، وإنْ كَانَ غَيْرَ كَافِرٍ فَلاَ يُقْتَلُ.

قالَ ابنُ بُكَيْرِ: فَيُقَالُ لِمَنْ قالَ هَذا: قَدْ حَكَمَ النبيُّ عَلَيْهُ في ابنِ وَلِيدَة زُمْعَةَ بَانْ الْحَقَهُ بِزُمْعَةَ، ثُمَّ أَمَرَ أُخْتَهُ سَوْدَةَ بنتَ زُمْعَةَ أَنْ تَحْتَجِبَ مِنْهُ لِمَا [رَأَى](٢) مِنْ شَبَهِه أَلْحَقَهُ بِزُمْعَةَ، ثُمَّ أَمَرَ أُخْتَهُ سَوْدَةَ بنتَ زُمْعَةَ أَنْ تَحْتَجِبَ مِنْهُ لِمَا [رَأَى](٢) مِنْ شَبَهِه بِعُتْبَةَ، فَهُوَ لِسَوْدَةَ أَخُ في النَّسَبِ والمُوَارَثَةِ (٧)، وحُكْمُهُ في الحِجَابِ غَيْرُ حُكْمِ الأَخِ، فَكَذَلِكَ الزَّنْدِيقُ حُكْمُ الكَافِرِ في القَتْلِ، وحُكْمُهُ حُكْمُ المُسْلِمِ في المَيرَاثِ.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ (^(۸): قَوْلُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «هَلْ مِنْ مُغَرِّبةِ
 خَبَرٍ؟»[۲۷۲۸]، يَعْنِي: هُلْ كَانَ فِيكُم مِنْ أَمْرٍ غَرِيبٍ لا عَهْدَ لَكُمْ بِمِثْلِهِ.

⁽١) في (ق): عليه بذلك.

 ⁽۲) هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي القاضي الفقيه، روى عن القاضي
 إسماعيل وغيره، توفي سنة (۳۰۵)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/٠٠٠٠.

⁽٣) في نسخة القيروان: ثم يقتل.

⁽٤) من (ق)، وفي الأصل: يرثونه.

⁽٥) من (ق)، وفي الأصل: المسلمين.

⁽٦) من (ق)، وفي الأصل: أرى.

⁽٧) هذا حديث مشهور رواه البخاري (١٩٤٨)، ومالك في الموطأ (٢٧٣٦) وغيرهما من حديث عائشة.

⁽٨) في (ق):ع.

ثُمَّ قَالَ في المُرْتَدِّ المَقْتُولِ: "هَلاَّ اسْتَبَّتُمُوهُ (١) ثَلاَثاً، وأَطْعَمْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيفاً"، فإنَّمَا أَمَرَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ باسْتِتَابَةِ المُرْتَدِّ، لأَنَّهُ أَظْهَرَ الكُفْرَ وأَعْلَنَ بهِ، وَهُوَ بِخِلاَفِ الزِّنْدِيقِ الذي يَسُرُّ الكُفْرَ ويُظْهِرُ الإسْلاَمَ، فَلِذَلِكَ لاَ يُسْتَتَابُ، ولاَ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، لأَنَّهُ لا يُدْرَى هَلْ هُوَ صَادِقٌ في تَوْبَتِهِ أَمْ كَاذِبٌ، وقَدْ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ في تَوْبَتِهِ أَمْ كَاذِبٌ، وقَدْ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ في أَهْلِ الكُفْرِ المُعْلِنِينَ بِكُفْرِهِم: ﴿ قُلُ لِللَّذِينَ كَعَفْرُوا إِن يَنتَهُوا يُعْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الانفال: ٣٨]، والرَّدْةُ تَحْبِطُ جَمِيعَ الأَعْمَالِ، لِقَوْلِ اللهِ: ﴿ لَمِنْ الشَّرَكُتَ لَيَحْبَطُنَ عَمْلُكَ ﴾ [الانفال: ٣٨]، والرَّدْةُ تَحْبِطُ جَمِيعَ الأَعْمَالِ، لِقَوْلِ اللهِ: ﴿ لَمِنْ الشَّرُكُتَ لَيَحْبَطُنَ عَمْلُكَ ﴾ [الانمر: ٢٥]، فإذا ارْتَدَّ الرَّجُلُ بَعْدَ إِنْ حَجَّ ثُمَّ تَابَ مِنْ رِدَّتِهِ اسْتَأَنْفَ الحَجَّ، وسَقَطَتْ عَنْهُ أَيْمَانُهُ بالعِتْقِ والظِّهَارِ وغَيْرِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لا تَسْقُطُ عَنْهُ حُقُوقُ النَّاسِ وَسَقَطَتْ عَنْهُ أَيْمَانُهُ بالعِتْقِ والظِّهَارِ وغَيْرِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لا تَسْقُطُ عَنْهُ حُقُوقُ النَّاسِ قِبَلَهُ، هِيَ بَاقِيَةٌ عَلَيْهِ حَتَّى يُؤَدِّيهَا.

وقالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إنَّمَا أَمَرَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ أَنْ يُطْعَمَ (١) المُرْتَدُّ في أَيَّامُ اسْتِتَابِتِهِ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيفاً لِكَي يَجُوعَ، فَيَتَمَثَّلُ بأَلَمِ الجُوْعِ أَلَمُ السَّيْفِ، فَرُبَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَبَبَاً لِتَوْبِيَهِ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: بلْ يُطْعَمُ كُلَّ يَوْمٍ مَا يَكْفِيهِ مِنَ الطَّعَامِ في غَيْرِ تَفَكُّهِ، ويُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ.

وقالَ أَشْهَبُ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ المُرْتَدِّ هَلْ لَهُ حَدُّ يُتْرَكُ إليهِ؟ فقالَ: إنَّهُ يُسْتَتَابُ ثَلاَثَةُ أَيَّامٍ.

ثُمَّ قالَ مَالِكٌ: لا يَأْتِي مِنَ الاسْتِظْهَارِ الأَخِيرِ، يُرِيدُ: أَنَّهُ يُزَادُ على الثَّلاَثَةِ أَيَّامٍ في الاسْتِتَابَةِ.

وذَكَرَ أَبُو [مُحَمَّدٍ] (٢) في المُرْتَدِّ أَنَّهُ يُسْتَتَابُ نِصْفَ شَهْرٍ.

⁽١) كذا في الأصلين، وجاء في الموطا: (أفلا حبستموه).

⁽٢) إلى هنا انتهت نسخة مكتبة القيروان في هذا الموضع.

⁽٣) جاء في الأصل: أبو داود، وهو خطأ، والصحيح ما ذكرته، ومما يدل عليه أنه ذكر أبا عمر بعد ذلك، وهذا هو منهج المؤلف في كتابه، كما أني رجعت إلى سنن أبي داود فلم أجد قولا له في هذه المسألة.

وأَفْتَى أَبُو عُمَرَ أَنَّهُ يُسْتَتَابُ شَهْراً.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وذَهَبَ عَبْدُ العَزِيزِ بنُ أَبِي سَلَمَةَ فِي المُرْتَدِّ أَنَّهُ يُقْتَلُ وإنْ تَابَ ورَاجَعَ الإسْلاَمَ، وجَعَلَهُ كَحَدِّ لَزِمَهُ لا يَزَالَهُ عَنْهُ رُجُوعُهُ إلى الإسْلاَمِ، لِقَوْلِ النبيِّ عَلَيْهِ: «مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ».

وقالَ سَحْنُونُ: لَمْ يَخْتَلَفِ الصَّحَابَةُ أَيَّامَ الرِّدَّةِ فِي قَبُولِ تَوْبَةِ مَنْ تَابَ مِنْ رَدَّتِهِ، وَلَمْ يَقْتُلُوا أَحَداً تَابَ مِنْهُم ورَاجَعَ الإسْلاَمَ، وكَفَى بِهَذَا حُجَّةً على مَنْ قَالَ إِنَّهُ يُقْتَلُ المُرْتَدُّ وإِنْ تَابَ، واللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿ قُلُ لِللَّذِينَ كَفُولًا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرُ لَهُم مَا قَدْسَلَفَ﴾.

وقالَ أَبو حَنِيفَةَ: إذا ارْتَدَّتِ المَرْأَةُ لَمْ تُقْتَلْ، لأَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ في الجِهَادِ (١).

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: يَرُدُّ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ هَذَا قَوْلُ النبيِّ ﷺ: (مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ)، وهَذَا عَامٌّ فِيمَنِ ارْتَدَّ مِنَ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ، ولَيْسَ هُوَ فِيمَنْ غَيَّر دِينَهُ مِنْ فَاقْتُلُوهُ)، وهَذَا عَامٌ فِيمَنِ ارْتَدَّ مِنَ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ، ولَيْسَ هُوَ فِيمَنْ غَيَّر دِينَهُ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ بِدِينٍ سِوَاهُ مِنْ دِينِ الكُفْرِ، لأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ ضَلاَلَةٍ إلى ضَلاَلَةٍ .

* * *

⁽١) ينظر قول أبي حنيفة في: البحر الرائق ٥ / ١٣٩، وشرح فتح القدير ٦/ ٧٢.

القَضَاءُ فِيمَنْ وَجَدَ مَعَ امْرَأَةٍ رَجُلًا فَقَتَلَها، وحُكْمُ المَنْبُوذِ

قالَ أَبُو عُبَيْدٍ: لَمَّا أَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَٱلَذِينَ يَرَمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ثُمُّ لَهُ يَأْتُواْ فَلَا اللهُ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَٱلَذِينَ يَرَمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ثُمُّ لَمْ يَأْتُواْ وَاللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُو

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَالتَّنَايِعُ التَّهَافُتُ، وَفِعْلُ الشَّيءِ (٢) بَغْيرِ تَثَبُّتٍ (٣).

ومَعْنَى هَذا الحَدِيثِ: أَنْ يَأْتِي الرَّجُلُ الغَيُورُ فَيَجِدُ في دَارِهِ بَعْضَ مَنْ لاَ يَجِبُّ قَتْلَهُ إِنْ دَخَلَها، فَيَظُنُّ بهِ ظَنَّ سُوءٍ فَيَقْتُلَهُ، أَو يَأْتِي وَهُوَ سَكْرَانُ فَيَقْتُلُ مَنْ لاَ يَجِبُّ أَنْ يَقْتُلَهُ، ثُمَّ يَدَّعِي بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ وَجَدَهُ مَعَ امْرَأْتِهِ، فَلَوْلاَ هَذَانِ السَّبَبانِ مَا كَانَ على مَنْ وَجَدَ مَعَ امْرُأْتِهِ مَنْ يُزَانِيهَا قَوَداً إِذَا قَتَلَهُ، فإذا وَجَدَ مَعَهَا مَنْ يُزَانِيهَا فَقَتَلَهُ، عَلَى مَنْ وَجَدَ مَعَهَا مَنْ يُزَانِيهَا فَقَتَلَهُ، ثُمَّ أَتَى بأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ يَشْهَدُونَ أَنَّهُم رَأُوا ذَلِكَ مِنْهُ ومِنْهَا كالمِرْوَدِ في المَكْحَلَةِ أَنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ القَوَدُ.

⁽١) سعد هو ابن عبادة، وأصل هذا الحديث في صحيح مسلم (١٤٩٧) من حديث أبى هريرة.

⁽٢) كذًا في الأصل، وفي التمهيد ٢١/ ٢٥٧، وجاء في غريب الحديث لأبي عبيد: (الشر) بدلا من كلمة (الشيء)، وكذا في النهاية لابن الأثير ١ / ٢٠٢.

⁽٣) غريب الحديث لأبي عبيد ١٣٢/١٣٣.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ دِيَةُ البِكْرِ في مِثْلِ هَذا القَتْلِ على القَاتِلِ في مَالِهِ لاَ على عَاقِلَتِهِ، وذَلِكَ أَنَّ القَاتِلَ قُتِلَ مَنْ حَدَّهُ الجَلْدُ لاَ القَتْلُ، فَلِذَلِكَ يُؤَدِّي دِيتَهُ إلى أَوْلِيائِهِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ عَلِيِّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ: (أَنَا أَبُو حَسَنِ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلْيُعْطِ بِرُمَّتِهِ)[٢٧٣١]، يَعْنِي: إِنْ لَمْ يَأْتِ القَاتِلُ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ يَشْهَدُونَ أَنَّهُم شُهَدَاءَ فَلْيُعْطِ بِرُمَّتِهِ)[٢٧٣١]، يَعْنِي: إِنْ لَمْ يَأْتِ القَاتِلُ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ يَشْهَدُونَ أَنَّهُم رَأُوا ذَلِكَ مِنْهَمَا كَالْمِرُودِ في المَكْحَلَةِ وإِلاَّ قُتِلَ القَاتِلُ، لأَنَّهُ مُتَّهَمُ في هذا القَتْلِ، فإذا شَهِدَتْ لَهُ البَيِّنَةُ بِرُؤيَةِ الزِّنَا ارْتَفَعَ عَنْهُ القَتْلُ، ولَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قَوَدٌ.

وقَوْلُهُ لَهُ: (أَنَا أَبُو حَسَنِ)، إنَّمَا قَالَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَعْجَبَتُهُ فِرَاسَتُهُ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ، إِذْ سُئِلَ عَنْهَا فقالَ: (إنَّ هَذَا لشَيءٍ مَا هُوَ بَأَرْضِي)، يُرِيدُ: أَنَّ هَذِه القِصَّةَ لَوْ نَزَلَتْ بأَرْضِي وفِي نَظَرِي لَرُفِعَتْ إليَّ، فَلَمَّا أُخْبِرَ أَنَّهَا نَزَلَتْ بأَرْضِ الشَّامِ، قَلْ نَزَلَتْ بأَرْضِ الشَّامِ، قالَ: (أَنَا أَبُو حَسَنِ)، ثُمَّ أَفْتَاهُ فِيهَا بالوَاجِبِ، وهَذَا مِنْ فِرَاسَةِ المُؤْمِنِ.

* قَالَ أَشْهَبُ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ قَوْلِ عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ للَّذِي وَجَدَ الْمَنْبُوذَ فَأْتَاهُ بِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: (مَا حَمَلَكَ على أَخْذِ هَذِه النَّسَمَةِ؟ فقالَ: وَجَدْتُهَا ضَائِعَةً)[٢٧٣٣]، قَالَ مَالِكٌ: اتَّهَمَهُ عُمَرُ أَنْ يَكُونَ وَلَدُهُ أَتَاهُ لِكِي يَفْرِضَ لَهُ في بَيْتِ الْمَالِ، فَلَمَّا قَالَ لَهُ عَرِيفُ ذَلِكَ الرَّجُلِ: (يا أُمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّهُ رَجُلٌ في بَيْتِ الْمَالِ، فَلَمَّا قَالَ لَهُ عَرِيفُ ذَلِكَ الرَّجُلِ: (يا أُمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ)، يَعْنِي: لاَ يُخَاطِبُكَ إلاَّ بالْحَقِّ، صَدَّقَهُ حِينَئِذِ عُمَرُ في قَوْلِهِ، وقَالَ لَهُ: (اذْهَبْ فَهُوَ حُرُّ)، يَعْنِي: هَذَا الْمَنْبُوذُ حُرُّ لَيْسَ لأَحَدٍ عَلَيْهِ مِلْكُ.

وقَوْلُهُ: (ولَكَ وَلاَؤُهُ)، يَعْنِي: أَنْتَ الذي تَتُولَّى تَرْبِيَتَهُ، والقِيَامَ بأُمُورِهِ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وهَذِه وِلاَيَةُ الإِسْلاَمُ لا وِلاَيَةُ العِنْقِ، لأَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: «الوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»(١).

وقَوْلُهُ: (وعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ)، يَعْنِي: يُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ المُسْلِمِينَ.

قَالَ عِيسَى: كَانَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَدْ دَوَّنَ الدَّوَاوِينَ، وقَسَّمَ

⁽١) تقدم تخرج هذا الحديث في باب العتق.

النَّاسَ أَقْسَامَاً، وَجَعَلَ على أَهْلِ كُلِّ دِيوَانٍ عَرِيفاً يَنْظُرُ عَلَيْهِم، فَكَانَ الرَّجُلُ الذي وَجَدَ المَنْبُوذَ مِنْ دِيوَانِ الذي زَكَّاهُ عِنْدَ عُمَرَ لَهُ.

وفِي غَيْرِ المُوطَّا قَالَ: (فَزَكَّانِي عَرِيفِي) (١) فَالتَّرْكِيَةُ إِذَا كَانَتْ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ التَّعْدِيلِ يُقْبَلُ فِيهَا قَوْلُ الوَاحِدِ، لأَنَّهُ نَقْلُ خَبَرٍ، وخَبَرُ الوَاحِدِ مَقْبُولٌ، وإذَا كَانَتْ على سَبيلِ التَّعْدِيلِ لَمْ يُقْبَلُ فِيهَا إِلاَّ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، لأَنَّهَا شَهَادَةٌ، ولا يُقْطَعُ في على سَبيلِ التَّعْدِيلِ لَمْ يُقْبَلُ فِيهَا إِلاَّ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، لأَنَّهَا شَهَادَةٌ، ولاَ يُقْطَعُ في شَيءٍ بأَقَلَ مِنْ شَاهِدَيْنِ، وهذا حُكْمُ التَّجْرِيحِ في نَقْلِ الخَبَرِ، وفي الشَّهَادَةِ بالجُرْحَةِ.

⁽۱) لم أجده بهذا اللفظ، وإنما وجدته بلفظ: (فذكره عريفي لعمر) رواه البيهقي في السنن ۱۰ / ۲۹۸.

بابٌ في الحاقِ الوَلَدِ بأَبِيهِ، وحُكْمِ مِيرَاثِهِ

* قالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: قالَ سُفْيَانُ بنُ عُييْنَةَ: كَانَ الزِّنَا في الجَاهِليَّةِ ظَاهِرًا، وكُنَّ الزَّوانِي لَهُنَّ رَايَاتٍ يَنْصِبْنَهَا في دُورِهِنَّ، فَمَنْ أَرَادَ الزَّانِيَةَ أَتَاهَا فَزَنَى بِهَا، فَيَأْتِيهَا هَذَا، ويَأْتِيهَا هَذَا، فإذَا وَلَدَتِ الزَّانِيَةُ وَلَدَا أَلَصَقَتْهُ بِمَنْ شَاءَتْ مِنْ أُولَئِكَ فَيَأْتِيهَا هَذَا، ويَأْتِيهَا هَذَا، فإذَا وَلَدَتِ الزَّانِيَةُ وَلَدَا أَلَصَقَتْهُ بِمَنْ شَاءَتْ مِنْ أُولِئِكَ اللّهِ ويَكُونُ ابْنَهُ، فَلَمَّا جَاءَ الإسْلاَمُ قالَ النبيُ عَلَيْهَ: "مَنْ عَاهَرَ بامْرَأَةٍ لاَ يَمْلِكَها، أُوبِحُرَّةٍ لاَ يَمْلِكَها فَالْوَلَدُ وَلَدُ زِنَا، لاَ يَرِثُ ولاَ يُورَثُ "(١)، وصَارَ الولَدُ لِصَاحِبِ الفِرَاشِ إذا اذَعَاهُ، وذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهَ: "الولَدُ يُورَثُ "(١)، وصَارَ الولَدُ لِصَاحِبِ الفِرَاشِ إذا اذَعَاهُ، وذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهَ: "الولَدُ للفِرَاشِ وللعَاهِرِ الحَجَرُ "[٢٧٣٦]، أَي: لاَ شَيءَ للزَّانِي في الولَدِ إذا اذَعَاهُ صَاحِبُ الفِرَاشِ، وَهُوَ السَّيِّدُ، أَو الزَّوْجُ.

قالَ: وهَذِه كَلِمَةٌ تَقُولُهَا العَرَبُ لِمَنْ طَلَبَ شَيْئاً لَيْسَ هُوَ لَهُ، تَقُولُ: بِفِيكَ الحَجَرُ.

وقالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الفُقَهَاءِ: إِنَّمَا قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بالوَلَدِ للفِرَاشِ مِنْ أَجْلِ ابنِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، وذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ التَّفْسِيرِ اخْتَلَفُوا في قَوْلهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ إِنَّهُ لِيَسُ مِنْ أَهْلِكُ ﴾ [هود: ٤٦]، فَرُويَ عَنِ الحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ ابنُ نُوحٍ مِنْ صُلْبِ نُوحٍ ").

⁽١) رواه الترمذي (٢١١٣)، وابن ماجه (٢٧٤٥)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفيه ابن لهيعة، وقد توبع، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم بأن الزاني لا يرث من أبيه، كما قال الترمذي.

⁽٢) رواه عبد الرزاق في التفسير ٢/٣٠٦.

وقالَ غَيْرُهُ: إِنَّهُ ابِنُهُ لِصُلْبِهِ، ومَا كَانَ اللهُ لِيَبْتَلِي نَبِيًّا مُكَرَّمَاً فِي أَهْلِهِ بِمِثْلِ هَذا (١٠). وصَدَّقَ النبيُّ ﷺ هَذا القَوْلَ، وقالَ: «الوَلَدُ للفِرَاشِ»، يَعْنِي: هُوَ للَّذي يَمْلِكُ المَرْأَةَ مِلْكاً تَامَّاً، ويَفْتَرِشُها عِنْدَ الوَطْءِ.

وَمَعْنَى قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في ابنِ نُوحٍ: ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكُ ﴾، يَعْنِي: أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ الذينَ وَعَدْتُكَ أَنْ أُلجِئَهُم مَعَكَ في السَّفِينَةِ، بَلْ هُوَ مِنَ المُعْرَقِينَ بِكُفْرِهِ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: فِي حَدِيثِ سَعْدِ بِنِ أَبِي وَقَّاصٍ مِنَ الفِقْهِ: إِنْفَاذُ عَهْدِ المُوصِي بَعْدَ مَوْتِهِ، وإلحْاقُ الوَلَدِ بِصَاحِبِ الفِرَاشِ، والقَضَاءُ بالشَّبَهِ، لِقَوْلِ النبيِّ عَلَيْهِ لِسَوْدَةَ بنتِ زُمْعَةَ: «احْتِجِبِي مِنْهُ» أَي: احْتَجِبِي مِن ابنِ وَلِيدَةِ زُمْعَةَ، النبيِّ عَلَيْهِ لِسَوْدَةَ بنتِ زُمْعَةَ: «احْتِجِبِي مِنْهُ» أَي: احْتَجِبِي مِن ابنِ وَلِيدَةِ زُمْعَةَ، وَهُوَ أَخُوهَا لأَبِيهَا، وإنَّمَا أَمَرَهَا بِذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ رَأَى الوَلَدَ المُدَّعَا يَشْبَهُ عُتْبَةَ بنِ أَبِي وَقَاصٍ مُدَّعِيهِ، فَجَعَلَ الشَّبَةَ عِلَّةً قَضَى بِهَا، وهَذا أَصْلُ في القَضَاءِ بالشُّبُهَاتِ.

* قَوْلُ المَرْأَةِ لِعُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ حِينَ سَأَلَهَا عَنِ المَرْأَةِ التي تَزَوَّجَتْ وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَالَتْ: (إِنَّ هَذِه المَرْأَةَ لَمَّا مَاتَ زَوْجُهَا كَانَتْ مِنْهُ حَامِلاً، فَلَمَّا حَاضَتْ وَامِيٍّ فِي عِلَّةِ المُتَوفِّى حُشَّ وَلَدُهَا فِي بَطْنِهَا)[٢٧٣٧]، تَعْنِي: ضَعُفَ وَرَقَ، فَلَمَّا وَطِعْهَا الزَّوْجُ الذي تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، وأَصَابَ الولَدُ مَاءَ الرَّجُلِ الذي تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، وأَصَابَ الولَدُ مَاءَ الرَّجُلِ الذي تَزَوَّجَهَا تَحَرَّكَ الولَدُ في بَطْنِهَا، وقوي فَولَدَتْهُ تَامَّا، فَصَدَّقَهَا عُمَرُ في ذَلِك، وهَذا دَلِيلٌ صَحِيحٌ على أَنَّ الحَامِلَ تَحِيضُ، ولِذَلِكَ لَمْ يُنْكِرْ عُمَرُ قَوْلَ تِلْكَ المَرْأَةِ التِي أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الحَامِلَ تَحِيضُ، ولاَ أَحَدٌ مِنْ جُلَسَائِهِ، وهَذَا يَرُدُّ قَوْلَ المَرْأَةِ التِي أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الحَامِلَ تَحِيضُ، ولاَ أَحَدٌ مِنْ جُلَسَائِهِ، وهَذَا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الحَامِلَ لَ تَحِيضُ، لأَنَّ الحَمْلَ ضِدُّ الحَيْضِ، كَمَا تَحْمِلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الحَامِلَ لَ تَحِيضُ، لأَنَّ الحَمْلَ ضِدُّ الحَيْضِ، كَمَا تَحْمِلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الحَامِلَ لَا تَحِيضُ لاَ تَحِيضُ لاَ قَلْ الحَمْلُ ضِدُّ الحَيْضِ، كَمَا تَحْمِلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الحَامِلَ لاَ تَحِيضُ لاَ وَيَوْلَ الْكَمْلُ ضِدُّ الحَيْضِ، كَمَا تَحْمِلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الحَامِلَ لاَ تَحِيضُ لاَ وَيُعْ الْذِي الْحَمْلُ ضِدُ الحَيْضِ، كَمَا تَحْمِلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الحَامِلَ لاَ تَحِيضُ لاَ الْكَامِلُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِدِي الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمُ الْمَلْ ضِلْ الْمَالِلُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقِ الْمُلْ الْمُلْ الْمُنْ الْمُعْمِلُ الْمُلْ الْمُلْ الْمَالِقُ الْمُؤْمِلُ الْمُلْ الْمُلْ الْمُلْ الْمُلْ الْمُدُلُ الْمُعْلَى الْمُ الْمُلْ الْمُلْ الْمُلْ الْمُلْ الْمُلْ الْمُرْالُ الْمُلْ الْمَلْ الْمُلْمُ الْمُلْ الْمُلْ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْ الْمُلْ الْمُلْ الْمُلْ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْ الْمُلْمُ الْمُلْ الْمُلْمُ الْم

⁽۱) هذا قول ابن عباس، رواه عبد الرزاق في التفسير ٢ /٣٠٧، ونصه: (هو ابنه غير أنه خالفه في العمل والنية).

⁽٢) هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وغيره، ينظر: المبسوط للسرخسي ٢ /٢٠، والمغنى لابن قدامة ١/ ٢١٨.

المَوْأَةُ وَهِيَ حَائِضٌ إِذَا وُطِئَتْ، فَكَذَلِكَ تَحِيضُ وَهِيَ حَامِلٌ.

وفِي هَذِه القِصَّةِ أَيْضاً مِنَ الفِقْهِ: طَرْحُ العُقُوبةِ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً في عِدَّتِهَا إِذَا لَمْ يَقْصَدْ بِتَزْوِيجِهِ إِيَّاهَا في العِدَّةِ مُخَالَفَةً مَا نَهَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ بِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ البِّكَاحِ حَتَى يَبْلُغُ ٱلْكِئَلُ أَجَلَةً ﴾ [البقرة: تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ المُعْتَدةِ، وذَلِكَ أَنَّ هَذِه المَرْأَةَ تَزَوَّجَتْ في عِدَّتِهَا، فَحُكَمَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِفَسْخِ نِكَاحِهَا، وهذا أَصْلٌ في أَنَّ النَّكَاحَ الفَاسِدَ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ، ويُفْسَخُ قَبْلَ الدُّخُولِ وبَعْدَ الدُّخُولِ، وهذا إذا كَانَ الفَسَادُ في العَقْدِ، وأَمَّا إذا كَانَ الفَسَادُ مِنْ جِهةِ الصَّدَاقِ فإنَّهُ يُفْسَخُ قَبْلَ اللهِ فَوْلِ وبَعْدَ الدُّخُولِ، وهذا إذا كَانَ الفَسَادُ في عَصَبَيهِ أَقَلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وفِيها البَنَاءِ، ويَكُونُ للزَّوْجَةِ فِيهِ صُدَاقُ مِثْلِهَا على زَوْجِهَا، وفِي البَنَاءِ، ويَثْبَلُ المُورَةِ فَي عَصَبَيهِ أَقَلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وفِيها البَنَاءِ، ويَثْبَلُ المُورِهِنَ فِيها إلى قَوْلِ النِسَاءِ العَارِفَاتِ بَأُمُورِهِنَ فِيهَا إلى قَوْلِ النِسَاءِ العَارِفَاتِ بَأُمُورِهِنَ فِيها إلى قَوْلِ النِسَاءِ العَارِفَاتِ بَأُمُورِهِنَ فِيها إلى قَوْلِ النِسَاءِ العَارِفَاتِ بَأُمُورِهِنَ فِيها إلى قَوْلِ السَّاءِ العَارِفَاتِ بَأُمُورِهِنَ فِيها إلى أَنْ أَصُلُ في الرَّدُ عِنْدَ الحُكْمِ إلى أَهْلِ السَّاءَ العَالَ عَنْدَ الحُكْمُ إلى أَهْلِ الصَّاعَاتِ عَلَى الرَّةُ عِنْدَ الحُكْمِ إلى أَهلِ الصَّاعَاتِ .

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ: (أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ كَانَ يُلِيطُ أَوْلاَدَ الجَاهِليَّةِ بِمَنَ ادَّعَاهُمْ في الإسْلاَم) [٢٧٣٨].

قالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: كَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يُلْصِقُ أَوْلاَدَ الجَاهِلِيَّةِ بِمَن ادَّعَاهُم في الإسْلاَمِ إذا كَانُوا لِزَنِيَّةٍ.

قالَ: وكَذَلِكَ الحُكُمُ اليومَ فِيمَن أَسْلَمَ مِنَ المُشْرِكِينَ فَادَّعَا وَلَداً لِزَنِيَّةٍ كَانَ قَدْ زَنَى بامْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ فَأَتَتْ بِوَلَدٍ فَادَّعَاهُ في الإسْلاَمِ، فإنَّهُ يُلْصَقُ بهِ ويَكُونُ ابْنَهُ، إلاَّ أَنْ يَدَّعِيهِ مَعَهُ سَيِّدُ أَمَةٍ، أو زَوْجُ حُرَّةٍ، فَيَكُونُ أَوْلَى بهِ.

قالَ سُلَيْمَانُ بنُ يَسَارٍ: (فأَتَى رَجُلاَنِ كِلاَهُمَا يَدَّعِي وَلَدَ امْرَأَةٍ، فَدَعَا عُمَرُ رُضِيَ اللهُ عَنْهُ قَائِفاً فَنَظَرَ إِليهِمَا)، وذَكَرَ القِصَّةَ إلى آخِرِهَا، ومَعْنَاهَا: أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيا وَلَداً وُلِدَ في الجَاهِليَّةِ، وَوَطِءَ الآخَرُ في إثْرِ الأَوَّلِ، فَالحُكْمُ في مِثْلِ هَذا أَنْ يُدْعَا للوَلَدِ القَافَةُ^(۱)، فَيَنْظُرُ إليهِ وإليهِمَا، فَمَنْ أَلْصَقَتْهُ بهِ القَافَةُ مِنْهُمَا لَصَقَ بهِ، ولا يُجْزِىءُ مِنَ القَافَةِ إلاَّ اثْنَانِ عَدْلاَنِ.

قالَ ابنُ القاسم: فإذا قَالَتِ القَافَةُ لَقَد اشْتَركَا فِيهِ، كَانَ الحُكْمُ في ذَلِكَ أَنْ يُقَالُ للغُلام إذا بَلَغَ الحُكُمُ في ذَلِكَ أَنْ يُقَالُ للغُلام إذا بَلَغَ الحُلُمَ: وَالِي أَيُّهُمَا شِئْتَ، فإذا وَالَى أَحَدَهُمَا كَانَ ابْنَهُ، فإذا العَلَام إذَ أَمَةٍ كَانَا قَدْ مَلكَاهَا جَمِيعًا عُتِقَتِ الجَارِيَةُ مِنْهُمَا، وذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدَّعِيهَا أُمَّ وَلَدٍ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: ويَتَّفِقَانِ جَمِيعاً على الصَّبِيِّ حتَّى يَبْلُغَ مَبْلَغَ المُوَالاَةِ، فإذا بَلَغَها وَوَالَى أَحَدَهُمَا لَمْ يَغْرَمْ لَهُ الآخَرُ نِصْفَ النَّفَقَةِ، لأَنَّهُ إِنَّما اتَّفَقَ على وَلَدِ يَدَّعِيهِ مِنْ أَمَةٍ قَدْ مَلَكَها بشِرَاءٍ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: وَلَوْ مَاتَ الصَّبِيُّ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ مَبْلَغَ المُوَلاَةِ عَنْ مَالٍ، وَرِثَاهُ جَمِيعَاً.

قالَ: وَلَو مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ المُولَاةِ وُقِفَ مِيرَاثُهُ مِنْهُ، فإنْ وَالَى المَيِّتَ أُخِذَ مِيرَاثُهُ مِنْهُ، فإنْ وَالَى المَيِّتَ أُخِذَ وَلِكَ السَّهْمَ الذي كَانَ وَقَفَ لَهُ وَرَثَةُ ذَلِكَ مِيرَاثُهُ مِنْهُ، وَإِنْ وَالَى الحَيِّ أُخِذَ ذَلِكَ السَّهْمَ الذي كَانَ وَقَفَ لَهُ وَرَثَةُ ذَلِكَ الهَالِكِ، أَو بَيْتُ مَالِ المُسْلِمِينَ إنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارثٌ.

وقَالَ ابنُ نَافِع: العَمَلُ في هَذِه المَسْأَلَةِ أَنْ يُقَالُ للقَافَةِ: ٱلْحِقُوهُ بِأَقْرَبِهِم بهِ شَبَهَا، ولا يُتْرَكُ وَمُوْلاَهُ أَحَدِهِمَا.

إِنَّمَا قُضِيَ في الأَمَةِ التي غَرَّتْ رَجُلاً بِنَفْسِهَا، وذَكَرَتْ لَهُ أَنَّهَا حُرَّةٌ، وتَزَوَّجَهَا وأَتَتْ بِوَلَدٍ، ثُمَّ اسْتَحَقَّهَا سَيِّدُهَا أَمَةً، فأَخَذَهَا وقَضَى لَهُ بِقِيمَةِ وَلَدِهَا على الذي كَانَ تَزَوَّجَهَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الوَلَدَ نَمَا في الأَمَةِ وزِيَادَة، وإنَّمَا زَادَ في مِلْكِ سَيِّدِه إذ لم تَخْرُجْ مِنْ يَدِهِ بِبَيْعٍ ولاَ هِبَةٍ، ولَمْ يَأْخُذِ الوَلَدَ مِنْ أَجْلِ شُبْهَةِ الزَّوْجِيَّةِ، ولَمْ يَكُنْ

⁽۱) القافة مفرد قائف، وهو الذي يتبع الآثار ويعرفها، ويعرف شَبَه الرجل بأخيه وأبيه، يقال: فلان يقُوف الأثر ويقتافه قيافة مثل: قفا الأثر واقتفاه، ينظر: النهاية ٤ / ١٢١.

حُكْمُ الزَّوْجِ حُكْمُ الغَاصِبِ الذي يَكُونُ وَلَدُهُ رَقِيقًا لِسَيِّدِ الأَمَةِ، وعَلَيْهِ الحَدُّ بهِ في وَطْئه إِيَّاهَا (١).

* قَوْلُ مَالِكِ في الرَّجُلِ يَهْلَكُ ولَهُ بَنُونَ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: قَدْ أَقَرَّ أَبِي أَنَّ فُلاَناً ابْنَهُ، أَنَّ ذَلِكَ النَّسَبَ لاَ يَثْبُتُ بِشَهَادَتِهِ [٢٧٤٦]، إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّسَبَ لاَ يَثْبُتُ بِشَهَادَتِهِ وَ٢٤٧١]، إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّسَبَهُ بِذَلِكَ مِنْ لَا يَثْبُتُ اللَّهُ بِذَلِكَ مِنْ أَبِيهِ ولاَ يَتُوارَثُ مَعَهُ، وإنَّمَا هُوَ رَجُلٌ أَقَرَّ أَنَّ بِيدِه لِهَذَا مَالاً، فَيُقَالُ لَهُ: ادْفَعُهُ إليه، وَلَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ غَيْرَ عَدْلَيْنِ [أَقَرَّا] (٢) بأخ ثَالِثٍ، لَقِيلَ لَهُمَا: ادْفَعَا إليهِ مِيرَاثَهُ، ولَمْ وَلَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ غَيْرَ عَدْلَيْنِ لَثَبَتُ النَّسَبُ بِشَهَادَتِهِمَا.

* * *

⁽١) نقل هذا القول عن مالك أيضا: سحنون في المدونة ٥/٥٥.

⁽٢) في الأصل: أقر، وهو خطأ، والصواب ما أثبته مراعاة للسياق.

بابُ القَضَاءِ في أُمَّهَاتِ الأَوْلاَدِ، وعِمَارَةِ المَوَاتِ، وحُكْم المِيَاهِ

* قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (مَا بَالُ رِجَالٍ يَطُوُونَ وَلاَئِدَهُمْ) اللهُ عَوْلِهِ: (لاَ تَأْتِينِي وَلِيدَةٌ يَعْتَرِفُ سَيِّدُهَا أَنْ قَدْ أَلَمَّ بِهَا إلاَّ أَلْحَقْتُ بِهِ وَلَدَهَا)، فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: إِنْكَارُ الأَئِمَةِ على سَادَاتِ الإمَاءِ وَطْئُهُنَّ، وَلِيحَةُ الخُرُوجِ لَهُنَّ خِيفَةَ أَنْ يَدْخُلَ الشَّكُ فِي حَمْلِهِنَّ، وفِيهِ: أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِوَطْءِ وَإِبَاحَةُ الخُرُوجِ لَهُنَّ خِيفَةَ أَنْ يَدْخُلَ الشَّكُ فِي حَمْلِهِنَّ، وفِيهِ: أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِوَطْءِ أَمَتِهِ، ثُمَّ ظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ، فَادَّعَا أَنَّهُ عَزَلَ مَاءَهُ عَنْهَا فِي وَقْتِ وَطْئِهِ إِيَّاهَا، أَنَّ الوَلَدَ لَكُونُ مَعَ العَزْلِ، وقَدْ قَالَ النبيُ عَنِيلٍ حِينَ سُئِلَ عَنِ العَزْلِ: لاَحِقٌ بِهِ، لأَنَّ الوَلَدَ يَكُونُ مَعَ العَزْلِ، وقَدْ قَالَ النبيُ عَنِيلٍ عَنِ سُئِلَ عَنِ العَزْلِ: هُمَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٌ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ إلاَّ وَهِي كَائِنَةٌ (١)، فإنْ أَنْكُرَ السَّيِّدُ الوَطْءَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، أَو أَقَرَّ بِهِ وادَّعَى أَنَّهُ اسْتَبْرَأَهَا اسْتِبْرَاءً صَحِيحًا، ثُمَّ لَمْ يَطْأَهَا حتَّى ظَهَرَ هَذَا الحَمْلُ، ونَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ، لم يُلْحَقْ بهِ، ولَمْ يَلْزَمْهُ في ذَلِكَ يَمِينٌ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِذَا جَنَتْ أُمُّ الوَلَدِ جِنَايَةً كَانَ على سَيِّدِهَا الأَقَلَّ مِنْ قِيمَتِهَا، وَ فَلِكَ أَنَّهُ لا يَجِدُ السَّبِيلُ أو مِنْ قِيمَةِ أَرْشِ الجِنَايةِ مِنْ أَجْلِ الحُرِّيةِ التي فِيهَا، وذَلِكَ أَنَّهُ لا يَجِدُ السَّبِيلُ إلى إسْلاَمِهَا في الجِنَايةِ مِنْ أَجْلِ الحُرِّيةِ التي فِيهَا، وذَلِكَ أَنَّهَا تَخْرُجُ حُرَّةً مِنْ رَأْسِ مَالِ سَيِّدِهَا بِمَوْتِهِ، فإذا جَنَتْ مَا قِيمَتُهُ خَمْسُونَ دِينَاراً، أَو كَانَتْ قِيمَتُهَا رَأْسِ مَالِ سَيِّدِهَا بِمَوْتِهِ، فإذا جَنَتْ مَا قِيمَتُهُ خَمْسُونَ دِينَاراً، أَو كَانَتْ قِيمَتُهَا مَائَةً، لَمْ يَكُنْ لِصَاحِبِ الجِنَايةِ إلاَّ قِيمَةُ جِنَايَتِهِ، ولَو كَانَتْ قِيمَتُهَا أَرْبَعِينَ لَمْ يُلْزَمُ السَّيِّدُ إلاَّ إِخْرَاجُ أَرْبَعِينَ، ولاَ ظُلْمُ هَهُنَا على صَاحِبِ الجِنَايةِ، لأَنَّهَا قَدْ كَانَتْ تُسْلَمُ إليهِ فِي الجِنَايةِ لَوْلاَ مَا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، فإذا دَفَعَ إليه قِيمَتَهَا لَمْ يَظُلِمْهُ، وإنَّمَا تُقَوَّمُ أَمَةٌ بِغَيْرِ مَالِهَا.

⁽١) رواه البخاري (٢٤٠٤)، ومسلم (١٤٣٨)، من حديث أبي سعيد الخدري.

وقالَ المُغِيرَةُ بنُ عَبْدِ الرَّحمنِ(١)، وعبدُ المَلِكِ بنُ المَاجِشُونَ: إنَّهَا تُقَوَّمُ في الجِنَايَةِ بِمَالِهَا، فإنْ كَانَتْ جِنَايَتُهَا أَكْثَرُ مِنْ قِيمَتِهَا لَمْ يُلْزَمُ السَّيِّدُ غُرْمَ مَا زَادَ على قِيمَتِهَا، ولَمْ تُتُبْعْ هِيَ بِشَيءِ مِمَّا زَادَ الأَرْشُ على قِيمَتِهَا مِنَ الجِنَايَةِ وإنْ عُتِقَتْ.

قالَ مَالِكٌ: ولَيْسَ على عَاقِلَةِ سَيِّدِهَا شَيءٌ مِنْ جِنَايَتِهَا، لأَنَّ العَاقِلَةَ لاَ تَحْمِلُ جِنَايَةَ العَبيدِ.

* قَوْلُ القَاسِمِ بِنِ مُحَمَّدٍ حِينَ ذَكَرَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ أَخَذَ ابْنَهُ عَاصِمَاً بَعْدَ أَنْ كَانَ طَلَّقَ أُمُّهُ، إِذْ وَجَدَهُ يَلْعَبُ مَعَ الغِلْمَانِ، فَنَازَعَتْهُ فِيهِ جَدَّةُ الصَّبِيِّ، فَتَحَاكَمَا في ذَلِكَ إلى أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَقَضَى للجَدَّةِ بِحَضَانَةِ ابنِ ابْنَتِهَا[٢٨٣٨].

ومِنْ هَذَا الحَدِيثِ قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ الجَدَّةَ أَحَقُّ بِالحَضَانَةِ، والأُمُّ أَحَقُّ بِحَضَانَةِ الْبَغَةِ البَعْرة: ٣٣٦، الْبُنِهَا مِنَ الأَبِ، لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ لَا تُضَكَآذَ وَلِدَهُ ۚ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٣٣٣]، يَعْنِي: لا يُنزَعُ مِنْهَا في حَالِ الصِّغَرِ.

* قَالَ مَالِكٌ: إِلاَّ أَنْ تَتَزَوَّجَ، فإنَّ للأَبِ حِينَئِذٍ أَخْذُ وَلَذِهِ إِذَا دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ لَهَا أُمُّ أُو أُخْتُ، فَيَكُونَانِ أَحَقُّ بِحَضَانَةِ الوَلَدِ مِنَ الأَبِ، فإنْ انتُقَلَ اللَّهُ إِنْ انتُقَلَ اللَّهِ بَلَدِ آخَرَ كَانَ لَهُ أَخْذُ وَلَدِهِ.

* حَدِيثُ «سَيْلِ مَهْزُوزٍ ومُذَيْنيبٍ»، مُرْسَلٌ فِي رِوَايةِ مَالِكِ [٢٧٥٤] ومِثْلُهُ حَدِيثُ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضَاً مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ، ولَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِم حَقُّ »[٢٧٥٠].

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا هَذَا فِي فَيَافِيَ الأَرْضِ التِي لَا تَكُونُ مِنْ حَوْزٍ وَاحِدٍ، وَحَيْثُ لَا يَتَشَاحُ النَّاسُ فِيهَا، والعِرْقُ الظَّالِمُ: هُوَ كُلُّ مَا أُنْبِتَ لَهُ فِيهَا، وأَمَّا المَوَاتُ القَرِيبُ مِنَ العِمَارَةِ فَلَيْسَ لأَحَدٍ أَنْ يَعْمُرَ تِلْكَ إلاَّ بِقَطِيعَةٍ مِنَ الإِمَامِ، وأَمَّا المَوَاتُ القَرِيبُ مِنَ الإِمَامِ، وأَمَّا مَا بَعُدَ عَنْهُ فَهِيَ لِمَنْ أَحْيَاهَا، وإحْيَاءُ الأَرْضِ: حَفْرُ الآبَارِ، وإجْرَاءُ العُيُونِ،

⁽۱) هو المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن القُرشي المخزومي المدني الإمام الفقيه، توفي في سنة (۱۸٦)، ترتيب المدارك ٣/٢، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/٣٢٣.

وغَرْسُ الشَّمَارِ، والبُنْيَانُ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَانَتْ لَهُ الأَرْضُ التي أَحْيَاهَا، ولِوَرَثَتِهِ مِنْ بَعْدِه مَالاً لَهُمْ، وتُورَثُ عَنْهُم، لأَنَّهُمْ مَلَكُوهَا بإحْيَائِهِمْ لَهَا.

قالَ ابنُ وَهْبِ: مَهْزُوزٌ ومُذَيْنِيبٌ هُمَا وَادِيَانِ مِنْ أَوْدِيةِ المَدِينَةِ، يُسْقَيَانِ بِالسَّيْلِ عِنْدَ نُزُولِ الأَمْطَارِ، وكَثْرَةِ المِيَاهِ، فإذا حَصَلَتْ بالسَّيْلِ سَقَى مِنْ ذَلِكَ المَاءِ السَّيْلِ عِنْدَ نُزُولِ الأَمْطَارِ، وكَثْرَةِ المِيَاهِ، فإذا حَصَلَتْ بالسَّيْلِ سَقَى مِنْ ذَلِكَ المَاءُ أَهْلُ الحَوائِطِ حَوَائِطَهُم، فَيَسْقِي الأَوَّلُ حَائِطَهُ حتَّى يَرْوِيهِ، ويَكُونُ المَاءُ فِيهِ كُلُّهُ إلى كَعْبَيْهِ، ثُمَّ يُرْسِلُ فَضْلَةَ المَاءُ إلى صَاحِبهِ الذي يَلَيهِ، فَيَفْعَلُ في حَائِطِه نَحْوَ مَا فَعَلَ الأَوَّلُ، يُعَمَّ بِذَلِكَ المَاءُ جَمِيعَ حَائِطِهِ، ويَكُونُ فِيهِ المَاءُ إلى كَعْبَيْهِ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ فَعَلَ الأَوَّلُ، يُعَمَّ بِذَلِكَ المَاءُ جَمِيعَ حَائِطِهِ، ويَكُونُ فِيهِ المَاءُ إلى كَعْبَيْهِ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ إلى الذي يَلِيهِ حتَّى يَعُمَّ بِذَلِكَ المَاءَ جَمِيعَ الحِيطَانِ أَو مَا عَمَّ مِنْهَا، هَذَا تَفْسِيرُ ابنِ وَهْبِ.

وقالَ زِيَادُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ (١) عَنْ مَالِكِ: تَفْسِيرُ قِسْمَةِ ذَلِكَ هُوَ أَنْ يُجْرِي الأَوَّلُ مِنْ ذَلِكَ المَاءِ في سَاقِيَةِ إلى حَائِطِهِ حتَّى يَرْوِيهِ، ثُمَّ يَفْعَلُ الذي يَلِيهِ كَذَلِكَ، ثُمَّ الذي يَلِيهِ كَذَلِكَ، ثُمَّ الذي يَلِيهِ كَذَلِكَ، ثُمَّ الذي يَلِيهِ كَذَلِكَ، ثُمَّ الذي يَلِيهِ كَذَلِكَ،

قالَ: وهَذِهِ السُّنَّةُ فِيهِما وفِيمَا يَشْبَهَهُمَا مِمَّا لَيْسَ لأَحَدٍ فِيهِ حَقٌّ مُعَيَّنٌ، فَالأَوَّلُ أَحَقُّ بالتَّبْدِيةِ، ثُمَّ الذي يَلِيهِ، ثُمَّ الذي يَلِيهِ، إلى آخِرِهِم رَجُلاً.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: "لاَ يُمْنَعُ فَضْلُ المَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الكَلاُّ [٥٧٧]، يُرِيدُ: لاَ يُمْنَعُ مُاءُ آبَارِ المَاشِيةِ كَانَ أُولَى بِالتَّبْدِيةِ، مُاءُ آبَارِ المَاشِيةِ التي في الصَّحَارِي، ومَنْ سُبقَ إليها بِمَاشِيتِهِ كَانَ أُولَى بِالتَّبْدِيةِ، يَسْقِي مِنْهُ مَاشِيتَهُ، ثُمَّ لاَ يَمْنَعُ فَضْلَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ، لأَنَّهُ إذا مَنَعَ فَضْلَةً مِنْ غَيْرِهِ امْتَنَعَ أَهْلُ المَوَاشِي أَنْ يَرْعُوا الكَلاَ الذي حَوْلَ المَاءِ، وذَلِكَ أَنَّ أَحَداً لا يَرْعَى مَاشِيتَهُ في مَكَانٍ لا يَجِدُ فِيهَا مَاءً، والكَلاَ النَّاسُ فِيهِ سَوَاءٌ.

* وقَوْلُهُ: «لا يُمْنَعُ نَقْعُ بِئْرٍ "[٢٥٧٦]، يَقُولُ: مَنْ كَانَتْ لَهُ بِئْرٌ فِيهَا فَضْلُ مَاءٍ عَنْ سَقِي حَائِطِه، أَو زَرْعِهِ، فَلاَ يَمْنَعُ جَارَهُ

⁽۱) هو أبو عبد الله اللَّخمي، الملقب بشَبْطُون، سمع من مالك الموطأ، وله عنه في الفتاوى كتاب، وكان زاهدا، توفي سنة (۱۹۳) وقيل بعدها، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/ ٤٩٠.

أَنْ يَسْقِي بِفَضْلِ مَاءِهِ، ولَيْسَ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، ولَكِنْ يُؤْمَرُ بهِ، ويُحَضُّ عَلَيْهِ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ عَنْ مَالِكِ: إِنَّهُ يُؤْمَرُ بِهِ، ويُجْبَرُ عَلَيْهِ، ويُؤَدِّي إليهِ في ذَلِكَ الثَّمَنَ.

- * وقَالَ غَيْرُهُ: يُقْضَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ لِجَارِهِ بِغَيْرِ ثَمَنِ يَكُونُ عَلَيْهِ.
- * قَوْلُهُ: «لَا [ضَررَ](١) ولاَ ضِرَارَ»[٢٧٥٨] مَعْنَاهُ: أَنْ لاَ يَضُرَّ الإِنْسَانُ بِجَارِهِ ولاَ بِغَيْرِهِ، والضِّرَارُ: هُوَ أَنْ يَفْعَلَ الإِنْسَانُ شَيْئَاً يَضُرُّ مِنْهُ بِنَفْسِهِ وبِغَيْرِهِ، فَكُلُّ مَنْ فَعَلَ مَا يَسْتَضِرُّ بهِ جَارُهُ مُنِعَ مِنْ ذَلِكَ.
- * قَوْلُهُ: «لا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ خَشَبَةً يَغْرِزُهَا في جِدَارِهِ»[٢٧٥٩] إِنَّمَا هَذا مِنَ النبيِّ عَلَى عَلَى طَرِيقِ الرِّفْقِ بالجَارِ لاَ على الإلْزَامِ، ولِذَلِكَ كَانَ الصَّحَابةُ يَعْرِضُونَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِذْ كَانَ يُحَدِّثُهُم بِهَذا الحَدِيثِ، ولَوْ كَانَ عِنْدَهُم على الإلْزَامِ مَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِذْ كَانَ يُحَدِّثُهُم بَهذا الحَدِيثِ، ولَوْ كَانَ عِنْدَهُم على الإلْزَامِ مَا أَعْرَضُوا عَنْهُ، فَالأَحَادِيثُ الوَارِدَةُ عَنِ النبيِّ عَلَى حَسَبِ مَا تَلَقَّاهَا أَصْحَابُهُ عَنْهُ لا على ظَوَاهِرِهَا.

قالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: لَيْسَ العَمَلُ على إجْرَاءِ مَمَرً الخَلِيجِ في أَرْضِ مُحَمَّدِ بنِ مَسْلَمَةً بِغَيْرِ رِضَاهُ، ولا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ أَحَقَّ بِمَالِ أَخِيهِ مِنْهُ إلاَّ بِرِضَاهُ.

* ومَعْنَى قَوْلِهِ: (نَشْرَبُ بهِ أَوَّلاً وَآخِرَاً)[٢٧٦٠] يَعْنِي: تَسْقِي بهِ أَرْضَكَ مَتَى شِئتَ، لأَنَّهُ سَائِرٌ في أَرْضِكَ.

* قالَ عِيسَى: وأَمَّا حُكْمُهُ في تَحْوِيلِ الرَّبِيعِ الذي كَانَ في حَائِطِ عبدِ الرَّحِمنِ بنِ عَوْفٍ إلى نَاحِيةٍ أُخْرَى مِنَ الحَائِطِ، فإنَّهُ لَمْ يَكُنْ على عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْفٍ في ذَلِكَ ضَرَرٌ [٢٧٦١].

والرَّبِيعُ: السَّاقِيَةُ التي يَجْرِي فِيهَا المَاءُ.

قَالَ عِيسَى: وأَمَّا مَالِكٌ فَلاَ يَرَى تَحْوِيلَهُ عَنْ مَوْضِعِه إلى غَيْرِه وإنْ لَمْ يَضُرَّ

⁽١) في الأصل: ضرار، وهو خطا ظاهر.

ذَلِكَ بِصَاحِبهِ، إِلاَّ أَنْ يَرْضَى بِذَلِكَ صَاحِبُ الحَاقِط، ولاَ يُؤْخَذُ مِلْكُ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِهِ وَقَدْ قَالَ النبيُّ ﷺ: ﴿لاَ يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ أَحَدٍ إِلاَّ بإِذْنِهِ النَّبَ مِنْ عَنْ مِنْ حَلْبِ اللَّبَنِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبهِ، وَهُوَ يَحْلِبُ غُدُوةً، ويَرْجِعُ عَشِيَّةً، فكيف يَأْخُذُ مَا لاَ يَرْجِعُ إِذَا أَخَذَ؟!.

* * *

⁽۱) رواه البخاري (۲۳۰۳)، ومسلم (۱۷۲۰)، ومالك في الموطأ (۳۵۵۹)، من حديث ابن عمر.

القَضَاءُ في قَسْمِ الأَمْوَالِ، والحُكْمُ في الضَّوَارِي مِنَ البَهَائِم

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «أَيُّمَا دَارٍ أَو أَرْضٍ قُسِمَتْ في الجَاهِلِيَّةِ فَهِيَ على قَسْمِ الجَاهِلِيَّةِ، وأَيُّمَا دَارٍ أَو أَرْضٍ أَدْرَكَهَا الإسْلاَمُ [ولَمْ تُقْسَمْ] (') فَهِيَ على قَسْمِ الجَاهِلِيَّةِ، وأَيُّمَا دَارٍ أَو أَرْضٍ أَدْرَكَهَا الإسْلاَمُ [ولَمْ تُقْسَمْ] (لا فَهِيَ على قَسْمِ الإسْلاَمُ والمَجُوسِ، فَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَلَمْ يَقْسِمْ وَرَثَتُهُ مِيرَاثَهُمْ مِنْهُ حَتَّى أَسْلَمُوا، فإنَّ ذَلِكَ يُقْسَمُ بَيْنَهُمْ بِقَسْمِ الإسْلاَمِ، وأَمَّا مَنْ مَاتَ مِنَ اليَهُودِ والنَّصَارَى فَلَمْ يَقْسِمْ وَرَثَتُهُ مِيرَاثَهُمْ مِنْهُ حَتَّى أَسْلَمُوا فَهُو على قِسْمَتِهِم الذي هُو حُكْمُ أَهْلِ دِينِهِمْ، ولا يَزِيدُ إسْلاَمُهُمْ في مَوَارِيثِهِم شَيْئًا (').

* وقالَ ابنُ نَافِع: الحَدِيثُ عَامٌّ في أَهْلِ الكُفْرِ كُلِّهِم، فَمَنْ وَرِثَ مِنْهُمْ دَارَاً أَو أَرْضَاً فَلَمْ يَقْسِمُوا ذَلِكَ حَتَّى أَسْلَمُوا، فإنَّ مَوَارِيثِمْ تَرْجِعُ في ذَلِكَ إلى قَسْمِ الإسْلاَم.

قالَ: فإنْ أَسْلَمَ بَعْضُهُمْ ولَمْ يُسْلِمِ البَعْضُ قُسِمَ ذَلِكَ بَيْنَهُم على قَسْمِ دِينِهِمْ، إلاَّ أَنْ يَرْضَى مَنْ لَمْ يُسْلِمْ مِنْهُمْ بِقَسْمِ الإسْلاَمِ، فإنَّهُ يُقْسَمُ بَيْنَهُمْ ذَلِكَ على قَسْمِ الإسْلاَمِ. الإسْلاَم (٣).

⁽١) هذه الزيادة من الموطا.

⁽٢) نقله ابن عبد البر في التمهيد ٢ / ٥٢.

⁽٣) نقله ابن عبد البر في الموضع السابق، وقال: وهذا أولى لما فيه من استعمال الحديث على عمومه في أهل الجاهلية. . . إلخ.

* قَوْلُ مَالِكِ: (لا يُقْسَمُ البَعْلُ مَعَ النَّضْحِ)[٢٧٦٤] إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ: أَنَّ القِسْمَةَ بِالقُرْعَةِ لا تَكُونُ إِلاَّ فِي صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، والبَعْلُ والنَّضْحُ صِنْفَانِ مُخْتَلِفَانِ، فَلِذَلِكَ يُقْسَمُ كُلُّ صِنْفٍ مِنْهُمَا على حِدَةٍ، فإنْ قُسِمَا مَعَا دَخَلَهُ الغَرَرُ، فَلِذَلِكَ لاَ يَجُوزُ، وقِسْمَةُ المُرَاضَاةِ تَجُوزُ فِي أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ، لأَنَّهَا بَيْعٌ مِنَ البِيُوعِ، ولاَ تَكُونُ قِسْمَةُ المُرَاضَاةِ إلاَّ بَيْنَ المَالِكِينَ لأَنْفُسِهِم بَيْنَ الأَيْتَامِ إلاَّ بالقُرْعَةِ.

* قَوْلُهُ: (الضَّوَارِي والحَرِيسَةُ) [٢٧٦٥] يَعْنِي بالضَّوَارِي: المَاشِيَةَ التي قَدْ ضَرِيتْ تَأْكُلُ زُرُوعَ النَّاسِ^(١)، وكَذَلِكَ مَا [يُحْتَرَسُ] (٢) مِنْ جَمِيعِ البَهَائِمِ يُقَالُ لَهَا حَرِيسَةٌ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: مَا أَفْسَدَتِ المَوَاشِي بِاللَّيْلِ فَهُوَ ضَامِنٌ على أَهْلِهِ، مُحْصَراً كَانَ الحَائِطُ أَو الزَّرْعُ الذي أَفْسَدَتْ فِيهِ المَاشِيَةُ أَو غَيْرَ مُحْصَرٍ، قَلِيلاً كَانَ ذَلِكَ الفَسَادُ أَو كَثِيراً، ولَيْسَ لأَرْبَابِ المَاشِيةِ أَنْ يَسْلِمُوهَا فِي تِلْكَ الجِنَايةِ التِّي جَنَّهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الجِنَايةَ مِنْ قَبَلِ أَصْحَابِ المَوَاشِي بِسَبِ تَضْيِيعِهِم لِحِفْظِهَا، ومَا أَفْسَدَتِ المَوَاشِي مِنْ ذَلِكَ بالنَّهَارِ فَلاَ ضَمَانَ على أَهْلِهَا في شَيءٍ مِنْ ذَلِكَ، لأَنَّ على أَهْلِ المَوَاشِي حِفْظُهَا باللَّيْلِ. على أَهْلِ المَوَاشِي حِفْظُهُا باللَّيْلِ.

وقالَ أَبو حَنِيفَةَ: لاَ شَيءَ على أَرْبَابِ المَوَاشِي فِيمَا أَفْسَدَتْهُ، لَيْلاً كَانَ أَو نَهَارًا، لأَنَّهَا مِنَ العَجْمَاءِ التِّي قالَ فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ جَرْحَهَا جُبَارٌ" اللهَ ﷺ: "إِنَّ جَرْحَهَا جُبَارٌ" الاَّ دِيةَ فِيهَا (٤٤).

والصَّحِيحُ في هَذا مَا قَالَ مَالِكٌ وأَهْلُ المَدِينَةِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الجِنَايَةَ إِنَّمَا هِي

 ⁽١) ضريت: أي اعتادت على أكل زرع الناس وأذيتهم بذلك، وتسمى أيضا العوادي، ينظر:
 الاقتضاب ٢ / ٢٦٤ .

⁽٢) جاء في الأصل: يحرس، وهو خطا، والصواب ما أثبته، وينظر الاقتضاب.

⁽٣) رواه البخاري (٦٥١٤)، ومسلم (١٧١٠)، من حديث أبي هريرة، وهو في موطأ مالك من رواية محمد بن الحسن عنه (٦٧٧).

⁽٤) ينظر: التمهيد ١١/ ٨٥، وأوجز المسالك ١٤٦/١٤.

مِنْ قِبَلِ أَصْحَابِ المَوَاشِي الذينَ سَرَّحُوهَا بِاللَّيْلِ، لِتَضْيِيعِهِمْ لِحِفْظِهَا حِينَ أَفْسَدَتْ مَا أَفْسَدَتْ مَا أَفْسَدَتْ مَا أَفْسَدَتْ مَا أَفْسَدَتْ مَا أَفْسَدَتْ مِنْ ذَلِكَ.

قالَ أَصْبَغُ: ولَيْسَ لأَهْلِ المَوَاشِي أَنْ يُخْرِجُوهَا في قُرَى الزَّرْعِ بِغَيْرِ ذَوَّادٍ يَذُودُونَهَا، حتَّى يُخْرِجُوهَا عَنِ الأَجِنَّةِ والزُّرُوعِ، فإذا بَلَغُوا المَرَاعِي سَرَّحُوهَا، يَذُودُونَهَا، حتَّى يُخْرِجُوهَا عَنِ الأَجِنَّةِ كَانَ على أَصْحَابِ الزُّرُوعِ حِفْظَهَا ودَفْعَهَا عَنْ فَمَا شَذَّ مِنْهَا إلى الزَّرْعِ والأَجِنَّةِ كَانَ على أَصْحَابِ الزُّرُوعِ حِفْظَهَا ودَفْعَهَا عَنْ زُرُوعِهِمْ.

* قالَ عِيسَى: الذي يَقَعُ في نَفْسِي أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِنَّمَا قَطَعَ أَيْدِي رَقِيقَ حَاطِبِ[٢٧٦٧] لأَنَّهُم سَرَقُوا نَاقَةَ المُزَنِيِّ مِنْ حِرْزِهَا ولَمْ يَسْرِقُوهَا مِنَ المَرْعَى، ولَيْسَ يُلْزَمُ السَّيِّدُ غُرْمَ مَا سَرَقَ عَبْدُهُ إِذَا قُطِعَتْ يَدُ العَبْدِ، وإِنَّمَا على العَبْدِ أَنْ يُغْرَمَ قِيمَةُ السَّرَقَةِ بَعْدَ قَطْعِ يَدِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وإلاَّ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ، وإِنَّمَا العَبْدِ أَنْ يُغْرَمَ قِيمَةُ السَّرَقَةِ بَعْدَ قَطْعِ يَدِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وإلاَّ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ، وإنَّمَا يَكُونُ في رَقَبَةِ العَبْدِ مَا كَانَ مِنْ سَرِقَةٍ لاَ قَطْعَ فِيهَا، ويُخَيِّرُ حِينَفِدُ سَيِّدُهُ بِينَ افْتِكَاكِهِ بِقِيمَةِ السَّرِقَةِ، وبينَ أَنْ يُسْلِمَهُ إلى الذي سَرَقَهَا مِنْهُ، وإذا قَتَلَ الرَّجُلُ جَمَلاً صَالَ عَلَيْهِ وَثَبَتَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الرَّجُلِ بِبَيِّيَةٍ تَشْهَدُ لَهُ أَنَّهُ صَالَ عَلَيْهِ لَمْ يَلْزَمْهُ غُرْمَ الجَمَلِ عَلَيْهِ وَثَبَتَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الرَّجُلِ بِبَيِّيَةٍ تَشْهَدُ لَهُ أَنَّهُ صَالَ عَلَيْهِ لَمْ يَلْزَمْهُ غُرْمَ الجَمَلِ عَلَيْهِ وَثَبَتَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الرَّجُلِ بِبَيِّيَةٍ تَشْهَدُ لَهُ أَنَّهُ صَالَ عَلَيْهِ لَمْ يَلْزَمْهُ غُرْمَ الجَمَلِ المَقْتُولِ، وهَذَا قَوْلُ أَهْلِ المَدِينَةِ، وبهِ قَالَ مَالِكُ (١٠).

وقالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عَلَيْهِ غُرْمُ قِيمَةُ الجَمَلِ لِصَاحِبِهِ وإِنْ قَامَتْ لَهُ بَيْنَةٌ بِصَوْلَتِهِ عَلَيْهِ، لأَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «جَرْحُ العُجْمَاءِ جُبَارِ»(٢).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الصَّحِيحُ في هَذَا مَا قَالَ مَالِكُ وأَهْلُ المَدِينَةِ، وذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أُبِيحَ للرَّجُلِ قَتْلُ الرَّجُلِ قَتْلُ الرَّجُلِ قَتْلُ الرَّجُلِ قَتْلُهُ، ولاَ يَكُونُ عَلَيْهِ في ذَلِكَ قَوَدٌ، للرَّجُلِ قَتْلُ الرَّجُلِ قَاللهُ في ذَلِكَ قَوَدٌ، ولاَ يَكُونُ عَلَيْهِ، ولَيْسَتْ حُرْمَةُ المَالِ ولاَ دِيَةٌ، فَلِهَذَا سَقَطَ عَنْ قَاتِلِ الجَمَلِ ضَمَانَةُ إذا صَالَ عَلَيْهِ، ولَيْسَتْ حُرْمَةُ المَالِ أَجَلُ مِنْ حُرْمَةِ الدَّي يَسْقُطُ فِيهِ عَنِ القَاتِلِ القَوَدُ، وسَقَطَتْ عَنْهُ فِيهِ الدِّيةُ.

^{* * *}

⁽١) ينظر: الكافي لابن عبد البر١/٦٠٦.

⁽٢) هذا قول زفر من الحنفية، أما قول الإمام أبي حنيفة فهو أنه إذا صال فلا شيء عليه بقتله، ينظر: تبيين الحقائق ٢ / ٦٧.

القَضَاءُ فيمَا يُعْطَى الصُّنَّاعُ، إلى آخِر بَابِ الاعْتِصَار

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: قَضَى عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِتَضْمِينِ الصُّنَّاعِ (١)، وقَالَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (لا يَصْلُحُ للنَّاسِ إلاَّ ذَلِكَ) (٢)، لا غِنَى بالنَّاسِ عَنْهُم، وإذ لَمْ يُعْطُوا مَا اسْتَعْمَلُوا عَلَيْهِ على وَجْهِ الأَمَانَةِ فَكَانَ تَضْمِينُهُم أَصْلَحَ للعَامَّةِ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: يَضْمَنُ الصُّنَّاعُ مَا عَمِلُوهُ، بِأَجْرٍ عَمِلُوهُ أَو بِغَيْرِ أَجْرٍ، إلاَّ مَا قَامَتْ لَهُمْ بِهِ البَيِّنَةُ العَادِلَةُ عِنْدَ هَلاَكِهِ مِنْ نَارٍ، أَو صَاعِقَةٍ، أَو حُرِقَتْ بَيْتُ الصَّانِعِ، فَيَكُونُ القَوْلُ في ذَلِكَ قَوْلَهُ، ويَحْلِفُ ويَبْرَأُ مِنَ التَّبِعَةِ في ذَلِكَ، لأَنَّهُ لَمْ تَتَعَدَّ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَكُنْ على لاَبِسِ الثَّوْبِ الذي أَعْطَاهُ إِيَّاهُ الصُّنَّاعُ حِينَ أَخَطَأَ بِهِ فَلَبِسَهُ وَهُو يَظُنُّ أَنَّهُ ثَوْبَهُ فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي لِبَاسِهِ غُرْمٌ، لأَنَّهُ لَبِسَهُ غَيْرَ مُتَعَدِّ فِي لِبَاسِهِ عُرْمٌ، لأَنَّهُ لَبِسَهُ غَيْرَ مُتَعَدِّ فِي لِبَاسِهِ عُرْمٌ، وَلُو لَبِسَهُ وَهُو يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ ثَوْبِهِ لَضَمِنَهُ إِذَا أَخْلَقَهُ، فإنْ لَمْ يَخْلَقُهُ رَدَّهُ وَعَرِمَ قِيمَةَ لِبَاسِهِ إِيَّاهُ، وانْتِفَاعِهِ بهِ.

* حَدِيثُ النُّعْمَانِ بنِ بَشِيرِ الذي قَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ في آخِرِه: «ارْتَجِعْهُ» [۲۷۸۲]، قالَ أَشْهَبُ: قَالَ مَالِكُ : الذي أَرَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِبَشِيرٍ مَالٌ غَيْرَ ذَلِكَ العَبْدِ الذي نَحَلَهُ ابْنَهُ، فَلِذَلِكَ قالَ لَهُ النبيُ ﷺ: «ارْتَجِعْهُ».

⁽١) رواه سحنون في المدونة ٨ / ٨.

⁽٢) رواه البيهقي في السنن ٦ / ١٢٢، وذكر بأن أهل الحديث لا يثبتونه.

قِيلَ لِمَالِكِ: فإذا لَمْ يَكُنْ للنَّاحِلِ مَالٌ غَيْرُهُ أَيُرْتَجِعْهُ بَعْدَ النَّحْلَةِ؟ فقالَ: إنَّ ذَلِكَ لِيُقَالُ، وقَدْ قُضِيَ به عِنْدَنَا بالمَدِينَةِ (١).

وقالَ غَيْرُ مَالِكِ: إِنَّهُ لَمَّا قَالَ النبِيُّ ﷺ في غَيْرِ هَذَا الحَدِيثِ: «سَاوُوا بَيْنَ أَوْلاَدِكُمْ» (٢)، يَعْنِي في العَطَايَا، وكَانَ بَشِيرٌ قَدْ نَحَلَ ابْنَهُ غُلاَماً دُونَ سَائِرِ وَلَدِهِ، وَأَعْلَمَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ ولَمْ يُحَرِّمْهُ، ولَوْ كَانَ حَرَاماً مَا نَحَلَ أَبُو بَكْرِ الصِّدِّيقِ ابْنَتَهُ عَائِشَةَ دُونَ سَائِرِ ولَدِهِ، وإنَّما يُكْرَهُ للأَبِ كَانَ حَرَاماً مَا نَحَلَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ابْنَتَهُ عَائِشَةَ دُونَ سَائِرِ ولَدِهِ، وإنَّما يُكْرَهُ للأَبِ كَانَ حَرَاماً مَا نَحَلَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ابْنَتَهُ عَائِشَةَ دُونَ سَائِرِ ولَدِهِ، وإنَّما يُكْرَهُ للأَب ذَلِكَ لِئلاً يُورِثُ بَيْنَ ولَدِهِ العَدَاوة، ويُبْغِضُونَهُ على فِعْلِهِ ذَلِكَ، إلاَّ أَنَّهُ إذا وَقَعَ مِثْلُ هَذَا نُفِذَ ولَمْ يُرَدُّ.

وقالَ أَبو مُحَمَّدٍ: هَذَا الحَدِيثُ أَصْلٌ في إِبَاحَةِ اعْتِصَارِ الرَّجُلِ مَا وَهَبَهُ ابْنَهُ، أَو نَحَلَهُ إِيَّاهُ^(٣).

* قالَ عِيسَى: قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ لِعَائِشَةَ: (إِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكِ جَادً عِشْرِينَ وَسْقاً مِنْ ثَمَنِ نَخْلِي إذا جَدَدْتُهُ، وَسُقاً مِنْ ثَمَنِ نَخْلِي إذا جَدَدْتُهُ، وَسُقاً مِنْ ثَمَنِ نَخْلِي إذا جَدَدْتُهُ، فَمَرِضَ أَبُو بَكْرٍ قَبْلَ أَنْ يَجِدَّ النَّخْلِ فَلَمْ يَكُنْ لِعَائِشَةَ مِنْ تِلْكَ النَّحْلَةِ شَيءٌ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ حَازَتْهَا في صَحَّةِ أَبِيهَا، وهَذا أَصْلٌ في الحِيَازَةِ أَنَّ النَّحْلَة، أَو أَجْلِ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ حَازَتْهَا في صَحَّةٍ أَبِيهَا، وهَذا أَصْلٌ في الحِيَازَةِ أَنَّ النَّحْلَة، أَو الهِبَة، أَو الصَّدْقَةَ إذا لَمْ تَحُنْ مِنْ دَافِعِهَا ولَمْ يَقْبِضْ ذَلِكَ مِنْهُ حَتَّى يَمْرَضَ النَّاحِلُ، أَو الوَاهِبُ، أَو المُتَصَدَّقُ ، أَو يَمُوتُ أَنَّ ذَلِكَ لا يَنْفُذُ إذا كَانَ لِوَارِثٍ، فإنْ كَانَ ذَلِكَ لِغَيْرٍ وَارِثٍ أُخْرِجَ لَهُ مِنَ الثَّلُثِ إذا أَوْصَى بذَلِكَ .

قَالَ عِيسَى: وَكَانَ لأَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ زَوْجَةً يُقَالُ لَهَا بِنْتُ خَارِجَةً، فقالَ لِعَائِشَةَ: (إنَّ حَمْلَ بنْتِ خَارِجَةً أُرَاهَا جَارِيَةً) ، فَكَانَ ذَلِكَ كَمَا قَالَ أَبو بَكْرِ

⁽١) نقل هذا القول ابن عبد البر في التمهيد ٧/ ٢٣٦.

⁽٢) رواه سعيد بن منصور في السنن (٢٩٣) طبعة الأعظمي، من حديث يحيى بن أبي كثير مرسلا، ورواه الخطيب في تاريخه ١٠٧/١١ من حديث ابن عباس، وإسناده ضعيف.

 ⁽٣) الاعتصار: هو الحبس والمنع، وقيل: الارتجاع، ويراد بها هنا الرجوع في الهبة دون عوض، يراجع: حاشية الدسوقي ٣/ ٢٧١.

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَلَدَتْ لَهُ ابْنَةُ خَارِجَةَ جَارِيَةً يُقَالُ لَهَا أُمُّ كُلْثُومٍ، فَنَرَى واللهُ أَعْلَمُ أَنَّ أَبَا بَكْرِ رأى ذَلِكَ رُؤْيَا فَتَأَوَّلَهَا، وكَانَ مِنْ أَعْبَرِ النَّاسِ للرُّؤْيَا.

* قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (مَا بَالُ رِجَالٍ يَنْحَلُونَ أَبْنَاءَهُمْ نَحْلاً ثُمَّ يُمْسِكُونَهَا) [٢٧٨٤]، وذَكَرَ القِصَّةَ إلى آخِرِهَا، يُرِيدُ عُمَرُ: أَنَّهُ مَنْ نَحَلَ ابْنَا لَهُ كَبِيرًا نَحْلاً فَلَمْ يُحِزْهَا الكَبِيرُ المَالِكُ لأَمْرِ نَفْسِهِ حَتَّى مَاتَ الأَبُ فَهِيَ بَاطِلٌ، وأَمَّا الوَلَدُ الصَّغِيرُ فَحِيازَةُ الأَبِ لَهُ حِيَازَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ مَبْلَغَ القَبْضِ لِنَفْسِهِ، وقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ، ذَكَرَ ذَلِكَ مَالِكٌ عَنْهُ في آخِرِ كِتَابِ الأَقْضِيَةِ مِنَ المُوطَّأَ [٢٨٥٠].

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَجُزْ لِمَنْ وَهَبَ هِبَةً على وَجْهِ الصَّدَقَةِ، أَو لِصَلَةِ رَحِمٍ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَا وُهِبَ لِوَجْهِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى فَلاَ رُجُوعَ فِيهِ، لِقَوْلِ أَنْ يُرْجِعَ فِيهَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَا وُهِبَ لِوَجْهِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى فَلاَ رُجُوعَ فِيهِ، لِقَوْلُ النبيِّ ﷺ: «الرَّاجِعُ في هِبَتِهِ كَالكَلْبِ يَعُودُ في قَيْتِهِ» [١٩٨٠](١)، فأَكُلُ القيء حَرَامٌ، فأَكُلُ القيء حَرَامٌ، فَكَذَلِكَ الرُّجُوعُ فِيمَا وُهِبَ لِوَجْهِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ حَرَامٌ، وأَمَّا هِبَةُ الثَّوَابِ فَمَتَى لَمْ يَرْضَ مِنْهَا صَاحِبُهَا كَانَ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهَا، لأَنَّهَا بَيْعٌ مِنَ البَيُوعِ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: أَجْمَعَ أَهْلُ المَدِينَةِ على جَوَازِ الاعْتِصَارِ في الهِبَةِ والنَّحْلَةِ لِمَنْ نَحَلَ وَلَدَهُ أو وَهَبَهُ، وذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَطْلُب مُرَاضَاةَ ابْنِهِ بِمَا يَهِبَهُ إِيَّاهُ لِيَسْتَزِيدَ مِنْ بِرِّهِ لَهُ، وَهُو لاَ يُرِيدُ أَنْ يَنْفَذَ ذَلِكَ لَهُ، فَلَمَّا أَضْمَرَ هَذَا في نَفْسِهِ عِنْدَ النَّحْلَةِ أو الهِبَةِ جَازَ لَهُ اعْتِصَارُهَا، وأَمَّا الصَّدَقَةُ والحَبْسُ فَلاَ اعْتِصَارَ في شَيءٍ مِنْ ذَلِكَ، لأَنَّةُ إِنَّمَا يُرَادُ بهِ وَجْهَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وإنَّمَا يَعْتَصِرُ الأَبُ الهِبَةَ أو النَّحْلَة مِنْ وَلَكِ، لأَنَّةُ إِنَّمَا يُرَادُ بهِ وَجْهَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وإنَّمَا يَعْتَصِرُ الأَبُ الهِبَةَ أو النَّحْلَة مِنْ وَلَكِهِ مَا لَمْ يَتَزَوْجِ الوَلَدُ عَلَيْهَا أو الابْنَةُ، أو يُدَايِنُ الأَبْنُ النَّاسَ على مَا بِيدِه مِنْ ذَلِكَ، فإذا وَقَعَ مِثْلُ هَذا لَم يَجُزْ للأَبِ أَنْ يَعْتَصِرَ حِينَئِذِ مَا وَهَبَ ابْنَهُ ونَحْلَهُ إِيَّاهُ، وَلَكَ، فإذا وَقَعَ مِثْلُ هَذا لَم يَجُزْ للأَبِ أَنْ يَعْتَصِرَ حِينَئِذِ مَا وَهَبَ ابْنَهُ وَنَحْلَهُ إِيَّاهُ، وَلَكَ، فإذا وَقَعَ مِثْلُ هَذا لَم يَجُزْ للأَبِ أَنْ يَعْتَصِرَ حِينَئِذِ مَا وَهَبَ ابْنَهُ وَنَحْلَهُ إِيَّاهُ، وَلَكَ، فإذا وَقَعَ مِثْلُ هَذا لَم يَجُزْ للأَبِ أَنْ يَعْتَصِرَ حِينَئِذِ مَا وَهَبَ ابْنَهُ وَنَحْلَهُ إِيَّاهُ، وَكَذَلِكَ الزَّوْجُ إِنَّمَا رَفَعَ في صُدَاقِ زَوْجَتِهِ، مِنْ أَجْلِ مَا نَحَلَها بهِ أَبُوهَا، وللأُمِّ أَيْضَا أَنْ تَعْتَصِرَ مَا وَهُبَتُهُ ابْنَهَا مَا لَمْ يَكُن الابْنُ يُتِيمَا، وذَلِكَ أَنْ اليَتِيمَ لا يُوهِبُ شَيْعًا إِلاَ لللهِ عَزَّ وَجَلَ.

^{* * *}

⁽١) رواه البخاري (٤٢٨١)، ومسلم (١٦١٩)، من حديث عمر بن الخطاب.

بابُ القَضَاءِ في العُمْرَى واللُّقَطَةِ واسْتِهْلاَكِهَا

* رَوَى يَحْيَى في حَدِيثِ العُمْرَى بأَنَّهَا للَّذي يُعْطَاهَا: (لاَ تَرْجِعُ إلى الذي أَعْطَاهَا: (لاَ تَرْجِعُ إلى الذي أَعْطَاهَا أَبَداً إلاَّ يَحْيَى بنُ يَحْيَى.

قَالَ أَشْهَبُ: قَالَ مَالِكٌ: ولَيْسَ على حَدِيثِ جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ في العُمْرَى العَمْرَى العَمْرَى العَمْلُ، ولَوَدِدتُ أَنَّهُ مُحِيَ مِنَ المُوطَّأ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ لِي: هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، ومَعْنَاهُ قَائِمٌ، وذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَعْمَرَ رَجُلاً عُمْراً لَهُ ولِعَقِبهِ، فَامْتَدَّ الْعَقِبُ فَإِنَّهَا لاَ تَرْجِعُ إلى المُعْمِرِ ولاَ إلى وَرَثَتِهِ مَادَامَ أَحَدٌ مِنْ عَقِبِ المُعْمَرِ حَيَّا، فَإِذَا انْقَرَضَ عَقِبُهُ رَجَعَتِ العُمْرَى [إلى](١) المُعْمِرِ الذي كَانَ أَعْمَرَهَا إنْ كَانَ حَيَّا، انْقَرَضَ عَقِبُهُ رَجَعَتِ العُمْرَى [إلى](١) المُعْمِرِ الذي كَانَ أَعْمَرَهَا إنْ كَانَ حَيًّا، أوإلى وَرَثَتِهِ إنْ كَانَ مَيِّتًا، وإنَّمَا تَجْرِي هَذَه الأَشْيَاءُ على شُرُوطٍ أَصْحَابِهَا كَمَا قالَ القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ لِمَكْحُولٍ حِينَ سَأَلَهُ عَنِ العُمْرَى ومَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا، فقالَ القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ لِمَكْحُولٍ حِينَ سَأَلَهُ عَنِ العُمْرَى ومَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا، فقالَ لَهُ: (مَا أَذْرَكُتُ النَّاسَ إلاَّ على شُرُوطِهِمْ فِيمَا أَعْطُوهُ)[٢٧٩٨].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ومَنْ رَوَى: «أَنَّ النبيَّ ﷺ قَضَى بالعُمْرَى للوَارِثِ» (٢)، بِغَيْرِ تَفْسِيرٍ فَقَدْ أَخْطَأَ في تَأْوِيلِهِ، إذْ يَجْعَلُ العُمْرَى لاَ تَرْجِعُ إلى مُعْمِرِهَا، وإلى وَرَثَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: إذا قَالَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ: أَعْمَرْتُكَ وعَقِبكَ، فإنَّهَا لاَ تَرْجِعُ إلى

⁽١) زيادة يقتضيها السياق.

 ⁽۲) رواه بهذا الفظ ابن حبان في صحيحه (۲۱۳۳)، من حديث زيد بن ثابت، ورواه بنحوه
 أبو داود (۳۵۵۹)، والنسائي ٦ / ۲۷۱، وابن ماجه (۲۳۸۱).

الذي أَعْمَرَهَا مَا دَامَ المُعْمَرُ حَيَّا، أو أَحَدُّ مِنْ عَقِبهِ، فإذا انْقَرَضُوا رَجَعَتِ العُمْرَى إلى مُعْمِرِهَا إِنْ كَانَ مَيِّتًا، وأَمَّا الذي لاَ يَرْجِعُ مِيرَاثاً فَهُوَ الكَبْسُ، ولَكِنَّهُ يَرْجِعُ حَبْساً إلى أَقْرَبِ النَّاقِلِ بالمُحْبِسِ لا إلى المُحْبِسِ نَفْسِهِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وأَمَّا الرُّقْبَى فَهِيَ الدَّارُ تَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيَقُولُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ: إَنْ مِتُ قَبْلِي فَنَصِيبِي حَبْسٌ عَلَيْكَ، وإنْ مِتَّ قَبْلِي فَنَصِيبَكَ حَبْسٌ عَلَيْكَ، وأَنْ مِتَّ قَبْلِي فَنَصِيبِي عَبْسُ عَلَيْكَ، وأَنْ مَوَّةً عَلَى عَلَيْ وَاحِدٍ بَيْنَهُمَا لِصَاحِبِهِ كَمَا كَانَتْ أَوَّلَ مَرَّةٍ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ في اللَّقَطَةِ: «اعْرِفْ عِفاصَهَا وَوِكَاءَهَا» [٢٨٠٢]، يَعْنِي بِالعِفَاصِ: الخِرْقَةَ التِّي تَكُونُ فِيهَا اللَّقَطَةُ، وَالوِكَاءُ: الخَيْطُ الذي تُرْبَطُ بهِ.

ثُمَّ قالَ: «عَرِّفَهَا سَنَةً، فإنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَادْفَعْهَا إليه، وإلاَّ فَشَأْنُكَ بِهَا»، يعْنِي: إنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وذَكَرَ مَا فِيهَا مِنَ الذَّهَبِ أو الفِضَّةِ دُفِعَتْ إليه، ولَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ في ذَلِكَ يَمِينٌ، فإنْ لَمْ يَأْتِ لَهَا طَالِبٌ فَعَلَ فِيهَا مُلْتَقِطُهَا مَا يُفْعَلُ بالوَدِيعَةِ إذا كَانَتْ عِنْدَهُ وطَالَ بَقَاءُهَا وأيسَ مِنْ صَاحِبِهَا، إنْ شَاءَ تَسَلَّفَهَا، وإنْ شَاءَ تَسَلَّفَهَا، وإنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِهَا وضَمِنَهَا لِصَاحِبِهَا إنْ جَاءَ، ولَمْ تَجُزِ الصَّدَقَةُ بِهَا.

ولَمْ يَرِدِ النبيُّ ﷺ بِقَوْلهِ: «شَائُكَ بِهَا» أَنْ يَجْعَلَهَا مَالاً لِمُلْتَقَطِهَا إذا عَرَّفَها سَنَةً، إذْ لا يَرْتَفِعُ مِلْكُ الإِنْسَانُ عَنْ مَالِهِ إِلاَّ بِهِبَةٍ أو بِعِوَضٍ.

وفَرَّقَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ بَيْنَ اللُّقَطَةِ والشَّاةِ، فَقَالَ فِيهَا: «هِيَ لَكَ، أَو لأَخِيكَ، أَو للدِّيكَ، أَو للدِّيْفِ»، ولَمْ يَقُلْهُ في لُقَطَةِ العَيْنِ، فَلِذَلِكَ افْتَرَقَ حُكْمُ العَيْنِ الذي لايُتَقَّى عَلَيْهِ الفَسَادُ بِطُولِ بَقَائِهِ، وبَيْنَ الطَّعَامِ الذي يُتَقَّى عَلَيْهِ الفَسَادُ.

وقَوْلُهُ فِي الإِبلِ: «مَا لَكَ ولَهَا؟ مَعَهَا سِقَاقُهَا وحِذَاقُهَا»، يَعْنِي: أَنَّهَا تَصْبِرُ على المَاءِ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ أَو أَكْثَرَ حتَّى تَجِدَ السَّبِيلَ إليه، ولاَ يَضُرُّهَا العَطَشُ كَمَا يَضُرُ سَائِرُ الحَيَوانِ.

(ومَعَهَا حِذَاؤُهَا)، يَعْنِي: أَخْفَافَهَا.

وقَوْلُهُ في الشَّاةِ: «هِيَ لَكَ، أَو لأَخِيكَ، أَو لللِّنْبِ»، يَعْنِي: إذا وَجَدَهَا الرَّجُلُ في الفَيَافِي وفِي البُعْدِ مِنَ القُرى فَهِيَ لَهُ إِنْ أَرَادَهَا، فإنْ تَرَكَهَا في ذَلِكَ المَّكَانِ أَخَذَهَا غَيْرُهُ، أَو أَكَلَتْهَا السِّبَاعُ، وذَلِكَ أَنَّهَا لا تَسْتَطِيعُ الامْتِنَاعَ مِنَ السِّبَاع كَمَا تَمْتَنِعُ مِنْهَا الإِبلُ، فَتَدْفَعُهَا عَنْ أَذِيَّتِهَا بِأَخْفَافِهَا، ورِكْضِهَا إِيَّاهَا، فأمَّا إذا وَجَدَ كَمَا تَمْتَنِعُ مِنْهَا الإِبلُ، فَتَدْفَعُهَا عَنْ أَذِيَّتِهَا بِأَخْفَافِهَا، ورِكْضِهَا إِيَّاهَا، فأمَّا إذا وَجَدَ الرَّجُلُ شَاةً بِقُرْبِ قَرْيَةٍ لَمْ يَحِلُّ لَهُ أَخْذُهَا، ولا بَأْسَ أَنْ يَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ مِنَ المُقِيمِينَ حَتَّى يَأْتِي اللهُ بِصَاحِبِهَا، ومَنْ وَجَدَ طَعَامَا بِقُرْبِ قَرْيَةٍ عَرَّفَهُ، فإنْ لَمْ يَجِدْ صَاحِبَهُ وخَشِي عَلَيْهِ الفَسَادَ تَصَدَّقَ بِهِ،

فإنْ كَانَ مُحْتَاجًا إليهِ أَكَلَهُ، ولَمْ يَضْمَنْهُ لِصَاحِبهِ إِنْ جَاءَ يَطْلُبُهُ، وقَدْ وَجَدَ النبيُ ﷺ تَمْرَةً بِالمَدِينَةِ فِي الطَّرِيقِ، فقالَ: «لَوْلاَ أَنَّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ للتي لاَ تَجِلُ لَهُ، لاَّكَلْتُهَا» (١) ، فَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ أَكْلِهَا إِذ خَشِيَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ التي لاَ تَجِلُ لَهُ، ولَو كَانَتْ مِنْ غَيْرِ الصَّدَقَةِ لأَكَلَهَا، فَلِهَذا أُسْقِطَ الغُرْمُ عَنْ أَكْلِ الطَّعَامِ المُلْتَقَطِ إِذا أَكْلَهُ مِنْ حَاجَةٍ.

قالَ أَبُو مَحَمَّدِ: إِنَّمَا صَارَتِ اللَّقَطَةُ في رَقَبَةِ العَبْدِ إِذَا اسْتَهْلَكَهَا قَبْلَ السَّنَةِ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ: «عَرِّفْهَا سَنَةً، ثُمَّ شَأْنُكَ بِهَا»، فَلَمْ يَجْعَلْ فِيهَا تَصَرُّفَا لِمُلْتَقَطِهَا إِلاَّ بَعْدَ السَّنَةِ، فَإِذَا أَتْلُفَهَا العَبْدُ المُلْتَقِطُ لَهَا بَعْدَ السَّنَةِ كَانَتْ في ذِمَّتِهِ لاخْتِلاَفِ النَّاسِ فِيهَا، إِذْ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُبِيحُهَا لِمُلْتَقَطِهَا بَعْدَ السَّنَةِ.

* قالَ أَبو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا أَمَرَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ثَابِتَ بِنَ الضَّحَاكِ بإرْسَالِ البَعِيرِ الذي وَجَدَهُ بالحَرَّةِ بَعْدَ أَنْ كَانَ قَدْ أَخَذَهُ (٢٨٠٨] لأَنَّهُ أَخْطأً في أَخْذِهِ إِيَّاهُ، وقَدْ مَنَعَ النبيُ عَلَيْهِ مِنْ أَخْذِ ضَالَّةِ الإبلِ فَقَالَ: "مَا لَكَ وَلَهَا"، وهذا بخلافِ العُرُوضِ، ومَنْ وَجَدَ عُرُضاً فَأَخَذَهُ وعَرَّفَهُ فَلَمْ يَجِدْ صَاحِبَهُ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ بَخِلافِ العُرُوضِ، ومَنْ وَجَدَ عُرُضاً فَأَخَذَهُ وعَرَّفَهُ فَلَمْ يَجِدْ صَاحِبَهُ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ إِلَى المَوْضِعِ الذي وَجَدَهُ فِيهِ، فإنْ فَعَلَ وتَلَفَ ضَمِنَهُ لِصَاحِبِهِ إذا جَاءَ بِعَلاَمَتِهِ.

⁽١) رواه البخاري (٢٢٩٩)، ومسلم (١٠٧١)، من حديث أنس.

* ومَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (مَنْ أَخَذَ ضَالَةً فَهُوَ ضَالً)[٢٨٠٩]، يَعْنِي: مَنْ أَخَذَ بَعِيرًا ضَالًا فَهُوَ مُخْطِئ، ويَقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَخَذَ مَالِكٌ في ضَوَالً الإبِلِ أَنَّهَا تُرْسَلُ حَيْثُ وُجِدَتْ، ولَمْ يَأْخُذْ بِعَمَلِ عُثْمَانَ في بَيْعِهِ إِيَّاهَا، ودَفْعِ ثَمَنِهَا لأَصْحَابِهَا (٢٨١٠]، وفَعَلَ ذَلِكَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على وَجْهِ الاجْتِهَادِ، وَحِفْظِ مَالِ المُسْلِمِينَ.

* * *

بابُ صَدَقَةِ الحَيِّ عَنِ المَيِّتِ، والأَمْرِ بالوَصِيَّةِ

* رَوَى يَحْيَى، عَنْ مَالِكِ، عَنْ سَعِيدِ بنِ عَمْرو بنِ شُرَحْبيلَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ سَعْدِ بنِ سَعْدِ بنِ عُبَادَةَ [۲۸۱۲]، وهَذا خَطأٌ، وَرَوَاهُ ابنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ عَمْروِ بنِ شُرَحْبِيلَ بنِ سَعِيدِ بنِ سَعْدِ بنِ عُبَادَةً (۱)، وهذا هُوَ الصَّحِيحُ في سَندِ هذا الحَدِيثِ.

وقَالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: هُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، لأَنَّ شُرْحِبيلَ بنَ سَعِيدٍ لَمْ يُدْرِكْ سَعْدَ بنَ عُبَادَةَ.

* قَوْلُ سَعْدِ بِنِ عُبَادَةَ: "إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا "[٢٨١٧]، يَعْنِي: أَنَّهَا مَاتَتْ بَعْتَةً وَلَمْ تَتَصَدَّقْ عَنْ نَفْسِهَا بِشَيءٍ، فَأَمَرَهُ النبيُّ ﷺ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْهَا، فَدَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ على أَنَّ الصَّدَقَةَ تَنْفَعُ المَيِّتَ فِي قَبْرِهِ، وقَدْ ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إذا مَاتَ العَبْدُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلاَّ مِنْ ثَلاَثٍ"، فَذَكَرَ الصَّدَقَةَ بَعْدَهُ، والعِلْمَ الذي يُنْشَرُ بَعْدَهُ مِمَّا كَانَ قَدْ عَلَمَهُ هُوَ النَّاسَ، ودَعْوَةَ الوَلَدِ الصَّالِح (٢).

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَبَاحَ النبيُّ عَلَيْ مَنْ تَصَدَّقَ على أَبَوَيْهِ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ مَاتَا أَنْ يَرِثَ ذَلِكَ عَنْهُمَا، ولَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لِغَيْرٍ إلاَّ بِرَضَا المُتَصَدِّقِينَ، لِقَوْلِ النبيِّ عَلَيْ: «الرَّاجِعُ في هِبتِهِ كَالكَلْبِ يَعُودُ في قَيْئِهِ»، وقَالَ لِمَنْ تَصَدَّقَ على أَبوَيْهِ ثُمَّ مَاتَا: «قَدْ أُجِرْتَ في صَدَقَتِكَ، وخُذْهَا بمِيرَاثِكَ»[٢٨١٤].

⁽١) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٦٦أ)، نسخة تركيا.

⁽٢) رواه مسلم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إنَّمَا حَضَّ النبيُّ ﷺ على الوَصِيَّةِ لِكَيْ يَتَبَرَّأَ الإنْسَانُ مِنْ تَباعَاتٍ عَلَيْهِ، ولِكَي يُقَدِّمُ مِنْ مَالِهِ مَا يَرْجُو نَفْعَهُ وبَرَكَتَهُ في آخِرَتِهِ.

وقَالَ الزُّهْرِيُّ: (جَعَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الوَصِيَّةَ حَقَّاً مِمَّا قَلَّ مِنَ المَالِ أَو كَثُرَ)^(١)، وبهَذا قَالَ ابنُ عُمَرَ في حَدِيثِهِ الذي رَوَاهُ مَالِكٌ في المُوطَّأُ^(٢).

* بَيَانٌ بِنَسْخِ الوَصِيَّةِ وتَبْدِيلِهَا بِغَيْرِهَا لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ: «مَاحَقُّ امْرِيءٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيُلْتَيْنِ إِلاَّ وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةً» [۲۸۱۷]، فَدَلَّ هَذَا الحَدِيثُ على الأَمْرِ بالوَصِيَّةِ فِيمَا قَلَّ أَو كَثُرَ مِنَ المَالِ، وعَلَى جَوَازِ نَسْخِهَا بِغَيْرِهَا إِنْ شَاءَ ذَلِكَ صَاحِبُهَا.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَعْنَى قَوْلِ الرَّجُلِ: دَبَّرْتُ عَبْدِي، أَيْ أَنْفَذْتُ عِنْقَهُ عَنْ دُبُرٍ مِنِّي إذا وَلَيْتُ الدُّنيا ظَهْرِي بِخُرُوجِي مِنْهَا مَيِّتَاً، فَلِهَذا لاَ يَجُوزُ الرُّجُوعُ في التَّذبير.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَجَازَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَصِيَّةَ مَنْ لَمْ يَبْلُغِ الحُلُمَ [٢٨٢٠]، وعَلَيْهِ العَمَلُ بالمَدِينَةِ، وأُجِيزَتْ وَصِيَّةُ السَّفِيهِ لأَنَّهَا إِنَّمَا تُنْفَذُ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي وَقْتٍ لا يُخْشَى عَلَيْهِ تَلَفُ مَالِهِ، وأَنَّهُ يُؤْجَرُ فِيهَا كَمَا يُؤْجَرُ غَيْرُهُ.

* حَدِيثُ سَعْدِ بِنِ أَبِي وَقَاصٍ [٢٨٢٤] مِنَ الفِقْهِ: فَضْلُ عِيَادَةِ المَرْضَى، وكَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، وَهَذَا مِنْ مَكَارِمِ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، وَهَذَا مِنْ مَكَارِمِ اللهِ عَلَيْهِ، وَفِيهِ بَيَانُ أَنَّ يَدَ المُتَصَدِّقِ خَيْرٌ مِنْ يَدِ المُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ، وأَنَّ الاسْتِغْنَاءَ عَنِ النَّاسِ خَيْرٌ مِنَ الحَاجَةِ إليهِم، وفِيهِ أَنَّ الرَّجُلَ يُؤْجَرُ فِي نَفَقَتِهِ على عِيَالِهِ إِذَا عَنِ النَّاسِ خَيْرٌ مِنَ الحَاجَةِ إليهِم، وفِيهِ أَنَّ الرَّجُلَ يُؤْجَرُ فِي نَفَقَتِهِ على عِيَالِهِ إِذَا أَنْفَقَ عَلَيْهِم مِنْ حَلالٍ، وأَجْمَلَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى ذِكْرَ الوَصِيَّةَ في كِتَابِهِ، فَقَالَ:

 ⁽١) رواه عبد الرزاق في التفسير ١ / ٦٨، وعنه الطبري في التفسير ٢/ ١٢١، من طريق معمر
 عنه، وذكره ابن حجر في الفتح ٥/ ٣٥٦ وقال: هو ثابت عنه.

⁽٢) كذا جاء في الأصل، ويبدو أن سقطا ما وقع في الأصل، وقول ابن عمر لم يرد في الموطأ، وإنما جاء في صحيح مسلم (١٦٢٧) بعد أن ذكر حديث النبي على المذكور قال عبد الله: (ما مرت على ليلة منذ سمعت رسول الله على قال ذلك وعندى وصيتى).

﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِسَيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوَّ دَيْنٍ ﴾ [النساء: ١١]، ثُمَّ بَيَّنَ النبيُّ ﷺ مُرَادَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ بَقْكُ ، فَأَمَرَ المُوصِي أَنْ يُوصِي بِثُلُثِ مَالِهِ، فَقَالَ: «الثُلُثُ والثُلُثُ كَثِيرٌ».

ومَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ لِسَعْدِ: «وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ حتَّى يَنْتَفَعَ بِكَ أَقْوَامٌ، ويُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ» أَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ أَبْقَاهُ حتَّى أُمِّرَ على العِرَاقِ، فَقَتَلَ قَوْمَاً كَانُوا ارْتَدُّوا عَنِ الإسْلاَمِ فَضُرُّوا بِهِ، واسْتَتَابَ قَوْمَاً كَانَ يَسْجَعُونَ بِتَسْجِيعِ مُسَيْلَمَةَ الكَذَّابِ فَتَابُوا وانْتُفَعُوا بهِ.

وقَوْلُهُ ﷺ في آخِرِ الحَدِيثِ: «لَكِنِ البَائِسُ سَعْدُ بنُ خَوْلَةَ، يُرْثِي لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ»، قالَ عِيسَى: (البَائِسُ) كَلِمَةٌ تُقَالُ للإِنْسَانِ إِذَا نَزَلَتْ بِهِ مُصِيبَةٌ، وكَانَ سَعْدُ بنُ خَوْلَةَ قَدْ أَسْلَمَ بِمَكَّةَ قَبْلَ الفَتْحِ، ثُمَّ أَقَامَ بِهَا حتَّى مَاتَ فِيهَا ولَمْ يُهَاجِرْ مِنْهَا إلى المَدِينَةِ كَمَا كَانَ يَلْزَمُهُ، فَرَثَى لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِتَرْكِهِ الهِجْرَةَ التي كَانَتْ فَرْضَا على كُلِّ مُسْلِم في أَوَّلِ الإسْلاَمِ أَنْ يُهَاجِرَ مِنْ بَلَدِهِ إِذَا الهِجْرَةَ اللهِ عَلَى المَدِينَةِ، حتَّى ارْتَفَعَتِ الهِجْرَةُ عَامَ الفَتْحِ حِينَ قَالَ النبيُ ﷺ: «لاَ أَسُلَمَ فِيهِ إلى المَدِينَةِ، حتَّى ارْتَفَعَتِ الهِجْرَةُ عَامَ الفَتْحِ حِينَ قَالَ النبيُ ﷺ: «لاَ هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، ولَكِنْ جِهَادٌ ونِيَّةٌ » (۱).

وفِي هَذَا مِنَ الفِقْهِ: الخُوْفُ على مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ فُرُوضِهِ التِّي تَلْزَمُهُ حَتَّى مَاتَ وَلَمْ يَأْتِ بِهَا وَإِنْ كَانَ مُوحِّدًا حَتَّى مَاتَ على التَّوْحِيدِ، لأَنَّ الإيمَانَ قَوْلٌ، وعَمَلٌ، ونِيَّةٌ، وإصَابَةُ السُّنَّةِ.

* قَوْلُ مَالِكٌ في الذي يُوصِي بِثُلُثِ مَالِهِ لِرَجُلٍ، ويَقُولُ: غُلاَمِي يَخْدِمُ فُلاَناً مَا عَاشَ، فإذا مَاتَ فُلاَنٌ فَغُلاَمِي حُرُّ، فَيُوجَدُ العَبْدُ ثُلُثَ مَالِ المَيِّتِ، فإنْ خَدَمَةُ العَبْدُ تُقُوِّمَ، ثُمَّ يَتَحَاصًانِ فِيهَا[٢٨٢٥].

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: هُوَ أَنْ يُنْظَرَ إلى عُمُرِ العَبْدِ وإلى عُمُرِ المُوصِي بالرَّقَبَةِ، فَأَيُّهَما كَانَ أَقَلَّ عُمُرِ مِنْ صَاحِبهِ أُقِيمَتْ خِدْمَةُ العَبْدِ تِلْكَ المُدَّةِ.

واسْتَحَبَّ ابنُ القَاسِمِ في ذَلِكَ تَعْمِيرَ سَبْعِينَ سَنَةٍ، يُقَالُ مَا قِيمَةُ خِدْمَةِ هذا

⁽١) رواه البخاري (١٧٣٧)، ومسلم (١٣٥٣)، من حديث ابن عباس.

العَبْدِ مُدَّةَ بَاقِي عُمُرِهِ، فَتُؤْخُذُ قِيمَتُهَا ثَلاَثُونَ دِينَاراً، ثُمَّ يُقَالُ: مَا قِيمَةُ العَبْدِ، فَتُؤْخَذُ قِيمَتُهُ الْكُوصَى لَهُ بِالثُلُثِ مِنْ أُجْرَةِ العَبْدِ أَو مِنْ فَتُؤْخَذُ قِيمَتُهُ عُشْرُونَ دِينَاراً، فَيَأْخُذُ المُوصَى لَهُ بِالخِدْمَةِ مِنْ ذَلِكَ الثَّلاَثَةَ الأَخْمَاسِ، خِدْمَتِهِ الخَمْسِينَ، ويَأْخُذُ الذي أَوْصَى لَهُ بِالخِدْمَةِ مِنْ ذَلِكَ الثَّلاَثَةَ الأَخْمَاسِ، فإذا مَاتَ المُوصَى لَهُ بِالعَبْدِ خَرَجَ العَبْدُ حُرَّا بِمَوْتِهِ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا مُنِعَتِ الحَامِلُ إِذَا دَنَا وِلاَدُهَا مِنْ أَنْ تُوصِي بأَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِهَا مِنْ أَجْلِ أَنَهَا مَرِيضَةٌ في تِلْكَ الحَالِ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَلَمَّا اَثْقَلَت دَعَوَا اللهَ كُرَّ مَنْ أَبُومِ الوَلَدِ [صَارَتْ] (١) مَرْيضَةٌ، وهذا حُكْمُ كُلِّ مَرِيضٍ أَنْ لا يُوصِي بأَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ إِلاَّ أَنْ يُجِيزَ ذَلِكَ مَرِيضَةٌ، وإذا كَانَ الإنسانُ صَحِيحاً جَازَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ في مَالِهِ مَا شَاءَ، إلاَّ المَرْأَةَ ذَاتَ الزَّوْجِ فَلَيْسَ لَهَا - وإنْ كَانَتْ صَحِيحةً - أَنْ تَهِبَ مِنْ مَالِهَا أَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِهِ، وذَلِكَ أَنَ وَجَهَا إِنَّمَا تَزَوَّجَها، ورَفَعَ في صُدَاقِهَا لِمَالِهَا، فإذا زَادَتْ في هِبَتِهَا على الثُلُثِ رَوْجَهَا إِنَّمَا تَزَوَّجَها، ورَفَعَ في صُدَاقِهَا لِمَالِهَا، فإذا زَادَتْ في هِبَتِهَا على الثُلُثِ رَوْ جَهَا إِنَّمَا تَزَوَّجَها، ورَفَعَ في صُدَاقِهَا لِمَالِهَا، فإذا زَادَتْ في هِبَتِهَا على الثُلُثِ رَوَّ الزَّوْجُ مَا زَادَ على ذَلِكَ قَدْرُ الثُلُثِ، ويَرُدُّ الزَّوْجُ مَا زَادَ على ذَلِكَ قَدْرُ الثُلُثِ .

وقَالَ قَتَادَةُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَقَالَ قَتَادَةُ فِي الْأَقْرَبُونَ مِمَّنْ لاَ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّنْ لاَ وَالْدَيْنِ، وبَقِيَ الأَقْرَبُونَ مِمَّنْ لاَ يَرِثُ (٢).

فَمُبَاحٌ للرَّجُلِ أَنْ يُوصِي لِقَرَابَتِهِ الذينَ لا يَرِثُونَهُ في حَالِ وَصِيَّتِهِ بِمَا شَاءَ مِنْ وَصِيَّتِهِ.

وقَالَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَبِيرُ مَالٍ فَلاَ وَصِيَّةَ لَهُ)^(٣).

⁽١) جاء في الأصل: وصارت، بإضافة واو، وهو خطأ، وما وضعته هو المناسب للسياق.

 ⁽۲) رواه عبد الرزاق في التفسير ١/ ٦٨ عن معمر عن قتادة به، وعنه الطبري في تفسيره
 ٢١٨/٢.

 ⁽٣) رواه عبد الرزاق في التفسير ١/ ٦٨ عن معمر عن هشام عن أبيه عن علي رضي الله عنه،
 ورواه من طريقه: الطبرى في التفسير ٢/ ١٢١.

وقالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ في قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾، قالَ: (مَنْ تَرَكَ خَمْسِمَائةَ دِرْهَمِ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ أَنْ يُوصِي) (١٠).

وقالَ غَيْرُهُ: الوَصِيَّةُ حَقُّ فِيمَا قَلَّ مِنَ المَالِ أَو كَثُرَ (٢).

* وقالَ ﷺ: "مَاحَقُ امْرِيءٍ لَهُ شَيءٌ يُوصِي فِيهِ" [٢٨١٨] وذَكَرَ الحَدِيثَ، قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يُجِيزَ الوَرَثَةَ فِيمَا زَادَ المُوصِي على الثُلُثِ بَيْنَ إِجَازَتِهِ وَرَدِّهِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ للمُوصِي التَّصَرُّفَ فِي ثُلُثِ مَالِهِ، فَصَارَ بِذَلِكَ شَرِيكاً للوَرَثَةِ فِي جَمِيعِ المَالِ، فإذا عَيَنَ مِنْ مَالِهِ شَيْئاً في وَصِيّتِهِ فَكَأَنَّهُ عَاوَضَ وَرَثَتَهُ بالذي عَيَنَ مِنْ ذَلِكَ، فَإِذا أَجَازُوا ذَلِكَ نَفَذَ لِمَنْ أَوْصَى لَهُمْ بِهِ، ودَفَعَ إليهِم، وإنْ أَبُوا أَنْ يُجِيزُوا ذَلِكَ قِيلَ لَهُم: ادْفَعُوا ثُلُثَ مَالِ المَيِّتِ إلى أَهْلِ الوَصَايَا في وَصَايَاهُم، إذ يَجيزُوا ذَلِكَ قِيلَ لَهُم: ادْفَعُوا ثُلُثَ مَالِ المَيِّتِ إلى أَهْلِ الوَصَايَا في وَصَايَاهُم، إذ لَكَ ضَرَرَ عَلَيْكُم في ذَلِكَ، وإذا اسْتَأْذَنَ الرَّجُلُ وَرَثَتَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ في أَنْ يُوصِي لِبَعْضِ وَرَثَتِهِ بِقَطِيعٍ مِنْ مَالِهِ فَأَذِنُوا لَهُ في ذَلِكَ، ثُمَّ رَجَعُوا عَنْ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِهِ كَانَ لَهُم الرُّجُوعُ عَنْهُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ حِينَ أَذِنُوا لَهُ في ذَلِكَ كَانُوا عَيْرَ مَالِكِينَ لِشَيءٍ مِنْ مَالِهِ مَوْبِي الْمُوصِي مِنْ التَّصَرُونِ فِي جَمِيعِ مَالِهِ، فَلِذَلِكَ يَجُوزُ عَلَيْهِم مَا مَالِهِ مَنْ مَالِهِ في حَالِ مَرَضِهِ، ولا يَكُونُ لَهُم سَبِيلٌ إلى الرُّجُوعِ في شَيءٍ مِنْهُ.

* قَالَ عِيسَى: قَوْلُ المُخَنَّثِ في ابْنَةِ غَيْلاَنَ: "إِنَّهَا تُقْبِلُ بأَرْبَعِ، وتُدْبِرُ بِثَمَانِ المُحَانِ المُخَنَّثِ في ابْنَةِ غَيْلاَنَ: "إِنَّهَا تُقْبِلُ بأَرْبَعَةِ أَعْكَانٍ في بَطْنِهَا، فإذَا أَقْبَلَتْ نَظَرتَ إلى أَرْبَعَةِ أَعْكَانٍ في بَطْنِهَا، فإذَا أَدْبَرَتْ صَارَتْ ثَمَانَيَةَ، أَرْبَعَةً في خَاصِرَتِهَا اليُمْنَى، وأَرْبَعَةً في اليُسْرَى، فَلَمَّا سَمِعَ النبيُ عَلِي وَصْفَهُ للنَّسَاءِ كَوَصْفِ ذُكُورِ الرِّجَالِ لَهُنَّ مَنَعَهُ مِنَ الدُّخُولِ على سَمِعَ النبيُ عَلِي وَصْفَهُ للنَّسَاءِ كَوَصْفِ ذُكُورِ الرِّجَالِ لَهُنَّ مَنَعَهُ مِنَ الدُّخُولِ على

⁽۱) رواه عبد الرزاق في التفسير ١/ ٦٩، عن معمر عن ابان عن إبراهيم به، ورواه من طريقه: الطبري في التفسير ٢/ ١٢١.

⁽٢) هذا قول الزهري، كما في تفسير الطبري ٢/ ١٢١، وقال: وأولى هذا الأقوال بالصواب ما قال الزهري.

النِّسَاءِ، ولَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ غَيْرِ أُولِي الإِرْبَةِ الذينَ أُبِيحَ لَهُم الدُّخُولُ على غَيْرِ ذَوَاتِ المَحَارِم.

ورَوَى عِكْرِمَةُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بِيُوتِكُمْ» (١)، يَعْنِي: المُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، لِئَلاَّ يُفْسِدَ عَلَيْكُم النِّسَاءَ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ سَلْمَانَ: (إِنَّ الأَرْضَ لاَ تُقَدِّسُ أَحَداً، وإِنَّمَا يُقَدِّسُ الإِنْسَانُ عَمَلَهُ المَعْرَانِ الصَّالِحُ الذي الإِنْسَانُ عَمَلَهُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى.

وقَوْلُهُ: (بَلَغَنِي أَنَّكَ جُعِلْتَ طَبِيباً تُدَاوِي)، يَعْنِي: جُعِلْتَ قَاضِياً تَقْضِي بَيْنَ النَّاس.

(فَإِنْ كُنْتَ تُبْرِىءُ فَنِعمًا لَكَ)، يَعْنِي: إِنْ كُنْتَ عَالِمَاً تَحْكُمُ بِالعَدْلِ فَهَنِيئاً لَكَ. (وإِنْ كُنْتَ مُتَطَبِّبًا)، يَعْنِي: إِنْ كُنْتَ لاَ تَعْلَمُ كَيْفَ تَحْكُمُ.

(فَاحْذَرْ أَنْ تَقْتُلَ إِنْسَانَاً فَتَدْخُلَ النَّارَ)، يَعْنِي: احْذَرْ أَنْ تَحْكُمَ على أَحَدِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَتَدْخُلَ النَّارَ، وهَذا واللهُ أَعْلَمُ، فِيمَنْ قَصَدَ في حُكْمِهِ إلى الجَوْرِ، وقَدْ رَوَى عِلْمٍ فَتَدْخُلَ النَّارَ، وهَذا واللهُ أَعْلَمُ، فِيمَنْ قَصَدَ في حُكْمِهِ إلى الجَوْر، وقَدْ رَوَى بُرَيْدَةُ بنُ [الحُصَيبِ بنِ] (٢) عَبْدِ اللهِ الأَسْلَمِيُّ، عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «القُضَاةُ بُرَيْدَةُ بنُ [الحُصَيبِ بنِ] فَي النَّارِ، فَأَمَّا الذي فِي الجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الحَقَّ فَجَارَ في النَّارِ، فَأَمَّا الذي فِي النَّارِ، ورَجُلٌ قَضَى وقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الحَقَّ فَجَارَ في الحُكْمِ، فَهُوَ في النَّارِ، ورَجُلٌ قَضَى للنَّاسِ على جَهْلٍ، فَهُوَ في النَّارِ» (٣).

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ عُمَرَ بَنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (إِنَّ الأُسَيْفِعَ أُسَيْفِعَ جُهَيْنَةَ رَضِيَ مِنْ دِينِهِ وأَمَانَتِهِ التِّي ائْتَمَنَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وأَمَرَهُ أَنْ يَرِينَ بِذَلِكَ وَجُهَهُ، فَتَرَكَ ذَلِكَ وَرَضِيَ مِنْهُ أَنْ يُقَالَ: سَبَقَ الحَاجَّ)[٢٨٤٦]، وذَكَرَ القِصَّةَ إلى آخِرهَا.

⁽١) رواه البخاري (٥٥٤٧)، بإسناده إلى عكرمة به.

⁽٢) زيادة لا بد منها، وينظر: تهذيب الكمال ٤ / ٥٣.

⁽٣) رواه أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، وابن ماجه (٢٣١٥).

قالَ ابنُ وَهْبِ: الأُسَيْفِعُ هُو تَصْغِيرُ أَسْفَعَ، وَهُوَ الأَسْوَدُ، وَكَانَ رَجُلاً يُشَاهِدُ مَوَاسِمَ الحَجِّ، ثُمَّ يَشْرِي الرَّوَاحِلَ السَّرِيعَةَ السَّيْرِ بِأَعْلَى الثَّمَنِ، ثُمَّ يُسْرِعُ السَّيْرَ إِلَّا عَلَى الثَّمَنِ، ثُمَّ يُسْرِعُ السَّيْرَ إِلَى المَدِينَةِ لِيُقَالَ: سَبَقَ فُلاَنُ الحَاجَّ، وهَذَا فِعْلُ أَهْلِ الرِّيَاءِ الذينَ لا يُرِيدُونَ بأَعْمَالِهِمْ وَجْهَ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى، فَلاَ تُزكُّوا أَعْمَالَكُم عَنْدَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَوْلُهُ: (قَدْ رِينَ بهِ)، يَعْنِي: قَدْ شُهِرَ بِهِ وأَحَاطَ بهِ الدَّيْنُ.

(فَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ)، يَعْنِي: دَيْناً ثَابِتاً بِالبَيِّنَةِ.

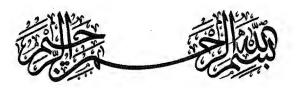
(فَلْيَأْتِنَا نُقْسِمُ مَالَهُ بَيْنَ غُرَمَاتِهِ)، وهَذا حُكْمُ المُفْلِسِ يَكُونُ غُرَمَاؤُهُ أُسُوةٌ في مَالِهِ على قَدْرِ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ: (وإِيَّاكُمْ والدَّيْنَ، فإنَّ أَوَّلَهُ هَمُّ، وآخِرَهُ حَرْبٌ)، يَعْنِي: الدَّيْنَ الذي يُسْتَدَانُ في سَفَهِ، وأَمَّا مَا يُسْتَدَانُ في طَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فاللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى يُعِينُ على أَدَائِهِ.

* * *

تَمَّ كِتَابُ الأَقْضِيَةِ بِحَمْدِ اللهِ وعَوْنِهِ، وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وَسَلَّمَ. يَتْلُوهُ كِتَابُ الشُّفْعَةِ بِحَوْلِ اللهِ تَعَالَى

* * *



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمَا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الشُّفْعَةِ

* [قالَ أَبوالمُطَرِّفِ] (١): رَوَى مَالِكٌ في المُوطَّا حَدِيثَ الشُّفْعَةِ مُرْسَلاً [٢١٣٣]، ورَوَاهُ عَبْدُ [الوَاحِدِ] (٢)، عَنْ مَعْمَر، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبي سَلَمَةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ الأَنْصَارِيِّ، قالَ: "إنَّمَا جَعَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ الشُّفْعَةَ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ، وضُرِبتِ الطُّرِقُ فَلاَ شُفْعَةً (٣).

[قَالَ] (٤) عَبْدُ الرَّحمنِ: هَذَا الحَدِيثُ أَصْلٌ في الشُّفْعَةِ أَنَّهَا لاَ تَكُونُ فِيمَا وَقَعَتْ فِيهِ السُّفْعَةِ أَنَّهَا لاَ تَكُونُ فِيمَا وَقَعَتْ فِيهِ الحُدُودُ مِنْ رَبْعِ، أَو أَرْضٍ، أَو عَقَارٍ، ولاَ يَكُونُ إِلاَّ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ الذينَ لَمْ يَقْسِمُوا ذَلِكَ، إِنْ بَاعَ أَحَدُهُم نَصِيبَهُ كَانَ لِشُرَكَائِهِ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ.

ورَوَى شُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْروِ بنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافَعِ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «الجَارُ أَحَقُّ بِصَقَبِهِ» (٥).

 ⁽١) ما بين المعقوفتين وضعته للتوضيح، وقد وضع الناسخ بدله حرف: (ع).

⁽٢) جاء في الأصل: عبد الرحمن وهو خطأ، وعبد الواحد هو ابن زياد من رواة البخاري وغيره.

⁽٣) رواه البخاري (٢١٣٨) بإسناده إلى عبد الواحد بن زياد به، وله طرق كثيرة عن معمر وغيره، في الكتب الستة وسواها.

⁽٤) ما بين المعقوفتين زيادة وضعتها للتوضيح، وكذا ما يأتي مثله بعد ذلك.

⁽٥) رواه البخاري (٢٥٧٦)، وابن ماجه (٢٤٩٥)، بإسنادهما إلى ابن عيينة به.

[قال] عبدُ الرَّحمنِ: أَخَذَ قُوْمٌ مِنْ أَهْلِ الأَمْصَارِ بِظَاهِرِ هَذَا الحَدِيثِ وأَوْجَبُوا الشُّفْعَةَ للجَارِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الصَّقَبَ القُرْبَ، ولَيْسَ هَذَا الحَدِيثُ بِمُخَالِفِ للشَّفْعَةَ للجَارِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الصَّقَبَ القُرْبَ، ولَيْسَ هَذَا الحَدِيثُ بِمُخَالِفِ للأَوَّلِ، إذ جَائِزٌ أَنْ يُقَالَ للشَّرِيكِ في المَالِ جَارٌ، وَهُوَ أَصْقَبُ الجِيرَانِ، فَيَكُونُ للأَوَّلِ، وَهُو أَصْقَبُ الجِيرَانِ، فَيكُونُ مَنَ مَعْنَى الحَدِيثَيْنِ وَاحِداً، فَلاَ تَكُونُ الشُّفْعَةُ إلاَّ بَيْنَ الشُّركَاءِ فِيمَا لَمْ يَقْسِمُوهُ مِنَ الرِّبَاعِ والأَرضِينَ، وبِهذَا قَالَ ابنُ المُسَيَّبِ، وسَلُيْمَانُ بنُ يَسَارٍ، وأَهْلُ المَدِينَةِ، وبِهِ قَالَ مَالِكٌ.

* [قال] عبدُ الرَّحمنِ: وَجْهُ قَوْلِ مَالِكِ في الشَّفِيعِ والمُشْتَرِي يَخْتَلِفَانِ في قِيمَةِ ثَمَنِ الشَّفْعِ والمُشْتَرِي فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنَ قِيمَةِ ثَمَنِ الشَّقْصِ إذا اشْتَرَى بِعِوَضٍ فَقَالَ بِخِلاَفِ المُشْتَرِي فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنَ القِيمَةِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُشْتَرِي هَهُنَا مُدَّعَى عَلَيْهِ، وكُلُّ مُدَّعَى عَلَيْهِ إذا لَمْ يُثْبِتْ المُدَّعَى عَلَيْهِ إدا لَمْ يُثْبِتْ المُدَّعِي دَعْوَاهُ أَنَّ اليَمِينَ تَجِبُ على المُدَّعَى عَلَيْهِ [٢٦٣٦].

قالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: مَنْ طَلَبَ شُفْعَةً فِيمَا قَدْ بِيعَ بِثَمَنِ إلى أَجَلٍ ولَمْ يَكُنْ مَلِينًا ولَمْ يَجِدْ مَنْ يَتَحَمَّلُ لَهُ بالمَالِ إلى الأَجَلِ الذي بِيعَ إليهِ الشَّقْصُ الذي طَلَبَ فِيهِ الشُّفْعَة، فَأَمْ أَيْسَرَ بالمَالِ قَبْلَ الأَجَلِ الذي فِيهِ الشُّفْعَة، فَأَسْرَ بالمَالِ قَبْلَ الأَجَلِ الذي بِيعَ إليهِ ذَلِكَ الشَّفْعَةَ لَهُ فِيهِ، لأَنَّ السُّلْطَانَ قَدْ أَبْطَلَها، وإنْ لَمْ يُرْفَعْ بِيعَ إليهِ ذَلِكَ الشَّفْعَة لَهُ فِيهِ، لأَنَّ السُّلْطَانَ قَدْ أَبْطَلَها، وإنْ لَمْ يُرْفَعْ ذَلِكَ الشَّفْعِ ثَابِتَةٌ ذَلِكَ الشَّفْعِ ثَابِتَةٌ السَّفْعِ قَالسُّفْعَة للشَّفِيعِ ثَابِتَةٌ إلى السُّلْطَانِ وكَانَ أَجَلُ بَيْعِ ذَلِكَ الشَّقْصِ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ فالشَّفْعَةُ للشَّفِيعِ ثَابِتَةٌ إلى السُّلْطَانِ وكَانَ أَجَلُ بَيْعِ ذَلِكَ الشَّقْصِ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ فالشَّفْعَةُ للشَّفِيعِ ثَابِتَةً إلى السُّلْطَانِ وكَانَ أَجَلُ بَيْعِ ذَلِكَ الشَّقْصِ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ فالشَّفْعَةُ للشَّفِيعِ ثَابِتَةً إلى السُّلْطَانِ وكَانَ أَجَلُ بَيْعِ ذَلِكَ الشَّقْصِ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ فالشَّفْعَةُ للشَّفِيعِ ثَابِيَةً إلى السَّلْعَاءِ السَّنَةِ، وإنْ كَانَ حَاضِراً.

قَالَ: وَلاَ تَقْطَعُ شُفْعَةُ الغَائِبِ غَيْبَتَهُ وَإِنْ طَالَتْ(١).

قالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنِ ابْتَاعَ مَا فِيهِ شُفْعَةً لِغَائِبٍ رُفِعَ أَمْرُهُ إلى السُّلْطَانِ فَكَتَبَ لَهُ إلى قَاضِي البَلَدِ الذي فِيهِ الشَّفِيعُ، فَيُوقِفُ القَاضِي ذَلِكَ الشَّفِيعُ على الأَّخْذِ أَو التَّرْكِ، فإنْ تَرَكَ فَلاَ شُفْعَةَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

قَالَ ابنُ القَاسِم: ولَمْ يَحِدَّ لَنا مَالِكٌ في قُرْبِ البَلَدِ حَدًّا.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: وقَدْ يَكُونُ الضَّعِيفُ والمَرْأَةُ على مَيْسَرَةٍ يَوْم أَو أَقَلَّ فَلاَ

⁽۱) نقل قول عيسى بن دينار: ابن مزين في تفسيره، رقم (۷۳)

يَسْتَطِيعُ النُّهُوضَ لِطَلَبِ شُفْعَتِهِ، وإنَّمَا في هَذا اجْتِهَادُ السُّلْطَانِ إِذَا نَزَلَ عَنْ [أَفْضَلِ مَا يَرَاهُ] (١)، وإذا كَانَ الشَّفِيعُ حَاضِرًا فَالشُّفْعَةُ لَهُ إلى انقضاءِ سَنَةٍ مِنْ يَوْمِ البَيْع، مَا يَرَاهُ إلى انقضاءِ سَنَةٍ مِنْ يَوْمِ البَيْع، وعَلَيْهِ اليَمِينُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ تَوَقَّفُهُ عَنِ الأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ تَرْكاً مِنْهُ لَهَا، فإذا حَلَفَ أَخَذَ شُفْعَتَهُ، وللمُبْتَاعِ تَوْقِيفُ الشَّفِيعِ عِنْدَ السُّلْطَانِ، فإمَّا أَخَذَ الشُّفْعَة، وإمَّا تَركها، فإنْ أَخَذَها أَخَرَهُ الشُّفْعَة، وإمَّا تَركها، فإنْ أَخَذَها أَخَرَهُ السُّلْطَانُ بِالثَّمَنِ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ ونَحْوِهَا على حَسَبِ مَا يَرَاهُ مِنْ قِلَةِ المَالِ وكَثْرَتِهِ.

وقالَ ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ: مَنِ ابْتَاعَ مَا فِيهِ شُفْعَةٌ لِرَجُلٍ حَاضِرٍ فَأَقَامَ المُشْتَرِي بِحَضْرَةِ الشَّفِيعِ خَمْسَ سِنِينَ، ثُمَّ طَلَبَ شُفْعَتَهُ، أَنَّهُ يَحْلِفُ الشَّفِيعُ باللهِ أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بالبَيْعِ، وأَنَّهُ لَم يَزَلْ مُجْمِعًا على الأَخْذِ بالشُّفْعَةِ، ثُمَّ تَكُونُ لَهُ الشُّفْعَةُ.

[قال] عَبْدُ الرَّحمَنِ: الصَّغِيرُ الذي لاَ وَصِيَّ لَهُ على شُفْعَتِهِ حتَّى يَبْلُغَ ويَرْشَدَ، والبَكْرُ على شُفْعَتِهِ حتَّى يَبْلُغَ ويَرْشَدَ، والبَكْرُ على شُفْعَتِهَا حتَّى تُنْكَحَ ويَبْنِي بِهَا زَوْجُهَا، ويُعْرَفَ حَالُهَا ورُشْدُهَا، فإنْ كَانَ عَلَيْهِمَا وَصِيٍّ رَفَعَ المُشْتَرِي ذَلِكَ إلى القَاضِي فَكَلَّفَهُ البَيِّنَةَ على أَنَّ التَّرْكَ لَهُمَا كَانَ عَلَيْهِمَا وَصِيٍّ رَفَعَ المُشْتَرِي ذَلِكَ إلى القَاضِي بالتَّرْكِ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ شُفْعَةٌ.

[قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: إِنَّمَا لَمْ تَكُنْ الشُّفْعَةُ في البَئْرِ إِذَا قُسِمَتِ الأَرْضُ وبَقِيتِ البِئْرُ التِّي تُسْقَى بِهَا تِلْكَ الأَرْضُ المَقْسُومَةُ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ غَيْرُ مَقْسُومَةٍ، وكَذَلِكَ فَحُلُ النَّخْلِ إِذَا قُسِمَتِ النَّخْلُ وبَقِيَ ذَلِكَ الفَحْلُ الذي تُذَكَّرُ بِهِ تِلْكَ النَّخِيلُ المَقْسُومَةُ، فَبَاعَ أَحَدُ الشُّركَاءِ نَصِيبَهُ مِنْ تِلْكَ البِئْرِ أَو مِنْ فَحْلِ النَّخْلِ لَمْ يَكُنْ في ذَلِكَ شُفْعَةٌ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ لا يَنْقَسِمُ ولا يُحَدَّدُ بَعْدَ القِسْمَةِ، وإِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا يُحَدَّدُ ويُقْسَمُ، وأمَّا إذا كَانَتِ الأَرْضُ غَيْرَ مَقْسُومَةٍ فَبَاعَ أَحَدُ الشُّركَاءِ نَصِيبَهُ مِنَ الفَحْلِ النَّخِيلُ إذا لَمْ تَكُنْ مَقْسُومَةً ولَهَا فَحْلٌ البِيْرِ فإنَّ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ لِشُرَكَاءِ نَصِيبَهُ مِنَ الفَحْلِ فإنَّ الشُّوعَةِ في ذَلِكَ الشُّركَاءِ نَصِيبَهُ مِنَ الفَحْلِ فإنَّ لِشُرَكَائِهِ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ لِشُركَاءِ نَصِيبَهُ مِنَ الفَحْلِ فإنَّ لِشُركَائِهِ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ لِشُركَاء نَصِيبَهُ مِنَ الفَحْلِ فإنَّ لِشُركَائِهِ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ لِشَركَاءِ فَعَيْرَ مَقْسُومَة فإنَّ لِشُركَائِهِ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ لِشُركَاءِ فَعْ مِنَ الفَحْلِ فإنَّ لِشُركَائِهِ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ لِي فَعْهَ فِي ذَلِكَ إِنْ لِشُركَائِهِ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ لِلْ لَيْ يُرْبُولُ فَا لَا اللَّهُ فَعَةَ في ذَلِكَ لِي نَصِيبَهُ مِنَ الفَحْلِ فإنَّ لِشُركَائِهِ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ إِنْ لِلْكَافِلُ لَا اللَّهُ فَي اللَّهُ الْعَلْمُ الْقُولُ الْمُ لَلِكَ إِنْ الشَّهُ مَا كَا اللَّهُ الْمُ الْقُلْمُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُعْمَلِ الْمُالِقُولُ الْمُ الْمُؤْمَلُ الْمُ الْمُولِ اللْمُ الْمُ اللْمُ الْمُؤْمَلِ اللْمُ الْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُ اللَّهُ الْمُ اللْمُ الْمُ اللَّهُ الْمُ اللْمُ الْمُؤْمُ اللْمُ الْمُ الْمُ اللْمُ اللْمُ الْمُ الْمُ الْمُ اللْمُ الْمُ الْمُ اللْمُ اللَّهُ الْمُ الْمُ اللَّهُ اللْمُ اللْمُ الْمُ اللْمُ الْمُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُلُولُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُ الْمُ اللْمُ الْمُ اللْمُ الْمُ اللْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُعْمَالِ اللْمُ الْمُ الْمُ الْمُو

 ⁽١) ما بين المعقوفتين ليس واضحا في الأصل، وقد اجتهدت ما رأيته مناسبا مع السياق،
 وينظر: الاستذكار ٧ / ٥٥٨.

أَحَبُّوا الأَخْذَ بِهَا، وكَذَلِكَ لاَ شُفْعَةَ في عَرَصَةِ الدَّارِ التِّي قَدْ قُسِمَتْ بِيُوتُهَا، وتُرِكَتِ العَرَصَةُ مُنْتَفَعَةٌ لأَهْلِ الدَّارِ يَرْتَفِقُونَ بِهَا، فَبَاعَ أَحَدُ الشُّركَاءِ مَنْفَعَتَهُ في تِلْكَ العَرَصَةِ فَلاَ شُفْعَةَ فِيهَا لأَشْرَاكِهِ، وأَمَّا إذا لَمْ تُقْسَم البُيُوتُ كَانَتِ الشُّفْعَةُ في العَرَصَةِ إذا بِيعَتِ المَنْفَعَةُ مِنْها(١).

* * *

تَمَّ كِتَابُ الشُّفْعَةِ بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى. يَتْلُوهُ كِتَابُ القِرَاضِ بِحَوْلِ اللهِ.

* * *

⁽۱) ذكر ابن عبد البر في كتاب الكافي ١ / ٤٣٧ نحو ما ذكره المصنف، وكذا نقل ابن مزين نحوه عن عيسى بن دينار، ينظر: تفسيره رقم (٩٤_٩٣).



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمَا

تَفْسِيرُ كِتَابِ القِرَاض

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ عَبدُ الرَّحَمنِ بنُ مَرْوَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: قَالَ اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ: كَانَ القِرَاضُ في الجَاهِلِيَّةُ مَعْرُوفاً، فَأُقِرَّ فِي الإسْلاَم، وصَارَ سُنَّة، وعَمِلَ بهِ عُمَرُ بنُ الخُطَّاب، وعُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ، والصَّحَابة، والتَّابِعُونَ، وَهُو كَالَّذِي سَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ في المُسَاقَاةِ سَوَاءً، وذَلِكَ مُسْتَخْرَجٌ بالرُّخْصَةِ مِنَ الإجَارَةِ المَجْهُولَةِ، كَاسْتِخْرَاجِ العَرِيَّةِ، وكَالشِّرْكِ، والتَّوْلِيَةِ والإقالَةِ في الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوفَى، وهَذِه كُلُّهُا رُخَصٌ، وصَارَتْ كُلُّهَا سُنَنَا مَعْمُولاً بِهَا، والعَمَلُ في القِرَاضِ على مَا جَرَى مِنْ سُنَّتِهِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ ذَلِكَ سِنَسَادِ عَقْدٍ أَو بِشَرْطٍ، فَيَخْرُجُ ذَلِكَ عَنْ رُخْصَةِ القِرَاضِ إلى فَسَادِهِ.

* قالَ ابنُ مُزَيْنٍ: قَالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: إنَّمَا أَخَذَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ مِنْ وَلَدَيْهِ نِصْفَ رِبْحِ المَالِ حِينَ دَفَعَهُ أَبو مُوسَى إليهِما سَلَفَا، وكَانَ ذَلِكَ المَالُ مِنْ مَالِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ الذي هُوَ لِجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ، فَقَاسَمَهُمَا عُمَرُ رِبْحَ ذَلِكَ المَالِ على حَسَبِ مَا كَانَ يَفْعَلُهُ بِعُمَّالِهِ الذينَ يَكْسِبُونَ الأَمْوَالَ في عِمَالاَتِهِمْ [٢٥٣٤] (١٠).

قَالَ عِيسَى: وَلَو لَمْ يَكُنْ يَلْزَمُ ذَلِكَ عَبْدُ اللهِ وعُبَيْدُ اللهِ مِنْ جِهَةِ ضَمَانِهِمَا لِذَلِكَ المَالَ لو تَلَفَ بأَيْدِيهِمَا، وبِذَلِكَ احْتَجَّ عُبَيْدُ اللهِ على أَبِيهِ عُمَرَ حِينَ قَالَ لَهُ: (أَرَأَيْتَ لَوْ تَلِفَ المَالُ أَلَسْنَا كُنَّا نَصْمَنُهُ؟).

⁽١) ينظر: تفسير الموطأ لابن مزين، رقم (٣٦)، فقد نقل كلام عيسى بن دينار بنحوه.

قالَ عِيسَى: فَكُلُّ مَنْ ضَمِنَ مَالاً بإدْ خَالِهِ إِيَّاهُ في مَنْفَعَتِهِ كَالْوَدِيعَةِ فَرِبْحُ ذَلِكَ المَالِ لَهُ، مِنْ أَجْلِ ضَمَانِهِ لِذَلِكَ المَالِ.

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَ جَدُّ العَلاَءِ بنِ عَبْدِ الرَّحمنِ تَاجِرًا في سُوقِ المَدِينَةِ، وكَانَ في أَصْلُهُ عَبْداً، فَلَمَّا عَهِدَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ إلى النَّاسِ أَلاَّ يَتَّجِرَ في السُّوقِ إلاَّ مَنْ يَفْقَهُ خَشِيَ جَدُّ العَلاَءِ أَنْ يُقَامَ مِنَ السُّوقِ، فأَخَذَ مَالاً مِنْ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ إلاَّ مَنْ يَفْقَهُ خَشِي جَدُّ العَلاَءِ أَنْ يُقَامَ مِنَ السُّوقِ، فأَخَذَ مَالاً مِنْ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ قِرَاضَاً، فَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ أَحَدٌ [٢٥٣٥].

* * *

مايَجُوزُ مِنَ القِرَاضِ، ومَا لا يَجُوزُ مِنْهُ

قالَ عِيسَى: لاَ يَجُوزُ لِرَبِّ المَالِ أَنْ يَدْفَعَ مَالَهُ قِرَاضًا ويَشْتَرِطَ على العَامِلِ ضَمَانَهُ إِنْ تَلِفَ، وَلاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إلى العَامِلِ على أَنْ يَتَّجِرَ بهِ أَجَلاً مَا، ولاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ مَالَهُ إلى يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ مَالَهُ إلى يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ مَالَهُ إلى العَامِلِ على شَيءٍ مُهْمَلٍ غَيْرٍ مُفَسَّرٍ، فَهَذا كُلَّهُ يُرَدُّ فِيهِ العَامِلُ إلى قِرَاضِ مِثْلِهِ.

قَالَ عِيسَى: وأَمَّا مَا يُرَدُّ فِيهِ العَامِلُ إلى أُجْرَةٍ مِثْلِهِ فَهُو أَنْ يَشْتَرِطَ رَبُّ المَالِ على العَامِلِ أَلاَ يَشْتَرِي إلاَّ مِنْ فُلاَنٍ، أَو مِنْ عَمَلِ فُلاَنٍ، أَو أَنْ يَقْعُدَ بِهِ فِي حَانُوت مَا لا يَخْرُجُ مِنْهُ، أَو أَنْ يُخْرَجَ بِالمَالِ إلى بَلَدٍ بِعَيْنِهِ لاَ يَعْدُوهُ، أَو على أَنْ يَشْتَرِي مَا لاَ يَخْرُجُ مِنْهُ، أَو على أَنْ يُشْتَرِي سِلْعَةً لَيْسَتْ بِمَوْجُودَة تَخْلُفُ فِي شِتَاءٍ أَو صَيْفٍ، أَو يُقَارِضَهُ على أَنْ يُسْلِفَ سِلْعَةً لَيْسَتْ بِمَوْجُودَة تَخْلُفُ فِي شِتَاءٍ أَو صَيْفٍ، أَو يُقارِضَهُ على أَنْ يُسْلِف على أَنْ يَشِبَ أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ سِلْعَةً مِنَ السِّلَعِ، أَو على أَنْ يُنْفِقَ العَامِلُ على نَفْسِهِ في سَفَرِهِ على أَنْ يَهِبَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ هِبَةً، أو على أَنْ يُنْفِقَ العَامِلُ على نَفْسِهِ في سَفَرِهِ على أَنْ يَهِبَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ هِبَةً، أو على أَنْ يُنْفِقَ العَامِلُ على نَفْسِهِ في سَفَرِهِ مَن المَالِ، أو عَلَى أَنْ لا يَكْتَسِي في السَّفَرِ البَعِيدِ، أَو على أَنْ يَدْفَعَ إليه المَالَيْنِ مَن المَالِ، أو عَلَى أَنْ لا يَكْتَسِي في السَّفَرِ البَعِيدِ، أَو على أَنْ يَدْفَعَ إليه المَالَيْنِ مَن المَالِ، أو عَلَى أَنْ لا يَكْتَسِي في السَّفَرِ البَعِيدِ، أَو على أَنْ يَدْفَعَ إليه المَالَيْنِ أَدُهُ مَا على النَّصْفِ، والآخَرِ على الثَّلُثِ عَلَى أَنْ لاَ يَخْلِطُهُمَا جَمِيعًا، أو يُدَونَ أَدُهُ على أَنْ يَدْفِعَ المَالَ على أَنْ يَرْفِقَ المَالِ مِنْ رَبْحِ المَالِ، فَفِي جَمِيعِ هَذِه الوُجُوهِ كُلِّها أَنَّهَا لِصَاحِبِ المَالِ والنَّقُصَانُ عَلَيْهِ، وللعَامِلِ في ذَلِكَ إذا عَمِلَ أُجْرَةً مِثْلِهُ مِثْلِهِ أَنَّ عَلَيْهِ، وللعَامِلِ في ذَلِكَ إذا عَمِلَ أُجْرَةً مِثْهِ أَلَا السَّلَ عَلَيْهِ، وللعَامِلِ في ذَلِكَ إذا عَمِلَ أُجْرَةً مِثْلِهُ أَنْهُ الْ الْعَامِلُ في ذَلِكَ إذا عَمِلَ أُجْرَةً مِثْلِهُ أَنْ الْكَامِ الْمَالِ عَلَى أَلْهُ الْمَالِ عَلَى الْمَالِ في ذَلِكَ إذا عَمِلَ أُجْرَةً مُؤْلِولَ الْفَالِ الْعَامِلُ في ذَلِكَ إِلَا عَمِلَ أُجْرَةً مُؤْلِولَ الْعَامِلُ في ذَلِكَ إِلْسَالِ الْعَامِلُ في ذَلِكَ إِلَى الْمَالِ الْعَامِلُ في الْعَامِلُ في الْعَامِلُ في الْعَامِلُ في الْعَامِلُ أَلْهَا أَنْع

قالَ عِيسَى: وهَذَا كُلُّه قَوْلُ ابنِ القَاسِم.

⁽١) نقل كلام عيسى بن دينار هذا: ابن مزين في تفسيره، رقم (٣٧)

قال: وأَمَّا أَشَهْبُ فَيَقُولُ فِي جَمِيعِ القِرَاضِ الفَاسِدِ: أَنَّهُمَا يُرَدَّانَ فِيهِ إلى قِرَاضِ مِثْلِهِمَا، ويَبْطُلُ مَا عَقَدَاهُ بَيْنَهُمَا مِنْ ذَلِكَ الفَاسِدِ، وكَانَ يَقُولُ: إنَّمَا أَرَادَ القِرَاضِ مِثْلِهِمَا، ويَبْطُلُ مَا لاَ يَجُوزُ، وَرَدَّهُمَا إلى قِرَاضِ القِرَاضَ واشْتَرَطَا فِيهِ مَا لاَ يَجُوزُ، فَأَبْطَلَ مِنْهُ مَا لاَ يَجُوزُ، وَرَدَّهُمَا إلى قِرَاضِ مِثْلِهِمَا(١).

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحمَنِ: قَوْلُ مَالِكِ: (لاَ يَصْلُحُ القِرَاضُ إلاَّ في العَيْنِ مِنَ النَّهَ وَالفِضَّةِ)، ثُمَّ قَالَ في آخِرِ المَسْأَلَةِ: (ومِنَ البُيُوعِ مَا يَجُوزُ إذا تَفَاوَتَ أَمْرُهُ وَتَفَاحَشَ رَدُّهُ، فَأَمَّا الرِّبَا فَلاَ يَكُونُ فِيهِ إلاَّ الرَّدُ أَبَدَاً) [٢٥٤٤].

قالَ عِيسَى: ضَرَبَ مَالِكٌ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَثَلاً أَنَّ للقِرَاضِ مَكْرُوهَا وحَرَاماً، كَمَا أَنَّ للقِرَاضِ مَكْرُوهاً وحَرَاماً، فَمَكْرُوهُ القِرَاضِ هُوَ مَا يُرَدُّ فِيهِ العَامِلُ إذا عَمِلَ إلى قِرَاضِ مِثْلِهِ كَالمُقَارِضِ بالعُرُوضِ، والمُقَارِضِ على الضَّمَانِ، والمُقَارِضِ إلى أَجَلٍ، فَهَذَا كُلُّهُ يُرَدُّ فِيهِ العَامِلُ إلى قِرَاضِ مِثْلِهِ كَمَا لا يُنْقَضُ البَيْعُ في مَكْرُوهِ البَيْعِ مِنَ الثَّمَنِ الذي باعَ بهِ سِلْعَتَهُ إذا كَانَ الثَّمَنُ أَقَلً مِنْ القِيمَةِ.

قال: وأمّا حَرَامُ القِرَاضِ فَهُوَ مَا يُرَدُّ فِيهِ العَامِلُ إِذَا عَمِلَ بِالمَالِ إِلَى أُجْرَةِ مِثْلِهِ، ويُخْرَجُ مِنْ رِبْحِهِ الذي كَانَ اشْتَرَطَهُ لِنَفْسِهِ، كَمَا أَنَّ البَائِعَ في البَيْعِ الحَرَامِ مِثْلِهِ، ويُخْرَجُ مِنْ رِبْحِهِ الذي كَانَ اشْتَرَطَهُ لِنَفْسِهِ، كَمَا أَنَّ البَائِعَ في البَيْعِ الحَرَامِ يُرْجَعُ عِنْدَ فَوَاتِ السِّلْعَةِ إلى قِيمَتِهَا، كَانَ ذَلِكَ أَقَلَّ مِنَ الثَّمَنِ الذي بَاعَ بِهِ سِلْعَتَهُ أَو يُرْجَعُ عِنْدَ فَوَاتِ السِّلْعَةِ إلى قِيمَتِهَا، كَانَ ذَلِكَ أَقَلَّ مِنَ الثَّمَنِ الذي بَاعَ بِهِ سِلْعَتَهُ أَو أَكْثَرَ، فَهَذَا تَأْوِيلُ قَوْلِ مَالِكٍ حِينَ ضَرَبَ المِثَالَ بِمَكْرُوهِ البَيُوعِ وحَرَامِهَا، بِمَكْرُوهِ القِرَاض وحَرَامِهِ (٢).

* [قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: قَوْلُ مَالِكٍ في الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ على الرَّجُلِ الدَّيْنُ فَيَسْأَلُهُ أَنْ يَتَرْكَهُ عِنْدَهُ قِرَاضًا أَنَّ ذَلِكَ يُكْرَهُ [٢٥٤٢].

قَالَ عِيسَى: فَإِنْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا فَالرِّبْحُ للعَامِلِ وعَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّي المَالَ الذي كَانَ

 ⁽١) نقل قول عيسى عن أشهب: ابن مزين في تفسيره رقم (٤٩)، وابن عبد البر في
 الاستذكار ٧/ ٤٦٩ ٤.

⁽٢) نقل كلام عيسى كله: ابن مزين في تفسيره رقم (٥٦)

عَلَيْهِ إلى رَبِّهِ، ولاَ رِبْحَ هَهُنَا إلى رَبِّ المَالِ، لأَنَّهُ يَصِيرُ سَلَفَاً يَجُرُّ مَنْفَعَةً، وهَذا حَرَامٌ لا يَجُوزُ، وهَذا الدَّيْنُ إذا كَانَ مِنْ سَلَفٍ فَيَكُونُ سَلَفَاً جَرَّ مَنْفَعَةً، وأَمَّا إذا كَانَ مِنْ بَيْعِ فَكَأَنَّهُ زَادَهُ في الأَجَلِ على أَنْ يَزِيدَهُ في مَالِهِ، فَهَذا لاَ يَجُوزُ.

قالَ ابنُ نَافِع: فِي المُتَقَارِضَيْنِ يَشْتَرِطُ أَحَدُهُمَا على صَاحِبهِ زِيَادَةً يَزْدَادَهَا، فَيَعْمَلُ العَامِلُ ويَرْبَحُ، أَنَّ مُشْتَرِطَ الزِّيَادَةَ مِنْهُمَا مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أَبْطَلَها وكَانَا عَلَى قِرَاضِهِمَا الأَوَّلِ، وإِنْ أَبَى ذَلِكَ أَبْطَلْنَاهَا، وكَانَ للعَامِلِ أُجْرَةُ مِثْلِهِ فِيمَا عَمِلَ، وكَانَ للعَامِلِ أُجْرَةُ مِثْلِهِ فِيمَا عَمِلَ، وكَانَ العَامِلِ أُجْرَةُ مِثْلِهِ فِيمَا عَمِلَ، وكَانَ الرِّبْحُ لِصَاحِبِ المَالِ، والضَّمَانُ عَلَيْهِ (١).

إِنَّمَا كَرِهَ مَالِكٌ للَعَامِلِ أَنْ يُهْدِي إلى أَحَدٍ شَيْئًا مِنْ مَالِ القِرَاضِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يُتْلَفُ المَالُ في غَيْرِ مَنْفَعَةِ رَبِّهِ، وجَازَ لَهُ أَنْ يَضَعَ عَنْ بَعْضِ مَنْ بَاعَ مِنْهُ سِلْعَةً مِنْ مَثَلُ القِرَاضِ. . مَالِ القِرَاضِ، لأَنَّهُ يَسْتَدِيمُ بِذَلِكَ مُعَامَلَةَ مَنْ يَضَعُ عَنْهُ لِيُنْمِي بِذَلِكَ مَالَ القِرَاضِ. .

* [قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ: لاَ يَصْلُحُ لِرَبِّ المَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ على العَامِلِ الزَّكَاةَ في حِصَّتِهِ مِنَ الرِّبْحِ [٢٥٥١] لأَنَّهُ رُبَّمَا يَصِيرُ عَمَلُهُ بَاطِلاً، وذَلِكَ لَو العَامِلِ الزَّكَاةَ في رَكَاةِ المَالِ، لَذَهَبَ عَمَلُهُ أَخَذَ أَرْبَعِينَ دِينَارًا فَرَبِحَ فِيهَا دِينَارًا، ثُمَّ أَخْرَجَهُ في زَكَاةِ المَالِ، لَذَهَبَ عَمَلُهُ بَاطَلاً، ولَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ مَعَ القِرَاضِ بَيْعٌ ولا سَلَفٌ ولا كِرَاءٌ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَبَّ المَالِ إِذَا أَدْخَلَ في القِرَاضِ شَيْئاً مِنْ هَذه الوُجُوهِ فَقَدْ قَصَدَ الزِّيَادَةَ لِنَفْسِهِ، وهذا لاَ يَجُوزُ في القِرَاضِ .

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وإذا وَقَعَ مَعَ القِرَاضِ بَيْعٌ فأُدْرِكَ قَبْلَ العَمَلِ وفَوَاتِ السَّلْعَةِ فُسِخَ البَيْعُ والقِرَاضُ، وإذا أُدْرِكَتِ السِّلْعَةُ لَمْ تَفُتْ وقَدْ عَمِلَ العَامِلُ فُسِخَ البَيْعُ في السِّلْعَةِ، وكَانَ العَامِلُ أَجِيرًا في القِرَاضِ، وإنْ فَاتَتِ السِّلْعَةُ وقَدْ عُمِلَ في المَالِ السِّلْعَةِ، وكَانَ العَامِلُ أَجِيرًا في القِرَاضِ، وإنْ فَاتَتِ السِّلْعَةُ وقَدْ عُمِلَ في المَالِ فَكَذَلِكَ أَيْضًا يَكُونَ لِبَائِعِهَا قِيمَةُ سِلْعَتِهِ، ويُرَدُّ القِرَاضُ إلى أُجْرَةٍ مِثْلِهِ، ويكُونُ

⁽١) نقل كلام ابن نافع بمثله: ابن مزين في تفسيره رقم (٤٧)، وعلق عليه ابن مزين بقوله: قول ابن نافع في هذه المسالة قبل أن يعمل حسن، وبعد أن يعمل فهو أجير، وكان الربح لصاحب المال والضمان منه.

النَّمَاءُ والنُّقْصَانُ لِرَبِّ المَالِ، وذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا بَاعَهُ بَيْعًا على أَنْ يُقَارِضَهُ فَكَأْنَّ البَائِعَ قَدْ تَرَكَ لَهُ فَضْلاً في سِلْعَتِهِ مِنْ أَجْلِ القِرَاضِ، فَصَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ البَيْعِ والسَّلَفِ، وذَلِكَ غَيْرُ جَائِز، ويَصِيرُ ذَلِكَ أَيْضًا كَأْنَّ المُقَارِضَ قَدْ زَادَ رَبَّ المَالِ في ثَمَنِ السِّلْعَةِ التي بَاعَها مِنْهُ على أَنْ قَارَضَهُ، فَصَارَ أَنْ أَعْطَاهُ فَضْلاً في قِرَاضِهِ وزِيَادَةً للسِّلْعَةِ التي بَاعَها مِنْهُ على أَنْ قَارَضَهُ، فَصَارَ أَنْ أَعْطَاهُ فَضْلاً في قِرَاضِهِ وزِيَادَةً زَادَهُ إِيَّاهَا مِنْ أَجْلِ القِرَاضِ.

قالَ ابنُ القَاسِم: وهَذِه وُجُوهُ بُيِّنَةُ الفَسَادِ (١).

* * *

⁽١) نقل قول ابن القاسم بطوله: ابن مزين في تفسيره، رقم (٦٠).

بابُ القِرَاضِ في العُرُوضِ والتَّعَدِّي، ومَا لا يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ

[قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: إذا وَقَعَ القِرَاضُ بَيْنَ المُتَقَارِضَيْنِ بالعُرُوضِ كَانَ للعَامِلِ أَجْرَهُ في بَيْعِ تِلْكَ العُرُوضِ واقْتِضَاءِ ثَمَنِهَا، ويُرَدُّ العَامِلُ إذا عَمِلَ على ذَلِكَ إلى أَجْرَهُ في بَيْعِ تِلْكَ العُرُوضِ واقْتِضَاء ثَمَنِهَا، ويُرَدُّ العَامِلُ إذا عَمِلَ على ذَلِكَ إلى قِرَاضِ مِثْلِهِ، ويَسْقُطُ مَا كَانَا عَقَدَاهُ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّسْمِيةِ، لأَنَّهُ يَخْشَى أَنْ يَكُونَ رَبُّ المَالِ لَو عَلِمَ أَنَّهُ يَغْرِمُ للعَامِلِ أُجْرَتَهُ في بَيْعِ العُرُوضِ التي قارَضَهُ بِهَا لَمْ يَرْضَ أَنْ يُوتَ المَالُ لَو عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ الجُزْءِ الذي قارضَهُ عَلَيْهِ، فالعَدْلُ في أَمْرِهِمَا أَنْ يُردَّ إلى قِرَاضِ المِثْلِ يَوْمَ نَضَّ المَالُ الذي بِيعَ بِهِ تِلْكَ العُرُوضِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: لاَ يَجُوزُ القِرَاضُ إلى أَجَلٍ، فإذا وَقَعَ ذَلِكَ بَيْنَ المُتَقَارِضَيْنِ فُسِخَ القِرَاضُ قَبْلَ العَمَلِ، فَإذا عَمِلَ العَامِلُ بالمَالِ رُدَّ إلى قِرَاضِ مِثْلِهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَبَّ المَالِ إِنَّمَا دَفَعَ مَالَهُ واشْتَرَطَ الأَجَلَ، طَمَعًا مِنْهُ في نَمَاءِ مَالِهِ، ولو عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ لَمْ يَرْضَ أَنْ يُقَارِضَ العَامِلَ على مِثْلِ ذَلِكَ الجُزْءِ الذي قَارَضَهُ عَلَيْهِ، فَلِهَذا يُرَدُّ إلى قِرَاضِ مِثْلِهِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: إذا تَسَلَّفَ العَامِلُ مِنْ مَالِ المُقَارِضِ مَالاً فَابْتَاعَ بِهِ جَارِيَةً فَوَطِئَهَا وحَمَلَتْ فَإِنَّهَا تُقَوَّمُ عَلَيْهِ إذا كَانَ لَهُ مَالٌ، وإنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أُتْبِعَ بِقِيمَتِهَا دَيْنَا إلى مَيْسَرَةٍ، ولَسْتُ آخَذُ في هَذِه المَسْأَلَةِ بِقَوْلِ مَالِكِ: أَنَّهَا تُبَاعُ إذا لَمْ يَكُنْ للعَامِلِ مَالًا، ويُحْبَرُ رَأْسُ [المَالِ](۱) مِنْ ثَمَنِهَا.

[قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: الذي قَالَهُ مَالِكٌ في هَذه المَسْأَلةِ هُوَ الصَّحِيحُ إنْ

⁽١) في الأصل: مال، وما وضعته هو الذي يقتضيه السياق.

شَاءَ اللهُ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَنْ تَعَدَّى على مَالِ غَيْرِهِ فَابْتَاعَ بِهِ شَيْئًا لِنَفْسِهِ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لاَ يَسْتَقِرُ مُلْكَهُ عَلَيْهِ إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، فَلِذَلِكَ تُبَاعُ هَذِه الجَارِيَةُ ، ويُجْبَرُ المَالُ مِنْ ثَمَنِهَا(١).

وبِهَذا قَالَ أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ، واحْتَجَّ بني ذَلِكَ بأَنْ قَالَ: إنَّ العَامِلَ لَمَّا اسْتَسْلَفَ المَالَ مِنَ القِرَاضِ الذي كَانَ بِيدِه وابْتَاعَ بهِ جَارِيَةً لِنَفْسِهِ قَدْ صَارَ فَارَّا بالمَالِ عَنِ القِرَاضِ الذي كَانَ بِيدِه وابْتَاعَ بهِ جَارِيَةً لِنَفْسِهِ قَدْ صَارَ فَارًا بالمَالِ عَنِ القِرَاضِ وأَرَادَ مَنْفَعَةَ نَفْسِهِ، فَلِذَلِكَ تُبَاعُ الجَارِيَةُ عَلَيْهِ إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَفَاءٌ بِقِيمَتِهَا.

قالَ ابنُ القاسم: وإذا اشْتَرَى العَامِلُ جَارِيةً للقِرَاضِ فَتَعَدَّى عَلَيْهَا بَعْدَ شِرَائِهِ إِيَّاهَا فَرَطِئَهَا وحَمَلَتْ، فإنِّي أَرَى أَنْ تُبَاعَ إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، ويُسْبَعُ بِقِيمَةِ الوَلَدِ دَيْنَا عَلَيْهِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ في مَالِ القِرَاضِ فَضْلٌ، فَيَكُونُ للعَامِلِ في الجَارِيةِ شَرِيكُ دَيْنَا عَلَيْهِ، إلاَّ أَنْ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ وَطِءَ جَارِيةً بَيْنَهُ وبَيْنَ رَجُلٍ إِنْ كَانَ مَلِيئاً قُوّمَتْ عَلَيْهِ، وإِنْ كَانَ عَدِيماً كَانَ رَبُّ المَالِ بالخَيَارِ، إِنْ شَاءَ أَخَذَ مِنَ الجَارِيةِ قَدْرَ نَصِيبِهِ مِنْهَا، ويَكُونُ لَهُ عَلَى الوَاطِءِ مِنْ قِيمَةِ الوَلَدِ قَدْرَ نَصِيبِه مِنْ الأُمِّ إِنْ كَانَ لَهُ مِنْ قِيمَةِ الوَلَدِ بقَدْر نَصِيبِه مِنْ الأُمِّ إِنْ كَانَ لَهُ مِنْ قِيمَةِ الوَلَدِ بقَدْر الحِصَّةِ التي تَصِيرُ لَهُ في الأُمِّ دَيْنَا عَلَيْهِ، وإِنَّ أَحَبَّ رَبُّ المَالِ أَنْ يُبَاعَ الوَلِدِ بقَدْر الحِصَّةِ التي تَصِيرُ لَهُ في الأُمِّ دَيْنَا عَلَيْهِ، وإِنَّ أَحَبَّ رَبُّ المَالِ أَنْ يُبَاعَ الوَلِدِ بقَدْر الحِصَّةِ التي تَصِيرُ لَهُ في الأُمِّ دَيْنَا عَلَيْهِ، وإِنَّ أَحَبَّ رَبُّ المَالِ أَنْ يُبَاعَ الوَلِدِ بقَدْر نَصِيبِهِ مِنْ تِلْكَ الجَارِيةِ بِيعَ، فإِنْ نَقَصَ ثَمَنَهَا مِنْ قِيمَةِ نَصِيبِهِ مِنْ تِلْكَ الجَارِيةِ بِيعَ، فإنْ نَقَصَ ثَمَنَهَا مِنْ قِيمَةِ نَصِيبِهِ مِنْ قِيمَةِ الوَلَدِ دَيْناً عَلَيْهِ، وبِقَدْر نَصِيبِه مِنْ قِيمَةِ الولَدِ دَيْناً عَلَيْهِ في ذِمَّتِهِ (٢).

قَالَ ابنُ مُزَيْنِ: أَحْسَنُ مَا فِي هَذِه المَسْأَلَةِ أَنَّهُ مَنْ ضَمِنَ قِيمَةَ أَمَةٍ مِنْ شَرِيكٍ أُو مُقَارِضٍ لِسَبَبِ وَطْئِهِ إِيَّاهَا أَنَّهُ لاَ شَيءَ عَلَيْهِ مِنْ قِيمَةِ الوَلَدِ، ولاَ يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ تَضْمِينُ الأُمِّ وقِيمَةُ الوَلَدِ، وقَالَهُ أَشْهَبُ، وابنُ نَافِعٍ (٣).

 ⁽١) قال ابن مزين في تفسيره (٦٦): وقول مالك هو أصل الفقه بعينه، وهو مذهب مالك في
 كتبه، وهو الحق، وهو قول أصبغ وقال: الحق ما قال مالك وغيره باطل.

⁽٢) نقل قول ابن القاسم بطوله: ابن مزين في تفسيره (٦٧).

 ⁽٣) قال ابن مزين في تفسيره (٦٨)، وقال عقبه: وهذا الذي عليه جماعة المسلمين، وهو الصواب إن شاء الله.

[قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَوْلَةُ ابنِ القَاسِمِ صَحِيحَةٌ، وذَلِكَ أَنَّ الوَلَدَ زِيَادَةٌ في حِصَّةِ رَبِّ المَالِ مِنْ الوَلَدَ زِيَادَةٌ في حِصَّةِ رَبِّ المَالِ مِنْ تِلْكَ الزِّيَادَةِ مِنَ الوَلَدِ. تِلْكَ الزِّيَادَةِ مِنَ الوَلَدِ.

قالَ ابنُ القَاسِم: إذا خَرَجَ العَامِلُ بالمَالِ إلى البَلَدِ القَرِيبِ واشْتَرَى بهِ السَّلَعَ كَانَتْ لَهُ النَّفَقَةُ، ولَيْسَتْ لَهُ كِسْوَةٌ، إلاَّ أَنْ تَطُولَ إقَامَتُهُ في ذَلِكَ المَكَانِ القَرِيبِ، ويَكُونَ المَالُ كَثِيرًا، فَيَكُونُ لَهُ حِينَئِذِ الكِسْوَةُ والنَّفَقَةُ.

قالَ: وإذا أَخَذَ العَامِلُ مَالاً قَلِيلاً وسَافَرَ بِهِ سَفَراً بَعِيداً لَمْ تَكُنْ لَهُ نَفَقَةٌ ولاَ كُسْوَةٌ، لأَنَّ المَالَ يَذْهَبُ في ذَلِكَ، وإنَّمَا يُنْظَرُ في هَذا إلى المَالِ وقَدْرِ السَّفَرِ فَيَكُونُ ذَلِكَ على حَسَبِ مَا ذَكَرْنَاهُ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: ولَمْ يَحِدَّ لَنا مَالِكٌ في هَذا حَدَّاً، ولَكِنْ تَكُونُ نَفَقَةُ العَامِلِ وكُسْوَتُهُ مِنْ مَالِ القِرَاضِ قَصْدَاً.

قالَ: وإذا كَانَ المُقَارِضُ إنَّمَا يَتَّجِرُ بالمَالِ في بَلَدِه لَمْ يَكُنْ لَهُ نَفَقَةٌ ولاَ كُسُوةٌ (١٠).

قالَ مَالِكٌ: وإذا اشْتَغَلَ بَعْضَ نَهَارِهِ في السُّوقِ كَانَ لَهُ أَنْ يَتَغَدَّى مِنَ المَالِ بالأَفْلُس (٢).

* قالَ ابنُ القاسِم: فَرَقَ مَالِكٌ بَيْنَ غُرَمَاءِ العَامِلِ وبَيْنَ غُرَمَاءِ رَبِّ المَالِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِمَا دَيْنٌ، فقالَ في غُرَمَاءِ العَامِلِ مَا قَالَهُ في الموطأ[٢٥٨١]، وقال في غُرَمَاءِ رَبِّ المَالِ: إِنَّمَا يُنْظُرُ في العُرُوضِ التِّي بِيدِ العَامِلِ، فإنْ كَانَ لِبَيْعِهَا اليومَ وَجْهٌ بِيعَتْ وأُعْظِي العَامِلُ رِبْحَهُ مِنْ ثَمَنِهَا، ثُمَّ قَضَى السُّلْطَانُ غُرَمَاءَ رَبِّ المَالِ وَجُهٌ بِيعَتْ وأُعْظِي العَامِلُ رِبْحَهُ مِنْ ثَمَنِهَا، ثُمَّ قَضَى السُّلْطَانُ غُرَمَاءَ رَبِّ المَالِ وَبُحِهِ إِنْ كَانَتْ دِيُونَهُمْ تَفْتَرِقُ ذَلِكَ، وإلاَّ يُقَدِّرُ دِيُونَهُمْ مِنْ رَأْسِ مَالِ رَبِّ المَالِ ورِبْحِهِ إِنْ كَانَتْ دِيُونَهُمْ تَفْتَرِقُ ذَلِكَ، وإلاَّ يُقَدِّرُ دِيُونَهُمْ مَنْ رَأْسِ مَالِ رَبِّ المَالِ ورِبْحِهِ إِنْ كَانَتْ دِيُونَهُمْ تَفْتَرِقُ ذَلِكَ، وإلاَّ يُقَدِّرُ دِيُونَهُمْ مَنْ ذَلِكَ على رَبِّ مِا حَكَمَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ على رَبِّ

⁽١) نقل قول ابن القاسم في مسألة خروج العامل بالمال: ابن مزين في تفسيره (٧٠).

⁽۲) ينظر: المدونة ٨/ ٤٢١.

المَالِ، ولاَ يَحْكُمُ السُّلْطَانُ بِمِثْلِ هَذا لِغُرَمَاءِ العَامِلِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ العَامِلَ لاَ رِبْحَ لَهُ حتَّى يُحَاسِبَ رَبَّ المَالِ، ويَقْبِضُ رَبُّ المَالِ رَأْسَ مَالِهِ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ الرِّبْحَ بَيْنَهُمَا، فَلِهَذا فَرَّقَ مَالِكٌ بَيْنَ غُرَمَاءِ العَامِل، وغُرَمَاءِ رَبِّ المَالِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: قالَ ابنُ القَاسِمِ: لاَ يَنْبَغِي للمُقَارِضِ أَنْ يَأْخُذَ لِنَفْسِهِ رِبْحَاً مِنَ المَالِ حَتَّى يُحَصِّلَ المَالَ كُلَّهُ ويَقْبِضَهُ صَاحِبُهُ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ الرِّبْحَ على شِرْكِهمَا في القِرَاضِ.

قالَ: فإنْ اقْتَسَمَا رِبْحَاً ولَمْ يَحْضُرْ رَأْسُ المَالِ أَو حَضَرَ ولَمْ يَقْبِضْهُ صَاحِبُهُ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ نُقْصَانٌ في المَالِ فإنَّهَمُا يَتَرَادَّانِ الرِّبْحَ الذي اقْتَسَمَاهُ حتَّى يُجْبَرَ بهِ رَأْسُ المَالِ (١).

قالَ ابنُ القَاسِمِ: في اخْتِلاَفِ المُتَقَارِضَيْنِ في رِبْحِ المَالِ إذا ادَّعَا أَحَدُهُمَا خِلاَفَ مَا يَدَّعِيهِ صَاحِبُهُ، وكَانَ هَذا قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ الْعَامِلُ بالمَالِ، فإنَّهُ يُرَدُّ إلى صَاحِبهِ ويَنْحَلُّ القِرَاضُ، إلاَّ أَنْ يَتَّفِقَا على شَيءٍ مَعْلُومٍ، وإذا كَانَ اخْتِلاَفُهُمَا بَعْدَ أَنْ عَمِلَ العَامِلُ بلكَمالِ فالقَوْلُ قَوْلُ العَامِلِ فِيمَا يَشْبَهُ قِرَاضُ مِثْلِهِ مَعَ يَمِينِه.

وقالَ أَشْهَبُ: إنْ جَاءَ العَامِلُ بِمَا لاَ يَشْبَهُ رُدَّ العَامِلُ إلى قِرَاضِ مِثْلِهِ مَعَ يَمِينه. [قالَ] عَبْدُ الرَّحمنِ: القِرَاضُ إنَّمَا يُلْزَمُ بالعَمَلِ، وَهُوَ يَشْبَهُ الجُعْلَ في عَقْدِهِ.

* * *

تَمَّ كِتَابُ القِرَاضِ بِحَمْدِ اللهِ. يَتْلُوهُ كِتَابُ المُسَاقَاةِ بِحَوْلِ اللهِ

* * *

⁽١) نقل قول ابن القاسم في هذه المسألة: ابن مزين في تفسيره (٦١)



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلم تَسْلِيمًا

تَفْسِيرُ كِتَابِ المُسَاقَاةِ

* [قال](١) عبدُ الرَّحمنِ: أَرْسَلَ مَالِكٌ في المُوطَّأَ حَدِيثَ الـمُسَاقَاةِ ولَمَ يُسْنِدْهُ [٢٥٩٤]، وحَدَّثنا به أَبو جَعْفَرِ بنُ عَوْنِ اللهِ، قال: حدَّثنا ابنُ الأَعْرَابِيِّ، قال: حدَّثنا أَبو دَاوُدَ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَل، عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِع، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ عَامَلَ يَهُودَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَو زَرْع»(٢).

فَذَاكَرْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ هَذَا الحَدِيثَ، فقَالَ: لَمْ يُدْخِلْهُ مَالِكٌ في المُوطَّأُ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ رَافِع بنِ خَدِيجٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ المَزَارِع»(٣).

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وإِنَّمَا سَاقَى النبيُّ ﷺ يَهُودَ خَيْبَرَ مِنْ أَجْلِ اشْتِغَالِهِ بِالجَهَادِ في سَبِيلِ اللهِ، وأَمَرَ بِخَرْصِ ثِمَارِهَا على اليَهُودِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَأْمَنْهُمْ عَلَيْهَا.

* قالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: لَيْسَ العَمَلُ في المُسَاقَاةِ على فِعْلِ عَبْدِ اللهِ بنِ رَوَاحَةً في خَرْصِهِ على اليَهُودِ ٢٠٩٤]، ولا تَصْلُحُ القِسْمَةُ في المُسَاقَاةِ إلاَّ كَيْلاً، إلاَّ أَنْ تَخْتَلِفَ حَاجَةُ المُسَاقِينَ، مِثْلَ أَنْ يُرِيدَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَبِيعَ نَصِيبَهُ مِنَ الثَّمَرَةِ، ويُرِيدُ

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة تتناسب مع السياق، وكذا ما سوف يأتي مثله بعد ذلك.

⁽۲) سنن أبي داود (۳٤٠٨) عن أحمد بن حنبل به، ورواه البخاري (۲۲۰۳) بإسناده إلى عبيد الله به، ورواه مسلم (۱۵۵۱) عن أحمد بن حنبل به.

⁽٣) رواه البخاري (٢١٦٤)، ومسلم (١٥٤٧).

الآخَرُ أَنْ يَأْكُلَهَا ولاَ يَبِيعُهَا، فَيَقْتَسِمَانِهَا حِينَئِذٍ بِالخَرْصِ(١).

ولَيْسَ العَمَلُ في المُسَاقَاةِ أَنْ تَكُونَ إلى غَيْرِ أَجَلٍ مَعْلُوم، كَمَا في ظَاهِرِ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ لِيَهُودِ خَيْبَرَ: «أُقِرُّكُمْ مَا أَقَرَّكُمْ اللهُ على أَنَّ التَّمْرَ بَيْنَنَا وبَيْنَكُمْ»، ولا تَكُونُ المُسَاقَاةِ إلاَّ لأَجَلِ مَعْلُومٍ، ويُكْرَهُ فِيهَا مَا طَالَ مِنَ السِّنِينِ، ولا بَأْسَ بالعَشْرِ سِنِينَ فَدُونَها، وإنَّمَا فَعَلَها ويُكْرَهُ فِيهَا مَا طَالَ مِنَ السِّنِينِ، ولا بَأْسَ بالعَشْرِ سِنِينَ فَدُونَها، وإنَّمَا فَعَلَها النبيُّ ﷺ لأَنَّ الله أَفَاءَهَا عَلَيْهِ بَغَيْرِ قِتَالٍ، فَكَانَ أَهْلُهَا له كالعَبِيدِ الذين يَجُوزُ بينَ الحُرَّيْنِ.

قالَ ابنُ سُحْنُونَ: المُسَاقَاةُ كَالإِجَارَةِ، بِخِلاَفِ القِرَاضِ، وتَلْزَمُ المُسَاقَاةِ بِالتَّعَاقُدِ بَيْنَ المُسَاقَيْنِ، والقِرَاضُ كَالجُعْلِ يَلْزَمُ إذا شَرَعَ العَامِلُ في العَمَلِ، فإذا انْعَقَدتِ المُسَاقَاةُ بَيْنَ المُسَاقَيْنِ ثُمَّ بَدَا لأَحَدِهِمَا فِيهَا قَبْلَ العَمَلِ لَزِمَتْهُمَا جَمِيعاً على حَسَبِ مَا عَقَدَاهَا (٢).

* قالَ مَالِكٌ: في العَيْنِ تَكُونُ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ فَيَنْقَطِعُ مَاؤُهَا، وذَكَرَ القِصَّةَ إلى آخِرهَا[٢٥٩].

قالَ عَبْدُ الرَّحمَنِ: ذَكَرَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ عَنْ مَالِكٍ تَفْسِيرَهَا في كِتَابِهِ، فقالَ: مَنْ سَاقَى رَجُلاَّ حَائِطاً فَعَارَتِ البِئْرُ، فَأَرَادَ العَامِلُ أَنْ يُنْفِقَ فِيهَا مِنْ مَالِهِ ويَكُونُ حَقَّهُ فِي ثَمَرةِ النَّخْلِ وتَكُونُ رَهْنَا فِي يَدَيْهِ حَتَّى يَسْتَوفِي نَفَقَتُهُ فَذَلِكَ لَهُ، فإنْ بَقِيتْ عِنْدَهُ وأَبِي صَاحِبُهَا أَنْ يَقْبِضَهَا ويَدْفَعُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ النَّفَقَةِ في نَصِيبه مِنَ العَيْنِ فَبَاعَهَا الشَّرِيكُ فَلَمْ يَفِ ثَمَنَها بِالنَّفَقَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلاَّ مَا أَخْرَجَتِ الثَّمَرَةُ، ولَمْ يُتْبَعْ صَاحِبُهُ بِبَقِيَّةِ النَّفَقَةِ، لأَنَّ العَامِلَ في المُسَاقَاةِ إِنَّمَا يَعْمَلُ فِيهَا على أَنَّ لَهُ الزِّيَادَةَ وَعَلَيْهِ النَّقْصَانُ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: لاَ بَأْسَ بالبَيَاضِ القَلِيلِ في المُسَاقَاةِ أَنْ يَزْرَعَهُ العَامِلُ مِنْ

⁽١) نقل قول عيسى بن دينار: ابن مزين في تفسيره (١٠٥).

⁽۲) ينظر: التاج والإكليل ٥ / ١٧٦.

عِنْدِهِ، فَمَا نَبَتَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ كَانَ بَيْنَ المُسَاقَيْنِ على حَسَبِ شَرْطِهِمَا في المُسَاقَاةِ. قال ابنُ القَاسِم: وأَجَلُّ ذَلِكَ أَنْ يُلْغِي البَيَاضَ اليَسِيرَ في المُسَاقَاةِ للعَامِلِ، ويَزْرَعَهُ لِنَفْسِهِ، فَمَا نَبَتَ فِيهِ مِنْ شَيءٍ كَانَ لَهُ، وقَدْرُ البَيَاضِ اليَسِيرِ أَنْ يَكُونَ قَدْرَ الثَيَاضِ السَّوادِ فَدُونَ اللَّهُ مِنْ السَّوادِ فَدُونَ اللَّهُ مِنْ السَّوادِ فَدُونَ اللَّهُ مِنْ السَّوادِ فَدُونَ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ السَّوادِ فَدُونَ اللَّهُ اللَّهُ مَنَ السَّوادِ فَدُونَ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ السَّوادِ فَدُونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ السَّوادِ فَدُونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ السَّوادِ فَدُونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللْفُونُ اللَّهُ اللْفُولَ اللَّهُ اللْفُونُ اللْفُونُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْفُونُ اللَّهُ اللَّهُ الللْفُولُ اللَّهُ اللْفُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْفُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللْفُولُ اللَّهُ اللْفُولُ اللْفُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْفُولُ اللْفُلْمُ اللَّهُ اللْفُولُولُ اللَّهُ اللِلْفُلُولُ اللَّهُ اللْفُلُولُ اللْفُولُ الللْفُولُ اللْفُلُولُ اللَو

قَالَ مَالِكٌ: وكَانَ بَيَاضُ خَيْبَرَ يَسِيرًا بَيْنَ أَضْعَافِ سَوَادِهَا (٢).

قَالَ غَيْرُهُ: فَكَانَ اليَهُودُ يَزْرَعُونَ ذَلِكَ البَيَاضَ، ويُؤْخَذُ مِنْهُم شَطْرَ مَا يَنْبُتُ

قالَ عِيسَى: إذا اشْتَرَطَ أَحَدُ المُسَاقِينَ على صَاحِبهِ زِيَادَةً يُزَادَهَا عَلَيْهِ، أَو اشْتَرَطَ الدَّاخِلَ لِنَفْسِهِ بَيَاضًا لَيْسَ هُو تَبَعَا في المُسَاقَاةِ، أَو اشْتَرَطَ رَبُّ المَالِ أَنْ يَزْرَعَ في البَيَاضِ، أَو اشْتَرَطَ العَامِلُ أَنَّ البَدْرَ الذي يَزْرَعُهُ في البَيَاضِ على رَبِّ المَالِ ، أو اشْتَرَطَ العَامِلُ على رَبِّ المَالِ نَفَقَةَ الرَّقِيقِ أَو نَفَقَةَ بَعْضِهِمْ، أو اشْتَرَطَ العَامِلُ على رَبِّ المَالِ نَفَقَةَ الرَّقِيقِ أَو نَفَقَةَ بَعْضِهِمْ، أو اشْتَرَطَ العَامِلُ على رَبِّ المَالِ حِينَ عَقَدَا فِيهِ المُسَاقَاةِ، فإنَّ هَذَا كُلَّةَ العَامِلُ على مَذِه الوُجُوهِ، أو على شَيءٍ مِنْهَا فإنَّهُ يُرَدُّ إلى مُسَاقَاةٍ مِثْلِه، ويَتَرَادًانِ الفَضْلَ، يُرِيدُ يُسْقِطَانِ الزِّيَادَةَ فِيمَا بَيْنَهُمَا اللَّهُ الْمَالَ .

* قَوْلُ مَالِكِ: لا يَنْبَغِي لِكُلِّ مُسَاقٍ أَو مُقَارِضٍ أَنْ يَسْتَثْنِي مِنَ المَالِ، ولاَ مِنَ النَّخْل شَيْئًا لِنَفْسِهِ دُونَ صَاحِبهِ ٢٦٠١].

[قال] عَبْدُ الرَّحمَنِ: تَفْسِيرُ هَذَا هُوَ أَنْ يَقُولَ رَبُّ المَالِ للعَامِلِ: هَذِه عَشَرَةُ وَنَانِيرَ اتَّجِرْ لِي بِهَا خَاصَّةً على أَنْ أَدْفَعَ إليكَ مَالاً قِرَاضاً تَتَّجِرُ بهِ ويَكُونُ رِبْحُهُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ على وَجْهِ كَذَا وكَذَا، ويَقُولُ لَهُ رَبُّ الحَائِطِ: أَدْفَعُ إليكَ هَذَا الحَائِطَ مُسَاقَاةً على جُزْءِ كَذَا وكَذَا على أَنْ تَحْفَرَ لِي هَذِه الأُصُولَ، وثُويُرُها ونُجُوها لِي خَاصَّةً، فَهَذَا لاَ يَجُوزُ، لأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ على أَنْ يَتَّجِرَ لهُ بِعَشَرَةٍ دَنَانِيرَ، أَو يَعْمَلَ لَهُ خَاصَّةً، فَهَذَا لاَ يَجُوزُ، لأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ على أَنْ يَتَّجِرَ لهُ بِعَشَرَةٍ دَنَانِيرَ، أَو يَعْمَلَ لَهُ

⁽١) نقل قول ابن القاسم: ابن عبد البر في التمهيد ٦ / ٤٧٤.

⁽٢) نقله ابن عبد البر في التمهيد في الموضع السابق.

⁽٣) نقل قول عيسى بن دينار: ابن مزين في تفسيره، رقم (١٠٩).

في أُصُّولِهِ التِّي أَرَاهَا إِيَّاهَا بِشَيءٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ، وقَدْ يَقِلُّ ذَلِكَ مَرَّةً ويَكْثُرُ أُخْرَى، فَهَذَا لاَ يَصْلُحُ، فَلَمَّا انْضَافَ هَذَا الغَرَرُ إلى القِرَاضِ أَو إلى المُسَاقَاةِ فَسَدَ ذَلِكَ، فَهَذَا لاَ يَصْلُحُ، فَلْكَ مَثْلُهِ، وفِي المُسَاقَاةِ مُسَاقَاةُ مِثْلِهِ، فإذَا وَقَعَ مِثْلُ هَذَا كَانَ للعَامِلِ في المَالِ قِرَاضُ مِثْلِهِ، وفِي المُسَاقَاةِ مُسَاقَاةُ مِثْلِهِ، ويَا خُدُ أُجْرَتَهُ في [تِجَارَتِهِ](١) بِتِلْكَ الدَّرَاهِمِ، وأُجْرَةَ حَفْرِ تِلْكَ الأُصُولِ ومَوُّنَتِهَا.

* قَالَ عِيسَى: (سَدُّ الحِظَارِ)(٢) الذي يَجُوزُ لِرَبِّ المَالِ أَنْ يَشْتَرِطَهُ على العَامِلِ هُوَ: مَا يَحْظُرُ بهِ على النَّخِيلِ مِنَ السِّيَاجَاتِ والزُّرُوْبِ، يُرْبَطُ مُاؤُهَا مِنْهَا، ومَا أَنْثَلَمَ مِنْ جِدَارِ الحَائِطِ إذا كَانَ يَسِيرًا تَكْفِى فِيهِ النَّفَقَةُ.

قالَ: (وَخَمُّ العَيْنِ) هُوَ: كَنْشُهَا مِنَ الحَمْأَةِ ونَحُوهَا.

(وِسَرْوُ الشَّرَبِ) هُوَ: تَنْقِيةُ مَنَابِعِ المَاءِ حَوْلَ الشَّجَرِ أَو النَّخْلِ.

(وإبَّارُ النَّخِيلِ) هُوَ: تَذْكِيرُهَا.

(وقَطْعُ الجَرِيدِ) هُوَ: زَبْرُ النَّخْل.

(وَجَدُّ [التَّمْرِ])^(٣) هُوَ: قِطَافُهَا، فَهَذا كُلُّهُ جَائِزٌ لِرَبِّ النَّخْلِ أَنْ يَشْتَرِطَهُ على العَامِل، لأَنَّ مَنْفَعَةَ ذَلِكَ لَهُمَا جَمِيعًا [٢٦٠٢].

ولاً يَجُوزُ لِرَبِّ المَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ على العَامِلِ ظَفِيرَةً بَيْنَهُمَا، والظَّفِيرَةُ: الصِّهْرِيجُ الذي يَجْتَمِعُ فِيهِ المَاءُ.

وكَذَلِكَ لاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ عَيْنَاً يَرْفَعُهَا، يَعْنِي: يُنَقِّي مَنَاهِرَهَا مِنْ وَرَائِهَا (٤٤)، ويَسْتَخْرِجَ مَاثَهَا.

وكَذَلِكَ كُلُّ شَيءٍ فِيهِ النَّفَقَةُ على العَامِلِ وتَبْقَى مَنْفَعَةُ ذَلِكَ لِرَبِّ المَالِ، فإن

⁽١) جاء في الأصل: تجرة، وما وضعته هو المناسب للسياق.

⁽٢) السد بالسين، ويقال: بالشين المعجمة - هو تحصين الجدار وسد الثُّلْمة، والحِظَار، جمع حَظِيرة، وهي العيدان التي بأعلى الحائط لتمنع من التسور عليه، ينظر: الاستذكار ٧/ ٥٢١، والاقتضاب ٢ / ٣٠٣.

⁽٣) في الأصل: الطمر، وهو خطا، وينظر: الاقتضاب ٢/ ٣٠٤.

⁽٤) المنهر هو الخرق في الجدار يدخل فيه الماء، النهاية ٤/٣٦٦.

اشْتَرطَ رَبُّ المَالِ على العَامِلِ شَيْئاً مِنْ هَذا ثُمَّ عَمِلَ العَامِلُ رُدَّ إلى مُسَاقَاةِ مِثْلِهِ، وكَانَ للعَامِلِ على رَبِّ المَالِ قِيمَةُ مَا يَنَالُهُ قَائِماً مُثَبَّتاً يَأْخُذُهُ مِنْهُ.

قالَ عِيسَى: وكَذَلِكَ لاَ يَصْلُحُ لِرَبِّ المَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ على العَامِلِ أَنْ يَغْرِسَ لَهُ كَذَا وكَذَا نَخْلَةً يَأْتِي العَامِلُ بالأُصُولِ مِنْ عِنْدِه، لأَنَّ ذَلِكَ زِيَادَةٌ يَزْدَادَهَا رَبُّ المَالِ عَلَى العَامِلِ، فإنْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا كَانَ للعَامِلِ أُجْرَةُ مِثْلِهِ فِيمَا سَقَى وعَالَجَ، ويُردُّ عَلَى العَامِلِ، فإنْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا كَانَ للعَامِلِ أُجْرَةُ مِثْلِهِ فِيمَا سَقَى وعَالَجَ، ويُردُّ إلى مُسَاقَاة مِثْلِهِ، ويُعْطَى قِيمَةُ غَرْسِهِ مَقْلُوعًا كَمَا جَاءَ بهِ يَوْمَ غَرْسِهِ، وتَنْفَسِخُ المُسَاقَاة بَيْنَهُمَا (١).

[قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: المُسَاقَاةُ عِنْدَ مَالِكٍ جَائِزَةٌ في الأُصُولِ كُلِّهَا مِمَّا يَتَّصِلُ ثَمَرُهَا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ إلى آخِرِه، وكذَلِكَ المقاثِي، والوَرْدُ، واليَاسمِينُ، ولمَ تَجُز المَسَاقَاةِ في الجَوْزِ والقَصَبِ، لأَنَّ ذَلِكَ يَأْتِي بَطْناً بَعْدَ بَطْنٍ، بِخِلاَفِ سَائِرِ الأُصُولِ(٢).

قَالَ ابنُ مُزَيْنِ: قَالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: تَفْسِيرُ مَعْرِفَةِ قِيمَةِ الْأَرْضِ التِّي يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ فِي مُسَاقَاةً الأُصُولِ هُوَ: أَنْ يَكُونَ للرَّجُلِ حَائِطٌ يُنْفِقُ فِي مَوُّنَتِهِ كُلِّهَا مِائَةَ دِينَارِ، وَيَبِيعُ ثَمَرَتَهُ بِمِائَتِي دِينَارِ، فَعَلَّتُهُ الآنَ مِائَةُ دِينَارِ، فإنْ كَانَتْ قِيمَةُ كِرَاءِ للأَرْضِ خَمْسِينَ دِينَارًا فَأَدْنَى فَالمُسَاقَاةُ فِيهِ جَائِزَةٌ، وتَدْخُلُ الأَرْضُ فِي المُسَاقَاةِ عِينَئِدٍ، فإنْ كَانَتْ قِيمَةُ الأَرْضِ أَكْثَرَ مِنَ الثُلُثِ لَمَ يَجُزْ أَنْ تَدْخُلَ فِي المُسَاقَاةِ، لأَنَّهُ يَدْخُلُ ذَلِكَ كِرَاءُ الأَرْضِ بِمَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وهذا لا يَجُوزُ، وإذا كَانَتْ قِيمَةُ الأَرْضِ بَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وهذا لا يَجُوزُ، وإذا كَانَتْ قِيمَةُ الأَرْضِ بَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وهذا لا يَجُوزُ، وإذا كَانَتْ قِيمَةُ الأَرْضِ بَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وهذا لا يَجُوزُ، وإذا كَانَتْ قِيمَةُ الأَرْضِ بَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وهذا لا يَجُوزُ، وإذا كَانَتْ قِيمَةُ الأَرْضِ أَقَلَ مِنَ الثُلُثِ كَانَتْ مُلْغَاةً فِي المُسَاقَاةِ (٣).

* لَمْ يَأْخُذُ ابنُ نَافِعٍ بِقَوْلِ مَالِكٍ في المُوطَّأ: إنَّهُ لاَ يَجُوزُ للعَامِلِ أَنْ يَشْتَرِطَ

⁽١) نقل قول عيسى بن دينار من أوله إلى هنا: ابن مزين في تفسيره في أول كتاب المساقاة.

⁽٢) قوله: (ياتي بطنا بعد بطن) يعني حولا بعد حول، مثل النخيل والأعناب والزيتون والرمان وما أشبه ذلك من الأصول، أما المقاثي والبقول ونحوها فلا تجوز المساقاة فيها، ينظر: الكافى ٢ / ٣٨.

⁽٣) قول عيسى بن دينار نقله ابن مزين في تفسيره، رقم (١١٦).

على رَبِّ المَالِ رَقِيقاً يَعْمَلُ بِهِ في الحَائِطِ لَيْسُوا فِيهِ حِينَ سَاقَاهُ إِيَّاهُ [٢٦٢٠].

قالَ ابنُ نَافِع: وَلاَ بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ العَامِلُ على رَبِّ المَالِ عِدَّةً مِنَ الرَّقِيقِ وإنْ لَمْ يَكُونُوا في الحَّائِطِ حِينَ سَاقَاهُ إِيَّاهُ (١).

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: لاَ بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ العَامِلُ على رَبِّ المَالِ الغُلاَمَ الوَاحِدِ والدَّابَّةَ وإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ في الحَائِطِ إذا كَانَ حَائِطاً عَظِيماً، وحَكَاهُ ابنُ القَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ (٢).

[قالَ] عبدُ الرَّحمَنِ: قَوْلُ مَالِكٍ: مَنْ سَاقَى حَائِطًا فالزَّكَاةُ في جَمِيعِه قَبْلَ القَسْمِ، وإنْ لَمْ يَكُنْ في الحَائِطِ إلاَّ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ.

قَالَ الْأَبْهَرِيُّ: إِنَّمَا وَجَبِتْ هَهُنَا الزَّكَاةُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَجِبُ بِبُدُّو صِلاَحِ النَّمَرةِ قَبْلِ الجُذَاذِ، وفِي هَذِه الحَالِ لَمْ يَسْتَقِرَّ مِلْكُ العَامِلِ غَيْرُ الثَّمَرةِ، وإنَّمَا يَسْتَقِرُ عَلَيْهَا مِلْكُهُ وتَتَحَصَّلُ لَهُ بِالجُذَاذِ، وقَبْلَ الجُذَاذِ قَدِ اسْتَقَرَّ فِيهَا حُكْمُ الزَّكَاةِ، ولَيْسَ عَلَيْهَا مِلْكُهُ وتتَحَصَّلُ لَهُ بِالجُذَاذِ، وقَبْلَ الجُذَاذِ قَدِ اسْتَقَرَّ فِيهَا حُكْمُ الزَّكَاةِ، ولَيْسَ كَذَلِكَ الشَّرِيكَانِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا مِنَ الثَّمَرَةِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ فَلاَ يَكُونُ عَلَيْهِمَا في ذَلِكَ لَذَلِكَ الشَّرِيكَانِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا مِنَ الثَّمَرةِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ فَلاَ يَكُونُ عَلَيْهِمَا في ذَلِكَ الزَّكَاةُ، مِنْ قِبَلِ أَنَّ مِلْكَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِرٌ على الشَّمَرةِ مِنْ حِينِ تَطْلُعُ إلى الجُذَاذِ، فَلَمْ يَسْتَقِرَّ حُكْمُ الزَّكَاةِ في ذَلِكَ لِعَدَمِ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ في مِلْكِهِ، وأَحَدُهَا الجُذَاذِ، فَلَمْ يَسْتَقِرَّ حُكْمُ الزَّكَاةِ في ذَلِكَ لِعَدَمِ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ في مِلْكِهِ، وأَحَدُهَا علمُهُ.

* * *

تَمَّ كِتَابُ المُسَاقَاةِ، بِحَمْدِ اللهِ وعَوْنِهِ، وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ وعلى آلهِ وسَلَّمَ يَتْلُوهُ كِرَاءُ الأَرْضِ بِحَوْلِ اللهِ تَعَالَى

* * *

 ⁽۱) نقل قول عبد الله بن نافع: ابن مزين في تفسيره (۱۱۳)، وابن عبد البر في الإستذكار ٧
 ٨٣٦/ ٥٣٦.

⁽٢) نقله ابن مزين في تفسيره (١١٣)، وقال: قول مالك أحسن.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمًا

تَفْسِيرُ كِرَاءِ الأَرْضَ

* [قال] عَبْدُ الرَّحمَنِ: أَدْخَلَ مَالِكٌ في المُوطَّأَ حَدِيثَ النبيِّ عَلَيْهِ في النَّهِي عَنْ كِرَاءِ المَزَارِعِ مُجْمَلاً غَيْرَ مُفَسَّرِ [٢٦٢٤]، وحدَّثنا بهِ أَبو عِيسَى (١)، قالَ: حدَّثنا عُبيْدُ اللهِ، عَنْ أَبيهِ يَحْيَى، عَنِ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بنِ أَبي عَبْدِ الرَّحمَنِ وإسْحَاقَ بنِ عبدِ اللهِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بنِ قَيْسٍ، أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ وإسْحَاقَ بنِ عبدِ اللهِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بنِ قَيْسٍ، أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الأَرْضِ بِبَعْضِ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا»، قالَ الأَرْضِ بِبَعْضِ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا»، قالَ حَنْظَلَةُ: فَسَأَلْتُهُ عَنْ كِرَاءِهَا بالذَّهَبِ والوَرِقِ، فقالَ: لاَ بَأْسَ بهِ (٢).

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا الحَدِيثُ يُفَسِّرُ وَجْهَ النَّهِي عَنْ كِرَاءِ الأَرْضِ كَيْفَ هُوَ، وقَدْ رَوَى مَالِكُ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ المُزَابَنَةِ، والمُحَاقَلَةِ»[٢٣١٦]، والمُحَاقَلَةِ (رَبُولَ اللهِ ﷺ فَهَى عَنِ المُزَابَنَةِ، والمُحَاقَلَةِ»[٢٣١٦]، والمُحَاقَلَةُ: إِكْرَاءُ الأَرْضِ بالحِنْطَةِ وشَبَهِهَا.

قالَ عِيسَى: لاَ يَجُوزُ أَنْ تُكْرَى الأَرْضُ بِشَيءٍ إذا زُرِعَ فِيهَا نَبْتٌ (٣). وقالَ مَالِكٌ: لاَ تُكْرَى الأَرْضُ بشَيءٍ مِمَّا يُؤْكَلُ أو يُشْرَبُ.

⁽۱) هو يحيى بن عبد الله بن يحيى القرطبي، وهو ممن يروي عن عم أبيه عبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي، وتقدم التعريف بهما.

⁽٢) رواه البيهقي في السنن ٦ / ١٣٢ ، بإسناده الليث به.

⁽٣) نقل قول عيسى بن دينار: ابن مزين في تفسيره (١١٩).

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وذَلِكَ فِيمَا أَرَى مِنْ قِبَلِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ مُتَفَاضِلاً، وبَعْضُهُ بِبَعْضٍ إلى أَجَلِ^(١).

قالَ: ومَنْ تَرَكَ كِرَاءَ أَرْضِهِ بِالذَّهَبِ أَو الوَرِقِ وَأَكْرَاهَا بِجُزْءٍ مِمَّا يُخْرَجُ مِنْهَا فَقَدْ دَخَلَ في الغَرَرِ المَنْهِيِّ عَنْهُ، لأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَقِلُّ ويَكْثُرُ فَلاَ يَدْرِي قَدْرَ كَمْ يَصِيرُ لَهُ في كِرَائِهَا، وكِرَاؤُهَا بِالعَيْنِ هُوَ شَيءٌ مَعْرُوفٌ لَيْسَ فِيهِ غَرَرٌ، وهَذا قَوْلُ مَالِكٍ.

وقالَ ابنُ مُزَيْنِ: قالَ اللَّيْثُ بنُ سَعْدِ: إنَّمَا يُكْرَهُ أَنْ تُكْرَى الأَرْضُ بِشَيءٍ مِمَّا يُخْرَجُ مِنْهَا إذا كَانَ مَضْمُوناً على المُسْتَكْرِي، رُفِعَ أَو لَمَ يُرْفَعْ، فأَمَّا أَنْ يُكْرِيهَا صَاحِبُهَا بِبَعْضِ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا مِنْ زَرْعِهِ الذي يُزْرَعُ فِيهَا نِصْفاً أَو ثُلُثاً أَو رُبْعاً ولَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَضْمُوناً على المُسْتَكْرِي، فَذَلِكَ حَلاًلٌ جَائِزٌ.

قالَ عِيسَى: مَنْ أَكْرَاهَا بِمِثْلِ مَا قَالَهُ اللَّيْثُ فُسِخَتْ كِرَاؤُهُ، فإنْ عَمِلَ على ذَلِكَ كَانَ عَمَلُهُ مِثْلَ كِرَاءِ الأَرْضِ بالذَّهَبِ أَو الوَرِقِ.

قالَ عِيسَى: وقالَ ابنُ نَافِعٍ: لا تُكْرَى الأَرْضُ بِقَمْحٍ، ولاَ شَعِيرٍ، ولاَ سُلْتٍ، ولاَ سُلْتٍ، ولاَ سُلْتٍ، ولاَ بأْسَ أَنْ تُكْرَى بِسَائِرِ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يُزْرَعَ فِيهَا، بِخِلاَفِ مَا تُسْتَكْرَى بهِ.

قَالَ عِيسَى: مَنْ أَكْرَاهَا بِمِثْلِ مَا قَالَ ابنُ نَافِعٍ لَمْ أَفْسَخْ كِرَائَهُ إِذَا عَمِلَ وتَمَّ عَمَلُهُ، وأَمَّا قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ فالكِرَاءُ مَفْسُوخٌ (٢).

وقالَ ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ: لاَ بَأْسَ أَنْ تُكْرَى الأَرْضُ بالثِّيَابِ والحَيَوانِ، ومَنْ أَكْرَاهَا فأَصَابَ الزَّرْعُ جَائِحَةً أَوعَاهَةً فَالكِرَاءُ لَهُ لاَزِمٌ، ولاَ تُوضَعُ عَنْهُ الجَائِحَةُ إلاَّ في المَاءِ، أَو فِيمَا اجْتِيحَ مِنْ قِبَلِ المَاءِ.

* * *

تَمَّ الْكِتَابُ بِحَمْدِ اللهِ وعَوْنِهِ، يَتْلُوهُ كِتَابُ الْفَرَائِضِ بِحَوْلِ اللهِ

⁽١) نقل قول مالك وابن القاسم: ابن مزين في تفسيره (١٢٢).

⁽٢) قول ابن مزين جاء بنحوه في تفسيره في آخر كتاب المساقاة، وكذا ما نقله عن عيسى بن دينار.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمًا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الفَرَائِضِ مِمَّا لَمْ يَقَعْ فِي كِتَابِ ابنِ مُزَيْنٍ

أَخْبَرنَا أَبُو مُحَمَّدِ بنُ أَبِي زَيْدٍ: ذَكَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَهْلَ الْمَوَارِثِ في سُورَةِ النِّسَاءِ، وقَامَتِ السُّنَّةُ بِتَوْرِيثِ الأَقْرَبِ فالأَقْرَبِ مِنَ العَصَبةِ، وبِتَوْرِيثِ الجَدَّةِ، ومَوْلَى النَّعْمَةِ، وأَجْمَعَتِ الأُمَّةُ على تَوْرِيثِ الجَدِّ أَبِ الأَبِ، واخْتُلِفَ في قَدْرِ مِيرَاثِهِ، فَلاَ يَرِثُ أَحَدٌ إلاَّ بِسَبَبِ قَرَابَةٍ، أو بِوَلاَءِ عِتَاقَةٍ، أو بِعِصْمَةِ نِكَاحٍ.

وأَخْبَرنِي أَبُو الطَّيِّبِ الجَرِيرِيُّ بِمِصْرَ^(۱)، عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الطَّبَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لا يَرِثُ مِنَ الرِّجَالِ إلاَّ عَشَرَةٌ، وَهُمْ: الجَدُّ وإنْ عَلاَ، والأَبُ، والابنُ، وابنُ الابنِ وإنْ سَفَلَ، والأَخُ، وابنُ الأَخ، والعَمُّ، وابنُ العَمِّ، والزَّوْجُ، ومَوْلَى النَّعْمَةِ، وَهُوَ الذي يُنْعِمُ على عَبْدِه بالعِنْقِ.

قالَ أَبُو جَعْفَرٍ: ويَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعُ نِسْوَةٍ: الأُمُّ، والجَدَّةُ، والابْنَةُ، وابنتُ الابْنِ، والأَخْتُ، والزَّوْجَةُ، ومَوْلاَةُ النِّعْمَةِ، وَهِيَ التِّي تُنْعِمُ على عَبْدِهَا أَو على أَمْتِهَا بالعِثْقِ، فَلاَ يَرِثُ مِنَ القَرَابَةِ غَيْرُ هَؤُلاَء^(٢).

⁽۱) هو أبو الطيّب أحمد بن سليمان بن عمرو الجَرِيري، ويقال: الحريري ـ بالحاء ـ كان فقيها على مذهب ابن جَرِير الطبري، وانتقل من بغداد إلى مصر فسكنها، وكان موجودا سنة (٣٥٢)، يراجع: تاريخ بغداد ١٧٩/٤، والأنساب ٢ /٥٢، وتوضيح المشتبه٢ / ٢٨٣.

 ⁽۲) بحثت عن كلام ابن جرير هذا في التفسير وفي تهذيب الآثار فلم أجده، ويبدو أنه في
 كتابه الآخر المسمى (اختلاف الفقهاء) ولم يطبع منه إلا جزء يسير، وهو القَدْر الذي عُثر=

* قَالَ مَالِكٌ: مِيرَاثُ البَنِينِ مِنْ آبَائِهِم للذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثِيَيْنِ إِذَا كَانُوا رِجَالاً ونِسَاءً، ﴿ فَإِن كُنَّ فِسَاءً فَوْقَ الثَّنتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكُّ وَإِن كَانَتْ وَحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ ونِسَاءً، ﴿ فَإِن كُنَّ فِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكُّ وَإِن كَانَ وَحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [النساء: ١١]، فإنْ كَانَ مَعَهُمْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الفَرَائِضِ وكَانَ فِيهِم ذَكَرٌ بُدِيءَ بأَهْلِ الفَرَائِضِ فَأَعْطُوا فَرَائِضَهُمْ، ثُمَّ كَانَ مَا بَقِيَ، للولدِ الذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْشِينِ الفَرَائِضِ فَأَعْطُوا فَرَائِضَهُمْ، ثُمَّ كَانَ مَا بَقِيَ، للولدِ الذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْشِينِ المُولدِ الذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْشِينِ المُولدِ الدَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْشِينِ المُولدِ الدَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْشِينِ المُولدِ الدَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْشِينِ اللهَ اللهِ المُولِدِ الدَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْشِينِ اللهَ المُنْ اللهَ لَهُ اللهُ الل

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ ٱثَنْتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلْثَا مَا تَرَكِّ ﴾ فَلَمْ يَذْكُرْ هَهُنَا كَمْ لِلاثْنَتَيْنِ مِنَ المِيرَاثِ، فَقِيلَ: إِنَّمَا أَعْطَى الاثْنتَانِ الثُلُثَيْنِ، بِدِلاَلَةِ أَنَّ الوَاحِدةَ إِذَا كَانَتْ مَعَ الابْنِ فَلَهَا الثُلُثُ، وَهُوَ أَقْوَى سَبَباً مِنَ البنْتِ، فَوَجَبَ أَلاَّ تَنْقَضِي الثَّانِيةُ مِنَ البُنْتِ، فَوَجَبَ أَلاَّ تَنْقَضِي الثَّانِيةُ مِنَ الثُلُثِ مَعَ مَنْ هُو مِثْلُهَا في القُوَّةِ، وشَيءٌ آخَرُ أَنَّ الله لَمَّا جَعَلَ للأُخْتَيْنِ الثُلُثَيْنِ مِنَ الثُلُثَيْنِ الثُلُثَيْنِ الثَّلُثَيْنِ البُّنَامِ كَنَّ نِسَاءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلْثَا مَا تَرَكُّ ﴾ وكَانَتِ الأَخَواتُ أَبْعَدَ مِنَ البُنَاتِ كَانَ البِنْتَانِ أَوْلَى أَنْ لاَ يَنْقُصْنَ مِنَ الثُلْثَيْنِ.

* قَوْلُ مَالِكِ: (إذا اجْتَمَعَ الوَلَدُ للصُّلْبِ وَوَلَدُ الوَلَدِ فَكَانَ في الوَلَدِ للصُّلْبِ ذَكَرٌ فإنَّهُ لاَ مِيرَاثَ مَعَهُ لأَحَدِ مِنْ وَلَدِ الابْنِ)[١٥٥٠]، إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ: لأَنَّ ابنَ الرَّجُلِ أَقْرَبُ إليهِ مِن ابنِ ابْنِهِ.

* (فَإِنْ كَانَ الوَلَدُ لِلصُّلْبِ ابْنَتَيْنِ فَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لا مِيرَاكَ حِينَئِدٍ لِبَنَاتِ الابْنِ أَو أَسْفَلَ الابْنِ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَعَ بَنَاتِ الابْنِ ذَكَرٌ هُوَ مِنَ المُتَوفَّى بِمَنْزِلَةِ بَنَاتِ الابْنِ أَو أَسْفَلَ مِنْهُنَّ، فإنَّهُ يُرَدُّ على مَنْ هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ ومَنْ فَوْقَهُ مِنْ عَمَّاتِهِ فَضْلاً إِنْ فَضَلَ، فَيُقْتَسِمُونَهُ بَيْنَهُمْ، للذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْتَيَيْنِ)[١٥٥٠].

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا قَالَ: (إِنَّ بَنَاتِ الاَبْنِ لا يَدْخُلْنَ مَعَ البَنَاتِ في الثُلُثَيْنِ) مِنْ أَجْلِ أَنَّ البَنَاتِ قَد اسْتَكْمَلْنَ الثُلُثَيْنِ، وَهُوَ فَرْضُ البَنَاتِ، فَلِذَلِكَ لا يُدْخِلُ مَعَهُنَّ في ذَلِكَ بَنَاتُ الاَبْنِ، فإذَا كَانَ مَعَ بَنَاتِ الاَبْنِ ذَكَرٌ صَارَ لَهُ ولِمَنْ لا يُدْخِلُ مَعَهُنَّ في ذَلِكَ بَنَاتُ الاَبْنِ، فإذَا كَانَ مَعَ بَنَاتِ الاَبْنِ ذَكَرٌ صَارَ لَهُ ولِمَنْ مَعَهُنَّ في ذَلِكَ بَنَاتُ الاَبْنِ، فإذَا كَانَ مَعَ بَنَاتِ الاَبْنِ مَا فَضَلَ، للذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ،

عليه، وليس فيه كتاب الفرائض.

فالذَّكَرُ هُوَ الذي يَعْصِبُهنَّ، كَمَا يُعْصِبُ الوَلَدُ للصُّلْبِ البَنَاتَ، وهَذا قَوْلُ عَلِيٍّ بنِ أَبي طَالِبٍ وزَيْدِ بنِ ثَابِتٍ، وعَلَيْهِ أَهْلُ المَدِينَةِ .

ولاَ خِلاَفَ بَأَنَّ للأَبَوَيْنِ مَعَ الوَلَدِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ، فإنْ لَمْ يَتْرُكِ المُتَوفَّى وَلَدَا، ولاَ وَلَدَ ابْنِ، ذَكَراً أَو انثَى، فإنَّهُ يُبْدَأُ بِأَهْلِ الفَرَائِضِ فَيُعْطَوْنَ فَرَائِضَهُمْ، ثُمَّ يَكُونُ للأَبِ مَا بَقِيَ، إلاَّ أَنْ يَبْقَى أَقَلُّ مِنَ السُّدُسِ فَلاَ يُنْقَصُ مِنْهُ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا يُبْدَأُ بِأَهْلِ الفَرَائِضِ قَبْلَ الأَبِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَ المِيرَاثَ بِالفَرْضِ المُجَرَّدِ، فَوَجَبَ تَبْدِيتُهُمْ، ثُمَّ يُعْطَى الأَبُ مَا بَقِيَ، لأَنَّ فِيهِ رَحِمَا وتَعْصِيبًا، فَيُعْطَى مَا اسْتَحَقَّهُ بِالرَّحِمِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِي عَنْ أَهْلِ الفَرَائِضِ بِالتَّعْصِيبِ شَيءٌ لَمْ يُنْقَصْ مِنَ الفَرْضِ، الفَرَائِضِ بِالتَّعْصِيبِ شَيءٌ لَمْ يُنْقَصْ مِنَ الفَرْضِ، وَفَرْضُهُ السُّدُسُ، فإذا انْفَرَدَ الأَبُوانِ بِالمَالِ كَانَ للأُمِّ الثُلُثُ وللأَبِ الثُلُثانِ، لِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَوَرِثَهُ وَلَاكُم الثَلْثُ ﴾ [النساء: ١١]، فَصَارَ البَاقِي للأَبِ بِهَذَا الظَّاهِرِ.

فإذَا كَانَ مَعَ الأَبُويْنِ زَوْجٌ أَو زَوْجَةٌ كَانَ للزَّوْجِ النَّصْفُ، وللأُمِّ الثُلُثُ مِمَّا بَقِيَ، ومَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ فَاللاَّب، ويَكُونُ للزَّوْجَةِ الرُّبْعِ، وللأُمِّ ثُلُثُ مَا بَقِيَ، ومَا بَقِيَ للاَّب، إنَّمَا كَانَ للأُمِّ ثُلُثُ مَا بَقِيَ بَعْدَ إِخْرَاجَ فَرِيضَةِ الزَّوْجِ أَو فَرِيضَةِ الزَّوْجِ أَو فَرِيضَةِ الزَّوْجَةِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَأْخُذُ السُّدُسُ مَعَ الوَلَدِ ومَعَ الأَخَوَيْنِ، فَحُجِبت الأُمُّ عَنِ الثُلُثِ إلى السُّدُسِ بالولَدِ وبالأَبَويْنِ فَصَاعِدَاً، فَصَارَ سَبِيلُهُمَا - أَعْنِي الأَبُويْنِ فِيمَا الثُلُثِ إلى السُّدُسِ بالولَدِ وبالأَبُويْنِ فَصَاعِداً، فَصَارَ سَبِيلُهُمَا - أَعْنِي الأَبُويْنِ فِيمَا للللهِ مَنْ المَالِ بَعْدَ أَهْلِ الفَرَائِضِ كَسَبِيلِهِمَا لَو انْفَرَدا بالمَالِ، وشَيءٌ آخَرُ وهُو إِنَّمَا جَعَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ للأُمِّ الثُلُثَ حَيْثُ جَعَلَ للأَبِ الثُلُثَيْنِ، فَلاَ يَجُوزُ أَنْ تُزَادَ عَلَيْهِ اللْأَمِ الثُلُقُ مَنَ المَالِ بَعْدَ أَهْلِ الفُرَائِضِ كَسَبِيلِهِمَا لَو انْفُرَدا بالمَالِ، فَلاَ يَجُوزُ أَنْ تُزَادَ عَلَيْهِ جَعَلَ اللاَّبِ الثُلُثَيْنِ، فَلاَ يَجُوزُ أَنْ تُزَادَ عَلَيْهِ اللْمُ أَلُهُ مُنْ المُأَلُقُ مَا لللْمُ الثُونِ اللهُ عَلَى اللَّهُ عَنَّ وَجَلَّ للأُمْ الثُلُثَ حَيْثُ جَعَلَ للأَبِ الثُلُقَيْنِ، فَلاَ يَجُوزُ أَنْ تُزَادَ عَلَيْهِ اللْمُهُ مَنْ اللهُ عَنَّ وَجَلَّ للأُمْ الثُلُثَ حَيْثُ جَعَلَ للأَبِ الثُلُقُ أَنْ تُوا لَا أُولُ اللَّهُ المُعَلِّ اللهُ عَنَّ وَجَلَّ لللْمُ الْعَلْ اللهُ عَنْ الللهُ الْعَلْمُ اللهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللهُ الْعَلَا لَهُ عَلَى الللهُ الْمَالِ الْعَلَا لَهُ اللهُ الْعَلَا لَلْهُ اللّهُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللّهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الللهُ اللهُ الللهُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ المُلْعُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الللهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللهُ الْعَلْمُ الللّهُ اللهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللْعَلْمُ الْعَلْمُ الللهُ الْعَلْمُ اللْعُلْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ اللهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ ا

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمَ يَرِثُ الإِخْوَةُ للأُمَّ مَعَ الوَلَدِ، ولاَ مَعَ وَلَدِ الوَلَدِ، ولاَ مَعَ وَلَدِ الوَلَدِ، ولاَ مَعَ الجَدِّ شَيْئاً، لأَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلُّ يُورَثُ مَعَ الأَبِ، ولاَ مَعَ الجَدِّ شَيْئاً، لأَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلُّ يُورَثُ كَانَ رَجُلُ يُورَثُ كَالَا اللهُ لُكُ فَإِن كَانَ رَجُلُّ يُورَثُ كَالَا اللهُ لُكُ فَإِن كَانَ رَجُلُ يُورَثُ وَحِدِ مِنْهُمَا اللهُ لُكُ فَإِن كَانُوا أَتُ اللهُ وَلَا وَالِدٌ، وَلاَ وَالِدٌ، وَلاَ وَالِدٌ، وَلاَ وَالدّ،

فَمَتَى كَانَ للمِيِّتِ وَلَدٌ وإنْ سَفَلَ، وَوَالِدٍ وإنْ عَلاَ فَلاَ يَرِثُ فِيهِ إِخْوَتُهُ لأُمَّه شَيْئًا، وعلى هَذا أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ، وصَارَتْ مَنْزِلَةُ الإِخْوَةِ للأُمِّ في المِيرَاثِ سَوَاءٌ، لِقَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ فَهُمْ شُرَكَا أَهُ فِي الثُّلُثِ ﴾، فَلِهَذا صَارَ سَهْمُ الأَخِ والأُخْتِ للأُمِّ سَوَاءٌ في المِيرَاثِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا لَمْ يَرِثْ الإِخْوَةُ للأَبِ والأُمِّ مَعَ الوَلَدِ الذَّكَرِ، ولاَ مَعَ وَلَدِ الابْنِ الذَّكِرِ شَيْئًا مِنْ قِبَلِ أَنَّ الابْنَ أَقْرَبُ إلى المَيِّتِ، وذَلِكَ أَنَّ ابْنَ الرَّجُلِ مَعَ وَلَدِ الابْنِ الذَّكِرِ شَيْئًا مِنْ قِبَلِ أَنَّ الابْنَ أَقْرَبُ إلى المَيِّتِ، وذَلِكَ أَنَّ ابْنَ الرَّجُلِ هُوَ مِنْهُ، وأَخُوهُ هُو وَلَدُ وَالِدِه، وشَيءٌ آخَرُ إِنَّمَا يُبْدَأُ في الفَرَائِضِ بِمَنْ لَهُ سَهمٌ مُسَمَّى لاَ يَسْقُطُ بِوَجْهِ مِنَ الوُجُوهِ، ومَنْ مُسَمَّى قَبْلَ العَصَبةِ، لأَنَّ مَنْ لَهُ سَهمٌ مُسَمَّى لاَ يَسْقُطُ بِوَجْهِ مِنَ الوُجُوهِ، ومَنْ يَأْخُذُ بالتَّعْصِيبِ قَدْ يَسْقُطُ إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنَ المَالِ شَيءٌ، فَلِهَذَا وَجَبَ تَبْدِيَةُ أَهْلِ الفَرَائِضِ قَبْلَ العَصَبةِ، ولاَ خِلاَفَ في هذا بَيْنَ أَهْلِ العِلْمِ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا شُرِكَ بَنُو الأَب والأُمِّ مَعَ الإِخْوَةِ للأُمِّ في الثُلُثِ في فَرِيضَةِ المُشْتَرِكَةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ إِخْوَةُ المُتَوفَّى لأُمِّهِ، فَوَجَبَ أَنْ يُسْتَوَى في مِيرَاثِهِمْ، بِسَبِ أُمِّهمْ، وهَذِه الفَرِيضَةُ تُسَمَّى الحِمَارِيَّةِ (١)، وذَلِكَ أَنَّ بَنِي الأُمِّ مِيرَاثِهِمْ، بِسَبِ أُمِّهمْ، وهَذِه الفَرِيضَةُ تُسَمَّى الحِمَارِيَّةِ (١)، وذَلِكَ أَنَّ بَنِي الأُمِّ والأَب قَالُوا لِبَنِي الأُمِّ: هَبْ أَنَّ أَبَانَا حِمَارٌ ٱلنِّسَتْ أُمُّنَا وَاحِدَةٌ، وشَرَكَ بَيْنَهُمْ في هَذِه الفَرِيضَةِ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ وزَيْدُ بنُ ثَابِتٍ، وبهِ قَالَ جَمَاعَةُ أَهْلِ المَدِينَةِ.

قالَ أَبو بَكْرِ الأَبْهَرِيُّ: إِنَّمَا لَمْ يَرِثِ الجَدُّ أَبُ الأَبِ مَعَ الأَبِ شَيْئاً لأَنَّ الأَبَ أَقْرَبُ مِنَ الجَدِّ، مِنْ قِبَلِ أَنَّ الجَدِّ يُدْلِي بِالأَبِ، فَإِذَا كَانَ مَنْ يُدْلِي بِه بَاقِياً فَهُو أَحَقُّ بِالمَيرَاثِ، وفُرِضَ للجَدِّ السُّدُسُ مَعَ الوَلَدِ الذَّكَرِ، ومَعَ ابنِ الابْنِ الذَّكَرِ، مِنْ أَجْلِ التَّعْصِيبِ، كَمَا يُفْرَضُ للجَدَّةِ السُّدُسُ مَعَ الوَلَدِ الذَّكَرِ، وَلَا وَلَدِ الذَّكَرِ، مِنْ أَجْلِ التَّعْصِيبِ، كَمَا يُفْرَضُ للجَدَّةِ السُّدُسُ مَعَ الوَلَدِ الذَّكَرِ، وَكَانَ وَلَدٌ ذَكِرٌ، ولا وَلَدُ ابنُ ذَكَرٌ، وكَانَ وَمَعَ مِنْ أَجْلِ الفَرَائِضِ، بُدِيءَ بأَهْلِ الفَرَائِضِ المُسَمَّاةِ فَأَعْطُوا فَرَائِضَهَمُ، ثُمَّ كَانَ أَحْدُ مِنْ أَجْلِ الْفَرَائِضِ، بُدِيءَ بأَهْلِ الفَرَائِضِ المُسَمَّاةِ فَأَعْطُوا فَرَائِضَهَمُ، ثُمَّ كَانَ الجَدِّ مَا بَقِيَ، إذا كَانَ أَكْثَرَ مِنَ السُّدُسِ، يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ تَعْصِيبِه، فإنْ بَقِيَ للجَدِّ مَا بَقِيَ، إذا كَانَ أَكْثَرَ مِنَ السُّدُسِ، يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ تَعْصِيبِه، فإنْ بَقِيَ

⁽١) كما تسمى أيضا: الحجريّة، واليمّية، لأنهم قالوا لعمر: هب أن أباتا كان حمارا او حجرا ملقى في اليم، أي في البحر، ينظر: الاستذكار ٥/٩٧٥.

أَقَلُّ مِنَ السُّدُسِ لَمْ يَنْقُصْ مِنَ السُّدُسِ، لأَنَّهُ يَأْخُذُ بالوِلاَدَةِ [لاَ بالزِّيَادَةِ]^(١)، ولاَ سَبيلَ إلى تَغَيُّرِ فَرْضِ الوِلاَدَةِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَذْهَبُ مَالِكِ في الجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ مَذْهَبُ زَيْدِ بِنِ ثَابِتٍ، يُقَاسِمُ بِهَ الإِخْوَةُ المِيرَاثَ إذا كَانَ المُقَاسَمَةُ خَيْراً لَهُ مِنَ الثُلُثِ وهَذَا إذا انْفَرَدَ الجَدُّ والإَخْوَةُ بالمَالِ، أَو يُعْطِيهِ ثُلُثُ مَا بَقِي بَعْدَ أَهْلِ الفَرَائِضِ، أَو السُّدُسُ مِنْ رَأْسِ المَالِ، وذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ الجَدِّ أَقْوَى مِنْ سَبَبِ الإِخْوَةِ، لأَنَّةُ يَأْخُذُ مَعَ الوَلَدِ الذَّكِرِ الشَّدُسُ، ولَيْسَ يَأْخُذُ الإِخْوَةُ مَعَ الولَدِ الذَّكِرِ شَيْئاً، فَلِهَذَا الوَجْهِ أُضِيفَ إلى السُّدُسُ، ولَيْسَ يَأْخُذُ الإِخْوَةُ مَعَ الولَدِ الذَّكَرِ شَيْئاً، فَلِهَذَا الوَجْهِ أُضِيفَ إلى سُدُسِ الجَدِّ الذي يَسْتَحِقُّهُ بالرَّحِمِ سُدُس أَخَرُ، فَأَعْطِي الثُلُثُ لِتَأْكِيدِ قَرَابِيهِ، وَوَجْهُ آخَرُ أَنَّ الجَدَّ يَحْجِبُ الإِخْوَةَ للأُمِّ عَنِ الثُلُثِ، والإِخْوَةُ للأَبِ لاَ يَحْجِبُونَهُ عَنِ الثُلُثِ، والإِخْوَةُ للأَبِ لاَ يَحْجِبُونَهُ عَنْ الثُلُثِ، والإِخْوَةُ للأَبِ لاَ يَحْجِبُونَهُ عَنْ الثُلُثِ، والإِخْوَةُ للأَبِ لاَ يَحْجِبُونَهُ عَنْ الثَلُثِ، فَبَهَذَا السَّبَبِ يَأْخُذُ الثُلُثُ.

قَالَ: وَأَمَّا مُقَاسَمَةُ الجَدِّ الأُخْتَ المِيرَاثَ فَيَأْخُذُ الجَدُّ الثُلْثَيْنِ والأُخْتُ الثُلُثُ إِذَا انْفَرَدَا جَمِيعاً بِالمِيرَاثِ، فَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الأَخَ لَمَّا كَانَ يُقاسِمُ الأُخْتَ وَهُوَ أَضْعَفُ حَالاً مِنَ الجَدِّ، وكَانَتِ الأُخْتُ تَأْخُذُ مَعَ أَخِيهَا الثُلُثَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ مَعَ الجَدِّ، ولَمْ يَنْقُصِ الجَدُّ مِنَ الثُلُثَيْنِ إِذْ كَانَ أَقْوَى سَبَبًا مِنْ أَخِيهَا.

وأَمَّا مَسْأَلَةُ: (فإنَّهُ لَمَّا لَمْ يَبْقَ للأُخْتِ شَيءٌ تَأْخُذُه ولَمْ يَجُزْ إسْقَاطُهَا فُرِضَ لَهَا النِّصْفُ ضَرُورَةً)، وذَلِكَ أَنَّهَا لاَ تَدْخُلُ في سُدُس الجَدِّ، ولاَ في ثُلُثِ الأُمِّ، ولاَ في نِصْفِ الزَّوْجِ، ولاَ بُكَ أَنْ تُعْطَى فَرِيضَتَها، إذْ لَيْسَ في هَذِه المَسْأَلَةِ مَنْ يَمْنَعُهَا في نِصْفِ الزَّوْجِ، ولاَ بُكَ أَنْ تُعْطَى فَرِيضَتَها، إذْ لَيْسَ في هَذِه المَسْأَلَةِ مَنْ يَمْنَعُهَا المِيرَاثَ، ولاَ مَنْ يَحْجِبُهَا عَنْهُ، فَأَعْطِيتْ فَرِيضَتَها، وَهِيَ النِّصْفُ، ثُمَّ تَرْجِعُ إلى المِيرَاثَ، ولاَ مَنْ يَحْجِبُهَا عَنْهُ، فَأَعْطِيتْ فَرِيضَتَها، وَهِيَ النِّصْفُ، ثُمَّ تَرْجِعُ إلى أَصْلِ المَسْأَلَةِ، فَيُجْمَعُ سَهْمُهَا وسَهْمُ الجَدِّ فَيُقْسَمُ بَيْنَهُمَا، فَيَكُونُ مِنْ ذَلِكَ للجَدِّ سَهْمَانِ، وللأُحْتِ سَهْمٌ.

وأَمَّا مُعَادَةُ الإِخْوَةِ والأَخَواتِ الشَّقَائِقِ الجَدَّ بالإِخْوَةِ والأَخَوَاتِ للأَبِ فَيَمْنَعُونَةُ بِهِم كَثْرَةُ المِيرَاثِ، فَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الإِخْوَةَ للأَبِ والأُمِّ يَحْتَجُّونَ على

⁽١) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واجتهدت في وضعه بما يتناسب مع السياق.

الجَدِّ، فَيَقُولُونَ لَهُ: إذا كَانَ الإِخْوَةُ والأَخَوَاتُ للأَب لَو انْفَرَدُوا مَعَكَ أَيُّهَا الجَدُّ بِالمِيرَاثِ لَوَرِثُوا مَعَكَ ولَمْ تَمْنَعْهُم المِيرَاثَ، فَكَذَلِكَ إذا كُنَّا نَحْنُ مَعَهُمْ فَلَيْسَ تَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يُورَثُوا مَعَكَ، ثُمَّ نَرْجِعُ نَحْنُ مَعَهُم إلى الأَصْلِ، فَيَقُولُ: أَنتُم لاَ تَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يُورَثُوا مَعَكَ، ثُمَّ نَرْجِعُ نَحْنُ مَعَهُم إلى الأَصْلِ، فَيَقُولُ: أَنتُم لاَ تَرِثُونَ مَعَنَا شَيْئًا حتى نَاخُذَ مِنْ أَيْدِيهِم مَا كَانُوا أَخَذُوهُ مَعَ الجَدِّ، فإذا كَانَتْ أُخْتُ شَقِيقَةٌ رَجَعَتْ عَلَيْهِم حتَّى تَسْتَكْمِلَ نِصْفَ المَالِ، فَمَا بَقِي فَالِلإِخْوَةِ للأَب، فإنْ لَمْ يَبْقَ شَيءٌ فَلاَ شَيءَ لَهُمْ، لأَنَّ هَوُلاءِ يَسْتَحِقُونَ بالتَّعْصِيبِ إذا كَانُوا إِخْوَةً أو لَمْ يَبْقَ شَيءٌ فَلاَ شَيءَ لَهُمْ، لأَنَّ هَوُلاَءِ يَسْتَحِقُونَ بالتَعْصِيبِ إذا كَانُوا إِخْوَةً أو لَمْ يَبْقَ شَيءٌ فَلاَ شَيءَ لَهُمْ، لأَنَّ هَوُلاَءِ يَسْتَحِقُونَ بالتَعْصِيبِ إذا كَانُوا إِخْوَةً أو أَخَوَاتٍ، والأَخْتُ الشَّقِيقَةُ إِنَّمَا تَسْتَحِقُ بالفَرْضِ فَكَانَتْ أُولُكَ، ولأَنَهَا أَقْرَبَ رَحِمًا، فإذا كَانَتْ أُخْتُ شَقِيقَةٌ وَأَخَوَاتٌ لأَبٍ فإنَّ الشَّقِيقَةَ تَرْجِعُ عَلَيْهِم إلى تَمَامِ رَحِمًا، فإذا كَانَتْ أُخْتُ شَقِيقَةٌ وَأَخَوَاتٌ لأَبٍ فإنَّ الشَّقِيقَةَ تَرْجِعُ عَلَيْهِم إلى تَمَامِ النَّصْفِ، ومَا بَقِيَ لَهُمْ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا حُجِبتِ الأُمُّ الجَدَّةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الجَدَّةَ إِنَّمَا تُدْلِي بِسَببِ ابْنَتِهَا، ومُحَالٌ أَنْ تَأْخُذَ سَهْمَ مَنْ يُدْلِي بِهَا مَعَ وُجُودِهَا حَيَّةً.

ولَمْ تَرِثِ الجَدَّةُ أَمُّ الأَبِ مَعَ الأُمِّ شَيْئًا لأَنَّ الأُمَّ لَمَّا كَانَتْ تَمْنَعُ الجَدَّةَ أُمَّ الأُمِّ اللَّمِّ المَّرَاثَ، وَهِيَ أَقْوَى الجَدَّاتِ سَبَبًا مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تُدْلِي بِالأُمِّ وَجَبَ أَنْ تَمْنَعَ الجَدَّةَ المَيرَاثَ، وَهِيَ أَقْوَى الجَدَّتَانِ ولَيْسَ التِّي هِيَ مِنْ جِهَةِ الأَبِ، إذ كَانَ الأَبُ [...](۱)، فإذا اجْتَمَعَتِ الجَدَّتَانِ ولَيْسَ مَعَهُمَا أُمُّ ولاَ أَبُّ فإنْ كَانَتْ أُمُّ الأُمِّ أَقْعَدَهُمَا فَلَهَا السُّدُسُ دُونَ أُمُّ الأَبِ (۲)، وإنْ كَانَتْ أُمُّ الأَبِ أَلْمُ القُعْدَدِ سَوَاءٌ فَالسُّدُسِ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا كَانَتِ الجَدَّةُ أُمُّ الأُمِّ إِذَا كَانَتْ قُعْدًا أَوْلَى بِالسُّدُسِ مِنْ أُمِّ الأَبِ مِنْ قِبَلِ أَنَّهَا قَدْ جَمَعَتْ قُرْبَ المَنْزِلَةِ، أَلاَ تَرَى أَنَّ ابْنَتَهَا التِّي هِيَ الأُمُّ تَمْنَعُ الجَدَّاتُ المِيرَاثَ إِذَا لَمْ يَكُونُوا في تَمْنَعُ الجَدَّاتُ المِيرَاثَ إِذَا لَمْ يَكُونُوا في دَرَجَتِهَا، إِلاَّ أَنْ يَبْعُدَ قُرْبُهَا وَمَنْزِلَتُهَا، وتَقْرُبُ مَنْزِلَةُ التِّي هِيَ مِنْ جِهَةِ الأَبِ، فَيشَتِركَانِ حِينَئِذٍ في السُّدُسِ، فَيشَتِركَانِ حِينَئِذٍ في السُّدُسِ، فَيَقَاوِمُ تَأْكِيدُ سَبَبِهَا قُرْبَ مَنْزِلَةِ التِّي مِنْ قِبَلِ الأَبِ، فَيْشَتِركَانِ حِينَئِذٍ في السُّدُسِ،

⁽١) ما بين المعقوفتين كلمة لم أهتد إليها، ولعلها (ميتا).

⁽٢) قوله: (أقعدهما) يعني: أقربهما نسبا.

كَانَّ المَيِّتَ تَرَكَ جَدَّتَهُ أُمَّ أُمِّهِ، وجَدَّتَهُ أُمَّ أُمَّ أَبِيهِ، فَالسُّدُسُ هَهُنَا لأُمَّ أُمِّهِ، وإنْ تَرَكَ أُمَّ أَبِيهِ، وَالسُّدُسُ هَهُنَا لأُمِّ أُمِّهِ، وإنْ تَرَكُ أُمَّ أَبِيهِ، وأُمَّ أُمِّهِ فَالسُّدُسُ بَيْنَهُمَا سَوَاءٌ، ولا يَرِثُ غَيْرَهُمَا مِنَ الجَدَّاتِ عِنْدَ مَالِكٍ، مِنْ قِبَلِ أَنَّ أَصْلَ مِيرَاثِ الأَجْدَادِ والجَدَّاتِ الأَبْوَانِ، فإذا عُدِمُوا وَرِثَ اللَّذَانِ يُدْلِي بِهِمَا، وَهُمَا الجَدُ والجَدَّاتُ، فَالجَدُّ أَبُو الأَب، والجَدَّةُ أُمُّ الأُمِّ، وأُمُّ الأَبِ دُونَ مَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الأَجْدَادِ والجَدَّاتِ، وبهِ قَالَ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ.

تَفْسِيرُ مَسَائِل ذَوي الأَرْحَام

إِنَّمَا كَانَ الأَخُ الشَّقِيقُ أَوْلَى بالمِيرَاثِ مِنَ الأَخِ للأَبِ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الأَخَ الشَّقِيقَ أَقْوَى سَبَبًا مِنَ الأَخِ للأَبِ، لأَنَّه جَمِعَ رَحِماً وتَعْصِيبًا، فَمَنْ جَمَعَ الشَّيْئِينِ أَوْلَى مِمَّنْ جَمَعَ شَيْئًا وَاحِداً.

وكَانَ الأَخِ للأَبِ أَوْلَى بالمِيرَاثِ مِنْ ابنِ الأَخِ الشَّقِيقِ، لأَنَّ أَخَا الإنْسَانِ أَقْرَبُ إليهِ مِنِ ابنِ أَبْرِ اللَّهِ مِنِ ابنِ أَخِيهِ. إليهِ مِنِ ابنِ أُخِيهِ.

وكَانَ ابنُ الأَخِ الشَّقِيقِ أَوْلَى مِنِ ابْنِ الأَخِ للأَبِ، لأَنَّهُ جَمَعَ رَحِمَاً وتَعْصِيباً.

وكَانَ ابنُ الأَخِ الشَّقِيقِ أَوْلَى مِنَ العَمِّ أَخِي الأَبِ للأَبِ والأُمِّ، وذَلِكَ أَنَّ وَلَدَ أَخِي الأَبِ للأَبِ والأُمِّ، وذَلِكَ أَنَّ وَلَدَ أَخِيهِ هُوَ وَلَدُ وَلَدِ أَبِيهِ، وعَمَّهُ هُوَ وَلَدُ وَلَدِ أَبِيهِ، وعَمَّهُ هُوَ وَلَدُ وَلَدِ خَدِّهِ دُونَ أَبِيهِ.

وكَانَ العَمُّ مِنْ قِبَلِ الأَبِ والأُمِّ أَوْلَى مِنَ العَمِّ أَخِي الأَبِ مِنْ قِبَلِ الأَبِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَوْلَى مِنَ العَمِّ أَخِي الأَبِ مِنْ قِبَلِ الأَنَّهُ قَد اجْتَمَعَ إليهِ القُرُبَاءُ مِنْ جِهَةِ أَبيهِ وأُمِّهِ.

وكَانَ العَمُّ أَخُ الأَبِ مِنْ قِبَلِ الأَبِ أَوْلَى مِنَ العَمِّ أَخِي الأَبِ مِنْ قِبَلِ الأَبِ وَكَانَ العَمِّ أَخِي الأَبِ مِنْ قِبَلِ الأَبِ وَالأُمِّ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَقْرَبُ إلى المَيِّتِ وأَقْوَى سَبَبًا.

وكَانَ ابنُ العَمِّ مِنْ قِبَلِ الأَبِ والأُمِّ أَوْلَى مِنْ ابنِ العَمِّ مِنْ قِبَلِ الأَبِ، لأَنَّهُ جَمَعَ رَحِمَاً وتَعْصِيبَاً. وكَانَ ابنُ العَمِّ مِنْ قِبَلِ الأَبِ أَوْلَى مِنْ عَمِّ الأَبِ أَخِي الأَبِ للأَبِ والأُمِّ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَقْرَبُ إلى المَيِّتِ، لأَنَّهُ مِنْ وَلَدِ جَدِّهِ، والآخَرُ مِنْ وَلَدِ أَبِي جَدِّهِ، وَجَدُ الإِنْسَانُ أَقْرَبُ إليهِ مِنْ جَدِّ جَدِّهِ.

وكَانَ الجَدُّ أَبُو الأَبِ أَوْلَى مِن ابنِ الأَخِ للأَبِ والأُمِّ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الجَدَّ يَتَوصَّلُ إليهِ بأَبيهِ أَخِي المَيِّتِ، إلى المِيِّتِ بابْنِهِ، فَيَقُولُ: أَنَا أَبو أَبِيهِ، وابنُ الأَخِ يَتَوصَّلُ إليهِ بأَبيهِ أَخِي المَيِّتِ، فَيَقُولُ: أَنا ابنُ أَخِيهِ، والأَخُ إِنَّمَا يتُوصَّلُ بالأَبِ، فَصَارَتْ وَصْلَةُ ابنُ الأَخِ أَبْعَدَ مِنَ الجَدِّ، فَلِذَلِكَ ضَعُفَ سَبَبُهُ، وشَيءٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ أَهْلَ الفَرَائِضِ جَعَلُوا الجَدَّ مِنْ الجَدِّ، فَلِذَلِكَ ضَعُفَ سَبَبُهُ، وشَيءٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ أَهْلَ الفَرَائِضِ جَعَلُوا الجَدَّ بِمَنْزِلَةِ الأَخِ، فإذا اجْتَمَعَ الأَخُ وابنُ الأَخِ كَانَ المِيرَاثُ للأَخِ دُونَ ابنِ الأَخِ، ولاَ خِلاَفَ في هَذا.

 « قَالَ مَالِكٌ : وَابِنُ الْأَخِ للأَبِ وَالْأُمِّ أَوْلَى بِهَوُلاَءِ الْمَوَالِي مِنَ الْجَدِّ (١٨٨٧].

وقالَ ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ: إنَّمَا كَانَ ابنُ الأَخِ أَوْلَى بالوِلاَيةِ مِنَ الجَدِّ، وكَانَ الجَدُّ أَوْلَى بالوِلاَيةِ مِنَ الجَدِّ، وكَانَ الجَدُّ أَوْلَى بالمِيرَاثِ مِن ابنِ الأَخِ مِنْ قِبَلِ لَو أَنَّ رَجُلاً هلَكَ وتَرَكَ وَلَداً ذُكُوراً ومَوَالِي وتَرَكَ أَبَوَيْهِ، كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَمَا بَقِيَ فَلِلْوَلَدِ، فإنْ هَلَكَ بَعْضُ المَوَالِي كَانَ مِيرَاثُ المَوْلَى لِوَلَدِه دُونَ أَبَوَيْهِ، فَكَذَلِكَ الجَدُّ أَوْلَى بالمِيرَاثِ مِنِ ابنِ الأَخِ، وابنُ الأَخِ أَوْلَى بِوَلاَءِ المَوَالِي.

* قالَ مَالِكٌ: وابنُ الأَخِ مِنْ قِبَلِ الأَبِ والأُمِّ أَوْلَى مِنَ الْعَمِّ أَخِي الأَبِ مِنْ قِبَلِ الأَبِ والأُمِّ أَوْلَى مِنَ الْعَمَّ مِنْ وَلَدِ اللَّبِ والأُمِّ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ ابنَ الأَخِ مِنْ وَلَدِ الأَبِ، والْعَمَّ مِنْ وَلَدِ الجَدِّ، وَوَلَدُ الأَبِ أَوْلَى بالمِيرَاثِ، لِقُرْبِهِم مِنَ الْمَيِّتِ [١٨٨٥].

قَالَ الأَبْهَرِيُّ: وَلَمْ يَرِثْ ابنُ الأَخِ للأُمِّ، ولاَ جَدُّ مِنْ قِبَلِ الأُمِّ، ولاَ عَمُّ أَخَوَاتٍ للأُمِّ، ولاَ جَدُّ مِنْ قِبَلِ الأُمِّ، ولاَ عَمَّ أَخَوَاتٍ للأُمِّ، ولاَ جَنَّ الأَخِ، ولاَ عَمَّهُ، لأَنَّ للأُمِّ، ولاَ جَنَّ الأَخِ، ولاَ عَمَّهُ، لأَنَّ هَؤُلاَءِ لَيْسَ لَهُمْ في كِتَابِ اللهِ فَرْضٌ، ولاَ في سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيءٌ، فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يُعْطُوا شَيْئاً مِنْ جِهَةِ الاجْتِهَادِ، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ بَيَّنَ مَنْ يَسْتَحِقُّ المِيراث،

وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لِهَوُّلاَءِ ذَكَرُ نَصِّ ولاَ دِلاَلَةٍ لَمْ يَجِبْ أَنْ يُعْطَوُا شَيْئاً مِنَ المِيرَاثِ، وهَذَا مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ أَهْلِ المَدِينَةِ.

* * *

تَمَّ كِتَابُ الفَرَائِضِ بِحَمْدِ اللهِ يَتْلُوهُ كِتَابُ الجَهِادِ بِحَوْلِ اللهِ

* * *



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمَا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الجهَادِ

قَوْلُ النبيِّ عَلَيْ : "مَثَلُ المُجَاهِدِ [في سَبِيلِ اللهِ] (١) كَمَثَلِ الصَّائِمِ القَائِمِ القَائِمِ [اللَّائِمِ] النبيِّ عَلَيْ : "مَثَلُ المُجَاهِدِ في سَبِيلِ اللهِ بالصِّيامِ والقِيَامِ الَّذِينِ هُمَا مِنْ أَرْفَعِ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ مَثَلاً للمُجَاهِدِ في سَبِيلِ اللهِ بالصِّيامِ والقِيَامِ الَّذِينِ هُمَا مِنْ أَرْفَعِ الأَعْمَالِ، ولَوْلاَ مُجَاهَدَةَ العَدُّو لَضَعُفَ الإسْلاَمُ، وغَلَبَ العَدُو المُسْلِمِينَ، والجِهَادُ فَرِيضَةٌ عَامَّةٌ يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا.

وقالَ [أبو] (٢) عُمَرَ: لَيْسَ هُوَ بِفَرْضٍ، ولاَ يَنْبَغِي تَرْكُهُ، ويَجْزِي فِيهِ بَعْضُ النَّاسِ عَنْ بَعْضٍ، إلاَّ أَنْ يَنْزِلَ العَدُوُّ بِمَدِينَةِ المُسْلِمِينَ وَيُحَاصِرُوهُمْ، فَوَاجِبٌ عَلَى المُسْلِمِينَ نَصْرَهُمْ والدَّفْعُ عَنْهُمْ، وكَذَلِكَ طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَامَّةٌ يَحْمِلُهَا عَلَى المُسْلِمِينَ نَصْرَهُمْ والدَّفْعُ عَنْهُمْ، وكَذَلِكَ طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَامَّةٌ يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا، ومَنْ كَانَ فِيهِ مَوْضِعٌ للإمَامَةِ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ قُوَّةُ الطَّلَبِ، ويُلْزَمُ كُلُّ مُؤْمِنٌ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنْ أَمْرِ دِينِهِ مَالاَ يَسَعْهُ جَهْلُهُ.

وقالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا: طَلَبُ العِلْمِ أَفْضَلُ مِنَ الجِهَادِ، ولَوْلاَ العِلْمُ مَا عُلِمَ الجهَادُ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «الخَيْلُ لِثَلاَثَةٍ: لِرَجُلٍ أَجْرٌ، ولِرَجُلٍ سِنْرٌ، وعَلَى رَجُلٍ

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة من الموطأ.

 ⁽۲) جاء في الأصل: (ابن) وهو خطأ فيما يغلب على ظني، وأبو عمر هو شيخ المصنف،
 فقيه مشهور، وقد تقدم مرارا، أما ابن عمر فلا علاقة له بالكلام المذكور.

وِزْرٌ» [١٦١٨] وذَكَرَ الحَدِيثَ. قالَ عِيسَى: الذي هِيَ لَهُ أَجْرٌ هُوَ الذي أَعَدَّهَا للجِهَادِ في سَبيل اللهِ.

وَقَوْلُهُ: «فَأَطَالَ لَهَا في مَرْجٍ أَو رَوْضَةٍ»، يَعْنِي: طَوَّلَ لَهَا حَبْلَهَا الذي رَبَطَهَا بهِ في مَرْجٍ لِتَرْعَى فِيهِ أَو رَوْضَةٍ، فَالمَرْجُ: المُطْمَئَنُ مِنَ الأَرْضِ، والرَّوْضَةُ: مَا ارْتَفَعَ مِنَ الأَرْضِ. ارْتَفَعَ مِنَ الأَرْضِ.

وقَوْلُهُ: «فَاسْتَنَتْ شَرَفًا أَو شَرَفَيْنِ»، يَعْنِي: قَطَعَتِ الحَبْلَ الذي رُبِطَتْ بِهِ، لِكَيْ تَرْعَى، فَجَعَلَتْ تَجْرِي مِنْ شَرَفٍ إلى شَرَفٍ، فَهَذَا كُلُّهُ حَسَنَاتٍ لِصَاحِبهَا، لأَنَّهُ أَرَادَ باتَّخَاذِهَا وَجْهَ اللهِ، والجِهَادَ في سَبِيلِهِ، فَكَيْفَ مَا تَقَلَّبَتْ بِهَا الحَالُ كَانَ ذَلِكَ لَهُ حَسَنَاتٍ.

قالَ: «وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغَنِّياً وتَعَفَّفاً»، يَعْنِي: أَنَّهُ اتَّخَذَهَا لِيَسْتَغْنِي بِمَا يَكْسِبُهُ على ظُهُورِهَا عَنْ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ، ويَتَصَدَّقُ مِمَّا يَكْسِبُهُ عَلَيْهَا على الفُقَرَاءِ أَو يُنْزِيهَا على إنَاثِ الخَيْلِ لِمَنْ سَأَلَهُ ذَلِكَ بِلاَ أَجْرٍ يأَخُذُهُ عَلَيْهِ، فَهِيَ لِهَذَا سِتْرٌ، وَهُوَ مَأْجُورٌ عَلَى هَذَا.

" وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرَاً، وَرِيَاءً، ونَوَاءً لأَهْلِ الإِسْلاَمِ»، يَعْنِي: اتَّخَذَهَا [عَدَاوَةً] (١) عَلَى أَهْلِ الإِسْلاَمِ، والمُناوَأَةُ: هِيَ المُعَادَاةُ، فَهِيَ على هَذَا وِزْرٌ، [لأَنَّهُ] (٢) لَمْ يَرِدِ اللهَ بِشَيءٍ مِنْ عَمَلِهِ.

وهَذَا الحَدِيثُ أَصْلٌ في اكْتِسَابِ المَالِ وإنْفَاقِهِ، فَمَنِ اكْتَسَبَهُ مِنْ حَلالٍ وأَنْفَقَهُ في وُجُوهِ البِرِّ، وأَطْعَمَ مِنْهُ الجَائِعَ وأَحْيَاهُ، كَانَ مَالُهُ بَرَكَةً عَلَيْهِ في آخِرَتِهِ، والذي يكْسِبُ المَالَ مِنْ حلِّهِ، ويُنْفِقُهُ في مَصَالِحِه، ويتَعَفَّفُ بِهِ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ هُوَ يَكْسِبُ المَالَ مِنْ حلِّه، ويُنْفِقُهُ في مَصَالِحِه، ويتَعَفَّفُ بِهِ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ هُو أَيْضًا في ذَلِكَ مَأْجُورٌ، وأمَّا مَنْ جَمَعَهُ مِنْ حَرَامٍ، وأَنْفَقَهُ في غَيْرِ طَاعَةٍ فَوِزْرُهُ عَلَيهِ، لاسْتِبَاحَةِ مَا حَرَّمَ اللهُ ونهَى عَنْهُ.

 ⁽١) جاء في الأصل: (عدة)، وهو خطا، وما وضعته هو المناسب للسياق، وينظر: الاقتضاب ٨/٢.

⁽٢) زيادة يقتضيها السياق.

وقَوْلُهُ في آخِرِ الحَدِيثِ إذْ سُئِلَ عَنِ الحُمُرِ، فَقَالَ: «لَمْ يُنْزِلْ عَلَيَّ فِيهَا شَيءٌ اللَّهَ الآيةُ الهَافَّةُ الهَامِعَةُ: ﴿ فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَ الَذَرَّةِ خَيْرًا يَسَرُهُ ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَ الَذَرَّةِ خَيْرًا يَسَرُهُ ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَ الْذَرَّةِ خَيْرًا يَسَرُهُ ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَ اللَّهَا رَأَى إحْسَانَةُ في الآخِرةِ، وَلَهُ يَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ، وَمَنْ أَسَاءَ إليها وكَلَّفَهَا فَوْقَ طَاقَتِهَا رأى إسَأْتَهُ في الآخِرةِ، واللهُ يَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ، ويُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ،

وقَوْلُهُ في الآيةِ: إنَّهَا «جَامِعَةٌ فَاذَّةٌ»، يَعْنِي: مُنْفَرِدَةً في مَعْنَاهَا، جَمَعَتْ أَعْمَالَ البرِّ كُلِّهَا دَقِيقِهَا وجَلِيلِهَا، وكَذَلِكَ أَعْمَالُ المَعَاصِي.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عُبَادَةَ بِنِ الصَّامِتِ: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللهِ عَلَى السَّمْعِ والطَّاعَةِ في العُسْرِ، واليُسْرِ، والمَنْشَطِ، والمَكْرَهِ»[١٦٢٠]، قالَ أَبو عُمَرَ: هَذَا الْحَدِيثُ هُوَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ آنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ [التوبة: ٤١]، ثُمَّ نُسِخَ هَذَا بِقَوْلِهِ: ﴿ هُ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَافَةً ﴾ [التوبة: ٢٢]، إلى آخِرِ الآيةِ.

وقَوْلُهُ في آخِرِ الحَدِيثِ: «وأَنَ لاَ نُنَازِعُ الأَمْرَ أَهْلَهُ»، يَعْنِي: لاَ نَخْرُجَ عَلَى الأَئِمَةِ فَنُقَاتِلُهُمْ، فَالسَّمْعُ والطَّاعَةُ على المُسْلِمِينَ لِمَنْ وَلاَّهُ اللهُ أَمَرَهَمُ فَرْضٌ عَلَيْهِمْ، فإنْ عَدَلُوا فَلَهُمُ الأَجْرُ، وعَلَى الرَّعِيَّةِ الشُّكْرُ، وإنْ جَارُوا فَعَلَيْهِمُ الوِزْرُ، وعَلَى اللهِ في كَشْفِ الضُّرِّ عَنْهُمْ.

* وفِي حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ: «كُنَّا إذا بَايَعْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ والطَّاعَةِ، يَقُولُ لَنَا: فِيمَا اسْتَطْعَتُمْ الرَّهَا، فَجَاءَتِ الرُّخْصَةُ في هَذَا الحَدِيثِ أَنْ لاَ يَتَكَلَّفَ الإِنْسَانُ لإمَامِهِ مَا يَضُرُّ بهِ في دِينِهِ، ومَا كَانَ فيهِ طَاعَةٌ للهِ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ الوُقُوفُ عِنْدَ مَا يُؤْمَرُ بهِ إذا أَطَاقَ ذَلِكَ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في كِتَابِهِ: (لَنْ [يَغْلِبَ] (١) عُسْرٌ يُسْرَيْنِ)[١٦٢١]، يَعْنِي: قَوْلَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسُرِ يُسُرًا ۞ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: ٤-٥].

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة من الموطأ.

قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا: العُسْرُ المُكَرَّرُ ذِكْرُهُ هَهُنَا وَاحِدٌ، لأَنَّهُ مُعَرَّفَةٌ بالأَلَفِ وَاللَّمِ، واليُسْرُ الأَوَّلُ هُوَ غَيْرُ اليُسْرِ الثَّانِي لأَنَّهُمَا نَكِرَتَانِ، والنَّكِرَةُ في كَلاَمِ العَرَبِ هُوَ شَيءٌ شَائِعٌ في جِنْسِهِ لاَ يَخُصُّ بهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ، فَلِذَلِكَ قَالَ: (لاَ يَغْلِبُ عُسْرٌ وَاحِدٌ يُسْرَيْنِ).

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ آصَبِرُواْ وَصَابِرُوا ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، يَعْنِي: ﴿ أَصْبِرُوا ﴾ وَصَابِرُوا ﴾ أَي: صَابِرُوا المُشْرِكِينَ، ﴿ وَرَابِطُوا ﴾ ، يَعْنِي: جَاهِدُوا في سَبِيلِ اللهِ، ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ لَمَلَكُمْ تُعْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، يَعْنِي: جَاهِدُوا في سَبِيلِ اللهِ، ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ لَمَلَكُمْ تُعْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، والفَلاَحُ: البَقَاءُ في الجَنَّةِ، و(لَعَلَّ) مِنَ اللهِ حَتْمٌ وَاجِبٌ.

[نال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَعْنَى نَهْيِ النبيِّ ﷺ عَنْ أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرْآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ خِيفَةَ أَنْ تَقَعَ المَصَاحِفُ في أَيْدِي العَدُوَّ فَيَحْرِقُونَهَا، وإنَّمَا هَذا واللهُ أَعْلَمُ عِنْدَ قِلَّةِ الجُيُوشِ، وخَوْفِ المُشْرِكِينِ، وإنَّمَا عِنْدَ الكَثْرَةِ فَلاَ بَأْسَ بِحِمْلاَنِ المُصَاحِفِ في الغَزْوَاتِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: نَهْيُ النبِيِّ عَلَيْ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ والوِلْدَانِ [١٦٢٥] نَسَخَ حَدِيثَ الصَّعْبِ بنِ جَثَّامَةَ الذي ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ سَأَلَ النبيِّ عَلَيْ عَنِ الخَيْلِ تُصِيبُ مِنْ أَوْلاَدِ المُشْرِكِينَ فَتَقْتُلُهُمْ عِنْدَ الغَارَاتِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بهُمْ أَوْلاَدِ المُشْرِكِينَ فَتَقْتُلُهُمْ عِنْدَ الغَارَاتِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بهُمْ مِنْهُمْ اللهِ اللهِ المُحْدِيثِ أَوَّلاً بإبَاحَةِ قَتْلِهِمْ، ثُمَّ نَهَى النبيُّ عَلَيْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُمْ اللهَ النَّسَاءِ والولْدَانِ، فَصَارَ هَذَا الحَدِيثُ نَاسِخَا لِمَا قَبْلَهُ، وبِهذَا أَمَرَ أَبُو بَكُو يَرْيدَ بنَ أَبِي سُفْيَانَ [١٦٢٧].

قالَ عِيسَى: المُحَبِّسِينَ أَنْفُسَهُم الَّذِينَ نَهَى أَبُو بَكْرِ عَنْ قَتْلِهِمْ هُمُ الرُّهْبَانُ أَهْلُ الدِّيَارَاتِ، وأَهْلُ الصَّوَامِعِ الَّذِينَ قَد انْقَطَعُوا عَنِ النَّاسِ، فَهُؤَلاءِ يُتْرَكُونَ، ولاَ يُعْرَضُ لَهُم جِزْيَةٌ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ عَنْ مُقَاتَلَةِ المُسْلِمِينَ، ويُتْرَكُ

⁽١) رواه البخاري (٣٠١٣)، ومسلم (١٧٤٥).

لَهُم مِنْ أَمْوَالِهِم قَدْرُ مَا يَعِيشُونَ بِهِ، وإنَّمَا فَعَلَ بِهِم أَبُو بَكْرٍ ذَلِكَ لأَنَّهُمْ لاَ شَوْكَةُ فِيهِم ولاَ مُقَاتَلَةُ، وأَمَّا الَّذِينَ (فَحَصُوا عَنْ أَوْسَاطِ رُوُّوسِهِمْ) فَهُمُ الشَّمَامِسَةُ (١)، فِيهِم ولاَ مُقَاتَلَةُ، وأَمَّا الكَبِيرُ الذي لاَ نِكَايَةَ عِنْدَهُ ولاَ تَدْبِيرَ فإنَّهُ لاَ وَهَوُّلاَءِ يُقْتَلُ، فإذا كَانَ مِمَّنُ يُدَبِّرُ أَمْرَ الحَرْبِ، ويُحَرِّضُ عَلَى قِتَالِ المُسْلِمِينَ فإنَّهُ يُقْتَلُ، وقدْ قَتَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَى قَتَالِ المُسْلِمِينَ فإنَّهُ يُقْتَلُ، وقدْ قَتَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَى مُقَاتِلَةِ رَسُولِ اللهِ عَلَى وَصَرْهِ بالحُرُوبِ .

وقَوْلُ أَبِي بَكَرِ: (لاَ تُخَرِّبَنَّ عَامِراً) قالَ ابنُ القَاسِم: إنَّمَا هَذَا فِي كُلِّ بَلَدٍ يَرْتَجِ المُسْلِمُونَ إِذَا غَنِمُوهُ البَقَاءَ فِيهَا وسُكْنَاهَا، فإنَّهَا لاَ تُخْرَّبُ، ولاَ تُقْطَعُ ثِمَارُهَا، وأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُنْقَطِعَةً عَنِ المُسْلِمِينَ فَإِنَّهَا تُخَرَّبُ مَسَاكِنُهَا، وتُقْطَعُ ثِمَارُهَا، وتُحْرَقُ زُرُوعُهَا.

قالَ: ولاَ بَأْسَ إذا عَسُرَ إخْرَاجُ العَسَلِ مِنَ اللُّجَجِ أَنْ يُغْرَّقَ في المَاءِ، لِكَي يَخْرُجَ مِنْهُ النَّحْلُ، ولاَ يُحْرَّقُ بالنَّارِ.

* قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ الْعَمَلُ على قَوْلِ عُمَرَ فِيمَنْ أَمَّنَ مُشْرِكاً فَقَتَلَهُ بَعْدَ أَنْ أَمَّنَهُ أَنَّهُ يُقْتَلُ مَنْ فَعَلِ ذَلِكَ [١٦٣٠]، وإنَّمَا فِيهِ العُقُوبَةُ، يُعَاقِبُ السُّلْطَانُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عُقُوبَةً شَديدَةً.

قالَ أَبو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ هَذا القَوْلَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «لاَ يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ» (٣)، فَلِذَلِكَ لَمْ يَرَ مَالِكٌ أَنْ يُقْتَلُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنَ المُسْلِمِينَ.

* قالَ مَالِكٌ : وقَدْ يُقْتَلُ المُؤْمِنُ بالكَافِرِ إذا قَتَلَهُ قَتْلَ غِيلَةٍ أَو حَرَابَةٍ [٣٢١٥].

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: الحِرَابَةُ هِيَ قَطْعُ الطَّرِيقِ، ومِنْهُ قِيلَ: قَوْمٌ حِرَابٌ إذا

⁽۱) الشمامسة جمع شماس، وهو من يقوم بالخدمة الكنسية، ومرتبته دون القسيس، المعجم الوسيط ١ / ٤٩٤.

⁽٢) رواه البخاري (٢٨ ٠٤٠)، ومسلم (٢٤٩٨)، من حديث أبي موسى الأشعري.

⁽٣) رواه البخاري (١١١) من حذيث علي رضي الله عنه.

قَطَعُوا الطَّرِيقَ، [واسْتَبَاحُوا](١) الأَمْوَالَ والأَنْفُسَ، والغِيلَةُ: هُوَ أَنْ يَخْدَعَ الرَّجُلُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ حَتَى يَأْمَنَهُ فَيُدْخَلَهُ بَيْتَاً ثُمَّ يَقْتُلُهُ على مَالِهِ، فَفِي مِثْلِ هَذا كُلِّهِ يُقْتَلُ المُؤْمِنُ الرَّجُلَ جَلَى مَالِهِ، فَفِي مِثْلِ هَذا كُلِّهِ يُقْتَلُ المُؤْمِنُ بالكَافِرِ، لأَنَّهُ نَقَضَ العَهْدَ الذي عَقَدَهُ المُسْلِمُونَ لأَهْلِ الذِّمَّةِ.

* * *

⁽١) جاء في الأصل: واستباح، وما وضعته هو المناسب للسياق.

بابُ مَا يُعْطَى الرَّجُلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وجَامِع النَّفْلِ

* قَالَ مَالِكُ: كَانَ الغَزُو إلى الشَّامِ إِذْ كَانَ ابنُ عُمَرَ يُعْطِي الشَّيءَ في سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ يَقُولُ للَّذِي يُعْطِيهِ إِيَّاهُ: (إِذَا بَلَغْتَ بِهِ وَادِي القُرَى فَشَأْنُكَ بِهِ)[١٦٣٣]، أَي: افْعَلْ مَا شِئْتَ بِهِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لأَنَّهُ قَدْ بَلَغَ بِهِ أَوَّلَ مَوْضِعِ الجِهَادِ، فإذا بَلَغَ الرَّجُلُ بِمَا يُعْطَاهُ على أَنْ يُجَاهِدَ بهِ رَأْسَ مَغْزَاتِهِ، فَالَّذِي يُعْطَاهُ مِنْ ذَلِكَ مَالٌ مِنْ مَالِهِ يَصْنَعُ بهِ مَا شَاءَ.

قالَ عِيسَى: وأَمَّا إذا أُعْطِيَ الرَّجُلُ الشَّيءَ لِيُنْفِقُهُ في الغَزْوِ فَأَنْفَقَ، ثُمَّ فَضَلَتْ مِنْ مَنْهُ فَضْلَةٌ بِيَدِه فإنَّهُ يَجْعَلُهَا في سَبِيلِ اللهِ، وإنْ أُعْطِيَ ذَلِكَ للغَزْوِ فَمَا فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ بِيَدِه بَعْدِ نَفَقَاتِهِ في غَزْوِهِ، فَهُوَ مَالٌ مِنْ مَالِهِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رُوِيَ عَنِ النبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَتَاهُ رَجُلٌ، فقالَ: يَا رَسُولَ اللهِ اللهِ عَلَى أَتَيْتُ لأُجَاهِدَ مَعَكَ وتَرَكْتُ أَبَوَيَّ يَبْكِيَانِ، فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ارْجعْ إليهِمَا فأَضْحِكْهُمَا كَمَا أَبْكَيْتَهُمَا» (١)، فَلِهَذَا الْحَدِيثِ قالَ مَالِكٌ: لاَ يُغْزَى بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَبُويُنِ، إِلاَّ أَنْ يَفْجَأَ الْعَدُو مَدِينَةً للمُسْلِمِينَ ويُغِيرُوا عَلَيْهَا، فَوَاجِبٌ على النَّاسِ الخُرُوجُ إليهِم للمُدَافَعَةِ عَنْهُمْ، ولاَ يُسْتأذْنُ الأَبُوانِ في مِثْلِ هَذَا.

* قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: رَوَى مَالِكٌ حَدِيثَ ابنِ عُمَرَ عَلَى الشَّكَ، وذَلِكَ قَوْلُهُ: «فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، أَو أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا، وَثُقُلُوا بَعِيرًا

⁽١) رواه أبو داود (٢٥٢٨)، وابن ماجه(٢٧٨٢)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

بَعِيرَ أَ»[١٦٣٧]، وَرَواهُ [يَحْيَى عَنْ مَالِكِ] (١) عَنْ نَافِع، عَنِ ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ قِبَلَ نَجْدٍ، فَغَنِمُوا إِبَلاَ كَثِيرَةً، فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمُ اثْنَى عَشَرَ بَعِيرًا، وَنُفِّلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا».

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا الحَدِيثُ يُبِيِّنُ أَنَّ النبيِّ عَلَيْ إِنَّمَا نَقَلَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الخُمُسِ، ولَمْ يُنفِّلُهُمْ مِنْ خُمْسِ الخُمُسِ، وسَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ: كَانَتِ السَّرِيَّةُ التِّي كَانَ النَّفْلَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ خُمْسِ الخُمُسِ، وسَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ: كَانَتِ السَّرِيَّةُ التِّي كَانَ إِنَّ النَّفْلَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ خُمْسِ الخُمُسِ، وسَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ: كَانَتِ السَّرِيَّةُ التِّي كَانَ فِيهَا عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ عَشَرَة رِجَالٍ، فَعَيْمُوا مِاثةً وخَمْسِينَ بَعِيراً، فَللنبي عَلَيْ خُمُسُهَا بِثلاَثِينَ، البَاقِي مِائَةٌ وعِشْرُونَ مَقْسُومَةً على عَشَرَة رِجَالٍ، فَصَارَ لِكُلِّ فَعُمَا اللَّي صَارَتُ للنَّبِي عَلَيْ أَخْمَاساً وَاحِدٍ مِنْهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيراً، فإذَا قُسِمَتِ التَّلاَثِينُ التِّي صَارَتُ للنَّبِي عَشَرَ بَعِيراً، فإذَا قُسِمَتِ السَّتَّةُ أَبْعُرَةٍ التِّي هِي خَمْسُ صَارَ فِي كُلِّ خَمْسِينَ مِنْهَا سِتَّةُ أَبْعُرَةٍ، فإذَا قُسِمَتِ السِّتَّةُ أَبْعُرَةٍ التِّي هِي خَمْسُ المَّكُومِ مَنْ أُولَئِكَ القَوْمِ العَشَرَةِ إِلاَّ أَقَلَّ مِنْ بَعِيرِ فَلَمْ يُوافَقُ ذَلِكَ.

* قَوْلُهُ في الحَدِيثِ: «ونُقِلُوا بَعِيرَاً بَعِيرَاً» فَوَجَبَ بِهَذَا أَنْ يَكُونَ النَّفْلُ مِنْ جُمْلَةِ الخُمُسِ لاَ مَنْ خُمْسِ الخُمُسِ، وقَدْ قَالَ النبيُّ ﷺ: «مَالِي مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَيْكُمْ إلاَّ الخُمُسَ، والخُمُسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ» [١٦٦٦]، يَعْنِي: أَنَّهُ يُنَفِّلُ مِنْهُ مَنْ رَأَهُ أَهْلاً لِذَلِكَ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: لَيْسَ العَمَلُ بالمَدِينَةِ على قَوْلِ ابنِ المُسَيَّبِ: (أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَعْدِلُونَ البَعِيرَ بِعَشْرِ شِيَاهٍ) [١٦٣٨] فِي قِسْمَةِ الغَنِيمَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لاَ تَجُوزُ قِسْمَةُ الغَنِيمَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لاَ تَجُوزُ قِسْمَةُ الغُرُوضِ المُخْتَلِفَةِ التَّي تَكُونُ بَيْنَ الشُّركَاءِ بالقُرْعَةِ، لأَنَّهُ غَرَرُ، وذَلِكَ أَنَّهُ لاَ يَدْرِي عَلَى مَا يَقَعُ عَلَيْهِ سَهْمُ أَحَدُهُمْ، فَلِذَلِكَ لاَ يِجُوزُ (٤).

⁽١) جاء في الأصل: (أبو نجب)، وهو خطأ ظاهر.

⁽٢) جاء في الأصل: (اثني عشر)، وهو خطأ أيضا.

⁽٣) ينظر قوله في كتابه: الأم ٤ / ١٤٣ .

 ⁽٤) نقل كلام ابن القاسم: ابن مزين في تفسير كتاب الجهاد، الورقة (١٥)، وابن عبد البر في
 الاستذكار ٥/ ١٨٣

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: والدَّلِيلُ على أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي العَسْكَرِ شُركَاءُ في الغَنِيمَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ ﴿ وَاللَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرِّينَ وَٱلْمَتَكَىٰ تَعَالَى: ﴿ ﴿ وَالْمَسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَى وَٱلْمَتَكَىٰ وَٱلْمَسَكِينِ ﴾ [الانفال: ٤١]، وسَائِرُ الأَجْنَاسِ الأَرْبَعَةِ لأَهْلِ العَسْكِرِ، وهَذَا أَصْلُ في شِرْكَةِ القَوْم بأَبْدَانِهِمْ إذَا كَانُوا في عَمَلِ وَاحِدٍ.

قالَ عِيسَى: بَيْعُ الغَنِيمَةِ بالنَّقْدِ، وقِسْمُ الثَّمَنِ في بَلَدِ العَدُوِّ أَعْدَلُ، إلاَّ أَنْ لاَ يَجِدُوا مَنْ يَبْتَاعَهَا مِنْهُمْ بِالنَّقْدِ، فَيَقْسِمُهَا الإِمَامُ حِينَئِذِ بَيْنَ أَهْلِ العَسْكَرِ بالقِيمَةِ، ولاَ يَبيعُهَا مِنَ النَّاسِ بالدَّيْنِ.

وقِالَ ابنُ نَافِعٍ: إذا اضْطَرَّ الإمَامُ إلى بَيْعِهَا بالدَّيْنِ بَاعَهَا، وكَتَبَ الثَّمَنَ على المُشْتَرِينَ حتَّى يَخْرُجُوا إلى بَلَدِ الإِسْلاَم فَيَأْخُذُه مِنْهُمْ ثُمَّ يَقْسِمُهُ.

قالَ: وبَيْعُ الغَنِيمَةِ بأَرْضِ العَدُّقِّ هُوَ الوَاجِبُ، لأَنَّهُمْ أَوْلَى بِرُخْصِهَا مِنْ سَائِرِ النَّاسِ الذينَ لمَ يُشَاهِدُوا غَنِيمَتَهَا.

* قالَ مَالِكٌ في الأَجِيرِ إذا حَضَرَ القِتَالُ وقَاتَلَ: قُسِمَ لَهُ [١٦٣٩].

قالَ ابنُ القَاسِمِ: سَوَاءٌ قَاتَلَ قَبْلَ الغَنِيمَةِ أَو بَعْدَهَا فإنَّهُ يُقْسَمُ لَهُ إِذَا قَاتَلَ ولَو مَرَّةً وَاحِدَةً، فإنْ لَمْ يُقَاتَلْ ولَمْ يَحْضَرِ القِتَالَ لَمْ يُقْسَمْ لَهُ شَيءٌ مِنَ الغَنِيمَةِ.

بابُ مَالاً خُمُسَ فِيهِ، إلى آخِر بَابِ السَّلَبِ فِي النَّفْلِ

قالَ ابنُ القَاسِمِ: إذا نزَلَ العَدُوُّ عَلَى سَاحِلِ البَحْرِ وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ تُجَّارٌ ولَمْ يَتَبَيَّنْ ذَلِكَ فِيهِم، فإنَّ الإمَامَ يَفْعَلُ فِيهِم مَا يُؤَدِّيهِ إليهِ اجْتِهَادُهُ، ومَا فِيهِ النَّظَرُ للمُسْلِمِينَ.

قَدْ قَسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ غَنَائِمَ أَهْلِ النَّضِيرِ بَيْنَ المُهَاجِرِينَ وأَرْبَعَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ، وذَلِكَ أَنَّ اللهَ أَفَاءَهَا عَلَيْهِ بِغَيْرِ خَيْلٍ، ولا ركاب، فَقَسَمَها على حَسَبِ مَا أَدَّاهُ إليهِ اجْتِهَادُهُ ولَمْ يُخَمِّسُهَا، فَكَذَلِكَ حُكْمُ مَا أَفَاءً اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى المُسْلِمِينَ مِنْ أَمْوَالِ المُشْرِكِينَ بِغَيْرِ قِتَالٍ.

قالَ: ويَكُونُ إلى الإمَامِ قَتْلُ هَؤُلاَءِ إِنْ شَاءَ إِنْ لَمْ يَكُونُوا تُجَّاراً، فإنْ كَانُوا تُجَّاراً لَمْ يُكُونُوا تُجَّاراً لَمْ يُقْتَلُوا، وإِنْ أَرَادُوا الخُرُوجَ لأَخْذِ المَاءِ والزَّادِ فَلِلْمُسْلِمِينَ مَنْعُهُمْ مِنَ الخُرُوجِ إِلاَّ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ أَمْوَالِهِم بَعْضَهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تُجَّاراً فَهُمْ حَلاَلٌ لِمَنْ وَجَدَهُمْ مِنَ القَتْلِ والسَّبِيِّ وغَيْرِ ذَلِكَ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على إِبَاحَةِ أَكْلِ طَعَامِ المُشْرِكِينَ بأَرْضِ العَدُوِّ بِغَيْرِ إِذْنِ الإِمَامِ، وَرَوَى نَافِعٌ عَنِ ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ جَيْشًا غَنِمُوا في زَمَانِ النَّهِ عَلَيْ طَعَامًا وعَسَلاً فَلَمْ يُخَمِّسُهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ ، وتَرَكَهُ لأَهْلِ العَسْكَرِ»(١).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إنَّمَا صُرِفَ إلى عَبْدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ فَرَسَهُ وعَبْدَهُ قَبْلَ قَسْمِ الغَنِيمَةِ [١٦٤٨] مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَالُهُ ومِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهِ، فإذا قُسِمَ مِثْلُ ذَلِكَ ولَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ

⁽١) رواه أبو داود (٢٧٠١)، وابن حبان (٤٨٢٥)، بإسنادهما إلى نافع به.

لِمُسْلِمٍ ثُمَّ وَجَدَهُ صَاحِبُهُ بَعْدَ البَيْعِ ثُمَّ لَمْ يَأْخُذْهُ إِلاَّ بِالثَّمَنِ، لأَنَّهُ بِيعَ ذَلِكَ باجْتِهَادِ الإمَام فَلاَ يُنْقَضُ حُكْمُهُ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَحِلَّ اسْتِرْقَاقُ أُمَّ الوَلَدِ وإِنْ قُسِمَتِ الجِزْيَةُ التِّي فِيهَا، وقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ فِي أُمِّ وَلَدَة: «أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا» (١)، وإذا بِيعَتْ أُمُّ وَلَدِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ في الغَنِيمَةِ فَدَاهَا الإمَامُ، فإنْ لَمْ يَفْعَلْ فَدَاهَا سَيِّدُهَا، ويُتْبَعُ بِثَمَنِهَا دَيْناً عَلَيْهِ أَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يُفْدِيهَا بِهِ في الوَقْتِ.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَ أَبُو قَتَادَةَ الأَنْصَارِيَّ يُسَمَّى فَارِسَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ شَبَجَاعَتِهِ، وَإِنَّمَا نَفَّلَهُ النبيُّ عَلَيْهِ دِرْعَ المُشْرِكِ الذي كَانَ أَبُو قَتَادَةَ قَدْ قَتَلَهُ بَعْدَمَا بَرُدَ الْقِتَالُ، على سَبِيلِ الاجْتِهَادِ مِنَ النبيِّ عَلَيْهِ، وأَعْطَاهُ إِيَّاهُ بِإِقْرَارِ الرَّجُلِ الذي كَانَ الدَّرْعُ عِنْدَهُ، وهَذَا حُكْمُ كُلِّ مُقِرِّ لِغَيْرِهِ بِحَقِّ لَهُ فِي يَدَيْهِ أَنْ يَدْفَعَهُ إليهِ [١٦٥٤].

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: السَّلَبُ مِنَ الحُمُسِ، ويَكُونُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ مَغْنَمٍ، وأَخْذُهُ على وَجْهِ الاجْتِهَادِ مِنَ الإمَامِ، ولا يَجُوزُ نَفْلٌ قَبْلَ الغَنِيمَةِ، وإنَّمَا قالَ النبيُّ عَلَيْهِ امَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فَلَهُ سَلَبُهُ " بَعْدَمَا بَرَدَ القِتَالُ، وهَذَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِيمَا مَضَى، لِقَوْلِهِ: "مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً»، ومَنِ اذَّعَى أَنَّهُ فِيمَا مَضَى وفِيمَا يُسْتَقْبَلُ فَعَلَيْهِ مَضَى، لِقَوْلِهِ: "مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً»، ومَنِ اذَّعَى أَنَّهُ فِيمَا مَضَى وفِيمَا يُسْتَقْبَلُ فَعَلَيْهِ المَّنَقْبَلُ أَنَّهُ النبيُ عَلَى اللَّرْعَ أَبا قَتَادَةً إِقَامَةُ الدَّلِيلِ على ذَلِكَ، وإنَّمَا فَعَلَهُ النبيُ عَلَيْ بِحُنَيْنِ بَعْدَمَا بَرَدَ القِتَالُ، ويَدُلُ على أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا لاَزِمَا فِي المُسْتَقْبَلِ أَنَّهُ أَعْطَى ذَلِكَ الدِّرْعَ أَبا قَتَادَةً بِشَهَادَة رَجُلٍ وَاحِدٍ بِغَيْرِ يِمِينٍ، ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطَى مِثْلُ هَذَا مِنَ الخُمُسِ إذا رَأَى الإَمْامُ ذَلِكَ مَصْلَحَةً، فَالاَجْتِهَادُ في هَذَا مُؤْتَنَفُ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ، إذ لَمْ يُحْفَظُ بِشَهَادَة رَجُلٍ وَاحِدٍ بِغَيْرِ يِمِينٍ، ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطَى مِثْلُ هَذَا مِنَ الخُمُسِ إذا رَأَى الاَمْامُ ذَلِكَ مَصْلَحَةً، فَالاَجْتِهَادُ في هَذَا مُؤْتَنَفُ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ عَلَى السَّافِعِي عَيْرِ يَوْمِ حُنَيْنِ، ولاَ فَعَلَهُ أَبو بَكْرٍ ولاَ عُمَرُ، فَلَيْسَ السَّلَبُ للقَاتِلِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُ حَتَّى يَقُولَهُ الإِمَامُ، ويَكُونُ ذَلِكَ مِنْهُ على وَجْهِ الاَجْتِهَادِ (٢٠).

⁽١) رواه ابن ماجه (٢٥١٦)، من حديث ابن عباس، وإسناده ضعيف.

⁽٢) نقل كلام ابن أبي زيد القيرواني: ابن عبد البر في التمهيد ٢٣ / ٢٤٦، وفي الاستذكار ٥٠٦/٥.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَعْنَى قَوْلِ أَبِي قَتَادَةَ: (فَضَمَّنِي ضَمَّةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ المَوْتِ)، يُرِيدُ: أَنَّهُ وَجَدَ عَضَّةَ المَوْتِ مِنْ شِدَّةِ ضَمِّهِ ذَلِكَ المُشْرِكُ لَهُ حِينَ عَطَفَ عَلَيْهِ بَعْدَ ضَرْبِ [أَبِي](١) قَتَادَةَ إِيَّاهُ بِالسَّيْفِ.

وقَوْلُهُ: (فَبِعْتُ الدِّرْعَ فَابْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفاً)، يَعْنِي: ابْتَعْتُ بِثَمَنِهِ حَائِطَ نَخْلٍ في بَنِي سَلِمَةَ(٢).

[يُخْتَرَفُ] (٣) مِنْهُ التَّمْرُ، يُرِيدُ: يُجْتَنَى بهِ التَّمْرَ.

وقَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ مَالٍ تَأَثَّلْتُهُ في الإسْلاَم)، يِعْنِي: اكْتَسَبْتُهُ في الإسْلاَم، واكْتِسَابُ المَالِ الحَلاَلِ مُرَغَّبٌ فِيهِ، وقَدْ قَالُ النبيُّ ﷺ لِعَمْروِ بنِ العَاصِ: «نِعْمَ المَالُ الصَّالِح الرَّجُلِ الصَّالِح»(٤).

قالَ ابنُ القَاسِمِ: لاَ بَأْسَ أَنْ يَقُولَ الإِمَامُ بَعْدَ أَنْ بَرَدَ القِتَالُ: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فَلَهُ سَلَبُهُ، أُخْرِجُهُ لَهُ مِنَ الخُمُسِ)، إذا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الإِمَامِ على وَجْهِ الاجْتِهَادِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: ولاَ أُحِبُّ للإمَامِ أَنْ يَبْعَثَ الخَيْلَ ويَجْعَلَ لِمَنْ أَصَابَ مِنْهُمْ شَيْئَاً جُزْءً مَعْلُوماً مِنَ الغَنِيمَةِ، لأَنَّ في ذَلِكَ فَسَادُ نِيَّاتِ النَّاسِ، وكَرِهَهُ مَالِكٌ.

وقَالَ: لَوْ خَرَجَ قَوْمٌ في مِثْلِ هَذا الوَجْهِ المَكْرُوهِ، فَخَرَجَ مَعَهُمْ رِجَالٌ لَمْ يَقْصِدُوا بِخُرُوجِهِمْ مَعَهُمْ قَصْدَ أُولَئِكَ، وإنَّمَا خَرَجَ هَؤُلاَءِ رَغْبَةً في الجِهَادِ، ونِكَايَةً للعَدُوّ، لَمْ [يَكُنْ](٥) بِخُرُوجِهِمْ مَعَهُمْ بَأْسُ(٦).

⁽١) زيادة لا بد منها.

⁽٢) سلمة ـ بكسر اللام ـ هم بطن من الأنصار، وهم قوم أبي قتادة.

⁽٣) جاء في الأصل: يحترب، وهو خطا.

⁽٤) رواه أحمد ٤ ١٩٧، والبخاري في الأدب المفرد (٢٩٩)، بإسنادهما إلى عمرو بن العاص.

⁽٥) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق، وقد أشار الناسخ إلى سقطا ما في الهامش ولكنه لم يظهر في التصوير

⁽٦) ينظر قول ابن القاسم ونقله عن مالك في: المدونة ٣/ ٥٩.

قَالَ مَالِكٌ: وقَدْ فَعَلَهُ بُكَيْرِ بنِ الأَشَجِّ حِينَ نَادَى أَمِيرَ الجَيْشِ الذي كَانَ فِيهِم بُكَيْرٌ: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فَلَهُ كَذَا وكَذَا)، فَتَبَادَرَ القَوْمُ للقِتَالِ حِرْصَاً مِنْهُمْ للأَخْذِ مَا قَدْ جُعِلَ لَهُمْ، فَأَلْقَى بُكَيْرٌ سِلاَحَهُ، وامْتَنَعَ مِنَ الخُرُوجِ مَعَهُمْ.

قَالَ مَالِكُ : ثُمَّ فَكَّرَ سَاعَةً وأَخَذَ سِلاَحَهُ، وقَالَ: (اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ مَا لِهَذَا خَرَجْتُ، وإِنَّمَا خَرَجْتُ ابْتِغَاءَ مَا عِنْدَكَ)، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، وكَانُوا غُزَاةً في البَحْرِ.

قَالَ مَالِكٌ: وذُكِرَ عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ إلى القِتَالِ، فقَالَ: (إنِّي رَأَيْتُ في مَنَامِي أَنِّي أُدْخِلْتُ الجَنَّةَ، وسُقِيتُ فِيهَا لَبَنَا، ولأُجَرِّبَنَّ ذَلِكَ)، قَالَ: فَاسْتَقَاء، فَقَاءَ لَبَنَاً، وكَانُوا بِمَوْضِع لاَ لَبَنَ فِيهِ.

قَالَ مَالِكٌ : وَهَذِه قِصَّةٌ مَعْرُوفَةٌ مَشْهُورَةٌ، ويُكْرِمُ اللهُ مَنْ أَطَاعَة بِمَا شَاءَ (١).

* قالَ عِيسَى: كَانَ صَبِيعٌ يُتَّهَمُ بِرَأْيِ الْخَوَارِجِ وأَهْلِ الأَهْوَاءِ، فَسَأَلَ عُمَرَ بِنَ الْخَطَّابِ عَنِ اللَّارِيَاتِ، والمُرْسَلاَتِ، والنَّازِعَاتِ، فأَمَرَ بِهِ فَضُرِبَ بِجَرَائِدِ النَّخِيلِ حَتَّى [أُدْمِي] (٢) جَسَدُهُ، فَلَمَّا هَمَّ أَنْ يَبْرَأَ أَعَادَ عَلَيْهِ الضَّرْبَ، فقالَ لَهُ صَبِيعٌ: يا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ قَتْلِي فَقَتْلٌ مُرِيحٌ، وإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ دَوَائِي ضَبِيعٌ: يا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ قَتْلِي فَقَتْلٌ مُرِيحٌ، وإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ دَوَائِي فَقَدْ بَلَغَنِي الدَّوَاءَ، فَخَلَّى عَنْهُ ونَفَاهُ إلى العِرَاقِ، وَكَتَبَ إلى أَبِي مُوسَى أَلاَ يُجَالِسَهُ أَحَدٌ، فَامْتَنَعَ النَّاسُ مِنْ مُجَالَسَتِهِ، فَلَمَّا حَسُنَتْ حَالَةُ وظَهَرَتْ تَوْبَتُهُ كَتَبَ بِذَلِكَ أَبُو مُوسَى إلى عُمرَ بنِ الخَطَّابِ، فأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يُخْلِي بَيْنَةُ وبَيْنَ مُجَالَسَةِ النَّاسِ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى إلَكُ عَنْهَا مَرَّةً مُوسَى إلى عُمرَ بنِ الخَطَّابِ، فأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يُخْلِي بَيْنَةُ وبَيْنَ مُجَالَسَةِ النَّاسِ، فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ للَّذِي سَأَلَهُ عَنِ الأَنْفَالِ: مَا هِيَ؟ فأَجَابَهُ أَبنُ عَبَّاسٍ، ثُمُ اللَّهُ عَنْهَا مَرَّةً ابنُ عَبَّاسٍ، ثُمُ اللَّهُ عَنْهَا مَرَّةً ابنُ عَبَّاسٍ للَّذِي سَأَلَهُ عَنِ الأَنْفَالِ: مَا هِيَ؟ فأَجَابَهُ أَبنُ عَبَّاسٍ، ثُمُ اللَّهُ عَنْهَا مَرَّةً ابنُ عَبَّاسٍ، ثُمُ اللَهُ عَنْهَا مَرَّةً اللَهُ عَنْهَا مَرَّةً اللَّهُ عَنْهَا مَرَّةً اللَّهُ عَنْهَا مَرَّةً اللَّهُ عَنْهَا مَرَّةً اللَّهُ عَنْهَا مَرَّةً اللَّهِ عَنْهَا مَرَّةً اللَّهُ عَنْهَا مَرَّةً اللَّهُ عَنْهَا مَرَّةً اللَّهُ عَنْهَا مَرَةً اللَّهُ عَنْهَا مَرَةً اللَّهُ عَنْهَا مَرَةً اللَّهُ عَنْهَا مَرَةً اللَّهُ عَنْهَا مَرَّةً اللَّهُ عَنْهَا مَرَا لَهُ إِلَى الْعَلَالُ الْعَالَةُ عَنْهَا مَرَا الْعَلَالُ الْعُلَالُ الْعَلَالُ الْعَلَالُ اللَّهُ عَنْهَا اللَّهُ عَنْهُ الْمُؤْلُ الْعُلِي الْعَلَالُ اللَّهُ عَنْهُا اللَّهُ الْعَلَالُ اللَّهُ الْعَلَالُ اللَّهُ عَنْهُ الْعُلُولُ اللَّهُ الْعَلَالُ اللَّهُ عَنْهُ الْعَلَالُ لَهُ الْعَلَالُهُ الْعَلَالُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَالُ لَهُ الْعَلَالُ الْعَلَالُهُ الْعَلَالُ لَقُلْ

⁽۱) هذه القصة نقلها ابن مزين في تفسير كتاب الجهاد، الورقة (۹ب) عن ابن القاسم قال: بلغني عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج، فذكرها بنحوها، ورواها البيهقي في شعب الإيمان ۷/ ٥١، من طريق آخر بنحوه.

 ⁽٢) جاء في الأصل، وفي تفسير ابن مزين الورقة (١٢أ)، وما وضعته هو المناسب للسياق،
 وكذا في الإصابة ٣ / ٤٥٨، وفي سنن الدارمي (١٤٤): دمى جسده.

أُخْرَى سُؤَالَ [مُتَعَنِّتٍ] (١)، فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: (مَثْلُكَ مِثْلُ صَبِيغٍ الَّذي سَأَلَ مُتَعَنَّتاً، فَضَرَبهُ عُمَرُ عَلَى ذَلِكَ) [١٦٥٥].

فَفِي هَذا مِنَ الفِقْهِ: أَنَّهُ مَنْ سَأَلَ عَالِمًا عَنْ مَسْأَلَةٍ فَجَاوَبَهُ عَنْهَا أَنْ يَقْنَعَ بِجَوَابِهِ، ولاَ يَتَعَسَّفَ فِي سُؤَالِهِ، فَمَنْ فَعَلَ هَذا وأَكْثَرَ مِنْهُ عُوقِبَ عَلَى فِعْلِهِ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ كُلِّ مَنْ اعْتَرَضَ فِي سُنَّةٍ سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وأَصْحَابُهُ، وَوَقَفَ عَنْدَهَا أَهْلُ السَّلَفُ الصَّالِحُ أُدِّبَ حَتَّى يَتُوبَ، كَمَا تَابَ صَبِيغٌ، ورَجَعَ عَنْ مَذْهَبِ الخَوَارِج.

* * *

⁽١) جاء في الأصل: (معنت)، وما وضعته هو المناسب للسياق.

بابُ القَسْمِ للخَيْلِ، وذِكْرِ الغُلُولِ، وبَاقِي أَبْوَابِ الجِهَادِ

حدَّثنا أَبو جَعْفِرٍ، قالَ: حدَّثنا ابنُ الأَعْرَابِيِّ، قالَ: حدَّثنا أَبو دَاوُدَ، قالَ: حدَّثنا أَبو دَاوُدَ، قالَ: حدَّثنا أَبو مُعَاوِيةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِع، عَنْ ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَسْهَمَ لِرَجُلٍ وَلِفَرَسِهِ ثَلاَثَةَ أَسْهُمٍ، لَهُ سَهْمٌ، وسَهْمَانِ للفَرَسِ» (٢).

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ هَذَا الحَدِيثَ في المُوَطَّأ، وقَالَ مَالِكٌ: لَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ هَذَا.

قالَ: والبَرَاذِينُ بِمَنْزِلَةِ الخَيْلِ إذا أَجَازَهَا الوَالِي، وَهِيَ القَوِيَّةُ اللاَحِقَةُ بالخَيْلِ في قُوَّتِهَا، وحَمْلِهَا للرَّكْضِ، فَهَذهِ يُسْهَمُ لَهَا كَمَا يُسْهَمُ للخَيْلِ (٣).

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ النبيِّ ﷺ للَّذِينَ سَأَلُوهُ أَنْ يُقْسِمَ بَيْنَهُمْ غَنِمَتَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ: «لَوْ أَفَاءَ اللهُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ سَمَرِ تِهَامَةَ نَعَمَاً لَقَسَمْتُهُ بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لاَ تَجِدُونِي بَخِيلًا، ولاَ جَبَانَاً، ولاَ كَذَّابَاً» [١٦٦٦].

قَالَ عِيسَى: يُقَالُ لِمَا نَبَتَ في [...](١) جِبَالِ مَكَّةَ: السَّمَرُ، فَقَالَ ﷺ: لَوْ

⁽١) جاء في الأصل: خليل، وهو خطأ.

⁽٢) رواه أبو داود (٢٧٣٣) عن أحمد بن حنبل به.

⁽٣) نقل ابن مزين قول مالك في تفسير كتاب الجهاد، الورقة (١٢ب).

⁽٤) توجد هنا كلمة رسمت هكذا: (شعرا)، وهي كذلك في تفسير ابن مزين، ولم أجد لها معنى، ولعلها: (صحراء)

غَنِمْتُمْ مِثْلَ عَدَدِ تِلْكَ السَّمَرِ إِبِلاً لَقَسَمْتُهَا بَيْنَكُمْ، (ثُمَّ لاَ تَجِدُونِي بَخِيلاً، ولاَ جَبَانَاً، ولاَ كَذَّابَاً)(١).

قالَ عِيسَى: لَيْسَ مِنْ أَخْلَاقِ الأَنْبِيَاءِ البُخْلُ، ولاَ الجُبْنُ، وقَدْ يَكُونَ المُؤْمِنُ بَخِيلاً وَجَبَاناً، ولاَ يَكُونُ كَذَّابَاً، لأَنَّ الكَذَّبَ مُجَانِبٌ للإيمَانِ.

وقَوْلُهُ في هَذَا الحَدِيثِ: (أَدَّوُا الخَائِطَ والمِخْيَطَ)، يَعْنِي: أَدُّوا الخَيْطَ والإِبْرَةَ مِنَ الغَنِيمَةِ ومَا قَلَّ مِنَ الغُلُولِ، (فإنَّ الغُلُولَ عَارٌ، ونَارٌ، وَشَنَارٌ على أَهْلِهِ)، فَالعَارُ: العَيْبُ، والشَّنَارُ: الفَضِيحَةُ.

قَالَ عِيسَى: هَذَا كُلُّهُ كَلاَمٌ وَاحِدٌ، ومَعْنَاهُ العَيْبُ.

وقَوْلُهُ: (شِرَاكٌ مِنْ نَارٍ)، يَعْنِي: إذا أَخَذَهُ الرَّجُلُ مِنَ المَعْنَمِ عَلَى وَجْهِ الغُلُولِ فَهُو حَرَامٌ وإنْ قَلَّ ثَمَنُهُ، ومَا أَخَذَهُ الرَّجُلُ مِنَ المَعْنَمِ على غَيْرِ وَجْهِ الغُلُولِ، وكَانَ ثَمَنُهُ يَسِيرًا وكَانَ مُحْتَاجًا إليهِ، قالَ مَالِكٌ: كَالنَّعْلِ يَحْتَذِيهِ الرَّجُلُ، أَو الجِلْدُ ثَمَنُهُ يَسِيرًا وكَانَ مُحْتَاجًا إليهِ، قالَ مَالِكٌ: كَالنَّعْلِ يَحْتَذِيهِ الرَّجُلُ، أَو الجِلْدُ يُغَشِّيه إكَافَهُ، وعِيدَانٌ يَعْمَلُ مِنْهَا مَشَاجِبَ(٢)، فَلاَ بَأْسَ بَأَخْذِ مِثْلَ هَذَا اليسِيرِ إذا احْتَاجَ إليه، ولَمْ يَأْخُذُهُ عَلَى وَجْهِ الغُلُولِ.

* إِنَّمَا كَرِهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الصَّلاَةَ على الغَالِّ إعْظَامَاً مِنْهُ لِشَأْنِ الغُلُولِ، ولِكَيْ يَوْتَدِعَ بِذَلِكَ مَنْ هُمَّ أَنْ يَغُلَّ [١٦٦٧].

* ومَعْنَى تَكْبِيرِهِ عَلَى القَبِيلَةِ الذي وُجِدَ العِقْدُ في بَرْدَعَةِ أَحَدِهِمْ كَمَا يُكَبَّرُ عَلَى المَيِّتِ [١٦٦٩]، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ كَانُوا قَدْ هَلَكُوا بِسَبِ الغُلُولِ الذي كَانَ فِيهِم، فَصَارُوا بِذَلِكَ كَالمَوْتَى الذينَ يُصَلَّى عَلَيْهِم، ويُدْعَى لَهُمْ، وهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى تَعْظِيمٍ أَمْرِ الغُلُولِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: السَّهْمُ الغَرِبُ هُوَ الذي يُرْمَى بهِ إلى جَمَاعَةِ النَّاسِ، وَلاَ يُقْصَدُ بهِ وَاحِدٌ بِعَيْنِهِ.

⁽١) نقل قول عيسى بن دينار: ابن مزين في تفسير كتاب الجهاد، الورقة (١٣ب)

⁽٢) المشاجب جمع مِشْجَب، وهو ما يعلُّق عليه الثياب، المعجم الوسيط ١ / ٤٨٣.

وأَقْسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى مِدْعَمٍ أَنَّ الشَّمْلَةَ التِّي أَخَذَهَا غُلُولاً لَتَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارَاً لِعِلْمِهِ ﷺ بِذَلِكَ [١٦٦٩].

* ولَمْ تَحِلَّ الغَنَائِمُ لِغَيْرِ أُمَّةِ مُحَمَّدِ، وإِنَّمَا كَانَت الغَنِيمَةُ تُجْمَعُ فَتَنْزِلُ نَارٌ مِنَ السَّمَاءِ فَتَحْرِقَهَا، فَأَحَلَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لِهَذِهِ الأُمَّةِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ لَوْلاَ كِنْبُ مِنَ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ اللّهِ سَبَقَ لَمَسَكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابُ عَظِيمٌ ﴾ [الانفال: ٢٥] يَعْنِي: أَنَّهُ سَبَقَ مِنَ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ لِهَذِهِ الأُمَّةِ أَنْ أَحَلَّ لَهُمُ الغَنَائِمَ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبَأَ ﴾ [الانفال: ٢٦]، فَكَانَتِ الغَنِيمَةُ في أَوَّلِ الإسلامِ للنبيِّ عَلَيْهُ، وذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ اللهُ عَنَّ وَجَلَّ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ الْأَنفَالُ لِلّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [الانفال: ١]، ثُمَّ قَسَمَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ وَاعْلَمُواْ أَنَمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ ﴾ [الانفال: ١٤]، إلى آخِرِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ وَاعْلَمُواْ أَنَمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ إِلاَ الخُمُسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ وقالَ عَلَيْ اللهُ عَلَى مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى المُسْلِمِينَ، وَعَالَى مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَى عَلَى المُسْلِمِينَ، فَمِنْهُ يُعْطَى غَازِي المُسْلِمِينَ، وقاضِيهِم، وصَاحِبُ أَعْمَالِهِمْ مَصَالِحِ المُسْلِمِينَ، فَمِنْهُ يُعْطَى غَازِي المُسْلِمِينَ، وقاضِيهِم، وصَاحِبُ أَعْمَالِهِمْ مَصَالِحِ المُسْلِمِينَ، فَمِنْهُ يُعْطَى غَازِي المُسْلِمِينَ، وقاضِيهِم، وصَاحِبُ أَعْمَالِهِمْ التَّي لا غِنَاءَ بالمُسْلِمِينَ عَنْهَا، وعَنْ مَنْ يَقُومُ لَهُمْ فِيهَا.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ ابنِ عَبَّاسِ: (مَا ظَهَرَ الغُلُولُ في قَوْمٍ قَطُّ إِلاَّ ٱلْقَى في قُلُوبِهِمِ الرُّعْبَ، ولاَ فَشَا الزِّنَا في قَوْمٍ قَطُّ إِلاَّ كَثْرَ فِيهِمُ المَوْتُ) [١٦٧٠]، وذَكرَ الحَدِيثَ إِلَى آخِرِه، فَفِي هَذا بَيَانٌ: أَنَّ المَعَاصِي إِذَا فَشَتْ فِي النَّاسِ فَلَمْ تُغَيَّرُ كَانَ لِكُلِّ صِنْفِ مِنْهَا عُقُوبَةً يُعَاقَبُ بِهَا كُلُّ مَنْ فَشَتْ فِيمَا بَيْنَهُمْ إِذَا لَمْ يُغَيِّرُوهَا، لِكُلِّ صِنْفِ مِنْهَا عُقُوبَةً يُعَاقَبُ بِهَا كُلُّ مَنْ فَشَتْ فِيمَا بَيْنَهُمْ إِذَا لَمْ يُغَيِّرُوهَا، فَكُلُ صِنْفِ مِنْهَا عُقُوبَةً لَا تَصِيبَنَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَكَةً ﴾ [الأنفال: ٢٥]، فَذَلَّ بِهَذَا أَنَّ العُقُوبَةَ قَدْ تُصِيبُ الظَّالِمَ وغَيْرَهُ إِذَا لَمْ تُغَيِّر المَعَاصِي علَى أَهْلِهَا، فَتَكُونُ عُقُوبَةً للظَّالِم، وكَفَّارَةً لِغَيْرِه، وإذا عُمِلَتِ المَعَاصِي سِرَّا لَمْ تَضُرَّ إِلاَّ لأَصْحَابِهَا.

* قَوْلُهُ ﷺ فِيمَنْ قُتِلَ صَابِرًا مُحْتَسِبا أَنَّهُ تُكَفَّرُ عَنْهُ خَطَايَاهُ إِلاَّ الدَّيْنَ [١٦٧٦]، يَحْتَمِلُ هَذَا الْحَدِيثُ وَاللهُ أَعْلَمُ وَأَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي بِهِ دَيْنَهُ فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى قُتِلَ، وَمَطْلِهِ دَيْنَهُ، وَأَمَّا يَفْعَلْ حَتَّى قُتِلَ، وَمَطْلِهِ دَيْنَهُ، فَلَقِيَ اللهَ وَهُوَ ظَالِمٌ لأَخِيهِ بِمَطْلِهِ دَيْنَهُ، وأَمَّا مَنْ كَانَ فِي عُسْرَةٍ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي مِنْهُ دَيْنَهُ فَبِخِلاَفِ ذَلِكَ، وقَدْ قَالَ ﷺ:

«مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِوَرَثَتِهِ، ومَنْ تَرَكَ دَيْناً فَالِيَّ» (١)، فَهَذا هُوَ الدَّيْنُ الذِي لاَ يَسْتَطِيعُ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ [أَدَائُهُ] (٢) إلى صَاحِبهِ، فَمَتَى قُتِلَ هَذا في سَبِيلِ اللهِ كَفَّرَ اللهُ عَنْهُ خَطَايَاهُ، وكَانَ دَيْنُهُ في ذِمَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ [أبي] (٣) النَّضْرِ: «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ صَلاَةٍ مِنَ الصَلَوَاتِ، فَقَالَ: مَنْ هَهُنَا مِنْ بَنِي فُلاَنٍ؟ فأَجَابَهُ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ، فقالَ: إِنَّ صَاحِبَكُمْ قَدْ حُبِسَ بِدَيْنٍ عَلَيْهِ دُونَ الجَنَّةِ، فإنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تُقْضُوهُ عَنْهُ فَافْعَلُوا، فَفَعَلُوا» (٤)، ولَمْ يَرْوِ يَحْيَى بنُ يَحْيَى في المُوطَّأ هَذا الحَدِيثَ.

وفِيهِ بَيَانُ أَنَّهُ مَنْ أَدَّى عَنْهُ دَيْنَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنَّهُ تَسْقُطُ عَنْهُ فِيهِ التَّبِعَةُ، كَمَا قَدْ يُتَصَدَّقُ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَتَنْفَعُهُ الصَّدَقَةُ في قَبْرِهِ، ويُؤْجَرُ عَلَيْهَا.

* قَوْلُهُ في البَقِيعِ: (مَا عَلَى الأَرْضِ بُقْعَةٌ أَحَبُّ إليَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَبْرِي بِهَا مِنْهَا)[١٩٧٨]، يَعْنِي: مَقْبَرَةَ المَدِينَةِ، فَفِي هَذا دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ المَدِينَةِ عَلَى سَائِرِ بِقَاعِ الدُّنْيَا.

* وقَدْ تَمَنَّى عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ أَنْ يُدْفَنَ بِالمَدِينَةِ، وأَنْ يَمُوتَ شَهِيداً [١٦٨٠]، فَأَعْطَاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مَا تَمَنَّى مِنَ الشَّهَادَةِ، ودُفِنَ مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ وأَبِي بَكْرٍ بِالمَدِينَةِ، وقَتَلَهُ مَجُوسِيُّ لاَ يَحْتَجُّ عِنْدَ اللهِ بِسَجْدَة سَجَدَهَا لَهُ، فَفِي هَذَا دَلِيلٌ على بالمَدِينَةِ، وقَتَلَهُ مَجُوسِيُّ لاَ يَحْتَجُّ عِنْدَ اللهِ بِسَجْدَة سَجَدَهَا لَهُ، فَفِي هَذَا دَلِيلٌ على أَنَّ مَنْ سَجَدَ للهِ مُؤْمِناً بِهِ مُصَدِّقاً بِنَبِيّهِ عَلَيْ أَنَّهُ يَحْتَجُ بِذَلِكَ عِنْدَ اللهِ، وَلاَ يُخَلِّدُ في النَّارِ، وإنْ وَاقَعَ الكَبَائِرَ، ويَصْدُقُ هَذَا قَوْلُهُ في حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: «أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ في قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ» (٥٠).

⁽١) رواه البخاري (٢٢٦٨)، ومسلم (١٦١٩)، من حديث أبي هريرة.

⁽٢) جاء في الأصل: أداه، وهو خطأ ظاهر.

⁽٣) ما بين المعقوفتين زيادة لا بد منها.

⁽٤) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (٨٦أ)، نسخة تركيا.

⁽٥) رواه البخاري (٢٢)، ومسلم (١٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري.

* قَوْلُ عُمَرَ: (كَرَمُ المُؤْمِنِ تَقْوَاهُ)[١٦٨١]، يُرِيدُ: أَنَّ مَنِ اتَّقَى اللهَ فَهُوَ كَرِيمٌ، وأنَّ الحَسَبَ هُوَ الدِّينُ، وأَنَّ مَنْ حَسُنَ خُلُقُهُ فَقَدْ تَمَّتْ مُرُوَّتَهُ.

و (الغَرَائِزُ): هِيَ الطِّبَاعُ التي يُطْبَعُ عَلَيْهَا ابنُ آدَمَ.

وَقُولُهُ: (والقَتْلُ حَتْفٌ مِنَ الحُتُوفِ) ، يَعْنِي: هُوَ مَنِيَّةٌ مِنَ المَنَايَا.

(والشَّهِيدُ مَنِ احْتَسَبَ نَفْسَهُ عَلَى اللهِ)، يُرِيدُ: أَنَّهُ مَنْ قَاتَلَ إِيمَاناً واحْتِسَابَاً حَتَّى قُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ.

* قالَ أَبُو عُمَرَ: تَرْجَمَ مَالِكُ في المُوطَّأُ (بَابُ مَا يُكُرَهُ مِنَ الشَّيءِ يُجْعَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ فِي غَيْرِ سَبِيلِ اللهِ فِي مَعْنَى: أَنَّهُ لاَ يُسْتَعْمَلُ مَا جُعِلَ في سَبِيلِ اللهِ فِي غَيْرِ السَّبِيلِ، كَمَا كَرِهَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ لِمَنْ لَهُ نِصْفُ جَمَلٍ في سَبِيلِ اللهِ، وَلِصَاحِبِهِ السَّبِيلِ، كَمَا كَرِهَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ لِمَنْ لَهُ نِصْفُ جَمَلٍ في سَبِيلِ اللهِ، وَلِصَاحِبِهِ نِصْفُ الجَمَلِ أَنْ يَنْفَرِدَ بِذَلِكَ الجَمَلِ رَجُلٌ وَاحِدٌ، فَقَالَ لِعُمَرَ: (احْمِلْنِي وَسُفُ الجَمَلِ أَنْ يَنْفَرِدَ بِظَهْرِ جَمَلٍ وَحْدَهُ، وَاسْحَيْمًا) [١٦٨٧]، فَسَمَّي زِقَّهُ سُحَيْمًا، طَمَعًا مِنْهُ أَنْ يَنْفَرِدَ بِظَهْرِ جَمَلٍ وَحْدَهُ، وَانَّمَا كَانَ لَهُ نِصْفُ جَمَلٍ، فَتَفَرَّسَ عُمَرُ في لَفْظِهِ أَنَّهُ كَاذِبُ، فَقَالَ لَهُ: (أَنْشِدُكُ اللهُ، أَسُحَيْمٌ زِقٌ ؟ فَقَالَ: نَعَمْ)، والسُّحَيْمُ تَصْغِيرُ أَسْحَم، وَهُو الأَسْوَدُ، وَلَا مُسْلِيلٍ مَحْيحَ اللهِ عَرَّ وَجَلَّ ، وَعَنْدَ المُسْلِمِينَ.

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيهِ: ﴿إِنَّ اللهَ جَعَلَ الحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ ﴾ (١)، ﴿وَلَمْ يَلْقَهُ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكَا فَجًا إِلاَّ سَلَكَ فَجًا غَيْرَ فَجِهِ ﴾ (٢)، وَوَافَقَ رَبَّهُ جَلَّ وَعَزَّ في يَلْقَهُ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكاً فَجًا إِلاَّ سَلَكَ فَجًا غَيْرَ فَجِهِ ﴾ (٢)، وَوَافَقَ رَبَّهُ جَلَّ وَعَزَّ في ذَلِكَ (٣)، إلى غَيْرِ مَا شَيءٍ يَطُولُ الكِتَابُ بِبَعْضِ فَضَائِلِه، وَوَافَقَهُ رَبُّهُ عَنْهُ، وَعَنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ لَهُمْ بإحْسَانٍ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: كَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ مِنْ خَالاَتِ النبيِّ ﷺ مِنَ الرَّضَاعَةِ،

⁽١) رواه الترمذي (٣٦٨٢)، من حديث ابن عمر.

⁽٢) رواه البخاري (٣١٢٠)، ومسلم (٢٣٩٦)، من حديث سعد بن أبي وقاص.

⁽٣) رواه البخاري (٣٩٣)، من حديث أنس.

وَهِيَ أُخْتُ أُمُّ سُلَيْمِ امْرَأَةِ أَبِي طَلْحَةَ الأَنْصَارِيِّ، وفِي حَدِيثِها فَضْلُ غَزَاةِ البَحْرِ [١٦٨٩].

قَوْلُهُ: (يَرْكَبُونَ ثَبَجَ هَذَا البَحْرِ)، يَعْنِي: يَرْكَبُونَ ظَهْرَ هَذَا البَحْرِ للغَزْوِ فِي سَبِيلِ اللهِ.

وفِي هَذَا الحَدِيثِ: إِبَاحَةُ الغَزُو في البَحْرِ بالنِّسَاءِ، وَوَصْفُ رَسُولِ اللهِ ﷺ صِفَةَ شُهَدَاءِ البَحْرِ والبَرِّ في الجَنَّةِ أَنَّهُمْ مُلُوكٌ على الأَسِرَّةِ.

وأَجَابَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ دَعْوَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لأُمِّ حَرَامٍ فَجَعَلَها مِنْ شُهَدَاءِ البَحْرِ، وَأَجَابَ اللهُ عَلَى سَاحِلِ البَحْرِ، فَمَاتَتْ وَدُفِنَتْ في وَذَٰلِكَ أَنَّهَا صُرِعَتْ عَنْ دَائِبَهَا بِقُبْرُسِ (١) على سَاحِلِ البَحْرِ، فَمَاتَتْ وَدُفِنَتْ في ذَٰلِكَ المَكَانِ.

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ مُعَاذٍ: (الغَزْوُ غَزْوَانِ)[١٦٩٣]، يَعْنِي: هُمَا غَزْوَانِ، مُبَارَكٌ فِيهِ ومَذْمُومٌ.

(فَالَّذِي تُنْفَقُ فِيهِ الكَرِيَمَةُ)، يُرِيدُ: الذَّهَبَ والفِضَّةَ، مِنْ كَسْبِ طَيِّبٍ.

(وَيُيَاسَرُ فِيهِ الشَّرِيكُ)، يَعْنِي: يُحْسِنَ الْإِنْسَانُ فِيهِ مُعَاشَرَةَ رَفِيقِه.

(ويُطَاعُ فِيهِ ذُو الأَمْرِ)، يَعْنِي: يُطَاعَ فِيهِ أَمِيرُ الجَيْشِ فِيمَا أَمَرَ مِنَ الطَّاعَاتِ، فَهَذَا الغَزْوُ بَرَكَةٌ عَلَى صَاحِبهِ كُلِّهِ، ومَا كَانَ ضِدُّ هَذَا فَهُوَ غَزْوٌ مَذْمُومٌ لاَ يَرْجِعُ صَاحِبُهُ مِنْهُ سَالِمَا مِنَ الوِزْرِ كَمَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ.

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: «الخَيْلُ فِي نَوَاصِيهِا الخَيْرُ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ»، يَعْنِي: الخَيْلَ المُعَدَّةِ فِي سَبِيلِ اللهِ للجِهَادِ عَلَيْهَا في نَوَاصِيهَا الخَيْرِ، وَهُوَ الأَجْرُ والغَنِيمَةُ، بِخِلاَفِ الخَيْلِ المُعَدَّةِ للفِتَنِ التِّي رُبِطَتْ فَخْرًا وَرِيَاءً ونَوَاءً لأَهْلِ الإسْلاَم.

وفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجِهَادَ مَاضٍ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ، وفِي غَيْرِ المُوَطَّا أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «الْجِهَادُ مَاضٍ مِنْذُ بَعَثَ اللهُ نَبِيَّهُ إلى آخِرِ عِصَابَةٍ مِنْ

⁽١) قبرس _ بضم أوله وسكون ثانيه ثم ضم الراء، وسين مهملة _ هي الجزيرة في بحر الروم الذي يسمى اليوم بالبحر الأبيض المتوسط، ينظر: معجم البلدان ٤ / ٣٠٥.

أُمَّتِي تُقَاتِلُ الدَّجَّالَ»(١)، فَهَذا الحَدِيثُ يُقَوِّي الأَوَّلَ أَنَّ الجِهَادَ يَبْقَى في هَذِه الأُمَّةِ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فِي مُسَابَقَةِ النبيِّ ﷺ بَيْنَ الخَيْلِ [١٦٩٦] مِنَ الفِقْهِ: رِيَاضَةُ الخَيْلِ المُعَدَّةِ للجِهَادِ، وأَنَّ المُسَابَقَةَ بَيْنَ الخَيْلِ سُنَّةٌ، وأَنَّهُ لاَ بَأْسَ أَنْ تُجْرَى فِي المُسَابَقَةِ الأَمْيَالَ.

* قَالَ يَحْيَى بِنُ مُزَيْنٍ: بَيْنَ الحَفْيَاءِ وبَيْنَ الوَدَاعِ خَمْسَةُ (٢) أَمْيَالٍ، وبَيْنَ الثَّنِيَّةِ ومَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ نَحْوٌ مِنْ مِيلٍ، وإنَّمَا قِيلَ لَهَا ثَنِيَّةُ الوَدَاعِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النبيَّ ﷺ وَمَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ نَحْوٌ مِنْ مِيلٍ، وإنَّمَا قِيلَ لَهَا ثَنِيَّةُ الوَدَاعِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النبيَّ ﷺ وَدَّعَ بِهَا أَصْحَابَهُ في خُرُوجِهِ إلى بَعْضِ أَسْفَارِهِ (٣) [١٦٩٦].

وَجَعَلَ النبيُّ ﷺ للخَيْلِ التِّي [لَمَ](١٠ تُضَمَّرْ غَايَةً في الجَرِي دُونَ غَايَةِ التَّي قَدْ أُضْمِرَتْ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُضَمَّرَةَ أَقْوَى عَلَى الجَرِي مِنَ التِّي لَمْ تُضَمَّرْ، وفي هَذِه إشَارَةٌ إلى النَّاسِ لاَ يَسْتَؤُونَ في العِبَادَاتِ، وحَسَبُ كُلِّ إِنْسَانٍ أَنْ يَتَكَلَّفَ مِنْهَا مَا يُطِيقُ ويَدُومُ عَلَيْهِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (لاَ بَأْسَ بِرِهَانِ الخَيْلِ إِذَا دَخَلَ فِيهَا مُحَلِّلٌ)[١٦٩٧]، يَعْنِي: لاَ بَأْسَ أَنْ يَتَرَاهَنَ الرَّجُلاَنِ فَيُخْرِجُ هَذَا مِنْ مَالِهِ سَبْقاً دِينَارَا أَوْ مَا أَشْبَهَهُ، ويُخْرِجُ الثَّانِي مِنْ مَالِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيُدْخِلاَنَ مَعَ أَنْفُسِهِمَا رَجُلاً أَوْ مَا أَشْبَهَهُ، ويُخْرِجُ الثَّانِي مِنْ مَالِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيُدْخِلاَنَ مَعَ أَنْفُسِهِمَا رَجُلاً بِفَرَسِهِ لاَحِقاً بالفَرَسَيْنِ اللَّذَيْنِ للرَّجُلَيْنِ المُخْرِجَيْنِ للسَّبْقِ، وَلاَ يُخْرِجُ صَاحِبُ ذَلِكَ الفَرَسِ شَيْئاً مِنْ مَالِهِ، وَهَذَا هُوَ المُحَلِّلُ، ثُمَّ يُجْرُونَ خَيْلَهُمْ، فإنْ سَبَقَ أَحَدُ الفَرَسِيْنِ اللَّذَيْنِ أَخْرَجَا السَّبْقَ بَيْنَهُمَا كَانَ مَا أَخْرَجَا مِنْ مَالِهِمَا لِمَنْ سَبَقَ بِفَرَسِهِ الْفَرَسَ اللّهَ الْفَرَسُ الذِي لَمْ يُخْرِجْ صَاحِبُهُ شَيْئاً أَخَذَ السَّبْقَيْنِ جَمِيعاً.

⁽١) رواه الداني في السنن الواردة في الفتن ٣ / ٧٥٠ من حديث الحسن البصري مرسلا، ورواه أبو داود (٢٥٣٢) وغيره من وجه آخر عن أنس بنحوه، وإسناده ضعيف أيضا.

⁽٢) عند ابن مزين: سبعة أميال.

⁽٣) نقل ابن مزين هذا في تفسير كتاب الجهاد، الورقة (٧ب) عن يحيى بن يحيى .

⁽٤) صوبه الناسخ في الحاشية، وكذا هو في الموطأ.

قالَ مَالِكُ: وَلَيْسَ علَى هَذَا العَمَلُ (١)، وإنَّمَا الذي يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ مِنْ مَالِهِ سَبْقاً كَمَا يَفْعَلُ الإمّامُ، فإنْ سَبَق بِفَرَسِهِ كَانَ السَّبْقُ الذِي أَخْرَجَهُ مِنْ مَالِهِ لِصَاحِبِ الفَرَسِ المُصْلِ إذا كَانَتْ خَيْلاً كَثِيرَةً، وَالمُصْلِي مِنَ الخَيْلِ هُوَ الذي يَكُونُ رَأْشُهُ عَلَى صِلَى الفَرَسِ السَّابِقِ في حِينِ جَرَى الخَيْلُ وصَلَى الفَرَسُ النَّابِقِ في حِينِ جَرَى الخَيْلُ وصَلَى الفَرَسُ النَّابِقِ في حِينِ جَرَى الخَيْلُ وصَلَى الفَرَسُ أَصْلَ إلْيَتِهِ، فإذا لَمْ يَكُنْ إلاَّ فَرَسٌ جَاعِلٌ على السَّبْقِ وآخَرُ، فَسَبَقَ جَاعِلُ السَّبْقِ الذِي كَانَ السَّبْقُ طُعْمَةً، وإنْ سَبَقَ فَرَسُ الذِي لَمْ يُخْرِجْ مِنْ مَالِهِ شَيْئاً أَخَذَ السَّبْقَ الذِي كَانَ السَّبْقُ طَعْمَةً، وإنْ سَبَقَ فَرَسُ الذِي لَمْ يُخْرِجْ مِنْ مَالِهِ شَيْئاً أَخَذَ السَّبْقَ الذِي كَانَ قَدْ أَخْرَجَهُ صَاحِبُهُ (٢).

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وفِي رِوَايةِ ابنِ بُكَيْرٍ سُئِلَ مَالِكٌ: هَلْ سَمِعْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلِيْ رَسُولِ اللهِ عَلِيْ .

فَقِيلَ لَهُ: مَا تَفْسِيرُهُ؟ فقالَ: أَمَّا (الجَلَبُ) فَهُو أَنْ يَتَخَلَّفَ الفَرَسُ عَنِ الجَرِي في السَّبْقِ، فَيُحَرِّكُ وَرَأَهُ الشَّيءَ يَسْتَحِثُّ بهِ، فَيَزِيدُ في جَرْيهِ فَيَسْبِقُ، فَهَذا هُوَ (الجَلَبُ)، وأمَّا (الجَنَبُ) فَإِنَّهُ يُجْنِبُ مَعَ الفَرَسِ الذِي يُسَابِقُ بهِ فَرَسٌ آخَرُ، حَتَّى إذا دَنَى مِنْ مَوْضِعِ الغَايَةِ تَحَوَّلَ رَاكِبُهُ عَلَى الفَرَسِ المَجْنُوبِ فَسَبَقَ عَلَيْهِ وأَخَذَ السَّبْقَ (٣).

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَرْوِ يَحْيَى بنُ يَحْيَى في مُوطَّئِهِ هَذِه الحِكَايةِ عَنْ مَالِكِ.

⁽۱) ينظر قول مالك في كتاب: النوادر والزيادات ٣/ ٤٣٤. والمصلي سمي بذلك لأن جحفلته على صلى السابق، وهو أصل ذنبه، والجحفلة لذوات الحافر من الخيل والبغال والحمير كالشفة للإنسان، ينظر: النوادر والزيادات، والمعجم الوسيط ١٠٨/١.

⁽٢) نقل قول مالك: ابن مزين في تفسير كتاب الجهاد (١٥).

⁽٣) لم أجد هذا النص في موطأ أبن بكير، في النسختين المختلفتين التي في حوزتي، ولكن نقله ابن عبد البر في التمهيد ١١/١٤ من رواية القعنبي، ولم أجد هذا النص في النسخة المطبوعة من هذه الرواية. والحديث رواه أبو داود (٢٥٨١)، والترمذي (١١٢٣)، والنسائي ٦/١١١، من حديث عمران بن الحصين، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

* قَوْلُ اليَهُودِ حِينَ خَرَجَتْ إلى النَّخِيلِ بِمَسَاحِيهَا وَمَكَاتِلِهَا، والمَكَاتِلُ: القَفَفُ (١)، فَصَبَّحَتْهُمْ خَيْلُ رَسُولِ اللهِ ﷺ ولا عِلْمَ عِنْدَهُمْ بِهَا، فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوا: (مُحَمَّدٌ وَالْعَسْكَرُ، وَهُوَ الْخَمِيسُ، فَصَبَّحَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُمْ في دِيَارِهِمْ آمِنُونَ [١٦٩٩].

قَالَ عِيسَى: وَالعَمَلُ علَى أَنْ لاَ يُغَارَ عَلَى العَدُوِّ بِلَيْلٍ.

وقَالَ مَالِكٌ: وَلاَ يُقَاتَلُ العَدُوُّ حَتَّى [يُدْعَى] (٢) إلى الإسْلاَم، فإنْ أَبُوا مِنَ الإِسْلاَم، فإنْ أَبُوا مِنَ الإِسْلاَم مِنْهُ عُرِضَتْ عَلَيْهِم الجِزْيَةُ، فإنْ أَبُوا مِنْهَا قُوتِلُوا، إلاَّ مَنْ بَلَغَتْهُمْ دَعْوَةُ الإِسْلاَمُ، وَعَرَفُوا مَا يُقَاتَلُوا عَنْهُ، فإنَّ هَؤُلاَء يُقَاتَلُونَ وَلاَ يُدْعَوْنَ.

قالَ غَيْرُهُ: كَمَا فَعَلَ النبيُّ عَلَيْهِ بِأَهْلِ خَيْبَرَ، وذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ دَعَاهُمْ إلى الإسْلاَم قَبْلَ ذَلِكَ، فَأَبُوا عَلَيْهِ وَلَمْ يُجِيبُوهُ إليه.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: كَانَ سَبَبُ إِخْرَاجِ عَمْرِوِ بِنِ الجَمُوحِ وَعَبْدِ اللهِ بِنِ عَمْرِهِ الأَنْصَارِيَيْنِ مِنْ قُبُورِهِمَا بَعْدَ سِتَّةٍ وأَرْبَعِينَ سَنَةً، مِنْ يَوْمِ دُفِنَا بِالبَقِيعِ يَوْمَ أُحُدٍ، اللَّانْصَارِيَيْنِ مِنْ قُبُورِهِمَا بَعْدَ سِتَّةٍ وأَرْبَعِينَ سَنَةً، مِنْ يَوْمِ دُفِنَا بِالبَقِيعِ يَوْمَ أُحُدٍ، القَنَاةَ التَّي جُلِبَتْ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ إلى المَدِينَةِ ""، فَوَقَعَ حَفْرُهُا بِجَنْبِ قَبْرَيْهِمَا، فَلَمَّا لَقَنَاةَ التَّي عَلَيْهِمَا السَّيْلُ أُخْرِجَا مِنْ ذَلِكَ القَبْرِ، لِيُدْفَنَا في غَيْرِهِ، فَوُجِدَا لَمْ يَتَغَيَّرَا، وَهَذا مِنْ بَرَكَةِ الشَّهَادَةِ في سَبيلِ اللهِ ١٧٠٤].

وقالَ غَيْرُهُ: فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الأَرْضَ لاَ تَأْكُلُ لُحُومَ الشُّهَدَاءِ.

* * *

تَمّ كتابُ الجِهَادِ بِحَمْدِ الله وعَوْنهِ، يتلُوه كتابُ الحجِّ إن شاء الله تعالى

* * *

⁽١) القفف، هي: الزنبيل الكبيرينقل فيها التراب وغيره، ينظر: تحفة الأحوذي ٥/ ١٣١.

⁽٢) جاء في الأصل: يدعو، وما وضعته هو المناسب للسياق.

 ⁽٣) كذا قال المصنف رحمه الله تعالى وهو وهم، فإن شهداء أحد لم يدفن أحد منهم
 بالبقيع، وإنما دفنوا في ساحة المعركة بأحد، وهذا مما لا خلاف فيه.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمَا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الْحَجِّ لَمْ يُفَسِّرْهُ ابنُ مُزَيْنِ (١)

بابُ الغُسْلِ للإحْرَام ومَا يَلْبَسُهُ المُحْرِمُ

حدَّثنا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ، قالَ: حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ، قالَ: حَدَّثنا عَبْدَةُ بنُ قَالَ: حَدَّثنا عَبْدَةُ بنُ قَالَ: حَدَّثنا عَبْدَةُ بنُ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ سُلَيْمَانَ، [عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ] (٢) قالَ: حدَّثنا عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ سُلَيْمَانَ، [عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ] (٣): (نَفِسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بنَ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ [قَالَتْ] (٣): (نَفِسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بنَ أَلْفَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ [قَالَتْ] (٣): (نَفِسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بنَ أَبِيهِ بَكْرٍ بالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبا بَكْرٍ أَنْ يَأْمُرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهِلًّ) (٤).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهُ إِنْ إِلَيْهُ إِلَّهُ عَنْ أَبِيهُ إِلَيْكُ عَنْ أَبِيهِ إِنْ إِلَّهُ إِلَيْهِ عَالِمُ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ عَالِمُ أَبْ أَبْعُ أَبْهِ إِلْمُ أَبْهِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ عَالِمُ أَبْهِ إِلْمُ أَبْهِ إِلْمُ أَلِيلُكُ أَبْهِ إِلْمُ أَبْهِ إِلْمُ أَبْهِ إِلْمُ أَلْمُ أَلْمُ أَنْ أَلْمُ أَلِيلًا أَلْمُ أَلْمُ أَلْمُ أَلْمُ أَلْمُ أَلْمُ أَلْمُ أَلْمُ أَلِيلًا أَلْمُ أَلِيلًا أَلْمُ أَلِمُ أَلْمُ أَلُمُ أَلُمُ أَلْمُ أَلِلْمُ أَلِلْمُ أَلْمُ أَلِمُ أَلْمُ أَلِلْمُ أَلْمُ أ

قَالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ يَصِحُّ للقَاسِمِ سَمَاعٌ مِنْ أَسْمَاءَ، وَحَدِيثُهُ عَنْهَا في المُوطَّأ مُرْسَلٌ، والصَّحِيحُ فِيهِ كَمَا رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَائِشَةَ.

⁽۱) أي أن ابن مزين لم يفسره في كتابه تفسيرا مفصلا، وإنما ذكر فيه بعض المسائل، والدليل على ذلك أنه قد وصلنا جزء من تفسيره وفيه تفسيره لكتاب الحج، وقد ضمن فيه ابن مزين كثيرا من المسائل المنقولة عن أئمة المالكية.

⁽٢) زيادة من مصادر تخريج الحديث.

⁽٣) في الأصل: قال، وهو خطأ ظاهر.

⁽٤) رواه مسلم (١٢٠٩)، وأبو داود (١٧٤٣)، وابن ماجه(٢٩١١)، بإسنادهم إلى عبدة بن سليمان به.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ: حَجُّ الرَّجُلِ بِزَوْجَتِهِ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلاً، والغُسْلُ عِنْدَ الإحْرَامِ دَلِيلٌ على عِنْدَ الإحْرَامِ دَلِيلٌ على عِنْدَ الإحْرَامِ دَلِيلٌ على تَأْكِيدِ الغُسْلِ عِنْدَ الإحْرَامِ، إِذْ يُؤْمَرُ بِهِ مَنْ لاَ يُصَلِّي، وَمَنْ تَرَكَهُ فَقَدْ أَثِمَ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ فِدْيَةٌ.

سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَمَّا رَوَاهُ زَيْدُ بنُ أَسْلَمَ، عَنْ [ابن] (١) أَبِي وَاقِدِ اللَّيْشِيِّ، عَنْ أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ لأَزْوَاجِهِ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ: (هَذِه، ثُمَّ ظُهُورُ اللهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ لأَزْوَاجِهِ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ: (هَذِه، ثُمَّ ظُهُورُ المُحَصِّرِ)، فَقَالَ لِي أَبو مُحَمَّدٍ: هَذَا حَدِيثٌ شَيعِيُّ كَذِبٌ لا يَصِحُّ، وإنَّمَا أَرَادَ بهِ نَاقِلُهُ الطَّعْنَ عَلَى عَائِشَةَ بِخُروجِهَا فِي دَمِ عُثْمَانَ، وحَجُّهَا بَعْدَ النبيِّ عَلَيْهِ، وَمَا كَانَتْ عَائِشَةُ لِتَسْمَعُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ ثُمَّ تُخَالِفُهُ (٢).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى يَحْيى عَنْ مَالِكِ، عَنْ زَيْدِ بِنِ أَسْلَمَ، عَنْ نَافِع، عَنْ نَافِع، عَنْ زَيْدِ بِنِ أَسْلَمَ، عَنْ نَافِع، عَن إِبْرَاهِيمَ بِنِ عَبْدِ اللهِ بِنِ حُنَيْنٍ [١١٥٤]، وَلَمْ يَذْكُر ابِنِ بُكَيْرٍ نَافِعاً في هَذَا اللهِ، اللهِ، اللهِ، عَنْ إَبْرَاهِيمَ بِنِ عَبْدِ اللهِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ (٣).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اخْتَلَفَ ابنُ عَبَّاسٍ وَالمِسْوَرُ بنُ مَخْرَمَةَ وَهُمَا بالأَبْوَاءِ، وَهِيَ بِقُرْبِ الجُحْفَةِ، فِي المُحْرِمِ يَغْتَسِلُ مِنَ الحَرِّ، هَلْ يَغْسِلُ رَأْسَهُ أَمْ لاَ يَغْسِلُهُ؟

⁽١) زيادة لا بد منها، وهي موجودة في مصادر الحديث.

⁽٣٢٧) الحديث رواه أبو داود (١٧٢٢)، وأحمد ٥ /٢١٨، والبيهقي في السنن ٤ /٣٢٧، بإسنادهم إلى زيد بن أسلم به. وأشار الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٤ / ٧٤ إلى أن إسناده صحيح، وقال: وأغرب المهلب فزعم أنه من وضع الرافضة لقصد ذم أم المؤمنين عائشة في خروجها إلى العراق للإصلاح بين الناس في قصة وقعة الجمل، وهو إقدام منه على رد الأحاديث الصحيحة بغير دليل، والعذر عند عائشة أنها تاولت الحديث المذكور كما تاوله غيرها من صواحباتها على ان المراد بذلك أنه لا يجب عليهن غير تلك الحجة. . . إلخ. وقوله: (ظهور الحُصُر) منصوب على تقدير (ثم الْزَمْنَ)، والحصر جمع حصير، وهو ما يفرش في البيوت، والمراد ان يلزمن بيوتهن ولا يخرجن منها.

فَأَفْتَاهُمَا أَبُو أَيُّوبَ الأَنْصَارِيُّ وَهُوَ يَغْتَسِلُ بَيْنَ القَرْنَيْنِ، يَعْنِي: أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ بَيْنَ القَرْنَيْنِ، يَعْنِي: أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ بَيْنَ عَمُودَي البِئْرِ التِّي هِيَ بالجُحْفَةِ، بأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

* وقالَ عُمَرُ لِيعَلَى بنِ مُنَيَّةَ: (أُصْبُبْ عَلَى رَأْسِي، فَقَالَ لَهُ يَعْلَى: أُتُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهَا بِي؟) يَعْنِي: أَتَرِيدُ أَنْ يُقَالَ: أَنَّ يَعْلَى بنَ مُنَيَّةَ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الُمحْرِمَ لَيَعْسَلً] (١) رَأْسَهُ في غَيْرِ غُسْلِ الجَنَابَةِ، فقال له عمر: (أُصْبُبْ، فَلَنْ يَزِدْهُ الماءَ إِلاَّ شَعَثاً)، يَعْنِي: أَنَّ الشَّعَثَ مَأْمُورٌ بهِ في الحَجِّ، فإذَا بَلَّ الشَّعْرُ بالمَاءِ وَلَمْ يَمْشَطُ شَعَثًا مَنْ ذَلِكَ [100].

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَأْخُذْ مَالِكٌ بِتَرْكِ ابنِ عُمَرَ رَأْسِهِ فِي غَيْرِ غُسْلِ الجَنَابَةِ إذا كَانَ مُحْرِمَاً [١١٥٧]، لأَنَّهُ مِنْ شَدَائِدِه على نَفْسِهِ، والغُسْلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ مَأْمُورٌ بهِ، وَمِثْلُهُ الغُسْلُ للوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَمَنْ تَرَكَهُمَا فَقَدْ أَسَاءَ، وَلَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ.

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بِنَ عُمَرَ قَالَ: سُئِلَ النبيُ عَلَيْهِ مَا يَلْبَسُ مِنَ الثَّيَابِ في حَالِ النبيُ عَلَيْهِ مَا يَلْبَسُ مِنَ الثَّيَابِ في حَالِ إَحْرَامِهِ، فقَالَ: «لاَ تَلْبَسُوا القُمُص، ولاَ السَّرَاوِيلاَتِ»، وذَكَرَ الحَدِيثَ إلى آخِرِه إحْرَامِهِ، فقالَ: «لاَ تَلْبَسُوا القُمُص، ولاَ السَّرَاوِيلاَتِ»، وذَكَرَ الحَدِيثَ إلى آخِرِه [١١٦٠].

سَأَلْتَ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنِ الحَدِيثِ الذي رَوَاهُ حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، [عَنْ عَمْروِ بنِ دِينَارٍ] (٢)، عَنْ جَابِرِ بنِ زَيْدٍ، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: «السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ» (٣)، فقَالَ لِي أَبو مُحَمَّدٍ: انَفْرَدَ جَابِرُ بنُ زَيْدٍ بِهَذَا الحَدِيثِ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، وَهَذَا حَدِيثٌ لاَ يُعْرَفُ عَنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ ابنِ عَبَّاسٍ بالحِجَازِ، ولِهَذَا أَنْكُرَهُ مَالِكٌ، وجَابِرُ بنُ زَيْدٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ، ولاَ يُعْرَفُ هَذَا الحَدِيثُ بالمَدِينَةِ.

⁽١) في الأصل: (يسغل)، وهو خطا ظاهر.

⁽٢) زيادة من مصادر تخريج الحديث.

⁽٣) رواه مسلم (١١٧٨)، وأبو داود(١٨٢٩)، والنسائي ٥ / ٣٣٢، بإسنادهم إلى حماد بن زيد به.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَنْ لَمْ يَجِدْ مِئْزَرَاً وَكَانَتْ مَعَهُ سَرَاوِيلُ شَقَّهَا واتَّزَرَ بِهَا، وَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ قَطَعَ الخُفَّيْنِ أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ، وَمَنْ لَبِسَ خُفَّيْنِ أَو سَرَاوِيلَ مِنْ ضَرُورَةٍ افْتَدَى.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عُمَرَ لِطَلْحَةَ حِينَ رَأَى عَلَيْهِ الثَّوْبَ المَصْبُوغَ بِلُمُ اللَّهَ الرَّهْطُ، أَيْمَةٌ يَقْتَدِي بِكُمُ بِالمَدَرِ، والمَدَرُ: المُغْرَةُ (أَنَى مَقَالَ لَهُ عُمَرُ: (إِنَّكُمْ أَيُّهَا الرَّهْطُ، أَيْمَةٌ يَقْتَدِي بِكُمُ النَّاسُ)[١١٦٤]، ثُمَّ ذَكَرَ القِصَّةَ إلى آخِرِهَا.

فِي هَذَا مِنَ الفِقْهِ: قَطْعُ الذِّرَائِعُ التِّي تُلَبِّسُ على النَّاسِ، وذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ عَلَى النَّاسِ، وَأَصْلُ قَطْعِ الذَّرَائِعِ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ مُرَاعَاةُ أَحْوَالِهِ، وتَرْكُ مَا يَلْتَبِسُ عَلَى النَّاسِ، وَأَصْلُ قَطْعِ الذَّرَائِعِ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ مُرَاعَاةُ أَحْوَالِهِ، وتَرْكُ مَا يَلْتَبِسُ عَلَى النَّاسِ، وَأَصْلُ قَطْعِ الذَّرَائِعِ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ قَوْلُهُ: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِيبَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُواْ رَعِنَا سَمْعَكَ، وكَانَتْ عِنْدَهُمْ وَجَلَّ قَوْلُوا يَقُولُونَ للنبِّي ﷺ إذا أَرَادُوا مُخَاطَبَتَهُ: رَاعِنَا سَمْعَكَ، وكَانَتْ عِنْدَهُمْ اللهُ عَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: كَرِهَ مَالِكٌ أَنْ تَلْبَسَ النِّسَاءُ فِي حَالَةِ الإحْرَامِ مِنَ الثِّيَابِ المُعصَفَّرِ بالزُّعْفَرَانِ، والمَصْبُوغِ بالوَرْسِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَنْتَفِضُ على الجِلْدِ، وَهُوَ فِي مَعْنَى الطِّيبِ الذي نَهَى المُحْرِمُ أَنْ يَسْتَعِمَلَهُ فِي حَالَةِ إِحْرَامِهِ.

⁽١) المغرة: طين أحمر، وهو الذي يصبغ به الثياب، والمدر _ بالتحريك _ قطع الطين اليابس، والمراد به: الطين الأحمر الذي يصبغ به الثوب، فيصير أحمر، ينظر: تحفة الأحوذي ٨ / ٧٥.

⁽٢) رواه الطبري ١٢ / ١٣٣ من حديث ابن عباس.

* قَالَ مَالِكٌ: مَا فَوْقَ الذَّقْنِ مِنَ الوَجْهِ والرَّأْسِ لاَ يُغَطَّيهِ، كَمَا قَالَ ابنُ عُمَرَ [١١٧٧]، وَمَنْ غَطَّى وَجْهَهُ في حَالِةِ إِحْرَامِهِ واسْتَدَامَ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ، فإنْ لَمْ يَسْتَدِمْ ذَلِكَ فَلاَ شَىءَ عَلَيْهِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ هَذَا مِنْ أَجْلِ مَا رَوَاهُ الفَرَافِصَةُ بنُ عُمَيْرٍ أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ يُغْطِّي وَجْهَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ [١١٧١]، وَلَمْ يَأْخُذْ بِهَذَا مَالِكٌ فإذا فَعَلَ المُحْرِمُ مِنْ ذَلِكَ الشَّيءَ اليَسِيرَ وَلَمْ يَسْتَذِمْ تَغْطِيةَ وَجْهِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيءٌ، فإنِ المُحْرِمُ مِنْ ذَلِكَ الشَّيءَ اليَسِيرَ وَلَمْ يَسْتَذِمْ تَغْطِيةَ وَجْهِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيءٌ، فإن المُتَدَامَ تَغْطِيةَ وَجْهِهِ وَطَالَ ذَلِكَ كَانَتْ عَلَيْهِ الفِدْيَةُ.

قالَ مَالِكُ : إِحْرَامُ الرَّجُلِ في وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ، وإِحْرَامُ المَرْأَةِ في وَجْهِهَا وَكَفَّيْهَا، ولا بَأْس أَنْ تَسْتُرَ المَرْأَةُ وَجْهَهَا إذا كَانَتْ شَابَةً، فَتُرْسِلُ المَقْنَعَةَ مِنْ أَعْلَى رَأْسَهِا عَلَى وَجْهِهَا إذا أَرَادتْ بِذَلِكَ السَّتْرَ مِنَ النَّاس (١).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا كَرِهَ ابنُ عُمَرَ للمُحْرِمِ لِبْسَ المِنْطَقَةَ [١١٦٨] مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَعْقِدُ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ، فَصَارَ ذَلِكَ ضَرْباً مِنَ اللَّبَاسِ الذي نُهِيَ عَنْهُ المُحْرِمُ، وَرَخَّصَ ابنُ المُسَيَّبِ فِي لِبَاسِهَا للمُحْرِمِ إذا كَانَتْ فِيهَا نَفَقَتُهُ، مِنْ أَجْلِ حَاجَتِهِ إلى ذَلِكَ [١٦٦٩].

وقَالَ ابنُ بُكَيْرٍ في رِوَايَتِهِ: إذا جَعَلَ في طَرَفِهَا سَيْرَيْنِ يَعْقِدُ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ (٢)، يُرِيدُ: إذا لَمْ يُدْخِلِ السَّيْرَ فِي [تَقْبِ] (٣) المِنْطَقَةِ.

* وَرَوَى يَحْيى بنُ يَحْيَى: إذا جَعَلَ في طَرَفَيْهَا سُيُورَةً [١١٦٩]، وَرِوَايةُ ابنُ
 بُكَيْرٍ أَبْيَنُ.

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: صِفَةُ لِبَاسِ المُحْرِمِ المِنْطَقَةِ هُوَ: أَنْ يَشُدَّهَا لاَبِسُهَا على جِلْدِه، ولاَ يَشُدُّهَا عَلَى مِثْزَرِهِ، لأَنَّ ذَلِكَ يَشْبَهُ اللِّبَاسَ الذِي نُهِيَ عَنْهُ المُحْرِمُ.

⁽١) نقل قول مالك: ابن عبد البر في التمهيد ١٢٣/١٥.

⁽٢) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٠أ)، نسخة تركيا.

⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واستدركته من الاستذكار ٤/ ٢٢٤.

* سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدِ عَنْ حَدِيثِ هُشَيْمٍ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بِنِ جُبَيْرٍ، عَن ابنِ عبَّاسٍ: (أَنَّ رَجُلاً وَقَصَتْ بِهِ نَاقَتَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَمَاتَ، فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ابنِ عبَّاسٍ: (أَنَّ رَجُلاً وَقَصَتْ بِهِ نَاقَتَهُ وَهُو مُحْرِمٌ فَمَاتَ، فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ، وَكَفَّنُوهُ، ولا تُخَمِّرُوا وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ، فإنَّ اللهَ يَبْعَثَهُ يومَ القِيَامَةِ مُلَبِياً اللهُ مُنَالَ الْمِ مُحَمَّدٍ: انْفَرَدَ بِهذا الحَدِيثِ ابنُ جُبَيْرٍ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، وإنْ مُحَمَّدٍ انْفَوَد بِهذا الحَدِيثِ ابنُ جُبَيْرٍ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، وإنْ صَحَّ هذا الحَدِيثُ فَهُو خَاصِّ لِذَلِكَ الرَّجُلِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَاتَ وَقَد انْقَطَعَ عَنْهُ العَمَلُ، وَقَدْ كَفَّنَ ابنُ عُمَرَ ابْنَهُ وَخَمَّرَ رَأْسَهُ حِينَ مَاتَ وَهُو مُحْرِمٌ [١١٧٣]، وَبِهذا أَخَذَ مَالِكُ في المُحْرِمِ إذا مَاتَ أَنَّهُ يُغَمَّلُ، وَيُكَفَّنُ، ويُغَطَّى رَأْسُهُ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: "لاَ تَنْتَقِبُ المَرْأَةُ المُحْرِمَةُ، وَلاَ تَلْبَسُ القَفَّازَيْنِ "(")، وأَوْقَفَ مَالِكٌ هَذَا الحَدِيثَ في المُوطَأ على ابنِ عُمَرَ، وَلَمْ يَبْلُغْ بهِ النبيَّ ﷺ [١١٧٥].

وفيهِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ المَرْأَةَ إِذَا سَتَرَتْ يَدَيْهَا فِي قَفَّازَيْنِ، أَو سَتَرَتْ وَجْهَهَا وَهِيَ مُحْرِمَةٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ أَنَّ عَلَيْهَا الفِدْيَةَ.

* * *

⁽١) رواه مسلم (١٢٠٦)، والنسائي (٢٨٥٢)، وأحمد ١/ ٢١٥، بإسنادهم إلى هشيم به.

⁽٢) رواه البخاري (١٧٤١)، بإسناده إلى الليث به.

بابُ تَرْكِ الطِّيبِ في الحَجِّ، وَذَكْر المَوَاقِيتِ والإهْلاَلِ

* رَوَى النَّخَعِيُّ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إلى بِيضِ الطِّيبِ في مِفْرَقِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ وَهُوَ مُحْرِمٌ اللهِ عَلِيْ وَمِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ مِنْ طَرِيقِ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ لإحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَقَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بالبَيْتِ المِلايثِ اللهِ عَلَيْ الإحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَقَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بالبَيْتِ المَلِادِ اللهِ عَلَيْ الْمُحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَقَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بالبَيْتِ المَلِيثِ المَلِيثِ المَلْمَادِ اللهِ عَلَيْ الْمَادِيثِ المَلْمُ اللهِ عَلَيْهِ الْمُؤْتِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ الْمُؤْتِ اللهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الل

⁽١) رواه مسلم (١١٩٠) وغيره بإسناده إلى إبراهيم النخعي به.

⁽٢) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل بسبب مسحه، واجتهدت بما رأيته مناسبا للسياق.

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين مسح في الأصل، وقد اجتهدت بما يتناسب مع سياق ما جاء في الموطأ.

⁽٤) ما بين المعقوفتين أصابه المسح، وقد استظهرته بما يتناسب مع سياق الكلام.

وقَالَ [تَبَارَكَ وتَعَالَى](١): ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَـَّهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩]، والتَّفَتُ هُوَ: ضِدُّ الطِّيبِ في حَالَةِ الإِحْرَامِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يُرَخِّصْ [مَالِكٌ بَعْدَ] (٢) رَمْي جَمْرَةَ العَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ يَتَطَيَّبَ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ الإفَاضَةِ، كَمَا قَالَ سَالِمُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، وَرَخَّصَ في ذَلِكَ خَارِجَةُ بنُ زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ للوَلِيدِ بنِ عَبْدِ المَلِكِ[٢١٨٢]، فإنْ تَطَيَّبَ الرَّجُلُ بَعْدَ رَمْيهِ وَحِلاَقِةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ للإفَاضَةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيءٌ، لِفُتْيَا خَارِجَةً بذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَوَاقِيتُ الحَجِّ رُخْصَةٌ مِنَ النبيِّ عَلَيْ لِأُمَّتِهِ وَرِفْقاً مِنْهُ بِهِمْ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قِيلَ في تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ ﴾ [البقرة: ١٩٦] أَنَّ إِنْمَامَهَا أَنْ يَهِلَّ بِهَا الرَّجُلُ مِنْ بَلَدِهِ وَمَسْكَنِهِ، فَرَخَّصَ في ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لأُمَّتِهِ، وَوَقَّتَ لَهُمْ مَوَاقِيتَ يَهِلُّونَ مِنْهَا بِالحَجِّ والعُمْرَةِ، وَلَو أَنَّ رَجُلاً خَرَجَ مُحْرِماً بِالحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ لَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِطُولِ السَّفَرِ، ولامْتِنَاعِهِ مِمَّا رَجُلاً خَرَجَ مُحْرِماً بِالحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ لَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِطُولِ السَّفَرِ، ولامْتِنَاعِهِ مِمَّا يَسْتَبِيحُهُ الحَلاَلُ [١١٨٦].

قالَ مَالِكٌ : فَلاَ يُجَاوِزُ أَحَدُ المَوَاقِيتَ مِمَّنْ يُرِيدُ دُخُولَ مَكَّةَ إِلاَّ مُحْرِماً بِحَجٍّ أَو مُمْرَة.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قُلْتُ لأَبِي مُحَمَّدٍ: مَا وَجْهُ إِهْلاَلِ ابنِ عُمَرَ مِنَ الفُرُعِ وَهِيَ بَعِيدَةٌ مِنْ ذِي الحُلَيْفَةَ؟[١١٨٨]، فقالَ لِي: قَصَدَ ابنُ عُمَرَ إلى الفُرُع في حَاجَةٍ عُرِضَتْ لَهُ، فَلَمَّا انْقَضَتْ قَامَتْ لَهُ نِيَّةٌ في السَّيْرِ إلى مَكَّةَ، فَأَهَلَ مِنْ مَكَانِهِ ذَلِكَ، كَمَا يَفْعَلُ أَهْلُ كُلِّ بَلَدٍ مِمَّنْ هُمْ قُدَّامُ المَوَاقِيتِ إلى مَكَّةَ، يُهِلُّونَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ.

قُلْتُ لَهُ: فَمَا وَجْهُ إِهْلاَلِهِ مِنْ إِيلْيَاءَ، وَهِيَ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ؟[١١٨٩] فَقَالَ لِي: إِنَّمَا أَهَلَّ مِنْهَا بِالحَجِّ مِنْ أَجْلِ الفِتْنَةِ التِّي كَانَتْ بِالحِجَازِ، وكَانَ النَّاسُ يُحِبُّونَ أَنْ

⁽١) ما بين المعقوفتين أصابه المسح، ووضعت ما يتناسب مع السياق.

⁽٢) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل بسبب مسحه، واستظهرته بما رأيته مناسبا للساق.

يُصَيِّرُوا إليهِ الخِلاَفَةَ، فَلَمَّا صَعَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ دَخَلَ في إحْرَامِهِ، وَرَأَهُمْ أَنَّهُ في عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الآخِرَةِ، لِكَي يَسْلَمَ مِنَ الفَرِيقَيْنِ.

وأَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على أَنَّ مَنْ أَهَلَّ بِحَجٍّ أَو عُمْرَةٍ مِنْ قَبْلِ مِيقَاتِهِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْإِحْرَامُ.

قُلْتُ لَهُ: فَحَدِيثُ المُعَافَى بنِ عِمْرَانَ، [عن أَفْلَحِ بنِ حُمَيْدِ]، عَنِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: «وَقَّتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لأَهْلِ العِرَاقِ ذَاتَ عِرْقِ» (١)، فقالَ لِي: الصَّحِيحُ في هَذا تَوْقِيتُ عُمَرَ لأَهْلِ العِرَاقِ ذَاتِ عِرْقٍ، في إيَّامِهِ افْتُتِحَ العِرَاقُ (٢).

قالَ مَالِكٌ: مَنْ جَاوَزَ مِيقَاتَهُ غَيْرَ مُحْرِم مِمَّنْ يُرِيدُ الحَجَّ أَو العُمْرَةَ رَجَعَ إليهِ إِنْ كَانَ قَرِيباً فَأَحْرَمَ مِنْهُ، وإِنْ بَعُدَ وَخَشِيَ فَوَاتَ الحَجِّ أَهَلَّ مِنْ مَكَانِهِ، وكَانَ عَلَيْهِ دَمٌ لِمُجَاوَزَتِهِ مِيقَاتِهِ غَيْرٍ مُحْرِمٍ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إنَّمَا اعْتَمَرَ النبيُّ ﷺ مِنَ الجِعْرَانَةِ عَامَ الفَتْحِ حِينَ انْصَرَفَ مِنْ الجِعْرَانَةِ، وَهِيَ في انْصَرَفَ مِنْ الجِعْرَانَةِ، وَهِيَ في الْحَلِّ قَرِيبٌ مِنَ الْحَرَمِ، وَكَانَ هَذَا قَبْلَ فَرْضِ الْحَجِّ [١١٩٠].

* ومِنْ هَذَا الحَدِيثِ قَالَ العُلَمَاءُ: إِنَّهُ لاَ يَعْتَمِرُ أَحَدٌ مِنْ جَوْفِ مَكَّةَ، وَقَدْ أَمَرَ النبيُّ ﷺ عَائِشَةَ حِينَ اعْتَمَرتْ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ إلى الحِلِّ فَتَهِلَّ مِنْهُ بِعُمْرَةٍ النبيُّ ﷺ عَائِشَةَ حِينَ اعْتَمَرتْ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ إلى الحِلِّ فَتَهِلَّ مِنْهُ بِعُمْرَةٍ النبي المَعْمَعَ في عُمْرَتِهَا بَيْنَ حِلِّ وَحَرَمٍ.

⁽۱) رواه أبو داود(۱۷۳۹) بإسناده إلى المعافى به، وما كان ما بين معقوفتين من مصادر تخريج الحديث.

⁽٢) نقله ابن عبد البر في الاستذكار ٤ /٣٤٣، ورد عليه بقوله: هذه غفلة من قائل هذا القول، بل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقّت لأهل العراق ذات عرق بالعقيق، كما وقّت لأهل الشام الجحفة، والشام كلها يومئذ ذات كفر كما كانت العراق يومئذ ذات كفر، فوقّت لأهل النواحي لأنه علم أنه سيفتح الله على أمته الشام والعراق وغيرها من البلدان. . إلخ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: الإهْلاَلُ رَفْعُ الصَّوْتِ بالتَّلْبِيَةِ، إِجَابَةُ دَعْوَةِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْنِينَ مِن كُلِّ فَجِّ عَمِيقٍ﴾ [الحج: ٢٧]، فَذَكَر أَنَّهُمْ يَأْتُونَ مَكَّةَ رِجَالًا وَرُكْبَاناً.

ومَعْنَى (لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ) أَيْ: إَجَابَةً لَكَ بَعْدَ إِجَابَةٍ.

ومَعْنَى: (سَعْدَيْكَ) أَيْ: مُسَاعَدَةً لَكَ بَعْدَ مُسَاعَدَةٍ عَلَى أَدَاءِ مَا أَوْجَبْتَهُ لَكَ عَلَيْنَا مِنْ فَرْضِ الحَجِّ، فَالحَجُّ فَرْضٌ علَى المُسْتَطِيعِينَ البَالِغِينَ الأَحْرَارِ، مَرَّةً في العُمُرِ، وقَدْ سَأَلَ الأَقْرَعُ بنُ حَابِسِ النبيَّ ﷺ حِينَ نزَلَ فَرْضُ الحَجِّ، فقالَ: "يَا رَسُولَ اللهِ، الحَجُّ في كُلِّ عَامٍ أَو مَرَّةً وَاحِدَةً في العُمُرِ؟ فقالَ: بَلْ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَمَنْ زَادَ فَهُوَ مُتَطَوِّعٌ اللهِ مَرَّةً وَاحِدَةً في العُمُرِ اللهِ مَتَطَوِّعٌ اللهُ مَنَ اللهُ مَنْ أَدَ فَهُوَ مُتَطَوِّعٌ اللهُ مَنْ أَدَادَ فَهُوَ مُتَطَوِّعٌ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: السَّبيلُ إلى الحَجِّ الطَّرِيقُ السَّابِلَةُ التِّي يَأْمَنُ الإِنْسَانُ في سُلُوكِهَا على نَفْسِهَا، والزَّادُ المَبْلَغُ، والقُوَّةُ علَى الوُصُولِ إلى مَكَّةَ، إمَّا رَاجِلاً، وإمَّا رَاجِلاً، وإمَّا رَاكِبَاً مَعَ صَحَّةِ البَدَنِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى أَشْعَتُ بنُ سَوَّارِ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النبيَّ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النبيَّ عَلَى الظُّهْرَ بِذِي الحُلَيْفَةِ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتُهُ، فَلَمَّا عَلاَ عَلَى شَرَفِ البَيْدَاءِ أَهَلَّ »(٢).

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: شَرَفُ البَيْدَاءِ هُوَ الشَّرَفُ الذي قُدَّامُ ذِي الحُلَيْفَةِ في طَرِيقِ مَكَّةَ، وأَنْكَرَ ابنُ عُمَرَ هَذَا الحَدِيثِ، وقَالَ: (بَيْدَاؤُكُمْ هَذِه التِّي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهَ عَلَيْ اللهَ عَلَى اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ عَنْ البَيْدَاءِ فَقَدْ كَذَب، وإنَّمَا بَدَأُ الإهلال مِنْ البَيْدَاءِ فَقَدْ كَذَب، وإنَّمَا بَدَأ الإهلال مِنْ عِنْدِ بَابِ المَسْجِدِ حِينَ اسْتَوتَ بِهِ رَاحِلَتِهِ)[١١٩٤].

⁽۱) رواه أبو داود (۱۷۲۱)، والنسائي (۱٦٢٠)، وابن ماجه(۲۸۸٦)، من حديث ابن عباس.

⁽٢) رواه أبو داود (١٧٧٤)، والنسائي (٢٩٣١)، بإسنادهما إلى أشعث به.

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: بِهَذَا الحَدِيثِ أَخَذَ مَالِكٌ، أَنَّ الإِهْلاَلَ يَكُونُ مِنْ عِنْدِ مَسْجِدِ ذِي الحُلَيْفَةِ بِأَثَرِ صَلاَةِ نَافِلَةٍ لِمَنْ مَرَّ بِذِي الحُلَيْفَةِ.

* قَوْلُ عُبَيْدِ بنِ جُرَيْجِ لابنِ عُمَرَ: (رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا، ثُمَّ ذَكَرَ القِصَّةَ إلى آخِرِهَا، لَمْ أَرَ أَحَداً مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا، فَقَالَ: مَا هِيَ يا ابنَ جُرَيْجِ؟ قالَ: رَأَيْتُكَ لاَ تَمَسَّ مِنَ الأَرْكَانِ إِلاَ اليَمَانِيَيْنِ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النِّعَالَ السَّبْتِيَّةِ، وَرَأَيْتُكَ تَطْبِغُ بالصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهَلَّ النَّاسُ إِذَا رَأَوُا الهلالَ وَلَمْ تَهِلَّ أَنْتَ مَصْبغُ بالصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهلَّ النَّاسُ إِذَا رَأُوا الهلالَ وَلَمْ تَهِلَّ أَنْتَ مَتَى كَانَ يَوْمُ التَّرُويةِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ: أَمَّا الأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَمَسَّ مِنْ رَصُولَ اللهِ عَلَيْ يَمَسَّ مِنْ أَرَكُونُ الذي فِيهِ الحَجَرُ الأَسْوَدُ، وَالرُّكُنُ الذي يَيْعِ الرَّكُنَ الذي فِيهِ الحَجَرُ الأَسْودُ، وَاللَّوْنُ الذي يَتَصِلُ بهِ مِنْ نَاحِيةِ مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَهُمَا الرُّكْنَانُ اليَمَانِيَّانِ، وإنَّمَا وَلِكُنْ الذي يَتَصِلُ بهِ مِنْ نَاحِيةِ مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَهُمَا الرُّكْنَانُ اليَمَانِيَّانِ، وإنَّمَا وَلِيَمَنِ الْمَعْدُ اللهِ عُمْرَ اللهُ عُمْرَالُ الْمَانِيَّانِ، وإنَّمَا وَلَهُ إِلَيْ المَمَانِيَّانِ الْمَالِيُمَانِيَّانِ الْمَمَا مِنْ نَاحِيةِ الْيَمَنِ.

وقَوْلُهُ: (وأَمَّا النِّعَالُ السَّبْتِيَّةُ)، يَعْنِي: المَحْلُوقَةَ الشَّعَرِ، (فإنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَلْبَسُهَا حِينَ يَتَوضَّأُ وَالبَلَلُ بِرِجْلَيْهِ).

(وأَمَّا الصُّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَصْبَغُ بِهَا ثِيَابَهُ لاَ شَعْرَهُ)، لأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَبْلُغْ مِنَ الشَّيْبِ إلى أَنْ يَحْتَاجَ أَنْ يُغَيِّرَ شَيْبَهُ بِصُفْرَةٍ.

وَقَوْلُهُ: (وأَمَّا الإهْلاَلُ، فإنِّي لَمْ أَرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَهِلُّ حَتَّى تَنْبَعَثَ بهِ رَاحِلَتَهُ)، يُرِيدُ: أَنَّهُ إِنَّمَا أَهَلَّ بالحَجِّ حِينَ شَرَعَ في عَمَلِ الحَجِّ وتَوَجَّهَ إليهِ، فَكَذَلِكَ أَفْعَلُ أَنَا إذا كَانَ وَقْتَ خُرُوجِي مِنْ مَكَّةَ لِعَمَلِ النَّحَجِّ أَهْلَلْتُ بهِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: الذي يأْخُذُ بهِ مَالِكٌ في وَقْتِ إِهْلاَلِ أَهْلِ مَكَّةَ بالحَجِّ وَمَنْ كَانَ مُقِيماً بِهَا مِنْ غَيْرِهِم أَنْ يَهِلُوا بالحَجِّ إِذَا أَهَلَ هِلاَلُ ذِي الحِجَّةِ، كَمَا قَالَ عُمَرَ لاَّهْلِ مَكَّةَ: (يا أَهْلَ مَكَّةَ، مَا شَأْنُ النَّاسِ يَأْتُونَ شُعْنَا وَأَنْتُمْ مُدَّهِنُونَ؟ أَهِلُوا إِذَا رَأَيْتُمُ الهِلاَل)[١٢٢٢]، يَعْنِي: أَهِلُوا بالحَجِّ إِذَا رَأَيْتُم هِلاَلَ ذِي الحِجَّةِ، وإنَّمَا أَرَادَ عُمرُ بِهَذَا أَنْ يَنَالَ أَهْلُ مَكَّةً مِنْ صُعُوبةِ الإحْرَامِ مِثْلَ مَا يَنَالُ أَهْلُ الآفَاقِ الّذِينَ عَمْرُ بِهَذَا أَنْ يَنَالُ أَهْلُ الآفَاقِ الّذِينَ يَهِلُّونَ بالحَجِّ مِنَ المَوَاقِيتِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «أَمَرَنِي جِبْرِيلُ أَنْ آمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ» [١٩٩٦]، قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: يَرْفَعُونَهَا على قَدْرٍ، ولَيْسَ عَلَيْهِمْ كَثْرَةُ الإِلْحَاحِ بِذَلِكَ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ مَالِكٍ: (لاَ تُرْفَعُ الأَصْوَاتُ بِالتَّلْبِيةِ في المَسَاجِدِ إِلاَّ في مَسْجِدِ مَكَّةَ، ومَسْجِدِ مِنَى)[١٢٠١]، قالَ أَبو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا خَصَّ هَذَيْنِ المَسْجِدَيْنِ بِإِباَحَةِ التَّلْبِيةِ فِيهِمَا بِرَفْعِ الصَّوْتِ لأَنَّهُمَا بُنِيَا للتَّلْبِيةِ بِالحَجِّ والصَّلاةِ فِيهِما، وسَائِرُ المَسَاجِدِ إِنَّمَا بُنِيتْ للصَّلاةِ فِيها، فَلِذَلِكَ لاَ تُرْفَعُ فِيهَا الأَصْوَاتُ بِالتَّلْبِيةِ ولاَ غَيْرَهَا، ولِهذا كَرِهَ العُلمَاءُ رَفْعَ الأَصْوَاتِ في المَسَاجِدِ عِنْدَ المُنَاظَرةِ في العَلْم، وَلَمْ تَرْفَعِ المَرْاةُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيةِ، لأَنَّهَا تُشْغِلُ نَفُوسَ النَّاسِ بِصَوْتِهَا فِي الْحَرَامِهِمْ.

بابُ إِفْرَادِ الحَجِّ، وقِرَانِهِ، وَمَتَى تُقْطَعُ التَّلْبيَةُ في الحَجِّ

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ أَفْرَدَ الحَجَّ، وَسُمِّيتْ حَجَّتُهُ حَجَّةَ الوَدَاعِ، لأَنَّ فِيهَا وَدَّعَ النَّاسَ، وأَفْرَدَ الحَجَّ بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ، وعُمَرُ، وعُمْمَانُ، وأَبَاحَ النبيُّ ﷺ لأَصْحَابِهِ في حَجَّتِهِ القِرَانَ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ، وَالتَّمْتُعِ بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ، وأَفْرَدَ هُوَ ﷺ.

حَدَّثنا أَبِو مُحَمَّدِ البَاجِيُّ (١)، قالَ: حَدَّثنا أَحْمَدُ بِنُ [عَمْرِهِ] المَكِّي (٢)، قالَ: حَدَّثنا ابنُ أَبِي عُمَرَ العَدَنِيُّ (٣)، قالَ: حَدَّثنا سُفْيَانُ بِنُ عُيئِنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الوَدَاع، فقالَ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَهِلَّ مِنْكُمْ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهِلَّ بِالحَجِّ فَلْيَفْعَلْ، قَالَتْ: وأَهَلَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بالحَجِّ «١٤).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا الحَدِيثُ يُبَيِّنُ فِعْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ في خَاصَّةِ نَفْسِهِ أَنَّهُ أَفْرَدَ الحَجَّ والْعُمْرَةِ، والتَّمَتُعَ بالعُمْرَةِ إلى أَنَّهُ أَفْرَدَ الحَجَّ والعُمْرَةِ، والتَّمَتُعَ بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ، والإِفْرَادُ بالحَجِّ أَحَبُ إلى مَالِكِ مِنَ القِرَانِ وَمِنَ التَّمَتُع، وذَلِكَ أَنَّ القِرَانَ

 ⁽١) هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم الأندلسي الفقيه، تقدم التعريف به.

 ⁽۲) هو أحمد بن عمرو الخلال، أبو عبد الله المكي، شيخ الطبراني كما في المعجم الأوسط
 ۱ ۱۵۲/۱ ولم أجد له ترجمة، وذكره المزي في تهذيب الكمال ۲۲/ ۲٤٠ ضمن روى
 عن ابن أبي عمر العدني، وجاء في الأصل: (عمر) وهو خطأ.

 ⁽٣) هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني شيخ الإمام مسلم وغيره، وهو صاحب المسند.

⁽٤) رواه مسلم (١٢١١) عن ابن أبي عمر العدني به.

والتّمَتُعَ يُوجِبَانِ علَى مَنْ فَعَلَهَا الهَدْيَ، والهَدْيُ أَبَداً إِنَّمَا يَلْزَمُ في الحَجِّ بِسَبِ
تَوْهِيمٍ يَقَعُ في عَمَلِهِ كَسَجْدَتِي السَّهُو في الصَّلاَةِ إِنَّمَا هُوَ لِتَوهِيمٍ يَقَعُ في الصَّلاَةِ،
والإفْرَادُ بالحَجِّ لاَ يَجِبُ مَعَهُ هَدْيٌ ولاَ غَيْرُه، ولِذَلِكَ التَزَمَّهُ أَبو بَكْرٍ وعُمَرُ
وعُثْمَانُ، حَتَّى أَنَّ عُثْمَانَ كَانَ يَنْهَى عَنْ أَنْ يُقْرَنَ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ، وكَانَ عَلَيُّ
يَرَى القِرَانَ مُبَاحًا عَلَى نَحْوِ مَا أَبَاحَهُ النبيُّ عَلَيْ لأَصْحَابِهِ، وَلِذَلِكَ غَضِبَ حِينَ
رَاجَعَهُ في ذَلِكَ عُثْمَانُ حِينَ قَالَ لَهُ: (ذَلِكَ رَأْلِي)، فقالَ عَلَيُّ رَحِمَهُ اللهُ حِينَ لَلهُ وينَئِقْذِ:
(لَبَيْكَ بِحَجِّ وَعُمْرَةٍ) [١٢٠٩]، وإنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ عَلِيًّ إِذْ خَشِي أَنْ تَذْهَبَ سُنَّةَ القِرَانِ التِّي أَبَاحَهَا النبيُّ عَلَيْ لأَصْحَابِهِ في حَجَّةِ الوَدَاعِ.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ في قَوْلِ عَلَيٍّ: (لَبَيْكَ بِحَجِّ وَعُمْرَةٍ)، دَلِيلٌ لِمَنْ بَرَى إِرْدَافَ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ، إِذْ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ عَلَيٌّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَوَّلاً عِنْدَ إِحْرَامِهِ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَجَائِزٌ أَنْ يَهِلَّ أَوَّلاً بِعُمْرَةٍ ثُمَّ أَرْدَفَ الْحَجِّ عَلَيْهَا، وقَدْ رَوَى غَيْرُ يَحْيَى الْمِيقَاتِ، وَجَائِزٌ أَنْ يَهِلَّ أَوَّلاً بِعُمْرَةٍ ثُمَّ أَرْدَفَ الْحَجِّ عَلَيْهَا، وقَدْ رَوَى غَيْرُ يَحْيَى عَنْ مَالِكِ في مَوْظَيْهِ مِنْ طَرِيقِ عَلَيِّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ في هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: (لَبَيْكَ عَنْ مَالِكٍ في مَوْظَيْهِ مِنْ طَرِيقِ عَلَيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ في هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: (لَبَيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ مَعَاً)[١٢٠٩](١٠)، على مَعْنَى: أَنْ يَرْدِفَ الأَكْثَرَ عَمَلاً _ وَهُو الحَجِّ عَلَى الأَقَلِّ عَمَلاً، وَهِيَ الْعُمْرَةُ .

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَعْنَى قَوْلِ ابنِ عُمَرَ حِينَ أَهَلَّ بالعُمْرَةِ مِنَ المِيقَاتِ، ثُمَّ قَالَ: (إِنْ صُدِدْتُ عَنِ البَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ [١٢١٢]، ثُمَّ قَالَ: (إِنْ صُدِدْتُ عَنِ البَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ [٢٢١٢]، يَعْنِي: كَمَا صَنَعُوا مَعَهُ عَامَ الحُدَيْبِيَّةِ حِينَ صَدَّهُمْ المُشْرِكُونَ عَنِ البَيْتِ فَحَلُوا بِهَا مِنْ عُمْرَتِهِمْ وَنَحَرُوا وَحَلَقُوا، فَلِذَلِكَ قَالَ ابنُ عُمَرَ: (مَا أَمْرُهُمَا إِلاَّ وَاحِدُ) ، مِنْ عُمْرَتِهِمْ وَنَحَرُوا وَحَلَقُوا، فَلِذَلِكَ قَالَ ابنُ عُمَرَ: (مَا أَمْرُهُمَا إِلاَّ وَاحِدُ) ، يَعْنِي: أَمْرَ الحَجِّ والعُمْرَةِ وَاحِدٌ فِيمَنْ صُدَّ عَنِ البَيْتِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، إِمَّا بِحَجَّةٍ أَو بِعُمْرَةٍ أَنَّهُ يَحِلُّ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَيَرْجِعُ إلى بَلَدِهِ.

⁽۱) هذه الرواية موجودة في موطأ يحيى في نسخة من نسخه المخطوطة كما في تعليقات المحقق، وهي موجودة في موطأ القعنبي (٥٩٥)، وفي موطأ أبي مصعب الزهري ٢٧/١.

وقَوْلُهُ: (أَشْهِدُكُمْ أَنَّي أَوْجَبْتُ الحَجَّ [مَعَ]^(١) العُمْرَةَ)، يَعْنِي: أُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ قَرَنْتُ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ بإحْرَامِي هَذَا.

قالَ أَبُو عُمَرَ: لَيْسَ عَلَى مَنْ أَرْدَفَ الحَجَّ عَلَى العُمْرَةِ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ، وَالنِّيَةُ تَكْفِيهِ.

صِفَةُ إِرْدَافِ الحَجِّ عَلَى العُمْرَةِ هُوَ: أَنْ يَهِلَّ الرَّجُلُ بِعُمْرَةٍ مِنَ المِيقَاتِ، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ أَنْ يَرْدِفَ الحَجَّ عَلَيْهَا، وذَلِكَ مُبَاحٌ لَهُ مَا لَمْ يَطُفْ بِالبَيْتِ لِعُمْرَتِهِ وَيَرْكَعْ، فإذا طَافَ وَرَكَعَ أَتَمَّ عُمْرَتَهُ، وَلَمْ يَرْدِفِ الحَجَّ عَلَيْهَا.

وَقِيلَ: إِنَّ لَهُ أَنْ يَرْدِفَ الحَجَّ عَلَى العُمْرَةَ مَا لَمْ يَسْعَ، فإذا طَافَ بالبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةَ لَمْ يَرْدِفِ الحَجَّ عَلَى العُمْرَةِ، لأَنَّهُ قَدْ تَمَّتْ عُمْرَتُهُ.

وقالَ أَشْهَبُ: إِنَّهُ مَتَى طَافَ لِعُمْرَتِهِ وَلَو شَوْطاً وَاحِداً لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَرْدِفَ عَلَى عُمْرَتِهِ حَجَّةً.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اسْتَحَبَّ مَالِكٌ للحَاجِّ أَنْ يَقْطَعُوا التَّلْبِيَةَ يَوْمَ عَرَفَةَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ إذا تَوَجَّهُوا إلى مَوْقِفِ عَرَفَةَ.

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَإِلَى مَوْقِفِ عَرَفَةَ يَنتُهِي غَايَةُ المُلَبِّي، إِذْ مِنْهَا دَعَى إِبْرَاهِيمُ ﷺ النَّاسَ إلى الحَجِّ، وَمَنِ التَرْمَ التَّلْبِيَةَ بَعْدَ انْصِرَافِهِ مِنْ مَوْقِفِ عَرَفَةَ إلى أَنْ يَرْمِي جَمْرَةَ العَقَبةَ يَوْمَ النَّحْرِ فَلاَ مَعْنَى لَهُ، إِذْ مِنْ شَأْنِ المُلَبِّي أَنْ يُجِيبَ مَنْ دَعَاهُ حَتَّى يَنتَهي إليهِ، فإذا انْصَرَفَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لِتَلْبِيتِهِ إِيَّاهُ مَعْنَى.

قُلْتُ لَهُ: فَمَا تَقُولُ في حَدِيثِ وَكِيعٍ، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَخِيهِ الفَضْلِ بنِ عَبَّاسٍ: "أَنَّ النبيَّ ﷺ لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ العَقَبةُ "(٢)، فقالَ لِي أَبو مُحَمَّدٍ: هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، وَالعَمَلُ في قَطْعِ التَّلْبِيَةِ عَلَى قَوْلِ عَلَيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ وَعَائِشَةَ الذي ذَكَرَهُ مَالِكٌ عَنْهُمَا في

⁽١) ما بين المعقوفتين من الموطا، وجاء في الأصل: (و).

⁽٢) رواه أبو داود (١٨١٥)، وأحمد ١/٢١٣، بإسنادهما إلى وكيع بن الجراح به.

مُوَطَّئِهِ [١٢١٥ و ١٢١٦]، وقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ عَلَى ابنِ مَسْعُودٍ تَلْبِيتَهُ بَعْدَ انْصِرَافِهِ مِنْ عَرَفَةَ، وقَالَ: (مَنْ هَذَا الأَعْرَابِيّ الجَافِي) (١١)، إنْكَارًا مِنْهُ لِتَلْبِيتِهِ حِينَئِذٍ، وإذْ لَمْ يَصْحَبِ الحَدِيثَ عَمَلٌ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُهُ: «عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ»[١٤٤٨] هَذَا الحَدِيثُ يُبِيحُ للرَّجُلِ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةَ للدُّعَاءِ حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا، وكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا تَنْزِلُ بِنَمِرَةَ مِنْ عَرَفَةَ، ثُمَّ تَحَولَتْ مَرَّةً أُخْرَى إلى الأرَاكِ فَنَزَلَتْ فِيهِ[١٢١٩]، وَنَمِرَةُ مِنْ مَوْقِفِ عَرَفَةَ مِنْ نَاحِيةِ اليَمَنِ، وإنَّمَا كَانَتْ عَائِشَةُ تَنْزِلُ مَرَّةً هَهُنَا، ومَرَّةً هَهُنَا لِقَوْلِ النبيِّ عَلِيدٍ: «عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ».

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اعْتَمَرَتْ عَائِشَةُ آخِرَ أَمْرِهَا مِنَ الجُحْفَةِ في المُحَرَّمِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ في أَوَّلِ أَمْرِهَا تَعْتَمِرُ في ذِي الحِجَّةِ، لِكَي تُوقِعَ عُمْرَتَهَا في غَيْرِ العَامِ الذِي حَجَّتْ فِيهِ، وبِهَذَا قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ أَنْ يَكُونَ الحَجُّ في عَامٍ، والعُمْرَةُ في عَامٍ والعُمْرَةُ في عَامٍ عَامٍ في عَامٍ آخَرَ (٢).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا أُمِرَ مَنْ أَحْرَمَ بِالحَجِّ مِنْ مَكَّةَ أَنْ يُؤَخِّرَ الطَّوَافَ والسَّعِي حتَّى يَرْجِعَ مِنْ مِنَى، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لاَ يَطُوفُ بِالبَيْتِ ويَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، إلاَّ مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ مُحْرِمًا مِنَ الحِلِّ، فَيَجْمَعُ بَيْنَ حِلِّ وَحَرَم.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمَ يَأْخُذُ مَالِكٌ بِفُتْيَا ابنِ عَبَّاسٍ فِيمَنْ بَعَثَ بِهَدْيهِ إلى مَكَّةَ أَنْ يُحْرِمَ هُوَ، ويَجْتَنِبَ مَا يَجْتَنِبُ الحَاجُّ في حَالِ إحْرَامِهِ مِنْ إصَابَتِهِ النِّسَاءَ وغَيْرِ ذَلِكَ حتَّى يَنْحَرَ الهَدِي، وأَخَذَ مَالِكٌ في هَذا بِقَوْلِ عَائِشَةَ: «أَنَّ النبيَّ عَلَيْ النبيَّ عَلَيْ النبيَّ عَلَيْ النبيَّ عَلَيْ ولا المتنعَ مِنْ شَيءٍ بَعَثَ بِهَدْيهِ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِيقِ إلى مَكَّة، فَلَمْ يُحْرِم النبيُّ عَلِي ولا المتنعَ مِنْ شَيءٍ أَحَلَّهُ اللهُ لَهُ مِنْ لَبْسِ الثِّيَابِ، وَوَطِّ النِّسَاءِ وغَيْرِ ذَلِكَ حتَّى نَحَرَ ذَلِكَ الهَدِي بِمَكَّةَ الهَدِيَ.

⁽١) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ / ٢٢٥.

⁽٢) ينظر: التمهيد ١١٢/١٠، و٢٠/٢٠.

قَالَ مَالِكُ : ولا يَحْرُمُ إلا مَنْ أَهَلَ وَلَبَى وَشَرَعَ في عَمَلِ الحَجِّ أَو العُمْرَةِ، وَرَخَّصَ مَالِكُ لِمَنْ سَاقَ هَدْيَا إلى مَكَّة في غَيْرِ حَجٍّ أَو عُمْرَةٍ أَنْ يَدْخُلَهَا غَيْرَ مُحْرِمٍ، بِخِلاَفِ مَنْ قَالَ : إنَّ مَنْ بَعَثَ إلى مَكَّةَ بِهَدَيِّ أَنَّهُ يَتَجَرَّدُ ويُحْرِمُ حتَّى يَنْحَرَ مُحْرِمٍ، بِخِلاَفِ مَنْ قَالَ : إنَّ مَنْ بَعَثَ إلى مَكَّةَ بِهَدَيِّ أَنَّهُ يَتَجَرَّدُ ويُحْرِمُ حتَّى يَنْحَرَ الهَدْيَ، فإذا نَحَرَ بِمَكَّة حَلَّ هُوَ مِنْ إحْرَامِهِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا مُنِعَتِ الحَائِضُ مِنَ الطَّوَافِ بِالبَيْتِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لاَ تَدْخُلِ المَسْجِدَ، بِسَبِ حَيْضَتِهَا، ولأَنَّ الطَّوَافَ بِالبَيْتِ صَلاَةٌ، ولَكِنَّ اللهَ أَحَلَّ الكَلاَمَ وأَبَاحَهُ، ولَيْسَ السَّعِيَ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ مِثْلَ الطَّوَافِ، لأَنَّهُ في غَيْرِ الكَلاَمَ وأَبَاحَهُ، ولَيْسَ السَّعِيَ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ مِثْلَ الطَّوَافِ، لأَنَّهُ في غَيْرِ المَسْجِدِ، فإذا حَاضَتِ المَرْأَةُ بَعْدَ طَوَافِهَا وَرُكُوعِهَا سَعَتْ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ وَالْ لَمْ يَتُوضَ وُضُوثُهُ بَعْدَ طَوَافِهِ بِالبَيْتِ وَرُكُوعِهِ قَبْلَ وَهِي حَائِضٌ، وكَذَلِكَ الرَّجُلُ إذا انتُقَضَ وُضُوثُهُ بَعْدَ طَوَافِهِ بِالبَيْتِ وَرُكُوعِهِ قَبْلَ أَنْ يَسْعَى، فإنَّهُ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ وإنْ لَمْ يَتُوضَا وبالوُضُوءِ أَحْسَنُ.

بابُ ذِكْرِ العُمْرَةِ، وَمَتَى تُقْطَعُ التَّلْبِيَةُ في العُمْرَةِ، وذِكْرِ التَّمَتُعِ

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: ذَكَرَ أَبو دَاوُدَ [السِّجِسْتَانِيُّ] فِي مُصَنَّفِهِ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بَنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلاَثاً» أَنَّ وَهَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ مَالِكٍ فِي مُوطَّنهِ بَلاَغٌ [١٢٣٨] أَنَّ .

وسَأَلْتُ أَبا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسِ الذي قالَ فِيهِ: «أَنَّ النبيِّ عَلَيْ اعْتَمَرَ أَرْبَعَا: عَامَ الحُدَيْبِيَةِ، وعَامَ القَضِيَّةِ، وعَامَ الجِعْرَانَةِ، والرَّابِعَةَ التَّي قَرَنَهَا بِحَجَّتِهِ ('')، فقالَ أَبو مُحَمَّدٍ: عَائِشَةُ أَعْلَمُ النَّاسِ بِهَذَا، وَهِيَ التِّي رَوَتْ أَنَّ النبيِّ عَلَيْ أَفْرَدَ الحَجَّ، وأَنَّهُ لَمْ يُقْرِنْ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ، وإنَّمَا اعْتَمَرَ عُمَرَهُ الثَّلاَثَةِ في أَشْهُرِ الحَجِّ مُخَالَفَةً مِنْهُ لأَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ الذينَ كَانُوا يُنْكِرُونَ العُمْرَةَ في شُهُورِ في أَشْهُرِ الحَجِّ مُخَالَفَةً مِنْهُ لأَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ الذينَ كَانُوا يُنْكِرُونَ العُمْرَةَ في شُهُورِ الحَجِّ ، وَيَرْونِهَا مِنَ الفُجُورِ، فَخَالَفَهُم النبيُّ عَلَيْهِ، فأَهَلَّ بالعُمْرَةِ عَامَ الحُدَيْبِيَّةِ في الحَجِّ ، وَيَرُونَهَا مِنَ الفَجُورِ، فَخَالَفَهُم النبيُّ عَلَيْهِ، فأَهَلَّ بالعُمْرَةِ عَامَ الحُدَيْبِيَّةِ في الحَجِّ ، وَيَرْونَهَا مِنَ الفَجْرَةِ، وَهِيَ العُمْرَةُ التِّي صَدَّهُ فِيهَا المُشْرِكُونَ عَنِ البَيْتِ، فَلَالْمَعْنَ وَالْمَعْمَ النبيُّ عَلَى مَلَّهُ فِيهَا المُشْرِكُونَ عَنِ البَيْتِ، وَالحُدَيْبِيَّةُ مِنْ نَاحِيةِ جُدَّةَ، في طَرَفِ الحَرَم، فَحَلَّ بِهَا مِنْ إِخْرَامِهِ هُو وَأَصْحَابُهُ، والحَرَامِ المَدْيَ وَحَلَقُوا، وقاضَى أَهْلَ مَكَّةَ أَنْ يَأْتِيهِمْ في العَامِ الثَّانِي، فَيُخَلُّوا بَيْنَهُ وبَيْنَ البَيْتِ، فَأَتَاهُمْ في العَامِ الثَّانِي في ذِي القِعْدَةِ سَنَةِ سَبْعٍ مِنَ الهِجْرَةِ، فَاعْتَمَرَ وبَيْنَ البَيْتِ، فَأَتَاهُمْ في العَامِ الثَّانِي في ذِي القِعْدَةِ سَنَةٍ سَبْعِ مِنَ الهِجْرَةِ، فَاعْتَمَرَ

⁽١) جاء في الأصل: الجستاني، وهو خطأ ظاهر.

⁽٢) رواه أبو داود (١٩٩٩١)، بإسناده إلى هشام بن عروة به.

⁽٣) ورواه مالك أيضا (١٢٣٩) عن هشام بن عرفة عن أبيه مرسلا.

⁽٤) رواه أبو داود (۱۹۹۳)، والترمذي(۲۱۱)، وابن ماجه(۳۰۳)، بإسنادهم إلى ابن عباس

عُمْرَةَ القَضِيَّةِ، ثُمَّ انْصَرفَ إلى المَدِينَةِ، فَلَمَّا أَهَلَّ شَهْرُ رَمَضَانَ خَرَجَ إلى مَكَّةَ بِجُنُودٍ عَظِيمَةٍ فَافْتَتَحَهَا في شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ ثَمَانٍ مِنَ الهِجْرَةِ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا إلى خُنيْنٍ فَسَبَى هَوَازِنَ، ثُمَّ انْصَرفَ إلى مَكَّةَ فَلَمَّا وَصَلَ إلى الجِعْرَانَةَ أَهَلَّ مِنْهَا بِعُمْرةٍ في ذِي القِعْدَةِ، فَلَمْ يَعْتَمِرْ ﷺ إلاَّ ثَلاَثَ عُمَرٍ وَحَجَّ حَجَّةَ الفَرِيضَةِ.

* قالَ أَبُو عُمَرَ: رَخَّصَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ لِعُمْرَ بنِ أَبِي سَلَمَةَ في العُمْرَةِ في شَوَّالٍ وَهُوَ مِنْ شُهُورِ الحَجِّ [١٢٤١]، والمَعْرُوفُ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بالعُمْرَةِ في غَيْرِ أَشْهُرِ الحَجِّ، وذَلِكَ قَوْلُهُ: (افْصُلُوا بَيْنَ حَجَّكِمْ وعُمْرَتِكُم، فإنَّ ذَلِكَ أَتَمَّ لِعَجْ أَحْدِكُمْ، وأَتَمَّ لِعُمْرَتِهِ أَنْ يَعْتَمِرَ في غَيْرِ أَشْهُرِ الحَجِّ)[١٢٥٩]، والمُسْتَحَبُّ عِنْدَ مَالِكِ أَنْ تَكُونَ العُمْرَةُ في غَيْرِ شُهُورِ الحَجِّ، وإلى هذا رَجَعَتْ عَائِشَةُ آخِرَ أَمْرِهَا، فَكَانَتْ إذا حَجَّتْ بَقِيتْ بِمَكَّةً حَتَّى يَهِلَّ المُحَرَّمُ، ثُمَّ تَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ إلى المِيقَاتِ فَتَهِلَّ مِنْهُ بِعُمْرَةٍ، فَكَانَ يَقَعُ حَجَّهَا في عَامٍ، وعُمْرَتُهَا في أَوَّلِ عَامِ آخَرَ.

وقالَ ابنُ عَبَّاسٍ: (واللهِ مَا أَعْمَرَ النبيُّ ﷺ عَائِشَةَ في ذِي الحِجَّةِ إلاَّ لِيَقْطَعَ بِذَلِكَ أَمْرَ المُشْرِكِينَ الذينَ كَانُوا يُنْكِرُونَ العُمْرَةَ في شُهُورِ الحَجِّ)(١).

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ] (٢): اسْتَحَبَّ مَالِكُ أَنْ لاَ يَعْتَمِرُ الرَّجُلُ في السَّنَةِ إلاَّ عُمْرَةً وَاحِدَةً، كَمَا فَعَلَ النبيُّ ﷺ، اعْتَمَرَ ثَلاَثَ عُمَرِ فِي ثَلاَثَةِ أَعْوَام.

* [قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: مَسْأَلَةُ سَعْدِ بِنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَالضَّحَّاكِ بِنِ قَيْسٍ حِينَ تَنَاظَرا فِي المُتَمَتِّع، فَقَالَ فِيهَا الضَّحَّاكُ^(٣): (إِنَّهُ لاَ يَصْنَعُ ذَلِكَ إلاَّ مَنْ جَهِلَ أَمْرَ اللهِ)[١٢٤٧] يُرِيدُ الضَّحَّاكُ بِقَوْلِهِ هَذَا: إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى ذَكَرَ في كِتَابِهِ شُهُورَ أَمْرَ اللهِ)

⁽۱) رواه أبو داود (۱۹۸۷)، وابن حبان (۳۷٦٥)، والطبراني في المعجم الكبير ۱۱ / ۲۰، والبيهقي في السنن ٤ / ٣٤٤، عن ابن عباس بنحوه.

⁽٢) جاء في الأصل: (ع) وهي اختصار للمصنف عبد الرحمن، وقد أبدلت الرمز بالاسم كما جرت عادة الناسخ.

⁽٣) جاء هنا في الأصل: (أصحاب الضحاك) ولا شك أن إضافة (أصحاب) خطأ والصواب حذفها، كما في الموطأ، وكما هو سياق الكلام.

الحَجِّ للإهْلاَلِ بالحَجِّ، فقالَ: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشَهُرُ مَّعْلُومَكُ فَمَن فَرَضَ فِيهِ كَ ٱلْمَجَّ الْمَجَّ اللهَ عَمَر كَانَ يَنْهَى عَنِ العُمْرَةِ فِي أَشُهِرِ الحَجِّ، وَرَخَصَ فِي ذَلِكَ عُمَرُ لِعُمَر بنِ أَبِي سَلَمَةً، فَاعْتَمَرَ فِي شَوَّالٍ، ثُمَّ رَجَعَ إلى أَهْلِهِ، وَلَمْ يَتَمَتَّعْ بالعُمْرَةِ إلى الحَمْرةِ إلى الحَجِّ، وَكَانَ سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَاصٍ يُفْتِي بالتَّمَتُّعِ بالعُمْرةِ إلى الحَجِّ. الحَجِّ، وَكَانَ سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَاصٍ يُفْتِي بالتَّمَتُّعِ بالعُمْرةِ إلى الحَجِّ.

وقالَ مَالِكٌ فِي هَذِه المَسْأَلَةِ في غَيْرِ المُوَطَّأَ: (عُمَرُ أَعْلَمُ النَّاسِ بِرَسُولِ اللهِ مِنْ سَعْدٍ)، يُرِيدُ مَالِكُ بِقَوْلهِ هَذَا: أَنَّ النبيَّ ﷺ أَفْرَدَ الحَجَّ وَلَمْ يَتَمَتَّعْ بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ كُمَا يُتَأَوَّلُ عَلَى سَعْدٍ.

وإنَّمَا مَعْنَى قُوْلِ سَعْدٍ: (قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ)، أَيْ: قَدْ أَبَاحَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَصَنَعْنَا ذَلِكَ وَنَحْنُ مَعَهُ، كَمَا أَبَاحَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَرَجَمْنَا مَعَهُ) أَيْ: قَدْ أَمَرَنَا قَالَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ: (قَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَرَجَمْنَا مَعَهُ) (٢)، أَيْ: قَدْ أَمَرَنَا بِالرَّجْمِ فَرَجَمْنَا ونَحْنُ مَعَهُ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ رَجَمَ أَحَدًا بِيدِهِ، ولَكِنَّهُ أَمَرَ بِالرَّجْمِ فَرَجَمَ النَّاسُ، كَمَا أَبَاحَ [التَّمَتُّعَ] (٣) بِالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ وَلَمْ يَتُمَتَّعُ هُو، ولَكِنَّهُ أَفْرَدَ الحَجَّ.

* قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ ابنِ عُمَرَ: (وَاللهِ لأَنْ أَعْتَمِرَ قَبْلَ الحَجِّ وأَهْدِي أَحَبُ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَمِرَ بَعْدَ الحَجِّ فِي ذِي الحِجَّةِ)[١٢٤٨]، إنَّمَا قَالَ هَذَا لأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنْ يُقْرِنَ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ، وكَانَ أَيْضَاً يَرَى التَّمَتُعَ بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ، يأْخُذُ في يُقْرِنَ بَيْنَ الحَجِّ النَّبِيُ ﷺ لأَصْحَابِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَصِفَةُ التَّمَتُع بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ هُو أَنْ يَهِلَّ الرَّجُلُ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الحَجِّ ، فَيَدْخُلُ مَكَّةَ مُحْرِماً، فَيَطُوفُ بالبَيْتِ سَبْعاً أَنْ يَهِلَّ الرَّجُلُ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الحَجِّ ، فَيَدْخُلُ مَكَّةَ مُحْرِماً، فَيَطُوفُ بالبَيْتِ سَبْعاً ويَرْكَعُ ، ثُمَّ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوةِ ، ثُمَّ يَحْلِقُ أَو يُقَصِّرُ ويَحِلُّ مِنْ عُمْرَةٍ ،

⁽١) جاء في الأصل: (ما قال لي)، وهو خطأ يأباه السياق، والصواب ما أثبته.

⁽٢) رواه أبو يعلى ١ / ١٤١، وابن الجارود في المنتقى (٨١٢).

⁽٣) جاء في الأصل: (المتمتع)، وما وضعته هو المناسب للسياق.

وَيَبْقَى بِمَكَّةَ إِلَى وَقْتِ الحَجِّ، ثُمَّ يَهِلَّ بِالحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، فَهَذَا هُوَ التَّمَتُّعُ بِالعُمْرَةِ إِلَى الحَجِّ، وَيَكُونُ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الهَدِي أَو الصِّيَامُ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْياً، لِقَوْلِهِ لَكَجِّ وَيَكُونُ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الهَدِي أَو الصِّيَامُ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْياً، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَنَ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْهَبَعِ فَلَ السَّيْسَرَ مِنَ الْهَدَيُ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أَيْ: فَعَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ، يَذْبَحُ شَاةً وَيُعْطِيها المَسَاكِينَ، ﴿ فَنَ لَمْ يَجِد فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ »، يعْنِي: يَصُومَها مِنْ وَقْتِ يَحْرُمُ بِالحَجِّ إلى يَوْمٍ عَرَفَةَ، فإنْ فَاتَهُ ذَلِكَ صَامَ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ وَهُو بِمِنَى، وَسَبْعَةً إذا رَجَعَ مِنْ مِنَى، فَهَذَا مَا يَلْزَمُ أَهْلُ الآفَاقِ في يَوْمِ النَّحْرِ وَهُو بِمِنَى، وَسَبْعَةً إذا رَجَعَ مِنْ مِنَى، فَهَذَا مَا يَلْزَمُ أَهْلُ الآفَاقِ في التَّمَتُّعِ بِالعُمْرَةِ إِلَى الحَجِّ، حَاشَا أَهْلِ مَكَّةَ، لأَنَّ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى قَالَ: ﴿ وَلِكَ لِسَ النَّكُونَ الْمَسَجِدِ الْمَرَاةِ إِلَى الْحَجِّ، وَهُمْ أَهْلُ مَكَّةَ خَاصَّةً.

قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَى مَكَّيٍّ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الحَجِّ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ مِثْلَ مَا عَلَى غَيْرِ المَكِّيِّ مِنَ الهَدِي أَو الصِّيَام.

قُلْتُ لأَبِي مُحَمَّدِ: غَيْرُ مَالِكِ يَقُولُ: إِنَّهُ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ مِنْ وَرَاءِ المَوَاقِيتِ إلى مَكَّةَ فَحُكْمُهُمْ فِي التَّمَتُّعِ كَحُكْمِ أَهْلِ مَكَّةَ، لاَ هَدْيٌ عَلَيْهِم وَلاَ صِيامٌ، لأَنَّهُمْ مِنْ حَاضِرِي المَسْجِدِ الحَرَامِ، فقالَ لِي: القَوْلُ فِي ذَلِكَ مَا قالَ مَالِكٌ، إِنَّهُمْ أَهْلُ مَكَّةَ خَاصَّةً، وذَلِكَ أَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ قالَ في كِتَابِهِ: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ خَاصَّةً وَهِيَ الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ، فَلَمْ اللهُ عَرَّو وَجَلَّ قالَ في كِتَابِهِ: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَالْهُدَى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ عَلَهُ ﴾ [الفتح: ٢٥]، وإنَّمَا كَانُوا بالحُدَيْبيَّةِ وَهِي الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ، فَكَيْفَ بِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلُ مِنْ حَاضِرِي المَسْجِدِ الحَرَامِ، فَكَيْفَ بِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلُ مِنْ حَاضِرِي المَسْجِدِ الحَرَامِ، فَكَيْفَ بِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَبْعُ عَلَهُ مُ اللهُ حَاضِرِي المَسْجِدِ الحَرَامِ، فَكَيْفَ بِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَبْعُمْ مَنْ كَانَ مِنْ وَرَاءِ المَوَاقِيتِ إلى مَكَّةً، وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ مَسِيرَةُ أَيَّام.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: قَالَ ابنُ المَاجِشُونَ (١): إذا قَرَنَ المَكِيُّ الحَجَ مَعَ العُمْرَةِ كَانَ عَلَيْهِ دَمُّ القِرَانِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ إِنَّمَا أَسْقَطَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ الدَّمَ والصِّيَامَ في التَّمَتُّع بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ خَاصَّةٍ، لاَ في القِرَانِ بَيْنِ الحَجِّ والعُمْرَةِ (١).

 ⁽١) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون المدني الفقيه، تقدم التعريف به.

⁽٢) نقل قول ابن الماجشون: ابن عبد البر في التمهيد ٨ / ٣٥٥.

قَالَ مَالِكٌ: لاَ أُحِبُّ لِمَكِّي أَنْ يُقْرِنَ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ، ومَا سَمِعْتُ أَنَّ مَكِّياً قَرَنَ، فإنْ فَعَلَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ هَدْيٌ ولاَ صِيَامٌ (١٠).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: صِفَةُ القِرَانِ هُو أَنْ يُلَبِّي الرَّجُلُ بالحَجِّ والعُمْرةِ مَعَا مِنَ المِيقَاتِ، فَيَقُولُ: (لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ بِعُمْرةٍ وَحَجَّةٍ)، وَيَبْدَأُ بِالعُمْرةِ نِيَنَّهُ، فَيَجْمَعُ بَيْنَ عَمَلِ الحَجِّ والعُمْرةِ في عَمَلٍ وَاحِدٍ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ الإِفَاضَةِ، ثُمَّ يَجِبُ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى المُتَمَتِّعِ بالعُمْرة إلى الحَجِّ مِنَ الهَدِي إِنْ تَيَسَّر ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَالسِّيامُ إِنْ لَمْ يَجِدُ هَدْياً، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَهِلَّ بِعُمْرةٍ في سَفَرٍ، ثُمَّ أوالصِّيامُ إِنْ لَمْ يَجِدُ هَدْياً، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَهِلَّ بِعُمْرةٍ في سَفَرٍ، ثَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَهِلَّ بِعُمْرةٍ في سَفَرٍ، ثَلَمَّا جَمَع يُنشِيءُ للحَجِّ سَفَراً آخَرَ مِنْ بَلَدِه، أو بَلَدٍ في البُعْدِ مِنْ مَكَّةَ مِثْلَ بَلَدِهِ، فَلَمَّا جَمَع بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرةِ في سَفَرٍ وَاحِدٍ وأَسْقَطَ عَنْ نَفْسِهِ أَحَدَ السَّفَرَيْنِ وَجَبَ عَلَيْهِ لِلْكَالِكَ الهَدْيَ أُو الصِّيَامَ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَذْياً، ومِنْ هذا الوَجْهِ أَيْضَا وَجَبَ علَيْهِ لِلْكَاهُ أَنْ المُدِي أَو الصِّيامِ، لأَنَّهُ أَسْقَطَ عَنْ نَفْسِهِ المُعَمِّ المُحْرةِ إلى الحَجِّ مَا وَجَبَ مِنَ الهَدِي أُو الصِّيَامِ، لأَنَّهُ أَسْقَطَ عَنْ نَفْسِهِ بِتَمْتُعِ بِالعُمْرةِ إِلَى الحَجِّ مَا وَجَبَ مِنَ الهَدِي أَو الصِّيَامِ، لأَنَّهُ أَسْقَطَ عَنْ نَفْسِهِ بِتَمْتُعِ بِالعُمْرةِ الذي يُنْشِئُهُ مِنْ بَلَدِهِ، وأَهَلَ بالحَجِّ مِنْ مَكَّة .

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ النبيِّ عَلَيْ للْمَوْأَةِ التِّي سَأَلَتُهُ عَنِ الحَجِّ الذي فَاتَهَا مَعَهُ عَلَيْ ، فقالَ لَهَا: «اعْتَمِري فِي رَمَضَانَ فإنَّ عُمْرَةً فِيهِ كَحَجَّةِ»، رَوَاهُ أَبو دَاوُدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَوْفٍ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ خَالِدِ الوَهْبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إسْحَاقَ، عَنْ عَرْضُ مُحَمَّدِ بنِ إسْحَاقَ، عَنْ عَرْضُ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ مَعْقِلٍ، قالتْ: (لَمَّا حَجَّ عِيسَى بنِ مَعْقِلٍ، قالتْ: (لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ مَعْقِلٍ، قالَتْ: (لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ : «أَمَا إذْ فَاتَتْكِ هَذِه الحَجَّةُ مَعَنَا، لِرَسُولِ اللهِ عَلَيْ ، فقالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: «أَمَا إذْ فَاتَتْكِ هَذِه الحَجَّةُ مَعَنَا، فَاعْتَرِي فِي رَمَضَانَ، فإنَّ عُمْرةً فِيهِ كَحَجَّةٍ، فَكَانَتْ أُمُّ مَعْقِلٍ تَقُولُ: الحَجُّ حَجِّ، فَاعْتَرِي فِي رَمَضَانَ، فإنَّ عُمْرةً فِيهِ كَحَجَّةٍ، فَكَانَتْ أُمُّ مَعْقِلٍ تَقُولُ: الحَجُّ حَجِّ، فَاعْمَرَةً عُمْرَةً ، وقَدْ قَالَ لِي: هَذَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ ، فَمَا أَدْرِي إِنْ كَانَ هَذَا لِي خَاصِيًّ أَمْ لاَ؟!» (٢).

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: إِنَّمَا أَدْخَلَ في المُوَطَّأ: «اعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ، فَإِنَّ عُمْرَةً فِيهِ

⁽١) قال ابن عبد البر في التمهيد ٨ / ٣٥٥: وعلى قول مالك جمهور الفقهاء في ذلك.

⁽۲) سنن أبي داود (۱۸۸۹).

كَحَجَّةٍ ١٢٥٨] عَلَى أَنَّ العُمْرَةَ تُسْتَحَبُّ في غَيْرِ أَشْهُرِ الحَجِّ، ثُمَّ أَعْقَبَ بِقَوْلِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: (افْصِلُوا بَيْنَ حَجِّكُمْ وَعُمْرَتِكُمْ، فإنَّهُ أَتَمَّ لِحَجِّ أَحَدِكُمْ وأَتَمَّ لِعُجِّ أَحَدِكُمْ وأَتَمَّ لِعُمْرَتِهِ أَنْ يَغْتَمِرَ في غَيْرِ أَشْهُرِ الحَجِّ ١٢٥٩].

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عُمَرَ كَانَ الإِفْرَادُ بِالحَجِّ عِنْدَهُ أَحْسَنَ مِنَ القِرَانِ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ، وَمِنَ التَّمَتُّعِ بِالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ.

قَالَ الْقَعْنَبِيُّ فِي تَعْجِيلِ عُثْمَانَ إِذْ كَانَ يَعْتَمِرُ فَإِذَا قَضَى عُمْرَتَهُ لَمْ يَحِطَّ عَنْ رَاحِلَتِهِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، قَالَ: (كَانَ يَكْرَهُ المَقَامَ بِمَكَّةً) (١)، وذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ تَرَكَ سُكْنَاهَا وَهَاجَرَ مِنْهَا إلى اللهِ وَرَسُولِهِ وسَكَنَ المَدِينَةَ، فَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَبْقَى فِي بَلْدَةٍ قَدْ تَرَكَ سُكْنَاهَا للهِ عَزَّ وَجَلَّ، لِئَلاً يَرْجِعَ فِي شَيءٍ قَدْ خَرَجَ عَنْهُ للهِ (٢).

* * *

موطأ مالك برواية القعنبي (٦٢٨).

⁽۲) ينظر: الاستذكار ٤/ ٣٣٧.

بابٌ في نِكَاحِ المُحْرِمِ، وحِجَامَتِهِ، ومَا يَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ الصَّيْدِ

* فِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بِنِ يَسَارِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ أَبا رَافِع مَوْلاَهُ وَرَجُلاً مِنَ الْفَقْهِ: مِنَ الأَنْصَارِ فَزَوَّجَاهُ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الحَارِثِ [٢٢٦٧]، فِي هَذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: الوَكَالَةُ عَلَى النِّكَاحِ، يُوكِلُ الرَّجُلُ رَجُلَيْنِ يُزَوِّجَانِهِ امْرَأَةً بِمَا رَأَيَاهُ مِنَ الصَّدَاقِ، الوَكَالَةُ عَلَى النِّكَاحِ، يُوكِلُ الرَّجُلُ رَجُلَيْنِ يُزَوِّجَانِهِ امْرَأَةً بِمَا رَأَيَاهُ مِنَ الصَّدَاقِ، ويُعِلِمُ وَيُهِ بِيَانُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ، بِخِلاَفِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ للمُحْرِمِ أَنْ يَنْكَحَ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ، واحْتَجَّ مَنْ رَأَى ذَلِكَ جَائِزاً بِمَا رَوَاهُ يَقُولُ: إِنَّ للمُحْرِمِ أَنْ يَنْكَحَ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ، واحْتَجَّ مَنْ رَأَى ذَلِكَ جَائِزاً بِمَا رَوَاهُ أَيُولُ: إِنَّ للمُحْرِمِ أَنْ يَنْكَحَ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ، واحْتَجَّ مَنْ رَأَى ذَلِكَ جَائِزاً بِمَا رَوَاهُ أَيُّولُ: إِنَّ للمُحْرِمِ أَنْ يَنْكَحَ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ، واحْتَجَ مَنْ رَأَى ذَلِكَ جَائِزاً بِمَا رَوَاهُ أَيُولُ مَنْ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ ابنَ عَبَّاسٍ، وقَالُوا: إِنَّمَا تَزَوَّجَهَا وَهُو مَنْ مَعْونَةَ خَالَتَهُ وَهُو مَنْ رَأَى مَنْ مَوْنَةَ بَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى مَنْ مَوْنَةَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى وَلَوْنَ اللهِ عَلَى وَلَكُنْ بِسَرِفٍ "").

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وتَذَاكَرَ عَطَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ وسَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ تَزْوِيجَ النبيِّ عَيَّا مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ، فَقَالَ عَطَاءٌ بِقَوْلِ ابنِ عَبَّاس، وقَالَ ابنُ المُسَيَّبِ: إنَّهُ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ، فَقَالَ عَطَاءٌ بِقَوْلِ ابنِ عَبَّاس، وقَالَ ابنُ المُسَيَّبِ: إنَّهُ تَزُوَّجَهَا وَهُوَ حَلاَلٌ، ثُمَّ إنَّهُمَا دَخَلاَ عَلَى صَفِيَّةَ

⁽١) جاء في الأصل: القاسم، وهو خطأ ظاهر، فإن الحديث معروف عن ابن عباس، وميمونة أم المؤمنين هي خالته.

⁽٢) رواه أبو داود (١٨٤٤)، والترمذي(٨٤٣)، وأحمد ١ /٣٦٠، بإسنادهم إلى أيوب السختياني به. وقال ابن عبد البر في التمهيد ٣ /١٥٣: وما أعلم أحدا من الصحابة روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم إلا عبد الله بن عباس.

⁽٣) رواه أبو داود (١٨٤٣)، وأحمد ٦ /٣٣٥، وابن حبان ٦ /٣٣٥، بإسنادهم إلى ميمون بن مهران به.

فَسَأَلاَهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلاَلٌ وَدَخَلَ بِهَا وَهُوَ حَلاَلٌ، وهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ(١). الصَّحِيحُ(١).

* وَفِي حَدِيثِ عُثْمَانَ بِنِ عَفَّانَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى المُحْرِمَ مِنْ أَنْ يَنْكِحَ أَو يُنْكِحَ اللهُ وَفِي حَدِيثِ عُثْمَانَ بِنِ عَفَّانَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى المُحْرِمَ مِنْ أَنْ يَنْكِحَ اللهُ الْمَحْرِمَ وَقَدْ فَسَخَ عُمَرُ نِكَاحَ مُحْرِمٍ عَقَدَا فِي حَالِ إِحْرَامِهِ، وَبِهَذَا أَخَذَ مَالِكٌ، لأَنَّ المُحْرِمَ لاَ يَنْكِحَ، وَمَتَى نَكَحَ في حَالِ إِحْرَامِهِ فُسِخَ نِكَاحُهُ.

* ومَعْنَى قَوْلِ مَالِكِ: (لا بَأْسَ أَنْ يُرَاجِعَ المُحْرِمُ امْرَأْتَهُ إِذَا كَانَتْ في عِدَّةٍ مِنْهُ)[١٢٧٢]، يُرِيدُ: أَنَّ الزَّوْجِيَّةَ بَاقِيَةٌ بَيْنَهُمَا مَادَامَتْ في العِدَّةِ، ولَيْسَ مُرَاجَعَتهِ إِيَّاهَا اسْتِثْنَافُ نِكَاحٍ، وإِنَّمَا هُوَ إِشْهَادُ الزَّوْجِ عَلَى نَفْسِهِ بِاسْتِدَامَةِ النِّكَاحِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَنِ احْتَجَمَ فَوْقَ رَأْسِهِ أَو في قَفَاهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَحَلَقَ الشَّعَرَ لِمَوْضِعِ المَحَاجِمِ افْتَدَى، وفِدْيَتُهُ صِيَامُ ثَلاَثَةُ أَيَّامٍ، أَو الطَّعَامُ سِتَّةُ مَسَاكِينَ مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ مِنْ طَعَامٍ لِكُلِّ مِسْكِينٍ، أَو يُنْسِكُ بِشَاةٍ يَذْبَحُهَا حَيْثُ شَاءَ مِنَ البَلاَدِ، مُدَّيْنِ مُنْ طَعَامٍ لِكُلِّ مِسْكِينٍ، أَو يُنْسِكُ بِشَاةٍ يَذْبَحُهَا حَيْثُ شَاءَ مِنَ البَلاَدِ، وَهَكَذَا يَفْعَلُ كُلُّ مَنْ أَمَاطَ عَنْ نَفْسِهِ شَيْئاً يَتَأَذَّى بِهِ وَهُو مُحْرِمٌ، أَو لَبِسَ ثَوْبا لِضَرُورَةٍ، أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ، أو تَدَاوَى بِدَوَاءٍ فِيهِ طِيبٌ، فَمَنِ احْتَجَمَ ولَمْ يَحْلِقِ الشَّعَرَ لَمْ يَفْتَدِ.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ حِينَ [كَانَ] (٢) بِطَرِيقِ مَكَّة وَهُو غَيْرُ مُحْرِمٍ وأَصْحَابُهُ مُحْرِمُونَ [١٢٧٨]، إنَّما كَانَ قَدْ تَرَكَ الإحْرَامَ بَعْدَ أَنْ جَاوَزَ المِيقَاتَ مِنْ أَجُّلِ رَسُولِ اللهِ عَيْنَا مَحَافَةَ العُدُوِّ فَلَمَّا أَنَّهُ رَأَى الحِمَارَ اسْتَوَى على فَرَسِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ لِيَكُونَ لَهُمْ عَيْنَا، مَخَافَةَ العُدُوِّ فَلَمَّا أَنَّهُ رَأَى الحِمَارَ اسْتَوَى على فَرَسِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ سَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَاوِلُوهُ رُمْحَهُ فَأَبَوُا عَلَيْهِ، مِنْ أَجْلِ إحْرَامِهِمْ، وأَنْ لاَ يُعَاوِنُوهُ عَلَى صَيْدِ ذَلِكَ الحِمَارِ، فَذَلَّ هَذَا عَلَى أَنْ الْمحْرِمَ لاَ يُعَاوِنُ الصَّائِدَ عَلَى عَلَى الاصْطِيادِ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، فَصَادَ أَبُو قَتَادَةَ ذَلِكَ الحِمَارَ لِنَفْسِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ الاَ مُحْرِمَ لاَ يُعَاوِنُ الصَّائِدَ عَلَى الاصْطِيادِ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، فَصَادَ أَبُو قَتَادَةَ ذَلِكَ الحِمَارَ لِنَفْسِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ اللهَ عَلَى الْحَمَارَ لِنَفْسِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ اللهُ عَلَيْهِ فَي الْوَجُوهِ، فَصَادَ أَبُو قَتَادَةَ ذَلِكَ الحِمَارَ لِنَفْسِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ اللهُ مُوا الْحَمَارِ لِنَفْسِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ اللهُ قَتَادَةً ذَلِكَ الحِمَارَ لِنَفْسِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ اللهُ الْمُومُ اللهُ الْعُلْونَ الْمَالِدِ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، فَصَادَ أَبُو قَتَادَةَ ذَلِكَ الحِمَارَ لِنَفْسِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ

⁽۱) رواه ابن عبد البر في الاستذكار ٤/ ٣٥٢، وصفية هي بنت شيبة، كما جاء في التمهيد ٣/ ١٥٥.

⁽٢) زيادة يقتضيها السياق.

الُمحْرِمِينَ، وَبِحَدِيثهِ أَخَذَ مَالِكٌ في الصَّيْدِ إذا لَمْ يُصَدْ للمُحْرِمِينَ وَلَمْ يَقْصِدُوا بِهِ، أَنَّ أَكْلَهُمْ لَهُ حَلاَلٌ، وَلَمْ يَقُلْ مَالِكٌ بِإِبَاحَةِ عُثْمَانَ بِنِ عَفَّانَ لأَصْحَابِهِ بِهِ، أَنَّ أَكْلَهُمْ لَهُ حَلاَلٌ، وَلَمْ يَقُلْ مَالِكٌ بِإِبَاحَةِ عُثْمَانَ بِنِ عَفَّانَ لأَصْحَابِهِ المُحْرِمِ اللهُحْرِمِينَ أَنْ يَأْكُلُوا مَا صِيدِ لِمُحْرِمِ إذا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الصَّيْدُ قَدْ صِيدَ للمُحْرِمِ للمُحْرِمِ اللهُكُولِ، فإنْ أَكَلَهُ المُحْرِمُ الذي صِيدَ مِنْ أَجْلِهِ للأَكْلِ، وإنَّمَا قَصَدَ بِصَيْدِهِ غَيْرَ الأَكْلِ، فإنْ أَكَلَهُ المُحْرِمُ الذي صِيدَ مِنْ أَجْلِهِ كَانَتْ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ، قَدْ رَوَى عَمْرو [عَن] (١) المُطَلِبِ، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ قالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: «صَيْدُ البَرِّ لَكُمْ حَلاَلٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَو يُصَادَ لَكُمْ» (٢).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا الحَدِيثُ هُوَ نَحْو حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الذي أَبَاحَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَكْلَ مَا قَدْ صَادَهُ أَبُو قَتَادَةَ لِنَفْسِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ المُحْرِمِينَ الذينَ لَمْ يَصِيدُوهُ ولَمْ [يُصَدْ] (٣) مِنْ أَجْلِهِمْ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اسْمُ البَهْزِيِّ الذي أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ ﷺ الحِمَارَ العَقِيرَ: زَيْدُ بنُ كَعْبِ [١٢٨١].

وفِي حَدِيثهِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ الصَّيْدَ مَالٌ للصَّائِدِ إِذَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِرَمْيَتِهِ، وفِيهِ: أَنَّ المُحْرِمَ يَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ وفِيهِ: أَنَّ المُحْرِمَ يَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ الصَّيْدِ مَا لَمْ [يُصَدْ] (عَلَى الْجَلِهِ، وذَلِكَ أَنَّ البَهْزِيَّ إِنَّمَا كَانَ صَادَ ذَلِكَ الحِمَارَ لِنَفْسِهِ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِم، فَلَمَّا أَهْدَاهُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِقِسْمَتِهِ بَيْنَ أَصْحَابِهِ فَأَكَلُوهُ وَهُمْ مُحْرِمُونَ، وكَانَتْ قِصَّةُ البَهْزِيِّ وأَبِي قَتَادَةَ فِي بَعْضِ عُمَرِ النبيِّ ﷺ.

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: يُرْوَى عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ للمُحْرِمِ أَكْلَ

⁽١) جاء في الأصل: (بن) وهو خطا والصواب ما أثبته، وعمرو هو ابن أبي عمرو، والمطلب هو ابن حنطب المخزومي، ولم يسمع من جابر.

⁽٢) رواه أبو داود(١٨٥١)، والترمذي(٨٤٦)، والنسائي (٢٨٢٧)، بإسنادهم إلى عمرو بن أبي عمرو به.

⁽٣) في الأصل: يوصد، والصواب ما أثبته.

⁽٤) في الأصل: يوصد، وهو خطا.

لَحْمِ الصَّيْدِ جُمْلَةً وَاحِدَةً، وكَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ يُبيحُ للمُحْرِمِ أَكْلَ لَحْمِ الصَّيْدِ إِذَا لَمْ يُصَدْ مِنْ أَجْلِهِ، ولِذَلِكَ قَالَ لأَبِي هُرَيْرَةَ حِينَ أَفْتَى المُحْرِمِينَ بِأَكْلِ لَحْمِ مَا لَمْ يُصَدْ مِنْ أَجْلِهِمْ: (لَوْ أَفْتَيْتَهُمْ بغَيْرِ ذَلِكَ لأَوْجَعْتُكَ)[١٢٨٣].

* قالَ ابنُ القَاسِمِ: قَالَ مَالِكُ : كَرِهَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ قَوْلَ كَعْبِ الأَحْبَارِ في الحَجَرَادِ حِينَ قَالَ : (إِنَّمَا هُوَ نَثْرَةُ حُوتٍ)[١٢٨٤]، وأَوْجَبَ فِيهِ عُمَرُ الفِدْيَةَ عَلَى مَنْ قَالَ: ﴿ إِنَّمَا هُو نَثْرَةُ حُوتٍ ﴾[١٢٨٤]، وأَوْجَبَ فِيهِ عُمَرُ الفِدْيَةَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ، لأَنَّهُ مِنْ صَيْدِ البَرِّ، الذي يَفْدِيهِ المُحْرِمُ إذا قَتَلَهُ.

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: أَهْدَى الصَّعْبُ بنُ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيُّ الحِمَارَ للنبيِّ ﷺ في حَجَّةِ الوَدَاعِ [١٢٨٩]، وذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا عَلِمَ بِمُرُورِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمَوْضِعِه الذي هُوَ مُقِيمٌ في أَعَدَّ للنبيِّ ﷺ ولأَصْحَابِهِ هَدِيَّةً، وكَانَ فِي جُمْلَتِهَا حِمَارٌ وَحْشِيُّ قَدْ صَادَهُ للنبيِّ ﷺ ولأَصْحَابِهِ، فَلَمَّا أَهْدَى إليهِ الهَدِيَّةَ والحِمَارَ رَدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ الحِمَارَ.

قَالَ أَشْهَبُ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: كَانَ ذَلِكَ الحِمَارُ المُهْدَى حَيّاً.

قَالَ غَيْرُهُ: وَلَو كَانَ ذَلِكَ الحِمَارُ مَذْبُوحًا لَمْ يَرُدُّهُ النبيُّ ﷺ، لأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ لَحْمَ صَيْدٍ، قَالَ: هَذَا هُوَ المَأْمُورُ بهِ، والذي عَلَيْهِ الفُتْيَا، وإذا كَانَ حِمَارٌ قَدْ صِيدَ لِمُحْرِم لَمْ يَجُزْ ذَبْحُهُ، ولاَ أَكْلُهُ على حَالٍ.

وبِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ أَخَذَ مَالِكٌ فِيمَا صِيدَ للمُحْرِمِينَ ثُمَّ ذُبِحَ لَهُمْ أَنَّهُ لاَ يَأْكُلُهُ مُحْرِمٌ ولاَ حَلاَلٌ، وهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْكَرَاهِيةِ لَهُ، وأَمَّا مَا صَادَهُ المُحْرِمُ ثُمَّ ذَبَحَهُ فَلاَ يَأْكُلُهُ مُحْرِمٌ ولاَ حَلاَلٌ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، لأَنَّهُ مَيْنَةٌ، وذَلِكَ أَنَّ ذَكَاةَ المُحْرِمِ فَلاَ يَأْكُلُهُ مُحْرِمٌ ولاَ حَلاَلٌ بِوجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، لأَنَّهُ مَيْنَةٌ، وذَلِكَ أَنَّ ذَكَاةَ المُحْرِمِ للسَّيْدِ لَيْسَتْ بِذَكَاةٍ، وإنَّمَا هُوَ مَقْتُولٌ، قالَ اللهُ تَبَارِكَ وتَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا للسَّيْدِ لَيْسَتْ بِذَكَاةً ، وإنَّمَا هُو مَقْتُولٌ، قالَ اللهُ تَبَارِكَ وتَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَلْ السَّيْدِ لَيْسَتْ بِنِ جَثَّامَةً حِينَ لَا لَقَنْلُوا ٱلصَّيْدِ بَنِ جَثَّامَةً حِينَ لَا لَيْكُوا ٱلصَّيْدِ بَنِ جَمَّامَةً مِنْ أَجْلِ شَيءٍ كَرِهَهُ مِنْ أَجْلِ شَيءٍ كَرِهَهُ مِنْ أَجْلِ شَيءٍ كَرِهَهُ مِنْ المُحْرِمَ لاَ يَسْتَبِيحُ أَخْذَ الصَّيْدِ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: وفِي هَذَا أَيْضًا مِنَ الفِقْهِ: رَدُّ الهَدِيَّةِ للعُذْرِ.

بابُ الحُكْمِ في قَتْلِ الصَّيْدِ، إلى آخِرِ بَابِ حَجِّ الرَّجُلِ عَنْ غَيْرِه

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نَقْنُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ١٩٥] إلى آخِو الآية، قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: ذَكَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الكَفَّارَةَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ فِي أَعْلَى وُجُوهِ الْقَيْلِ وَهُوَ العَمْدُ، لِيَدُلَّ سُبْحَانَهُ عَلَى أَنَّ مَا دُونَ العَمْدِ مِنَ الخَطَأ تَجِبُ فِيهِ أَيْضَا الكَفَّارَةُ، كَمَا قَالَ فِي الإمَاءِ ﴿ فَإِذَا ٱحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَعِصَةِ فَعَلَيْهِنَ نِصْفُ مَا عَلَى الكَفَّارَةُ، كَمَا قَالَ فِي الإمَاءِ ﴿ فَإِذَا ٱحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَعِصَةِ فَعَلَيْهِنَ الذِي هُو الكَفَّارَةُ، كَمَا قَالَ في الإمَاءِ ﴿ فَإِذَا ٱحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَعِصَةِ فَعَلَيْهِنَ الذِي هُو الكَفَّارَةُ وَكُرُ الجَلْدِ فِي إحْصَانِهِنَ الذي هُو المُعْرَقِ جَاتِ مِنَ الإمَاءِ يُحْكَمُ فِيهِنَّ بِالجَلْدِ إِذَا أَعْلَى يُبِينُ أَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ المُتَزَوِّجَاتِ مِنَ الإمَاءِ يُحْكَمُ فِيهِنَّ بِالجَلْدِ إِذَا أَعْلَى يُبِينُ أَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ المُتَزَوِّجَاتِ مِنَ الإمَاءِ يُحْكَمُ فِيهِنَّ بِالجَلْدِ إِذَا وَنَعْنَ اللهَ الطَّيْدِ لاَ يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرَهُ اللهُ فِيهِ مِنَ الجَزَاءِ أَنْ يَكُونَ وَكُونَ وَكُولَ اللهُ وَلَا اللهُ الكَفَارَةُ في قَتْلِ المُؤْمِنِ خَطَأً، وَالدِّيَةَ في قَتْلِ المُؤْمِنِ خَطَأً، وَالدِّيَةَ في قَتْلِ المُؤْمِنِ خَطَأً، وَلَكَ مَنْ قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ . الخَطَأَ، فَلِهَذَا أَلْزَمَ مَنْ قَتَلَ صَيْدًا خَطَأً وَهُو مُحْرِمٌ جَزَاءً مِثْلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ .

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وقَدْ سَاوَى مَنْ خَالَفَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ مَا ذَكَرَهُ اللهُ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ الْعَمْدِ، وبَيْنَ مَا سَكَتَ عَنْهُ فِي الخَطَأ فِي تَحْرِيمِ أَكْلِهِ، كَمَا قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ [يَسْتَوِي] قَتْلُ الخَطَأ والْعَمْدِ فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْقَاتِلِ كَمَا اسْتَوَى قَتْلُ الْخَطَأ والْعَمْدِ بأَنْ لاَ يُؤْكَلُ، وقَدْ قَالَ عُمَرُ بنُ عَلَى الْقَاتِلِ كَمَا اسْتَوَى قَتْلُ الْخَطَأ والْعَمْدِ بأَنْ لاَ يُؤْكَلُ، وقَدْ قَالَ عُمَرُ بنُ النَّهُ بنُ عُمَرَ، والْحَسَنُ بنُ [أبي الْحَسَنِ] (١) النَّهْرِيُّ، وعَطَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ، وإبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وابنُ شِهَابِ الزُّهْرِيُّ، اللهِ بنُ عُمْرَ، وابنُ شِهَابِ الزُّهْرِيُّ، اللهِ بنُ عُمْرَ، وابنُ شِهَابِ الزُّهْرِيُّ،

⁽١) جاء في الأصل: يستوفي، وهو خطأ مخالف للسياق.

⁽٢) في الأصل: (الحسن بن الحسين) وهو خطأ ظاهر.

ومَالِكُ بنُ أَنَسٍ: إنَّهُ يُحْكَمُ علَى قَاتِلِ الصَّيْدِ خَطَأْ بِجَزَاءِ مِثْلِ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، كَمَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ فِي العَمْدِ^(١).

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وَقَدْ أَجْمَعَ العُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الحَلاَلَ إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ في الحَرَمِ أَنَّ عَلَيْهِ جَزَاءً مِثْلَ مَا قَتَلَ، ولاَ نَصَّ فِيهِ مِنْ كِتَابِ اللهِ، فَكَذَلِكَ حَكَمَ أَهْلُ المَدِينَةِ في قَتْلِ الصَّيْدِ خَطَأَ أَنَّ على المُحْرِمِ جَزَاءً مِثْلَ مَا قَتَلَ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ في كِتَابِ اللهِ تَعَالَى.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَبَاحَ النبيُّ ﷺ في رَوَايةِ ابنِ عُمَرَ للمُحْرِمِ قَتْلَ الغُورِ [١٣٠٢]. الغُرَابِ، والغَلْرَةِ، والكَلْبِ العَقُورِ [١٣٠٢].

وزَادَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ في حَدِيثهِ: الحيَّةَ، والسَّبُعُ (٢)، وإنَّمَا أَمَرَ النبيُّ ﷺ بِقَتْلِ هَذِه كُلُّهُا للأَذِيَّةِ المَوْجُودَةِ فِيهَا، وهَذَا حُكْمُ كُلُّ مَا عَدَى علَى النَّاسِ مِنَ السِّبَاعِ والطَّيْرِ أَنْ يُقْتَلَ ولاَ فِدْيَةَ فِيهَا.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: ولاَ بَأْسَ أَنْ يَفْدِي الْمَحْرِمُ سِبَاعَ الوَحْشِ العَادِيةِ بِالقَتْلِ وإِنْ لَمْ تُؤْذِه، لِدُخُولِهَا في اسْمِ الكَلْبِ العَقُورِ، وأَمَّا صِغَارُ أَوْلاَدَهَا فَلاَ تُقْتَلُ، فَإِنْ قَتَلَها المُحْرِمُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ في ذَلِكَ شَيءٌ، وأَمَّا صِغَارُ العَقَارِب، والحَيَّاتِ، والإحْدِيةِ، والفَثْرَانِ فَلاَ بَأْسَ بِقَتْلِهِنَّ، لأَنَّ صِغَارَهَا تُؤْذِي كَمَا تُؤْذِي كِبَارُهَا.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَسْنَدَ وَكِيعُ بنُ الجَرَّاحِ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النبيِّ ﷺ قالَ: «خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ في الحَرَمِ»، وأَرْسَلَ أَصْحَابُ مَالِكِ هَذَا الحَدِيثَ عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَائِشَةَ زَوْجَ النبيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَائِشَةَ زَوْجَ النبيِّ ﷺ وَآرَسُلَ أَصْحَابُ مَالِكِ هَذَا الحَدِيثَ عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَائِشَةَ زَوْجَ النبيِّ ﷺ

⁽١) ينظر أقوالهم في: المحلى ٧/ ٢١٥، والاستذكار ٥ / ٨٠.

⁽۲) رواه أبو داود (۱۸٤۸) وابن ماجه (۳۰۸۹)، وإسناده ضعيف.

⁽٣) ينظر: التمهيد لا بن عبد البر ٢٢ / ٢٧٧، والإيماء للداني ٨٤/٥، ورواه البخاري (٣) من حديث الزهري عن عروة عن عائشة، ورواه مسلم (١١٩٨) من حديث حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة به.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَأْخُذُ مَالِكٌ بِفِعْلِ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ في نَزْعِهِ القِرْدَانَ عَنْ بَعِيرِهِ [١٣٠٩]، مِنْ أَجْلِ أَنَّ القِرْدَانَ مِنْ ذَوَاتِ الإبلِ، كَمَا أَنَّ القَمْلَ مِنْ ذَوَاتِ الإبلِ، كَمَا أَنَّ القَمْلَ مِنْ ذَوَاتِ الإبلِ، كَمَا أَنَّ القَمْلَ مِنْ ذَوَاتِ بَنِي آدَمَ، فَكَمَا لاَ يَطْرَحُ الرَّجُلَ القَمْلَ عَنْ نَفْسِهِ كَذَلِكَ لاَ يَنْزِعُ القِرْدَانَ عَنْ بَعِيرِهِ، وقَدْ كَانَ ابنُ عُمَرَ لاَ يَنْزِعُ قِرَادَاً عَنْ بَعِيرِهِ، ولاَ حَلَمَةً (١)، فَبِهذا أَخَذَ مَالِكٌ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَجْهُ كَرَاهِيةِ مَالِكٍ للمُحْرِمِ أَنْ يَنْظُرَ في المِرْآةِ لَئَلاَّ يَرَى في وَجْهِه شَيْئاً فَيُغَيِّرُهُ، أَو يَنْتِفَ شَعْراً مِنْ لِحْيَتِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَباً للفِدْيَةِ.

وأَمَّا إذا انْكَسَرَ لَهُ ظُفْرٌ فإنَّهُ يَقْطَعُهُ ولاَ شَيءَ عَلَيْهِ في قَطْعِهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ يَتَأَذَّى بِتَرْكِهِ لَهُ وَهُوَ مَكْسُورٌ.

ورَخَّصَ لَهُ فِي أَنْ يَدْهِنَ سَاقَيْهِ وَرِجْلَيْهِ بِالبَانِ غَيْرِ المُطَيَّبِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ زَيْتٌ مَا لَمْ يَقَعْ فِيهِ الطِّيبُ، فإذا طُيِّبَ ذَلِكَ الزَّيْتُ لَمْ يَدْهِنْ بهِ المُحْرِمُ، فإنْ فَعَلَ وأَكْثَرَ مِنْهُ كَانَتْ عَلَيْهِ الفِدْيَةُ التي تَلْزَمُ مَنْ أَمَاطَ عَنْهُ الأَذَى(٢).

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: لَمَّا لَمْ يَأْتِ عَنِ النبيِّ ﷺ ولاَ عَنْ سَلَفِ الأُمَّةِ أَنَّ أَحَداً صلَّى عَنْ أَحَدٍ حَيٍّ أَو مَيِّتٍ كَانَ الحَجُّ عَنِ المَيِّتِ أَو الحَيِّ ضَعِيفًا، إذْ فِيهِ صَلاَةٌ وعَمَلُ بَدَنٍ، لاَسيمَا حَجَّةُ الفَريضَةِ (٣).

* وحَدِيثُ الخَثْعَمِيَّةِ لَيْسَ بأَصْلٍ في هَذا، لأَنَّ أَبَاهَا لَمْ تَكُن الفَرِيضَةُ عَلَيْهِ قَطُّ، لِقَوْلِهَا للنبيِّ ﷺ: "إنَّ فَرِيضَةَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ في الحَجِّ عَلَى عِبَادِهِ أَدْرَكَتْ أَبِي قَطُّ، لِقَوْلِهَا للنبيِّ ﷺ: "إلَّهُ كَبِيرًا لاَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ» [١٣١٧]، ووَجْهُ آخَرُ يَحْتَمِلُ سُؤَالُهَا مَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهَا، وَقَدْ رَوَى حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، [عَنْ أَيُوبَ] (١٠)، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ: "أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النبيَّ ﷺ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ: "أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النبيَّ ﷺ

⁽١) حلمة _ بفتحتين _ هي الصغيرة من القردان أو الكبيرة، ينظر: المعجم الوسيط ١ / ١٩٥٠.

⁽٢) نقله ابن عبد البر في الاستذكار ٤٠٨/٤.

⁽٣) ينظر: التمهيد ٩/ ١٢٤، والاستذكار ٤/٢١٦.

⁽٤) زيادة لا بد منها من مصادر تخريج الحديث.

فقالَتْ: إِنَّ أَبِي مَاتَ وَلَمْ يَحِجَّ، فقالَ لَهَا النبيُّ ﷺ: حُجِّي عَنْ أَبيكِ» (١٠).

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَهَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّطَوُّعِ، وَلَمْ يَرْوِ هَذَا الحَدِيثَ مَالِكٌ، وَلاَ رَوَاهُ عَنْ أَيُّوبَ غَيْرَ حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ، وَفِيهِ وَلاَ رَوَاهُ عَنْ أَيُّوبَ غَيْرَ حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ، وَفِيهِ بَيَانُ: أَنَّ الحَيَّ لاَ يَحُجُّ عَنِ الحَيِّ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قالَ مَالِكُ: لاَ يَنْبَغِي لأَحَدِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ حَيِّ زَمِنٍ أُو غَيْرِه، ولاَ أُحِبُ لأَحَدٍ أَنْ يَتَطَّوَعَ بِحَج عَنْ مَيِّتٍ صَرُورَةً كَانَ المَحْجُوجُ عَنْهُ أُو غَيْرَ صَرُورَةٍ، وَلْيَتَطَوَّعُ عَنْهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ، إلاَّ أَنْ يُوصِي أَحَدٌ أَنْ يَحِجَّ بَعْدَ مَوْتِهِ فَيَنْفُذُ ذَلِكَ صَرُورَةٍ، وَلْيَتَطَوَّعُ عَنْهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ، إلاَّ أَنْ يُوصِي أَحَدٌ أَنْ يَحِجَّ بَعْدَ مَوْتِهِ فَيَنْفُذُ ذَلِكَ عَنِ المُوصِي، لِثَلاَّ تُبَدَّلُ الوَصِيةُ، لِقَوْلهِ تعَالَى: ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ ﴾ [البقرة: عَنِ المُوصِي، لِثَلاَّ تُبَدَّلُ الوَصِيةُ، لِقَوْلهِ تعَالَى: ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ ﴾ [البقرة:

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فِي حَدِيثِ الخَثْعَمِيَّةِ مِنَ الفِقَهِ: إِبَاحَةُ الارْتِدَافِ عَلَى الدَّوَابِّ المُطِيقَةِ، وأنَّ صَاحِبَ الدَّابَّةِ أَوْلَى بِمُقَدَّمِهَا، وغَضُ البَصَرِ عَنِ المَرْأَةِ الشَّابَةِ، لِصَرْفِ النبيِّ عَلَيْهِ وَجْهَ الفَضْلِ عَنْهَا إلى نَاحِيةِ أُخْرَى، وإِبَاحَةُ التَّطَوُّعِ الشَّابَةِ، لِصَرْفِ النبيِّ عَلَيهِ الحَجُّ، وفِيهِ فُتْيَا العَالِمِ وَهُوَ رَاكِبٌ، وقَدْ سُئِلَ بِالحَجِّ عَنْ مَنْ لاَ يَجِبُ عَلَيهِ الحَجُّ، وفِيهِ فُتْيَا العَالِمِ وَهُوَ رَاكِبٌ، وقَدْ سُئِلَ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَهُو رَاكِبٌ مُسْتَعْجِلٌ، فقالَ للسَّائِلِ: (ارْكَبْ وَرَائِي)، فَرَكِبَ وسَارَ كَمَا هُو، وَسَأَلَهُ فَأَفْتَاهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: (انْزِلْ) فَنزَلَ (٣).

* * *

⁽١) رواه النسائي (٢٦٣٤) بإسناده إلى حماد بن زيد به.

⁽٢) ينظر قول مالك في: المدونة ٤ ٥٠٦، والصرورة _ بالصاد المهملة _ هو من لم يحج قط، ينظر: النهاية ٣/ ٢٢.

⁽٣) رواه سحنون في المدونة ٤/ ٨٧، والبيهقي في السنن ٧ / ٢٠٨.

فِي المُحْصَرِ عَنِ البَيْتِ بَعِدُوِّ أَو بِمَرَضٍ، إلى آخِرِ بَابِ اسْتِلاَمِ الرُّكْنِ

خُكْمُ مَنْ حَبَسَهُ العَدُوُّ مِنَ المُحْرِمِينَ عَنِ البَيْتِ حَتَّى يَفُوتَ الحَجُّ أَنَّهُ يَحِلُّ مِنْ كُلِّ شَيءٍ فِي المَكَانِ الذي حُبِسَ فِيهِ، ويَنْحَرُ هَدْيَاً إِنْ كَانَ مَعَهُ، ويَحْلِقُ ويَخْلِقُ ويَنْصَرِفُ، فإنْ كَانَ حَجُّهُ هَذَا تَطَوُّعاً لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ إعَادَةٌ، وإِنْ كَانَ صَرُورَةً فَعَلَيْهِ ويَنْصَرِفُ، فإنْ كَانَ صَرُورَةً فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الفريضَةِ، وَهَذِه السُّنَةُ فِيمَنْ صُدَّ عَنِ البَيْتِ بِعَدُوًّ، وذَلِكَ أَنَّ النبيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُنْ أَحَداً مِنْ أَصْحَابِهِ عَامَ الحُدَيْبِيَّةِ بِقَضَاءِ العُمْرَةِ التِّي صَدَّهُ المُشْرِكُونَ فِيهَا عَنِ البَيْتِ. البَيْتِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: ولَيْسَ عَلَى مَنْ صُدَّ عَنِ البَيْتِ في حَجٍّ أَو عُمْرَةٍ هَدْيٌ.

وقالَ أَشْهَبُ: عَلَيْهِ الهَدِي إذا صُدَّ، كَمَا نَحَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الهَدْيَ اللهَدْيَ اللهَ عَلَيْهِ الهَدْيَ اللهَدْيَ اللهَدْيَ اللهَ عَلَيْهِ اللهَ اللهُ الل

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ ابنِ القَاسِمِ أَصَحُّ مِنْ قَوْلِ أَشْهَبَ في هَذِه المَسْالَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ النبيَّ ﷺ إِنَّمَا نَحَرَ بِالحُدَيْبِيَّةِ الهَدْيَ الذي كَانَ قَدْ أَشْعَرَهُ وقَلَّدَهُ حِينَ أَحْرَمَ مِنَ المِيقَاتِ بِعُمْرَتهِ، فَلَمَّا لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ الهَدْيُ مَحِلَّهُ أَمَرَ بهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَنُحِرَ، لأَنَّهُ كَانَ هَدْيًا قَدْ وَجَبَ بِالإشْعَارِ والتَّقْلِيدِ، وَلَمْ يَنْحَرْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَنُحِرَ، لأَنَّهُ كَانَ هَدْيًا قَدْ وَجَبَ بِالإشْعَارِ والتَّقْلِيدِ، وَلَمْ يَنْحَرْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِسَبِ الصَّدِّ، فَلِهَذَا لاَ يَكُونُ على مَنْ صُدَّ عَنِ البَيْتِ في حَجٍّ أَو عُمْرَة بِعَدُولً هَدْيٌ، وأَمَّا مَنْ أُحْصِرَ عَنِ البَيْتِ بِمَرَضٍ مَنَعَهُ مِنَ الحَجِّ حَتَّى فَاتَهُ فإنَّهُ لاَ يَجِلُّهُ إلاَّ

⁽١) نقل قول ابن القاسم وأشهب: ابن عبد البر في التمهيد ١٩٨/١٥، وعقب على قول أشهب بقوله: وهو قول الشافعي.

البَيْتُ يَطُوفُ بهِ ويَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، ويَجْعَلُهَا عُمْرَةً، ويَهْدِي مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدِي، وذَلِكَ لِقَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدِيُ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وهَذا هُوَ إِحْصَارُ المَدُوِّ، ولَوْ كَانَ حَصْرُ العَدُوِّ لَقَالَ: (فَإِنْ حُصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَر مِنَ الهَدِي)، وذَلِكَ أَنَّهُ يُقَالُ: حَصَرَهُ العَدُوِّ فَهُو مَحْصُورٌ، وأَحْصَرَهُ المَرَضُ فَهُوَ مُحْصَرٌ، فالإحْصَارُ المَذْكُورُ في القُرْآنِ هُو إِحْصَارُ المَرَضِ لاَ إِحْصَارُ المَرَضِ لاَ إِحْصَارُ المَرْضِ لاَ إِحْصَارُ المَرَضِ فَهُو مَحْصَرٌ، فالإحْصَارُ المَذْكُورُ في القُرْآنِ هُو إِحْصَارُ المَرَضِ لاَ إِحْصَارُ المَرْضِ

قالَ ابنُ القَاسِمِ: المُحْصَرُ عَنِ الحَجِّ بِمَرَضٍ لاَ يَجِلُّهُ مِنْ إحْرَامِهِ إلاَّ الطَّوَافُ بالبَيْتِ والسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، وإنْ أَقَامَ في مَرَضِهِ سِنِينَ وعَلَيْهِ حَجُّ قَابِلٍ والهَدْيُ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا حُكْمُ كُلِّ مَنْ حُبِسَ عَنِ البَيْتِ بَعْدَ أَنْ أَحْرَمَ بِحَجٍ إِذَا كَانَ حَبَسَهُ بِمَرَضٍ، أو فَاتَهُ الوُقُوفُ بِعَرَفةَ مَعَ النَّاسِ بِخَطَأ مِنْ عَدَدِ الأَيْامِ، أو خَفِي عَلَيْهِ هِلاَلُ ذِي الحِجَّةِ فَلَمْ يُدْرِكُ الوُقُوفَ مَعَ النَّاسِ، وبهذا أَمَرَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ أَبا أَيُّوبَ الأَنْصَارِيَّ، وهَبَّارَ بنَ الأَسْوَدِ، ومَنْ كَانَ مَعَهُمَا حِينَ فَاتَهُمَا الخَطَّابِ أَبا أَيُّوبَ الأَنْصَارِيَّ، وهَبَّارَ بنَ الأَسْوَدِ، ومَنْ كَانَ مَعَهُمَا حِينَ فَاتَهُمَا الوَقُوفُ مَعَ النَّاسِ بِعَرَفةَ، أَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُوا بِعُمْرَةٍ، فإذَا كَانَ عَامَا قَابِلاً حَجُوا، الوُقُوفُ مَعَ النَّاسِ بِعَرَفة ، أَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُوا بِعُمْرَةٍ، فإذَا كَانَ عَامَا قَابِلاً حَجُوا، وعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم الهَدْيُ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْياً صَامَ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ في الحَجِّ وسَبْعَة إذا رَجَعَ مِنْ مِنْ مَنْ المَدِيئَة مَنْ المَحْجُ الذي كَانُوا قَدْ أَحْرَمُوا بِهِ أَوَّلاً في عَمَيْ الرَجَعَ مِنْ مِنْ مَنْ المَديئة أَلَيْ مَنْ المَديئة أَوْلُ اللَّهُ عَلَيْهِ مَنْ أَحْرَمُ بِحَجِّ تَطَوَّعٍ فَفَاتَهُ بِمَرضٍ أو بِخَطَأ مِنْ عَدَدِ الأَيَّامِ أَنْ يَقْضِي مَا أَخْرَمَ بِحَجِ تَطَوَّعٍ فَفَاتَهُ بِمَرضٍ أو بِخَطَأ مِنْ عَدَدِ الأَيَّامِ أَنْ يَقْضِي مَا وَهَلِكُ مَنْ أَحْرَمَ بِحَجِ تَطَوَّعٍ فَفَاتَهُ بِمَرضٍ أو بِخَطَأ مِنْ عَدَدِ الأَيَّامِ أَنْ يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنْ حَجِهِ عَامًا آخَرَ، بِخِلاَفِ مَنْ حَصَرَهُ العَدُوّ عَنِ البَيْتِ، هَذَا لاَ قَضَاءَ عَلَيْهِ، فَاتَهُ مِنْ حَجَهِ عَامًا آخَرَ، بِخِلاَفِ مَنْ حَصَرَهُ العَدُوّ عَنِ البَيْتِ، هَذَا لا قَضَاءَ عَلَيْهِ، فَاتَهُ مِنْ حَجَهِ عَامًا آخَرَ، بِخِلاَفِ مَنْ حَصَرَهُ العَدُوّ عَنِ البَيْتِ، هَذَا لا قَضَاءَ عَلَيْهِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَذَ مَالِكٌ في القَارِنِ بِفِعْلِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَطُوفُ إذا قَرَنَ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ طَوَافَاً وَاحِدًاً وَسَعْيَاً وَاحِدًاً.

وقالَ غَيْرُ مَالِكٍ: عَلَى القَارِنِ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ (١).

والذي قَالَهُ مَالِكٌ هُوَ الصَّحِيحُ، لأَنَّ الهَدْيَ إِنَّمَا وَجَبَ عَلَى القَارِنِ مِنْ أَجْلِ وَالذي قَالَهُ مَالِكٌ هُو العُمْرَةِ وَاحِدًا، وكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُنْشِيءَ مِنْ بَلَدِهِ العُمْرَةَ سَفَراً وَعَمَلاً مِنْ طَوَافٍ وسَعْيٍّ، وَلِلْحَجِّ طَوَافاً آخَرَ وعَمَلاً آخَرَ مِنْ طَوَافٍ وَسَعْيٍّ، فَلَمَّا جَمَعَ العَمَلَيْنِ جَمِيعاً حِينَ قَرَنَ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرةِ في طَوَافٍ وَاحِدٍ وسَعْيٍّ وَاحِدٍ وَجَبَ بِذَلِكَ عَلَيْهِ الهَدْيُ.

* قَوْلُ النبيِّ عَلَيْ الْعَائِشَةَ: «أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ قَوْمَكِ» [١٣٣١]، يَعْنِي قُرَيْشًا، «حِينَ بَنُوا الكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ»، إلى قَوْلِهِ في آخِرِ الحَدِيثِ: «لَوْلاَ حِدْثَانُ قَوْمَكِ بِالكُفْرِ». قالَ أَبو مُحَمَّدٍ: لَمَّا هَمَّتْ قُرَيْشٌ في الجَاهِلِيَّةِ بِبنَاءِ البَيْتِ وَتَجْدِيدِه جَمَعُوا لِلْذَلِكَ مَالاً مِنْ أَطْيَبِ مَكَاسِبِهِم، فَلَمْ يَفِ ذَلِكَ المَالُ بِبنَاءِ البَيْتِ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ بَنَاهُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، فَاقْتُصِرَ عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وكَانَتْ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ بَنَاهُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، فَاقْتُصِرَ عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وكَانَتْ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ بَنَاهُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، فَاقْتُصِرَ عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وكَانَتْ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ بَنَاهُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، فَاقْتُصِرَ عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وكَانَتُ مَنْ بَنَاءُ إِبْرَاهِيمَ للبَيْتِ مُدَورًا مِنْ وَرَائِهِ، وكَانَ لَهُ رُكْنَانِ وَهُمَا اليَمَانِيَّانِ، فَلَمَّا عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ لَهُ رُكْنَانِ وَهُمَا اليَمَانِيَّانِ، فَلَمَّا عَلَى عَلَى الْتَعْرَو مِنْ وَرَائِهِ، إِبْرَاهِيمَ لَهُ أَنْ الرَّبِيمِ فَي البَيْتِ عَلَى البَيْتِ عَلَى الْبَيْتِ عَلَى مَكَّةً وقَتَلَ ابن الزَّبِيْرِ، فَهَدَمَهُ وبَنَاهُ علَى صِفَةِ بُنْيَانِ إِبْرَاهِيمَ لَهُ، فَلَمَّا غَلَبَ الحَجَّاجُ عَلَى مَكَّةً وقَتَلَ ابن الزَّبِيْرِ مِنْ ورَائِهِ، فَهُو الآنَ مِنْ بُنْيَانِ الحَجَّاجِ .

قالَ: وإنَّمَا مَنَعَ النبيُّ عَلَيْ مِنْ بُنْيَانِهِ مَا اتَّقَاهُ مِنْ إِنْكَارِ قُرَيْشِ لِذَلِكَ، فقالَ لِعَائِشَةَ: «لَوْلاَ حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالكُفْرِ لَنَقَضْتُ بُنْيَانَ الكَعْبَةِ، وبَنَيْتُ البَيْتَ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ بَنَاهُ».

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فِي هَذا مِنَ الفِقْهِ: مُدَارَاةُ مَنْ يُتَّقَى عَلَيْهِ تَغَيُّرِ حَالِهِ في دِينه، والرِّفْقُ بالجَاهِلِ مَال لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ في مَعْصِيةِ اللهِ.

⁽۱) هذا قول أبي حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي وغيرهم، ينظر: التمهيد ٨ /٢٣٣، والمبسوط ٤/ ٨٨.

فَقُلْتُ لأَبِي مُحَمَّدٍ: مَا مَنَعَ الخُلَفَاءَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنْ يَبْنُوهُ؟ فقالَ لِي: اشْتَغَلُوا عَنْ ذَلِكَ بالجِهَادِ في سَبيلِ اللهِ، وتُرِكَ كَمَا تَرَكَ النبيُ ﷺ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: الرَّمَلُ بالبَيْتِ عِنْدَ الطَّوَافِ مَأْمُورٌ بَهِ، ومَنْ تَرَكَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيءٌ.

وقَدْ قِيلَ: إِنَّ مَنْ تَرَكَهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ أَنْ يَذْبَحَ شَاةً، وكَانَ سَبَبُهُ مَا رَوَاهُ حَمَّادُ بِنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بِنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابِنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «قَدِمَ النبيُّ عَلَيْهُ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ وقَدْ وَهَنتُهُمْ حُمَّى يَثْرِبَ، فَقَالَ المُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدِمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ قَدْ وَهَنتُهُمْ الحُمَّى، فَأَطْلَعَ اللهُ نَبِيَّهُ عَلَى مَا قَالُوا، فَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَرْمَلُوا إِذَا طَافُوا بِالبَيْتِ ثَلاَئَةَ أَشْوَاطٍ، وَيَمْشُوا أَرْبَعًا، فَلَمَّا رَآهُمْ المُشْرِكُونَ فَعَلُوا يَرْمَلُوا إِذَا طَافُوا بِالبَيْتِ ثَلاَئَةَ أَشُواطٍ، وَيَمْشُوا أَرْبَعًا، فَلَمَّا رَآهُمْ المُشْرِكُونَ فَعَلُوا ذَلِكَ قَالُوا: هَوُلاَءِ أَجْلَدُ مِنَّا وأَقْوى»(١).

فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ: إظْهَارُ الْجَلَدِ والقُوَّةِ عِنْدَ مُلاَقَاةِ الْعَدُوِّ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَسْنَدَ الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَلِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بنِ مُحْمَّدٍ، عَنْ أَبيهِ، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إذا قَضَى طَوَافَهُ بالبَيْتِ وأَرَادَ الخُرُوجَ إلى الصَّفَا اسْتَلَمَ الحَجَرَ»(٢).

* وهَذا الحَدِيثُ في جَمِيعِ المُوطَّآتِ [عَنْ] (٣) مَالِكِ أَنَّهُ بَلَغَهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ كَانَ إذا قَضَى طَوَافَهُ بَالبَيْتِ (١٣٤٦].

* ومَالِكٌ يَسْتَحِبُّ لِمَنْ طَافَ بِالبَيْتِ وَرَكَعَ أَنْ يَسْتَلِمَ الحَجَرَ، وكَذَلِكَ يَخْرُجَ إِلَى الصَّفَا لِلسَّعِيِّ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، ومَنْ تَرَكَ الاسْتِلاَمَ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ، وقَدْ قَالَ النبيُّ عَلِيْهِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ عَوْفٍ: «كَيْفَ صَنَعْتَ في اسْتِلاَمِ الرُّكْنِ الأَسْوَدِ؟ قَالَ النبيُّ عَلِيْهِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ عَوْفٍ: «كَيْفَ صَنَعْتَ في اسْتِلاَمِ الرُّكْنِ الأَسْوَدِ؟ فَقَالَ: أَصَبْتَ» [۱۳٤٧]، فَفِي هَذَا بَيَانُ: أَنَّ مَنْ تَرَكَ فَقَالَ: أَصَبْتَ» [۱۳٤٧]، فَفِي هَذَا بَيَانُ: أَنَّ مَنْ تَرَكَ الاسْتِلامَ مَنْ غَلَبَةُ أَلاَّ شَيءَ عَلَيْهِ.

⁽١) رواه البخاري(١٥٢٥)، ومسلم (١٢٦٦)، بإسنادهم إلى حماد بن زيد به.

⁽٢) ينظر: التمهيد ٢٤/ ٤١٣.

⁽٣) زيادة يقتضيها السياق.

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَأْخُذْ مَالِكٌ بِفِعْلِ عُرْوَةَ إِذْ كَانَ يَسْتَلِمُ الأَرْكَانَ كُلَّهَا فِي طَوَافِهِ بِالبَيْتِ [١٣٤٨]، وأَخَذَ في ذَلِكَ بِقَوْلِ ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ لَمْ يَمَسَّ مِنَ الأَرْكَانِ في طَوَافِهِ بِالبَيْتِ إِلاَّ اليَمَانِييْنِ (١).

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ للحَجَرِ: (إِنَّمَا أَنْتَ حَجَرٌ، ولَوْلاَ أَنِّي رَأَيْتُ رَأَيْتُ رَأَيْتُ رَأَيْتُ رَأَيْتُ رَأَيْتُ رَأَيْتُ وَمَضَى)[١٣٥٠]، يُرِيدُ: لاَ تَضُرُّ ولاَ تَنْفَعُ، وقَدْ كُنَّا نُعَظِّمُ أَمْرَ الحِجَارَةِ فِي الجَاهِلِيَّةِ فَهَجَرْنَا تَعْظِيمَهَا فِي الإِسْلاَمِ، غَيْرَ أَنِّي وَقَدْ كُنَّا نُعَظِّمُ أَمْرَ الحِجَارَةِ فِي الجَاهِلِيَّةِ فَهَجَرْنَا تَعْظِيمَهَا فِي الإِسْلاَمِ، غَيْرَ أَنِّي أَفْعَلُ فِي تَقْبِيلِكَ مَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثُمَّ قَبْلَهُ.

فَفِي هَذَا مِنَ الفِقْه: أَنَّ سُنَنَ النبيِّ ﷺ وأَفْعَالَهُ يُؤْتَى بِهَا كَمَا سَنَّهَا وَفَعَلَها مَا لَمْ يَنْسَخْهَا ﷺ بِغَيْرِهَا أَو يَتْرُكُهَا الخُلَفَاءُ بَعْدَهُ لِشَيءٍ عَلِمُوهُ فِي ذَلِكَ.

قِالَ مَالِكٌ: مَنْ طَافَ بِالبَيْتِ بَعْدَ الصُّبْحِ أَو بَعْدَ العَصْرِ لَمْ يَرْكَعْ لِطَوَافِهِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَو تَغْرُبَ.

وقالَ غَيْرُهُ: إِنَّهُ يَرْكَعُ مَنْ طَافَ بِالبَيْتِ فِي هَذَيْنِ الوَقْتَيْنِ (٢)، واحْتَجَّ فِي ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بِنِ بَابَاه، عَنْ جُبَيْرِ بِنِ مُطْعِم، عَنِ النَّبِيِّ وَيُصَلِّي، أَيَّ سَاعَةٍ كَانَ مِنْ النَّبِيِّ وَيُصَلِّي، أَيَّ سَاعَةٍ كَانَ مِنْ لَيْلِ أَو نَهَار »(٣).

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا حَدِيثٌ لَمْ يَرْوِهِ أَهْلُ المَدِينَةِ، وقَدْ رَوَى أَبُو الزُّبَيْرِ: (أَنَّ ابنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَطُوفُ بَعْدَ العَصْرِ ثُمَّ يَدْخُلُ حُجْرَتَهُ، فَلاَ أَدْرِي مَا الزُّبَيْرِ: (أَنَّ ابنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَطُوفُ بَعْدَ ابنِ عَبَّاسٍ مَعْلُومًا بَعْدَ الصَّبْحِ وبَعْدَ العَصْرِ يَصْنَعُ المَسْجِدِ، وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنِ النبيِّ ﷺ عَنِ التَّنَفُّلِ بَعْدَ العَصْرِ حَتَّى لَرَكَعَ في المَسْجِدِ، وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنِ النبيِّ ﷺ عَنِ التَّنَفُّلِ بَعْدَ العَصْرِ حَتَّى

⁽١) رواه البخاري(١٦٤)، ومسلم(١١٨٧).

⁽٢) هذا قول الشافعي كما في الأم ١/ ١٤٩، وينظر: التمهيد ١٣ / ٤٥.

 ⁽۳) رواه أبو داود(۱۸۹٤)، والترمذي(۸٦٨)، والنسائي(٥٨٥)، وابن ماجه(١٢٥٤)،
 بإسنادهم إلى سفيان بن عيينة به.

تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ^(۱)، فَمَنْ طَافَ بَعْدَ العَصْرِ لَمْ يَرْكَعْ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فإذا غَرَبَتْ كَانَ بالخَيَارِ إِنْ شَاءَ رَكَعَهُمَا قَبْلَ صَلاَةِ المَغْرِب، وإِنْ شَاءَ أَخَرَهُمَا حَتَّى يُصَلِّي المَغْرِب، ومَنْ طَافَ بَعْدَ الصُّبْحِ رَكَعَ إذا طَلُعَتِ الشَّمْسُ.

* * *

⁽۱) ثبت هذا في أحاديث كثيرة، ومنها حديث أبي هريرة، رواه البخاري (٥٦٣)، ومسلم (٨٢٥).

بابُ وَدَاعِ البَيْتِ، وَجَامِعِ الطَّوَافِ، والسَّعْي

* رَوَى القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ: (أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ النَّاسَ بالرَّحِيلِ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ، ثُمَّ أَتَى البَيْتَ فَطَافَ بهِ سَبْعَاً، ثُمَّ خَرَجَ) (١)، وهذا لَمْ يَرْوِه مَالِكُ فِي المُوطَّأ، وإنَّمَا رَوَى قَوْلَ عُمَرَ: (لاَ يَصْدُرَنَّ أَحَدٌ مِنَ الحَاجِّ حَتَّى يَطُوفَ بالبَيْتِ، فإنَّ آخِرَ النُّسُكِ الطَّوَافُ بالبَيْتِ)[١٣٦٥].

وطَوَافُ الوَدَاعِ مَأْمُورٌ بهِ، ولَيْسَ بِفَرْضٍ، والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ النبيِّ ﷺ فِي صَفِيَّةَ حِينَ حَاضَتْ بَعْدَ طَوَافِهَا للإفَاضَةِ وقَبْلَ طَوَافِهَا للوَدَاعِ، فَسَأَلَ عَنْهَا فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ، فقالَ: (أَخْرُجْنَ)، فَلَمْ يُوجِبْ على صَفِيَّةَ طَوَافَ الوَدَاعِ إِذْ مَنَعَهَا مِنْ ذَلِكَ حَيْضَتَهَا، وخَرَجَتْ مَعَ أَزْوَاجِ النبيِّ ﷺ وَلَمْ تَطُفْ للوَدَاعِ إِذْ مَنَعَهَا مِنْ ذَلِكَ حَيْضَتَهَا، وخَرَجَتْ مَعَ أَزْوَاجِ النبيِّ ﷺ وَلَمْ تَطُفْ للوَدَاعِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ طَوَافَ الوَدَاعِ لَيْسَ بِفَرْضٍ، وإنَّمَا الفَرْضُ طَوَافُ الإِفَاضَةِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَيْسَ العَمَلُ عِنْدَ مَالِكٍ عَلَى رَدِّ عُمَرَ للَّذِي تَرَكَ طَوَافَ الوَدَاعِ، فَرَدَّهُ إليهِ مِنْ مَرِّ ظَهْرَانَ لِبُعْدِه مِنْ مَكَّةَ، وذَلِكَ أَنَّ بَيْنَهُمَا مَسِيرَةَ سِتَّة عَشَرَ الوَدَاعِ، فَرَدَّهُ إليهِ مِنْ مَرِّ ظَهْرَانَ لِبُعْدِه مِنْ مَكَّةَ، وذَلِكَ أَنَّ بَيْنَهُمَا مَسِيرَةَ سِتَّة عَشَرَ مِيلًا، وإنَّمَا يَرْجِعُ إليهِ مَنْ إذا ذَكَرَهُ وَهُو بِقُرْبِ مَكَّةَ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ في انْصِرَافِهِ إليهِ ضَرَرٌ لَهُ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ النبيِّ عَلَيْهِ لأُمِّ سَلَمَةَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وأَنْتِ رَاكِبَةٌ "(١٣٧١)، فِيهِ مِنَ الفِقْه: إبَاحَةُ دُخُولِ البَعِيرِ المَسْجِدِ، وَطُوافُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ.

⁽١) رواه أبو داود (٢٠٠٥)، بإسناده إلى القاسم بن محمد به.

وقَوْلُهَا: «فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ بُصَلِّي إلى جَانِبِ البَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ بـ﴿الطُّورِ وكِتَابٍ مَسْطُورٍ﴾»، وفيه: إبَاحَةُ الجَهْرِ في النَّافِلَةِ بالنَّهَارِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا صَلَّى إلى جَانِبِ البَيْتِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ المَقَامَ حِينَئِدٍ كَانَ مُلْصَقاً بِالبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَنْقُلَهُ عُمَرُ مِنْ ذَلِكَ المَكَانِ إلى المَوْضِعِ الذي هُوَ فِيهِ الآنَ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَمَرَ ابنُ عُمَرَ المَرْأَةَ التِّي سَأَلَتْهُ عَنْ غَلَبَةِ الدَّمِ عَلَيْهَا، وَكَثْرَةِ خُرُوجِهِ مِنْهَا بِمَا تُؤْمَرُ بِهِ المُسْتَحَاضَةُ أَنْ تَغْتَسِلَ، وتَسْتَثْفِرَ بِثَوْب، ثُمَّ تَطُوفُ كَمَا تَفْعَلُ في الصَّلاَةِ [١٣٧٦]، وَلَو كَانَ ذَلِكَ الدَّمُ دَمَ حَيْضَةٍ لَمْ يَأْمُّرْهَا بِدُخُولِ كَمَا تَفْعَلُ في الصَّلاَةِ بِالبَيْتِ، كَمَا لَمْ يَأْمُرِ النبيُّ عَلِيْهَ عَائِشَةَ حِينَ حَاضَتْ المَسْجِد، ولا بالطَّوَافِ بالبَيْتِ، كَمَا لَمْ يَأْمُرِ النبيُّ عَلِيه عَائِشَةَ حِينَ حَاضَتْ بالطَّوَافِ بالبَيْتِ مِنْ أَجْلِ حَيْضَتِهَا، فَالحَائِضُ لاَ تَدْخُلُ المَسْجِد كَمَا أَنَّهَا لاَ تُصَلِّى، وَالمُسْتَحَاضَةُ تَدْخُلُهُ، كَمَا أَنَّهَا تُصَلِّى.

* قَوْلُ عُرُوةً لِعَائِشَةً حِينَ سَأَلَهَا عَنِ السَّعِي بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، وَهُو يَوْمِئذِ حَدِيثُ السِّنِ لَمْ يَفْقَهُ كُلَّ الفِقْهِ، وذَلِكَ حَدِيثُ السِّنِ السِّنِ لَمْ يَفْقَهُ كُلَّ الفِقْهِ، وذَلِكَ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ السَّعِي بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ : لَيْسَ كَمَا قُلْتَ، ثُمَّ ذَكَرَتْ أَنَّ الأَنْصَارَ كَانُوا في الجَاهِليَّةِ يُهِلُّونَ لِمَنَاةَ، تَعْنِي: أَنَّهُمْ كَانُوا في عَظَمُونَ الصَّنَة ، تَعْنِي: أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يُعظَمُونَ الصَّنَمَ الذي كَانَ بِمَنَاةَ التِّي هِي بِقُرْبِ الجُحْفَةِ حَدْوَ قُدَيْدٍ، وكَانُوا لاَ يُعظَمُونَ الأَصْنَامَ التِّي كَانَتْ عَلَى الصَّفَا والمَرْوَةَ، تَحَرَّجْتِ الأَنْصَارُ أَنْ يَسْعَوا بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ مِنْ أَجْلِ تِلْكَ الأَصْنَامِ التِّي كَانَتْ عَلَيْهِمَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَأَنْزَلَ اللهُ لَا الصَّفَا والمَرْوَة مِنْ أَجْلِ تِلْكَ الأَصْنَامِ التِّي كَانَتْ عَلَيْهِمَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَإِنَّ الصَّفَا وَالْمَرُوةَ مِن شَعَايِرِ اللهُ عَنَّ وَجَلَّ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَة مِن شَعَائِر اللهُ عَزَّ وَجَلَّ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوة مِن شَعَائِر اللهُ عَزَّ وَجَلَّ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوة مِنْ شَعَائِر الحَجِّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوة مِنْ شَعَائِر الحَجِّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوة مِنْ شَعَائِر الحَجِّ .

وذَكَرَ ابنُ سَلاَمٍ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ قالَ: (كَانَ عَلَى الصَّفَا الصَّنَمُ الذي يُقَالُ لَهُ: إِسَافٌ، وعَلَى المَرْوَةِ الصَّنَمُ الذي يُقَالُ لَهُ: نَاثِلَةُ، فَلَمَّا جَاءَ الإِسْلاَمُ وَأَذْهَبَ اللهُ تِلْكَ الأَصْنَامَ كَرِهُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَهُمَا، فأَنْزَلَ اللهُ: ﴿ ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا

وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَكَرَ فَلَاجُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَفَ بِهِمَأْ ﴾)(١).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عُرْوَةَ في الَّذينَ كَانُوا يَسْعُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ رُكْبَاناً مِنْ غَيْرِ عُذْر: (لَقَدْ خَابَ هَؤُلاَءِ وَخَسِرُوا)[١٣٨٢]، يَعْنِي: خَابُوا مِنْ أَجْرِ السَّعِي، وخَسِرُوا ثُوَابَهُ، فَلَيْسَ يَنْبُغِي لأَحَدٍ أَنْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ إلاَّ مَاشِياً، فإذا لَمْ يَسْتَطِعْ المَشِي رَكِبَ.

أَوْجَبَ مَالِكٌ عَلَى مَنْ وَطِءَ وَهُو مُحْرِمٌ بِعُمْرَةٍ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ سَعْيَهُ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ أَنْ يَغْتَسِلَ ويُتِمَّ عُمْرَتَهُ، ويُبْدِلُهَا (٢)، ويَهْدِي، مِثْلَ مَا وَجَبَ عَلَى مَنْ وَطِءَ يَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ العَقَبَةِ أَنْ يُتِمَّ حَجَّهُ الذي أَفْسَدَهُ بالوَطْء، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجُّ قَابِلٍ وَالهَدِي.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ الحَاجِّ أَحْسَنُ مِنْهُ للحَاجِّ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ يَتَقَوُّونَ عَلَى الوُقُوفِ والدُّعَاءِ يَوْمِ عَرَفَةَ، ولَمْ يَصُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، ولَمْ يَصُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ اللهِ المَا أَمُورُ بِهِ لِمَنْ كَانَ لَهُ عَرَفَةَ اللهِ المَا أَمُورُ بِهِ لِمَنْ كَانَ لَهُ ظَهْرٌ، أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةَ رَاكِبًا.

قَالَ الأَبْهَرِيُّ : الحَجُّ رَاكِبَاً أَفْضَلُ مِنْهُ رَاجِلاً، وكَذَلِكَ حَجَّ رَسُولُ اللهِ رَاكِبَاً، وَفَعَلَهُ أَصْحَابُهُ بَعْدَهُ.

* * *

⁽۱) رواه يحيى بن سلام عن حماد عن داود بن أبي هند عن الشعبي به، ينظر: مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين 7/10.

⁽٢) أي يبدلها بعمرة أخرى صحيحة قضاء عن عمرته التي فسدت بالوطء.

تَفْسِيرُ أَبْوَابِ الهَدَايَا

* حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بنُ أَبِي بَكْرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَهْدَى جَمَلاً لأَبِي جَهْلِ بنِ هِسَامٍ السَّامِ السَّامُ السَّامُ السَّامِ السَامِ السَّامِ السَّامِ

قالَ أَبُو عُمَرَ: فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: هَدْيُ خِيَارِ الإبلِ، وَهَدْيُ الذُّكُورِ مِنْهَا، وهَذَا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إنَّ الهَدَايَا لاَ تَكُونُ إلاَّ مِنْ إنَاثٍ الإبلِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا أَبَاحَ النبيُّ ﷺ لِصَاحِبِ البُدْنَةِ أَنْ يَرْكَبَهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ رَآهُ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِ المَشِيُ، فقالَ: «ارْكَبْهَا»[١٣٩٨]، فقالَ: «إِنَّهَا بَدَنَةٌ» ، أَيْ قَدْ جَعَلْتُهَا للهِ وأَخْرَجْتُهُ للهِ، فَرَخَّصَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي رُكُوبِهَا، مِنْ أَجْلِ مَشْقَةِ المَشِي عَلَيْهِ، فلا يُسْتَباحُ رُكُوبُ البَدَنَةِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي رُكُوبِهَا، مِنْ أَجْلِ مَشْقَةِ المَشِي عَلَيْهِ، فلا يُسْتَباحُ رُكُوبُ البَدَنَةِ إلاَّ مِنْ ضَرُورَةٍ، ولا يُشْرَبُ مِنْ لَبَنِهَا إلاَّ عَنْ حَاجَةٍ، لِثلاً يَرْجِعَ فِي شَيءِ جُعِلَ للهِ، ومِنْ هَذَا الوَجْهِ كُرِهَ للرَّجُلِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِشَيءٍ مِنْ صَدَقَتِهِ، أو يَرْجِعَ فِي شَيءٍ مِنْها.

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: صِفَةُ إِشْعَارِ البُدْنِ هُوَ أَنْ يُشَقَّ بِالسِّكِينِ في سَنَامِ البَعِيرِ أَو النَّاقَةِ مِنَ الجَانِبِ الأَيْسَرِ عُرْضًا مِنْ نَاحِيةِ رَأْسِهِ إلى ذَنَبهِ، ومَعنَى الإِشْعَارِ والتَّقْليدِ لِيُعْلَمَ بِذَلِكَ: أَنَّ صَاحِبَ الجَمَلِ والنَّاقَةِ قَدْ أَخْرَجَ ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ لللهِ جَلَّ وَعَزَّ، لِيُعْلَمَ بِذَلِكَ: أَنَّ صَاحِبَ الجَمَلِ والنَّاقَةِ قَدْ أَخْرَجَ ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ لللهِ جَلَّ وَعَزَّ، وجَعَلَ لِذَلِكَ عَلاَمَةً وَهِيَ الإِشْعَارُ والتَّقْلِيدُ، فإنْ ضَلَّ البَعِيرُ المُشْعَرِ عَنْ رَبِّهِ فَوَجَدَهُ مَنْ بَلَّعْهُ مَحِلَّهُ ونَحَرَهُ بِالمَنْحَرِ فَقَدْ أَجْزَأَ ذَلِكَ عَنْ مُهْدِيهِ.

⁽١) سنن أبي داود (١٧٤٩).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: سأَلْتُ أَبا مُحَمَّدٍ عَنِ الحَدِيثِ الذي يُذْكَرُ فِيهِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ أَهْدَى ضَأْناً مُقلَّدةً» (١) ، فقال لِي: هَذا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وتَقْلِيدُ الضَّأْنِ تَعْذِيبٌ لَهَا، لأَنَّهَا لاَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَرْعَى مِنَ الأَرْضِ، إذْ تُمْسِكُهَا القِلاَدَةُ المُعَلَّقَةِ مِنْ عُنِقِهَا، ورُبَّمَا خَنَقَتْهَا القِلاَدَةُ، وَهِيَ بِخِلاَفِ الإبلِ التِّي لاَ يَضُرُّهَا التَّقْلِيدُ (٢).

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَ اسْمُ صَاحِبِ هَدَايَا رَسُولِ اللهِ ﷺ ذُوَيْبٌ، وَهُوَ وَالِدُ قَبِيصَةَ بِن ذُوَيْبٍ، فَذُوَيْبٌ صَاحِبٌ وابنُهُ صَاحِبٌ [١٤١٤].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: فِي حَدِيثهِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّهُ مَنْ بَعَثَ مَعَهُ هَدْي فَعَطَبَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ أَنْ يَنْحَرَهُ ويُخْلِي بَيْنَ النَّاسِ وبَيْنَهُ يَأْكُلُونَهُ ولاَ يَأْكُلُ هُو مِنْهُ، فإنْ أَكَلَ مِنْهُ ضَمِنَهُ.

ومِنْ هَذَا الحَدِيثِ قَالَ مَالِكٌ في الرَّاعِي: إنَّهُ لاَ يَضْمَنُ مَا مَاتَ مِنَ الغَنَمِ أَو غَيْرِهَا إلاَّ [أنْ] (٣) يُذْبَحَ أَو يُنْحَرَ، فإنْ فَعَلَ ذَلِكَ ضَمِنَ قِيمَةَ مَا تَعَدَّى عَلَيْهِ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: كَانَ ابنُ عُمَرَ يُجَلِّلُ بُدْنَهُ بِأَجِلَّةٍ مُرْتَفِعَةٍ، ثُمَّ يَكْسُوهَا الكَعْبَةَ إذا نَحَرَ البُدْنَ [١٤٠٨].

قالَ أَبُو عُمَرَ: كَانَتِ الكَعْبَةُ في الجَاهِليَّةِ تُكْسَى بِجُلُودِ [الأنطاع] (٤) يُخْرَزُ بَعْضُهَا إلى بَعْضٍ ثُمَّ تُكْسَى بِهَا الكَعْبَةُ، فَلَمَّا جَاءَ الإسْلاَمُ كُسِيتْ بالدِّيبَاجِ وغَيْرِهِ، فَكَانَ ابنُ عُمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَصَدَّقُ بِجِلاَلِ بُدْنِهِ، وهَكَذَا يَفْعَلُ بأَجِلَّةِ البُدْنِ الآنَ إذا نُحِرَتِ البُدْنُ.

⁽١) قد ثبت في صحيح البخاري (١٦١٦) وغيره أن عائشة كانت تفتل قلائد الغنم ويبعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة.

 ⁽۲) هذا قول مالك وأصحاب الرأي في عدم جواز تقليد الغنم، ينظر: التمهيد ۱۷ / ۲۲۸،
 وفتح الباري٣/ ٥٤٧.

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين ليست واضحة في الأصل، وزدتها مراعاة للسياق.

 ⁽٤) ما بين المعقوفتين وضعته بما أراه مناسبا للسياق، وكانت اللفظة في الأصل: (الطائف)
 ولم أجد لها معنى.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَمَرَ عُرْوَةُ بَنِيهِ أَنْ يَهْدُوا للهِ خَيَارَ إِبِلِهِم، ولاَ يَتَقَرَّبُوا إليه بالدُّونِ مِنْهَا [١٤١٢]، وأَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، قالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: هُوَ أَنْ يَقْصِدَ الرَّجُلُ إلى رَذَالةِ مَالِهِ، فَيُخْرِجُهُ للهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ زَكَاتِهِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَنْ كَانَ عَلَيْهِ هَدِيٌ وَاجِبٌ مِنْ جَزَاءٍ، أَو هَدْي مُتْعَةٍ، أَو شِبهِ ذَلِكَ، فَتَوَجَّهَ بهِ إلى مَكَّةَ بَعْدَ أَنْ قَلَّدَهُ وأَشْعَرَهُ فَعَطَبَ في الطَّرِيقِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إلى مَكَّةَ كَانَ عَلَى صَاحِبهِ البَدَلُ، مِنْ أَجْلِ

أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ مَحِلَّهُ، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿ هَدْيًا بَلِغَ ٱلْكَمْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥]، فَمَتى لَمْ يَبْلُغْ مَحِلَّهُ أَبْدَلَهُ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ، بِخِلاَفِ هَدْي التَّطَوُّع.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَوْجَبَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ عَلَى مَنْ وَطِءَ امْرَأَتَهُ وَهُو مُحْرِمٌ إِثْمَامَ الحَجِّ الذي كَانَا قَدْ أَحْرَما بهِ [١٤٢١]، مِنْ أَجْلِ قَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَتِتُوا الْحَجِّ وَالْمُورَةِ لِلهَ مِنَ الرَّفَثِ في الحَجِّ وَهُو إصَابَةُ النِّسَاءِ، فَلِهَذَا أُمِرَ الوَاطِءُ في الحَجِّ بإعَادَةِ الحَجَّةِ التِّي أَفْسَدَهَا، وَيُقَالُ لَهُمَا: إذا أَحْرَمْتُمَا مِنْ قَابِلٍ تَفَرَقًا، خَشْيَةً عَلَيْهِمَا أَنْ يَقَعَا فِيمَا وَقَعَا فِيهِ أَوَّلاً، وعَلَى كُلِّ أَحْرَمْتُمَا مِنْ قَابِلٍ تَفَرَقًا، خَشْيَةً عَلَيْهِمَا أَنْ يَقَعَا فِيمَا وَقَعَا فِيهِ أَوَّلاً، وعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الهَدِي، وهذا إذا كَانَ وَطْئُهُ إِيّاهَا قَبْلَ أَنْ يَرْمِي جَمْرَةَ العَقَبةَ يَوْمَ النَّحْرِ.

فإنْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الذي أَكْرَهَها عَلَى وَطْئِهِ إِيَّاهَا لَزِمَهُ أَنْ يُهْدِي عَنْهَا، وعَلَيْهَا هِيَ إِعَادَةُ الحَجِّ، لا بُدَّ لَهَا مِنْهُ.

فإنْ كَانَ وَطَّئِهَا يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ أَنْ رَمَى جَمْرَةَ العَقَبةِ وِقَبْلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَفَ الإِفَاضَةِ جَبَرَ حَجَّهُ بِعُمْرَةٍ وهَدْيٍّ، ولَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ.

فإنْ كَانَ وَطَئِهَا في غَيْرِ يَوْمِ النَّحْرِ ولَمْ يَكُنْ رَمَى جَمْرَةَ العَقَبةِ يَوْمَ النَّحْرِ فإنَّهُ يَرُمِي الجَمْرَةَ ويَطُوفُ للإفَاضَةِ، وعَلَيْهِ أَنْ يَعْتَمِرَ ويَهْدِي، ولَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ غَيْرَ ذَلِكَ، وإنَّمَا يَفْسُدُ حَجُّهُ إذا وَطِئَهَا يَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ العَقَبةِ.

وقالَ مَالِكٌ: مَنْ وَطِءَ يَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ فَقَدْ أَفَسَدَ حَجَّهُ. وقَالَ ابنُ أَبِي حَازِمِ (١): رَجَعَ مَالِكٌ عَنْ هَذا القَوْلِ.

يُرِيدُ: أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ بِعَرَفَةَ ثُمَّ وَقَعَ وَطْئُهُ بَعْدَ الوُقُوفِ وقَبْلَ رَمْيهِ جَمْرَةَ العَقَبةِ يَوْمَ النَّحْرِ أَنَّهُ يَجْبِرُ حَجَّهُ بِالعُمْرَةِ والهَدِي، وهذه قَوْلَةٌ شَاذَّةٌ عَنْ مَالِكِ، لَمْ يَقُلْهَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ، بِلْ قَالُوا عَنْهُ: إِنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَفْسَدَ حَجَّهُ علَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ، إِلاَّ أَنْ يَقَعَ وَطْئُهُ إِيَّاهَا بَعْدَ يَوْم النَّحْرِ (٢).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا أَمَرَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ مَنْ فَاتَهُ الوُقُوفُ بِعَرَفَةَ مَعَ النَّاسِ حَتَّى طَلَعَ الفَجْرُ يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ يَجْعَلَ عَمَلَهُ فِي عُمْرَةٍ [١٤٢٨]، لأَنَّهُ قَدْ فَاتَهُ النَّاسِ حَتَّى ظَلَعَ الفَجْرِ الفَّجُو الفَجْرِ الفَّجْرِ الفَّرِثُ المُثَوِّقِ الفَجْرِ الفَجْرِ الفَّرْقِ الفَّجْرِ الفَّرُوفُ بِطُلُوعِ الفَجْرِ الخَجُّ الْإِنَّ المُقُوفُ بِعَرَفَةَ فَرِيضَةٌ ، وكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِالبَيْتِ ويَسْعَى يَوْمَ النَّحْرِ ، وذَلِكَ أَنَّ الوُقُوفَ بِعَرَفَةَ فَرِيضَةٌ ، وكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِالبَيْتِ ويَسْعَى بَيْنَ الطَّوافُ بِعَرَاهِ إِلاَّ الطَّوافُ بِعَرُاهِ إِلاَّ الطَّوافُ والسَّعِي ، مَا لَمْ يُصَدَّ عَنِ البَيْتِ بِعَدُوقً .

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: سَأَلَ الأَسْوَدُ بنُ يَزِيدَ عَائِشَةَ وَهُمْ بِعَرَفَةَ، فقالَ لَهَا: (يا أُمَّ المُؤْمِنِينَ، إذا خَفِيَ هِلاَلُ ذِي الحِجَّةِ عَنِ النَّاسِ فَوَقَعَ وُقُوفُهُمْ هَهُنَا فِي غَيْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَقَالَتْ: حَجُّهُمْ تَامُّ)(٤).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ مَالِكِ في القَارِنِ إِذَا فَاتَهُ الحَجُّ أَنَّهُ يَحُجُّ قَابِلاً قَارِناً ويُهْدِي هَدْيَيْنِ، هَدْياً لِقِرَانهِ الحَجَّ مَعَ العُمْرَةِ، وهَدْياً لَمَا فَاتَهُ مِنَ الحَجِّ [١٤٣٠].

وقَالَ سَحْنُونُ في المُدَوَّنَةِ: إذا أَفْسَدَ القَارِنُ الحَجَّ أَنَّ عَلَيْهِ ثَلاَثَ هَدَايا، هَدْيا

⁽۱) هو عبد العزيز بن أبي حازم المدني الفقيه، ثقة روى له الستة، توفي سنة (۱۸۲) وقيل سنة أربع، تهذيب الكمال ۱۸ / ۱۲۰.

⁽٢) ينظر قول مالك هذا في: التمهيد ٧/ ٢٧١، والاستذكار ٤ / ٥٣٦.

⁽٣) جاء في الأصل: (إذا)، وما وضعته هو المناسب للسياق.

⁽٤) لم أجد هذا الأثر بعد بحث واسع عنه.

لِقِرَانِهِ أَوَّلًا، وَهَدْيَيْنِ في حَجَّةِ القَضَاءِ الوَاحِدِ لِفَسَادِ حَجَّهِ، والثَّانِي لِقِرَانِهِ الحَجَّ مَعَ العُمْرَةِ^(١).

وقالَ أَبُو عُمَرَ: يَحْتَمِلُ مَا فِي المُوطَّأُ مِنْ قَوْلهِ: (أَنَّهُ يَحُجُّ قَابِلاً قَارِناً ويُهْدِي هَدْيَيْنِ) أَنْ يَكُونَ قَدْ قَدَّمَ الهَدْيَ الذي كَانَ سَاقَهُ في حَجَّتِهِ التِّي فَاتَتْهُ وَهُو قَارِنٌ وَنَحَرَهُ حِينَئِذٍ، ثُمَّ يَبْقَى عَلَيْهِ هَدْيَانِ في الحَجَّةِ التِّي يَقْضِيهَا، فَلاَ يَخْتَلِفُ قَوْلُهُ في المُوطَّأُ ولاَ في المُدَوَّنَةِ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى عَطَاءٌ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ فِيمَنْ وَطِءَ أَهْلَهُ بَعْدَ جَمْرَةِ العَقَبةِ وقَبْلَ أَنْ يَفِيضَ أَنَّهُ يَنْحَرُ بَدَنَةً [١٤٣٧].

* ورَوَى عِكْرَمَةُ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَعْتَمِرُ ويَهْدِي [١٤٣٣].

وذَكَرَ مَالِكٌ هَذَا عَنْ عِكْرِمَةَ في المُوطَّأ، وصَرَّحَ باسْمِهِ في هَذِه المَسْأَلَةِ، ولَمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ اسْمَ عِكْرَمَةَ في المُوطَّأ في غَيْرِ هَذِه المَسْأَلَةِ.

قالَ لِي أَبُو مُحَمَّد: المَعْرُوفُ مِنْ قَوْلِ ابنِ عَبَّاسٍ في هَذِه الْمَسْأَلَةِ مَا رَوَاهُ عَنْهُ عَطَاءٌ لاَ مَا رَوُاهُ عَنْهُ عِكْرِمَةُ، وقَدْ رَوَى أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّهُ قَالَ: (مَا أَفْتَيْتُ الْبَيَ الْآ) قَطُّ إِلاَّ في ثَلاَثِ مَسَائِلَ، إحْدَاهُنَّ الذي يُصِيبُ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ لَبِرَأَيِي اللهِ فَاضَةِ أَنَّهُ يَعْتَمِرُ ويَهْدِي)، فَرِوَايَةُ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ تَبُيِّنُ أَنَّ مَا حَكَاهُ عَنِ ابنِ للإفَاضَةِ أَنَّهُ يَعْتَمِرُ ويَهْدِي)، فَرِوَايَةُ أَيُوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ تَبُيِّنُ أَنَّ مَا حَكَاهُ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ في هَذِه المَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قَوْلِ ابنِ عَبَّاسٍ، وأَنَّ المَعْرُوفَ عَنْهُ مَا رَوَاهُ عَنْهُ عَطَاءٌ أَنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ نَحَرَ بَدَنَةً.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَنْ نَسِيَ طُوَافَ الإِفَاضَةِ حَتَّى رَجَعَ إلى بَلَدِهِ لَزِمَهُ الرُّجُوعُ إلى مَكَّةَ للطَّوَافِ، لأَنَّ طَوَافَ الإِفَاضَةِ لاَ يَتُمُّ الحَجُّ إلاَّ بهِ، فإنْ كَانَ قَدْ طَافَ بَعْدَ أَنْ رَجَعَ مِنْ مِنَى تَطَوُّعاً ولَمْ يَنْوِ بهِ طَوَافَ الإِفَاضَةِ ثُمَّ نَسِيَ طَوَافَ الإِفَاضَةِ ثُمَّ نَسِيَ طَوَافَ الإِفَاضَةِ وَذَكَرَ ذَلِكَ في بَلَدِهِ أَجْزَأَهُ طَوَافُ التَّطُوُّع عَنْ طَوَافِ الإِفَاضَةِ، فَإِذَا لَمْ

⁽۱) ينظر: المدونية ٢/ ٣٨٤، ومختصر المدونية ١ /٥٩٣ ٥٩٤، والنوادر والزيادات٢/ ٤٢٤.

⁽٢) جاء في الأصل: (أبي) وهو خطأ، وينظر: التمهيد ٧ / ٢٧١.

يَطُفْ تَطُوُّعَاً ولاَ للإِفَاضَةِ رَجَعَ وطَافَ، فإنْ وَطِءَ قَبْلَ الطَّوَافِ طَافَ ثُمَّ اعْتَمَرَ وأَهْدَى.

* قَوْلُ عَلِيٍّ وابنِ عَبَّاسٍ: (إنَّ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الهَدْي شَاةٌ)[١٤٣٦].

* ورَوَى نَافِعٌ عَنِ ابنِ عُمَرَ: (أَنَّ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الهَدْي بَدَنَةٌ أَو بَقَرَةٌ) [١٤٣٨].

* ورَوَى صَدَقَةُ بنُ يَسَارٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: (مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الهَدْي شَاةٌ)[١٤٤١].

* وقَدْ حَلَّتْ عَمْرَةُ بنتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَوْمَ التَّرْوِيةِ مِنْ عُمْرَتِهَا، ثُمَّ أَهَلَّتْ بالحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، ثُمَّ ذَبَحَتْ يَوْمَ النَّحْرِ شَاةً لِتَمَتُّعِهَا بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ وَهِيَ مَا اسْتَيْسَر مِنَ الهَدْي [١٤٣٩].

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَنْ بُعِثَ مَعَهُ هَدْيٌ لِيَنْحَرُهُ في حَجٍّ فَنَحَرهُ في عُمْرَةٍ أَنَّهُ يَضْمِنُهُ لِصَاحِبهِ لِتَعَدِّيهِ مَا أَمَرَ بهِ صَاحِبهُ.

* قالَ مَالِكٌ: وَالنَّسُكُ يَكُونُ حَيْثُ أَحَبَّ صَاحِبُهُ أَنْ يَنْسِكَ وَتَيَسَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وقَدْ نَسَكَ عَلِيُّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ عَنِ ابْنِهِ حُسَيْنٍ بِالسُّقْيَا حِينَ أَمَاطَ عَنْهُ الأَذَى وحَلَقَ رَأْسَهُ، ولَيْسَ النُّسُكُ في هَذَا كَالهَدْي الذي مَحِلَّهُ مَكَّةَ، لِقَوْلهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ هَدْيَا بَلِغَ ٱلْكَمْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥]، فَلاَ يَكُونُ الهَدْيُ إلاَّ بِمَكَّةَ أَو بِمِنَى [١٤٤٦].

بابُ الوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، إلى آخِر بَابِ الحِلَاقِ، والتَّقْصِير

* قالَ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بِنُ عَوْنِ اللهِ، قَالَ: حَدَّثنا ابِنُ الأَعْرَابِيِّ، قالَ: أَخبرِنا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثنا [الحَسَنُ](١) بِنُ عَلَيٍّ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ أُسَامَةَ بِنِ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بِنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: ﴿عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلاَّ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بِنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: ﴿عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلاَّ بَطْنَ عُرَنَةَ ﴾ وهَذا عِنْدَ مَالِكِ بَلاَغٌ غَيْرُ مُسْنَدٍ [١٤٤٨].

قالَ عِيسَى: بَطْنُ عُرَنَةَ هُوَ بِعَرَفَةَ بِغَرْبِيِّ جِدَارِ مَسْجِدِ عَرَفَةَ، يُقَالُ: لَو سَقَطَ ذَلِكَ الجِدَارُ مَا سَقَطَ إِلاَّ في وَادِي عُرَنَة (٣)، وهَذَا مَكَانٌ لَيْسَ يَقِفُ أَحَدٌ فِيهِ ذَلِكَ الجِدَارُ مَا سَقَطَ إِلاَّ في وَادِي عُرَنَة (٣)، وهَذَا مَكَانٌ لَيْسَ يَقِفُ أَحَدٌ فِيهِ للتَّعَاءِ، وإنَّمَا يَوْتَفُ النَّاسُ عَنْهُ، وبَطْنُ مُحَسِّرٍ هُوَ وَادٍ دُونَ المُزْدَلِفَةِ، لَيْسَ يَقِفُ فِيهِ أَحَدٌ للدُّعَاءِ إذا وَقَفَ النَّاسُ صَبِيحَة يَوْمِ النَّحْرِ عِنْدَ المِشْعَرِ الحَرَامِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَتْ قُرَيْشٌ ومَنْ دَانَ دِينُها يَقِفُونَ بِالمُزْدَلِفَةِ بِقُزَحٍ، وَهُوَ مَوْضِعُ المَنَارَةِ، وكَانَ النَّاسُ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الإسْلاَمُ أَمَرَ اللهُ نَبِيّةُ عَلَيْ أَنْ يَأْتِي عَرَفَاتَ وأَنْ يَفِيضَ النَّاسُ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الإسْلاَمُ أَمَرَ اللهُ نَبِيّةُ عَلَيْ أَنْ يَأْتِي عَرَفَاتَ وأَنْ يَفِيضَ مِنْهَا)، وذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَ النَّاسُ ﴾ (٤) [البقرة: ١٩٩].

⁽۱) جاء في الأصل: الحسين، وهو خطا، والحسن بن علي هو الخلال الحلواني، شيخ الأثمة الستة إلا النسائي، ينظر: تهذيب الكمال ٢٦٠/٦.

⁽٢) سنن أبي داود (١٩٣٧) عن الحسن بن على الحلواني به، ولكن ليس فيه (إلا بطن عرنة)

⁽٣) نقل قول عيسى: ابن مزين في تفسيره، رقم (١١).

⁽٤) والحديث في صحيح البخاري(٤٢٤٨)، ومسلم (١٢١٩)، بإسنادهما إلى هشام بن عروة به.

فَالوُّقُوفُ بِعَرَفَةَ فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِضِ الحَجِّ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عَبْدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ: (مَنْ [لَمْ يَقِفْ] (١) بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ المُزْدَلِفَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الفَجْرُ فَقَدْ أَدْرَكَ الحَجَّ، فإنْ فَاتَهُ الوُقُوفُ بِهَا حَتَّى يَطْلُعَ الفَجْرُ مِنْ لَيْلَةِ المُزْدَلِفَةِ فَقَدْ فَاتَهُ الحَجُّ يَحِلُّ بِعُمْرَةٍ وعَلَيْهِ حَجُّ قَابِلٍ والهَدْي) الفَجْرُ مِنْ لَيْلَةِ المُزْدَلِفَةِ فَقَدْ فَاتَهُ الحَجُّ يَحِلُّ بِعُمْرَةٍ وعَلَيْهِ حَجُّ قَابِلٍ والهَدْي) [180]، هذا القَوْلُ مِنِ ابنِ عُمَرَ مُوافِقٌ لِمَا رَوَاهُ شَفْيَانُ، عَنْ بُكَيْرِ بِنِ [عَطَاءً] (٢)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ يَعْمُرِ قالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ بِعَرَفَةَ فَجَاءَهُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ يَعْمُرِ قالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ بِعَرَفَةَ فَجَاءَهُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ فَأَمَرُوا رَجُلاً مِنْهُم فَنَادَى: كَيْفَ الحَجُّ، فأَمَرَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ رَجُلاً فَنَادَى: نَجْدٍ فَأَمَرُ وَا رَجُلاً فَنَادَى: كَيْفَ الحَجُّ، فأَمَرَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ مَرْفَةً عَرَفَةَ فَقَدْ تَمَّ الحَجُّ يَوْمُ عَرَفَةَ، مَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلاَةِ الصُّبْحِ مِنْ لَيْلَةِ المُزْدَلِفَةِ عَرَفَةَ فَقَدْ تَمَّ حَجُهُ أَنَهُ اللهِ عَلَيْكَ المُؤْدَلِفَةِ عَرَفَةَ فَقَدْ تَمَ حَجُهُ أَنَ اللّهُ اللهُ إِللهِ اللهِ الْعَلَمُ وَلَوْهُ اللهُ عَلَيْهُ الْحَجُ أَيْلُ اللهُ اللهِ عَلَيْهِ المَوْدُ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ المُؤْدِلُولَةِ عَرَفَةَ فَقَدْ تَمَّ حَجُهُ أَنَاكُ اللهُ اللهِ اللهُ المُعْلَلُ اللهُ اللهُ اللهُ

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: بِهَذا الحَدِيثِ أَخَذَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَبِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ مِنْ طَرِيقِ ابنِ عُمَرَ: (أَنَّهُ [مَنْ لَمْ يَقِفْ]^(٤) بِعَرَفَةَ قَبْلَ الفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ المُزْدَلِفَةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الحَجِّ)[١٤٥٥]، ولَيْلَةُ المُزْدَلِفَةِ لَيْلَةُ النَّحْرِ.

فَأَمَّا حَدِيثُ عُرْوَةَ بِنِ مُضَرِّسِ الذي ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ أَتَى النبيَّ ﷺ بالمُزْدَلِفَةِ فَسَمِعَهُ يَقُولُ: «مَنْ أَدْرَكَ مَعَنا هَذِه الصَّلَاةُ»، يَعْنِي صَلاَةَ الصُّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بالمُزْدَلِفَةِ، يَقُولُ: «مَنْ أَدْرَكَ مَعَنا هَذِه الصَّلاَةُ»، يَعْنِي صَلاَةَ الصُّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بالمُزْدَلِفَةِ، «وَأَتَى قَبْلَ ذَلِكَ عَرَفَةَ لَيْلاً أَو نَهَاراً فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ» (٥)، فَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ وَعَلَّلُوهُ، وَلَمْ يَأْخُذُ بِهِ مَالِكُ، والوُقُوفُ بِعَرَفَةَ يَكُونُ بالنَّهَارِ وباللَّيْلِ، ويُجْزِى المُقُوفُ فِيهَا بالنَّهَارِ دُونَ النَّيْلِ، ومَنْ المُقُوفُ فِيهَا بالنَّهَارِ دُونَ النَّيْلِ، ومَنْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ فَلَمْ يَرْجِعْ إليهَا، ويُدْرِكُ الوُقُوفَ بِها دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ يَوْمَ عَرَفَةَ فَلَمْ يَرْجِعْ إليهَا، ويُدْرِكُ الوُقُوفَ بِها

⁽١) ما بين المعقوفتين من الموطا، وجاء في الأصل: (من وقف) وهو خطأ.

 ⁽۲) جاء في الأصل: (الأشج) وهو خطا، وبكير بن عطاء هو الليثي الكوفي، وهو تابعي ثقة، ينظر: تهذيب الكمال ٤/ ٢٤٩.

⁽٣) رواه أبو داود (١٩٤٩)، وأحمد ٤/٣٠٩، بإسنادهما إلى سفيان الثوري به.

⁽٤) ما بين المعقوفتين من الموطا، وجاء في الأصل: (أنه وقف بعرفة) وهو خطأ.

⁽٥) رواه أبو داود (۱۹۵۰)، والترمذي (۸۹۱)، والنسائي (۳۰۳۹)، وابن ماجه(۳۰۱٦)، وهو حديث صحيح.

قَبْلَ الفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ المُزْدَلِفَةِ فَقَدْ فَاتَهُ الحَجُّ، ويَكُونُ عَلَيْهِ الطَّوَافُ بالبَيْتِ، والسَّعِي بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، ويَحْلِقُ بِمَكَّةَ، وعَلَيْهِ حَجُّ قَابِلِ والهَدْي(١).

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الوُقُوفُ بالمَشْعَرِ الحَرَامِ بَعْدَ صَلاَةِ الصُّبْحِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ سُنَّةٌ، وهَذا إجْمَاعٌ إلاَّ مَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَقِفْ بالمُزْدَلِفَةِ مَعَ الإمَامِ فَقَدْ فَاتَهُ الحَجُّ(٢).

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ويُرَدُّ هَذَا القُوْلَ تَقْدِيمُ النبيُّ ﷺ ضَعَفَةَ أَهْلِهِ مِنَ المُزْدَلِفَةِ إلى مِنَى باللَّيْلِ قَبْلَ أَنْ يَقِفُوا بالمَشْعَرِ الحَرَامِ، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الوُقُوفَ بالمُزْدَلِفَةِ لَيْسَ بِفَرْضٍ وإنَّمَا هُوَ سُنَّةً، فإذا طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ النَّحْرِ فَلاَ وُقُوفَ بالمُزْدَلِفَةِ، كَمَا إذا طَلَعَ الفَجْرُ لَيْلَةَ النَّحْرِ لَمْ يَكُنْ وُقُوفٌ بِعَرِفَةَ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إنَّمَا حَرَّكَ ابنُ عُمَرَ رَاحِلَتَهُ فِي بُطْنِ مُحَسِّرٍ عَلَى مَا رَوَاهُ أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بِنِ عَبْدِ اللهِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ أَوْضَعَ في وَادِي مُحَسِّرٍ»(٣)، يَعْنِي: حَرَّك رَاحِلَتَهُ فِيهِ، والإيضَاعُ: سُرْعَةُ السَّيْرِ.

قالَ عِيسَى: مَنْ بَلَغَ هَدْيَهُ مِنَى فَلْيَنْحَرْهُ، أَو يَذْبَحُ ما يَذْبَحُ ويُعْطِيهِ المَسَاكِينَ، فإذا دَفَعَهُ إليهِمْ حَيًّا فَقَدْ جَهِلَ ولَيْسَ عَلَيْهِ بَدَلَهُ.

* حَدِيثُ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لِخَمْسِ لَيَالٍ بَقِينَ لِذِي القَعْدَةِ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ بِالبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ أَنْ يَحْلِقَ»[١٤٦٩]، وذَكَرَتِ الحَدِيثَ إلى آخِره.

قَالَ الفُقَهَاءُ مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ: هَذَا الحَدِيثُ خَاصٌّ للَّذِينَ أَمَرَهُمْ

⁽١) ينظر: التمهيد ٩/ ٢٧٤، والاستذكار ٤/ ٥٦٨.

 ⁽۲) لم أقف على قول أبي عبيد ولم أجد أحدا نقله، وهو قول شاذ لا شك فيه، ينظر:
 الاستذكار ٤/ ٥٧٩ .

 ⁽٣) رواه الترمذي (٨٨٦)، والنسائي (٣٠٥٣)، وأحمد ٣/ ٣٠١، بإسنادهم إلى أبي الزبير
 المكي به، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح.

رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَحِلُوا مِنْ إِحْرَامِهِمْ، ويَفْسَخُوا حُجَّهُمْ في عُمْرَةٍ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ لَمَ يَكُونُوا سَاقُوا مَعَهُم الهَدْيَ الذي يَلْزَمُ مَنْ سَاقَهُ فِي حَجِّهِ أَلاَّ يَنْحَرَهُ حَتَّى يَرْمِيَ جَمْرَةَ العَقَبَةِ ويَحِلَّ بِمِنَى.

ومِثْلُ هَذَا الحَدِيثِ أَيْضًا حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ طَافَ وَسَعَى أَنْ يَحِلَّ ثُمَّ يُنْشِيءُ الحَجَّ مِنْ مَكَّةَ» (١٠).

وقَدْ جَاءَ بَيَانُ هَذَا كُلِّه في حَدِيثِ رَبِيعَةَ [عَن] (٢) الحَارِثِ بنِ بِلاَلٍ، عَنْ أَبِيهِ بِلاَلِ بنِ الحَارِثِ أَنَّهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللهِ، فَسْخُ الحَجِّ لَنَا خَاصَّةً أَمْ لِمَنْ بَعْدَنَا؟ فَقَالَ: لَكُمْ خَاصَّةً "٢).

وقالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ فِي هَذِه المَسْأَلَةِ أَنْ نَأْخُذَ بِكِتَابِ رَبِّنَا، فإنَّ اللهَ عَزَّ وَجَـلَّ قالَ : ﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجَّ وَٱلْمُهُرَةَ لِلَهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وأَنْ نَأْخُـذَ بِسُنَّةِ نَبِيِّنَا، فَرَسُولُ اللهِ ﷺ لَمْ يَحِلَّ مِنْ حَجِّهِ حَتَّى نَحَرَ الهَدْيَ بِمِنَى (١٤).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقَوْلُ عُمَرَ هَذا وحَدِيثُ بِلاَلِ بنِ الحَارِثِ يَدُلاَّنِ عَلَى أَنَّهُ مَنْ أَحْرَمَ بالحَجِّ لَمْ يَفْسَخْهُ في عُمْرَةٍ، ولَمْ يَحِلَّهُ مِنْ حَجِّهِ إلاَّ طَوَافُ الإِفَاضَةِ.

وفِي حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: "خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِالحَجِّ، الوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِالحَجِّ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِالحَجِّ، أَو وَأَهَلَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهَلَّ بِالحَجِّ، أَو وَأَهَلَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهَلَّ بِالحَجِّ، أَو جَمَعَ الحَجَّ والعُمْرَةَ فَلَمْ يَجِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ» (٥).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: بِهَذا الحَدِيثِ أَخَذَ أَهْلُ المَدِينَةِ فِيمَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ مُفْرَدٍ، أَو جَمَعَ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ أَنَّهُ لاَ يَفْسَخُ حَجَّهُ في عُمْرَةٍ.

⁽١) رواه البخاري (١٦٤٤)، ومسلم (١٢٤٥).

⁽٢) جاء في الأصل: (بن) وهو خطا، وربيعة هو ابن عبد الرحمن الرأي.

⁽٣) رواه أبو داود (١٨٠٨) بإسناده إلى ربيعة به.

⁽٤) ينظر قول عمر رضي الله عنه في صحيح البخاري (١٤٨٤)، ومسلم (١٢٢١).

⁽٥) رواه البخاري (١٤٨٧)، ومسلم (١٢١١)، بإسنادهما إلى عروة بن الزبير به.

* وقَوْلُ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ في حَدِيثِها: (دُخِلَ عَلَيْنَا يَوْمُ النَّحْرِ بِلَحْمِ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: نَحَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ البَقَرَ)[١٤٦٩]، تَعْنِي: أَنَّهُ نَحَرَ الهَدْي عَمَّنْ تَمَتَّعَ مِنْ أَزْوَاجِهِ بِالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ، أَو عَمَّنْ أَرْدَفَ مِنْهُنَّ الحَجَّ عَلَى العُمْرَةِ كَمَا فَعَلَتْ عَائِشَةُ.

وفِي هَذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: إِبَاحَةُ النَّحْرِ فِي البَقَرِ، والذَّبْحُ فِي البَقَرِ مَذْكُورٌ فِي الفُرْآنِ (١)، فَالذَبْحُ والنَّحْرُ فِيهَا جَائِزٌ، ومِثْلُ هَذا الهَدْي الذي نَحَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ يَأْكُلُ مِنْهُ الأَغْنِيَاءُ، ويَأْكُلُ مِنْهُ مُهْدِيهِ، والذي لاَ يَأْكُلُ مِنْهُ مُهْدِيهِ هُوَ جَزَاءُ الصَّيْدِ، وفِدْيَةُ الأَذَى، ونَذْرُ المَسَاكِينَ، ولَهُ أَنْ يَأْكُلُ مِنْ هَدْي التَّطَوُّعِ إِذَا بَلَغَهُ مِنَى ونَحَرَهُ، أَو ذَبَحَهُ بِمِنَى، فإنْ لَمْ يَبْلُغْهُ مَحِلَّهُ ونَحَرَهُ قَبْلَ ذَلِكَ النَّطُوعِ إِذَا بَلَغَهُ مِنَى ونَحَرَهُ، أَو ذَبَحَهُ بِمِنَى، فإنْ لَمْ يَبْلُغُهُ مَحِلَّهُ ونَحَرَهُ قَبْلَ ذَلِكَ إِذَا خَافَ عَلَيْهِ المَوْتَ لَمْ يَأْكُلُ مُهْدِيهِ مِنْهُ، فإنْ فَعَلَ ضَمِنَهُ، وكَذَلِكَ لَوْ أَرْسَلَهُ مَعَ إِذَا خَافَ عَلَيْهِ المَوْتَ لَمْ يَأْكُلُ مُهْدِيهِ مِنْهُ، فإنْ فَعَلَ ضَمِنَهُ، وكَذَلِكَ لَوْ أَرْسَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ فَأَكَلَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغُ مَحِلَّهُ ضَمِنَهُ، فإنْ فَعَلَ ضَمِنَهُ، وكَذَلِكَ لَوْ أَرْسَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ فَأَكَلَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغُ مَحِلَّهُ ضَمِنَهُ.

* [نَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدِيثُ حَفْصَةَ حِينَ قَالَتْ للَّنَبِيِّ ﷺ: «مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُوا ولَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟»[١٤٧٠]، فَقَالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِي حَلُّوا ولَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ» إلاَّ مَالِكٌ، والمَشْهُورُ مِنْ فِعْلِ هَذَا الحَدِيثِ: «وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ» إلاَّ مَالِكٌ، والمَشْهُورُ مِنْ فِعْلِ النبيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ أَنَّهُ أَفْرَدَ الحَجَّ، ولَمْ يَتَمَتَّعْ بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ.

وحَدَّثني عَبْدُ اللهِ بِنُ مُحَمَّدِ بِنِ عُثْمَانَ، قالَ: حَدَّثنِي أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ، قالَ: حَدَّثنا عَلَيُّ بِنُ عَبْدِ العَاسِمُ بِنُ سَلاَّم، قالَ: حَدَّثنا أَبِو عُبَيْدٍ القَاسِمُ بِنُ سَلاَّم، قالَ: حَدَّثنا يَحْيَى بِنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِع، عَن ابِنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ يَحْيَى بِنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِع، عَن ابِنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النبيِّ عَلَىٰ أَنَّهَا قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا ولَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وقلَّدْتُ هَدْيِي، فَلاَ أَحِلُّ حَتَّى أَحِلُّ مِنَ الحَجِّ "(٢).

⁽١) يعنى قوله تعالى: ﴿ فَذَبَّكُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١].

⁽٢) رواه البخاري (١٦١٠)، ومسلم (١٢٢٩)، بإسنادهما إلى يحيى بن سعيد القطان به.

ُ [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَذَكَرَ عُبَيْدُ اللهِ فِي هَذَا الحَدِيثِ عَنْ نَافِعٍ مِثْلَ مَا ذَكَرَهُ مَاكِكُ عَنْ نَافِع: (مِنْ عُمْرَتِكَ).

وقَدْ حَدَّثنا أَبُو مُحَمَّدٍ القَلْزُمِيُّ بِمِصْرَ (١)، قالَ: حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ زَيْدٍ الْمَكِّي (٢)، قالَ: حَدَّثنا [هِشَامُ بنُ المَكِّي (٢)، قالَ: حَدَّثنا [هِشَامُ بنُ المَكِّي (٢)، قالَ: حَدَّثنا [هِشَامُ بنُ سُلَيْمَانَ] (٣)، عَن ابنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَحْلِلْنَ عَامَ حَجَّةِ الوَّدَاعِ، فقالَتْ حَفْصَةُ: مَا يَمْنَعَكَ أَنْ تَحِلَّ أَمْرَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَحْلِلْنَ عَامَ حَجَّةِ الوَّدَاعِ، فقالَتْ حَفْصَةُ: هَا يَمْنَعَكَ أَنْ تَحِلَّ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فقالَ: إنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وقلَدْتُ هَدْيِي، فلاَ أَحِلُ حَتَّى أَنْحَرَ الهَدْى (٤).

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَقُلْ ابنُ جُرَيْجِ فِي هَذا الحَدِيثِ: «مِنْ عُمْرَتِكَ» كَمَا قَالَ مَالِكٌ وعُبَيْدُ اللهِ بنُ [عُمَرَ]^(٥)، وقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذا الاخْتِلاَفُ مِنْ قِبَلِ نَافِعِ لاَ مِنْ قِبَلِ مَالِكٍ، كَمَا قَالَ أَبو مُحَمَّدٍ: إنَّ مَالِكًا انْفَردَ بهِ^(٦).

⁽١) هو أبو محمد الحسن بن يحيى بن الحسن، تقدم التعريف به.

⁽٢) هو أحمد بن زيد بن مروان، كذا في التمهيد، ولم أقف له على ترجمة.

⁽٣) جاء في الأصل: (ابن هشام عن سليمان)، وهو خطا، والتصويب من التمهيد، وهشام بن سليمان هو ابن عكرمة بن خالد بن العاص القرشي المخزومي المكي، روى عنه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني وغيره، ويروي عن ابن جريج وغيره، وحديثه في صحيح مسلم وغيره، ينظر: تهذيب الكمال ٣٠/ ٢١١.

⁽٤) رواه ابن عبد البر في التمهيد ١٥ / ٢٩٨ عن شيخه الإمام القنازعي مصنف هذا الكتاب عن الحسن بن يحيى القلزمي به.

⁽٥) جاء في الأصل: (عبد الله) وهو خطا، وعبيد الله بن عمر هو العمري المدني الإمام المشهور.

⁽٦) رد ابن عبد البر في التمهيد كلام أبي محمد ردا قويا فقال: وزعم بعض الناس أنه لم يقل أحد في هذا الحديث عن نافع: (ولم تحل أنت من عمرتك) إلا مالك وحده، وجعل هذا القول جوابا لسائله عن معنى هذا الحديث، قال ابن عمر: فلا أدري ممن أتعجب، من المسئول الذي استحيا أن يقول: لا ادري، أو من السائل الذي قنع بمثل هذا الجواب، والله المستعان، ثم ذكر بأن هذه اللفظة قد قالها عن نافع جماعة منهم: مالك، وعبيد الله بن عمر، وأيوب السختياني. . . إلخ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدِيثُ جَعْفُرِ بِنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ نَحَرَ بَعْضَ هَدْيهِ بِيدِه، ونَحَرَ غَيْرُهُ بَعْضَهُ ١١٤٧٢] هَكَذَا رَوَى يَحْيى بنُ يَحْيى عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا السَّنَدِ، ورَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بِنِ يَحْيى بنُ يَحْيى عَنْ مَالِكٍ بِهِذَا السَّنَدِ، ورَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بِنِ مُحَمَّدٍ، وَذَكَرَ الحَدِيثَ وأَسْنَدَهُ، وأَرْسَلَهُ ابنُ وَهْبٍ، عَنْ جَعْفَرِ بِنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَحَرَ بَعْضَ هَدْيهِ بِيلِه، ونَحَرَ غَيْرُهُ بَعْضَهُ وَاللهِ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَحَرَ بَعْضَ هَدْيهِ بِيلِه، ونَحَرَ غَيْرُهُ بَعْضَهُ وَاللهِ اللهِ عَنْ أَبِيهِ إِلَيْهِ اللهِ اللهِ عَنْ أَبِيهِ إِلَيْهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهَ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ ا

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اسْتُحِبَّ أَنْ لا يَنْحَرَ للرَّجُلِ ولاَ يَذْبَحُ لَهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ إلاَّ مِنْ ضَرَوُرَةٍ، فإنْ فَعَلَ أُجْزِأَ عَنْهُ.

* قَـوْلُ النبيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ ارْحَمِ المُحَلِّقِينَ، قَـالُـوا: والمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللهِ المُعَالَى وذَكَرَ الحَدِيثَ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: كَانَتْ هَذِهِ القِصَّةُ في عُمْرَةِ الحُدَيْبِيَّةِ حِينَ صَدَّ المُشْرِكُونَ النبيِّ عَلَيْهِ وأَصْحَابَهُ عَنِ البَيْتِ، فَحَلُوا بِها، وأَمَرَهُم عَلَيْهِ أَنْ يَحْلِقُوا رُؤُوسَهُم، النبيِّ عَلَيْهِ مَعْنَبِيْ قالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمِ فَتُوقَّفَ بَعْضُهُم عَنِ الحِلاَقِ، فَشَقَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَحِينَئِذٍ قالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمِ المُحَلِقِينَ» قَالَها ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، فَدَلَّ هَذَا الحَدِيثُ على أَنَّ حِلاَقَ الرَّاسِ في الحَجَّ المُحَلِقِينَ» قَالَها ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، فَدَلَّ هَذَا الحَدِيثُ على أَنَّ حِلاَقَ الرَّاسِ في الحَجَّ والعُمْرَةِ أَفْضَلُ مِنَ التَّقْصِيرِ، لِدُعَاءِ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ للمُحَلِّقِينَ، ومَرَّةً وَالحَدِيثُ عَمُّ الرَّأْسِ كُلِّهِ ويُتُرَكَ بَعْضَهُ، وَالحِدَةُ للمُقَصِّرِينَ، والتَقْصِيرُ: هُو أَنْ يُحْلَقَ شَعْرُ الرَّأْسِ كُلِّهِ ويُتُرَكَ بَعْضَهُ، والحِلاَقُ: أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ كُلَّهُ بالمُوسَى.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: دَخَلَ النبيُّ ﷺ مَكَّةَ نَهَاراً، دَخَلَ مِنَ الثَّنِيَّةِ العُلْيَا التِّي بأَعْلَى مَكَّةَ، وَهِيَ التِّي أَعْلَى مَكَّةَ، وَهِيَ التَّي يُقَالُ لَهَا كَدَاءُ - بالفتح - وخَرَجَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى، وَهِيَ التِّي يُقَالُ لَهَا كُدَاءُ -بالضَّمِّ - وهَذا هُوَ المُسْتَحَبُّ في دُخُولِ مَكَّةَ أَنْ يَدْخُلَهَا التِّي يُقَالُ لَهَا كُدَاءُ -بالضَّمِّ - وهَذا هُوَ المُسْتَحَبُّ في دُخُولِ مَكَّةَ أَنْ يَدْخُلَهَا الإِنْسَانُ مِنَ الطَّرِيقِ الأَسْفَلِ لِمَنْ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ طَرِيقِ المَدينَةِ. المَدينَةِ. أَو خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ إلى المَدينَةِ.

⁽١) ينظر: التمهيد ٢ / ١٠٦، فقد روى هذه الروايات.

قالَ ابنُ نَافِعٍ: ومُبَاحٌ للرَّجُلِ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مِنْ لَيْلٍ أَو نَهَارٍ، ودَخَلَها النبيُّ ﷺ نَهَارًا.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَمَرَ مَالِكٌ مَنْ قَصَّرَ بَعْضَ شَعْرِهِ، أَو قَصَّرَ شَعْرَ امْرَأَتِهِ ثُمَّ وَطِئَها قَبْلَ تَمَام تَقْصِيرِ شَعْرِه كُلِّهِ أَو شَعْرِهَا كُلِّهَا أَنْ يَهْرِيقَ دَمَا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ ثُمَّ وَطِئَها قَبْلَ تَمَام تَقْصِيرِ شَعْرِه كُلِّه، وذَلِكَ أَنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ [١٤٨٥]، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَوعِبْ تَقْصِيرَ شَعْرِه كُلِّه، وذَلِكَ أَنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ تَرَكَ بَعْضَ نُسُكِهِ الوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِي بِهِ كُلِّه، فَلِذَلِكَ وَجَبَ الدَّمُ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، يَذْبَحُ شَاةً ويَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَى المَسَاكِين.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عُمَرَ: (مَنْ ضَفَّرَ فَلْيَحْلِقْ، ولا تَشَبَّهُوا بِالتَّلْبِيدِ) [١٤٨٩] يَعْنِي بِقَوْلِهِ: (وَلاَ تَشَبَّهُوا) أَي: لاَ تَخْلِطُوا عَلَيْنَا، فإنَّ حُكْمَ التَّلْبِيدِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي الحَدِيثِ: «أَنَّ مَنْ لَبَّدَ شَعْرَ رَأْسِهِ فِي حِينِ إحْرَامِهَ أَنَّهُ يَحْلِقُهُ إذا حَلَّ »(١)، فَكَذَلِكَ يُلْزَمُ مَنْ ضَفَّرَ شَعْرَ رَأْسِهِ الحِلاَقُ، ولاَ يَجْزِيهِ التَّقْصِيرُ.

وَصِفَةُ التَّلْبِيدِ: هُوَ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ الصَّمْغَ فَيَحِلُهُ في المَاءِ ثُمَّ يَحْمِلُهُ عَلَى شَعْرِ رَأْسِهِ، فَيَشْتَدُّ ذَلِكَ الصَّمْغُ عَلَى الشَعْرِ، ويَصِيرُ كالسَّطْحِ يَمْنَعُ الغُبَارَ أَنْ يَصِلَ إلى جِلْدَةِ الرَّأْسِ، فأَوْجَبَ النبيُّ ﷺ عَلَى مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ الحِلاَقَ، فَكَذَلِكَ أَوْجَبَ عُمَرُ عَلَى مَنْ ضَفَّرَ شَعْرَهُ الحِلاَقَ، مِثْلَ المُلَبِّدِ سَوَاءٌ.

* * *

⁽١) رواه البيهقي في السنن ٥ / ١٣٥ من حديث ابن عمر مرفوعا قال: (من لبد رأسه للإحرام فقد وجب عليه الحلاق) وإسناده ضعيف، قال البيهقي: والصحيح من قول عمر وابن عمر.

بابُ الصَّلاَةِ فِي البَيْتِ، والصَّلاَةِ بمِنَى وعَرَفَةَ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَصِحِّ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى في دَاخِلِ البَيْتِ فَرِيضَةً قَطُّ، وإنَّمَا صَلَّى فِيهِ نَافِلَةً.

قالَ ابنُ عُمَرَ: (وكُنْتُ يَوْمَ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ غَيْرَ مُتَوضِّىءٍ، فَذَهَبْتُ لَأَتَوضَّا فَتَوضَّاتُ ثُمَّ جِئْتُ فَوَجَدْتُ بَابَ الكَعْبةِ مُغْلَقًاً)(١١).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَوْ صَلَّى فِيهِ فَرِيضَةً مَا أَغْلَقَ البَابَ عَلَى نَفْسِهِ، وانْفَرَدَ فِيهَا بالصَّلاَةِ دُونَ النَّاسِ.

قالَ مَالِكٌ: مَنْ صَلَّى فِي البَيْتِ فَرِيضَةً أَعَادَ صَلاَتَهُ فِي الوَقْتِ، لأَنَّهُ مُسْتَدْبِرٌ لِبَعْضِ القِبْلَةِ فَلِذَلِكَ يُعِيدُ صَلاَتَهُ فِي الوَقْتِ.

وقَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ الكَعْبَةِ فَرِيضَةً أَنَّهُ يُعِيدُ^(٢).

قُلْتُ لأَبِي مُحَمَّدٍ: يُلْزَمُ مَنْ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ الكَعْبَةِ فَرِيضَةً أَنْ يُعِيدَ أَبَداً، لأَنَّهُ لاَ قِبْلَةَ لَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ لَا بَيْنَ يَدَيْهِ الْبَيْتِ إِذْ بَيْنَ يَدَيْهِ لاَ قِبْلَةَ لَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْإَعَادَةُ فِي الوَقْتِ، لأَنَّ الكَعْبَةَ يَنتُهِي بَعْضُ القِبْلَةِ، فَقَالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: بلْ عَلَيْهِ الإَعَادَةُ فِي الوَقْتِ، لأَنَّ الكَعْبَةَ يَنتُهِي أَعْلاَهَا إلى السَّمَاءِ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ سَالِمِ بنِ عَبْدِ اللهِ للحَجَّاجِ: (إنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ

⁽۱) لم أجده بهذا اللفظ، ولعل المصنف ذكره بالمعنى، والحديث ثابت بنحوه في صحيح البخارى (۳۵٦)، وموطا مالك (۱٤٩٢).

⁽٢) نقله ابن عبد البر في التمهيد ١٥/ ٣١٩.

تُصِيبَ السُّنَةَ اليومَ فَاقْصِرِ الخُطْبَةَ، وعَجِّلِ الصَّلاَةَ) [١٤٩٣]، يَعْنِي: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ سُنَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ التِّي سَنَّهَا فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ فَلاَ تُطَوِّلُ في خُطْبَتِكَ، وذَلِكَ أَنَّ الحَجَّاجَ كَانَ إِذَا خَطَبَ طَوَّلَ فِي خُطْبَتِهِ، فقالَ لَهُ سَالِمٌ: افْعَلْ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ قَصَّرَ الخُطْبَةَ بِعَرَفَةَ، ثُمَّ صَلَّى وَعَجَّلَ الوُقُوفَ بَعْدَ الصَّلاَةِ لِمَوْقِفِ عَرَفَةَ للدُّعَاءِ، وصَدَّقَهُ فِي ذَلِكَ عَبْدُ اللهِ بِنُ عُمَرَ.

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: وَهَذا الحَدِيثُ يَدْخُلُ فِي المُسْنَدَاتِ مِنَ الأَحَادِيثِ، لِقَوْلِ سَالِمٍ للحَجَّاجِ: (إنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السُّنَّةَ) ، يُرِيدُ: السُّنَّةَ التِّي سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ لأُمَّتِهِ.

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: وَصَحَّ بِهَذا الحَدِيثِ للزُّهْرِيِّ سَمَاعٌ مِنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، لأَنَّهُ شَاهَدَ هَذِه القِصَّةَ.

قالَ عِيسَى: فِي الحَجِّ ثَلاَثُ خُطَبٍ، أَوَّلُهَا: اليَوْمُ السَّابِعِ مِنَ العَشْرِ، يَخْطُبُ الإِمَامُ بَعْدَ الزَّوَالِ بِمَكَّةَ قَبْلَ أَنَّ يُصَلِّي الظُّهْرِ، فَيُعَلِّمُ النَّاسَ كَيْفَ يَخْرُجُونَ إلى مِنَى يَوْمَ التَّرْوِيةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إنَّمَا قِيلَ لليومِ الثَّامِنِ مِنَ العَشْرِ يَوْمَ التَّرْوِيةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ مِنَى كَانَتْ قَبْلَ الإسْلاَمِ لاَ مَاءَ فِيهَا، فَكَانُوا يَخْرُجُونَ مِنْ مَكَّةَ إلى مِنَى وَيَتَزَوَّدُونَ بالمَاءِ فِي القِرَابِ وَشَبَهِهَا لِيَرْوُوا مِنْهُ بِمِنَى، فَلِذَلِكَ قِيلَ لَهُ يَوْمُ التَّرْوِيةِ.

قالَ عِيسَى: فإذا فَرَغَ الإمَامُ فِي ذَلِكَ اليومِ السَّابِعِ مِنَ الخُطْبَةِ بِمَكَّةَ صَلَّى صَلَّاةَ الظُّهْرِ بالنَّاسِ.

قالَ عِيسَى: والخُطْبَةُ الثَّانِيَةُ يَوْمُ عَرَفَةَ إِذَا جَمَعَ الإِمَامُ بَيْنَ الظُّهْرِ والعَصْرِ، يَخْطُبُ بِمُصَلَّى عَرَفَةَ خُطْبَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا كَيْفَ يَقِفُونَ بِمَوْقِفِ عَرَفَةَ للدُّعَاءِ، ومَتَى يَدْفَعُونَ مِنَ المَوْقِفِ إلى المُزْدَلِفَةِ بَعْدَ مَغِيبِ الشَّمْسِ، وجَمْعِهِمْ بَيْنَ المَعْرِبِ والعِشَاءِ بالمُزْدَلِفَةِ، ووَقُوفِهِمْ عِنْدَ المَشْعَرِ الحَرَامِ، ودَفْعِهِمْ مِنَ المُزْدَلِفَةِ بَعْدَ صَلاَةِ التَّحْرِ، ونَحْرِهِمْ، وحِلاقِهِمْ، بَعْدَ صَلاَةِ الصَّبْحِ، ورَمْيهِمْ جَمْرَةَ العَقَبةِ يَوْمَ النَّحْرِ، ونَحْرِهِمْ، وحِلاَقِهِمْ، بَعْدَ صَلاَةِ الصَّبْحِ، ورَمْيهِمْ جَمْرَةَ العَقَبةِ يَوْمَ النَّحْرِ، ونَحْرِهِمْ، وحِلاَقِهِمْ،

وَطَوَافِهِمْ للإِفَاضَ، وإحْلاَلِهِمْ مِنْ إحْرَامِهِمْ، فإذا فَرَغَ الإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ هَذِه صَلَّى بِهِم الظُّهْرَ والعَصْرَ، ثُمَّ دَفَعَ بِهِمْ إلى مَوْقِفِ عَرَفَةَ.

قالَ عِيسَى: والخُطْبَةُ الثَّالِثَةُ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ، يَخْطُبُ الإَمَامُ فِي اليومِ الثَّانِي بِمَسْجِدِ مِنَى قَبْلَ صَلاَةِ الظُّهْرِ خُطْبَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا مَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ رَمْيِهِمْ، وَمَالَهُمْ مِنَ السَّعَةِ فِي التَّعْجِيلِ مِنْ مِنَى إلى بِلاَدِهِمْ فِي اليَوْمِ الثَّالِثِ مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ بَعْدَ رَمْيِهِم الجَمَارِ فِي ذَلِكَ اليَوْم، ويَأَمْرُهُمْ بِتمَامِ مَنَاسِكِهِمْ، ويُعَلِّمُهُمْ بِمَا لَهُمْ بَعْدَ رَمْيِهِم الجَمَارِ فِي ذَلِكَ اليَوْم، ويَأَمْرُهُمْ بِتمَامِ مَناسِكِهِمْ، ويُعَلِّمُهُمْ بِمَا لَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنَ الأَجْرِ، ويَفْتَتِحُ الخُطَبَ كُلَّهَا بِالتَّكْبِيرِ كَمَا يَفْتَتِحُ فِي خُطْبَةِ العِيدَيْنِ، ويَخْلِسُ فِي كُلِّ خُطْبَةٍ مِنْهَا، ولِكُلِّ صَلاَةٍ بِعَرَفَةَ وَالمُزْدَلِفَةِ أَذَانٌ وإقَامَةٌ (١).

* قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ عَرَفَةَ نَزَلَ بِالشِّعْبِ الذي بَيْنَ عَرَفَةَ وَالمُزْدَلِفَةِ فَبَالَ ثُمَّ اسْتَنْجَى بِالمَاءِ، فَقَالَ لَهُ أُسَامَةً: (الصَّلاَةَ يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ نَسِيَ صَلاَةَ المَغْرِب، فَذَكَّرَهُ يَا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ نَسِيَ صَلاَةَ المَغْرِب، فَذَكَرَهُ بِهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «الصَّلاَةُ أَمَامَكَ» ، فَمَضَى حَتَّى نَزَلَ المُزْدَلِفَة، بِهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ والعِشَاءِ بأَذَانٍ وإقَامَةٍ لِكُلِّ صَلاَةٍ، فَصَارَ الجَمْعُ بِهَا سُنَّةً، إلاَّ لِمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا لِعُذْرٍ فَقَدْ رُخُصَ لَهُ أَنْ يُصَلِّي المَغْرِبَ فِي وَقْتِهَا، وَالعِشَاءَ فِي وَقْتِهَا فِي عَيْرِ المُزْدَلِفَةِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فِي هَذَا الحَدِيثِ بَيَانُ أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَنْجِي بالمَاءِ عِنْدَ الحَدَثِ، وفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى السَّعَةِ فِي وَقْتِ المَغْرِبِ، لأَنَّهُ أَخَّرَهَا إلى وَقْتِ مَغِيبِ الشَّفَقِ.

 # قالَ أَبو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا أَتَمَّ عُثْمَانُ الصَّلاَةَ بِمِنَى وَلَمْ يُصَلِّهَا صَلاَةَ سَفَرٍ لأَنَّهُ كَانَ اتَّخَذَ أَهْلاً بالطَّائِفِ، فَصَارَ كَالحَضَرِيِّ [١٥٠٥].

وقالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا أَتَمَّهَا لأَنَّهُ قَالَ: أَنا خَلِيفَةٌ، فَحَيْثُ مَا كُنْتُ فأَنا فِي عِيَالِي كَالمُقِيمِ فِي أَهْلِهِ.

⁽١) نقل قول عيسى بن دينار في خطب الإمام الثلاثة في الحج: ابن مزين في تفسيره (٢٦).

وقِيلَ لَهُ أَيْضًا: إِنَّهُ إِنَّمَا أَتَمَّهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ القَصْرَ فِي السَّفَرِ رُخْصَةٌ، فَتَرَكَ الرُّخْصَةَ والتَزَمَ التَّمَامَ الذي هُوَ الأَصْلُ، ولَوْ كَانَ القَصْرُ في السَّفَرِ فَرِيضَةً لَوَجَبَ عَلَى مَنْ أَتَمَّ الصَّلاَةَ فِي السَّفَرِ الإعَادَةَ أَبَدًاً.

ومَالِكٌ يَقُولُ: إِنَّهُ يُعِيدُ صَلاَةً سَفَرٍ فِي الوَقْتِ، لِكَي يُوَافِقَ المُسْتَحَبَّ مِنْ فِعْلِ النبيِّ ﷺ، وأبي بَكْرٍ، وعُمَرَ.

* * *

بابُ التَّكْبِيرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، إلى آخِر بَابِ إِفَاضَةِ الحَائِض

قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ كَنَالِكَ سَخَرْنَهَا لَكُرٌ ﴾ [الحج: ٣٦]، ﴿ لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُو ۗ ﴾ [الحج: ٣٦]، ﴿ لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُو ۗ ﴾ [الحج: ٣٧] لَهُ مِنْ مَنَاسِكِ الحَجِّ.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: تَكْبِيرُ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ اليومَ الثَّانِي بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ، فَكَانَ يُحَبِّرُ أَوَّلَ النَّهَارِ رَافِعًا صَوْتَهُ، لِكَي يُشْعِرَ النَّاسَ أَمْرَ التَّكْبِيرِ، وكَذَلِكَ تَكْبِيرُهُ بَعْدَ ارْتَفِاعِ النَّهَارِ هُوَ فِي مَعْنَى التَّكْبِيرِ الأَوَّلِ، وأَمَّا تَكْبِيرُهُ عِنْدَ الزَّوَالِ فَمَعْنَاهُ لِكَي يَعْرِفَ النَّاسُ أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ لِرَمْيِّ الجِمَارِ فَيَوْمُونَ [١٥١٤].

قالَ: وذَلِكَ أَنَّهُ لاَ تُرْمَى الجِمَارُ فِي غَيْرِ يَوْمِ النَّحْرِ إلاَّ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، ومَنْ رَمَاهَا قَبْلَ الزَّوَالِ أَعَادَ الرَّمِي بَعْدَ الزَّوَالِ فِي أَيَّام مِنَى.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ مَالِكِ: (التَّكْبِيرُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فِي دُبُرِ الصَّلُواتِ مِنْ صَلاَةِ الطُّبْعِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ)[١٥١٥].

قالَ: (وإنَّمَا يَأْتُمُّ النَّاسُ فِي ذَلِكَ بإمَامِ الحَاجِّ والنَّاسُ بمِنَى)، يَعْنِي: أَنَّ أَهْلَ الآفَاقِ بِتَكْبِيرِهِمْ. الآفَاقِ يَمْتَثِلُونَ تَكْبِيرَ إمَامِ الحَاجِّ بِمِنَى والنَّاسُ مَعَهُ، فَيُكَبِّرُ أَهْلُ الآفَاقِ بِتَكْبِيرِهِمْ.

وقَوْلُهُ في آخِرِ المَسْأَلَةِ: (فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاجًا فَإِنَّهُ لاَ يَأْتَمُّ بِهِم إِلاَّ فِي تَكْبِيرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ)، قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يُرِيدُ مَالِكُ بِقَوْلهِ: (فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاجًاً) أَيْ: مَنْ كَانَ قَدْ أَحْرَمَ بِالحَجِّ ثُمَّ فَاتَهُ الحَجُّ وجَعَلَ حَجَّهُ عُمْرَةً فإنَّهُ لاَ يَأْتَمُّ بأَهْلِ مِنَى في شَيءٍ مِنْ عَمَلِ الحَجِّ إِلاَّ فِي التَّكْبِيرِ دُبُرَ الصَلَوَاتِ خَاصَّةً كَمَا يَفْعَلُهُ أَهْلُ الآفَاقِ كُلُها.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اسْتَحَبَّ مَالِكٌ لِمَن انْصَرَفَ اليومَ الرَّابِع مِنْ مِنَى إلى مَكَّةَ أَنْ يَنْزِلَ بَأَبْطَحِ مَكَّةَ، وَهُو الذي بِمَقْبَرَةِ مَكَّةَ فِي طَرِيقِ مِنَى، فَيُصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ والعَصْرَ والمَغْرِبَ والعِشَاءَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ أَوَّلَ اللَّيْلِ، فَكَذَلِكَ فَعَلَ النبيُّ ﷺ والعَصْرَ والمَغْرِبَ والعِشَاءَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ أَوَّلَ اللَّيْلِ، فَكَذَلِكَ فَعَلَ النبيُّ عَلَيْهِ

* وكَذَلِكَ اسْتَحَبَّ أَيْضًا مَالِكُ لِمَنْ مَرَّ بِمُعَرَّسِ النبيِّ ﷺ أَنْ يَنْزِلَ فِيهِ، وَهُو المُعَرَّسُ النبيِّ ﷺ أَنْ يَنْزِلَ فِيهِ، وَهُو المُعَرَّسُ الذي فِيهِ مَا بَدَا لَهُ، فإنْ لَمْ يَفْعَلْ فِي هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ جَمِيعًا فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ [١٥٢٠].

قَوْلُ مَالِكِ: لاَ يَبِتْ أَحَدُ مِنَ الحَاجِّ لَيْلَةً مِنْ لَيَالِي مِنَى بِمَكَّةَ، فإنْ فَعَلَ كَانَ عَلَيْهِ الهَدْيُ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: رَخَّصَ النبيُّ عَلَيْهُ لِعَمِّه العَبَّاسِ حِينَ اسْتَأْذُنَهُ فِي المَبِيتِ بِمَكَّةَ لَيَالِي مِنَى مِنْ أَجْلِ السِّقَايةِ التِّي كَانَ يَنْظُرُ فِيهَا، ويَقُومُ عَلَيْهَا، ويَسْقِي شَرَابَهَا الحَاجَّ أَيَّامِ المَوْسِمِ (١)، كَمَا رَخَّصَ لِرِعَاءِ الإبلِ فِي المَبِيتِ عَنْ مِنَى لَيَالِي أَيَّامَ مِنَى مِنْ أَجْلِ ضَرُورَتِهِم وحَاجَتِهِم إلى رَعْي الإبلِ، وخُرُوجِهِم بِهَا إلى المَرَاعِي التِّي مِنْ أَجْلِ ضَرُورَتِهِم وحَاجَتِهِم إلى رَعْي الإبلِ، وخُرُوجِهِم بِهَا إلى المَرَاعِي التِّي تَبْعُدُ عَنْ مِنَى، وأَمَّا مَنْ سِوى هَوُلاءِ فَلاَ يَبِيتُوا لَيَالِيَ مِنَى إلاَّ بِمِنَى، فإنْ بَاتَ أَحَدُ مِنَى الحَاجِّ فِي غَيْرِ مِنَى لَيَالِي مِنَى كَانَ عَلَيْهِ الهَدْي.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إنَّمَا وَقَفَ عُمَرُ للدُّعَاءِ حِينَ رَمَى الجَمْرَةَ الأُولَى التِّي تَأْتِي [قِبَلَ] (٢) مِنَى، فَتَقَدَّمَ أَمَامَهَا، وذَكَرَ الله، لأَنَّهُ مَوْضِعٌ مِنْ مَوَاضِعِ الدُّعَاءِ، وكَذَلِكَ فَعَلَ عِنْدَ رَمْيهِ للجَمْرَةِ الوُسْطَى، ولَمْ يَقِفْ عِنْدَ جَمْرَةِ العَقَبةِ حِينَ رَمَاهَا، وَهَذِهِ السُّنَّةُ المَعْمُولُ بِهَا عِنْدَ رَمِي الجِمَارِ [١٥٢٧].

* قالَ أَبو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا اسْتَحَبَّ مَالِكُ أَنْ تَكُونَ حَصَى الجِمَارِ أَكْبَرَ مِنْ حَصَى الخِمَارِ التِّي يُرْمَى بِها، إذْ قَدْ يُخْذَفُ الخِمَارِ التِّي يُرْمَى بِها، إذْ قَدْ يُخْذَفُ

⁽١) ينظر: صحيح البخاري (١٥٥٣)، ومسلم (١٣١٤).

⁽٢) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، وإنما استظهرتها بما يتناسب مع السياق.

بِمِثْلِ الحَبَّةِ والشُّعَيْرَةِ، وأَرَادَ مَالِكٌ بِهَذَا تَعْظِيمَ أَمْرِ اللهِ فَيُرْمَى بأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ قَلِيلاً.

* وسُنَّةُ رَمْي الحِمَارِ أَنْ يَرْمِيهَا الرَّجُلُ مَاشِياً، وإنَّمَا رَكِبَ مُعَاوِيةُ بنُ أَبي سُفْيَانَ فِي رَمْيهِ إيَّاهَا حِينَ ثَقُلَ، وحَمَلَ اللَّحْمَ، وصَعُبَ عَلَيْهِ المَشْيُ [١٥٣٢].

قالَ عِيسَى: مَنْ رُمِيتْ عَنْهُ الجِمَارُ أَيَّامَ مِنَى مِنْ أَجْلِ مَرَضِهِ وَصَحَّ في آخِرِها أَنَّهُ يَرْمِي مَا رُمِيَ عَنْهُ ويَهْدِي، لأَنَّهُ وَضَعَ رَمْيَهُ فِي غَيْرِ حِينِه، فَلِذَلِكَ يَهْدِي.

* قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: أَخْطَأَ يَحْيى بنُ يَحْيَى فِي رِوَايَتِهِ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي بَكْرِ بنِ حَزْمٍ، [عَنْ أَبِيهِ] (١) أَنَّ أَبا البَدَّاحِ عَاصِمَ بنَ عَدِيٍّ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَرْخَصَ لِرِعَاءِ الإبلِ"، وذَكَرَ الحَدِيثَ [٢٥٣٨] فأَخْطَأ فِي قَوْلهِ: "أَنَّ أَبا البَدَّاحِ عَاصِمَ بنَ عَدِيٍّ "، وإنَّمَا الصَّحِيحُ فِيهِ: "أَنَّ أَبا البَدَّاحِ بنَ عَلِيً "، وإنَّمَا الصَّحِيحُ فِيهِ: "أَنَّ أَبا البَدَّاحِ بنَ عَاصِمِ بنِ عَدِيٍّ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَرْخَصَ لِرِعَاءِ الإبلِ"، وذَكَرَ الحَدِيثَ، وكَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ مَالِكٍ كُلُّهُم (٢).

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: وقَدْ حَدَّثنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ (٣)، عَنْ [ابنِ] أَبِي غَسَّانَ (٤)، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي بَكْرٍ (٥)، عَنْ غَسَّانَ (٤)، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي بَكْرٍ (٥)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي البَدَّاحِ بنِ عَاصِمِ بنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ أَرْخَصَ لِرِعَاءِ الإبلِ أَنْ يَتَعَاقَبُوا، فَيَرْمُوا يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَدْعُوا يَوْمَا ولَيْلَةً، ثُمَّ يَرْمُونَ مِنَ الغَدِ» (٦)،

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

⁽٢) نقل كلام أحمد بن خالد: ابن عبد البر في التمهيد ٢٥٢/١٥.

 ⁽٣) هو عبيد الله بن محمد الصنعاني، ويقال له: عبيد الكشوري، المحدث الثقة المصنف،
 توفي سنة (٢٨٤)، ينظر: الأنساب ٥/ ٧٧، والسير ١٣ / ٣٤٩.

⁽٤) هو عبد الله بن أبي غسان الصنعاني، كذا جاء المعجم الأوسط للطبراني ٥ / ١٠٥، واللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ١٠٠٠. وما بين المعقوفتين زيادة من هذين المصدرين.

⁽٥) هو محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، أبو عبد الملك المدنى القاضى.

⁽٦) رواه الطبراني في المعجم الكبير ١٧٢/١٧، بإسناده إلى عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج به.

يَعْنِي: يَرْمُوا لليومِ الذي غَابُوا فِيهِ عَنْ مِنَى للرَّعِي، ثُمَّ يَرْمُونَ عَنْ يَوْمِهِم الذي أَتَوا فِيهِ مِنْ رَعْيهِم إلى مِنَى.

قالَ أَحْمَدُ: وهَذا الحَدِيثُ أَبْيَنُ مِنْ حَدِيثِ المُوطَّا، لأَنَّهُ لاَ يَقْضِي أَحَدُّ شَيْئًا إلاَّ بَعْدَ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ، فإذا رَمُوا يَوْمَ النَّحْرِ جَمْرَةَ [العَقَبةِ] (١) ثُمَّ غَابُوا عَنْ مِنَى اليومَ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ وأَتُوا اليومَ الثَّالِثِ رَمُوا عِنْدَ الزَّوَالِ عَنِ اليومِ الذي غَابُوا فيهِ عَنْ مِنَى، وعَنْ يَوْمِهِم ذَلِكَ، فإنْ أَرَادُوا بَعْدَ ذَلِكَ الرَّمْيَ أَنْ يَتَعَجَّلُوا إلى بِلاَدِهِم كَانَ ذَلِكَ مُبَاحًا لَهُم مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ وَهُم بِمِنَى، فإنْ غَابَتِ الشَّمْسُ وَهُم بِمِنَى، فإنْ غَابَتِ الشَّمْسُ وَهُم بِمِنَى، فإنْ غَابَتِ الشَّمْسُ وَهُم بِمِنَى، فإنْ قَوْلُوا إلى بِلاَدِهِم بِمِنَى أَقَامُوا بِهَا حَتَّى يَرْمُوا مَعَ النَّاسِ اليومَ الرَّابِعِ عِنْدَ الزَّوَالِ، ونَفَرُوا إلى بِلاَدِهِمْ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا وَجَبَ عَلَيْهِم البَقَاءُ بِمِنَى إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فِي اليوم الثَّالِثِ وَهُم بِمِنَى قَبْلَ أَنْ يَتَعَجَّلُوا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ اليومُ الذي فِيهِ رُخْصَةً النَّقْرِ والتَّعَجِيلِ، وحَبَسَتْهُم لَيْلَةُ اليومِ الرَّابِعِ، فَلِهَذَا لا يَنْفِرُوا مِنْ مِنَى حَتَّى يَرْمُوا اليومَ الرَّابِع.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا أَوْجَبَ مَالِكٌ الدَّمَ عَلَى مَنْ لَمْ يَرْمِ جَمْرَةَ العَقَبةِ يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى غَرُبَتِ لَهُ الشَّمْسُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَضَعَ جَمْرَةَ العَقَبةِ فِي غَيْرِ الوَقْتِ الذي يُرْمَى فِيهِ، فَلَمَّا أَخَّرَهَا يَوْمَ النَّحْرِ عَنْ وَقْتِهَا وَجَبَ عَلَيْهِ الدَّمُ لِذَلِكَ[١٥٤٢].

* ولَمْ يَأْخُذُ مَالِكٌ فِي هَذه المَسْأَلَةِ بِرُخْصَةِ ابنِ عُمَرَ لِصَفِيَّةَ حِينَ تَخَلَّفتْ بِالمُزْ دَلِفَةِ [١٥٤١]، مِنْ أَجْلِ النِّفَاسِ حَتَّى غَرُبتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فأَمَرَها ابنُ عُمَرَ حِينَ أَتَتْ هِيَ وَمَنْ كَانَ مَعَها بالرَّمِي، ولَمْ يَرَ ابنُ عُمَرَ فِي ذَلِكَ عَلَى صَفِيَّةَ ولا عَلَى مَنْ كَانَ مَعَها دَمَاً، وأَخَذَ مَالِكٌ فِي هَذه المَسْأَلَةِ وشَبَهها بِقَوْلِ ابنِ عَبَّاسٍ: (مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسِكِه شَيْئاً أو تَرَكَهُ فَعَلَيْهِ الدَّمُ)[١٤٨٥]، فَلِهذا أَوْجَبَ مَالِكٌ عَلَى مَنْ تَرَكَ رَمْي جَمْرَةَ العَقَبةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَرَمَاهَا باللَّيْلِ الدَّمَ.

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

* حَدِيثُ عَائِشَةَ حِينَ حَاضَتْ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ بِعُمْرَةٍ [١٥٤٧]، قالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: أَخْطَأَ يَحْيَى بِنُ يَحْيَى فِي سَنَدِ [حَدِيثِهِ] (١) عَنْ عَائِشَةَ، ذَكَرَهُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ القَاسِم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ عَيْ عَبْدُ الرَّحْدِيثَ إلى آخِرِه، وَرَوَاهُ ابنُ بُكَيْرٍ وغَيْرُهُ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمَرَةٍ»، وذكر الحَدِيثَ إلى آخِرِه، ورَوَاهُ ابنُ بُكيْرٍ وغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ (٢)، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَع رَسُولِ اللهِ عَلَيْ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَ قَالَ ": رَسُولِ اللهِ عَلَيْ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَ لا يحِلُّ حَتَّى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَة، ثُمَّ لا يحِلُّ حَتَّى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَة، ثُمَّ لا يحِلُّ حَتَّى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ فَالَتْ: فَقَدِمْتُ مَكَةً وأَنا حَائِضٌ فَلَمْ أَطُفْ بالبَيْتِ ولا بَيْنَ يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا، قَالَتْ: فَقَدِمْتُ مَكَةً وأَنا حَائِضٌ فَلَمْ أَطُفْ بالبَيْتِ ولاَ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ عَلَيْ فَقَالَ: انْقُضِي رَأْسَكِ، وامْتَشِطِي، وأَهِلَى بالحَجِّ، وَدَعِي العُمْرَة، قَالَتْ: فَقَعَلْتُ»، ثُمَّ ذَكَرَ عُرُوةُ هَذَا الحَدِيثَ إلى آخِرِه.

* قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: فَجَعَلَ يَحْيَى بنُ يَحْيَى مَثْنَ هَذَا الحَدِيثِ فِي سَنَدِ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، وأَخْطأ في ذَلِكَ، والذي فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ فَلَمْ أَطُفْ بالبَيْتِ، ولا بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إلى وَأَنَا حَائِضٌ فَلَمْ أَطُفْ بالبَيْتِ، ولا بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إلى رَسُولِ اللهِ عَلَى البَيْتِ، ولا بَيْنَ الحَاجُ غَيْرَ أَنْ لاَ تَطُوفِي بالبَيْتِ، ولا بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ حَتَّى تَطْهُرِي (١٥٤٩) (٣).

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: وبهذا الحَدِيثِ أَخَذَ مَالِكٌ فِي المُعْتَمِرَةِ تَقْدُمُ مَكَّةَ مُوافِيةً للحَجِّ ثُمَّ تَجِيضُ أَنَّهَا تَهِلُّ بالحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهَا، وتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَرَنَ الحَجَّ والعُمْرَةَ، ويَكُونُ عَلَيْهَا الهَدْيُ.

⁽١) جاء في الأصل: (حديث)، وما وضعته هو المناسب للسياق.

 ⁽٢) لم أجد الحديث في موطأ ابن بكير، وقد رجعت إلى نسختين مختلفتين هما نسخة الظاهرية ونسخة تركيا.

⁽٣) ينظر كلام أحمد بن خالد في: التمهيد ٨/ ١٩٩، و١٩ / ٢٦٤.

وحَدِيثُ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ مُخَالِفٌ لِهَذا، لأَنَّهُ قَالَ فِيهِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَهَا برَفْضِ العُمْرَةِ والإحْلاَلِ مِنْهَا».

قالَ أَحْمَدُ: وكِلاَ الحَدِيئَيْنِ ثَابِتَانِ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، إِلاَّ أَنَّ حَمَّادَ بِنَ زَيْدٍ أَدْخَلَ فِيهِ حَدِيثِ هِشَامِ بِنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ شَيْئًا يُوهَنُ بِهِ مَا خَالَفَ فِيهِ عُرْوَةُ بِنُ الزَّبِيْرِ القَاسِمَ بِنَ مُحَمَّدٍ مِنْ رَفْضِ العُمْرَةِ والإِحْلالِ مِنْهَا، وذَلِكَ مَا حَدَّثنا بِهِ الحَسَنُ بِنُ أَحْمَدُ (١)، قالَ: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بِنُ عُبِيْدٍ، قالَ: حَدَّثنا حَمَّادُ بِنُ عَبِيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بِنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مُوافِينَ لِهِلالِ ذِي الحِجَّةِ، فَقَالَ النبيُ ﷺ: مَنْ شَاءَ أَنْ يَهِلَّ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهِلَّ، فَمِنّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجٍّ ومِنّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهِلَ ، فَمِنّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجٍّ ، ومِنّا مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ وَلَيْهِلَ ، فَمِنّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجٍّ ، ومِنّا مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ ، وَمَنْ مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ ، وَمَنْ مَنْ أَهُلَ بِعُمْرَةٍ ، وَمَنَا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ ، وَمَنْ مَنْ أَهُلَ بَعُمْرَةٍ ، وَمَنْ مَنْ أَهُلَ بَعُمْرَةٍ ، وَمَنْ مَنْ أَهُلُ كَانَتْ بَعْرُ وَاحِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَلَا لَكَابُ مَنْ اللهُ عَلَى مَا يَفْعَلُ المُسْلِمُونَ اللهَ عَلَى مَا يَفْعَلُ المُسْلِمُونَ اللهَ عَلَى مَا يَشْعُلَى مَا يَنْ عَلَى المُسْلِمُونَ وَاحِدٍ أَنَ رَسُولَ اللهِ عَلَى مَا يَعْمَلَ المُسْلِمُونَ اللهَ عَلَى مَا اللّهُ اللهَ عَلَى مَا يَعْمَلُ اللهُ اللهُ عَلَى المُسْلِمُونَ اللهَ عَلَى المَّالَ عَلَى المَّلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى المَّالَ اللهُ اللهُ عَلَى المَاللهُ عَلَى المَّالِمُ اللهُ اللهُ عَلَى المَّالَ اللهُ ال

قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: فَفِي حَدِيثِ حَمَّادِ بِنِ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بِنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبيهِ عُرْوَةَ بَيَانُ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ لِعَائِشَةَ: (دَعِي عُمْرَتِكِ، وانْقُضِي رَأْسَكِ، وامْتَشِطِي) لَمْ

⁽۱) هو الحسن بن أحمد بن حبيب الكِرْماني أبو علي، نزيل طرسوس، شيخ النسائي وغيره، ومحمد بن عبيد هو ابن حساب الغُبَري البصري شيخ مسلم وأبي داود وغيرهما.

⁽٢) وضع الناسخ على هذه الكلمة علامة (صح) وذلك للدلالة على صحتها.

⁽٣) رواه ابن عبد البر في التمهيد ٨ / ٢٢٥، بإسناده إلى أحمد بن خالد عن الحسن بن أحمد به، ورواه البخاري (٣١١) و(٣١٩)، ومسلم (١٢١١)، بإسنإدهما إلى هشام بن عروة

يُحَدِّثْ بهِ عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ، وإنَّمَا قَالَ: فَحَدَّثِنِي غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَهَا: «دَعِي عُمْرَتِكِ» وهَذِه عِلَّةٌ فِي هَذا الحَدِيثِ، ولَمْ يَخْتِلَفْ فِي حَدِيثِ لَهَا: «دَعِي عُمْرَتِكِ» وهَذِه عِلَّةٌ فِي هَذا الحَدِيثِ، ولَمْ يَخْتِلَفْ فِي حَدِيثِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ مِنْ قَوْلِ النبيِّ ﷺ لَها: «افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الحَاجُّ غَيْرَ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ مِنْ قَوْلِ النبيِّ ﷺ لَها: «افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الحَاجُّ غَيْرَ أَلْ لَا تَطُهُرِي».

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: وبِهَذا الحَدِيثِ أَخَذَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ تَقْدُمُ مَكَّةَ، وتَدْخُلُها بِعُمْرَةٍ، فَتَحِيضُ قَبْلَ طَوَافِهَا بِالْبَيْتِ وسَعْيِهَا أَنَّهَا تَهِلُّ بِالحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهَا، وتَكُونُ قَارِنَةٌ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ.

وأَخَذَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ بِمَا فِي حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا تَرْفُضُ العُمْرَةَ (١)، وتَنْقُضُ رأَسْهَا، وتُنْشِيءُ الحَجَّ مِنْ مَكَّةَ، وتَكُونُ عَلَيْهَا بَعْدَ تَمَامِ حَجِّهَا إعَادَةُ العُمْرَةِ التِّي تَرَكَتْهَا والهَدْيُ (٢). العُمْرَةِ التِّي تَرَكَتْهَا والهَدْيُ (٢).

قَالَ أَحْمَدُ: ومَالِكٌ يَسْتَحِبُّ لَهَا قَضَاءَ تِلْكَ العُمْرَةِ مِنْ غَيْرِ وُجُوبٍ، وقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: «يا رَسُولَ اللهِ، يَرْجِعُ صَوَاحِبي بِحَجِّ وَعُمْرَةٍ وأَرْجِعُ أَنَا بِالحَجِّ، فأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بِنَ أَبِي بَكْرٍ فأَعْمَرَهَا مِنَ التَّنْعِيم لِيُطَيِّبَ بِذَلِكَ نَفْسَهَا» (٣).

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فِي هَذَا مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ أَحَداً لا يَهِلُّ بِعُمْرَةٍ مِنْ جَوْفِ مَكَّةَ، وإنَّمَا يَهِلُّ بِهَا مِنَ الحِلِّ، وأَنَّ المَرْأَةَ لاَ تَخْرُجُ إلى سَفَرٍ وإنْ قَلَّتْ مَسَافَتُهُ إلاَّ مَعَ ذِي مَحْرَمِ مِنْهَا.

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: يُرْوَى عَنْ عَبْدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ أَنَّهُ قالَ: (لاَ تَنْفِرُ الحَائِضُ مِنْ

⁽١) أي: تترك التحلل من العمرة وتدخل عليها الحج فتصير قارنة، وهذا هو معنى قوله على: (دعي عمرتك وانقضي رأسك. . . الحديث)

⁽٢) هذا هو قول أبي حنيفة أيضا، ينظر: التمهيد ٨/ ٢٢٨.

⁽٣) رواه أبو داود (١٧٨٢)، وأحمد ٢١٩/٦، بإسنادهما إلى القاسم بن محمد عن عائشة

مَكَّةَ وإنْ كَانَتْ قَدْ طَافَتْ طَوَافَ الإِفَاضَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالبَيْتِ طَوَافَ الوَدَاعِ) (١)، وكانَ طَوَافُ الوَدَاعِ عِنْدَ ابنِ عُمَرَ وَاجِبًا، وَلَمْ يَأْخُذْ بِهَذَا مَالِكٌ، وأَخَذَ بِهَوْلِ عَائِشَةَ: (أَنَّ المَرْأَةَ إَذَا طَافَتْ طَوَافَ الإِفَاضَةِ ثُمَّ حَاضَتْ أَنَّهَا تَنْفِرُ إلى بَلَدِهَا وتَتُرُكُ طَوَافَ الوَفَاضَةِ ثُمَّ حَاضَتْ أَنَّهَا تَنْفِرُ إلى بَلَدِهَا وَتَتُرُكُ طَوَافَ الوَدَاعِ)، وَبِمِثْلِ هَذَا قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ أَنَّهَا إذا أَفَاضَتْ ثُمَّ حَاضَتْ أَنَّهَا تَنْفِرُ إلى بَلَدِهَا إنْ شَاءَتْ (٢).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وفِي حَدِيثِ صَفِيَّةَ بنتِ حُيَّ بَيَانُ هَذا، وذَلِكَ أَنَّهَا حَاضَتْ بَعْدَما طَافَتْ طَوَافَ الإفَاضَةِ، فَذَكَرتْ حَيْضَتَها لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فقالَ: «أَحَابِسَتْنَا هِي؟»[١٥٥٤]، يَعْنِي: أَتَحْبِسَنَا عَنِ الرَّحِيلِ حَتَّى تَطْهُرَ مِنْ حَيْضَتِهَا، وتَطُوفَ بالبَيْتِ طَوَافَ الإفَاضَةِ، فَقِيلَ لَهُ: إنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ، قالَ: «فَاخْرُجْنَ إذاً».

ونَحْتَجُّ بِذَلِكَ فِي هَذِه المَسْأَلَةِ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ المَرْأَةَ إِذَا حَاضَتْ قَبْلَ طَوَافِ الوَدَاع أَنَّهَا تُقِيمُ حَتَّى تَطُهُرَ ثُمَّ تَطُوفَ للوَدَاع، وكَذَلِكَ تَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ (٣).

وحَدِيثُ النبِيِّ ﷺ يُبِيِّنُ أَنَّهَا تَخْرُجُ وتَتُرُكُ طَوَافَ الوَدَاعِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: (ولَوْ كَانَ قَوْلَ النبِي يَقُولُونَ حَقَّاً لأَصْبَحَ بِمِنَى أَكْثَرُ مِنْ سِتَّةِ آلافِ امْرَأَةٍ حَائِضٍ كُلُّهُنَّ قَدْ أَفَضْنَ)، يَعْنِي: لَو كَانَ قَوْلَ الذي يَقُولُ: لاَبُدَّ للحَائِضِ أَنْ تَبْقَى بِمَكَّةَ حَتَّى تَطُوفَ للوَدَاعِ حَقَّا، لَبَقِي مِنَ النِّسَاءِ بِمَكَّةَ كَثِيرٌ، كُلُّهُنَّ قَدْ أَفَضْنَ يَنتُظِرْنَ الطُّهْرَ ثُمَّ تَطُوفَ للوَدَاعِ حَقَّا، لَبَقِي مِنَ النِّسَاءِ بِمَكَّةَ كَثِيرٌ، كُلُّهُنَّ قَدْ أَفَضْنَ يَنتُظِرْنَ الطُّهْرَ ثُمَّ

⁽۱) رواه البخاري (۳۲۳)، وكان هذا من ابن عمر في أول الأمر إلا أنه رجع عن ذلك ورخص في الخروج لهن قبل طواف الوداع، ينظر: التمهيد ۲۷۰/۱۷.

⁽۲) رواه البخاري (۳۲۳)، وابن حبان (۳۸۹۸).

⁽٣) ينظر هذا القول في التمهيد ٢٦٩/١٧.

يَطُفْنَ بَعْدَ ذَلِكَ للوَدَاعِ، فَهُنَّ لا يَبْقِينَ لِذَلِكَ، لأَنَّ النَّاسَ قَدَّمْنَهُنَّ يَوْمَ النَّحْرِ، فَطُفْنَ طَوَافَ الإِفَاضَةِ، وخَرَجْنَ إلى فَطُفْنَ طَوَافِ الإِفَاضَةِ، وخَرَجْنَ إلى بِلاَدِهِنَّ، وتَرَكْنَ طَوَافَ الوَدَاع الذي لَيْسَ بِفَرْضٍ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: ذَكَرَ ابنُ بُكَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ مَالِكٍ (١): «أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ بِنْتِ مِلْحَانَ اسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ وحَاضَتْ، أَو وَلَدَتْ بَعْدَما أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ، فَأَذِنَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَخَرَجَتْ الهِ ١٨٥٥٥]، يَعْنِي: خَرَجَتْ مِنْ مَكَّةَ ولَمْ تَطُفْ طَوَافَ الوَدَاع.

* قَالَ مَالِكٌ: (وإذا حَاضَتِ المَرْأَةُ بِمِنَى قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ للإِفَاضَةِ فإنَّهَا تُقِيمُ حَتَى تَطْهُرَ ثُمَّ تَطُوفَ بالبَيْتِ للإِفَاضَةِ، وَيُحْبَسُ عَلَيهَا كَرِيُّهَا أَكْثَرَ مِمَّا يَحْبِسُ الحَائِضَ الدَّمُ، حَتَّى تَطُوفَ طَوَفَ الإِفَاضَةِ، ثُمَّ يَحْرُجَ بِهَا إلى بِلاَدِهَا، ولَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تُعِينَهُ فِي العَلَفِ) [١٥٦٠-١٥٦]".

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا الآنَ فَلاَ يُحْبَسُ عَلَيْهَا كَرِيُّهَا، ويُفَاسِخُهَا الكِرَاءَ، لِتَغَيُّيرِ الحَالِ وفَسَادِ النَّاسِ، وتَبْقَى هِيَ بِمَكَّةَ، لاَ بُدَّ لَهَا مِنْ ذَلِكَ حَتَّى تَطُوفَ طَوَافَ الإِفَاضَةِ ثُمَّ تَخْرُجُ.

* * *

⁽١) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٨أ)، نسخة تركيا.

⁽٢) ينظر شرح هذا القول لمالك في كتاب: التاج والإكليل ٣/ ١٣٨.

بابُ فِدْيَةٍ مَا أُصِيبَ مِنَ الطَّيْرِ والوَحْشِ

* رَوَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ المَكِّي، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ: (أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ، وفِي الغَزَالِ بِعَنْزٍ، وفِي الأَرْنَبِ بِعَنَاقٍ، وفِي اليَرْبُوعِ بِجَفْرَةٍ)[١٥٦٢]، ولَمْ يَرْوِ يَحْيَى بنُ يَحْيَى في سَندِ هَذَا اللهِ، والصَّحِيحُ كَمَا رَوَاهُ ابنُ بُكَيْرٍ (١).

والعَنَاقُ والجَفْرَةُ: الصَّغِيرُ مِنْ أَوْلاَدِ المَعْزِ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: قَالَ مَالِكُ: لَيْسَ العَمَلُ عَلَى قَضَاءِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ فِي الأَرْنَبِ واليَرْبُوعِ بالعَنَاقِ والجَفْرَةِ، لأَنَّهُمَا الصَّغِيرَانِ مِنْ أَوْلاَدِ المَعْزِ، ولَيسَ يُحْكَمُ فِي جَزَاءِ شَيءٍ مِنَ الصَّيْدِ عَلَى المُحْرِمِ بِدُونِ المُسِنِّ مِنَ الضَّأْنِ، ومَا لَمْ يَخْكَمُ فِي جَزَاءُ شَيءٍ مِنَ الصَّيْدِ عَلَى المُحْرِمِ بِدُونِ المُسِنِّ مِنَ الضَّأْنِ، ومَا لَمْ يَبْلُغْ جَزَاؤُهُ ذَلِكَ، وإنَّمَا هُوَ طَعَامٌ أو صِيَامٍ، يُنْظُرُ إلى مَا يُسَاوِي المُفْدَى مِنَ الطَّعَامِ، فَيُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ مُدًّا مِنْ طَعَامٍ بِمُدِّ النبيِّ عَلَيْهِ السَّلامُ، أو يَصُومُ مَكَانَ كُلِّ مُنْ مَكَانَ هَذَا. العَمَلُ فِي مِثْلَ هَذَا.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: الرَّجُلُ الذي سأَلَ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ فقَالَ: (إِنِّي أَجْرَيْتُ أَنَا وصَاحِبٍ لِي فَرَسَيْنِ، نَسْتَبِقُ إلى ثَغْرَةِ تَنِيَّةٍ)[١٥٦٣]، يَعْنِي: أَجْرَيْنَا فَرَسَيْنِ إلى ثُلْمَةٍ وَصَاحِبٍ لِي فَرَسَيْنِ، نَسْتَبِقُ إلى ثُغْرَةِ تَنِيَّةٍ)[١٥٦٣]، يَعْنِي: أَجْرَيْنَا فَرَسَيْنِ إلى ثُلْمَةٍ فَي هَذَا الجَبَلِ، هَذَا الرَّجُلُ هُوَ قَبِيصَةُ بنُ جَابِرٍ [الأَسَديُّ](٢)

وإنَّمَا حَكَمَ عَلَيْهِ عُمَرُ وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ بِجَزَاءِ الظَّبْي الذي لَمْ يَقْصِدْ إلى

⁽١) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (٧٣ب) نسخة تركيا.

⁽٢) جاء في الأصل: الأزدي، وهو خطأ، والصواب ما أثبته، وانظر: تهذيب الكمال ٤٧٢/٢٣.

قَتْلِهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الأَجْرَاءَ كَانَ مِنْ سَبَهِ، فَلِذَلِكَ أُوجَبَا عَلَيْهِ الجَزَاءَ.

وقالَ ابنُ مُزَيْنٍ: عَبْدُ المَلِكِ بنُ قُرَيْبٍ الذي رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ هَذِه القِصَّةَ هُوَ الأَصْمَعِيُّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ هُوَ الأَصْمَعِيُّ، لأَنَّ الأَصْمَعِيَّ لَمْ يُدْرِكْ مُحَمَّدَ بنَ سِيرِينَ، ولا رَوَى عَنْهُ.

َ [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَوْجَبَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ الجَزَاءَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ خَطَأً.

ومَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ حِينَ سَمِعَهُ يَقُولُ: (هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْكُمَ فِي ظَبْي حتَّى دَعَا رَجُلاً فَحَكَمَ مَعَهُ)، فكأَنَّهُ [اسْتَصْغَرَهُ] (١) فِي ذَلِكَ، فَلَمَّا فَهِمَ عُمَرُ مَعْنَى مَا قَالَ سألَهُ: (هَلْ تَقْرأُ سُورَةَ المَائِدَةِ؟ فَقَالَ لَهُ: لاً)، فَحِينَئِذٍ قَالَ: (لَوْ أَخْبَرْتَنِي أَنَّكَ تَقْرأُهَا لأَوْجَعْتُكَ ضَرْباً)، يَعْنِي: كَنْتُ أَضْرِبُكَ فَحِينَئِذٍ قَالَ: (لَوْ أَخْبَرْتَنِي أَنَّكَ تَقْرأُهَا لأَوْجَعْتُكَ ضَرْباً)، يَعْنِي: كَنْتُ أَضْرِبُكَ لِقِرَاءَتِكَ القُرْآنَ بِغَيْرِ تَفَقُّهٍ، ثُمَّ عَذَرَهُ بِجَهْلِهِ، وأَعْلَمَهُ أَنَّ اللهَ أَمَرَ أَنْ يَحْكُمَ فِي جَزَاءِ لِقَرْاءَتِكَ القُرْآنَ بِغَيْرِ تَفَقَّهٍ، ثُمَّ عَذَرَهُ بِجَهْلِهِ، وأَعْلَمَهُ أَنَّ اللهَ أَمَرَ أَنْ يَحْكُمَ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ وَهُو مُحْرِمٌ حَكَمَانِ، ويَكُونَانِ عَدْلاَنِ، ولِذَلِكَ قالَ لَهُ: (وهَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عُرْوَةَ: (فِي البَقَرَةِ مِنَ الوَحْشِ إِذَا قَتَلَهَا المُحْرِمُ بَقَرَةً، وفِي الظَّبْي شَاةٌ (١٥٦٤]، وهذا هُوَ المِثْلُ الذي قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَجَزَآةٌ مِثْلُ مَا قَنَلُ مِنَ ٱلنَّعَدِ ﴾ [المائدة: ٩٥].

* قالَ مَالِكُ : (ولَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ أَنَّ فِي النَّعَامَةِ إِذَا قَتَلَهَا المُحْرِمُ بَكَنَةً، وأَنَّ فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ عُشْرُ دِيةٍ أُمَّه الحُرَّةِ)[١٥٦٧ بَيْضَةِ النَّعَامَةِ عُشْرُ ثَمَنِ النَّعَامَةِ، كَمَا يَكُونُ فِي الجَنِينِ عُشْرُ دِيةٍ أُمَّه الحُرَّةِ)[١٥٦٨ وكم و١٥٦٨]، ووَقَعَ فِي غَيْرِ المُوطَّأ: (أَنَّ فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ عُشْرُ ثَمَنِ البَكَنَةِ)(٢)، ولَمْ يَرْوِ هَذَا ابنُ بُكَيْرٍ، ولا يَحْيَى بنُ يَحْيَى.

⁽۱) جاء في الأصل: (استقصره)، وما وضعته هو الصواب، لأن معنى (استقصره) أي: عده مقصرا، كما في اللسان ٥ /٣٦٤٦، اما استصغره فمعناه عده صغيرا.

⁽٢) ينظر هذا القول في: الكافي ١٥٧/١.

قالَ مَالِكٌ: الحُكْمُ أَبَداً مُسْتَأْنَفٌ فِي كُلِّ شَيءٍ قَدْ ثَبَتَ فِيهِ المِثْلُ، وفِيمَا لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ مِثْلٌ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حُكْمُ مَنْ قَتَلَ صَيْداً وَهُو مُحْرِمٌ أَنْ يَقْصِدَ فَقِيهَيْنِ عَدْلَيْنِ مِنْ فُقَهَاءِ المُسْلِمِينَ، فَيُخْبِرُهُمَا بِمَا أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ، فَيُخْبِرانِهِ قَبْلَ الحُكْمِ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، فإنْ قَالَ: احْكُمَا عَلَيَّ بِالْمِثْلِ، حَكَمَا عَلَيْهِ بِمَا يُرِيدَانِ يَحْكُمَا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، فإنْ قَالَ: احْكُمَا عَلَيْ بِالْمِثْلِ، حَكَمَا عَلَيْهِ بِمَا يُرِيدَانِ يَحْكُمَا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، فإنْ قَالَ: احْكُمَا عَلَيْ بِجَزَاءِ مِثْلِ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَبْلُغُهُ مَكَّةَ ويَنْحَرُهُ، أو يَذْبَحُهُ بِهَا ويُطْعِمُهُ المَسَاكِينَ، بِجَزَاءِ مِثْلِ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَبْلُغُهُ مَكَّةَ ويَنْحَرُهُ، أو يَذْبَحُهُ بِهَا ويُطْعِمُهُ المَسَاكِينَ، كَمَا قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ هَدْيًا بَلِغَ ٱلكَمْبَةِ ﴾ [المائدة: ١٩٥]، وإنْ قالَ: احْكُمَا عَلَيَّ بِالطَّعَامِ، فأَطْعَمَ كُلَّ مِسْكِينٍ عَلَيَّ بِالطَّعَامِ، فأَطْعَمَ كُلَّ مِسْكِينٍ عَلَيَّ بِالطَّعَامِ، فأَطْعَمَ كُلَّ مِسْكِينٍ مُدَّا مِنْ ذَلِكَ الطَّعَامِ، وإنْ قَالَ: احْكُمَا عَلَيَّ بِالصِّيَامِ، صَامَ عَنْ كُلِّ مُدًّ مِنْ عَدَدِ الطَّعَامِ يَوْماً، وصَامَ لِكَسْرِ المُدِّ يَوْماً كَامِلاً مِثْلَ أَنْ يَكُونَ المُفْدَى يُسَاوِي عَشَرَةَ الطَّعَامِ مِنْ فَلَ أَنْ يَكُونَ المُفْدَى يُسَاوِي عَشَرَةَ الطَّعَامِ مِنْ مَا لَكَ مِنْ الطَّعَامِ مُ فَا لَكُ مُلْ أَنْ يَكُونَ المُفْدَى يُسَاوِي عَشَرَ يَوْماً، إِنْ قَالَ: احْكُما عَلَيْهِ الصِّيامَ، فإنَّهُ يَصُومُ أَحَدَ عَشَرَ يَوْماً، إِنْ مَا مُؤْمَلُ أَنْ يَكُونَ المُفْدَى يُسَاوِي عَشَرَةَ المَّيْمِ صِيامُ اليَوْمِ .

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عُمرَ بِنِ الخَطَّابِ لِكَعْبٍ حِينَ أَمَرَ الذي قَتَلَ جَزَاءَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فقالَ كَعْبٌ: (عَلَيْكَ دِرْهَمٌ) [١٥٧٣]، فقالَ لَهُ عُمَرُ: (إِنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ، لَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ)، يُرِيدُ بِقَوْلهِ: (إِنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ)، أَي: إِنَّكَ صَاحِبُ دَرَاهِمَ تَسَخَّا بِهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، ثُمَّ أَفْتَى عُمَرُ ذَلِكَ الرَّجُلَ أَنْ يَطْعَمَ عَنِ الجَرَادَةِ التي قَتَلَهَا فِي حَالِ إحْرَامِهِ شَيْئاً مِنَ الطَّعَامِ، وذَلِكَ قَوْلُهُ: (تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ).

وقَالَ لرجُلٍ قَتَلَ جَرَادَاتٍ بِسَوْطِهِ: (أَطْعِمْ قَبْضَةً مِنْ طَعَامٍ)[١٥٧٢].

* قالَ أَبُو عُمَرَ: كَعْبُ هَذَا هُوَ غَيْرُ كَعْبِ الأَحْبَارِ الذي جَعَلَ الجَرَادَ فِي أَوَّلِ هَذَا الكِتَابِ مِنْ صَيْدِ البَحْرِ حِينَ قالَ: (إِنَّمَا هُوَ نَثْرَةُ خُوتٍ يَنْثُرُهُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ)[١٢٨٤]، فَلَمْ يَجْعَلْ فِيهِ جَزَاءً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَعْبُ المَذْكُورُ هَهُنَا هُوَ كَعْبُ الأَحْبَارِ، وهَذا خِلاَفُ قَوْلهِ

أُوَّلاً أَنَّهُ مِنْ صَيْدِ البَحْرِ الذي لاَ جَزَاءَ فِيهِ، وجَعَلَ فِيهِ هَهُنَا الجَزَاءَ، لأَنَّهُ جَعَلَهُ مِنْ صَيْدِ البَرِّ، [فَاخْتَلَفَ](١) فِيهِ قَوْلُهُ.

وبِقَوْلِ عُمَرَ أَخَذَ مَالِكٌ فِي الجَرَادِ إذا قَتَلَهَا الْمحْرِمُ أَنْ عَلَيْهِ جَزَاءَ مِثْلِ مَا قَتَلَ، لأَنَّ الجَرَادَ مِنْ صَيْدِ البَرِّ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدِيثُ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الكَرِيمِ الجَزَرِيِّ، عَن [ابن] (٢) أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بنِ عُجْرَةَ [١٥٧٥]، لَيْسَ يَرْوِي أَهْلُ المَدِينَةِ هَذا الحَدِيثَ إلاَّ عَنِ الكُوفِيينَ.

وقالَ بَعْضُ النَّاسِ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَهْلِ المَدِينَةِ يَحْتَاجُونَ فِي السُّنَنِ إلى غَيْرِهِمْ كَمَا يَحْتَاجُ غَيْرُهُم فِيهَا إليهِم.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: ولَيْسَ هَذا كَمَا قَالَ هَذا القَائِلُ، وذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ هَذا الحَدِيثِ مَدَنِيٌّ، وكَعْبُ بنُ عُجْرَةَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ، رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ حِينَ أَفْتَاهُ بِحَلْقِ رَأْسِهِ، وأَمَرَهُ بالفِدْيةِ، ثُمَّ رَحَلَ بَعْدَ ذَلِكَ كَعْبُ بنُ عُجْرَةً مِنَ المَدِينَةِ إلى الكُوفَةِ، فَحَدَّثَ بِهَذَا الحَدِيثِ فِي الكُوفَةِ، ثُمَّ رَجَعَ الحَدِيثُ إلى أَهْلِ المَدِينَةِ كَمَا خَرَجَ عَنْهُم إلى الكُوفَةِ، وقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّاسَ الحَدِيثُ إلى أَهْلِ المَدِينَةِ فِي السُّنَنِ والآثارِ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَتْ قِصَّةُ كَعْبِ بنِ عُجْرَةَ فِي عُمْرَةِ الحُدَيْبِيَّةِ، ولَمْ يَأْمُرْهُ النبيُّ ﷺ بِطَرْحِ القَمَلِ مِنْ رَأْسِهِ، وإنْ كَانَتْ قَدْ آذَتْهُ وكَثُرَتْ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا مِنْ دَوَابِّ ابنِ آدَمَ.

ومِنْ هَذا الحَدِيثِ كَرِهَ مَالِكٌ أَنْ يَطْرَحَ الرَّجُلُ عَنْ بَعِيرِه القُرْدَانَ، لأَنَّهَا مِنْ دَوَابِّ البَعِيرِ، وأَمَرَ النبيُّ ﷺ كَعْبَ بنَ عُجْرَةَ بِحِلاَقِ رَأْسِهِ لِيَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ أَذِيَّةٍ

⁽١) جاء في الأصل: فاختلاف، وما وضعته هو المناسب للسياق.

 ⁽۲) ما بين المعقوفتين زيادة لا بد منها، وهو عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي التابعي الثقة الفقيه.

القَمَلِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَنَ كَانَ مِنكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مِن زَأْسِهِ فَخَلَقُ مِّن صَيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكُ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، يَعْنِي: مَنْ كَانَ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَحَلَقَ فَعَلَيْهِ الفِدْيةُ ، وقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ هَذَا الْمَوْضِع تَفْسِيرُ الفِدْيةِ لِمَنْ أَمَاطَ عَنْ نَفْسِهِ شَيْئًا.

* قالَ مَالِكٌ: (لَيْسَ عَلَى المُحْرِمِ فِيمَا قَطَعَ مِنْ شَجَرِ الحَرَمِ شَيْئاً)[١٥٩١].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَجْمَعَ أَهْلُ المَدِينَةِ عَلَى أَنَّهُ مَنْ قَطَعَ مِنْ شَجِرِ الحَرَمِ شَيْعًا أَنَّهُ لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ، ولَكِنَّهُ أَثِمَ فِي قَطْعِهِ إِيَّاهَا وأَخْطَأ، لأَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُعْضَدَ شَجَرُ مَكَّةَ، أَيْ يُكْسَرُ أَو يُقْطَعُ.

وقالَ غَيْرُ أَهْلِ المَدِينَةِ: مَنْ قَطَعَ شَيْئًا مِنْ شَجَرِ الحَرَمِ أَنَّ عَلَيْهِ الفِدْيةَ فِي الشَّجَرَةِ الكَبِيرَةِ على قَدْرِهَا، يُنْظُرُ إلى قِيمَةِ مَا كَسَرَ، فَيُطْعِمُ المَسَاكِينَ قَدْرَ ذَلِكَ مِنَ الطَّعَامِ(١).

* * *

⁽١) هذا قول الشاقعي وغيره، ينظر: الاستذكار ٥ / ٩٩، والقوانين الفقهية ص٩٦.

بابُ جَامِع الحَجِّ، إلى آخِرِ كِتَابِ الحَجِّ

* قَوْلُ عَبْدِ اللهِ بِنِ عَمْرِو بِنِ العَاصِ: "وَقَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ للنَّاسِ بِمِنَى فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فقالَ: يَا رَسُولُ اللهِ، لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ الْذَبَح، قالَ: اذْبَحْ ولا حَرَجَ»، وذَكرَ الحَدِيثَ إلى قَوْلِهِ: "فَمَا سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَذْبَحَ، قالَ: انْبَحْ ولا حَرَجَ»، وذكرَ الحَدِيثَ إلى قَوْلِهِ: "فَمَا سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ شَيءٍ قُدِّمَ ولا أُخِّرَ إلا قالَ: افْعَلْ ولا حَرَجَ» [١٩٩٤]، قالَ أَبو مُحَمَّدِ: إنَّمَا أَفْتَى النبيُ ﷺ فِي أَمْرَيْنِ قَدْ وَقَعَا فِيمَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، وفِيمَنْ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِي، فَأَمَرَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَنْ يَوْمِي وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ.

ومَذْهَبُ مَالِكٍ وفُتْيَاهُ أَنَّهُ لاَ يَحْلِقُ أَحَدٌ رَأْسَهُ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيهُ لِقَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُهُوسَكُو حَقَّ بَبُلَغَ الْهَدْىُ مَحِلَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، يَعْنِي: حَتَّى يَنْحَرَ الهَدْي بِمِنَى، فإنَّ حَلَقَ أَحَدٌ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ: «اذْبَحْ ولاَ حَرَجَ».

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ومَعْنَى قَوْلِ المُحَدِّثِ: «فَمَا سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ شَيءٍ قُدِّمَ ولا أُخِّرَ إلاَّ قالَ: افْعَلْ ولاَ حَرَجَ»، يُرِيدُ: مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ والتَّأْخِيرُ، وَأَمَّا مَنْ حَلَقَ رَأْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ العَقَبةَ فَعَلَيْهِ الفِدْيةُ، ويُمِرُّ بَعْدَ ذَلِكَ المُوسَى عَلَى رَأْسِهِ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بنُ عَبْدِ الحَكَمِ: مَنْ طَافَ طَوَافَ الإِفَاضَةِ قَبْلَ أَنْ يَرْمِي جَمْرَةَ العَقَبةِ يَوْمَ النَّحْرِ فَلْيَرْمِي، ثُمَّ يَحْلِقُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُعِيدُ طَوَافَ الإِفَاضَةِ.

قالَ: ومَنْ طَافَ للإِفَاضَةِ قَبْلَ الحِلاَقِ إلاَّ أَنَّهُ قَدْ كَانَ رَمَى جَمْرَةَ العَقَبةِ أَنَّهُ

يَحْلِقُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُعِيدُ طَوَافَ الإِفَاضَةِ، فإنْ لَمْ يَعُدْ طَوَافَ الإِفَاضَةِ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ لأَنَّهُ قَدْ طَافَ (١).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ النبِيِّ ﷺ للمَوْأَةِ التِّي سَأَلَتُهُ عَنِ الصَّبِيِّ التِّي حَجِّتْ بهِ، فَقَالَتْ: «أَلِهَذَا حَجُّ؟ فقالَ: نَعَمْ ولَكِ أَجْرٌ ١٩٩٦]، يُرِيدُ ﷺ بِقَوْلهِ: «نَعَمْ»، أَيْ: إِنَّهُ يُؤْجَرُ الصَّبِيُّ عَلَى حَجِّهِ كَمَا يُؤْجَرُ فِي صَدَقَتِهِ إِذَا تَصَدَّقَ بِهَا، وعَلَى وَصِيَّتِهِ التِّي يُوصِي بِهَا قَبْلَ وعَلَى وَصِيَّتِهِ التِّي يُوصِي بِهَا قَبْلَ بِلُوغِهِ فَتُخْرَجُ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ.

ومَعْنَى قَوْلِهِ للمَرْأَةِ: "ولكِ أَجْرٌ"، يعْنِي: أَنَّهَا تُؤْجَرُ فِيمَا تَمَوَّنَتَهُ مِنْ مُعَاوَنَتِهَا لَهُ عَلَى أَعْمَالِ الحَجِّ، غَيْرَ أَنَّ فَرْضَ الحَجِّ بَاقِ عَلَيْهِ إِذَا بَلَغَ، وكَانَ مِنْ أَهْلِ السَّتَطِاعَةِ، وذَلِكَ أَنْ بِبُلُوغِ الحُلُمِ مِنَ الصِّبْيَانِ، والحَيْضِ مِنَ النسَاءِ تَلْزَمُهُم الفَرَائِضُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلِذَا بَلَغَ ٱلْأَفْفَلُ مِن كُمُ ٱلْحُلُمُ فَلْيَسْتَغْذِفُوا ﴾ [النور: ١٥٩]، فلهذا الفَرَائِضُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلِذَا بَلَغَ ٱلْأَفْفَالُ مِن حَجَّةِ الإسلامِ، لأَنَّهُ لاَ يُؤَدِّي شَيءٌ وَلَن مَحَجُّ الصَّبِي قَبْلَ وَعْبِهِ، وكَذَلِكَ لاَ يُجْزِي حَجُّ العَبْدِ قَبْلَ عِثْقِهِ، لأَنَّهُ لاَ يُؤَدِّي شَيءٌ قَبْلَ وَقْتِهِ وقَبْلَ وَجُوبِهِ، وكَذَلِكَ لاَ يُجْزِي حَجُّ العَبْدِ قَبْلَ عِثْقِهِ، لأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِطَاعَةِ سَيِّدِه، ولاَ يَقْدِرُ عَلَى مَالِ يَحُجُّ بِهِ، إذ للسيِّدِ انْتِزَاعُهُ مِنْهُ مَتَى أَحَبَ، وقَدْ حَجَّ النبيُّ عَيْقِ بَأَزْوَاجِهِ ولَمْ يَحُجَّ ولَدُهُ، فَلاَ يُلْزَمُ العَبْدُ الحَجَّ حَتَّى يُعْتَقَ، فإذا عُتِقَ وقَدْ النبيُّ عَيْقٍ بَأَزْوَاجِهِ ولَمْ يَحُجَّ ولَدُهُ، فَلاَ يُلْزَمُ العَبْدُ الحَجَّ حَتَّى يُعْتَقَ، فإذا عُتِقَ وقَدْ النبيُ عَلَى: ﴿ وَأَتِدُوا ٱلمَجَ وَالْمُهُمَ وَلَدُهُ مَا لَكُمُ أَعْمُ العَبْدُ الحَجَّ حَتَّى يُعْتَقَ، فإذا عُتِقَ وقَدْ اللهِ الطَّاعَاتِ لَمْ يَقُطُعُهُ حَتَى يُتِمَّهُ عَلَى الطَّاعَاتِ لَمْ يَقْطَعُهُ حَتَى يُتِمَّهُ عَلَى الطَّاعَاتِ لَمْ يَقْطَعُهُ حَتَى يُتِمَّهُ عَلَى السَّيْقِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: انْفَرَدَ مَالِكٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِحَدِيثِ المِغْفَرِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الفَتْحِ وعَلَى رَأْسِهِ المِغْفَرُ»[١٥٩٩].

وَرَوى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ المَكِّي، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وعَلَى رَأْسِهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ، ولَمْ يَكُنْ

⁽١) نقل كلام ابن عبد الحكم: ابن عبد البر في التمهيد ٧ / ٣٧٣.

رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ مُحْرِمًاً (^(۱)، وهَذَا خَاصٌّ لَهُ ولِمَنْ دَخَلَها مَعَهُ ذَلِكَ اليوم، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «إِنَّ مَكَّةَ لَمْ تَحِلَّ لأَحَدٍ قَبْلِي، ولاَ تَحِلَّ لأَحَدٍ بَعْدِي، وإنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارِ (^(۲).

ولِهَذا قالَ مَالِكُ: إِنَّ أَحَداً لا يَدْخُلُ مَكَّةَ إِلاً مُحْرِماً بِحَجٍّ أَو عُمْرَة، وكَانَ الزُّهْرِيُ يُرَخِّصُ فِي ذَلِكَ أَيضاً مَالِكُ للحَطَّابِين، الزُّهْرِيُ يُرَخِّصُ فِي ذَلِكَ أَيضاً مَالِكُ للحَطَّابِين، وأَصْحَابِ الفَوَاكِهِ والأَطْعِمَةِ الذينَ يُكْثِرُونَ الاخْتِلاَفَ إلى مَكَّة، فقالَ: لا بَأْسَ أَنْ يَدْخُلُوهَا بِغَيْرِ إحْرَامٍ، لأَنَّ ذَلِكَ يَكْثُرُ مِنْهُم، فَلَو أُلْزِمُوا الإحْرَامَ كُلَّمَا جَاوُهَا لَشُقَّ بهِ عَلَيْهِم (٣).

إِنَّمَا أَمَرَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بِقَتْلِ ابنِ خَطَلٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ أَمَّنْ أَهْلَ مَكَّةَ بِقَوْلِهِ عَلَيْ الْمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُو آمِنٌ "، ثُمَّ قَتَلَ ابنَ خَطَلٍ لأَنَّهُ كَانَ يَهْجُوا رَسُولَ اللهِ عَلَيْ وَيُؤْذِيهِ، فَكَانَ عَدُواً للهِ ولرَسُولهِ، وهَذا أَصْلٌ فِي إِقَامَةِ الحُدُودِ بِمَكَّةَ، وهذا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الحُدُودِ لاَ تُقَامُ بِمَكَّةَ (أَنْ)، لِقَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنَا ﴾ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الحُدُودِ عَلَى مَنْ أَصَابَهَا، الله عَمران: ١٩٧]، وهذا مَنْسُوخٌ، نَسَخَهُ نُزُولُ القُرْآنِ بإقَامَةِ الحُدُودِ عَلَى مَنْ أَصَابَهَا، فَأَمَرَ الله بِقَطْعِ السَّارِقِ، وجَلْدِ الزَّانِي، وقَتْلِ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ القَتْلُ، ولَمْ يَخُصَّ فَأَمَرَ الله بُقُعَةً دُونَ بُقْعَةً، ولِهَذَا قَتَلَ النبيُ عَلَيْهِ ابنَ خَطَلٍ بِمَكَّةَ.

وَهَذَا حُكْمُ, كُلِّ مَنْ سَبَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، أَو قَالَ: إِنَّ ثَوْبَهُ أَو إِزَارَهُ وَسِخٌ أَنْ يُقْتَلَ، وَهُوَ يُرِيدُ بِذَلِكَ كُلِّه الإِزْرَاءَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَحُكْمُهُ القَتْلُ.

وكَذَلِكَ لاَ حَظَّ فِي شَيءٍ مِنَ الفَيءِ، ولاَ سَهْمَ لِمَنْ سَبَّ وَاحِدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَرَضِيَ اللهُ عَنْ جَمِيعِ أَصْحَابِهِ.

⁽۱) رواه مسلم (۱۳۵۸)، وأبو داود (٤٠٧٦)، والترمذي (۱۷۳۵)، وابن ماجه(۲۸۲۲)، بإسنادهم إلى أبي الزبير به .

⁽٢) رواه البخاري (١١٢)، ومسلم (١٣٥٥)، من حديث أبي هريرة به.

⁽٣) ينظر: التمهيد ٦/ ١٦٢ ـ ١٦٣.

⁽٤) هذا هو قول أبي حنيفة وأصحابه، ينظر: حاشية ابن عابدين ٢ ٦٢٥.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: (إذا كُنْتَ بَيْنَ الأَخْشَبَيْنِ مِنْ مِنَى)[١٦٠٢]، يَعْنِي: إذا كُنْتَ بَيْنَ الجَبَلَيْنِ اللَّذَيْنِ فِي مَشْرِقِ مِنَى وَغَرْبِها، الذي بَطْنُ وَادِي مِنَى بَيْنَهُمَا، (فإنَّ هُنَاكَ وَادِياً يُقَالُ لَهُ السُّرَرُ، بهِ سَرْحَةٌ سُرَّ تَحْتَها سَبْعُونَ نَبِيًا)، السَّرْحَةُ: الشَّجَرَةُ العَظِيمَةُ مِنْ شَجَرِ الصُّنُوبَرِ أو غَيْرِهَا.

وقَوْلُهُ: (سُرَّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا)، يَعْنِي: بُشِّرُوا بِالنُبُّوةِ وَهُمْ تَحْتَهَا فَسُرُّوا بِلنَبُّوةِ وَهُمْ تَحْتَهَا فَسُرُّوا بِلنَبُّوةِ وَهُمْ تَحْتَهَا فَسُرُّوا بِلْكَ، وقِيلَ: وُلِدُوا تَحْتَهَا وقُطِعَتْ سُرَرُهُمْ تَحْتَها، فَدَلَّ بِهَذَا عَلَى أَنَّ مِنَى بُقْعَةٌ مُبَارَكَةٌ، لاَ يَتِمُّ الحَجُّ إلاَّ بإِتْيَانِهَا، وفِيهَا تُرْمَى الجِمَارُ، وتُنْحَرُ الهَدَايا، وتُحْلَقُ الرُّؤُسُ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إنَّمَا نَهَى عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ المَجْذُومَةَ عَنِ الطَّوَافِ بِالبَيْتِ [١٦٠٣] مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تُؤْذِي النَّاسَ بِرَائِحَتِهَا، ونَظَرِهِم إليهَا، ولِهَذا الحَدِيثِ مُنِعَ الجَدْمَاءُ مُشَاهَدَةَ الجَمْعِ فِي الجَوَامِعِ [مع](١) النَّاسِ.

وقَوْلُهَا بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ : (مَا كُنْتُ لَأُطِيعُهُ حَيّاً وأَعْصِيهِ مَيْتاً)، فِيهِ بَيَانُ: أَنَّ مَنْ أَمَرَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ بأَمْرٍ أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْتَزِمَهُ فِي حَيَاةِ الآمِرِ وبَعْدَ مَمَاتِهِ، إذْ الحَقُّ لآ يَمُوتُ بِمَوتِ الآمِرِ.

 « [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَقَعَ فِي مُوطًا ابنِ بُكَيْرٍ: مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بِنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: (مَابَيْنَ الرُّكْنَيْنِ والبَابِ المُلْتَزَمُ) (٢٠)، وَوَقَعَ فِي رِوَايةِ يَحْيَى بِنِ يَحْيَى: (مَا بَيْنَ الرُّكْنِ والمَقَامِ المُلْتَزَمُ)[١٦٠٤].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: رَوَايَةُ يَحْيَى بِنِ يَحْيَى فِي هَذَا صَحِيحَةٌ، وذَلِكَ أَنَّ المَقَامَ كَانَ أَوَّلاً مُلْصَقاً بِالبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يُؤَخِّرَهُ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ عَنْ أَصْلِ حَائِطِ البَيْتِ إلى المَكَانِ الذي هُوَ فِيهِ اليَوْمَ، فَكَانَ المُلْتَزَمُ حِينَئِذٍ فِيمَا بَيْنَ الرُّكْنِ والمَقَامِ، فَلَمَّا أَزِيلَ المَقَامُ عَنْ مَوْضِعِه الذي كَانَ فِيهِ صَارَ المُلْتَزَمُ فِيمَا بَيْنَ الرُّكْنِ والبَابَ.

⁽١) ما بين المعقوفتين وضعته لمناسبة السياق معه، وجاء في الأصل: (من)، ولا أراه مناسبا.

⁽۲) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (۸۱ب) نسخة تركيا.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إنَّمَا أَخَّرَ عُمَرُ المَقَامَ عَنْ أَصْلِ جِدَارِ البَيْتِ، وجَعَلَهُ فِي المَوْضِعِ الذي هُوَ فِيهِ الآنَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَذْهَبَ بهِ السَّيْلُ عِنْدَ كَثْرُةِ المَطَرِ، المَوْضِعِ الذي هُوَ فِيهِ الآنَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَذْهَبَ بهِ السَّيْلُ عِنْدَ كَثْرَةُ المَطْرِ، فَيَنْحَدِرُ المَاءُ مِنْ جِبَالِ مَكَّةً، ويَشُقُ صَحْنَ المَسْجِدِ فَلِهَذا أَخَّرَهُ عَنْ مَوْضِعِ السَّيْلِ.

ومَعْنَى المُلْتَزَمِ أَنَّهُ مَوْضِعٌ يُلْتَزَمُ الوُقُوفُ فِيهِ للدُّعَاءِ، وَهُوَ مِنْ مَوَاضِعِ الدُّعَاءِ، وَهُو مِنْ مَوَاضِعِ الدُّعَاءِ، وَهُو مِقْرِبِ الرُّكْنِ الذي فِيهِ الحَجَرُ الأَسْوَدُ مِنْ نَاحِيةِ مَشْرِقِ الشَّمْسِ، فِيمَا بَيْنَ الرُّكْنِ وبَابِ الكَعْبَةِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ أَبِي ذُرِّ للرَّجُلِ القَاصِدِ للحَجِّ: (هَلْ نَزَعَكَ غَيْرُهُ ؟)[١٦٠٥]، يَعْنِي: هَلْ خَرَجْتَ مِنْ بَلَدِكَ لِغَيْرِ الحَجِّ، فقالَ لَهُ الرَّجُلُ: مَا أَخْرَجَنِي مِنْ بَلَدِي غَيْرَ الحَجِّ وطَلَبِ مَا عِنْدَ اللهِ، فقالَ لَهُ: (اسْتَأَنِفِ العَمَلَ)، أَخْرَجَنِي مِنْ بَلَدِي غَيْرَ الحَجِّ وطَلَبِ مَا عِنْدَ اللهِ، فقالَ لَهُ: (اسْتَأَنِفِ العَمَلَ)، يُرِيدُ: أَنَّكَ مَعْفُورٌ لَكَ، وصَرْتَ كَيَوم وَلَدَتْكَ أُمُّكَ، وهذا نَحْوِ مَا رَوَاهُ أَبو هُرَيْرَة عَنِ النبيِّ عَلِي أَنَّهُ قالَ: «مَنْ حَجَّ هذا البَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ، ولَمْ يَجْهَلْ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيُوم وَلَدَتْهُ أُمُّهُ اللّهُ الْكَلاَمَ القَبيح، وإصَابَةَ كَيُوم وَلَذَتُهُ أُمُّهُ الإحْرَام، ولَمْ يُؤْذِ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَيَدٍ ولاَ لِسَانٍ غُفِرَتْ ذُنُوبِهُ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَنْكُرَ الزُّهْرِيُّ حَدِيثَ الاسْتِشْنَاءِ فِي الحَجِّ ولَمْ يَعْرِفْهُ [١٦٠٦]، وهَذَا الحَدِيثُ الذي أَدْخَلَهُ أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: "أَنَّ ضُبَاعَةَ بِنْتَ الزَّبَيْرِ أَتَتِ النبيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي أُرِيدُ الحَجَّ أَفَا سُتَرِطُ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَكَيْفَ أَقُولُ؟ فَقَالَ لَهَا: قُولِي: لَنَيْ مُ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ، ومَحِلِّي مِنَ الأَرْضِ حَيْثُ حَبَسْتَنِي (٢)، يَعْنِي: حَيْثُ مَا لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ، ومَحِلِّي مِنَ الأَرْضِ حَيْثُ حَبَسْتَنِي (٢)، يَعْنِي: حَيْثُ مَا حَبَسَكَ مَرَضٌ أَو غَيْرُهُ حَتَّى فَاتَكَ الحَجُّ أَنَّكَ تَحِلُّ مِنْ حَجَّتِكَ وتَرْجِعُ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ ثَابِتٍ، ولِذَلِكَ أَنْكُرَهُ الزُّهْرِيُّ ولَمْ

⁽١) رواه البخاري (١٤٤٩)، ومسلم (١٣٥٠).

⁽٢) مصنف ابن أبي شيبة ٤٠٢-٤٠٧، والحديث في صحيح البخاري (٤٨٠١)، ومسلم (٢)

يَعْرِفْهُ، وقَدْ أَمَرَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ مَنْ حُبِسَ عَنِ الوُقُوفِ بِعَرِفَةَ حَتَّى فَاتَهُ ذَلِكَ أَنْ لاَ يَجِلَّهُ مِنْ إحْرَامِهِ إلاَّ الطَّوَافُ بالبَيْتِ، ولَمْ يَقُلْ لَهُ: مَجِلُّكَ حَيْثُ حُبِسْت، وكَذَلِكَ فَعَلَ عَلِيُّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ بابْنِهِ حُسَيْنٍ حِينَ حُبِسَ بِمَرضٍ حَتَّى فَاتَهُ الحَجُّ أَنْ يَأْتِي مَكَّةَ إِذَا صَحَّ، فَيَطُوفُ بالبَيْتِ ويَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، ويَسْبِكُ، وقَدْ يَأْتِي مَكَّةَ إِذَا صَحَّ، فَيَطُوفُ بالبَيْتِ ويَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، ويَسْبِكُ، وقَدْ أَمَرَ اللهُ مَنْ أَهلً بالحَجِّ أَو العُمْرَةِ بالتَّمَامِ، فقالَ: ﴿ وَأَتِنُوا الْخَبَرَةَ لِللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ مَنْ أَهلً بالحَجِ أَو العُمْرَةِ بالتَّمَامِ، فقالَ: ﴿ وَأَتِنُوا الْخَبَ وَالْعُمْرَةَ لِللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ مَنْ أَهلًا اللَّهُ مَنْ أَهلًا اللَّهُ مَنْ أَلَالًا أَنْ يُتِمْهَا عَلَى اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

* * *

تَمَّ كِتَابُ الحَجِّ بِحَمْدِ اللهِ وحُسْنِ عَوْنهِ. يَتْلُوهُ كِتَابُ العُقُولِ بِحَوْلِ اللهِ.

* * *

⁽١) ذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابهما إلى منع الاشتراط في الحج أو العمرة، ينظر: التمهيد ١٥ / ١٩١.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمَا

تَفْسِيرُ كِتَابِ العُقُولِ

* أَرْسَلَ مَالِكٌ فِي المُوطَّأ حَدِيثَ الدِّيَاتِ[٢١٣٩]، وأَسْنَدَهُ سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَمْرِو بنِ حَزْم: «أَنَّ النبيُّ عَلَيْ كَتَب كِتَاباً، وبَعَثَهُ مَعَهُ إلى اليَمَنِ (١)، وذَكَرَ القِصَّةَ عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرَهَا مَالِكٌ فِي المُوطَّأ، وجَعَلَ النبيُّ عَلَيْ دِيَّةَ النَّفْسِ مَائةً مِنَ الإبلِ، وقَوَّمَهَا عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ فَجَعَلَها عَلَى أَهْلِ الدَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ، وعَلَى أَهْلِ الوَرِقِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ لِرُهُم ، وهَذَا أَصْلٌ في الاجْتِهَادِ لِذَوِي الرُّسُوخِ فِي العِلْمِ فِيمَا لاَ نَصَّ فِيهِ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، ولاَ حَدِيثٍ ثَابِتٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ.

وجَعَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الدِّيَةَ فِي قَتْلِ العَمْدِ رُخْصَةً لِهَذِهِ الأُمَّةِ بِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَنْ عُفِى لَهُ مِنْ آخِيهِ شَيْءٌ فَالْبَاعُ إِلَّمَعُرُوفِ وَأَذَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنَ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وتَفْسِيرُهُ عِنْدَ مَالِكِ: أَنَّهُ مَنْ أَعْطَى مِنْ أَخِيهِ شَيءٌ مِنَ العَقْلِ فَلْيُتبِعِ القَاتِلَ بالمَعْرُوفِ، وليُؤدِّ إليه المَطْلُوبَ بإحْسَانِ، ﴿ ذَالِكَ تَعْفِيثُ مِن رَبِيكُمْ وَرَحْمَةً ﴾ ، يَعْنِي: أَنَّهُ خَفَّفَ وليُؤدِّ إليه المَطْلُوبَ بإحْسَانٍ، ﴿ ذَالِكَ تَعْفِيثُ مِن رَبِيكُمْ وَرَحْمَةً ﴾ ، يَعْنِي: أَنَّهُ خَفَّفَ عَنْ هَذِه الأُمَّةِ مَا كَانَ كَتَبهُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ وَكُنبُنَا عَلَيْهِمْ فِهَا ﴾ وَالمَائِدة: ﴿ وَكُنبُنَا عَلَيْهِمْ فِهَا ﴾ والمُعْدِه الأُمَّةِ مَا كَانَ كَتَبهُ عَلَى بَنِي إَسْرَائِيلَ، وذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ وَكُنبُنَا عَلَيْهِمْ فِهَا ﴾ [المائدة: ٤٥]، يَعْنِي: فِي التَّوْرَاةِ، ﴿ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ، وجَعْلَ لِهَذِه الأُمَّةِ المُنْ كَتَبهُ عَلَى اللَّهُ وَرَاةٍ ، ﴿ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَفْسِ ﴾ ، وجَعْلَ لِهَذِه الأُمَّةِ مَا كَانَ كَتَبهُ عَلَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ الله

⁽۱) رواه بطوله ابن حبان (۲۵۵۹)، والحاكم ۱/ ۳۹۵، والبيهةي ٤ / ۸۹، بإسنادهم إلى سليمان بن داود به، وإسناده ضعيف، لأن سليمان بن داود هو سليمان بن أرقم وهو متفق على ضعفه، وقد غلط أحد الرواة في اسم والده، فقال: سليمان بن داود، ومع ضعفه فإن كثيرا من مفردات الحديث ثابت في أحاديث أخرى.

القِصَاصَ فِي قَتْلِ العَمْدِ، بِقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ وَمَن قُئِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيّهِ وسُلْطَنَا فَلَا يُشْرِف فِي الْفَتْلُ الْنَيْنِ بِوَاحِدٍ. يُشُرِف فِي الْفَتْلُ الْنَيْنِ بِوَاحِدٍ.

قالَ مَالِكٌ: (لاَ يُقْبَلُ مِنْ أَهْلِ الأَمْصَارِ فِي الدِّيَةِ الإبلُ، ولاَ يُقْبَلُ مِنْ أَهْلِ البَدُوِ الذَّهَبُ ولاَ الوَرِقُ، ولاَ مِنْ أَهْلِ الوَرِقِ الذَّهَبُ ولاَ الوَرِقُ، ولاَ مِنْ أَهْلِ الوَرِقِ الذَّهَبُ ولاَ اللَّهِ إِبلٌ مِنْ أَهْلِ اللَّهَبُ وَاللَّهُ مَا الدِّيةِ إِبلٌ مِنْ أَهْلِ الدَّهَبُ الدَّيْنِ وَخَلِكُ لاَ يَجُوزُ، ومَنْ وَجَبَتْ البَدُوِ فَفَسَخَها فِي دَنَانِيرَ مُؤَجَّلَةٍ دَخَلَهُ الدَّيْنُ بِالدَّيْنِ، وذَلِكَ لاَ يَجُوزُ، ومَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ دَنَانِيرُ فَفَسَخَها فِي دَنَانِيرَ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ فَفَسَخَها فِي دَنَانِيرَ اللهَ اللهِ أَجَلِ اللهِ أَجَلِ اللهِ أَجَلِ دَخَلَهُ الدَّيْنُ بِالدَّيْنِ وَلَو كَانَ هَذَا كُلُّهُ بَعْدَ أَنَّ حَلَّ أَجَلُ الدِّيةِ لَكَانَ جَائِزًا إِذَا كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ مُنَاجَزَةً.

وذَكَرَ الزُّهْرِيُّ أَنَّ دِيَةَ العَمْدِ فِي الإبلِ خَمْسٌ وعِشْرُونَ بنتَ مَخَاضٍ،
 وخَمْسٌ وعِشْرُونَ بِنْتَ لَبُونٍ، وخَمْسٌ وعِشْرُونَ حِقَّةً، وخَمْسٌ وعِشْرُونَ جَذَعَةً
 [٣١٤٥].

* وأنَّ دِيَةَ الخَطَأَ عِشْرُونَ بِنْتَ مَخَاضٍ، وعِشْرُونَ بَنَاتِ لَبُونٍ، وعِشْرُونَ بَنُو لَبُونٍ وَعِشْرُونَ بَنُو لَبُونٍ وَعَشْرُونَ جَذَاعًا [٣١٥١]، وقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ أَسْنَانِ الإَبِلِ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ.

* [قال](١) عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ مُعَاوِيةً بِنِ أَبِي سُفْيَانَ: (لَيْسَ عَلَى مَجْنُونِ قَوَدٌ) [٣١٤٦]، وإنَّمَا جِنَايَتُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وأَمَّا السَّكْرَانُ فإنَّهُ يُقَادُ مِنْهُ، إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لَأَنَّ الْمَجْنُونَ مَعْلُوبٌ عَلَى عَقْلِهِ، والقَلَمُ مَرْفُوعٌ عَنْهُ، فَفِعْلُهُ أَبَداً مِنَ الخَطَأ الذي لأَنَّ لَمَجْنُونَ مَعْلُوبٌ عَلَى عَقْلِهِ، والقَلَمُ مَرْفُوعٌ عَنْهُ، فَفِعْلُهُ أَبَداً مِنَ الخَطأ الذي تَحْمِلُهُ العَاقِلَةُ، وَهُو بِخِلاَفِ السَّكْرَانِ الذي يُؤْخَذُ بِمَا جَنَاهُ فِيمَا قَلَّ وكَثُرَ، لأَنَّهُ هُو الذي أَذْخَلَ عَلَى نَفْسِهِ السُّكْرَ، والقَلَمُ جَارٍ عَلَيْهِ، فَلِهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ القِصَاصُ إِنْ قَتَلَ، أَو يُحَدُّ إِنْ قَذَفَ حُرَّا أَو حُرَّةً.

* قالَ ابنُ القَاسِمِ: لَيْسَ العَمَلُ عَلَى تَبْدِئَةِ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ المُدَّعَى عَلَيْهِم

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة وضعتها للتوضيح، وكذا ما يأتي بعد.

الدَّمَ في أَيْمَانِ القَسَامَةِ، ولَكِنْ يَحْلِفُ أَوْلِيَاءُ المَقْتُولِ خَمْسِينَ يِمِيناً [لَمَا مَاتَ](١) المَقْتُولُ مِنْ ذَلِكَ، ويَسْتَجِقُونَ الدِّيةَ عَلَى عَاقِلَةِ الجَانِي، أَو يَقْتَلُونَ الجَانِي إِنْ شَاءُوا فِي قَتْل العَمْدِ، أَو يَأْخُذُونَ مِنْهُ الدِّيَةَ[٣١٥٠].

ذَكَرَ ابنُ مُزَيْنٍ عَنْ مُطَرِّفٍ (٢)، قالَ: حَدَّثنا ابنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ (٣) عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ بَدًّا المُدَّعِينَ فِي القَسَامَةِ فِي أَمْرِ الجُهَنِيِّيْنَ والسَّعْدِيِّيْنَ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وهَذَا خِلاَفُ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي المُوطَّأ، أَنَّ عُمَرَ بَدًّا المُدَّعَى عَلَيْهِمِ [٣١٥٠]، والعَمَلُ بالمَدِينَةِ عَلَى تَبْدِيةِ المُدَّعِينَ للدَّمِ فِي القَسَامِةِ، وبهِ حَكَمَ النبيُّ ﷺ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا ضَمَّنَ عُمَرُ مُجْرِي الفَرَسِ الدِّيَةَ وإِنْ كَانَ مَغْلُوبَاً مِنْ أَجْلِ أَنَّ الإِجْرَاءَ كَانَ مِنْ سَبَبِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ قَضَى بِشَطْرِ الدِّيةِ عَلَى عَاقِلَةِ الجَانِي عَلَى وَجْهِ (٤) الصُّلْحِ، كَمَا وَدَاهَا رَسُولُ اللهِ عَلَى مَالِهِ فِي قِصَّةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ سَهْلِ عَلَى وَجْهِ الصُّلْحِ الرَّحْمَنِ بنِ سَهْلٍ عَلَى وَجْهِ الصُّلْح الرَّحْمَنِ اللهِ عَلَى وَجْهِ الصُّلْح المَّلِي وَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ فِي قِصَّةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ سَهْلٍ عَلَى وَجْهِ الصُّلْح [٣٢٧٥، و٣٢٧٦].

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ] (٥): قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَنْ كَسَرَ مِنَ الإِنْسَانِ يَدَاً أَو رِجْلاً خَطَأً فَبَرِىءَ أَنَّهُ لاَ عَقْلَ فِيهِ إِلاَّ أَنْ يَبْرَأَ عَلَى عَثَلٍ، والعَثَلُ: العَيْبُ والنُّقْصَانُ، فَيَكُونُ فِيهِ مِنْ عَقْلِهِ بِحِسَابِ مَا نَقَصَ [٣١٥٥].

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنْ يُنْظَرَ إلى حَالِ اليَدِ أَو الرِّجْلِ كَمْ الذي نَقَصَ مِنْ حَالِهَا الأُوَّلِ فَإِنْ كَانَ ثُلُثاً فَلَهُ ثُلُثُ دِيةِ اليَدِ أَو الرِّجْلِ، وإِنْ كَانَ نِصْفاً أو أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلَهُ بِحِسَابِ ذَلِكَ عَلَى الجَانِي فِي العَمْدِ، وعَلَى العَاقِلَةِ فِي الخَطأ.

⁽١) جاء في الأصل: (لمات)، والصواب ما أثبته مراعاة للسياق.

⁽٢) مطرّف هو ابن عبد الله ابن أخت مالك، وأحد من روى الموطا عنه، وتقدمت ترجمته.

 ⁽٣) من هنا تبدأ قطعة مكتبة القيروان في هذا الموضع، وهذه القطعة رمزت لها بحرف (ق).

⁽٤) في (ق): معنى.

⁽٥) من (ق)، وفيها رمز بحرف (ع) للدلالة على المصنف عبد الرحمن، وقد أبدلته بذكر اسمه، مع إضافة (قال) للتوضيح، وكذا كل ما سيأتي من ذكر عبد الرحمن.

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إذا كَانَ ثُلُثَ الدِّيةِ فَصَاعِداً (١).

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: لَمْ يُلْزَمُ الطَّبِيبُ العَالِمُ بِالطِّبِ إِذَا اجْتَهَدَ فِي عِلاَجِهِ وَأَخْطَأَ قَوَدٌ فِيمَا أَخْطَأَ فِيهِ [٣١٥٩]، مِنْ أَجْلِ أَنَّ التَّدَاوِي والخِتَانَ شَيءٌ أَبَاحَتُهُ الشَّرِيعَةُ، فإذا أَخْطَأ فِي ذَلِكَ العَالِمُ كَانَتِ الدِّيةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، إِذْ هُوَ مِنَ الخَطَأُ الذي تَحْمِلُهُ العَاقِلَةُ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (إِنَّ المَرْأَةَ تُعَاقِلُ الرَّجُلَ إلى ثُلُثِ الدِّيةِ) [٣١٦].

ولَمْ يُقْتَلِ الحُرُّ بِالعَبْدِ، لأَنَّ الله [جَلَّ وَعَزَّ] فَالَ: ﴿ اَلْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْمَبْدُ بِالْمَبْدُ بِالْمَبْدُ بِالْمَبْدُ بِالْمَبْدُ بِالْمَبْدُ بِالْمَبْدُ بِالْمَرَة: ١٧٨]، فإذا قَتَلَ حُرُّ عَبْدًا كَانَتْ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ، ويُقْتَلُ العَبْدُ بِالحُرِّ عَلَى سَبِيلِ الارْتِدَاعِ، لاَ عَلَى سَبِيلِ المُمَاثِلَةِ أَنَّه مِثْلُهُ، كَمَا قَدْ يُقْتَلُ المُسْلِمُ بِالكَافِرِ إذا قَتَلَهُ قَتْلَ فِيلَةٍ، وإنَّمَا قُتِلَ بهِ عَلَى سَبِيلِ الارْتِدَاعِ ونَقْضِ العَهْدِ الذي عُقِدَ لَهُ.

⁽١) هذه العبارة الأخيرة ليست موجودة في (ق).

⁽٢) من (ق)، وفي الأصل: فأزاد.

⁽٣) من (ق).

⁽٤) رواه أبو داود (۲۷۵۱)، وابن ماجه (۲۲۸۵)، من حدیث عمرو بن شعیب عن أبیه عن جده.

⁽٥) من (ق).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَكُنْ عَلَى الرَّجُلِ إذا أَصَابَ امْرَأْتِهِ بِجَرْحِ قَوَدٌ فِي الخَطَأ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ تَأْدِيبَهَا مُبَاحٌ لَهُ، ولَهُ أَنْ يَضْرِبَهَا بالمَعْرُوفِ، فإنْ قَصَدَ إلى جَرْحِهَا عَمْدَا أُقِيدَتْ (١) مِنْهُ، وإنْ قَتَلَها عَمْداً قُتِلَ بِهَا.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدِيثُ مَالِكِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: "أَنَّ امْرَأَتْيِنِ مِنْ هُذَيْلٍ رَمَتْ إحْدَاهُمَا الأُخْرَى "[٣١٣]، إلى آخِرِ الحَدِيثِ زِيَادَةٌ لِغَيْرِ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، رَوَاهُ مَعْمَرٌ ويُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَقَالاَ في حَدِيثِهِمَا [عَنْهُ] (٣): "أَنَّهَا ضَرَبَتْ بَطْنَهَا فأَسْقَطَتْ جَنِيناً مَيْتَا، ثُمَّ [مَاتَتْ] (نَّ)، فَقَضَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ في الجَنِينِ بِغُرَّة عَبْدٍ أَو وَلِيدَة، وقَضَى مِيتَا، ثُمَّ المَرْأة عَلَى عَاقِلَةِ القَاتِلَةِ، وَوَرِثَها وَلَدُهَا» (٥)، ولَمْ يَذْكُرْ مَالِكُ فِي الْحَدِيثِ: "لَاخْتِلاَفِ الذي فِي دِيتِهَا، وذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأةَ المَصْرُوبةِ مَاتَتْ»، مِنْ أَجْلِ الاخْتِلاَفِ الذي فِي دِيتِهَا، وذَلِكَ أَنَّ النَيِّ عَلَيْهِ أَمْرَ بِقَتْلِ قَاتِلَهَا، ذَكَرَ هَذَا ابنُ عَبَّاسٍ عَنِ النبيِّ عَلَيْهِ.

ورَوَى غَيْرُ ابنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ قَضَى بِدِيةِ المَقْتُولَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الفَاتِلَةِ».

وقَصَدَ مَالِكٌ مِنَ الحَدِيثِ إلى ذِكْرِ دِيَةِ الجَنِينِ الذي أَسْقَطَتْهُ المَضْرُوبَةُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لا اخْتِلاَفَ فِي أَنَّهُ قَضَى بِدِيةِ الجَنِينِ عَلَى الضَّارِبةِ، وَهِيَ مَوْرُوثَةٌ عَلَى كِتَابِ اللهِ تَعَالَى (1).

ورَوَى طَاوُوسٌ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ عُمَرَ نَشَدَ النَّاسَ بِمَا قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الجَنِينِ يُطْرَحُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ، فأَتَّاهُ حَمَلُ بنُ مَالِكٍ فَقَالَ لَهُ: قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ

⁽١) في (ق): اقتصت.

⁽٢) في (ق): فذكر الحديث.

⁽٣) زيادة من (ق).

⁽٤) من (ق) وفي الأصل: مات، وهو خطأ.

⁽٥) رواه مسلم (١٦٨١) من حديث معمر ويونس عن ابن شهاب به.

⁽٦) أي على حكم ما فرضه الله عز وجل في المواريث.

فِي الجَنِينِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِغُرَّةِ عَبْدٍ، وأَنْ تُقْتَلَ المَرْأَةُ مَكَانَها» (١)، يَعْنِي: تُقْتَلَ المَرْأَةُ القَاتِلَةُ التِّي قَتَلَتِ المَرْأَةَ التِّي أَسْقِطَتِ الجَنِينَ.

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: كَانَتِ المَرْأَةُ القَاتِلَةُ قَدْ ضَرَبَتِ المَرْأَةَ المَقْتُولَةَ بِعُودِ الخِبَاءِ البَطْنَ، فأَلْقَتْ جَنِينَهَا ومَاتَتِ المَضْرُوبةُ مِنْ ضَرْبَتِهَا، وبِهَذا قَالَ أَهْلُ الخِبَاءِ البَطْنَ، فأَلْقَتْ جَنِينَهَا ومَاتَتِ المَضْرُوبةُ مِنْ ضَرْبَتِهَا، وبِهَذا قَالَ أَهْلُ الخِبَاءِ المَدينَةِ: أنَّهُ مَنْ قَتَلَ أَحَداً بَعَصَا فإنَّهُ يُقْتَلُ بِمِثْل مَا قَتَلَ بِهِ.

وأَمَّا أَهْلُ العِرَاقِ فَلاَ يَرَوْنَ القِصَاصَ فِيمَا كَانَ القَتْلُ فيهِ إلاَّ بالحَدِيدِ خَاصَّةً (٢).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: دِيةُ الجَنِينِ إذا ضُرِبَ بَطْنُ أُمِّهِ فَسَقَطَ مَيَّتًا غُرَّةَ عَبْدٍ أَو وَلِيدَةٍ، وقِيمَةُ ذَلِكَ خَمْسُونَ دِينَارًا، أَو سِتَّمَائةِ دِرْهَمٍ، وَهِيَ مَوْرُوثَةٌ عَلَى كِتَابِ اللهِ (٣).

ولا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الإبِلِ فِي ذَلِكَ إِبِلٌ، لأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى فِيهِ بالغُرَّةِ وَالنَّاسُ يَوَمِئِذٍ أَهْلُ إِبلِ.

وشَبَّهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَوْلَ القَاتِلِ الذي حُكِمَ عَلَيْهِ بِدِيَةِ الجَنِينِ فَقَالَ: «كَيْفَ أُغْرَمُ مَالاً أَكَلَ، ولاَ شَرِبَ، ولاَ نَطَقَ، ولاَ اسْتَهَلَّ» بِقَوْلِ الكَاهِنِ الذِي يَسْجَعُ كَلاَمَهُ، فَلِذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذا مِنْ إِخْوَانِ الكُهَّانِ»[٢١٦٨].

وقَالَ عِيسَى بنُ دِينَارٍ: إِنْ شَاءَ الجَانِي أَعْطَى الغُرَّةَ، وإِنْ شَاءَ أَعْطَى خَمْسِينَ دِينَارَاً، أو سِتَّمَائةِ دِرْهَم.

قَالَ: وفِي جَنِينِ أُمِّ الوَلَدِ (٤) مِنْ سَيِّدِهَا مِثل مَا فِي جَنِينِ الحُرَّةِ، وفِي جَنِينِ

⁽۱) رواه أبو داود (۲۷۲۷)، والنسائي (٤٧٣٩)، وابن ماجه(٢٦٤١)، بإسنادهم إلى طاووس به.

⁽٢) ينظر قول أبي حنيفة وأصحابه في: تبيين الحقائق ٦ /١٠٠، وحاشية ابن عابدين ٦ / ٥٢٠، وفي (ق): (فلا يرون القصاص إلا فيما كان القتل فيه بالحديد خاصة)، وما أثبته من نسخة الأصل هو الصحيح، وهو الموافق لمذهب أبي حنيفة.

⁽٣) ينظر: التمهيد ٦/ ٤٨٦. وقوله (وهي موروثة على كتاب الله تعالى) لا توجد في (ق).

⁽٤) في (ق): الأم ولد.

الأَمَةِ عُشْرُ ثَمَنِ أُمِّةِ، لأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ، ووَلَدُهَا عَبْدٌ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ سَيِّدِهَا، فإنْ كَانَ مِنْهُ فَفَيهِ مِثْلُ مَا فِي جَنِينِ الحُرَّةِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قالَ مَالِكُ: إذا قُطِعَتِ الشَّفْتَانِ كَانَ فِيهِمَا الدَّيةُ، وفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ الدِّيةِ، وَهُمَا بِمَنْزِلَةِ اليَدَيْنِ، اليُمْنَى أَنْفَعُ مِنَ اليُسْرَى، وَدِيَتُهُمَا سَوَاءٌ، ولَيْسَ العَمَلُ فِي الشِّفْتَيْنِ عَلَى قَوْلِ ابنِ المُسَيَّبِ حِينَ قَالَ: (إنَّ وَيتُهُمَا سَوَاءٌ، ولَيْسَ العَمَلُ فِي الشِّفْتَيْنِ عَلَى قَوْلِ ابنِ المُسَيَّبِ حِينَ قَالَ: (إنَّ فِي الشِّفَةِ السُّفْلَى ثُلُثَيْ الدِّيةِ)[٣١٧٦]، وإنَّمَا فِيهَا شَطْرُ الدِّيةِ (١).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قالَ عِيسَى: كُلُّ مَنْ أَصَابَ عَيْنَ رَجُلٍ عَمْداً ولَهُ عَيْنٌ مِثْلُهَا فَلَيْسَ للمَجْنِي عَلَيْهِ خَيَارٌ وإنَّمَا لَهُ القَوَدُ، إلاَّ أَنْ يَصْطَلِحَا عَلَى شَيءٍ عَنْ مِثْلُهَا فَلَيْسَ للمَجْنِي عَلَيْهِ خَيَارٌ وإنَّمَا لَهُ القَوَدُ، إلاَّ فِي الصَّحِيحِ العَيْنَيْنِ يَفْقاً عَيْنَ تَرَاضٍ مِنْهُمَا، أَو عَلَى الدِّيةِ خَمْسِمَائةِ دِينَارِ، إلاَّ فِي الصَّحِيحِ العَيْنَيْنِ يَفْقاً عَيْنَ الأَعْوَر، فإنَّ هَذَا خَاصَّةً بالخَيَارِ، إنْ شَاءَ اسْتَقَادَ فأَخَذَ عَيْناً بِعَيْنِهِ، وإنْ شَاءَ أَخَذَ اللَّيْةِ الوَاحِدةِ، كَمَا كَانَ يُبْصِرُ الدِّيةَ أَلْفَ دِينَارِ، لأَنَّهُ قَدْ تُرِكَ أَعْمَى وكَانَ يَبْصُرُ بِعَيْنِهِ الوَاحِدةِ، كَمَا كَانَ يُبْصِرُ صَاحِبُ ذِي عَيْنَيْنِ.

وقالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا هَذَا فِي أَعْوَر فَقَاً عَيْنَ أَعْوَرٍ مِثْلَهُ، فإنْ شَاءَ اقْتَصَّ، وإلاَّ أَخَذَ دِيةَ العَيْنِ الذي يُتْرَكُ للأَعْوَرِ التِّي يُبْصِرُ بِهَا كَمَا يُبْصِرُ صَاحِبُ ذِي عَيْنَيْنِ.

قالَ عِيسَى: حَجَاجُ العَيْنِ: هُوَ العَظْمُ الذي عَلَيْهِ الحَاجِبُ، يُقَالُ لَهُ: حَجَاجٌ، وحِجَاجٌ، وحِجَاجٌ، وحِجَاجٌ، بالفَتْح وبالكَسْرِ(٢).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إنَّمَا قالَ سُلَيْمَانُ بنُ يَسَارٍ أَنَّهُ يُزَادُ فِي مُوضِحَةِ الوَجْهِ [إذا عَيَّبتِ الوَجْهِ](٣) مَا بَيْنَهَا وبَيْنَ نِصْفِ عَقْلِ المُوضِحَةِ فِي الرَّأْسِ ٢١٨٧] مِنْ أَجْلِ الجَمَالِ الذِي فِي الوَجْهِ (٤).

⁽١) ينظر قول مالك في: المدونة ١١/ ١٩٧، وتفسير غريب الموطأ لابن حبيب ١/ ٤٤٣.

⁽٢) في (ق): بفتح الحاء وكسرها.

⁽٣) زيادة من (ق).

⁽٤) الموضحة هي الجرح الذي أفضى إلى العظم من الرأس والجبهة والخدين وغير ذلك، ينظر: التعليق على الموطأ للوقّشي ٢/ ٢٧١.

وقالَ مَالِكٌ: يُزَادُ فِي عَقْلِهَا بِقَدْرِ مَا شَانَتْ مِنَ الوَجْهِ، ويُجْتَهَدُ فِي ذَلِكَ لأَنَّهَا رُبَّمَا عَيَّبتِ الوَجْهَ عَيْبَاً فَاحِشاً (١).

* قَالَ مَالِكٌ: وحَدُّ ذَلِكَ مِنَ الوَجْهِ الجَبْهَةُ، والصُّدْغُ، والخُدُّ، فأمَّا الأَنْفُ واللَّحْيُّ الأَسْفَلُ فَلَيْسَا مِنَ الوَجْهِ فِي جِرَاحِهِمَا خَاصَّةً، وإنَّمَا هُمَا عَظْمَانِ مُنْفَرِدَانِ [٣١٩٣].

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ] (٢): الجَائِفَةُ: هِيَ جُرْحَةٌ تَصِلُ إلى الجَوْفِ قَلَّ ذَلِكَ أَو كَثُرَ.

والمأمُّومَةُ: هِيَ مَا وَصَلَ إِلَى الدِّمَاغِ قَلَّ ذَلِكَ أَو كَثُرَ.

والمَنْقَلَةُ: مَا طَارَ فِرَاشُهَا مِنَ العَظْم (٣).

والمُوضَحَةُ: مَا أَوْضَحَ العَظْمَ، قَلَّ ذَلِكَ أَو كَثُرَ، ولاَ يَكُونَ إلاَّ فِي الوَجْهِ، أَو فِي الرَّأْسِ.

والبَاضِعَةُ: مَا بَضَّعَ فِي اللَّحْم.

والدَّامِيَةُ: هِيَ التِّي تَدمَى، فإذا كَانَتِ البَاضِعَةُ والدَّامِيةُ خَطَأً فَلاَ دِيةَ فِيهِمَا، إلاَّ أَنْ تَبْرأَ عَلَى شَيْنِ، فَيَعْقِلُ للمَجْرُوحُ بِقَدْرِ ذَلِكَ الشَّيْنِ.

قالَ عِيسَى: اخْتُلِفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي عَقْلِ المَأْمُومَةِ والجَائِفَةِ، فقالَ: عَقْلُهُمَا فِي العَمْدِ والخَطَأْ [فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا] (٤) عَلَى العَاقِلَةِ.

وقالَ أَيْضًا: إِنْ كَانَ لِجَانَيهِمَا عَمْداً مَالٌ فَالعَقْلُ فِي مَالِهِ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَالعَقْلُ فِي مَالِهِ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَالعَقْلُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وبِهَذا كَانَ يَأْخُذُ ابنُ كِنَانَةَ (٥).

⁽١) ينظر: غريب الموطأ لابن حبيب ١/٤٤٤.

⁽٢) وضع الناسخ علامة (ع) وهو اختصار لاسم المصنف.

⁽٣) الفراش _ بفتح الفاء وكسرها وهي: اللحمة التي تحت العظم، المعجم الوسيط ٢ / ٦٨٢.

⁽٤) ما بين المعقوفتين من (ق).

⁽٥) هو عثمان بن عيسى بن كنانة المدنى الفقيه، تقدم التعريف به.

وكانَ ابنُ القَاسِمِ يَقُولُ: كُلُّ مَنْ أَصَابَ مِنْ أَحَدٍ شَيْئًا مِنْ جَسَدِهِ ولَهُ مِثْلُ الذي أَصَابَ فَلَمْ يَكُنْ إلى القِصَاصِ سَبِيلٌ لِسُنَّةٍ مَضَتْ فِيهِ، فَدِيةٌ ذَلِكَ عَلَى العَاقِلَةِ إذا بَلَغَ [ثُلُثُ الدِّيةِ](۱) عَمْدًا [كَانَ](۲) أَو خَطَأً مِثْلَ المَأْمُومَةِ والجَائِفَةِ.

قالَ: وَكُلُّ مَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ عَمْدًا مِمَّا فِيهِ القِصَاصُ إلاَّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِثْلَهُ، فَلَمْ يُوجَدْ إلى القِصَاصِ سَبِيلٌ، فإنَّ عَقْلَ ذَلِكَ عَلَى الجَانِي فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وإنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أَتْبِعَ بهِ، مِثْلُ [دِيةِ] (٣) الرِّجْلِ، واليَدِ، والذَّكَر (٤).

* * *

⁽١) من (ق)، وفي الأصل: الثلث.

⁽٢) زيادة من (ق).

⁽٣) ما بين المعقوفتين من (ق).

⁽٤) نقل هذا النص بطوله من بداية قول عيسى بن دينار: ابن عبد البر في التمهيد ٣٦٦/١٧، ثم قال: الذي عليه جمهور العلماء وعامة الفقهاء أن العاقلة لا تحمل عمدا ولا اعترافا ولا صلحا، ولا تعقل عمدا، ولا تحمل من دية الخطأ إلا ما جاوز الثلث، وقد روى عن مالك مثل ذلك كله، وهو الصحيح في مذهبه.

بابُ عَقْلِ الْأَصَابِعِ والْأَسْنَانِ والعَمَلِ فِي ذَلِكَ

* قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ لِرَبِيعَةَ حِينَ أَكْثَرَ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ عَقْلِ أَصَابِعِ المَرْأَةِ، فقالَ لَهُ: (أَعِرَاقِيُّ أَنْتَ)[٣١٩٠]، إنَّمَا قالَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ السُّنَّةَ الثَّابِتَةَ عِنْدَ أَهْلِ المَدِينَةِ لا اعْتِرَاضَ فِيهَا، وإنَّمَا يَفْعَلُ هَذَا أَهْلُ العِرَاقِ.

قالَ عِيسَى: إذا قُطِعَ مِنْ يَدِ المَرْأَةِ أُصْبَعُ كَانَ لَهَا عَشْرٌ مِنَ الإبلِ، ثُمَّ فِي الثَّانِيةِ مِثْلُ ذَلِكَ، فإذا قُطِعَتْ لَهَا الرَّابِعَةُ كَانَ لَهَا حَمْسٌ مِنَ الإبلِ، وإذا قُطِعَتْ لَهَا الرَّابِعَةُ كَانَ لَهَا حَمْسٌ مِنَ الإبلِ، وإذا قُطِعَتْ لَهَا أَرْبَعٌ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ كَانَ لَهَا عِشْرُونَ مِنَ الإبلِ، ولاَ تُضَافُ أَصَابِعُ إحْدَى اليَدَيْنِ إلى [أصابع](١) اليدِ الأُخْرَى، وأصابعُ كُلِّ يَدٍ عَلَى حِدَتِهَا، إلاَّ أَنْ تُصَابَ بِذَلِكَ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، فإنَّهَا تُضَافُ بَعْضُهَا إلى بَعْضٍ ويَعْقَلُ لَهَا ذَلكَ.

قالَ: وإذا أُصِيبَتْ أُصْبَعُ رَجُلٍ خَطَأ كَانَ لَهُ عَشْرٌ مِنَ الإِبِلِ مِنْ أَسْنَانِ دِيةِ الخَطَأ الخَمْسِ، يأْخُذُ بَعِيرَيْنِ مِنْ كُلِّ سِنِّ.

ومَنْ أَصَابَ أُنْمُلَةَ رَجُلٍ خَطَأَ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِخَمْسٍ مِنَ الإبِلِ مِنْ كُلِّ سِنِّ وَاحِدٍ، فَيَكُونُ لِلْمَجْرُوحِ، ويَكُونُ لِلْمَجْرُوحِ ثُلُثًا كُلِّ بَعِيرٍ مِنْهَا، وللجَارِحِ الثُّلُثُ، فإذا أُصِيبَتْ لَهُ أُنْمَلَتَانِ كَانَ عَلَى الجَانِي أَنْ يَأْتِي بِعَشْرٍ مِنَ الإبِلِ، فَيكُونُ فِيهَا شَرِيكاً مَعَ المَجْرُوحِ للجَانِي ثُلُثُ كُلِّ بَعِيرٍ، وللمَجْنِي عَلَيْهِ ثُلُثُ كُلِّ بَعِيرٍ، وللمَجْنِي عَلَيْهِ ثُلُثُ كُلِّ بَعِيرٍ.

⁽١) من (ق)، وفي الأصل: أصبع.

قالَ: وإذا أُصِيبَ أُصْبَعُ رَجُلٍ عَمْداً كَانَ عَلَى الجَانِي أَنْ يَأْتِي بِثَمَانِيةِ أَبْعِرَةً مِنْ أَسْنَانِ العَمْدِ الأَرْبَعِ، مِنْ كُلِّ سِنِّ بَعِيرَيْنِ فَيَكُونُ للمُجْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ يَأْتِي بَأَرْبَعَةِ أَسْنَانِ العَمْدِ الأَرْبَعِ، مُنْ كُلِّ سِنِّ بَعِيرِيْنِ فَيَكُونُ للمُجْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ يَأْتِي بَأَرْبَعَةِ أَبْعِرَةٍ، فَيَكُونَانِ فِيهَا شَرِيكَيْنِ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ بَعِيرٍ.

* قَوْلُ سَعِيدِ بِنِ المُسَيَّبِ حِينَ ذَكَرَ قَضَاءَ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ ومُعَاوِيةَ بِنِ أَي سُفْيَانَ فِي الأَضْرَاسِ واخْتِلاَفِهِمَا فِي ذَلِكَ، فقالَ سَعِيدُ بِنُ المُسَيَّبِ: (لَوْ كُنْتُ أَنَا لَجَعَلْتُ فِي الأَضْرَاسِ بَعِيرَيْنِ بَعِيرَيْنِ، فَتِلْكَ الدِّيَةُ سَوَاءٌ)[٢٣٠٠]، يُرِيدُ: أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ كَانَ يَجْعَلُ فِي الأَضْرَاسِ عَلَى الجَانِي إِذَا قَلَعَهَا فِي كُلِّ ضِرْسِ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ كَانَ يَجْعَلُ فِي الأَصْرَاسِ عَلَى الجَانِي إِذَا قَلَعَهَا فِي كُلِّ ضِرْسٍ بَعِيراً والأَصْرَاسُ عِشْرُونَ ضِرْساً، وكَانَ يَجْعَلُ فِي الأَسْنَانِ خَمْسَةُ أَبْعِرَةٍ، وَالأَسْنَانِ خَمْسَةُ أَبْعِرَةٍ، وَكَانَ يَجْعَلُ فِي الأَسْنَانِ خَمْسَةُ أَنْيَاب، فَدِيةُ بَعِيرِ وَالأَسْنَانِ خَمْسَةَ أَبْعِرَةٍ [خَمْسَةَ أَبْعِرَةً] (')، فَجِمِيعُ ذَلِكَ سِتُّونَ ومَائةِ بَعِير، فقالَ وَالأَسْنَانِ خَمْسَةَ أَبْعِرَةً إَنْ بَعِيرَا، وكَانَ مُعَاوِيةُ يَجْعَلُ فِي الأَضْرَاسِ بَعِيرَا، وفِي الأَسْنَانِ خَمْسَةً أَبْعِرَةً إَنْ بَعِيرَا، وفِي الأَسْنَانِ خَمْسَا خَمْسَا فَذَلِكَ سِتُّونَ بَعِيرِا، فَقَلَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَيْ عَمْسَا فَنَالِكَ أَنْ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ خَمْسا خَمْسَا مِنَ الإبلِ، لِقَوْلِ مِنَ الإبلِ، والذي قالَ بِهِ مَالِكُ أَنَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ خَمْسا خَمْسا مِنَ الإبلِ، لِقَوْلِ مِنَ الإبلِ، والذي قالَ بِهِ مَالِكُ أَنَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ خَمْسا خَمْسا مَنَ الإبلِ، لِقَوْلِ مِنَ الإبلِ، والذي قالَ بِهِ مَالِكُ أَنَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ خَمْسا خَمْسا مَنَ الإبلِ، لِقَوْلِ النَبْعِي السِّنِ مِنَ الإبلِ، والضَّرْسُ سِنٌ مِنَ الأَسْنَانِ.

قَوْلُ مَالِكِ: (لَيْسَ عِنْدَنا فِي لِسَانِ الأَخْرَسِ إلاَّ الاجْتِهَادُ)^(٣)، يَعْنِي بالأَخْرَسِ اللهَ الاجْتِهَادُ)^(٣)، يَعْنِي بالأَخْرَسِ اللهَ الذي لاَ يَتَكَلَّمُ، فأَمَّا إذا كَانَ يَتَكَلَّمُ بِبَعْضَ الكَلاَمِ ويَخْرَسُ عَنْ بَعْضِهِ فَلَهُ مِنَ العَقْلِ بِقَدْرِ الذي كَانَ يَخْرُسُ عَنْهُ. بِقَدْرِ الذي كَانَ يَخْرُسُ عَنْهُ.

قَالَ عِيسَى: إذا ضَرَبَ رَجُلٌ رأْسَ رَجُلٍ فَذَهَبَ بَعْضُ بَصَرِهِ، وطَلَبَ العَقْلَ،

⁽١) ما بين المعقوفتين من (ق).

⁽٢) من (ق).

⁽٣) ينظر قول مالك في المدونة ٢٠٤/١١.

⁽٤) إلى هنا انتهت نسخة مكتبة القيروان العتيقة وهي المرموز لها بحرف (ق) في هذا الموضع.

فإنَّهُ يُعْمَدُ إلى رَجُلٍ مِنْ سِنَّهِ، بَصَرُهُ مِنْ أَوْسَطِ أَبْصَارِ ذَلِكَ السِّنِ، فَيُجَرَّبُ أَقْصَى مُنتَهَى بَصَرِهِ بِبَيْضَةٍ أَو بِدِرْهَم، فَإذا عُرِفَ مُنتَهَى بَصَرِهِ جُعِلَ فِي المَوْضِعِ الذي عَلاَمَةٌ، ثُمَّ يُقَاسُ بَصَرُ المَضْرُوبِ فَيُنْصَبُ لَهُ ذَلِكَ الشَّيءُ فِي المَوْضِعِ الذي انتَهَى إليه بَصَرُ الأَوَّلِ بَعْدَ أَنْ يُقْعَدَ فِي المَكَانِ الذي أُقْعِدَ فِيهِ الأَوَّلُ، فإنْ أَبْصَرَ الأَوَّلُ فإنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْ بَصَرِهِ شَيءٌ، وإنْ قَالَ: ذَلِكَ الشَّيءَ كَمَا أَبْصَرَهُ الأَوَّلُ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْ بَصَرِهِ شَيءٌ، وإنْ قَالَ: لا أَبْصِرُهُ، قُرِّبَ إليهِ أَبَدَاً حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أَبْصَرُتُهُ، فَيَقُاسُ الآنَ مُنتَهَى بَصَرِه مِنْ بَصَرِهِ مَنْ بَصَرَهُ اللّهَ لَهُ بَيْعُولَ: قَدْ أَبْصَرُتُهُ، فَيَقُاسُ الآنَ مُنْتَهَى بَصَرِه مِنْ بَصَرِهِ مَنْ بَصَرِهِ أَبُكُ مَنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ اللّهُ مَنْ بَعْدَ اللسَيْسُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الشَّي مُنْ اللّهُ اللهُ عَنْ اللّهُ لَكَ اللّهُ لَكَ فِي أَمْكِنَةٍ شَتَّى ثُمَّ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ وَيُعْلَى عَقْلَهُ .

قالَ: وإنْ اخْتُلِفَ قَدْرُ بَصَرِهِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ وَكَانَ اخْتِلاَفَاً يَسِيراً الذِّرَاعُ ونُحْوَه، أُحْلِفَ عَلَى الأقَلِّ مِنْ ذَلِكَ وعَقَلَ لَهُ النُّقْصَانُ، وإنْ كَانَ اخْتِلاَفَا كَثِيراً لا يُشَكُّ فِي كَذِبهِ اسْتُوفِيَ بهِ وَخُوِّفَ اللهَ، فإذا بَلَغَ أَقْصَى أَمْرِهِ أُحْلِفَ عَلَى ذَلِكَ، وعَقَلَ لَهُ ذَلِكَ النُّقْصَانُ.

قالَ: وأَمَّا نُقْصَانُ السَّمْعِ فإنَّهُ يُنْظَرُ أَيْضًا إلى رَجُلٍ مِنْ سِنَّهِ مِنْ أَوْسَطِ أَهْلِ ذَلِكَ السِّنِّ، فَيُفْعَلُ فِي ذَلِكَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الفِعْلِ فِي نُقْصَانِ البَصَرِ.

قالَ: وأَمَّا نُقْصَانُ المَنْطِقِ فإنَّهُ يُقَدَّرُ ذَلِكَ باجْتِهَادِ النَّاظِرِ إليهِ عَلَى نَحْوِ مَا يُتَوهَّمُ إذا اخْتَبَرهُ أَهْلُ العَدْلِ والمَعْرِفَةِ أَيَّاماً، فإذَا قَالُوا: إنَّهُ لَيَقَعُ فِي قُلُوبِنَا أَنَّهُ قَدْ يُتَوهَّمُ إذا اخْتَبَرهُ أَهْلُ العَدْلِ والمَعْرِفَةِ أَيَّاماً، فإذَا قَالُوا: إنَّهُ لَيَقَعُ فِي قُلُوبِنَا أَنَّهُ قَدْ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ فِيمَا يَرَوْنَهُ بَيِّنَا أُعْطِيَ بِقَدْرِ ذَلِكَ، ذَهَبَ مِنْ كَلاَمِهِ الثُلُثُ أُو الرُّبْعُ أُعْطِيَ ثُلُثُ الدِّيةِ، وكَانَ الظَّالِمُ أَحْقَ مَنْ حَمَلَ عَلَيْهِ.

وقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّهُ يُخْتَبَرُ بِالحُرُوفِ، فإنْ سَمَّاهَا كُلُّهَا لَمْ يُنْقَصْ مِنْ كَلاَمِهِ شَيءٌ وإنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِبَعْضِهَا أُعْطِيَ بِقَدْرِ مَا نَقَصَ كَلاَمُهُ مِنْهَا.

وأَنْكُرَ مَالِكٌ هَذا القَوْلَ، وقالَ: الحُرُوفُ بَعْضُهَا أَنْقَلُ مِنْ بَعْضِ فِي المَنْطَقِ،

وقالَ: بَلْ يُعْطَى بِقَدْرِ مَا قَالَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ إِنَّهُ نَقَصَ مِنْ كَلاَمِهِ (١).

قالَ: وأَمَّا نُقْصَانُ العَقْلِ فإنَّهُ إذا قالَ أَهْلُ التَّجْرُبةِ لَهُ أَنَّهُ لَيَفِيقُ أَكْثَرُ نَهَارِهِ، فَإَفَاقَتُهُ قَدْرَ ثُلُقَيْ نَهَارِهِ، أَو ثَلاَثَةَ أَرْبَاعِ نَهَارِهِ أُعْطِيَ مِنَ الْعَقْلِ بِقَدْرِ مَا رَأَوُهُ بَاعْتِهَادِهِم، وإنْ شَكُّوا فِي ذَلِكَ احْتِيطَ لَهُ عَلَى الجَانِي، وكَانَ الجَانِي أَحَقُ مَنْ حُمِلَ عَلَيْهِ.

* إِنَّمَا جَعَلَ سَعِيدُ بِنُ المُسَيَّبِ فِي السِّنِّ إِذَا ضُرِبَتْ فَاسْوَدَّتْ عَقْلُهَا تَامَّا، ثُمَّ إِنْ قُلِعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ أَيْضًا فِيهَا عَقْلُهَا [٣٢٠١] مِنْ أَجْلِ أَنَّ فِي السِّنِّ جَمَالاً وَمَنْفَعَةً، فإذَا ضُرِبَتْ فَاسْوَدَّتْ فَقَدْ ذَهَبَ جَمَالُهَا، فَدِيةُ ذَلِكَ خَمْسٌ مِنَ الإبلِ، ثُمَّ وَمَنْفَعَةً، فإذَا ضُرِبَتْ فَاسْوَدَّتْ فَقَدْ ذَهَبَ جَمَالُهَا، فَدِينَةِ ذَلِكَ خَمْسٌ مِنَ الإبلِ، ثُمَّ إِنْ قُلِعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ فِيهَا خَمْسٌ مِنَ الإبل، لأَنَّهُ حِينَئِذٍ ذَهَبَتْ مَنْفَعَتُهَا.

* * *

⁽١) ينظر: المدونة ١١/ ١٨٩.

بابُ جَرْح العَبْدِ، ودِيةِ الذِّمِّي

* قَالَ عِيسَى: إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ فِي مُوضِحَةِ الْعَبْدِ، وَمَنْقَلَتِهِ، وَمَأْمُوَمَتِهِ، وَجَائِفَتِه أَنَّهَا تَجْرِي مِنْهُ فِي قِيمَتِهِ كَمَا يَجْرِي ذَلِكَ مِنَ الحُرِّ فِي دِيَّتِهِ، ومَا سِوَى هَذَا مِنْ جِرَاحِ الْعَبْدِ كَالْيَدِ، والرِّجْلِ، والْعَيْنِ فإنَّمَا فِيهِ قَدْرَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيمَةِ الْعَبْدِ هَذَا مِنْ جِرَاحِ الْعَبْدِ كَالْيَدِ، والرِّجْلِ، والْعَيْنِ فإنَّمَا فِيهِ قَدْرَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيمَةِ الْعَبْدِ الْعَبْدِ .

قالَ عِيسَى: لأَنَّ المَأْمُومَةَ، والجَائِفَة، والمَنْقَلَة، والمُوضِحَةَ قَدْ يَبْرَأَنِ، ويَعُدْنَ إلى حَالِهِنَّ بِغَيْرِ نَقْصٍ مِنَ الجَسَدِ، وأَمَّا مَا سِوَاهُنَّ كاليَدِ، والرِّجْلِ، والعَيْنِ يَذْهَبُ ذَلِكَ مِنْ جَسَدِ العَبْدِ، ورُبَّمَا يَكُونَ فِي ذَلِكَ إِبْطَالُهُ، فَلِذَلِكَ يَكُونُ فِي مَا نُقِصَ مِنْ ثَمَنِهِ، يُقَامُ صَحِيحًا، ثُمَّ يُقَامُ مَعِيبًا، ثُمَّ يُغْرَمُ الجَانِي قَدْرَ مَا نَقَصَهُ مِنْ قِيمَتِهِ صَحِيحًا.

قالَ: وإذا جُرِحَ العَبْدُ خَطَأَ فَصَحَّ مِنْ ذَلِكَ الجَرْحِ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى جَارِحِهِ شَيءٌ مِمَّا أَنْفَقَ عَلَيْهِ سَيِّدُهُ ولا غَيْرُهُ، إلاَّ أَنْ يَبْرَأَ عَلَى عَثَلِ (١)، فَيَكُونُ (٢) عَلَى مَنْ أَصَابَهُ قَدْرَ مَا نَقَصَهُ، فإنْ كَانَ الذي أَصَابَهُ بِذَلِكَ عَمَدَ لِجَرْحِهِ أَذَّبَهُ السُّلْطَانُ بَعْدَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ قِيمَةُ مَا نَقَصَهُ.

* قَالَ ابنُ القَاسِمِ: فِي قَوْلِ مَالِكٍ فِي العَبْدِ المُسْلِمِ يَجْرَحُ اليَهُودِيَّ أُو النَّصْرَانِيَّ أَنَّ سَيِّدَ العَبْدِ إِنْ شَاءَ أَنْ يَعْقِلَ عَنْهُ مَا أَصَابَهُ فَذَلِكَ لَهُ، وإِنْ شَاءَ أَنْ

⁽١) عثل _ بفتح المهملة والمثلة _ أي بريء على غير استواء.

⁽٢) من هنا تبدا نسخة (ق) في هذا الموضع.

يُسْلِمَهُ أَسْلَمَهُ بِجِنَايَتِهِ، فَيُعْطَى الْيَهُودِيُّ أَو النَّصْرَانِيُّ دِيةَ جَرْحِهِ مِنْ ثَمَنِ العَبْدِ أَو ثَمَنِهِ كُلِّهِ إِن أَحَاطَ بِثَمَنِهِ [٣٢١٢].

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وهَذِه المَسْأَلَةُ خَطَأٌ فِي الكِتَابِ، وقَدْ كَانَ يُقْرَأُ هَكَذا عَلَى مَالِكٍ فَلاَ يُغَيِّرُهُ، وإنَّمَا الأَمْرُ فِيهِ إذا أَسْلَمَهُ سَيِّدُهُ فِي الجِنَايةِ فَبِيعَ أَنَّ للنَصْرَانِيِّ أَو مَالِكٍ فَلاَ يُغَيِّرُهُ، وإنَّمَا الأَمْرُ فِيهِ إذا أَسْلَمَهُ سَيِّدُهُ فِي الجِنَايةِ فَبِيعَ أَنَّ للنَصْرَانِيِّ أَو اللّهُ ودِيِّ جَمْيعُ الثَّمَنِ الذِي يُبَاعُ بِهِ كَانَ أَقَلَّ مِنْ دِيةِ جَرْحِهِ أَو أَكْثَرَ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: الصَّحِيحُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ مَا قَالَهُ مَالِكٌ فِي المُوطَّأ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّصْرَانِيَّ لاَ يَتَمَلَّكُ العَبْدَ المُسْلِمَ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ ثَمَنِهِ إِذَا بِيعَ أَكْثَرَ مِنْ قِيمَةِ الجَنَايِةِ إِذَا زَادَ ثَمَنُهُ عَلَى قِيمَتِهَا، والبَاقِي يَكُونُ للمُسْلِمِينَ، ولا أَكْثَرَ مِنْ قِيمَةِ الجِنَايةِ (١٠). يَكُونُ مِنْهُ شَيءٌ للسَّيِّدِ، لأَنَّهُ قَدْ كَانَ أَسْلَمَهُ فِي الجِنَايةِ (١٠).

قالَ أبو مُحَمَّدِ: هَذَا كَلاَمٌ مَعْطُوفٌ عَلَى أُوَّلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَاكَ لِمُوْمِنِ أَنَ يَقْتُلَ مُؤْمِنَا خَطَفًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةً مُسَلَّمَةً إِلَىٰ اللهُ وَمُو مُؤْمِنَةٍ وَدِيةً مُسَلَّمَةً إِلَىٰ أَن يَقْتُل مُؤْمِنًا خَطَفًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَعْدُو لَكُمْ وَهُو مُؤْمِنُ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ أَهْلِهِ عَلَيْ لَكُمْ وَهُو مُؤْمِنُ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ أَهْلِهِ عَلَيْ مَنْ قَوْمٍ عَلْوَ لَكُمْ وَهُو مُؤْمِنُ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنِينَ أَوْمُ مِنْ قَوْم كَفَرَةٍ أَعْدَاءٍ للمُؤْمِنِينَ مُؤْمِنَةً وَهُو مِنْ قَوْم كَفَرَةٍ أَعْدَاءٍ للمُؤْمِنِينَ

⁽١) قال ابن عبد البر في التمهيد ٩/٣٣٨: لا خلاف علمته فيه بين العلماء أن اليهودي والنصراني لا يسلم إليهما عبد مسلم بجنايته.

⁽٢) سنن أبي داود (٤٥٨٣).

⁽٣) هذا قول أبي حنيفة وأصحابه والثور وغيرهم، ينظر: الحجة لمحمد بن الحسن الشيباني ٤/ ٣٢٠، والتمهيد ١٧/ ٣٦٠.

فَلاَّهْلِهِ الدِّيةِ إِذَا كَانُوا مُسْلِمِينَ ولَمْ يَكُونُوا كَفَرةً، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الكَافِرَ لاَ يَرِثُ المُسْلِمَ، ويَعْتِقُ القَاتِلُ رَقَبَةً مُؤْمِنةً مِنْ مَالِهِ، ثُمَّ قَالَ [جَلَّ وَعَزَّ](١): ﴿ وَإِن المُسْلِمَ، ويَعْتِقُ القَاتِلُ رَقَبَةً مُؤْمِنةً مِنْ مَالِهِ، ثُمَّ قَالَ [جَلَّ وَعَزَّ](١): ﴿ وَإِن كَانَ مِن قَوْمِ بَيْنَكُمُ مَ وَبَيْنَهُم مِيثَقُ فَدِيكَةً مُسَلِّمَةً إِلَى آهَلِهِ ﴾، فإنَّمَا هذا كُلُهُ فِي مَقْتُولٍ مُؤْمِنٍ يَكُونُ مِنْ أَحَدِ الصِّنْفَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، لاَ فِي أَحَدِ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ.

قَالَ مَالِكٌ: دِيَةُ اليَهُودِيِّ والنَّصْرَانِيِّ مِثْلُ نِصْفِ دِيةِ الحُرِّ المُسْلِمِ، ودِيةُ المَجُوسِيِّ [ثَمَانِمَائِةِ](٢) دِرْهَمٍ، ودِيَةُ نِسَائِهِمْ كُلِّهِمْ عَلَى النَّصْفِ مِنْ دِيةِ رَجَالِهِمْ (٣).

* * *

⁽١) من (ق).

⁽٢) ما بين المعقوفتين من (ق)، وفي الأصل: مائة، وهو خطا.

٣) نقل قول مالك: ابن عبد البر في التمهيد ١٧ / ٣٥٩.

بابُ مَا يُوجِبُ عَلَى الرَّجُلِ العَقْلُ في مَالِهِ، ومِيرَاثِ العَقْلِ، والتَّغْلِيظِ فِيهِ

* السُّنَةُ النَّابِتَةُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى العَاقِلَةِ عَقْلٌ فِي قَتْلِ العَمْدِ، [وإنَّمَا] (١) عَلَيْهِمْ عَقْلُ قَتْلِ الخَطَأْ عَلَى الخَطْأَ عَلَى الجَانِي، وأَنَّهَا لاَ تُقطَّعُ عَلَيْهِ كَمَا تُقطَّعُ دِيةُ الخَطَأْ عَلَى العَاقِلَةِ (٢)، ولكَنْ يَنْبَغِي لِوَلِيِّ الدَّم أَنْ يُتْبِعَ القَاتِلَ بِمَعْرُوفِ، ويُؤَدِّي الخَطأ عَلَى العَاقِلَةِ (٢)، ولكَنْ يَنْبَغِي لِوَلِيِّ الدَّم أَنْ يُتْبِعَ القَاتِلَ بِمَعْرُوفِ، ويُؤَدِّي إليه المَطْلُوبَ بإحْسَانٍ، ولَيْسَ فِي ذَلِكَ أَجَلَّ يُحْكَمُ به (٣) عَلَى أَوْلِيَاءِ القَتِيلِ، وتُورَثُ الدِّيةُ عَلَى فَرَائِضِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَلِا يَحْلَمُ أَهُلَكُ بِالصَّلُوةِ وَاصْطَيرُ عَلَيْهِ ﴾ لَمْ الزَّوْجَةُ فَرْضَها فِي كِتَابِ اللهِ، لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَلَا يَمْنَكُ مُلِكَامً إِلَى المَّلُوةِ وَاصْطَيرُ عَلَيْهَ ﴾ لمه: ١٣٢١، ولَمْ يَسْتَفْنَ الْحَيْلُ وعَزَّ (٤): ﴿ وَأُمُنُ أَهْلُكَ بِالصَّلُوةِ وَاصْطَيرُ عَلَيْهَ الشَّرِيعَةُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُو الْحَيْلُ بَعْضَ الأَهْلِينَ فِي تَسْلِيمِهِم الدِّيةَ إليهِم، إلاَّ مَنْ مَنعَتْهُ الشَّرِيعَةُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُو القَاتِلِ بعضَ الأَهْلِينَ فِي تَسْلِيمِهِم الدِّيةَ إليهِم، إلاَّ مَنْ مَنعَتْهُ الشَّرِيعَةُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُو القَاتِلِ بعضَ الأَهْلِينَ فِي تَسْلِيمِهِم الدِّيةَ إليهِم، إلاَّ مَنْ مَنعَتْهُ الشَّرِيعَةُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُو القَاتِلِ بعضَ اللَّهُ الذِي يَقْتُلُهُ وَلَيْهُ لِيرَنَّهُ مُ فَهَذَا يُمْنَعُ مِيرَاثُهُ ، لِقُولِ النبيِّ ﷺ: «لَيْسَ لِقَاتِلِ مِيرَاثُهُ مُ مِيرَاثُهُ ، لِقُولِ النبيِّ عَلَيْلُ وَلَيْهُ لِيرَنَّهُ مَن المَيْدِ مَن القَتْلِ ، فَوَحَلَ اللهِ عَمْرُ بنُ الخَيْقِ مُعَلَّالِ الذِي رَمَى ابْنَهُ بالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ بالدِّيةِ مُعَمَّلُهُ ، ولَمْ يَقْتُلُهُ به ولمُ عَمَرُ بنُ الخَطْابِ مَن الدِّية ، ولَمْ يَقْتُلُهُ بالدِّي وَعَمَا مَكَمَ عَلَى الذِي رَمَى ابْنَهُ بالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ بالدِّيةِ مُعَمَّلُهُ ، ولَمْ يَقْتُلُهُ باللَّية مُعَمَّلُ مَا مَلَهُ مَلَى الذِي رَمَى ابْنَهُ بالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ بالدِّيةَ مُعَلَى الذِي رَمَى الْنَهُ باللَّيْفِ فَقَتَلَهُ بالدِي المَالِي الْمَالِي اللهُ عَلَى الذِي الْمُنْ مَلْ الْمُولِ اللْهَا اللْهُ اللهُ اللهُ اللَّهُ

⁽١) من (ق)، وفي الأصل: إنما.

⁽٢) قوله (تقطع) أي تنجَّم وتقسَّط على العاقلة.

⁽٣) في (ق): فيه.

⁽٤) من (ق).

⁽٥) رواه ابن ماجه (٢٦٤٦)، والبيهقي ٦ / ٢٢٠، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

لِحُرْمَةِ الأُبُّوَةِ، وأَمَرَ سُرَاقَةَ بِجَمْعِ إِبِلِ تِلْكَ الدِّيةِ [٢٢٢٩]، مِنْ أَجْلِ أَنَّ سُرَاقَةً كَانَ سَيِّدَ ذَلِكَ الحَيِّ، ثُمَّ دَفَعَهَا عُمَرُ إلى أَخِي المَقْتُولِ، لأَنَّهُ هُوَ الذِي انْفَرَدَ بِمِيرَاثِهِ، وَلَمْ يَحْجِبْهُ أَبُوهُ عَنِ المِيرَاثِ، لأَنَّهُ لَمْ يَرِثْ ابْنَهُ المَقْتُولِ بِسَبِ قَتْلِهِ إِيَّاهُ، وكُلُّ مَنْ لاَ يَرِثْ فَلاَ يَحْجِبْ وَارِثَا عَنْ مِيرَاثِهِ، ولَيْسَ يُقْتَلُ الأَبُ بَابْنِهِ، إلاَّ أَنْ يُضْجِعَهُ الأَبُ فَيَذْبَحُهُ، فَحِينَئِذ يُقْتَلُ بِهِ، والأُمُّ مِثْلُ الأبِ فِي هَذا، ولَكِنْ تُعَلَّظُ عَلَيْهِمَا الدِّيةُ، يَكُونُ فِيهَا ثَلاَّمُونَ حَقَّةً، وثَلاَثُونَ جَذَعَةً، وأَرْبَعُونَ خَلِفَةً فِي بُطُونِهَا أَوْلاَدَهَا، وهَكذا حُكُمُ أَهْلِ الإِبِلِ في تَغْلِيظِ الدِّيةِ عَلَيْهِمٍ.

قالَ عِسَى: وتَفْسِيرُ تَغْلِيظِهَا عَلَى أَهْلِ الوَرِقِ أَو الذَّهَبِ أَنْ يُنْظَرَ إلى قِيمَةِ [دِيةِ](١) أَسْنَانِ الخَطَأ، فَيُعْرَفُ مَا قِيمَتُهَا، فإنْ قِيلَ قِيمَتُهَا سِتِّمَائةِ دِينَارٍ، قِيلَ: فَمَا قِيمَةُ أَسْنَانِ التَّغْلِيظِ، فإنْ قِيلَ ثَمَانِمَائةٍ، فَبَيْنَ القِيمَتينِ مَائتانِ، وَهُوَ مِقْدَارُ ثُلُثِ دِيةِ الخَطَأ، فَيُزَادُ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَو الوَرقِ قَدْرَ مَا يَزِيدُهُ بِهِ التَّغْلِيظُ عَلَى دِيةِ الخَطَأ قَلَّ ذَلِكَ أَو كَثُرَ، وكَذَلِكَ تُغَلِّطُ الدِّيةُ أَيْضًا عَلَى الأَبِ إذا جَرَحَ ابْنَهُ جَرْحاً لَهُ فِيهِ قِصَاصٌ، كَمَا تُغَلِّطُ عَلَيْهِ الدِّيةُ فِي النَّفْسِ(٢).

 # قالَ ابنُ القَاسِمِ: كَانَتْ قِصَّةُ أُحَيْحَةَ بنِ الجُلاَحِ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وذَلِكَ أَنَّهُ قَتَلَ قَرِيبَهُ طَمَعاً مِنْهُ فِي أَنْ يَرِثُهُ فَحُرِمَ مِيرَاثُهُ، لأَنَّهُ لاَ مِيرَاثُ لِمَنْ قَتَلَ وَلِيَّهُ [٣٢٣١].

قالَ عِيسَى: قَوْلُهُ: (كُنَّا أَهْلَ ثُمَّةٍ وَرُمَّةٍ)، يَعْنِي: خَوُولَةُ المَقْتُولِ الذِينَ كَانُوا قَدْ رَبُّوهُ عِنْدَهُمْ، كُنَّا أَهْلُ خَيْرِهِ وشَرِّهِ، الثُّمُّ: هُوَ الخَيْرُ، والرُّمُّ: هُوَ الشَّرُّ.

(حَتَّى إِذَا اسْتَوَى عَلَى عَمَمِّهِ)، يَعْنِي إِذَا اسْتَوى وَتَمَّ وَبَلَغَ عَلَيْنَا (حَقُّ امْرِيءٍ فِي عَمِّهِ)، أَي: غَلَبَنَا عَلَى مِيرَاثِهِ حَقَّ عَصَبَتِهِ، فأَخَذُوا مَالَهُ وَوَجَبتْ لَهُمْ دِيَّتَهُ، ولَمْ يَكُنْ لِخَوُّلَةِ المَقْتُولِ مِنْ ذَلِكَ شَيءٌ، لأَنَّ الخَوُّولَةَ لَيْسُوا بِعَصَبةٍ، وإِنَّمَا العَصَبةُ

⁽١) زيادة من (ق).

⁽٢) نقله بنحوه ابن عبد البر في التمهيد ٢٢/ ٤٣٩، ثم قال: هذا مذهب مالك وأصحابه وعامة العلماء.

مِنْ قِبَلِ الأَبِ، ولَمْ يَأْخُذْ القَاتِلُ عَمَّ المَقْتُولِ مِنْ ذَلِكَ [كُلِّه] (١) شَيْئَاً، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ قَتَلَهُ عَمْدًاً، فَلِهَذا لاَ يَرِثُ قَاتِلُ العَمْدِ مَنْ قَتَلَهُ مِنْ قَرَابَتِهِ، وأَمَّا إذا قَتَلَهُ قَرِيبُهُ خَطَأ فإنَّهُ يَرِثُ المَالِ ولاَ يَرِثُ الدِّيةَ.

وقَدْ قِيلَ: إِنَّ قَاتِلَ الخَطَأَ لاَ يَرِثُ مِنْ المَالِ شَيْئًا ولاَ مِنَ الدِّيةِ، والأَوَّلُ هُوَ قَوْلُ أَهْلِ المَدِينةِ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وتَشْبَهُ هَذِه القِصَّةُ قِصَّةُ الذي كَانَ قَتَلَ قَرِيبَهُ فِي زَمَنِ (٢) مُوسَى عَلَيْهِ السَّلاَمُ لِكَيْ يَرِثَهُ، فَحَكَمَ مُوسَى فِي ذَلِكَ بالقِصَاصِ، وحَرَمَ القَاتِلَ المِيرَاثَ (٣)، وبِهَذا يُحْكَمُ فِي شَرِيعَتِنَا، وحَكَمَ بهِ عُمَرُ فِي المُدْلِجِيِّ الذِي قَتَلَ الْمِيرَاثَ (٣)، وبِهَذا يُحْكَمُ فِي شَرِيعَتِنَا، وحَكَمَ بهِ عُمَرُ فِي المُدْلِجِيِّ الذِي قَتَلَ الْمَيْدُ، أُعْطِيَ دِيةُ المَقْتُولِ لأَحِيهِ.

* * *

⁽١) من (ق).

⁽٢) في (ق): زمان.

⁽٣) ذكره ابن حجر في فتح الباري ٦/ ٤٤٠.

تَفْسِيرُ بَاقِي أَبْوَابِ كِتَابِ العُقُولِ

* قَوْلُ النبِيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: «جَرْحُ العَجْمَاءِ جُبَارٌ»[٢٢٣٤]، يَعْنِي: جَرْحَ البَهَائِمِ هَدْرٌ، ولاَ دِيَةَ فِيهَا عَلَى أَرْبَابِ البَهَائِمِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ جَرْحُهَا بِسَبَبِ قَائِدِ الدَّابَةِ، هَدْرٌ، ولاَ دِيَةَ فِيهَا عَلَى أَرْبَابِ البَهَائِمِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ جَرْحُهَا بِسَبَبِ قَائِدِ الدَّابَةِ، أَنْ الدَّابَةُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ أُو سَائِقِهَا، أو رَاكِبِهَا، فَيَلْزَمَهُمْ [حِينَئِدً](١) ضَمَانُ مَا جَنَتِ (٢) الدَّابَةُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ جَنَايَتِهَا كَانَتْ بِسَبَهِمْ، وهذا إجْمَاعٌ مِنَ الفُقَهَاءِ المَشْهُورِينَ مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ (٣).

* قالَ عِيسَى فِي الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ نَزَلاً فِي البِئْرِ فَجَبَذَ الأَسْفَلُ الأَعْلَى فَخَرَّ عَلَيْهِ فَمَاتَا، فَوَجَبتْ دِيةُ الأَعْلَى عَلَى عَاقِلَةِ الأَسْفَلِ ٢٢٢٣١]، وإنَّمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِمْ دِيةُ الأَعْلَى لأَنْ مَوْتَهُ كَانَ بِسَبِ الذي جَبَذَهُ، ولَمْ يَكُنْ للأَسْفَلِ الجَابِذِ دِيَةٌ ولاَ عَقْلٌ، لأَعْلَى لأَنْ مَوْتَهُ كَانَ بِسَبِ الذي جَبَذَهُ، ولَمْ يَكُنْ للأَسْفَلِ الجَابِذِ دِيَةٌ ولاَ عَقْلٌ، لأَنْ مَوْتَهُ وليسَ يَعْقِلُ عَمَّنْ قَتَلَ نَفْسَهُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَنْ أَمَرَ صَبِيًّا أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا فِيهِ غَرَرٌ فَفَعَلَهُ الصَّبِيُّ وتَلِفَ فِي ذَلِكَ كَانَ الضَّمَانُ فِي ذَلِكَ عَلَى الآمِرِ (١)، لأنَّهُ غَرَّرَ بالصَّبِيِّ، وكَانَ هَلاَكُهُ مِنْ سَبَبِهِ (٥)، وأَمَّا إذا أَمَرَ بذَلِكَ كَبِيرًا فَهَلَكَ فِيهِ الكَبِيرُ لَمْ يَكُنْ عَلَى الآمِرِ شَيءٌ، لأَنَّ الكَبِيرُ قَدْ عَلِمَ قَدْرَ مَا أُمِرَ بِهِ، لأَنَّهُ إذا قِيلَ لَهُ: اطْلَعْ فِي هَذِه النَّخْلَةِ، أو أَنْزِلْ فِي الكَبِيرَ قَدْ عَلِمَ قَدْرَ مَا أُمِرَ بِهِ، لأَنَّهُ إذا قِيلَ لَهُ: اطْلَعْ فِي هَذِه النَّخْلَةِ، أو أَنْزِلْ فِي

⁽١) زيادة من (ق).

⁽٢) في (ق): جنته.

⁽٣) في (ق): الفقهاء المشهورين بالمدينة.

⁽٤) في (ق): كانت الجناية على الآمر.

⁽٥) في (ق): هلاكه بسببه.

هَذَا البِئْرِ (١) أَنَّهُ قَدْ يَتْلَفُ فِي ذَلِكَ، فَلِهَذَا لا تَكُونُ لَهُ دِيَةٌ إِنْ هَلَكَ [فِي ذَلِكَ] (٢) عَلَى الذِي أَمَرَهُ، ولاَ عَلَى عَاقِلَتِهِ، إلاَّ أَنْ يُغَرَّرَ بالكَبِيرِ فِيمَا قَدْ يَخْفَى عَلَيْهِ فَيَهْلَكُ فِي ذَلِكَ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ عَلَى الآمِرِ ضَمَانُ مَا أَصَابَهُ مِنْ دِيةِ نَفْسٍ، أَو أَرْشِ جَرْحٍ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ مَالِكٍ: (عَقْلُ الْمَوَالِي تَلْزُمُهُ الْعَاقِلَةُ كَانُوا أَهْلَ دِيوَانٍ أَو مُنْقَطَعِينَ)[٣٢٤٠]، وتَفْسِيرُ هَذا: أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ لَمَّا افْتُتِحَتْ الأَمْصَارُ فِي أَيَّامِهِ، وكَثُرَتِ الجُيُوشُ دُونَ الدَّوَاوِينِ، فَجَعَلَ جُنْدَ أَهْلِ الحِجَازِ فِي الأَمْصَارُ فِي أَيَّامِهِ، وكَثُرتِ الجُيُوشُ دُونَ الدَّوَاوِينِ، فَجَعَلَ جُنْدَ أَهْلِ الحِجَازِ فِي دِيوَانٍ، وأَهْلِ العَّامِ فِي دِيوَانٍ آ)، فإذا جَنَى أَحَدُّ مِنْ مَوَالِي أَهْلِ العَرَاقِ فِي دِيوَانٍ مَوْلاَهُ، يُؤَدُّونَهَا مَوَالِي أَهْلِ دِيوَانِ مَوْلاَهُ، يُؤَدُّونَهَا عَنْهُمْ كَمَا تَفْعَلُ العَاقِلَةُ.

قالَ: وكَذَلِكَ حُكْمُ المُنْقَطَعِينَ فِي الدَّوَاوِينِ الذينَ لَيْسُوا بِمَكْتُوبِينَ فِيهِم أَنَّهُمْ يَعْقِلُونَ عَنْ مَوَالِيهِم كَمَا يَعْقِلُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، تَعْقِلُ كُلُّ قَبِيلَةٍ عَنْ مَوَالِيهَا.

قالَ ابنُ القَاسِمُ: وكَانَ يُؤْخَذُ مِنْ أَعْطِيَاتِ النَّاسِ الذينَ هُمْ مِنْ أَهْلِ الدِّيوَانِ، بِسَبِ جِنَايةٍ لَزِمَتْهُمْ مِنْ كُلِّ مَائةِ دِرْهَمْ وزِصْفُ فِي كُلِّ عَطِيَّةٍ يُعْطُونَهَا، ويُدْفَعُ ذَلِكَ إلى المُجْنَى عَلَيْهِ حَتَّى يَسْتَوفِي أَرْشَ جِنَايَتِهِ.

قالَ مَالِكٌ: ومَنْ كَانَ مَعَ غَيْرِ قَوْمِهِ فِي دِيوَانٍ فَلْيَعْقِلْ مَعَهُمْ، ويَعْقِلُونَ عَنْهُ دُونَ قَوْمِهِ كَمَا تَفْعَلُ العَصَبةُ.

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا قَتَلَتْ حَفْصَةُ مُدَبَّرَتِهَا حِينَ سَحَرَتْهَا [٣٢٤٧]، مِنْ أَجْلِ أَنَّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ» (٤)، وقَدْ حَكُ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ» (٤)، وقَدْ حَكَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ هَارُوتَ ومَارُوتَ أَنَّهُمَا يَقُولاً فِ للَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَتَعَلَّمَ السِّحْرَ

⁽١) في ق: هذه البئر.

⁽٢) زيادة من (ق).

⁽٣) زيادة من (ق).

⁽٤) رواه الترمذي (١٤٦٠)، والطبراني في المعجم الكبير (١٦٦٥)، والبيهقي في السنن ١٣٦/٨، من حديث جندب.

مِنْهُمَا: ﴿ إِنَّمَا خَنُ فِتْنَةً فَلَا تَكُفُرُ ۚ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، [وقَدْ] (١) قالَ اللهُ [جَلَّ وعَزَّ]: ﴿ وَلَيِنْسُ مَا شَكَرُواْ بِهِ ۚ أَنفُسَهُمُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾، قالَ المُفَسِّرُونَ: يَعْنِي: بَاعُوا أَنفُسَهُمْ لَلَقَتْلِ بِتَعْلِيمِهِم السِّحْرَ وعَمَلِهِ (٢).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: والذِي يُؤْمَرُ بهِ سَيِّدُ العَبْدِ إذا عَمِلَ العَبْدُ السِّحْرَ أَنْ يُرْفَعَ أَمْرُهُ إلى السُّلْطَانِ، فَيَكُونُ السُّلْطَانُ هُوَ الذِي يَقْتُلُهُ بَعْدَمَا يَثْبُتُ ذَلِكَ عِنْدَهُ.

قَالَ عِيسَى: كُلُّ مَنْ وَجَبَ لَهُ القَوَدُ فَلَمْ يُحْكِمْ قَتْلَ قَاتِلِ وَلِيَّهِ، أَو جَزَعَ لِذَلِكَ فَلَهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مَنْ يُجْهِزُ عَلَى المَقْتُولِ إذا كَانَ القَتْلُ بالسَّيْفِ، وأمَّا إذا كَانَ القَتْلُ بالسَّيْفِ، وأمَّا إذا كَانَ القَتْلُ بالعَصَا فإنَّ الوَلِيَّ يَضْرِبُ أَبَداً بِمِثْلِ مَا قُتِلَ بهِ وَلِيُّهُ حَتَّى تَذْهَبَ نَفْسُ القَاتِلِ، ولاَ يُتْرَكُ يَطُولُ فِي تَعْذِيبهِ ولَيَجْتِهِدْ فِي ذَلِكَ.

[قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ] (٣): إنَّمَا وَجَبَ الحَدُّ عَلَى المُفْتَرِي قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ إِذَا افْتَرَى عَلَى المُفْتَرَى عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُجْلَدُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ مَعَرَّةَ الفِرْيةِ تَبْقَى عَلَى المُفْتَرَى عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُجْلَدُ قَاذِقُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الجِرَاحِ، لأَنَّ القَتْلَ يأْتِي عَلَيْهَا، فَلِذَلِكَ لاَ يُجْرَحُ المُفْتَرِي لِمَنْ جَرَحَهُ قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ، إِلاَّ أَنْ يَعْفُوا أَوْلِياءُ النَّفْسِ لَهُ عَنْ قَتْلِهِ عَلَى أَخْذِ دِيةٍ أَو غَيْرِهَا، فَإِنَّهُ يُقْتَصُّ مِنْهُ حِينَئِذٍ لأَهْلِ الجِرَاحِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الحُرِّ والعَبْدِ قَوَدٌ فِي شَيءٍ مِنَ الجِرَاحِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ العَبْدَ سِلْعَةٌ مِنَ السِّلَعِ، فَعَلَى مَنْ جَرَحَهُ أَو أَعَابَهُ قَدْرَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيمَتِهِ أَجْلِ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ لَكُرُ بِالْخَرُّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ صَحِيحًا، ولَمْ يُقْتَل الحُرُّ بِالعَبْدِ لأَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ لَكُرُ بِالْخَرُ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ الله عَزَ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ لَكُرُ بِالْخَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ الله وَمَا العَبْدِ مَثْلِهِ، كَمَا جَعَلَ نَفْسَ العَبْدِ مُمَاثِلَةً لِعَبْدٍ مِثْلِهِ، كَمَا جَعَلَ نَفْسَ العَبْدِ مُمَاثِلَةً لِعَبْدٍ مِثْلِهِ، كَمَا جَعَلَ نَفْسَ العَبْدِ مُمَاثِلَةً لِعَبْدٍ مِثْلِهِ، فإذا قَتَلَ حُرُّ عَبْدَاً خَطَأ وَدَى قِيمَتَهُ إلى سَيِّدِه، فإنْ قَتَلَهُ عَمْدَا العَبْدُ بالحُرِّ .

⁽١) زيادة من (ق)، وكذا المعقوفتين بعدها.

⁽Y) إلى هنا انقطعت نسخة (ق) في هذا الموضع.

⁽٣) في الأصل: (ع) وهي مختصر لاسم المصنف.

⁽٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا يُقْتَلُ العَبْدُ بِالحُرِّ عَلَى وَجْهِ الأَرْتِدَاعِ لاَ عَلَى جِهَةِ المُمَاثَلِةِ، وقَدْ قَالَ النبيُّ ﷺ: (لاَ يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ)، وقَدْ يُقْتَلُ المُؤْمِنُ بِالكَافِرِ إِنَّ المُمَاثَلِةِ، وقَدْ قَالَ النبيُّ عَلَيْةً، لأَنَّ الغِيلَةَ مِنَ الفَسَادِ فِي الأَرْضِ، وقَدْ أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِقَتْلِ مَنْ سَعَى فِي الأَرْضِ فَسَاداً، فَلِهَذَا يُقْتَلُ بهِ.

* قالَ مَالِكٌ: (إذا عُفِيَ عَنِ القَاتِلِ عَمْدَاً بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ عَلَيْهِ القَتْلُ ضَرَبَهُ السُّلُطَانُ مَائةً وسَجَنَهُ عَاماً >[٣٢٦٣]، ولا يَنْبَغِي للسُّلُطَانِ أَنْ يَعْفُو عَنْ هَذَا الأَدَبِ، لأَنَّ فِي أَدَبِهِ ارْتِدَاعٌ لِمَنْ هَمَّ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ.

قالَ ابنُ نَافِع: مَنْ حَبَسَ رَجُلاً لِرَجُلِ يَتْبَعَهُ فَقَتَلَهُ المُتْبَعُ، فإنْ حَبَسَهُ لَهُ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ لاَ يُرِيدُ قُتْلَهُ فإنَّ السُّلْطَانَ يَقْتُلُ القَّاتِلَ، ويُعَاقِبُ المُمْسِكُ بِقَدْرِ مَا يَرَى مِنَ العُقُوبَةِ بهِ.

وقالَ عِيسَى: يَضْرِبُهُ مَائةً، ويَسْجِنُهُ عَامَاً.

قَالَ ابنُ نَافِعِ: وإنْ أَمْسَكَهُ لَهُ وَهُوَ يَرَاهُ يَطْلُبُهُ بِسَيْفٍ أَو رُمْحٍ فَقَتَلَهُ فإنَّهُمَا يُقْتَلَانِ بهِ جَمِيعًا، لأَنَّهُمَا تَعَاوِنَا عَلَى قَتْلِهِ.

[قالَ](١) ابنُ مُزَيْنٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: وَلاَءُ المُعْتِقِ سَائبةٍ لِجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ، هُمْ يَرِثُونَهُ، ويَعْقِلُونَ عَنْهُ(٢).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذا خِلاَفُ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي المُوَطَّا عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ أَنَّهُ جَعَلَ لَهُ الدِّيةَ إِنْ قَتَلَ، فإنْ قَتَلَ هُوَ أَحَدَاً خَطَأ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دِيَةً الخَطَّابِ أَنَّهُ جَعَلَ لَهُ الدِّيةَ إِنْ قَتَلَ، فإنْ قَتَلَ هُوَ أَحَدَاً خَطَأ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دِيَةً [٢٢٧].

ومَعْنَى قَوْلِ الرَّجُلِ لِعُمَرَ: (هُوَ إِذاً كَالأَرْقَم إِنْ يُتْرَكْ يَلْقَمْ، وإِنْ يُقْتَلَ يَنْقَمْ)،

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة وضعتها للتوضيح.

⁽٢) ينظر: التمهيد ٣/٧٧، ومعنى سائبة هي أن يقول لعبده: أنت سائبة يريد به العتق، ولا خلاف في جوازه ولزومه، وإنما كره مالك العتق بلفظ سائبة لاستعمال الجاهلية لها في الأنعام..

يَعْنِي: هُو إِذًا كَالحَنَشِ إِنْ تُرِكَ لَسَعَ، وإِنْ قُتِلَ انْتُقِمَ لَهُ، نَحْوَ قِصَّةِ الأَنْصَارِيِّ الذِي قَتَلَ الحَيَّةُ فِي رَأْسِ الرُّمْحِ وخَرَّ الذِي قَتَلَ الحَيَّةُ فِي رَأْسِ الرُّمْحِ وخَرَّ الذِّي قَتَلَ الحَيَّةُ فِي رَأْسِ الرُّمْحِ وخَرَّ الأَنْصَارِيُّ مَيْتَاً (١).

يَقُولُ: فَقَدْ صَارَ هَذَا المُعْتِقُ سَائِبَةً، بِمَنْزِلَةِ الحَنَشِ إِنْ قَتَلَنِي خَطَأً لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دِيةٌ، وإِنْ قَتَلْتُهُ أَنَا كَانَتْ دِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَتِي، والذِي قَالَ مَالِكُ: إِنَّ عَقْلَ جِنَايةِ السَّائِبَةِ عَلَى جَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ، كَمَا يَرِثُونَهُ كَذَلِكَ يَعْقِلُونَ عَنْهُ، وكَذَلِكَ حُكْمُ مَنْ يُعْتَقُ مِنَ الزَّكَاةِ.

* * *

تَمَّ كِتَابُ العُقُولِ، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، يَتْلُوهُ كِتَابُ القَسَامَةِ بِحَوْلِ اللهِ.

* * *

⁽١) رواه مسلم (٢٢٣٦) من حديث أبي سعيد الخدري.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمَا

تَفْسِيرُ كِتَابِ القَسَامَةِ

* رَوَى يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سَهْلٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رِجَالٌ مِنْ كُبَرَاءِ قَوْمِهِ [٣٢٧٥]، ورَوَاهُ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سَهْلٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ [هُوَ وَ] (١٠) رِجَالٌ مِنْ كُبَرَاءِ قَوْمِهِ، وهَذا هُوَ الصَّحِيحُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ: أَنَّ الْمَقْتُولَ إِذَا قُتِلَ وطُرِحَ عَلَى بَابِ قَوْم لَمْ يُؤْخَذُوا بِدَمِهِ، وإِنَّمَا تَعَلَّقَتْ تُهْمَةُ القَتْلِ فِي هَذِه القِصَّةِ عَلَى اليَهُودِ مِنْ أَجْلِ عَدَاوَتِهِم للمُسْلِمِينَ، وفِيهِ أَيْضًا: تَبْدِئَةُ أَوْلِياءِ الدَّمِ بِالقَسَامَةِ، وتَقُدِمَةُ الأَسَنِّ عَدَاوَتِهِم للمُسْلِمِينَ، وفِيهِ أَيْضًا: تَبْدِئَةُ أَوْلِياءِ الدَّمِ بِالقَسَامَةِ، وتَقُدِمَةُ الأَسَنِّ فَالأَسَنِّ فِيهَا يَسْتَوي فِيهِ أَمْرُ الجَمَاعَةِ، وتَكُونُ دَعْوَاهُمْ فِي ذَلِكَ وَاحِدةٌ.

وحَدَّثنا أَبُو مُحَمَّدِ بنُ عُثْمَانَ، قالَ: حدَّثنا سَعِيدُ بنُ [خُمَيْرٍ] (٢)، قالَ: حدَّثنا ابنُ مُزَيْنٍ، قالَ: حَدَّثنا مُطَرِّفٍ، عَنْ مُسْلِم بنِ خَالِدٍ الزَّنْجِيِّ، عَنْ عَمْرهِ بنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «البَيِّنَةُ عَلَى مَنِ ادَّعَى، شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «البَيِّنَةُ عَلَى مَنِ ادَّعَى، واليَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، إلاَّ فِي القَسَامَةِ، فإنَّ المُبَدِّينَ فِيهَا المُدَّعُونَ (٣)، يَعْنِي: يُبَدًا فِيهَا بالأَيْمَانِ المُدَّعُونَ لِلدَمِ.

⁽١) زيادة من التمهيد ٢٤ / ١٥١، وأطراف الموطأ للداني ٣ / ١١٨.

⁽٢) جاء في الأصل: حميد، وهو خطأ، وسعيد بن خمير، وتقدم التعريف به.

⁽٣) رواه ابن عبد البر في التمهيد ٢٣ / ٢٠٤، والبيهقي في السنن ٨ / ١٢٢، بإسنادهما إلى مطرف بن عبد الله به، وقال ابن عبد البر: وهذا الحديث وإن كان في إسناده لين فإن الآثار المتواترة في حديث هذا الباب تعضده.

[قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ](١): وفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بنِ سَهْلٍ تَوَرُّعِ الإنْسَانِ عَنْ أَنْ يَحْلِفَ إلاَّ فِيمَا يَعْلَمُ صِحَّتَهُ وحَقِيقَتَهُ، وَوَدَى رَسُولُ اللهِ ﷺ دِيةَ ذَلِكَ المَقْتُولِ مِنْ عِنْدِه عَلَى سَبِيلِ المَصْلَحَةِ، ومِثْلُ هَذَا القَتْلِ لاَ دِيةَ فِيهِ.

وقَدْ رَوَى ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ عَنْ مَالِكِ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ قُتِلَ فَادَّعَى بَعْضُ أَوْلِيَائِهِ قُتِلَ عَمْدَاً، وقالَ بَعْضُهُمْ: لَا عِلْمَ لَنَا بِمَنْ قَتَلَهُ ولاَ نَحْلِفُ، فإنَّ دَمَهُ بَطْلٌ هَدُرٌ) (٢)، يَعْنِي: تَسْقُطُ دَعْوَاهُمْ بِنُكُولِهِمْ عَنِ الأَيْمَانِ، ومَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّ الدَّمَ لاَ يَسْتَحِقُ إلاَّ بِخَمْسِينَ يَمِيناً.

قالَ الزُّهْرِيُّ: قالَ حُمَيْدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (٣): (كَانَتِ القَسَامَةُ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَأَقَرَهَا النبيُّ ﷺ فِي قَتْلِ العَمْدِ مِنْ فَأَقَرَهَا النبيُّ ﷺ فِي قَتْلِ العَمْدِ مِنْ أَوْلِيَاءِ المَقْتُولِ اثْنَانِ فَصَاعِدًاً.

قالَ عَبْدُ المَلِكِ (٥): لأنَّ النبيَّ ﷺ إنَّمَا عَرَضَهَا عَلَى جَمَاعَةٍ، والجَمَاعَةُ اثْنَانِ فَصَاعِدًاً.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وتَجِبُ القَسَامَةُ أَيْضًا فِي قَتْلِ الخَطَأ، وإنْ كَانَ لاَ يُقْتَلُ [قَاتِلُ] (٢) الخَطَأ، وإنْ كَانَ لاَ يُقْتَلُ [قَاتِلُ] (٢) الخَطَأ، وذَلِكَ أَنَّ الدِّيَةَ لاَ تَكُونُ فِي قَتْلِ الخَطَأ حَتَّى يَكُونَ دَمَاً، والدَّمُ لاَ يَسْتَحِقُّ بأقَلَّ مِنْ خَمْسِينَ يَمِيناً، فَلِذَلِكَ يُقْسَمُ فِي الخَطَأ كَمَا يُقْسَمُ فِي العَمْدِ.

قالَ عِيسَى: إذا أُدُّعِيَ القَتْلُ عَلَى جَمَاعَةٍ قِيلَ لأَوْلِيَاءِ المَقْتُولِ: احْلِفُوا عَلَى مَنْ شِئْتُمْ مِنْهُم خَمْسِينَ يِمِيناً أَنَّ مَنْ ضَرَبَهُ مَاتَ، فإذَا حَلَفُوا قُتِلَ المَحْلُوفُ عَلَيْهِ،

⁽١) جاء في الأصل: ع.

⁽٢) نقل كلام مالك مختصرا: ابن عبد البر في التمهيد ٢١١/٢٣.

 ⁽٣) هو حُميد بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزُّهري المدني، تابعي ثقة، توفي سنة
 (٩٥)، التهذيب ٧/ ٣٧٩.

⁽٤) نقل مثله عن سعيد بن المسيب، رواه النسائي (٤٧٠٩)، وعبد الرزاق ١٠ / ٢٧.

⁽٥) هو عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي، الإمام الفقيه صاحب الكتب ومنها الواضحة وغيرها، وتقدم التعريف به

⁽٦) جاء في الأصل: القتل، وما وضعته هو المناسب للسياق.

ويُضْرَبُ الآخَرُونَ مَائةً مَائَةً، ويُحْبَسُونَ عَامَاً ثُمَّ يُخْلَى سَبِيلُهُمْ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: يَعْنِي أَنَّهُمْ يَحْلِفُونَ إِنَّهُمْ ضَرَبُوهُ جَمِيعًا، وأَنَّ مَنْ ضَرَبَ فُلاَناً مَاتَ، فإذَا كَانَ القَتْلُ خَطَأً حَلَفُوا عَلَيْهِم أَنَّهُ مَاتَ مِنْ قَتْلِهِمْ، ثُمَّ يَأْخُذُونَ دِيةَ المَقْتُولِ مِنْ عَوَاقِلِهِمْ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ المُدَّعُونَ للدَّمِ أَقَلَّ مِنْ خَمْسِينَ رَجُلاً فإنَّ الأَيْمَانَ تُرَدَّدُ عَلَيْهِمْ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَحْلِفُ هَذَا يَمِينَاً، ثُمَّ الذي يَكِيْهِ، ثُمَّ الذي يَلَيْهِ، ثُمَّ الذي يَلَيْهِ، خُتَّى تَتِمُّ الأَيْمَانُ كُلُّهَا.

قَالَ مَالِكٌ: وإِنَّمَا يَحْلِفُونَ مِنْهَا عَلَى قَدْرِ مِيرَاثِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنَ الدِّيَةِ، وإذا وَقَعَ فِي الأَيْمَانِ كُسُورًا أَنَمَهَا أَكْبَرُهُمْ مِيرَاثاً مِنَ المَقْتُولِ، وإذا أَبَى وُلاَةُ المَقْتُولِ مِنَ الأَيْمَانِ صُرِفَتِ الأَيْمَانُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ، فَيَحْلِفُ بِاللهِ خَمْسِينَ المَقْتُولِ مِنَ الأَيْمَانِ صُرِفَتِ الأَيْمَانُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ، فَيَحْلِفُ بِاللهِ خَمْسِينَ يَمِيناً أَنَّهُ مَا قَتَلَ، ويَبْرأُ مِنَ التَّبعَةِ.

فإنْ كَانَ المُدَّعَى عَلَيْهِمْ جَمَاعَةٌ حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَنْ نَفْسِهِ خَمْسِينَ يَميناً(١).

رَوَى ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: تُوجَبُ القَسَامَةُ بِالشَّاهِدِ الوَاحِدِ العَدْلِ، أَو اللَّوْثُ مِنَ البَيِّنَةِ (٢)، وإنْ لَمْ تَكُنْ قَاطِعَةً يُرَى المُتَهَمُ نَحْوَ المَقْتُولِ وقُرْبِهِ، وإنْ لَمْ يَرَوْهُ حِينَ أَصَابَهُ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: قِصَّةُ صَاحِبِ بَنِي إِسْرَائِيلَ حِينَ أَحْيَاهُ اللهُ وَقَالَ: (قَتَلَنِي فُلاَنٌ) دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ قَوْلِ المَقْتُولِ: (دَمِي عِنْدَ فُلاَنٍ، وَهُوَ الذِي قَتَلَنِي)، ويُقْسَمُ مَعَهُ(٣).

⁽١) ينظر قول مالك في التمهيد ٢١٤/٢٣.

⁽٢) اللوث: هو ما يكون شبه الدلالة على حدث من الأحداث ولا يكون بينة تامة، وذلك مثل رؤية العدل المقتول يتشحط في دمه ويضطرب فيه والشخص المتهم بقربه وعليه أثر الفتل بأن كان معه الآلة ملطخة بالدم، ينظر: الفواكه الدواني ٢/ ١٨١، والمعجم الوسيط ٢/ ١٨١.

⁽٣) نقله ابن عبد البر في التمهيد ٢٣ /٢١٩ ، وقال: احتج جماعة من المالكيين =

قالَ ابنُ القَاسِمِ: ولا يَقْسِمُ فِي العَمْدِ إلاَّ اثْنَانِ فَصَاعِداً كَمَا أَنَّهُ لاَ يُقْتَلُ بأَقَلَّ مِنْ شَاهِدَيْنِ، ولِذَلِكَ لاَ يَحْلِفُ النِّسَاءُ فِي العَمْدِ، إذْ لاَ تَجُوزُ شَهَادَتَهُنَّ فِيهِ، ويَحْلِفْنَ فِي الخَطَأ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَالٌ، وشَهَادَتَهُنَّ فِي الأَمْوَالِ جَائِزَةٌ.

قالَ عِيسَى: الذينَ لاَ يُقْتَلُ المُدَّعَى عَلَيْهِمْ القَتْلُ بِسَبِ نُكُولِهِمْ عَنِ الأَيْمَانِ هُم البَنُونُ والأُخْوَةُ، فإذَا عَفَى أَحَدُهُمْ عَنِ المُدَّعَى عَلَيْهِمْ فَلاَ سَبِيلَ إلى الدَّمِ، ويَكُونُ لِمَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ إنْصَافُهُمْ مِنَ الدِّيَةِ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ، وهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: لاَ يَكُونُ لَهُمْ مِنَ الدِّيةِ شَيءٌ إلاَّ أَنْ يَكُونُوا قَدْ أَقْسَمُوا ثُمَّ عَفَى بَعْضُهُمْ، فأَمَّا إذا نَكَلَ أَحَدُهُمْ عَنِ القَسَامَةِ لَمْ يَكُنْ لِمَنْ بَقِيَ شَيءٌ مِنَ الدِّيةِ.

قالَ عِيسَى: وإذا كَانَ أَوْلِياءُ الدَّمِ مِنَ العَصَبةِ وللمَقْتُولِ بَنَاتٌ فَعَفَى أَحَدٌ مِنَ العَصَبةِ أَو البَنَاتِ وأَبَى الآخَرُونَ مِنَ الغُفْرَانِ مَنْ قَامَ بالدَّمِ مِنْ هَؤُلاَءِ كَانَ أَوْلَى مِنَ الذينَ عَفُوا عَنْهُ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وإذَا رُدَّتِ الأَيْمَانُ عَلَى أَوْلِياءِ القَاتِلِ حَلَفُوا خَمْسِينَ يَمِيناً وَبَرِىءَ المُدَّعَى عَلَيْهِ، ولاَ يَحْلِفُ مِنْهُمْ أَقَلُّ مِنْ رَجُلَيْنِ تُرَدَّدُ عَلَيْهِمَا الأَيْمَانُ أَنَّ وَلِيَهَمْ مَا قُتِلَ، وإنَّمَا هَذَا إذا تَطَوَّعُوا بَحْمِلِ الأَيْمَانِ عَنْهُ، ولاَ يَحْلِفُ المُدَّعَى عَلَيْهِ مَعَهُمْ بَعْضُهَا، إمَّا أَنْ يَحْلِفُوهَا كُلُّهَا أَو يَتْرُكُوهَا عَلَيْهِ، وذَلِكَ أَنَّهُ لاَ يُبرَّىءُ المُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ مِنَ الدَّم إلاَّ أَنْ يَحْلِفَ خَمْسِينَ يَمِيناً.

* قالَ مَالِكُ: (لَوْ عُمِلَ فِي الدِّمَاءِ كَمَا يُعْمَلُ فِي الحُقُوقِ هَلَكَتِ الدِّمَاءُ، واجْتَرأَ النَّاسُ عَلَيْهَا)[٣٢٨٠]، فإذَا حُكِمَ فِيهَا بِقَوْلِ المَقْتُولِ ارْتَدَعَ النَّاسُ عَنِ القَتْلِ خِيفَةَ القَوْدِ مِنْهُمْ.

لمذهب مالك في ذلك بقصة المقتول من بني إسرائيل، ثم ذكر بأنه لا معنى لذكر قتيل
 بني إسرائيل ههنا، وأن شريعتنا فيها أن الدماء والأموال لا تستحق بالدعاوى دون
 البينات، ولم نتعبد بشريعة من قبلنا.

وقالَ غَيْرُهُ: قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةٌ يَتَأُولِي ٱلْأَلْبَكِ ﴾ [البقرة: ١٧٩]، تَأُويلُهُ: أَنَّ القَاتِلَ إذا هَمَّ بالقَتْلِ وذَكَرَ أَنَّهُ يُقْتَصُّ مِنْهُ تَرَكَ القَتْلَ الذِي هَمَّ بهِ، فَكَانَ ذَلِكَ حَيَاةٌ لَهُ.

قالَ عِيسَى: إذا ضَرَبَ رَجُلٌ رَجُلاً أَو وَكَزَهُ فَادَّعَى أَنَّهُ يَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ فإنَّهُ يُحْمَّلُ مِنْ ذَلِكَ مَا تَحَمَّلَ، وتَمْضِي القَسَامَةُ عَلَى سُنَّتِهَا، وإنْ رَمَى بِذَلِكَ خَيْرَ النَّاسِ، وأَصْدَقُ مَا يَكُونُ الرَّجُلُ إذا نَزَلَ بهِ المَوْتُ، وإذا رَمَى رَجُلاً بِدَمِهِ ثُمَّ هَلَكَ ثُمَّ أَتَى المُدَّعَى عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ تَشْهَدُ لَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُم بِبَلَدٍ بَعِيدٍ فِي اليَوْمِ الذي زَعَمَ الهَالِكُ أَنَّهُ قَتَلَهُ فِيهِ فإنَّهُ يَبْرَأُ مِنْ دَعْوَاهُ، والبَيِّنَةُ العَادِلَةُ أَصْدَقُ مِنْهُ، غَيْرَ أَنَّهُ يُحَلِّفُ المُدَّعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِيناً ويَبْرَأُ مِنَ الدَّعْوَى.

قالَ: ولَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةُ عَدْلٍ بِعَايِنَةِ الضَّرْبِ، وشَهِدَتْ بَيَّنَةُ عَدْلٍ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُمْ بِمَوْضِعٍ بَعِيدٍ، وتَكَافَأَتِ البَيِّنَتَانِ قَضَى بالتِّي شَهِدَتْ بالضَّرْبِ، إلاَّ أَنَّهُ يَكُونُ للمَشْهُودِ عَلَيْهِ عِلْمَا مِنْ إعْلاَمِ النَّاسِ لاَ يَخْفَى مَكانَهُ، فإنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ دَعْوَى المُدَّعِي.

* * *

تَمَّ الكِتَابُ بِحَمْدِ اللهِ، يَتْلُوهُ كِتَابُ الرَّجْمِ والحُدُودِ



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمَا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الرَّجْمِ والحُدُودِ

* حدَّثنا ابنُ عُثْمَانَ، قالَ: حدَّثنا سَعِيدُ بنُ [خُمَيْرٍ] (١)، قالَ: حدَّثنا ابنُ مُزَيْنٍ، عَنِ ابنِ القَاسِمِ، فِي حَدِيثِ عُمَرَ، قالَ: "إنَّ اليَهُودَ جَاءُوا إلى مُزَيْنٍ، عَنِ ابنِ القَاسِمِ، فِي حَدِيثِ عُمَرَ، قالَ: لَمْ يَكُنْ هَوُلاَءِ مِنْ أَهْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ [٣٠٣٥]، وذَكَرَ الحَدِيثَ إلى آخِرِه، قالَ: لَمْ يَكُنْ هَوُلاَءِ مِنْ أَهْلِ اللهُ اللهُ عَلَى حَسَبِ مَا أَوْجَبَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى حَسَبِ مَا أَوْجَبَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَنْ زَنَى أَنَّهُ يُرْجَمُ إذا كَانَ مُحْصَناً.

وقالَ أبو مُحَمَّدٍ: كَانُوا مِنْ أَهْلِ فَدَكٍ، وكَانُوا مُوَادِعِينَ للنبيِّ ﷺ، ولَمْ تَكُنْ آيةُ الجِزْيةِ نَزَلَتْ حِينَئِدٍ عَلَى النبيِّ ﷺ، فَكَانَ يَلْزَمُهُ الحُكْمُ بَيْنَهُمْ، وإنَّمَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا أَنْ يُقَرِّرَ اليَهُودَ للنبيِّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ حَرَّفُوا التَّوَرَاةَ وبَدَّلُوا مَا فِيها.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: إِذَا أَتَى قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ إِلَى حَكَمٍ مِنْ حُكَّامِ المُسْلِمِينَ بِزَانِيَيْنِ لِيَحْكُم عَلَيْهِمَا، والزَّانِيَانِ لاَ يَرْضِيَانِ بِحُكْمِهِ فَإِنَّهُ لاَ يَحْكُم بَيْنَهُمَا إِلاَّ أَنْ يَرْضِيَا الزَّانِيَيْنِ بِنَلِك، فإنْ رَضِيا كَانَ الحَكَم بالخَيَارِ إِنْ شَاءَ حَكَم، وإِنْ شَاءَ لَمْ يَرْضِيَا الزَّانِيَيْنِ بِلَلِك، فإِنْ رَضِيا كَانَ الحَكَم بالخَيَارِ إِنْ شَاءَ حَكَم، وإِنْ شَاءَ لَمْ يَحْكُم، وأَحبُ إليَّ ألاَّ يَحْكُم بَيْنَهُمَا، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَإِن جَآءُوكَ فَأَحَكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ فَكَن يَضُرُّوكَ شَيْعًا أَوْ إِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ فَكَن يَضُرُّوكَ شَيْعًا أَوْ إِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِلْنَهُم فَلْ الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَنْهُمْ وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بَلْ الله عَنْ الله الله عَنْهُمْ وَالله الله عَلَى الله الله عَنْهُمْ وَالله الله عَنْهُمْ وَالله الله عَنْهُمْ وَلِهُ الله الله عَنْهُمْ الله الله عَنْهُمْ وَالله الله أَيْ اللهُ عَنْ الله الله عَنْهُمْ الله أَوْلِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ الله أَيْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْهُمْ أَوْ إِنْ حَكَمْتَ فَأَحُمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَنْهُمْ اللهُ المُلْمُ اللهُ اللهُو

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدِيثُ ابنِ المُسَيَّبِ: (أَنَّ رَجُلاً مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ إلى أَبي

⁽١) جاء في الأصل: جبير، وهو خطأ، وسعيد بن خُمير تقدم التعريف به.

بَكْرٍ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ الآخَرَ زَنَى) [٣٠٣٦]، هُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، وإِنَّمَا رَدَّهُ أَبو بَكْرٍ وعُمَرُ وقَالاً لَهُ: (تُبْ إلى اللهِ، واسْتَتِرْ بِسِتْرِ اللهِ) مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَوْمِئِذِ إليهما إقامَةُ الحُدُودِ، ولَمْ يَكُنْ إِعْرَاضُ النبيِّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ المُقِرِّ عَلَى نَفْسِهِ بِالزِّنَّ مِنْ جِهَةِ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِالزِّنَا، كَمَا تَأُوّلَ بَعْضُ النَّاسِ فَقَالَ: إِنَّهُ [مِمَّنَ](١) أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالزِّنَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ كَمَا فِي ظَاهِرِ حَدِيثِ النبيِّ ﷺ (٢).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَيُقَالُ لِمَنْ تَأَوَّلَ هَذَا إِنَّمَا أَعْرَضَ النبيُّ ﷺ عَنْ هَذَا المُقِرِّ بَعْدَ إِقْرَارِهِ مِنْ أَجْلِ مَا وَقَعَ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ مَجْنُونٌ، وأَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لِشَيءٍ حَدَثَ بِهِ، ولِذَلِكَ سَأَلَ عَنْهُ، فَلَمَّا أُخْبِرَ أَنَّهُ صَحِيحُ العَقْلِ، وأَنَّهُ أَقَرَّ تَاثِبًا مِنْ ذَنْبِهِ غَيْرَ فَارٌ مِنْ شَيءٍ مِنْ أَسْبَابِ الدُّنيا أَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ.

* قَالَ عِيسَى: قَوْلُ النبِيِّ عَنْدُ هَزَّالٍ: «لَوْ سَتَوْتَهُ بِرِدَائِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ» [٣٠٣٧]، قالَ: كَان مَاعِزُ يَتِيماً عِنْدُ هَزَّالٍ، وكَانَ مُحْصَناً، فقالَ لِهَزَّالٍ: (إِنِّي زَنَيْتُ بِالْمِرَاةِ مِنَ الحَيِّ)، فأَمَرَهُ هَزَّالُ أَنْ يَأْتِي النبِيِّ عَنِيْ فَيَعْتَرِفُ عِنْدَهُ بِالزِّنَا، فأَتَاهُ فَاعْتَرَفَ، فَلَقَيَهُ عَبْدُ اللهِ بِنُ فَاعْتَرَفَ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللهِ بِنُ اللهِ بِنُ اللهِ بَنُ اللهِ عَبْدَ اللهِ، لَوْ تَرَكْتَهُ لَعَلَّهُ كَانَ يَتُوبُ أَنْ شَيْوبُ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلْدُ اللهِ، لَوْ سَتَرْتَهُ بِرَدَائِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ اللهِ عَنْدَهُ بِمَا صَنَعَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ اللهِ مِنْ اللهِ عَنْدَهُ كَانَ يَتُوبُ فَيَتُوبُ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ قَالَ لِهَزَّالٍ: «يا هَزَّالُ، لَوْ سَتَرْتَهُ بِرَدَائِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ مِنْ فَيْهِ عِينَ أَخْبَرَكَ بِمَا صَنَعَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ مِنْ لَكَ اللهِ الْحَدُّ إِذَا أَقَرَّ عِنْدَهُ كَمَا فَعَلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ: وفِي هَذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: أَنْ يَسْتُرَ الرَّجُلُ عَلَى أَخِيهِ مَعْصِيَتَهُ، وأَنْ يَأْمُرَهُ بِالتَّوْبِةِ فِيمَا بَيْنَهُ وبَيْنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ قَوْلِ المُقِرِّ عَلَى نَفْسِهِ بِالزِّنَا إِذَا رَجَعَ عَنْ قَوْلُهُ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ رَجَعَ عَنْ قَوْلُهُ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ لَعَبْدِ اللهِ بِنِ أُنيُسٍ: «لَوْ تَرَكْتَهُ لَعَلَّهُ كَانَ يَتُوبُ، فَيَتُوبُ اللهُ عَلَيْهِ»، فإذا رَجَعَ المُقِرُّ لَعَبْدِ اللهِ بِنِ أُنيُسٍ: «لَوْ تَرَكْتَهُ لَعَلَّهُ كَانَ يَتُوبُ، فَيَتُوبُ اللهُ عَلَيْهِ»، فإذا رَجَعَ المُقرِّ

⁽١) جاء في الأصل: (من) وما وضعته هو المناسب للسياق.

⁽٢) هذا قول أبى حنيفة وأصحابه، ينظر: الاستذكار ٩/ ٢٢.

عَلَى نَفْسِهِ بِالزِّنَا عَنْ قَوْلِهِ، وقَالَ: (إنِّي مَا زَنَيْتُ)، سَقَطَ عَنْهُ الحَدُّ، إلاَّ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ وَقَدْ مَضَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ الحَدِّ، فإنَّهُ لاَ يُقْبَلُ حِينَئِذٍ رُجُوعُهُ، لأَنَّهُ يُعَدُّ ذَلِكَ مِنْهُ نَدَمٌ.

قالَ مَالِكُ : يَأْمُرُ الإَمَامُ بِالرَّجْمِ، ولاَ يَتَولَّى هُوَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، ويُرْجَمُ المَرْجُومُ بِحِجَارَةٍ يُرْمَى بِمِثْلِهَا، ولاَ يُرْجُمُ بِالصُّخُورِ العِظَامِ، ولا يُرْفَعُ عَنْهُ حَتَّى المَرْجُومُ بِحِجَارَةٍ يُرْمَى بِمِثْلِهَا، ولاَ يُرْجُمُ بِالصَّخُورِ العِظَامِ، ولا يُرْفَعُ عَنْهُ حَتَّى يَمُوتُ، ويُحْلَلُونَ عَلَيْهِ، ويَدْفِنُونَهُ، ولاَ يُصَلِّ يَمُوتُ، ويَدْفِنُونَهُ، ولاَ يُصَلِّ عَلَى المَرْجُومِ، ولَمْ يَمْنَعْ مِنَ الصَّلاَةِ عَلَيْهِ الإمَامُ، وذَلِكَ أَنَّ النبيَ ﷺ لَمْ يُصِلِّ عَلَى المَرْجُومِ، ولَمْ يَمْنَعْ مِنَ الصَّلاَةِ عَلَيْهِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: يُرْجَمُ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ، ولاَ يُحْفَرُ لَهُ حُفْرَةً.

وقالَ أَصْبَغُ: اسْتَحِبُّ الحَفْرَ للمَرْجُومِ، وذَلِكَ أَنْ يُحْفَرَ لَهُ حُفْرَةً يُدْخَلُ فِيهَا، ويُشَدُّ عَلَيْهِ التُّرَابُ، وتُتْرَكُ لَهُ يَدَاهُ يَتَّقِي بِهَا عَنْ وَجْهِهِ

قالَ عِيسَى: إذا أَقَرَّتْ امْرأَةٌ حَامِلٌ عَلَى نَفْسِهَا بالزِّنَا عِنْدَ السُّلْطَانِ صُنِعَ فِي أَمْرِهَا كَمَا صَنَعَ النبيُّ عَلَيْهُ فِي المَرْأَةِ الحَامِلِ التِّي أَقَرَّتْ عَلَى نَفْسِهَا عِنْدَهُ بالزِّنَا، وَهِيَ سُنَّةُ سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ عَلِيَةِ.

وقَالَ غَيْرُهُ: إذا وَضَعَتِ الحَامِلُ المُقِرَّةُ عَلَى نَفْسِهَا بالزِّنَا اسْتَرْضَعَ الإمَامُ للمَوْلُودِ، واسْتَعْجَلَ إقَامَةَ الحَدِّ عَلَيْهَا، فإنْ لَمْ يَقْبَلِ المَوْلُودُ غَيْرَ ثَدْي أُمِّهِ أُخِّرَتْ حَتَى يَتِمَّ رضَاعَهُ، ثُمَّ يَأْمُرُ برَجْمِهَا فَتَرْجُمُ.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: كَانَ مَذْهَبُ الزُّهْرِيِّ أَنَّ المُقِرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالزِّنَا لا يُرْجَمُ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِالزِّنَا، ولَمْ يَأْخُذْ بِهِ مَالِكٌ [٣٠٣٨]، لأَنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ أُنَيْسَ الأَسْلَمِيَّ أَنْ يَسْأَلَ المَرْأَةَ التِّي وَجَّهَهُ إليهَا: «هَلْ زَنَتْ أَمْ لاَ؟» فَاعْتَرَفَتْ لَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً فَرَجَمَهَا، ولَمْ يَأْمُرْهَا أَنْ تَعْتَرِفَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَنِ اعْتَرِفَ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُرْجَمُ.

قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: قَوْلُ النبيِّ ﷺ للرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ تَحَاكَمَا إليه: "لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكَتَابِ اللهِ، وَلَيْسَ هُوَ فِي كِتَابِ اللهِ، بَيْنَكُمَا بِكَتَابِ اللهِ،

فَمَعَني ذَلِكَ: لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِحُكْمِ اللهِ وفَرْضِهِ، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ كِنْبَ ٱللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ ﴿ وَفَرْضَهُ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلهِ عَلَيْهِ السَّكَمُ ﴿ وَفَرْضَهُ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: ﴿ لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ ﴾ .

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: مَعْنَى قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ وَيَدُرَوُّا عَنَهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرَبَعَ شَهَادَتِ بِأُلِّةٍ إِنَّهُ لِمِنَ ٱلْكَلِدِينِ ﴾ [النور: ١٨]، أَنَّ العَذَابَ المَذْكُورَ هَهُنَا هُوَ الرَّجْمُ فِي المُحْصَنَةِ المُسْلِمَةِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فِي هَذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: نَقْضُ الصُّلْحِ الحَرَامِ، لِقَولِ النبيِّ ﷺ لِوَالِدِ الزَّانِي: «أَمَّا غَنَمُكَ وجَارِيَتُكَ فَرَدٌ عَلَيْكَ».

وفِيهِ: التَّغْرِيبُ عَلَى الزَّانِي الحُرِّ المُسْلِمِ البِّكْرِ إذا جُلِدَ مَائَةَ جَلْدَةٍ.

وفِيهِ: أَنَّهُ مَنْ وَجَّهَهُ الإمَامُ لِحُكْم مَا أَنَّهُ يُنْفِذُ ذَلِكَ ولا إعْذَارَ فِيهِ، كَمَا يَعْذِرُ الحَاكِمُ إلى المَحْكُومِ عَلَيْهِ فِي سَائِرِ الأَحْكَام.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: (إِيَّاكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ آيةِ الرَّجْمِ) [٣٠٤٤]، يَعْنِي: إِيَّاكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا بِالحُكْمِ بِغَيْرِ آيةِ الرَّجْمِ، فَتُعَطِّلُوا حَدًّا قَدْ أَمَرَ اللهُ بِهِ، فَيَقُولُ قَائِلٌ مِنْكُمْ: (لا نَجِدُ حَدَّيْنِ فِي كِتَابِ اللهِ)، يَعْنِي: أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: لاَ نَجِدُ فِي القُرْآنِ حَدَّ البِكْرِ الزَّانِي، وحَدَّ الحُرِّ المُحْصَنِ، ثُمَّ بَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ قَائِلٌ: لاَ نَجِدُ فِي القُرْآنِ حَدَّ البِكْرِ الزَّانِي، وحَدَّ الحُرِّ المُحْصَنِ، ثُمَّ بَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ آيَةَ الرَّجْمِ قَدْ نَزَلَتْ بِقَوْلِهِ: (والشَّيْخُ والشَّيْخَةُ)، يَعْنِي: الثَّيِّبَ والثَّيِّبَةَ (فَارْجُوهُمَا النَّالَةَ)، يَعْنِي: الثَّيِّبَ والثَّيِّبَةَ (فَارْجُوهُمَا النَّالُةُ)، يَعْنِي: ارْجُمُوهُمَا إذا زَنيَا، ولاَ تَشُكُّوا فِي ذَلِكَ.

ثُمَّ لَمْ يَجْعَلْ عُمَرُ هَذِه الآيةَ مَسْطُورَةً فِي المَصَاحِفِ، وإنَّمَا أَرَادَ إحْيَاءَ حُكْمِهَا، وإمَاتَةَ تِلاَوَتِهَا، والقُرْآنُ المَتْلُو هُوَ: مَا نَقَلَتْهُ الأُمَّةُ كَافَّةً جَمِيعاً لاَ مِنْ طَرِيقِ الآحَادِ، ومَا قَدْ ضَمِنَ اللهُ جَمْعَهُ وقُرْأَنَهُ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وهَذِهِ الآيةُ مِمَّا نُسِخَ مِنَ القُرْآنِ خَطُّهُ وثَبَتَ حُكْمَهُ (١).

وفِي اسْتِلْقَاءِ عُمَرَ نَفْسِهِ عَلَى التُّرَابِ: تَوَاضُعُ الإِمَامِ العَدْلِ، والزُّهْدُ فِي

⁽١) لم أجد هذا النقل في كتاب الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد، فلعله ذكره في كتاب آخر.

الدُّنيا، وإبَاحَةُ التَّمَنِّي بالمَوْتِ عِنْدَ خَوْفِ الإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ الفِتْنَةَ، لِقَوْلهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (واقْبِضْنِي إليكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ)، يَعْنِي: غَيْرَ مَفْتُونٍ فِي دِينِه، ولا مُضَيِّعِ لِشَيءٍ مِنْ أُمُورِ رَعِيَّتِهِ الذي هُوَ مَسْتُولٌ عَنِ العَدْلِ فِيهِم.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَجْمُ عُثْمَانَ المَرْأَةَ التِّي أُتِي بِهَا إليهِ، وقَدْ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْم زُوِّجَتْ [٣٠٤٥] عَلَى وَجْهِ الاجْتِهَادِ فِي الحُكْم، والقَاضِي إذا اجْتَهَدَ فِي الحُكْمِ فَأَخْطَأ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ تَبِعَةٌ، ولا دِيةٌ فِي مَالِهِ، ولا عَلَى عَاقِلَتِه، كَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَى عُقْلَةِه، كَمَا لَمْ يَرُجِمْهَا عَلَى وَجْهِ الخَطَأ الذي تَجِبُ فِيهِ الدِّيةُ عَلَى عَاقِلَةِ المُخْطِىءِ، والكَفَّارَةُ عَلَى القَاتِلِ.

وعِلْمُ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ مِنْ تَأْوِيلِ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي هَذِه القِصَّةِ مَا خَفِيَ عَلَى عُثْمَانَ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ مَالِكٍ: (مَنْ عَمِلَ قَوْمَ لُوطٍ رُجِمَا جَمِيعَاً الفَاعِلُ والمَفْعُولُ بهِ).

قَالَ رَبِيعَةُ: وَهِيَ العُقُوبَةُ التِّي أَنْزَلَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِقَوْمٍ لُوطٍ، وبِذَلِكَ حَكَمَ أَبو بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وبَعَثَ بهِ إلى خَالِدِ بنِ الوَلِيدِ بَعْدَ أَنْ شَاوَرَ فِي ذَلِكَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ [ﷺ] (۱)، فَرَأُوهُ وَرَأَهُ مَعَهُم.

قَالَ ابنُ القَاسِم: ولَوْ كَانَا عَبْدَيْنِ أَو كَافِرَيْنِ لَرُجِمَا.

وقالَ أَشْهَبُ: أَمَّا العَبْدَانِ فَيُجْلَدَانِ خَمْسِينَ خَمْسِينَ، وأَمَّا الكَافِرَانِ فَيُؤَدَّبَانِ أَدَبَا مُوجِعاً.

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: جَلَدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الزَّانِيَ وَالزَّانِيَةَ بِسَوْطٍ بَيْنَ السَّوْطَيْنِ [٣٠٤٨]، وفِي هَذَا مِنَ الفِقْهِ: التَّخْفِيفُ عَنِ الزَّانِي البِكْرِ، وتَرْكُ العُنْفِ [عَلَيْهِ] (٢) فِي جَلْدِهِ.

⁽١) من هنا تبدا نسخة (ق) في هذا الموضع، وما بين المعقوفتين منها.

⁽٢) زيادة من نسخة (ق).

وقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ يُبْدِي لَنَا صَفْحَتَهُ» ، يَعْنِي: مَنْ يُظْهِرُ لَنَا وَجْهُهُ، ويُقِرُّ بِحَدِّ مِنْ حُدُودِ اللهِ [جَلَّ وَعَزَّ](١) نُقِمْ عَلَيْهِ كِتَابَ اللهِ [جَلَّ وَعَزًّ] فَنَضْرِبُهُ الحَدَّ الذي أَمَرَ اللهُ [جَلَّ وَعَزَّ] بهِ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إنَّمَا أَقَامَ أَبُو بَكْرِ الحَدَّ عَلَى غَاصِبِ الجَارِيةِ البِكْرِ لإقْرَارِهِ بِوَطْئِهَا، إلاَّ أَنَّ عَلَيْهِ^(٢) مَعَ الحَدِّ صُدَاقُ مِثْلِهَا، لأَنَّهُ قَدْ تَلَذَّذَ مِنْهَا، ونَفَاهُ عَنِ المَدِينَةِ ٣٠٤٩].

وهَذَا أَصْلٌ فِي نَفْي الزَّانِي الحُرِّ عَنْ وَطَنِهِ بَعْدَ أَخْذِ الحَدِّ مِنْهُ، ولَمْ يَكُنْ عَلَى المَرْأَةِ الزَّانِيةِ نَفْيٌّ إذَا أُقِيمَ عَلَيْهَا الحَدُّ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا عَوْرَةٌ، وأَنَّهَا إذا غُرِّبَتْ عَنْ بَلَدِهَا كَانَ سَبَبًا [لإِتْيَانِهَا] (٣) الفَاحِشَةَ، وأنَّهَا لاَ تُسَافِرُ إلاَّ مَعَ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا، فَيُكَلِّفُ وَلِيُّهَا فِي سَفَرِه مَعَهَا مَشَقَّةً عَظِيمَةً.

* ولَمْ يَكُنْ عَلَى العَبْدِ نَفْيٌّ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ الزَّنَا، لأَنَّهُ سِلْعَةٌ مِنَ السَّلَعِ، وقَدْ قَالَ النبيُّ ﷺ: ﴿إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحِدِكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا» [٣٠٠٣]، ولَمْ يَأْمُرْ بِنَفْيِهَا، وأَمَرَ بِبَيْعِهَا، وإنَّمَا نَفَى عُمَرُ العَبْدَ الذِي اسْتَكْرَهَ الوَلِيدَةَ التِّي كَانَتْ مِنْ وَلاَئِدِ دَارِ الإَمَارَةِ بَعْدَ أَنْ أَقَامَ عَلَيْهِ حَدَّ الزِّنَا ونَفَاهُ [٢٠٠٣]، لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَبْدَ رَجُلٍ (٤) بِعَيْنِهِ، فَلِذَلِكَ نَفَاهُ، وإنَّمَا كَانَ [مَوْقُوفَا لِخِدْمَةِ] (٥) المُسْلِمِينَ مَعَ غَيْرِه مِنَ العَبِيدِ.

قالَ أبو مُحَمَّدٍ: كُنَّ وَلاَئِدَ الإمَارَةِ خَدَمٌ نَوْبِيَاتٍ، كَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ قَدْ رَتَّبَهُنَّ يَصْنَعْنَ الطَّعَامَ لأَصْحَابِ النبيِّ ﷺ، ثُمَّ يُطْعِمُهُمْ إيَّاهُ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَياشِ [بنِ أَبِي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيِّ اللهِ

⁽١) من (ق)، وكذا الموضعين المشابهين بعده.

⁽٢) في (ق): ثم عليه مع الحد.

⁽٣) من (ق)، وفي الأصل: لاتباعها.

⁽٤) في (ق) عبدا لرجل.

 ⁽٥) من (ق)، وفي الأصل: موقفا لجماعة المسلمين.

⁽٦) زيادة من (ق).

(أَمَرَنا عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ فِي فِتْيَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ فَجَلَدْنَا ولاَئِدَ الإِمَارَةِ خَمْسِينَ خَمْسِينَ فِي الزِّنَا)[٢٠٥٥]، قالَ عِيسَى: هُم الذينَ جَلَدُوهُمْ بأَيْدِيهِمْ، وكَانُوا مَعَ ذَلِكَ طَائِفَةً، لِقَوْلهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَلِيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآبِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ١].

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: يَنْبَغِي لِمَنْ أَمَرَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ بِإِقَامَةِ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ [جَلَّ وَعَزَّ] (١) أَنْ يُطِيعَهُ فِي ذَلِكَ، وقَدْ أَقَامَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ حَدًّا أَمَرَهُ بِإِقَامَتِهِ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ.

* قَالَ مَالِكٌ: إِذَا وُجِدَتِ المَرْأَةُ غَيْرُ ذَاتِ الزَّوْجِ حَامِلاً أُقِيمَ عَلَيْهَا الحَدُّ، إِلاَّ أَنْ تَدَّعِي أَنَّهَا أُكْرِهَتْ عَلَى نَفْسِهَا، وثَبَتَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهَا بِبَيِّنَةٍ يَعْرِفُونَ مَا تَدَّعِيهِ، فَيَسْقُطُ عَنْهَا حِينَئِذِ (٢) الحَدُّ [٣٠٥٧].

وقالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُقْبَلُ قَوْلُهَا فِيمَا تَدْعِيهِ مِنْ ذَلِكَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ (٣).

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يَرُدُّ هَذَا القَوْلُ قَوْلَ عُمَرَ: (الرَّجْمُ حَقُّ عَلَى مَنْ زَنَا إِذَا أُحْصِنَّ، إِذَا قَامَتِ البَيِّنَةُ، أَو كَانَ الحَمْلُ، أَو الاعْتِرَافُ) (١٤)، فَمَتَى وُجِدَتِ المَرْأَةُ حُبْلَى وكَانَتْ عَيْرَ ذَاتِ زَوْجٍ أُقِيمَ عَلَيْهَا الحَدُّ وإِنْ كَانَتْ مَعْرُوفَةً بِالصَّلاَحِ، إِلاَّ أَنْ يَثْبُتَ أَنَّهَا غُصِبتْ نَفْسُهَا، فَيَسْقُطُ عَنْهَا حِينَئِذِ (٥) الحَدُّ.

* * *

⁽١) من (ق).

⁽٢) في (ق): فيسقط حينئذ عنها.

⁽٣) ينظر قول أبي حنيفة في شرح فتح القدير ٥ / ٢٤٦.

⁽٤) رواه البخاري (٦٤٤١)، من حديث ابن عباس عن عمر.

⁽٥) في (ق): فيسقط حينئذ عنها

بابَ الحَدِّ فِي القَذْفِ والتَّعْريض

* قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا جَلَدَ عُمَرُ بِنُ عَبْدِ العَزِيزِ العَبْدَ الذي افْتَرَى عَلَى الحُرِّ ثَمَانِينَ جَلْدَةٍ مِنْ جِهَةٍ حُرْمَةِ الحُرِّ [٣٠٦٠]، ولَيْسَ عَلَيْهِ العَمَلُ، وإِنَّمَا عَلَى العَبْدِ نِصْفُ حَدِّ الحُرِّ، وكَذَلِكَ هُوَ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ مِنَ الطَّلاَقِ، إلاَّ فِي كَفَّارَاتِهِ، فَحُكْمُهُ فِيهَا حُكْمُ الحُرِّ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اخْتُلِفَ قَوْلُ مَالِكِ فِي إِجَازَةِ عَفْوِ الرَّجُلِ المَقْذُوفِ عَنْ قَاذِفِه إِذَا بَلَغَ بِهِ الإِمَامَ، فَقَالَ: إِذَا أَرَادَ سِتْرًا جَازَ عَفْوَهُ عَنْهُ، وذَلِكَ أَنْ يَكُونَ المُفْتَرَى عَلَيْهِ يَخَافُ إِنْ كُشِفَ ذَلِكَ مِنْهُ أَنْ تَقُومَ [عَلَيْهِ](١) بِذَلِكَ بَيْنَةٌ، فإذَا كَانَ كَذَلِكَ فَعَفْوُهُ جَائِزٌ(٢).

* وقالَ أَيْضاً: إِنَّ لَهُ العَفْوَ عَنِ الحَدِّ وإِنْ بَلَغَ الإَمَامَ، أَرَادَ سِتْرًا أَو لَمْ يُرِدْهُ، نَحْوَ مَا كَتَبَ بِهِ عُمَرُ بِنُ عَبْدِ العَزِيزِ إلى رُزَيْقِ بِنِ حَكِيمٍ في الذي افْتَرَى عَلَيْهِ ثُمَّ عَفَا عَنِ المُفْتَرِي بَعْدَ أَنْ رَفَعَهُ إلى السُّلْطَانِ، فقالَ لَهُ: (أَجِزْ عَفْوَهُ)[٣٠٦١]، وأَمَّا عَفَا عَنِ المُفْتَرِي بَعْدَ أَنْ رَفَعَهُ إلى السُّلْطَانِ، فقالَ لَهُ: (أَجِزْ عَفْوَهُ)[٣٠٦]، وأَمَّا إذا كَانَ الحَدُّ مِنْ حُدُودِ اللهِ [جَلَّ وَعَزَّ] (٣) لَمْ يَجُزْ للإمَامِ إذا بَلَغَهُ العَفْوُ عَنْهُ، لِقَوْلِ إذا كَانَ الحَدُّ مِنْ حُدُودِ اللهِ [جَلَّ وَعَزَّ] (٣) لَمْ يَجُزْ للإمَامِ إذا بَلَغَهُ العَفْوُ عَنْهُ، لِقَوْلِ النبيِّ عَلَيْهِ: «هَلاَّ قَبْلَ النبيِّ عَلَيْهِ: «هَلاَّ قَبْلَ النبيِّ عَلَيْهِ: «هَلاَّ قَبْلَ النبيِّ عَلَيْهِ: «هَلاَّ قَبْلَ أَنْ تَأْتِينِي بِهِ» (٤).

⁽١) زيادة من (ق)، وقد شطب عليه في الأصل.

⁽٢) ينظر هذا القول في كتاب: الكافي لا بن عبد البر ١/ ٥٧٧.

⁽٣) من (ق).

⁽٤) رواه أبو داود (٤٣٩٤)، والنسائي (٤٨٧٩)، وابن ماجه(٢٥٩٥)، من حديث صفوان بن أمية.

قالَ مَالِكٌ: ولاَ أُحِبُّ لأَحَدٍ أَنْ يَشْفَعَ فِي حَدِّ مِنْ حُدُودِ اللهِ [جَلَّ وعَزَّ] (١) بَعْدَ أَنْ يَصِلَ إلى الإمَامِ، أَو بَعْدَ أَنْ يَقَعَ صَاحِبُ الحَدِّ فِي أَيْدِي الحَرَسِ، وأَمَّا قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إلى ذَلِكَ فَلاَ بَأْسَ بهِ، إلاَّ فِيمَنْ عُرِفَ شَرُّهُ وأَذَاهُ للنَّاسِ فَلاَ يَشْفَعُ فِيهِ (١).

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ﴾ [النود: ١٤، يَعْنِي: الذينَ يَقْذِفُونَ المُسْلِمَاتِ الحَرَائِرَ العَفَائِفَ ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَنْنِينَ جَلْدَةً ﴾ ، فَنَابَ ذِكْرَ النِّسَاءِ فِي هَذِه الآيةِ عَنْ ذِكْرِ الرِّجَالِ، وهَذا مِنَ [الذِي يُحْكَمُ فِيهِ للمَسْكُوتِ] (٣) عَنْهُ بِحُكْمٍ مَا يَشْبَهَهُ مِنَ المَذْكُورِ ، فَمَنْ قَذَفَ رَجُلاً مُسْلِماً حُرًّا للمَسْكُوتِ عَلَى مَا قَالَ جُلِدَ حَدُّ القَذْفِ بِالزِّنَا فَلَمْ يَأْتِ عَلَى ذَلِكَ بَأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ يَشْهَدُونَ عَلَى مَا قَالَ جُلِدَ حَدُّ القَذْفِ ثَمَانِينَ .

* وقالَ مَالِكٌ: إِنْ قَذَفَ جَمَاعَةً فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، أُو وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلاَّ حَدُّ وَاحِدٌ لِجَمِيعِهِمْ [٣٠٦٣].

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قالَ بَعْضُ أَهْلِ الأَمْصَارِ: إِنْ قَذَفَ جَمَاعَةً فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، أُو وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ، حُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَدَّ الفِرْيةِ (٤٠).

وقالَ أَصْبَعُ بِنُ الفَرَجِ: جَلَدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الذينَ خَاضُوا فِي أَمْرِ عَائِشَةَ [رَضِيَ اللهُ عَنْهَا] (٥) كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَدًّا وَاحِدًا، ولَوْ كَانَ عَلَى مَا قَالَهُ المُخَالِفُ لَجَلَدَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَدَّيْنِ حَدَّيْنِ، حَدًّا عَنْ عَائِشَةَ [رَضِيَ اللهُ عَنْهَا]، وحَدًّا عَنِ الذي رَمَوْهَا بهِ.

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إذا حُدَّ مَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً حَدًّا وَاحِدًا عَنْهُمْ كُلُّهُمْ كَانَ

⁽١) من (ق).

⁽٢) ينظر قوله في: المدونة ١١ ١٧٢ ـ ١٧٣.

⁽٣) ما بببين المعقوفتين من (ق) وفي الأصل: الحكم المسكوت، وما وضعته أكثر وضوحا.

⁽٤) هذا قول للشافعي، وهو مذهب عثمان البتِّي، ينظر: الاستذكار ٩/ ٨٩.

⁽٥) من (ق)، وكذا المعقوفتين التاليتين.

ذَلِكَ لِكُلِّ حَدًّ تَقَدَّمَ فِيمَنْ حُدَّ لَهُ وفِي غَيْرِهِ، وكَذَلِكَ إذا حُدَّ الرَّجُلُ فِي شُرْبِ الخَمْرِ كَانَ ذَلِكَ لِكُلِّ زِنَا تَقَدَّمَهُ. الخَمْرِ كَانَ ذَلِكَ لِكُلِّ زِنَا تَقَدَّمَهُ.

* * *

⁽١) من (ق).

بابُ مَا لاَ حَدَّ فِيهِ، وجَامِعِ القَطْعِ، إلى آخِرِ الكِتَابِ

قَالَ ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ: مَنْ وَطِءَ جَارِيَةً لَهُ فِيهَا شِرْكٌ أَنَّهَا إِنْ لَمْ تَحْمِلْ فَهِيَ عَلَى هَيْءَهَا، وكَانَ للشَّرِيكِ عَلَى الوَاطِيءِ نِصْفُ مَا نَقَصَها الوَطْءُ مِنْ ثَمَنِهَا، فإنْ حَمَلَتْ قُوِّمَتْ عَلَيْهِ، وكانَ لِشَرِيكِهِ عَلَيْهِ [إذا كَانَ لَهُ مَالٌ] (١) نِصْفُ قِيمَةِ الوَلَدِ.

وقالَ أيضاً: لاَ تُبَعْ نِصْفُ قِيمَةِ الوَلَدِ إِذَا قُوِّمَتْ (٢).

وقالَ غَيْرُهُ: إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ تُقَوَّمُ فِيهِ عَلَيْهِ، فإنْ شَاءَ الشَّرِيكُ أَنْ يُسَلِّمَهَا إليه ويُتْبِعَهُ نِصْفَ قِيمَتِهَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ، وإنْ شَاءَ بِيَعَ لَهُ نِصْفَهُا، فإنْ نَقَصَهُ مِنْ قِيمَتِهَا شَيءٌ أَتْبَعَهُ الشَّرِيكُ بهِ دَيْناً عَلَيْهِ، ولَمْ يُبَعِ الولَدُ وعَلَيْهِ العُقُوبةُ فِي وَطْئِهِ إِيَّاهَا، ولا يَبْلُغُ بهِ الحَدَّ، لأَنَّهُ لاَ يَجْتَمِعُ أَبَداً حَدٌّ وثُبُوتُ نَسَبٍ، وكَذَلِكَ أَيْضَا يُدْرَأُ الحَدُّ عَمَّنْ وَطِءَ جَارِيةً أَحَلَّهَا لَهُ سَيِّدُهَا، وتُقَوَّمُ عَلَيْهِ، ويُلْحَقُ بهِ الوَلَدُ، يُدْرَأُ الحَدُّ عَمَّنْ وَطِءَ جَارِيةً أَحَلَّهَا لَهُ سَيِّدُهَا، وتُقَوَّمُ عَلَيْهِ، ويُلْحَقُ بهِ الوَلَدُ، بِسَبِ شُبْهَةِ الهِبَةِ التِّي كَانَتْ، ومِنْ أَجْلِهَا يَسْقُطُ الحَدُّ عَنِ الوَاطَىءِ، ولا تَجُوزُ إِيارَةُ الفُرُوجِ، ويَسْقُطُ الحَدُّ عَنِ الأَبِ فِي وَطْءِ (٣) جَارِيةِ ابْنِهِ، لِحُرْمَةِ الأَبُوقِ، ولِقَوْلِ النبيِّ يُؤَلِّقُ: «أَنْتَ ومَالكَ لأَبِيكَ» (أَنْ

⁽١) زيادة من (ق).

⁽٢) هذه الجملة لا توجد في نسخة (ق).

⁽٣) في (ق): وطئه.

⁽٤) رواه ابن ماجه (٢٢٩٢)، وأحمد ٢٠٤/٢، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. قال ابن حبان في الصحيح ٢ /١٤٢: معناه أنه صلى الله عليه وسلم زجر عن معاملته إياه بما يعامل به الأجنبي، وأمره ببره والرفق به في القول والفعل معا، لا أن مال الابن يملكه أبوه في حياته عن غير طيب نفس من الابن به.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إذا ادَّعَتْ امْرَأَةٌ أَنَّ زَوْجَهَا وَطِءَ جَارِيتَهَا غَصْباً، وقَالَ الزَّوْجُ: إِنَّهَا وَهَبَتْهَا لَهُ، ثُمَّ أَقَرَّتِ المَرْأَةُ بالهِبَةِ أَنَّهُ لاَ حَدَّ عَلَى الزَّوْجِ، ولاَ عَلَى الزَّوْجِ، ولاَ عَلَى المَرْأَةِ، مِنْ أَجْلِ الغِيرَةِ، هَذَا قَوْلُ^(۱) عِيسَى بنِ دِينَارٍ.

وقالَ أَشْهَبُ: عَلَيْهَا الحَدُّ لِرَمْيِهَا إِيَّاهُ بِالزِّنَا.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى عِكْرِمَةُ، عَنِ ابنِ عَبَاسٍ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «مَنْ وَطِءَ بَهِيمَةً فَاقْتُلُوهُ واقْتُلُوهَا» (٢)، هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ مِنْ أَحَادِيثِ (٣) أَهْلِ المَدِينَةِ، وَقَدْ رَوَى أَبُو رَزِينَ، عَنِ ابنِ عَبَاسٍ أَنَّهُ قَالَ: (لَيْسَ عَلَى الذي يَأْتِي بَهِيمَةً حَدُّ) (٤)، وهَذِه الرَّوَايةُ أَصَحُّ مِنْ رِوَايةٍ عِكْرِمَةَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، ولِهَذَا قَالَ عُلَمَاءُ أَهْلِ المَدِينَةِ: إنَّ البَهِيمَةَ لا تُقْتَلُ، ولا يُقْتَلُ وَاطِئُهَا.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فِي حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنِّ قِيمَتُهُ لَلاَثَةُ دَرَاهِمَ ١٣٠٧٤]، فِي هَذَا مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ [وَضَعَ] (٥) نَبِيّهُ ﷺ مِنْ كَتَابِهِ مَوْضِعَ البَيَانِ عَنْهُ، فَجَاءَتْ سُنَّةُ رَسُولَ الله ﷺ مُفَسِّرَةً للقُرْآنِ الذي نَصَّ الله السُبْحَانَةُ] (٢) فِيهِ القَطْعَ عَلَى السَّارِقِ (٧) بِغَيْرِ تَحْدِيدٍ لِقِيمَةِ السَّرِقَةِ، فَلَوْ تُرِكْنَا وَظَاهِرُ القُرْآنِ لَقَطَعْنَا كُلَّ سَارِقِ يَسْرِقُ مَا قَلَّ أَو كَثُرَ كَمَا قَالَتِ الْخَوَارِجُ، وَسُنَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَحَقُ أَنْ تُتَبَعَ مِنْ قَوْلِ الْخَوَارِجِ.

⁽١) في (ق): قال هذا.

 ⁽۲) رواه أبو داود (٤٤٦٤)، والترمذي (١٤٥٥)، وابن ماجه(٢٥٦٤)، وقال الترمذي: هذا
 حديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس.

⁽٣) في (ق): حديث.

⁽٤) رواه أبو داود (٤٤٦٥)، والترمذي (١٤٥٥)، وقال: هذا الحديث أصع من الحديث الأول.

⁽٥) زيادة من (ق).

⁽٦) من (ق).

⁽٧) في (ق): السارقين.

* وقَالَ أَبو حَنِيفَةَ: لاَ يَكُونُ القَطْعُ إلاَّ فِي عَشَرَةِ (١) دَرَاهِمَ (٢)، واحْتَجَّ فِي ذَلِكَ بِحَدِيثٍ رَوَاهُ عَنْ عَمْروِ بنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبيهِ، عَنْ جَدِّه، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «القَطْعُ فِي عَشَرة دَرَاهِمَ»(٣).

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: يُقَالُ لَهُ القَطْعُ فِي عَشَرَةِ دَرَاهِمَ كَمَا أَنَّ القَطْعَ فِي مَاثَةِ دَرْهَمِ وَأَزْيَدَ، وقَدْ ثَبَتَ مِنْ حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنِّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةً وَأَزْيَدَ، وقَدْ ثَبَتَ مِنْ حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنِّ قِيمَتُهُ اللَّهُ وَوَى الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ قَطَعَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِداً» (٤٠)، وقَطَعَ عُثْمَانُ فِي أُتْرُجَّةٍ قُوِّمَتْ بِثَلاَثَةِ دَرَاهِمَ مِنْ صَرْفِ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمَا بِدِينَارٍ ١٣٠٧١].

قالَ مَالِكٌ : وكَانَتْ أُتْرُجَّةً تُؤْكَلُ وكَذَلِكَ قُوِّمَتْ، وأَنَّهَا سُرِقَتْ مِنْ حِرْزٍ لاَ مِنْ شَجَرَتِهَا.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَجْهُ إِبَائِةِ سَعِيدِ بنِ العَاصِ أَنْ تُقْطَعَ يَدُ غُلاَمِ ابنِ عُمَرَ حِينَ سَرَقَ وَهُو آبِقٌ [٣٠٨١]، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ عَذَرَهُ بالضَّرُورَةِ التِّي اضْطَرْتَهُ إلى السَّرِقَةِ لِمَغِيبِهِ عَنْ نَفَقَةِ مَوْلاَهُ، وقَدْ رُوِي عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: (لاَ قَطْعَ فِي عَامِ سَنَةٍ) (٥)، يُرِيدُ: لاَ قَطْعَ فِي عَامِ مَجَاعَةٍ، فَكَأَنَّ ذَلِكَ العَبْدُ الآبِقِ إِنَّمَا سَرَقَ مِنْ جُوعٍ، فَعَذَرَهُ سَعِيدُ بنُ العَاصِي بِذَلِكَ، وأَبَى مِنْ قَطْع يَدِهِ.

* وقالَ مَالِكٌ: (يُقْطَعُ يَدُ العَبْدِ الآبِقِ إذا سَرَقَ مَا فِيهِ القَطْعُ)[٣٠٨٤]، إنَّمَا
 قالَ: إنَّهُ يُقْطَعُ إذا لَمْ يَقُمْ لَهُ عُذْرٌ بالحَاجَةِ.

قَالَ: وَلاَ يَقْطَعُ السَّيِّدُ عَبْدَهُ إِذَا سَرَقَ دُونَ الإِمَامِ، لِئَلاَّ يُسْقِطَ عَنْ نَفْسِهِ العِتْقَ

⁽١) إلى هنا انتهت نسخة (ق) في هذا الموضع.

⁽٢) ينظر: بدائع الصنائع ٧/ ٧٧، وشرح فتح القدير ٥ / ٣٦٠.

⁽٣) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣ ١٦٣ ، بإسناده إلى عمرو بن شعيب به.

⁽٤) رواه البخاري (٦٤٠٧)، ومسلم (١٦٨٤)، بإسنادهما إلى الزهري به.

⁽۵) رواه عبد الرزاق ۱۰ / ۲۶۲، وابن أبي شيبة ۱۰ /۲۷، بإسنادهما إلى يحيى بن أبي كثير عن ابن عمر به.

الذي يُلْزَمُ مِنْ مَثَّلَ بِعَبْدِه بِدَعْوَاهُ أَنَّهُ سَرَقَ، فَلِهَذا لا يَقْطَعْهُ إلاَّ الإمَامُ.

قِيلَ لابنِ القَاسِمِ: أَرَأَيْتَ مَنْ سَرَقَ مَا فِيهِ القَطْعُ فَلَمْ يُرْفَعْ إلى الإمَامِ حَتَّى وَرِثَ تِلْكَ السَّرِقَةَ، أَو وُهِبتْ لَهُ، أَيَدْرَأُ عَنْهُ الإمَامُ الحَدَّ؟ فَقَالَ: إِذَا رُفِعَ أَمْرُهُ إلى الإمَامُ الحَدَّ؟ فَقَالَ: إِذَا رُفِعَ أَمْرُهُ إلى الإمَامِ قَطَعَهُ، ولَمْ يُنْظَرْ إلى قَوْلِ صَاحِبِ السَّرِقَةِ إِذَا قَالَ: إِنِّي وَهَبْتُهَا لَهُ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ فَيَ فَعَلَ فَعَلَ النَّبِيُّ فَيَ وَهَبْتُهُ إلى النبيِّ عَلَيْهِ فَا النبيِّ عَلَيْهِ فَلَ النبيِّ عَلَيْهِ فَا النبيِّ عَلَيْهِ فَي رِدَاءِ صَفْوَانَ بِنِ أُمَيَّةَ الذِي وَهَبَهُ للسَّارِقِ بَعْدَمَا أُتِي بِهِ إلى النبيِّ عَلَيْهُ فَلَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ الهِبَةُ القَطْعَ، وقالَ: «هَلاً وَهَبْتَهُ إِيَّاهُ قَبْلَ أَنْ تَأْتِينِي بِهِ».

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: الذِي يُوجِبُ القَطْعَ عَلَى السَّارِقِ هُوَ أَنْ يَسْرِقَ مِنْ حِرْزٍ، وَأَنْ يَالُّ وَأَنْ يَسْرِقَ مَا قِيمَتُهُ رُبْعُ دِينَارِ فَصَاعِدًا، وإذا قُطِعَتْ يَدُ السَّارِقِ وَأَنْ يَلْبَعْ وَكَانَ عَدِيْمَا لَمْ يُنْبَعْ ثُمَّ وُجِدَتِ السَّرِقَةُ مَعَهُ وكَانَ عَدِيْمَا لَمْ يُنْبَعْ بُهَا دَيْناً، لأَنَّهُ قَدْ أُخِذَتْ يَدُهُ عِوضًا مِنَ السَّرِقَةِ، وإنَّمَا جَعَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ جَزَاءَهُ قَطْعَ يَدِه، فَلا يَجُوزُ أَنْ يُجَازَى بأَكْثَرَ مِمَّا جَازَاهُ الله به، فَيُنْبَعُ بِقِيمَةِ السَّرِقَةِ فِي عَدَمِهِ عَاقَبَهُ عُقُوبَتَيْنِ، وأَمَّا إذا كَانَ مَليئاً فإنَّهُ يُؤْخَذُ عَدَمِهِ، ومَنْ أَلْزَمَهُ غَرِمَهَا فِي عَدَمِهِ عَاقَبَهُ عُقُوبَتَيْنِ، وأَمَّا إذا كَانَ مَليئاً فإنَّهُ يُؤْخَذُ عَدَمِهِ، ومَنْ أَلْزَمَهُ غَرِمَهَا فِي عَدَمِهِ عَاقَبَهُ عُقُوبَتَيْنِ، وأَمَّا إذا كَانَ مَليئاً فإنَّهُ يُؤْخَذُ مَنْ بَعْدَ قَطْعِهِ قِيمَةُ السَّرِقَةِ إِنْ كَانَتْ عَرْضاً لا تُوزَنُ ولاَ تُؤْكَلُ، أَو مِثْلُهَا مِنَ المَكِيلِ والمَوْزُونِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَقَرَ مَالَهُ بِيلْكَ السَّرِقَةِ التِّي انتَفَعَ بِهَا وأَدْخَلَهَا في المَكِيلِ والمَوْزُونِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَقَرَ مَالَهُ بِيلْكَ السَّرِقَةِ التِّي انتُفَعَ بِهَا وأَدْخَلَهَا في المَكِيلِ والمَوْزُونِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَقَرَ مَالَهُ بِيلْكَ السَّرِقَةِ التِّي انتُفَعَ بِهَا وأَدْخَلَهَا في المَصَالِحِهَ إِلَاكَ السَّرِقَةِ التِّي انتُفَعَ بِهَا وأَدْخَلَهَا في

قالَ ابنُ القَاسِمِ: تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ اليُمْنَى ثُمَّ تُكُوَى بِالنَّارِ، ثُمَّ يُخْلَى، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ ثَالِثَةً قُطِعَتْ يَدُهُ اليُسْرَى، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ ثَالِثَةً قُطِعَتْ يَدُهُ اليُسْرَى، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ بَعْدَ ذَلِكَ ضُرِبَ وَسُجِنَ. سَرَقَ بَعْدَ ذَلِكَ ضُرِبَ وَسُجِنَ.

قالَ عِيسَى: وإذا أَخْطَأ بهِ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ أُخِذَ بالسَّرِقَةِ فَقُطِعَتْ يَدُهُ اليُسْوَى مَكَانَ اليُمْنَى لَمْ يُعَدْ عَلَيْهِ القَطْعِ مَرَّةً ثَانِيَةً فَتُقْطَعُ يَدُهُ اليُمْنَى، وتُجْزِىءُ بِقَطْع يَدِهِ اليُسْرَى عَنِ اليُمْنَى، ولا تُقْطَعْ رِجْلُهُ اليُسْرَى، لِئَلاَّ عَنِ اليُمْنَى، ولا تُقْطَعْ رِجْلُهُ اليُسْرَى، لِئَلاَّ تَذْهَبَ جَوَارِحُهُ مِنْ شِقِّ وَاحِدٍ فَيَبْقَى بِشِقِّ وَاحِدٍ، وإذا قُطِعَتْ يَدُ السَّارِقِ كَانَ ذَلِكَ تَذْهَبَ جَوَارِحُهُ مِنْ شِقِّ وَاحِدٍ فَيَبْقَى بِشِقٍّ وَاحِدٍ، وإذا قُطِعَتْ يَدُ السَّارِقِ كَانَ ذَلِكَ

⁽١) جاء في الأصل: مصالحته، وما وضعته هو المناسب للسياق.

القَطْعُ لِكُلِّ سَرِقَةٍ سَرَقَهَا قَبْلَ القَطْع، ويُغْرَمُ قِيمَةُ كُلِّ مَالٍ سُرِقَ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ.

فِي قِصَّةِ الأَقْطَعِ الذِي آوَاهُ أَبُو بَكْرٍ مِنَ الفِقْهِ: إضَافَةُ أَهْلِ البَلاَءِ، وأَنَّهُ مَنْ رُأَيَا بِخَيْرِ ظُنَّ بِهِ خَيْرٌ.

* ولَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرِ: (وأَبِيكَ، مَا لَيْلُكَ بِلَيْلِ سَارِقٍ) [٣٠٨٩]، لَقَوْلِ النبيِّ ﷺ: "إنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بَآبَائِكُمْ "(')، وذَلِكَ أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِشَيءٍ فَإِنَّمَا يُرِيدُ تَعْظِيمَهُ، ولاَ يُعَظَّمُ غَيْرُ اللهِ (٢)، وفِيهِ: أَنَّ الضَّيْفَ إِذَا سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ قُطِعَ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: إِنَّمَا أُوجَبَ عَلَيْهِ غُرْمَ السَّرِقَةِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَقَرَ مَالَهُ بقِيمَةِ السَّرِقَةِ التِّي أَتْلَفَهَا.

قالَ مَالِكٌ: المُحَارِبُ: هُوَ الذِي يَخْرُجُ قَاطِعاً للطَّرِيقِ مُكَابِراً عَلَى أَخْذِ الأَمْوَالِ عَلَى وَجْهِ الفَسَادِ فِي الأَرْضِ.

والمُغْتَالُ: هُوَ الذِي يَخْدَعُ الرَّجُلَ أَو الصَّبِيَّ حَتَّى يَأَمْنَهُ فَيُدْخِلُهُ بَيْتَا ثُمَّ يَقْتُلُهُ عَلَى مَالِهِ وِيَأْخُذُه، فَهَذِه الغِيلَةُ التِّي لاَ عَفْوٌ فِيهَا، ولاَ بُدَّ مَنْ قَتْلِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، وإنْ عَفَا عَنْهُ وَلِيُّ المَقْتُولِ.

وذُو النَّائِرَةِ (٣): هُوَ الرَّجُلُ الذِي يَأْتِي إلى الرَّجُلِ فِي حَرِيْمِه فَيَقْتُلُهُ عَلَى عَدَاوَةٍ بَيْنَهُمَا، ويَذْهَبُ ولاَ يَأْخُذُ مَالاً، وفِي مِثْلِ هَذا يَكُونُ القَتْلُ أَو العَفْوُ إلى أَوْلِياءِ المَقْتُولِ، فإنْ عَفَوا عَنِ القَاتِلِ جَازَ عَفْوَهُمْ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: الذِي رَأَيْتُ مَالِكَاً يَنْحُو إليهِ فِي المُحَارِبِينَ أَنَّهُ مَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ وَقُدْ قَتَلَ اللَّهِ فِي المُحَارِبِينَ أَنَّهُ مَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ وقَدْ قَطَعَ الطَّرِيقَ ولَمْ تَطُلْ إِخَافَتُهُ

⁽١) رواه البخاري (٥٧٥٧)، ومسلم (١٦٤٥) من حديث عمر بن الخطاب.

⁽٢) قال الباجي في المنتقى ٧ /١٦٦: يحتمل أن يكون أبو بكر قال (وأبيك) على عادة العرب في تخاطبها وتراجعها دون ان يقصد به القسم.

⁽٣) النائرة: هي الحقد والعداوة، مشتقة من النار، يقال: سعيت في إطفاء النائرة، أي: في تسكين الفتنة، ينظر: اللسان ٦ / ٤٥٩٣.

وعِيَاثَتُهُ فإنَّهُ يُقْطَعُ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلاَفٍ، ومَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يَقْتُلَ، أَوْ يَقْطَعَ طَرِيقَاً ضُرِبَ ضَرْباً وَجِيعاً، ونُفِيَ إلى بَلْدَةٍ يُسْجَنُ فِيهِ حَتَّى تَظْهَرَ تَوْبَتُهُ.

وقالَ عِيسَى: ويَجُوزُ للإمَامِ قَتْلُ هَذا عَلَى وَجْهِ النَّظَرِ والاجْتِهَادِ ولِيَرْتَدِعَ بِذَلِكَ (١) غَيْرُهُ.

قَالَ عِيسَى: لَيْسَ عِنْدَنَا فِي تَعْزِيرِ الإَمَامِ لِمَنْ وَجَبَ تَعْزِيرُهُ بِالسَّوْطِ حَدٌّ مَوْقُوفٌ عِنْدَهُ، وذَلِكَ إلى اجْتِهَادِ الإَمَامِ، وقدْ كَتَبَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ إلى أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ أَلاَّ يَزِيدَ فِي التَّعْزِيرِ عَلَى الثَّلاَثِينَ سَوْطًا (٢)، ولأَنْ يُخْطِىءُ الإَمَامُ فِي العَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَجَاوَزَ فِي العُقُوبَةِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ سَرَقَ عَبْدَاً جَاهِلاً لاَ يَعْرِفُ شَيْئًا، أَو سَرَقَ صَبِيًا صَغِيراً مِنْ حِزْزِهِ فإنَّهُ يُقْطَعُ، وأَمَّا إذا كَانَ عَبْدًا نَافِذًا فِي أَمْرِهِ (٣) فإنَّهُ لاَ قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَهُ، ولَكِنَّهُ يُؤَدِّبُهُ السُّلْطَانُ الأَدَبَ المُوجِعَ، وكَذَلِكَ يَفْعَلُ بالمُخَنَّثِينَ (٤).

قالَ عَلِيُّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ: (يُقْطَعُ يَدُ النَّبَّاشِ، لأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى المِيِّتِ بَيْتَهُ) (٥)، يَغْنِي: دَخَلَ عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ، واسْتَخْرَجَ أَكْفَانَهُ، (٢) وإنَّمَا قِيلَ للنبَّاشِ مُخْتَف، لأَنَّهُ يَغْنِي: دَخَلَ عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ، واسْتَخْرَجَ أَكْفَانَهُ، (١) وإنَّمَا قِيلَ للنبَّاشِ مُخْتَف، لأَنَّهُ يَغْنِي بِفِعْلِهِ ذَلِكَ عَنِ النَّاسِ، وقالَ اللهُ: ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلأَرْضَ كِفَاتًا ﴿ أَلَوْ نَجْمَلُ ٱلأَرْضَ كِفَاتًا ﴿ أَلَوْ نَجْمُ الْخَلْقَ وَهُمْ أَحْيَاءٌ عَلَى ظَهْرِهَا، وتَضُمُّهُمْ إذا السرسلات: ٢٥- ٢٦]، يَعْنِي: أَنَّهَا تَضُمُّ الخَلْقَ وَهُمْ أَحْيَاءٌ عَلَى ظَهْرِهَا، وتَضُمُّهُمْ إذا مَاتُوا وصَارُوا فِي القُبُورِ، فإذا أَخْرَجَ النَّبَّاشُ الكَفَنَ مِنَ القَبْرِ وبَلَغَتْ قِيمَتُهُ رُبْعُ دِينَارِ فَصَاعِدَا قُطِعَتْ يَدُهُ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، عَنْ

⁽١) من هنا تبدأ نسخة (ق) في هذا الموضع.

⁽٢) في (ق): ثلاثين سوطا، والأثر رواه ابن أبي شيبة ١١٥/١٠٥.

⁽٣) في (ق): أموره.

⁽٤) جملة (وكذلك يفعل بالمخنثين) لا توجد في (ق).

 ⁽٥) رواه أبو داود (٤٤٠٩) من قول حماد بن أبي سليمان معلقا.

⁽٦) هنا في الأصل: وقال غيره، ولا توجد هذه الجملة في (ق)، وهذا هو الصحيح مراعاة لسياق الكلام.

مُحَمَّدِ بنِ يَحْيِي بنِ حِبَّانَ: (أَنَّ غُلاَماً لِعَمِّه يُقَالُ لَهُ فُتَيْلٌ، وقِيلَ: فِيلٌ، سَرَقَ وَدِيَّا مِنْ حَائِطِ رَجُلٍ، فَغَرِسَهُ فِي حَائِطِ سَيِّدِه)(١)، ثُمَّ ذَكَرَ الحَدِيثَ كَمَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي المُوطَّأَ[٣١٠٤].

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ] (٢): فِي هَذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّهُ لاَ قَطْعَ فِي الثِّمَارِ المَعْرُوسَةِ إذا سُرِقَتْ مِنْ حِرْزٍ كَثُرتْ قِيمَتُهَا أَو قَلَّتْ، لِقَوْلهِ: «لا قَطْعَ فِي [ثَمَرٍ ولا كَثَر]» (٣).

قالَ أَبُو عُمَرَ: وإنْ كَثُرَ ثَمَنُهَا، ولَكِنْ عَلَى السُّلْطَانِ أَنْ يُعَاقِبَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِقَدْرِ مَا يَرَاهُ مِنَ العُقُوبَةِ.

وفِيهِ: بَيَانُ [العَالِمِ](٤) للإمَامِ إذا أَرادَ أَنْ يَقْضِي بِخِلاَفِ السُّنَّةِ.

وفِيهِ: رُجُوعُ الإِمَامِ إلى قَوْلِ العَالِمِ إذا عَلِمَ أَنَّ الحَقَّ فِي قَوْلِهِ، كَمَا رَجَعَ مَرْوَانُ بنُ الحَكَمِ إلى مَا أَخْبَرَهُ بهِ رَافِعُ بنُ خَدِيجٍ عَنِ النبيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «لاَ قَطْعَ فِي ثَمَرٍ ولاَ كَثَرٍ»، يَعْنِي: لاَ تُقْطَعُ يَدُ مَنْ سَرَقَ مِنَ الثَّمَارِ المُعَلَّقَةِ فِي رُؤُوسِ الشَّجَرِ، ولاَ عَلَى مَنْ قَلَعَ كَثَرًا مِنْ حَائِطٍ رَجُلٍ فَعَرسَهُ فِي حَائِطِه، والكَثَرُ: الشَّجَرِ، ولاَ عَلَى مَنْ قَلَعَ كَثَرًا مِنْ حَائِطٍ رَجُلٍ فَعَرسَهُ فِي حَائِطِه، والكَثَرُ: الجُمَّارُ، وَهُوَ صِغَارُ النَّخْلِ، وجَمِيعُ نَقُولِ الثِّمَارِ، فَمَنْ سَرَقَها مِنْ حِرْزٍ لَمْ تُقْطَعْ يَدُهُ، وعَلَيْهِ الضَّمَانُ لِقِيمَةِ مَا سَرَقَ، ويُؤَدِّبُهُ السُّلْطَانُ بِقَدْرِ مَا يَرَاهُ مِنَ الأَدَبِ.

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سَحْنُونَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَرَقَ شَجَرَةً أُو نَخْلَةً مِنْ دَارِ رَجُلٍ فإنَّهُ يُقْطَعُ.

⁽۱) رواه البيهقي في السنن ٨ / ٣٦٢، وابن عبد البر في التمهيد ٣٠٦/٢٣، بإسنادهما إلى حماد بن زيد، ورواه ابن ماجه(٢٥٩٣) من طريق سفيان عن يحيى بن سعيد الأنصاري به. والودي • بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد التحتية ـ النخل الصغير.

⁽٢) في الأصل، و(ق): ع، وقد أبدلته بذكر الاسم صريحا، كما هي عادته في مواضع كثيرة.

⁽٣) جاء في الأصل: (كثير الثمار)، وهو خطأ، والصواب ما ذكرته كما في رواية الموطأ.

⁽٤) من (ق)، وفي الأصل: العلم، وهو خطا.

وقالَ لَنا أَبُو عُمَرَ: لاَ قَطْعَ عَلَيْهِ، واحْتَجَّ فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ.

وحدَّ ثنا أَبو عِيسَى يَحْيَى بنُ عَبْدِ اللهِ، قالَ: حَدَّ ثنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ يَحْيَى، عَنْ أَبيهِ يَحْيَى بنِ سَعْدٍ، عَنِ ابنِ عَجْلاَنَ، عَنْ عَمْرُو بنِ شُعَيْبٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ سَعْدٍ، عَنِ ابنِ عَجْلاَنَ، عَنْ عَمْرُو بنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَسِهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ المُعَلَّقِ، فقَالَ: «مَنْ أَصَابَ [مِنْهُ] (١) مِنْ ذِي حَاجَةٍ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ، ومَنْ أَخْرَجَ مِنْهُ بِشَيءٍ فَعَلَيْهِ غُرْمُهُ (٢) والعُقُوبَةُ، ومَنْ سَرَقَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيهِ الجَرِينُ فَبَلَغَ ذَلِكَ ثَمَنَ المِجَنِّ فَعَلَيْهِ القَطْعُ (٣).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا الْحَدِيثُ يُبِيِّنُ أَنَّهُ لاَ قَطْعَ فِي الثِّمَارِ الْمُعَلَّقَةِ فِي رُوُّوسِ الْشَّجَرِ، وإنَّ للمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكُل [مِنْهَا] (') مَا يَسُدُّ جُوعَهُ وإنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ صَاحِبُهَا، ولَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّدَ مِنْ المَيْتَةِ فِي ذَلِكَ صَاحِبُهَا، ولَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّدَ مِنَ المَيْتَةِ فِي قَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ العِلْم، فإذَا أَخْرَجَ مَعَهُ شَيْئًا مِنْ ثَمَرِ ذَلِكَ الْحَائِطِ الذِي أَكَلَ مِنْهُ صَارَ بِذَلِكَ مُتَعَدِّياً، فَعَلَيْهِ غُرْمُ مَا خَرَجَ بهِ مِنْ ذَلِكَ، وعَلَيْهِ الْعُقُوبَةُ لِتَعَدِّيهِ فِي صَارَ بِذَلِكَ مُتَعَدِّياً، فَعَلَيْهِ غُرْمُ مَا خَرَجَ بهِ مِنْ ذَلِكَ، وعَلَيْهِ الْعُقُوبَةُ لِتَعَدِّيهِ فِي الْخُرَاجِهِ، فإذَا وَضَعَ الثَّمَرَ فِي الْجَرِينِ صَارَ مَحْرُوزَاً، فَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ مَا فِيهِ القَطَعُ إِنْهُ إِلَّ خُصَةُ فَلِهَذَا يُقْطَعُ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ: أَنَّ إِقْرَارَ العَبْدِ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا تَقَعُ بِهِ العُقُوبَةُ عَلَيْهِ خَسَدِهِ جَائِزٌ عَلَيْهِ [٢١٠٨] مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لاَ يُتَهَّمُ فِي أَنْ يُوقِعَ عَلَى نَفْسِهِ عُقُوبَةً.

فإن اعْتَرَفَ بِمَا يَسْتَضِرُّ بهِ سَيِّدُهُ مِنْ غُرْمٍ يَغْرِمُهُ لَمْ يَجْزِ اعْتِرَافُهُ بِذَلِكَ، لأَنَّهُ يُتَهَّمُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ باعْتِرَافِهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مِلْكِ سَيِّدِه طَمَعًا مِنْهُ أَنْ يُسْلِمَهُ السَّيِّدُ فِي الجِنَايةِ التِّي أَقَرَّ بِهَا، فَلِذَلِكَ لاَ يَجُوزُ إقْرَارُهُ إلاَّ أَنْ يُثْبِتَ ذَلِكَ للمُقِرِّ لَهُ السَّيِّدُ فِي الجِنَايةِ التِّي أَقَرَّ بِهَا، فَلِذَلِكَ لاَ يَجُوزُ إقْرَارُهُ إلاَّ أَنْ يُثْبِتَ ذَلِكَ للمُقِرِّ لَهُ

⁽١) زيادة من (ق).

⁽٢) في (ق): غرامته.

⁽٣) رواه أبو داود (٤٣٩٠)، والنسائي (٤٩٥٨)، بإسناده إلى الليث بن سعد به.

⁽٤) من (ق)، وفي الأصل: منه.

⁽ه) زيادة من (ق).

بِشَاهِدَيْنِ، أَو بِشَاهِدٍ ويَمِينٍ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ شَاهِدٌ ويَمِينٌ، ثُمَّ يَكُونُ السَّيِّدُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْخَيَارِ إِنْ شَاءَ افْتَكَّهُ بِقِيمَةِ جِنَايَتِهِ، وإِنْ شَاءَ أَسْلَمَهُ فِيهَا ويَكُونُ عَبْدًا للمُجْنَى عَلَيْهِ.

* قَالَ مَالِكٌ : لا قَطْعَ عَلَى المُسْتَعِيرِ [٣١١٠].

سَأَلْتُ أَبِا مُحَمَّدٍ عَنِ الحَدِيثِ الذي رَوَاهُ مَعْمَرٌ: «أَنَّ امْرَأَةً اسْتَعَارَتْ حُلْياً ثُمَّ جَحَدَتْهُ فَأَمَرَ بِهَا النّبِيُ ﷺ أَنْ تُقْطَعَ يَدُهَا» (١) ، فقالَ لِي: انْفَرَدَ بِهَذَا الحَدِيثِ مَعْمَرٌ، لَمْ يَرُوهِ أَحَدٌ غَيْرُهُ ، وقدْ أَدْخَلَ البُخَارِيُّ فِي كِتَابِهِ حَدِيثًا أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «لاَ قَطْعَ عَلَى المُسْتَعِيرِ» (٢) ، وبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ .

* * *

تَمَّ الكِتَابُ بِحَمْدِ اللهِ، يَتْلُوهُ كِتَابُ الأَشْرِبَةِ إِنْ شَاءَ اللهُ

* * *

⁽١) رواه أبو داود (٤٣٧٤) من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة به.

⁽٢) لم أجده في صحيح البخاري ولم ينسبه أحدٌ إليه، ولا أرى إلا أن المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ وهم في نسبته إلى الصحيح، وقد بحثت عن هذا الحديث بهذا اللفظ فلم أجده.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمَا

تَفْسِيرُ كتابِ الأَشْرِبةِ، والحَدِّ فِي الخَمْرِ

* قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: (إنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ رِيحَ شَرَاب، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَزَعَمَ أَنَّهُ شَرِبَ الطَّلَاءَ)[٣١١٦]، وذَكَرَ الحَدِيثَ إلى آخِرِه، فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ مَنْ شَرِبَ شَرَاباً مُسْكِراً أَنَّهُ يُحَدُّ إذا شَهِدَ شَاهِدَانِ من [المُسْلِمينَ](١) يَعْرِفَانِ رَائِحَةَ الخَمْرِ أَنَّهُ شَرِبَ شَرَاباً مُسْكِراً.

وأَنَّ الإمَامَ يُقِيمُ الحُدُودَ عَلَى القَرِيبِ والبَعِيدِ.

وقَدْ ثَبَتَ أَنَّ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ مِنْ جَمِيعِ الأَشْرِبةِ، والخَمْرُ تَكُونُ مِنْ أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ العَسَلِ، والتَّمْرِ، والزَّبِيبِ، وإنَّمَا حُرِّمَتْ الخَمْرُ [لأَنَّهَا تُولِّلُهُ الشياءَ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ العَسَلِ، والتَّمْرِ، والزَّبِيبِ، وإنَّمَا حُرِّمَتْ الخَمْرُ يَومِئِذٍ فَضِيخُ العَدَاوَةَ والبَغْضَاءَ، وتَصُدُّ عَنْ ذَكْرِ اللهِ، وعَنِ الصَّلاَةِ] (٢) وشَرَابُهُمْ يَومِئِذٍ فَضِيخُ التَّمْرِ، وقَدْ بَيَّنَ اللهُ فِي كِتَابِهِ عِلَّةَ تَحْرِيمِهَا فقالَ: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ التَّمْرِ، وقَدْ بَيَّنَ اللهُ فِي كِتَابِهِ عِلَّةَ تَحْرِيمِهَا فقالَ: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ وَعَنِ ٱلصَّلَوَّةُ فَهَلَ أَنهُم مُنهُونَ ﴾ [المائدة: القيدة: ﴿ اللهَاللهُ وَعَنِ ٱلصَّلَوَةُ فَهَلْ أَنهُم مُنهُونَ ﴾ [المائدة: ٩].

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وأَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَى انْتِقَالِ اسْمِ العَصِيرِ إلى اسْمِ الخَمْرِ بالشَّدَّةَ الخَادِثةِ فِي العَصِيرِ، فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى إنَّ الشِّدَّةَ عِلَّةَ (٣) التَّحْرِيمِ، فَكُلَّمَا

 ⁽١) وقع في الأصل (المسلمان) وهو خطأ، وفي (ق): شاهدان مسلمان.

⁽٢) الزيادة من (ق).

⁽٣) في (ق) بدلا من كلمة علة: أصل.

كَانَتْ فِيهِ الشِّدَّةُ مَوْجُودَةً مِنْ جَمِيعِ الأَشْرِبةِ وَجَبَ لَهُ حُكْمُ الخَمْرِ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ] (١): جَعَلَ عُمَرُ مَسْأَلَةَ إِقَامَةِ الحَدِّ فِي الْخَمْرِ مَسْأَلَةَ الْمُورَى، وأَخَذَ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِ عَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ [رَضِيَ اللهُ عَنْهُ] (٢)، وَوَافَقَهُ عَلَى شُورَى، وأَخَذَ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِ عَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ [رَضِيَ اللهُ عَنْهُ] (٣) أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ [٣١١٧]، ولَمْ يَثْبَتْ فِيهِ حَدُّ مَوْقُوفٌ عِنْدَهُ عَنِ اللهُ عَنْهُ] النبي ﷺ، إلاَّ أَنَّهُ جَلَدَ فِيهِ بِالجَرِيدِ والنِّعَالِ، وجَلَدَ فِيهِ أَبو بَكْرٍ [رَضِيَ اللهُ عَنْهُ] (١) أَرْبَعِينَ، ثُمَّ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ (٥) فِي أَيَّامِ عُمَرَ عَلَى جَلْدِ ثَمَانِينَ سَوْطًاً.

* قالَ ابنُ القَاسِمِ: كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: يُنْبَذُ فِي الظُّرُوفِ كُلِّهَا إِلاَّ الدُّبَاءَ والمُزَقَّتَ، لأَنَّهُ [ثَبَتَ] (٢٠ نَهْيُ النبيِّ عَلَيْ عَنِ الانْتِبَاذِ فِيهِمَا مِنْ حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ، وأبي هُرَيْرَةَ [٢٣١٢٣و٣١٢٢] .

قالَ عِيسَى: لاَ يُنتَبَذُ البُسْرُ والتَّمْرُ، ولا التَّمْرُ والزَّبيبُ جَمِيعًا.

قالَ: ولاَ يُخْلَطُ المُعَسَّلُ والسُّكُرْكَةُ، والسُّكُرْكَةُ شَرَابٌ يُعْمَلُ مِنَ القَمْحِ (٨).

قَالَ: ولاَ بَأْسَ أَنْ يُخْلَطَ العَسَلُ واللَّبَنُ.

قَالَ: وَلاَ يَصْلُحُ أَنْ يُجْعَلَ الْعَسَلُ فِي النَّبِيسِ (٩)، لأَنَّهُمَا خَلِيطَانِ.

⁽١) وفي الأصل و(ق): ع.

⁽٢) من (ق).

⁽٣) في (ق): ومن وافقه عليه من الصحابة رضي الله عنهم.

⁽٤) من (ق).

⁽٥) في (ق) ثم أجمعوا.

⁽٦) من (ق).

⁽V) ينظر قول مالك في المدونة ١١ / ١٠٦.

⁽A) السكركة بضم السين والكاف وسكون الراء نوع من الشراب يتخذ من الدُّرة يصنعه أهل الحبشة خاصة، ويسمى أيضا الغبيراء، ينظر: مواهب الجليل ٣/ ٢٣٣ واللسان ٣/ ٢٠٤٩.

⁽٩) لم أعرف هذا الشراب ولم أجده إلا في كتاب النوادر والزيادات ١٤ / ٢٨٩ قال: عن ابن وهب سئل عن النبيس يجعل فيها العسل هل هو من الخليطين؟ قال: لا بأس به، والنبيس مثل الماء.

قالَ ابنُ مُزَيْنٍ: رَخَّصَ أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ فِي شَرَابِ النَّبَابِيسِ.

قالَ عِيسَى: ولاَ يُخْلَطُ نَبِيذُ زَبِيبٍ ونَبِيذُ تَمْرٍ ثُمَّ يُشْرَبَانِ وإنْ لَمْ يُسْكِرا، وقَدْ كَانَ ابنُ عُمَرَ يَنْبُذَ النَّبِيذَ، فَيَنْظُرُ إلى التَّمْرَةِ بَعْضُهَا بُسْرَةٌ وبَعْضُهَا رُطْبَةٌ فَيَقْطَعُهَا، ولاَ يَنْبُذُ هَا كُلُها، كَرَاهِيةَ أَنْ يُنْبَذَ البُسْرَ والرُّطَبَ جَمِيعاً، لِنَهْي رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنِ الخَلِيطَيْنِ فِي الانْتِبَاذِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ بَعْضَ ذَلِكَ يُهَيِّجُ بَعْضَاً.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: حَدِيثُ عَائِشَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ البِتْعِ، فقالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامُ ٣١٢٨].

قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وقَالَ فِيهِ أَحْمَدُ بِنُ حَنْبَلٍ: أَنَا أَقِفُ عِنْدَ هَذَا الحَدِيثِ، والبِتْعُ: شَرَابُ العَسَلِ، وفِيهِ: أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وقَدْ رَدَّ النبيُّ وَقِيهِ الخَمْرِ التِّي أُهْدِيتْ إليهِ، وقَالَ: "إِنَّ الذي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ النبيُّ وَقَالَ: "إِنَّ الذي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا» (١).

قَالَ عِيسَى (٢): شَرَابُ الفَضِيخِ هُوَ: أَنْ يُؤْخَذَ البُسْرُ فَيُهَشَّمُ وِيُصَبُّ عَلَيْهِ المَّدَّةُ صَارَ المَاءُ، ثُمَّ يُتُرَكُ حَتَّى تَحْدُثُ فِيهِ الشِّدَّةُ صَارَ حَرَاماً.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَبَاحَ مَالِكُ الانْتِفَاعَ بِأُوانِي الخَمْرِ بَعْدَ أَنْ تُغْسَلَ مَا لَمْ تَكُنْ زِقَاقاً (٢)، ولَمْ يَأْخُذُ [مَالِكُ] (٤) فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ أَبِي طَلْحَةَ لأَنسِ بنِ مَالِكِ تَكُنْ زِقَاقاً لَهُ: (قُمْ إلى هَذِه الجِرَارِ فَاكْسِرْهَا)[٣١٣٣]، وأَمَّا الزِّقَاقُ فَتَدْخُلُهَا نَجَاسَةُ الخَمْرِ، فَلاَ يُنتَفِعُ بِهَا لأَنَّهَا تُفْسُدُ كُلَّمَا جُعِلَ فِيهَا.

* قَوْلُ عُبَادَةً بِنِ الصَّامِتِ [لِعُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ حِينَ طَبَخَ لَهُ الشَّرَابَ، فقَالَ فِيهِ

⁽۱) رواه مسلم (۱۵۷۸)، من حدیث ابن عباس.

⁽٢) هنا في (ق): وحرمت الخمر وشرابهم يومئذ فضيخ الخمر.

 ⁽٣) الزقاق، جمع زق، وهو: وعاء من جلد يجز شعره ولا ينتف للشراب وغيره، ينظر:
 المعجم الوسيط١/٣٩٦.

⁽٤) من (ق).

عُمَّرُ: (مَا أَرَى بِهَذَا بَأْسَاً)، فقَالَ عُبَادَةً] (١): (أَحْلَلْتَهَا واللهِ يا أَميرَ المُؤْمِنِينَ) [٣١٣٤]، إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ [عُبَادَةً] (٢) مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اتَّقَى أَلاَّ يُبَالِغَ فِي طَبْخِهَا، فَتَبْقَى عَلَى حَالِهَا فَتَصِيرُ خَمْرًا، فَلَمَّا فَهِمَ عُمَرُ مَعْنَى قَوْلِ عُبَادَةَ بِنِ الصَّامِتِ قالَ: (اللَّهُمَّ إِنِّي لاَ أَحِلُّ لَهُمْ شَيْئاً حَرَّمْتَهُ عَلَيْهِمْ، ولاَ أُحْرِّمُ عَلَيْهِمْ شَيْئاً أَحْلَلْتَهُ لَهُمْ)، فِي هَذَا مِنَ الفَقْهِ: أَنْ يَتَبَرَّأُ العَالِمُ مِنْ قَوْلَةٍ يَقُولُهَا إذا اتَّقَى فِيهَا فَسَادَ النَّاسِ، وكَانَ إمَامَا يُقْتَدَى بِهِ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فِي الدُّنيا ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا حُرِمَهَا فِي الدَّنيا ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا حُرِمَهَا فِي الآخِرَةِ»[٣١٣٢] فَسَّرَهُ بَعْضُ الفُقَهَاءِ فقَالَ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَنْسَاهَا فِي الجَنَّةِ إِذَا دَخَلَها فَلاَ تَجْرِي لَهُ عَلَى بَالٍ،

كَمَا قَدْ يَنْظُرُ إلى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ فِي دَرَجَةٍ عَالِيةٍ فَلاَ يَحْسُدُهُ عَلَيْهَا، والجَنَّةُ دَرَجَاتٌ ومَنَازِلُ، تُدْخَلُ برَحْمَةِ اللهِ، وتُتَبَوَّأُ مَنَازِلُهَا بِقَدْر أَعْمَالِ العِبَادِ^(٣).

وقِيلَ أَيْضًا: أَنَّ مَعْنَى هَذَا الحَدِيثِ [مَعْنَى] (٤) الوَعِيدِ، وأَنَّهُ يُحْرِمُهَا فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، ولَوْ كَانَ يُحْرِمُهَا أَبَدًا فِي الجَنَّةِ لَكَانَتْ عُقُوبَةَ شُرْبِ الخَمْرِ فِي الدُّنيا تَتْبَعُهُ فِي الجَنَّةِ فَقَدْ خَفَرَ اللهُ [جلَّ وعزَّ] (٥) ذُنُوبَهُ.

* * *

تَمَّ الكِتَابُ والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، يَتْلُوهُ كِتَابُ الجَامِعِ إِنْ شَاءَ اللهُ

* * *

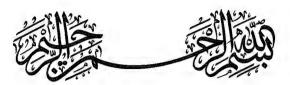
⁽١) ما بين المعقوفتين من (ق).

⁽٢) من (ق).

⁽٣) جملة (والجنة درجات . . . إلى آخرها) لا توجد في (ق).

⁽٤) من (ق).

⁽٥) من (ق).



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمَا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الجَامِعِ

* قَوْلُ النبيِّ عَلَيْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِمَكَّةُ وَمِثْلَهُ مَعَهُ الْ١٣٠٣]، فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ المَدِينَةِ عَلَى مَكَّةً، لِدُعَاءِ رَسُولِ اللهِ عَلَى لَا هُلُ المَدِينَةِ بِمِثْلَيْ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِمَكَّةً، ودُعَاءُ إِبْرَاهِيمُ الْمَكَّةَ أَنْ يَرْزُقُهُمْ اللهُ [جَلَّ وَعَزَّ] مَنَ الشَّمَرَاتِ، وأَنْ يَجْعَلَ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إليهِمْ، يَرْزُقُهُمْ اللهُ [جَلَّ وَعَزَّ] مِنَ الشَّمَرَاتِ، وأَنْ يَجْعَلَ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إليهِمْ، يَعْنِي: يَجْلِبُونَ إليهَا الأَقْوَاتَ، ودَعَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ لأَهْلِ المَدِينَةِ أَنْ يُبَارِكَ لَهُمْ فِي طَعَامِهِمْ المَدِينَةِ أَنْ يُبَارِكَ لَهُمْ الطَّاعَاتِ عِلْمَدُ المَدِينَةِ أَنْ يُبَارِكَ لَهُمْ الطَّاعَاتِ عَلَيْهَا المَدْتِينَ المُفْتَرَضِ عَلَيْهَا الطَّاعَاتِ عِبِمِثْلَيْ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهَا لأَهْلِ مَكَّةً.

وسَمَّى اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى المَدِينَةَ دَارَ الإِيمَانِ، فقالَ: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَسَمَّى اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى المَدِينَةِ دَارَ الإِيمَانِ مُكَّانَ المَدِينَةِ، ورَوَى سَعِيدُ بنُ أَبِي مَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «المَدِينَةُ قُبَّةُ الإِسْلاَمِ، ودَارُ الإِيمَانِ، وأَرْضُ الهِجْرَةِ، ومُبْتَدأُ الحَلاَلِ والحَرَامِ» (٣).

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَاخْتَارَ اللهُ [جَلَّ وَعَزًّ] المَدِينَةَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ لِمَحْيَاهُ

⁽١) في (ق): والذي دعا به إبراهيم لأهل مكة.

⁽٢) من (ق)، وكل ما سيأتي محصورا بين معقوفتين فهو زيادة من هذه النسخة.

 ⁽٣) رواه الطبراني في الأوسط ٥/ ٣٨٠ بإسناده إلى سعيد المقبري به، وقال الهيثمي في
 مجمع الزوائد ٣/ ٢٩٨: وفيه عيسى بن ميناء قالون وحديثه حسن، وبقية رجال ثقات.

ومَمَاتَهُ، وجَعَلَهَا دَارَ الهِجْرَةِ إليهِ، وَهِيَ مَحْفُوفَةٌ بِالشُّهَدَاءِ، وعَلَى أَنْقَابِهَا مَلاَئِكَةٌ، لاَ يَدْخُلُهَا الطَّاعُونُ، ولاَ الدَّجَّالُ، وبِهَا رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ، ولَوْ عَلَى عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ بُقْعَةً أَفْضَلَ مِنْهَا مَا دَعَا اللهَ [جَلَّ وَعَزَّ] أَنْ يُدْفَنَ فِيهَا.

وقالَ مَالِكٌ [رَحِمَهُ اللهُ]: افْتُتِحَتِ القُرَى بالسَّيْفِ حَتَّى مَكَّةَ، وافْتُتِحَتِ المَّرِينَةُ بالقُرْآنِ(١).

* قَوْلُ ابنِ عُمَرَ لِمَوْلاَتهِ حِينَ شَاوَرَتْهُ فِي الخُرُوجِ مِنَ المَدِينَةِ فَقَالَ لَهَا: (اقْعُدِي لُكَعُ)[٣٣٠٥]، يَقُولُ: اقْعُدِي يا دَانِيةَ الحَالِ، ثُمَّ أَعْلَمَهَا بِمَا للصَّابِرِ مِنَ الأَجْرِ عَلَى لأَوَاءِ المَدِينَةِ، واللأَوْاءُ: هُوَ الجُوعُ ونكَدُ الكَسْبِ(٢).

وفِي هَذا الحَدِيثِ بَيَانٌ لِفَضْلِ المَدِينَةِ عَلَى سَائِرِ البُلْدَانِ كُلِّهَا، وعَلَى المُسْلِمِ نَصِيحَةُ المُسْلِم إذا شَاوَرَهُ، وقَدْ قالَ النبيُّ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»(٣).

* قَوْلُ الأَعْرَابِيِّ للنبِيِّ عَلَيْهِ: (أَقِلْنِي بَيْعَتِي) [٣٣٠٦]، يَعْنِي: أَقِلْنِي مَابَايَعْتُكَ عَلَيْهِ مِنَ البَقَاءِ مَعَكَ بالمَدِينَةِ وتَرْكِي وَطَنِي، فأَبَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، فَخَرَجَ ذَلِكَ الأَعْرَابِيُّ [عِنْدَ ذَلِكَ مِنَ المَدِينَةِ] (١٤) عَاصِياً للهِ [جَلَّ وَعَزَّ] ولِرَسُولِهِ فَخَرَجَ ذَلِكَ الأَعْرَابِيُّ [عِنْدَ ذَلِكَ مِنَ المَدِينَةِ] وَاللَّيْ عَاصِياً للهِ إللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ المَدِينَةُ كَالكِيرِ، تَنْفِي [عَنْدَ فِيهِ مِنَ النَّاسِ، ويَبْقَى فِيها خَبَثُها، ويَنْصَعُ طِيبُها»، يَعْنِي: تَنْفِي مَنْ لاَ خَيْرَ فِيهِ مِنَ النَّاسِ، ويَبْقَى فِيها الطَّيِبُونَ النَّاصِعُونَ، والنَّاصِعُ: هُوَ الشَّيءُ الصَّافِي النَّقِيُّ اللَّوْنِ.

قالَ أَبُو عُمَرَ: خُرُوجُ ذَلِكَ الأَعْرَابِيِّ مِنَ المَدِينَةِ (٥) بَعْدَ هِجْرَتِهِ إليهَا شَبيهٌ بالرِّدَّةِ، وذَلِكَ أَنَّ بَيْعَةَ النبيِّ ﷺ لِلنَاسِ فِي أَوَّلِ قُدُومِهِ إلى المَدِينَةِ كَانَتْ عَلَى أَنْ لاَ يَخْرُجُ أَحَدٌ عَنْهَا، فَمَنْ خَرَجَ عَنْهَا كَانَ عَاصِيَاً للهِ وَرَسُولهِ.

⁽١) نقله ابن أبي زيد في الجامع ص١٦٧.

⁽٢) في (ق): وشدة الكسب.

⁽٣) رواه مسلم (٥٥) من حديث تميم بن أوس الداري.

⁽٤) من (ق)

⁽٥) إلى هنا انتهت نسخة (ق) في هذا الموضع.

وقالَ غَيْرُهُ: كَانَتِ الهِجْرَةُ فِي أَوَّلِ قُدُومِ النبِيِّ ﷺ إلى المَدِينَةِ عَلَى كُلِّ مَنْ أَسْلَمَ فِي بَلَدِهِ فَرْضًا، فَمَنْ لَمْ يُهَاجِرْ إلى المَدِينَةِ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وبَيْنَ المُؤْمِنِينَ مُوَالاَةٌ، وذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَٱلَّذِينَ المُوْاوَلَمُ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُمُ مِّن وَلَيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّى مُوَالاَةٌ، وذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَٱلَّذِينَ المَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُمُ مِّن وَلَيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّى مُهَاجِرُواْ هَا لَكُمُ مِّن وَلَيَتِهِم مِن شَيْءٍ حَتَّى النَّاسُ عَلَى هَذَا إلى عَام الفَتْح، ثُمَّ

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «لاَ هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، ولَكِنْ جِهَادٌ ونِيَّةٌ، وإذا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا» (١) ، يَعْنِي: إذَا دُعِيتُمْ إلى الجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ فَانْفِرُوا إليه مِنْ أَوْطَانِكُمْ، فَارْتَفَعَتْ عِنْدَ ذَلِكَ الهِجْرَةُ إلى المَدِينَةِ، وبَقِيَ فَرْضُ الجِهَادِ عَلَى جَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ إلى يَوْمِنَا هَذَا.

* قَوْلُ النبِيِّ ﷺ: «أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ القُرَى» [٣٣٠٧] يَعْنِي: يَفْتَتِحَ أَهْلُهَا القُرَى، فأَقَامَ القَرْيَةَ مَقَامَ الأَهْلِ.

وقَوْلُهُ: «يَقُولُونَ: يَشْرِبُ»، يَعْنِي: أَنَّ النَّاسَ يُسَمُّونَهَا يَشْرِبَ، وإنَّمَا اسْمُهَا المَدِينَةُ، وسُمِّيتْ فِي القُرْآنِ يَشْرِبَ عَلَى وَجْهِ الحِكَايةِ، لِتَسْمِيةِ المُشْرِكِينَ لَهَا يَثْرِبَ قَبْلَ أَنْ يُسَمِّيهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ دَارَ الإِيْمَانِ.

وقَوْلُهُ: «يَأْتِي قَوْمٌ يَسِتُونَ»، يَعْنِي: يَحْمِلُونَ بَأَهْلِيهِم، ويُوَلُونَ المَدِينَة، ويُزَلِّنُونَ لَهُم الخُرُوجَ عَنْهَا إلى غَيْرِهَا، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلَهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسْيِراً. الواقعة: ٥]، يَعْنِي: تَسَيَّرَتِ الجِبَالُ تَسْيِراً.

وقَوْلُهُ: «والمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ»، يَعْنِي: صَبْرَهُمْ فِي الْمَدِينَةِ مَعَ شِدَّةِ الْحَالِ خَيْرٌ لَهُمْ مِنْ خُرُوجِهِمْ عَنْهَا إلى غَيْرِهَا.

* وقَوْلُهُ ﷺ: «لَتُتْرَكَنَّ المَدِينَةُ عَلَى أَحْسَنِ مَا كَانَتْ، حَتَّى يَدْخُلَ الكَلْبُ أَو اللَّنْبُ وَقَوْلُهُ عَلَى عَلَى بَعْضِ سَوَارِي المَسْجِدِ أَو عَلَى المِنْبَرِ»[٣٣١٠]، وهَذا الحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِنْبَرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَبْقَى بِمَسْجِدِه حَتَّى تَبْقَى المَدِينَةُ خَالِيةً لاَ أَحَدَ فِيهَا يَمْنَعُ الكَلْبَ أَو الذِّنْبَ مِنْ أَنْ يَبُولَ عَلَى المِنْبَرِ، ويُقَالُ: غَدَّتِ المَرْأَةُ وَلَدَهَا _ فِيهَا يَمْنَعُ الكَلْبَ أَو الذِّنْبَ مِنْ أَنْ يَبُولَ عَلَى المِنْبَرِ، ويُقَالُ: غَدَّتِ المَرْأَةُ وَلَدَهَا _

⁽١) رواه البخاري (٢٦٣١)، ومسلم (١٣٥٣)، من حديث ابن عباس.

مُشَدَّدَةً _ إذا بَالَتْهُ، وغَدَتْهُ _مُخَفَّفَةً إذا رَبَّتُهُ، وإنَّمَا يَقُولُ النَّاسُ بالمَدِينَةِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ عِنْدَ شِدَّةِ الحَالِ وتَغَيِّرُ الزَّمَانِ.

* وقَوْلُهُ عَلَيْ : هَذَا جَبَلُ يُحِبُنَا وَنُحِبُهُ السَّاكِانُ لَهُ عَلَيْ يُحِبُنَا أَهْلُهُ ، وَكَانُوا يُحِبُّونَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ ، ويُحِبُّهُمْ هُوَ ، وَهُم الأَنْصَارُ السَّاكِنُونُ بِجَبَلِ أُحُدٍ ، وكَانُوا يُحِبُّونَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ ، ويُحِبُّهُمْ هُوَ ، وقَدْ يَجُوذُ أَنْ تَكُونَ الْمَحَبَّةُ للجَبَلِ نَفْسِهِ ، كَمَا يَكُونُ مِنْهُ التَّسْبِيحُ ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَإِن مِن شَيْءِ إِلَّا يُسَيِّحُ بِجَدِهِ وَلَكِنَ لَا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الإسراء: 13] ، فكما وَجَلَّ : ﴿ وَإِن مِن شَيْءِ إِلَّا يُسَيِّحُ بِجَدِهِ وَلَكِنَ لَا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الإسراء: 13] ، فكما يُسبِّحُ الجَبَلُ كَذَلِكَ تَكُونُ لَهُ مَحَبَّةٌ ، وقَدْ قَالَ النبي عَلَيْ لِجَبَلٍ أُحُدٍ إِذْ تَحَرَّكَ بِهِ وَبِأَصْحَابِهِ : «اسْكُنْ أُحُدٌ ، فإنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ ، وصِدِّيقٌ ، وشَهِيدٌ »(١) ، وكَانَ وبأَصْحَابِهِ : «اسْكُنْ أُحُدٌ ، فإنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ ، وصِدِّيقٌ ، وشَهِيدٌ »(١) ، وكَانَ النبيُ عَلَيْ الجَبَلِ مُخَاطَبَةَ مَنْ يَعْقِلُ ، النبيُ عَلَيْ وأَبُو بَكُو وعُمَرَ ، فَخَاطَبَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ يُحِبُ الأَنْصَارَ ، لأَنَّهُمْ آوُوهُ ، ونَعَمُونُ لَهُ مَحَبَّةٌ ، وكَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ يُحِبُ الأَنْصَارَ ، لأَنَّهُمْ آوُوهُ ، ونَعَمُوا بالإسْلام .

* قَوْلُهُ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ: «مَا بَيْنَ لاَبَتَيْهَا حَرَامُ ﴿ ٢٣١٤]، قَالَ ابنُ نَافِع: الَّلابِتَانِ مُمَا السَّي يَنْزِلُ بِهَا الجَامِعُ إذا رَجَعُوا مِنْ مَكَّةَ، وَهِيَ بِغَرْبِيِّ هُمَا الحَرَّتَانِ، إَحْدَاهُمَا التِّي يَنْزِلُ بِهَا الجَامِعُ إذا رَجَعُوا مِنْ مَكَّةَ، وَهِيَ بِغَرْبِيِّ الْمَدِينَةِ، فَمَا بَيْنَ هَاتَيْنِ الحَرَّتَانِ حَرَامٌ أَنْ المَدِينَةِ، فَمَا بَيْنَ هَاتَيْنِ الحَرَّتَانِ حَرَامٌ أَنْ يُصَادَ فِيهَا طَيْرًا وغَيْرَهُ.

قالَ ابنُ نَافِع: وَحَرَّةٌ أُخْرَى مِمَّا تَلِي القِبْلَةَ مِنَ المَدِينَةِ، وحَرَّةٌ رَابِعَةٌ مِنْ جِهَةِ الجَوْفِ (٢)، فَمَا بَيْنَ هَذِه الحِرَارِ كُلِّهَا فِي الدُّوْرِ مُحَرَّمٌ أَنْ يُصَادَ فِيهَا، ومَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَثِمَ، ولَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ جَزَاءُ مَا صَادَهُ، كَمَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي حَرِم مَكَّةً (٣).

* وقالَ غَيْرُهُ: لَمْ يَجْعَلْ فِي صَيْدِ الْمَدِينَةِ جَزَاءً عَلَى مَنْ صَادَهُ لِعِظَمِ شَأْنِهِ، كَمَا لَمْ يَجْعَلْ فِي الْيَمِينِ الْغَمُوسِ كَفَّارَةً عَلَى مَنْ حَلَفَ بِهَا لِعِظَمِ إِثْمِهَا، فَكَذَلِكَ

⁽١) رواه البخاري (٣٤٩٦) من حديث أنس، وفي آخره: (وشهيدان) وهما عمر وعثمان.

⁽٢) كذا جاء مثله في التمهيد ٦/٣١٣، وفي الاستذكار ٧/٥٠: مما يلي دبر المدينة.

 ⁽٣) نقل كلام ابن نافع: ابن عبد البر في التمهيد، وفي الاستذكار في الموضع المشار إليه
 آنفا.

لَمْ يَجْعَلْ عَلَى مَنْ صَادَهُ فِي حَرَمِ المَدِينَةِ جَزَاءً عَلَى مَنْ صَادَهُ لِعِظَمِ الإِثْمِ فِي ذَلِكَ، ومَنْ صَادَ فِي حَرَمِ المَدِينَةِ صَيْدًا لَمْ يَصِحُ لَهُ مُلْكُهُ، ولَذِلَكَ نَزَعَ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ مِنْ يَدِ شُرَحْبِيلِ بنِ سَعْدِ النَّهَسَ الذِي كَانَ صَادَهُ فِي حَرَمِ المَدِينَةِ [٣٣١٦]، والنَّهَسُ: طَيْرٌ صَغِيرٌ، فأَخذَهُ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ مِنْ يَدِه وأَطَارَهُ، وهَكَذَا يُفْعَلُ أَيضاً والنَّهَسُ: طَيْرٌ صَغِيرٌ، فأَخذَهُ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ مِنْ يَدِه وأَطَارَهُ، وهَكَذَا يُفْعَلُ أَيضاً بِمَنْ صَادَهُ فِي حَرَمِ مَكَّةَ صَيْدًا أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ يَدِه، ويُسَرَّحُ إِذْ لاَ يَسْتَقِرُ مُلْكُ الصَّائِدِ عَلَيْهِ.

* قالَ عِيسَى: مَعْنَى قَوْلِ عَائِشَة: (كَانَ بِالأَلُّ إِذَا أَقْلَعَ عَنْهُ يَرْفَعُ عَنْهُ يَرْفَعُ عَنْهُ الحُمَّى يَرْفَعُ صَوْتَهُ بإِنْشَادِ الشَّعْرِ. عَقِيرَتُهُ (٣٣١٨]، يَعْنِي: كَانَ إِذَا أَقْلَعَتْ عَنْهُ الحُمَّى يَرْفَعُ صَوْتَهُ بإِنْشَادِ الشَّعْرِ.

قَالَ: (والإِذْخِرُ والجَلِيلُ): شَجَرتَانِ طَيِّبَتَانِ تَكُونَانِ بأَوْدِيةِ مَكَّةَ.

(وشَامَةٌ وَطَفِيلُ): جَبَلاَنِ مِنْ جِبَالِ مَكَّة، فَكَانَ بِلاَلٌ يَتَمَنَّى الْعَوْدَةَ إلى مَكَّة، فَكَانَ بِلاَلٌ يَتَمَنَّى الْعَوْدَةَ إلى مَكَّة ، فَدَعَا النبيُّ ﷺ أَنْ يُحَبِّب اللهُ إليهِ المَدِينَة وإلى أَصْحَابهِ كَحُبِّهِمْ مَكَّة وأَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ، وأَنْ يُنقُلَ حُمَّاهَا إلى أَهْلِ الجُحْفَة، وكَانَ ذَلِكَ، وأَنْ يُنقُلَ حُمَّاهَا إلى أَهْلِ الجُحْفَة، وكَانَ أَهْلُ الجُحْفَة يَوْمِئِذ كَافِرِينَ، فَدَعا النبيُ ﷺ الله عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَبْتَلِيهِم بالحُمَّى، وكَانَ دُخُولُ عَائِشَة عَلَى بِلاَلٍ وعِيَادَتِهَا لَهُ قَبْلَ نُزُولِ الحِجَابِ.

* قَالَ الأَخْفَشُ (١): أَنْقَابُ المَدِينَةِ هِيَ طُرُقُهَا وَفِجَاجُهَا، فَعَلَيْهَا مَلاَئِكَةٌ يَمْنَعُونَ الطَّاعُونَ والدَّجَّالَ مِنْ دُخُولِ المَدِينَةِ [٣٣٢٠]، لِدُعَاءِ النبيِّ عَيْقٍ أَنْ يُصَحِّحَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ البَلاَءِ والآفَاتِ، غَيْرَ أَنَّهَا قَدْ تَبْقَى فِي آخِرِ الزَّمَانِ خَالِيَةً، ويَدْهَبُ أَهْلُهَا حَتَّى يَدْخُلَ الكَلْبُ فَيَبُولُ فِي المَسْجِدِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: يَطَأُ الدَّجَّالُ جَمِيعَ الأَرْضِ حَاشَا المَدِينَةَ لِمَنْعِ المَلاَثِكَةِ إِيَّاهُ مِنْ دُخُولِهَا، وقَدْ يَدْخُلُ الدَّجَّالُ مَكَّةَ، ورَآهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيهَا فِي مَنَامِهِ حِينَ رَأَى عِيسَى بنَ مَرْيَمَ يَطُوفُ بالبَيْتِ، فَوصَفَهُ بِصِفَتِهِ كَمَا وَصَفَ الدَّجَّالَ بِصِفَتِهِ حِينَ رَآهُ بِمَكَّةً.

⁽١) هو أحمد بن عمران بن سلامة البصري المتوفى سنة (٢٥٠)، وتقدم التعريف به.

* قَالَ مَالِكُ : جَزِيرَةُ العَرَبِ: مَكَّةُ، والمَدِينَةُ، واليَمَنُ (١).

يُفْعَلُ بِمَنْ سَكَنَهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الإسْلاَمِ مِثْلُ مَا فَعَلَ عُمَرُ بِأَهْلِ فَدَكَ ونَجْرَانَ يُغْرَجُونَ مِنْهَا، لِقَوْلِ رَسُولِ الله ﷺ: ﴿لاَ يَبْقَيَنَ دِينَانِ فِي جَزِيرَةِ العَرَبِ» يُخْرَجُونَ مِنْهَا، لِقَوْلِ رَسُولِ الله ﷺ: ﴿لاَ يَبْقَيَنَ دِينَانِ فِي جَزِيرَةِ العَرَبِ» يُخْرَجُونَ مِنْهَا، لِقَوْلِ رَسُولِ الله ﷺ:

قالَ عِيسَى: كَرِهَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ لِعَبْدِ اللهِ بِنِ عَيَّاشٍ مَا بَلَغَهُ عَنْهُ مِنْ تَفْضِيلِهِ مَكَّةَ عَلَى المَدِينَةِ، فَلِذَلِكَ قالَ لَهُ: (أَنْتَ القَائِلُ لَمَكَّةُ خَيْرٌ مِنَ المَدِينَةِ؟)، فقالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ عَنْ غَيْرِ مَا عَبْدُ اللهِ عَنْ غَيْرِ مَا عَبْدُ اللهِ عَنْ غَيْرِ مَا لَهُ عَبْدُ اللهِ عَنْ غَيْرِ مَا لَسَالُهُ عَنْهُ عُمَرُ مِمَّا لا يُنْكِرُهُ عُمَرُ، وهذِه حَيْدَةٌ عَنْ جَوَابِ سُؤَالِ عُمَرَ

، وَلَو أَجَابَهُ عَلَى لَفْظِ سُؤَالهِ فقالَ: هِيَ أَفْضَلُ مِنَ المَدِينَةِ لَضَرَبَهُ عُمَرُ بِالدِّرَةِ، وَلَمْ يَشُكُ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ فِي أَنَّ المَدِينَةِ أَفْضَلُ مِنْ مَكَّةَ، ولِذَلِكَ تَمَنَّى بالدِّرَةِ، وَلَمْ يَشُكُ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ فِي أَنَّ المَدِينَةِ أَفْضَلُ مِنْ مَكَّةَ، ولِذَلِكَ تَمَنَّى أَنْ يَمُوتَ فِيهَا ويُدْفَنَ بِهَا، ولِمَا خَصَّها اللهُ بأنْ جَعَلَ فِيهَا رَوْضَةً مِنْ رياضِ اللهِ عَلَى فَيهَا وَيُدُفِّنَ بِهَا، ولِمَا خَصَّها الله عَلَى فَال رَسُولُ اللهِ عَلَى المَوْضِعِ الجَنَّةِ، ولِذَلِكَ جَعَلَ فِيهَا قَبْرُ رَسُولِ اللهِ عَلَى هَا وَيَدُ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى فَضْلِ المَدِينَةِ عَلَى سَوْطٍ فِي الجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنيا ومَا فِيهَا» (٢)، وهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ علَى فَضْلِ المَدِينَةِ عَلَى مَكَّةً.

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: تَلَقَّى النَّاسُ حَدِيثَ الطَّاعُونِ "إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلاَ تَقْدُمُوا عَلَيْهَا، وإذا وَقَعَ بِأَرْضٍ وأَنْتُمْ فِيهَا فَلاَ تَخْرُجُوا فِرَارَاً مِنْهُ الْ ١٣٢٩] عَلَى سَبِيلِ عَلَيْهَا، وإذا وَقَعَ بِأَرْضٍ وأَنْتُمْ فِيهَا فَلاَ تَخْرُجُوا إِذَا لَمْ يُرِيدُوا بِخُرُوجِهِم الفِرَارَ الرَّخْصَةِ إِنْ شَاءُوا لَمْ يَخْرُجُوا إِذَا لَمْ يُرِيدُوا بِخُرُوجِهِم الفِرَارَ

⁽۱) نقل قول مالك: ابن عبد البر في التمهيد ١/١٧١. وقد اختلف في تحديد جزيرة العرب، ولكن رجح ياقوت الحموي في معجم البلدان ٢/١٣٧٧ والحميري في الروض المعطار ص١٦٣٠ بأن لها خمسة أقسام عند العرب في أشعارها وأخبارها: تهامة، والحجاز، ونجد، والعروض، واليمن، فما كان من جهة جبال السراة فهي تهامة، وصار مادون جبل السراة الحجاز، ثم تمتد بلاد نجد إلى أرض العراق والسماوة شمالا، وصارت بلاد اليمامة والبحرين وما ولاها شرقا العروض، وصار ما والاها من البلاد إلى حضرموت وعمان: اليمن.

⁽٢) رواه البخاري (٢٧٣٥) عن سهل بن سعد.

مِنَ القَدْرِ، فإذَا أَرَادَ الخَارِجُ مِنْ أَرْضِ الطَّاعُونِ بِخُرُوجِهِ الفِرَارُ مِنَ القَدْرِ لَمْ يَحِلَّ لَهُ الخُرُوجِي لَهُ النَّبِيَ عَلَيْهُ، ويُكَذِّبُ بِالقَدَرِ، لأَنَّهُ يَقُولُ: إنَّ خُرُوجِي يَدْفَعُ عَنِّي مَا نَزَلَ بأَهْلِ هَذِه الأَرْضِ، وأَمَّا إِذَا لَمْ يُرِدْ بِخُرُوجِهِ الفِرَارَ مِنَ الطَّاعُونِ، ويَعْتَقِدُ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئُهُ فَمُبَاحٌ لَهُ الخُرُوجُ، وكَذَلِكَ حُكْمُ اللَّاخِلِ فِي بَلَدِ الطَّاعُونِ إِذَا أَقَرَّ أَنَّ دُخُولَهُ لَيْسَ يَجْلِبُ حَتْفاً لَمْ يَكُنْ قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيْهِ الدَّخُولُ، وهَذَا تَأُويلُ العُلَمَاءِ فِي هَذَا الحَدِيثِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: (سَرْغُ) الذي انْصَرَفَ مِنْهُ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ هُوَ مِنْ آخِرِ عَمَلِ الشَّامِ، وذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِدِمَشْقَ انْصَرَفَ بالنَّاسِ، وكَرِهَ أَنْ يَقْدِمَ بأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ أَرْضَ الطَّاعُونِ، وانْصَرَفَ انْصَرَفَ بلِدًا أَنْ شَاوَرَ الصَّحَابةَ فِي ذَلِكَ، وأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ النبيَّ عَيْقُ يَقُولُ: «إذا سَمِعْتُمْ بهِ بأَرْضِ فَلاَ تَقْدُمُوا عَلَيْهَا».

وفِي هَذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: مُشَاوَرَةُ الإَمَامِ عُلَمَاءَ المُسْلِمِينَ فِيمَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أُمُورِ رَعِيَّتِهِ، وأَخْذِه فِي ذَلِكَ بِمَا يَرَاهُ صَلاَحًا لَهُمْ، وقَدْ أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بهِ لِرَسُولِ الله ﷺ أَنْ يُشَاوِرَ أَصْحَابَهُ، فقالَ: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْنِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، قالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: إنَّمَا أَمَرَ اللهُ بِمَشُورَتِهِمْ فِيمَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِيهِ وَحْيُّ، قالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: إنَّمَا أَمَرَ اللهُ بِمَشُورَتِهِمْ فِيمَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِيهِ وَحْيُّ، ولكِنْ [وقَالُوا](): مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ أَسَدَّ رَأْيَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ولكِنْ أَمْرَهُ اللهُ بَعْدَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ وغَيْرِهِمْ مِنْ جَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَقَعَ فِي رِوَايةِ ابنِ المُنْكَدِرِ فِي هَذَا الحَدِيثِ: "وإذَا وَقَعَ فِي وَقَعَ بَارُضٍ فَلاَ تَخْرُجُوا فَارِّينَ مِنْهُ، وَوَقَعَ فِي وَايةِ أَبِي النَّضْرِ: "لاَ يُخْرِجُكُمْ إلاَّ فِرَارَأً مِنْهُ"، وهَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بنُ يَحْيَى [رَوَاية أَبِي النَّضْرِ: "لاَ يُخْرِجُكُمْ إلاَّ فِرَارَأً مِنْهُ"، وهَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بنُ يَحْيَى [رَبَاه].

⁽١) في الأصل: وقال، وما وضعته هو المناسب للسياق.

قالَ أَبو عُمَرَ: ظَاهِرُ هَذِه الرِّوَايةِ يُبِيحُ الخُرُوجَ مِنْ أَرْضِ الطَّاعُونِ وإِنْ قَصَدَ الخَارِجُ بِخُرُوجهِ الفِرَارَ مِنْهُ، وهَذا خِلاَفُ مَعْنَى قَوْلِهِ: «لا تَحْرُجُوا فِرَارَاً مِنْهُ» وَرَوَايةُ ابنِ المُنْكَدِرِ إِنَّمَا تُبيحُ الخُرُوجَ إذا لَمْ يَقْصِد الخَارِجُ بِخُرُوجِهِ الفِرَارَ مِنْ قَدَر اللهِ.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ] (١): سأَلْتُ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ اللَّغَةِ عَنْ رَوَايةِ يَحْيَى مِنْ طَرِيقِ أَبِي النَّضْرِ: ﴿لاَ يُخْرِجُكُمْ إِلاَّ فِرَاراً مِنْهُ ﴾، فقالُوا: لاَ يُخْرِجُكُمْ إِلاَّ فِرَاراً مِنْهُ إِنْ خَرَجْتُمْ، وظَاهِرُ إِنْ خَرَجْتُمْ، وظَاهِرُ إِنْ خَرَجْتُمْ، وظَاهِرُ اللَّ فِرَاراً مِنْهُ إِنْ خَرَجْتُمْ، وظَاهِرُ هَذِه الرِّوَايةِ تَمْنَعُ مِنَ الخُرُوجِ مِنْ أَرْضِ الطَّاعُونِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَرَوى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ، عَنْ أَبِي النَّصْرِ، عَنْ عَامِرِ بِنِ سَعْدٍ، عَنْ أَسَامَةَ بِنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّيِ عَنْ أَسَامَةَ بِنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّيِ عَنْ أَسَامَةَ بِنِ زَيْدٍ، عَنْ النبِي عَنْ أَسَامَةَ بِنِ وَيُهَا فَلاَ تَحْرِهُ: ﴿إِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وأَنْتُمْ فِيهَا فَلاَ تَحْرِهُ وَالْ فِي آخِرِهِ: ﴿إِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وأَنْتُمْ فِيهَا فَلاَ تَحْرُجُوا مِنْهَا لاَ يُخْرِجُكُمْ إِلاَّ فِرَاراً مِنْهُ ﴾ (٢).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَرِوَايةُ ابنِ بُكَيرِ فِي هَذا الحَدِيثِ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ أَبِي النَّضْرِ تُوَافِقُ مَعْنَى مَا رَوَاهُ ابنُ المُنْكَدِرِ: أَنَّ الخُرُوجَ مِنْ أَرْضِ الطَّاعُونِ مُبَاحٌ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِنْ لَمْ يَرِدْ بِخُرُوجِهِ الفِرَارَ مِنَ الطَّاعُونِ، وإذَا خَرَجَ فَارَّا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: (رُكْبَةُ)[٣٣٣] التِّي أَحَبَهَا عُمَرُ وفَضَّلَ سُكْنَاهَا عَلَى الشَّامِ هِي مَا بَيْنَ مَكَّةَ والعِرَاقِ فِي نَاحِيةِ الطَّائِفِ، وأَرَادَ عُمَرُ أَنَّ سَاكِنِيهَا أَطُولَ أَعْمَاراً وأَسْلَمَ أَبْدَاناً مِمَّنْ سَكَنَ أَرْضَ الشَّامِ، مِنْ أَجْلِ كَثْرَةِ الوَبَاءِ بالشَّامِ، ولَمْ يُرِدْ عُمَرُ أَنَّ (رُكْبَةً) تَزِيدُ فِي طُولِ أَعْمَارِ أَهْلِهَا، ولَكِنْ لَمَّا قَدَّرَ اللهُ أَعْمَارَهُمْ طَوِيلَةً سَكَّنَهُمْ فِي تِلْكَ الأَرْضِ، فأَحَبَّ عُمَرُ فِي هَذا الحَدِيثِ طُولَ البَقَاءِ فِي الدُّنيا، والمُعَافَاةَ

⁽۱) في الأصل رمز الناسخ بعلامة (ع)، وهي اختصار لاسم المصنف، وقد فعلت هذا في مواضع مشابهة تقدمت.

⁽٢) موطأ ابن بكير، الورقة (١٨١أ)، نسخة تركيا.

مِنَ الأَمْرَاضِ، ثُمَّ تَمَنَّى آخِرَ عُمُرهِ المَوْتَ حِينَ خَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ الفِتْنَةَ فِي دِينِه لِئَلاَّ يَذْهَبُ دِينُهُ، فقالَ: (اللَّهُمَّ كَبُرتْ سِنِّي، وانْتَشَرتْ رَعِيَّتِي فَاقْبِضْنِي إليكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ) [٣٠٤٤].

* * *

بابُ النَّهْي عَنِ القَوْلِ بالقَدَرِ، إلى آخِرِ بَابٍ جَامِعِ القَدَرِ

* تَرْجَمَ مَالِكٌ فِي المُوطَّا فِي رِوَايةِ يِحْيى عَنْهُ أُوَّلَ هَذَا البَابِ، فقالَ: (هَذَا بَابُ النَّهْيِ عَنِ القَوْلِ بِالقَدْرِ)[٣٣٣]، قالَ أَبو عُمَرَ: عَلَى مَعْنَى هَذَا بَابُ النَّهْيِّ عَنِ القَوْلِ بِنَفِي الْقَدَرِ، وتَرْجَمَهُ ابنُ بُكَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ مَالِكٍ: (بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْقَوْلِ بِالْقَدَرِ) (١).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: سُئِلَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ عَنِ السُّكُوتِ عَنِ الكَلاَمِ فِي الْقَدَرِ، فَقَالَ: مَنْ سَكَتَ عَنْ ذَلِكَ وَهُوَ مُقِرُّ بِالقَدَرِ فَلاَ بَأْسَ بِذَلِكَ، وإنْ سَكَتَ وَهُوَ مُقِرُّ بِالقَدَرِ فَلاَ بَأْسَ بِذَلِكَ، وإنْ سَكَتَ وَهُوَ شَاكُ فِيهِ فَمَكْرُوهُ، وقَدْ جَاءَ فِي الْعَدرِ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَّا الجِدَالُ فِيهِ فَمَكْرُوهُ، وقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: (إذا ذُكِرَ القَدرِ فَأَمْسِكُوا) (٢)، يَعْنِي: آمِنُوا بِالقَدَرِ، وأَمْسِكُوا عَنِ الكَلاَمِ فِيهِ، والمُجَادَلةِ فِي ذَلِكَ، وهذا عَلَى ظَاهِرِ تَرْجَمَةِ الكِتَابِ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»[٣٣٣٦] يَعْنِي: غَلَبَ آدَمُ مُوسَى الحَجَّةِ، وأَلْزَمَهُ أَنَّ قَضَاءَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ نَافِذٌ عَلَى العَبْدِ لاَ يُنْجِيهِ مِنْهُ شَيءٌ.

وفِي هَذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: إِبَاحَةُ المُنَاظَرةِ فِي أُصُولِ الدِّيَانةِ، وإقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْهَا، وأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ قَدَّرَ عَلَى العِبَادِ مَا هُمْ صَائِرُونَ إليهِ،

⁽١) موطأ ابن بكير، الورقة (١٧٩ب)

 ⁽۲) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٤٤٨)، من حديث ابن مسعود، وذكره الهيشمي
 ٧/ ٢٠٢، وقال: فيه مسهر بن عبد الملك وثقه ابن حبان وفيه خلاف وبقية رجاله رجال الصحيح.

وإنَّمَا صَحَّتِ الحُجَّةُ فِي هَذه المَسْأَلَةِ لآدَمَ عَلَى مُوسَى مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ غَفَرَ لآدَمَ ذَنْبَهُ، وأَمَّا غَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ فَلاَ يَحْتَجُّ عَلَى مَعْصِيةٍ بأنَّ يَقُولَ: (إنَّ اللهَ قَدْ قَدَّرَهَا عَلَيَّ)، إذْ لاَ يَدْرِي كَيْفَ يَنْجُو مِنْهَا فِي الآخِرَةِ، وَلِمِثْلِ هَذَا المَعْنَى احْتَجَّ ابنُ عُمَرَ عَلَى الذِي سَأَلَهُ عَنْ عُثْمَانَ وفِرَارَهِ يَوْمَ أُحُدٍ عَنِ الْعَدُوِّ، وقالَ ابنُ عُمَرَ: ابنُ عُمَرَ عَلَى الذِي سَأَلَهُ عَنْ عُثْمَانَ وفِرَارَهِ يَوْمُ أُحُدٍ عَنِ الْعَدُوِّ، وقالَ ابنُ عُمَرَ: (مَا عَلَى عُثْمَانَ مِنْ ذَنْبٍ)(١)، قَدْ عَفَا اللهُ عَنْهُ لِقولَهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَوْا مِنكُمْ وَمَا اللهُ عَنْهُ لِقولَهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَوْا مِنكُمْ يَوْمَ النَّهَ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ لِقولَهِ مَا كَسَبُوا ۚ وَلَقَدْ عَفَا ٱلللهُ عَنْهُمْ أَلْ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ هَلْ غُفِرَ ذَنْبُهُ أَمْ لَمْ يُعْفَرْ لَمْ تُقَمْ لَهُ حُجَّةٌ بأَنَّ لَلْ يَعْفَرْ لَمْ تُقَمْ لَهُ حُجَّةٌ بأَنَّ لَعُولَ ذَانِهُ اللهُ عَذْ فَذَ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْهُ أَمْ لَمْ يُغْفَرْ لَمْ تُقَمْ لَهُ حُجَّةٌ بأَنْ يَقُولُ ذَ (إِنَّ اللهُ قَدْ قَدَّرَهُ عَلَيَّ).

وأَدْخَلَ مَالِكٌ حَدِيثَ آدَمَ ومُوسَى حُجَّةً بِأَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ كُلَّهَا قَدْ قَدَّرَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنَّهُ عَلِمَهَا قَبْلَ كَوْنِهَا، بِخِلاَفِ قَوْلِ أَهْلِ البدَعِ الذينَ يَقُولُونَ: (أَفْعَالُ العِبَادِ لَيْسَتْ مُقْدُورَةً للهِ)، ويَقُولُونَ: (إِنَّ اللهَ خَلَقَ الأَشْيَاءَ كُلَّهَا غَيْرَ الأَعْمَالِ)، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًا كَبيرًا، قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ وَٱللّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ تَعَالَى اللهُ عَمَّالَ اللهُ عَمَّالَ اللهُ عَمَّالَ اللهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًا كَبيرًا، قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ وَٱللّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [العراف: ١٤].

* قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: رَوَى غَيْرُ مَالِكِ حَدِيثَ مُسْلِمِ بِنِ يَسَارٍ، عَنْ [نُعَيْمِ] (٢) بِنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ، بأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ قَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ أَخِذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، إلى آخِرِ القِصَّةِ.

قالَ أَحْمَدُ: ولَمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ فِي سَنَدِ هَذَا الْحَدِيثِ [نُعَيْمَ] بنَ رَبِيعَةَ، وذِكْرُهُ فِي الْحَدِيثِ هُوَ الصَّحِيحُ، وبهِ يُسْنَدُ الْحَدِيثُ، وعَلَى رِوَايةِ مَالِكِ هُوَ غَيْرُ مُسْنَدٍ، إذْ لاَ يَتَّصِلُ مُسْلِمُ بنُ يَسَارِ بِعُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ[٣٣٣٧]".

⁽١) رواه البخاري (٣٨٣٩) بنحوه.

⁽٢) جاء في الأصل: (مسلم) والصحيح ما أثبته، قال ابن حجر في تقريب التهذيب ٢٢/٤: تفرد بالرواية عنه مسلم بن يسار الجهني، ولا يعرف.

⁽٣) قال ابن عبد البر في التمهيد ٦ / ٦: وجملة القول في هذا الحديث أنه حديث ليس =

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وفِيهِ: أَنَّ للهِ يَمِيناً، وكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ بِلاَ كَيْفٍ ولاَ تَحْدِيدٍ.

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: [والْيَدَانِ](١) غَيْرُ النِّعْمَتَيْنِ، لِقَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىً ۚ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴾ (٢) [ص: ٧٥].

وفِي هَذا الحَدِيثِ: أَنَّ اللهَ خَلَقَ أَهْلَ الجَنَّةِ للجَنَّةِ، وأَهْلَ النَّارِ للنَّارِ، وأنَّ ذَلِكَ مَكْتُوبٌ فِي أُمِّ الكِتَابِ قَبْلَ أَنْ يَخْلِقَهُمْ، لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَدْخَلَ مَالِكٌ فِي بَابِ القَدَرِ: «تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُوا مَا تَمَسَّكُتُمْ بِهِمَا كِتَابَ اللهِ، وسُنَّةَ رَسُولهِ»[٣٣٨] عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُ مَنْ تَمَسَّكَ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ كَانَ مُوقِناً بالقَدَرِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ أَبِي سُهَيْلٍ فِي القَدَرِيَّةِ: (إِنْ لَمْ يَتُوبُوا عُرِضُوا عَلَى السَّيْفِ)، مَعْنَى هَذَا القَوْلِ: إِنَّ عَلَى السَّيْفِ)[٢٣٤٢]، قَالَ مَالِكُ: (وذَلِكَ رَأْبِي فِيهِم)، مَعْنَى هَذَا القَوْلِ: إِنَّ القَدَرِيَّةَ وغَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ إِذَا خَرَجُوا عَلَى إِمَامٍ عَادِلٍ يُرِيدُونَ قِتَالَهُ، ويَدْعُونَ إلى مَا هُمْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ يُدْعَوْنَ إلى السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، فإنْ أَبُوا أَنْ يَرْجِعُوا عَنْ بِدْعَتِهِمْ ومَا هُمْ عَلَيْهِ قُوتِلُوا.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: إِنَّمَا يُسْتَتَابُ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ مَنْ أَعْلَنَ بِدْعَتَهُ، وخَرَجَ عَلَى الأَئِمَةِ، وأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ بَيْنَ أَظْهُرِ النَّاسِ غَيْرَ خَارِجٍ مِنْهُمْ، فإنَّ هَؤُلاَءِ لاَ يُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ، ولاَ يُشْهَدُ جَنَائِزُهُمْ، ويهَذَا أَفْتَى عَلَيْهِمْ، ولاَ يُشْهَدُ جَنَائِزُهُمْ، ويهَذَا أَفْتَى الفُقَهَاءُ بِقُرْطُبَةَ فِي أَصْحَابِ ابنِ مَسَرَّةَ حِينَ شَاوَرَهُمْ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ عَبْدُ

إسناده بالقائم، لأن مسلم بن يسار ونعيم بن ربيعة جميعا غير معروفين بحمل العلم، ولكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة... إلخ، وينظر: أطراف الموطا للداني ٢/٢٩٢.

⁽١) في الأصل: واليدين، وما أثبته هو الصحيح.

⁽٢) وينظر قول ابن أبي زيد في الجامع ص٠٤٠.

الرَّحْمَنِ بنُ أُمَيَّةَ فِيمَا كَانُوا قَدْ ظَهَرُوا مِنْ مَذْهَبِ ابنِ مَسَرَّةَ (١)، وعَهِدَ حِينَئِذِ إِلى النَّاسِ أَلاَّ يَتَّخِذُوا مِنْهُم إِمَامَاً، ولاَ مُؤَذِّناً، ولاَ مُؤَدِّباً مُؤدِّباً يُؤدِّبُ الصِّبْيَانَ، ولاَ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ فِيمَا يَشْهَدُوا بهِ عِنْدَ الحَاكِمِ، وكَانَ ذَلِكَ سَنَةَ ثَلاَثٍ وأَرْبَعِينَ وثَلاَثِمَائةَ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُهُ: «لاَ تَسْأَلُ المَرْأَةُ طَلاَقَ اخْتِهَا»[٢٣٤٤]، يَعْنِي: لاَ تَسْأَلُ المَرْأَةُ طَلاَقَ اخْتِهَا»[٢٣٤٤]، يَعْنِي: لاَ تَسْأَلُ المَرْأَةَ زَوْجَهَا أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَةً لَهُ أُخْرَى لِتَتَفَرَّدَ هِيَ بِزَوْجِهَا، وتُفْرِغَ صَحْفَةَ أُخْتِهَا مِنْ (٢) طَعَامِ زَوْجِهَا، فإنَّ سُؤلَهَا ذَلِكَ لَيْسَ بِزَائِدٍ فِي رِزْقِهَا، ولاَ فِيمَا أَخْتِهَا مِنْ (٢) طَعَامِ زَوْجِهَا، فلاَ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَضُرَّ بأُخْتِهَا، ولتَرْضَ بِقَضَاءِ اللهِ [جَلَّ قَدَرَهُ اللهُ [جَلَّ فَيرَاء فَلاَ يَسْعَنَا فَلاَ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَضُرَّ بأُخْتِهَا، ولتَرْضَ بِقَضَاءِ اللهِ [جَلَّ وَعَزَا، فإنَّ ضَرَرَها بِهَا لَيْسَ بِنَافِعِهَا شَيْئَاً.

قَوْلُهُ: «لاَ يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ»[٣٢٥]، قالَ الأَخْفَشُ: الجَدُّ الحَظُّ والبَخْتُ، وكَانُوا فِي الجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ: إِنَّمَا يُرْزَقُ الإِنْسَانُ بِجَدِّهِ، يُرِيدُونَ بِبَخْتِهِ، فَرَدَّ النبيُّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ قَوْلَهُمْ هَذَا، وقالَ: إِنَّمَا هُوَ رِزْقُ اللهِ [جَلَّ وَعَزَّ] لَيْسَ يُرْزَقُ أَكْدِبِجَدٍ، ولَكِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُعْطِي ويَمْنَعُ.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُهُ: «الحَمْدُ للهِ الذِي خَلَقَ كُلَّ شَيءٍ كَمَا يَنْبَغِي الذي لاَ يُعْجِلُ شَيءٌ أَنَاهُ وقَدَرَهُ»[٣٣٤٦](٣)، قالَ الأَخْفَشُ: أَنَا الشَّيءِ وَقْتُهُ وبُلُوغُهُ،

⁽۱) ابن مسرة هو وهب بن مسرة بن مفرج أبو الحزم التميمي الأندلسي المالكي الحافظ صاحب التصانيف، كان فقيها محدثا مع ورع وتقوى، ولكنه كان يقول بالقدر، ونقل عنه أيضا أنه كان يقول: ليست الجنة التي خرج منها أبونا آدم بجنة الخلد، بل جنة في الأرض، توفي سنة (٣٤٦)، ينظر: السير ١٥/٥٥٠. أما أمير المؤمنين فهو الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل المرواني الأندلسي، باني مدينة الزهراء، دامت دولته خمسين سنة، وكان صاحب فتوحات كثيرة، توفي سنة (٣٥٠)، السير ١٥/١٥٥.

 ⁽٢) من هنا تبدا نسخة القيروان في هذا الموضع، وهذه النسخة هي التي رمزت لها بحرف
 (ق).

٣) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار ١/ ١٢٦: ورواه القنازعي بضم يعجل.

يَعْنِي: أَنَّهُ لاَ يَأْتِي شَيءٌ قَبْلَ قَدَرِ اللهِ [جَلَّ وعَزًّ] الذِي قَدَّرَهُ لِذَلِكَ الشَّيءِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ.

وقوله: «أَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ»، يَعْنِي: اطْلُبُوا الحَلاَلَ بِرِفْقٍ، لأَنَّ الرِّفْقَ لَمْ يَكُنْ فِي شَيءٍ قَطُّ إلاَّ زَانَهُ، ولاَ مُنِعَ مِنْ شَيءٍ إلاَّ شَانَهُ، فَطَلَبُ الرِّزْقِ بِرِفْقٍ أَجْمَلُ مِنْ طَلَبِهِ بِعُنْفٍ.

* * *

بابٌ فِي حُسْنِ الخُلُقِ، والحَيَاءِ، والغَضَب، والمُهَاجَرَةِ

رَوَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ، أَنَّهُ قالَ: آخِرُ مَا أَوْصَانِي بهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ وَضَعْتُ رِجْلِي فِي الغَرْزِ أَنْ قَالَ: «أَحْسِنْ خُلُقَكَ للنَّاس»(١).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا الحَدِيثُ مُرْسَلٌ، لأَنَّ يَحْيَى بنَ سَعِيدٍ لَمْ يُدْرِكُ مُعَاذَ بنَ جَبَلِ.

و(الغَرْزُ) هُوَ: رِكَابُ رَحْلِ البَعِيرِ، وَهُوَ مِثْلُ رِكَابِ سَرْجِ الدَّابَّةِ.

وفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ: وُصَاةُ الْإِمَامِ عَامِلَهُ بِالرِّفْقِ بِرَعِيَّتِهِ، وأَنْ يُحْسِنَ لَهُمْ خُلُقَهُ، وذَٰلِكَ أَنَّهُ مَنْ أَحْسَنَ (٢) خُلُقَهُ للنَّاسِ رَفَقَ بِهِمْ، ولَمْ يُؤْذِهِمْ، ولاَ تَجَبَّرَ عَلَيْهِمْ، وتَحْسِينُ الأَخْلَاقِ قَائِدٌ إلى كُلِّ خَيْرٍ، والفَظَاظَةُ مَكْرُوهَةٌ، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَلَوْ كُنتَ فَظَّا غَلِظَ ٱلْقَلْبِ لاَنفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

* قَوْلُ عَائِشَةَ: «مَا خُيِّرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي أَمْرَيْنِ إِلاَّ أَخَذَ آيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمَا اللهِ عَلَيْ إِلَّا أَخَذَ آيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمَا اللهِ عَلَى الْخِرِه، فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: رِفْقُ الإِنْسَانِ بِنَفْسِهِ إِثْمَا يُقَرِّبُهُ مِنَ اللهِ تَعَالَى، لأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَسْتَدِيمُ بِهِ الْعَمَلُ، وإذا حَمَّلَ نَفْسَهُ فِيمَا يُقَرِّبُهُ مِنَ اللهِ تَعَالَى، لأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَسْتَدِيمُ بِهِ الْعَمَلُ، وإذا حَمَّلَ نَفْسَهُ

⁽۱) موطأ ابن بكير، الورقة (۱۸۱أ)، نسخة تركيا، ورواه يحيى في موطئه (۳۳۵۰) عن مالك: أن معاذ بن جبل....إلخ.

⁽٢) في (ق): حسَّن.

⁽٣) من (ق)، وفي الأصل: وذكر.

المَشَقَّةُ (١) رُبَّمَا انْقَطَعَ فَلَمْ يَعْمَلْ شَيْئاً، وفِيهِ: تَرْكُ الإِثْمِ، وتَرْكُ الإِثْمِ أَيْسَرُ مِنْ طَلَبِ التَّوْبَةِ، وفِيهِ: العَفْوُ عَنِ النَّاسِ فِيمَا دُونَ الحُدُودِ، وإذا وَقَعَتِ الحُدُودُ، وارْتَفَعَتْ إلى الأَئِمَّةِ لَمْ يَجِبْ لَهُمْ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهَا (٢)، وهَذا كُلُّهُ مِنْ تَحْسِينِ الأَخْلاقِ.

* قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: «مِنْ حُسْنِ أَخْلاَقِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَالاَ يَعْنِيهِ» [٢٣٥٦]، يُرِيدُ: أَنَّهُ مَنْ تَرَكَ مَا لاَ يَعْنِيهِ فَقَدْ حَسُنَتْ أَخْلاَقُهُ، وسَلِمَ صَدْرُهُ، ومَنِ اتَّبَعَ مَا لاَ يَعْنِيهِ أَضَرَّ بدِينِه ودُنْيًاهُ.

وهَذا الحَدِيثُ أَرْسَلَهُ مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، [عَنْ عَلِيِّ بِنِ حُسَيْنِ، وأَسْنَدَهُ [عَبْدُ اللهِ بِنُ عُمَرَ] العُمَرِيُّ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ بِنِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بِنِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ: «مِنْ حُسْنِ إسْلاَمِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنِيهِ (٥)، وهَذا الحَدِيثُ هُو أَحَدُ الأَرْبَعَةِ أَحَادِيثَ التِّي هِيَ دَعَائِمُ الإسْلاَمِ، والحَدِيثُ النَّي عِي دَعَائِمُ الإسْلاَمِ، والحَدِيثُ النَّياتِ، والحَدِيثُ النَّالِثُ: قَوْلُهُ ﷺ (الأَعْمَالُ بالنيَّاتِ، المُسْلِمِينَ، ولِخَاصَّتِهِمْ (٦)، والحَدِيثُ النَّالِثُ: قَوْلُهُ ﷺ للذِي اخْتَصَرَ لَهُ فِي ولِكُلِّ امْرِيءٍ مَا نَوَى (٧)، والحَدِيثُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُ ﷺ للذِي اخْتَصَرَ لَهُ فِي الوَصِيَّةِ: «الاَ تَغْضَبْ».

⁽١) في (ق): مشقة.

⁽٢) في (ق): يعفوا عنها.

⁽٣) زيادة من (ق).

⁽٤) جاء في الأصل و(ق): عبد الرحمن عن عمرو، وهو خطأ.

⁽٥) رواه الطبراني في المعجم الكبير ٣/ ١٢٨ بإسناده إلى عبد الله بن عمر العمري به، ورواه في المعجم الأوسط ٨ / ٢٠٢ بإسناده إلى عبيد الله بن عمر العمري عن الزهري به، وذكره الدار قطني في العلل ٣/ ١٠٨، وذكر الاختلاف فيه، ثم قال: والصحيح قول من أرسله عن على بن الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم.

⁽٦) في (ق) وخاصتهم، وهذا الحديث في صحيح مسلم.

⁽V) رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وكذا الحديث بعده.

* قالَ عَبْدُ المَلِكِ بنُ حَبِيبٍ: كَانَ الرَّجُلُ الذِي قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ: «بِئْسَ ابنُ العَشِيرَةِ»[٣٣٥٣] عُيَيْنَةَ بنَ بَدْرٍ الفَزَارِيَّ، يَعْنِي: هَذَا بِئْسَ الرَّجُلُ (١).

[قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: فِي هَذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: أَلاَّ غِيبَةَ فِي الفَاسِقِ إِذَا ذُكُرَتْ أَفْعَالُهُ، وقَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكِ: «اذْكُرُوا الفَاسِقَ بِمَا فِيهِ، كَيْ ذَكِرَتْ أَفْعَالُهُ، وقَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكِ: «اذْكُرُوا الفَاسِقَ بِمَا فِيهِ، كَيْ يَحْذَرَهُ النَّاسُ »(٢)، وفِي مُحَادَثَةِ النبيِّ ﷺ لِذَلِكَ الرَّجُلِ ـ الذِي قَالَ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَحْذَرَهُ النَّاسُ »(٢) وفِي مُحَادَثَةِ النبيِّ ﷺ لِذَلِكَ الرَّجُلِ ـ الذِي قَالَ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ: «بِشْنَ ابنُ العَشِيرَةِ» وَضَحِكُهُ مَعَهُ ـ رُخْصَةٌ فِي مُجَالَسَةِ مَنْ يُتَقَّى أَذَاهُ، يَدْخُلُ قَى مُجَالَسَةِ مَنْ يُتَقَّى أَذَاهُ، ولا تُؤْمَنُ غَائِلَتُهُ، لأَنَّ فِي ذَلِكَ اسْتِدْفَاعاً لِضُرِّهِ، وهَذَا كُلُّهُ مِنْ تَحْسِينِ الأَخْلاَقِ.

قُوْلُ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ: (فِي صَلاَح ذَاتِ البَيْنِ) [٢٥٥٦]، يَعْنِي: أَنْ يَسْعَى الإِنْسَانُ فِي الصُّلْحِ بَيْنَ مَنِ اخْتَلَفَتْ كَلِمَتُهُمْ، وتَشَتَّتْ أُمُورُهُمْ مِنَ المُسْلِمِينَ، والسَّعِيُّ فِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ صَلاَةِ النَّافِلَةِ، ومِنْ صَدَقةِ التَّطَوُّع، وقَدْ أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بالإِلْفَة، ونَهَى عَنِ الفُرْقَةِ، فَقَالَ [جَلَّ ثَنَاؤُهُ] (٣): ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللهِ جَمِيعًا وَلَا لَفَرَقُوأً ﴾ [ال عمران: ١٢٨]، وقال: ﴿ وَٱلصُّلَحُ خَيْرٌ ﴾ [النساء: ١٢٨].

وقَوْلُ سَعِيدٍ: (وإيَّاكُمْ والبَغْضَةَ، فَإِنَّهَا هِيَ الحَالِقَةُ)، يَعْنِي: أَنَّهَا حَالِقَةُ الدِّينِ لاَ حَالِقَةُ الشَّعْرِ، وذَلِكَ أَنَّهَا تُذْهِبُ بالدِّينِ وتُغَيِّرُهُ، ومَنْ أَحَبَّ لأَخِيهِ المُسْلِمِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ فَهُوَ مِنَ المُؤْمِنِينَ.

قَوْلُهُ: «لِكُلِّ دِينٍ خُلُقُ»[٣٥٩]، يَعْنِي: لِكُلِّ دِينٍ شَرِيعَةٌ، «وخُلُقُ الإسْلاَمِ الحَيَاءُ»، يَعْنِي: الحَيَاءُ»، يَعْنِي: الحَيَاءَ الذِي يَقُودُ إلى خَيْرٍ، ويَمْنَعُ مِنْ فِعْلِ مَا يَكْرَهُهُ اللهُ [جَلَّ وَعَزَّ].

⁽۱) قال ابن عبد البر في التمهيد ٢٤ / ٢٦٢: هو عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، نسبه إلى جده الأعلى، وينظر: فتح الباري ٢١٨/١٢.

⁽٢) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الصّمت (٢٢٠)، والعقيلي في الضعفاء ٢٠٢/، من حديث بهز أصل حديث بهز أصل ولا من حديث غيره، ولا يتابع عليه.

⁽٣) من (ق).

قالَ أَبو عُمَرَ: إِلاَّ فِي طَلَبِ العِلْمِ، فإنَّ الحَيَاءَ فِيهِ ضَعْفٌ، والاسْتِكْبَارُ فِيهِ مَذْمُومٌ، وقالَ بَعْضُ الفُقَهَاءِ: مَا تَعَلَّمَ مُسْتَحِيُّ، ولاَ مُسْتَكْبرٌ.

قالَ عِيسَى: قَوْلُ الرَّجُلِ للنبِيِّ عَلَيْهِ: «عَلِّمْنِي كَلِمَاتٍ أَعِيشُ بِهِنَّ »[٢٣٦٦]، [يَعْنِي: أَعِيشُ إِلاَ تَعْضَبْ» ، يُرِيدُ: أَنَّهُ وَعَنِي: أَعِيشُ حَسُنَتْ أَخْلاَقُهُ، وخَفَّتْ مَؤُونَتُهُ، وأَحَبَّهُ النَّاسُ.

* قَوْلُهُ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ»[٣٣٦٣] يَعْنِي: لَيْسَ القَوِيُّ مَنْ يُصَارِعُ النَّاسَ فَيَعْلِبُهُمْ، «إِنَّمَا القَوِيُّ الذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ» ، يَعْنِي: يَعْلِبَ نَفْسَهُ عِنْدَ عَضَبِهِ، فَيَمْنَعَهَا مِنْ إِنْفَاذِ مَا تُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَهُ.

* قَوْلُهُ: "إِيَّاكُمْ وِالظَّنَ "[٣٣٦٧]، يُرِيدُ: إِيَّاكُمْ أَنْ يَظُنَّ أَحَدُكُمْ بأَخِيهِ المُسْلِمِ ظَنَّ سُوءٍ إِذَا كَانَ الخَيْرُ عَلَيْهِ غَالِبَا، ولا يَسْمَعُ مِنْهُ مَقَالَةَ نَاقِلِ عَنْهُ قَوْلَ سُوءٍ، "فَالظَّنُ أَكْذَبُ الحَدِيثِ"، وقَدْ قَالَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ: (مَنْ عَلِمَ مِنْ أَخِيهِ مُرُوءة مَعْلَلًا لَكُذَبُ الحَدِيثِ»، وقَدْ قَالَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ: (مَنْ عَلِمَ مِنْ أَخِيهِ مُرُوءة جَمِيلَة فَلاَ يَسْمَعَنَّ فِيهِ مَقَالاتِ الرِّجَالِ، ولا يَقْبَلُ إلاَّ مَا يَرَاهُ بِعَيْنِهِ فِي أُمُورٍ لاَ تَحْتَمِلُ تَأْوِيلاً، ومَنْ حَسُنَتْ عَلاَنِيتُهُ فَنَحْنُ [لِسَرِيرَتِهِ] (٢) أَرْجَا)، ثُمَّ قَالَ: (ألاَّ إِنَّ تَحْتَمِلُ تَأْوِيلاً، ومَنْ حَسُنَتْ عَلاَنِيتُهُ فَنَحْنُ [لِسَرِيرَتِهِ] (٢) أَرْجَا)، ثُمَّ قَالَ: (الحَقُّ أَنْ بَيْنَ الحَقِّ والبَاطِلِ أَرْبَعُ أَصَابِع)، وَوَضَعَ يَدَيْهِ بَيْنَ أُذُنَيْهِ وَعَيْنَيْهِ، فَقَالَ: (الحَقُّ أَنْ يَقُولَ: سَمِعْتُ بأَذُنَيَّ، فَلاَ يَنْبُغِي أَنْ يَقُولَ : سَمِعْتُ بأَذُنَيَّ، فَلاَ يَنْبُغِي أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ فِي أَخِيهِ إلاَّ مَا يَرَاهُ بِعَيْنِهِ) (٣).

* وقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ المُوَطَّأ: «لاتباغضوا» [٣٣٦٦] أَي: لاَ يُبْغِضْ بَعْضَكُمْ بَعْضَاً، ولاَ يُبْغِضْ بَعْضَكُمْ بَعْضًا إلى بَعْضٍ .

«ولاَ تَحَاسَدُوا»، يَعْنِي: لاَ تَتَنَافَسُوا فِي أُمُورِ الدُّنيا، حَتَّى يَحْسَدَ بَعْضُكُمْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، فَيُولِّدُ ذَلِكَ بَيْنَكُم العَدَاوَةَ والبَغْضَاءَ.

⁽١) زيادة من (ق).

⁽٢) من (ق)، وفي الأصل: لسرِّه بربه.

 ⁽٣) لم أجد هذا القول من سيدنا على فيما بحثت عنه في المصادر.

وقَوْلُهُ: «ولاَ تَدَابَرُوا» ، يَعْنِي: لاَ يَعْرِضُ أَحَدُكُمْ عَنْ أَخِيه المُسْلِمُ بِوَجْهِهِ، وَيُولِّهِ وَيُولِّهِ وَيُعْدِمُ الْمُسْلِمُ بِوَجْهِهِ، ويُحْسِنَ لَهُ ويُولِّيهِ دُبُرَهُ اسْتِثْقَالاً لَهُ، بَلْ وَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ بِوَجْهٍ طَلِيقٍ، ويُحْسِنَ لَهُ خُلُقَهُ، وقالَ ابنُ عُمَرَ: (البرُّ شَيءٌ هَيِّنٌ، وَجْهٌ طَلِيقٌ، وكَلاَمٌ لَيِّنٌ)(١).

وقَوْلُهُ: «ولا تَجَسَّسُوا» ، يَعْنِي: لاَ يُرْسِلُ أَحَدُكُمْ مَنْ يَسْأَلُ لَهُ عَمَّا يُقَالُ فِيهِ مِنَ الشَّرِّ، والتَّجَسُّسُ-بالجِيمِ -: البَحْثُ عَنْ أَخْبَارِ النَّاسِ، وسُوءُ الظَّنِّ بِهِم.

وقَوْلُهُ: «لاَ يَحِلُّ لأَحَدِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاَثِ لَيَالٍ» [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا حَدُّ مَوقُوتٌ فِي مُهَاجَرَةِ الرَّجُلِ أَخَاهُ، ومَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ مِنَ الغِلِّ الذِي لاَ يَحِلُّ إلاَّ فِي أَهْلِ البِدَعِ، أَو مَنْ يُجَاهِرُ بالكَبَائِرِ لاَ يَسْتَحِي مِنَ اللهِ [جَلَّ وَعَزَّ]، ولاَ يَحِلُّ إلاَّ فِي أَهْلِ البِدَعِ، أَو مَنْ يُجَاهِرُ بالكَبَائِرِ لاَ يَسْتَحِي مِنَ اللهِ [جَلَّ وَعَزَّ]، ولاَ مِنَ النَّاسَ، أو ظَالِمٌ يَظْلِمُ النَّاسَ لاَ يُرَاقِبُ اللهَ [جَلَّ وَعَزَّ] فِيهِم، فَهُجْرَانُ هَوُلاَءِ مُبَاحٌ، وتَرْكُ مُجَالَسَتِهِم وَاجِبَةٌ، ولاَ غِيبَةَ فِيهِم.

قِيلَ لِمَالِكِ: الرَّجُلُ يَهْجُرُ أَخَاهُ ثُمَّ يَبْدُوَ لَهُ فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ وَهُوَ مُجْتَنِبٌ لِكَلاَمِهِ، فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤْذِياً لَهُ لَمْ [يَتَبَرَّءْ](٢) مِنَ الشَّحْنَاءِ حَتَّى مُجْتَنِبٌ لِكَلاَمِهِ، فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤْذِياً لَهُ لَمْ [يَتَبَرَّءْ](٢) مِنَ الشَّحْنَاءِ حَتَّى يُكَلِّمَهُ، ويُسْقِطَ مَا كَانَ مِنْ هُجْرَانِهِ أَخَاهُ.

وقالَ غَيْرُهُ: وهَذا فِي غَيْرِ الفَاسِقِ المُعْلِنِ الفِسْقَ الذِي لاَ يَقْبَلُ المَوْعِظَةَ إذا وُعِظَ، فَهُجْرَانُ هَذا مُبَاحٌ، ولاَ غِيبَةَ فِيهِ إذا ذُكِرَتْ أَفْعَالُهُ.

* وقَوْلُهُ: «اتْرُكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئًا»[٣٣٦٩]، يَعْنِي: اتْرُكُوا هَذَيْنِ المُتَصَارِمَيْنِ غَيْرَ مَغْفُور لَهُمَا حَتَّى يَرْجِعَا عَنْ هُجْرَانِهِمَا، فإذا كَانَ الهُجْرَانُ مَانِعاً للغُفْرَانِ لَمْ يَنْبَغِ للمُسَّلِّمَيْنِ أَنْ يَتَمَادَيا فِيهِ فَوْقَ ثَلاَثٍ.

* * *

⁽١) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت (٣١٦)، والبيهقي في شعب الإيمان ٦ / ٢٥٥.

⁽٢) من (ق)، وفي الأصل: يبر.

تَفْسِيرُ أَبْوَابِ اللِّبَاسِ والانْتِعَالِ

*قَالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: أَدْرَكَ زَيْدُ بنُ أَسْلَمَ جَابِرَ بنَ عَبْدِ اللهِ ولَمْ يَرْوِ عَنْهُ، وحَدِيثُهُ عَنْهُ مُرْسَلٌ فِي المُوَطَّأُ [٣٣٧٣].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَعْنَى كَسْرِ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ للقِثَّاءِ الذِي وَضَعَهُ بَيْنَ يَدِي النبيِّ عَلِي اللهِ للقِثَّاءِ الذِي وَضَعَهُ بَيْنَ يَدِي ضَيْفِه النبيِّ عَلِي لِكَيْ يُرِيهِ أَنَّهُ للأَكْلِ وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وحُكْمُ مَنْ وَضَعَ بَيْنِ يَدِي ضَيْفِه خَبْزًا أَنْ يُكَسِّرَهُ لِكَي يَرَى الضَّيْفُ أَنَّهُ للأَكْلِ وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ.

[قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: ومَعْنَى قَوْلِ النبيِّ ﷺ لِجَابِرِ: «مَنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذَا الجِرُو قِنَّاءً؟» ، وسُؤَالُهُ عَنْ ذَلِكَ إنَّمَا كَانَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ اسْتَغْرَبَهُ فِي ذَلِكَ المَكَانِ الذِي كَانُوا فِيهِ، ولَمْ يَرِدْ بِسُؤَالهِ لَهُ عَنْهُ هَلْ هُوَ مِنْ حَلاَلٍ أَوْ مِنْ حَرَامٍ؟ وحُكْمُ مَنْ وُضِعَ كَانُوا فِيهِ، ولَمْ يَرْد بِسُؤَالهِ لَهُ عَنْهُ هَلْ هُو مِنْ حَلاَلٍ أَوْ مِنْ حَرَامٍ؟ وحُكْمُ مَنْ وُضِعَ بَيْنَ يَدَيْهِ طَعَامٌ أَنْ يَأْكُلُ إِذَا احْتَاجَ إلى الأَكْلِ ولاَ يَسْأَلُ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ الذِي وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ خَبِيثَ المَكْسَب، فَلاَ يَأْكُلُ مِنْ طَعَامِهِ.

وكَرِهَ النبيُّ ﷺ لِمَنْ يَجِد الثِّيَابَ أَنْ يَلْبَسَ الخَلِقَ، ولا سِيَّما عِنْدَ مُلاَقَاةِ العَدُوِّ، وقَدْ أَمَرَ اللهُ [سُبْحَانَهُ] (١) المُسْلِمِينَ أَنْ يَعُدُّوا للمُسْرِكِينَ مَا اسْتَطَاعُوا مِنْ قُوَّةٍ، وَلِذَلِكَ دَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ حِينَ خَلَعَ عَنْهُ الخَلِقَ ولَبِسَ مَا تَجَمَّلَ بِهِ فَاسْتُجِيبَ دُعَاؤُهُ [فِيهِ] (٢)، وقُتِلَ فِي سَبِيلِ [اللهِ جَلَّ وعَزَّ] (٣) شَهِيدًا.

* قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: (إذا وَسَّعَ اللهُ عَلَيْكُمْ فَأَوْسِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ)[١٣٣٥

⁽١) من (ق).

⁽٢) من (ق).

⁽٣) من (ق).

يَعْنِي: إِذَا أَوْسَعُ اللهُ [جَلَّ وَعَزَّ] عَلَيْكُمْ فِي الحَلاَلِ فَأَوْسِعُوا مِنْهُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ فِي اللِّبَاس وغَيْرِه، وعَلَى أَهْلِيكُمْ مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ سَرَفاً.

وقَوْلُهُ: (جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ) ، قالَ ابنُ وَهْبٍ: هُوَ أَنْ يَلْبَسُ الرَّجُلُ ثَوْبَيْنِ فِي الصَّلاَةِ، ويُنَقِّيهُمَا مِنَ الوَسَخِ، وصَلاَةُ الرَّجُلِ فِي ثَوْبَيْنِ مَأْمُورٌ بهِ، وصَلاَتُهُ فِي ثَوْبَانِ وَاحِدٍ رُخْصَةٌ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ حِينَ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «أَولِكُلِكُمْ ثَوْبَانِ؟» (١) ، فأَجَازَ ذَلِكَ عِنْدَ العَدَم.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَجَازَ مَالِكٌ للرَّجُلِ^(٢) لِبَاسَ المَلاَحِفِ^(٣) المُعْصَفَّرَةِ فِي البيُوتِ وفِي أَفْنِيةِ الدُّورِ، وكَرِهَ لِبَاسَهَا فِي المَحَافِلِ، وعِنْدَ الخُرُوجِ إلى الأَسْوَاقِ.

عَنِ	بيٍّ، و	القَسِ	لَبْسِ	عَنْ	نَهَى	النبيّ ﷺ	«أَنَّ	مَالِكٍ:	حَدِيثِ	غَيْرِ	وفي
فِي	الثِّيَابِ	مِنَ	<i>عَ</i> صَّفَرِ	المُ	لِبَاسَ	[مَالِكٌ](٥)	كَرِهَ [الحَدِيثِ	فَلِهَذا	· (E)(المُعْصَفَّرِ
										رِّجَالِ	مَحَافِلِ ال

(7)

* * *

⁽١) رواه البخاري (٣٥١)، ومسلم (٥١٥)، عن أبي هريرة.

⁽٢) إلى هنا انتهت نسخة الأصل وهي المصورة من الخزانة العامة بالرباط، وما كان بعد ذلك إلى نهاية الكتاب فهو من نسخة القيروان.

⁽٣) الملاحف جمع ملحفة _ بكسر الميم وهي الملاءة التي يلتحف بها.

⁽٤) رواه مسلم (٢٠٧٨)، من حديث علي بن أبي طالب.

ما بين المعقوفتين لم يظهر في (ق)، ووضعت ما يتناسب مع السياق.

⁽٦) سقط عدد من الأوراق، وفيها سبعة أبواب من الموطا، وهي بقية ما جاء في كتاب اللباس، من صفحة ١٣٤٦.

[تَفْسِيرُ كِتَاب صِفَةِ النبيِّ ﷺ](١)

* قالَ أَنَسٌ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْسَ بِالطَّوِيلِ البَائِنِ (٢٤٠٣]، يَعْنِي: لَمْ يَكُنْ بِالطَّوِيلِ البَائِنِ (٢٤٠٣]، يَعْنِي: لَمْ يَكُنْ بِالقَصِيرِ، كَانَ رَبْعَ القَامَةِ.

* وقَوْلُهُ: «ولَيْسَ بِالأَبْيَضِ الأَمْهَقِ»، يَعْنِي: لَمْ يَكُنْ بِالشَّدِيدِ البَيَاضِ الذِي يَتَوَهَّمُهُ النَّاظِرُ إليهِ بَرَصَاً مِنْ شِدَّةِ بَيَاضِهِ، وكَانَ بَيَاضَهُ مُشْرَباً بِحُمْرَةٍ.

«ولَمْ يَكُنْ بِالآدَم»، يَعْنِي: لَمْ يَكُنْ شَدِيدَ السُّمْرَةِ.

«ولا بالجَعْدِ القَطَطِ» ، يَعْنِي: الشَّدِيدَ الجُعُودَةِ.

«ولا بالسَّبِطِ»، يَعْنِي: لَمْ يَكُنْ مُرْسَلَ الشَّعْرِ، كَانَ وَسَطَ الخِلْقَةِ ﷺ.

وَوَصَفَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ عِيسَى بِنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ بِالصُّورَةِ التِّي خَلَقَهُ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ، وَرَأَهُ يَطُوفُ بِالبَيْتِ [٣٤٠٥]، وهَذِه رُؤْيَةُ حَقِّ، لأَنَّ الشَّيَاطِينَ لاَ تَتَمَثَّلُ فِي صُورَةِ الأَنْبِيَاءِ، ولاَ شَكَّ فِي أَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ حَيُّ، ويَفْعَلُ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ فِي خَلْقِهِ مَا يَشَاءُ.

وقِيلَ لِعِيسَى ﷺ المسيحُ مِنْ أَجْلِ سِيَاحَتِهِ فِي الأَرْضِ.

* وَوَصَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الدَّجَّالَ بِصُورَتِهِ، ودَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ اللَّجَّالَ يَدْخُلُ مَكَّةَ، ولَيْسَ يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ، لأَنَّ الْمَلاَئِكَةَ الذينَ عَلَى أَنْقَابِهَا يَمْنَعُونَهُ مِنْ دُخُولِهَا.

⁽١) ما بين المعقوفتين من الموطأ.

وقَوْلُهُ فِي الدَّجَّالِ: «كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ»، قَالَ الأَخْفَشُ: يَعْنِي كَأَنَّهَا عَنَبَةٌ قَدْ طَفَتْ وامْتَلاَّتْ وبَرَزَتْ.

وقالَ غَيْرُهُ: «كَأَنَّها عَنَبَةٌ طَافِيَةٌ»، يَعْنِي: قَدْ ذَهَبَ ضَوْئُهُا وتَغَيَّضَتْ، ومِنْهُ قِيلَ لَهُ: المَسِيحُ، لأَنَّهُ مَمْسُوحُ العَيْن.

* قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: أَوْقَفَ مَالِكٌ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: «خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ» وَهِيَ السُّنَّةُ التِّي الفُطْرَةِ» وَهِيَ السُّنَّةُ التِّي سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَرَوَاهُ ابنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ»، وذَكَرَ الحَدِيثَ وأَسْنَدَهُ (١).

الخِتَانُ سُنَّةٌ فِي الرِّجَالِ، وأَوَّلُ مَنْ فَعَلَهُ إِبْرَاهِيمُ ﷺ.

وقالَ عَبْدُ المَلِكِ بنُ حَبِيبٍ: أَوَّلُ مَنْ شَابَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ، فَسَأَلَ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ مَعْنَى الشَّيْب، فَأَوْحَى اللهُ جَلَّ وَعَزَّ إليهِ أَنَّهُ وَقَارُ (٢).

وكَرِهَ مَالِكٌ حَلْقَ الشَّارِبِ كُلَّهُ وعَابَهُ، ورَأَهُ مُثْلَةً، وقَدْ كَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ إذا أَكْرَبَهُ أَمْرٌ فَتَلَ شَارِبَهُ، ولَوْ كَانَ مَحْلُوقَاً مَا وَجَدَ مَا يَفْتِلُ مِنْهُ^(٣).

* * *

⁽١) رواه البخاري (٥٥٥٠)، ومسلم (٢٥٧)، بإسنادهما إلى سفيان بن عيينة به.

 ⁽۲) رواه ابن عبد البر في التمهيد ۲۲/ ۱۳۹ من قول سعيد بن المسيب.

 ⁽٣) رواه أحمد في كتاب العلل ٧٣/٢، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ١ / ١٠٠،
 بإسنادهما إلى عبد الله بن الزبير به.

بابُ الأَكْلِ بالشِّمَالِ، والطَّعَامِ، والشَّرَاب، والعَمَلِ فِي ذَلِكَ

مَعْنَى كَرَاهِيةِ النبيِّ ﷺ عَنْ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَالِهِ، أَو يَشْرَبَ بِشِمَالِهِ [٣٤١١]
بِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَنْ فِعْلِ الشَّيْطَانِ، ولاَ يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَثِلَ شَيءٌ مِنْ فِعْلِهِ، فَاليَدُ اليُمْنَى
لأَكْلِ وَالشُّرْبِ والمُنَاوَلةِ، واليُّسْرَى للإِسْتِنْجَاءِ وشِبْهِ ذَلِكَ.

	مُحْرَقٍ » [٣٤١٥] ١٠٠٠.	المِسْكِينَ ولَوْ بِظِلْفٍ	َلْنَبِيِّ ﷺ: «رُكُوا	* قَوْلُ ا
• • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •			

[قَوْلُ أَبِي طَلْحَةَ لأُمِّ سُلَيْمٍ: (لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ] (٢) رَسُولَ اللهِ ﷺ ضَعِيفًا أَعْرِفُ فِيهِ الجُوعَ) [٣٤٣١]، فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى إجَازَةِ الشَّهادَةِ عَلَى الصَّوْتِ، وكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَلْحَقَهُ مِنْ أَلَمِ الجُوعِ مَا يَلْحَقُ البَشَرِ مِنْ ضَعْفِ الصَّوْتِ، وَضَعْفِ البَدَنِ، وقَدِ اسْتَعَاذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الجُوعِ، وقَالَ: "إنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ"، ")،

⁽١) سقطت ورقة أو أكثر بعد هذا الموضع، وفيها تفسير أربعة أبواب من الموطأ، من صفحة ١٣٥٧، إلى صفحة ١٣٥٧.

 ⁽٢) ما بين المعقوفتين زدتها من الموطأ وبما يتناسب مع السياق، وذلك لضياع الورقة السابقة.

⁽٣) رواه أبو داود (١٥٤٧)، والنسائي (٥٤٦٨)، وابن ماجه (٣٣٥٤)، من حديث أبي هريرة.

فَوَجَّهَتْ حِينَئِذٍ أُمُّ [سُلَيْمٍ] (١) أَقْرَاصَاً مِنْ شَعِيرٍ لَفَّتْهَا بِبَعْضِ خِمَارِهَا، وأَعْطَتْهَا أَنَسَ بنَ مَالِكٍ، وطَرَحَتْ فَصْلَةَ الخِمَارِ عَلَى ظَهْرِ أَنَسٍ.

فِفِي هَذَا مِنَ الفِقْهِ: سَدُّ الرَّجُلِ خَلَّةَ أَخِيهِ إذَا عَلِمَ مِنْهُ حَاجَةً نَزَلَتْ بِهِ مِنْ حَيْثُ لاَ يَسْأَلُهُ ذَلِكَ، وهَذَا مِنْ مَكَارِمِ الأَخْلاَقِ.

وعَلِمَ النبيُّ ﷺ مِنْ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ يَسُرُّهُ مَسِيرَهُ إليهِ هُوَ وأَصْحَابُهُ، ولِذَلِكَ لاَقَاهُ أَبو طَلْحَةَ مَسْرُوراً بهِ وبأَصْحَابِهِ، ولَيْسَ العَمَلُ عَلَى ظَاهِرِ هَذَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّ هَذَا لاَ يَحْتَمِلُهُ كُلُّ النَّاسِ، ولِذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ: مَنْ دُعِيَ إلى طَعَامِ وَلِيمَةٍ أَو غَيْرِهَا فَلاَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ غَيْرَهُ، إذْ لاَ يَدْرِي هَلْ يُسَرُّ ذَلِكَ صَاحِبُ الوَلِيمَةِ أَمْ لاَ.

قالَ مَالِكٌ: إِلاَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ: (ادْعُ مَنْ لَقِيتَ)، فَمُبَاحٌ لَهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ غَيْرَهُ (٢).

وَفْي حَدِيثِ أَبِي طَلْحَةَ البَرَكَةُ فِي الثَّرِيدِ، لِفِعْلِهِ ذَلِكَ ﷺ، وفِيهِ: إبَاحَةُ أَكْلِ الطَّعَامِ المَّأَدُومِ، والأَكْلُ حَتَّى يَشْبَعُ الإنْسَانُ، وأَنْ لاَ يَجْلِسَ عَلَى مَائِدَةِ الطَّعَامِ المَّأَدُومِ، والأَكْلُ حَتَّى يَشْبَعُ الإنْسَانُ، وأَنْ لاَ يَجْلِسَ عَلَى مَائِدَةِ الطَّعَامِ أَكْثَرَ مِنْ عَشَرَةٍ إذَا كَانُوا جَمَاعَةً، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ «ائْدَنْ لِعَشَرَةٍ»، وظَهَرَتْ بَرَكَةُ النبيِّ ﷺ فِي هَذَا الطَّعَامِ اليسِيرِ حَتَّى شَبِعَ مِنْهُ العَدَدُ الكَثِيرُ، وهَذَا مِنْ عَلاَمَاتِ نُبُورَتِهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: وذُكِرَ أَنَّ النبيَّ ﷺ أَكُلَ آخِرَ القَوْمِ، وهَذا مِنْ مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ.

* قَوْلُهُ ﷺ: «طَعَامُ الاثْنَيْنِ كَافِي الثَّلاَثَةِ ١٣٤٣١]، يَعْنِي: أَنَّهُ مَا يَشْبَعُ مِنْهُ اثْنَانِ مِنَ الطَّعَامِ يَكْفِي ثَلاَثَةَ رِجَالٍ، ويَرْوَى عَنْ عُمَر بنِ الخَطَّابِ أَنَّهُ هَمَّ فِي سَنَةِ مَجَاعَةٍ مِنَ الطَّعَامِ يَكْفِي ثَلاَثَةَ رِجَالٍ، ويَرْوَى عَنْ عُمَر بنِ الخَطَّابِ أَنَّهُ هَمَّ فِي سَنَةِ مَجَاعَةٍ أَنْ يَحْعَلَ مَعَ أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ مِثْلَهُمْ عَلَى سَبِيلِ المُوَاسَاةِ، وقَالَ: (إنَّ الرَّجُلَ لاَ يَهْلِكُ عَلَى نِصْفِ قُوتِهِ) (٣).

⁽١) جاء في الأصل: سلمة، وهو خطا.

⁽٢) ينظر قول مالك في: التمهيد ١ / ٢٩٠.

⁽٣) ذكره ابن عبد البر في التمهيد ١٩/ ٢٥، والعيني في عمدة القاري ٥ / ١٠١.

 * قَوْلُهُ ﷺ: «أَوْكُوا السِّقَاءَ» [٣٤٣٣]، يَعْنِي: أَرْبِطُوا فَمَ قِرْبَةَ المَاءِ بالوِكَاءِ، والوكَاءُ: الخَيْطُ الذِي يُرْبَطُ بهِ فَمُ القِرْبَةِ.

وقَوْلُهُ: «خَمِّرُوا الإِنَاءَ»، يَعْنِي:غَطُّوا إِنَاءَ المَاءِ إِذَا كَانَ فِيهِ الْمَاءُ بِخِرْقَةٍ أَو غَيْرِهَا، والتَّخْمِيرُ: التَّعْطِيَةُ.

وقَوْلُهُ: «أَغْلِقُوا البَابَ» ، يَعْنِي: أَغْلِقُوا أَبْوَابَ البِيُوتِ إِذَا نِمْتُمْ بِاللَّيْلِ.

«وأَطْفِئُوا المَصَابِيحَ»، يَعْنِي عِنْدَ النَّوَمِ، «فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لاَ يَفْتَحُ غَلَقاً، ولاَ يَحِلُّ وِكَاءً، ولاَ يَكْشِفُ إِنَاءً»، وأَمَرَ بإطْفَاءِ المَصَابِيحَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الفَأْرَةَ رُبَّمَا جَرَّتِ الفَتِيلَةَ مِنَ القِنْدِيلِ وَهِيَ مَوْقُودَةٌ، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَباً لِحَرْقِ البَيْتِ، وقَدْ عُرِضَ مِثْلُ هَذَا بالمَدِينَةِ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَباً لِحَرْقِ البَيْتِ، وقَدْ عُرِضَ مِثْلُ هَذَا بالمَدِينَةِ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَباً لِحَرْقِ البَيْتِ ومَا كَانَ دَاخِلُهُ.

* قَوْلُ النبيِّ عَلَيْهُ فِي الضَّيْفِ: «جَائِزَتُهُ يَوْمٌ ولَيْلَةٌ»[٣٤٣٤]، يَعْنِي: يُكْرِمُهُ ضَيْفُهُ بأَطْيَبِ طَعَامِهِ يَوْمَاً ولَيْلَةً، ثُمَّ يُقَدِّمُ إليهِ بَعْدَ ذَلِكَ مَا تَيَسَّرَ عِنْدَهُ.

* قالَ: «والضِّيَافَةُ ثَلاَثَةُ أَيّام، ومَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ»، فَلاَ يَسْتَبِيحُ أَكْلَ مَا زَادَ عَلَى الثَّلاَثَةِ الأَيّام إلاَّ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ.

قالَ ابنُ وَضَّاحٍ: قَالَ سَحْنُونُ: إِنَّمَا الضِّيَافَةُ عَلَى أَهْلِ القُرَى، وأَمَّا فِي الحَضَرِ فالفِنْدِقُ يَنْزِلُ فِيهِ [المُسَافِرُ](١).

قَالَ أَبُو عُمَرَ: مِنْ مَكَارِمِ الأَخْلاَقِ أَنْ يَضِيفَ الإِنْسَانُ صَدِيقَهُ فِي بَادِيةٍ كَانَ أَو حَاضِرَةٍ، وقَدْ حَضَّ عَلَى الضِّيَافَةِ خِيَارُ النَّاس، وسَلَفُ الأُمَّةِ.

وقَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرُ فِي قَوْلهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ ﴿ لَا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوَءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [النساء: ١٤٨]، أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الضِّيَافَةِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ مَنْ نَزَلَ عَلَى

 ⁽١) نقل قول سحنون: ابن عبد البر في التمهيد ٢١ /٤٣، وفي الاستذكار ١٠ /٦١،
 وما كان بين المعقوفتين زيادة منه.

صَدِيقِهِ فَلَمْ يُحْسِنْ ضِيَافَتَهُ: إِنَّ فُلاَناً قَصَّرَ فِي أَمْرِي، فأُبِيحَ لَهُ القَوْلُ فِيهِ وَمَلاَمَتِهِ (١).

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ] (٢): فِي حَدِيثِ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ حِينَ بَعَثَهُ النبيُّ ﷺ فِي جُمْلَةِ السَّرِيَّةِ النِّي وَجَّهَهَا قِبَلِ السَّاحِلِ [٣٤٣٦]، مِنَ الفِقْهِ: مُوَاسَاةُ النَّاسِ بَعْضَهُمْ بَعْضًا عِنْدَ عَدَمِ الأَقْوَاتِ، ونَظَرُ الإِمَامِ فِي ذَلِكَ، وفِيهِ إِبَاحَةُ أَكْلِ مَا رَمَى بهِ البَحْرُ مَيْتَا مِنْ دَوَابِّهِ.

وقَالَ أَبو عُمَرَ: لَمْ يَأْكُلُوا ذَلِكَ الحُوتَ المَيَّتَ عَلَى وَجْهِ مَا تُؤْكَلُ عَلَيْهِ المَيْتَةُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إليهَا، وذَلِكَ أَنَّهُمْ أَقَامُوا عَلَى ذَلِكَ الحُوتِ أَيَّاماً يَأْكُلُونَ مِنْهُ، والمُضْطَرُ إلى المَيْتَةِ إِنَّمَا يَأْكُلُ مِنْهَا ثُمَّ يَنْتَقِلُ عَنْهَا بِطَلَبِ المُبَاحِ مِنَ القُوتِ، وقدْ قَالَ عَلَيْهُ فِي البَحْرِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الحِلُّ مَيْتَتُهُ» (٣).

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ عِيسَى ﷺ لأَصْحَابِهِ: «عَلَيْكُمْ بالمَاءِ القَرَاحِ» [٣٤٣٩]، يَعْنِي: عَلَيْكُمْ بِشُرْبِ المَاءِ الذِي لاَ يُخَالِطُهُ شَرَابٌ غَيْرُهُ.

«والبَقْلُ البَرِّيِّ»، يَعْنِي: البَقْلَ الذِي تُنْبِتُهُ الأَرْضُ بِغَيْرِ مَؤُنَةٍ ولا زِرَاعَةٍ.

وقَوْلُهُ فِي خُبْزِ البُرِّ: «لَنْ تَقُومُوا بِشُكْرِه»، يَعْنِي: لَنْ تَقُومُوا بِشُكْرِ النَّعِيمِ فِي التُّنيا فَخُذُوا مِنْهَا بِالقَصْدِ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: هَذا فِي شَرِيعَةِ عِيسَى ﷺ لاَ فِي شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ لاَ فِي شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، لأَنَّ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى أَبَاحَ [لِهَذِه] (٤) الأُمَّةِ أَكْلَ الطَّيِّبَاتِ مِنَ الحَلاَلِ، وقَدْ أَكَلَ النَّيُ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى أَبَاحَ [لِهَذِه] (٤) الأُمَّةِ أَكْلَ الطَّيْبَاتِ مِنَ الحَلاَلِ، وقَدْ أَكُلَ النَّيْ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي الهَيْثُمِ بِنِ التَّيْهَانِ الخُبْزَ، واللَّحْمَ، وشَرِبَ الماءَ العَدْبِ، ثُمَّ النبيُّ ﷺ عِنْدَ أَبِي الهَيْثُمِ بِنِ التَّيْهَانِ الخُبْزَ، واللَّحْمَ، وشَرِبَ الماءَ العَدْبِ، ثُمَّ

⁽١) ينظر: تفسير ابن سلام باختصار ابن زمنين ١ / ١٨٢، وتفسير الطبري ٦/٦.

 ⁽۲) جاء في الأصل: (ع) وهو اختصار لاسم المصنف، وقد أبدلته بذكره الصريح مع إضافة
 كلمة (قال) للتوضيح، وكذا فعلت ما سيأتي مثله بعد ذلك.

⁽٣) رواه أبو داود (٨٣)، والترمذي(٦٩)، والنّسائي (٥٩)، وابن ماجة (٣٨٦)، من حديث أبي هريرة.

 ⁽٤) في الأصل: هذه، وما وضعته هو الذي يقتضيه السياق.

قَالَ لأَصْحَابِهِ الذِينِ أَكَلُوا مَعَهُ: «لَتُسْتَلُنَّ عَنْ نَعِيمِ هَذَا اليَوْمِ»[٣٤٤٠]، يَعْنِي: تَسْأَلُونَ عَنْهُ سُؤَالَ امْتِنَانٍ، لاَ سُؤَالَ حِسَابِ، ولا سُؤَالَ مُنَاقَشَةٍ.

قالَ أَبُو عُمَرَ: أَدْخَلَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِ الْجَامِعِ فِي إثْرِ حَدِيثِ عِيسَى بنِ مَرْيَمَ ﷺ، لِكَيْ يُرِي النَّاسَ تَوْسِعَةَ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي أَكْلِ طَيِّبَاتِ الطَّعَامِ.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: فِي قَوْلِ النبيِّ ﷺ لأَبِي الهَيْثَمِ حِينَ هَمَّ بِذَبْحِ الشَّاةِ، فَقَالَ لَهُ: «نكِّبْ عَنْ ذَاتِ الدَّرِّ»، يَعْنِي: اتْرُكْ ذَبْحَ ذَاتِ اللَّبَنِ.

فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: تَرْكُ ذَبْحِ ذَوَاتِ اللَّبَنِ التِّي يَعِيشُ أَهْلُهَا مِنْ لَبَنِهَا، وفِيهِ أَيْضَاً: قُصُودُ الإخْوَانِ إلى الطَّعَامِ، وفِيهِ: قُصُودُ الإخْوَانِ إلى الطَّعَامِ، وفِيهِ: إكْرَامُ الرَّجُلِ زُوَّارَهُ بأَطْيَبَ طَعَامِهِ، وهَذا مِنْ مَكَارِمِ الأَخْلاَقِ، وَصِلَةِ الإِخْوَانِ بَعْضَهُمْ بَعْضَاً.

* قالَ أَبُو عُمَرَ: كَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَكُولاً، ولَذِلَكَ أَكَلَ الصَّاعَ مِنَ التَّمْرِ، ولَعَلَّهُ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ طَعَامًا قَبْلَ ذَلِكَ حَتَّى أَضَرَّ بهِ الجُوعُ [٣٤٤٢].

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: التَّمْرُ إذا نُزِعَ نَوَاهُ ذَهَبَ نِصْفُهُ، وإنَّمَا حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ الصَّاعِ الذِي وُضِعَ بَيْنَ يَدَيْ عُمَرَ نِصْفُ الصَّاعِ، وفِي أَكْلِ عُمَرَ لِجَمِيعِه فِي مَرَّةٍ وَالصَّاعِ، وفِي أَكْلِ عُمَرَ لِجَمِيعِه فِي مَرَّةٍ وَالصَّاعِ، الفَقْهِ: إبَاحَةُ الشِّبَع مِنْ أَكْلِ الطَّعَامِ الطَّيِّبِ إذا كَانَ مِنْ حَلاَلٍ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ عُمَرَ للَّذِي أَكَلَ مَعَهُ الخُبْزَ بِالسَّمِنِ: (كَأَنَّكَ مُقْفِرٌ) [٣٤٤١]، يَعْنِي بِالمُقْفَرِ: الذِي لاَ شَيءَ لَهُ، فَلَمَّا ذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَنَّهُ لَمْ يَرَ سَمْنَاً ولاَ أَكُلُ سَمْنَاً حَتَّى يَعْيَا النَّاسُ)، سَمْنَاً ولاَ أَكُلُ سَمْنَا حَتَّى يَعْيَا النَّاسُ)، يَعْنِي: حَتَّى يُعَامُ النَّاسُ بِالحَيَا والخَصْبِ، وأَرَادَ بِهَذَا عُمَرُ أَنْ يُشَارِكَ النَّاسَ فِي ضِيقِ عَيْشِهِمْ، وهَكَذَا يَفْعَلُ [أَهْلُ] (١) العَدْلِ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: أَكْلُ الجَرَادِ مُبَاحٌ، ولِذَلِكَ قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ حِينَ

⁽١) جاء في الأصل: (إليه)، وما وضعته هو المناسب لسياق الكلام.

سُئِلَ عَنْهُ، فَقَالَ: (وَدِدتُ أَنَّ عِنْدَنا قَفْعَةً نَأْكُلُ مِنْهُ)[٣٤٤٣] يَعْنِي: لَيْتَ عِنْدَنا قَفَّة مَمْلُوئَةً مِنْ جَرَادٍ نَأْكُلُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لاَ يُؤْكُلُ الجَرَادُ إلاَّ بِذَكَاةٍ، لأَنَّهُ مِنْ صَيْدِ البَرِّ الذِي يَتُولَّدُ فِيهِ، وذَكَاتُهُ قَطْعُ أَرْجُلِهِ وأَجْنِحَتِهِ، أَو يُسْوَى فِي النَّارِ وَهُوَ حَيٍّ، فإنْ مَاتَ يَتُولَّدُ فِيهِ، وذَكَاتُهُ قَطْعُ أَرْجُلِهِ وأَجْنِحَتِهِ، أَو يُسْوَى فِي النَّارِ وَهُو حَيٍّ، فإنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْنَعَ بهِ شَيءٌ مِنْ هَذا لَمْ يُؤْكُلْ لأَنَّهُ مَيْنَةٌ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حِينَ بَعَثَ إِلَى أُمَّه فِي الطَّعَامِ الذِي أَرَادَ أَنْ يُكْرِمَ بِهِ زُوَّارَهُ [٤٤٤٦]، فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: إِكْرَامُ الرَّجُلِ إِخْوَانَهُ الذِينَ يَزُورُونَهُ بِطَعَامِه، وأَنْ لاَ يَحْتَقِرَ الإِنْسَانُ شَيْئاً يُقَدِّمُهُ بَيْنَ يَدَيْ إِخْوَانِهِ، وَتَرْكُ القَوْمِ الأَكْلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِمْ حَاجَةٌ إِلَى الطَّعَامِ، وشُكْرُ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ عِنْدَ تَوَسُّعِهِ عَلَى العَبْدِ بِنِعْمَةٍ، لَمْ يَكُنْ بِهِمْ حَاجَةٌ إلى الطَّعَامِ، وشُكْرُ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ عِنْدَ تَوَسُّعِهِ عَلَى العَبْدِ بِنِعْمَةٍ، لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: (الحَمْدُ للهِ الذِي أَشْبَعَنَا مِنَ الخُبْزِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ طَعَامَنَا إِلاَّ لَقُودٍ أَبِي هُرَيْرَةَ: (الحَمْدُ للهِ الذِي أَشْبَعَنَا مِنَ الخُبْزِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ طَعَامَنَا إِلاَّ الأَسْوَدَيْنِ التَّمْرَ والمَاءَ)، وإنَّمَا قَالَ: (الأَسْوَدَانِ) والمَاءُ لَيْسَ بأَسْوَدَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ الأَسْوَدَيْنِ التَّمْرَ والمَاءَ)، وإنَّمَا قَالَ: (الأَسْوَدَانِ) والمَاءُ لَيْسَ بأَسْوَدَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ الْمَعْرَيْنِ) يَعْنُونَ جَمَعَ بَيْنَ الصِّفَتَيْنِ، فَغَلَبَ أَحُدُهُمَا عَلَى الآخَرِ، كَمَا قِيلَ: (سُنَّةُ العُمَرَيْنِ) يَعْنُونَ سُنَّةً أَبِي بَكْرٍ الصِّدِيقِ، وعُمَرَ بنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وقَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الغَنَمِ: (امْسَحْ الرُّعَامَ عَنْهَا)، يَعْنِي: امْسَحْ مُخَاطَهَا.

وقَوْلُهُ: (أَطِبْ مَرَاحَهَا)، يَعْنِي: نَظِّفِ المَوْضِعَ الذِي تَرُوحُ إليه، وتَأْوِي فِيهِ.

(فَإِنَّهَا مِنْ دَوَابِّ الْجَنَّةِ)، يَعْنِي: هِيَ مِنْ طَعَامِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، قَالَ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ: ﴿ وَأَمْدَدْنَاهُم بِفَكِكَهَةِ وَلَحْمِ مِّمَّا يَشْنَهُونَ ﴾ [الطور: ٢٢]، يَعْنِي بهِ: لَحْمَ الضَّأْنِ.

و (الثَّلَّةُ مِنَ الغَنَمِ) هِيَ: القَلِيلَةُ مِنَ العَدَدِ، والثُّلَّةُ _ بِرَفْعِ الثَّاءِ الجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ.

وقَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: (لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَكُونُ فِيهِ الثَّلَّةُ مِنَ الغَنَم خَيْرٌ مِنْ ذَارِ مَرْوَانَ) ، يَعْنِي: أَنَّ الزَّمَانَ يَتَغَيَّرُ بِتَغَيِّرِ أَهْلِهِ، وَيَشْتَدُّ الحَالُ حَتَّى يَكُونَ حَالُةُ الفَارِّ بِدِينِهِ المُسْتَغْنِي بالغَنَمِ اليَسِيرَةِ خَيْرٌ مِنْ حَالَةِ مَرْوَانَ بِنِ الحَكَمِ، ولَمْ يَكُنْ أَبو هُرَيْرَةَ يَقُولُ هَذَا إِلاَّ بِعِلْمٍ سَمِعَهُ مِنَ النبيِّ ﷺ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ ابنِ عَبَّاسٍ للَّذِي سَأَلَهُ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ لَبَنِ يَتِيمِهِ،

فَقَالَ لَهُ: (إِنْ كُنْتَ تَبْغِي ضَالَّتَهَا)[٣٤٤٦]، يَعْنِي: إِنْ كُنْتَ تَطْلُبُ الضَّالَّةَ مِنْهَا حَتَّى تَرُدَّهَا.

(وتَهْنَأَ جَرْبَاهَا)، يَعْنِي: تَطْلِي الجَرْبَةَ مِنْهَا بالهِنَاءِ، وَهُوَ القَطِرَانُ.

(وَتَلُطُّ حَوْضَهَا)، يَعْنِي: تُطَيِّنُ الحَوْضَ الذِي تَصُبُّ فِيهِ لِهَا المَاءَ عِنْدَ شُرْبِهَا وَتُصْلحَهُ.

(فَاشْرَبْ غَيْرَ مُضِرِّ بِنَسْلٍ)، يَعْنِي: اشْرَبْ مِنْ لَبَنِهَا مَا لَمْ يَضُرُّ شُرْبُكَ بأَوْلاَدِهَا فَيَمْنَعَهَمْ لَبَنْهَا.

(ولا تَنْهَكُ فِي الحَلْبِ)، يَعْنِي: لا تَسْتَقْصِ جَمِيعَ اللَّبَنِ الذِي فِي ضُرُوعِهَا.

ُ فَفِي هَذَا مِنَ الْفِقْهِ: أَلاَّ يَأْكُلَ الرَّجُلُ مِنْ مَالِ يَتِيمِه إلاَّ عِنْدَ خِدْمَتِهِ إِيَّاهُ، يَأْكُلُ بِقَدْرِ مَا يُسَاوِي خِدْمَتِهِ لَهُ، لأنَّ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ قَدْ مَنَعَ مِنْ أَكْلِ أَمْوَالِ الْيَتَامَى.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ لِجَابِرِ بِنِ عَبْدِ اللهِ حِينَ رَأَهُ قَدْ اللهُ حِينَ رَأَهُ قَدْ اللهَ عَنْ جَارِهِ وابنِ الشَّمَرَى لَحْمَا بِدَرْهَم، فَقَالَ لَهُ: (أَمَا يُرِيدُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَطْوِي بَطْنَهُ عَنْ جَارِهِ وابنِ عَمّه عَمّه) [۲۶۵۳]، يَعْنِي: أَنْ يَصْبِرَ عَنْ أَكْلِ الشَّهَواتِ، ويُؤْثِرَ بِطَعَامِهِ جَارَهُ وابنَ عَمّه عِنْدَ الحَاجَةِ والضَّرَورةِ، ثُمَّ نَزَعَ (١) بالآيةِ التِّي أُنْزِلَتْ فِيمَنْ أَذْهَبَ طَيِّبَاتِهِ فِي حَيَاتِهِ الدُّنيا، وَهَذِه الآيةُ إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ كُفَّارٍ وامْتَثَلَهَا عُمَرُ فِي أَهْلِ الإِثْرَافِ عَلَى وَجْهِ الزُّهْدِ فِي الدُّنيا والقَصْدِ فِيهَا.

قَالَ بَعْضُ الفُقَهَاءِ: إِدْمَانُ أَكْلِ اللَّحْمِ يُقْسِي القَلْبَ، وإِغْبَابُ أَكْلِهِ هُوَ الصَّوَابُ^(٢)، وقَالَ النبيُّ ﷺ لِعَلِيِّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَنْ تَرَكَ اللَّحْمَ أَرْبَعِينَ يَوْمَاً سَاءَ خُلُقُهُ» (٣).

* * *

⁽١) يعنى استدل.

⁽٢) يعني: أكله في يوم وتركه في يوم آخر، ومنه الحديث: (زر غبا تزدد حبا).

 ⁽٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان ٩٢/٥، وإسناده ضعيف، ويصح الحديث من قول على.

بابٌ فِي لِبَاسِ الخَاتَمِ إلى آخِر بَابِ الطِّيرَةِ وَالرُّوْيَا

*[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: أَجَازَ سَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ التَّخَتُّمَ، وَهُوَ مِنْ فِعْلِ النَّاسِ النَّاسِ الخَاتَمِ أَنْ يُجْعَلَ فِي اليَدِ الشِّمَالِ، وذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يَأْخُذَ الشَّيءَ بِيَمِينِهِ فَيَجْعَلَهُ فِي شِمَالِهِ، ولا بَأْسَ أَنْ يَسْتَنْجِي الرَّجُلُ عِنْدَ الغَّائِطِ وفِي يَأْخُذَ الشَّيءَ بِيَمِينِهِ فَيَجْعَلَهُ فِي شِمَالِهِ، ولا بَأْسَ أَنْ يَسْتَنْجِي الرَّجُلُ عِنْدَ الغَّائِطِ وفِي شَمَالِهِ خَاتَمٌ فِي فُصِّهِ نَقْشُ اسْمِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، قَالَهُ مَالِكُ وَغَيْرُهُ مِنَ العُلَمَاءِ.

ورَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ نَصْرِ بنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَنَفِيِّ، [عَنْ هَمَّام] (١)، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنسِ بنِ مَالِكِ: (أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الخَلاَءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ)، قالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وإنَّمَا المَعْرُوفُ عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، عنْ زِيَادِ بنِ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنسٍ: (أَنَّ النبيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَماً مِنْ ذَهَب ثُمَّ نَبَذَهُ) (٢).

* وهَكَذا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، أَنَّ النبي ﷺ [٣٤٥٣].

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: وَقَعَ فِي غَيْرِ [مُوَطَّأً] (٣) يَحْيَى بنِ يَحْيَى: «الرِّفْقَةُ التِّي فِيهَا الجَرَسُ لاَ تَصْحَبُهَا المَلاَئِكَةُ» (٤)، ولِهَذا الحَدِيثِ تَرْجَمَ مَالِكٌ فِي كِتَابِ

⁽١) زيادة من سنن أبي داود.

⁽۲) سنن أبي داود (۱۹)، وتكملة كلامه: (والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام).

⁽٣) في الأصل: الموطأ، وما وضعته هو المناسب للسياق.

⁽٤) رواه مسلم (٢١١٢)، وأبو داود (٢٥٥٥)، والترمذي (١٧٠٣)، من حديث أبي هريرة بنحوه.

الجَامِع مِنْ رِوَايةِ يَحْيَى: (مَا جَاءَ فِي نَزْعِ المَعَالِيقِ وَالجَرَسِ)[٥٥٥].

* قَوْلُهُ ﷺ: ﴿ لاَ تَبْقِيَنَ فِي عُنُقِ بَعِيرٍ قِلاَدَةً مِنْ وَتَرٍ إِلاَّ قُطِعَتْ ﴿ [٣٤٥٦]، إِنَّمَا أَمَرَ النبيُّ ﷺ بِقَطْعِهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ الذِي عَلَّقَهَا فِي عُنُقِ بَعِيرِهِ أَرَادَ بِتَعْلِيقِهِ إِيَّاهَا مُدَافَعَةَ النبيُّ ﷺ. العَيْنِ الوُضُوءُ كَمَا أَمَرَ بِهِ النبيُّ ﷺ.

ومِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بنِ أَبِي سُلَيْمَانَ الكُوفِيِّ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «قَلِّدُوا الخَيْلَ، ولاَ تُوكَبُوهَا فِي الفِتَنِ، الخَيْلَ، ولاَ تُقلِّدُوهَا الأَوْتَارَ»(١)، قالَ وَكِيعٌ: مَعْنَاهُ: لاَ تَرْكَبُوهَا فِي الفِتَنِ، فَيُعَلِّقُ فِي عُنُقِ فَرَسِهِ وَتَراً يَطْلُبُ بِهِ، إِن قَتَلَتَ عَلَيْهِ أَحَداً وأنتَ ظَالِمٌ(٢).

ولا بَأْسَ بِتَقْلِيدِ الخَيْلِ قَلاَئِدَ العِهْنِ إذا لَمْ يُرِدْ مُقَلِّدُهَا بِتَقْلِيدِه إِيَّاهَا مُدَافَعَةَ العَيْنِ، وإنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ الزِّينَةَ، ولا بَأْسَ بِتَعْلِيقِ الكُتُبِ التِّي فِيهَا أَسْمَاءُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى أَعْنَاقِ المَرْضَى عَلَى جِهَةِ التَّبُّركِ بِهَا إذا لَمْ يُرِدْ مُعَلِّقُهَا عَلَى لَبْسِهِ بِذَلِكَ مُدَافَعَةَ العَيْنِ.

* قالَ ابنُ وَضَّاحٍ: (الْخَرَّارُ)[٣٤٥٩] الذِي اغْتَسَلَ فِيهِ سَهْلُ بنُ حُنَيْفٍ هِيَ عَيْنٌ
 بِخَيْبَرَ.

 « قالَ عِيسَى: مَعْنَى قَوْلهِ: (فَلُبَطَ سَهْلٌ) [٣٤٦٠]، أَيْ: صَرَعْتُهُ الحُمَّى، فأَمَرَ النبيُ عَيْهِ أَنْ يَتُوضَّا لَهُ.

 النبيُ عَيْهِ [حِينَ] (٣) أَصَابَهُ بِعَيْنِهِ أَنْ يَتُوضَّا لَهُ.

قَالَ ابنُ نَافِع: صِفَةُ وُضُوئِهِ هُوَ: أَنْ يَغْسِلَ العَائِنُ وَجْهَهُ، وَيَدْيهِ، وَمِرْفَقَيْهِ، وَرُكْبَتَيْهِ، وَأَطْرَافُ رِجْلَيْهِ، وَدَاخِلَةُ إِزَارِهِ، وَهُوَ الطَّرَفُ المُتَدَلِّي الدَّاخِلُ إلى البَدَنِ

 ⁽١) لم أجده من رواية حماد، وإنما وجدته من حديث أبي وهب الجُشَمي، رواه أبو داود
 (٢٥٥٣)، والنسائي (٣٥٦٥)، وأحمد ٤ / ٣٤٥.

 ⁽۲) نقل قول وكيع بن الجراح: ابن عبد البر في التمهيد ١٧ / ١٦٥ ، ونص العبارة التي نقلها عنه: (لا تركبوها في الفتن، فمن ركب فرسا في فتنة لم يسلم أن يتعلق به وتر، يطلب به إن قتل أحدا على فرسه في مخرجه في الفتنة عليه، وهو في خروجه ذلك ظالم)

⁽٣) زيادة يقتضيها السياق.

مِنَ المِنْزَرِ، وَيُجْمَعُ ذَلِكَ الماءُ فِي إِنَاءٍ، ثُمَّ يُصَبُّ عَلَى المَعِينِ، فَإِنَّهُ يَبْرَأُ بإذنِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: إذا اتَّهَمَ بِذَلِكَ أَحَداً وكَانَ بِذَلِكَ مَعْرُوفاً قُضِيَ عَلَيْهِ بِالوُضُوءِ كَمَا فَعَلَ النبيُّ ﷺ.

قالَ: وإنَّمَا يُسْتَرْقَى للمَرِيضِ إذا لَمْ يُعْلَمْ مَنْ أَصَابَهُ بِعَيْنِهِ، فإذَا عُرِفَ مَنْ أَصَابَهُ بِعَيْنِهِ، فإذَا عُرِفَ مَنْ أَصَابَهُ بِهِ أُمِرَ بالوُضُوءِ.

قَوْلُ النبيِّ ﷺ لِحَاضَنَةِ ابْنَيْ جَعْفَرِ بنِ أَبِي طَالِبٍ: «اسْتَرْقُوا لَهُمَا، فَإِنَّهُ لَوْ سَبَقَ شَيُّ القَدَرَ لَسَبَقَتْهُ العَيْنُ»[٣٤٦٧] يُرِيدُ: أَنَّ العَيْنَ التِّي يَكُونُ الوَعْكُ والمَرَضُ بِسَبَهِا حَتُّ، وأَنْ الرُّقَى بِكِتَابِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ

وأَسْمَائِهِ مِمَّا يُسْتَشْفَى بهِ المَعِينُ، وهَذا إذا لَمْ يُعْرَفْ مَنْ أَصَابهُ بِعَيْنِهِ، وأَمَّا إذا عُرِفَ أُمِرَ بالوُضُوءِ، وَحُكِمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ.

- * [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ النبيِّ ﷺ لِعُثْمَانَ بنِ أَبِي العَاصِي: «امْسَح الوَجَعَ سَبْعَ مَرَّاتِ، وقُلْ: أَعُوذُ بعِزَّةِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ وقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ»[٣٤٧٠] هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي أَنْ لاَ يَسْتَرِقِي الإِنْسَانُ إلاَّ بأَسْمَاءِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ وَصِفَاتِهِ وِكِتَابِهِ، وقَدْ كَانَ رَسُولُ اللهِ عَيْ يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ بالمُعَوِّذَاتِ ويَنْفَثُ، كَمَا يَنْفَثُ آكِلُ الزَّبيبِ إذا رَمَى بعُجْمِهِ مِنْ فِيهِ، وهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى الرَّعْبَةِ فِي صَحَّةِ الأَجْسَامِ، وَالاَسْتِعَانَةُ باللهِ جَلَّ وَعَزَّ مِنَ البَلاَءِ.
- * [قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: كَرِهَ ابنُ وَهْبٍ أَنْ يَرْقَي اليَهُودِيُّ أَو النَّصْرَانِيُّ الْمُسْلِمَ، وَأَجَازَهُ مَالِكٌ إِذَا رَقَا بِكِتَابِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ لليَهُودِيَّةِ التِّي كَانَتْ تَرْقِي عَائِشَةَ، فَقَالَ لَهَا: (ارْقِيهَا بِكِتَابِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ)[٣٤٧٢]، يَعْنِي: أَرْقِيهَا بِكَلَامِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ)[٣٤٧٢]، يَعْنِي: أَرْقِيهَا بِكَلام اللهِ جَلَّ وَعَزَّ الذِي فِيهِ الشِّفَاءُ مِنْ كُلِّ دَاءٍ.
- * قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «أَنْزَلَ الدَّوَاءَ الذِي أَنْزَلَ الأَدْوَاءَ» [٣٤٧٤]، يَدُلُّ هَذَا الحَدِيثُ عَلَى أَنْ كُلَّ دَاءٍ قَدْ جَعَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الأَرْضِ دَوَاءَهُ، فَالتَدَاوِي مُبَاحٌ، وَالاَمْتِرْقَاءُ مُبَاحٌ، والاَكْتِوَاءُ مُبَاحٌ، وتَرْكُ ذَلِكَ كُلُّهُ مُبَاحٌ لِمَنْ تَرَكَهُ واسْتَسْلَمَ والاَسْتِرْقَاءُ مُبَاحٌ، والاَكْتِوَاءُ مُبَاحٌ، وتَرْكُ ذَلِكَ كُلُّهُ مُبَاحٌ لِمَنْ تَرَكَهُ واسْتَسْلَمَ

لأَمْرِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، وَرَضِيَ بِقَضَائهِ وَصَبرَ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ كَوَى النبيُّ ﷺ سَعْدَ بنَ زُرَارَةً (١)، وكَوَى سَعْدَ بنَ مُعَاذٍ حِينَ قُطِعَ عِرْقَهُ يَوْمَ الخَنْدَقِ (٢)، وَفَعَلَ عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ مِثْلَ ذَلِكَ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ فِي الحُمَّى: «أَبْرِ دُوها بالمَاءِ»[٣٤٧٩] قالَ أَبو عُمَرَ: مَعْنَاهُ أَنْ يَتَبَرَّدَ المَحْمُومُ بالمَاءِ عَلَى قَدْرِ مَا يَحْتَمِلُ، إمَّا يَغْسِلُ، أَو يُرَشُّ، أَو يُبَلِّلُ، أو كَيْفَ مَا احْتَمَلَ، وَيُقَالُ: (اكْشِفِ البَأْسَ رَبَّ النَّاسِ لاَ شِفَاءَ إلاَّ شِفَاءُكَ).

* قَوْلُ النبِيِّ عَلَيْهِ: «لاَ عَدْوَى»[٣٤٨٣]، يَعْنِي: أَنَّهُ لاَ يَتَحَوَّلُ شَيءٌ مِنَ الأَمْرَاضِ الله عَيْرِ مَنْ بهِ المَرَضُ.

وقَوْلُهُ: «لاَ هَامَ، ولاَ صَفَرَ»، يَعْنِي: لاَ تَتَطَيَّرُوا بِالْهَامِ، كَتَطَيُّرِ أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ بِهَا، وذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إذا نَزَلَ طَيْرُ الهَامِ عَلَى بَيْتٍ خَرَجَ مِنْهُ مَيِّتٌ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِم النبيُّ عَلَيْ فِي ذَلِكَ، وكَانُوا أَيْضَاً يَقُولُونَ: إذَا كَثُرَتِ الصُّفَارُ فِي جَوْفِ الرَّجُلِ قَتَلَتْهُ، فَرَدَّ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ هَذَا مِنْ قَوْلِهِمْ، وأَوْجَبَ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الفَاعِلُ لِذَلِكَ كُلِّهِ.

وقَوْلُهُ ﷺ: «ولا يَحِلُّ المُمْرِضُ عَلَى المُصِحِّ»، يَعْنِي: لاَ يَحِلُّ صَاحِبُ الإِبلِ المِرَاضِ، أَو المَاشِيةُ المَرِيضَةِ عَلَى صَاحِبِ المَاشِيةِ الصَّحِيحَةِ، فَرُبَّمَا مَرِضَتِ المِرَاضِ، أَو المَاشِيةُ المَرِيضَةِ عَلَى صَاحِبِ المَريضَةِ عَلَيْهِ الصِّحَاحُ فَيَقَعُ فِي نَفْسِ صَاحِبهَا أَنَّ بِسَبِبِ حُلُولِ صَاحِبِ الإِبلِ المَريضَةِ عَلَيْهِ مَرِضَتْ إِبلُهُ، أَو مَاشِيتَهُ، فَسَاداً بِهَذا الظَّنِّ.

⁽۱) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤ / ٣٢١، من حديث أنس. وسعد بن زرارة هو أبو أمامة، ويقال له أسعد، وهو النقباء ليلة العقبة، وأول من بايع النبي على ليلتئذ، وقد شهد العقبة الأولى والثانية والثالثة، وكان نقيب بنى النجار، وهو أول من صلى الجمعة بالمدينة، مات قبل بدر سنة إحدى من الهجرة وهو أول من دفن بالبقيع، ينظر: تعجيل المنفعة ١ / ٣٢.

 ⁽۲) رواه أبو داود (۳۸٦٦)، وابن ماجه (۳٤٩٤)، وأحمد ۳ /۳٦٣، من حديث جابر بن
 عبد الله.

ومَنْ غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: البَعِيرُ الجَرِبُ يَحِلُّ بالإبِلِ فَتَجْرَبُ، فَقَالَ ﷺ: فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلُ؟»(١)، يَعْنِي: أَنَّ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ الذِي أَجْرَبَ الأُولَى هُوَ فَعَلَ بِهَذِه مَا فَعَلَ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (لاَ عَدْوَى).

* وقيلَ أَيْضاً فِي تَأْوِيلِ قَوْلهِ: «لاَ يَحِلُّ المُمْرِضُ عَلَى المُصِحِّ»، أَيْ: لاَ يَحِلُّ مَنْ أَجْلِ رَائِحَةِ الجُذَامِ، وقَدْ قَالَ مَنْ أَجْلِ رَائِحَةِ الجُذَامِ، وقَدْ قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ للمَرْأَةِ المَجْذُومَةِ التِّي كَانَتْ تَطُوفُ بالبَيْتِ: (لَوْ جَلَسْتِي فِي عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ للمَرْأَةِ المَجْذُومَةِ التِّي كَانَتْ تَطُوفُ بالبَيْتِ: (لَوْ جَلَسْتِي فِي بَيْتِكِ كَانَ خَيْرًا لَكِ)[١٦٠٣]، وإنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ رَائِحَةِ الجُذَامِ، والنَّظَرِ إليها.

 * [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: أَمْرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بإحْفَاءِ الشَّوَارِب، وإعْفَاءِ اللِّحَى اللِّحْمَةِ)، قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: مَعْنَى هَذَا أَنْ تُعْفَى اللِّحْيَةُ، وتُوَفَّرُ، ولاَ تُقَصَّ.

قَالَ مَالِكٌ : ولاَ بَأْسَ بِالأَخْذِ مِنْ طُولِهَا إِذَا طَالَتْ سَرَفًا .

وقَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابِةِ والتَّابِعِينَ، وإنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لأَنَّهَا إذا طَالَتْ سَرَفَاً سُمِجَتْ، وخَرَجَ صَاحِبُهَا بِذَلِكَ إلى حَدِّ الشُّهْرَةِ، فإذا أَخَذَ مِنْ طُولِهَا يَسِيرًا حَسُنَ ذَلِكَ.

وأَمَّا إحْفَاءُ الشَّوَارِبِ فَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ مِنْ طَرَفِ شَعْرِ شَارِبهِ حَتَّى يَظْهَرَ طَرَف الشَّفَّةِ، لاَ حَلْقُهُ كُلُّهُ، لأنَّ حَلْقَهُ مُثْلَةٌ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: القُصَّةُ التِّي تَنَاوَلَهَا مُعَاوِيةُ بنُ أَبِي سُفْيَانَ مِنْ يَدِ الحَرَسِيِّ كَانَتْ جُمَّةً مِنْ شَعْرِ السَّلَاثِ أَنَّ المَرْأَةَ رُبَّمَا جَعَلَتْ عَلَى شَعْرِهَا جُمَّةً مِنْ غَيْرِ شَعْرِهَا لِكَيْ يَرَى مَنْ يَرَاهَا أَنَّهُ شَعْرُهَا، فَكَرِهَ ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ، مُنْ عَنْ مَنْ يَرَاهَا أَنَّهُ شَعْرُهَا، فَكَرِهَ ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ، مَنْ يَرَى مَنْ يَرَاهَا أَنَّهُ شَعْرُهَا، فَكَرِهَ ذَلِكَ رَسُولُ الله عَنْ مَنْ عَلْمَا، كَفِعْلِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ فَاعِلَةَ ذَلِكَ لَمْ تَرْضَ بِمَا أَعْطَاهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَغَيَّرَتْ خَلْقَهَا، كَفِعْلِ الوَاصِلَة والمُسْتَوْصِلَة، الوَاصِلَة والمُسْتَوْصِلَة،

⁽١) رواه البخاري (٥٣٨٧)، ومسلم (٢٢٢٠)، من حديث أبي هريرة.

يَعْنِي الفَاعِلَةَ ذَلِكَ والمَفْعُولَ بِهَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا تَعَاوَنتَا عَلَى تَغْيِيرِ خَلْقِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ.

وقَوْلُهُ فِي الحَدِيثِ: «إِنَّمَا هَلَكَ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِه نِسَاؤُهُمْ»، فِيهِ بَيَانُ أَنَّهُ مَنْ رَضِيَ عَمَلَ قَوْم عُصَاةٍ كَانَ شَرِيكاً لَهُمْ.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: فَرْقُ شَعْرِ الرَّأْسِ سُنَّةٌ، وقَدْ فَرَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَعْرَهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُرْسَلاً [٣٤٨٨].

* وَرَخَّصَ مَالِكٌ فِي صَبْغِ الشَّعْرِ بِغَيْرِ السَّوَادِ، وتَرْكُ الصَّبْغِ عِنْدَهُ مُبَاحٌ لِمَنْ تَرَكَ شَعْرَهُ غَيْرَ مَصْبُوغِ [٣٤٩٧].

أَجَازَ مَالِكٌ خِصَاءَ الأَنْعَامِ، لأَنَّهُ صَلاَحٌ لِلُحُومِهَا، وإنَّمَا يُكْرَهُ خِصَاءُ الخَيْلِ، والبَغَالِ، والحَمِيرِ لأَنَّهُ مِنْ تَغْيِيرِ خَلْقِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ.

* قَوْلُهُ ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ظِلِّه»[٣٥٠٥]، يَعْنِي: يَجْعَلَهُمُ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ فِي ظِلِّه»[٣٥٠٥]، يَعْنِي: يَجْعَلَهُمُ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ فِي سِتْرِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ.

فَذَكَرَ أَوَّلَهُمْ: «الإِمَامُ العَدْلُ»، يَعْنِي: الذِي يَقْصِدُ العَدْلَ بَيْنَ خَلْقِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِمْ، ومَا هُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُ مِنْ أُمُورِهِمْ، فإذَا فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ لَهُ الأَجْرُ، وعَلَى الرَّعِيَّةِ الشُّكْرُ، وإذَا جَارَ عَلَيْهِمْ كَانَ عَلَيْهِ الوِزرُ، وعَلَى الرَّعِيَّةِ الصَّبْرُ.

قَوْلُهُ: «وشَابٌ نَشَأ فِي عِبَادِةِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ»، يَعْنِي: أَطَاعَ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ مِنْ وَقَتِ عَقَلَ، [وَرَاضِياً](\) عَنِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ.

قالَ أَبُو عُمَرَ: المَحَبَّةُ فِي ذَاتِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ عَلَى المُؤْمِنِينَ فَرْضٌ، وَهِيَ مِمَّا تُعِينُ عَلَى التَّقَرُّبِ إلى اللهِ جَلَّ وَعَزَّ.

وفِي هَذا الحَدِيثِ بَيَانُ أَنَّ إِخْفَاءَ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ أَفْضَلُ مِنْ إعْلاَنِهَا، لِقَوْلِهِ:

⁽١) زيادة يقتضيها السياق.

﴿ وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا »، وأَمَّا صَدَقَةُ الفَرْضِ فَإِعْلاَنُهَا أَفْضَلُ مِنْ إِخْفَائِهَا، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُ هَرَّآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٧١]، يَعْنِي: صَدَقَاتِ التَّطَوُّع.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: رَوَى شُعْبَةُ، عَنْ [يَعْلَى] ('' بنِ عَطَاءٍ، قالَ: سَمِعْتُ الوَلِيدَ بنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلاَنِيِّ قالَ: لَقِيتُ عُبَادَةَ بنَ الوَلِيدَ بنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلاَنِيِّ قالَ: لَقِيتُ عُبَادَةَ بنَ الصَّامِتِ ('')، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الذِي ذَكَرَهُ مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمِ بنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الصَّامِتِ (نَّ)، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الذِي جَبَلِ [۳۰۰۷].

قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: سَنَدُ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ الصَّحِيحُ، لأَنَّ أَبَا إِدْرِيسَ لَمْ يُدْرِكْ مُعَاذَ بِنَ جَبَلٍ، وذَلِكَ أَنَّ مَعْمَراً رَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلاَنِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: (أَدْرَكْتُ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِ النبيِّ ﷺ، وفَاتَنِي مُعَاذُ بِنُ جَبَلِ).

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: وهَذا مِمَّا يُصَحِّحُ رِوَايةَ شُعْبَةَ فِي هَذا الحَدِيثِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَرْوِيهِ أَبو إِذْرِيسَ عَنْ عُبَادَةَ، لاَ عَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ.

قالَ أَحْمَدُ: وانْفَردَ أَبو حَازِمِ بنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلاَنِيِّ عَنْ مُعَاذِ بِسَنَدِ هَذا الْحَدِيثِ، والْمَحْفُوظُ فِيهِ عَنِ الْوَلِيدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلاَنِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ^(٣).

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: الحُبُّ فِي اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، والتَّزَاوُرُ فِي اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، والتَّزَاوُرُ فِي اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، والمُجَالَسَةُ فِي اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى مِنْ أَوْثَقِ عُرَى الإِيْمَانِ، كَمَا أَنَّ القَصْدَ فِي جَمِيع

⁽۱) جاء في الأصل: يحيى، وهو خطأ، والصواب ما أثبته، وينظر: تهذيب الكمال ٣٩٣/٣٢

⁽٢) رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (٥٧٢)، عن شعبة بن الحجاج به.

⁽٣) رد ابن عبد البر هذه الأقوال في التمهيد ٢١ / ١٢٥، ورجح سماع أبي إدريس من معاذ، ثم وجه قول الزهري المتقدم بقوله: يحتمل أنه يريد فوت لزوم وطول مجالسة، أو فاتني في حديث كذا، أو معنى كذا. . . إلخ.

أَحْوَالِ الإِنْسَانِ، والتُّؤَدَةَ _ أَعْنِي التَّأَنِّي فِي الأُمُورِ _ وتَرْكَ العَجَلَةِ، وحُسْنَ السَّمْتِ، يَزِيدُ الوَقَارَ، والسَّكِينَةَ جُزْءٌ مِنْ عِشْرِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ، وهَذِهِ الأَحْوَالُ كُلُّهَا مِنْ أَخْلاَقِ الأَنْبِياءِ صَلَوَاتُ اللهِ وسَلاَمَهُ وَرَحْمَتُهُ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ كَانَتْ فِيهِ أَو كُلُّهَا مِنْ أَخْلاَقِ الأَنْبِياءِ صَلَوَاتُ اللهِ وسَلاَمَهُ وَرَحْمَتُهُ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ كَانَتْ فِيهِ أَو بَعْضُهَا فَلْيَحْمَدِ اللهِ جَلَّ وعَزَّ عَلَيْهَا [٣٥٠٨].

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ هِيَ التِّي يُسَرُّ بِهَا مَنْ يَرَاهَا، أَو مَنْ تُرَى لَهُ، وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءً مِنَ النُّبُوَّةِ [٢٥١١]، وذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَمْرِ النُّبُوَّةِ هُوَ تُرَى لَهُ، وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءً مِنَ النُّبُوَّةِ إِلاَّ النَّبُوَّةِ هُوَ النَّبُوَّةِ اللَّهُ مِنْ النَّبُوَّةِ إِلاَّ المُبَشِّرَاتِ»[٢٥١٤]، يَعْنِي: الرُّؤْيَا الصَّادِقَةَ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ. السَّالِحِ.

قالَ أَبُو عُمَرَ: فَأَمَّا الحُلْمُ فَإِنَّهُ الفَظِيعُ مِنَ الأَحْلَامِ، يُرِيهِ الشَّيْطَانُ الرَّجُلَ المُؤْمِنَ لِيُحْزِنْهَ بِذَلِكَ، فَمَنْ رأَى مِثْلَ هَذهِ الرُّؤيَا اسْتَعَاذَ بَاللهِ جَلَّ وَعَزَّ إِذَا انْتَبَهَ مِنْ نَوْمِهِ مِنْ شَرِّهَا، وَتَفَلَ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا، فَإِنَّهَا لاَ تَضُرُّهُ، وبِهَذَا أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَنْ رَأَى رُؤْيَا يَكْرَهُهَا أَنْ يَفْعَلَ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُهُ: «مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ فَقَدْ عَصَا اللهَ جَلَّ وَعَزَّ وَرَسُولَهُ ﷺ» [۲۵۱۸] إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لأَنَّهُ لَعِبٌ يُلْهِي عَنْ ذَكْرِ اللهِ تَعَالَى.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: سَأَلَتْ [ابنَ أَبِي] (١) زَيْدٍ عَنْ صِفَةِ النَّرْدِ، فَلَمْ يَعْرِفْ صِفَتَهُ، وقالَ لِي: هُوَ لَعِبُ لاَ يَكُونُ أَبَداً إلاَّ بِقِمَارٍ، وَكَرِهَهُ مَالِكٌ كَمَا كَرِهَ الشِّطْرَنْجِ، وَلَيْسَ الاشْتِغَالُ بِهَذا والانْبهارُ فِيهِ مِنْ عَمَلِ الْأَبْرَارِ (٢).

⁽۱) زيادة لا بد منها، وجاء في الأصل: أبا زيد، وهو خطأ فيما أراه، وليس هو بأبي زيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى الفقيه، لأن أبا محمد لم يدركه، فقد كانت وفاة أبي زيد سنة (۲۸۳)، وينظر: تاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٩٥.

⁽۲) ينظر كراهية مالك في التمهيد ۱۷۹/۱۳.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: يُخْرَجُ مِنْ دَارِهِ مَنْ أَظْهَرَ المَعَاصِي فِيهَا، وفَعَلَ مَا يَكْرَهُهُ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ والمُسْلِمُونَ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا للَّذِينَ كَانُوا سُكَّاناً فِي دَارِهَا وَكَانُوا يَلْعَبُونَ بِالنَّرْدِ، فَقَالَتْ لَهُمْ: (إمَّا أَنْ تَخْرِجُوا النَّرْدَ مِنْ دَارِي، وإلاَّ أَخْرَجْتُكُمْ مِنَها)[٣١٩].

بابٌ فِي الاسْتِئْذَانِ، إلى آخِرِ بَابِ الغَنَمِ

قَوْلُ ابنِ عَبَّاسٍ وابنِ عُمَرَ: (انْتِهَاءُ السَّلاَمِ إلى البَرَكَةِ)[٣٥٢٥]، هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ.

* [قىالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: مَعْنَى سَلاَمِ اليَهُودِ عَلَى المُسْلِمِينَ: (السَّامُ عَلَيْكُمْ)[٢٥٢٨]، يُرِيدُونَ بِذَلِكَ: المَوْتَ عَلَيْكُمْ، فأَمَرَ النبيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَرُدُّوا عَلَيْهِمْ. عَلَيْهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ، فَيَحِيقُ وَبَالُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ.

وَرَوَى ابنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زُمْعَةَ بنِ صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابنَ طَاوُوسَ يَقُولُ: (إذا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ اليَهُودِيُّ أوالنَّصْرَانِيُّ، فَقُلْ لَهُ: عَلاَكَ السَّلاَمُ)(١)، أَيْ ارْتَفِعْ عِنْدَ السَّلاَم. السَّلاَم.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: إنَّمَا كَرِهَ ابنُ عُمَرَ قَوْلَ المُسَلِّمِ عَلَيْهِ: (والغَادِيَاتِ والرَّائِحَاتِ)[٣٥٣٤]، يُرِيدُ: عَلَيْكَ سَلاَمُ الطَّيْرِ التِّي تَغْدُوا فِي طَيَرَانِهَا، وتَرُوحُ، فَكَرِهَ ابنُ عُمَرَ ذَلِكَ، لأَنَّهُ خِلاَفُ مَا فَعَلَهُ النبيُّ ﷺ وأَصْحَابُهُ، لأَنَّ السَّلاَمَ انتَهى إلى البَرَكَةِ، فَالزِّيَادَةُ فِيهِ مَكْرُوهَةٌ.

ومَنْ قَالَ فِي سَلاَمِهِ: (السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرِكَاتُهُ)، كُتِبَ لَهُ ثَلاَثُونَ حَسَنَةً، والمَرْأَةُ مِثْلُ ذَلِكَ.

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٨ /٤٤٤، بإسناده إلى زمعة بن صالح به، وقال ابن عبد البر في التمهيد ٩٣/١٧: هذا لا وجه له مع ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولو جاز مخالفة الحديث إلى الرأي في مثل هذا لا تسع قي ذلك القول، وكثرت المعاني.

والا بُتِدَاءُ بالسَّلاَمِ مَأْمُورٌ بهِ، والرَّدُّ وَاجِبٌ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حُيِّينُم بِنَجِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا ٓ أَوْ رُدُّوهَا ۚ ﴿ السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ)، فَهَذَا أَحْسَنُ مِمَّا قِيلَ لَكَ: (السَّلاَمُ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ)، فَهَذَا أَحْسَنُ مِمَّا قِيلَ بهِ، وإنْ قُلْتَ: (السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللهِ) كَمَا قِيلَ لَكَ، فَلاَ حَرَجَ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللهِ) كَمَا قِيلَ لَكَ، فَلاَ حَرَجَ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللهِ)

* قَوْلُ السَّائِلِ للنبيِّ ﷺ: «اسْتَأْذِنُ عَلَى أُمِّي»، يَعْنِي: إذا أَرَدْتُ الدُّخُولَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ النبيُّ ﷺ: «انْعَمْ»، فَلَمَّا أَكْثَرَ عَلَيْهِ فِي المُرَاجَعَةِ، قَالَ لَهُ: «أَتُحِبُ أَنْ تَرَاهَا عُزْيَانَةً؟ قَالَ: لاَ ١٥٣٨]، فَلاَ يَحِلُّ للإنْسَانِ أَنْ يَتَعَمَّدَ النَّظَرَ إلى شَيءٍ مِنْ عَوْرَةِ أُمِّهِ ولاَ غَيْرِهَا مِنْ قَرَابَتِهِ، وَمُبَاحُ للرَّجُلِ أَنْ يَدْخُلَ بَيْتَ زَوْجَتَهُ بِغَيْرِ اسْتِمْذَانٍ، وذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَرَاهَا عُرْيَانَةً وقَدْ يَغْتَسِلُ مَعَهَا مِنْ إنَاءٍ وَاحِدٍ، ولَيْسَ يَنْبَغِي المَّبِيدِ والبَالِغِينَ مِنَ الأَحْرَارِ أَنْ يَدْخُلُوا فِي الأَوْقَاتِ الثَّلَاثِ: بَعْدَ صَلاَةِ الفَجْرِ، وفِي القَائِلَةِ، وبَعْدَ صَلاَةِ العِشَاءِ إلاَّ بَعْدَ أَنْ يَسْتَأْذِنُوا، لِثَلاَ يُطَلِّعُوا عَلَى عَوْرَةٍ.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: إنَّمَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَلِّمَ الإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا دَخَلَ بَيْتَا لَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ، لأَمْرِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى بِذَلِكَ، وذَلِكَ قَوْلهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُم لَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ، لأَمْرِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى بِذَلِكَ، وذَلِكَ قَوْلهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى آنفُسِكُمْ تَحِيَّةُ مِنْ عِندِ اللَّهِ ﴿ اللهِ وَبَركَاتَهُ ﴾ . (السَّلاَمُ عَلَيْنَا مِنْ رَبِّنَا جَلَّ وَعَزَّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَركَاتَهُ ﴾ .

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: لَمْ يَتَّهِمْ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ أَبا مُوسَى الأَشْعَرِيَّ فِيمَا حَدَّثَهُ بهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَى مَرْ حَدِيثِ الاسْتِئْذَانِ، وإنَّمَا شَدَّدَ فِي ذَلِكَ عُمَرُ رَحِمَهُ اللهُ كَرَاهِيةَ أَنْ يَتَقَوَّلَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى مَلُ لَمْ يَقُلْ [88].

وَسَمِعَ حَدِيثَ الاسْتئِذَانِ مِنَ النبيِّ ﷺ أُبَيَّ بنَ كَعْبٍ، وَسَمِعَهُ أَبو سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ مِنَ النبيِّ ﷺ. الخُدْرِيِّ مِنَ النبيِّ ﷺ.

وقالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: مَنْ سَلَّمَ فِي الاسْتِئْذَانِ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ فَلَمْ يَسْمَعْ فَلاَ بَأْسَ أَنْ يَزِيدَ. وقَالَ ابنُ نَافِع: لاَ يَزِيدُ عَلَى ثَلاَثِ مَرَّاتٍ، كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ، ومَعْنَاهُ: أَنَّ المَرَّةَ الأُولَى اسْتِئْذَانٌ، والثَّانِيةَ: مَشُورَةٌ هَلْ يُؤْذَنُ لَهُ فِي الدُّخُولِ أَمْ لاَ؟، والثَّالِثَةُ: عَلاَمَةٌ للرُّجُوعِ، فَلِذَلِكَ لاَ يَزِيدُ عَلَى الثَّلاَثَةِ، وكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ النَّكَانِيةَ.

قَالَ مَالِكٌ: لاَ يُسَمَّتُ (١) العَاطِسُ إلاَّ أَنْ يُسْمَعَ مِنْهُ حَمْدَ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، كَمَا أَنَّهُ لاَ يُرَدُّ السَّلاَمُ إلاَّ عَلَى مَنْ سَلَّمَ ابْتِدَاءً، فَتَسْمِيتُ العَاطِسِ هُوَ مِنْ نَحْوِ سَلاَمِ المُسْلِمِ، فإذَا زَادَ ذَلِكَ أَرْبَعَاً فَقُلْ: (إِنَّكَ مَضْنُوكٌ)، أيْ مَزْكُومٌ، والضِّنَاكُ: النُّكْمَةُ.

* قَوْلُهُ: «لاَ تَدْخُلُ المَلاَئِكَةُ بَيْتاً فِيهِ تَمَاثِيلُ أَو تَصَاوِيرٌ »[٣٥٤٦] يُرِيدُ: لاَ تَدْخُلُهُ مَلاَئِكَةُ الوَحِي، فأَمَّا الحَفَظَةُ فَلاَ تُزَايِلُ أَصْحَابَهَا فِي البِيُوتِ وغَيْرِهَا، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾[ق: ١٨].

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: رَخَصَ النبيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ في امْتِهَانِ مَا كَانَ مِنَ التَّصَاوِيرِ رَقْمَاً فِي ثَوْب، وَتَنَزَّهَ عَنْهُ أَبو طَلْحَةَ رَحِمَهُ اللهُ للاخْتِلاَفِ الذِي فِيهِ، ولَذِلَكِ قالَ: (هُوَ أَطْيَبُ لِنَفْسِي)[٣٥٤٦].

وقَدْ رَوَى حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، مِنْ طَرِيقِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ عَلَى بَابِي سِتْرًا فِيهِ تَصَاوِيرُ، فَقَالَ النبيُّ ﷺ: أَلْقُوهُ، فَقَطَّعْنَاهُ وَجَعْلَنَا مِنْهُ نُمُرُقَتَيْنِ، فَجَلَسَ عَلَيْهِمَا النبيُّ ﷺ (٢)، فَجَاءَتِ الرُّحْصَةُ فِي هَذَا الحَدِيثِ فِيمَا يُمْتَهَنُ أَنَّهُ لاَ بَأْسَ بهِ، وأَمَّا مَا كَانَ صُورَةً قَائِمَةً فَمَكْرُوهٌ إِيْجَادُهَا فِي البِيُوتِ وَغَيْرِهَا.

⁽۱) يقال: الشمت والسمت لغتان معروفتان عند العلماء، أما التشميت فمعناه: أبعد الله عنك الشماتة وجنبك ما يشمت به عليك، وأما التسميت فمعناه جعلك الله على سمت حسن ونحو هذا، ينظر: التمهيد ٧١/ ٣٣٧.

⁽٢) رواه البخاري (٢٣٤٧)، ومسلم (٢١٠٧)، بإسنادهما إلى عبد الرحمن بن القاسم عن أمه به.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: مَعْنَى سُؤَالِ النبيِّ ﷺ عَنِ الضَّبَابِ حِينَ جُعِلَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ لِلأَكْلِ، فَقَالَ: «مِنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذِه؟»[٣٥٤٩]، لَمْ يُرِدْ بِسُؤَالِهِ عَنْهَا: هَلْ هِيَ مِنْ حَلاَلٍ أَو حَرَامٍ؟، وإنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ: كَيْفَ وَصَلُوا إليها؟.

وتأُوَّلَ قَوْمٌ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالُوا: لاَ يَنْبَغِي لأَحَدِ وُضِعَ بَيْنَ يَدَيْهِ طَعَامٌ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ حَتَّى يَسْأَلَ: هَلْ هُوَ مِنْ حَلاَلٍ أَو حَرَامٍ؟، ولَيْسَ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ، لأَنَّهُ عَلَيْ لَمْ يَتَّهِم الذِينَ وَضَعُوا ذَلِكَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِكَسْبِ الْحَرَامِ وَقَدْ سَقَوْهُ فِي ذَلِكَ الْحِينِ لَبَنا كَانَ عِنْدَهُمْ فَشُرِبَ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلُهُمْ، وحُكْمُ مَنْ وَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ أَخُوهُ أَو صَدِيقُهُ كَانَ عِنْدَهُمْ فَشَرِبَ قَبْلَ أَنْ يَسُأَلُهُمْ، وحُكْمُ مَنْ وَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ خَبِيثُ الْمَكْسَبِ فَلاَ يَأْكُلْ طَعَاماً أَنْ يَأْكُلُ مِنْهُ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ الذِي وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ خَبِيثُ الْمَكْسَبِ فَلاَ يَأْكُلْ مِنْ طُعَامِهِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ النبيُّ عَلَيْ مِنْ أَكُلِ الضَّبِّ مِنْ أَجْلِ رَاثِحَتِهِ، كَرِهَ أَنْ يَلْقَى مِنْ طُعَامِهِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ النبيُّ عَلَيْ بِالوَحِي، ولَمْ يُحَرِّمْ أَكْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ.

وقَوْلُهُ ﷺ لِمَيْمُونَةَ فِي جَارِيَتِهَا التِّي كَانَتْ شَاوَرَتْهُ فِي عِتْقِهَا، فقالَ لَهَا: «أَعْطِهَا أُخْتَكِ وَصِلِي رَحِمَكِ، فإنَّهُ خَيْرٌ لَكِ»، فَدَلَّ هَذا الحَدِيثُ عَلَى أَنَّ صِلَةَ الرَّحِم أَفْضَلُ مِنَ العِتْقِ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: أَمَرَ النبيُّ عَلَيْ بِقَتْلِ الكِلاَبِ المُؤْذِيةِ التِّي مَنِ اقْتَنَاهَا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ الصَّالِحِ قِيرَاطَانِ مِنَ الأَجْرِ [٥٥٥]، وذَلِكَ أَنَّ اتِّخَاذَهُ لَهَا سَبَبٌ إلى أَنْ يُحْرَمَ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ مِقْدَارَ قِيرَاطَيْنِ مِنَ الأَجْرِ، وأُبِيحَ لَهُ اتَّخَاذُهَا للصَّيْدِ وَالمَاشِيةِ للضَّرُورَةِ إليها، وقَدْ أَبَاحَ اللهُ سُبْحَانَهُ أَكْلَ المَيْتَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إليها، وقَدْ أَبَاحَ اللهُ سُبْحَانَهُ أَكْلَ المَيْتَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ .

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: أَصْلُ الفَدِيدِ رَفْعُ الصَّوْتِ عِنْدَ الحَرَكَةِ، والعَمَلُ نَحْوَ مَا يَفْعَلُهُ الجَمَّالُونَ عِنْدَ سَقْيهِم الجِمَالَ وعِنْدَ رَحِيلهِم عَلَيْهَا.

قالَ مَالِكٌ : وَالفَدَّادُونَ هُمْ أَهْلُ الجَفَاءِ(١) .

* وقَوْلُهُ: «وَالفَخْرُ والخُيلاَءُ فِي أَهْلِ الخَيْلِ»[٥٥٥]، يَعْنِي: الذِينَ يُمْسِكُونَهَا

⁽١) نقل قول مالك: الباجي في المنتقى ٧/ ٢٩٠، وابن عبد البر في التمهيد ١٤٣/١٨.

لْلنَتَاجِ، وأَمَّا أَصْحَابُ الغَنَمِ فَهُمْ أَهْلُ سَكِينَةٍ وَوَقَارٍ، وذَلِكَ أَنَّهُمْ لاَ يُفَدْفِدُونَ عِنْدَ سَقْيهَا [ولاَ عِنْدَ رَحِيلهِم](١) بِذَلِكَ.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: وقَوْلُهُ: «رَأْسُ الكُفْرِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ»، يُرِيدُ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي ذَلِكَ الوَقْتِ كُفَّارًا، وإنَّمَا فُتِحَ الْمَشْرِقُ فِي أَيَّامٍ عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ، وسَكَنَهُ المُسْلِمُونَ بَعْدَ ذَهَابِ الكُفَّارُ مِنْهُ.

* قَوْلُهُ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ المُسْلِمِ غَنَمَا يَتُبَعُ بِهَا شُعَفَ الجِبَالِ»[٨٥٥]، يُرِيدُ: بِرَعْيهَا فِيمَا تَشَعَّبَ مِنَ الجِبَالِ والمَوَاضِع الوَعِرَةِ.

«يَفِرُ بِدِينِهِ»، يَعْنِي: يَفِرُ مِنَ الفِتَنِ الذِي يُذْهِبُ بِالدِّينِ.

وفِي هَذا مِنَ الفِقْهِ: اعْتِزَالُ النَّاسِ عِنْدَ فَسَادِ أَحْوَالِهِمْ كَيْفَمَا يُمْكِنُ الاعْتِزَالُ، لأَنَّ مُصِيبَةَ الدِّين لاَ تَنْجَبرُ.

ومَنْ رَوَى هَذِه اللَّفْظَةَ «يَتْبَعُ بِهَا شُعَبَ الجِبَالِ» فإنَّهُ يَعْنِي: أَطْرَافَ لجِبَالِ وأَعَالِها.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: «لاَ يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيةَ أَحَدٍ إلاَّ بإذْنِهِ»[٥٥٥]، فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَلاَّ يَسْتَبِيحَ أَحَدٌ مَالَ غَيْرِه إلاَّ بإذْنِهِ، لأَنَّهُ إذْ نَهَى ﷺ عَنْ حَلْبِ اللَّبَنِ بِغَيْرِ إذْنِ صَاحِبهِ _ وَهُوَ يُحْلَبُ غُدُوةً ويَعُودُ عَشِيَّةً فِي الضِّرْعِ فَمَا كَانَ مِمَّا لاَ يَعُودُ أَحْرَى أَنْ لاَ يَسْتَبِيحُهُ أَحَدٌ إلاَّ أَنْ يَأْذَنَ فِي ذَلِكَ صَاحِبهُ.

وقَوْلُهُ: «أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرَبَتَهُ فَتُكْسَرَ خِزَانَتُهُ"، يَعْنِي: أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرَبَتَهُ فَتُكْسَرَ خِزَانَتُهُ"، يَعْنِي: أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى غُرْفَتُهُ فَيُكْسَرُ قُفْلُهَا ويُنتَقَلُ طَعَامُهُ، فَمَعْنَى هَذا: أَنْ يَكْرَه الإِنْسَانُ لأَخِيهِ المُسْلِمِ مَا يَكْرَهَهُ لِنَفْسِهِ، ولا يَرْضَى فِي مَالِ أَخِيهِ مَالاً يَرْضَاهُ فِي مَالِ نَفْسِهِ. فَيْ مَالِ أَخِيهِ مَالاً يَرْضَاهُ فِي مَالِ نَفْسِهِ.

* * *

⁽١) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واجتهدت بما رأيته مناسبا.

بابُ الأَكْلِ عِنْدَ حُضُورِ الصَّلاَةِ، إلى آخِرِ بَابِ ذِكْرِ المَشْرِقِ

*رَوَى يَحْيَى بنُ سَعِيدِ القَطَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ النبيَّ عَلَيْ قَالَ: «إذا وُضِعَ طَعَامُ أَحَدِكُمْ وأُقِيمَتِ الصَّلاَةُ فَلاَ يَقُمْ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ عَشَائِهِ» (١)، مَعْنَاهُ: لِكَيْ يَتَفَرَّغَ قَلْبُهُ للصَّلاَةِ فَلاَ تَشْتَغِلُ نَفْسُهُ بِسَبَبِ الطَّعَامِ الذِي قَامَ عَنْهُ، وكَذَلِكَ كَانَ عَبْدُ اللهِ بنُ عَمَرَ يَفْعَلُ [٣٥٦٢].

* قَالَ ابنُ خَالِدٍ: رَوَى القَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ حَدِيثَ الفَأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمْنِ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ولَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مَيْمُونَةَ (٢)، والصَّحِيحُ فِيهِ كَمَا رَوَاهُ يَحْيَى بنُ يَحْيَى فِي المُوطَّأَ عَنْ مَالِكِ [٣٥٦٣].

ورَوَى مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الفَّأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمْنِ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ جَامِدًا فأَلْقُوهَا ومَا حَوْلَهَا، وإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلاَ تَقْرَبُوهُ الاَّكُل.

قَالَ ابنُ خَالِدٍ: وَحَدَّثنا ابنُ وَضَّاحٍ، عَنْ سَحْنُونَ، عَنِ ابنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ الجَبَّارِ بنِ عُمَرَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبيهِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ فَأْرَةٍ

⁽۱) رواه أبو داود (۳۷۵۷)، بإسناده إلى يحيى القطان به، ورواه البخاري (٦٤٢)، ومسلم (٥٩٩)، بإسنادهما إلى عبيد الله بن عمر العمري به.

⁽٢) لم أجده في موطأ القعنبي، ونقله عنه أيضا الجوهري في مسند الموطأ ص١٨٢.

⁽٣) رواه النسائي (٤٢٦٠)، وابن عبد البر في التمهيد ٩/ ٣٨، بإسنادهما إلى معمر بن راشد به.

سَقَطَتْ فِي سَمْنِ، فَقَالَ: أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ السَّمْنُ مَائِعًا؟ فَقَالَ: انْتُفِعُوا بِهِ وِلاَ تَأْكُلُوهُ»(١١).

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: مِنْ هَذا الحَدِيثِ أُبِيحَ الاسْتِصْبَاحُ بِالزَّيْتِ تَقَعُ فِيهِ الفَأْرَةُ فَتَمُوتُ فِيهِ إلاَّ فِي المَسَاجِدِ، وإنَّمَا كُرِهَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لاَ يَنْبَغِي أَنْ تَدْخُلَ النَّجَاسَةُ فِي المَسَاجِدِ.

* قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: «إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فَفِي الدَّارِ، والمَرْأَةِ، والفَرَسِ»[٣٥٦٥]، قالَ أَبو عُمَرَ: قَدْ يَكُونُ الشُّؤْمُ فِي هَذِه الأَشْيَاءِ لِقَوْمٍ دُونَ قَوْمٍ، واللهُ جَلَّ وَعَزَّ أَعْلَمُ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ: (لاَ عَدْوَى).

وَشُؤْمُ الفَرَسِ إذا لَمْ يُغْزَ عَلَيْهِ	وقَالَ مَعْمَرٌ: (شُؤْمُ المَرْأَةِ أَنْ تَكُونَ غَيْرُ وَلُودٍ،
	فِي سَبِيلِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ).

(٢)

* * *

⁽١) قال ابن عبد البر في التمهيد ٩ ٣٦: هذا الإسناد عندنا غير محفوظ، وهو خطأ، ولا يعرف هذا الحديث من حديث سالم، وعبد الجبار ضعيف جدا، ورجح البيهقي في السنن ٩/ ٣٥٤ وقفه على ابن عمر.

⁽٢) سقطت ورقة واحدة فيما يبدو بعد هذا الموضع، وفيها الأبواب التالية: ما يكره من الأسماء، وما جاء في الحجامة، وما جاء في المشرق، وما جاء في قتل الحيات، وهذه الأبواب في الموطأ من صفحة ١٤١٧، إلى صفحة ١٤٢٣.

[بابُ مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الكَلاَمِ فِي السَّفَرِ، إلى آخِر بَابِ الكَلاَم](١)

.....

واليَومَ الآخِرَانِ تَطْهُرِي لنَا أُو تُودِّعَنا، فإنْ طَهَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ قُبلْتَ.

* وقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ»[٣٥٨٣]، قالَ أَبو مُحَمَّدٍ: الوَعْثَاءُ أَصْلُهُ الشِّدَّةُ، وَهُوَ الطَّرِيقُ الوَعِثُ الخَشِنُ.

«والكَآبةُ»: الحُزْنُ، وَهُوَ أَنْ يَنْقَلِبَ الرَّجُلُ مِنْ سَفَرِه إلى أَمْرٍ يَكْتَئِبُ مِنْهُ ويُحْزِنُهُ، وَهُوَ سُوءُ المَنْظَرِ فِي الأَهْلِ والمَالِ، وذَلِكَ أَنْ يَحِلَّ بِهِمْ بَعْدَهُ مَا يَغُمُّهُ فِي هِم.

* قَوْلُهُ: «الرَّاكِبُ شَيْطَانُ»[٣٥٨٦] يَعْنِي: رَاكِبَ البَعِيرِ الذِي يُسَافِرُ وَحْدَهُ عَلَى بَعِيرِه سَفَراً تُقْصَرُ فِي مِثْلِهِ الصَّلاَةُ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ، وإِنَّمَا قِيلَ لِهَذا شَيْطَانُ لأَنَّهُ فَعَلَ فِعْلَ الشَّيْطَانِ الذِي يُسَافِرُ وَحْدَهُ.

وكَذَلِكَ «الرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ» لأَنَّهُمَا فَعَلاَ فِعْلَ الشَّيْطَانَيْنِ.

 ⁽١) ما بين المعقوفتين وضعته من الموطا، وذلك لضياع الورقة المتعلقة بأول هذا الباب وما يليه.

«والثَّلاَثَةُ رَكْبٌ»، يَعْنِي: أَنَّ سَفَرهُمْ ثَلاَثَتَهُمْ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ مُبَاحٌ، لأَنَّهُمْ يَتَعَاوَنُونَ ويُسَدِّدُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيَتَقَدَّمُهُمْ إِمَامُهُمْ فِي الصَّلاَةِ، وَيَكُونَا مِنْ وَرَائَهُ صَفَّاً.

* وقَوْلُهُ: "فإنْ كَانَتِ الأَرْضُ جَدْبَةً فَانْجُوا عَلَيْهَا بِنِقْبِهَا"[٢٥٩٠] يَعْنِي: فَأَسْرِعُوا السَّيْرَ عَلَى الدَّوَابِّ فِي الأَرْضِ الجَدْبَةِ إِنْ كَانَتِ الدَّوَابُ ذَاتَ شَحْمٍ وَمُخِّ، والنَّقْيُّ: الشَّحْمُ وَالمُخُّ، ومَعْنَى هَذَا: لِكَيْ تَخْرُجُوا مِنَ الجُدُوبَةِ إلى أَرْضٍ ذَاتِ مَاءٍ وَمَرْعَى، فإنْ كَانَتْ الدَّوَابُ ضِعَافاً فَارْتَفِقُوا ولاَ تُعَنِّفُوا عَلَيْها.

* قَوْلُ عُثْمَانَ: (لاَ تُكَلِّفُوا الأَمَةَ غَيْرَ ذَاتِ الصَّنْعَةِ الكَسْبَ)[٣٥٩٥] يَعْنِي: لاَ تَجْعَلُوا عَلَيْهَا مَرْتَبَةً تَأْتِي بِهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ، لأَنَّهَا رُبَّمَا (كَسَبتْ بِفَرْجِهَا) وأَتَتَكُمُ بهِ، وذَلِكَ حَرَامٌ.

(ولاَ تُكَلِّفُوا الصَّغِيرَ الكَسْبَ فإنَّهُ رُبَّمَا سَرَقَ) وجَاءَكُمْ بهِ، وذَلِكَ حَرَامٌ، فَلاَ تُكَلِّفُوا الكَسْبَ مَنْ لاَ يُطِيقُهُ.

(وعَلَيْكُمْ مِنَ المَطَاعِمِ بِمَا طَابَ مِنْهَا)، يَعْنِي: عَلَيْكُمْ بِالحَلاَلِ، فَكُلُوا مِنْهُ واكْتَسِبُوهُ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: كَرِهَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ للإمَاءِ أَنْ يَتَشَبَّهَنَ عِنْدَ خُرُوجِهِنَّ بِالحَرَائِرِ، ولِذَلِكَ قالَ لابْنَتِهِ: (أَلَمْ تَرِ جَارِيةً أُخْتِكِ تَجُوسُ النَّاسَ فِي هَيْئَةِ حُرَّةٍ) [٢٥٩٨] يَعْنِي: رَأَهَا تَمْشِي بَيْنَ النَّاسِ مُغَطِّيَةَ الرَّأْسِ بِثَوْبِ كَالحُرَّةِ، فَدَلَّ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ عَلَى أَنَّ الأَمَةَ تَخْرُجُ فِي جَوَائِجِهَا [مَكْشَوفَة] (أ) الرَّأْسِ، وأَنَّهُ لاَ بَأْسَ بالنَّظُرِ إلى شُعُورِ الإمَاءِ، إذْ مِنْ شَأْنِهِنَّ الخُرُوجُ مَكْشُوفَاتِ الرُّؤُوسِ.

[قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: إِنَّمَا كَانَ الإِمَاءُ يَخْرُجْنَ فِي حَوَائِجِهِنَّ مَكْشُوفَاتِ الرُّؤُوسِ عِنْدَ صَلاَحٍ أَحْوَالِ النَّاسِ، وأَمَّا حِينَ فَسَدَتْ فَلاَ يَنْبُغِي للسَّادَةِ أَنْ يُخْرِجُوهُنَّ إِلاَّ مُسْتَّرَاتٍ كَالحَرَائِر.

⁽١) في الأصل: مكشفة، وما وضعته هو المناسب للسياق.

- * [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: بَيْعَةُ الإمَامِ العَدْلِ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى سُنَّةِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ وَعَزَّ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ عَلَيْ فِيمَا اسْتَطَاعَهُ النَّاسُ مِنْ أَعْمَالِ البِرِّ، وهَكَذَا أَخَذَهَا وَسُنَّةِ رَسُولُ اللهِ عَلَى الرِّجَالِ والنِّسَاءِ، وكَذَلِكَ الْتَزَمَهَا عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ لِعَبْدِ المَملِكِ بنِ مَرْوَانَ حِينَ وَلِيَ الخِلاَفَةَ ٢٠٠٣، و٣٦٠٣].
- * قَوْلُهُ: «مَنْ قَالَ لأَخِيهِ المُسْلِمِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا» [٣٦٠٦] يَعْنِي: فَقَدْ لَحِقَ بِهَذِه الكَلِمَةِ إحْدَاهُمَا، فإنْ كَانَ الذِي قِيلَ لَهُ: يَا كَافِرُ كَمَا قِيلَ فَهُو كَافِرٌ، وإنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ خِيفَ عَلَى القَائِلِ لَهُ: يَا كَافِرُ، أَنْ يَصِيرَ كَافِرًا بِقَوْلهِ لأَخِيهِ المُسْلِمِ أَنْ يَصِيرَ كَافِرًا تَسَبَّبَ أَذِيَّتِهِ لأَخِيهِ المُسْلِمِ أَنْ يَصِيرَ كَافِرًا تَسَبَّبَ أَذِيَّتِهِ لأَخِيهِ المُسْلِمِ بالقَوْلِ القَبيح، أَفلَيْسَ هُو أَشَدُّ حَالاً وأَعْظَمُ وِزْرًا فِيمَا يَسْتَضِرُ بهِ مِنْ قَتْلِهِ المُسْلِمِ ، ومَالِهِ، وأَهْلِهِ؟!.

(1)

وفِيمَا يَكْرَهُهُ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ، قَالَ اللهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَاۤ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَشْرِفُواْ وَلَمْ يَشْرِفُواْ وَلَمْ يَشْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنِ : سَدَاداً مِنَ الإِنْفَاقِ .

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ النبيِّ ﷺ فِي ذِي الوَجْهَيْنِ: «هُوَ الذِي يأْتِي هَوُ الذِي يأْتِي هَوُلَاءِ بَوْجهٍ وَهَوُّلاَءِ بَوَجْهٍ (٣٦٣٣] يَعْنِي: الذِي يَكُونُ مَعَ النَّاسِ كُلِّهِمْ فِي غَيْرِ الحَقِّ يُدَاهِنُ هَوُلاَءِ وَهَوُّلاَءِ فِي البَاطِلِ، فَهَذا مِنْ شَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ.

⁽۱) سقطت ورقتين أو أكثر من الأصل، وفيها سبعة أبواب من الموطأ، من صفحة ١٤٣٤، إلى صفحة ١٤٤٢.

* قَوْلُ أُمَّ سَلَمَةَ للنبيِّ ﷺ: «أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الخَبَثُ»[٣٦٣٠]، يَعْنِي: إِذَا كَثُرَ أَوْلاَدُ الزِّنَا.

قالَ أَبُو عُمَرَ: يَدُلُّ هَذَا الحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الصَّالِحِينَ قَدْ يَهْلَكُوا بِهَلاَكِ أَهْلِ المَعَاصِي المُجَاهِرِينَ بِهَا، ولَكِنْ يَكُونُ هَلاَكُهُمْ شَهَادَةً لَهُمْ لأَمْرِهِمْ بالمَعْرُوفِ وكَرَاهِيَتِهِمْ لأَفْعَالِ أَهْلِ المَعَاصِي، واللهُ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً سُبْحَانَهُ وتَعَالَى.

* وَحَدِيثُ عُمَرَ بِنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَنْ غَيَّرَ عَلَى أَهْلِ الْمَعَاصِي بِلِسَانهِ أَو بِقَلْبِهِ لَمْ يُعَذَّبْ بِعَذَابِ الْعَامَّةِ، إلاَّ عِنْدَ ظُهُورِ الْمُنْكَرِ، وغَلَبَةِ السُّفَهاءِ، فَتَكُونُ حِينَئِذَ الْعُقُوبَةُ نَازِلَةً بَأَهْلِ الْمُنْكَرِ، ويَكُونُ مَوْتُ الصَّالِحِينَ شَهَادَةً لَهُمْ، لإنْكَارِهِمْ عَلَى الْعُصَاةِ الْمُسْتَحِلِّينَ للمَحَارِمِ [٣٦٣٦](١).

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ لِنَفْسِهِ: (وَاللهِ لَتَتَّقِينَ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ يَغْفِرُ
 وَعَزَّ أُو لَيُعَذِّبَنَّكِ)[٣٦٣٨] مَعْنَاهُ: لَيُعَذِّبَكِ إِنْ جَازَاكِ بِعَمَلِكِ، واللهُ جَلَّ وَعَزَّ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ.
 لِمَنْ يَشَاءُ، ويُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ.

قالَ مُجَاهِدٌ: الرَّعْدُ مَلَكُ يَزْجُرُ السَّحَابَ بِسَوْطِهِ، وتَسْبِيحِهِ، وَوَعِيدِه لأَهْلِ الأَرْض شَدِيدٌ (٢).

* قَوْلُهُ ﷺ: «مَا تَرَكْتُهُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْنَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ الْآوَا، يَعْنِي بِعَامِلهِ: عُمَّالَ حَوَائِطِه التِّي مَاتَ عَنْهَا، يُخْرَجُ مِنْ ثَمَرِتِهَا نَفَقَةُ نِسَائِهِ، ومَوُنَةُ عُمَّالِهَا، وَيَتَصَدَّقُوا بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الفُقرَاءِ ، فَكَانَتِ النَّفَقَةُ تَجْرِي عَلَى نِسَائِهِ بَعْدَهُ مِنْ ثَمَرِ حَوَائِطِهِ إلى أَيَّامِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، فَلَمَّا صَارَ الأَمْرُ إليهِ خَيَّرَهُمْ بَيْنَ أَنْ يَتَمَادِيْنَ عَلَى ذَلِكَ، أَو يَقْطَعْ لَهُنَّ قِطَائِعاً، فَاخْتَارَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ رَضِيَ اللهُ لَيُتَمَادِيْنَ عَلَى ذَلِكَ، أَو يَقْطَعْ لَهُنَّ قِطَائِعاً، فَاخْتَارَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ رَضِيَ اللهُ

⁽١) قال محمد بن عبد الحق اليفرني في كتاب الاقتضاب ٢ /٥٢٨: (استحلوا العقوبة) أي: استوجبوا أن تحل بهم العقوبة، واستحقوا ان تحل بهم، وكذا رواه القنازعي بالقاف.

⁽٢) رواه الطبري في التفسير ١/ ١٥٠، والبيهقي في السنن ٣/٣٦٣.

عَنْهُمَا أَنْ يَقْطَعَ لَهُمَا، فَقَطَعَ لَهُمَا قَطِيعًا بالغَابةِ، وأَخْرَجَهُمَا عَنْ حِصْتِهِمَا عَنْ ثَمَرةِ تِلْكَ الحِيطَانِ، فَمَلَكَتَا مَا أَقْطَعَهُمَا مِنْ ذَلِكَ عُمَرُ إلى أَنْ مَاتَتَا، وَوُرِثَ ذَلِكَ عَنْهُمَا.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي صِفَةِ جَهَنَّمَ: (لَهِيَ أَسْوَدَ مِنَ الْقَارِ) [٣٦٤٨]، هَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى، ورَوَى غَيْرُهُ عَنْ مَالِكِ: (لَهِيَ أَشَدُّ سَوَادًا مِنَ الْقَارِ)، وَهُوَ الصَّوَابُ، لأَنَّ العَرَبَ لاَ تَقُولُ: هَذَا أَسْوَدُ مِنْ هَذَا، وإنَّمَا تَقُولُ: هُوَ أَشَدُ سَوَادًا.

قالَ: والقَارُ هُوَ الزِّفْتُ.

* قَوْلُهُ فِي الصَّدَقةِ الطَّيِّبةِ: «إنَّ الله جَلَّ وَعَزَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبهَا»[٣٦٥١]، هُوَ مِنْ قَوْلِ اللهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوْا وَيُرْبِي ٱلصَّكَدَقَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: كَانَ بَيْرُحَاءُ حَاثِطًا لأَبِي طَلْحَةَ الأَنْصَارِيِّ بالمدِينَةِ، وكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدْخُلُهُ، ويَشْرَبُ مِنْ مَائِهِ [٣٦٥٣].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا أَصْلٌ فِي الشُّرْبِ مِنْ مَاءِ الأَجِنَّةِ بِغَيْرِ ثَمَنٍ، فَتَصَدَّقَ بِهِ أَبُو طَلْحَةَ، فَقَالَ فِي ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هُوَ مَالٌ رَابِحٌ»، يَعْنِي: يَرُوحُ عَلَى أَبِي طَلْحَةَ رَحِمَهُ اللهُ أَجْرَهُ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ، ومَنْ رَوَاهَا: «هُوَ مَالٌ رَابِحٌ» _ بالبَاءِ مُعْجَمَةٍ بِوَاحِدَةٍ تَحْتَها _ فَمَعْنَاهُ: هُوَ مَالٌ كَثِيرُ الرِّبْح.

وَفِي قَوْلِ النّبِيِّ ﷺ لأَبِي طَلْحَةَ: «اجْعَلْهُ فِي الأَقْرَبِينَ»، فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: أَنْ يَجْعَلَ المُوصِي حَيْثُ يَرَاهُ مِنْ [سُوءِ المُوصِي حَيْثُ يَرَاهُ مِنْ [سُوءِ المَخْبَر](١).

وفِيهِ: أَنَّ الصَّدَقَةَ المَوْقُوفَةَ تَرْجِعُ إلى قَرَابةِ المُتَصَدِّقِ بِهَا، إلاَّ أَنْ يُسَبِّلَهَا المُتَصَدِّقِ بِهَا، إلاَّ أَنْ يُسَبِّلَهَا المُتَصَدِّقُ بِهَا فِي شَيءٍ مِنْ وُجُوهِ البِرِّ فَلاَ تُحَالُ عَنْهُ.

⁽١) أثّر البلل على ما بين المعقوفتين فلم تظهر الكتابة، ولذا اجتهدت في وضعه.

وفِيهِ: أَنَّ [صَّدَقَةَ] (١) التَّطَوِّعِ عَلَى القَرَابِةِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقةِ عَلَى غَيْرِ القَرَابِةِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَجْتَمِعُ فِي ذَلِكَ صَدَقَةٌ وَصِلَةُ رَحِم، بِخِلاَفِ الزَّكَاةِ لأَنَّهَا لِمَنْ سَمَّى اللهُ جَلَّ وَعَزَّ فِي كِتَابِهِ، وذَكَرَهُمْ فِي قَوْلَهِ تَبَارَكُ وَتَعَالَى: ﴿ ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِللهُ عَرَاهِ وَلَا مَانَكُ اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ السَّدَكِينِ التوبة: ٦٠].

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُهُ ﷺ: «لاَ تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لاَلِ مُحَمَّدٍ ﷺ [٣٦٦٥]، يُرِيدُ: بَنِي هَاشِم وَمَوَالِيهِم، لاَ تَحِلُّ لَهُمْ صَدَقَةُ الفَرْضِ ولاَ التَّطَوُّع.

قَالَ عِيسَى: يُفْرَضُ للفَقِيرِ مِنْهُمْ مِنْ جِزْيةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ.

وكَانَ ابنُ القَاسِمِ لاَ يَرَى هَذا الحَدِيثَ إلاَّ فِي صَدَقةِ الفَرْضِ خَاصَّةً، وكَانَ يَقُولُ: لاَ بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مَوَالِي رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ صَدَقةِ التَّطَوُّع.

إنَّمَا تَصَدَّقَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا بِحَبَّةِ عِنَبٍ عَلَى المِسْكِينِ الذِي سَأَلَها لِكَيْ تُري مَنْ يَحْضِرْنَهَا مِنَ النِّسَاءِ أَلاَّ تَحْتَقِرَنَّ شَيْئاً تَتَصَدَّقُ بِهِ وإِنْ كَانَ يَسِيراً [٣٦٥٦].

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ للذِي سَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيهِ شَيْئًا، فَقَالَ: «مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ شَيءٍ فَلَنْ أَدَخِرَهُ عَنْكُمْ المه ١٣٦٥]، يَعْنِي: مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ مَالٍ فَلَنْ أَمْنَعْكُمُوهُ.

ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ اليَدَ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى"، فَفِي هَذا بَيَانُ أَنْ لاَ يَسْأَلَ الإِنْسَانُ أَحَداً شَيْئاً إِلاَّ عِنْدَ الحَاجَةِ والضَّرُورَةِ، لأَنَّهُ إِذا كَانَتْ يَدُهُ سُفْلَى مَعَ إِبَاحَةِ المَسْأَلَةِ فَهُوَ أَحْرَى أَنْ يُمْنَعَ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ غَيْرِ الضَّرُورَةِ.

* وقَوْلُهُ ﷺ لِعُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَا أَتَاكَ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ فَخُذْهُ، وإنَّمَا هُوَ رَزْقٌ سَاقَهُ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ إليكَ ١٣٦٦٠]، فِي هَذا الحَدِيثِ رُخْصَةٌ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ مَا أُعْطِيهِ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ ولاَ تَعَرُّضٍ، وإنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَوِي الحَاجَةِ.

وكَانَ مَالِكٌ يَرَى تَرْكَ مَا أُعْطِيَ الرَّجُلُ عَلَى حَقِّه [مِنَ] (٢) الصَّدَقةَ تَجِبُ إليهِ مِنْ أَحَدٍ، وإنْ لَمْ يَسْأَلُ ذَلِكَ.

⁽١) في الأصل: الصدقة، وما وضعته هو المناسب للسياق.

⁽٢) زيادة يقتضيها السياق.

* قالَ مَالِكُ : وقَدْ كَانَ حَكِيمُ بنُ حِزَامٍ يَأْبَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَا كَانَ يُعْطِيهِ مِنْ عَطَايَاه الوَاجِبةِ لَهُ، وكَانَ يَتَأَوَّلُ فِي ذَلِكَ حَدِيثاً سَمِعَهُ مِنَ النبيِّ عَلَيْ أَنَّهُ قالَ : «أَنَّ خَيْرًا لأَحَدِكُمْ أَنْ لاَ يَأْخُذَ مِنْ أَحَدٍ شَيْعًا »[٣٦٦١].

[قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: وهَذَا الحَدِيثُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَأْخُذَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَهُوَ غَنِيٍّ عَنْهُ، ولا يَخْتَلِفُ حَدِيثُ عُمَرَ وحَدِيثُ حَكِيمٍ، وفِي إشْهَادِ عُمَرَ عَلَيْهِ حِينَ كَانَ يَأْخُذَهَ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَخْذَ ذَلِكَ مُبَاحٌ لَهُ، لَأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ، ولَوْ كَانَ التَّرْكُ خَيْرًا عَلَى الجُمْلَةِ مَا أَشْهَدَ عَلَيْهِ عُمَرُ، ولَعَذَرَهُ بِتَرْكِهِ إِيَّاهُ.

* [قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ الرَّجُلِ للنبيِّ ﷺ حِينَ سَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيهِ، ولَمْ يَكُنْ عِنْدَ النبيِّ ﷺ مَنْ شِئْتَ»[٣٦٦٢]، هَذا رَجُلٌ جَاهِلٌ، لأَنَّهُ اتَّهَمَ النبيَّ ﷺ [بالمَنْع](١) إيَّاهُ.

قالَ مَالِكٌ: مَنْ تَوَلَّى إعْطَاءَ الصَّدَقَاتِ لَمْ يَعْدِمْ مَنْ يَلُومَهُ، وقَدْ كُنْتُ أَتَولَّى إعْطَاءَهَا بِنَفْسِي حَتَّى أُوذِيتُ فَتَركْتُهَا (٢).

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ ولَهُ أُوقِيَةٌ أَو عَدْلُهَا مِنَ الوَرِقِ فَقَدْ أَلْحَفَ فِي مَسْأَلَتِهِ»، والـمُلْحِفُ [هُوَ]^(٣) الذِي لاَ تِحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَخَذَهَا[سَرَفاً]^(٤)، وأَمَّا مَنْ أَتَاهُ شَيءٌ عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ فَمَبُاحٌ [لَهُ أَخْذُهُ]، ومُبَاحٌ لَهُ تَرْكُهُ إِنْ أَحَبَّ ذَلِكَ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: إنَّمَا غَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الرَّجُلِ الذِي كَانَ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الصَّدَقةِ [وأَرَادَ إِبِلاً] أَنَّ سألَهُ مِنْهَا، فَغَضِبَ وَلَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الصَّدَقةِ [وأَرَادَ إِبِلاً] أَنْ

⁽١) ما بين المعقوفتين ليس واضحة في الأصل، واستظهرته بما رأيته مناسبا للسياق.

⁽٢) نقل كلام مالك: ابن عبد البر في التمهيد ٤/ ٩٦.

⁽٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

⁽٤) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واستظهرته بما رايته مناسبا للسياق، وكذا المعقوفتين التاليتين.

⁽٥) ما بين المعقوفتين أصابه البلل فلم يظهر واستظهرته بما رايته مناسبا لسياق الحديث.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: الحِمَى الذِي اسْتَعَمَلَ عَلَيْهِ عُمَرُ هُنْيَاً هُوَ مَوْضِعٌ بِقُرْبِ المَدِينةِ، يُقَالُ لَهُ النَّقِيعُ - بالنُّونِ - وَهُوَ غَيْرُ البَقِيعِ الذِي فِيهِ المَقْبَرةُ، وهَذَا الحِمَى هُوَ كَثِيرُ الكَلاَ، فَأَمَرَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنْ يَحْفَظَ ذَلِكَ الكَلاَ، ويُقَدَّمُ للرَعِي فِيهِ رَبُّ الصُّرَيْمَةِ والغُنيْمَةِ.

وَالصُّرَيْمَةُ مِنَ الغَنَمِ: هِيَ الثَّلاَثُونَ إلى الأَرْبَعِينَ.

والغُنيْمَةُ: العَدَدُ اليَسِيرُ، فَكَانَ يُبْدَأَ بِهَؤُلاَءِ فِي الرَّعِي قَبْلَ أَصْحَابِ المَاشِيةِ الكَبيرةِ، وإنَّمَا يَكُونَ هَذَا فِي الشَّيءِ الذِي يَشْتَرِكُ فِيهِ الفُقَرَاءُ والأَغْنِياءُ مِنَ الكَلاَّ والمَاءِ عِنْدَ الحَاجَةِ، فَيُبْدَأُ فِيهِ بِالفُقَرَاءِ قَبْلَ الأَغْنِياءِ، ثُمَّ يَكُونُ فَضْلَةُ ذَلِكَ للأَغْنِيَاءِ [٢٧٧].

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: اللِّقْحَةُ الصَّفِيِّ: هِيَ النَّاقَةُ الغَزِيرَةُ اللَّبَنِ.

* قَوْلُهُ ﷺ: ﴿وَأَنَا الْعَاقِبُ ﴿٣٦٧٦]، يَعْنِي: أَنَّهُ آخِرُ الْمُرْسَلَيْنَ، لأَنَّهُ أَرْسَلَ عَقِبَهُم أَجْمَعِينَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ يَنْزِلُ عِيسَى بنُ مَرْيَمَ ﷺ آخِرَ الزَّمَانِ، فَيَقْتُلُ الدَّجَّالَ، وَلَا يُغَيِّرُ مَرْيَمَ ﷺ مَنْ أُمَّتِهِ، وَيَتَزَوَّجُ. ولاَ يُغَيِّرُ مِنْ شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ شَيْئًا، وَيُصَلِّي خَلْفَ الْإِمَامِ مِنْ أُمَّتِهِ، وَيَتَزَوَّجُ.

^{* * *}

⁽١) أصاب البلل مقدار ثلاث كلمات فمسحتها، ولم استطع استظهارها.

قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَرْوَانَ: جَمَعَتُ هَذَا الكِتَابَ عَلَى قَدْرِ فَهْمِي، وَمَبْلَغِ عِلْمِي، وعَلَى حَسَبِ مَا ضَبَطْتُهُ عَنْ شُيُوخِي رَحِمَهُمْ اللهُ، ولَسْتُ أُحَاشِي نَفْسِي فِيهِ مِنَ الغَلَطِ، والنِّسْيَانِ، والخَطَأ.

فَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ (تَفْسِيرِ يَحْيَى بنِ إِبْرَاهِيمَ بِنِ مُزَيْنٍ)، فَحَدَّثِنِي بهِ أَبو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ خُمَيرٍ، عَنِ ابنِ مُزَيْنٍ.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ (تَفْسِيرِ الأَخْفَشِ)، فَحَدَّثنِي بهِ أَبو مُحَمَّدٍ البَاجِي، عَنْ أَحْمَدَ بنِ خَالِدٍ (١)، عَنْ يَحْيَى بنِ عُمَرً (٢)، عَنِ الأَخْفَشِ.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ (تَفْسِيرِ ابنِ نَافِعٍ)، فَحَدَّثنِي بهِ أَبو عِيسَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ يَحْيَى، عَنِ ابنِ نَافِع.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ (مُوطَّأُ ابنِ بُكَيْرٍ)، فَحَدَّثنِي بهِ أَبو مُحَمَّدٍ بنِ رَشِيقٍ، عَنْ أَبي جَعْفَرِ^(٣)، عَنِ ابنِ بُكَيْرٍ.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنَ (المُدَوَّنَةِ)، فَحَدَّثَنِي بهِ أَبو بَكْرِ بنِ أَبِي عُقْبَةَ، عَنْ جَبَلَةَ بنِ حَمُّودٍ، (٤) عَنْ سَحْنُونَ بنِ سَعِيدٍ.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ (حَدِيثِ اللَّيْثِ)، فَحَدَّثنِي بهِ أَبو عِيسَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ يَحْيَى، عَنِ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ.

⁽١) هو ابن الجبَّاب القرطبي، الإمام الفقيه، تقدم التعريف به.

⁽٢) هو يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الأندلسي ثم الإفريقي، الإمام العلامة الفقيه العابد، توفي سنة (٢٨٩)، ترتيب المدارك ٤/٣٥٧، والسير ٢٦/٤٦، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/٤١٤.

 ⁽٣) هو أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن رباح المؤدب المصري مولى آل مروان،
 المحدث، توفي سنة (٢٩٦)، ينظر: فهرس ابن خير ص٨٤، وتاريخ الإسلام ٢٢/ ٧٢.

 ⁽٤) هو أبو يوسف الصدفي، الإمام الفقيه العابد، توفي سنة (٢٩٩)، ترتيب المدارك
 ٤١ (٣٧١) وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/ ٣٧٤.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ [مُصَنَّفِ] (١) ابنِ عَبْدِ الحَكَمِ، فَحَدَّثنِي بهِ أَبو جَعْفَرِ بنُ عَوْنِ اللهِ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ جَامِعِ (٢)، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الحَكَمِ (٣)، عَنْ أَبيهِ.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ (مُصَنَّفِ أَبِي دَاوُدَ)، فَحَدَّثَنِي بِهِ أَبِو جَعْفَرٍ، عَنِ ابنِ الأَعْرَابِيِّ (٤)، عَنْ أَبِي دَاوُدَ.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ (مُصَنَّفِ البُّخَارِيِّ)، فَحَدَّثَنِي بِهِ أَبُو جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ السَّكَنِ (٥)، عَنِ الفِرَبْرِيِّ (٦)، عَنِ البُّخَارِيِّ .

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ (مُسْنَدِ ابنِ أَبي شَيْبَةَ)، فَحَدَّ ثَنِي بهِ أَبو مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ خَالِدٍ، عَنِ ابنِ وَضَّاحٍ (٧)، عَنِ ابنِ أَبِي شَيْبَةَ.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ كَلاَمِ ابنِ أَبِي زَيْدٍ، فَبْعَضُهُ مِمَّا سَمِعْتُهُ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، ومِنْهُ مَا أَجَازَهُ لِي مِنْ رَوَايَتِهِ^(٨).

⁽۱) ما بين المعقوفتين لم يظهر جيدا في الأصل، وإنما ظهرت ملامح الكلمة غير واضحة، ولذا اجتهدت ما رايته مناسبا.

⁽٢) هو أحمد بن إبراهيم بن جامع أبو العباس المصري، المحدث الصدوق، توفي سنة (٣٥١)، السير ٢٤/١٦.

⁽٣) هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين، أبو عبد الله القرشي الأموي مولاهم المصري، الإمام العلامة الفقيه المصنف، انتهت إليه رئاسة الفقه بمصر، روى عنه النسائي في سننه، توفي سنة (٢٦٨)، ترتيب المدارك ٤ /١٥٧، تهذيب الكمال ٢٥ / ٤٩٧، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/١١٣٠.

⁽٤) هو أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري نزيل مكة، الإمام العلامة الحافظ الزاهد شيخ الإسلام، وصاحب التصانيف، توفي سنة (٣٤٠)، السير ١٥ / ٤٠٧.

⁽٥) هو أبو على سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري، تقدم التعريف به.

⁽٦) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفِرَبري، الإمام المحدّث الثقة راوي الجامع الصحيح عن البخاري، توفي سنة (٣٢٠)، السير ١٥ / ١٠.

⁽٧) هو أبو عبد الله محمد بن وضّاح المرواني، محدّث الأندلس مع بقي بن مخلد، كان محدثا ثقة، توفي سنة (٢٨٧)، السير ١٥/ ٤٤٥.

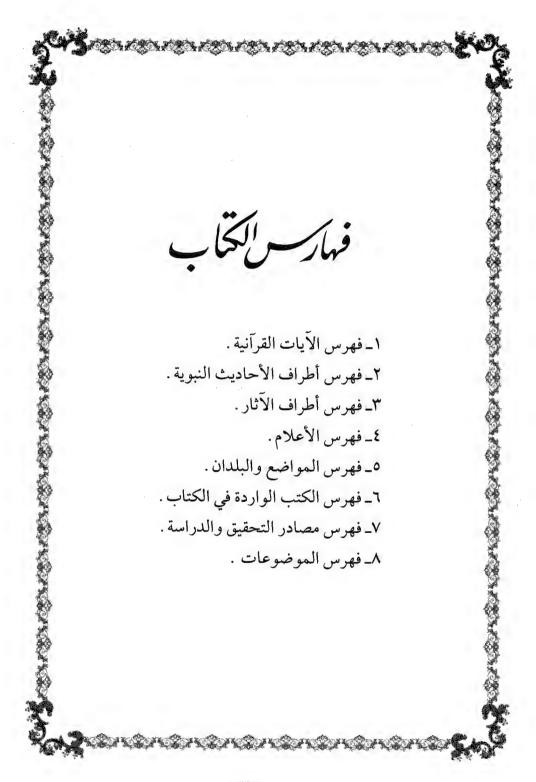
 ⁽A) قال ابن بشكوال في الصلة ٢/٣٢٣ في ترجمة أبي المطرف: ثم انصرف إلى القيروان فسمع على أبي محمد بن أبي زيد جملة من تواليفه وأجاز له سائرها.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ كَلاَمِ الأَبْهَرِيِّ، وَهُوَ مِمَّا كَتْبَهُ إِلَيَّ إِجِازَةً وأَنَا بِمِصْرَ ('). ومَا كَانَ فِيهِ قَالَ أَبُو عُمَرَ، وَهُوَ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ الإِشْبِيلِيُّ حِفْظُتُه عَنْهُ فِي طُولِ.....(٢)

* * *

⁽١) قال ابن بشكوال في الموضع السابق: أجاز له أبو بكر الأبهري ولم يلقه.

⁽٢) إلى هنا انتهت نسخة القيروان، وبهذا انتهى هذا الكتاب المستطاب، والله تعالى نسأل أن يغفر لمؤلفه، ويتجاوز عنه بما قدم من جهد في رعايته لكتاب الله عز وجل، وتوضيحه لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويرفعه في أعلا عليين، وأن يعفو عن محققه وقارئه بمنة وكرمه، والحمد لله رب العالمين.





فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الاية، السورة ورقم الاية
101.184	_ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ١]
108[_ ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُو إِيَّاكَ نَسْتَعِيثُ ﴾ [الفاتحة: ٥
107 [v :	_ ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآ لِّينَ ﴾ [الفاتحة
777	- ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَاةَ وَءَاتُوا ٱلزَّكُوةَ ﴾ [البقرة: ٤٣]
TTT	_ ﴿ نَعْفِرْ لَكُمْ خَطَلِينَكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٨]
	- ﴿ إِنَّمَا غَنْنُ فِتْنَةً فَلَا تَكُفُرُ ﴾ [البقرة: ١٠٢]
رَقُولُواْ انْظُرْنَا وَٱسْمَعُواً ﴾	- ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَعِنَ وَ
٧١٦، ٢١٧	[البقرة: ١٠٤]
YV7.74V	_ ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّكَلُوةَ وَءَاثُوا الزَّكُوةَ ﴾ [البقرة: ١١٠] .
YTT	- ﴿ وَقَالُواْ اَتَّحَٰذَاللَّهُ وَلَدَّا ﴾ [البقرة: ١١٦]
۲۳۲	_ ﴿ وَوَضَىٰ بِهَمَاۤ إِبْرَاهِعُمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢]
عْتَكُمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن	_ ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ۚ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱ
٦٣٨	يَطُّوُّونَ بِهِمَأْ﴾ [البقرة: ١٥٨]
رة: ١٣٧ ١٣٧	- ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكُتُمُونَ مَاۤ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّننَتِ وَٱلْهُدَىٰ ﴾ [البقر
۳۷۱] ۲۳۳	- ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا ۖ إِثْمَ عَلَيْتُهِ ﴾ [البقرة:
	- ﴿ ٱلْحَرُّ بِٱلْحَرُّ وَٱلْعَبَّدُ بِٱلْعَبَدِ ﴾ [البقرة: ١٧٨]

- ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ۚ فَٱلِبَاعُ ۚ إِلَمْعُرُوفِ وَأَدَآءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنِ ﴾ [البقرة: ١٧٨] ٢٧٨
- ﴿ وَلَكُمُ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةٌ يَتَأُولِي ٱلْأَلْبَابِ ﴾ [البقرة: ١٧٩]
- ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [البقرة: ١٨٠] ٥٤١، ٥٤١
- ﴿ فَمَنْ بَدَّ لَهُ بِعَدَمَا سَمِعَهُ ﴾ [البقرة: ١٨١]
- ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيامُ كَمَا كُنِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾
[البقرة: ١٨٣]
- ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْ يَـ أُمُّ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [البقرة: ١٨٤] ٢٩٠
- ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِى أَنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] ٢٧٩
- ﴿ فَمَن شَهِدَمِنكُمُ ٱلشَّهُرَ فَلْيَصُمُّهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]٢٨٨
- ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَنَبِّينَ لَكُو ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾
[البقرة: ١٨٧]
ـ ﴿ ثُمَّ أَتِمُوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْدِلِّ ﴾ [البقرة: ١٨٧] ٢٨٤ ، ٢٨٤ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧
- ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَلَكُمْ بَيْنَكُمْ بِٱلْبَطِلِ وَتُدْلُوا بِهَاۤ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ
أَمُوَالِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨] ٤٩٤
- ﴿ وَأَتِشُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] ٤١٣، ٢٠٧، ٦٤٢، ٦٤٩، ٢٧٣، ٢٧٧
- ﴿ فَمَنَ تَمَنَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْئِ فَنَنَ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَنْتَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجَّ ﴾
[البقرة: ١٩٦] ٢٩٣
- ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْمَدْيُ ﴾ [البقرة: ١٩٦]
ـ ﴿ فَهَن كَانَ مِنكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذَى مِن رَأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍّ ﴾
[البقرة: ١٩٦]
- ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُو حَتَّى بَبَلُغَ ٱلْهَدَّىٰ بَحِلَّةً ﴾ [البقرة: ١٩٦]
- ﴿ ذَلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُن أَهْ لُهُ كَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]٢٠
ـ ﴿ ٱلْحَجُّ ٱشْهُدُّ مَعْلُومَاتُ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَ ٱلْحَجُّ [البقرة: ١٩٧]
- ﴿ ثُمَّ آفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَكَاضَ ٱلنَّكَاسُ ﴾ [البقرة: ١٩٩]

441	﴿ وَلَا نَنكِمُواْ ٱلْمُشْرِكَتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢١]٢٧٣	∲ −
470	﴿ لِلَّذِينَ يُوْلُونَ مِن نِسَآ إِيهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦]	* -
44.	﴿ وَلَا يَحِلُّ لَمُنَّ أَن يَكْتُمُنَّ مَاخَلَقَ ٱللَّهُ فِي أَرْحًامِهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]	> -
44.	﴿ وَٱلْمُطَلَّقَكَ يَثَرَبَّصْكَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَثَةَ قُرُوءً ﴾ [البقرة: ٢٢٨]	* -
	﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْعًا إِلَّا أَن يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَإِن	
477	خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيَا ٱفْنَدَتْ بِهِيٍّ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]	
477	﴿ ٱلطَّلَاقُ مَرَّتَالِّ فَإِمْسَاكً مِمْعُرُونٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانًا ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ٣٦٣	* -
٣٤٨	﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ ﴾ [البقرة: ٢٣٠]	-
312	﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنكِحْنَ أَزْوَجَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٢]	· _
490	﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَكَدُهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِّ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةً ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ٠	_
370	﴿ لَا تُضَاَّذَ وَالِدَةُ ا بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٣٣٣]	* _
04.	﴿ وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِنْبُ أَجَلَةً ﴾ [البقرة: ٢٣٥] ٢٥٠	* –
	﴿ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ [البقرة: ٢٣٦]	
450	﴿ أَوْيَعْفُواْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٧]	* _
۱۸۸	﴿ حَافِظُواْ عَلَى ٱلصَّكَوَتِ وَٱلصَّكَاوَةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٣٨]	* _
٤١٣	﴿ وَاللَّمُطَلَّقَاتِ مَتَنَّكُمْ إِلَّمَتُمُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٤١]	* –
737	﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٧]١٢	* _
۲۲۷	﴿ إِن تُبُّــُدُواْ ٱلصَّدَقَتِ فَنِعِــمَّا هِيً ﴾ [البقرة: ٢٧١]	* -
٧٨٠	﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوْاْوَيُرْبِي ٱلصَّدَقَاتِّ ﴾ [البقرة: ٢٧٦]	* _
	﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأَذَنُواْ بِحَرْبٍ ﴾ [البقرة: ٢٧٩]	
٤٧٧	﴿ وَإِن كَاكَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةً ۚ إِلَىٰ مَيْسَرَةً ۚ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]	* _
	﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَأَمْرَأَتَكَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ﴾	» _
0 • 0	[البقرة: ٢٨٣] ٢٨٠] [البقرة: ٢٨٣] فَرُهَانُ مَّقُبُوضَةُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤] ٩٩	
٥٠٧	﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرِ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَنُّ مَّقَّبُوضَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٤] ٠٠٠ ٩٩	<u> </u>

_ ﴿ رَبُّنَا لَا تُرْغَ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: ٨]
- ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشَّتُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ [آل عمران: ٧٧]
- ﴿ وَمَن دَخَلَهُمْ كَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران: ٩٧]
_ ﴿ وَأَعْتَصِمُواْ بِحَبِّلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواً ﴾ [آل عمران: ١٠٣]
- ﴿ وَسَادِعُوٓ أَ إِلَىٰ مَعْفِرَةٍ مِّن زَيِّكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٣٣]
- ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواً
وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنَّهُم ﴾ [آل عمران: ١٥٥]٧٤٠
- ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظً ٱلْقَلْبِ لَا نَفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكً ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ٧٤٤
_ ﴿ وَشَاوِرُهُمْ فِي ٱلْأَمْرُ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]
_ ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ أَصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ ﴾ [آل عمران: ٢٠٠] ٨٨ ، ٨٨
- ﴿ فَأَنكِ حُواْمَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱللِّسَاءَ مَثْنَى وَثُلَثَ وَرُبِّعً ﴾ [النساء: ٣] ٢٥٧
- ﴿ فَإِنْ خِفْنُمُ أَلَّا نَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتَ أَيْمَنْكُمُّ ﴾ [النساء: ٣]
- ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآهُ فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكُّ وَإِن كَانَتْ وَحِـدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ﴾
[النساء: ۱۱]
- ﴿ وَوَرِثَنُهُۥ أَبُواَهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ﴾ [النساء: ١١] ٥٦٩
- ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوْصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ﴾ [النساء: ١١]
- ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلُ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ أَمْرَأَةٌ ۖ وَلَهُۥ أَخُ أَوْ أُخُتُ فَلِكُلِّ وَحِدٍ مِنْهُمَا
ٱلسُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوا ۚ أَكُنَّرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَآهُ فِي ٱلثَّكُثِ ﴾
[النساء: ۱۲]
- ﴿ وَلَا نَنْكِحُواْ مَا نَكُمْ ءَابَ آؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَاء ﴾ [النساء: ٢٢] ٣٦٩، ٣٦٩
- ﴿ وَرَبَيْبُكُمُ ٱلَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِسَآيِكُمُ ٱلَّذِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ
تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَ فَكَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] ٣٤٩
- ﴿ وَحَلَيْهِ لُ أَبْنَا يَصِحُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَىدِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] ٢٥٤
- ﴿ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَ يُنِ إِلَّا مَا قَدْسَلَفَ ﴾ [النساء: ٢٣] ٢٥٤

_ ﴿ وَٱلْمُحْصَنَاتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكُتُ أَيْمَانُكُمْ ۚ ﴿ [النساء: ٢٤] ٣٥٦ ، ٧١٠
- ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَتِ ٱلْمُؤْمِنَتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ
أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَلَيْكِيَكُمُ ٱلْمُوْمِنَاتِ ﴾ [النساء: ٢٥] ٣٥٥، ٣٥٦
- ﴿ فَإِذَا ٓ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَتِ مِن
ٱلْمَذَابُّ [النساء: ٢٥] ٢٨٠ ، ٢٢٢
ـ ﴿ فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ ۚ وَحَكُمًا مِّنْ أَهْلِهَأَ إِن يُرِيدًاۤ إِصْلَحًا يُوفِقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمآ ۗ
[النساء: ۳۵]
ـ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِـ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآةً ﴾ [النساء: ٤٨،
711] ٣٨, ٤٨, PVI, F.٣
- ﴿ وَإِذَا حُيِّينُم بِنَحِيَّةٍ فَكَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَا ﴾ [النساء: ٨٦]٧٧٠
- ﴿ وَمَا كَاكَ لِمُؤْمِنِ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَئًا وَمَن قَنَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةِ
مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلِّمَةً إِلَىٰٓ أَهْ لِهِ ۗ [النساء: ٩٢] ١٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤
_ ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّكَوْةَ فَلْنَقُمْ طَآبِفَةً مِّنْهُم مَّعَكَ ﴾ [النساء: ١٠٢]
_ ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُ مُ ٱلصَّلَوْةَ فَأَذْكُرُوا ﴾ [النساء: ١٠٣]١٩٣
- ﴿ فَلَا تَمِي لُواْكُلُ ٱلْمَيْ لِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةً ﴾ [النساء: ١٢٩] ٣٦٠
- ﴿ وَإِن يَنْفَرَّقَا يُغُنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ ۚ ﴾ [النساء: ١٣٠] ٤٧٥
_ ﴿ وَٱلصُّلَحُ خَيِّرٌ ﴾ [النساء: ١٢٧]
- ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِم ﴾ [النساء: ١٤٨]
- ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواۤ أَوۡفُواْ بِٱلمُقُودِ ﴾ [المائدة: ١] ٢٩٥ ، ٢٩٥
- ﴿ تُعَلِّمُونَهُنَ مِمَا عَلَمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: ٤]
_ ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِنْكِ حِلُّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَهُمٌّ ﴾ [المائدة: ٥] . ٢٧٣، ٢٧٣، ٣٣١
- ﴿ وَأَمْسَحُواْ بِرُءُ وسِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦]
- ﴿ وَأَمْسَحُواْ بِرُءُ وسِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦]
وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسَطِّ [المائدة: ٤٢]٧٠٧

_ ﴿ وَكُنْبَنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ بِٱلنَّفْسِ ﴾ [المائدة: ٤٥] ١٧٨ ، ١٧٨
_ ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا شَحَرِّمُواْ طَيِّبَتِ مَا أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْسَتَدُوًّا ﴾ [المائدة: ٨٧] ٣٨٨
- ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطِنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَلَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآةِ فِي ٱلْخَبْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدُّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ
وَعَنِ ٱلصَّلَوْةِ فَهَلَّ أَنَّكُم مُّننَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩١]٧٢٦
- ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبْلُونَكُمُ ٱللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُ وَ أَيْدِيكُمْ وَرِمَا حُكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٤] ٣٣١
_ ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لاَ نَقْنُلُوا ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ٩٥] ٢٢٦ ، ٢٢٢
_ ﴿ هَذَيَّا بَالِغَ ٱلْكَمَّبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥] ٢٤٢، ٦٤٥، ٦٤٢ ، ٢٦٥
- ﴿ فَجَزَآةٌ مِّثْلُ مَا قَنْلُ مِنَ ٱلنَّعَمِ ﴾ [المائدة: ٩٥]
_ ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْمِمَّا لَهُ يُذَّكِّرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ [الأنعام: ١١٩]
_ ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْمِمًا لَهُ يُذَكِّرِ آسْمُ أَللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١٢١] ٣٢٧
_ ﴿ يَكِنِينَ ءَادَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْتُ مُو لِبَاسًا يُؤرِي سَوْءَ تِكُمْ ﴾ [الأعراف: ٢٦]١٨٩
- ﴿ يَبَنِي ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١]١٨٩
_ ﴿ أَلَالَهُ ٱلْخَاقُ وَٱلْأَمْنُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٤] ٧٤٠، ٨٦
_ ﴿ وَلَا نَبَحْنُسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْكِآءَ هُمْ ﴾ [الأعراف: ٨٥]
_ ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَهَا بِعَشْرِ ﴾ [الأعراف: ١٤٢] ٢٢١
- ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِ دُرِّيَّنَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَيِّكُمْ قَالُواْ
بَلُّنْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]٧٤٠
- ﴿ فَلَمَّا أَثْقَلَتَ دَّعُوا اللَّهَ رَبَّهُ مَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩]١٥٥
- ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُوا ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]١٥٣
- ﴿ يَسْتَكُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِّ قُلِ ٱلْأَنْفَالُ بِلَّهِ وَٱلرَّسُولِّ ﴾ [الأنفال: ١] ٩٥٠
_ ﴿ وَأَتَّقُواْ فِتَّنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾ [الأنفال: ٢٥] ٥٩٣
- ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ [الأنفال: ٢٤] ١٥٠
- ﴿ قُل لِلَّذِينَ كَفُرُواْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْسَلَفَ ﴾
[الأنفال: ٣٨]

	_ ﴿ وَأَعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ, وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُـرَبِينَ وَٱلْمِـتَهُمَى
094	وَٱلْمَسَاكِكِينِ﴾ [الأنفال: ٤١]٥٨٥،
٥٩٣	- ﴿ لَّوَلَا كِنَنْكُ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٦٨]
094	- ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ [الأنفال: ٦٩]
۲۳۷	_ ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُمْ مِّن وَلَا يَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ ﴾ [الأنفال: ٧٧]
401	_ ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكُنِزُونَ ٱلذَّهَبَوَٱلْفِضَّةَ ﴾ [التوبة: ٣٤]
049	_ ﴿ ٱنفِـرُواْ خِفَافًا وَثِقَـالًا ﴾ [التوبة: ٤١]
٧٨١	- ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْمِكِيلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: ٦٠] ٢٦٦،
۲۳۳	_ ﴿ جَنَّتِ تَجْـرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنَّهَارُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]
704	_ ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَ لِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزكِّهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]
7 . 9	- ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا ﴾ [التوبة: ١٠٧]
019	_ ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْكَ آفَّةً ﴾ [التوبة: ١٢٢]
107	_ ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعُوتُكُما ﴾ [يونس: ٨٩]
019	ـ ﴿ إِنَّهُ لِيَسَ مِنْ أَهْلِكُ ﴾ [هود: ٤٦] ٥١٨،
۲۱٦	_ ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧]
	- ﴿ وَأَقِيمِ ٱلصَّكَاوَةَ طَرَفِي ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّعَاتِّ ﴾
317	[هود: ۱۱٤]
१०१	- ﴿ أَلَا تَرَوْكَ أَيْ آُوْفِي ٱلْكَيْلُ وَأَنَا ْخَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴾ [يوسف: ٥٩]
897	- ﴿ وَلِمَنْ جَآءَ بِهِ عِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ ء زَعِيدٌ ﴾ [يوسف: ٧٦]
	- ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلشَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ ﴾
	[إبراهيم: ٢٧] ٢٨،
	ـ ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَكَفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] ٩٦،
	- ﴿ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٨]
409	- ﴿ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾ [النحل: ١٠]

_ ﴿ إِنَّ أَلَّهُ يَأْمُرُ بِٱلْعَدُلِ وَٱلْإِحْسَانِ ﴾ [النحل: ٩٠]١٣
_ ﴿ وَمَنْ قُنِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ عَسُلْطَنَا فَلَا يُسْرِف فِي ٱلْقَتْلِ ﴾ [الإسراء: ٣٣] ٢٧٩
- ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَدِهِ وَلَكِن لَّا نُفْقَهُونَ تَسِّبِيحَهُمٌّ ﴾ [الإسراء: ٤٤]
_ ﴿ وَلَا تَجْهُرْ بِصَلَائِكَ ﴾ [الإسراء: ١١٠]
_ ﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَاْى ۚ إِنِّي فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًّا ﴿ إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف: ٢٣_٢٣] . ١٩٠
- ﴿ لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴾ [الكهف: ٣٦]
_ ﴿ وَٱلْبَقِيَنْتُ ٱلصَّالِحَاتُ ﴾ [الكهف: ٤٦]
_ ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَأً كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾ [مريم: ٧١] ٣٠٣
_ ﴿ ٱلرَّحْمَنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] ٢٤٢ ، ٨٥
- ﴿ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكُ ۚ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدِّسِ مُلوِّي﴾ [طه: ١٢] ٢٣٤
_ ﴿ وَسَيِّحْ بِحَمْدِ رَيِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهِ ۖ ﴾ [طه: ١٣٠]١٩٤
_ ﴿ وَأَمْرُ أَهْلُكَ بِٱلصَّلَوْةِ وَٱصْطَبِرُ عَلَيْهَا ﴾ [طه: ١٣٢]١٩٤
- ﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّـاسِ بِٱلْحَجَّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْنِينَ مِن كُلِّ فَجّ
عَمِيقِ﴾ [الحج: ٢٧]
عَمِيقِ﴾ [الحج: ٢٧]
عَمِيقِ﴾ [الحج: ٢٧]
عَمِيقِ﴾ [الحج: ٢٧]
عَمِيقِ ﴾ [الحج: ٢٧] - ﴿ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ اللَّهِ فِي آلْيَامِ مَّعْ لُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنَ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلَمِ ۗ ﴾ [الحج: ٢٨] - ﴿ وَيَذْكُلُواْ مِنْهَا وَالطَّعِمُواْ ٱلْبَآيِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨]
عَمِيقِ ﴾ [الحج: ٢٧] - ﴿ وَيَذْكُرُواْ اَسْمَ اللّهِ فِي آلْيَامِ مَّعْلُومَتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلَمِ ۗ ﴾ - ﴿ وَيَذْكُرُواْ اَسْمَ اللّهِ فِي آلْيَامِ مَّعْلُومَتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلَمِ ۗ ﴾ - ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآسِ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨] - ﴿ وَلْيَطَوّفُواْ بِالْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] - ﴿ وَلْيَطُوفُواْ بِالْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] - ﴿ كَذَلِكَ سَخَرْنَهَا لَكُونَ ﴾ [الحج: ٢٩]
عَمِيقِ ﴾ [الحج: ٢٧] - ﴿ وَيَذْكُرُواْ اَسْمَ اللّهَ فِي آلْتَامِ مَّعْلُومَتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِنَ بَهِ بِمَةِ ٱلْأَنْعَلَمِ ۗ ﴾ - ﴿ وَيَذْكُرُواْ اَسْمَ اللّهَ فِي آلْتَامِ مَّعْلُومَتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِنَ بَهِ بِمَةِ ٱلْأَنْعَلَمِ ۗ ﴾ - ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَالْمُعِمُواْ ٱلْبَايِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨] - ﴿ وَلْـيَطُوفُواْ بِالْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] - ﴿ وَلْـيَطُوفُواْ بِالْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] - ﴿ كَذَلِكَ سَخَرْتُهَا لَكُورٌ ﴾ [الحج: ٣٦] - ﴿ لِلْتُكِيرُواْ اللّهَ عَلَى مَا هَدَنِكُورٌ ﴾ [الحج: ٣٧]
عَمِيقِ ﴾ [الحج: ٢٧] - ﴿ وَيَذَكُرُواْ اَسْمَ اللّهِ فِيَ أَيّنَامِ مّعْ لُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِنَ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلَمِ ۗ ﴾ [الحج: ٢٨] - ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَاَطْعِمُواْ ٱلْبَآيِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨] - ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَاَطْعِمُواْ ٱلْبَاَيِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨] - ﴿ وَلْيَظُوّفُواْ بِالْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] - ﴿ وَلْيَظُوّفُواْ بِالْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] - ﴿ كَذَلِكَ سَخَرْنَهَا لَكُونَ ﴾ [الحج: ٢٩] - ﴿ وَلْيَكَبِرُواْ اللّهَ عَلَى مَاهِدَنَكُونَ ﴾ [الحج: ٣٧] - ﴿ وَلَا يَظُولُوا اللّهَ عَلَى مَاهِدَنَكُونَ ﴾ [الحج: ٣٧] - ﴿ وَلَا أَلْلُكُ اللّهُ عَلَى مَاهِدَنَكُونَ ﴾ [الحج: ٣٧]
عَمِيقِ ﴾ [الحج: ٢٧] - ﴿ وَيَذْكُرُواْ اَسْمَ اللّهَ فِي آلْتَامِ مَّعْلُومَتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِنَ بَهِ بِمَةِ ٱلْأَنْعَلَمِ ۗ ﴾ - ﴿ وَيَذْكُرُواْ اَسْمَ اللّهَ فِي آلْتَامِ مَّعْلُومَتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِنَ بَهِ بِمَةِ ٱلْأَنْعَلَمِ ۗ ﴾ - ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَالْمُعِمُواْ ٱلْبَايِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨] - ﴿ وَلْـيَطُوفُواْ بِالْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] - ﴿ وَلْـيَطُوفُواْ بِالْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] - ﴿ كَذَلِكَ سَخَرْتُهَا لَكُورٌ ﴾ [الحج: ٣٦] - ﴿ لِلْتُكِيرُواْ اللّهَ عَلَى مَا هَدَنِكُورٌ ﴾ [الحج: ٣٧]

۷۱۳.	_ ﴿ وَلَيْشَهَدْ عَذَابَهُمَا طَآيِفَةً مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٢]
۳۷٤ .	_ ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزُّوا جَهُمْ ﴾ [النور: ٦]
	- ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَرَ يَأْتُواْ بِأَرْبِعَةِ شُهَلَاءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا نَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَادَةً
	أَبَدَأً وَأُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنَ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾
٤٩٧ .	[النور: ٤_٥]
010.	- ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَرَيْآتُواْ بِأَرْبِعَةِ شُهَلَّةَ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤] ٤٩٧
۷۱٥ .	ـ ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ﴾ [النور: ٤]
	ـ ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْرَ ثَمَنْنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤]
	_ ﴿ وَيَذَرُقُواْ عَنَّهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَتِ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ ٱلْكَندِبِينَ ﴾ [النور: ٧]
	- ﴿ ٱلْأَيْنَكَىٰ مِنكُرْ وَٱلصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُرْ وَإِمَآيِكُمُّ ﴾ [النور: ٣٢]
	- ﴿ وَالَّذِينَ يَبْنَعُونَ ٱلْكِئْبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيمْ خَيْرٌ وَءَاتُوهُم مِّن
٤ ١٣ ،	مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي ءَاتَنكُمُّ ﴾ [النور: ٣٣] 81٢
٦٧٣ .	ـ ﴿ وَإِذَا بَكَغَ ٱلْأَطْفَالُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَنْذِنُوا ﴾ [النور: ٥٩]
٧٧٠.	ـ ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُواْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [النور: ٦١]
۱٦٨.	- ﴿ وَإِذَاكَانُواْ مَعَلُوعَكَ أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُواْ حَتَّى يَسْتَغْذِنُوهُ ﴾ [النور: ٦٢]
	- ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَالِكَ قَوَامًا ﴾
۷۷۸ .	[الفرقان: ٦٧]
189.	- ﴿ إِنَّهُ مِن شَلَيْمَنَ وَايِنَّهُ بِشِهِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [النمل: ٣٠]
777	_ ﴿ هَنْذَا مِن شِيعَلِهِ ـ وَهَنَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ [القصص: ١٥]
	- ﴿ إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَى هَنتَيْنِ عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَنِيَ حِجَجٌ فَإِنْ أَتَمَمْتَ
	عَشْرًا فَمِنْ عِندِكً ﴾ [القصص: ٢٧]
١٧٠ .	ـ ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِى أُنزِلَ إِلَيْمَنَا وَأُنــزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [العنكبوت: ٤٦]
477	ـ ﴿ فَنَعَالَانِكَ أُمَيِّعَكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًاجَيِلًا﴾ [الأحزاب: ٢٨]

ـ ﴿ ثُمَّ طَلَّقَتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُكَ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِنَّةٍ تَعْنَذُونَهَا ۖ
[الأحزاب: ٤٩]
_ ﴿ وَأَمْلَةً ثُمُوْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] ٣٤١
_ ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَعًا فَسَتْلُوهُتَ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ﴾ [الأحزاب: ٥٣] ٣٩٣
_ ﴿ لَّإِن لَّرْ يَنَكِ ٱلْمُنَافِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌّ ﴾ [الأحزاب: ٦٠] ٢١٣
_ ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةِ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [فاطر: ٢] ٢٢٥
_ ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦]٧٤٠،٨٥
ـ ﴿ إِنِّ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّ أَذْبَكُكُ ﴾ [الصافات: ١٠٢]
_ ﴿ يَكَ اوُودُ إِنَّا جَعَلْنَكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَأَحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَنَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن
سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَكِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [ص: ٢٦]
- ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيدَيُّ أَسْتَكُبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴾ [ص: ٧٥]
_ ﴿ لَهِنَّ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر: ٦٥]١٣٥
_ ﴿ ٱلنَّادُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ [غافر: ٤٦]
ـ ﴿ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُمْ عَلَيْنًا ۚ قَالُواْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِي ٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾
[فصلت: ۲۵]
_ ﴿ أَعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ﴾ [فصلت: ٤٠]
- ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيُوْمَ إِذَظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٩] ٣٠٠
- ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدِّى مَعْكُوفًا أَن يَبلُغَ مَحِلَّهُ ﴾
[الفتح: ٢٥]
_ ﴿ لَتَذْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الفتح: ٣٧]١٣٤
_ ﴿ قَ ﴾ [ق: ١]
_ ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق: ١٨]
_ ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَي ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ [الحجرات: ١] ٣٢٢

_ ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُ بِنَهَا فِنَهَيُّوا ۚ أَن تُصِيبُوا فَوْمًا بِجَهَالَةِ ﴾
[الحجرات: ۲] ٢٢٨، ٩٤
- ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۞ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات:
١٣٩ [٣٦_٣٥
- ﴿ وَأَمَّدُدْنَكُهُم بِفَكِكَهَةٍ وَلَحْرِ مِّمَّا يَشْنَهُونَ ﴾ [الطور: ٢٦]٧٥٨
_ ﴿ أُفْتَرَبُتِ ﴾ [القمر: ١]
- ﴿ وَبُسَّتِ ٱلَّحِبَالُ بَسًّا ﴾ [الواقعة: ٥]٧٣٢
_ ﴿ لَّا يَمَسُّ مُ وَإِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٩]
- ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيَّ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [المجادلة: ١] ٣٦٧
_ ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَايِهِ رُونَ مِنكُم مِّن نِسَآيِهِم ﴾ [المجادلة: ٢] ٣٦٨، ٣١٢
_ ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَجْوَىٰ ثَلَنَٰةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧]٥٨
- ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبُوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِم ﴾ [الحشر: ٩]٧٣٠
- ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعَدِهِمْ ﴾ [الحشر: ١٠]
_ ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا نُودِي لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمْعَةِ فَأَسْعَوْا ﴾ [الجمعة: ٩] ٢٣٢، ٢٣٢
- ﴿ وَلِذَا رَأُواْ نِحِكَرَةً أَوْ لَهُوا أَنفَضُّوٓا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآبِمًا ﴾ [الجمعة: ١١]
_ ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَتُمُ ٱلنِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: ١] ٧٧٧، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٠
- ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَانُضَا رَوُهُنَّ لِنُضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّ ﴾ [الطلاق: ٦] ٣٨٣
_ ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ مَلْ ِ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ مَلْهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٦] ٣٨٣
_ ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾ [الإنسان: ٧]
_ ﴿ أَلَةٍ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿ أَخْيَاءً وَأَمُونَتًا ﴾ [المرسلات: ٢٥-٢٦] ٨٩ ٧٢٢
_ ﴿ عَبْسَ وَتُولَٰتُ ﴾ [عبس: ١]
- ﴿ إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنشَقَتُ ﴾ [الانشقاق: ١]
- ﴿ قَدْ أَفَلَحَ مَن تَزَّكِّي ﴾ [الأعلى: ١٤]
_ ﴿ هَلْ أَتَكَ حَدِيثُ ٱلْغَاشِيَةِ ﴾ [الغاشية: ١]١٧٠

044.9	وْفَإِنَّ مَعَ ٱلْمُشْرِ يُشْرًا ۞ إِنَّا مَعَ ٱلْمُشْرِ يُشْرًا﴾ [الشرح: ٤-٥]٥) -
10	إِذَا ذُنْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَا لَهَا﴾ [الزلزلة: ١]) _
	وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾) -
	[الزلزلة: ٨]	
781	وْقُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـٰدُ﴾ [الأخلاص: ١]) -
	* * *	

فهرس أطراف الأحاديث النبوية

الصفحة	طرف الحديث
٧٥٤	
٧٦٣	ـ أبردوها بالماء
VV•	
٧٤٨	
٧٨٠	
71	
V & ٣	
٦٦٥	
019	
£97	
V££	
٢٣٤	
حرين ٢٧٢	4. 4.
19	
770	_ اخرجن إذاً
098	

_ أخرجوهم من بيوتكم
- أخلصوه بالدعاء
_ ادخروا من الضحايا لثلاث
_ أدّوا الخائط والمخيط ٥٩٢
_ إذا أحب عبدي لقائي المائي المائي
_ إذا أحدكم الغائط
_ إذا أرسلت كلبك المعلم كلبك المعلم
_ إذا اشترى أحدكم طعاماً
_ إذا أمن الإمام فأمنوا ١٥٦
- إذا أنشأت بحرية
_ إذا بعت من أخيك تمرا
- إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن
_ إذا جاء أحدكم والإمام يخطب
_ إذا جعلت المغرب عن يمينك
_ إذا حضرت الصلاة فقدم أبا بكر ٢٠٥
عنا حللت فآذنيني
_ إذا خرج أحدكم إلى الغائط
- إذا دبغ الإهاب فقد طهر
_ إذا دعي أحدكم إلى وليمة
_ إذا ذكر القدر فأمسكوا
_ إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها
_ إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليها
- إذا شرب الكلب في إناء أحدكم
_ إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر
_ إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف

ـ إذا صلى الإمام جالسا
_ إذا قام أحدكم يصلي
_ إذا قال الإمام
ـ إذا قلت لصاحبك أنصت
_ إذا كان يوم الجمعة كان١٦٤
_ إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده
_ إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاث ٢٩٦ ، ٢٩٨
_ إذا نهيتكم عن شيء فانتهوا ٢٩٥، ٢٤٤
ـ إذا وضع طعام أحدكم وأقيمت الصلاة ٧٧٤
ـ إذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا منها ٧٣٦
ـ اذبح وَلا حرج
ـ اذبحها ولن تجزئ عن أحد بعدك
ـ اذكروا الفاسق بما فيه
ـ أربيتما فردا
_ ارتجعه
_ ارجع إليهما فأضحكهما
ـ ارجع فصل
_ أرضيت من نفسك ومالك بهذين النعلين
_ ارکبها
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
_ استرقوا لهما
_ استقيموا ولن تحصوا
_ أسرعوا بجنائزكم
_ اسكن أحد، فإنما عليك نبي
_ اشتد غضب الله على قوم

ـ اشتريها واشترطي لهم الولاء الشريها واشترطي لهم الولاء
- أصبت
ـ أصبح من عبادي مؤمن بي
_ أصلاتان معا؟
_ أصليت شيئا
_ أعتقها ولدها ٩٩٠، ٧٨٥
_ اعتمري في رمضان
_ اعرف عفاصها ووكاءها
ـ أعطها أختك وصلي رحمك
ـ أعقتها فإنها مؤمنة
_ أعلاها ثمنا
_ أعلنوا هذه المناكح
_ الأعمال بالنيات
ـ اغسلوه وكفنوه
ـ أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم
_ أفطر الحاجم والمحجوم ٢٩١
ـ افعل كما كان زسول الله ﷺ يفعل
ـ افعل ولا حرج ٢٧٢
_ افعلي ما يفعل الحاج
_ أفلح إن صدق
ـ أقرّكم ما أقرّكم الله
ـ أقطع النبي ﷺ بلال بن الحارث ٢٥١
ـ أكل كل ذي ناب من السباع حرام ٣٣٢
ـ ألا أخبركم بخير الشهداء
ـ ألا أخذوا إهابها

_ ألا تنتفعوا من الميتة
ـ ألا دبغتم إهابها
_ ألا هلمّ ألا هلم
_ التمس ولو خاتماً من حديد
_ ألم تري أن قومك
_ أما أبو جهم فلا يضع عصاه
_ أما إذ فاتتك هذه الحجة معنا
_ أما غنمك وجاريتك فرد عليك
_ أمرت بالنحر ٢١٠
_ أمرت بقرية تأكل القرى
_ أمرني جبريل أن آمر أصحابي
_ امسح الوجع سبع مرات
_ أميطوا عنه الأذى
_ إن أبي أن يرجع فليقاتله
_ أن امرأة استعارت حلياً
_ أن أم سليم بنت ملحان استفتت ١٦٦
_ إن جرجها جبار
_ إن الذي حرم شربها حرم بيعها
_ إن الرجل إذا مات انقطع عمله
ـ إن الشمس والقمر آيتان٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
_ إن الله تبارك وتعالى زادكم صلاة
_ إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه
_ إن الله عز وجل لا يمل
_ إن الله يربيها لصاحبها
_ ان الله يقول به م القيامة

٧٢١	_ إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم
٧٦٠	_ أن النبي ﷺ اتخذ خاتما من ذهب
Y91	_ أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم
71V	_ أن النبي ﷺ اعتمر أربعا
71V	
TT	
٦٣٧	
188	_
789	
701	
٠ ٣٢٢	_ أن النبي على أمرها برفض العمرة
181	_ أن النبي عَلَيْ أهدى ضأنا مقلدة
٦٤٨	
۲۱٤	
710	ـ أن النبي ﷺ بعث بهديه مع أبي بكر
و ۸٤ ۸۸٥	ـ أن النبي ﷺ بعث سرية فيها عبد الله بن عم
م	ـ أن النبي ﷺ تزوج ميمونة خالته وهو محر
١٣٨ ، ١٣٥	ـ أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة
٣٠١	_ أن النبي ﷺ جاء يعود عبد الله بن ثابت .
٦٧٣ ٣٧٢	_ أن النبي ﷺ دخل مكة عام الفتح
Y+0	ـ أن النبي ﷺ ذهب إلى بني عوف
١٨٥	ـ أن النبي ﷺ ركب فرسا
7.9	ـ أن النبي على الظهر بذي الحليفة
197	*
775	- أن النبي عليه صلى في الاستسقاء

009	•	•	•	 •	•	•	•		•		•	4	نه	۵	ج	خر	یہ	ما	٠	شط	بأ	يبر	خ	ود	8:	ل	عام		لنبي	ن ا	_ آر
749										•	 						ت	ىق	نث	اء ا	ما	لس	113	إ	في	عد	سح		لنبي	ن ا	_ أر
																													لنبي		
717																															
V19																															
۷۱۸																															
٧٦٠																															
۲ • ۸																													-		
710																													-		
719																															
140																													لنبي		
۸۷۲																													-		
17.																															
317																															
749																															
۲۸۱																															
٥٣٢																															
۲٦.																															
1 & 1																															
707																															
375																															
714			• •														ی .	بد	>	ل إ	ج	الر	یع	برف	ن ي	ر أر	نهى		النبي	ن	Í_
884							, .															ابنة	مزا	ال	ن	ء ر	نهى	3	النبي	ن	Í_
498																					٠. ر	سال	و ص	الو	ن	ے ع	نهى	عَلَيْكِة وعَلَيْكِة	النبي	ن	Í_
878																															

. أن النبي ﷺ نهى عن بيع وسلف	-
. أن النبي ﷺ نهى عن صلاة النافلة	_
. أن النبي ﷺ نهي عن الصلاة	-
. أن النبي ﷺ نهى عن لبس القسيّ ٧٥٠ ، ١٤٧	
. أن النبي ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر ٣٥٦	_
. أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا	_
. إن اليد العليا خير من اليد السفلي	-
. إن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ	_
. أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى	
. أن جيشا غنموا في زمان النبي ﷺ	_
أن حمزة بن عمرو قال لرسول الله ﷺ	-
أن خيرا لأحدكم أن لا يأخذ من أحد شيئا	_
أن رسول الله ﷺ أرخص في بيع العرايا١٤٣٧	_
أن رسول الله ﷺ أسهم لرجل٩١٠٩١٠	-
أن رسول الله ﷺ أمر الحائض	_
أن رسول الله ﷺ أمر الذي أفطر في رمضان ٢٩١	_
أن رسول الله ﷺ أمر بالصلاة في مرابض الغنم. ٢٠١	_
أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين	_
أن رسول الله ﷺ أهدى جملا	_
إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن	_
أن رسول الله ﷺ كان إذا سكت١٨٠	_
أن رسول الله ﷺ كان إذا قضى	_
أن رسول الله ﷺ كان يسير في بعض أسفاره ٢٣٦	_
أن رسول الله ﷺ نحر بعض هديه	-
أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل ذي ناب	_

ـ أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة
ـ أن رسول الله ﷺ نهى عن بيعتين في بيعة ٤٦٩
ـ أن رسول الله على عن كراء المزارع٩٥٥
ـ أن رسول الله على أرخص لرعاء الإبل
_ إن رضيت أمرا قبلته مما قبلته
_ أن ركبا قدموا على النبي ﷺ
_ إن صاحبكم قد حبس بدين
_ إن عيني تنامان ولا ينام قلبي
_ إن كان الشؤم ففي الدار
_ إن كان جامدا فألقوها وما حولها٧٧٤
ـ أن لا يمس المصحف إلا طاهر
ـ إن مكة لا تحل لأحد قبلي
_ إن مما أدرك الناس من كلام النبوة
ـ أنا أحق بموسى منكم
_ إنا إن شاء الله بكم لا حقون
ـ أنت ومالك لأبيك
ـ أنزل الدواء الذي أنزل
ـ أنزل القرآن على سبعة أحرف
ـ انقضي رأسك وامتشطي
_ إنك لست مثلنا انك لست مثلنا
_ إنكم ستأتون غداً
_ إنكن لأنتن صواحب يوسف
ـ إنما أرضعتني المرأة
_ إنما التصفيق للنساء
م إنما حرم أكلها Pro أنما حرم أكلها

_ إنما المدينة كالكير تنفي خبثها
_ إنما أنا بشر
_ إنما جعل رسول الله على الشفعة فيما لم يقسم
_ إنما مثل الصلاة كمثل نهر
ـ إنما نسمة المؤمن طير
_ إنما نسمة المؤمن من طير
_ إنما نسمة المؤمنين طير
_ إنما هذا من إخوان الكهان
ـ إنما هلك بنو إسرائيل٠٠٠
۷۵۳
_ أنه توضأ مرتين مرتين
ــ أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقيا ٢١٤
_ إنه عمك فليلج عليك
ـ إنها أيام أكل وشرب
_ إنها ليست بنجس بانها ليست بنجس
ـ إن الولد يكون مع العزل
ـ إني أراكم من وراء ظهري
ـ إني بعثت لأهل البقيع
ـ إني لا أنسى أو أنسى لأسنّ
ـ إني لبدت رأسي
ـ أهدى أبو جهم بن حذيفة لرسول الله ﷺ١٦٠
ـ أوتر رسول الله ﷺ وأوتر المسلمون
_ أوكوا السقاء
ـ أولئك الذين نهاني الله
_ أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار

ـ أولكلم ثوبان؟ ١٨٩ ، ٥٠٠
_ أولم رسول الله ﷺ على بعض نسائه
_ أولم ولو بشاة
ـ إياكم والظن
_ إياكم والوصال
ــ أيتهما أفضل
_ أيحب أحدكم أن تؤتى مشربته
ـ الأيم أحق بنفسها من وليها
ـ أيما امرأة تطيبت وخرجت إلى المسجد ٢٣٠
ـ أيما دار أو أرض قسمت في الجاهلية
ـ أيما رجل باع متاعا
ــ أين الله ؟
ـ أينقص الرطب إذا يبس
ـ بئس ابن العشيرة
ـ بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة
_ البصاق في المسجد خطيئة
ـ بع الجمع بالدراهم
ـ بل الله تبارك وتعالى يخفض ويرفع
ـ بل مرة واحدة
ـ بني الإسلام على خمس
ـ بيعوا القمح بالشعير
ـ البينة على من ادعى
ـ بيننا وبين المنافقين
ـ تألى أن لا يفعل خيرا
ـ ترکت فیکم أمرین

ـ تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان بسرف
ـ تقووا لعدوكم
ـ تلك امرأة يغشاها أصحابي
ـ تمتعوا منهن واجعلوا بينكم
ـ التمر بالتمر مثلا بمثل
ـ توضؤا مما غيرته النار
ـ الثلث والثلث كثير ٤٣٨
ـ ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة
ـ ثم لا تجدوني بخيلا
ـ الثيب أحق بنفسها من وليها
ـ جائزة يوم وليلة
_ الجار أحق بصقبه
ـ جرح العجماء جبار
_ الجهاد ماض منذ بعث الله نبيه
ـ حتى تذوق عسيلتها
_ حجي عن أبيك
ـ حد الساحر ضربة بالسيف
ـ حرمة مال المسلم كحرمة دمه
ـ الحمد لله خلق كل شيء كما ينبغي ٧٤٢
ـ الخراج بالضمان
ـ خرجناً مع رسول الله ﷺ إلى حنين ٢١٢
ـ خرجنا مع رسول الله ﷺ حجة الوداع
ـ خرجنا مع رسول الله ﷺ لثنتي عشرة ٢٨٨
ـ خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس ليال بقين من ذي
- خمس صلوات كتبهن الله على العباد

_ خمس فواسق يقتلن في الحرم
_ خمس من الفطرةــــــــــــــــــــــــــــــــ
ـ خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه
ـ الخيل في نواصيها الخير
ـ الخيل لثلاثة
ـ دخل علينا يوم النحر بلحم بقر
ـ دعي عمرتك وانقضي رأسك
ـ دية المعاهد مثل نصف دية الحر المسلم ١٩٢٠
ـ الدين النصيحة ١٧٤٥
ـ الدينار أربعة وعشرون قيراطاً
ـ الذهب بالذهب مثلاً بمثل
ـ الذهب بالورق ربا
ـ ذهبت ولم تلبس منها بشيء
ـ الراجع في هبته كالكلب ٥٣٨ ، ٥٣٨
_ رأس الكفر نحو المشرق٧٧٣
_ الراكب شيطان
ـ رأيت أكثر أهلها النساء
ـ رأيت رسول الله ﷺ بعرفة
ـ رأيت رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي
ـ ردوا المسكين ولو بظلف محرق
_ الرضاعة من المجاعة ٢٩٦
_ الرفقة التي فيها الجرس
_ زكاة الفطر على كل حر وعبد
ـ الزهد في الدنيا يريح
_ زوراها ولا تقولوا هجرا۳۲۳

ــ سافرنا مع رسول الله ﷺ في رمضان ٢٨٧
_ ساووا بين أولادكم
ـ سبعة يظلهم الله عز وجل في ظله
ـ سجد النبي ﷺ يوم ذي اليدين ١٥٩
ـ السراويل لمن لم يجد الإزار
ـ السلام عليكم دار قوم مؤمنين ١٣٤
ـ سنوا بهم سنة أهل الكتاب ٢٧٣
ـ سيل مهزوز مهزوز
ـ شراك من نار
ـ شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر
_ الشهداء خمسة
_ الشهر تسع وعشرون
- شهرا عيد لا ينقصان ٢٧٩
_ الصداق ما تراضي عليه الأهلون
_ صلاة القاعد مثل نصف
ـ صلاة الليل مثنى مثنى مثنى
ـ صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ١٧٧
_ الصلاة أمامك
ـ صلاة في مسجدي هذا خير
ـ صلى النبي عَلَيْ خلف أبي بكر في مرضه
ـ صلى النبي ﷺ صلاة العشاء١٥٣
ـ صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر ١٤٩
– صيد البر لكم حلال
ـ طعام الاثنين كافي الثلاثة ٧٥٤
ـ طوفى من وراء الناس وأنت راكبة

_ العائد في صدقته كالكلب
_ العجماء جبار
_ عرفة كلها موقف
_ عرفها سنة عرفها سنة
_ عهدة الرقيق ثلاثة أيام
_ غارت أمكم مناسب من
_ غسل الجمعة واجب
_ فأطال لها في مرج
_ فإذا خرج الإمام حضرت ١٦٧، ١٦٤
_ فإذا خشي أحدكم الصبح المبيع أحدكم الصبح.
_ فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة
_ فإذا وجب فلا تبكين باكية
_ فاستنت شرقا
_ فأما المؤمن ٢٢٣
ـ فإن الغلول عار
ـ فإن كانت الأرض جدبة
ـ فحج آدم موسى ٥٣٩
ـ فرأيت الماء ينبع من بين أصابع النبي عَلَيْقُ ١٣٩
ـ فسحقا فسحقا
_ فصلوا جلوسا أجمعون ١٨٥
_ فطفت ورسول الله ﷺ يصلي إلى جانب البيت ٦٣٨
ـ فقولوا ربنا ولك الحمد ١٨٦
_ فلعل بعضكم أن يكون ألحن
ـ فليذادن رجال عن حوضي
_ في السن خمس من الإبل

ـ فيفصم عني
ـ فيما سقت السماء والعيون٠٠٠
ـ قد أجرت في صدقتك
ـ قد أجرنا من أجرت يا أم هانيء ١٩٨
ـ قد أنكحتها بما معك من القرآن
_ قدم النبي ﷺ وأصحابه مكة
_ القضاة ثلاثة
ـ قضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة عبد أو وليدة ٢٨٢
ـ قضى رسول الله ﷺ في الجنين يقتل في بطن
ـ قل ومعك روح القدس
ـ قلدوا الخيل
ـ قم يا بلال فأذن في الناس
ـ قولي لبيك اللهم لبيك
ـ كان آخر الآمرين من رسول الله ﷺ ١٣١
ـ كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر ٢٩١
ـ كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل البائن ٧٥١
_ كان رسول الله ﷺ يقول: آمين ١٥٦
ـ كان رسول الله ﷺ يقوم في الجنائز
ـ كان رسول الله ﷺ ينهي عن النذور
ـ كانت المرأة في الجاهلية
ـ كأن عينه عنبة طافية
ـ كأنها عنبة طافية
ـ كأني أنظر إلى وبيص الطيب
ـ كتب رسول الله على كتاب الصدقة
ـ كفي بالسف شا

_ كل ابن أدم تأكله الأرض
ـ كل شراب أسكر فهو حرام ٢٢٨
_ كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن ٢٩٨ ، ٢٩٨
ـ كل صلاة لم يقرأ فيها
_ كل ما أمسك عليك كلبك
_ كل مولود يولد على الفطرة
_ كنا إذا با يعنا رسول الله على السمع والطاعة
ـ كنا نخرج زكاة الفطر على عهد رسول الله على الله الله الله الله الله الله الله ال
ـ كنا نسافر مع رسول الله ﷺ
ـ كنت أطيب رسول الله ﷺ
ـ كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ١٧٤
_ كيف تقرأً إذا افتتحت الصلاة؟١٥١
ـ كيف صنعت في استلام الحجر
_ كيف نصلي عليك؟
ـ لئن قدر الله على ليعذبني
_ لا أحصي ثناء عليك
ـ لا تباع الثمار حتى تزهي
ـ لا تباغضوا
ـ لا تبقين في عنق بعير قلادة
ـ لا تحرم المصة ولا المصتان ٩٤٣
ـ لا تحل الصدقة لآل محمد ﷺ ٧٨١
ـ لا تحل الصدقة لغني
_ لا تدخل الملائكة بيتًا فيه تماثيل
_ لا ترجع إلى الذي أعطاها أبدا
ــ لا تسأل المرأة طلاق أختها

٤٨٩	صروا الإبل والبقر والغنم	ـ لا ت
TV9	صوموا حتى تروا الهلال	ב צ "
۷٤٧ ، ۷٤	نضب	5 Y _
۳۰۷	نوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر	ـ لا تة
	بسوا القمص	
	بسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران	
	قوا الركبان للبيع	
	ىنعوا أحدا أن يطوف	
	ىنعوا إماء الله مساجد الله	
	اجشوا	_ لا تن
٦٠٥	تقب المرأة المحرمة	_ لا تت
	لمب ولا جنب	
	مام ولا أفطر	
	ملاة لمن لم يقرآ بأم القرآن	
	سيام إلا لمن الصيام	
	ىرر ولا ضرار	
	دوی	
	منك سورة ما أنزل الله في التوراة	
	ىين بينكما بكتاب الله	
	لع على المستعير	
	لع في ثمر ولا كَثَر	
	ر في معصية الله	
	م ولا صفر	
	مَّن أحد بعدى قاعدا	

ـ لا يبع بعضكم على بيع بعض
ـ لا يبع حاضر لباد
ـ لا يبقى المهاجر بمكة
ـ لا يبقين دينان في جزيرة العرب ٧٣٥
ـ لا يحتكر إلا خاطىء
ـ لا يحل الممرض على المصح
ـ لا يحل لأحد أن يهجر أخاه
ـ لا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه ٧٧٥، ٣٧٧
ـ لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه
ـ لا يزال أحدكم في الصلاة
ـ لا يزال الدين ظاهرا
ـ لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ٢٩٤، ٢٩٤
_ لا يسوم أحدكم على سوم أخيه
ـ لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ـ لا يضركم إذا تزوج أحدكم بقليل
_ لا يضع عصاه عن عاتقه
ـ لا يغلق الرهن
ـ لا يقتل مؤمن بكافر
_ لا يمنع أحدكم جاره خشبة
ـ لا يمنع فضل الماء ٥٢٥
ـ لا يمنع نقع البئر
ـ لا يموت لأحد من المسلمين
ـ لا ينفع ذا الجد منك الجد, ٧٤٢
_ لتتركن المدينة على أحسن ما كانت ٧٣٢
_ لتسألن عن نعيم هذا اليوم

ـ اللغو هو كلام الرجل في بيته
ـ لقد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضعيفا ٧٥٣
ـ لقد هممت أن آمر بحطب
ـ لكل دين خلق ككل دين خلق
ـ لكم خاصة لكم خاصة.
ـ لكن البائس سعد بن خولة
- لم ينزل علي فيها شيء
لموضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها ٧٣٥
ـ اللهم ارحم المحلقين
- اللهم اقض عني الدين اللهم اقض عني الدين
ـ اللهم إني أتخذ عندك
ـ اللهم إني أدعوك للمدينة ٧٣٠
ـ اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر
ـ اللهم ظهور الجبال
ـ اللهم لا تجعل قبري وثنا
. لو أُخْذته لأكلّتم منه
ـ لو أفاء الله عليكم
. لو ترکته لعله کان یتوب
. لو تعلمون ما أعلم
. لو سترته بردائك لكان خيرا لك
. لو يعلم أحدكم أنه يجد
. لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها ٥٣٦
. لولا حدثان قومك بالكفر
. ليس الشديد بالصرعة
. لس بك على أهلك هوان

ـ ليس على المسلم في عبده
ـ ليس فيما دون خمس ذود صدقة
_ ليس لقاتل ميراث
ـ ليس يبقى بعدي من النبوة
_ ليعز المسلمون في مصائبهم
_ ليعزم أحدكم على المسألة
ـ ما أدركتم فصلوا ١٦٨
_ ما أدري ما يفعل بي ولا بكم
_ ما بين لا بتيها حرام
_ ما تركته بعد نفقة نسائي
ـ ما حق امرىء له شيء
ـ ما حق امریء مسلم له شيء
_ ما خير رسول الله ﷺ في أمرين
ـ ما شأن الناس حلّوا
ـ ما صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر ٢٢١
_ ما على الأرض بقعة
_ ما عليكم أن لا تفعلوا
_ ما لك ولها معها سقاؤها
ـ ما لي أنازع القرآن ١٥٥
_ ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس٥٨٤ ٩٣،٥٨٤
ـ ما من امرىء تكون له صلاة بليل
_ ما من دابة إلا وهي مصيخة
ـ ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة
ـ ما منعك أن تجيبني
_ ما يكون عندي من شيء

ـ المتبايعين بالخيار ٥٧٥
- مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم ٧٧٥
ِ ـ المدينة قبة الإسلام
ـ مره فليراجعها ٢٧٩
ـ مروا أبا بكر يصلي بالناس
ـ مروه فليتكلم ويجلس ٣١٤
ـ المسلمون تتكافأ دماؤهم ٢٨١
ـ مطل الغني ظلم
_ المعدن جبار
ـ الملائكة تصلي على أحدكم
ـ ممن ابتاع طعاما فلا يبعه
ـ من أحيا أرضا ميتة فهي له
ـ من أدرك ركعة من الصلاة
ـ من أدرك معنا هذه الصلاة
ـ من أراد أن يلغط
- من أراد أن يهل منكم بحج وعمرة فليفعل
ـ من أصاب منه من ذي حاجة
ـ من أصبح جنبا أفطر
ـ من أعتق شركا له في عبد
ـ من أعتق شركا له في مملوك
ـ من أعتق عبدا تبعه ماله
 من اغتسل يوم الجمعة
ـ من أغلق بابه فهو آمن
ـ من اقتطع حق امرىء مسلمم
ـ من أين لكم هذا الجرو قثاء؟

٧٧٢	•		•				•	•	•				 •						•																					. 9	٥	ءذ	6	4	<	;	ير	١	ن	م	_
٤٥٠	6	٤	۲	٨			•	•				•							•				•		•						. 2	ئع	اء	لب	, ز	ال	۰	ۏ	ل	ما	. 4	ل	ا و	دا	کب	- 8	اخ	ب	ن	م	_
240																																																			
011																																																			
۱۷۱																																																			
۱۷۱																																																			
V09				•			 	•											•						•			4	ة	عل	÷	F	اء	تند	L	ر ه	یر	ن	نير	ب	أر	•	ح	J	اڑ	5	را	۔	ڹ	م	-
098																																							نه	رث	ود	فل	1	الا	م	5	را	۽ ڌ	ن	مر	_
177							 		•	•		•	,					,		•					•				•	•			•	•		و ء	ب.	٥	لو	1,	٠	ئس	>	فأ	1	ۻ	و	;	ن	م	_
777					•		 				•		,		•	•			•				•						•					ٿ	ف	ر.	١	ل	ف	ن	یا	لب	11	ذ	A	3	ح	- ,	ن	م	_
٧٤٥		•											,	•			•	,	•			,				. (يه	۰	•	٥	¥	1	ا	3 4	ک	تر	ç	ر	۰.	11	ق	K	خ	اً ۔	ن	سر	ح	- (ن	م	_
۳۱٥	•	•	•			•				•	•		,		•										•									. ا	ه	یر	ċ	ن	أح	فر	, ;	يرا	به	بہ	١	لف	ح	- ,	ن	م	-
٣١٥							 		•	•			,					,				•			•				•		•								ن	ىيا	يد	ی	بلو	٤	_	لف	ح	٠,	ن	م	-
٧٨٢																				•		•			•				•			•			ہا	J.	عا		أو	ā	قي	أو	4	ل	9	أل	سا	ى ئ	ن	م	_
१०२																								,	لو	×	م		_	نف	٠,	0		ني	,	ف	لم	۰.,	ل	ۏ	مر	ڙ	ي	ف	_	لف	٠.	. (ن	م	_
444																														•				•	. !	ني	لد	11	ڀ	فح	ر	غه	_	11	ب	زر	ثب	. (ٺ	م	_
104																								•	•		i	ز	آ	قر	ال	1	أم	بأ	ها	في	1	نو	ية	6	١	(6	d.	0	_	لمح	4	,	ن	م	-
799																				•			, ,		•					•	٦	ج	_		لم	١,	ني	3	5	نا	ج	_	لمح	ء	_	لمح	-	,	ن	م	_
۱۸٤																																														نع					
193	•	•	•	•	•	•			•	•	•	•		•			•		,									•	۵	jl	ين		ی	حت	-	٠,	م	ل	u	٠	1	اء	ż	قع	,	لب	ط	,	ن	م	-
٥١٨																																														هر			_		
۲۰٤.																																																			
018																																																			
۷۷۸																																																			
171									•										,													. 1	با	L	ئت	_	وا	1	از	به	1	ان	ببا	غ	4	م ر	فا	,	٠	۵	_

ـ من قتل قتيلاً فله سلبه
ـ من كان عنده ذبح يريد أن يذبحه
ـ من كان معه هدي فليهلل بالحج مع العمرة
ـ من كلام النبوة
ـ من لبد شعر رأسه في حين إحرامه
- من لعب بالنرد ٧٦٧
ـ من لم يأت بهن فليس عند الله عهد
من مات أو أفلس
_ من ما <i>ت وع</i> يله صيام
ـ من نذر أن يطيع الله فليطعه
ـ من هم بحسنة فلم يعملها
من ههنا من بني فلان
ـ من وطء بهيمة فاقتلوه
ـ من يبدي لنا صفحته
ـ من يدعوني فأستجيب له
ـ من يشتري هذا المدبر
ـ المولى أخ في الدين ونعمة
ـ الميت يعذب ببكاء الحي عليه
ـ نحرنا مع رسول الله على عام الحديبية
ـ نعم، إذا كثر الخبث
ـ نعم الرجل عبد الله
ـ نعم المال الصالح للرجل الصالح
ـ نعم ولك أجر
ـ نفست أسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر فأمر رسول الله عظي أبا بكر
ـ نكب عن ذات الدر كالم عن ذات الدر الم

271	٤	٤	7	٩		•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	٠	•	٠	•	•	•	•		•	ر	نو	لغ	1	بي	ن	2	all a	3	لله	1	را	w)	ى	نه	-
070																•		•										ں	غبر	,	¥	1	اء	کر	ن	ع	1	Left F	لله	1	رل	سو	ر.	ى	نه	_
193																																														
٧٣٣																																														
۸۰۱												•	•																						•	بدر	ده	J	ر ا	و	لله	,	ث	ذه	ه	_
۲۸۳												•	•					•					•				•	•								٩	عا	b	ڹ	۵	ځم	لدة	عن	ل	A	_
٣٣٣		•				•			•	•				•				•													•					١.	۵.	ىلد	بح	، ۱	ىتى	نفع	انت	K	ھ	-
۷۱٤					•			•					•				•											•		•		. •				. 4	ب ب	بني	أت) ڌ	أز	ل	قب	K	ه	_
٧٢٠		•											•		•		•		•.									•							. 1	إن	ل.	قب	اه	إي	نه	مب	ود	K	A	_
140	•	•			•							•	•	•					•										, ,	وء	نبد	وف	الو	ار	آث	ن	م	ن	لمو	جد	~	۵.	غر	1	A	-
٥٨٠		•										•	•				•			•																					•	•	من	6	۵	-
187																																														
۷۷۸					•			•	•				•	•				•					•										. 4	<u>ج</u>	بو	c	7	هؤ	ب	أتح	ِ يأ	,ي	الذ	و	۵	-
۲٥٦		•	•		•	•			•			•	•				•										•						ته	مية	, (حإ	ال	٥	اؤ	۵.	رر	لهر	الع	وا	A	-
779																																														
٧٨٠																																														
272									•					•		•	•	•													•			ت	نار	٠	بال	نا	اء	ج	٦	دم	مح	و .	A	-
747																																														
040		•											•	•	•	•	•	•		•	•						•			•	•						ی	ىيل	٠	Y	أو	ي ا	لك	ي	A	-
٤٧٧		•											•	•															Č	تب	لمي	. ف	۽ ء	لم	• (لمح	ء	٠	دک	ح	ٲ.	بع	اأت	إذا	و	-
71																																														
777			•		•	•	•	•	•		•	•	•		•		•			•	•				•		•	•			•								•	gā	قي) ر	زق	ارز	و	-
7.9																																														
4.8																																										**				
751																																L	دا	يتع	1	نھ	ه إ	يد	، د	_5"	w	ن ن	بې	الذ	و	_

_ والضيافة ثلاثة أيام
ـ والفخر والخيلاء في أهل الخيل
ـ والله ما صلى رسول الله ﷺ على ابني بيضاء ٢٩٨
ـ والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ٧٣٢
ـ والمرأة تموت بجمع
ـ وأن لا ننازع الأمر أهله
_ وأنا العاقب
_ وأنا فرطهم على الحوض ١٣٥
ـ وأيكم أملك لإربه من رسول الله ﷺ٢٨٦
ـ وتتمارى في الفوق
ـ وددت أني قد رأيت إخواننا
ـ ورجل ربطها تغنيا
ـ ورجل ربطها فخرا ٥٧٨
ـ وقت رسول الله ﷺ لأهل العراق
ـ وكنت يوم صلى فيه رسول الله ﷺ غير متوضىء١٥٤
ـ ولا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن١٤٨
_ الولاء لمن أعتق
ـ الولد للفراش وللعاهر الحجر ١٨٥٠
ـ ولعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام
- ولم يلقه الشيطان قط سالكا
ـ ولو يعلمون ما في العتمة
ـ وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان
ـ يا أبا فلان، هل ترى ٢٣٥
ـ يا عبد الله، لو تركته لعله كان يتوب
_ يأتى قوم يبسون

778			•	•		•		•		•	•			•	•			•			مر	ع	و	2	و	ب		بي	>	وا	4	, (ب	-)	ی	6	Ü	ل ا	وز	لغد	ار	، ي	_
٧٠٨																																											
414						•										•				•					•					. (ث	ثل	ال	ی	IJ.	ذ	ڹ	۵ (ك	زي	ج	ي	_
191	•	•					• •				•	•	•			•		•			•	•	•	•			•	1	ه	دنا	أد	ن	می	سل		ل	1	لم	ء	بر	ج	ڀ	_
495					•													•					ب	۰.	نن	1	ن	مر	۴.	حر	ي	L	. 8	اح	غہ	ر'	11	ن	م	رم	بح	ي	_
747																								•					ن	و	غر	حتأ	ت	٩	نو	,	کہ	فياً	7	-	خ	ي	_
۱۳.							•																							•					ه .	٤	بع	لما	٥ ٥	ار	<u>al</u>	ני	_
440			•									•											•							•	. (ان	ات	ů	٩	K	لغ	١	عر	> (مق	บู	_
110																																							ال				
747												•												. (هـ	ئوا	<u>ج</u>	نا	>	ز	او	ج	ٔ ی	Y	ن	رآ	لق	1	رن	ؤو	نر	<u>ئ</u>	_
۷۷۳																									6	ل		ام	11 (ال	م	بر	خ	:	ود	ک	. ر	أز	٩	ىل	ريد	یو	_
101																									*	١.	_		s [.		. '	11		11		١.		١.		١ ا	4		

فهرس أطراف الآثار

الصفحة	طرف الأثر
Yow	ـ اتجروا بأموال اليتامي
٣٨٢	ـ اتق الله واردد المرأة
771	ـ أتقرأ ولست على وضوء
090	_ احملني وسحيما
78	ـ اخرج إلى الناس فأمرهم
٧٦٦ ٢٢٧	ـ أدركت جماعة من أصحاب النبي عَلَيْهُ
٣٤٦	ـ إذا أرخيت الستور فقد وجب الصداق
٤٠٩	ـ إذا دبر الرجل جاريته
۲۸۰	ـ إذا رأيتموه قبل الزوال
Y11	_ إذا سلم على أحدكم وهو يصلي
٧٦٩	_ إذا سلم عليكم اليهودي أو النصراني
17	_ إذا شك أحدكم في صلاته فليتوخ
٣٧٥	ـ إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا
٦٧٥	_ إذا كنت بين الأخشبين
197	 إذا نوى المسافر إقامة أربعة أيام
V E 9	_ إذا وسع الله عليكم فأوسعوا

ـ أرأيت لو تلف المال ألسنا
ـ أرضعيه عشر رضعات٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ـ ارقيها بكتاب الله
ـ ارکب ورائي
ـ أرواح الشهداء في أرواح الشهداء في
_ استأنف العمل
_ الاستواء معلوم
- أشهدكم أني أوجبت الحج مع العمرة ١٦٤
- اصبب على رأسي
ـ اصبب فلن يزده الماء
ـ أعراقية
_ أعراقي أنت
ـ افصلوا بين حجكم وعمرتكم
_ الأقراء هي الأطهار
ـ اقرأ بها في نفسك يا فارسي
ـ أقعدي لكع
ـ ألم تر جارية أختك تجوس
_ إما أن تخرجوا النرد من داري
_ إما أن تزيد في السعر
ـ أما يريد أحدكم أن يطوي
ـ أمرنا عمر في فتية من قريش فجلدنا
- امسح الرعام عنها ٧٥٨
 امض في صلاتك
ـ أن أبا هريرة كان يصلي فيكبر
- أن ابن عباس كان يطوف بعد العصر

	لا تقدس أحدا	_ إن الأرض
	ع أسيفع جهينة ٥٤٣	_ إن الأسيف
	يت خارجة ٢٣٥	_ إن حمل ب
	فسخ بغير طلاق هسخ بغير طلاق	
	لا يهلك على نصف قوته ٧٥٤	
	ليرفع بدعاء ولده ليرفع بدعاء ولده	
	ع للرجل ۳۹۳	
	تفطر الصائمنام	
	ث إلينا محمدًا ولا نعلم شيئًا	
	وجل لم يكتبها علينا	
	تعاقل الرجل	
	لتتحرك	_ إن الميتة
	كانوا يعدلون البعير	_ أن الناس
	ما ظهر من أموال المسلمين ٢٥٥٠٠٠	
	عاهد مثل دية الحر المسلم ١٩٢٠	
	ت عن البيت صنعنا في البيت صنعنا	
	أمرت أن يمر عليها بسعد ٢٩٨	_ أن عائشة
	فيهم أمانة	_ إن علمتم
	ختصم إليه مسلم ويهودي ١٩٥	_ أن عمر ا
,	دًا المدعين في القسامة ٢٨٠	
	ضي في الضبع	_ أن عمر ق
	نان يليط أولاد الجاهلية٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	_ أن عمر ك
	مفة السفلى ثلثي الدية	
	ك الشر	44
	رجال والنساء ليتوضئون	۔ _ إن كان ال
		,

ني ضالتها	۔ إن كنت تب
يد أن تصيب السنة	ـ إن كنت تر؛
لم أنها التوراة ٢٣٨	_ إن كنت تعا
ا عرضوا على السيف	_ إن لم يتوبو
اقا كصداق امرأة من نسائها	ـ أن لها صدا
لموب شهوة وإقبالالاب	_ إن لهذه الق
سر من الهدي شاة	_ أن ما استيس
سر من الهدي بدنة أو بقرة	_ أن ما استيس
جبل أخذ من ثلاثين بقرة٠٠٠	ـ أن معاذ بن
رأة لما مات زوجها	_ إن هذه المر
ن إن لم يأت بأربعة شهداء ١٦٥	
م إلى البركة	
أسحيم زق ١٩٥	
، من يدك	
ان كثير فقهاؤه	
رهطمط	
في الربائب ٢٤٩	
جر م٦٢٥	
	_ إنما ذلك و
	_ إنما هو نثرة
حوت ينثره موت ينثره	
ننت في شيء من الصلاة	
ذلك إلا من جهل أمر الله ٢١٨	_
بسجدتين	_
زع خمارها	انها كانت تن

_ إني كنت نحلتك جاد عشرين وسقا
ـ إني وجدت من فلان ريح شراب
_ أول من أخذ من الأعطية
_ إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم
_ أيتهما أجعل صلاتي
_ أيما جالب جلب على عُمد كبده
ـ البر شيء هين
ـ بيداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ
- تب إلى الله
ے تب تقبل شهادتك
ـ تحدث للناس أقضية
_ تلك الورق بالورق
ـ تلك سنة أبي القاسم
ـ تمرة خير من جرادة
ـ معل الله عز وجل الوصية حقا
_ حجهم تام
_ الحديث مضلة الله للفقهاء
ـ الحمد لله الذي أشبعنا من الخبز
ـ خذ عليك ردائك دائك خذ عليك ردائك
ـ خطَّأُ الله نوءها
ـ دخل زيد بن ثابت المسجد
_ الدينار بالدينار
_ رأيتك تصنع أربعا
_ الرجم حق على من زنا إذا أحصن ٧١٣
_ سافرنا مع أصحاب رسول الله ﷺ

ـ شؤم المرأة أن تكون غير ولود
ـ شق الصحيفة
ـ الشيخ والشيخة الشيخ والشيخة
_ الصلاة الصلاة
ـ صلیت مع ابن عباس علی جنازة ۲۹۸
ـ طلقت منك بثلاث
ـ عليك درهم عليك درهم
ـ عليكم بالماء القراح
ـ الغزو غزوان الغزو غزوان ١٩٦٥
ـ فالمضامين ما في بطون إناث الإبل ٤٦٢
ـ فبعت الدرع
_ فحصوا عن أوساط رؤوسهم ١٨٥
ـ فرضت الصّلاة ركعتين من من المسلام المسلام المسلام المسلام المسلام المسلام المسلام المسلم المسلم
ـ فزكاني عريفي
ـ فضمني ضمة وجدت منها
_ فكانت سهمانهم اثني عشر بعيرا
ـ فيما بين المشرق والمغرب قبلة
ـ في البقرة من الوحش
ـ في كل مال مستفاد الزكاة
ــ قد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا معه
ـ قد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه
ـ القضاء باليمين مع الشاهد
_ قسم إلى هذه الجرار ٢٢٨
ـ قمت وراء أبي بكر وعمر
_ كان ابن عمر لا يصوم في السفر

ـ كان ابن عمر يقبض أصابع يديه
ـ كان الناس يؤمرون بالأكل يوم الفطر
_ كان بلال إذا أقلع عنه
_ كان على الصفا الصنم الذي يقال له إساف ٢٣٨
ے کان یخطب بھذا عثماننان یخطب بھذا عثمان
ـ كانت القسامة في الجاهلية
ـ كانت قريش ومن دان دينها ٦٤٦
ـ كأنك مقفر
ـ كرم المؤمن تقواه
ـ كل ما كان في الحولين من الرضاع
ـ كنا أهل ثمة ورمة
ـ لئن سمعت أحدا من اليهود يقول
ـ لا أسالنك بأرض
ـ لا أجيزه، ولو كنت تقدمت فيه لرجمت ٣٥١
- لا الأم مبهمة ٢٤٩
ـ لا آكل سمنا حتى يحيا الناس ٧٥٧
ـ لا بأس برهان الخيل
ـ لا تأتيني وليدة يعترف سيدها
ـ لا تباع الفضة المصوغة
ـ لا تبع ذلك إلا وزنا بوزن
ـ لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين
ـ لا تحرم المصة المصتان
ـ لا تحرم إلا سبع رضعات ٣٩٥
ـ لا تحرم إلا عشر رضعات
- لا تخبرنا، فإنا نرد على السياع ١٣٠

ـ لا تخربن عامرا
ـ لا تقربها، فإني قد رأيت ساقها
ـ لا تقربها وفيها شرط لأحد ٢٣ تقربها وفيها شرط لأحد.
_ لا تقصر الصلاة إلا في سفر
_ لا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة ٧٧٧
_ لا تلبسوا على أنفسكم
ـ لا تلبسوا علينا سنة نبينًا
ـ لا تنفر الحائض من مكة مكتب
_ لا جائحة في الثمار فيما دون ثلث رأس مال ٢٩٩
ـ لا حكرة في سوقنا ٤٥٩
ـ لا ربا إلا في ذهب
ـ لا ربا في الحيوان
ـ لا رضاعة إلا ما كان في الحولين
ـ لا قطع في عام سنة
ـ لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت
_ لا يصلح للناس إلا ذلك
ـ لا يصلين أحدكم وهو ضام بين وركيه
_ لا يصوم أحد عن أحد
_ لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي المصلي. ٢٠٠٠ ٢٠٠
ـ لا يقولن أحدكم أم القرآن
ـ لأول مال تأثلته
_ لبيك بعمرة وحجة معا
_ اللحد لنا
_ لغو اليمين هو قول الرجل
_ لقد خاب هؤلاء وخسروا

ـ لم أر أن القبلة للصائم تدعو إلى الخير ٢٨٦
ـ لن يغلب عسر يسرين
_ اللهم إنك تعلم
ـ اللهم إني لا أحل لهم شيئا
ـ اللهم كبرت سني
ـ لهي أسود من القار
ـ لهي أشد سوادا من القار
ـ لو أخبرتني أنك تقرأها
ـ لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء
ـ لو أفتيتهم بغير ذلك لأوجعتك
ـ لو جلست في بيتك كان خيرا لك
ـ لو كنت أنا لجعلت في الأضراس بعيرين ٢٨٨
ـ لو منعوني عقالا لجاهدتهم عليه
ـ لو نشر لي أبواي ما تركتهما
ـ لولا أنا حرم لطيبناه
ـ لولا آية في كتاب الله ما حدثتكم به١٣٧
ـ لولا هذا الخصّ
ـ ليأتين على الناس زمان
ـ ليتني لم أفعل
_ ليس بالمكس
ـ ليس على الذي يأتي بهيمة حد
ـ ليس على مجنون قود
ــ ليس في العنبر زكاة
_ ليس في المال المستفاد زكاة ٢٤٩
ـ الليار ق ب

_ ما أتاك من غير مسألة فخذه
_ ما أحب أن أدفن بالبقيع
ـ ما أدركت الناس إلا على شروطهم
_ ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة١٧٣
_ ما أدري ما أصنع بهذه الكرابيس ٢٢٧
_ ما أرى بهذا بأساً
_ ما أردت بقولك
_ ما أرى نصف صاع من برِّ
_ ما أعطى هذه أهلها
_ ما أفتيت برأيي قط إلا في ثلاث مسائل
_ ما بال رجال يطؤون ٢٥٥
_ ما بال رجال ينحلون أبناءهم
ما بين الركنين والباب الملتزم ما بين الركنين والباب الملتزم.
_ ما حملك على أخذ هذه النسمة
_ ما صدقت بموت رسول الله على ا
_ ما صلاة يجلس في كل ركعة
ـ ما ظهر الغلول في قوم قط هما ظهر الغلول في قوم قط
_ ما على عثمان من ذنب
_ ما كنت لأطيعه حيا
_ مثلك مثل صبيغ
_ المحصنات من النساء هن أولات الأزواج ٢٥٥٠ ٥٥٣
_ مسح الحصباء مسحة واحدة
_ مطرنا بنوء الفتح
_ من أخذ ضالة فهو ضال ٥٣٧
_ من أدرك ركعة من الجمعة

ـ من استنظرك إلى أن يلج بيته فلا تنظره ٤٥١
ـ من ترك خمس مئة درهم فما فوق
ـ من خرج في رمضان إلى سفر
ـ من صلى ركعة لم يقرأ فيها
ـ من ضفّر فليحلق ٢٥٣ من ضفّر فليحلق
ـ من طلق ثلاثا فقد عصى الله
ـ من علم من أخيه مروءة جميلة
ـ من فاته حزبه من الليل
ـ من لم يقف بعرفة قبل الفجر
ـ من لم يكن له كبير مال
ـ من ملك اليمين أحلَّتها آية
ـ من منع زكاة ماله
من نسي من نسكه شيئا
ـ من هذا الأعرابي الجافي؟
ـ نامت العيون
ـ نزّرت رسول الله ﷺ
ـ نسخ منها الوالدين
ـ نعمت البدعة
ـ نكبوا عن الطعام
ـ هذا أمير المؤمنين لا يستطيع
ـ هذا شهر زكاتكم هذا شهر زكاتكم
ـ هذا شيء حث عليه المولى
ـ هذا علم أعمناه الله عز وجل
ـ هل من مغربة خبر
ـ هلا استتبتموه ۱۲۰

٧.,		•	•	•		•						•	•	•														•	•					•	•			•				•	٠ (٤	,	Ý	کا	5	ذً	١	و	A	_
٧٣٥								•													,	•				.•			•									•				ئە	أم	و	4	الأ	٩	نو	>	٠,	5	A	_
۱۲۷		•	•											•	•	•					•							•	•					•	•		ق	ر	سا	,	بل	لم	, (5	U,	ل	لم	3 (5	يل	أب	و	_
۱۷۳																																																					
14.																																																					
440																																																					
£ 9 V																																																					
٨٢٢																																																					
719																																																					
٧٧٩				•	•												•				,																							ù	1	بن	ق	==	j	4	اا	9	_
717																																																					
191															, .		•						•				•		ي	5.	لن	1	ی	لم	ء	44			الله	(زل	- 9-	ره		١	با	0	ما	3 /	لله	اا	9	_
717																	•																						ني	ع	ج	ا.	مر	,	_	از	5	ما	3 4	لله	اا	9	_
773																																																					
V																																																					
0 { {																																																					
440		•								•								•			•													ر	ىو	نه	ρ.	بع	5	لم	9	غة	نيا	ع	ال	_	۰	~	ت		رت	9 .	_
٤٩٨		•	•	•			•		•									•	•			,		•							ڀ	نہ	وا	زو	,	ن	له	2	۶	سا	ů	1	ن	آ	بة	ان	لز	11	ت	. د	رد	, ,	_
۷٥٨		•	•	•	•	•	•		•	•	•			•	•			•	•												•	•		•							4	e	قف	l	لن	ن	أر	ت	ر:	.د	رد	9.	-
۳1.			•	•						•									•	•					•	•					•							ä	اني	۵	٥	مر	2	و	•	<u>,</u> (أز	4	لیا	عا	2	9 -	_
171	• •		•	•						•									•						•	•					•				L	A	بر	*	, 4	ق	لو	عا	9	ىل	خ	لن	1	ت	نہ	کا	ود	, .	_
770				•	•	•	•												•		•									•			L	ö	>		ود	ل	قو	1	ي	į.	اڑ	ر	وا	ق	ن	کا،	5	و	وا		_
157	• •				•														•					,	•	•		•				•									بر	ف	4	,	ئذ	م	بو	2 2	فع	i	وز	, .	_
725				•	•	•	•	•											•					,	. 2	جأ	-	>	j	1	ي	ذ;	(ل	K	ها	۷	محج	خا	- [إذ			بر	ىن	ۇ ە	م	ال	٩	آ	یا		-
115																																																					

۳۸۹	_ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن .
Y1A	ـ يا مروان خالفت السنة
٣٢٠	ـ يدي أقصر من يد رسول الله ﷺ
٧٢٢، ٣٠٣	ـ يقطع يد النباش

* * *

فهرس الأعلام(١)

- آدم عليه السلام ٨٥، ٣٠٧.
- _ أبان بن عثمان بن عفان الأُمَوي ٤٢٩.
- إبراهيم الخليل عليه السلام ٢٠٩، ٦٣٣، ٧٥٧، ٧٥٢.
- إبراهيم بن عبد الله بن حُنين، أبو إسحاق المدني ١٤٧، ٢٠١.
- _ إبراهيم بن محمد بن السَّرِيّ، أبو إسحاق الزَّجَاج البغدادي النحوي ٣٤٩.
 - _ إبراهيم بن محمد رسول الله على ٢٢٢، ٣٩٠.
 - _ إبراهيم بن ميسرة الطَّائفي ٥٤٥ .
 - إبراهيم بن ميمون الصائغ المروزي ٣١٤.
- إبراهيم بن يزيد بن قيس النَّخَعي، أبو عمران الكوفي الفقيه ٢٦٠، ٢٨٠، ٣٠٠،
 - _ أم إبراهيم مارية القبطيَّة ، جارية النبي عليه السلام ٣٩٠.
 - أُبَيّ بن خَلَف الجُمَحي ٢٣٥.
 - ـ أُبَيّ بن كعب بن قيس الأنصاري، أبو المنذر الخزرجي ١٥١، ١٥١، ٧٧٠.
 - أحمد بن إبراهيم بن جامع، أبو العباس المصري ٧٨٥.
 - _ أحمد بن بشر، أبو عبد الله الوراق ٢٢٩.
 - أحمد بن أبي بكر بن الحارث، أبو المصعب الزهري المدنى الفقيه ١٣٠، ٤٤٢.

⁽١) لم أذكر الإمام مالكا لكثرة وروده في أكثر صفحات الكتاب.

- - _ أحمد بن خالد بن موسى الوَهْبى، أبو سعيد الكندى ١٩١، ٢٢١، ٦٢١.
 - _ أحمد بن زيد بن مروان المكي ٢٥١.
 - _ أحمد بن سليمان بن عمرو، أبو الطيب الجَريري ٤٦، ٥٦٧.
 - _ أحمد بن شعيب بن على، أبو عبد الرحمن النسائي الحافظ ٤٨٧ .

 - _ أحمد بن عمران بن سلامة الأخفش البصري ١٨٢، ١٩٠، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٤٣.
 - _ أحمد بن عمرو الخلال، أبو عبد الله المكني ٦١٢.
 - أحمد بن عون الله بن عبد الله، أبو جعفر القرطبي الفقيه، شيخ المصنف. ٤٦، ٢٥٠، ٢١٨، ٢٩٤، ٥٥٩، ٣٤٦.
 - _ أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله البغدادي، الإمام ٢٩، ٢٨٧، ٢٩٦، ٣١٥، أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله البغدادي، الإمام ٢٩، ٢٨٧، ٢٩٦، ٣١٥.
 - أحمد بن محمد بن زياد، أبو سعيد بن الأعرابي الحافظ ٣١٥، ٥٥٩، ٦٤٦.

- أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن رباح، أبو جعفر المصري ٧٨٤.
 - _ أحيحة بن الجلاح ٦٩٥.
 - _ أسامة بن زيد اللَّيْثي، أبو زيد المدنى ٦٤٦.
 - أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي ٣٨٣.
- إسحاق بن إبراهيم بن عباد، أبو يعقوب الدَّبَري الصنعاني ١٣٨، ٣٤٥.
 - _ إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوَة المدنى ٥٦٥ .
 - أسلم العدوى المدنى، مولى عمر ٢٣٥.
 - _ أسماء بنت أبى بكر الصدِّيق ٢٢٣.
 - أسماء بني عُميس الخثعميّة ٦٠٠.
- إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل، أبو إسحاق القاضي المالكي الإمام ٢٠٦، ٣٧٩، ٣٧٩،
 - _ إسماعيل بن رَجَاء بن رَبيعة، أبو إسحاق الكوفي ٢١٨.
 - _ إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله، أبو عبد الله بن أبي أيس المدنى ٤٩٠.
 - _ إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص ١٨٧ .
 - إسماعيل بن مسلم بن أبي فُدَيك ٢٩٨ .
 - ـ الأسود بن يزيد بن قيس النَّخَعي ١٧٤، ٦٠٦، ٦٤٣.
 - _ أشعث بن سوَّار الكندي القاضى ٢٠٩.
- - أَشْهَب بن عبد العزيز بن داود، أبو عمرو المصري الفقيه، تلميذ مالك.
 - أشيم الضبابي ٦٩٤.
- أصبخ بـن الفـرج ۳۷، ۱۰۱، ۱۱۰، ۲۲۲، ۲۲۷، ۳۳۱، ۳۵۳، ۳۵۳، ۲۳۷، ۳۳۸، ۲۲۸، ۳۲۹، ۳۲۸.

- أَصْبَغ بن الفَرَج بن سعيد، أبو عبد الله المصري الفقيه.
 - الأغرّ، أبو مسلم المديني نزيل الكوفة ١٣١.
 - أفلح بن حميد بن نافع الأنصاري المدنى ٢٠٨.
 - ـ أُمَامة بنت زينب بنت رسول الله ؟ ٢١٠ .
- أمية بن خالد بن أسيد بن أبي العِيص الأُموي المكي ١٩٣.
- - ـ أنس بن مالك بن النَّضْر، أبو حمزة الأنصاري الخَزْرَجي، خادم رسول الله ؟ .
 - _ أُنيس بن الضحّاك الأسلمي ٧٠٩.
 - _ أوس بن الصامت ٣٦٧.
- أيوب بن أبي تميمة السَّخِتْياني، أبو بكر البصري الفقيه ٢٠٨، ٢٣٠، ٢٩١، ٣١٥، ٣١٥، ايوب بن أبي تميمة السَّخِتْياني، أبو بكر البصري الفقيه ٢٠٨، ٢٣٠، ٢٩١، ٣١٥.
 - _ البَرَاء بن عَازِب بن الحارث الأنصاري الأوسى ٣٢٠.
 - _ الحارث بن بلال بن الحارث المزنى المدنى ٦٤٩.
 - الحارث بن نبهان الجَرْمي، أبو محمد البصري ٣٤٣.
 - _ الحارث بن هشام بن المغيرة المَخْزُومي، أبو عبد الرحمن المكي ٢٦٦، ٢٩٢.
 - _ الحجّاج بن أَرْطَاة الكوفي القاضي ٣٤٣.
 - ـ الحجّاج بن يوسف الثَّقَفِي الأمير ٦٣٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ .
- _ الحسن بن أبي الحسن البصري التابعي الفقيه المحدث ٢٠١، ٣٣٦، ٣٥٦، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٣، ٣٩٣،
- الحسن بن أحمد بن حبيب، أبو علي الكِرْماني، نزيل طَرَسوس، شيخ المصنف
 - الحسن بن رَشِيقن أبو محمد المصري العَسْكَري، شيخ المصنف ٤٧، ٢١٢.
 - الحسن بن علي بن داود، أبو على بن المطرِّز المصري، شيخ المصنف ٢٣٥.
 - ـ الحسن بن على بن محمد الحُلُواني، أبو على الخلاّل ٦٤٦.

- الحسن بن يحيى بن الحسن، أبو محمد القُلْزُمي، شيخ المصنف ٤٨، ٤٦٩، ٢٥١.
 - _ الحسين بن حامد بن نصر، أبو محمد المصرى ٤٨، ١٨٦.
 - الحسين بن على بن محمد، أبو أحمد النيسابوري، شيخ المصنف ٤٨، ٥١١ .
 - _ الحَكَم بن عُتَيبة، أبو محمد الكوفي الفقيه ٣٣٥.
 - ـ الحولاء بنت تويت بن حبيب بن أسد القرشيّة الأسديّة ١٧٥.
 - الخليل بن مرّة الضُّبعي البصري ٢٤٩.
 - الزبير بن العوام بن خويلد، أبو عبد الله القرشي الأسدي ٤٠٤
 - الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير القرظى ٣٤٨
 - _ الصَّعْب بن جَثَّامة اللَّيثي ٢٢٦.
 - _ الضحاك بن عثمان بن عبد الله القرشي الأسكري الحِزَامي، أبو عثمان المدني ٢٩٨.
 - _ الضحاك بن قيس بن خالد بن وهب الفِهْري، أبو أنيس الأمير ٦١٨.
 - _ العاص بن هشام بن خالد المخزومي ٥٠٥.
 - العباس بن عبد المطلب بن هاشم، عم النبي عليه الصلاة والسلام ٢٤٩.
 - ـ العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقي المدني ٤٦٠، ٥٥٠
- القاسم بن محمد بن أبي بكر ١٦١، ٢٢٠، ٣١٣، ٣٦٤، ٣٣٦، ٣٨٦، ٤٤٥، ٥٤٤، ٥٤٤، ٣٨٦، ٤٢٥، ٥٤٤،
 - ـ المسور بن رفاعة بن أبي مالك القرظي ٣٤٨.
 - المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب الزهري، أبو عبد الرحمن ١،٦٠
 - ـ المسيب بن واضح السلمي الحمصي ١٣٥.
 - ـ المُعافى بن عمران الأزدي الفهمي، أبو مسعود الموصلي ٦٠٨.
 - المغيرة بن شعبة بن مسعود الثقفي ١٤٢.
 - المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن القرشي المخزومي المدني ٥٢٤.
 - ـ المنذر بن مالك بن قُطعة، أبو نَضرْة العبدى البصرى ٢٨٧.
 - المنكدر بن عبد الله بن الهدير التَّيْمي المدني.
 - ـ النَّضر بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو مالك البصري ٣٩٨.

- النُّعْمَان بن بَشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ٥٣١ .
- - النعمان بن ثابت، أبو حنيفة الكوفي الإمام المجتهد.
 - النعمان بن مُرَّة الأنصاري الزُّرَقي المدني ٢٠٩.
 - الوليد بن عبد الرحمن بن حبيب الجَارُودي، أبو العباس البصري ٧٦٦.
 - الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي، أبو العباس الخليفة ٢٠٧.
 - الوليد بن مسلم القرشي، أبو العباس الدمشقى ٦٣٤.
 - بَرُوع بنت وَاشق الرُّوَاسية ٣٤٥.
 - بُرَيدة بن الحُصَيب، أبو سَهْل الأَسْلَمي ٥٤٣.
 - ـ بَريرة، مولاة عائشة أم المؤمنين ٢٦٩، ٣٧١، ٤٠٣.
 - بُسْر بن مِحْجَن الدَّيْلي ١٨٣.
 - بَشِير بن سعد بن تعلبة الأنصاري الخَزْرَجي، والد النُّعْمان ٢٠٦.
 - بَشير بن نَهيك، أبو الشُّعْثَاء البصري ٣٩٨.
 - بَصْرَة بن أبي بَصْرَة الغِفَاري ١٧٠.
 - بُكِير بن عبد الله بن الأُشَجّ المدنى، نزيل مصر ٤٠٠، ٤٢٤.
 - ـ بكير بن عطاء الليثي الكوفي ٦٤٧.
 - بلال بن الحارث المزني، أبو عبد الرحمن المدنى ٢٥١، ٦٤٩.
 - ـ بلال بن رباح المؤذِّن ٢٠٥.
 - تَمِيم بن أَوْس بن خارجة ، أبو رُقيَّة الدَّاري ٢٤٥.
 - ثابت بن أُسْلم البُنَاني، أبو محمد البصري ١٠٥.
 - ـ أبو ثعلبة الخشمي ٣٣٢.
 - ـ ثوبان، مولى رسول الله ؟ ١٤١، ٢٩١.
 - ـ جابر بن زيد، أبو الشعثاء الأزدى البصرى الفقيه ٢٠٢.

- - _ جابر بن عَتِيكَ بن قيس الأنصاري ٣٠١.
 - _ جَبَلة بن حُمود، أبو يوسف الصَّدفي القيرواني ٧٨٤.
 - _ جُبِير بن مُطْعِم بن عدي القُرَشي النَّوْفلي ٦٣٥.
 - _ جَرِير بن عبد الحميد بن قُرْط الضبي الكوفي، نزيل الرَّي قاضيها ٣٠٩، ٣٣٥.
 - _ جعفر بن أبي طالب الهاشمي، ابن عم النبي ؟ ٧٦٢.
 - ـ جعفر بن إياس، أبو بشر بن أبي وَحْشيَّة البصري ٢٠٥.
 - _ جعفر بن محمد بن علي الهاشمي، أبو عبد الله الصادق الفقيه ٤٩٩ ، ٦٥٢ ، ٦٣٤ .
 - _ جُنْدُب بن جَنَادة، أبو ذر الغِفَاري ٢٠١، ٤٤٩، ٦٧٦.
 - _ أبو جهل بن هشام بن المغيرة القرشي المخزومي ٦٤٠.
 - _ أبو جهم بن حذيفة القرشي العدوي ٣٣٧، ٣٨٣.
 - _ الحارث بن بلال المزنى المدنى ٦٤٩.
 - _ الحارث بن نبهان الجرمي ٣٤٣.
 - ـ الحارث بن هشام المخزومي، أبو عبد الرحمن المكي ٢٦٦، ٢٩٢.
 - _ حاطب بن أبي بلتعة اللخمي ٤٦٠ ، ٥٣٠ .
 - _ حجاج بن محمد المِصِّيصي، أبو محمد الأعور ١٤٩.
 - _ حجّاج بن المِنْهَال الأَنْمَاطي، أبو محمد البصري ٢٢٩.
 - _ الحجاج بن يوسف الثقفي الأمير ٦٣٣، ٦٥٤، ٦٥٥.
 - _ أم حرام بنت مِلْحَان الأنصاريّة ٥٩٥، ٥٩٦.
 - ـ حسان بن إبراهيم بن عبد الله الكِرْماني، أبو هشام العَنزي القاضي ٣١٤.
 - _ حسان بن ثابت بن المنذر الخَزْرَجي، شاعر النبي عليه الصلاة والسلام ٢١٥.
- الحسن بن أحمد بن حبيب، أبو علي الكرماني، نزيل طرسوس، شيخ المصنف

- الحسن بن أبي الحسن البصري التابعي الفقيه المحدث ٢٠١، ٣٣٦، ٣٥٦، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٦،
 - الحسن بن رشيق، أبو محمد المصري العسكري، شيخ المصنف ٤٧، ٢١٢.
 - حسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، سبط النبي علي ٢٢٥.
 - الحسن بن على بن داود، أبو على بن المطرز المصرى، شيخ المصنف ٢٣٥.
 - الحسن بن على بن محمد الحلواني، أبو على الخلال ٦٤٦.
- الحسن بن يحيى بن الحسن، أبو محمد القلزمي، شيخ المصنف ٤٨، ٤٦٩، ٢٥١.
 - الحسين بن حامد بن نصر، أبو محمد المصرى ٤٨، ١٨٦.
 - حسين بن على بن أبى طالب الهاشمي، السبط الشريف ٣٢٥.
 - الحسين بن على بن محمد، أبو أحمد النيسابوري، شيخ المصنف ٤٨ ، ٥١١ .
 - حفص بن مَيْسَرة العُقَيلي، أبو عمر الصنعاني ١٣٥.
- ـ حفصة بنت عمر بن الخطاب، أم المؤمنين ١٨٠، ١٨٦، ١٨٨، ٢١٢، ٢٨٣، ٦٥٠.
 - الحكم بن عتيبة ، أبو محمد الكوفي الفقيه ٣٣٥.
 - حَكِيم بن حِزَام بن خُويلد الأسدي، ابن أخت خديجة أم المؤمنين ٧٨٢.
 - ـ حمّاد بن أُسامة، أبو أسامة الكوفي ٦٤٦.
 - حماد بن أبي سليمان الكوفي، أبو إسماعيل الكوفي الفقيه ٧٦١.
- حماد بن زيد بن دِرْهَم الجَهْضَمي، أبو إسماعيل البصري ٢٠٥، ٣٠٥، ٢٠٠،
 - ـ حماد بن سلمة بن دِينار، أبو سلمة البصري ٢٠٨، ٢١٣، ٢٢٩، ٢٣٠. ٥١٠.
 - _ حُمْران مولى عثمان بن عفان ١٣٨.
 - حمزة بن حَبيب الزيّات القارى، أبو عمران الكوفى ٢٣٣.
 - حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدنى ٢١٢.
 - حمزة بن عمرو بن عُوَيْمر الأسلمي المدني ٢٨٨.
 - حَمَل بن مالك بن النابغة، أبو نَضْلَة الهُذَلي ٦٨٢.

- _ حُمَيد بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهْري المدنى ٧٠٣.
- _ حُمَيد بن قيس المكى الأعرج، أبو صفوان القارىء ٢٦٠.
 - _ حميد بن مَسْعَدة بن المبارك البصري ٣١٤.
 - ـ حنظلة بن قيس بن عمرو الزُّرَقي المدني ٥٦٥.
- الحولاء بنت تويت بن حبيب بن أسد القرشية الأسدية ١٧٥.
 - _ خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري، أبو زيد المدنى ٤٣٧.
 - _ خالد بن زيد بن كُلِّيب، أبو أيُّوب الأنصاري ٢٢٧، ٢٠٢.
 - _ خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي، أبو سليمان ٧١١.
- _ خديجة بنت خُويلد بن أسد القرشيّة الأسديّة ، أم المؤمنين ١٧٥ .
 - خُشَيش بن أصرم بن الأسود، أبو عاصم النسائي ٢١٢.
 - _ خِلاَس بن عمرو الهَجري البصري ٣٤٤.
 - _ الخليل بن مرة الضبعى البصري ٢٤٩.
 - _ داود بن إبراهيم بن داود البغدادي ١٠٥.
 - _ دُريد بن الصِّمّة ٥٨١ .
 - ذُوَّيْب بن قبيصة بن ذُوَّيْب الخزاعي المدني ٦٤١.
 - _ ذكوان، أبو صالح السمان الزيات ١٥٦
 - _ ذكوان، أبو عمرو مولى عائشة ١٧٣
 - ذو اليدين السلمي ١٥٩
- رافع بن خديج بن رافع الحارثي الأوسي الأنصاري ٧٢٣، ٥٦٥، ٥٥٩، ٣٥٩
 - ربعي بن حراش، أبو مريم العبسى الكوفي ٢٠٢
- ـ ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أبو عثمان المدني، المعروف بربيعة الرأي الفقيه ٦٤٩،
 - ٤١٠،٤٦٠،٥٦٥
 - _ رجاء بن حيوة الكندى الفلسطيني ٣٨٥
 - ـ رجاء بن ربيعة الزبيدي، أبو اسماعيل الكوفي ٢١٨
 - _ رزيق بن حكيم، أبو حكيم الأيلى ٧١٤

- _ رفاعة بن رافع ٢٤٢، ٢٤١
- _ رفاعة بن سموال القرظي ٣٤٨
- الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير القرظي ٣٤٨.
- الزبير بن العوام بن خويلد، أبو عبد الله القرشي الأسدي ٤٠٤.
 - زريق بن حيان الدمشقى ٢٥٥
 - زفر بن عاصم بن عبد الله الهلالي ٢٢٥
- زمعة بن صالح، أبو وهب الجندي اليماني، نزيل مكة ٧٦٩، ١٢ ٥
 - زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني ٧٦٠، ٣٤٠
 - زياد بن عبد الرحمن شبطون الأندلسي ٥٢٥
- ـ زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر المدني ٧٤٩، ٢٠١، ٣٣٤، ٢٦٥، ٢٣٧، ٢٣٥، ٢٣٥،
- - زيد بن سهل بن الأسود، أبو طلحة الأنصاري ٧٥٣، ٢٠١، ١٦١
 - _ زيد بن كعب البهزي ٦٢٥
 - زينب بنت جحش بن رئاب الأسدية، أم المؤمنين ٣٠٨
 - ـ سالم بن أبي أمية، أبو النضر المدنى ٢٩٨، ٥٩٤
 - ـ سالم بن أبي الجعد الغطفاني الكوفي ١٤١
- ـ سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ٢٥٤، ٣٩٩، ٣٩٥، ٢٨٣، ٢٧٠، ٢٥٩
 - _ سالم مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة ٣٩٩
- سحنون بن عبد السلام بن حبيب التنوخي المالكي مفتي القيروان ٧٧٤، ٥٥٥،
- ـ سعد بن أبي وقاص مالك، أبو إسحاق الزهري ٦١٩، ٦١٨، ٥٣٩، ٥١٩، ٤٥٧، ٤٥٧، ٣٣٠، ٣٣٠، ٣٣٠، ٢٩٨، ٢٩٨

- _ سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، قاضي المدينة ٩٧ ٤
 - ـ سعد بن خولة القرشي العامري ٥٤٠
 - ـ سعد بن زرارة، ويقال أسعد، أبو أمامة الأنصاري الخزرجي ٧٦٣
- ـ سعد بن عبادة بن دليم الأنصاري الخزرجي ٥٣٨، ٥١٥، ٤٤٨، ٢١٠، ٣١٠
 - _ أم سعد بن عبادة ، واسمها عمرة ٢١٠
- ـ سعد بن مالك، أبو سعيد الخدري الأنصاري الخزرجي ٢٨٨، ٢٧٦، ٢٦٥، ٢١٨، ٢١٨، ٢١٨، ٢١٨، ٢١٨،
 - _ سعد بن معاذ بن النعمان الأنصاري الأشهلي سيد الأوس ٧٦٣
 - ـ سعيد بن أبي سعيد المقبري، أبو سعد المدني ٧٧٤، ٧٣٠، ١٧٥
 - ـ سعيد بن أبي عروبة ، أبو النضر البصري ٣٤٤
 - ـ سعيد بن جبير الأسدى الكوفي ٦٣٤، ٦٠٥، ١٧٦، ١٧٤
 - ـ سعيد بن خمير الرعيني القرطبي ٧٠٧، ٧٠٢، ٣٥٧، ١٦٣
 - _ سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموى ٧١٩
 - ـ سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي، أبو الأعور ٣٠٠
 - _ سعيد بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي ٥٣٨
 - ـ سعيد بن سليمان الضبي، أبو عثمان الواسطى، الملقب سعدويه ٢١٨
 - ـ سعيد بن عثمان بن سعيد، أبو على بن السكن المصري الحافظ ٢١٨
 - ـ سعيد بن عمرو بن شرحبيل الأنصاري المدني ٥٣٨
- سعید بن المسیب ۵۰۰، ۳۰۰، ۳۰۰، ۴۰۱، ۴۱۱، ۵۰۱، ۵۰۱، ۲۵۱، ۴۰۱، ۲۲۱، ۲۲۱، ۲۸۲، ۲۸۲، ۲۹۰، ۲۰۷.
 - ـ سفيان بن حسين بن حسن الواسطي ٤٢٨ .
- ـ سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي الإمام المجتهد ٦٦٤، ٦٣٥، ٢٠٢، ٢٨٣، ٣٨٧، ٣٨٧، ٣٨٧، ٣٨٧، ٣٨٧
 - _ سفيان بن عبد الله بن ربيعة بن الحارث الثقفي الطائفي ٢٦٢

- سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي ٧٩٦، ٧٥٢، سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي ٢٩٧، ٧٩٦، ١٥٣، ٦١٢
 - سلمان الفارسي، أبو عبد الله ٥٤٣
 - سلمة بن دينار، أبو حازم المدني التمار الأعرج القاص ٧٦٦، ٣١٤، ٢٠٥، ٢٠٠
 - ـ سليك الغطفاني ١٦٧
 - أم سليم بنت ملحان بن خالد الأنصارية، والدة أنس بن مالك ٧٥٣، ٦٦٦
 - سليمان بن أرقم، أبو معاذ البصري ٣١٤، ٣١٣
- - سليمان بن برد بن نجيح، أبو الربيع المصري ٣١١
 - ـ سليمان بن داوود الخولاني، أبو داوود الدمشقي الداراني ٦٧٨
 - ـ سليمان بن داوود بن حماد المهري، أبو الربيع المصري ٦٧٨، ٣٧٨، ٤٣٨
 - سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى الدمشقى الكبير ٣٢٠
- سليمان بن مهران الأسدي، أبو محمد الأعمش الكوفي ٢١٨، ٢٦٠، ٢١٨، ١٦٧،
 - سليمان بن يسار الهلالي المدني، مولى ميمونة ٦٨٤، ٦٢٩، ٦٢٣، ٥٢٠، ٢٥٤
 - ـ سماك بن حرب بن أوس، أبو المغيرة الكوفي ٢٨١
 - سمرة بن جندب بن هلال الفزاري ١٧١
 - سُمَى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ١٥٦.
 - سهل بن أبي حَثْمَة بن ساعدة الأنصاري الخزرجي المدنى ٢٢١.
 - سهل بن بيضاء القرشي ۲۹۸.
 - سهل بن خُنيف بن واهب الأنصاري الأوسى ٧٦١.
 - سهل بن سعد بن مالك الأنصاري الخَزْرَجي السَّاعِدي ٢٥٠، ٢٨٤، ٣٤١.
 - سَهْلة بنت سُهَيل بن عمرو العامريَّة ٣٩٦.

- _ سهيل بن بيضاء القرشي ٢٩٨.
- _ سَودة بنت زُمْعة بن قيس العامريَّة القرشية، أم المؤمنين ٥١٢ ٥.
 - _ سويد بن النعمان بن مالك الأنصاري ١٣١ .
 - _ شبكابة بن سوّار المدائني ١٨٦.
 - شباك الضبِّي الكوفي ٢٨٠.
 - _ شُرَحبيل بن سعيد، أبو سعد المدني ٥٣٨، ٧٣٨.
 - _ أم شريك الأنصارية ٣٨٢.
- ـ شعبة بن الحجَّاج بن الورد، أبو بسطام الواسطي ثم البصري، الإمام الحافظ ١٧٧، ١٧٦. ٢٢١، ١٨٦.
 - ـ شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، والد عمرو ٢٢٤.
 - _ شَقِيق بن سَلَمة الأسدي، أبو وائل الكوفي ٢٨١.
 - _ شيبة بن ربيعة بن عبد شمس القرشي ٢٣٥.
 - _ صالح بن إدريس المقرىء ٢٣٢، ٢٣٣.
 - _ صالح بن خوّات بن جبير الأنصاري ٢٢١.
 - _ صبيغ الحنظلي ٥٨٩.
 - _ صدقة بن يَسَار الجَزَري ٦٤٥.
 - _ صُدَيّ بن عَجْلاَن، أبو أمامة الباهلي ٥٠٦.
 - _ الصعب بن جثامة الليثي ٦٢٦.
 - _ صفوان بن أميَّة بن خلف القرشي الجُمَحي ٢٦٦، ٣٥٨، ٧١٤، ٧٢٠.
 - _ صفيّة بن حُييّ بن أحطب الإسرائيليّة، أم المؤمنين ٦٣٧، ٦٦٥.
 - _ صفيّة بنت أبي عبيد بن مسعود الثقفيّة زوج ابن عمر ١٩٥.
 - _ صفيّة بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدريّة ١٦٦ .
 - - _ طاووس بن كَيْسان اليماني ٢٦٠ ، ٣٧٣.

- طلحة بن عبد الله بن عوف الزُّهري، ابن أخي عبد الرحمن، يلقب بطلحة النَّدى ٢٨٣، ٢٨٣.
 - طلحة بن عبد الملك الأيلى ٣١٣.
 - طلحة بن عبيد الله بن عثمان التَّيمي، أبو محمد المدني ٢٠٣.
 - طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التَّيمي المدنى، نزيل الكوفي ٢٨٣.
 - عائذ الله بن عبد الله، أبو إدريس الخَوْ لاني ٣٣٢، ٧٦٦.
- - عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التَّيمية، أم عمران ٢٨٣.
 - عاصم بن أبي النَّجُود الأسكري الكوفي، أبو بكر المقرىء ٢٣٣.
 - عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العَدَوي المدني ٣٤٢.
 - عاصم بن عمر بن الخطاب العُمَري المدني ٥٢٤.
 - العاص بن هشام بن خالد المخزومي ٥٠٥.
 - عامر بن سعد بن أبي وقّاص الزهري المدنى ٧٣٧.
 - عامر بن شَرَاحيل الشعبي، أبو عمرو الكوفي ٢٢٧، ٢٩٩، ٣٣٠، ٦٣٨.
- عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي، أبو عُبيدة بن الجراح الفِهْري أمين هذه الأمة . ٣٠٠ ، ٢٧٢
 - عبّاد بن تميم بن غزيّة الأنصاري المازني المدني ٢١٤، ٢٢٤. .
- ـ عُبَادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخَزْرَجي ١٥٣، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ٤٥١، ٤٥١، عُبَادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخَزْرَجي ٥٥٣، ١٧٧، ٧٦٨، ٧٦٨.
 - العباس بن عبد المطلب ٢٤٩.

- _ عباس بن محمد بن العباس المصري ٢١٢.
- _ عبد الأعلى بن حماد النَّرسي، أبو يحيى البصري ١٠٥.
 - عبد الجبار بن عمر الأيلى ٧٧٤.
 - _ عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ٣٨٤، ٦٦٣
 - ـ عبد الرحمن بن أبي بكرة نفبع الثقفي البصري ٢٧٩
- _ عبد الرحمن بن أبي ليلي الأنصاري المدنى ثم الكوفي ٦٧٠، ٣٧٦
 - عبد الرحمن بن البيلماني، مولى عمر ٣٤٣
- عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو الحارث الأموي، أخو مروان ٣٨٢
 - _ عبد الرحمن بن الزبير القرظى ٣٤٨
 - _ عبد الرحمن بن سهل بن زيد بن كعب الأنصاري الحارثي ٦٨
 - عبد الرحمن بن عسيلة، أبو عبد الله الصنابحي المرادي ٢٤٤
 - ـ عبد الرحمن بن عمرو، أبو عمرو الأوزاعي الفقيه ٢٤٢، ١٤١
 - _ عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري ٦٣٤، ٣٧٦، ٣٧٥، ٣٤٣، ٣٦٧، ٦٦٧

- عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، أبو محمد المدني ٠٠٠ عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الداخل الأموى ١٣
 - عبد الرحمن بن مهدى بن حسان، أبو سعيد البصرى الحافظ ٢٠٢
 - عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدنى ١٩١، ١٧٣، ١٦٦
 - عبد الرحمن بن وعلة المصرى ٣٣٤
 - عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي المدني ٤٦٠
 - عبد الرحمن بن يعمر ٦٤٧
- عبد الرزاق بن همام بن نافع، أبو بكر الصنعاني ۲۸۸، ۲۱۵، ۲۱۷، ۲۱۲، ۱۳۸، ۱۳۸، ۲۸۵، ۶۸۲
 - عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المدني ٦٤٣

- عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون المدني، نزيل بغداد ٥١٤، ٣٧٠، ٣٧٠، ٣٦٢، ٣٦٧
- عبد العزيز بن علي بن محمد بن إسحاق بن الإمام أبو عدي المصري، شيخ المصنف. ٥١٠، ٢٦٣، ٤٩
 - ـ عبد الكريم بن مالك، أبو سعيد الجزري ٦٧٠
 - عبد الله بن أبي بكر الصديق التيمي ١٤٠
 - عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري القاضي المدني ٦٦٠
 - عبد الله بن أبي غسان الصنعاني ٠٦٠
 - عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي، أبو محمد الكوفي ٤٩٧
 - عبد الله بن أنيس ٧٠٨
 - ـ عبد الله بن بابا المكى ٦٣٥
 - عبد الله بن ثابت الأنصاري الأوسى ٣٠١
 - عبد الله بن حنين الهاشمي المدني ٢٠١
 - عبد الله بن خَطَل ٦٤٧
 - عبد الله بن دينار العدوى، أبو عبد الرحمن المدنى ١٣٥
 - عبد الله بن ذكوان، أبو الزَّناد المدنى ١٦٦، ١٩١، ٤٧١
 - ـ عبد الله بن رَوَاحة بن ثعلبة الخَزْرَجي الأنصاري الشاعر ٥٥٩
 - عبد الله بن الزّبير بن العوّام القُرَشي الأسَدي ٥٠٥
 - عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني ١٣٨، ٢٢٤
 - ـ عبد الله بن سَلاَم، أبو يوسف الإسرائيلي ١٧٠
 - عبد الله بن صالح بن محمد، أبو صالح كاتب الليث ١٦٦، ١٦٧، ١٩٢
 - عبد الله بن طاووس بن كيسان اليماني، أبو محمد ٧٦٩
 - عبد الله بن عامر بن يزيد الشامي المقرىء ٢٣٣

- - عبد الله بن عبد الحكيم بن أعين المصري الفقيه
- - _ عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله عليه
 - _ عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ٥٠٥
 - _ عبد الله بن عتبة بن مسعود الهُذَلي ٣٤٤
 - _ عبد الله بن عثمان بن عامر، أبو بكر الصدِّيق الأكبر خليفة رسول الله على
 - _ عبد الله بن عُكِيم الجُهني، أبو معبد الكوفي ٣٣٥
 - _ عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري ٤٦٩

- 305, 155, 355, 045, 814, 814, 174, +34, 834, 854, 344.
 - عبد الله بن عمرو الأنصاري السّلَمي ٩٩٥
 - عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السَّهمي ٣٧٥، ٢٢٤
 - عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي ٣٢٧، ٧١٢
 - ـ عبد الله بن غنَّام بن أوس البياضي ١٤٨
- عبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني ٣٤٠
 - _ عبد الله القاري ٢٤٥
 - عبد الله بن قيس، أبو موسى الأشعرى ٧٢٢، ٧٧٠
 - _ عبد الله بن قيس، ابن أم مكتوم ٢٣٥
 - عبد الله بن كثير المكى المقرىء ٢٣٣
 - عبد الله بن مالك ابن بُحَينة ، أبو محمد ١٥٩
 - عبد الله بن المبارك المروزي، أبو عبد الرحمن الحافظ ٣١٢
- عبد الله بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر بن أبي شيبة العبسي١٤٣، ٣٠٥، ٣٠٥، ٤٧١
 - عبد الله بن محمد بن إبراهيم، أبو محمد الباجي، شيخ المصنف ٤٩، ١٩١، ٣٤٥.

V+3, 3/3, +73, 373, A73, P33, +03, 303, +F3, 0F3, FP3,
VP3, PP3, ++0, (+0, 70, 70, 70), 270, F70, A70, P70, +00,
P00, (A0, FA0, VA0, PP0, (+F, 70), C+F, F+F,
(1F, 71F, 71F, 31F, V1F, +7F, 37F, 37F, 07F, 73F, 33F,
A3F, +0F, 30F, F0F, A0F, P0F, (FF, FFF, VFF, AFF, VFF,
(VF, YVF, 0VF, YPF, FPF, +0V, YVV, VVV, PVV, YVV, TVV,
31V, P1V, 0YV, VVV, VVV, 3AV, 0AV.

- _ عبد الله بن مُحَيريز بن جُنَادة الجُمَحي المكي ١٧٨
 - _ عبد الله بن مرَّة الهَمْدَاني الخَارفي الكوفي ٣٠٩
- عبد الله بن مسعود ۱۵۶، ۱۷۶، ۱۹۳، ۲۱۶، ۲۵۳، ۲۸۰، ۳۰۳، ۳۱۶، ۳۶۳، ۳۲۱، ۳۶۳، ۳۲۱
- ـ عبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبِي، أبو عبد الرحمن البصري ١٦٠، ١٨٠، ٢٨٥، ٣٣٣،
- - _ عبد الله بن نافع المدنى الصائغ، أبو محمد المدني
 - _ عبد الله بن هاشم بن حيان، أبو عبد الرحمن الطوسي ٤٦٩
- - _عبد الله بن وَهْب بن مسلم، أبو محمد المصري
 - _ عبد الملك بن المغيرة الطائفي ٣٤٣
 - _ عبد الملك بن حبيب السُّلَمي، أبو مروان الأندلسي الفقيه ١٤٠، ٢٧٣، ٧٤٦

- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو محمد المكي ٢١٧، ٣٣٤، ٤٣٨، ٥١١،
 - عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة المَاجِشُون الفقيه ٥٢٤ ، ٦٢٠
 - عبد الملك بن قُرَيب الأصمعي ٦٦٨
- عبد الملك بن مروان بن الحكم الأُموي، أبو الوليد المدني ثم الدمشقي الخليفة ١٠٥
 - عبد الواحد بن زياد العبدي البصري ٥٤٥
 - ـ عبدة بن سليمان المروزي ٦٠٠
 - عبدة بن عبد الرحيم بن حسان المزوري ٢٣٥
 - عبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك، أبو معاذ ٢١٩
 - عبيد الله بن أبي جعفر المصرى الفقيه ٠٠٤
 - عبيد الله بن جريح التيمي المدني ١١٠
 - عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهُذلي المدنى ٢٢٩، ٣٣٣، ٥٩١
 - عبيد الله بن عبد المجيد، أبو على الحَنفي البصري ٧٦٠
- عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني، أبو عثمان الفقه الحافظ ٥٥٩
 - ـ عبيد الله بن محمد الكَشْوَري ٦٦٠
 - ـ عبيد الله بن يحيى بن كثير الليثي القرطبي الفقيه ٣٤٣، ٢٠٠، ٥٦٥، ٧٢٤
 - ـ عبيد بن فيروز الشَّيْباني، أبو الضحاك الكوفي ٣٢٠
 - عَبيدة بن سفيان بن الحارث بن الحضرمي المدني ٣٣٢
 - ـ عَبِيدة بن عمرو السَّلْماني المرادي، أبو عمرو الكوفي ١٨٨، ٣٩٠، ٤١٢
 - عتبة بن أبي وقاص بن أهيب القرشي الزُّهري، أخو سعد ١٩٥
 - _ عثمان بن أبى العاص الثقفي الطائفي ٧٦٢

- عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس الأُموي، أمير المؤمنين، ذو النورين ١٢٠
 - ـ عثمان بن عيسي بن كَنَانة، أبو عمرو المدنى الفقيه ١٦٥، ١٦٥
 - ـ عثمان بن محمد بن إبراهيم، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي ٢٦٠
 - _ عثمان بن مظعون بن حبيب الجُمَحى ٣٠٧
 - _ عدى بن حاتم الطَائي ٣٣٠
 - عَدِيّ بن الخيار بن عدي النوفلي ٢١٢
- - _ عروة بن مُضَرِّس الطائي ٦٤٧
- _ عطاء بن أبي رَبَاح، أبو محمد المكي الفقيه ١٣٨، ٢١٧، ٣٣٤، ٥٠٥، ٦١٤، - ٦٢٣، ٦٢٧، ٦٢٣
 - _ عطاء بن أبي مسلم، أبو عثمان الخُرَاساني ٢٩١
 - _ عطاء بن السَّائب الثقفي الكوفي ٣٣٤
 - _ عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني ١٥٩، ٢٤٤، ٢٦٥
 - _ عقبة بن عامر الجُهني ٤٢٩
 - _ عقبة بن عمرو، أبو مسعود البَدْري ٢٠٢، ٢٦٢
 - _ عكرمة بن أبي جهل بن هشام المخومي ٣٥٨
- عكرمة، أبو عبد الله مولى ابن عباس ١٤٤، ٢٤٨، ٢٨١، ٢٩١، ٥١١، ٥١٣، ٥٤٣، عكرمة، أبو عبد الله مولى ابن عباس ١٤٤، ٢٤٨، ٢٨١، ٢٩١، ٥١٣، ٥٤٣،
 - _ علقمة بن أبي علقمة المدني ١٦٠
 - _ أم علقمة بن أبي علقمة المدنيّة ١٦٠
 - ـ على أبو الحسين القاضي ١٨٦

- - علي بن حسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، زيد بن العابدين المدنى ٧٤٥
 - على بن حمزة الكسائي المقرىء النحوى ٢٣٣
 - _ على بن داود، أبو المتوكل النَّاجي ١٠٥
 - ـ على بن زياد التُّونسي ١٤٤، ٢٥٦
 - على بن سعيد بشير الرازي ١٨٦
 - على بن عبد الرحمن المُعَادي الأنصاري المدنى ١٥٧
 - على بن عبد العزيز البَغُوي ٢٥٠
 - على بن عبد الله البارقي الأزدى ١٧٧
 - على بن عبد الله بن جعفر، أبو الحسن المديني
 - _ عمارة بن جُوَين، أبو هارون العبدي ٣٤٣
 - ـ عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي، ربيب رسول الله على ٦١٨، ٦١٩

- _ عمر بن خُلْدَة الأنصاري المدنى القاضى ٤٨٧
- عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأُموي، أمير المؤمنين ١٦٩، ٩
 - _ عمر بن مسلم بن عمارة بن أُكيمة اللَّيْشي الجَنْدَعي المدني ٣٢٢
 - _ عمران بن أنس، أبو أنس المكي ٣٢٢
 - _ عمران بن الحُصَين بن عبيد الخزاعي، أبو نُجَيد ١٥٩، ٤٤٩
 - _ عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زراة الأنصارية المدنية الفقيهة ٦٤٨، ٦٤٨
 - _ عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، أبو عثمان المدني ٦٢٥
 - _ عمرو بن الجَمُوح بن ويد الأنصاري السَّلَمي ٩٩٥
 - عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، أبو أيوب المصري ٣٢٠
 - عمرو بن حزم بن زيد الأنصاري ٢٣١، ١٨٧
 - _ عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم ٢٠٢
 - _ عمرو بن الشريد، أبو الوليد الطائفي ٥٤٥
- عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي ٤٢٤، ١٩٢، ٧٠٢
 - ـ عمرو بن العاص بن وائل السهمي ١٨٧، ٢٧٣، ٥٨٨، ٥٨٨، ٢٧٢، ٩١٩، ٢٧٤
 - ـ عمرو بن مَرْثد، أبو أسماء الرَّحبي الدمشقي ٢٩١
 - _ عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني المدني ١٩٧
 - _ عويمر العجلاني ٣٧٤.
 - _ عويمر، أبو الدرداء الأنصاري ٢٤٣، ٤٤٨.

- _ عيينة بن بدر الفزاري ٢٦٦، ٧٤٦.
 - _ فاطمة الزهراء ١٩٨.
- _ فاطمة بنت قيس الفهرية ٣٣٧، ٣٨١، ٣٨٢.
 - _ الفضل بن العباس بن عبد المطلب ٦١٤ .
 - فيروز الديلمي ٣٨٨.
- ـ القاسم بن سلام، أبو عبيد ٧٧٠، ٣٥٦، ٤٠١، ٤٩٤، ٤٩٤، ٥٠٥، ٥٥٠،
- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ١٦١، ٢٢٠، ٣١٣، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٨٦، ٣٨١، ٣٨١، ٣٨٥،
 - _ قبيصة بن جابر ٦٦٧ .
 - _ قبيصة بن ذؤيب ١٥١، ٣٨٥، ٦٤١.
 - _ قتادة بن دعامة السدوسي ٢٦٢، ٢٨٨، ٣٤٤، ٣٩٨، ٥٤١.
 - _ أبو قتادة الأنصاري ٢٨٨، ٥٨٧، ٦٢٤.
 - _ كثير بن الصلت ٢٠٦.
 - _ كثير بن فرقد ٢٧٧ .
 - _ أم كرز الكعبية ٣٢٥.
 - _ أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق ٣٩٥.
 - _ كريب بن أبي مسلم الهاشمي ١٧٦ .

- _ کعب بن عجرة ۲۷۰.
- كعب بن ماتع الأحبار ١٦٩، ١٧٠، ٢٣٧، ٣٣٥، ٣٣٥، ٦٢٦، ٦٦٩.
 - أبو لبابة الأنصاري ٣١٨.
 - لبابة بنت الحارث أم الفضل ٣٩٤.
- _الليث بن سعد ٧٧٧ ، ٢٩٠ ، ٤٠٠ ، ٤٦٠ ، ٥٤٥ ، ٥٦٥ ، ٢٦٥ ، ٥٦٠ ، ٧٢٤ .
 - أبو ليلي بن عبد الله ٧٠٢.
 - _ ماعز بن مالك الأسلمي ٧٠٨.
 - _ مجاهد بن جبر المكي ٢٤٠، ٧٧٩.
 - محجن بن أبي محجن الديلي ١٨٣ .
 - محمد بن إبراهيم المواز ١٥٢، ٤٣٥.
 - محمد بن أحمد بن حماد، أبو بشر الدولابي ٢٠٢.
 - محمد بن أحمد بن خالد بن الجباب ٥١ ، ١٣٨ .
 - _ محمد بن أحمد بن عبد الله ٥١٢ .
 - محمد بن إدريس الشافعي ١٥٩، ٤١٢.
 - _ محمد بن إسحاق الفروى ١٩١.
 - _ محمد بن إسحاق بن يسار ٦٢١ .
 - _ محمد بن إسماعيل البخاري ٦٥، ١٨٨، ١٨٩، ٢١٨، ٧٢٥.
 - محمد بن بشار بندار ۲۰۲.
 - محمد بن أبي بكر الصديق ٣٤٧.
 - محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمروبن حزم ٢٦٠.
 - ـ محمد بن ثور الصنعاني ٦٦٠.
 - محمد بن جرير الطبرى ٧٠، ٢٣٣، ٥٦٧ .
 - _ محمد بن جعفر بن الزبير ٢٩٥.
 - _ محمد بن حرب الخولاني ٢٣٥.
 - _ محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير ٢٦٠.

- _ محمد بن زبان بن حبيب ٢٣٥ .
- _ محمد بن السائب الكلبي ٥٩٤، ٧٣٧.
 - _ محمد بن سحنون ٤٣٣ ، ٧٢٣.
- _ محمد بن سيرين١٥٩ ، ١٨٨ ، ٣٩٩ ، ٦٦٨ .
 - ـ محمد بن صالح ١١٥.
 - _ محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة ٤٨٧ .
 - _ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي ٣٧٦.
 - _ محمد بن عبد الرحيم صاعقة ٢١٨.
 - _ محمد عبد الله بن الزبير ٣٥٩.
 - _ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ٧٨٥.
- محمد بن عبد الله الأبهري ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦١ ، ٣٦٨، ٣٨٨، ٤٢٥، ٣٣٦، ٣٣٧ ، ٤٤٤ ، ٤٢٥ ، ٤٤٤ ، ٤٢٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤
 - _ محمد بن عبيد البصري ٦٦٣.
 - _ محمد بن عجلان ۱٤٧، ۲۲٤.
 - _ محمد بن على الباقر ٢٥٢.
 - _ محمد بن عمر بن لبابة القرطبي ٣٨٧.
 - _ محمد بن عمرو بن حزم ٦٧٨.
 - _ محمد بن عمر و بن علقمة ٢٦٩.
 - _ محمد بن عوف الحمصي ٦٢١.
 - _ محمد بن قيس القاضي ٢٤٠.
 - _ محمد بن مسلم بن تدرس ۲۱۳، ۳۲٤، ۴۳۸، ۹۳۰، ۲۲۷، ۲۷۳.

- . ٧٧٤ . ٧٦٦ . ٧٦٠ . ٧٥٢ . ٧٤٥
 - محمد بن مسلمة الأنصاري ٥٢٦.
 - محمد بن مسلمة المخزومي ١٤٢.
- محمد بن المنكدر بن عبد الله التيمي المدني ٧٣٧.
 - محمد بن وضاح القرطبي الحافظ ٢٢٤، ٣٠٩.
- محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، نزيل مكة . ٦١٢.
- محمد بن يحيى بن حبان الأنصاري المدنى ١٧٨ ، ٧٢٣.
 - محمد بن يوسف بن مطر الفربري ٢١٨.
 - محمد بن يوسف، أبو حمة الزبيدي ٥١١ .
 - محمود بن الربيع بن سراقة الخزرجي المدني ١٥٣.
- مخرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج، أبو المسور المدني ٤٢٤.
- مروان بن الحكم ٢١٨، ٢٨٥، ٣٥٤، ٣٦٥، ٣٨١، ٧٢٣، ٧٥٨.
 - ـ أبو مزيم الحنفي ٢٣١.
- مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، أبو عائشة الكوفي ١٨٦، ٢٦٠.
 - مسعود بن أوس بن زيد، أبو محمد البدري ١٧٧ .
 - مسعود بن مالك، أبو رزين الأسدي الكوفي ٧١٨.
 - مسلم بن خالد الزنجي المكي ٧٠٢.
 - مسلم بن عبد الله، أبو حسان الأعرج البصري، ويقال الأحرد ٣٤٤.
 - مسلم بن قرط ۱۳۳.
 - مسلم بن يسار البصري، أبو عبد الله المكى الفقيه ٧٤٠.
 - المسور بن رفاعة القرظى ٣٤٨.
 - ـ المسور بن مخرمة ٢٠١.
 - المسيب بن واضح السلمي ١٣٥.
 - مسيلمة الكذاب ٢٣١.
 - ـ مطر بن طهمان الوراق، أبو رجاء الخراساني، نزيل البصرة ٢٣٩، ٣٨٥.

- _ مطرف بن عبد الله بن خطب المخزومي ٦٢٥.
 - _ المطلب بن عبد الله بن حنطب ٦٢٥.
- ـ معاذ بن جبل بن عمرو، أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي ١٩١، ١٩١، ٢٦٠،
 - المعافى بن عمران الأزدى ٦٠٨.
 - _ معاوية بن أبي سفيان ٢٤٨، ٢٤٨، ٤٤٩، ٥٠٥، ٢٠٦، ٢٧٩، ٦٨٨، ٢٧٤.
 - _ أم معقل ٦٢١.
 - _ أبو المعتمر بن عمرو ٤٨٧.
 - _ معمر بن راشد ۱۳۸، ۲۸۵، ۲۸۸، ۳۹۹، ۵٤٥، ۲۸۲، ۷۲۵، ۷۷٤.
 - ـ معمر بن عبد الله بن نافع العدوي، وهو ابن أبي معمر ٤٥٩.
 - _ معن بن عيسي بن يحيى الأشجعي، أبو يحيى المدني ١٦٠.
 - _ ابن معيقب الدوسي ٤٥٧.
 - _ المغيرة بن شعبة ١٤٢ .
 - _ المغيرة بن عبد الرحمن القرشي ٥٢٤.
 - _ مكحول الشامي، أبو عبد الله الفقيه ١٥٣.
 - _ مليكة الأنصاري ١٩٩.
 - _ المنذرين مالك ٢٨٧.
 - _ منصور بن صفية العبدري الحجبي المكي ٢٠٢، ٣٥٩.
- ـ منصور بن المعتمر بن عبد الله السُّلَمي، أبو عتاب الكوفي ١٤١، ٢٠٢، ٣٠٠٩،
 - _ موسى بن طارق، أبو قُرَّة الزَّبيدي القاضي ٥١١.
 - _ موسى بن العباس الخُرَاساني ٢٢٩.
 - ـ موسى بن عمران، نبى الله تعالى وكليمه، عليه السلام ٢٩٦.
 - _ ميمون بن مِهْرَان الجَزَري، أبو أيوب ٦٢٣.
 - _ ميمونة بنت الحارث الهلاليّة، أم المؤمنين ١٧٦، ٣٣٣، ٦٢٣.

- ـ نافع بن جبير ٣٤٠.
- نافع بن أبي نُعَيم المقرىء المدنى ١٧٣، ٢٣٣.
- نافع بن مالك بن أبي عامر الأصحبي، أبو سهيل المدنى ٣٣٤، ٧٤١.
- نافع مولی ابن عمر ۱۶۲، ۱۸۰، ۲۰۸، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۷۷، ۳۱۵، ۴۰۰، ۵۰۵، ۵۸۵، ۲۸۵، ۲۸۱، ۱۹۰، ۲۰۲، ۲۰۲، ۵۰۲، ۲۵۲، ۷۶۲.
 - نَصْر بن عليّ الجَهْضَمي ٧٦٠.
 - النضر بن أنس بن مالك ٣٩٨.
 - النعمان بن بشير ٥٣١ .
- النعمان بن ثابت، أبو حنيفة ٨١، ١٥٩، ١٧٨، ٢٩٥، ٣٢٨، ٣٧٤، ٣٨٦، ٤٣٧، ٤٣٧، ٤٣٧، ٤٣٧، ٤٣٧، ٤٣٧، ٤٣٠، ٤٣٧، ٤٣٠، ٤٣٠
 - نُعيم بن رَبيعة الأزدى ٧٤٠.
 - نُعيم بن عبد الله المدنى، يعرف بالمُجْمِر ٢٤٥.
 - نُعيم بن أبي هند الأشجعي ١٨٦.
 - نُفَيع بن الحارث بن كَلَدة، أبو بَكْرَة الثَّقَفِي ٤٩٧، ٤٩٨.
 - ـ هاروت وماروت ٦٩٨.
 - هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزهري المدنى ٢٨١.
 - أم هانيء بنت أبي طالب الهاشمية ١٩٨
 - هبًّار بن الأسود بن المطلب القرشي الأسدى ٦٣٢ .
 - هبة الله بن أبي عقبة ، أبو بكر التميمي القير واني الفقيه ٥٢ .
- - هزَّال بن يزيد بن ذئاب بن كليب الأسلمي ٧٠٨.
 - هُزَيل بن شُرَحبيل الأودي الكوفي ٣٠٤، ٣٠٥.

- _ هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد المخزومي المدني، والي المدينة ٢٩٠٠.
 - _ هشام بن حسَّان الأزدي القُردوسي، أبو عبد الله البصري ١٨٨.
 - _ هشام بن حَكِيم بن حِزَام بن خُويلد بن أسد القُرشي الأسكدي ٢٣٢ .
- _ هشام بن سليمان بن عكرمة بن خالد بن العاص القرشي المخزومي المكي ١٥١.
- هشام بن عروة ۸۹، ۱۰۷، ۱۳۳، ۱۲۰، ۱۷۵، ۱۸۸، ۲۰۳، ۲۳۹، ۲۸۸، ۲۰۶، ۱۸۸ ۲۳۲، ۱۲۷، ۲۲۸، ۲۶۲، ۳۲۲.
 - ـ هشام بن محمد أبو القاسم بن أبي خليفة المصري، شيخ المصنف ٥٢، ٣٥٦.
 - هشيم بن بشير الواسطى ٢١٩، ٣٥٦.
 - _ همام بن يحيى بن دينار العَوْذي البصري ٧٦.
 - ـ هند بنت أبي أميَّة المخزومية، أم سلمة، أم المؤمنين ٣٢٢، ٥١٠، ٦٣٧.
 - _ وكيع بن الجرَّاح بن مَليح الرُّؤاسي، أبو سفيان الكوفي ٦١٨، ٦٢٨.
 - _ الوليد بن عبد الرحمن البصري ٧٦٦.
 - _ الوليد بن عبد الملك الخليفة ٢٠٧.
 - الوليد بن مسلم القرشي ٦٣٤.
 - _ وهب بن مَسَّرة الأندلسي الفقيه ٧٤٢.
- - _ يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري ٢٩٠.
- _ يحيى بن سعيد بن فرُّوخ القطان، أبو سعيد البصري الحافظ ١٤٧، ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٦٧، وحيى بن سعيد بن فرُّوخ القطان، أبو سعيد البصري الحافظ ٢٦٧، ٢٦٧.
 - _ يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي ١٧٨، ٤٣٩.

3 \text{\text{3 \text{\tinit}\text{\tint{\text{\text{\ticl{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\tinit{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\text{\tinit{\text{\tinit\text{\tinit{\text{\tinit\text{\text{\text{\text{\text{\text{\tinit\text{\text{\text{\text{\text{\texitint{\text{\tin\tint{\text{\ti}\tint{\text{\text{\text{\text{\tint{\text{\text{\text{\tintel{\t

- - يحيى بن عمر بن يوسف الأندلسي ٧٨٤.
 - يحيى بن أبي كثير الطَّائي، أبو نصر اليَمَامي ١٤١.
 - يحيى بن مَعِين بن عَوْن الغَطَفاني، أبو زكريا البغدادي الحافظ ٤٢٤.
 - يرفأ مولى عمر بن الخطاب وخادمه ١٩٩.
 - يزيد بن أبي سفيان صخر بن حرب القرشي الأموي الأمير ٥٨.
 - يزيد بن الأصم البُّكَّائي، أبو عوف ابن أخى ميمونة أم المؤمنين ٦٢٣.
 - ـ يزيد بن رُومان، أبو روح المدنى ١٥٠.
 - يزيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموى، أبو العباس الخليفة ٣٨٥، ٣٨٦.
 - ـ يعلى بن عطاء العامري، ويقال اللَّيثي، الطَّائفي ٢٠٢.
 - ـ يعلى بن منية ٢٠٢.
 - يوسف بن إبراهيم، أبو يعقوب النَّجيْرَمي البصري ٥٣، ٢٢٩.
 - يوسف بن عبد الله بن سَلاَم الإسرائيلي، أبو يعقوب المدنى ٦٢١.
 - _ يونس بن يزيد، أبو زيد الأيلى ٢٧٠، ٣١٢، ٤٣٧، ٦٨٢.
 - أبو يونس مولى عائشة ٢٨٤، ٢٨٥.

* * *

فهرس المواضع والبلدان(١)

الصفحة	اسم الموضع
٦٥٩	أبطح مكة
۲۸	_ إفريقية
1·V	ـ إيلياء
18	ـ بئر بضاعة
۲۷۳	ـ البحرين
۱۰۲، ٤٤٩، ١٩٥	ـ البصرة
۲۱۰، ۲۱٤	_ البطيحاء
٥٩٩ ، ٥٩٤ ، ٣٠٠	_ البقيع
189	_
۲۲V ، ۱V ·	_ بيت المقدس
/A•	ـ بيرحاء
۲۰۹	_ تبوك
٤٦٦	ـ تنيّس
۹۷	ـ ثنية الوداع
۳۳،۹۹	

⁽١) لم أذكر (مكة) ولا (المدينة) لكثرة ورودهما في الكتاب.

_ الجحفة
_ جزيرة العرب
_ الجعرانة
_ الحجاز
_ الحديبية ٢٣٦، ٦٢٠، ٢٣٦، ٢٣٠، ٢٥٢، ٢٥٢، ٢٥٢
_ الحفياء
ـ حنين
_ الخرار ١٦٧، ٧٦١
_ خيبر ٢٥٦، ٣٥٦، ٤٤١، ١٥١، ١٩٦، ٩٥٥، ١٢٥، ٩٩٥
_ دار الإيمان
ـ دار نخلة
_ دمشق
ـ ذات الجيش
ـ ذات عرق
_ ذو الحليفة
ـ ركبة ٧٣٧
ـ الركنــــــــــــــــــــــــــــــــ
- ريم ١٩٦
_ الزوراء
ـ سرغ
ـ سُرف
_ الشام ۲۷۲، ۲۷۲، ۲۷۲، ۲۷۲، ۲۷۲، ۲۸۰، ۹۶۲
ـ شامة
_ الصفا
_ الطائف

_ طفیل
_ طور سيناء
_ العراق ۲۲۹، ۲۳۲، ۳۲۲، ۴۹۷، ۵٤۰، ۲۰۸، ۹۸۳، ۹۸۲، ۹۸۲
_ عرفة ۱۱۲، ۱۳۲، ۱۶۷، ۲۰۲، ۲۰۲، ۱۱۷، ۱۲۰، ۱۲۹، ۱۶۳، ۲۶۲
ـ عرنةــــــــــــــــــــــــــــــــ
_عسفان
_ العقبة
_ العقيق
_ العوالي
_ فدك
_ الفرع
ـ قباء
ـ قبرس
_ القبلية
ے قلیل
_ قرطبة
_ کَداء
_ کُداء
_ الكوفة
_ المروة ٢٣٢، ٢٣٢، ٣٣٢، ٣٣٩، ٨٤٤، ٢٢٢، ٤٢٢
_ المزدلفة
_ المسجد الحرام
_ مسجد بني زريق
ـ مسجد قباء
_ مسجد منی

۲۳۷		•			•		•			•	•		•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	٠	•	•	•	•	• .		•	•		*		ب و	نبي	ال	جد	سج	می	_
700	٤	٦	٨																	•			•															٩	نرا	بر	11	بعر	å	ال	_
701	6	٥	۱۷	,	. (י כ	1	•	۷	٤	٦	٩	4	٣	0	٩	4		4	0)	٤	۲.	۲	٩	6	۲	١	۲	(۲		۲	4	١	٨	7						مبر	20	-
098				•		•				•															•							•							نة	لدي	لم	ة ا	نبر	مة	_
709								•		•															•															ä	یک	9 5	نبر	مة	_
770	6	٣	۱۸										.*						•						•															•	. (زم	ملت	ال	_
777	6	٦	۱ ۲		ζ,	10	0	3	٤	٦	٤	٩	6	٦	۲																•	•					•						ی	من	_
٥٨٤																				•																•	•	•					عد	نج	-
٧٣٥		•							•		, ,					•	•	•	•		•	•										•						•			•	ن	حرا	نج	-
٧٨٣					•								•			•										•						•	•									(قي	الن	-
٥٨٢							•		•							•								•							•	•								رر	لس	١	دي	وا	-
781	4	7	٤٦					•	•					•		•		•																				:	ر	نسر	حر	ه ر	دي	وا	_
070		. •																																				(ب	بني	ذي	ه ر	دي	وا	_
070																		•						•								•			•				j	رو	٦	ه ر	دي	وا	-
۲۳۷	6	٦	۲٤																																					•			ب	يثر	_
۸۳۸	,	٧	4 0	1																																							٠.	-11	

* * *

فهرس الكتب التي نص على ذكرها المصنف^(١)

الصفحة	اسم الكتاب
٤٠١	- الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام
٧٨	ـ تفسير الأخفش
٧٨٤	ـ تفسير عبد الله بن نافع
٧٨٤	ـ تفسير يحيى بن إبراهيم بن مزين
٧٨٤	ـ حديث الليث بن سعد
VAY, F33, 73F, 3AV	ـ المدونة، لسحنون بن عبد السلام
٧٨٥	ـ مسند ابن أبي شيبة
	ـ مصنف ابن عبد الحكم
٧٨٥	ـ مصنف البخاري
۷۸۰ ، ۱۹۲ ، ۱۹۲ ، ۵۸۷	ـ مصنف أبي داود السجستاني
٣٣٢	ـ موطأ ابن القاسم
٧٨٤	ــ موطأ ابن أبي بكير
	* * *

⁽۱) لم أذكر موطأ يحيى لكثرة وردوه في الكتاب.

فهرس مصادر التحقيق والدراسة

- ١- الآثار المروية في الأطعمة السرية والآلات العطرية، لابن بشكوال، تحقيق محمد
 ياسر الشعيري، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
- ٢- أبو الوليد ابن الفرضي القرطبي، وكتابه الألقاب، إعداد أحمد اليزيدي، وزارة
 الأوقاف المغربية.
 - ٣ أحكام القرآن، للجصاص، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٤- الاستذكار، لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، لا بن عبد البر، تحقيق حسان عبد المنان ومحمود قيسية، دار النداء، بيروت.
- ٥- الاصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت.
- ٦- أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم اللالكائي، تحقيق أحمد بن سعد
 حمدان، دار طيبة، الرياض.
- ٧- الاقتضاب في شرح غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، لليفرني التلمساني،
 تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثينين، مكتبة العبيكان، الرياض.
- ٨- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب،
 لابن ماكولا، تحقيق محمد بن يحيى المعلمي، دار المعارف العثمانية، بالهند.
 - ٩- الأم، للإمام الشافعي، المكتبة العلمية، بيروت.

- ١- الأماكن، أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، للحازمي، تحقيق وتعليق العلامة حمد الجاسر، إدارة مجلة العرب، الرياض.
- 11_ الإمام مالك وأثره في علم في علم الحديث النبوي، لمشعل الحدادي، دار غراس، الكويت.
 - ١٢ ـ الأنساب، للسمعاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 17_ أوجز المسالك إلى موطا مالك، للكاندهلوي، تحقيق الدكتور تقي الدين الندوى، دار القلم في دمشق.
- 14_ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر، تحقيق الدكتور صغير أحمد حنيف، مكتبة طيبة، الرياض.
- 10_الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطا، للداني، تحقيق رضا الجزائري، وعبد البارى عبد الحميد، دار المعارف بالرياض.
 - ١٦- الإيمان، لأبي عبيد، تحقيق الألباني، الدار الأرقم بالكويت.
 - ١٧_ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت
- ١٨ـ البدور الزاهرة في القراءات المتواترة العشرة، لعبد الفتاح القاضي، دار السلام،
 القاهرة.
- 19_ برنامج شيوخ القاسم التجيبي، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب في ليبيا وتونس.
 - ٢ ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي، دار الكتاب العربي بمصر.
- ٢١ ـ البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذارى، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
 - ٢٢_التاج والإكليل لمختصر خليل، للمواق، طبع بهامش مواهب الجليل للحطاب.
 - ٢٣_ تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق عمر التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت.
 - ٢٤ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- ٢٦ تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضى، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
 - ٢٧ تبيين الحقائق، للزيلعي، دار الفكر، بيروت.
- ٢٨ ـ تحفة الأحوذي في شرح جامع الترمذي، للمباركفوري، المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة.
 - ٢٩ ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ·٣- تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، لمحمد بن عبد الله التليدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- ٣١ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض،
 وزارة الأوقاف المغربية.
- ٣٢ التعليق على الموطأ، للوقشي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض
- ٣٣ تغليق التعليق، لابن حجر، تحقيق الدكتور سعيد القزقي، دار عمار، والمكتب الإسلامي في بيروت.
 - - ٣٦ تفسير الطبري، دار المعرفة، بيروت.
 - ٣٧ ـ تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية .
- ٣٨_ تفسير الموطأ، لابن مزين، مخطوط، منه نسخة ناقصة في مكتبة القيروان العتيقة، وفي خزانتي مصورتها.
- ٣٩ تفسير غريب الموطأ، لابن حبيب، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، بالرياض.
 - ٤- تفسير عبد الرزاق، تحقيق الدكتور مصفى مسلم، مكتبة الرشد، بالرياض.
- ١٤ـ التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، تحقيق عبد السلام الهراس، دار المعرفة بالدار البيضاء.

- ٤٢ ـ التكملة لكتاب الصلة، للقضاعي، دار الجيل، بيروت.
- 27 التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر، تصحيح وترقيم السيد عبد الله هاشم اليماني بالمدينة المنورة.
- 3٤_ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، وزارة الأوقاف المغربية.
- ٥٤ تنوير الحوالك على موطأ مالك، للسيوطي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
 - ٤٦ تهذيب الكمال، للمزى، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٤٧ تهذيب المدونة، للبراذعي، تحقيق الدكتور محمد الأمين ولد محمد سالم بن شيخ، دار البحوث الإسلامية في دبي.
- ٤٨ التوسط بين مالك وابن القاسم، لأبي عبيد القاسم بن خلف الجبيري، تحقيق مصطفى باجو، دار الضياء في طنطا.
- ٤٩ توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي،
 مؤسسة الرسالة، بيروت.
 - ٥ ـ الثمر الداني شرح رسالة القيرواني، للأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت
- ١٥ـ الجامع، لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ٥٢ جامع الترمذي، تحقيق العلامة أحمد شاكر للمجلدين الأوليين، ثم أكمله غيره،
 دار إحياء التراث العربى، بيروت.
 - ٥٣ـ جامع العلوم والحكم، لابن حجر، دار المعرفة، بيروت.
- ٥٤ جامع بيان العلم وفضلة، لابن عبد البر، تحقيق الزهيري، دار ابن الجوزي،
 الدمام.
- ٥٥ ـ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، للحميدي، الدار المصري للتأليف والترجمة.

- ٥٦ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، دائرة المعارف العثمانية، بالهند.
- ٥٧ جمهرة الفقهاء المالكية، للدكتور قاسم سعد، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، دبي.
- ٥٨ حاشية ابن عابدين، المسماة: رد المحتار على الدر المختار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
 - ٩ ٥- الحجة على أهل المدينة، للشيباني، دار عالم الكتب، بيروت
- •٦- حركة الحديث بقرطبة خلال القرن الهجري الخامس، لخالد الصمدي، وزارة الأوقاف المغربية.
 - ٦١_ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم، دار الفكر، بيروت.
- 77- دراسات في مصادر الفقه المالكي، للدكتور ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي.
- ٦٣- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.
 - ٦٤ سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصر.
 - ٦٥ ـ سنن أبي داود، تحقيق عزت عبيد الدعاس، حمص، سوريا.
 - ٦٦ سنن الدارقطني، تصحيح وترقيم السيد عبد الله هاشم يماني، بالمدينة المنورة.
 - ٦٧ السنن الكبرى للبيهقى، دائرة المعاراف الإسلامية، بالهند
 - ٦٨ سنن النسائي، ترقيم عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.
- 79 ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، بيروت.
 - ٠٧- شجرة النور الزكية، لمخلوف، دار الفكر، بيروت.
 - ٧١ ـ شرح السنة، للبغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت.
 - ٧٢ الشرح الكبير على مختصر خليل، للدردير، دار الفكر، بيروت.
 - ٧٣ شرح فتح القدير، للكمال ابن الهمام، دار الفكر، بيروت.

- ٧٤ شرح معاني الآثار، للطحاوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ٧٥ شعب الإيمان، للبيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧٦_ صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وحسين أسد، مؤسسة الرسالة.
- ٧٧_ صحيح ابن خزيمة، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
 - ٧٨ صحيح البخاري، مع شرحه فتح الباري.
- ٧٩_ صحيح مسلم، نحقيق محمد قؤاد عبد الباقي، مصطفى البابي الحلبي في القاهرة.
 - ٠٨ الصلة ، لابن بشكوال ، الدار المصرى للتأليف والترجمة .
 - ٨١ الضعفاء، للعقيلي، تحقيق عبد المعطى قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- Λ٢ طبقات القراء، المسمى: معرفة القراء الكبار، للذهبي، تحقيق صالح مهدي عباس، وبشار عواد، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
 - ٨٣ العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق فؤاد سيد، والمنجد، الكويت.
 - ٨٤ العلل، للدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، مكتبة طيبة، الرياض.
- ٨٥ عمدة القاري بشرح صحيح البخاري، للعيني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- ٨٦ عون المعبود في شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي، المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة.
 - ٨٧_ غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٨٨ غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور حسين شرف،
 مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
 - ٨٩ الغنية، للقاضي عياض، تحقيق محمد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب.
- ٩- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لابن بشكوال، تحقيق عز الدين السيد وولده محمد كمال الدين، عالم الكتب، بيروت.

- ٩١ ـ فتح الباري بشرح صيح البخاري، لابن حجر، المكتبة السلفية بالقاهرة.
- 9۲ فهرسة ابن عطية الغرناطي، تحقيق محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
 - ٩٣_ فهرسة شيوخ ابن خير، دار الآفاق، بيروت.
 - ٩٤ الفواكه الدواني، للنفزاوي، دار الكتب العلمية، بيروت
 - ٩٥ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 97 ـ القبس في شرح موطأ الإمام مالك، لابن العربي، تحقيق الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي.
 - ٩٧ القوانين الفقهية، لابن جزي الكلبي، دار العلم للملايين، بيروت.
 - ٩٨ الكافي في فقه أهل المدينة ، لابن عبد البر ، مكتبة الرياض الحديثة .
 - ٩٩ لسان العرب، لابن منظور، دار الشعب، بالقاهرة.
 - ١٠٠- المبسوط، للسرخسي، دار المعرفة، بيروت.
 - ١٠١- المحلى، لابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ١٠٢ محمد بن وضاح القرطبي، للدكتور نوري معمر، مكتبة المعارف بالرباط.
- ١٠٣ مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري، للحسين بن محمد شواط، الدار العالمية للكتاب الإسلامي بالرياض.
 - ١٠٤- المدونة، لسحنون بن عبد السلام، تحقيق السيد على الهاشمي، في أبو ظبي.
 - ١٠٥ المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، الهند.
 - ١٠٦ المستغثين بالله، لابن بشكوال، مصر.
 - ١٠٧ مسند أبي يعلى، تحقيق حسين أسد، دار المأمون، دمشق.
 - ١٠٨ عسند أحمد، الطبعة الميمنية بالقاهرة.
 - ٩٠١-المسند الجامع، جمع بشار عواد معروف وغيره، دار الجيل بيروت.
- ١١- مسند الموطأ، للجوهري، تحقيق طه بوسريع ولطفي الصغير، دار الغرب الإسلامي.

- ١١١_ مشارق الأنوار، تحقيق البلعمشي أحمد يكن، طبع وزارة الأوقاف المغربية.
 - ١١٢_ مصنف ابن أبي شيبة ، الدار السلفية بالهند .
- 1۱۳_ مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- 11٤ المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، لمحمد محمد حسن شراب، دار القلم في دمشق، والدار الشامية في بيروت.
 - ١٥٥_ معالم الإيمان، للقيرواني، دار الغرب الإسلامي.
- 117_ معجم الأمكنة الواردة ذكرها في صحيح البخاري، لسعد جنيدل، دارة الملك عبد العزيز بالرياض.
 - ١١٧ معجم البلدان، لياقوت الحموى، دار صادر، بيروت.
 - ١١٨ المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، وزارة الأوقاف العراقية.
 - ١١٩ معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ، لعاتق بن غيث البلادي ، دار مكة .
 - ١٢- المعجم الوسيط، لمجموعة من علماء اللغة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- 171 المغانم المطابة في معالم طابة، للفيروزآبادي، تحقيق جماعة من المحققين، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة.
- 1۲۲_ المغجم المفهرس، لابن حجر، تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.
- 1۲۳_ المغرب في محاسن حلي المغرب، لأبي سعيد المغربي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة.
 - ١٢٤ المغني، لابن قدامة المقدسي، مكتبة الرياض الحديثة.
- 1٢٥ ـ المقتنى في سرد الكنى، للذهبي، تحقيق محمد صالح مراد، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
- ١٢٦ المنتقى، لابن الجارود، تحقيق عبد الله البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

- ١٢٧ ـ المنتقى شرح موطأ مالك، لأبي الوليد الباجي، دار الفكر العربي، بيروت.
 - ١٢٨ ـ مواهب الجليل، للحطاب، دار الفكر، بيروت
- ١٢٩ ـ الموطأ، رواية ابن القاسم، بتلخيص القابسي، تحقيق الدكتور السيد محمد علوي مالكي، دار الشروق، جدة.
- ١٣٠ الموطأ، رواية ابن بكير، مخطوط، نسخة مصورة من الظاهرية، ومن المكتبة السليمانية في استنبول
 - ١٣١_الموطأ، رواية ابن زياد، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر.
- ١٣٢ الموطأ، رواية أبي مصعب، تحقيق بشار عواد ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٣٣_ الموطأ، رواية القعنبي، تحقيق عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ١٣٤ الموطأ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، دار زايد لأعمال الخيرية
- 1٣٥ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- ١٣٦ النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق الطناحي والزاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.
- ١٣٧ النوادر والزيادات، لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق جماعة من المحققين، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
 - ١٣٨ الوافي بالوفيات، للصفدي، بيروت.
- ١٣٩ وفيات المصريين، لابن الطحان، تحقيق محمود الحداد، دار العاصمة، بالرياض.
 - ٠ ١٤ وفيات المصريين، للحبال، تحقيق محمود الحداد، دار العاصمة

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	* تمهید
الفصل الأول	
عَصْرُ أَبِي المُطَرِّفِ القُنَازِعيِّ	
حيَاةُ السيَاسيَّةِ	* المبحثُ الأول: ال
حياةُ العلميَّة	* المبحث الثاني: ال
الفصل الثاني	
ترجمة المؤلف	
مُتَرْجمُونَ له، والرَّاوِينَ لِحَدِيثهِ ومَرْويَاتهِ ٢٥	* المبحثُ الأول: ال
سمه ونسبه وكنيته، وولادته، ووفاته ٢٨	
شْأَتُه، وطَلَبهُ للعِلْم، وَرِحْلاَتهُ	
. ,	* المبحث الرَّابع: م
	* المبحث الخامس:
مآثره، وثناء العلماء عليه ۴۸	
الفصل الثالث	
شُيُوخُ أَبِي المُطَرِّفِ وتَلاَمِيذُه	
	* المبحث الأول: شُ

* المبحث الثاني: تَلاَمِيذه ١٤٥
الفصل الرابع
مَرْويَاتُ أَبِي المُطَرِّف ومَسْمُوعَاتِهِ
* المبحث الأول: كتب التفسير
* المبحث الثاني: كتب علوم القرآن وفضائله ٢٤
* المبحث الثالث: كتب الحديث المُسْنَدة بين عند المُسْنَدة بين عند الثالث المُسْنَدة بين عند المُسْنَدة بين عند المُسْنَدة بين عند المُسْنَدة بين المناسنة بين الم
* المبحث الرابع: كتب شروح الموطأ ٢٨
* المبحث الخامس: كتب علوم الحديث ٩٠٠ المبحث الخامس:
* المبحث السادس: كتب الفقه
* المبحث السابع: كتب اللغة كتب اللغة
الفصل الخامس
دِرَاسةُ تفسير الموطأ لأبي المطرف القنازعي
* المَبْحَثُ الأَوَّلِ: وفيه مَطْلَبَانِ٥٧
المَطْلَبُ الأَوَّلِ: إِثْبَاتُ اسْمِ الكِتَابِ
المَطْلَبُ الثَّانِي: تَوْثِيقُ نِسْبِةِ الكِتَابِ للمُؤلِّفِ٧٦
* المبحث الثاني: وفيه مَطْلَبَانِ ٨٠ المبحث الثاني:
المطلب الأول: منهج أبي المطرف في الكتاب
المَطْلَبُ الثَّانِي: مَسْلَكُ المُؤَلِّفِ في اسْتِخْرَاجِ الفَوَائِدِ ٨٢ ٨٢
أولاً: مسائلُ في العَقِيدَةِ
ثانياً: تَفْسِيرُ القُرْآنِ الكَرِيمِ
ثالثاً: عُلُومُ الحَدِيثِ
رابعاً: علم الفقه
خامساً: عِلْمُ أُصُولِ الْفِقْهِ

90.	سادساً: علم اللُّغَة
97.	سابعاً: فوائد أخرى
۹۸.	* المبحث الثالث: مَوَاردُ المؤلِّفِ في الكِتَابِ
۹۸.	النَّوْعُ الأوَّلُ: المصادرَ التي صرَّحَ بِالنَّقْلِ منَّها
99.	النَّوْعُ الثَّانِي: مَصَادِرٌ نَقَلَ مِنْها لَكِنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ باسم الكِتَابِ
۱۰۸	* المبحث الربع: وفيه مطلبان
۱۰۸	المطلب الأول: قِيمَةُ الكِتَابِ العِلْمِيَّة
111	المطلب الثاني: مآخذُ على المُؤلِّف
114	* المبحث الخامس: وُصف النسخة المعتمدة في التحقيق
117	* المبحثُ السَّادِس: الطَّرِيقَةُ المُتَّبَعَةِ في تَحْقِيقِ الْكِتَابِ
119	صُور من المَخْطُوطَاتِ المُعتمدةِ في تَحْقِيقِ الكِتَابِ
	تفْسِيرُ الموطَّأ
	النص المحقق
179	النص المحقق الطَّهُور للوَضُوءِ
179 177	الطَّهُور للوَضُوءِاللهُ ضُوءِ
۱۳۳	الطَّهُور للوَضُوءِ
144 188	الطَّهُور للوَضُوءِ
144 155 107 100 174	الطَّهُور للوَضُوءِ، إلى آخِرِ بابِ المَسْعِ على الخُفَّيْنِ والاسْتِطَابةِ بابُ جَامِعِ الوُضُوءِ، إلى آخِرِ بابِ المَسْعِ على الخُفَّيْنِ والاسْتِطَابةِ بابُ افْتِتَاحِ الصَّلاةِ
144 155 107 100 174	الطَّهُور للوَضُوءِ، إلى آخِرِ بابِ المَسْعِ على الخُفَّيْنِ والاسْتِطَابةِ بابُ جَامِعِ الوُضُوءِ، إلى آخِرِ بابِ المَسْعِ على الخُفَّيْنِ والاسْتِطَابةِ بابُ افْتِتَاحِ الصَّلاةِ
177 125 107 10A 177	الطَّهُور للوَضُوءِ، إلى آخرِ بابِ المَسْحِ على الخُفَّيْنِ والاسْتِطَابِةِ بابُ افْتِتَاحِ الصَّلاَةِ بابُ افْتِتَاحِ الصَّلاَةِ
331 501 701 771 771 771	الطَّهُور للوَضُوءِ، إلى آخرِ بابِ المَسْحِ على الخُفَّيْنِ والاسْتِطَابةِ بابُ افْتِتَاحِ الصَّلاةِ بابُ افْتِتَاحِ الصَّلاةِ
331 501 701 771 771 771	الطَّهُور للوَضُوءِ، إلى آخرِ بابِ المَسْحِ على الخُفَّيْنِ والاسْتِطَابةِ بابُ افْتِتَاحِ الصَّلاةِ بابُ افْتِتَاحِ الصَّلاةِ باب التَّامِينِ، والجُلُوسِ في الصَّلاةِ، والتَّشَهُّدِ فيها باب التَّامِينِ، والجُلُوسِ في الصَّلاةِ، والتَّشَهُّدِ فيها باب ما يفعل مَنْ سلّمَ مِنْ رَكْعَتينِ سَاهِيا

191	بابُ مَنْ صَلَّى الضُّحَى إلى آخِرِ بَابِ القُنُوتِ في صَلاَةِ الصُّبْحِ
۲۰٤	بابُ النَّهِي عَنِ الصَّلاَةِ والإِنْسَانُ يُرِيدُ حَاجَتَهُ إلى آخِرِ بَابِ الصَّلاَةِ على النبيِّ ع
۲ • ۸	بابُ جَامُع الصَّلاَةِ، إلى آخِرِ بَابِ التَّرْغِيبِ في الصَّلاَةِ
414	
227	بابُ النَّهْي عَنِ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ لَلحَاجَةِ، إلى آخِرِ خُرُوجِ النَّاسِ إلى المَسْجِدِ
177	بابُ الوُّضُّوءِ لِمَنْ مَسَّ القُرْآنَ، إلى آخرِ بَابِ في القُرْآنِ ۚ
749	بابُ سُجُودِ القُرْآنِ، إلى آخِرِ كِتَابِ الصَّلَاةِ مَرَدَ
٤٨٥	
٤٨٨	
٤٩٤	تَفْسِيرُ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ
899	بابُ القَضَاءِ في اليَمِين مَعَ الشَّاهِدِ
٥٠٣	
0 • 0	بابٌ في شَهَادَةِ الصِّبْيَانِ، واليَمِينِ على المِنْبَرِ، والرَّهَنِ، والكِرَاءِ
01.	بابُ القَضَاءِ في المُسْتَكْرَهَةِ، إلى آخِرِ بَابِ أَحْكَام المُرْتَدِّ
010	القَضَاءُ فِيمَنْ وَجَدَ مَعَ امْرَأَةٍ رَجُلاً فَقَتَلَها، وحُكْمُ المَنْبُوذِ
٥١٨	بابٌ في إلحْاقِ الوَلَدِ بَأْبِيهِ، وحُكْم مِيرَاثِهِ
٥٢٣	بابُ القَضَاءِ في أُمَّهَاتِ الأَوْلاَدِ، وعِمَارة المَوَاتِ، وحُكْم المِيَاهِ
۸۲٥	القَضَاءُ في قَسْمِ الأَمْوَالِ، والحُكْمُ في الضَّوَارِي مِنَ البَهَائِمِ
041	
340	بابُ القَضَاءِ في العُمْرَى واللُّقَطَةِ واسْتِهْلاَكِهَا
٥٣٨	بابُ صَدَقَةِ الحَيِّ عَنِ المَيِّتِ، والأَمْرِ بالوَصِيَّةِ
0 2 0	تَفْسِيرُ كِتَابِ الشُّفْعَةِ
0 2 9	تَفْسِيرُ كِتابِ القِرَاضِ
001	مايَجُوزُ مِنَ ٱلقِرَاضِ، ومَا لا يَجُوزُ مِنْهُ

000	بابُ القِرَاضِ في العُرُوضِ والتَّعَدِّي، ومَا لا يَجُوزُ مِنْ ذلِكَ
009	تَفْسِيرُ كِتَابِ المُسَاقَاةِ المُسَاقَاةِ
070	تَفْسِيرُ كِرَاءِ الأَرْضِ الأَرْضِ
٥٦٧	تَفْسِيرُ كِتَابِ الفَرَائِضِ الفَرَائِضِ
٥٧٤	تَفْسِيرُ مَسَائِلِ ذَوِي الأَرْحَامِ
٥٧٧	تَفْسِيرُ كِتَابِ الجِهَادِ
٥٨٣	بابُ مَا يُعْطَى الرَّجُلُ في سَبِيلِ اللهِ، وجَامِع النَّفْلِ
٢٨٥	بابُ مَالاً خُمُسَ فِيهِ، إلى آخِرِ بَابِ السَّلَبِ في النَّفْلِ
091	بابَ القَسْمِ للخَيْلِ، وذِكْرِ الغُلُولِ، وبَاقِي أَبْوَابِ الجِهَادِ
7	تَفْسِيرُ كِتَابِ الحَجِّ تَفْسِيرُ كِتَابِ الحَجِّ
7	بابُ الغُسْلِ للإحْرَامِ ومَا يَلْبَسُهُ المُحْرِمُ
7.7	بابُ تَرْكِ الطِّيبِ في الحَجِّ، وَذِكْرِ المَوَاقِيتِ والإِهْلاَلِ
717	بابُ إِفْرَادِ الْحَجِّ، وقِرَانِهِ، وَمَتَى تُقْطَعُ التَّلْبِيَةُ في الْحَجِّ
717	بابُ ذِكْرِ العُمْرَةِ، وَمَتَى تُقْطَعُ التَّلْبِيَةُ في العُمْرَةِ، وذِكْرِ التَّمَتُع
774	
777	بابُ الحُكْمِ في قَتْلِ الصَّيْدِ، إلى آخِرِ بَابِ حَجِّ الرَّجُلِ عَنْ غَيْرِه
141	فِي المُحْصَرِ عَنِ البَيْتِ بَعِدُوٍّ أَو بِمَرَضٍ، إلى آخِرِ بَابِ اسْتِلاَمِ الرُّكْنِ
747	*
	تَفْسِيرُ أَبْوَابِ الهَدَايَا
787	بابُ الوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، إلى آخِرِ بَابِ الحِلاَقِ، والتَّقْصِيرِ
708	بابُ الصَّلاَةِ فِي البَيْتِ، والصَّلاَةِ بِمِنَى وعَرَفَةَ
	بِابُ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، إلى آخِرِ بَابِ إفَاضَةِ الحَائِضِ
	بَابُ فِدْيَةِ مَا أُصِيبَ مِنَ الطَّيْرِ والوَحْشِ
777	بابُ جَامِعِ الحَجِّ، إلى آخِرِ كِتَابِ الحَجِّ

۸۷۲	تَفْسِيرُ كِتَابِ العُقُولِ
7AV	بابُ عَقْلِ الأَصَابِعِ والأَسْنَانِ والعَمَلِ فِي ذَلِكَ
791	بابُ جَرْحَ العَبْدِ، ودِيةِ الذِّمِّي
التَّعْلِيظِ فِيهِ ٦٩٤	بابُ مَا يُوجِبُ عَلَى الرَّجُلِ العَقْلُ في مَالِهِ، ومِيرَاثِ العَقْلِ، و
79V	تَفْسِيرُ بَاقِيَ أَبْوَابٍ كِتَابِ العُقُولِ
٧٠٢	تَفْسِيرُ كِتَابِ القَسَامَةِ
V•V	
٧١٤	بابُ الحَدِّ فِي القَذْفِّ والتَّعْرِيضِ
VIV	بابُ مَا لاَ حَدَّ فِيهِ، وَجَامِعَ القَطْع، إلى آخِرِ الكِتَابِ
٧٢٦	تَفْسِيرُ كتابِ الْأَشْرِبةِ، وَالْحَدِّ فِي الْخَمْرِ َ
٧٣٠	تَفْسِيرُ كِتَابِ الجَامِعِ تَفْسِيرُ كِتَابِ الجَامِعِ
v٣4	بابُ النَّهْي عَنِ القَوْلِ بالقَدَرِ ، إلى آخِرِ بَابِ جَامِعِ القَدَرِ
V	بابٌ فِي خُسْنَ الخُلُقِ، والحَيَاءِ، والغَضَبِ، والمُهَاجَرَةِ
V E 9	تَفْسِيرُ أَبْوَابِ اللِّبَاسِ والانْتِعَالِ
٧٥١	تَفْسِيرُ كِتَابٌ صِفَةِ النبيِّ ﷺ
٧٥٣	بابُ الأَكْل بَالشِّمَالِ، والطُّعَام، والشَّرَابِ، والعَمَلِ فِي ذَلِكَ
٧٦٠	بابٌ فِي لِبَاسِ الخَاتَم إلى آخِرَ بابِ الطِّيرَةِ وَالرُّؤيَا
٧٦٩	بابٌ فِي الاسْتِثْذَانِ، إلى آخِرِ بَابِ الغَنَم
٧٧٤	بابُ الأَكْل عِنْدَ حُضُورِ الصَّلَاةِ، إلى آخِر بَابِ ذِكْرِ المَشْرِقِ
٧٧٦	بابُ مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الكَلاَمِ فِي السَّفَرِ، إِلَى آخِر بَابِ الكَلاَمِ .

فهارس الكتاب

١	۷٨	٩		•	•				•								•			•	٠	•					•							ä	آني	نرا	الة	ن	ار	لآي	1	س	ہر،	فۇ	米
/	۸.	١	•		•			•		•		•		•	•		•	•				•		•					ä	وي	لنب	1	ٹ	ديد	عاد	٠,	الا	_	اف	طر	ĵ	س	ہر،	فع	米
/	۸۲	٨	•	•	•	•				•						•	•	•	•	•						•			•										ار	لآث	11	س	بر ،	فه	*
/	١٤	١	•		•				•	•	•					•	•	•	•	•			•			•			•				•			•		(م	علا	Ý	١,	س	هرا	ف	*
,	۸۷	٣									•				•											•					• •		ان	لد	لبا	وا	0	<u>.</u>	إا	مو	ال	س	.ر	فه	*
	۸۷	۷	•												•			•	•			_	ف	٠.,	بم	لہ	11	ه	,	ذک	_	ىلى	٥,	پس	نص	ڀ	لتح	1.	Ļ	کت	JI	ں	.ر	فه	*
	۸۷	۸′											•				•					•			•	•			ä	س	را.	الد	و	ق	قيا	>	الت	ر ا	ادر	4	مع	ں	.,	فه	米
	٨٨	٧					•																												٢	ات	عا	٠و	ۣۻ	مو	ال	ں	ر س	فه	*



ڹڐؘ؞ؠٙۼؠڣؾۜڐ ڣۣڵٳڸۿؽؠؙؙؚۧٵؚڸڣؚۘڟؚڒۣڛؿڸڒۅۊٙٳڎؚ۬ٛۥٛ؉

السوقف: علامة فارقة في مسيرة الحضارة الإسلامية، وقد أثبت دوره ومكانته في محالات التعليم والصحة، والعمل الثقافي والاجتماعي بمختلف أشكاله، وما زالت المساجد والمدارس والمعاهد والمستشفيات تقف شاهدة على عظمة وأهمية الوقف عبر تاريخنا المجيد.

وفي هذا السياق من العطاء والتواصل الإنساني تهدف الهيئة القطرية للأوقاف التي أعلن عن إنشائها بالقرار الأميري رقم /٤١/ لسنة /٢٠٠٦م/ إلى إدارة الأموال الوقفية، واستثمارها على أسس اقتصادية، وفق ضوابط شرعية بما يكفل نماءها، وتحقيق شروط الواقفين، وتعد الأوقاف إحدى أهم مؤسسات المجتمع المدني، سواء من ناحية النشأة والقدم، أو الاختصاصات المناطة بها.

وانطلاقاً من النهضة الوقفية المعاصرة تم توسيع نطاق الوقف، وتنويع مصارفه من حلال إنشاء المصارف الوقفية الستة المشتملة على مختلف نواحي الحياة الثقافية والتربوية والصحية والاحتماعية .. إلخ، وذلك تشجيعاً لأهل الخير، وإرشاداً لهم لوقف أموالهم على المشاريع الخيرية التنموية، وتنظيماً لقنوات الصرف والإنفاق المساهمة في بناء المجتمع الإسلامي الحضاري.

وأما المصارف الستة فهي:

- 1 ــ المصرف الوقفي لخدمة القرآن والسنة.
 - ٢ ــ المصرف الوقفي لرعاية المساجد.
- ٣ ــ المصرف الوقفي لرعاية الأسرة والطفولة.
 - المصرف الوقفي للرعاية والتقوى.
 - _ المصرف الوقفي للرعاية الصحية.
- ٦ _ المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية.

فانطلاقاً من الإيمان العميق بدور العلم الشرعي، والثقافة الإسلامية بشكل خاص، والعلوم التطبيقية بشكل عام في تقدم الأمة وتطورها، جاء إنشاء المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية؛ ليكون رافداً غنياً للعطاء الثقافي والعلمي ضمن نطاق اختصاصاته، وأبرز مثال في إطار أعمال وإنجازات هذا المصرف رحلات العمرة للمتميزين؛ إلى جانب إقامة العديد من الدورات العلمية.

ولا ننسى الإشارة إلى الدور المهم الذي نهض به الوقف تاريخاً في تنشيط الحركة العلمية والثقافية، وذلك بإقامة المدارس، والمكتبات والمعاهد وغيرها، ليصنع بذلك حضارة أفادت منها الإنسانية جمعاء.

اهـــدافه:

- 1 ـ تشجيع ودعم إقامة الأنشطة والفعاليات العلمية والثقافية.
- ٢ ــ الحث على الاهتمام بالتعليم، وبيان دوره في رقي الإنسان ونمو المجتمعات.
- العلم الشرعي والثقافة الإسلامية على أوسع نطاق، والارتقاء عستوى العاملين في هذا المجال.

❖ وســـائله:

إقامة المؤتمرات والندوات، وحلقات الحوار والمهرجانات، والمعارض والمراكز
 الثقافية الدائمة والموسمية.

- ٢ _ دعم وإنشاء المكتبات العامة.
- ۳ ــ دعم تنظيم الدورات التدريبية التأهيلية لتنمية المهارات والقدرات في مختلف المجالات العلمية والثقافية.

وبالله التوفيق